
الأرض الموعودة
باراك
أوباما
المكتبة الرقمية العربية

الأرض الموعودة

باراك أوباما

نقله من الإنكليزية: كارول حدّاد، أدونيس سالم، عبد أياس



نوفل

صدر عام 2021 عن **نوفل**، دمغة الناشر هاشيت أنطوان.

بناية أنطوان، الشارع 402 المكلّس، لبنان
ص. ب. 0656-11، رياض الصلح، 2050 1107 بيروت، لبنان
info@hachette-antoine.com
www.hachette-antoine.com
facebook.com/HachetteAntoine
instagram.com/HachetteAntoine
twitter.com/NaufalBooks

تحرير: **كارين اليان**
تصميم الداخل: **ماري تريز مرعب**

ر.د.م.ك. (النسخة الورقية): 978-614-469-826-6
ر.د.م.ك. (النسخة الإلكترونية): 978-614-469-827-3

Original title
A Promised Land

First published in the United States by Crown, an imprint of Random House, a division of Penguin Random House LLC.
The letter from Nicole Brandon on page 318 has been edited and condensed for clarity.
Photograph credits appear on pages 807-813.
Book design by Elizabeth Rendfleisch.

إلى ميشيل – حبّي الحقيقي وشريكة حياتي
وإلى
ماليا وساشا – اللتين يجعل نورهما الباهر كلّ شيء أكثر إشراقًا



طيروا ولا تتعبوا أبدًا،
طيروا ولا تتعبوا أبدًا،
طيروا ولا تتعبوا أبدًا،
ثمّة لقاء عظيم في الأرض الموعودة.

– من أغنية دينية أفريقية أميركية

لا تستخفّوا بقدراتنا؛
لقد لامسنا
اللانهائية.

– روبرت فروست، «كيتي هوك»

تمهيد

بدأتُ هذا الكتاب بعد فترة وجيزة من نهاية رئاستي – بعدما استقللنا ميشيل وأنا الطائرة الرئاسية للمرّة الأخيرة وسافرنا غربًا لتمضية إجازة طال تأجيلها. وكان المزاج على متن الطائرة مرًّا وحلوًا. كنّا نحن الاثنين مستنفدين جسديًا وعاطفيًا، ليس فقط بسبب عمل السنوات الثماني الماضية بل أيضًا في ظلّ نتائج انتخابية غير متوقعة اختير فيها شخص، خليفة لي، هو على نقيض كلّ شيء كنّا نؤيّده. مع ذلك، وإذ استكملنا نصيبنا من السباق الرئاسي، شعرنا بالرضى لثقتنا بأنّنا بذلنا أقصى ما يمكننا من جهد – بغضّ النظر عن أيّ تقصير ممكن أن يكون نتج عنّي كرئيس، وبغضّ النظر عن المشاريع التي أملتُ تحقيقها لكنّي أخفقتُ في ذلك، أصبحت البلاد اليوم في وضع أفضل ممّا كانت عليه عندما تولّيتُ مهامّي. لمدّة شهر، أوينا ميشيل وأنا إلى الفراش متأخّرين، تناولنا عشاءنا على مهل، مشينا لمسافات طويلة، سبحنا في المحيط، قيّمنا أنفسنا، جدّدنا صداقتنا، أعدنا اكتشاف حبّنا وخطّطنا لفصل ثانٍ سيحمل أحداثًا أقلّ لكن نأمل أنّه لن يكون أقلّ إرضاءً لنا. حين أصبحتُ مستعدًّا للعودة إلى العمل، جلستُ وبيدي قلم وأمامي دفتر أصفر (لا أزال أحبّ أن أكتب الأشياء بخطّ اليد وأجد أنّ الكمبيوتر يعطي مسوّداتي الأكثر بدائية، لمعانًا مفرطًا من حيث السلاسة، ويغلّف الأفكار نصف الجاهزة بقناع من الأناقة)، وفي رأسي المخطّط الواضح للكتاب.

أولًا وقبل كلّ شيء، أملتُ تقديم رواية صادقة عن الوقت الذي أمضيتُه في الرئاسة – ليس كمجرّد سجلّ تاريخي للأحداث الرئيسية التي حدثت أمام عينيّ أو للشخصيات المهمّة التي تفاعلتُ معها، بل أيضًا للحديث عن بعض التيّارات المتقاطعة السياسية والاقتصادية والثقافية التي أسهمت في وضع التحدّيات التي واجهتها إدارتي والخيارات التي اتّخذناها فريقي وأنا ردًّا عليها. وحيث أمكنني، أردتُ أن أعرض على القرّاء تصوّرًا لماهيّة رئيس الولايات المتحدة، وأن أفتح الستارة قليلًا وأذكّر الناس بأنّ الرئاسة، مع ما يرافقها من سلطة وجاه، لا تزال مجرّد وظيفة، وأنّ حكومتنا الفدرالية هي مؤسّسة بشرية مثل أيّ مؤسّسة أخرى، وأنّ الرجال والنساء الذين يعملون في البيت الأبيض يختبرون المزيج اليومي نفسه من الرضى والخيبة والاحتكاكات المهنية والإخفاقات والانتصارات الصغيرة على غرار سائر مواطنيهم. وأخيرًا رغبتُ في سرد قصّة شخصية قد تلهم الشباب الذين يفكّرون في الانخراط في حياة الخدمة العامّة: كيف بدأت فعليًا مهنتي السياسية بالبحث عن مكان يلائمني، وشرح الخطوط المختلفة لإرثي المختلط، وكيف تمكّنت في نهاية المطاف من تحديد مجتمع محلّي وهدف لحياتي فقط من خلال ربط واقعي بشيء أكبر منّي.

تصوّرتُ أنّني ربّما أستطيع القيام بكلّ ذلك في 500 صفحة. وتوقعتُ أن أفرغ من الكتاب خلال سنة. من المنصف القول إنّ عملية الكتابة لم تجر كما توقعتُ. فعلى الرغم من نيّاتي الحسنة، استمرّ الكتاب في النموّ، حجمًا وحيّزًا – وهذا سبب قراري لاحقًا بتقسيمه إلى مجلّدين. وأعي بألم أنّ كاتبًا موهوبًا أكثر منّي ربما كان سيجد طريقة ليخبر القصّة نفسها باختصار أكبر (فبعد كلّ شيء، كان مكتبي المنزلي في البيت الأبيض ملاصقًا تمامًا لغرفة نوم لنكولن حيث تقبع نسخة موقّعة من خطاب غيتيسبرغ المؤلف من 272 كلمة تحت غطاء زجاجي). لكن كلّما جلستُ لأكتب – سواء لوصف المراحل الأولى من حملتي الانتخابية، أو تعامل إدارتي مع الأزمة المالية، أو المفاوضات مع الروس على الحدّ من الأسلحة النووية، أو القوى التي أفضت إلى الربيع العربي – وجدتُ ذهني يقاوم سردًا بسيطًا وخطّيًا. أحيانًا كثيرة، شعرتُ بأنّ من واجبي تقديم سياق للقرارات التي اتّخذتها أنا وآخرون ولم أرغب في إحالة تلك الخلفية إلى هوامش سفلية أو ختامية (أنا أكره الهوامش السفلية والختامية). واكتشفتُ أنّني لا أستطيعُ دائمًا شرح

دوافعي بالإشارة إلى رزمة من البيانات الاقتصادية أو تذكّر جلسة إحاطة شاملة جرت في المكتب البيضاوي، فهي ربّما تشكّلت بعد حوار أجريتُه مع غريب التقيته في مسار الحملة الانتخابية، أو خلال زيارة لمستشفى عسكري، أو ربّما تعود لدرس تعلّمتُه من أمي في أيّام الطفولة. كثيرًا ما طرَحَت عليّ ذكرياتي تفاصيل بدت عرضية (محاولة العثور على موقع سرّي لتدخين سيجارة في المساء، ضحكات فريقي وأنا أثناء لعبنا الورق على متن الطائرة الرئاسية) لكنّ هذه التفاصيل هي ما يعبّر عن تجربتي الحياتية خلال السنوات الثماني التي أمضيتُها في البيت الأبيض بشكل لم يستطع التقاطه السجلّ العامّ.

أبعد من المعاناة لوضع الكلمات على صفحة، ما لم أتوقعه أبدًا هو طريقة تكشُّف الأمور خلال السنوات الثلاث ونصف السنة التي مرّت منذ تلك الرحلة الجوّية الأخيرة على متن الطائرة الرئاسية. ففيما أجلس هنا، لا تزل البلاد في قبضة جائحة عالمية وأزمة اقتصادية، مع وفاة أكثر من 178 ألف أميركي وإغلاق العديد من الأعمال، ووقوع ملايين الناس في البطالة. في مختلف أنحاء البلاد، تدفّق أشخاص من مختلف نواحي الحياة إلى الشوارع للاحتجاج على مقتل رجال سود ونساء سوداوات غير مسلّحين على أيدي شرطيين. وربّما الأكثر إثارة للقلق هو أنّ ديمقراطيتنا تبدو مترنّحة على شفير أزمة – أزمة تعود جذورها إلى منافسة حادّة بين رؤيتين متناقضتين لما هي أميركا ولما يجب أن تكون، أزمة تجعل الجسم السياسي منقسمًا وغاضبًا ومفتقرًا إلى الثقة، وتسمح بخرق مستمرّ للأعراف المؤسساتية والضوابط الإجرائية والالتزام بالحقائق الأساسية التي اعتبرها كلّ من الجمهوريين والديمقراطيين مفروغًا منها.

بالطبع، هذه المنافسة ليست جديدة. وبطرق كثيرة، هي ميّزت التجربة الأميركية. وهي ضمن الوثائق المؤسِّسة التي بإمكانها، في الوقت نفسه، أن تعلن أنّ جميع الناس متساوون. ومع ذلك، تحتسب العبد مساويًا لثلاثة أخماس الرجل. وتجد تعبيرًا عنها في آراء محاكمنا القديمة، كما حين يشرح القاضي الأول في المحكمة الدستورية بفظاظة لقبيلة من الأميركيين الأصليين أنّ حقوقها على صعيد نقل الملكية ليست قابلة للتنفيذ لأنّ محكمة المحتلّ لا تمتلك القدرة على الإقرار بالمطالبات المحقة للواقعين تحت الاحتلال. إنّها منافسة خيضت في حقول غيتيسبرغ وأبوماتوكس، وفي قاعات الكونغرس، وعلى جسر في سلما، وعبر كروم ولاية كاليفورنيا، وفي شوارع نيويورك. منافسة خاضها جنود لكن في أحيان أكثر، خاضها نقابيون، وناشطات في حقوق المرأة، وحمّالو بولمان، وقادة طالبيون، وموجات من المهاجرين، وناشطون في مجتمع الميم، غير مسلّحين إلّا بلافتات خشبية أو منشورات أو زوج من أحذية للمشي. وفي قلب هذه المعركة الجارية يقبع سؤال بسيط: هل يهمّنا أن نطابق واقع أميركا مع مبادئها؟ وإن كان هذا همّنا، فهل نؤمن حقًا بأنّ أفكارنا عن الحكم الذاتي والحرّية الفردية، وتَساوي الفرص والمساواة أمام القانون، تنطبق على الجميع؟ أم نلتزم بدلًا من ذلك، عمليًا إن لم يكن في القوانين المكتوبة، بتخصيص هذه الأمور لقلّة متميّزة؟

أقرّ بأنّ ثمّة من يعتقدون بأنّه حان الوقت للتخلّي عن الخرافة – بأنّ تفحّصًا لماضي أميركا أو حتّى نظرة عابرة إلى عناوين الأخبار اليوم، يبيّنان أنّ مبادئ هذه الأمّة لطالما كانت ثانوية أمام الاحتلال والإخضاع، ومكرّسة لنظام الطبقات العرقية والرأسمالية الجشعة، وأنّ الادّعاء بعكس ذلك يعني التواطؤ في لعبة مزوّرة منذ بدايتها. وأعترفُ بأنّه في سياق كتابتي، كنت أتأمّل في فترة رئاستي وكلّ ما حصل منذئذ، حيث كان عليّ أن أسأل نفسي هل خفّفتُ من لهجتي حين تحدّثتُ عن الحقيقة كما رأيتها، فكنتُ حذرًا أكثر ممّا ينبغي في القول أو الفعل، مقتنعًا كما كنتُ بأنّني من خلال مناشدتي لما سمّاه لنكولن الملائكة الأفضل فينا، قد أحصل على فرصة أكبر لقيادتنا في اتّجاه أميركا التي وُعِدنا بها.

لا أعلمُ. ما أستطيعُ قوله بثقة هو أنّني لم أكن على استعداد بعد للتخلّي عن الإمكانية الخاصّة لأميركا ليس فقط لصالح الأجيال المقبلة من الأميركيين بل للإنسانية ككلّ. فأنا مقتنع بأنّ الجائحة التي نمرّ بها الآن تُمظهر هذه المسيرة الحثيثة نحو عالم مترابط، نحو عالم لا تستطيع فيه الشعوب والثقافات إلّا أن تتصادم، وهي تشكّل في الوقت نفسه انقطاعًا في هذه المسيرة. وفي ذلك العالم – المؤلّف من شبكات الإمداد العالمية، والتحويلات الرأسمالية الفورية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والشبكات الإرهابية العابرة للدول، والتغيّر المناخي، والهجرة الجماعية، والتعقيد المتزايد باستمرار – سنتعلّم أن نعيش معًا، ونتعاون، ونقرّ بكرامة الآخرين، وإلّا فسنهلك. وهكذا يراقب العالم أميركا – القوّة العظمى الوحيدة في التاريخ المؤلّفة من أناس من كلّ زاوية من زوايا الكوكب، والشاملة لكلّ عرق ودين وممارسة ثقافية – ليرى إن كانت تجربتنا في الديمقراطية تستطيع أن تنجح. ليرى إن كنّا نستطيع أن نفعل ما لم تستطع فعله أيّ أمّة أخرى. ليرى إن كنّا نستطيع في الواقع أن نرتقي إلى معنى عقيدتنا.

الحكم علينا ما زال معلّقًا. وبحلول الوقت الذي سيُنشَر فيه هذا المجلّد الأول، ستكون الانتخابات الرئاسية الأميركية قدِ أجريت، وإذ أعتقدُ أنّ الرهانات لا يمكن أن تكون أكبر، أعرفُ أيضًا أنّ انتخابات

واحدة لن تحلّ المسألة. وإذا بقيتُ متفائلًا فلأنّني تعلّمت أن أضع ثقتي في مواطنيّ، ولا سيّما أولئك المنتمين إلى الجيل القادم، الذين يبدو أنّ اقتناعهم بالقيمة المتساوية للناس جميعًا عبارة عن طبيعة ثانية لهم، والذين يصرّون على تحقيق هذه المبادئ التي وصفها أهلهم وأساتذتهم بأنّها حقيقية، لكنّهم ربّما، هم أنفسهم، لم يؤمنوا بها تمامًا. وقبل أيّ أحد آخر، هذا الكتاب موجّه إلى هؤلاء الشباب – هو دعوة لإعادة صنع العالم من جديد، وتحقيق، من خلال العمل الجادّ والتصميم وجرعة كبيرة من الخيال، أميركا تتوافق أخيرًا مع ما هو الأفضل فينا.

آب 2020

القسم الأول
الرهان

1

من بين الأقسام التي يتألّف منها البيت الأبيض، من غرف وقاعات ومعالم وأراضٍ تابعة له، كان الرواق الغربي مع أعمدته المكان الأحبّ إلى قلبي.

خلالَ ثماني سنوات، حدّد ذلك الممشى إيقاع يومي، بدايته ونهايته، فكلّ يوم، كنتُ أعبرُه في دقيقة واحدة مشيًا في الهواء الطلق لأتوجّه من المنزل إلى مكتبي ومن ثمّ لأعود. فيه شعرتُ كلّ صباح بلفحات البرد الأولى في الشتاء وبموجات الحرّ الأولى في الصيف. فيه كنتُ أستجمعُ أفكاري، فأمرُّ بتفاصيل الاجتماعات المقرّرة، وأعدُّ حججًا لأعضاء الكونغرس الذين تساورهم شكوك أو للناخبين الذين نفد صبرهم، وأستعدُّ لاتّخاذ قرار ما أو لمواجهة أزمة طويلة.

في العهود الرئاسية الأولى في البيت الأبيض، كانت المكاتب التنفيذية ومقرّ الأسرة الأولى تحت سقف واحد، ولم يكن الرواق الغربي سوى مجرّد ممرّ إلى إسطبلات الخيول. لكن حين تولّى ثيودور روزفلت سدّة الرئاسة، اكتشف بسرعة استحالة العمل بهدوء بوجود فريق عمل كبير وستّة أطفال صاخبين في مكان واحد. وهكذا أمر ببناء ما سيصبح الجناح الغربي والمكتب البيضاوي، ومع مرور عقود من الزمن وتعاقب العهود الرئاسية، برز الشكل الحالي لرواق الأعمدة: قوس يحيط بحديقة الورود من الشمال والغرب – وعند الجانب الشمالي جدار سميك وغير مزيّن تعلوه نوافذ نصف دائرية عالية مع أعمدة مهيبة بيضاء عند الجانب الغربي، كأنّها حارس شرف يؤمّن العبور الآمن للمارّين تحتها.

عادةً ما أميل إلى المشي ببطء – وتحبّ ميشيل أن تصف مشيتي، متململةً أحيانًا، بمشية هاواي. لكنّني كنتُ أمشي بطريقة مختلفة في هذا الرواق، مستذكرًا التاريخ الذي صُنِع هنا وأولئك الذين سبقوني، فتطول خطوتي وتنشط، فأسمع صدى وقع قدميّ على الأرض يتردّد على إيقاع خطوات فريق الحماية الخاصّة، ورائي، على بعد بضعة أمتار. وحين أصل إلى المنحدر عند

النهاية الغربية للرواق (الذي كان قد استُحدث خصّيصًا لفرانكلين ديلانو روزفلت وكرسيّه المتحرّك – أتخيّله مبتسمًا، مبرزًا ذقنه وهو يعضّ بإحكام مبسم سيجارته، جاهدًا لاجتياز المنحدر بكرسيّه المتحرّك)، كنتُ أحيّي الحارس الواقف بزيّه الرسمي وراء الباب الزجاجي. أحيانًا كنتُ أجدُه منهمكًا في إبعاد حشد من الزائرين المندهشين لرؤيتي. كنتُ أصافحُهم وأسألُهم من أين أتوا، عندما يسمح لي وقتي، لكن في أغلب الأحيان، كنتُ أنعطف يسارًا وأسير بمحاذاة الجدار الخارجي لغرفة مجلس الوزراء وأنسلُّ عبر الباب الجانبي الملاصق للمكتب البيضاوي حيث أحيّي فريق عملي الخاصّ وأتسلّمُ برنامج عملي وكوبًا من الشاي الدافئ، وأبدأُ عمل اليوم.

في مرّات عديدة كنت أخرج إلى الرواق فأجد البستانيين، موظفي دائرة الحدائق الوطنية، يعملون في حديقة الورود. كانوا في معظمهم رجالًا متقدّمين في السنّ بزيّهم الرسمي الأخضر الكاكي، معتمرين قبّعات ذات أطراف مرنة لتحميهم من حرّ الشمس أو مرتدين المعاطف السميكة في أيّام البرد. وعندما لم أكن مضطرًّا إلى العودة إلى العمل، كنتُ أتوقف قليلًا لأثني عليهم وأمدح مزروعاتهم الجديدة أو أسألهم عن الأضرار التي خلّفتها عاصفة هبّت في الليلة السابقة، وكانوا يشرحون عملهم بفخر كبير. يتميّزون بقلّة الكلام، حتى في تعامل بعضهم مع بعض كانوا يعبّرون عمّا يريدون بلفتة أو إيماءة. كان كلّ منهم يركّز على عمله الفردي لكنّهم يتحرّكون جميعًا على إيقاع واحد. وكان أحد الأكبر سنًّا بينهم، وهو رجل أسود طويل ونحيل ذو خدّين غائرين، اسمه إد توماس، يعمل في البيت الأبيض منذ 40 سنة. وحين قابلتُه للمرّة الأولى، تناول من جيبه الخلفي قماشة مسح بها التراب من يديه قبل أن يصافحني. وغرقت يدي في يده السميكة بالأوردة والمخطّطة بالعقد كجذور شجرة. وسألتُه كم من الوقت الإضافي يعتزم أن يمضي في البيت الأبيض قبل أن يتقاعد.

أجاب: «لا أعلمُ، سيّدي الرئيس. أحبُّ العمل. صحيح أنّ العمل أتعب مفاصلي قليلًا. لكنّني أعتقدُ بأنّني قد أبقى أعمل ما دمتَ أنت هنا. سأحرصُ على أن تكون الحديقة جميلة».

وما أجمل تلك الحديقة! ترتفع أشجار المغنوليا الظليلة عند كلّ زاوية، تقف الأسيجة النباتية سميكة ومكسوّة بلون أخضر غنيّ، تبدو أشجار التفّاح البرّي مشذّبة تمامًا. وتشكّل الأزهار، المزروعة في المشاتل على بعد بضعة أميال، انفجارًا لونيًا مستمرًّا – ألوان حمراء وصفراء وزهرية وقرمزية. في الربيع، تنمو أزهار التوليب في مجموعات، مائلة رؤوسها باتّجاه الشمس. في الصيف، تتألّق أزهار الخزامى وإبرة الراعي والزنبق. في الخريف، تنبت أزهار الأقحوان واللؤلؤ والأزهار البرّية. أمّا الورود فهي دائمًا هنا، حمراء في معظمها، وصفراء أو بيضاء أحيانًا، لكن كلّ واحدة منها نضرة في ريعانها.

وكلّما مررتُ في رواق الأعمدة هذا أو نظرتُ من نافذة المكتب البيضاوي، أتأمّل العمّال والعاملات في الخارج يؤدّون أعمالهم اليدويّة. لطالما ذكّروني بلوحة نورمان روكويل الصغيرة التي علّقتها على جدار إلى جانب صورة جورج واشنطن وفوق التمثال النصفي للدكتور مارتن لوثر كينغ: هي تضمّ خمسة عمّال رجال صغار الحجم تختلف ألوان بشراتهم، يرتدون ملابس العمل ويتدلّون بحبال من سماء زرقاء نقيّة ويعملون في تلميع مصباح تمثال الحرّية. وشعرتُ بأنّ الرجال في اللوحة والبستانيين في الحديقة أوصياء، بل كهنة هادئون في أخوية خيّرة وجليلة. ولطالما قلتُ لنفسي إنّ عليّ العمل بالجدّ نفسه والاعتناء بالشكل نفسه، بعملي كما يفعلون.

مع مرور الوقت، تراكمت ذكريات تنقّلاتي مشيًا عبر رواق الأعمدة: ذكريات مناسبات عامّة كبرى – تصاريح أمام أسطول من الكاميرات ومؤتمرات صحافية مع قادة أجانب. لكن كانت ثمّة ذكريات أخرى أيضًا لم تظهر إلى العلن – مشهد ماليا وساشا تتسابقان لاستقبالي في زيارة مفاجئة بعد الظهر، أو منظر كلبينا، بو وساني، يقفزان في الثلج، وقوائمهما تغرق إلى درجة أنّ لحيتين بيضاوين كانتا تتشكّلان عند ذقنيهما. وكثيرًا ما ركلتُ كرة قدم في يوم خريفي مشرق، أو واسيتُ مساعدًا يمرّ بظروف شخصية صعبة.

كثيرًا ما عادت صور كهذه إلى ذهني مقاطعة أيّ أفكار كانت تشغلني. صور أتت مع مرور الوقت لتداعب ذاكرتي وأحيانًا تملأني بالحنين، بالرغبة في إعادة عقارب الساعة إلى الوراء والبدء من جديد. لكن لا وقت لكلّ هذا خلال مشيتي الصباحية. عمل اليوم يستحضرني فالوقت يتحرّك فقط إلى الأمام وعليّ التركيز حصرًا على الأمور الآتية.

كان الليل مختلفًا. حين كنتُ أمشي عائدًا إلى المنزل، وحقيبتي محشوّة بالأوراق، كثيرًا ما حاولتُ أن أبطئ مشيتي وأحيانًا توقفتُ. كنتُ أستنشقُ الهواء المفعم برائحة التربة والعشب والطلع، وأصغي إلى الريح أو هطل المطر. نظرتُ أحيانًا إلى الضوء المنعكس على الأعمدة والهيكل الفخم للبيت الأبيض وعلمُه يرفرف على السطح تحت نور ساطع، أو التفتُّ إلى نصب واشنطن مخترقًا السماء السوداء في البعيد وأنا ألمحُ أحيانًا القمر والنجوم فوقه أو أضواء طائرة عابرة.

في لحظات كهذه، كنت أنظرُ متسائلًا إلى المسار الغريب – والفكرة – وراء وجودي في هذا المكان.

لا أنحدرُ من عائلة سياسية. كان جدّاي لأمّي من وسط الغرب الأميركي ومنحدرَين من أصول إسكتلندية إيرلندية في مجملها. وأمكن اعتبارهما ليبراليَّين ولا سيّما وفق المعايير الخاصّة ببلدات ولاية كنساس خلال فترة الكساد الكبير حيث وُلِدا، وكانا يحرصان على متابعة الأخبار. كانت جدّتي، التي كنّا جميعًا نسمّيها توت (اختصارًا لتوتو، أو الجدّة بلغة هاواي)، تقول لي وهي

تنظر من وراء صحيفتها الصباحية، «الهونولولو أدفرتايزر»: «هذا جزء من كون المرء مواطنًا مطّلعًا». ولم تكن لها ولجدّي ميول عقائدية أو حزبية صلبة تجاوزت ما اعتبراه المنطق السليم. وكثيرًا ما فكّرا في العمل – كانت جدّتي نائبة الرئيس، المسؤولة عن الأمانات في أحد المصارف المحلّية، وكان جدّي بائعًا لبوالص التأمين على الحياة – ودفع الفواتير والانهماك في الأمور الحياتية الصغيرة.

على أيّ حال، عاشا في أواهو، حيث لم تبدُ معالجة أيّ أمر ملحّة. بعد سنوات أمضياها في أماكن مختلفة، مثل ولايات أوكلاهوما وتكساس وواشنطن، انتقلا أخيرًا إلى هاواي عام 1960، بعد سنة على إعلانها ولاية. وفصلهما آنذاك المحيط الهادئ عن أعمال الشغب والاحتجاجات وما شابهها. كانت المناقشة السياسية الوحيدة التي أستطيع أن أتذكّر أنّ جدّيّ خاضاها، وأنا أترعرع في كنفهما، تتعلّق بحانة تقع على الشاطئ: سبق لرئيس بلدية هونولولو أن أزال الحانة المفضّلة لجدّيّ بغرض تجديد الواجهة البحرية الواقعة في الطرف الأقصى لوايكيكي.

ولم يسامحه جدّاي قطّ.

أمّا أمّي، آن دانهام، فكانت مختلفة، إذ تميّزت أفكارها بالقوّة. كانت وحيدتهما وتمرّدت على العرف في المدرسة الثانوية – كانت تقرأ لشعراء من ثقافة البِيْت (Beat Culture) ولوجوديين فرنسيين، وتقود بتهوّرٍ سيّارةً إلى سان فرانسيسكو لأيّام من دون أن تخبر أحدًا. خلال طفولتي، سمعتُ منها عن المسيرات المطالبة بالحقوق المدنية، ولماذا كانت حرب فيتنام كارثة مضلّلة، وعن الحركة النسائية (للمساواة في الرواتب مع الرجال، وليس حرصًا منها على عدم حلاقة شعر ساقيها)، وعن الحرب على الفقر. وحين بلغتُ السادسة وانتقلنا إلى إندونيسيا لنعيش مع زوجها، حرصتْ على شرح الخطايا المترتّبة على الفساد الحكومي («إنّه عبارة عن سرقة، يا باري»)، حتى إذا بدا أنّ الجميع يقومون بذلك. ولاحقًا، خلال الصيف الذي بلغت فيه الثانية عشرة، حين أمضينا إجازة عائلية تنقّلنا فيها لمدّة شهر في أنحاء مختلفة من الولايات المتحدة، أصرّت على أن نشاهد جلسات الاستماع في شأن ووترغيت كلّ ليلة، معلّقة دائمًا بقولها («ماذا تتوقعون من مؤيّد للمكارثية؟»).

لم تكتفِ بالتركيز على عناوين الأخبار. مرّة، حين اكتشفتْ أنّني كنتُ جزءًا من مجموعة تضايق طفلًا في المدرسة، أجلستْني أمامها وشفتاها مزمومتان بخيبة الأمل.

قالت: «تعرف، يا باري (كان هذا اللقب الذي أطلقتْه هي وجدّاي عليّ حين ترعرعتُ في كنفهم، وكثيرًا ما اختصروه إلى «بار» لكنّهم لفظوه «بير»)، ثمّة أشخاص في العالم لن يفكّروا إلّا في أنفسهم. لا يهمّهم ماذا يصيب الآخرين، ما داموا يحصلون على ما يريدون، ويحطّون من قدر الآخرين ليُشعِروا أنفسهم بالأهمّية.

وثمّة أشخاص يفعلون العكس، إذ يتمكّنون من أن يتخيّلوا كيف يشعر الآخرون، ويحرصون على عدم ارتكاب أفعال تؤذي الناس».

وقالت: «إذن، أيَّ نوع من الأشخاص ترغب في أن تكون؟».

شعرتُ بالوضاعة. وكما رغِبتْ، بقي سؤالها في بالي لوقت طويل.

كان العالم في نظر أمّي مليئًا بالفرص السانحة للوعظ الأخلاقي. لكنّها لم تشارك، على حدّ علمي، في أيّ حملة سياسية. كانت على غرار جدّيّ تتشكّك في المنابر والعقائد والمفاهيم المطلقة، وتفضّل التعبير عن قيمها من ضمن أطر أصغر. «إنّ العالم معقّد، يا بير. ولهذا السبب هو مثير للاهتمام». وإذ خيّبت أملها الحرب في جنوب شرق آسيا، انتهى بها المطاف وهي تمضي معظم حياتها هناك، حيث تشرّبت اللغة والثقافة، وأسّست برامج للقروض الصغيرة جدًا مخصّصة للفقراء قبل زمن طويل من انتشار هذا النوع من الائتمان في مجال التنمية الدولية. كانت تستاء كثيرًا من العنصرية فتزوّجت من غير عرقها ليس مرّة بل مرّتين، وأغدقت حبًّا لا ينضب على ولديها الأسمرين. وإذ أغضبتها القيود التي يفرضها المجتمع على المرأة، طلّقت الرجلين حين تعاملا معها بعجرفة أو تسبّبا لها بخيبة أمل، وشقّت طريقًا مهنيًا اختارته بنفسها، وربّت ولديها وفق معاييرها من اللياقة، وقامت بكثير من الأشياء التي رغبتْ في القيام بها.

في عالم أمّي، كان الشخصي سياسيًا في الواقع – على الرغم من أنّها لم تستخدم هذا الشعار كثيرًا.

ولا يعني ذلك أنّها افتقرت إلى الطموح حيال مستقبل ابنها. على العكس تمامًا. على الرغم من الضغوط المالية، أرسلتني هي وجدّاي إلى «بوناهو»، أفضل مدرسة إعدادية في هاواي. ولم تخطر فكرة عدم التحاقي بجامعة ببالهم قطّ. لكنّ أيًّا من أفراد عائلتي لم يفكّر أنّني قد أتولّى منصبًا عامًّا يومًا ما. ولو سألتم أمّي، لتخيّلت أنّني سأترأس مؤسّسة خيرية على غرار «مؤسّسة فورد». وأحبّ جدّاي أن أصبح قاضيًا، أو محاميًا عظيمًا يمثل أمام المحاكم، على غرار بيري ماسون.

كان جدّي يقول: «من الأفضل له أن يستفيد من فمه وطلاقته المتذاكية».

لأنّني لم أعرف أبي، لم تكن له مساهمة كبيرة في حياتي. فهمتُ في شكل غامض أنّه عمل للحكومة الكينية فترة، وحين كنتُ أبلغُ العاشرة، سافر من كينيا ليقيم معنا لشهر في هونولولو. وكانت المرّة الأولى والأخيرة التي رأيتُه فيها. بعد ذلك، لم أسمع أخباره إلّا من خلال الرسالة العرضية، المكتوبة على ورق أزرق رقيق مخصّص للبريد الجوّي ومطبوع سلفًا ليُثنى ويُعنوَن من دون مغلّف. ربّما ورد في إحدى الرسائل ما يلي: «تقول لي أمّك إنّك قد ترغب في دراسة الهندسة المعمارية. أعتقدُ بأنّ هذه المهنة عملية جدًّا، ويمكن أن تُمارَس في أيّ مكان في العالم».

لم يكن هناك الكثير لأبني عليه وأتقدّم.

أمّا بالنسبة لباقي العالم الذي يتعدّى نطاق العائلة – حسنًا، لم يروا فيّ قائدًا ناشئًا، خلال معظم سنوات مراهقتي، بل طالبًا كسولًا، ولاعبًا متحمّسًا ذا موهبة محدودة لكرة السلّة، وصبيًّا يحبّ المرح مستعدًّا دائمًا لقضاء وقت ممتع. لم أكن عضوًا في فريق طالبي مهتمّ بتنظيم المناسبات والسياسات والمبادرات، ولا عضوًا في الكشّافة ولا متدرّبًا في مكتب العضو المحلّي في الكونغرس. خلال الدراسة الثانوية، لم نناقش أصدقائي وأنا أمورًا تتجاوز مواضيع الرياضة والفتيات والموسيقى وبعض الخطط للشرب حتى الثمالة.

يبقى حتّى اليوم، ثلاثة من هؤلاء الشباب – بوبي تيتكومب، وغريغ أورمي، ومايك راموس – من أقرب أصدقائي. فحتّى اليوم، نستطيع أن نضحك لساعات على قصص عن شبابنا الضائع. في سنوات لاحقة، كانوا ينكبّون بولاء، أبقى دائمًا ممتنًا له، لمساعدتي في حملاتي الانتخابية. وأصبحوا محنّكين في الدفاع عن سجلّي على غرار أيّ شخص يعمل في محطة «إم إس إن بي سي».

لكن في بعض المراحل من رئاستي – بعد مشاهدتي أتحدّثُ إلى حشد كبير، أو بعد سلسلة من التحيّات التي يؤدّيها لي فريق من الجنود في البحرية خلال جولة في قاعدة عسكرية – رأيتُ وجوههم تخونهم فتفضح مشاعر الحيرة عندهم، كأنّهم يحاولون المصالحة بين الرجل أمامهم الذي بدأ الشيب يغزو رأسه ويرتدي بزّة وربطة عنق مع الرجل-الطفل، غير المحدّدة مسيرته، الذي عرفوه يومًا.

لا بدّ من أنّهم قالوا لأنفسهم: «ذلك الرجل؟ كيف حصل هذا الأمر بحق الجحيم؟». أنا شخصيًا لست واثقًا من امتلاكي الإجابة عن هذا السؤال.

أعلمُ حقًا أنّني في وقت ما في المدرسة الثانوية بدأتُ بطرحُ الأسئلة – عن غياب أبي واختيارات أمّي، وكيف انتهى بي الأمر للعيش في مكان يضمّ قليلًا من الناس الذين يشبهونني. تمحور الكثير من أسئلتي حول المسألة العرقية: لماذا يلعب السود كرة القدم المحترفة لكنّهم لا يدرّبون عليها؟ ماذا عنت تلك الفتاة من المدرسة حين قالت إنّها لا تعتبرني أسود؟ لماذا يمثّل الرجال السود في كافة أفلام الحركة أدوار مجانين يلوّحون بالسكاكين باستثناء ربّما الرجل الأسود المحترم الوحيد – الذي يؤدّي دور المرافق الوفيّ، بالطبع – الذي ينتهي به الأمر دائمًا مقتولًا.

لكنّني لم أهتمّ فقط بالمسألة العرقية، بل أيضًا بالمسألة الطبقية. حين كبرتُ في إندونيسيا، رأيتُ الشرخ المتّسع بين حياة النخبة الغنيّة وحياة الأكثرية الفقيرة. كنت قد بدأت أعي التوتّرات القبلية في بلاد أبي – والكراهية التي قد تنشأ بين الذين قد يبدون متشابهين سطحيًّا. وكنتُ شاهدًا يوميًا على حياة الضيق التي كان يعيشها جدّي وجدّتي، والخيبات التي عوّضا عنها بمشاهدة التلفاز أو بشراء جهاز إلكتروني جديد أو سيّارة. لاحظتُ أنّ أمّي

دفعتْ ثمن حرّيتها الفكرية عبر تحدّيات مزمنة على الصعيد المالي وبعض الفوضى العرضية في حياتها الشخصية. وبدأت ألاحظ التراتبيات الهرمية غير الخفيّة بين زملائي في المدرسة الإعدادية، التي تتعلق في الأغلب، بكمّية المال الذي يمتلكه أهلهم. ثمّ برزت الحقيقة المقلقة ومفادها، على الرغم من أيّ شيء زعمته أمّي، فإنّ المتنمّرين والغشّاشين والمروّجين لأنفسهم بدوا ناجحين كثيرًا، فيما بدا أنّ من اعتَبرتْهم طيّبين ولائقين هم الذين يعانون كثيرًا.

أخذتني كلّ هذه الأمور إلى وجهات مختلفة. فبسبب غرابة إرثي نفسه والعوالم التي عشت فيها، بدا كأنّني أنتمي إلى كلّ مكان ولا مكان في الوقت نفسه، في مزيج من أجزاء غير متوافقة بعضها مع بعض، على غرار خلد الماء أو وحش ما من نسج الخيال، محصور في مأوى هشّ، غير واثق من وجهة انتمائي. وشعرتُ، من دون أن أفهم تمامًا لمَ أو كيف، بأنّني إن لم أتمكّن من تجميع حياتي والتموضع حول محور ثابت ما، فقد ينتهي بي المطاف، بطريقة ما، ماضيًا في حياتي وحيدًا.

لم أحادث أحدًا في الأمر، ولا سيّما أصدقائي أو أفراد عائلتي. لم أرغب في أن أجرح مشاعرهم أو أتميّز عنهم أكثر ممّا كنتُ بالفعل.

لكنّني وجدتُ ملاذًا في الكتب. كانت أمّي وراء عشقي للقراءة، فقد زرعتها فيّ خلال طفولتي – كانت تنصحني بالقراءة كلّما شكوتُ من الملل، أو حين لم تتمكّن من تحمّل تكاليف إرسالي إلى المدرسة الدولية في إندونيسيا، أو حين كان عليّ مرافقتها إلى المكتب لأنّها لم تستعن بجليسة أطفال.

كانت تقول: «اذهب واقرأ كتابًا. ثمّ عد وأخبرني شيئًا تعلّمته».

خلال بضع سنوات، عشتُ مع جدّيّ في هاواي، فيما واصلت أمّي عملها في إندونيسيا وربّت شقيقتي الصغرى، مايا. ومن دون وجودها لملاحقتي، لم أكن لأتعلّم الكثير، كما أظهرت نتائجي. ثمّ عند الصفّ العاشر تقريبًا، تغيّر الأمر. لا أزال أذكر عندما ذهبت مع جدّيّ إلى سوق خيري في كنيسة سنترال يونيون، التي تقع في الجهة المقابلة لشقّتنا، ووجدتُ نفسي أمام مستوعب من الكتب القديمة ذات الأغلفة السميكة. لسبب ما بدأت بسحب الكتب ذات العناوين التي استهوتني، أو بدت مألوفة لي في شكل غامض – كتب لرالف إليسون ولانغستون هيوز، وروبرت بن وارين ودوستويفسكي، ودي إتش لورنس ورالف والدو إمرسون. ونظر إليّ جدّي، الذي كان يرغب في مجموعة من عصيّ الغولف المستعملة، نظرة حائرة حين جئته مع صندوقي من الكتب.

«هل تخطّط لفتح مكتبة؟».

أسكتته جدّتي، فاهتمامي المفاجئ بالأدب أثار إعجابها. لكن ببراغماتيتها المعتادة، اقترحتْ أن أركّز على واجباتي المدرسية قبل الغرق في رواية «الجريمة والعقاب».

انتهى بي المطاف وقد قرأت تلك الكتب كلها، أحيانًا في أوقات متأخّرة، لدى عودتي إلى المنزل من التدريب على كرة السلّة أو شرب البيرة مع أصدقائي،

وأحيانًا بعد التزحلق على الماء، بعد ظهر أحد أيّام السبت، إذ أجلس وحدي في سيّارة جدّي، الفورد غرانادا المهترئة، ملتفًّا بالمنشفة لأتجنّب ترطيب المقاعد. حين أنهيتُ قراءة المجموعة الأولى من الكتب، ذهبتُ إلى مبيعات مرأب أخرى بحثًا عن المزيد. في بعض الأحيان لم أفهم إلّا القليل ممّا قرأتُه؛ اعتدتُ رسم دوائر حول الكلمات غير المألوفة لأبحث عنها في القاموس، على الرغم من أنّني لم أدقّق بالقدر نفسه بشأن فكّ شيفرة اللفظ – بقيت حتى فترة متقدّمة من عشرينياتي أفهمُ المعنى الخاصّ بكلمات لم أعرفْ كيف ألفظُها. كنت أتقدّم من دون اتّباع أيّ طريقة ولا أيّ منطق. كنتُ كمتدرّب شابّ في مرأب والديه، يجمعُ أنابيب الأشعّة المهبطيّة القديمة والبراغي والأسلاك، من دون أن أعرف تمامًا ماذا قد أفعل بأيّ منها، لكنّني كنتُ مقتنعًا بأنّها قد تكون مفيدة حين أعي طبيعة حياتي المهنية.

ربّما يفسّر اهتمامي بالكتب السبب في عدم اكتفائي بالمدرسة الثانوية ووصولي إلى كلّية أوكسيدنتال عام 1979 مع معرفة ضئيلة لكن مقبولة بالقضايا السياسية وسلسلة من الأفكار شبه المكتملة كنتُ أطلقُها خلال مناقشات غير رسمية في وقت متأخّر من الليل في المسكن الطالبي.

إذ أتذكّر ذلك، أشعر بالإحراج حين أعي مدى موازاة حشريتي الفكرية خلال السنتين الأوليين في الكلّية، اهتمامات النساء المختلفات اللواتي حاولتُ التودّد إليهنّ: تعرّفت إلى ماركس وماركيوز لكي يكون لديّ شيء أقولُه للاشتراكية الطويلة الساقين التي أقامت في مسكني الطالبي، وفانون وغويندولين بروكس للمتخصّصة في علم الاجتماع ذات البشرة الناعمة التي لم تنظر إليّ نظرة ثانية، فوكو وولف لأتقرّب من الصبيّة التي كانت ترتدي ملابس سوداء معظم الوقت. كاستراتيجية لاختيار الفتيات، أثبتت ثقافتي المزيّفة أنّها بدون قيمة عمومًا؛ ووجدتُ نفسي في سلسلة من العلاقات العاطفية العفيفة، التي تُعرف بالصداقات.

مع ذلك، خدمت هذه الجهود المتردّدة غرضًا: تبلور في ذهني شيء يشبه النظرة إلى العالم. وساعدتني مجموعة من الأساتذة الذين تحمّلوا عاداتي الدراسية المتقلّبة ومزاعمي الشبابية. وساعدتني أكثر حتى مجموعة من الطلّاب الأكبر سنًّا عمومًا – شبّان سود من المدينة، وشبّان بيض شقوا طريقهم إلى الكلّية من بلدات صغيرة، وشبّان لاتينيون من الجيل الأول، وطلّاب من باكستان أو الهند أو بلدان أفريقية تتأرجح على حافة الفوضى. وعرفوا ما يهمّهم. حين تحدّثوا في الصفّ، كانت آراؤهم متجذّرة في مجتمعات محلّية حقيقية ونضالات حقيقية. «هذا ما تعنيه هذه التخفيضات في الميزانية لحيّي. دعوني أخبركم عن مدرستي قبل أن تشتكوا من تفضيل المجموعات المحرومة سابقًا. إنّ التعديل الدستوري الأول رائع، لكن لماذا لا تقول الحكومة الأميركية شيئًا عن السجناء السياسيين في بلادي؟».

خلال السنتين اللتين قضيتهما في كلّية أوكسيدنتال كانت بداية وعيي السياسي. لكنّ ذلك لم يعنِ أنّني آمنتُ بالسياسة. فمع استثناءات قليلة، كان ما لاحظته في السياسيين كلّه مريبًا: الشعر المجفّف بمجفّف الشعر، والابتسامات الخبيثة، والملاحظات المبتذلة، والترويج الذاتي على التلفزيون بينما يراعون وراء الأبواب المغلقة مصالح الشركات وغيرها من المصالح المالية. وقرّرتُ أنّهم لاعبون في لعبة مزوّرة ولم أرغب في المشاركة فيها.

ما لفت انتباهي حقًا كان شيئًا أوسع وأقلّ تقليدية – لا الحملات السياسية بل الحركات الاجتماعية، حيث يتجمّع الناس لإحداث تغيير. وأصبحتُ تلميذًا للمنادين بحق المرأة في الاقتراع والمنظّمين المبكرين للعمّال، لغاندي وليخ فاونسا والمؤتمر الوطني الأفريقي. وألهمني بشكل خاصّ القادة الشباب لحركة الحقوق المدنية – ليس فقط الدكتور كينغ بل كذلك جون لويس وبوب موزيز، وفاني لو هامر ودايان ناش. ففي جهودهم البطولية – الانتقال من باب إلى باب لتسجيل الناخبين، والجلوس إلى موائد الغداء المخصّصة للبيض، والسير على وقع أغاني الحرّية – رأيتُ إمكانية ممارسة القيم التي علّمتني إيّاها أمّي. كيف يمكن للمرء بناء القوّة من خلال دفع الآخرين لا نزولًا بل صعودًا. كان ذلك عبارة عن ديمقراطية قيد التطبيق – ديمقراطية لا تكون هبة من فوق، أو تقاسمًا للغنائم بين مجموعات تمثّل مصالح معيّنة، بل ديمقراطية مكتسبة وعملٌ شارك فيه الجميع. ولا تكون النتيجة مجرّد تغيير في الظروف المادية بل تكون إدراكًا لكرامة الناس والمجتمعات المحلّية، ورابطًا بين أشخاص بدوا يومًا بعيدين بعضهم عن بعض.

قرّرتُ أنّ ذلك مثال يجب السعي إليه. افتقرتُ فقط إلى التركيز. بعد سنتي الأولى في الكلّية، انتقلتُ إلى جامعة كولومبيا، معتبرًا أنّها ستمثّل بداية جديدة. وخلال ثلاث سنوات في نيويورك، أقمتُ في شقق بحالة سيّئة، معزولًا عن الأصدقاء القدماء والعادات السيّئة، فعشتُ كراهب – أقرأ وأكتب وأسجّل اليوميات وقلّما اهتممت بالحفلات الجامعية أو حتى بتناول الوجبات الساخنة. غرقتُ في أفكاري، وانشغلتُ بأسئلة بدا أنّها تتراكم. ما الذي جعل بعض الحركات تنجح فيما فشل البعض الآخر؟ هل تجاهُل أجزاء من قضيّة ما من قبل السياسة التقليدية علامة نجاح، أم علامة على اختطاف القضيّة؟ متى تكون التسوية مقبولة، ومتى تكون خيانة، وكيف يعرف المرء الفارق؟

آه كم كنت صادقًا آنذاك – كم كنت شرسًا وأفتقر إلى حسّ الفكاهة! حين أنظر إلى يومياتي العائدة إلى هذه المرحلة، أشعر بعاطفة قويّة إزاء الشابّ الذي كنتُه، الذي يتوق إلى ترك أثر في العالم، والراغب في أن يكون جزءًا من شيء عظيم ومثالي، بدا أنّ الأدلة تشير إلى أنّه غير موجود. هذه أميركا التي كانت في أوائل ثمانينيات القرن العشرين، في الواقع. كانت الحركات الاجتماعية للعقد السابق من الزمن قد فقدت حيويّتها، بينما حركة محافظة

جديدة ترسي حضورها. كان رونالد ريغان قد انتُخب للتوّ رئيسًا والاقتصاد ينزلق إلى الركود. كانت الحرب الباردة في أوجها.

لو كان لي أن أعود في الزمن إلى الوراء، لربّما حضضتُ الشابّ الذي كنتُه على أن يضع الكتب جانبًا لدقيقة ويفتح النوافذ ويُدخل بعض الهواء النقيّ (كانت عادة التدخين لديّ في أوجها). قد أقول له أن يهدأ، ويتعرّف إلى بعض الناس، ويستفيد من تلك المتع التي تحتفظ بها الحياة للناس الذي هم في العشرينيات من العمر. وحاول الأصدقاء القلائل في نيويورك تقديم نصح مماثل.

«عليك أن تخفّف من جدّيتك، يا باراك».

«عليك أن تتودّد إلى الفتيات».

«أنت مثالي جدًا. هذا جيّد، لكنّني لا أعرف إن كان ما تقوله ممكنًا حقًا».

قاومتُ هذه الأصوات. قاومتُ خصوصًا لأنّني خشيتُ من أنّها كانت على حق. فمهما كان ما أمرّ به خلال هذه الساعات التي أمضيتُها وحدي، ومهما كانت الرؤية الخاصّة بعالم أفضل التي تركتُها تزدهر في ذهني الشاب، لم يكن ليصمد في مناقشة بسيطة. في الضوء الرمادي لشتاء مانهاتن وفي مقابل التشكيك الشامل الذي ساد في ذلك الزمن، بدت أفكاري، التي كنت أعبّر عنها بصوت عالٍ في الصف أو أثناء شرب القهوة مع الأصدقاء، خيالية وبعيدة المنال. وعرفتُ أنّها كذلك. في الواقع، كانت معرفتي تلك من الأشياء التي ربّما أنقذتني من أن أصبح مختلًّا تمامًا قبل أن أبلغ الثانية والعشرين. عند مستوى ما، فهمتُ عبثية رؤيتي ومدى اتّساع الفجوة بين طموحاتي الكبرى وأيّ شيء كنتُ أفعلُه حقًا في حياتي. كنتُ مثل والتر ميتي الشابّ، مثل دون كيخوتي من دون سانشو بانزا.

هذا أيضًا موجود في يومياتي العائدة إلى تلك الفترة، والتي تمثّل سجلًّا دقيقًا جدًا لمواطن الضعف كلّها لدي. تفضيلي للتأمّل على العمل. تحفّظ ما، بل حياء حتى، يعود ربّما إلى تربيتي في هاواي وإندونيسيا، ونتاج أيضًا لخجل عميق. حساسية تجاه الرفض أو الظهور بمظهر الغبيّ. ربّما كسل متأصّل حتى.

عاهدتُ نفسي على تخطّي ضعف كهذا بنظام من التحسين الذاتي لم أتخلّص منه تمامًا. (تشير ميشيل والفتاتان حتّى يومنا هذا إلى أنّني لا أستطيع النزول في بركة أو في المحيط من دون الشعور بالرغبة في السباحة إلى الجهة المقابلة. ويهمهمن قائلات: «لماذا لا تكتفي بالغوص في المياه؟ ذلك ممتع. تعال... سنريك كيف»). وضعتُ لوائح بما يجب فعله. بدأتُ أمارس الرياضة، وأجري حول بركة السنترال بارك أو على امتداد النهر الشرقي وآكل علبًا من سمك التونة أو البيض المسلوق جيدًا للحصول على طاقة. وخلّصتُ نفسي من فائض من المقتنيات – فمن يحتاج إلى أكثر من خمسة قمصان؟

أيّ مباراة مهمّة كنتُ أعدُّ نفسي لها؟ مهما كانت المباراة، عرفتُ أنّني لم أكن مستعدًا. هذا الغموض، هذا التشكيك في النفس، منعاني من الاكتفاء

بأسرع ممّا ينبغي بإجابات سهلة. عوّدتُ نفسي على التشكيك في فرضياتي، وأفادني هذا، على ما أعتقد، ليس فقط لأنّه منعني من أن أصبح شخصًا لا يُطاق، بل لأنّه حصّنني أيضًا من المعادلات الثورية التي اعتنقها كثر من اليساريين في مطلع عهد ريغان.

كان ذلك صحيحًا بالتأكيد حين تعلّق الأمر بالقضايا العرقية. لقد أكلت نصيبي من الإهانات العرقية، واستطعتُ أن أرى تمامًا الإرث الصامد للعبودية وجيم كرو في أيّ وقت عبرتُ فيه سيرًا في هارلم أو في أجزاء من البرونكس. لكن من خلال السيرة الشخصية، تعلّمتُ ألّا أزعم أنّني ضحيّة بسرعة وقاومتُ الفكرة التي يعتنقها بعض السود الذين عرفتُهم ومفادها أنّ البيض عنصريون في شكل غير قابل للإصلاح.

القناعة بأنّ العنصرية ليست حتمية قد تشرح أيضًا استعدادي للدفاع عن الفكرة الأميركية: ما كانت عليه البلاد وما تستطيع أن تكونه.

لم يجاهر أمّي وجدّاي قطّ بشأن مشاعرهم الوطنية في تلاوة عهد الولاء في الصفّ، والتلويح بأعلام صغيرة في 4 تمّوز/يوليو – لقد اعتمدوا ذلك كطقسين لطيفين، لا كواجبين مقدّسين (كانت مواقفهم من عيدي الفصح والميلاد مشابهة جدًا). حتى خدمة جدّي في الحرب العالمية الثانية كانت مخفّفة. كان يخبرني أكثر عن تناول الحصص الغذائية – «الرهيبة!» – أكثر ممّا أخبرني يومًا عن مجد السير في جيش الجنرال باتون.

لكنّ الفخر بالمواطنية الأميركية، بفكرة أنّ أميركا هي أعظم بلد على وجه الأرض – كان ذلك مطروحًا دائمًا. خلال شبابي، أغاظتني الكتب التي فنّدت فكرة الاستثناء الأميركي. دخلتُ في جدالات طويلة لامتناهية مع أصدقاء أصرّوا على أنّ الهيمنة الأميركية هي أساس القمع حول العالم. لقد عشتُ في الخارج، وعرفتُ أكثر ممّا ينبغي. كنتُ أقرّ فورًا بأنّ أميركا فشلت دائمًا في الالتزام بمبادئها. ولم أدافع عن تلك النسخة من التاريخ الأميركي التي تُدرَّس في المدارس، مع التقليل من أهمّية العبودية واستثناء المذابح بحقّ الأميركيين الأصليين. ونعم، نعم، أعرفُ كلّ شيء عن الممارسة المتهوّرة للقوّة العسكرية، وجشع الشركات المتعدّدة الجنسيات.

لكنّ «فكرة» أميركا، و«وعد» أميركا، تمسّكتُ بهما بعناد فاجأ كثرًا بمن فيهم أنا. «نحن نرى أنّ هذه الحقائق بديهية، إنّ البشر جميعًا خُلِقوا متساوين» – «تلك» كانت أميركا الخاصّة بي. أميركا التي كتب عنها توكفيل، والريفّ الخاصّ بويتمان وثورو، حيث لا أحد أقلّ منّي أو أفضل منّي. أميركا الروّاد الذين اتّجهوا غربًا بحثًا عن حياة أفضل، أو المهاجرين الذين نزلوا في جزيرة إيليس، يدفعهم توق إلى الحرّية.

كانت أميركا توماس إديسون والأخوين رايت، التي تجعل الأحلام تطير، وجاكي روبنسون يختطف القاعدة في البيسبول. كان تشاك بيري وبوب ديلان، وبيلي هوليداي في نادي فيليدج فانغارد، وجوني كاش في ألبوم «داخل سجن

ولاية فولسوم» – هؤلاء الهامشيون جميعًا هم من أخذوا الخردة التي أهملها الآخرون أو رموها وصنعوا جمالًا لم يره أحد قبلًا.

كانت أميركا لنكولن في غيتيسبرغ، وجاين أدامز الكادحة في منزل بمستوطنة في شيكاغو، والمشاة القلقون في النورماندي، والدكتور كينغ المحفّز للشجاعة في الآخرين وفي نفسه خلال الدعوة في الناشونال مول.

كانت الدستور ووثيقة الحقوق، اللذين وضعهما مفكّرون لم يخلوا من العيوب لكنّهم كانوا لامعين، شقوا طريقهم بالعقل إلى نظام متين وقابل للتغيير في آن واحد.

كانت أميركا قادرة على أن تشرح من أنا.

«احلم، يا باراك»، هكذا كانت تنتهي عادة تلك الجدالات مع أصدقائي في الكلّية، إذ كان شخص متعجرف ما يلقي صحيفة أمامي، تحتفل عناوينها بالغزو الأميركي لغرينادا أو بتخفيضات في برنامج الغداء المدرسي أو أيّ أخبار مزعجة أخرى. «آسف، لكن **هذه** هي أميركا الخاصّة بك».

هكذا كانت حالي حين تخرّجت عام 1983: أفكار كبرى ولا اتّجاه. استطعتُ أن أجد في ما كان يدور في ذهني شيئًا اسمه «تنظيم المجتمعات المحلّية» – عمل قاعدي يجمع الناس حول قضايا ذات اهتمام محلّي. بعد التقلب بين وظيفتين غير مناسبتين في نيويورك، سمعتُ عن وظيفة في شيكاغو، تتعلق بعمل مع مجموعة من الكنائس كانت تحاول تحقيق الاستقرار في مجتمعات محلّية ضربتها الإقفالات في مصانع الصلب. لم تكن وظيفة مهمّة، لكنّها كانت بداية.

سجّلتُ في الكتاب آخر سنواتي التنظيمية في شيكاغو. كانت الانتصارات صغيرة وانتقالية في الأحياء الخاصّة بالطبقة العاملة السوداء حيث أمضيتُ وقتي. كانت منظّمتي لاعبًا صغيرًا في محاولاتها معالجة التغييرات التي لم تكن تجتاح شيكاغو فحسب بل أيضًا مدنًا في مختلف أرجاء البلاد – تراجع التصنيع وهجرة البيض وبروز طبقة دنيا سرّية ومفكّكة حتى مع بدء تبلور طبقة معرفية جديدة تغذّي المستوى الاجتماعي للنواة المدنيّة.

لكن بالرغم من أنّ أثري في شيكاغو كان بسيطًا، غيّرت المدينة مسار حياتي.

بداية، دفعتني لتوقيف التفكير بنفسي. كان عليّ أن أصغي إلى ما يهمّ الناس، لا فقط التنظير بشأنه. وكان عليّ أن أسأل الغرباء أن ينضمّوا إليّ أو بعضهم إلى بعض في مشاريع واقعية – إصلاح حديقة، أو إزالة الأسبستوس من مشروع سكني، أو إطلاق برنامج بعد المدرسة. وعرفتُ الفشل وتعلّمت التحسين لكي أتمكّن من جمع أولئك الذين قد يضعون ثقتهم فيّ. وعانيتُ من الرفض والشتائم تكرارًا إلى درجة أنّني لم أعد أخشاها.

بعبارة أخرى، نضجتُ – واستعدتُ حسّ الفكاهة لديّ.

بدأتُ أحبّ الرجال والنساء الذين عملتُ معهم: الأمّ العزباء المقيمة في مبنى مهترئ تمكّنت بطريقة ما من جعل أولادها الأربعة يتخرّجون من الكلّية، الكاهن الإيرلندي الذي فتح أبواب الكنيسة كلّ مساء لكي يقدّم إلى الأولاد فرصة غير الانضمام إلى العصابات، العامل المصروف من مصنع للصلب الذي استأنف دراسته ليتخرّج عاملًا اجتماعيًا. لقد أكّدت لي قصصهم عن المشقات وانتصاراتهم المتواضعة مرارًا وتكرارًا، الاحترام الأساسي لدى الناس. ومن خلالهم، رأيتُ التحوّل الذي حصل حين حاسب المواطنون قادتهم ومؤسّساتهم، حتى في شأن أمر بسيط مثل وضع إشارة توقف عند زاوية مزدحمة أو تأمين المزيد من دوريات الشرطة. ولاحظتُ كيف رفع الناس رؤوسهم قليلًا، وشاهدوا أنفسهم من منظور مختلف، حين عرفوا أنّ أصواتهم مهمّة.

ومن خلالهم، أجبتُ عن الأسئلة العالقة حول هويّتي العرقية. فقد تبيّن أنّه ما طريقة واحدة يكون فيها المرء أسود. فمحاولة أن يكون المرء صالحًا كافية.

ومن خلالهم اكتشفتُ مجتمعًا محلّيًا مؤمنًا – لا يخاف من التشكيك والتساؤل والتطلّع على رغم ذلك مع ما وراء الهُنا والآن.

ولأنّني سمعتُ في أقبية الكنائس وشرفات الأكواخ القيم نفسها تمامًا – الصدق والعمل الجادّ والتعاطف – التي زرعتْها أمي وجدّاي فيّ، بدأتُ أثق بالنقاط المشتركة بين الناس.

لا يسعني إلّا أن أتساءل أحيانًا ما كان سيحصل لو بقيتُ في العمل التنظيمي، أو في نوع من أنواعه على الأقلّ. على غرار كثر من الأبطال المحلّيين الذين التقيتُ بهم خلال السنوات، ربّما تمكّنتُ من بناء مؤسّسة تستطيع إعادة تشكيل حيّ ما أو جزء من المدينة. وإذ ارتبطتُ بعمق بمجتمع محلّي، ربّما وجّهتُ المال والمخيّلة ليغيّرا ليس العالم بل مجرّد ذلك المكان الواحد وتلك المجموعة الواحدة من الأولاد، لكنت لمست حياة الجيران والأصدقاء بطريقة واضحة ومفيدة.

لكنّني لم أبقَ. لقد غادرتُ إلى كلّية القانون في جامعة هارفرد. وهنا تصبح القصّة أكثر ضبابية في ذهني، ودوافعي مفتوحة أمام التفسيرات.

قلتُ لنفسي وقتئذ – ولا أزال أحبُّ أن أقول لنفسي – إنّني غادرتُ العمل التنظيمي لأنّني رأيتُ أنّ النتيجة التي كنت أنتظر أتت أبطأ ممّا يجب، وأكثر محدودية ممّا ينبغي، وغير قادرة على تلبية احتياجات الناس الذين أملتُ أن أخدمهم. إنّ مركزًا محلّيًا للتدريب على الوظائف لم يكن يستطيع التعويض عن آلاف وظائف الصلب الضائعة بسبب إغلاق مصنع. ولم يستطع برنامج ما بعد المدرسة التعويض عن المدارس التي تعاني نقصًا مزمنًا في التمويل، أو الأولاد الذين يربّيهم جدّاهم لأنّ كلا والديهم يعمل. وبدا أنّنا في كلّ مسألة كنّا نصطدم باستمرار بشخص ما – سياسي، بيروقراطي، رئيس تنفيذي – كان

يمتلك السلطة لتحسين الأمور لكنّه لم يفعل. وحين حصلنا حقًا على تنازلات منهم، كانت التنازلات في أغلب الأحيان قليلة جدًا أو متأخّرة جدًا. كانت السلطة لتشكيل الميزانيات وتوجيه السياسات هي ما افتقرنا إليه، وكانت تلك السلطة في مكان آخر.

كذلك بدأتُ أعي أنّ شيكاغو «كانت» قد عرفتْ قبل وصولي بسنتين فقط حركة من أجل التغيير، حركة كانت اجتماعية وسياسية – تيّار سريع وعميق لم أتمكّن من تقديره بمعدّل كافٍ لأنّه لم يتوافق مع نظرياتي. كانت الحركة من أجل انتخاب هارولد واشنطن أول رئيس بلدية أسود لشيكاغو.

بدا أنّ الحركة انبثقت من العدم، تشبه الحملة السياسية الجماهيرية على غرار تلك التي عرفتها السياسة الحديثة في أيّ وقت من الأوقات. لقد قرّرت مجموعة صغيرة من الناشطين ورجال الأعمال السود، المتعبين من التفاوت المزمن في إحدى المدن الأميركية الكبيرة التي عانت بمعدّل أكبر من التفرقة، تسجيل رقم قياسي من الناخبين. ثمّ اختاروا عضوًا في الكونغرس يمتلك موهبة استثنائية لكنّ طموحه محدود ليترشّح إلى منصب بدا بعيد المنال جدًا.

لم يعتقد أحد بأنّ أمامه فرصة، حتى إنّ هارولد ساوره الشك. وعملتْ الحملة من دون موارد، فالعاملون فيها كانوا إلى حدّ كبير متطوّعين يفتقرون إلى الخبرة. لكنّ الأمر حصل – نوع من الاشتعال التلقائي. جرفت القضيّة أشخاصًا لم يفكّروا يومًا في السياسة، أشخاصًا لم يصوّتوا يومًا. بدأ مسنّون وطلّاب مدارس بحمل الأزرار الزرقاء الخاصّة بالحملة بشكل ظاهر. تكوّن شعور جماعي يتّصف بعدم الاستعداد لمواصلة التحمّل المستمرّ للتفاوت والإهانات – مثل التوقيفات الاعتباطية عند إشارات المرور كلّها، والكتب المدرسية المستعملة، الأوقات كلّها التي مرّ فيها السود بمبنى رياضي تابع لقسم الحدائق في الجانب الشمالي من شيكاغو ولاحظوا فيها كم هو أفضل من نظيره الموجود في حيّهم، الأوقات كلّها التي لم يحصلوا فيها على ترقيات مستحقّة أو تلك التي واجهوا فيها تمنّع المصارف عن منحهم قروضًا – أشبه بإعصار قلب مقرّ البلدية.

حين وصلتُ إلى شيكاغو، كان هارولد في منتصف ولايته الأولى. وكان المجلس البلدي، الذي عمل سابقًا على تنفيذ رغبات رؤساء البلديات المتعاقبين المؤيّدين لدالي، منقسمًا إلى معسكرين عرقيين، مع أغلبية متحكّمة من الأعضاء البيض المعرقلين لكلّ عملية إصلاح يقترحها هارولد. وحاول الأخير التملّق وعقد صفقات، لكنّ الأعضاء البيض لم يتزحزحوا. واجتذب الأمر المحطات التلفزيونية، ونمّ عن انقسام، لكنّه حدّ من قدرة هارولد على تحقيق وعوده لناخبيه. وتطلّب الأمر قرارًا من محكمة فدرالية أعاد رسم الخريطة البلدية المتلاعب بها عرقيًا قبل أن يتمكّن هارولد أخيرًا من الحصول على الأغلبية وكسر الجمود. وقبل أن يتمكّن من تحقيق الكثير من

التغييرات التي وعد بها، تُوفِّي إثر أزمة قلبية. وفي نهاية المطاف استعاد قطب النظام السابق، ريتش دالي، المنصب.

بعيدًا عن مركز الحركة، راقبت هذا المسلسل يتكشّف، وحاولتُ استيعاب دروسه. رأيتُ كيف أنّ الطاقة الهائلة للحملة ما كانت لتستمرّ من دون هيكل وتنظيم ومهارات في الحوكمة. ورأيتُ كيف أنّ حملة سياسية تستند إلى الإصلاح العرقي، بغضّ النظر عن المنطق الذي فيها، ولّدت الخوف وردود الفعل وفي نهاية المطاف فرضت قيودًا على التقدّم. وفي الانهيار السريع لائتلاف هارولد بعد وفاته، رأيتُ خطر الاعتماد على قائد كاريزمي واحد من أجل تحقيق التغيير.

مع ذلك، يا لها من طاقة تمتّع بها خلال خمس سنوات. على الرغم من العراقيل، تغيّرت شيكاغو كما أراد. بدأت الخدمات البلدية، من تقليم الأشجار إلى إزالة الثلج إلى إصلاح الطرق، كلّها خدمات راحت تنتشر بنحو أكثر انتظامًا بين الدوائر الانتخابية. وبُنِيت مدارس جديدة في الأحياء الفقيرة. ولم تعد الوظائف البلدية خاضعة فقط للمحسوبيات، وبدأ مجتمع الأعمال أخيرًا يتنبّه إلى غياب التنوّع في صفوفه.

وقبل كلّ شيء، أعطى هارولد الناس الأمل. تشبه الطريقة التي تحدّث بها سكّان شيكاغو السود عنه في تلك السنوات الطريقة التي تناول بها جيل معيّن من التقدّميين البيض بوبي كنيدي – لم يتعلّق الأمر بما فعله بقدر ما تعلّق بما جعل الناس يشعرون به. لقد بدا كلّ شيء ممكنًا. وكأنّ العالم كان ملكنا لنعيد تشكيله.

وبالنسبة إليّ، زرع ذلك شيئًا فيّ. لقد جعلني أفكّر للمرّة الأولى في أنّني أرغبُ في الترشّح إلى منصب عامّ. (لم أكن الوحيد الذي ألهمه هارولد هكذا – بعد فترة قصيرة من انتخاب هذا الأخير أعلن جيسي جاكسون ترشّحه إلى الرئاسة). ألم تنتقل طاقة حركة الحقوق المدنية إلى السياسة الانتخابية؟ ألم يترشّح جون لويس وأندرو يونغ وجوليان بوند إلى مناصب سياسية إذ قرّروا أنّها المجال الذي يمكنهم فيه تحقيق الفارق الأكبر؟ عرفتُ أنّ العثرات كثيرة – التسويات، والبحث الدائم عن المكسب المادي، التخلّي عن المبادئ، والسعي من دون هوادة إلى الفوز.

لكن ربّما وُجِدت طريقة أخرى. ربّما كان من الممكن توليد الطاقة نفسها، والإدراك نفسه للهدف، ليس فقط في مجتمع السود بل عبر كلّ الأعراق. ربّما مع ما يكفي من الإعداد، وسعة الاطّلاع السياسي، والمهارات الإدارية، يمكن للمرء تجنّب بعض أخطاء هارولد. ربّما أمكنت تعبئة مبادئ التنظيم ليس فقط لإدارة حملة بل للحكم أيضًا – لتشجيع المشاركة والمواطنية الفاعلة بين أولئك المستثنين، وتعليمهم – لا فقط الثقة بقادتهم المنتخبين بل كذلك ثقة بعضهم ببعض وبأنفسهم.

هذا ما قلتُه لنفسي. لكنّ هذا لم يمثّل القصّة الكاملة. كنتُ أعاني الأمرّين أيضًا مع أسئلة ذات نطاق ضيّق عن طموحاتي الخاصّة. فعلى الرغم ممّا تعلّمته من التنظيم، لم يكن لديّ الكثير منه لأظهره كإنجازات ملموسة. حتى أمّي، التي كانت تغرّد دائمًا خارج سربها، قلقت في شأني.

قالت لي في أحد أعياد الميلاد: «لا أعلم، يا بار. يمكنك أن تمضي عمرًا وأنت تعمل خارج المؤسّسات. لكنّك قد تنجز أكثر من خلال محاولة تغيير هذه المؤسّسات من الداخل».

وقالت مع ضحكة حزينة: «ثمّ صدّقني. ثمّة إيجابية مبالغ فيها في فكرة أن يكون المرء مفلسًا».

لذلك، في خريف 1988، نقلتُ طموحاتي إلى مكان يصعب فيه بروز الطموح. الطلّاب المتفوّقون، رؤساء الهيئات الطالبية، خبراء اللغة اللاتينية، أبطال المناقشات – كان الناس الذين وجدتهم في كلّية القانون بجامعة هارفرد شبّانًا وشابّات مثيرين للإعجاب عمومًا. كانوا، على عكسي، قد نشأوا وفي أنفسهم قناعة، قابلة للتبرير، وهي أنّ قدرهم يقتضي أن يحدثوا تغييرًا في العالم. أعزو نجاحي هناك إلى أنّني كنتُ أكبر زملائي سنًّا ببضع سنوات. ومع أنّ كثرًا شعروا بالإرهاق من عبء العمل، بدت لي الأيّام التي أمضيتُها في المكتبة – أو أفضل من ذلك، على أريكة شقتي الواقعة خارج الحرم، مع مباراة في ألعاب الكرة على شاشة التلفزيون بالنظام الصامت – ترفًا مطلقًا بعد ثلاث سنوات من تنظيم لقاءات للمجتمع المحلّي وقرع الأبواب أيّام البرد.

حصل أيضًا ما يلي: تبيّن أنّ دراسة القانون لم تكن مختلفة كثيرًا عمّا كنتُ أفعله خلال سنواتي من التأمّل الانفرادي في القضايا المدنية. ما هي المبادئ التي يجب أن تحكم العلاقة بين الفرد والمجتمع، وما مدى واجباتنا تجاه الآخرين؟ ما مدى التنظيم الحكومي المطلوب للسوق؟ كيف يحدث التغيير الاجتماعي، وكيف تضمن القواعد حصول الجميع على صوت؟

لم أستطع الاكتفاء من هذه الأشياء. أحببتُ الأخذ والردّ، ولا سيّما مع الطلّاب الأكثر محافظة، الذين بدا أنّهم على الرغم من اختلافاتنا، يقدّرون أخذي لحججهم على محمل الجدّ. وفي الصفوف، علت يدي باستمرار، ما تسبّب بانزعاج منّي، لعلّه مبرّر. لم أستطع تمالك نفسي. لقد بدا كأنّني، بعد سنوات من العزلة مع هاجس غريب – كمن يتلاعب بكرات، أو يبتلع السيوف – وجدتُ نفسي الآن في مدرسة تعلّم فنون السيرك.

أقول لابنتيّ إنّ الحماسة تعوّض عن مجموعة من النواقص – وصحّ ذلك بالنسبة إليّ، على الأقلّ، في هارفرد. خلال سنتي الثانية، انتُخِبتُ أول رئيس أسود لمجلّة «المراجعة القانونية»، التي نقلت عنها بعض الصحف الوطنية. ووقعتُ عقدًا لتأليف كتاب. ووصلت عروض العمل من مختلف أنحاء البلاد، وافتُرِض أنّ مساري بات الآن مرسومًا، كما حصل مع أسلافي في «المراجعة القانونية». سأعملُ كاتبًا لدى قاض في المحكمة العليا، أو أعمل في مؤسّسة

قانونية بارزة أو في مكتب وكيل ٍوزارة العدل الأميركية، وحين يحين الوقت، سأتمكّن، إذا أردتُ، من تجربة حظّي في السياسة.

كانت دائرة الاختيارات ضيّقة. وبدا أنّ الشخص الوحيد الذي تشكّك في هذا المسار الصاعد السلس كان أنا. لقد جرت الأمور بأسرع ممّا كان متوقعًا. بدا الأمر فخًا إذ لاحت الرواتب الكبيرة في الأفق، وكثُر الاهتمام المستقطب.

لحسن الحظ كان لديّ الوقت للتفكير في خطوتي التالية. وفي مطلق الأحوال، القرار الأهم لي لن يكون له، في نهاية المطاف، أيّ صلة بالعمل القانوني.

2

كانت ميشيل لافون روبنسون تمارس المحاماة بالفعل حين التقينا. كانت تبلغ من العمر 25 سنة وتعمل شريكة في «سيدلي أند أوستن»، في شيكاغو حيث عملتُ خلال الصيف التالي لسنتي الأولى في كلّية القانون. كانت طويلة القامة وجميلة وخفيفة الظلّ ومنفتحة وكريمة وذكيّة بدهاء – وسحرتني منذ الثانية الأولى التي رأيتُها فيها. كانت المؤسّسة قد كلّفتها الاهتمام بي، كأن تدلّني أين تقع آلة التصوير ولكي أشعر عمومًا بأنّه مرحّب بي في مكان العمل هذا، وهذا عنى أن نخرج لتناول الغداء معًا، وسمح لنا بالجلوس والتحدّث – أولًا عن وظائفنا وفي نهاية المطاف عن كلّ شيء آخر.

خلال السنتين التاليتين، في فترات العطل الجامعية وحين كانت ميشيل تأتي إلى هارفرد من ضمن فريق «سيدلي» للبحث عن موظفين، كنّا نخرج نحن الاثنين لتناول العشاء ونمشي لمسافات طويلة على امتداد نهر تشارلز، نتحدّث عن الأفلام والعائلة والأماكن التي نرغب في رؤيتها حول العالم. وحين تُوفِّي أبوها فجأة بسبب مضاعفات التصلّب المتعدّد، سافرتُ جوًّا لأكون معها، ووقفت إلى جانبي حين عرفتُ أنّ جدّي يعاني من مرحلة متقدّمة من سرطان البروستاتا.

بعبارة أخرى، أصبحنا صديقين إلى جانب كوننا متحابّين، ومع اقتراب موعد تخرّجي من كلّية القانون، ناقشنا بخجل احتمال بناء حياة مشتركة. مرّة، أخذتُها إلى ورشة عمل تنظيمية كنتُ أديرها، في خدمة لصديق كان يدير مركزًا مجتمعيًا في الجانب الجنوبي من شيكاغو. كان المشاركون في الأغلب من الأمّهات العازبات، وكان بعضهنّ يعتمدن على الإنعاش الاجتماعي، وتمتّعت قلّة منهنّ بمهارات مطلوبة في سوق العمل. وسألتهنّ أن يصفن عالمهنّ كما كان وكما يرغبن فيه أن يكون. كانت ممارسة بسيطة قمت بها عدّة مرّات، عبارة عن طريقة يتمكّن بها الناس من مدّ جسر بين واقع مجتمعاتهم المحلّية وحيواتهم والأشياء التي يستطيعون تغييرها بنحوٍ معقول. بعد ذلك، كنّا نمشي

إلى السيّارة، تأبّطت ميشيل ذراعي وأفضت لي بأنّها تأثّرت بتواصلي السهل مع أولئك النساء.

«لقد أعطيتَهنّ الأمل».

قلتُ: «هنّ بحاجة إلى أكثر من الأمل». وحاولتُ أن أشرح لها الصراع الذي كان ينتابني: بين العمل للتغيير من ضمن النظام والدفع في مواجهته، والرغبة في القيادة لكن أيضًا الرغبة في تمكين الناس من تحقيق التغيير بأنفسهم، الرغبة في أن أعمل في السياسة لكن ليس في أن أكون سياسيًا.

نظرتْ ميشيل إليّ. وقالت بلطف: «العالم كما هو، والعالم كما يجب أن يكون».

«شيء من هذا القبيل».

كانت ميشيل متميّزة، لم أعرف أحدًا مثلها. وعلى الرغم من أنّ الأمر لم يكن قد حصل بعد، بدأتُ أفكّر في أن أطلب منها أن تقبل الزواج بي. بالنسبة إلى ميشيل، كان الزواج هو المسار الطبيعي – الخطوة التالية العضوية في علاقة بجدّية علاقتنا. وبالنسبة إليّ، أنا الشخص الذي ترعرع مع أمّ لم تستمرّ زيجاتها، لطالما بدت الحاجة إلى إضفاء صفة رسمية على علاقة ما، أمرًا أقلّ إلحاحًا. ليس ذلك فقط، لكن في تلك السنوات الأولى من علاقتنا، كانت مناقشاتنا تتّخذ طابعًا حادًّا أحيانًا. وعلى الرغم من مواقفي الثابتة، لم تكن تتنازل. كان شقيقها، كرايغ، وهو نجم من نجوم كرة السلّة في برينستون، وقد لعب في مباريات محترفة وعمل في المجال المصرفي الاستثماري قبل أن يعمل في التدريب، يمزح قائلًا إنّ العائلة لم تعتقد بأنّ ميشيل (ميش، كما كانوا يلقّبونها) ستتزوّج يومًا لأنّها قويّة أكثر ممّا ينبغي – لن يستطيع أيّ رجل أن يتحمّلها. كان الأمر الغريب أنّني أحببتُ ذلك فيها – كيف تحدّتني باستمرار وجعلتني صادقًا دائمًا.

فيمَ كانت تفكّر ميشيل؟ أتخيّلها قبل فترة وجيزة من لقائنا، المحترفة الشابّة بكلّ ما للكلمة من معنى، الأنيقة والمنتعشة، تركّز على مهنتها وتقوم بالأشياء كما ينبغي، لا وقت للّهو لديها. ثمّ جاء هذا الرجل الغريب من هاواي ذو الملابس الرثّة والأحلام المجنونة ليجول في حياتها. كان ذلك جزءًا من جاذبيتي، كما ستقول لي، كم كنتُ مختلفًا عن الرجال الذين ترعرعَت معهم والرجال الذين واعدَتهم. مختلف حتى عن أبيها، الذي كانت تعشقه: رجل لم ينهِ قطّ دراسته في كلّية، وأصابه التصلّب المتعدّد في أوائل ثلاثينياته، لكنّه لم يشتكِ يومًا وذهب إلى العمل يوميًا وحضر تدريبات ميشيل على الرقص ومباريات كرايغ في كرة السلّة كلّها، وكان حاضرًا دائمًا إلى جانب عائلته، المصدر الحقيقي لفخره وفرحه.

رأت ميشيل أنّ حياتها معي تعدها بشيء مختلف، بتلك الأشياء التي اعتبرت أنّها فاتتها وهي طفلة. المغامرة والسفر وكسر القيود. مثلما وعدتْ جذورها في شيكاغو – عائلتها الكبيرة والممتدّة وتفكيرها السليم ورغبتها في أن تكون

أمًّا جيدة قبل أيّ شيء آخر – بملاذ لطالما كنت أفتقده لجزء كبير من شبابي. لم نحبّ بعضنا بعضًا ونضحك بعضنا بعضًا ونتشارك القيم الأساسية نفسها فحسب – كان ثمّة تناسق، كان كلّ منا يكمّل الآخر. تمكّن كلٌّ منّا من مساندة الآخر، ومن الاهتمام بما يفوته. استطعنا أن نكوّن فريقًا.

بالطبع، كانت هذه طريقة أخرى للقول إنّنا كنّا مختلفين جدًا، في التجربة وفي المزاج. بالنسبة إلى ميشيل، كان الطريق إلى حياة جيّدة ضيّقًا ومحفوفًا بالمخاطر. العائلة هي كلّ ما يستطيع المرء الرهان عليه، والمخاطر الكبيرة ليست شيئًا يُستخَفّ به، والنجاح الظاهر – وظيفة جيدة، بيت جميل – لا يجعل المرء يشعر بالتردّد، فالفشل والعوز محيطان به في كلّ مكان، لا يكلّفان أكثر من صرف من العمل أو طلقة رصاص. لم تقلق ميشيل يومًا من فكرة الفشل، فأن يترعرع المرء في الجانب الجنوبي من شيكاغو يعني أنّه غريب دائمًا إلى حدّ ما. في ذهنها، كانت العقبات أمام النجاح واضحة تمامًا، لم يكن على المرء أن يبحث عنها. كانت الشكوك تنبع من اضطرار المرء إلى أن يثبت، بغضّ النظر عن مدى حسن أدائه، أنّه ينتمي إلى المكان الذي هو فيه – أن يثبت ذلك لا للناس الذين شكّكوا فيه بل لنفسه.

مع اقتراب دراستي في القانون من نهايتها، أخبرتُ ميشيل عن خطّتي. لن أعمل كاتبًا، سأنتقل بدلًا من ذلك إلى شيكاغو، وأحاول مواصلة عملي المجتمعي، مع ممارسة العمل في مجال القانون أيضًا في مؤسّسة صغيرة متخصّصة في الحقوق المدنية. وقلتُ إنّني إن سنحت لي فرصة جيّدة، فسأترشّح إلى منصب عامّ.

لم يفاجئها أيّ من ذلك، أكّدت أنّها تثق بي وأنّ عليّ أن أفعل ما كنتُ أعتقدُ بأنّه صائب.

وقالت: «لكن يجب أن أخبرك، يا باراك. أعتقدُ أنّ ما تريد القيام به صعب حقًا. ليتني كنت أتمتّع بتفاؤلك. أحيانًا أشعر بذلك. لكن الناس قد يكونون أنانيين جدًا ومجرّد جاهلين تمامًا. أعتقدُ بأنّ كثرًا من الناس لا يريدون أن يهتمّوا. وأعتقدُ بأنّ السياسة تبدو مليئة بالناس الراغبين في فعل أيّ شيء من أجل السلطة، الذين لا يفكّرون إلّا بأنفسهم، ولا سيّما في شيكاغو. لستُ واثقة من أنّك ستغيّر ذلك يومًا».

قلتُ مبتسمًا: «أستطيعُ أن أحاول، أليس كذلك؟ ما الغرض من امتلاك شهادة عالية في القانون إن لم يستطع المرء مواجهة بعض الأخطار؟ إن لم ينجح الأمر، فسأكون بخير، وسنكون بخير».

احتضنتْ وجهي بيديها. «هل لاحظت يومًا أنّه حين تتوافر طريقة صعبة وطريقة سهلة، تختار الطريقة الصعبة في كلّ مرّة؟ ما السبب في رأيك؟».

ضحكنا معًا. لكنّني عرفتُ أنّ ميشيل كانت تتوقع ما ينتظرها. كان تبصّرًا ستكون له تداعيات علينا نحن الاثنين.

بعد سنوات كثيرة من المواعدة، تزوّجنا ميشيل وأنا في كنيسة الثالوث المتّحدة للمسيح في 3 تشرين الأول/أكتوبر 1992، بحضور أكثر من 300 من أصدقائنا وزملائنا وأقاربنا الذين حُشِروا بسعادة في المقاعد. وترأس الخدمة راعي الكنيسة، المحترم جيرميا إيه رايت الابن، الذي تعرّفتُ إليه وأُعجِبتُ به خلال سنواتي في العمل التنظيمي. كنّا فرحين. فقد انطلق مستقبلنا معًا بشكل رسميّ.

كنتُ قد نجحتُ في امتحان إجازة العمل في المحاماة، ثمّ أخّرتُ ممارستي للعمل القانوني لسنة لأدير «مشروع صَوِّت!» قبل السباق الرئاسي لعام 1992 – وهو من أطول الحملات لتسجيل الناخبين في تاريخ ولاية إيلينوي. وبعد عودتنا من شهر العسل على ساحل كاليفورنيا، علّمتُ في كلّية القانون في جامعة شيكاغو، وأنهيتُ كتابي، وانضممتُ رسميًا إلى «ديفيس، ماينر، بارنهيل أند غالاند»، وهي مؤسّسة صغيرة للحقوق المدنية متخصّصة في قضايا التمييز في التوظيف وقامت بعمل عقاري لمصلحة المجموعات المطالبة بإسكان ذي تكاليف معقولة. في هذه الأثناء، قرّرت ميشيل أنّها اكتفت من العمل القانوني المؤسّسي وانتقلت إلى إدارة التخطيط والتنمية التابعة لبلدية شيكاغو، وعملتْ هناك لسنة ونصف السنة قبل أن توافق على إدارة برنامج لقيادة الشباب لا يتوخّى الربح اسمه «الحلفاء العامّون».

استمتع كلانا بوظيفتينا وبالناس الذين عملنا معهم، ومع مرور الوقت، شاركنا في أعمال مدنية وخيرية متنوّعة. حضرنا مباريات في ألعاب الكرة وحفلات موسيقية وشاركنا في مآدب عشاء مع دائرة متّسعة من الأصدقاء. تمكّنّا من شراء شقة متواضعة لكن دافئة في هايد بارك، في الجهة المقابلة تمامًا لبحيرة ميشيغان وبرومونتوري بوينت، على بعد بضعة منازل فقط من منزل شقيق ميشيل، كرايغ، وعائلته الناشئة. كانت أمّ ميشيل، ماريان، لا تزال تعيش في بيت العائلة بساوث شور، على بعد أقلّ من 15 دقيقة، وكنّا نزورها في أحيان كثيرة، فنأكل من طبقها المؤلف من الدجاج والخضروات المقليّة وكعكة «الرد فلفات» والمشاوي التي يعدّها خال ميشيل، بيت. وحين نشبع، كنّا نجلس في المطبخ ونستمع إلى أعمامها وأخوالها يخبرون قصصًا عن شبابهم، وتعلو الضحكات مع تقدّم الليل، فيما كان أولاد الأعمام والأخوال وأولاد الأخ يقفزون على وسائد الأريكة حتى يُعطى لهم الأمر بالخروج إلى حديقة البيت.

خلال عودتنا إلى المنزل بالسيّارة تحت ضوء القمر، كنّا نتحدّث ميشيل وأنا عن إنجاب الأطفال – كيف سيكونون، أو كم سيكونون، وماذا عن امتلاك كلب؟ – وتخيّلنا الأشياء كلّها التي سنفعلها كعائلة.

حياة طبيعية، حياة منتجة وسعيدة، كان من الممكن أن تكون كافية.

لكن في صيف 1995، برزت فرصة سياسية فجأة، من خلال سلسلة غريبة من الأحداث. فقد وُجِّهت اتّهامات عديدة إلى عضو الكونغرس آنذاك عن

المقاطعة الثانية لإيلينوي، ميل رينولدز، منها ممارسة الجنس مع متطوّعة في حملته الانتخابية تبلغ من العمر 16 سنة. في حال إدانته، ستجري انتخابات خاصّة لاستبداله.

لم أكن أقيم في المقاطعة، وافتقرتُ إلى الشهرة وقاعدة التأييد لإطلاق حملة انتخابية للحصول على مقعد في الكونغرس. لكنّ عضو مجلس الشيوخ في الولاية المقيمة في منطقتنا، أليس بالمر، كانت مؤهّلة للترشّح إلى المقعد، وبعد وقت غير طويل من إدانة عضو الكونغرس في آب/أغسطس، أعلنت ترشّحها. كانت بالمر، المدرّسة الأفريقية الأميركية السابقة ذات الجذور العميقة في المجتمع المحلّي، تتمتّع بسجلّ متين وإن غير ملحوظ. وكانت تحظى بمحبّة كبيرة في صفوف التقدّميين وبعض الناشطين السود القدامى الذين ساعدوا هارولد في الفوز بمنصبه. فعلى الرغم من أنّني لم أعرفها، كان لدينا أصدقاء مشتركون. واستنادًا إلى عملي مع «مشروع صَوِّت!»، طُلِب منّي أن أساعد في حملتها الناشئة، ومع مرور الأسابيع، شجّعني كثر على التفكير في الترشّح إلى مقعد أليس في مجلس الشيوخ الذي سيفرغ قريبًا.

قبل التحدّث إلى ميشيل، أعددتُ قائمة بالإيجابيات والسلبيات. لم يكن منصب عضو مجلس الشيوخ في أيّ ولاية منصبًا برّاقًا – لا يعرف معظم الناس أبدًا مشرّعي ولايتهم – وكانت سبرينغفيلد، عاصمة الولاية، سيّئة السمعة على صعيد استخدام الأموال العامّة لإرضاء الناخبين والرشوة الانتخابية وغيرهما من الممارسات السياسية الشاذّة. في المقابل، كان عليّ البدء في مكان ما والقيام بواجبي. كذلك كان مجلس إيلينوي التشريعي ينعقد لبضعة أسابيع في السنة، ما عنى أنّني كنتُ أستطيعُ مواصلة التعليم والعمل في المؤسّسة القانونية.

والأهمّ من ذلك كان أنّ أليس بالمر وافقت على أن تتبنّاني. مع استمرار التأخّر في محاكمة رينولدز، كان من الصعب معرفة التوقيت. تقنيًا، كان في مقدور أليس أن تترشّح إلى الكونغرس وتحفظ مقعدها في مجلس الشيوخ في الولاية إن خسرت السباق الأكبر، لكنّها أصرّت أمامي وأمام غيري على أنّها اكتفت من مجلس الشيوخ وباتت مستعدّة للتقدّم. بالتزامن، دعمني ممثّلنا المحلّي في المجلس البلدي، طوني بريكوينكل، الذي تباهى بأنّ «مشروع صَوِّت!» هو المنظّمة الأفضل في المنطقة، بدت حظوظي أكثر من جيّدة.

توجّهتُ إلى ميشيل وقدّمت عرضي. قلتُ: «اعتبريه ترشّحًا اختباريًا».

«لا علاقة لي».

«فلنعتبرها تجربة أولى».

«حسنًا».

«ما رأيك؟».

نخزتني على خدّي. «رأيي أنّ هذا شيء ترغب في القيام به، لذلك يجب أن تقوم به. لكن عدني بأنّني لن أضطرّ إلى تمضية وقت في سبرينغفيلد».

بقي شخص واحد أستشيره قبل أن أباشر في الأمر. في وقت سابق من العام، مرضت أمّي وشُخِّصت إصابتها بسرطان الرحم.

لم تكن التوقّعات جيّدة. لمرّة في اليوم على الأقلّ، كانت فكرة فقدانها تجعل قلبي ينقبض. سافرتُ إلى هاواي فور تلقّيها خبر تشخيصها، وشعرتُ بارتياح إذ وجدتها على حالها ومعنوياتها مرتفعة. اعترفت بأنّها خائفة لكنّها أرادت أن تكون صارمة قدر الإمكان مع علاجها.

قالت: «لن أمضي إلى أيّ مكان قبل أن تأتيني بالأحفاد».

تلقّت خبر احتمال ترشّحي إلى مجلس الشيوخ بحماستها المعهودة، وأصرّت على أن أخبرها بكلّ تفصيل. أقرّت بأنّ المنصب يتطلّب كثيرًا من العمل، لكنّ أمّي لم تكن شخصًا يرى العمل الشاقّ إلّا أمرًا جيّدًا.

قالت: «تأكّد من موافقة ميشيل. لستُ خبيرة في الزواج. لكن لا تتجرّأ على استخدامي عذرًا لعدم ترشّحك. لديّ الكثير لأتعامل معه الآن ولست مضطرّة لأن أتحمّل، فوق ذلك، فكرة أن تجمّدوا حيواتكم من أجلي. هذا أمر مروّع بالنسبة لي، أتفهم ذلك؟».

«أفهم».

بعد سبعة أشهر على التشخيص، أصبحت الصورة قاتمة. في أيلول/سبتمبر، سافرنا ميشيل وأنا إلى نيويورك للانضمام إلى مايا وأمّي في استشارة مع اختصاصي في مركز ميموريال سلون كيتيرينغ. حين بلغت منتصف الطريق في علاجها الكيميائي، تغيّرت جسديًا. اختفى شعرها الأسود الطويل وبدت عيناها فارغتين. الأسوأ أتى بعدما أبلغنا الطبيب بأنّ مرضها بلغ المرحلة الرابعة وأنّ خيارات العلاج كانت محدودة. إذ راقبتُ أمّي تمتصّ مكعّبات الثلج لأنّ غددها اللعابية توقّفت عن العمل، بذلتُ أقصى جهد لديّ لأبدو شجاعًا. أخبرتُها قصصًا مضحكة عن عملي ورويتُ قصّة فيلم كنتُ قد شاهدتُه للتوّ. ضحكنا حين ذكّرتني مايا – الأصغر منّي بتسع سنوات والتي كانت وقتئذ تدرس في جامعة نيويورك – بالشقيق الأكبر المتسلّط الذي كنتُه. أمسكتُ يد أمّي، وتأكّدتُ من أنّها تشعر بالراحة قبل أن تنام. ثمّ عدتُ إلى غرفتي في الفندق وبكيتُ.

خلال تلك الرحلة إلى نيويورك، اقترحتُ أن تأتي أمّي لتقيم معنا في شيكاغو، فجدّتي كانت قد تقدّمت في السنّ إلى درجة أنّها لم تعد تستطيع الاعتناء بها طوال الوقت. لكنّ أمّي، المهندسة الدائمة لمصيرها الخاصّ، رفضت. «أفضّل أن أكون في مكان مألوف ودافئ»، قالت وهي تنظر من النافذة. جلستُ هناك شاعرًا بالعجز، وفكّرتُ في المسار الطويل الذي قطعته في حياتها، ومدى الغموض الذي لا بدّ من أنّه أحاط بكلّ خطوة لها على امتداد هذا المسار المليء بالحوادث السعيدة. لم أسمعها قطّ تركّز على الخيبات. بدا أنّها تجد المتعة في كلّ مكان.

حتّى هذه التجربة.
قالت بهدوء: «الحياة غريبة، أليس كذلك؟».
حقًا.

وفق نصيحة أمّي، ركّزتُ على حملتي السياسية الأولى. أضحك حين أتذكّر هزال العملية – لم تكن أكثر تعقيدًا بكثير من حملة لانتخابات مجلس طالبي. لم يكن هناك مستفتون، لم يكن هناك باحثون، ولا فترات إعلانية على التلفزيون أو الراديو نشتريها. وترافق إعلاني في فندق «رامادا إن» في هايد بارك، مع توزيع كعك مملّح ورقائق بحضور مئتي مؤيّد – كان ربعهم على الأرجح على صلة بميشيل. وتألّفت أدبيات حملتنا من بطاقة بحجم ثمانية إنشات بأربعة مع صورة لي بدت كصورة جواز سفر، وبضعة أسطر من السيرة الذاتية، وأربع نقاط أو خمس كنتُ قد أضفتها على كمبيوتري. وطبعتُ البطاقات لدى مؤسّسة «كينكو».

تعمّدتُ تعيين ناشطَين سياسيَّين مخضرمَين كنتُ قد التقيتُ بهما خلال عملي في «مشروع صَوِّت!». كانت مديرة حملتي، كارول آن هارويل، طويلة وجريئة. كانت في أربعينياتها وتعمل في مكتب بلدي في الجانب الجنوبي من شيكاغو. على الرغم من أنّها كانت مرحة بشكل لا يمكن ضبطه، عرفتْ طريقها في المجال السياسي الخاصّ بشيكاغو والخالي من أيّ تحفظات. وكان رون ديفيس مديرنا الميداني وخبيرنا في الالتماسات، رجلًا ضخمًا، رمادي الشعر. لديه لحية أفريقية خفيفة مرقّطة باللون الرمادي ويرتدي نظّارة سميكة يحيط بعدستيها شريط، وكان يخفي جسمه قميص أسود يرتديه فوق بنطاله وبدا أنّه يرتديه كلّ يوم.

أثبت رون أنّه شخص لا يُستغنَى عنه: كانت إيلينوي تفرض قواعد صارمة في مجال الترشّح، وصُمِّمت هذه القواعد لجعل المرشّحين الذين لا يملكون دعمًا حزبيًا، يعانون الأمرّين. فلكي يترشّح شخص ما، كان عليه أن يحصل على تواقيع على التماس لأكثر من 700 ناخب مسجّل يعيشون في المقاطعة، ينشره ويصادق عليه شخص يعيش أيضًا في المقاطعة. وعلى التوقيع «الجيّد» أن يكون مقروءًا، ومرتبطًا بدقة بعنوان محلّي، وعائدًا إلى ناخب مسجّل. لا أزال أتذكّر المرّة الأولى التي تجمّعت فيها مجموعة منّا حول مائدة غرفة الطعام لدينا، وكان رون يلهث وهو يوزّع التماسات مرفقة بحافظات، إلى جانب ملفّات الناخبين وورقة تحمل تعليمات. اقترحتُ قبل أن نتحدّث عن الالتماسات أن نعقد منتديات للتعريف بالمرشّح، ونضع ربّما بعض الأوراق المعبّرة عن موقف. تبادلت كارول ورون النظرات وضحكا.

قالت كارول: «سيّدي، دعني أقُل لك شيئًا. تستطيع الاحتفاظ بكلّ الكلام الفارغ عن ناخبات الرابطة النسائية إلى ما بعد الانتخابات. كلّ ما يهمّ الآن هو هذه الالتماسات. فالناس الذين تترشّح في مواجهتهم سيدقّقون تدقيقًا كبيرًا

بهذه الالتماسات ليتأكّدوا من أنّ التواقيع التي ستحصل عليها مقروءة. وإن لم تكن كذلك، فلن تتمكّن من المشاركة في الانتخابات. وأضمن لك، بغضّ النظر عن مدى حذرنا، سيُحتسَب نصف التواقيع تقريبًا كتواقيع غير صالحة، ولهذا يجب علينا الحصول على ضعف التواقيع التي يقولون إنّ علينا الحصول عليها».

«بل أربعة أضاف»، قال رون مصحّحًا وهو يعطيني حافظة.

بكلّ تواضع، انتقلتُ بالسيّارة إلى أحد الأحياء التي كان رون اختارها لجمع التواقيع. بدا الأمر شبيهًا بأيّامي الأولى في التنظيم، إذ انتقلتُ من بيت إلى بيت، وكان بعض الناس خارج منازلهم أو منهم من لم يكن مستعدًّا لفتح الباب، ونساء على رؤوسهنّ بكرات الشعر وأطفال يركضون حولهنّ، ورجال يعملون في حدائق البيوت. انبعثت أحيانًا من شباب يرتدون قمصانًا ويلفّون خرقًا على رؤوسهم، رائحة كحول قويّة وهم يقرؤون على عجلة رزمة الأوراق. بعضهم رغب في محادثتي عن مشاكل في المدرسة المحلّية أو العنف المسلّح المتسلّل إلى أحياء كانت تتّصف بالاستقرار من أحياء الطبقة العاملة. لكن في أغلب الأحيان أخذ الناس الحافظة ووقّعوها وحاولوا العودة بأسرع ما يمكن إلى ما كانوا يفعلونه.

لمّا كان قرع الأبواب أمرًا اعتياديًا بالنسبة لي، كانت التجربة جديدة لميشيل، التي خصّصت ببسالة جزءًا من كلّ عطلة من عطلات نهاية الأسبوع للمساعدة. وفيما كانت في الأغلب تجمع تواقيع أكثر ممّا كنتُ أفعلُ – بابتساماتها القويّة وقصصها عن طفولتها على بعد بضعة مبانٍ – كانت الابتسامات تختفي بعد ساعتين في السيّارة التي تقلّنا إلى المنزل.

قالت لي مرّة: «كلّ ما أعرفُه هو أنّني أحبّك حقًا لأمضي صباح السبت وأنا أقوم بهذه المهمّة».

طوال عدّة أشهر، تمكنّا من جمع أربعة أضعاف عدد التواقيع المطلوبة. حين لم أكن في عملي في المؤسّسة القانونية أو التعليم، زرتُ نوادي الأحياء، والمراكز الاجتماعية التابعة للكنائس، ودور رعاية المسنّين، عارضًا مواقفي على الناخبين. لم أكن ممتازًا. كان خطابي الانتخابي جامدًا، مليئًا بالكلام عن السياسات، يفتقر إلى الإلهام وروح الدعابة. كذلك استصعبتُ الحديث عن نفسي. فخلال عملي في التنظيم، تدرّبتُ على البقاء دائمًا في الخلفية.

لكنّني تحسّنتُ وأصبحتُ أكثر استرخاءً، وسرعان ما نمت صفوف المؤيّدين. تبنّاني مسؤولون محلّيون، قساوسة، وبضع منظّمات تقدّمية. تمكّنت حتى من الحصول على عدّة أوراق تعبرّ عن مواقف داعمة. أودّ أن أقول إنّ حملتي الانتخابية الأولى انتهت هكذا – المرشّح الشابّ المقدام وزوجته الناجحة والجميلة والمتسامحة بدآ مع بضعة أصدقاء في غرفة الطعام الخاصّة بهما وجمعا الناس حول نوع جديد من العمل السياسي.

لكنّ الأمور لم تجرِ على هذا النحو. في آب/أغسطس 1995، أُدِين عضو الكونغرس المِلطّخة سمعته أخيرًا وحُكِم عليه بالسجن، ودُعِي إلى انتخابات

خاصّة في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر. ومع شغور مقعده وتحديد الجدول الزمني رسميًا، دخل آخرون السباق إلى الكونغرس إلى جانب أليس بالمر، ومن بينهم جيسي جاكسون الابن، الذي حظي باهتمام وطني بسبب الدخول المثير لوالده إلى المؤتمر الوطني الديمقراطي عام 1988. وعرفنا ميشيل وأنا جيسي الابن وأحببناه. وكانت شقيقته سانتيتا إحدى الصديقات المقرّبات من ميشيل منذ المدرسة الثانوية وإشبينة في عرسنا. كانت لجيسي شعبية كافية فغيّر إعلان ترشيحه فورًا ديناميات السباق، ما وضع أليس في موقع سيّئ جدًا.

ولأنّ الانتخابات الخاصّة لملء المقعد الشاغر في الكونغرس كانت ستجري قبل بضعة أسابيع من إيداع التواقيع اللازمة للترشّح لملء مقعد أليس، بدأ فريقي يشعر بالقلق.

قال رون: «الأفضل أن تتحقّق مجدّدًا لتتأكّد من أنّ أليس لن تمسّ بك إذا ما خسرتْ أمام جيسي الابن».

هززتُ رأسي. «وعدتْني أنّها لن تترشّح. لقد أعطتْني كلمتها. وقالتْها علنًا، في الصحف حتى».

«حسنًا، باراك. لكن هل يمكنك إذا سمحت أن تتحقّق مجدّدًا؟».

وفعلتُ، فقد اتّصلتُ هاتفيًا بأليس وحصلتُ مجدّدًا على تأكيدها أنّها بغضّ النظر عن نتيجة ترشّحها إلى الكونغرس، كانت لا تزال تعتزم التخلّي عن العمل السياسي في الولاية.

لكن حين فاز جيسي الابن بسهولة في الانتخابات الخاصّة، وحلّت أليس في المركز الثالث بفارق كبير، تغيّر شيء ما. بدأت المقالات تظهر في الصحافة المحلّية عن حملة «ضغط لترشيح أليس بالمر». وطلب بعض من مؤيّديها القدماء اجتماعًا، وحين حضرتُ نصحوني بالخروج من السباق. وقالوا إنّ المجتمع المحلّي لم يكن مستعدًّا للتخلّي عن أقدمية أليس. يجب أن أتحلّى بالصبر، ودوري سيأتي. وتشبّثتُ بموقفي – في النهاية، كان لديّ متطوّعون ومانحون استثمروا بالفعل كثيرًا في الحملة. ووقفتُ إلى جانب أليس حتى بعد ترشّح جيسي الابن – لكنّ الحضور لم يغيّر رأيه. وبحلول الوقت الذي تحدّثتُ فيه مع أليس، كان واضحًا المنحى الذي اتّخذته الأحداث. في الأسبوع التالي، عقَدتْ مؤتمرًا صحافيًا في سبرينغفيلد أعلنتْ فيه أنّها ستطلق التماسات اللحظة الأخيرة الخاصّة بها من أجل الترشّح إلى الحفاظ على مقعدها.

«قلتُ لك»، قالت كارول، وهي تأخذ سحبة من سيجارتها وتنفخ شريطًا رفيعًا من الدخان باتّجاه السقف.

شعرتُ بخيبة أمل وبالخيانة، لكنّني اكتشفت أنّ لم يضِع كلّ شيء. لقد بنينا تنظيمًا جيدًا خلال الأشهر القليلة السابقة، وقال المسؤولون السياسيّون جميعًا تقريبًا الذين تبنّوني إنّهم سيواصلون الوقوف إلى جانبنا. كان رون وكارول أقلّ تفاؤلًا.

قالت كارول: «أكره أن أقول لك هذا، يا سيّدي، لكنّ معظم الناس لا يعرفون عنك أيّ شيء. اللعنة، هم لا يعرفون من هي أيضًا لكن – ولا أقصد إهانتك الآن – تظلّ **أليس بالمر** اسمًا انتخابيًا أفضل بكثير جدًا من **باراك أوباما**».

فهمتُ فكرتها لكنّني قلتُ لهم إنّنا سنواصل الحملة، حتى مع إلحاح عدد من الشخصيات البارزة في شيكاغو الذين كانوا يلحّون عليّ كي أنسحب من السباق. ثمّ وصل رون وكارول بعد ظهر أحد الأيّام إلى بيتي وهما يلهثان ويبدو عليهما كأنّهما فازا باليانصيب.

قال رون: «إنّ التماسات أليس سيّئة. أسوأ ممّا رأيتُه يومًا. هؤلاء الزنوج جميعًا الذين كانوا يحاولون إخراجك بالتنمّر من السباق لم يهتمّوا في الواقع بالقيام بمهمّتهم. قد يبطل ذلك ترشّحها».

راجعتُ الإحصاءات غير الرسمية التي وضعها رون والمتطوّعون في حملتنا. كان الأمر صحيحًا؛ بدت الالتماسات التي أودعتها أليس مليئة بالتواقيع غير الصالحة: تواقيع لأشخاص تقع عناوينهم خارج المقاطعة، وتواقيع متعدّدة لأسماء مختلفة لكن بخطّ اليد نفسه. حككتُ رأسي. «لا أعلمُ، يا شباب...».

«لا تعلم ماذا؟»، قالت كارول.

«لا أعلمُ إن كنتُ أرغبُ في الفوز هكذا. أعني، نعم، أنا متضايق ممّا جرى. لكنّ هذه القواعد الانتخابية ليست منطقية كثيرًا. أفضّلُ أن أفوز عليها بدلًا من ذلك».

تراجعت كارول، وعضّت على أسنانها. قالت: «لقد أعطتك هذه المرأة **كلمتها**، يا باراك. لقد جهدنا جميعًا في الخارج استنادًا إلى ذلك الوعد. والآن وهي تحاول إفشالك، ولا تستطيع حتى أن تفعل ذلك بالطريقة **الصحيحة**، ستجعلها تفلت بفعلتها؟ ألا تعتقد بأنّهم سيبطلون ترشّحك في ثانية إن استطاعوا؟». هزّت رأسها. «لا، يا باراك، أنت رجل طيّب... لهذا نؤمن بك. لكن إذا تخلّيت عن هذا الأمر، يمكنك أيضًا العودة إلى عملك أستاذًا وما إلى هنالك لأنّ السياسة لا تناسبك. سينتهي أمرك ولن تفعل شيئًا مفيدًا لأحد».

نظرتُ إلى رون، الذي قال بهدوء: «هي على حق».

ملتُ إلى الخلف وأشعلتُ سيجارة. شعرتُ بأنّني معلّق في الوقت، وأنا أحاولُ تفسير ما أشعرُ به في داخلي. كم رغبتُ في الأمر؟ ذكّرتُ نفسي بما اعتقدتُ بأنّني أستطيعُ فعله في المنصب، ومدى استعدادي للعمل الجادّ إذا حصلتُ على الفرصة.

«حسنًا»، قلتُ أخيرًا.

«حسنًا»، قالت كارول، وقد عادت ابتسامتها. وجمع رون أوراقه ووضعها في حقيبته.

استغرقت العملية شهرين لتتبلور، لكن مع قراري ذلك اليوم، انتهى السباق عمليًا. قدّمنا طعننا إلى مجلس المفوّضين الانتخابيين في شيكاغو، وحين اتّضح أنّ المجلس سيحكم لمصلحتنا، انسحبت أليس. وفي غضون ذلك، أخرجنا

ديمقراطيًا آخر من الانتخابات بسبب التماسات سيّئة. وفي غياب أيّ منافس ديمقراطي وبوجود معارضة جمهورية رمزية، بدأتُ مسيرتي باتّجاه مجلس الشيوخ في الولاية.

كلّ رؤية لديّ حيال سياسة أكثر نبلًا أصبحت مؤجّلة.

وأعتقدُ بأنّ ثمّة دروسًا مفيدة تُستقَى من تلك الحملة الانتخابية الأولى. تعلّمتُ أن أحترم التفاصيل العملية للسياسة، والانتباه المطلوب إلى التفاصيل، والمعاناة اليومية التي قد تثبت الفارق بين الربح والخسارة. وأكّدت لي الحملة أيضًا ما كنتُ أعرفُه بالفعل عن نفسي: بغضّ النظر عن أيّ تفضيلات امتلكتها للمنافسة المنصفة، لم أحبّ الخسارة.

لكنّ الدرس الذي أثّر بي أكثر من غيره لم يتعلّق بآليّات الحملات أو السياسة الصلبة. كان يتعلّق بالاتّصال الهاتفي الذي تلقيتُه من مايا في هاواي في أحد الأيّام الأولى من تشرين الثاني/نوفمبر قبل وقت طويل من معرفتي الاتّجاه الذي ستأخذه حملتي الانتخابية.

قالت مايا: «لقد ساء وضعها، يا بار».

«ما مدى السوء؟».

«أعتقدُ بأنّ عليك أن تأتي الآن».

كنتُ أعرفُ بالفعل أنّ وضع أمّي يتدهور. كنتُ قد تكلّمتُ معها قبل أيّام قليلة. وسمعتُ مستوى جديدًا من الألم واليأس في صوتها، وحجزتُ تذكرة سفر إلى هاواي في الأسبوع التالي.

سألتُ مايا الآن: «هل تستطيع الكلام؟».

«لا أعتقد. هي بين الوعي واللاوعي».

أنهيتُ الاتّصال واتّصلت بشركة الطيران لإعادة برمجة رحلتي الجوّية إلى أقرب موعد صباح اليوم التالي. اتّصلتُ بكارول لتلغي بعض مناسبات الحملة الانتخابية وتهتمّ بما يجب القيام به خلال غيابي. بعد بضع ساعات، عاودت مايا الاتّصال.

«آسفة، يا عزيزي. لقد تُوفِّيت ماما». قالت لي شقيقتي إنّ أمّي لم تستعدْ وعيها قطّ. كانت مايا تجلس إلى سريرها في المستشفى، وتتلو قراءات من كتاب عن القصص الشعبية حين وافت المنيّة أمّي.

أقمنا خدمة الجنازة ذلك الأسبوع، في الحديقة اليابانية خلف «مركز شرق غرب» في جامعة هاواي. أذكرُ لعبي هناك وأنا طفل، فيما كانت أمّي تجلس في الشمس وتراقبني وأنا أتعثّر بالعشب، وأقفز فوق الدرج الصخري، وألتقط الضفادع الصغيرة في الجدول الذي كان يجري عند أحد الجوانب. وبعدئذ، انتقلنا بالسيّارة، مايا وأنا، باتّجاه نقطة المراقبة الواقعة قرب رأس كوكو ونثرنا رماد أمّي في البحر، فيما كانت الأمواج ترتطم بالصخور. وفكّرتُ في أمّي وشقيقتي وحدهما في غرفة المستشفى تلك. أعرفُ أنّني لن أتمكّن قطّ من استعادة تلك اللحظة. وإضافة إلى حزني، شعرتُ بعار كبير.

إن لم يعش المرء في الطرف الجنوبي لشيكاغو، يكُن المسار الأسرع إلى سبرينغفيلد عبر الطريق السريع آي -55. خلال ساعة الذروة، أثناء الخروج من وسط المدينة عبر الضواحي الغربية، تتباطأ حركة المرور إلى ما يشبه الزحف. لكن ما إن يتجاوز المرء جولييت حتى تسهل الأمور، فيبدأ امتداد مستقيم وسلس من الإسفلت ليقطع الجنوب الغربي عبر بلومينغتون (مقرّ «ستايت فارم» للتأمين و«بير ناتس» للوجبات الخفيفة) ولنكولن (سُمِّيت على اسم الرئيس، الذي ساعد في إنشاء بلدية في البلدة حين كان مجرّد محامٍ) يأخذك عبر أميال وأميال من حقول الذرة.

لثماني سنوات تقريبًا قدتُ سيّارتي على هذا المسار، وحدي عادة، ولثلاث ساعات ونصف الساعة، عائدًا من سبرينغفيلد وذاهبًا إليها لبضعة أسابيع في الخريف وخلال معظم الشتاء وأثناء مطلع الربيع، حين يقوم المجلس التشريعي لإيلينوي بمعظم عمله. كنتُ أذهبُ ليل الثلاثاء بعد العشاء وأعودُ إلى المنزل مساء الخميس أو صباح الجمعة. وكانت خدمة الهواتف الخلوية تتراجع على مسافة ساعة خارج شيكاغو، واقتصر بثّ الإذاعات التي أمكن التقاطها بعدها على برامج المناقشات ومحطات الموسيقى الدينية المسيحية. ولأبقى صاحيًا، استمعتُ إلى كتب مسموعة، وكلما طال الكتاب، كان ذلك أفضل – وتمثّلت أغلبية الكتب في روايات (كان جون لو كاريه وتوني موريسون الأفضل عندي) لكنّها شملت أيضًا كتب التاريخ التي تناولت الحرب الأهلية الأميركية والعصر الفيكتوري وسقوط الإمبراطورية الرومانية.

لدى طرح السؤال عليّ، كنتُ أقولُ لأصدقائي المتشكّكين إنّني أتعلّمُ في سبرينغفيلد، وخلال السنوات القليلة الأولى على الأقلّ، كان الأمر حقيقيًا. فمن بين الولايات الـ50 كلها، تعكس إيلينوي الخصائص الديمغرافية للأمّة بالشكل الأفضل، فهي عبارة عن مدينة مزدحمة، وضواحٍ مترامية الأطراف، وريف غنيّ بالمزارع، وبلدات غنيّة بالمصانع. أمّا وسط المدينة فتبدو هويّته جنوبية أكثر منها شمالية. في أيّ يوم من الأيّام، تحت القبّة المرتفعة للكابيتول، يُعرض مقطع عرضي لأميركا، أشبه بقصيدة لكارل ساندبيرغ دبّت فيها الحياة. كان هناك أولاد من داخل المدينة يتدافعون في رحلة ميدانية، ومصرفيون ذوو شعر مصفّف جيدًا يستخدمون هواتفهم القابلة للفتح، ومزارعون يرتدون قلانس يسعون إلى توسيع الأهوسة التي تسمح للمراكب التجارية بنقل محاصيلهم إلى السوق. وقد يجد المرء أمّهات لاتينيات يسعين إلى تمويل مركز جديد للرعاية النهارية بالأطفال، وطواقم من سائقي الدرّاجات البالغين منتصف العمر، بسوالفهم العريضة وستراتهم الجلدية، يحاولون وقف عمل تشريعي جديد يجعلهم يرتدون خوذات.

تجنّبتُ جذب الانتباه في هذه الأشهر الأولى. وأثار اسمي الغريب وشهادتي من جامعة هارفرد شبهة بعض من زملائي، لكنّني قمتُ بواجباتي وساعدتُ في جمع المال لحملات أعضاء آخرين في مجلس الشيوخ. وتعرّفتُ إلى

المشرّعين زملائي وموظفيهم ليس فقط في قاعة مجلس الشيوخ بل كذلك في ملعب كرة السلّة وخلال الرحلات المخصّصة للعب الغولف وأثناء مباريات البوكر الأسبوعية التي نظّمناها وشارك فيها مشرّعون من الحزبين – كنّا نلعب بدولارين وتحت سقف يساوي ثمانية دولارات، وكانت الغرفة تمتلئ بالدخان والكلام الاستفزازي والأزيز البطيء لعلبة بيرة جديدة تُفتَح.

ما ساعدني أنّني كنتُ أعرفُ زعيم الأقلّية في مجلس الشيوخ، وهو رجل أسود ضخم في ستينياته اسمه إميل جونز. جاء من إحدى المنظّمات البلدية التقليدية في عهد دالي ومثّل المقاطعة حيث عملتُ يومًا في التنظيم. وهكذا التقينا: جئتُ بمجموعة من الأهالي إلى مكتبه، طالبًا اجتماعًا للحصول على تمويل لبرنامج إعدادي للكلّيات مخصّص لشباب المنطقة. وبدلًا من صدّنا، دعانا إلى الدخول.

قال: «قد لا تعرفون ذلك، لكنّني كنتُ أنتظرُ وصولكم جميعًا!». وشرح كيف أنّ الفرصة لم تسنح له للتخرّج من كلّية. ورغب في تحويل مزيد من أموال الولاية إلى الأحياء السوداء المهملة. «سأترك لك مهمّة معرفة ما نحتاج إليه»، قال لي مع تربيتة على الظهر حين غادرت مجموعتي مكتبه. «ودع السياسة لي».

وبكلّ تأكيد، أمّن التمويل للبرنامج، واستمرّت صداقتنا إلى مجلس الشيوخ. وافتخر في شكل غريب بي وأصبح بمثابة من يحمي طرقي الإصلاحية. وحتى حين احتاج بشدّة إلى صوت لصفقة كان يحضّر لها (كان ترخيص القمار في القوارب النهرية بشيكاغو هاجسًا خاصًّا لديه)، لم يضغط عليّ إذا قلتُ له إنّني لا أستطيع القيام بالأمر – على رغم أنّه لم يتردّد في إطلاق بضع شتائم مختارة وهو يخرج من مكتبي ليجرّب حظّه مع شخص آخر.

قال مرّة لموظّف: «باراك مختلف. أتوقّع له النجاح».

على الرغم من اجتهادي والنيّة الحسنة لإميل، لم يستطع أيّ منّا تغيير حقيقة صارخة: كنّا في الحزب الذي حصد أقلّية المقاعد. وتبنّى الجمهوريون في مجلس الشيوخ في إيلينوي نهجًا لا هوادة فيه استخدمه نيوت غينغريتش وقتذاك لتحييد الديمقراطيين في الكونغرس. فقد مارس الحزب الجمهوري سيطرة مطلقة على مشاريع القوانين التي تصدر عن اللجان والتعديلات المقرّرة. وكانت لدى سبرينغفيلد تسمية خاصّة للأعضاء المبتدئين في الأقلّية مثلي – «الفطور»، والسبب «أنّكم تُطعَمون الفضلات وتُبقَون في الظلام».

أحيانًا، وجدتُ نفسي قادرًا على سنّ تشريع مهمّ. لقد ساعدتُ في ضمان أن تقدّم نسخة إيلينوي من مشروع قانون إصلاح الرفاه الوطني الذي وقّعه بيل كلينتون ما يكفي من الدعم للذين يبدؤون العمل للمرّة الأولى. وصبيحة إحدى الفضائح الدائمة في سبرينغفيلد، كلّفني إميل أن أمثّل التجمّع في لجنة مكلّفة بتحديث قوانين الأخلاقيات. ولم يرغب أيّ شخص آخر في المهمّة، معتبرين أنّها قضيّة خاسرة، لكن بفضل علاقة جيّدة مع نظيري الجمهوري، كيرك ديلارد،

مرّرنا قانونًا لجم بعضًا من الممارسات الأكثر إحراجًا – فقد جعل من المستحيل، مثلًا، استخدام أموال الحملات لأغراض شخصية، مثل توسيع المنزل أو شراء معطف من الفرو. (ثمّة أعضاء في مجلس الشيوخ توقفوا عن التحدّث إلينا لأسابيع بعد ذلك).

التطوّر الأبرز كان قبيل آخر الدورة الأولى حين نهضتُ من مقعدي وعارضتُ الإعفاء الضريبي الصارخ لقطاع مفضّل، في وقت كانت فيه الولاية تخفض الخدمات المخصّصة للفقراء. كنتُ قد أعددتُ الوقائع واستعددتُ بالطريقة الشاملة الخاصّة بمحامٍ في محكمة. أشرتُ إلى الأسباب التي تجعل إعفاءات ضريبية غير مبرّرة كهذه تخرق المبادئ المحافظة للسوق. وزعم الجمهوريون أنّهم وافقوا. حين جلستُ، اتّجه إلى مقعدي رئيس مجلس الشيوخ، بايت فيليب – وهو عضو سابق في مشاة البحرية، بدين وأبيض الشعر، شهير بإهانة النساء والملوّنين في وتيرة لافتة.

«كان خطابًا خطيرًا»، قال وهو يمضغ سيجارًا غير مشتعل. «لقد أثرت بعض النقاط المهمّة».

«شكرًا».

قال: «ربّما غيّرتَ الكثير من الآراء. لكنّك لم تغيّر أيًّا من الأصوات». وهنا، أشار إلى الموظف الذي يترأس الجلسة وشاهد برضى الأضواء الخضراء التي تشير إلى «الموافقة» تضيء الشاشة.

هكذا كانت السياسة في سبرينغفيلد: سلسلة من الصفقات الخفيّة عمومًا، إذ وازن المشرّعون بين الضغوط المتنافسة من مختلف المصالح بتجرّد تجّار البازارات، مع مراقبة عن كثب لقضايا إيديولوجية ساخنة – السلاح، الإجهاض، الضرائب – ما قد يولّد ردود فعل من قاعدتهم.

لم يتلخّص الأمر في أنّ الناس لم يعرفوا الفارق بين السياسات الخيّرة والشرّيرة. لم يكن الفارق مهمًّا بكلّ بساطة. كان ما فهمه الجميع في سبرينغفيلد أنّ الناخبين في مناطقهم بنسبة 90 في المئة من الأوقات، لم يتنبّهوا إلى ما يجري. فأيّ تسوية معقدة لكن قيّمة، تتضمّن تخلّيًا عن الاستقامة الحزبية لدعم فكرة مبتكرة، قد تكلّف المرء مصادقة رئيسية، أو داعمًا ماليًا كبيرًا، أو موقعًا قياديًا، أو حتى دورة انتخابية.

هل يمكن للمرء جعل الناخبين يتنبّهون؟ حاولتُ. في المقاطعة، قبلتُ أيّ دعوة تقريبًا وُجِّهَت إليّ. وبدأتُ أكتبُ مقالة منتظمة في «هايد بارك هيرالد»، وهي أسبوعية تصدر في أحد الأحياء، يقلّ عدد قرّائها عن خمسة آلاف. وعقدت اجتماعات عامّة، قدّمت العصائر وأعددت العديد من التحديثات التشريعية، ثمّ جلستُ هناك مع أحد أفراد طاقمي أنظرُ إلى ساعتي منتظرًا حشودًا لم تصل قطّ.

لم أستطع لوم الناس لعدم الحضور. كانوا مشغولين، وكانت لديهم عائلات، ولا بدّ من أنّ معظم المناقشات في سبرينغفيلد أقيمت في أماكن بعيدة. في هذه الأثناء، على القضايا البارزة القليلة التي اهتمّ بها ناخبيّ حقًّا، اتّفقوا معي بالفعل، لأنّ حدود مقاطعتي – كمعظم المقاطعات الأخرى في إيلينوي – كانت قد رُسِمت بدقة بالغة لضمان هيمنة الحزب الواحد. وإذا رغبتُ في تمويل إضافي للمدارس في الأحياء الفقيرة، وإذا رغبتُ في وصول أكبر إلى الرعاية الطبّية الأساسية أو إعادة التدريب للعاملين المسرّحين، لم أحتَج إلى إقناع ناخبيّ. فمن كان عليّ أن أشركهم وأقنعهم يعيشون في مكان آخر.

بحلول نهاية دورتي الثانية، شعرتُ بوطأة مناخ الكابيتول عليّ – عقم العضوية في الأقلّية، وسخرية كثر من زملائي التي بدت كوسام شرف. ولا شكّ في أنّ الأمر كان جليًّا. ففي يوم من الأيّام، وفيما كنتُ واقفًا في القاعة المستديرة بعدما سقط في التصويت مشروع قانون كنتُ قد تقدّمت به، جاء عضو حسن النيّة في مجموعة ضغط ووضع ذراعه حولي.

قال: «يجب أن تتوقف عن ضرب رأسك في الحائط، يا باراك. فالعامل الرئيسي للاستمرار في هذا المكان يتمثّل في إدراك أنّه عبارة عن أعمال تجارية على غرار بيع السيّارات أو المصبغة الواقعة في آخر الشارع. إذا بدأت بالاعتقاد بأنّها أكثر من ذلك، فسيدفعك الأمر إلى الجنون».

يقول بعض الخبراء في السياسة إنّ كلّ شيء قلتُه عن سبرينغفيلد يصف تمامًا كيف يجب للتعدّدية أن تنجح. إنّ المساومة بين مجموعات المصالح قد لا تكون مصدر إلهام، لكنّها تبقي الديمقراطية في تقدّم إلى الأمام. وربّما كان لي أن أتقبّل هذا القول بسهولة كبرى في ذلك الوقت لولا الحياة التي كنتُ أفتقدُها في منزلي.

كانت السنتان الأوليان في المجلس التشريعي مقبولتين – كانت ميشيل مشغولة بعملها الخاصّ، وعلى الرغم من أنّها التزمت بوعدها بعدم المجيء إلى عاصمة الولايات إلّا خلال قسمي اليمين القانونية، أجرينا أحاديث هادئة عبر الهاتف خلال الليالي التي كنتُ فيها بعيدًا. ثمّ في أحد أيّام خريف 1997، اتّصلت بي في المكتب وكان صوتها يرتجف:

«يحصل ذلك».

«ما الذي يحصل؟».

«ستصبح أبًا».

كنتُ سأصبحُ أبًا. كم كانت الأشهر التي تلت مفعمة بالفرح! كنتُ كأيّ أب ينتظر طفلًا: حضرتُ صفوفًا حول تقنيّة لاميز، وحاولتُ تعلّم كيفية تجميع سرير الطفل، وقرأت كتاب «ماذا يجب أن تتوقعوا حين تنتظرون طفلًا؟» وفي يدي قلم لوضع خطّ تحت المقاطع الرئيسية. عند السادسة صباحًا في يوم 4 تمّوز/يوليو، أيقظتني ميشيل وقالت إنّ الوقت حان للذهاب إلى المستشفى. تلمّستُ طريقي وجمعتُ الحقيبة التي كنتُ قد أعددتُها قرب الباب، وبعد سبع

ساعات فقط، تعرّفت إلى ماليا آن أوباما، من ثمانية باوندات و15 أونصة من الكمال.

كانت لابنتنا ميزات كثيرة، كما جاءت في الوقت المناسب. في ظلّ غياب الجلسات وحصص وقضايا عالقة مهمّة يجب العمل عليها، استطعتُ الاستفادة من إجازة حتى آخر الصيف. لكوني أنشط خلال الليل، تولّيتُ الدوام الليلي لكي تتمكّن ميشيل من النوم، فوضعتُ ماليا على فخذيّ لأقرأ لها فيما كانت تنظر إليّ بعينين كبيرتين متسائلتين، أو نمتُ فيما كانت ممدّدة على صدري، بعدما تجشّأت وتغوّطت، فبدت دافئة وهادئة جدًا. فكّرتُ في الرجال الذين فوّتوا لحظات كهذه، وفكّرت في أبي خاصّةً، الذي أسهم غيابه بتكوين شخصيتي أكثر ممّا فعل الوقت القليل الذي كنتُ قد أمضيتُه معه. وتنبّهتُ إلى أنّه لا مكان على الأرض سأفضّل أن أكون فيه بدلًا من مكاني ذلك.

لكنّ متاعب الوالدين الشابّين ما لبثت أن ألقت بثقلها في نهاية المطاف. بعد أشهر قليلة من الهناء، عادت ميشيل إلى العمل، وعدتُ إلى المناوبة بين ثلاث وظائف. من حسن حظّنا أنّنا وجدنا مربّية رائعة اهتمّت بماليا خلال النهار، لكنّ إضافة موظفة بدوام كامل إلى مؤسّستنا العائلية ضغطت أكثر على الميزانية.

تحمّلتْ ميشيل عبء هذا كلّه، فتنقّلت بين الأمومة والعمل، ولم تقتنع بأنّها كانت تتقن أيًّا من الوظيفتين. في نهاية كلّ ليلة، بعد الطعام وموعد الاستحمام وقصّة ما قبل النوم وتنظيف الشقة ومحاولة متابعة تسلّم الملابس من المصبغة والتأكّد من أخذ موعد من طبيب الأطفال، كانت تنام غالبًا وحدها، وهي تعرف أنّ الدورة كلّها ستبدأ مجدّدًا بعد ساعات قصيرة جديدة في الوقت الذي يقوم فيه زوجها بـ«أشياء مهمّة».

بدأنا نتجادل أكثر، عادة في وقت متأخّر من الليل حين نكون نحن الاثنين منهكين تمامًا. قالت لي ميشيل مرّة: «هذا ليس ما توقعتُه، يا باراك. أشعرُ بأنّني أفعل كلّ شيء وحدي».

آلمني ذلك. لو لم أكن أعمل، كنتُ في المنزل – ولو كنتُ في المنزل ونسيتُ أن أنظّف المطبخ بعد العشاء، كان السبب أنّني اضطررتُ إلى السهر لتصحيح امتحانات أو التدقيق في ملخّص. لكن فيما دافعتُ عن نفسي، عرفتُ أنّني كنتُ مقصّرًا. داخل غضب ميشيل كانت ثمّة حقيقة مرّة. كنتُ أحاولُ إنجاز أشياء كثيرة لكثير من الناس المختلفين. كنتُ أسلكُ الطريق الأصعب، تمامًا كما كانت قد توقعتْ في وقت كانت فيه أعباؤنا أخفّ، ومسؤولياتنا الشخصية غير متشابكة إلى هذه الدرجة. فكّرتُ الآن في الوعد الذي كنتُ قد قطعتُه لنفسي بعد ولادة ماليا، أنّ أطفالي «سيعرفونني»، أنّهم سيكبرون وهم يعرفون حبّي لهم، ويشعرون بأنّهم الأولوية لي دومًا.

حين جلسنا في الضوء الخافت لغرفة الجلوس الخاصّة بنا، لم تعد ميشيل غاضبة، بل كانت فقط حزينة. سألتْ: «هل يستحق الأمر؟».

لا أذكرُ ما كانت إجابتي. أعرفُ أنّني لم أستطع أن أعترف لها بأنّني لم أعد واثقًا من الإجابة.

من الصعب في لحظة استعادة الذكريات، فهم السبب الذي دفع المرء إلى القيام بشيء أحمق. لا أعني الأشياء الصغيرة – كإفساد ربطة عنقه المفضّلة بسبب تناول الحساء في السيّارة أو التعرّض لآلام حادّة في الظهر بعد أن يقنعه أحدهم بتحدّيه في مباراة لكرة القدم الأميركية خلال عيد الشكر. أقصدُ اتّخاذ خيارات غبيّة صبيحة مداولة مهمّة: تلك الأوقات التي يحدّد فيها المرء مشكلة حقيقية في حياته، وتحليلها، ومن ثمّ مع ثقة مطلقة يأتي بالإجابة الخاطئة تمامًا.

هذا ما حصل معي حين ترشّحتُ للكونغرس. فبعد محادثات عديدة، كان عليّ أن أعترف بأنّ ميشيل كانت على حقّ حين تساءلت عمّا إن كان الفارق الذي كنتُ أحدثُه في سبرينغفيلد يبرّر التضحية. لكن بدلًا من تخفيف عبئي، مضيتُ في الاتّجاه المعاكس، وقرّرتُ أن أسرّع خطواتي وأضمن منصبًا أكثر تأثيرًا. في الوقت نفسه تقريبًا، نافس عضو الكونغرس المخضرم، بوبي راش، وهو عضو سابق في حزب الفهود السود، رئيس البلدية دالي في انتخابات عام 1999 وهُزم، وجاءت نتائجه سيّئة حتى في مقاطعته الخاصّة.

ظننتُ أنّ حملة راش افتقرت إلى الإلهام إذ خلت من أساس منطقي يختلف عن الوعد الغامض بحمل إرث هارولد واشنطن. وإن كان أداؤه كذلك في الكونغرس، رأيتُ أنّني أستطيع أن أكون أفضل منه. بعد مناقشة الأمر مع بعض المستشارين الموثوقين، طلبتُ من طاقمي العمل على استفتاء داخلي لأعرف ما إن كانت منافسة راش مجدية. وشكّلت العيّنات غير الرسمية دفعًا لنا. وبالاستناد إلى النتائج، استطعتُ إقناع كثر من أصدقائي المقرّبين بالمساعدة في تمويل الحملة. ومن ثمّ، وعلى الرغم من تحذيرات الخبراء السياسيين بأنّ راش أقوى ممّا بدا، وعلى الرغم من تشكيك ميشيل باعتقادي بأنّها ستكون أفضل حالًا لو كنتُ في واشنطن بدلًا من سبرينغفيلد، أعلنتُ ترشيحي إلى عضوية الكونغرس من المقاطعة الأولى للكونغرس.

من البداية تقريبًا، كان السباق كارثة. بعد بدئه بأسابيع قليلة، بدأ الضجيج يصدر عن معسكر راش: «أوباما ليس منّا، هو يحظى بدعم من البيض، هو نخبوي من خرّيجي جامعة هارفرد. وهذا الاسم – هل هو أسود حتى؟».

بعدما جمعتُ ما يكفي من المال لأكلّف جهة بإجراء استفتاء حقيقي، اكتشفتُ أنّ اسم بوبي معروف بنسبة 90 في المئة في المقاطعة ويحظى بالتأييد بنسبة 70 في المئة، فيما لم يعرف سوى 11 في المئة من الناخبين من أنا. بعد وقت قليل، قُتِل الابن البالغ لبوبي بطريقة مأساوية في إطلاق للنار، ما أدّى إلى تعاطف كبير معه. علّقتُ حملتي فعليًا لشهر وشاهدتُ تغطية تلفزيونية للجنازة التي أقيمت في كنيستي الخاصّة، وترأسها المحترم جيرميا

رايت. وإذ كان الوضع في المنزل حسّاسًا بالفعل، أخذتُ العائلة إلى هاواي في عطلة قصيرة خلال عيد الميلاد، فيما دعا الحاكم إلى جلسة خاصّة فقط للتصويت على إجراء للحدّ من حمل الأسلحة كنتُ أؤيّدُه. وإذ كانت ماليا البالغة من العمر 18 شهرًا مريضة وغير قادرة على السفر جوًّا، فوّتُّ الجلسة وانتقدتْني بقسوة صحافة شيكاغو.

وخسرتُ الانتخابات بـ 30 نقطة.

حين أتحدّث إلى الشباب عن السياسة، أقدّم أحيانًا هذه القصّة كدرس نموذجي عن الأشياء التي يجب «ألّا» يفعلها المرء. وعادةً، أقدّم قصّة على الهامش، تصف كيف أنّ صديقًا لي، بعد بضعة أشهر من خسارتي، إذ خشي من أن أصاب بالإحباط، أصرّ على أن أنضمّ إليه في المؤتمر الوطني الديمقراطي لعام 2000 الذي عُقِد في لوس أنجلس. (قال: «عليك أن تعاود ركوب الحصان»). لكن حين أصبحت في لوس أنجلس وحاولتُ استئجار سيّارة، رُفِض طلبي لأنّ بطاقة «أميركان إكسبريس» الخاصّة بي تجاوزت سقفها. تدبّرتُ أمري لأصل إلى «ستايبلز سنتر»، لكنّني عرفتُ وقتئذ أنّ الاعتماد الذي أمّنه لي صديقي لم يسمح لي بالدخول إلى أرض المؤتمر، ما جعلني أطوف بتعاسة في محيط المكان وأشاهد الاحتفالات عبر شاشات تلفزيونية معلقة. أخيرًا، وبعد حادثة خرقاء في وقت لاحق من ذلك المساء حين لم يستطع صديقي إدخالي إلى حفلة كان يحضرها، أخذت سيّارة أجرة عائدًا إلى الفندق، ونمتُ على كنبة في الجناح الذي استأجره صديقي، وعدت في طائرة إلى شيكاغو فيما كان آل غور يعلن قبوله الترشيح.

هي قصّة مضحكة، ولا سيّما بالنظر إلى ما وصلتُ إليه في نهاية المطاف. وأقولُ لجمهوري إنّها تصف الطبيعة غير القابلة للتوقّع للسياسة، وضرورة التمتّع بالمرونة.

ما لا أذكرُه هو المزاج القاتم الذي انتابني وأنا في طريق عودتي جوًّا. كنتُ في الـ40 تقريبًا، ومفلسًا، وخارجًا من هزيمة مذلّة، وكان زواجي يعاني توتّرًا. وشعرتُ للمرّة الأولى ربّما في حياتي بأنّني سلكتُ مسارًا خاطئًا وبأنّ مخزون الطاقة والتفاؤل الذي ظننتُ أنّني أملكه، وأنّ الاحتمالات كلّها التي كنتُ أراهن عليها دائمًا، استُنفِدت في مهمّة ميؤوس منها. الأسوأ أنّني شعرتُ بأنّني بترشّحي إلى الكونغرس لم أكن مدفوعًا بحلم غير أناني بتغيير العالم، بل بدلًا من ذلك بالحاجة إلى تبرير الخيارات التي اتّخذتها، أو لإرضاء غروري، أو لإطفاء غيرتي من أولئك الذين حققوا ما لم أحققه.

بعبارة أخرى، أصبحتُ الشخص نفسه الذي كنتُ قد حذّرتُ نفسي وأنا أصغر سنًّا من أن أتحوّل إليه. لقد أصبحتُ سياسيًا – ولم أكن السياسي الجيّد في تلك المرحلة.

3

بعد هزيمتي أمام بوبي راش في الانتخابات، أمهلتُ نفسي بضعة أشهر للتأمّل والتعافي قبل أن أتّخذ قرارًا بإعادة ترتيب أولوياتي والمضيّ قدمًا. قلتُ لميشيل إنّي سأحرص على التعامل معها بطريقة أفضل والبقاء إلى جانبها أكثر من السابق. كنّا ننتظر طفلًا آخر، وعلى الرغم من أنّها كانت ترغب في أن أمكث في المنزل أكثر ممّا كنت أفعل، لاحظتْ على الأقلّ الجهد الذي كنتُ أبذلُه. فقد أعدتُ ترتيب مواعيدي في سبرينغفيلد لكي أتمكّن من تناول العشاء في المنزل أكثر من السابق. حاولتُ أن أكون أكثر دقة في المواعيد وأن أكون حاضرًا أكثر بعد. في 10 حزيران/يونيو 2001، وبعد مرور حوالي ثلاث سنوات على ولادة ماليا، انتابنا الشعور نفسه بالفرح العارم – والدهشة المطلقة نفسها – حين حلّت ساشا بيننا ممتلئة ورائعة على غرار شقيقتها، بشعرها الأجعد الكثيف الذي تصعب مقاومته.

خلال السنتين التاليتين، كانت حياتي أكثر هدوءًا، مفعمة بالرضى بأبسط التفاصيل مع التوازن الذي بدأت أحققه. استمتعتُ باللحظة التي أدخلتُ فيها قدمَي ماليا في جوارب الباليه الأولى الخاصّة بها وبتلك التي أمسكتُ فيها يدها ونحن نمشي معًا باتّجاه الحديقة، بمشاهدة ساشا الطفلة تضحك وتضحك وأنا أضع قدميها في فمي. وأيضًا بالاستماع إلى نفَس ميشيل يبطؤ تدريجًا بينما تضع رأسها على كتفي وتغفو أثناء مشاهدة فيلم قديم. عاودت تكريس نفسي لعملي في مجلس الشيوخ في الولاية، واستمتعتُ بالوقت الذي أمضيته مع طلّابي في كلّية القانون. تمعّنت جدّيًا في أوضاعنا المالية ووضعتُ خطّة لتسديد ديوننا. بين هذه الإيقاعات الأكثر هدوءًا لعملي وفرحة الأبوّة، بدأتُ أفكّر في الاختيارات المتاحة للحياة بعد العمل السياسي – ربّما التعليم والتفرّغ للكتابة أو العودة إلى ممارسة العمل القانوني أو تأدية وظيفة في مؤسّسة خيرية محلّية، حيث كانت أمّي تتخيّلني يومًا.

بعبارة أخرى، بعد ترشّحي المشؤوم لانتخابات الكونغرس، وجدتُ نفسي أتغاضى، إن لم يكن عن رغبتي في تحقيق فارق في العالم، على الأقلّ عن إصراري على وجوب القيام بذلك من منبر أهمّ. تحوّل الشعور الأول بالاستسلام لما قد يفرضه القدر من حدود لحياتي إلى امتنان على المكافأة التي قدّمها لي القدر.

لكن منعني أمران من المقاطعة الكاملة للحياة السياسية. أولًا، فاز الديمقراطيون في إيلينوي بأحقّية الإشراف على إعادة رسم خرائط تقسيم الولاية إلى مقاطعات لتعكس البيانات الجديدة الخاصّة بإحصاء عام 2000. حصل ذلك بفضل فجوة في قانون الولاية قضت بحلّ أيّ نزاع بين مجلس النواب الذي يسيطر عليه الديمقراطيون ومجلس الشيوخ ذي الأكثرية الجمهورية في الولاية، بسحب اسم أحد الحزبين في قرعة تُستخدم فيها إحدى القبّعات الطويلة القديمة الخاصّة بأبراهام لينكولن. وبذلك استطاع الديمقراطيون قلب المقاييس بعد تلاعب الجمهوريين بحدود المقاطعات خلال العقود السابقة وتحسين فرص تقدّمهم وتحقيق الأغلبية في مجلس الشيوخ بالولاية بعد انتخابات عام 2002. عرفتُ أنّني إذا استمررتُ لولاية إضافية واحدة فقط، فسأنال أخيرًا فرصة تمرير بعض مشاريع القوانين، فأحقق عملًا مهمًّا للناس الذين مثّلتهم – وربّما أنهي حياتي السياسية على نحو أفضل ممّا هي عليه حاليًا.

كان العامل الثاني أقرب إلى غريزة منه إلى حدثٍ. فمنذ انتخابي، حاولتُ الاستفادة من بضعة أيّام في الصيف لزيارة زملاء لي في مقاطعاتهم الانتخابية في مختلف أرجاء إيلينوي. كنتُ أذهبُ عادة برفقة كبير مساعديّ في مجلس الشيوخ بالولاية، دان شومون – المراسل السابق لوكالة «يو بي آي» صاحب النظّارة السميكة والطاقة التي لا تنضب والصوت المرتفع. كنّا نضع عصيّ الغولف الخاصّة بنا وخريطة وبدلين من الملابس في الجهة الخلفية من سيّارة «الجيب» الخاصّة بي، ونتوجّه جنوبًا أو غربًا ونمضي على الطريق المتعرّج إلى روك آيلاند أو بينكنيفيل أو ألتون أو كاربونديل.

كان دان مستشاري السياسي الأول وصديقًا حميمًا ورفيقًا مثاليًا في الرحلات: الحديث معه ممتع ويحترم فترات الصمت، كما يشاركني عادة التدخين في السيّارة. وكان يملك أيضًا معرفة شاملة بسياسة الولاية. خلال رحلتنا الأولى، لاحظتُ أنّه كان يشعر ببعض التوتّر حيال ردود الفعل المحتملة للناس في الولاية إزاء محامٍ أسود من شيكاغو يحمل اسمًا ذا طابع عربي.

«لا قمصان فاخرة»، أمرني قبل أن نغادر.

«ليس لديّ قمصان فاخرة»، قلتُ.

«تمام. فقط قمصان من لون واحد، سراويل كاكية».

«عُلِم».

على الرغم من مخاوف دان من أنّني قد لا أشعر بالانتماء والراحة في المكان، فوجئت خلال رحلاتنا، بالألفة التي وجدتها أينما كان – سواء كنّا في أحد معارض المقاطعات أو في مقرّ نقابي أو مزرعة، وأيضًا في طريقة وصف الناس لعائلاتهم أو لوظائفهم، في تواضعهم وحسن ضيافتهم، في حماستهم لكرة السلّة في المدرسة الثانوية، في الطعام الذي يقدّمونه كالدجاج المقليّ والحبوب المطهوّة وقوالب الجلو. في كلّ ذلك، كنت أسمعُ أصداء أصوات جدّيّ وأمّي ووالدة ميشيل ووالدها، القيم ذاتها، الأمل والأحلام نفسها.

أصبحتْ هذه الرحلات التي أقوم بها أكثر تباعدًا لدى ولادة طفلتيّ. لكنّ عمق البصيرة التي اكتسبتها منها، ببساطتها، رافقتني بعدها. فأدركتُ أنّه ما دام سكّان مقاطعتي في شيكاغو والمقاطعات الجنوبية غرباء بعضهم عن بعض، فلن تتغيّر أحوالنا السياسية تغيّرًا فعليًّا أبدًا. سيبقى دائمًا من السهل على السياسيين تغذية الصور النمطية التي أثارت النعرات بين السود والبيض وبين المغتربين والأبناء الأصليين للبلاد، بين المصالح الريفية وتلك الخاصّة بالمدن.

من جهة أخرى، إذا ما تمكّنت حملة انتخابية ما من تخطّي الفرضيات السياسية المهيمنة في أميركا عن حجم الانقسام السائد في ما بيننا، فقد يكون من الممكن عندها فقط التأسيس لعقد جديد بين المواطنين. ولن يتمكّن الدخلاء عندها من وضع مجموعة في مواجهة أخرى. كما قد يتحرّر المشرّعون من القيود الناتجة عن تحديد مصالح ناخبيهم – ومصالحهم الخاصّة – في نطاق ضيّق. وقد تأخذ وسائل الإعلام ذلك في الحسبان وتغوص في القضايا لا على أساس فوز أو خسارة طرف ما، بل استنادًا إلى النقاط التي تلتقي فيها أهدافنا المشتركة.

في نهاية المطاف، ألم يكن هذا ما كنتُ أسعى إليه: عمل سياسي يسدّ الفجوات العرقية والإثنية والدينية في الولايات المتّحدة الأميركية، ويوثّق الروابط أيضًا في حياتي الخاصّة؟ ربّما افتقدت الموضوعية، ربّما كانت هذه الانقسامات راسخة بعمق أكثر من اللازم. لكن على الرغم من محاولاتي إقناع نفسي بالعكس، لم أستطع التغلّب على شعوري بأنّ الوقت لا يزال مبكرًا حتى أتخلّى عن قناعاتي المتجذّرة. وعلى الرغم من أنّي حاولت إقناع نفسي بأنّني اكتفيتُ، أو كدتُ أكتفي على الأقلّ، من الحياة السياسية، كنت أدرك تمامًا في أعماق قلبي بأنّني لم أكن مستعدًّا بعد للتخلّي عن هذه الحياة.

حين فكّرتُ أكثر في المستقبل، اتّضح لي أمرٌ واحد: لم يكن العمل السياسي الباني للجسور الذي كنت أتخيّله، مناسبًا لحملة انتخابية هدفها الفوز بمقعد في الكونغرس. فكانت المشكلة هيكلية، تتعلّق بالطريقة التي رُسمت بها حدود المقاطعات. في مقاطعة ذات أغلبية سوداء كتلك التي ترعرعت فيها، وفي مجتمع لطالما عانى من التمييز والإهمال، يتحدّد غالبًا الامتحان الذي يخضع له السياسيون وفق معايير عرقية على غرار الكثير من مقاطعات

البيض الريفية التي عانت من تداعيات الإهمال. كان الناخبون يسألون: «كيف ستقف في وجه أولئك الذين لا يحبّوننا، أولئك الذين استغلّونا ويحتقروننا؟».

في مقدور المرء تحقيق فارق انطلاقًا من قاعدة سياسية ضيّقة كهذه. بقليل من الخبرة يستطيع تأمين خدمات أفضل لناخبيه وتنفيذ مشروع ضخم أو اثنين في مقاطعته. ومن خلال العمل مع حلفاء، يستطيع السعي إلى التأثير في النقاش الوطني. لكنّ ذلك لن يكفي لرفع القيود السياسية التي حالت دون تأمين الرعاية الصحّية لمن يحتاج إليها أكثر من غيره، أو تعليم أفضل للأطفال الفقراء، أو وظائف حيث تزيد البطالة. هي القيود نفسها التي جاهد بوبي راش في العمل يوميًا في ظلّها.

تبيّن لي أنّه لإحداث تغيير جذريّ في الأوضاع السائدة، أحتاجُ إلى مخاطبة أوسع جمهور ممكن والتحدّث باسمه أيضًا. وتقضي الطريقة الفضلى للقيام بذلك بالترشّح لمنصب يمثّل الولاية ككلّ، مثل مقعد في مجلس الشيوخ الأميركي.

حين أتذكّرُ الآن جرأتي – جسارتي المطلقة – لرغبتي في إطلاق حملة انتخابية والفوز بمقعد في مجلس الشيوخ الأميركي بعد وقت قصير من هزيمة مدوّية، لا يمكن إلّا أن أقرّ بأنّي كنت أتوق إلى محاولة جديدة، تمامًا كمن يرغب في كأس إضافية أخيرة من الكحول للتفكير بنحو أفضل. إلّا أنّ الأمر لم يبدُ كذلك. بدلًا من ذلك، حين عاودت التفكير في ذلك بتمعّن، اتّضحت الأمور إلى حدّ كبير – لم تكن المسألة مرتبطة بـ«احتمال» الفوز بل بـ«القدرة» على الفوز. فإذا فزتُ حقًا، سأتمكن من ترك أثر كبير. استطعتُ أن أرى الأمر بمزيد من الوضوح وأن أشعر به فعلًا، كمهاجم في كرة القدم الأميركية يلاحظ وجود فجوة في نقطة البداية ويعرف أنّه إذا اخترقها، فلن يكون أمامه سوى الملعب المفتوح بينه وبين نقطة الهدف. وبموازاة هذا الوضوح، أدركت أنّي إن لم أنجح، فسيكون الوقت قد حان لمغادرة العمل السياسي – وبما أنّي بذلتُ نفسي من أجل السياسة ولم أوفّر جهدًا، أستطيعُ مغادرتها من دون إحساس بالندم.

بهدوء، خلال عام 2002، بدأتُ أختبرُ العرض. بالنظر إلى المشهد السياسي في إيلينوي، رأيتُ أنّ فكرة وصول مشرّع أسود غير معروف إلى مجلس الشيوخ الأميركي، لم تكن مستبعدة تمامًا. لقد فاز أفارقة أميركيون كثر بمناصب تمثّل الولاية ككلّ، بما في ذلك عضو مجلس الشيوخ الأميركي السابقة كارول موسلي براون، السياسية الموهوبة، لكن الغريبة الأطوار، التي أشعل فوزها البلاد قبل أن تتغلّب عليها سلسلة مشاكل ترتبط بالأخلاقيات في المجال المالي، كانت قد تسبّبت بها لنفسها. وفي هذه الأثناء، كان الجمهوري الذي هزمها، بيتر فيتزجيرالد، مصرفيًا غنيًّا أفقدته أفكاره المحافظة على نحو مبالغ فيه، الشعبية نسبيًا في ولايتنا التي تميل ميلًا متزايدًا إلى الديمقراطيين.

بدأتُ بالتحدّث إلى ثلاثة من زملائي في لعبة البوكر، من الأعضاء في مجلس الشيوخ بالولاية – الديمقراطيين تيري لينك وديني جاكوبز ولاري والش – لأتحقق ممّا إذا كانوا يعتقدون بأنّني قادر على المنافسة في صفوف الطبقة العاملة البيضاء والفئة الريفية التي يمثّلونها. استنادًا إلى ما شهدوه خلال زياراتي، أدركوا أنّني أستطيع ذلك، ووافقوا جميعًا على دعمي إذا ما ترشّحت. وهذا ما فعله عدد من المسؤولين البيض التقدّميين المنتخبين في المنطقة المحيطة بواجهة بحيرة شيكاغو وكذلك بعض المشرّعين اللاتينيين المستقلّين. وسألتُ جيسي الابن إن كان مهتمًّا بالترشّح، فأجاب بالنفي مؤكّدًا استعداده لدعمي. وأيّدني أيضًا اللطيف داني ديفيس، ثالث عضو كونغرس أسود في الوفد الممثّل لإيلينوي. (كان من الصعب عليّ أن ألوم بوبي راش على قلّة اندفاعه).

الأهمّ كان إميل جونز، الأقرب إلى تولّي منصب حاكم إيلينوي وبالتالي هو أحد السياسيين الثلاثة الأقوى في إيلينوي. في اجتماع في مكتبه، أشرتُ إلى أنّ أيًّا من الأعضاء الحاليين في مجلس الشيوخ الأميركي لم يكن أفريقيًا أميركيًا، وأنّ السياسات التي كافحنا معًا من أجلها في سبرينغفيلد قد تستفيد حقًّا من رائد في واشنطن. وأضفتُ أنّه إذا ساعد في وصول شخص مقرّب إلى عضوية مجلس الشيوخ الأميركي، فسيثير ذلك حفيظة الجمهوريين البيض القدامى في سبرينغفيلد الذين كان قد شعر دومًا باستخفافهم به، وأظنّ أنّ هذا المنطق كان ما أحبّه بشكل خاصّ.

مع ديفيد أكسلرود، سلكتُ مسارًا مختلفًا. بوصفه مستشارًا إعلاميًا عمل في السابق صحافيًا ومن عملائه هارولد واشنطن وعضو مجلس الشيوخ الأميركي السابق بول سيمون ورئيس البلدية ريتشارد دالي، اكتسب أكس سمعة حسنة على المستوى الوطني لما يتمتّع به من ذكاء وصلابة وصانع إعلانات بارع. أعجبني عمله وعرفتُ أنّ كسب دعمه سيعطي حملتي الانتخابية الناشئة المزيد من المصداقية لا فقط في نطاق الولاية، بل أيضًا مع المانحين المحلّيين والخبراء.

عرفتُ أيضًا أنّ إقناعه لن يكون سهلًا. حين التقينا لتناول الغداء في مطعم صغير في ريفر نورث، قال: «إنّه شوط طويل». كان أكسلرود من بين كثر حذّروني من منافسة بوبي راش. وبين قضماته المسموعة للسندويش الخاصّ به، قال لي إنّني لن أتحمّل خسارة ثانية. وشكّك في احتمال حصول مرشّح يبدو اسمه أشبه باسم «أسامة»، على أصوات في جنوب الولاية. أضف إلى ذلك أنّ مرشّحين محتملين آخرين على الأقلّ لمجلس الشيوخ الأميركي، كانا قد تواصلا معه – محاسب الولاية دان هاينز ومدير صناديق التحوّط المليونير بلير هال – وبدا الاثنان في موقع أقوى بكثير للفوز، لذلك ستتكبّد شركته خسارة ضخمة بتبنّيه لي كعميل.

واستنتج وهو يمسح الخردل عن شاربيه: «انتظر حتى يتقاعد ريتش دالي ثمّ ترشّح لمنصب رئاسة البلدية. هذا رهان أفضل».

كان محقًا، بالطبع. لكنّني لم أكن أتطلّع إلى الاحتمالات التقليدية. ووجدت في أكس – خلف بيانات الاستفتاءات كلّها والمذكّرات المحدّدة للاستراتيجيات والأفكار الموجّهة للمناقشات التي كانت أبرز الأدوات في مجاله – شخصًا رأى في نفسه أكثر من مجرّد خبير مكلّف؛ شخصًا صاحب روح طيّبة. وبدلًا من المناقشة في المسار التقني للحملات الانتخابية، حاولتُ مخاطبة قلبه.

سألتُ: «هل فكّرت يومًا بالطريقة التي استطاع بها جون كنيدي وبوبي كنيدي التركيز على أفضل ما في الناس؟ وهل تساءلت عمّا شعر به من ساعدوا ليندون جونسون على تمرير قانون حقوق التصويت أو فرانكلين روزفلت على تمرير الضمان الاجتماعي وهم يعرفون أنّهم بذلك يجعلون حياة الملايين أفضل؟ ليس على السياسة أن تكون كما يتصوّرها الناس. يمكنها أن تكون أكثر من ذلك».

ارتفع حاجبا أكس البارزان وهو يجري مسحًا لوجهي بعينيه. كان من الواضح طبعًا أنّي لم أكن أحاولُ إقناعه فحسب، كنتُ أُقنعُ نفسي أيضًا. بعد بضعة أسابيع، اتّصل ليقول إنّه بعدما تحدّث في الأمر مع شركائه في الأعمال ومع زوجته سوزان قرّر أن يتبنّاني كعميل. وقبل أن أتمكّن من شكره، أضاف شرطًا.

«إنّ مثاليتك مثيرة، يا باراك... لكن إن لم تجمع خمسة ملايين دولار لتوصل مثاليتك إلى التلفزيون لكي يسمعك الناس، فليست أمامك أيّ فرصة».

عندها، شعرتُ بأنّني جاهز لجسّ نبض ميشيل. كانت عندها تعمل مديرةً تنفيذيةً لشؤون المجتمعات المحلّية في نظام المستشفيات الخاصّ بجامعة شيكاغو. هي وظيفة أكسبتها مرونة أكبر لكنّها تطلّبت منها أيضًا العمل على تحقيق التوازن بين المسؤوليات المهنية الرفيعة المستوى من جهة، وبين الأوقات الخاصّة باللعب مع الفتاتين ومواعيد إحضارهما من المدرسة. لذلك فُوجِئتُ بتجاوبها، وبدلًا من أن أسمع منها «لا، بحقّ الجحيم، يا باراك!» اقترحت أن نناقش الأمر مع بعض أصدقائنا المقرّبين بمن فيهم رجل الأعمال الناجح مارتي نيسبت وزوجته التي قامت بتوليد ابنتينا الدكتورة أنيتا بلانشارد والمحامية اللامعة فاليري جاريت التي لها صلات واسعة وكانت مديرة ميشيل في إدارة التخطيط بالبلدية وأصبحت بمثابة شقيقة كبرى لنا. وما لم أعرفه في ذاك الوقت أنّ ميشيل كانت قد تواصلت بالفعل مع مارتي وفاليري وكلّفتهما بمهمّة إقناعي بالعدول عن الخطوة المتهوّرة التي أنوي القيام بها.

التقينا في شقة فاليري في هايد بارك. حول وجبة فطور متأخّرة طويلة شرحتُ مسار أفكاري وعرضت السيناريوهات التي قد توصلنا إلى ترشيح الحزب الديمقراطي. كما أجبت عن أسئلة تتعلّق بمدى اختلاف هذه المعركة عمّا سبقها. ولم أحاول أن أخفي عن ميشيل حقيقة تغيّبي الذي قد يطول عِن

المنزل. لكن في الوقت نفسه، قطعت وعدًا حازمًا لا مجال للتراجع عنه بأنّها ستكون النهاية في العمل السياسي بالنسبة لي، وإلى الأبد، إذا ما خسرتُ هذا السباق.

ما إن أنهيت كلامي، حتى كانت فاليري ومارتي قد اقتنعتا به، ما أثار امتعاض ميشيل بوضوح. لم تكن المسألة استراتيجية في نظرها بعيدًا عن واقع أنّ خوض تجربة حملة انتخابية أخرى بدا لها جذّابًا بقدر ما هو عليه قطع العصب لإحدى الأسنان. كانت قلقة بالدرجة الأولى حيال نتائج الحملة على وضعنا المالي. فهذه الأوضاع لم تكن قد تحسّنت تمامًا بعد الحملة الانتخابية السابقة. ذكّرتني بما علينا من قروض للتعليم ورهن عقاري ودين على بطاقة الائتمان، كلّها مسؤوليات يجب أن نفكّر فيها. ولم نكن قد بدأنا بالادّخار من أجل التعليم الجامعي لابنتينا. إضافة إلى ذلك، يتطلّب الترشّح إلى مجلس الشيوخ الأميركي أن أتوقّف عن ممارسة العمل القانوني تجنّبًا لتضارب المصالح، ما سيقلل من دخلنا أكثر بعد.

قالت: «إذا خسرت، فسنغرق أكثر فأكثر في الهوّة. وماذا سيحصل إذا فزت؟ كيف ستتمكّن من إدارة منزلين، أحدهما في واشنطن والثاني في شيكاغو، في وقت نعاني فيه الأمرّين في إدارة منزل واحد؟».

كنتُ قد توقّعت ذلك. قلتُ: «إذا فزتُ، يا حبيبتي، فسيلفت الأمر انتباه الأمّة. سأكون الأفريقي الأميركي الوحيد في مجلس الشيوخ الأميركي. وفي هذا المستوى الأعلى، أستطيع تأليف كتاب آخر، وسيبيع نسخًا كثيرةً فيغطّي ذلك المصاريف الإضافية».

أطلقتْ ميشيل ضحكة حادّة. سأحقّق بعض المال من كتابي الأول، لكنّ المبلغ لن يكفي أبدًا لتغطية النفقات التي أتحدّثُ الآن عنها. فوفق وجهة نظر زوجتي – كما بالنسبة إلى معظم الناس، على ما أعتقد – من الصعب أن يكون كتاب أساسًا لخطّة مالية.

وقالتْ: «بعبارة أخرى، لديك بعض الفاصوليا السحرية في جيبك وهذا ما تقوله لي. لديك بعض الفاصوليا السحرية وستزرعها، وبين ليلة وضحاها، ستنمو نبتة فاصوليا ضخمة ترتفع صوب السماء. عندها، ستتسلّق الجذع وتقتل العملاق الذي يسكن في الغيوم، وستعود إلى المنزل بالإوزّة التي تضع بيضًا ذهبيًا. أليس كذلك؟».

قلتُ: «شيء من هذا القبيل».

هزّت ميشيل رأسها ونظرت إلى الخارج من النافذة. كلانا كان يعرف ما كنتُ أطلبُه. انقطاع جديد ومغامرة جديدة وخطوة جديدة باتّجاه شيء كنت أرغب فيه فيما لم ترغبْ هي فيه حقًّا.

قالتْ ميشيل: «انتهى الأمر، يا باراك. مرّة واحدة أخيرة. لكن لا تتوقع منّي المشاركة في أيّ حملات. في الواقع، يجب أيضًا ألّا تعتمد على صوتي».

حين كنتُ طفلًا، كنت أراقب أحيانًا جدّي وهو يحاول بيع بوالص التأمين على الحياة عبر الهاتف، في المساء، من شقتنا الواسعة في الطابق العاشر من مبنى شاهق في هونولولو. وكانت علامات البؤس تظهر على وجهه حين كان يجري اتّصالات تبوء بالفشل. خلال الأشهر الأولى من عام 2003، وجدتُ نفسي أفكّر فيه غالبًا وأنا جالس في مكتبي في المقرّ القليل الأثاث لحملتي الانتخابية الناشئة للوصول إلى مجلس الشيوخ الأميركي تحت ملصق لمحمّد علي وهو يقف منتصرًا فوق سوني ليستون المهزوم، فيما أحاول تشجيع نفسي على إجراء مكالمة جديدة لجمع التبرّعات.

باستثناء دان شومون وشخص من ولاية كنتاكي اسمه جيم كاولي وظّفناه مديرًا للحملة الانتخابية، كان موظّفونا في العشرينيات من العمر. وكان نصفهم فقط يعمل لقاء أجر، واثنان منهم طالبين في الجامعة. شعرتُ بالأسى خاصّةً على الموظف الوحيد المسؤول عن جمع التبرّعات الذي كان يضطرّ إلى حضّي على طلب التبرّعات عبر الهاتف.

هل كنتُ أتحوّل إلى سياسي أفضل؟ لم أعرف الإجابة. في أول منتدى مبرمج للمرشّحين في شباط/فبراير 2003، كنتُ جامدًا وغير فاعل. لم أتمكّن من توجيه تفكيري للعمل وفق العبارات المنمّقة التي تتطلّبها ظروف كهذه. لكنّ خسارتي أمام بوبي راش ساعدتني على التفكير بنحو أفضل ووجّهتني نحو خطّة واضحة لتعزيز أدائي: كان عليّ أن أتفاعل بطريقة أفضل مع وسائل الإعلام وأتعلّم كيف أنقل أفكاري في مقاطع صوتية بليغة. كما كان عليّ العمل على حملة انتخابية تتمحور بمعدّل أقلّ حول أوراق السياسات وتركّز على إقامة علاقات وطيدة مع الناخبين. وكان عليّ أيضًا أن أجمع المال – الكثير منه. كنّا قد أجرينا استفتاءات عديدة بدا كأنّها تؤكّد أنّ في إمكاني الفوز، شرط أن أحرص على تعزيز شهرتي من خلال إعلانات تلفزيونية مكلفة.

لكن بعكس ما رافق حملتي الانتخابية للوصول إلى الكونغرس من سوء حظّ، بدت هذه الحملة أكثر حظًّا. في نيسان/أبريل، قرّر بيتر فيتزجيرالد عدم الترشّح إلى دورة جديدة. أمّا كارول موسلي براون، التي كان مرجّحًا أن تنال تسمية الديمقراطيين لمقعدها القديم، فقد اختارت لسبب غير واضح أن تترشّح إلى الرئاسة بدلًا من ذلك، فتركتْ بذلك باب المنافسة مفتوحًا على مصراعيه. وفي سباق أوّلي ضدّ ستّة ديمقراطيين آخرين، اكتسبت دعم نقابات وأعضاء شعبيين في بعثتنا إلى الكونغرس، ما ساعد في تعزيز قاعدتي في جنوب الولاية والأوساط الليبرالية. وبمساعدة إميل وأغلبية ديمقراطية في مجلس شيوخ الولاية، قدتُ حملات لتمرير عدد كبير من مشاريع القوانين، من قانون يتطلّب تسجيلات بالفيديو للاستجوابات في القضايا التي يواجه فيها المتّهمون عقوبة الإعدام وصولًا إلى زيادة الضريبة على الدخل، ما عزّز سمعتي كمشرّع فاعل.

مال المشهد السياسي الوطني لمصلحتي أيضًا. في تشرين الأول/أكتوبر 2002، وحتى قبل إعلاني ترشّحي، دُعِيتُ للتحدّث ضدّ الغزو الأميركي الوشيك للعراق. خاطبتُ تجمّعًا مناوئًا للحرب أُقِيم في وسط شيكاغو. بالنسبة إلى شخص سيحصل قريبًا على مقعد في مجلس الشيوخ الأميركي، بدا أنّ اللعبة السياسية فيها شيء من القذارة. تصوّر أكس ودان أنّ اتّخاذ موقف واضح وجليّ ضدّ الحرب سيساعد في الانتخابات التمهيدية الديمقراطية. وحذّر آخرون من أنّ معارضة الحرب قد تعرقل ترشّحي بحلول موعد الانتخابات، بالنظر إلى الأجواء التي سادت في البلاد بعد اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر (في ذلك الوقت، أظهرت الاستفتاءات الوطنية أنّ قرابة 67 في المئة من الأميركيين أيّدوا القيام بعمل عسكري ضدّ العراق)، وخصوصًا مع احتمال نصر عسكري أقلّه في الأجل القريب، ومع اسمي ونسبي المستفزّين أصلًا.

وقال أحد الأصدقاء محذّرًا: «تعشق أميركا المواجهة».

فكّرتُ في ذلك طوال النهار ووجدت أنّ هذه الفرصة بمثابة اختبار أول لي: فهل أقود حملة انتخابية من النوع الذي وعدتُ نفسي به؟ طبعتُ خطابًا قصيرًا مدّته خمس دقائق أو ست، وخلدتُ إلى النوم – مقتنعًا بأنّه يعكس قناعاتي الحقيقية – من دون أن أرسله إلى فريقي لمراجعته. وفي يوم التجمّع، كان قد تجمّع أكثر من ألف شخص في «فيدرال بلازا»، وكان جيسي جاكسون الخطيب الرئيسي. كان الطقس باردًا، وكانت الريح تهبّ من كلّ صوب. كان هناك تصفيق خفيف تكبته القفّازات حين دُعيت لإلقاء خطابي على المنصّة.

«اسمحوا لي أن أبدأ بالقول إنّني، على الرغم من أنّ التجمّع أقيم ليكون مناوئًا للحرب، أقفُ أمامكم كشخص لا يعارض الحرب في كلّ الظروف».

صمت الحشد، غير واثق من الاتّجاه الذي كنتُ أتّخذُه. وصفتُ الدماء التي أُهرِقَت لحماية الاتّحاد ولولادة جديدة للحرّية. تحدّثت عن اعتزازي بجدّي حين تطوّع للقتال صبيحة الاعتداء على بيرل هاربر، عن دعمي لأعمالنا العسكرية في أفغانستان واستعدادي شخصيًا لحمل السلاح لمنع اعتداءات مماثلة لتلك التي حصلت في 11 أيلول/سبتمبر. قلتُ: «لا أعارض الحروب كلّها. ما أعارضه حقًا هو الحرب الغبيّة والعمياء». وتابعتُ بالقول إنّ صدّام حسين لم يمثّل أيّ خطر على الولايات المتّحدة أو جيرانها، وإنّه «حتى الحرب الناجحة ضدّ العراق ستتطلّب احتلالًا أميركيًا لمدّة غير محدّدة، بتكلفة غير واضحة، وبتداعيات غير معروفة». وأنهيتُ خطابي باقتراح مفاده أنّه لو أنّ الرئيس بوش بحث عن معركة، لكان عليه إنهاء العمل المضادّ لـ«القاعدة»، ووقف الدعم للأنظمة القمعية وإنهاء اعتماد الولايات المتّحدة على نفط الشرق الأوسط تدريجًا.

عدتُ إلى مقعدي وابتهج الحشد مصفّقًا. ومع مغادرتي المكان، افترضتُ أنّ ملاحظاتي ستكون أكثر بقليل من هامشية. بالكاد ذكرت التقارير الإخبارية حضوري في التجمّع.

بعد أشهر قليلة فقط من بدء التحالف العسكري بقيادة أميركية بقصف بغداد، بدأ الديمقراطيون ينقلبون ضدّ الحرب على العراق. ومع ارتفاع أعداد الضحايا ومعدّلات الفوضى، بدأت الصحافة تطرح أسئلة كان يُفترض طرحها من البداية. دعمت حركة ناشطين ناشئة ذات قاعدة شعبية حاكمًا غير معروف لولاية فيرمونت هو هوارد دين، لمنافسة مرشّحين رئاسيين في عام 2004 مثل جون كيري الذي صوّت دعمًا للحرب. وبدا الخطاب القصير الذي ألقيتُه في التجمّع المناوئ للحرب، فجأة، نافذ البصيرة وبدأ ينتشر على الإنترنت. وأصبح على أعضاء فريقي الشباب أن يشرحوا لي العلاقة الغامضة لـ«المدوَّنات» وموقع «ماي سبيس» بتدفّق المتطوّعين الجدد والتبرّعات الشعبية التي حصلنا عليها فجأة.

كمرشّح، كنت أستمتع. في شيكاغو، قضيت أيّام السبت منغمسًا في الأحياء التي تغلب فيها الأعراق المكسيكية والإيطالية والهندية والبولندية واليونانية، آكلُ وأرقصُ وأشاركُ في المسيرات وأقبّل الأطفال وأحتضنُ الجدّات. أمّا أيّام الآحاد فكنتُ أمضيها في كنائس السود، وبعضها عبارة عن واجهات متواضعة لمساحات بين صالونات التجميل ومطاعم الوجبات السريعة، والبعض الآخر عبارة عن كنائس ضخمة واسعة مع مواقف للسيّارات بحجم ملاعب كرة القدم. مررتُ عبر الضواحي، من الشاطئ الشمالي الغنيّ بالقصور وبالطبيعة الخضراء إلى البلدات الواقعة في جنوب المدينة وغربها، حيث أصبحت معالم بعض المباني المهجورة غير واضحة بسبب الفقر، تشبه تلك التي في أقسى أحياء شيكاغو. وبين فترة وأخرى، كنت أتوجّه إلى جنوب الولاية – بمفردي أحيانًا، لكنّني سافرتُ في مرّات كثيرة مع جيريمايا بوسيديل أو أنيتا ديكر، وهما موظفان موهوبان كانا يديران عملياتي هناك.

في تواصلي مع الناخبين في الأيّام الأولى من الحملة الانتخابية، كنت أميل إلى معالجة المسائل التي أرغب في معالجتها – كإلغاء الإعفاءات الضريبية للشركات التي كانت تنقل أعمالها إلى الخارج وتعزيز الطاقة المتجدّدة وتخفيف تكاليف الدراسة الجامعية على الشباب. شرحتُ أسباب معارضتي لحرب العراق، واعترفتُ بالأداء الرائع لجنودنا. لكن في الوقت نفسه تساءلت عن الأسباب التي دفعتنا إلى البدء بحرب جديدة، بينما لم ننهِ الحرب في أفغانستان وبينما أسامة بن لادن لا يزال طليقًا.

لكن مع مرور الوقت ركّزتُ أكثر على الاستماع إلى الناس. وكلّما استمعتُ أكثر، كانوا أكثر انفتاحًا. كانوا يخبرونني عن شعورهم لدى التسريح بعد سنوات من العمل، وعمّا تبدو عليه الأمور عندما يُحجَز المنزل الخاصّ أو يضطرّ الفرد إلى بيع مزرعة العائلة. كانوا يخبرونني عن عجزهم عن تحمّل تكاليف التأمين الصحّي، وكيف أنّهم اضطرّوا أحيانًا إلى كسر الحبوب التي وصفها لهم أطبّاؤهم إلى نصفين حتى يستفيدوا منها لفترة أطول. تحدّثوا أيضًا عن نزوح

الشباب بسبب عدم توافر فرص عمل جيدة في بلدتهم، وعن اضطرار آخرين إلى ترك الجامعة قبيل التخرّج لأنّهم لم يتمكّنوا من تغطية تكاليف الدراسة.

أصبح خطابي يتضمّن معدّلًا أقلّ من المواقف ويعتمد أكثر على القصص المختلفة لهذه المجموعات من الأميركيين المنتشرين في مختلف أركان الولاية.

كنتُ أقولُ: «يجب أن تدركوا أمرًا. يبحث معظم الناس، أينما كانوا وكيفما كانوا، عن الشيء نفسه. إنّهم لا يحاولون أن يكونوا أغنياء قذرين. إنّهم لا يتوقعون من شخص آخر أن يفعل ما يمكنهم القيام به لأنفسهم».

«لكنّهم يتوقون حقًّا للعثور على وظيفة تدعم العائلة إن كانوا قادرين على العمل. إنّهم يتوقعون ألّا يفلسوا لمجرّد أنّهم يمرضون. إنّهم يتوقّعون أن يتمكّن أطفالهم من الحصول على تعليم جيد، تعليم يعدّهم لهذا الواقع الاقتصادي الجديد. كما يجب أن يكونوا قادرين على تحمّل تكاليف التعليم الجامعي إذا بذلوا الجهد لذلك. إنّهم يريدون أن يكونوا في مأمن من المجرمين أو الإرهابيين. وهم يتطلّعون إلى التقاعد بكرامة واحترام بعد سنوات طويلة من العمل.

«هذا ما هي عليه الأمور. هذا ليس بالكثير. وعلى الرغم من أنّهم لا يتوقعون من الحكومة أن تحلّ مشاكلهم كلّها، هم يدركون، في أعماقهم، أنّه يمكن للحكومة أن تمدّ يد المساعدة، بمجرّد تغيير بسيط في أولوياتها».

هدأت الغرفة حيث كنّا وطرحتُ بعض الأسئلة. وعندما انتهى الاجتماع، اصطفّ الناس لمصافحتي وللحصول على بعض تفاصيل الحملة الانتخابية، أو للتحدّث إلى جيريمايا أو أنيتا أو متطوّع في الحملة المحلّية عن كيفية مشاركتهم. كنتُ أقودُ السيّارة إلى البلدة المجاورة، مدركًا أنّ القصّة التي كنت أحكيها كانت حقيقية، ومقتنعًا بأنّ هذه الحملة الانتخابية لم تعد تتعلّق بي وأنّني أصبحتُ مجرّد صلة وصل يمكن للناس من خلالها أن يدركوا قيمة قصصهم وقيمتهم الذاتية أيضًا وأن يتشاركوها.

سواء في الرياضة أو في السياسة، يصعب فهم الطبيعة المحدّدة للزخم الآني. لكن بحلول عام 2004 كنّا قد أدركنا ذلك. دفعنا أكس إلى المشاركة في إعلانين تلفزيونيين: في الأول تحدّثتُ مباشرة إلى الكاميرا، وأنهيتُ كلامي بالشعار «نعم يمكننا». (ظننتُ أنّ هذا الشعار كان مبتذلًا، لكنّ أكس كان قد ناشد على الفور سلطة أعلى، إذ عرضه على ميشيل التي اعتبرته «غير مبتذل على الإطلاق»). وفي الثاني ظهرت شايلا سيمون، ابنة عضو مجلس الشيوخ الأميركي السابق المحبوب في الولاية بول سيمون، الذي تُوفي بعد خضوعه لجراحة في القلب قبل أيّام من تخطيطه لتأييدي علنًا.

أصدرنا الإعلانين قبل أربعة أسابيع فقط من الانتخابات التمهيدية. وفي وقت قصير، تضاعف الدعم الذي حصلت عليه. وعندما أيّدتني الصحف الخمس

الكبرى في الولاية، أعاد أكس مَنتَجة الإعلانين لتسليط الضوء على ذلك، موضحًا أنّ المرشّحين السود يميلون إلى الاستفادة أكثر من المرشّحين البيض من المصادقة. وفي هذا الوقت تقريبًا، تراجعت شعبية الحملة الانتخابية لمنافسي الأول بعدما نشرت وسائل الإعلام تفاصيل عن وثائق صادرة عن إحدى المحاكم وكانت سرّية سابقًا، زعمت فيها زوجته السابقة أنّه كان قد مارس بحقها العنف المنزلي. في 16 آذار/مارس 2004، يوم الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي، انتهى بنا المطاف بالفوز بنسبة 53 في المئة من الأصوات في سباقنا الذي ضمّ سبعة أشخاص. ولم يتخطَّ الرقم ما حقّقه المرشّحون الديمقراطيون الآخرون مجتمعين فحسب، بل أيضًا فاق الأصوات الجمهورية على مستوى الولاية في الانتخابات التمهيدية.

لا أتذكّر إلّا لحظتين من تلك الليلة: اللحظة التي سمعت فيها هتافات السعادة لابنتينا (مع قليل من الخوف ربّما لدى ساشا البالغة من العمر سنتين) عندما انطلقت مدافع قصاصات الورق الملوّنة الاحتفالية في حفلة النصر. أتذكّر أيضًا حين أخبرني أكسلرود متحمّسًا أنّني فزت في الأحياء ذات الأغلبية البيضاء كافة في شيكاغو باستثناء أحدها، ذاك الذي كان ذات يوم مركز المقاومة العنصرية لهارولد واشنطن. (قال: «هارولد يبتسم لنا من فوق الليلة»).

أتذكّرُ صباح اليوم التالي أيضًا، عندما ذهبت إلى المحطّة المركزية بعد ليلة لم أنم فيها تقريبًا، لمصافحة الركّاب وهم يتوجّهون إلى العمل. كان ثلج ناعم قد بدأ يتساقط، وكانت النُدف سميكة كما بتلات الزهور. وإذ تعرّف الناس إليّ وصافحوني، بدا أنّ الابتسامة نفسها ارتسمت على وجوههم جميعًا – كما لو كنّا قد أنجزنا شيئًا مهمًّا معًا.

كان أكس قد شبّه ما حصل في الأشهر القليلة التالية بـ«إطلاق النار من مدفع»، وهذا هو بالضبط ما شعرتُ به. أصبحتْ حملتنا تتصدّر عناوين نشرات الأخبار المحلّية بين ليلة وضحاها. كما أتت اتّصالات من وسائل الإعلام المختلفة لإجراء مقابلات، واتّصلت شخصيات رسمية من مختلف أنحاء البلاد، مهنّئة. لم يكن ذلك يتعلّق بفوزنا فحسب، ولا حتى بالانتصار الكاسح غير المتوقّع الذي حققناه. في الواقع، كان المراقبون يظهرون اهتمامًا بالطريقة التي فزنا بها، بأصوات من مختلف التركيبات السكّانية، ومن ضمنها أصوات من مقاطعات البيض الجنوبية والريفية. وركّز الخبراء على ما تضمّنته حملتي الانتخابية عن العلاقات العرقية الأميركية – وبسبب معارضتي المبكرة لحرب العراق، ما يمكن أن تقوله الحملة عن المكان الذي يتّجه إليه الحزب الديمقراطي.

لم يكن لنا ترف الاحتفال بحملتنا الانتخابية؛ كنّا قد عانينا الأمرّين من أجل الصمود ليس إلّا. استعنّا بموظّفين إضافيين أكثر خبرة، بمن فيهم مدير

التواصل روبرت غيبس، وهو رجل من ولاية ألاباما قويّ وسريع البديهة كان قد شارك في العمل على حملة كيري. على الرغم من أنّ استطلاعات الرأي أظهرت أنّني أتقدّم بما يقارب 20 نقطة على خصمي الجمهوري، جاك ريان، جعلتني سيرته الذاتية أتأنّى حتى لا أعتبر الفوز أمرًا مفروغًا منه. فقد كان مصرفيًا في «غولدمان ساكس» تقدّم باستقالته للتدريس في مدرسة تابعة لأبرشية للأطفال المهمّشين. دوّرت مواصفاته المثلى زوايا برنامجه الجمهوري التقليدي إلى أبعد حدود.

لحسن حظنا، لم تُسلّط الاضواء على أيّ من ذلك ضمن مسار الحملة الانتخابية. فالصحافة هاجمت ريان عندما حاول تصنيفي كليبرالي مؤيّد للإنفاق العامّ وزيادة الضرائب، مستخدمًا سلسلة رسوم بيانية تعرض أرقامًا سرعان ما تبيّن أنّها خاطئة بشكل جليّ وفاضح. كذلك تعرّض لاحقًا لهجوم لأنّه كلّف موظفًا شابًّا بملاحقتي بطريقة عدوانية بكاميرا محمولة لتسجيل الفيديوهات. لحق بي إلى المراحيض وراح يحوم حولي حين حاولتُ التحدّث إلى ميشيل والفتاتين، محاولًا أن يلتقط زلّة ما لي. وجاءت الضربة الأخيرة عندما حصلت الصحافة على سجلّات سرّية تتعلّق بطلاق ريان، إذ زعمت زوجته السابقة أنّه ضغط عليها لزيارة نوادٍ للجنس وحاول إجبارها على ممارسة الجنس أمام غرباء. في غضون أسبوع، انسحب ريان من السباق.

قبيل خمسة أشهر فقط من الانتخابات العامّة، لم يعد لديّ فجأة أيّ خصم.

وأعلن غيبس: «كلّ ما أعرفه هو أنّنا، بعد أن ينتهي هذا الشيء، سنذهب إلى فيغاس».

ومع ذلك، حافظتُ على وتيرة عمل مرهقة، فكنتُ أنهي غالبًا أعمال اليوم في سبرينغفيلد ثمّ أقودُ السيّارة إلى البلدات المجاورة للأنشطة الخاصّة بالحملة الانتخابية. في طريق عودتي من إحدى هذه المناسبات، تلقيتُ مكالمة من أحد أفراد فريق جون كيري، دعاني فيها إلى إلقاء الخطاب الرئيسي في المؤتمر الوطني للحزب الديمقراطي الذي كان سيُعقَد في بوسطن في أواخر تمّوز/يوليو. كوني لم أشعر بالدوار ولا بالتوتّر نظرًا لكلّ ما مررت به في خلال هذه السنة، عرض أكسلرود فكرة أن يجمع الفريق ليبدأ بصياغة خطاب، لكنني لوّحت له بالرفض.

قلتُ له: «اسمحوا لي بأن أحاول ذلك بنفسي. أعرفُ ما أريد قوله».

خلال الأيّام القليلة التالية، وتحديدًا في فترات المساء، كتبتُ خطابي، وأنا ممدّد على سريري في فندق رينيسانس في سبرينغفيلد، أدوّن أفكاري على دفتر من الأوراق القانونية الصفراء، فيما يُسمع الضجيج الصادر عن لعبة كرة في الجوار. حضرت الكلمات سريعًا إلى ذهني، تلخّص العمل السياسي الذي كنتُ أبحثُ عنه من السنوات الأولى في الكلّية حيث النزاعات الداخلية التي دفعت الرحلة نحو ما وصلتُ إليه الآن. بدأ رأسي يضجّ بالأصوات: أصوات أمي وجدّيّ وأبي، وأيضًا أصوات الناس الذين كنتُ قد عملت معهم وأولئك الذين

التقيتهم في مسار الحملة الانتخابية. فكّرتُ في أولئك الذين قابلتُهم جميعًا والذين لديهم أسبابٌ كثيرة تدعوهم إلى الشعور بالمرارة والتشاؤم لكنّهم رفضوا الذهاب في هذا الاتّجاه فظلّوا يسعون إلى الأفضل، ظلّوا يسعون بعضهم إلى بعض. في مرحلة ما، تذكّرت عبارة سمعتها مرّة خلال خطبة القسّ جيريمايا رايت، خطبة أسرت هذه الروح.

جرأة الأمل.

سيتبادل أكس وغيبس لاحقًا القصص عن التعديلات والانقلابات التي سبقت الليلة التي ألقيت فيها خطابي في المؤتمر. كيف كان علينا أن نتفاوض حول الوقت الذي سيُخصَّص لي (في الأصل ثماني دقائق، وساومنا وصولًا إلى 17 دقيقة). والاختصار المؤلم لمسوَّدتي الأصلية من قبل أكس وشريكه القدير جون كوبر، والذي جعله يبدو أفضل. رحلة جوّية متأخّرة إلى بوسطن لأنّ جلستي التشريعية في سبرينغفيلد امتدّت حتى الليل. التمرّن للمرّة الأولى على الملقّن، مع مدرّبي مايكل شيهان، الذي شرح أنّ الميكروفونات تعمل جيّدًا، لذلك «لن تكون مضطرًّا إلى الصراخ». غضبي عندما أبلغنا موظّف شابّ لدى كيري أنّه كان عليّ حذف إحدى جملي المفضّلة لأنّ المرشّح كان ينوي سرقتها واستخدامها في خطابه الخاصّ. (ساعدني أكس حين ذكّرني قائلًا: «أنت عضو مجلس الشيوخ في ولاية، وقد أعطوك منصّة وطنية... لا أعتقد بأنّ طلبهم مبالغ فيه»). ميشيل وراء الكواليس، جميلة بالأبيض، تشدّ على يدي، تحدّق بحبّ في عينيّ وتقول لي «فقط لا تفسد الأمر، يا صديقي!». نحن الاثنين، ننفجر ضاحكين ونتبادل النكات، عندما كان حبّنا دائمًا على أفضل وجه، ثمّ حين قدّمني العضو الأقدم في مجلس الشيوخ في إيلينوي ديك دوربن: «اسمحوا لي أن أخبركم عن باراك أوباما هذا...».

لم أشاهد الشريط الخاصّ بخطابي في مؤتمر 2004 بأكمله إلّا مرّة واحدة. فعلتُ ذلك وحدي، بعد انتهاء الانتخابات، محاولًا فهم ما حدث في القاعة في تلك الليلة. مع الماكياج الخاصّ بالمسرح، بدوت أصغر سنًّا إلى حدّ كبير، واستطعت أن أرى بعض علامات التوتّر عندما كنت أسرع أكثر من اللازم أو أبطئ أكثر ممّا يجب، وإيماءاتي خرقاء قليلًا، ما يعكس قلّة خبرتي.

لكن ثمّة نقطة تأتي في الخطاب ينتظم فيها الإيقاع الذي اتّبعته. الحشد يهدأ بدلًا من أن يهدر. إنّها من اللحظات التي سأعيشها في السنوات اللاحقة، في بعض الليالي الساحرة. ثمّة شعور حسّي، تيّار من العاطفة يمرّ ذهابا وإيابًا بينك وبين الحشد، كما لو أنّ مساراتكم قد التقطت فجأة، كما في بكرة فيلم تعرض صورًا إلى الوراء وإلى الأمام، فيما صوتك يرتفع حتى الحشرجة، لأنّك للحظة، تشعر بهذه الصور، لا بل يمكنك رؤيتها كاملة. لقد خلقت نوعًا من الروح الجماعية، وهو شيء نعرفه جميعًا ونتمنّاه – شعور بالارتباط يتجاوز اختلافاتنا فتستبدلها بموجة عملاقة من الإمكانيات – وككلّ الأشياء التي لها الأهمّية الكبرى، تدرك أنّ اللحظة عابرة وأنّ السحر سيزول قريبًا.

قبل تلك الليلة، كنت أظنّ أنّي أدرك سلطة وسائل الإعلام. لقد لاحظت كيف أنّ إعلانات أكسلرود دفعتني إلى الصدارة في الانتخابات التمهيدية، وكيف أنّ الغرباء كانوا فجأة يهتفون ويحيّونني من سيّاراتهم، وكيف أنّ الأطفال يهرعون إليّ في الشارع ويقولون بجدّية تامّة «رأيتك على شاشة التلفزيون».

لكنّ حجم هذا الظهور كان مختلفًا – بثٌّ حيٌّ غير ممنتج يشاهده الملايين من الناس، مع لقطات تصل إلى ملايين آخرين في برامج الأخبار عبر الكابلات والإنترنت. حين غادرتُ المنصّة، كنتُ أعرفُ أنّ الخطاب سار على ما يرام، ولم أُفاجَأ بالإعجاب الكبير الذي شهدته لدى الناس الذين كانوا يحيّوننا في مناسبات أخرى في اليوم التالي. صحيح أنّ الاهتمام الذي حصلتُ عليه في بوسطن كان مرضيًا، لكنّي افترضتُ أنّه كان ظرفيًا. ظننتُ أنّ هؤلاء كانوا مدمنين على السياسة، أشخاص يتابعون هذه الأشياء لحظة بلحظة.

مباشرة بعد المؤتمر، وضّبنا ميشيل وأنا والفتاتان أشياءنا وانطلقنا بالسيّارة في رحلة استجمام لمدّة أسبوع في جنوب إيلينوي لأظهر للناخبين أنّ إيلينوي لا تزال محطّ اهتمامي وأهلها هم أهلي. كنّا على بعد بضع دقائق من محطّتنا الأولى، متّجهين جنوبًا على الطريق السريع، عندما تلقّى جيريمايا، مدير حملتي الانتخابية في جنوب الولاية، مكالمة من موظّفين بارزين.

«حسنًا... حسنًا... سأتحدّث مع السائق».

«ما الخطب؟»، سألتُ، وأنا منهك قليلًا بسبب الحرمان من النوم من جهة وبسبب برنامج العمل المضغوط من جهة ثانية.

قال جيريمايا: «كنّا نتوقّع ربّما 100 شخص في الحديقة، لكنّهم الآن يحصون ما لا يقلّ عن 500 شخص. طلبوا منّا أن نبطئ حتى يكون لديهم الوقت للتعامل مع الفائض».

بعد 20 دقيقة، توقّفنا لنرى وكأنّ البلدة بأكملها اجتمعت في الحديقة. كان هناك آباء مع أطفال على أكتافهم، وكبار في السنّ على كراسيّ الحديقة يلوّحون بأعلام صغيرة، ورجال يرتدون قمصانًا مزيّنة بنقوش وقبّعات. كثر منهم كانوا بالتأكيد مجرّد فضوليين، جاؤوا لمعرفة أسباب الضجيج، لكنّ آخرين وقفوا بصبر في حالة ترقب هادئ. نظرت ماليا من النافذة، متجاهلة جهود ساشا لدفعها بعيدًا عن مجال الرؤية.

«ماذا يفعل الناس جميعًا في الحديقة؟»، سألت ماليا.

قالت ميشيل: «إنّهم هنا لرؤية بابا».

«لماذا؟».

التفتُّ إلى غيبس، الذي تجاهل الأمر وقال فقط «ستحتاج إلى حملة انتخابية أكبر».

في كلّ محطّة لاحقة، كانت تقابلنا حشود أكبر بأربع أو خمس مرّات من تلك التي رأيناها قبلها. قلنا لأنفسنا إنّ الاهتمام سيتلاشى، وحذّرنا أنفسنا من التهاون، لكن أصبحت فكرة الفوز بالانتخابات تسيطر على تفكيرنا. بحلول آب/

أغسطس، لم يكن الجمهوريون قادرين على العثور على مرشّح محلّي على استعداد لخوض الانتخابات (على الرغم من أنّ مدرب «شيكاغو بيرز» السابق مايك ديتكا تبنّى علنًا الفكرة) – فاستعانوا متردّدين بالمحافظ المتحمّس ألان كيز. («انظر»، قال غيبس مبتسمًا، «لقد حصلوا على رجلهم الأسود الخاصّ!»). وبصرف النظر عن حقيقة أنّ كيز كان مقيمًا في ولاية ماريلاند، لم تكن عظاته القاسية عن الإجهاض والمثلية ملائمة لإيلينوي.

«يسوع المسيح لن يصوّت لبا-راك أوبا-ما!»، كان كيز يتعمّد نطق اسمي بطريقة خاطئة في كلّ مرّة.

تغلّبتُ عليه بأكثر من 40 نقطة – وهو أكبر هامش لسباق إلى مجلس الشيوخ الأميركي في تاريخ الولاية.

غلب الركود على مزاجنا ليلة الانتخابات، ليس فقط لأنّ فوزنا أصبح أمرًا مفروغًا منه بل بسبب النتائج الوطنية. كان كيري قد خسر أمام بوش. هذا فيما حافظ الجمهوريون على السيطرة على مجلسي النوّاب والشيوخ. حتى إنّ زعيم الأقلّية الديمقراطية في مجلس الشيوخ، توم داشل من ولاية داكوتا الجنوبية، خسر فجأة. كان كارل روف، العقل السياسي المدبّر لجورج بوش، يعبّر على الملأ عن حلمه بتثبيت الأغلبية الجمهورية الدائمة.

في هذه الأثناء، كنّا ميشيل وأنا منهكين. بحسب طاقمي، كنت قد حصلت طوال الأشهر الـ18 الماضية، على سبعة أيّام إجازة لا أكثر. استفدنا من الأسابيع الستّة التي سبقت قسم اليمين لتولّي منصبي في مجلس الشيوخ الأميركي للاهتمام ببعض التفاصيل الصغيرة الخاصّة بالمنزل والتي كانت قد أُهمِلت إلى حدّ كبير. سافرتُ إلى واشنطن لألتقي زملائي المستقبليين ولمقابلة الموظفين المحتملين وللبحث عن أرخص شقة يمكن أن أجدها. قرّرت ميشيل أنّها والطفلتين سيبقين في شيكاغو، حيث تتوافر دائرة دعم من العائلة والأصدقاء، فضلًا عن وظيفة أحبّتها حقًا. وعلى الرغم من أنّ مجرّد التفكير في العيش متباعدَين ثلاثة أيّام في الأسبوع خلال جزء كبير من السنة أوجع قلبي، لم أستطع أن أجادلها.

على العكس، لم نتطرّق كثيرًا إلى ما حدث. قضينا عيد الميلاد في هاواي مع مايا وتوت. رنّمنا الأغاني الميلادية وبنينا قصورًا رملية وشاهدنا الفتاتين تفتحان الهدايا. نثرتُ إكليل زهور في المحيط، في المكان الذي نثرنا فيه شقيقتي وأنا رماد أمّي. كما وضعت آخر في المقبرة التذكارية الوطنية للمحيط الهادئ، حيثُ دُفِن جدّي. وبعد عيد رأس السنة، سافرت العائلة كاملةً إلى واشنطن. في الليلة التي سبقت أدائي قسم اليمين، كانت ميشيل في غرفة النوم بجناح الفندق تستعدّ لعشاء ترحيبي بأعضاء مجلس الشيوخ الجدد، عندما تلقّيتُ مكالمة من محرّرة كتابي. لقد أسهم خطاب المؤتمر برفع كتابي الذي أُعيد إصداره، وكان نافدًا لسنوات، إلى أعلى قائمة الكتب الأكثر مبيعًا. كانت

المحرّرة تتّصل لتهنئتي على النجاح الذي لاقاه الكتاب وعلى توقيع عقد لكتاب جديد، وهذه المرّة مع دفعة أولى مغرية.

شكرتُها وأقفلت الخطّ حين خرجتْ ميشيل من غرفة النوم بفستان رسمي متلألئ.

«تبدين جميلة جدًا، يا أمّي»، قالت ساشا. دارت ميشيل حول نفسها من أجل الفتاتين.

«حسنًا، يا رفيقتيّ، أحسنا السلوك»، قلتُ، وأنا أقبّلهما قبل أن أودّع والدة ميشيل، التي جالست الطفلتين تلك الليلة. كنّا متّجهين إلى آخر القاعة نحو المصعد عندما توقفت ميشيل فجأة.

«هل نسيت شيئًا؟»، سألتُ.

نظرتْ إليّ وهزّتْ رأسها، متشكّكة. «لا أستطيع أن أصدّق أنّك فعلًا حقّقت هذا كلّه. الكتاب. ذلك كلّه».

أومأتُ وقبّلتُ جبهتها. «الفاصوليا السحرية، حبيبتي. الفاصوليا السحرية».

يكون عادة التحدّي الأكبر لعضو مبتدئ في مجلس الشيوخ في واشنطن في جذب الناس إلى ما يفعله. انتهى بي الأمر في مواجهة مشكلة معاكسة. بالنسبة إلى وضعي كعضو جديد في مجلس الشيوخ، أصبحت البلبلة التي أحاطت بي مضحكة. تحوّل ضغط الصحافيين عليّ بشأن برامج عملي إلى روتين بالنسبة لي. كانوا يسألونني في أغلب الأحيان عمّا إن كنت أنوي الترشّح إلى الرئاسة. وفي اليوم الذي أدّيتُ فيه اليمين، سألني صحافي: «أين تجد نفسك في التاريخ؟». ضحكتُ، وشرحتُ له أنّني قد وصلت للتوّ إلى واشنطن، وأنّني كنتُ في المرتبة الـ99 من حيث الأقدمية، ولم أُدلِ بعد بصوتي، ولم أكن أعرف بعد أين كانت دورات المياه في مبنى الكابيتول.

لم أكن خجولًا. بدا السباق للفوز بمقعد في مجلس الشيوخ الأميركي لي مسافة طويلة قطعتُها. كنتُ سعيدًا لوجودي هناك وحريصًا على المباشرة بالعمل. ولمواجهة أيّ مبالغة في التوقعات، نظرنا فريقي وأنا إلى تجربة هيلاري كلينتون كمثال. كانت قد دخلت مجلس الشيوخ قبل أربع سنوات وسط بلبلة كبرى أحاطت بها، وتمكّنت من تبييض صورتها بالاجتهاد وببرنامج عملها وبالاهتمام بناخبيها. كان هدفي أن أكون حصانًا عاملًا لا حصانًا استعراضيًا.

بدا المسؤول الجديد في فريقي بيت راوس الشخص الأمثل لتطبيق استراتيجية كهذه. في عمر يناهز الستين وشيب متزايد وبنية ضخمة شبيهة ببنية دب الباندا، كان بيت يعمل في الكابيتول هيل أيضًا منذ ما يقارب 30 سنة. له تجارب واسعة، وآخرها كرئيس لموظفي توم داشل. كما له علاقات متينة بشخصيات من مختلف أنحاء الولاية، وهذا دفع الناس إلى الإشارة إليه باعتزاز على أنّه عضو مجلس الشيوخ الـ101. على خلاف الصورة النمطية للناشطين السياسيين في واشنطن، لم يكن بيت يحبّ الأضواء، وتحت مظهره الخارجي

المضحك والقاسي، كان خجولًا إلى حدّ ما، ما يفسّر عزوفه عن الزواج وشغفه بالقطط.

تطلّب إقناع بيت بتولّيه مهمّة تأسيس مكتبي الناشئ، جهدًا كبيرًا. على حدّ قوله، كان أقلّ قلقًا حيال تأثّر مركزه سلبًا بذلك من احتمال ألّا يترك له عمله هذا، الوقت الكافي لمساعدة كافة العاملين المبتدئين الذين أصبحوا الآن عاطلين من العمل في أعقاب هزيمة داشل، على تأمين وظائف.

بلياقته هذه والاستقامة التي يتمتّع بها، إضافة إلى معرفته الواسعة، بدا لي بيت هبة من السماء. بفضل سمعته الحسنة، تمكّنتُ من توظيف موظفين من الدرجة الأولى لملء المراكز الشاغرة في مكتبي. وإلى جانب روبرت غيبس مديرًا للتواصل، جنّدنا الموظّف المخضرم في الكابيتول هيل كريس لو، مسؤولًا عن التشريع، والجندي البحري الاحتياطي الشابّ الحادّ الطباع مارك ليبيرت، موظفًا مسؤولًا عن السياسة الخارجية، والمسؤولة الأولى في حملة كيري الرئاسية التي تمتاز بوجه طفولي يخفي وراء— موهبة لا مثيل لها في كشف الأخطاء وتصحيحها وتنظيم المناسبات أليسا ماستر وكوناكو، مديرةً للجدولة. وأخيرًا أضفنا إلى الفريق رجلًا عميق التفكير وحسن المظهر يبلغ من العمر 23 سنة ويُدعى جون فافرو. وكان فافس، كما بات يُعرَف، قد عمل في حملة كيري وكان الاختيار الأول لكلّ من غيبس وبيت لكتابة الخطب في فريقنا.

«ألم أقابله من قبل؟»، سألتُ غيبس بعد المقابلة.

«بلى... إنّه الفتى الذي ظهر وأخبرك أنّ كيري كان يسرق إحدى جملك في المؤتمر».

وظّفتُه على أيّ حال.

بإشراف بيت، أسّس الفريق مكاتب في واشنطن وشيكاغو والعديد من المواقع في جنوب الولاية. وتأكيدًا لتركيزنا على الناخبين في الولاية، وضعت أليسا جدولًا مزدحمًا للاجتماعات المفتوحة في إيلينوي بمعدّل 39 اجتماعًا في السنة الأولى. ووضعنا سياسة صارمة لتجنّب الصحافة المحلّيّة وبرامج صباح أيّام الآحاد، لتكريس اهتمامنا بدلًا من ذلك على صحف إيلينوي ومحطاتها التلفزيونية. والأهمّ من ذلك، عمل بيت على نظام متقن للتعامل مع البريد وطلبات الناخبين فأمضى ساعات مع الموظفين الشباب والمتدرّبين الذين عملوا في مكتب المراسلة، يحرّر فيها ردودهم بإصرار ويتأكّد من أنّهم على دراية بالوكالات الفدرالية التي تعاملت مع شيكات الضمان الاجتماعي المفقودة، أو استحقاقات المحاربين القدامى المتوقفة، أو القروض من إدارة الأعمال الصغيرة.

قال بيت: «قد لا يرغب الناس في التصويت لك، لكن يجب ألّا يتّهموك أبدًا بعدم الردّ على بريدك!».

بوجود المكتب في أيدٍ أمينة، أصبحت قادرًا على تكريس المزيد من الوقت لدراسة المسائل العالقة والتعرّف إلى زملائي أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي. كانت مهمّتي أسهل بفضل كرم عضو المجلس الأقدم عن إيلينوي، ديك دوربن، وهو صديق وتلميذ لبول سيمون وأحد أكثر المناظرين موهبةً في المجلس. في ثقافة يسود فيها الغرور الكبير، حيث لم ينظر أعضاء المجلس عامّةً، بلطف إلى شريك مبتدئ يجذب الصحافة أكثر منهم، كان ديك مفيدًا دون أدنى شكٍّ. قدّمني في غرف مجلس الشيوخ، وأصرّ على أن يشارك فريقه معنا في مختلف مشاريع إيلينوي. لم يتخلّ عن صبره، حافظ على روح الدعابة التي يتمتّع بها عندما – خلال وجبات الفطور التي استضفنا فيها معًا الناخبين صباح كلّ خميس – أكثَرَ الزوّار من طلب الصور والتوقيعات منّي.

يمكنني قول الشيء نفسه عن هاري ريد، الزعيم الديمقراطي الجديد. كان طريق هاري إلى مجلس الشيوخ على الأقلّ لا يشبه طريقي. وُلِد في بيئة غلب عليها الفقر المدقع في بلدة سيرتشلايت الصغيرة بولاية نيفادا، لعامل منجم وعاملة غسيل. أمضى سنواته الأولى في كوخ من دون مرحاض داخلي ولا هاتف. وبطريقة أو بأخرى، شق طريقه بصعوبة إلى الكلّية ثمّ إلى كلّية الحقوق في جامعة جورج واشنطن، حيث عمل ضابط شرطة في مبنى الكابيتول بين الحصص لتسديد أقساط الجامعة. كان أول من أخبركم أنّه لم يفقد يومًا اعتزازه بنفسه.

«أتعلم، يا باراك، عملتُ ملاكمًا عندما كنت طفلًا»، قال بصوته الهامس في المرّة الأولى التي التقينا فيها. «يا إلهي، لم أكن رياضيًا رائعًا. لم أكن ضخمًا وقويًّا. لكن كانت لي صفتان: كنت أحسن تلقّي اللكمات، ولم أستسلم».

قد يفسّر هذا الشعور بالقدرة على التغلّب على الصعاب سبب انسجامنا الكبير هاري وأنا، على الرغم من نقاط اختلاف بيننا من حيث السنّ والخبرة. لم يكن من الأشخاص الذين يعبّرون عن عاطفتهم بسهولة، كما كانت له في الواقع عادة مقلقة بتخطّي المجاملات الاعتيادية وأصول اللياقة في أيّ محادثة، ولا سيّما عبر الهاتف. قد تكون في وسط حديثك لتكتشف أنّه أقفل الخطّ. لكن كما فعل إميل جونز في المجلس التشريعي للولاية، تعمّد هاري البحث عنّي من أجل مهامّ اللجان وأبقاني على اطّلاع على أعمال مجلس الشيوخ، بغضّ النظر عن موقعي.

في الواقع، بدت العلاقات هذه كأنّها القاعدة. فالأعضاء القدامى في مجلس الشيوخ – تيد كينيدي وأورين هاتشوجون وارنر وروبرت بيردودان إينوي وتيد ستيفنز، حافظوا جميعًا على الصداقات وعملوا معًا وفق علاقة أساسها الودّ. وجدتُ هذه العلاقات نموذجية لدى الجيل السابق. كان أعضاء مجلس الشيوخ الأصغر سنًّا أقلّ اختلاطًا وجلبوا معهم الحدود الإيديولوجية الأكثر حدّة التي أصبحت تميّز مجلس النواب بعد عهد غينغريتش. لكن حتى مع الأعضاء الأكثر تحفّظًا، وجدت غالبًا أرضية مشتركة: فتوم كوبورن من أوكلاهوما، مثلًا، وهو

مسيحي متديّن ومتشكّك لا يلين في مسائل الإنفاق الحكومي، سيصبح صديقًا مخلصًا وعميق التفكير. كما سيعمل فريقانا معًا لاتّخاذ تدابير هدفها زيادة الشفافية والحدّ من الهدر في التعاقد الحكومي.

من نواحٍ كثيرة، بدت سنتي الأولى في مجلس الشيوخ، إلى حدّ ما، أشبه بسنواتي الأولى في المجلس التشريعي بإيلينوي. هذا، على الرغم من أنّ التحدّيات كانت أكبر والأضواء مسلّطة عليّ أكثر. كذلك بدت جماعات الضغط أكثر مهارةً في تغليف مصالح عملائها بثوب المبادئ الكبرى. بعكس المجلس التشريعي للولاية، حيث كان العديد من الأعضاء يكتفون بالبقاء في الظلّ، وفي الأغلب لا يدركون حتى شيئًا ممّا يحصل، كان زملائي الجدد على اطّلاع جيّد على مجريات الأمور وغير خجولين بآرائهم، ما تسبّب بإطالةٍ مبالغٍ فيها لاجتماعات اللجان وجعلني أكثر تعاطفًا مع أولئك الذين عانوا من إطالة حديثي في كلّية الحقوق وفي سبرينغفيلد.

كأقلّية، كان لنا، زملائي الديمقراطيين وأنا، رأيٌ ضعيفٌ في مشاريع القوانين التي انبثقت من اللجان وحصلت على تصويت في مجلس الشيوخ. كنّا نشاهد الجمهوريين يطرحون الميزانيات الخافضة للتمويل المخصّص للتعليم أو تلك التي تحمل خفضًا للضمانات البيئية، ونشعر بالعجز بعد الخطابات التي نلقيها أمام غرفة فارغة إلى حدّ كبير وأعين كاميرات شبكة سي-سبان التي لا تغمض جفنها. لقد تألّمنا مرارًا بسبب التصويت الذي لم يكن يهدف إلى دعم إحدى السياسات بقدر ما هدف إلى تقويض الديمقراطيين وتأمين مادّة دسمة للحملات الانتخابية المقبلة. وكما فعلتُ في إيلينوي، حاولتُ أن أفعل ما بوسعي للتأثير في السياسات المهمّشة بتقديم إجراءات متواضعة وغير حزبية – تمويل سبل الحماية من جائحة، مثلًا، أو استعادة حوافز فئة من قدامى المحاربين في إيلينوي.

بغضّ النظر عن معدّل الإحباط الذي يمكن أن تسبّبه بعض المسائل في مجلس الشيوخ، لم أهتمّ فعلًا لوتيرته البطيئة. وكأحد أصغر أعضائه سنًّا وبنسبة تأييد تساوي 70 في المئة في إيلينوي، كنت أعرف أنّني أستطيع أن أصبر. في مرحلة ما، اعتقدتُ بأنّني قد أفكّرُ في الترشّح لمنصب الحاكم أو، نعم، لمنصب الرئيس حتى، وظننت أنّ المنصب التنفيذي سيعطيني فرصة أفضل لوضع أجندة. لكن في الوقت الراهن، وأنا في الـ43 من العمر، وإذ بدأت للتوّ عملي في الساحة الوطنية، حسبتُ أنّ أمامي كلّ الوقت.

تحسّن مزاجي بوضوح بفضل تغييرات إيجابية في حياتي الخاصّة. باستثناء الأيّام التي تسوء فيها الأحوال الجوّية، لم يتطلّب التنقل من واشنطن العاصمة إلى شيكاغو وقتًا أكثر من الرحلة من سبرينغفيلد وإليها. وبمجرّد أنّي كنت أمكث في المنزل، لم أكن مشغولًا أو مشتّتًا كما كنتُ خلال الحملة الانتخابية أو أثناء التنقل بين ثلاث وظائف، ما ترك لي مزيدًا من الوقت لاصطحاب

ساشا من درس الرقص وإليه يوم السبت أو لقراءة فصل من هاري بوتر لماليا قبل أن أضعها في السرير.

كذلك مع تحسّن وضعنا المالي، خفّت حدّة التوتّر الذي كنّا نعاني منه إلى حدّ كبير. اشترينا بيتًا جديدًا كبيرًا وأنيقًا على الطراز الجورجي في مقابل كنيس في حيّ كينوود. ولقاء مقابل مادّي متواضع، وافق صديق شابّ للعائلة وطاهٍ طموح يُدعَى سام كاس على تسوّق البقالة وطهو وجبات صحّية قد تكفي لأسبوع. واختار مايك سيغناتور، وهو مدير متقاعد في شركة «كومنولث إديسون» عمل متطوّعًا خلال الحملة الانتخابية، البقاء بدوام جزئي سائقًا لي، وأصبح عمليًا فردًا من عائلتنا.

والأهمّ من ذلك، مع الدعم المالي الذي أصبحنا قادرين على تقديمه الآن، وافقت حماتي، ماريان، على خفض ساعات عملها والمساعدة في الاعتناء بالفتاتين. وإذ كانت حكيمة وخفيفة الظلّ ولا تزال شابّة بما فيه الكفاية لملاحقة فتاتين تبلغان من العمر أربع سنوات وسبعًا، جعلتْ حياة الجميع أسهل. كذلك صودف أنّها أحبّت صهرها وكانت تنهض للدفاع عنّي كلّما تأخّرت، أو كنتُ فوضويًا، أو لم أكن على قدر التوقّعات.

أمّنت لنا هذه المساعدة الإضافية ميشيل وأنا، ذلك الوقت الإضافي الذي يمكن أن نمضيه معًا والذي كنّا نفتقده منذ فترة طويلة. ضحكنا أكثر، وتذكّرنا مرّة أخرى أنّنا كنّا أفضل صديقين. وأكثر بعد، ما فاجأ كلينا، هو عدم وجود تغيير بسبب ظروفنا الجديدة. كنّا لا نزال نفضّل المكوث في المنزل، وتجنّب الحفلات الضخمة والأمسيات الداعمة للتطوير الوظيفي، لأنّنا لم نكن نريد أن نتخلّى عن الأمسيات مع الفتاتين، وأيضًا لأنّنا شعرنا بنوع من السخافة في التأنّق أحيانًا كثيرة، كما أنّ ميشيل، التي تنهض باكرًا دائمًا، تشعر بالنعاس بعد الساعة العاشرة. بدلًا من ذلك، قضينا عطلة نهاية الأسبوع كما اعتدنا دائمًا، وأنا ألعب كرة السلّة أو آخذ ماليا وساشا إلى بركة قريبة، وميشيل تهتمّ بالمهامّ اليومية أو تنظّم برنامج الفتاتين. وكنّا نستضيف حفلات عشاء أو حفلات شواء بعد الظهر مع العائلة والأصدقاء المقرّبين، ولا سيّما فاليري ومارتيو أنيتا وإريك وشيريل ويتاكر (زوجان من الأطبّاء كان طفلاهما بعمر طفلتينا)، إلى جانب كاي وولينغتون ويلسون، المعروفة بـ«ماما كاي» و«بابا ولينغتون»، وهما زوجان أكبر سنًّا (كان مديرًا متقاعدًا لكلّية وكانت هي مسؤولة برامج في مؤسّسة محلّية وطاهية بارعة) كنت أعرفهما من أيّام عملي التنظيمي واعتبرا نفسيهما بمثابة والديّ في شيكاغو.

هذا لا يعني أنّنا ميشيل وأنا، لم نضطرّ إلى إجراء تعديلات في نمط حياتنا. أصبح الناس يتعرّفون إلينا الآن وسط الحشود، وعلى الرغم من أنّهم كانوا داعمين لنا عمومًا، اكتشفنا أنّ فقدان الخصوصية المفاجئ يبعث على القلق. في إحدى الأمسيات، بعد وقت قصير من الانتخابات، ذهبنا ميشيل وأنا لمشاهدة فيلم السيرة «راي»، بطولة جيمي فوكس، وفوجئنا عندما انفجر

الحاضرون مصفّقين ونحن نسير في صالة السينما. أحيانًا عندما كنّا نخرج لتناول العشاء، لاحظنا أنّ الناس على الطاولات المجاورة، إمّا يجرون محادثات طويلة أو يكونون في غاية الهدوء، سعيًا لسماع ما كنّا نقوله، كما كان يبدو واضحًا.

لاحظت الفتاتان الأمر كذلك. في أحد الأيّام خلال أول صيف لي في مجلس الشيوخ، قرّرت أن آخذ ماليا وساشا إلى حديقة لينكولن بارك. حذّرني مايك سيغناتور من الحشود بعد ظهر يوم أحد جميل. لكنّني أصررت على القيام بالنزهة، واثقًا من أنّ من شأن النظارة الشمسية وقبّعة البيسبول حمايتي من الأنظار. في أول نصف ساعة تقريبًا، سار كلّ شيء وفق الخطّة. زرنا الأسود وهي تجول وراء الزجاج في منزل القطط الكبيرة، وقمنا بحركات مضحكة بوجوهنا أمام القردة الكبرى، ذلك كلّه من دون التعرّض لإزعاج. ثمّ، عندما توقّفنا للنظر في دليل الزوّار لنعرف الطريق إلى أسود البحر، سمعنا رجلًا يصرخ.

«أوباما! مهلًا، انظروا... إنّه أوباما! مهلًا، أوباما، هل يمكن أن ألتقط صورة معك؟».

في اللحظة ذاتها أصبحنا محاطين بعائلات وأشخاص يهرعون للمصافحة أو للحصول على توقيع وأهل يصفّون أطفالهم بجانبي لالتقاط صورة. طلبتُ من مايك أن يصطحب الفتاتين لرؤية أسود البحر من دوني. خلال الدقائق الـ15 التالية، خصّصت وقتي لناخبيّ، مقدّرًا كلماتهم المشجّعة، ومذكّرًا نفسي بأنّ هذا جزء ممّا سعيتُ إليه. لكن آلمتني فكرة أنّ ابنتيَّ تتساءلان عمّا حدث لأبيهما في هذه الأثناء.

وأخيرًا انضممت إلى طفلتيّ، واقترح مايك أن نغادر حديقة الحيوان ونجد مكانًا هادئًا للحصول على الآيس كريم بدلًا من ذلك. وبينما كنّا ننتقل بالسيّارة، بقي مايك هادئًا بشكل أمثل. أمّا الفتاتان، فليس كثيرًا.

«أعتقدُ أنّك بحاجة إلى اسم مستعار»، أعلنتْ ماليا من الخلف.

«ما هو الاسم المستعار؟»، سألتْ ساشا.

«إنّه اسم مزيّف تستخدمينه عندما لا تريدين أن يعرف الناس من أنتِ»، أوضحتْ ماليا. «مثل جوني ماكجون جون».

قهقهتْ ساشا. «نعم، أبي... يجب أن تكون جوني ماكجون جون!».

وأضافتْ ماليا، «عليك أن تغيّر صوتك. الناس يتعرّفون إليه. يجب أن تتحدّث بصوت أعلى وبسرعة كبرى».

«أبي يتحدّث ببطء شديد»، قالتْ ساشا.

«هيّا، أبي»، قالتْ ماليا. «جرّبها». اعتمدت أعلى نبرة متحدّثة بأسرع ما أمكنها: «مرحبًا! أنا جوني ماكجون جون!».

لم يعد مايك قادرًا على ضبط نفسه، فانفجر ضاحكًا. في وقت لاحق، عندما وصلنا إلى المنزل، شرحت ماليا بفخر مخطّطها لميشيل، التي ربّتتْ رأسها.

«هذه فكرة عظيمة، حبيبتي»، قالتْ، «لكنّ الطريقة الوحيدة ليخفي والدك نفسه هي أن يخضع لعملية تجميل لأذنيه البارزتين».

منحني مجلس الشيوخ القدرة على التأثير في السياسة الخارجية، وهذا لم يكن من ميزات المجلس التشريعي للولاية. فمن أيّام الجامعة، كنت مهتمًّا خاصّةً بالمسائل النووية، وحتى قبل أن أقسم اليمين، كتبت إلى ديك لوغار، رئيس لجنة العلاقات الخارجية، الذي كانت قضيّته الأبرز منع انتشار الأسلحة النووية، لأعلمه بأنّني أطمح للعمل معه.

كان ردّ ديك حماسيًا. هو جمهوري من ولاية إنديانا وعضو قديم في مجلس الشيوخ من 28 سنة، وكان محافظًا بشكل أكيد في المسائل الداخلية مثل الضرائب والإجهاض، لكنّه كان يعكس في السياسة الخارجية الدوافع الدولية الحكيمة التي طالما وجّهت الجمهوريين مثل جورج بوش الأب. عام 1991، بعد وقت قصير من تفكّك الاتّحاد السوفياتي، تعاون ديك مع الديمقراطي سام نان لوضع قانون يسمح لأميركا بمساعدة روسيا ودول الاتّحاد السوفياتي السابق على تأمين أسلحة الدمار الشامل وتعطيلها ولتمرير التشريع. وأثبت تشريع نان-لوغار، كما أصبح يُعرَف، أنّه إنجاز جريء ومستدام – إذ إنّه سيُبطل مفعول أكثر من سبعة آلاف و500 رأس نووي خلال عقدين تاليين من الزمن – وساعد تنفيذه على تسهيل العلاقات بين مسؤولي الأمن القومي الأميركي والروسي الذين كانوا حاسمين في إدارة عملية انتقال خطيرة.

والآن، في عام 2005، أشارت تقارير استخباراتية إلى أنّ الجماعات المتطرّفة مثل تنظيم «القاعدة» تجوب مواقع بحراسة ضعيفة في أنحاء الكتلة السوفياتية السابقة، بحثًا عن الموادّ النووية والكيميائية والبيولوجية الباقية. بدأنا ديك وأنا بمناقشة كيفية البناء على أساس الإطار التشريعي نان-لوغار الحالي، لمزيد من الحماية ضدّ تهديدات كهذه. وهكذا، في شهر آب/أغسطس من ذاك العام، وجدتُ نفسي مع ديك على متن طائرة عسكرية، متوجّهَين في زيارة مدّتها أسبوع إلى روسيا وأوكرانيا وأذربيجان. على الرغم من أنّ ضرورة رصد التطوّر في تشريع نان-لوغار جعلت زيارات كهذه روتينية لديك، كانت هذه أول رحلة خارجية رسمية لي. طوال سنوات كنت قد سمعتُ قصصًا عن الكونغرس – جداول عمل مريحة ووجبات عشاء فخمة ورحلات تسوّق. لكن إن كان من المفترض أن تكون الأمور بهذا النحو، فهي لم تكن كذلك أبدًا لديك. على الرغم من كونه في السبعينيات من عمره، حافظ على وتيرة عمل لا هوادة فيها. بعد يوم حافل بالاجتماعات مع المسؤولين الروس في موسكو، سافرنا جوًّا لبضع ساعات باتّجاه الجنوب الشرقي إلى ساراتوف، ثمّ انتقلنا بسيّارة لساعة أخرى لزيارة موقع سرّي للتخزين النووي، حيث ساعد التمويل الأميركي في تطوير أمني في محيط الصواريخ الروسية. (كذلك استُضِفنا لتناول وجبة من حساء البورشت ونوع من جيلاتين السمك، تناولها ديك بشجاعة بينما رحت أوزّعها في طبقي مثل صبيّ في سنّ الست سنوات).

لدى زيارة مدينة بيرم بالقرب من جبال الأورال، جُلنا عبر مقبرة من حافظات صواريخ إس إس -24 وإس إس -25، آخر بقايا الرؤوس الحربية النووية التكتيكية التي كانت موجّهة إلى أوروبا. وفي دونيتسك، في الجزء الشرقي من أوكرانيا، قمنا بجولة في منشأة فيها مستودعات للأسلحة التقليدية – ذخيرة ومتفجّرات من العيار الثقيل وصواريخ أرض جوّ وحتى قنابل صغيرة مخبّأة في ألعاب الأطفال – من أنحاء البلاد كلّها، وكان من المقرّر تدميرها في هذه الفترة. في كييف، نقلنا مضيفونا إلى مجمع متصدّع من ثلاث طبقات في وسط المدينة لا حراسة عليه، حيث كان تشريع نان-لوغار يموّل تركيب أنظمة تخزين جديدة لعيّنات البحوث البيولوجية في حقبة الحرب الباردة، بما في ذلك الجمرة الخبيثة والطاعون الدبلي. كان هذا كلّه دليلًا واضحًا على قدرة الناس على تسخير الإمكانيات والبراعة في خدمة الجنون. لكن بالنسبة إليّ، بعد سنوات عديدة قضيتها في التركيز على القضايا الداخلية، كانت الرحلة منشّطة – ذكّرتني بضخامة العالم الخارجي وبالعواقب الإنسانية العميقة للقرارات المتّخذة في واشنطن.

مشاهدة ديك يعمل تترك انطباعًا لا يزول أثره. وجهه الشبيه بوجوه التماثيل ثابت دائمًا مع ابتسامة هادئة، وكان يجيب من دون كلل عن أسئلتي. أذهلني الاهتمام الفائق والمعرفة الواسعة والدقة في نقل الحقائق في كلّ مرّة كان يتحدّث فيها خلال اجتماعات مع مسؤولين أجانب. لاحظتُ قدرته على التحمّل ليس فقط لتأخير الرحلات بل أيضًا للقصص التي لا نهاية لها ولجرعات الفودكا ظهرًا، علمًا منه بأنّ المجاملة المتبادلة عابرة للثقافات ويمكن أن تحدث في نهاية المطاف فارقًا في تقدّم المصالح الأميركية. وبالنسبة إليّ، كان درسًا مفيدًا في الدبلوماسية، ومثالًا على التأثير الحقيقي الذي يمكن أن يحدثه عضو في مجلس الشيوخ.

ثمّ ضربت عاصفة، وتبدّلت الأمور كلّها.

طوال الأسبوع الذي قضيتُه في السفر مع ديك، عَبَر المناخ الاستوائي الذي تكوّن فوق جزر البهاماس ولاية فلوريدا منتقلًا إلى خليج المكسيك، مستمدًّا الطاقة من المياه الأكثر دفئًا واستهدف بنحو مرعب الشواطئ الجنوبية للولايات المتّحدة. مع وصول وفد مجلس الشيوخ إلى لندن للاجتماع برئيس الوزراء توني بلير، وقعت كارثة شرسة ومدمّرة. بعدما وصل الإعصار كاترينا إلى اليابسة مع رياح بلغت سرعتها 125 ميلًا (حوالي 200 كيلومتر) في الساعة، دُمّرت مجتمعات محلّية بأكملها على طول ساحل الخليج، وفاضت السدود، وترك الإعصار قسمًا كبيرًا من مدينة نيو أورلينز مغمورًا بالمياه.

بقيت حتى منتصف الليل أشاهد التغطية الإخبارية، وقد فاجأني الكابوس الغامض والضخم الذي أراه عبر شاشة التلفزيون. كنت أرى جثثًا عائمة في الماء ومرضى مسنّين محاصرين في المستشفيات وعمليات إطلاق نار ونهب،

كما احتشد اللاجئون فاقدين الأمل. كانت رؤية هذه المعاناة سيّئة بما فيه الكفاية. لاحظت عندها البطء في استجابة الحكومة، وهشاشة هذا العدد الكبير من الفقراء والطبقة العاملة، ما جعلني أشعر بالخجل.

بعد بضعة أيّام، انضممتُ إلى جورج إتش دبليو وباربرا بوش، إلى جانب بيل وهيلاري كلينتون، في زيارة لهيوستن، حيث نُقِل آلاف الأشخاص الذين شرّدهم الإعصار إلى ملاجئ للطوارئ أُقيمَت داخل مجمّع أسترودوم الشاسع للمؤتمرات. إلى جانب الصليب الأحمر والوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ، كانت البلدية تعمل على مدار الساعة لتأمين الحاجات الأساسية. لكن ذُهلت فيما كنت أنتقل من سرير نقّال إلى آخر، عندما رأيت أنّ العديد من الناس هناك، ومعظمهم من السود، كانوا مهملين قبل فترة طويلة من الإعصار – كانوا مهمّشين يبحثون عن لقمة العيش من دون مدّخرات أو تأمين. استمعت إلى قصصهم، عن المنازل المفقودة والأحبّاء المفقودين في الفيضان، عن عدم قدرتهم على الإخلاء لعدم توافر سيّارة أو لأنّهم لم يتمكّنوا من نقل أحد الوالدين المريض. هم أشخاص لا يختلفون عن أولئك الذين عملت على مساعدتهم في شيكاغو، لا يختلفون عن بعض عمّات ميشيل وخالاتها أو أولاد أعمامها. لفت ذلك نظري إلى أنّه مهما تغيّرت ظروفي لم تتغيّر ظروفهم، لم تتغيّر سياسة البلاد. ظلّت الفئات المهمّشة والأصوات المنسيّة في كلّ مكان. هم أشخاص أهملتهم حكومة لا تبالي باحتياجاتهم أو هي لا تراها أصلًا.

بدت معاناتهم بمثابة توبيخ لي. وكأفريقي أميركي وحيد في مجلس الشيوخ، عرفت أنّ الوقت قد حان لوضع حدّ لامتناعي الاختياري عن الظهور عبر وسائل الإعلام المحلّيّة. توجّهت نحو البرامج الإخبارية عبر شبكات التلفزة، مؤكّدًا أنّني لم أكن أعتقد بأنّ العنصرية هي السبب في الاستجابة الفاشلة لكارثة كاترينا، إلّا أنّها عكست مدى ضعف الحزب الحاكم، وأميركا ككلّ، في معالجة التهميش والفقر عبر الأجيال والنقص المستمرّ في الفرص المتاحة في مساحات واسعة من البلاد.

في واشنطن، عملت مع زملائي على وضع خطط للمساهمة في إعادة بناء منطقة الخليج ضمن أعمال لجنة الأمن الداخلي والشؤون الحكومية. لكنّ الحياة في مجلس الشيوخ بدت مختلفة. إلى كم سنة في مجلس الشيوخ سأحتاج لأحدث فارقًا في حياة الذين قابلتهم في هيوستن؟ كم جلسة استماع ستعقد اللجان تتخلّلها تعديلات فاشلة وميزانيات يجري التفاوض عليها مع رئيس متمرّد للجنة، لوضع حدّ للإجراءات المضللة لمدير واحد في إدارة الطوارئ الفدرالية، أو لمسؤول في وكالة حماية البيئة، أو لشخص محدّد من وزارة العمل؟

بدأ صبري ينفد أكثر عندما انضممت بعد بضعة أشهر إلى وفد صغير من الكونغرس في زيارة للعراق. بعد حوالي ثلاث سنوات من الغزو الذي قادته الولايات المتّحدة، لم تعد الإدارة الأميركية قادرة على إنكار حجم الكارثة التي

تسبّبت بها الحرب. بحلّ الجيش العراقي وإفساح المجال للأغلبية الشيعية لإبعاد أعداد كبيرة من المسلمين السنّة بالقوّة من المناصب الحكومية، تسبّب مسؤولون أميركيون بوضع فوضوي محفوف بالمخاطر – صراع طائفي دموي يتّسم بتصاعد الهجمات الانتحارية والتفجيرات في الطرقات والسيّارات المفخّخة في الأسواق الشعبية المزدحمة.

زارت مجموعتنا القواعد العسكرية الأميركية في بغداد والفلوجة وكركوك. من مروحيات بلاك هوك التي كانت تقلّنا، بدت البلاد بأكملها منهكة، والمدن تحمل آثار قذائف الهاون، والطرق هادئة هدوءًا مخيفًا، والمساحات الطبيعية مغلّفة بالغبار. وفي كلّ محطّة، التقينا بقادة وقوّات عسكرية تميّزوا بالشجاعة والذكاء، تحفّزهم قناعة بأنّ توافر الدعم العسكري والتدريب التقني والعمل الميداني بمعدّل مناسب، يسمح للعراق بتجاوز هذا المنعطف في يوم من الأيّام. لكنّ محادثاتي مع صحافيين ومع كبار المسؤولين العراقيين، تحكي قصّة مختلفة. أكّدوا أنّ الأرواح الشرّيرة أُطلِقت، مع عمليات قتل وانتقام بين السنّة والشيعة، ما يجعل احتمال المصالحة بعيد المنال، إن لم تكن مستحيلًا. والأمر الوحيد الذي سمح بتماسك البلاد هو وجود آلاف الجنود الشباب ومشاة البحرية الذين نشرناهم، وكثر منهم كانوا قد تخرّجوا توًّا من المدرسة الثانوية. قُتِل أكثر من ألفين منهم في الواقع، وأُصيب آلاف آخرون. وبدا واضحًا أنّه كلّما طالت الحرب، أصبحت قوّاتنا أهدافًا لعدوّ لا تستطيع رؤيته ولم تفهمه أحيانًا كثيرة.

لدى عودتي إلى الولايات المتّحدة، لم أستطع أن أنسى هؤلاء الشباب الذين يدفعون ثمن غطرسة رجال مثل ديك تشيني ودونالد رامسفيلد، اقتادونا إلى الحرب بناءً على معلومات خاطئة، رافضين، حتى اليوم، إلقاء نظرة شاملة في العواقب. ولكون أكثر من نصف زملائي الديمقراطيين قد وافقوا على هذه القرارات الفاشلة، انتابني القلق بنحو مختلف تمامًا. تساءلت عمّا قد يحدث لي إذا ما طال مكوثي في واشنطن، حيث قد أصبح أكثر اندماجًا وارتياحًا. رأيتُ الآن كيف يمكن أن يحدث ذلك – كيف أنّ التغيير التدريجي واللياقات، والتحديد اللامتناهي للمواقع تمهيدًا للانتخابات المقبلة، ونمط التفكير الجماعي لمحطّات التلفزة الإخبارية، قد تتآمر كلّها للاستحواذ على أهمّ غرائز المرء، وللتقليص التدريجي من استقلاليته حتى يضيع ما آمن به يومًا ضياعًا كاملًا.

إن كنتُ فعلًا اقتربت من الشعور بالرضى الذي كنت أبحث عنه، ومن القناعة بأنّني كنتُ في الموقع الصحيح، وأنّني أقوم بالأمور الصحيحة بوتيرة مقبولة، وضع إعصار كاترينا وزيارة العراق حدًّا لذلك كلّه. كان يجب على التغيير أن يأتي سريعًا، وكنت على وشك اتّخاذ القرار حيال الدور الذي سأقوم به لتحقيق ذلك.

4

نادرًا ما يمرّ أسبوع لا ألتقي فيه بصديق أو مؤيّد أو أحد المعارف أو شخص غريب تمامًا، يصرّ على أنّه أدرك أنّني سأكون رئيسًا من اللحظة الأولى التي قابلني فيها أو سمعني أتحدّث على التلفزيون. يقول لي الكلّ هذا بمودّة وقناعة تامّة مع قليل من الاعتزاز بالفطنة في السياسة والقدرة على كشف المواهب أو قراءة الطالع. كانوا أحيانًا يغلّفون ذلك بغطاء ديني. كانوا يخبرونني أنّ الربّ وضع خطّة لي، وكنت أبتسم وأقول إنّني أتمنّى لو أنّهم قالوا لي هذا عندما كنت أفكّر في الترشح، فكان من الممكن أن يخفّف ذلك إلى حدّ كبير من التوتّر الذي عانيته وقلّة ثقتي بنفسي أحيانًا.

الحقيقة هي أنّني لم أكن أؤمن كثيرًا بالقدر. أخشى أن يدعو ذلك إلى الاستسلام لدى الأكثر ضعفًا وزيادة الثقة بالنفس لدى الأقوياء. أظنّ أنّ خطّة الله، مهما كانت، تعمل على نطاق واسع بحيث قد لا تطال محننا نحن الفانين، وأنّه في الحياة، تحدّد الأحداث والصدف أمورًا تفوق ما نوافق على الاعتراف به. وأظنّ أيضًا أنّ أفضل ما يمكننا القيام به هو الحرص على تأييد ما نشعر بأنّه محقّ وعلى إعطاء قليل من المعنى للحظات الارتباك التي نمرّ بها، وعلى أن نتعامل مع لحظة نعيشها وفق ما توفّر لدينا، بجرأة وعفو أيضًا.

أعلم أنّه بحلول ربيع 2006، لم تعد فكرة ترشيحي إلى الرئاسة في الانتخابات المقبلة مستبعدة تمامًا، على الرغم من أنّها كانت لا تزال غير مؤكّدة. كلّ يوم، كانت طلبات من وسائل الإعلام تغمر مكتبنا في مجلس الشيوخ الأميركي. كنّا نحصل على ضعف معدّل البريد الذي يصل إلى أعضاء مجلس الشيوخ الآخرين. أراد كلّ حزب من أحزاب الولاية وكلّ مرشّح إلى الانتخابات المقبلة في تشرين الثاني/نوفمبر، أن أحلّ ضيف شرف في نشاط يقيمه. وبدا أنّ إنكارنا المتكرّر لنيّتي الترشّح إلى الرئاسة لم يؤدِّ سوى إلى تغذية التكهّنات.

بعد ظهر أحد الأيّام، دخل بيت راوس إلى مكتبي وأغلق الباب خلفه.

قال: «أريد أن أسألك شيئًا».
نظرتُ من خلف رسائل الناخبين التي كنت أوقّعها. «قل».
«هل تغيّرت خططك لعام 2008؟».
«لا أعرف. هل ينبغي أن تتغيّر؟».
هزّ بيت كتفيه. «أعتقد بأنّ الخطّة الأصلية للبقاء بعيدًا عن الأضواء والتركيز على ولاية إيلينوي منطقية. لكنّ صورتك لن تتأثّر سلبًا. إن كانت هناك فرصة، ولو بسيطة، بأن تفكر في ذلك، أودّ أن أكتب مذكّرة تحدّد ما تحتاج إلى القيام به حفاظًا على اختيارات مفتوحة. هل توافق على ذلك؟».
تراجعتُ إلى الوراء في كرسيّي وحدّقتُ في السقف، مدركًا ما قد يترتّب من نتائج عن إجابتي. «منطقي»، قلتُ أخيرًا.
«حسنًا؟»، سأل بيت.
«حسنًا»، أومأتُ، عائدًا إلى أوراقي.
أشار بعض الموظّفين إلى بيت باسم «أستاذ المذكّرات». بين يديه، اقتربت المذكّرة المتواضعة من الشكل الفنّي، وكانت كلّ واحدة ينجزها فاعلة وملهمة إلى حدّ بعيد. بعد بضعة أيّام، وزّع خريطة طريق منقّحة للفترة الباقية من السنة، على كبار الموظّفين في مكتبي ليدرسوها. دعت إلى توسيع جدول السفر لدعم المزيد من المرشّحين الديمقراطيين في الانتخابات التمهيدية، وعقد اجتماعات مع مسؤولي الحزب والجهات المانحة ذات النفوذ، والعمل على إعداد جديد لخطاب الترشّح.
خلال الأشهر التي تلت، اتّبعتُ هذه الخطة، فوضعتُ نفسي وأفكاري أمام جماهير جديدة، وقدّمتُ دعمي إلى الديمقراطيين في الولايات والمقاطعات التي بدت فيها النتائج متأرجحة، سافرتُ أيضًا إلى مناطق في البلاد لم أذهب إليها سابقًا. من حفل عشاء في ولاية فيرجينيا الغربية في يوم جيفرسون جاكسون إلى آخر في ولاية نبراسكا في يوم موريسون إكسون، حضرنا المناسبات كلّها، فملأنا القاعات. لكن في كلّ مرّة كان شخص يسأل هل سأترشّح إلى الرئاسة، كنت أظهر تردّدي. كنتُ أقول: «في الوقت الحالي، أنا أركّز فقط على إعادة بن نيلسون إلى مجلس الشيوخ، حيث نحتاج إليه».
هل كنتُ أخدعُهم؟ هل كنتُ أخدعُ نفسي؟ من الصعب الجزم. كنتُ أختبرُ الأمور، على ما أعتقدُ، أتحقّقُ منها، أحاولُ أن أقارن ما كنتُ أراهُ وأشعرُ به أثناء تنقلي في أنحاء البلاد كلّها مع انعدام فائدة إطلاقي حملة انتخابية وطنية. كنتُ أدرك أنّ الترشّح للرئاسة للمدى البعيد لا يتحقّق فجأة. فإذا جرت الأمور بالنحو الصحيح، فهو عبارة عن مسعى استراتيجي عميق، يؤسَّس له ببطء وهدوء شيئًا فشيئًا. هو لا يتطلّب الثقة والقناعة فحسب بل أيضًا أموالًا طائلة والتزامًا وحسن نيّة من الآخرين لدعم المرشّح في الولايات الـ50 كلّها، إضافة إلى سنتين متتاليتين من الانتخابات التمهيدية والتجمّعات.

بالفعل، كان عدد من زملائي الديمقراطيين في مجلس الشيوخ – جو بايدن وكريس دود وإيفان بايه وبالطبع هيلاري كلينتون – قد وضعوا الأسس المطلوبة للترشّح. كان البعض قد ترشّح سابقًا. كان الجميع يستعدّون من سنوات ولديهم مجموعة من الموظفين والمانحين والمسؤولين المحلّيين المحنّكين للمساعدة. بعكسي، استطاع معظمهم أن يشيروا إلى سجلّ من الإنجازات التشريعية ذات المغزى. وقد أحببتُهم. كانوا يعاملونني معاملة جيّدة، وشاركوني وجهات نظري حيال المسائل على نطاق واسع. كما كانوا قادرين، دون أدنى شك، على إدارة حملة انتخابية فاعلة، وأكثر من ذلك بعد، على إدارة البيت الأبيض بطريقة فاعلة. كنتُ أزداد قناعةً بقدرتي على إثارة الناخبين بطرق لا يستطيعونها – إذا ما اشتبهتُ بأنّ ائتلافًا أوسع ممّا يمكنهم أن يؤسّسوا له أو أنّ لغة مختلفة عن تلك التي كانوا يستخدمونها قد يهزّ واشنطن ويعطي الأمل للمحتاجين إليه – فهمتُ أيضًا أنّ وضعي المفضّل كان وهمًا إلى حدّ ما، نتيجة التغطية الإعلامية الودّية واللهفة الزائدة لتحقيق شيء جديد. عرفتُ أنّ الافتتان يمكن أن ينقلب في لحظة، وأنّ النجم الصاعد قد يتحوّل إلى الشابّ الغرّ الوقح بما فيه الكفاية للاعتقاد بأنّه قادر على إدارة البلاد وهو لم يصل بعد إلى منتصف الطريق من ولايته الأولى.

قلتُ لنفسي إنّ من الأفضل أن أؤجّل الأمر. فلأعمل جاهدًا، ولأعدّ العدّة، ولأنتظر دوري.

بعد ظهر يوم ربيعي مشرق، طلب منّي هاري ريد أن أمرّ بمكتبه. هرولتُ صاعدًا السلالم الرخامية الواسعة من قاعة مجلس الشيوخ وصولًا إلى الطابق الثاني، فيما تحدّق بي العيون القاتمة والحزينة في صور لراحلين من فترة طويلة مع كلّ خطوة أخطوها. استقبلني هاري في قاعة الاستقبال وقادني إلى مكتبه، وهو عبارة عن غرفة كبيرة ذات سقف عالٍ بالزخرفة المعقدة وأعمال البلاط والمناظر الخلّابة نفسها التي استمتع بها كبار أعضاء مجلس الشيوخ الآخرين. لكنّها في الوقت نفسه، تفتقر إلى التذكارات أو صور المصافحة مع المشاهير التي تزيّن المكاتب الأخرى.

«اسمح لي بأن أدخل في صلب الموضوع مباشرة»، قال هاري، كما لو أنّه كان معروفًا بالثرثرة. «كثر ممّن في تكتّلنا يخططون للترشّح إلى الرئاسة. لا يمكنني أن أحصيهم جميعًا وهم أناس طيّبون، يا باراك، لذلك لا يمكنني أن أكون هناك علنًا، وأنحاز...».

«اسمع، يا هاري، أريدك فقط أن تعرف، أنا لست...».

«لكن»، قال، مقاطعًا حديثي، «أعتقدُ بأنّك يجب أن تترشّح لهذه الدورة. أعلمُ أنّك قلت إنّك لن تفعل. وأعلم أيضًا أنّ الكثر سيقولون إنّك بحاجة إلى مزيد من الخبرة. لكن دعني أخبرك شيئًا. لن تجعل منك 10 سنوات أخرى في مجلس الشيوخ رئيسًا أفضل. أنت تحفّز الناس، ولا سيّما الشباب والأقلّيات، وحتى البيض المعتدلين. هذا مختلف، كما ترى. يبحث الناس عن شيء مختلف.

بالتأكيد، سيكون الأمر صعبًا، لكن أعتقدُ بأنّك قادر على الفوز. يعتقد شومر ذلك أيضًا».

وقف وتوجّه نحو الباب، موضحًا أنّ الاجتماع انتهى. «حسنًا، هذا كلّ ما أردت أن أقوله لك. لذلك فكّر في الأمر، حسنًا؟».

تركتُ مكتبه مذهولًا. بقدر ما كانت تربطني بهاري علاقة جيّدة، كنتُ أعرفُ أنّه الأكثر موضوعية من السياسيين. وأنا أنزل السلالم، كنتُ أتساءل عمّا إن كان يخفي شيئًا خلف حديثه هذا، لعبة متطوّرة ما كان يلعبُها وكنتُ أنا أضعف من أن أفهمها. لكن، عندما تحدّثت في وقت لاحق إلى تشاك شومر، ثمّ إلى ديك دوربن، نقلوا الرسالة نفسها: كانت البلاد تتوق إلى صوت جديد. لن أكون أبدًا في موضع أفضل ممّا كنتُ عليه الآن. ومع ارتباطي بالناخبين الشباب والأقلّيات والمستقلّين، قد أسهم بتوسّع الخريطة بشكل قد يساعد ديمقراطيين آخرين على الفوز في الانتخابات.

لم أتشارك في هذه المحادثات إلّا مع كبار الموظّفين في فريقي ومع أصدقائي المقرّبين، إذ إنّني كنت أشعر كما لو أنّني دخلتُ حقل ألغام ولا ينبغي أن أقوم بتحرّكات مفاجئة. فكّرت في كافّة الأمور مع بيت، واقترح عليّ إجراء لقاء واحد إضافي قبل أن أفكّر بمزيد من الجدّية في ما قد يترتّب عن الترشّح.

قال: «عليك أن تتحدّث إلى كينيدي. إنّه يعرف الأطراف الفاعلة كلّها. لقد ترشّح هو نفسه. سيساعدك من خلال وجهة نظر أخرى. وعلى أقلّ تقدير، سيخبرك إن كان يخطّط لدعم أيّ شخص آخر».

بصفته وريث الشخصية الأكثر شهرة في السياسة الأميركية، كان تيد كينيدي في ذاك الوقت أقرب في واشنطن إلى أسطورة حيّة. خلال أكثر من أربعة عقود من الزمن في مجلس الشيوخ، كان في الواجهة في كلّ قضيّة تقدّمية كبرى، من الحقوق المدنية إلى الحدّ الأدنى للأجور إلى الرعاية الصحّية. بجسمه الضخم ورأسه الكبير وشعره الأبيض، شغل كلّ غرفة دخلها. وكان من أعضاء مجلس الشيوخ القلائل الذين لهم هذا التأثير، فيجذب الانتباه كلّما نهض بحذر من مقعده في القاعة وهو يبحث في جيب بذلته عن نظّارته أو عن ملاحظاته المدوّنة. كان أيقونة بوسطن، صاحب الصوت الجهير الذي يبدأ كلّ خطاب بالقول: «شكرًا، سيّدتي الرئيسة». وتتدفّق الحجج – يحمرّ الوجه ويرتفع الصوت – ويتّجه إلى تصعيد كما في عظة دينية، مهما كانت المسألة المطروحة عادية. ثمّ ينتهي الخطاب، ويُسدَل الستار، ويعود العمّ تيدي القديم من جديد، فيجول في الممرّ للاطمئنان إلى الحضور أو للجلوس إلى جوار زميل له، واضعًا يده على كتفه أو على ساعده ويهمس في أذنه أو ينفجر بضحكة من القلب – من النوع الذي لا يدعو المرء إلى التفكير في أنّه ربّما كان يستعطفه للحصول على صوته مستقبلًا.

كان مكتب تيدي في الطابق الثالث من مبنى راسل الخاصّ بمكاتب أعضاء مجلس الشيوخ يعكس شخصية صاحبه – ساحر وغنيّ بوجهه التاريخي، جدرانه

مزيّنة بالكامل بصور قلعة كاميلوت ونماذج من مراكب شراعية ولوحات تصوّر منطقة كيب كود. لفتت انتباهي لوحة واحدة بشكل خاصّ، لصخور دكناء وخشنة متقوّسة باتّجاه بحر هائج يغطّيه الزبد الأبيض.

قال تيدي وهو يقترب منّي: «استغرق منّي إنجاز هذه اللوحة وقتًا طويلًا. ثلاث أو أربع محاولات».

قلتُ: «كانت تستحق الجهد».

جلسنا في الخلوة الداخلية، وكانت الستائر مغلقة والأضواء خافتة، وبدأ يروي القصص – عن الإبحار وعن أطفاله وعن مختلف المعارك التي قادها في مجلس الشيوخ. قصص مرحة في الجنس، قصص مضحكة. جنح أحيانًا بأحاديث غير مترابطة قبل أن يعود إلى المسار الأصلي. تحدّث أحيانًا عن جزء من فكرة، فيما كان كلٌّ منّا يعلم أنّه كان مجرّد أداء – كنّا فقط ندور حول الغرض الحقيقي من زيارتي.

وقال أخيرًا: «إذن... سمعتُ حديثًا عن ترشّحك للرئاسة».

قلتُ له إنّ ذلك مُستبعد، لكن مع ذلك رغبتُ في سماع نصيحته لي.

«نعم، حسنًا، من قال إنّ 100 عضو في مجلس الشيوخ ينظرون في المرآة ويرون رئيسًا فيها؟» ضحك تيدي على كلامه. «يسألون أنفسهم: **هل لديّ ما يتطلّبه الأمر؟** جاك، بوبي، أنا أيضًا، قبل فترة طويلة. لم تجرِ الأمور كما كان مخطّطًا لها، بل إنّها تسير بحسب طريقتها الخاصّة، على ما أعتقد...».

سكت وغرق في أفكاره. وفيما كنت أراقبُه، تساءلتُ كيف كان يقوّم حياته الخاصّة وحياة إخوته والثمن الرهيب الذي دفعه كلٌّ منهم سعيًا إلى تحقيق حلم. فجأة، عاود الكلام ودخل في الموضوع المهمّ، وعيناه الزرقاوان تحدّقان في عينيّ.

قال تيدي: «لن أجادل في ذلك الآن. هناك الكثير من الأصدقاء. لكن يمكنني إخبارك بهذا، يا باراك. إنّ القدرة على الإلهام نادرة. لحظات كهذه نادرة. تعتقد بأنّك غير مستعد، وبأنّك يجب أن تفعل ذلك في وقت ملائم أكثر. لكنّك لا تختار الوقت، بل الوقت يختارك. إمّا أن تغتنم ما قد يبدو فرصتك الوحيدة، أو أن تتقبّل فكرة العيش وأنت تعلم بأنّ الفرصة قد فاتت».

كانت ميشيل تعلم بما يحدث من البداية، لكنّها تجاهلت ببساطة هذه الضوضاء المثارة حول الموضوع. توقفت عن مشاهدة البرامج الإخبارية السياسية وتغاضت عن أسئلة الأصدقاء وزملاء العمل الكثيرة عمّا إن كنت أخطّط للترشّح. عندما ذكرت ذات ليلة في المنزل المحادثة التي أجريتها مع هاري، تجاهلتها، ولم أضغط عليها لتعلّق على الموضوع.

لكن مع انقضاء الصيف، بدأت الثرثرة تتسرّب إلى حياتنا الخاصّة. بدت أمسياتنا وعطلات نهاية الأسبوع طبيعية ما دامت ماليا وساشا تدوران حولنا، لكنّني شعرتُ بالتوتّر كلّما كنّا ميشيل وأنا وحدنا. وأخيرًا، وفي ليلة بعد نوم

الفتاتين، دخلت إلى الغرفة التي كانت تشاهد فيها التلفزيون ووضعته في وضع الصامت.

قلت وأنا أجلس بجانبها على الأريكة: «أنت تعرفين أنّني لم أكن أخطّط لأيّ من هذا».

قالت ميشيل وهي تحدّق في الشاشة الصامتة: «أعرف».

«أدرك أنّنا بالكاد كان لدينا الوقت لالتقاط أنفاسنا. وحتى قبل بضعة أشهر، كانت فكرة ترشّحي تبدو جنونية».

«نعم».

«لكن بعد كلّ ما حصل، أشعر بأنّنا يجب أن نفكّر بجدية في الموضوع. طلبت من الفريق أن يضع اقتراحًا لجدول الحملة الانتخابية وما إن كان بإمكاننا الفوز وما قد يكون لذلك من تأثير على العائلة. أعني، إن كنّا سنقوم بالأمر يومًا ما...».

قاطعتني ميشيل، وصوتها يخنقه الانفعال.

قالت: «هل قلت **نحن**؟ أنت تعني **أنت**، يا باراك. ليس **نحن**. هذا يخصّك **أنت**. لقد ساندتُك طوال الوقت لأنّني أؤمنُ بك على الرغم من أنّني أكرهُ السياسة. أكرهُ الطريقة التي تتسلّط الأضواء بها على عائلتنا. أنت **تعرف** ذلك. والآن، أخيرًا، بعد أن بدأنا نعرف معنى الاستقرار... حتى لو أنّ حياتنا ليست طبيعية تمامًا بعد، ليس النمط الذي قد أختار أن نتبعه... والآن تقول لي إنّك ستترشّح إلى الرئاسة؟».

أمسكتُ يدها. «لم أقل إنّني **سوف** أترشّح، يا حبيبتي. لقد قلت للتوّ إنّنا لا نستطيع استبعاد الاحتمال، لكن لا يسعني أن أنظر في ذلك إلّا إن كنت موافقة». توقفتُ، ورأيتُ أنّ أيًّا من ملامح الغضب لم تتبدّد. «إن كنت لا تعتقدين بأنّنا يجب أن نفعل، فلن نفعل بكلّ بساطة. اعلمي أنّ هذا كلامي النهائي».

رفعت ميشيل حاجبيها كما لو أنّها تشير إلى أنّها لا تصدّقني وقالت: «إن كان هذا صحيحًا حقًا، فإنّ الإجابة هي لا. لا أريدك أن تترشّح إلى الرئاسة، على الأقلّ ليس الآن». توجّهت إليّ بنظرة فاحصة ونهضت عن الأريكة: «يا الله، يا باراك... متى ستكتفي؟».

قبل أن أجيب، ذهبت إلى غرفة النوم وأغلقت الباب.

كيف يمكن أن ألومها على شعورها هذا؟ حتى لو كنت أقترح احتمال الترشّح بإشراك فريقي قبل أن أطلب مباركتها، كنت قد وضعتُها في مكان مستحيل. طوال السنوات الماضية، كنت أطلب من ميشيل الثبات والتحمّل عندما يتعلّق الأمر بمساعيّ في العمل السياسي، وكانت تقدّمهما – على مضض لكن بحبّ. ثمّ في كلّ مرّة أعود وأطلب المزيد.

لماذا أضعها في هذا؟ هل كان مجرّد غرور؟ أو ربّما شيء أسوأ بعد – جوع بكلّ بساطة، طموح أعمى مغلّف باللغة المنمّقة الخاصّة بالخدمة؟ أم كنت

أحاول أن أثبت جدارتي لأب تخلّى عنّي، وأن أكون على مستوى آمال أمّي ذات العينين الجميلتين بابنها الوحيد، وأعالج قلّة الثقة بالذات التي قد تكون باقية نتيجة ولادتي من زواج مختلط بين الأعراق «المسألة أشبه بحفرة يجب سدّها»، قالت لي ميشيل في أولى مراحل زواجنا، بعد فترة شاهدتني فيها أعمل إلى حدّ الإرهاق. «لهذا السبب لا يمكنك أن تبطئ».

في الحقيقة، ظننتُ أنّني حللت تلك المسائل من فترة طويلة، ووجدتُ الثقة في عملي وأماني وحبّي في عائلتي. لكنّني تساءلت الآن هل بإمكاني الهروب حقًا من ذاك الشيء الغامض الذي في داخلي والذي يحتاج إلى المعالجة، الشيء الغامض الذي ظلّ يدفعني إلى طلب المزيد.

ربّما كان من المستحيل فصل دوافع المرء. تذكّرتُ أقوالًا في كتاب للدكتور مارتن لوثر كينغ الابن، هو «غريزة قائد الفرقة الموسيقية». وفيها، يتحدّث عن أنّنا، في أعماقنا، نريد جميعًا أن نكون أوائل، نحتفل بعظمتنا. نريد جميعًا «قيادة العرض». ويشير إلى أنّه يمكن التوفيق بين هذه الدوافع الأنانية من خلال التوفيق بين المساعي لتحقيق الانتصار مع الأهداف البعيدة عن الأنانية. يمكن للمرء أن يسعى جاهدًا ليكون الأول في الخدمة، الأول في الحبّ. بالنسبة إليّ، بدا الأمر وسيلة مرضية للقيام بالمستحيل عندما يتعلق الأمر بغرائز المرء الأساسية وتلك الأسمى. أمّا الآن فكنت أيضًا أواجه واقع أنّ التضحيات لم تكن تتعلّق بي وحدي أبدًا. لقد انجرّت العائلة في هذا الطريق، ووُضِعَت في خطّ النار. ربّما كانت قضيّة الدكتور كينغ ومواهبه تبرّر تضحية كهذه. لكن هل يصحّ الأمر بالنسبة إليّ؟

لم أعرف. مهما كانت طبيعة إيماني، لم أستطع أن ألجأ إلى فكرة أنّ الله يدعوني إلى الترشّح إلى الرئاسة. لم أستطع التظاهر بأنّني ببساطة أستجيب لقدرة خفيّة للكون. لم أستطع أن أدّعي أنّه لا غنى عنّي للدفاع عن الحرّية والعدالة، أو أن أنكر مسؤوليتي في العبء الذي كنتُ سأضعه على عائلتي.

ربّما فتحت الظروف الباب أمام سباق رئاسي، لكن لم يمنعني شيء خلال هذه الأشهر من إغلاقه. كنت لا أزال قادرًا على إغلاق الباب بسهولة. لكنّي لم أفعل، وبدلًا من ذلك سمحت بفتح الباب أكثر، وهذا كلّ ما احتاجت ميشيل إلى معرفته. إن كان أحد مؤهّلات الترشّح إلى أهمّ منصب في العالم هو جنون العظمة، يبدو أنّني كنتُ أنجحُ في الاختبار.

لوّنت هذه الأفكار مزاجي حين غادرت في آب/أغسطس لجولة مدّتها 17 يومًا في أفريقيا. في جنوب أفريقيا، استقللتُ قاربًا إلى جزيرة روبن ووقفتُ في الزنزانة الصغيرة التي أمضى فيها نيلسون مانديلا معظم سنواته الـ27 في السجن، متمسّكًا بإيمانه بأنّ التغيير سيأتي. التقيت بأعضاء المحكمة العليا في جنوب أفريقيا، وتحدّثت مع أطبّاء في عيادة لفيروس نقص المناعة البشرية/

الإيدز، وقضيت بعض الوقت مع الأسقف ديزموند توتو، الذي تعرّفت إلى روحه المرحة خلال زياراته لواشنطن.

قال بابتسامة شقيّة: «هل هذا صحيح، يا باراك، أنّك ستكون أول رئيس أفريقي لنا للولايات المتّحدة؟ آه، من شأن هذا أن يجعلنا جميعًا فخورين جدًا!».

من جنوب أفريقيا، سافرت إلى نيروبي، حيث انضمّت إليّ ميشيل والفتاتان – برفقة صديقتنا أنيتا بلانشارد وأطفالها. كانت الاستجابة الكينية لوجودنا، بدعم من الصحافة المحلّية التي قامت بتغطية شاملة، مبالغًا فيها. جذبت زيارةٌ لكيبيرا، وهي واحدة من أكبر مدن الصفيح في أفريقيا، الآلاف الذين تجمّعوا على طول الطرقات المتعرّجة، وهم يهتفون باسمي. كانت أختي غير الشقيقة أوما قد نظّمت رحلة عائلية إلى مقاطعة نيانزا، حتى نعرّف ساشا وماليا إلى منزل أجداد والدنا في المنطقة الغربية من البلاد. خلال الرحلة، فُوجِئنا برؤية الناس يصطفّون ويلوّحون على طول أميال من الطريق السريع. وعندما توقفنا ميشيل وأنا في عيادة صحّية متنقّلة لفحص علني لفيروس نقص المناعة البشرية بهدف إظهار أمان العيادة، ظهر حشد من الآلاف غطّوا سيّارتنا وأشعروا فريق الأمن المرافق بخوف حقيقي. عندما ذهبنا في رحلات السفاري فقط، وتوقفنا بين الأسود وحيوانات النو، استطعنا أن نهرب من الحشود.

قالت أنيتا ممازحة ذات مساء: «أقسم، يا باراك، هؤلاء الناس يعتقدون بأنّك بالفعل الرئيس! فقط احتفظ لي بمقعد في الطائرة الرئاسية، اتّفقنا؟».

لم نضحك لا ميشيل ولا أنا.

بينما كانت العائلة عائدة إلى شيكاغو، واصلت السفر إلى الحدود الكينية الصومالية للحصول على معلومات عن التعاون الأميركي الكيني ضدّ حركة الشباب الإرهابية. استقللتُ طائرة هليكوبتر من جيبوتي إلى إثيوبيا، حيث كان أفراد الجيش الأميركي يساعدون في عمليات الإغاثة من الفيضانات. أخيرًا سافرتُ إلى تشاد لزيارة اللاجئين من دارفور. وفي كلّ محطّة، رأيتُ رجالًا ونساءً يشاركون في أعمال تُعدّ بطولية، في ظروف مستحيلة. وفي كلّ محطّة، كان السؤال يتكرّر عمّا يمكن ان تفعله أميركا بعد للمساعدة في تخفيف المعاناة.

وفي كلّ محطّة، سُئلت إن كنت سأترشّحُ إلى الرئاسة.

بعد أيّام فقط من عودتي إلى الولايات المتّحدة، سافرتُ إلى ولاية أيوا لإلقاء الخطاب الرئيسي في الحفلة السنوية لقلي شرائح اللحم التي كان يقيمها عضو مجلس الشيوخ توم هاركين. هي طقوس تأخذ أهمّية إضافية في الفترة التي تسبق الانتخابات الرئاسية، لأنّ أيوا هي دائمًا أول ولاية تصوّت في الانتخابات التمهيدية. كنتُ قد قبلتُ الدعوة قبل أشهر – طلب توم منّي أن أتكلّم بشكل خاصّ حتى لا يضطرّ إلى الاختيار بين الطامِحين للمنصب

الرئاسي كافة الذين رغبوا في التحدّث في المناسبة – لكن الآن أسهم ظهوري في تغذية التكهّنات ليس إلّا. بينما كنّا نغادر ساحة المعارض بعد خطابي، أخذني جانبًا ستيف هيلدبراند، المدير السياسي السابق للجنة الحملة الانتخابية لمجلس الشيوخ الديمقراطي وكان خبير في شؤون أيوا. قد جنّده بيت دليلًا لي.

قال ستيف: «هذا هو الاستقبال الأكثر ضخامة الذي رأيتُه هنا. يمكنك الفوز في أيوا، يا باراك. يمكنني أن أشعر بذلك. وإذا فزتَ في أيوا، يمكنك الفوز بالترشّح».

شعرتُ أحيانًا كما لو كنتُ عالقًا بين مدّ وجزر، يحملني تيّار من توقعات الآخرين قبل أن أحدّد توقعاتي. وازدادت الحماسة أكثر عندما صدر كتابي الثاني بعد شهر فقط من الانتخابات التمهيدية في منتصف الولاية الرئاسية. كنت قد عملتُ عليه طوال العام، في المساء، في شقتي في واشنطن وتحديدًا في عطلة نهاية الأسبوع، بعد خلود ميشيل والفتاتين إلى النوم. وحتى في جيبوتي، حيث عانيتُ لساعات محاولًا إرسال الصفحات المصحّحة بعد التدقيق فيها، بالفاكس إلى المحرّرة التي أتعامل معها. لم أكن أنوي قطّ أن يكون الكتاب بمثابة بيان للحملة الانتخابية. أردتُ فقط أن أقدّم نظرتي للوضع السياسي الأميركي الحالي بطريقة مثيرة للاهتمام وأن أبيع ما يكفي من النسخ لتبرير المبلغ الكبير الذي حصلت عليه كدفعة أولى.

لكن لم تكن هذه الطريقة التي تلقّى بها الجمهور والصحافة السياسية الكتاب. فالترويج له عنى ظهوري الدائم عبر وسائل الإعلام المرئي والمسموع. هذا، إلى جانب عصفي الفكري بعيدًا عن المرشّحين إلى الكونغرس، بدوتُ أكثر فأكثر مرشّحًا إلى الانتخابات الرئاسية.

خلال توجّهي بالسيّارة من فيلادلفيا إلى واشنطن، حيث كان من المقرّر أن أطلّ في صباح اليوم التالي ضمن برنامج «لقاء الصحافة»، سألني غيبس وأكس، وشريك أكس في الأعمال، ديفيد بلوف، عمّا سأجيب به عندما يسألني مضيف البرنامج، تيم روسرت، عن خططي.

وأوضح أكس قائلًا: «سيشغّل الشريط القديم، الشريط الذي تقول فيه حاسمًا إنّك لن تترشّح إلى الرئاسة عام 2008».

استمعتُ لبضع دقائق، فيما بدأ ثلاثة منهم يتناولون طرقًا مختلفة لتجنّب السؤال، قبل أن أقاطعهم.

«لمَ لا أقول الحقيقة بكلّ بساطة؟ ألا يمكنني أن أقول إنّه لم يكن لي نيّة للترشّح قبل سنتين، لكنّ الظروف تغيّرت وكذلك طريقة تفكيري، وأنوي التفكير جدّيًا في الموضوع بعد انتهاء الانتخابات التمهيدية؟».

أعجبتهم الفكرة، واعترفوا بأنّها بعيدة إلى حدّ ما عن الإجابات التقليدية في السياسة. فإجابة مباشرة كهذه ستُعدّ جديدة. ونصح غيبس أيضًا بأن أحذّر

ميشيل، متوقّعًا أنّ تصريحًا مباشرًا بأنّني قد أترشّح سيؤدّي إلى اشتداد ردود الفعل الإعلامية على الفور.

وهذا ما حدث بالضبط. تصدّر تصريحي هذا في «لقاء الصحافة»، عناوين الصحف ونشرات الأخبار المسائية. وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، انطلقت عريضة «ترشيح أوباما» وجمعت آلافًا من التوقيعات. وكتب كتّاب الأعمدة في الصحف الوطنية، بما في ذلك العديد من المحافظين، مقالات وافتتاحيات تحضّني على الترشّح. كذلك نشرت مجلة «تايم» موضوع غلاف بعنوان «لماذا يمكن لباراك أوباما أن يكون الرئيس المقبل؟».

مع ذلك، على ما يبدو، لم يقتنع الجميع بأقوالي. أفاد غيبس أنّه عندما توقف في كشك في شارع ميشيغان للحصول على نسخة من «تايم»، نظر البائع الهندي الأميركي نظرة احتقار إلى صورتي وردّ بكلمتين: «عليه اللعنة».

ضحكنا كثيرًا عندها. ومع تزايد التكهّنات حيال ترشّحي، كنت أنا وغيبس نكرّر العبارة كالتعويذة، تلك العبارة التي ساعدتنا على فهم الواقع فهمًا أفضل والتغلّب على الشعور المتزايد بأنّ الأحداث كانت تخرج عن سيطرتنا. كانت الحشود ضخمة في محطّتي الأخيرة قبل الانتخابات التمهيدية للرئاسة، في تجمّع مسائي في مدينة أيوا لدعم المرشّح الديمقراطي لمنصب الحاكم. وقفتُ على المسرح ونظرتُ إلى الآلاف الذين تجمّعوا هناك، تظهر أنفاسهم أشبه بالضباب من خلال الأضواء الكاشفة، وعلامات التأمّل تنير وجوههم فيما تغرق هتافاتهم صوتي الضعيف، فشعرتُ كما لو أنّ مشهدًا من فيلم يمرّ أمامي، كما لو أنّ الشخص الواقف على المنصّة لم يكن أنا في الواقع.

عندما وصلت إلى المنزل في وقت متأخّر من تلك الليلة، كان المنزل مظلمًا وكانت ميشيل نائمة. بعد أن استحممت وراجعت عددًا كبيرًا من الرسائل التي وصلتني، انزلقتُ تحت الأغطية في السرير وبدأتُ أغفو. فيما كنت بين اليقظة والنوم، تخيّلت نفسي أتقدّم نحو بوابة ما، في مكان مشرق وبارد لا هواء فيه، غير مأهول ومنقطع عن العالم. خلفي، من قلب الظلام، سمعتُ صوتًا، حادًّا وواضحًا، كما لو أنّ شخصًا ما كان بجانبي مباشرة، ينطق بالكلمة نفسها مرارًا وتكرارًا.

«لا». «لا». «لا».

نهضتُ من السرير، ودقات قلبي تتسارع. توجّهت إلى الطابق السفلي لأسكب لنفسي مشروبًا. جلستُ وحيدًا في الظلام، أحتسي الفودكا، أعصابي متشنّجة والأفكار متداخلة في ذهني. تبيّن لي أنّ خوفي الكبير لم يكن سببه قلقي من ألّا أعود مهمًّا أو أن أبقى عالقًا في مجلس الشيوخ أو حتى أن أخسر سباقًا رئاسيًا.

جاء الخوف من إدراكي أنّني قد أفوز.

إذ ركب الديمقراطيون موجة المواجهة مع إدارة بوش والحرب في العراق، استطاعوا أن يسيطروا في كلّ منافسة مهمّة في تشرين الثاني/نوفمبر وأيضًا على مجلسي النوّاب والشيوخ. على الرغم من أنّنا عملنا جاهدين للمساعدة على تحقيق هذه النتائج، لم يكن لدينا فريقي وأنا الوقت للاحتفال. بدلًا من ذلك، بدأنا في اليوم التالي للانتخابات برسم طريق محتمل إلى البيت الأبيض.

راجع خبير استطلاعات الرأي لدينا، بول هارستاد، الأرقام، ووجدني بالفعل في المراتب الأولى بين المرشّحين. ناقشنا تقويم الانتخابات التمهيدية والتجمّع، عارفين أنّه بالنسبة إلى حملة انتخابية كحملتي، يعتمد كلّ شيء على الفوز في الولايات التي تصوّت أولًا، ولا سيّما أيوا. مررنا بما قد تبدو عليه الميزانية الواقعية، وكيف سنجمع مئات الملايين من الدولارات المطلوبة للفوز بترشيح الحزب الديمقراطي. قدّم بيت وأليسا خططًا لتحديد واجباتي في مجلس الشيوخ والرحلات في الحملات الانتخابية. وكتب أكسلرود مذكّرة تحدّد المواضيع الأساسية المحتملة للحملة الانتخابية، وكيف يمكن لرسالتي الهادفة إلى التغيير أن تعوّض افتقاري الواضح إلى الخبرة، نظرًا للازدراء المطلق الذي يشعر به الناخبون حيال واشنطن.

على الرغم من ضيق الوقت أمامهم، نفّذ الجميع مهامّهم بدقة وعناية. أُعجبتُ خاصّةً بديفيد بلوف. كان في أواخر الثلاثينيات من عمره، نحيفًا وصلبًا، مع ملامح قاسية وأسلوب أنيق لكن غير رسمي. وكان قد تخلّى عن دراسته الجامعية للعمل على سلسلة من الحملات الانتخابية للديمقراطيين. كما تولّى إدارة لجنة الحملة الديمقراطية إلى مجلس الشيوخ قبل الانضمام إلى شركة أكسلرود الاستشارية. جلست أستمعُ في أحد الأيّام إلى حديثه وهو يحدّد كيف يمكننا أن نؤسّس لقاعدة شعبية في كلّ ولاية على حدة باستخدام كلّ من المتطوّعين والإنترنت. في وقت لاحق قلتُ لبيت إنّنا إذا قمنا بذلك، فإنّ بلوف بدا خيارًا بديهيًا لمنصب مدير الحملة الانتخابية.

قال بيت: «إنّه ممتاز. قد يستغرق إقناعه بعض الوقت. فلديه أطفال في سنّ صغيرة».

كانت هذه من القضايا الأكثر إثارة للدهشة في مناقشاتنا في ذلك الشهر: أظهر الفريق بأكمله مشاعر متناقضة متناغمة مع مشاعري. لم يكن ذلك يرتبط بكون ترشيحي لا يزال بعيد المنال فحسب. كان بلوف وأكسلرود صريحين بالقول إنّ أداءنا يجب أن يكون أقرب إلى المثالية إذا ما أردنا أن نتغلّب على هيلاري كلينتون، «العلامة التجارية الوطنية». كلّا، ما جعلهم متردّدين أكثر بعد هو حقيقة أنّهم، على عكسي، شاهدوا الحملات الرئاسية عن قرب. كانوا يعرفون جيّدًا الطبيعة المرهقة لهذه الخطوة. فهموا الخسائر التي قد تلحق – لا بي وبعائلتي فحسب، بل بهم وبعائلاتهم أيضًا.

سنكون على الطريق باستمرار. الصحافة لا ترحم في التدقيق – أعتقد أنّ غيبس وصف ذلك بـ«المنظار للقولون من دون توقف». كنت سأرى ميشيل أو

الطفلتين لفترات قصيرة لمدّة سنة على الأقلّ – لمدّة سنتين إن كنّا محظوظين بما فيه الكفاية للفوز في الانتخابات التمهيدية.

قال لي أكس بعد اجتماع: «سأكون صادقًا، يا باراك. يمكن أن تكون العملية مبهجة، لكنّها في الأغلب بائسة. إنّها أشبه باختبار الجهد، تخطيط للقلب يستهدف الروح. وعلى الرغم من موهبتك الكبرى، لا أعرف كيف ستستجيب. ولا أنت تعرف أيضًا. الأمر برمّته جنوني جدًا، غير لائق وقاسٍ، حتّى إنّ عليك أن تكون مريضًا إلى حدّ ما لتفعل ما يلزم للفوز. ولا أعلم إن كان لديك هذا الجوع في داخلك. لا أعتقد بأنّك ستكون تعيسًا إن لم تصبح رئيسًا أبدًا».

قلتُ: «هذا صحيح».

قال أكس: «أعرف أنّه كذلك. وبالنسبة إلى شخص عادي، هذا عنصر قوّة. لكن بالنسبة إلى مرشّح، إنّها نقطة ضعف. قد تكون طبيعيًا أكثر ممّا يجب ومتأقلمًا جيّدًا إلى حدّ يتخطّى ما هو مطلوب للترشّح إلى الرئاسة. على الرغم من أنّ جانب المستشار السياسي في داخلي يعتقد بأنّ رؤيتك تخوض هذه المعركة يبدو مشوّقًا، آمل كصديق لك ألّا تفعل».

كانت ميشيل، في الوقت نفسه، تحدّد مشاعرها أيضًا. كانت تصغي بهدوء خلال الاجتماعات، وطرحت من حين إلى آخر أسئلة عن تقويم الحملة الانتخابية، وما يمكن توقعه منها، وما قد يعنيه ذلك بالنسبة إلى الفتاتين. تدريجًا هدأت مقاومتها لفكرة ترشّحي. وربّما ساعد في ذلك سماع الحقيقة غير المجتزأة لما ستكون عليه الحملة، وتحوّل أسوأ مخاوفها إلى مخاوف ملموسة ومحدّدة، فأصبحت الأمور بالتالي أكثر سهولة. ربّما كان السبب وراء ذلك هو المحادثات التي أجرتها مع فاليري ومارتي، وهما من أكثر أصدقائنا ولاءً، شخصان وثقت بحكمهما ضمنًا. أو ربّما يكون السبب هو التشجيع الذي حصلت عليه من شقيقها، كرايغ – شخص كان قد تابع أحلامه التي كانت تبدو بعيدة المنال، أولًا للعب كرة السلّة للمحترفين، وبعد ذلك ليصبح مدرّبًا، على الرغم من أنّ ذلك عنى التخلّي عن مهنة مربحة في مجال الخدمات المصرفية.

قال لي ونحن نحتسي البيرة بعد ظهر أحد الأيّام: «إنّها خائفة فقط». ومضى يصف كيف اعتادت ميشيل ووالدتها مشاهدة مبارياته في كرة السلّة في المدرسة الثانوية، لكن عندما تتقارب نتيجتان قليلًا، كانتا تغادران القاعة وتذهبان للانتظار في النفق، وهما متوتّرتان إلى درجة أنّهما تعجزان عن البقاء في مقعديهما. قال كرايغ: «لم ترغبا في رؤيتي أخسر. لم ترغبا في رؤيتي متألّمًا أو خائب الظن. كان عليّ أن أشرح أنّ ذلك جزء من المنافسة». كان يؤيّد فكرة أن أجرّب حظّي في الانتخابات الرئاسية وقال إنّه يخطّط للتحدّث مع شقيقته وقال: «أريدها أن تلقي نظرة أكثر شمولية على الموضوع. ففرصة المنافسة عند هذا المستوى ليست شيئًا يمكنك أن تتخلّى عنه».

في أحد أيّام كانون الأول/ديسمبر، وقبيل رحلتنا في عطلة إلى هاواي، عقد فريقنا ما كان مقرّرًا أن يكون الاجتماع النهائي قبل أن أقرّر ما إن كنتُ

سأواصل الحملة أم لا. تحمّلتْ ميشيل بصبر مناقشة استمرّت ساعة للتوظيف والخدمات اللوجستية في ما يخصّ إعلانًا محتملًا قبل أن تقاطع بطرح سؤال أساسي.

«قلتَ إنّ هناك الكثير من الديمقراطيين الآخرين القادرين على الفوز في الانتخابات وتولّي الرئاسة. لقد أخبرتَني أنّ السبب الوحيد الذي يدعوك إلى الترشّح هو قدرتك على تقديم ما يعجز آخرون عن تقديمه، وإلّا فالأمر لا يستحق العناء. صحيح؟».

أومأتُ برأسي.

«لذلك سؤالي هو لماذا أنت، يا باراك؟ لماذا تحتاج لأن تكون رئيسًا؟». نظر بعضنا إلى بعض من فوق الطاولة. للحظة، بدا لنا كأنّنا وحدنا في الغرفة. عدت بالذاكرة إلى ما قبل 17 سنة عندما التقينا للمرّة الأولى. وصلتُ عندها متأخّرًا إلى مكتبها، وأنا مبلّل قليلًا بسبب المطر. أتذكّر ميشيل تنهض من وراء مكتبها، جميلة جدًا وواثقة من نفسها، وهي ترتدي قميصًا وتنّورة تليق بمحامية، والمزاح السهل الذي أعقب ذلك. كنتُ قد رأيت في عينيها المستديرتين والقاتمتين ضعفًا أعرف أنّها نادرًا ما تسمحُ بأن يظهر. عرفت عندها أنّها كانت متميّزة، وأنّني بحاجة إلى التعرّف إليها أكثر، وأنّها كانت المرأة التي سأحبّها. وفكرتُ كم كنتُ محظوظًا.

«باراك؟».

عدتُ إلى أرض الواقع. قلتُ: «صحيح. لماذا أنا؟». ذكرتُ العديد من الأسباب التي تحدّثنا عنها من قبل. أنّني قد أكون قادرًا على إطلاق نوع جديد من السياسة، أو الحصول على مشاركة جيل جديد، أو سدّ الانقسامات في البلاد بأفضل ممّا يمكن أن يفعله المرشّحون الآخرون.

«لكن من يدري؟»، قلتُ، وأنا أنظر من حول الطاولة. «ليس هناك ما يضمن أنّنا سننجح. لكنْ ثمّة شيء واحد أنا متأكّد منه. أعلم أنّه في اليوم الذي سأرفعُ فيه يدي اليمنى وأؤدّي القسم رئيسًا للولايات المتّحدة، سيبدأ العالم بالنظر إلى أميركا نظرة مختلفة. أعلم أنّ الأطفال في أنحاء هذا البلد كلّه – الأطفال السود، الأطفال الهسبانيين، الأطفال المختلفين – سينظرون إلى أنفسهم نظرة مختلفة، أيضًا، وستتّسع آفاقهم، وستزيد إمكانياتهم. وهذا وحده... يستحق هذا العناء كلّه».

كانت الغرفة هادئة. ابتسم مارتي. كانت عينا فاليري تدمعان. كنتُ أرى أعضاءً آخرين في الفريق يستحضرون ذلك في أذهانهم، أول رئيس أميركي من أصل أفريقي للولايات المتّحدة يؤدّي قسم اليمين.

حدّقت ميشيل فيّ لفترة شعرتُ كأنّها لن تنتهي أبدًا. «حسنًا، يا حبيبي»، قالت أخيرًا، «كانت تلك إجابة جيّدة جدًا».

ضحك الجميع، وانتقل الاجتماع إلى أعمال أخرى. في السنوات التالية، بقي أولئك الذين كانوا في الغرفة عندها يعودون بالذاكرة إلى ذلكِ الاجتماع، وهم

يدركون أنّ إجابتي عن سؤال ميشيل كانت تعبيرًا مرتجلًا عن الإيمان المشترك، الشيء الذي دفعنا جميعًا نحو ما يمكن أن يكون رحلة طويلة وشاقّة وغير أكيدة النتائج. تذكّروه عندما رأوا صبيًّا صغيرًا يلمس شعري في المكتب البيضاوي، أو عندما ذكرت معلّمة أنّ الأطفال في صفّها داخل المدينة بدأوا بالدراسة بمزيد من الجدّية بعد انتخابي.

وهذا صحيح: في إجابتي عن سؤال ميشيل، كنت أستبق الطرق التي آمل أن تساعد، في حملة انتخابية تمتاز بالمصداقية، على إزالة بعض بقايا الماضي العنصري لأميركا. لكن سرًّا كنتُ أعرف أنّ الوصول إلى هناك يعني أيضًا شيئًا شخصيًّا أكثر من ذلك.

فكّرتُ، إذا فزنا، فهذا يعني أنّ حملتي في مجلس الشيوخ الأميركي لم تكن مجرّد لعبة حظّ.

إذا فزنا، فهذا يعني أنّ ما قادني إلى السياسة لم يكن مجرّد حلم كاذب، وأنّ الحلم بأميركا التي آمنتُ بها يمكن أن يتحقق، وأنّ الديمقراطية التي آمنتُ بها كانت في متناول اليد.

إذا فزنا، فهذا يعني أنّني لم أكن وحدي من يعتقد بأنّ العالم لم يكن مكانًا باردًا لا يرحم حكمًا، حيث يفترس القويّ الضعفاء، وأنّنا نعود حكمًا مرّة أخرى إلى العشائر والقبائل، ننتقد المجهول ونتجمّع ضدّ الظلام.

إن كانت هذه القناعات قائمة، فحياتي الخاصّة لها معنى، ويمكنني بعد ذلك أن أنقل هذا الوعد، تلك النسخة من العالم، إلى طفلتيّ.

كنتُ قد راهنتُ قبل وقت طويل، وكانت هذه النقطة نقطة الحساب. كنتُ على وشك أن أمشي على خطّ فاصل غير مرئيّ، خطّ من شأنه أن يغيّر حياتي بالكامل، بطرق لم أستطع تخيّلها بعد وبطرق قد لا تعجبني. لكن أن أتوقف الآن، أن أعود إلى الوراء الآن، أن أفقد حماستي الآن – هذا أمر غير مقبول.

كان عليّ أن أرى كيف ستتبلور الأمور كلّها.

القسم الثاني
نعم يمكننا ذلك

5

في صباح يوم مشرق من شباط/فبراير 2007، وقفتُ على منصّة أمام المبنى القديم لكابيتول الولاية في سبرينغفيلد – الموقع نفسه الذي ألقى فيه آيب لينكولن خطابه بعنوان «مجلس النوّاب المنقسم» أثناء خدمته في الهيئة التشريعية لولاية إيلينوي – وأعلنتُ ترشّحي للرئاسة. مع انخفاض درجات الحرارة إلى ما يقارب الـ10 درجات، خشينا أن يمنع البرد الناس عن الحضور، لكن عندما وقفت أمام الميكروفون، كان أكثر من 15 ألف شخص قد تجمّعوا في الساحة والشوارع المجاورة، وجميعهم في مزاج احتفالي، وهم يرتدون سترات وأوشحة وقبّعات تزلّج وأغطية للأذنين، ويحمل العديد منهم لافتات باسم أوباما مصنوعة يدويًا أو متوفرة من الحملة الانتخابية، وكان تنفّسهم الجماعي يحوم فوق رؤوسهم بما يشبه السحب.

تطرّق خطابي الذي نُقل مباشرة على شاشات التلفزيون، إلى المواضيع الرئيسية التي تناولناها في حملتنا الانتخابية – الحاجة إلى التغيير الجوهري والحاجة إلى معالجة المشاكل البعيدة الأجل مثل الرعاية الصحّية وتغيّر المناخ والحاجة إلى تجاوز الانقسام الحزبي المتعب في واشنطن، وأيضًا الحاجة إلى مواطنين مشاركين يتمتّعون بالنشاط. وانضمّت إليَّ ميشيل والفتاتان على المنصّة ليلوّحن للحشد الهادر عندما أنهيت الخطاب، وكانت الأعلام الأميركية الضخمة المعلّقة على المباني المجاورة تشكّل خلفية رائعة.

من هناك، سافرت أنا وفريقي إلى ولاية أيوا، حيث دارت من 11 شهرًا المنافسة الأولى على الترشّح، وحيث كنّا نعتمد على نصر مبكّر يجعلنا نتغلّب على خصوم أكثر تمرّسًا. وفي سلسلة من الاجتماعات العامّة، استقبلنا مرّة أخرى الآلاف من المؤيّدين والفضوليين. في كواليس إحدى المناسبات في سيدار رابيدز، سمعتُ ناشطًا سياسيًا مخضرمًا من أيوا يشرح لواحد من نحو 50 مراسلًا لوسائل الإعلام الوطنية الذين كانوا يتابعوننا أنّ «هذا ليس أمرًا طبيعيًا».

بالنظر إلى لقطات من ذاك اليوم، من الصعب ألّا يجرفني الحنين إلى الماضي، إلى العاملين السابقين لديّ ومؤيّديّ – الشعور بأنّنا كنّا نطلق «مسارًا سحريًا»، وأنّنا على مدى سنتين سنحقق نصرًا مفاجئًا ونستفيد من شيء أساسي وصحيح في أميركا. لكن فيما أنذرت الحشود والإثارة والاهتمام الإعلامي في ذاك اليوم باستمراريتي في السباق، لا يسعني إلّا أن أذكّر نفسي بأنّ الأمور لم تكن سهلة أو محسومة في ذاك الوقت، وفي مرّات عديدة، بدا كأنّ حملتنا الانتخابية تتّجه إلى التوقّف. كذلك بدا في البداية، ليس لي فحسب، بل أيضًا للعديد من الناس المتابعين، أنّني لم أكن مرشّحًا جيّدًا.

الواقع أنّ مشاكلي كانت من نواحٍ عديدة نتيجة مباشرة للبلبلة التي أحدثناها، فضلًا عن التوقّعات التي رافقتها. كما شرح أكس، تبدأ معظم الحملات الانتخابية، بحكم الضرورة، بحملات بسيطة – «بعيدًا عن الأضواء»، على حدّ تعبيره. حشود صغيرة وأماكن صغيرة مغطّاة بوسائل الإعلام المحلّية والصحف الصغيرة، حيث يستطيع المرشّح وفريقه اختبار حظوظهم أو تدوير الزوايا أو ارتكاب هفوات أو التعرّض لنوبة من نوبات الهلع على المنصّات من دون جذب كثير من الانتباه. لم نكن نملك ترفًا كهذا. من اليوم الأول، بدا الأمر كأنّنا في قلب تايمز سكوير، وتحت الأضواء بدا انعدام خبرتي واضحًا.

تمثّل الخوف الأكبر لفريقي في أن أرتكب «هفوة»، وهو التعبير الذي تستخدمه الصحافة لوصف أيّ عبارة خرقاء يتفوّه بها المرشّح وتكشف جهلًا أو عدم اكتراث أو تفكيرًا مشوّشًا أو عدم إحساس أو حقدًا أو فظاظة أو كذبًا، أو نفاقًا – أو تُعدّ ببساطة انحرافًا بدرجة كافية عن الحكمة التقليدية، بما يجعل المرشّح المذكور عرضة للهجوم. وفي إطار هذا التعريف يرتكب معظم الناس خمس زلّات إلى 10 يوميًا، ويعتمد كلّ منّا على الصبر وحسن النيّة من جانب عائلتنا وزملائنا في العمل وأصدقائنا، لملء الفراغات ورصد الانحراف، والتركيز عمومًا على أفضل ما فينا لا على الأسوأ.

نتيجة لهذا، كانت غرائزي الأوّلية تحضّني على تجاهل بعض تحذيرات فريقي. في طريقنا إلى محطّتنا الأخيرة في أيوا يوم الإعلان، مثلًا، نظر أكس من فوق دفتره الخاصّ بالملاحظات.

قال: «أنت تعرف أنّ البلدة التي نتوجّه إليها يُلفَظ اسمها **واترلو**».

قلت: «صحيح. **واترلو**».

هزّ أكس رأسه. «لا، إنّها واتر- **لو**، وليست **واتر**-لو».

«كرّرها على مسمعي».

«واتر- **لو**»، قال أكس وشفتاه مزمومتان.

«مرّة أخرى».

عبس أكس. «حسنًا، يا باراك... هذا أمر مهمّ».

لم يستغرق الأمر وقتًا طويلًا قبل أن يدرك المرء أنّه في اللحظة التي يعلن فيها ترشّحه لمنصب الرئيس، لا تعود قِواعد التعبير المعتادة مطبّقة، وأنّ

الميكروفونات ستكون في كلّ مكان، وأنّ كلّ كلمة تخرج من فمه تُسجَّل وتُضخَّم ويُدقَّق فيها وتُشرَّح. في الاجتماع العامّ في آميس في أيوا، في أول جولة بعد الإعلان، كنتُ أشرح معارضتي للحرب في العراق حين كنتُ مهملًا، إذ قلتُ إنّ القرار السيّئ الذي اتّخذته إدارة بوش كان سببًا في «خسارة» أكثر من ثلاثة آلاف من أرواح جنودنا الشباب. وفي اللحظة التي تفوّهت فيها بالكلمة ندمت. كنت حريصًا دومًا على التمييز بين وجهات نظري بشأن الحرب وتقديري للتضحيات التي بذلها جنودنا وعائلاتهم. ولم يرصد سوى عدد قليل من الصحف الخطأ الذي ارتكبتُه، وأقفل تعبير سريع عن الندم الباب أمام أيّ جدال. لكنّه كان تذكيرًا بأنّ الكلمات تحمل وزنًا مختلفًا عن ذي قبل. وحين تصوّرتُ كيف أنّ تهاوني قد يؤثّر في عائلة لا تزال تبكي عزيزًا فقدته، شعرت بالحزن يعصر قلبي.

بطبيعتي أنا متحدّث حذر، وهذا ساعد، طبقًا لمعايير المرشّحين الرئاسيين، في الإبقاء على معدّل منخفض نسبيًا من الهفوات. لكنّ حرصي في التعبير أثار مسألة أخرى في مسار الحملة الانتخابية: كنت أستخدم كلمات بسيطة، وكانت هذه مشكلة. عندما يُطرَح عليّ سؤال، كنت أميل إلى تقديم إجابات غير مباشرة وفطرية، وكان ذهني يقسم كلّ مسألة في شكل غريزي إلى العديد من الأقسام الأساسية إضافةً إلى الأقسام الفرعية. وإن كان لكلّ حجّة جانبان، آتي عادة بأربعة جوانب. وإن كان ثمّة استثناء لبيان أدليت به للتوّ، ما كنتُ لأشير إليه، بل كنتُ أقدّم هوامش. «أنت تهمّش الجانب الأساسي!». كان أكس يصيح بذلك عمليًا بعد الاستماع إليّ وأنا أطيل الحديث. ليوم أو يومين كنتُ أركّز على الاختصار بحسب التوجيهات، فقط لأجد نفسي فجأة غير قادر على مقاومة شرح لـ10 دقائق للفوارق الدقيقة للسياسات التجارية أو لسرعة ذوبان الجليد في القطب الشمالي.

«ما رأيك؟». كنتُ أقول، وأنا مسرور بالدقة التي التزمت بها في حديثي، فيما أغادر المنصّة.

ويردّ أكس قائلًا: «لقد كسبت العلامة القصوى على هذا الاختبار. لكنّك لن تنال أصواتًا».

كانت هذه مشاكل أمكنني حلّها مع الوقت. ما زاد من القلق، مع حلول الربيع، أنّني كنت عصبي. ومن بين الأسباب التي أدّت إلى هذا، كما أدركت الآن، تلك الحملة الانتخابية التي أطلقتها للوصول إلى مجلس الشيوخ على مدى سنتين، والتي تضمّنت سنة من الاجتماعات العامّة بصفتي عضوًا في مجلس الشيوخ، فضلًا عن أشهر من السفر بالنيابة عن مرشّحين آخرين. وما إن تراجعت حماسة الإعلان الرئاسي، حتى صعقتني الأهمّية المطلقة للمسؤولية الماثلة أمامي.

وكان العبء كبيرًا. عندما لا أكون في واشنطن للعمل في مجلس الشيوخ، سرعان ما أجد نفسي في أيوا أو إحدى الولايات الأخِرى التي تُجرى فيها

الانتخابات المبكرة، فأعمل 16 ساعة في اليوم، وستة أيّام ونصف اليوم في الأسبوع – وأنام في أحد الفنادق مثل «هامبتون إن» أو «هوليداي إن» أو «أميرك إن» أو «سوبر 8». كنت أستيقظُ بعد خمس أو ست ساعات وأحاول ممارسة التمارين الرياضية في أيّ مكان كان بوسعنا العثور عليه (كان جهاز المشي الثابت في خلفية صالون للتسمير لا يُنسى)، قبل توضيب ملابسي وتناول وجبة فطور سريعة، قبل أن أقفز إلى شاحنة صغيرة وأجمع الأموال عبر الهاتف في طريقي إلى أول اجتماع عامّ في اليوم، وأيضًا قبل إجراء المقابلات مع صحف أو محطّة إخبارية محلّية، وعقد العديد من اللقاءات مع قادة الأحزاب المحلّيين، والدخول إلى الحمّام، وربّما زيارة سريعة لمطعم محلّي لمصافحة الموجودين قبل القفز مجدّدًا إلى الشاحنة لطلب المزيد من الدولارات عبر الهاتف. وقد أكرّر هذه الخطوات ثلاث مرّات أو أربعًا، مع سندويتش بارد أو سلطة وُضعت في مكان ما، قبل أن أدخل أخيرًا مترنّحًا إلى نزل آخر في الساعة التاسعة مساءً تقريبًا، محاولًا التحدّث إلى ميشيل والفتاتين عبر الهاتف قبل ذهابهنّ إلى الفراش، وقبل قراءة الملاحظات لبرنامج اليوم التالي، فيما ينسلّ الدفتر تدريجًا من بين يديّ بعد أن أغفو بسبب الإرهاق.

وهذا لا يشمل حتى الرحلات الجوّية إلى نيويورك أو لوس أنجلس أو شيكاغو أو دالاس لجمع التبرّعات. كانت حياة لا تُعتبر رائعة بل تتّسم بالرتابة، وسرعان ما أحبطني احتمال تمضية 18 شهرًا بهذه الوتيرة. لقد أكّدت حقّي بالترشّح للرئاسة، وأشركت فريقًا كبيرًا من الناس، وتسوّلت المال من غرباء، وعمّمت رؤية أؤمن بها. لكنّني افتقدتُ زوجتي وابنتيّ. افتقدتُ سريري والاستحمام المنتظم والجلوس إلى مائدة مناسبة لتناول وجبة مناسبة. افتقدتُ عدم الاضطرار إلى تكرار الأمر نفسه تمامًا بالطريقة نفسها خمس مرّات أو ستًّا أو سبعًا في اليوم.

لحسن الحظ، إلى جانب غيبس (الذي كان لديه التكوين والخبرة والعناد للحفاظ على معدّل تركيزي خلال تنقلاتي)، كان لي رفيقان آخران ساعداني على الاستمرار خلال المرحلة الأولى من الذعر التي مررت بها.

الأول هو مارفين نيكلسون، وهو نصف كندي ذو سحر وسلوك هادئ. كان في منتصف الثلاثينيات بطول ستّة أقدام وثمانية إنشات (202 سنتيمتر)، وتولّى وظائف مختلفة من مرافق للاعبي الغولف إلى ساقٍ في حانة لعروض التعرّي، قبل أن يعمل مساعدًا لصيقًا لجون كيري قبل أربع سنوات من عمله معي. إنّه دور غريب، دور المساعد اللصيق: مساعد شخصي يقوم بمهامّ كثيرة ومسؤول عن ضمان حصول المرشّح على ما يحتاج إليه للعمل، سواء كان وجبة خفيفة مفضّلة أو حبّتين من عقار «أدفيل» أو مظلّة عندما تمطر أو وشاحًا عندما يبرد الطقس، أو اسم مسؤول المقاطعة الذي يشق طريقه إليه لمصافحته. وعمل مارفين بمهارة وبراعة، وتحوّل إلى رمز في الدِوائر

السياسية، الأمر الذي قادنا إلى توظيفه مديرًا لمسيرتنا، فعمل مع أليسا والفريق المتقدّم لتنسيق السفر والتأكّد من امتلاكي الحاجيات المناسبة، والحرص على إبقائي ضمن الجدول الزمني المحدّد.

ثمّ كان هناك ريدجي لاف. نشأ ريدجي في ولاية كارولينا الشمالية لوالدين أسودين من الطبقة الوسطى، ويبلغ طوله ستة أقدام وأربعة إنشات (193 سنتيمترًا) ويتميّز ببنية ضخمة. لمع نجمه في كلّ من كرة السلّة وكرة القدم في جامعة ديوك قبل أن يعيّنه بيت روس مساعدًا في مكتبي في مجلس الشيوخ. (على الهامش: يعبّر الناس في الأغلب عن دهشتهم لطولي البالغ أكثر قليلًا من ستّة أقدام، وهو ما اعتبروه جزئيًا سبب تقزيم ريدجي ومارفين لي طوال سنوات في الصور). تحت وصاية مارفين، تولّى ريدجي البالغ من العمر 25 سنة دور المساعد اللصيق، وعلى الرغم من أنّه لم يتقن الدور تمامًا في البداية – فحصل معه أن نسي حقيبتي في ميامي وسترة بدلتي في ولاية نيوهامشاير خلال الأسبوع نفسه – جعلت منه أخلاقيات العمل الجادّ وروح الفكاهة المحبّبة، مفضّلًا لدى الجميع في الحملة الانتخابية.

خلال الجزء الأكبر من السنتين، اهتمّ غيبس ومارفين وريدجي بأعمالي، وأدّوا دور الرابط بيني وبين الحالة الطبيعية، وكانوا مصدرًا ثابتًا للراحة المفعمة بالمرح. لعبنا بورق اللعب والبلياردو وتجادلنا في الرياضة وتبادلنا المقطوعات الموسيقية. (ساعدني ريدجي في تحديث قائمة تشغيل موسيقى الهيب هوب التي كانت قد توقفت عند فرقة بابليك أنمي). كذلك أخبرني مارفين وريدجي عن حياتيهما الاجتماعيتين على الطريق (كانتا معقّدتين) ومغامراتهما في محطّات محلّية مختلفة بعد إنهاء عملنا (تحدّثا أحيانًا عن صالات الوشم وأحواض المياه الساخنة). وداعبنا ريدجي حول جهله كشابّ (مرّة ذكرت بول نيومان، فقال ريدجي: «هو صانع صلصة للسلطات، أليس كذلك؟») وداعبنا غيبس حول شهيّته في الأكل (في معرض ولاية أيوا، عانى غيبس في الاختيار بين حلوى «توينكي» المقليّة جيّدًا وبين لوح «سنيكرز» المقليّ جيّدًا، حتى ساعدته المرأة الجالسة وراء المنضدة بالقول: «عزيزي، لماذا يجب عليك أن تختار؟».

كان بوسعنا أن نلعب كرة السلّة في أيّ وقت. فحتى أصغر البلدات كانت لها صالة ألعاب رياضية في مدرسة ثانوية، وإن لم يتوافر الوقت لمباراة كاملة. كنّا أنا وريدجي نرفع أكمام قميصينا ونتناوب على تصويب الكرة على السلّة بانتظار أن أصعد إلى المنصّة. وعلى غرار أيّ رياضي حقيقي، بقيت متمتّعًا بروح المنافسة إلى حدّ كبير. في بعض الأحيان، كنت أستيقظ في اليوم التالي للعبة ثنائية وأنا أكاد أعجز عن المشي، على الرغم من أنّ كبريائي كانت تمنعني من إظهار عدم ارتياحي. ومرّة لعبنا لعبة جماعية مع رجال إطفاء في نيوهامبشاير كنت أحاول الحصول على تأييدهم. كانوا لا يمارسون الرياضة بانتظام، وهم أصغر منّي سنًّا لكنّهم كانوا أقلّ لياقة منّي. وبعد أول ثلاث

جولات سرق ريدجي الكرة عند مستوى الأرض وهبّ كالإعصار، فطلبتُ استراحة.

«ماذا تفعل؟». سألت.

«ماذا؟».

«تفهم أنّني أحاول الحصول على دعمهم، أليس كذلك؟».

نظر إليّ ريدجي في حالة من الذهول. «تريدنا أن نخسر أمام هؤلاء غير اللائقين؟». فكّرتُ لثانية.

قلت: «لا. لن أذهب إلى هذا الحدّ. لكن أبقِ النتيجة متقاربة بما فيه الكفاية لكيلا يغضبوا».

بتمضية الوقت مع ريدجي ومارفين وغيبس، وجدت راحة من ضغوط الحملة الانتخابية. شكّل ذلك متنفّسًا لي ولو بسيطًا لم أكن فيه مرشّحًا أو رمزًا أو صوتًا لجيل أو حتى رئيسًا للفريق، بل مجرّد واحد من الشباب. وبدا الأمر، إذ شققتُ طريقي خلال هذه الأشهر الأولى، قيّمًا أكثر من أيّ خطاب حماسي. وحاول غيبس اللجوء إلى الأحاديث المشجّعة معي في إحدى المراحل بينما كنّا نستقلّ طائرة أخرى في نهاية يوم آخر لا ينتهي، بعد ظهور باهت بشكل خاصّ. قال لي إنّني بحاجة إلى أن أبتسم أكثر، إلى أن أتذكّر أنّ هذه مغامرة عظيمة، وإنّ الناخبين يحبّون محاربًا سعيدًا.

سأل: «هل تستمتع؟».

قلت: «لا».

«هل من شيء يمكننا القيام به لجعل هذا الأمر أكثر متعة؟».

«لا».

فيما كان يجلس في المقعد أمامنا، وصل الحديث إلى مسامع ريدجي فالتفت إلى الوراء لينظر إليّ بابتسامة عريضة. قال: «إن كان في الأمر أيّ عزاء، فأنا أمضي أفضل وقت في حياتي».

كان الأمر كذلك – على الرغم من أنّني لم أخبره بذلك في ذاك الوقت.

طوال الوقت، كنت أتعلّم كثيرًا وبسرعة. أمضيتُ ساعات أقرأ بتفانٍ دفاتر الملاحظات السميك التي كان يعدّها فريقي، وأراجع آخر الدراسات عن قيمة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتطوّرات الجديدة في تكنولوجيا البطاريات التي قد تجعل الطاقة النظيفة أكثر توافرًا، وعن تلاعب الصين بعملتها لتعزيز صادراتها.

وفيما أعيد التفكير بالماضي، أدرك أنّني كنت أفعل ما يميل معظمنا إلى القيام به عندما نكون غير متأكّدين أو متخبّطين: نحن نسعى إلى تحقيق ما يبدو مألوفًا، وما نعتقد بأنّنا بارعون فيه. كنت أعرف السياسات وأعرف كيف أتلقى المعلومات وأعالجها. واستغرق الأمر بعض الوقت لكي أفهم أنّ مشكلتي لم تكن الافتقار إلى خطّة من 10 نقاط. بل كان عجزي العام عن

التركيز على جوهر المسائل، وعن إخبار الشعب الأميركي قصّة تساعد في تفسير عالم يزداد غموضًا، حتى يشعر بأنّني كرئيس قادر على مساعدته في عبور هذا العالم.

وكان خصومي الأكثر تمرّسًا يدركون هذه الحقيقة بالفعل. وقد شعرت بالإحراج أمامهم في وقت مبكر بحضورهم في منتدى للرعاية الصحّية برعاية الاتّحاد الدولي لموظفي الخدمات، الذي عُقِد في لاس فيغاس مساء أحد أيّام السبت في أواخر آذار/مارس 2007. كان بلوف قد عارض مشاركتي. فبرأيه، كانت «دعوات القطيع» كهذه، التي يظهر فيها المرشّحون أمام مجموعة المصالح الديمقراطية، تعزّز قوّة الأطراف الداخلية وتسرق وقتًا من أوقات التواصل المباشر مع الناخبين. ولم أوافق. كانت الرعاية الصحّية مسألة أشعر بشدّة بأهمّيتها – ليس لأنّني سمعت العديد من القصص الشخصية المدمّرة أثناء الحملة الانتخابية فحسب، بل لأنّني ما كنت لأنسى قطّ أمّي في أيّامها الأخيرة. فلم أقلق على فرص بقائها حيّة فحسب، بل أيضًا على ما إن كان تأمينها سيساعد على حفظ مالها أثناء فترة العلاج.

وكما تبيّن بعد ذلك، كان حريًّا بي أن أنصت إلى بلوف. لقد تضاربت في ذهني حقائق كثيرة في مقابل إجابات قليلة. وأمام جمهور كبير من العاملين في مجال الصحّة، تعثّرت وغمغمت وهمهمت وتردّدت وتلعثمت على المنصّة. وفي ظلّ استجواب مركّز، كان عليّ أن أعترف بأنّني لم أكن قد وضعت بعد خطّة نهائية لتقديم الرعاية الصحّية بأسعار معقولة. وساد الصمت القاعة. ونشرت وكالة «أسوشيتد برس» قصّة انتقدت فيها أدائي في المنتدى – وهي قصّة سرعان ما التقطتها المنصّات الإعلامية في مختلف أنحاء البلاد – تحت العنوان المؤلم «هل أوباما مجرّد أسلوب مع قليل من المحتوى؟».

لقد تناقض أدائي إلى حدّ كبير مع أداء كلّ من جون إدواردز وهيلاري كلينتون، المنافسَين الأبرزين. كان إدواردز، الأنيق والمصقول، قد ترك مجلس الشيوخ في عام 2004 ليترشّح لمنصب نائب الرئيس إلى جانب جون كيري. ثمّ قدّم لنا ذلك الاستعراض المتمثّل بإنشاء مركز لمكافحة الفقر لكنّه لم يوقف قطّ حملته الانتخابية ذات الدوام الكامل لمنصب الرئيس. وعلى الرغم من أنّني لم أعرفه جيّدًا، لم أكن لأُعجَب بإدواردز: على الرغم من أنّ جذوره تعود إلى الطبقة العاملة، بدت لي شعبويته الحديثة اصطناعية ومختبرة ضمن استطلاعات الرأي، أو المعادل السياسي لواحد من تلك الفرق الشبابية التي كان يحلم بها قسم التسويق في استوديو ما. لكن في لاس فيغاس، شعرت بالتواضع وأنا أشاهده يعرض مقترحًا بارزًا للتغطية الصحّية الشاملة، عارضًا المواهب كلّها التي جعلته محاميًا ناجحًا في المحاكم في كارولينا الشمالية.

وكانت هيلاري أفضل بعد. تمامًا كالعديد من الناس، كنت قد أمضيت تسعينيات القرن العشرين في مراقبة آل كلينتون من بعيد. كنت معجبًا بموهبة بيل المذهلة وطاقته الفكرية النارية. لم أكن مرتاحًا دومًا لتفاصيل ما يُسمّى

التثليث الذي يطلقه – التوقيع على تشريع لإصلاح نظام الرعاية الاجتماعية مع سبل حماية غير كافية لهؤلاء الذين لم يتمكّنوا من العثور على فرص عمل، أو الخطاب المتشدّد في التعامل مع الجريمة والذي كان من شأنه أن يؤدّي إلى ردود فعل عدوانية بين نزلاء السجن الفيدرالي – لكنّي كنت أقدّر المهارة التي أدار بها عملية وضع السياسات التقدّمية وإعادة الحزب الديمقراطي إلى موقعه كحزب قابل للانتخاب.

أمّا السيدة الأولى السابقة، فوجدت أنّها لا تقلّ إبهارًا وهي أكثر تعاطفًا. وربّما كان ذلك يعود إلى أنّني رأيت في قصّة هيلاري ما يشبه ما مرّت به والدتي وجدّتي: كلهنّ نساء ذكيّات وطموحات كنّ قد تمرّدن في ظلّ القيود المفروضة في أيّامهنّ، واضطررن إلى تخطّي غرور الذكور والتوقّعات الاجتماعية أيضًا. ولو أنّ هيلاري أصبحت تحت الحراسة، وبعيدة عن العفوية أكثر ممّا ينبغي – فمن قد يلومها، نظرًا إلى الهجمات التي تعرّضت لها؟ وفي مجلس الشيوخ، ثبَتَ رأيي الإيجابي بها إلى حدّ كبير. ففي تجاذباتنا كلّها، بدا واضحًا أنّها تعمل بجدّ، وأنّها قادرة على العمل بكفاءة، وعلى أتمّ استعداد في مختلف الأوقات. كما كانت لها ضحكة جميلة وودّيّة تميل إلى تحسين مزاج كلّ من حولها.

ولم يكن لقراري الترشّح، على الرغم من وجود هيلاري في السباق، علاقة بأيّ تقويم لعيوب شخصية لديها بقدر ما كانت له صلة بشعوري بكونها لم تتمكّن من التخلّص من الضغينة والأحقاد والافتراضات المتصلّبة الناشئة من السنوات التي أمضاها آل كلينتون في البيت الأبيض. لكن سواء كان ذلك عادلًا أو غير عادل، لم أكن أرى كيف قد تتمكّن من سدّ الفجوة السياسية في أميركا، أو تغيير الطريقة التي تعاطت بها واشنطن مع الأعمال، أو تأمين بداية جديدة للبلاد، كانت بأمسّ الحاجة إليها. ومع ذلك، تساءلت هل أخطأت في حساباتي عندما شاهدتها وهي تتحدّث بحماسة ودراية عن الرعاية الصحّية في ذلك المساء في منتدى الاتّحاد الدولي لموظفي الخدمات ولاحظت حماسة الجماهير التي هلّلت لها بعدما أنهت كلمتها.

والواقع أنّ ما حصل في هذا المنتدى لن يكون المرّة الأخيرة التي تفوّقت فيها هيلاري من حيث الأداء – على الأقلّ في منتصف الانتخابات التمهيدية – على أدائي، فسرعان ما بدا كأنّنا كنّا نجتمع للمناظرة مرّة كلّ أسبوعين أو ثلاثة أسابيع. لم يسبق لي قطّ أن كنت بارعًا في هذه المجالات: فخلاصاتي المطوّلة وتفضيلي للإجابات المعقدة، من العناصر التي لم تكن لصالحي، ولا سيّما على المنصّات أمام سبعة محترفين فطنين وفي ظلّ توقيت محدّد بدقيقة واحدة للإجابة عن سؤال. وأثناء أول مناظرة جرت في نيسان/أبريل، أبلغني مدير الجلسة مرّتين أنني تجاوزت الوقت المحدّد قبل أن أنهي الكلام. وعندما سُئِلت عن كيفية تعاملي مع هجمات إرهابية متعدّدة محتملة، ناقشت الحاجة إلى تنسيق المساعدة الفدرالية لكنّني أهملت الإشارة إلى حتمية

ملاحقة الجناة. وعلى مدى الدقائق القليلة التالية، تناوبت هيلاري وغيرها على الإشارة إلى إهمالي. وكانت نبرتهم هادئة، لكنّ البريق في عيونهم قال لي: «تلقّ ذلك، أيّها المبتدئ».

بعد ذلك، كان أكس لطيفًا في النقد ما بعد المناظرة.

قال: «مشكلتك هي أنّك تستمرّ في محاولة الإجابة عن السؤال».

«أليس هذا بيت القصيد؟»، قلت.

قال أكس: «لا، يا باراك، هذا **ليس** بيت القصيد. بيت القصيد هو أن توصل رسالتك. ما قيمك؟ ما أولوياتك؟ هذا ما يهتمّ له الناس. انظر، في نصف الوقت، يستخدم مدير الجلسة السؤال للإيقاع بك ليس إلّا. تتلخّص مهمّتك في تجنّب الفخّ الذي ينصبونه. خذ أيّ سؤال يُطرح عليك، وأعطِ جملة سريعة لجعل الأمر يبدو كأنّك أجبت عنه... ثمّ تحدّث عمّا تريد أن تتحدّث عنه».

قلت: «هذا هراء».

«بالضبط»، قال.

كنت محبطًا مع أكس، بل وأكثر إحباطًا مع نفسي. لكنّني أدركت أنّه كان من الصعب أن أنكر نفاذ بصيرته بعد مشاهدة فيديو عن المناظرة. بدت الإجابات الأكثر فاعلية في المناظرة غير مصمّمة للإضاءة على موضوع معيّن بل لاستحضار مشاعر أو التعرّف إلى العدو أو الإشارة إلى جمهور من الناخبين بأنّك أكثر من أيّ شخص آخر في تلك المرحلة، كنت وستبقى دومًا في صفّه. وكان من السهل انتقاد هذه الممارسة باعتبارها سطحية. ومرّة أخرى، لم يكن الرئيس محاميًا أو محاسبًا أو طيّارًا، عُيِّن لتنفيذ مهمّة محدّدة متخصّصة. فتعبئة الرأي العامّ وتشكيل التحالفات الناجحة هي المهمّة الأساسية. وسواء أعجبني أو لم يعجبني ذلك، تحرّك الناسَ العاطفةُ لا الحقائق. ولاستخلاص أفضل هذه المشاعر لا أسوئها، ولدعم الجوانب الأفضل من طبيعتنا بالمنطق وبالسياسات السليمة، وللأداء مع الاستمرار في قول الحقيقة – كان ذلك الحدّ الذي يجب أن أضعه.

وبينما كنت أعمل على الحدّ من هفواتي، كان بلوف يدير عملية سلسة من مقرّنا الرئيسي في شيكاغو. لم أره كثيرًا، لكنّني أدركت الآن أنّ ثمّة نقاطًا عديدة مشتركة تجمعنا. كنّا نميل إلى التحليل ونمتاز بالثبات، وكنّا عمومًا متشكّكين في العرف والحجج. لكن فيما كان من الممكن أن أغفل ولا أبالي بتفاصيل صغيرة، أو أعجز عن الحفاظ على تنظيم الملفّات، فأضيّع باستمرار المذكّرات والأقلام والهواتف الخلوية التي تسلّمتها للتوّ، تبيّن لي أنّ بلوف كان يتميّز بعبقرية إدارية.

من البداية، ركّز من دون تردّد على الفوز في أيوا. وحتى حين كان النقّاد في محطّات التلفزيون وبعض من مؤيّدينا يصفوننا بالبلهاء بسبب هذا التفكير الأحادي، لم يكن يُسمح لأيّ شخص بالابتعاد عن هذه الاستراتيجية، متيقنًا من

أنّ هذا المسار هو الوحيد الذي سيوصلنا إلى النصر. وفرض بلوف نوعًا من الانضباط العسكري، مانحًا كلّ فرد في فريقنا – من أكس إلى أصغر منظّم لدينا – حدًّا معيّنًا من الاستقلال الذاتي وطالب أيضًا بالمساءلة والالتزام الصارم بالعملية. ووضع سقفًا للأجور كوسيلة لتجنّب المعارضة غير الضرورية من جانب أعضاء الفريق. وتعمّد توجيه الموارد بعيدًا عن العقود الاستشارية والميزانيات الإعلامية الضخمة من أجل إعطاء منظّمينا الميدانيين كلّ ما يحتاجون إليه على الأرض. ومع هوسه بالبيانات، وظّف فريقًا من خبراء الإنترنت الذين صمّموا برنامجًا رقميًا يسبق بسنوات ضوئية – لا تلك الخاصّة بالحملات الانتخابية فحسب بل وأيضًا بالعديد من الشركات الخاصّة.

مع ما تقدّم كلّه، وخلال ستّة أشهر، انطلاقًا من بداية منتظمة، بنى بلوف عملية للحملة الانتخابية قويّة بما يكفي لتواكب الماكينة الانتخابية الخاصّة بكلينتون عن قرب. الحقيقة أنّه كان يستمتع بهدوء. وهذا أمر آخر ما لبثت أن أدركته بشأن بلوف: وراء الشخصية البسيطة والقناعات العميقة، كان واضحًا حبّه للقتال. وكان المجال السياسي ملعبه. وفي هذا المسعى الذي اختاره، كان يتمتّع بروح تنافسية كريدجي في كرة السلّة. في وقت لاحق، سألت أكس عمّا إن كان يتوقع أن تثبت الحملات الانتخابية التي صمّمها شريكه الأصغر آنذاك، جودة. هزّ أكس رأسه.

قال: «إنّها مفاجأة».

في العمل السياسي الرئاسي، لا تعني أفضل الاستراتيجيات إلّا القليل إن لم يكن المرء يمتلك الموارد اللازمة لتنفيذها، وكان هذا هو الشيء الثاني الذي كان لمصلحتنا: المال. لأنّ آل كلينتون كانوا على تواصل مع قاعدة مانحين وطنيين لما يقارب ثلاثة عقود من الزمن، كان افتراضنا العملي أنّ هيلاري ستتفوّق علينا في ما يتصل بجمع الأموال. لكنّ التوق إلى التغيير في أميركا أثبت أنّه أقوى ممّا كنّا نتوقع.

في وقت مبكر، اتّبعت عمليتنا الخاصّة بجمع الأموال نمطًا تقليديًا: حرّر كبار المتبرّعين في المدن الكبرى شيكات ضخمة وجمعوها. وتولّت بيني بريتزكر، وهي سيّدة أعمال وصديقة قديمة من شيكاغو، منصب المسؤولة المالية الوطنية لحملتنا الانتخابية، وضمّت الفطنة في التنظيم وشبكة واسعة من العلاقات إلى جهودنا. وأدارت جوليانا سموت، مديرة التمويل الخبيرة التي تتحدّث بحزم، فريقًا من الخبراء. وكانت لديها موهبة التكلّم بلطف معي وتوبيخي وأحيانًا إخافتي أيضًا لكي أنخرط في نشاط لا نهاية له سعيًا وراء الدولارات. وكانت لها ابتسامة رائعة، لكنّ عينيها كانتا صارمتين.

تعوّدتُ العمل الشاقّ، وهو ما كان يعود جزئيًا إلى الحاجة الملحّة لذلك، وأيضًا لأنّ مانحينا بدأوا يفهمون شروطي بل ويقدّرونها. كنت أقول لهم إنّ الأمر يدور حول بناء دولة أفضل، لا حول الغرور أو الوجاهة. وكنت أنصت إلى آرائهم في هذه المسائل، ولا سيّما إن كانت لديهم بعض الخبرة، لكنّني ما كنت

لأبدّل مواقفي إرضاءً لهم. ولو كانت لديّ دقيقة إضافية، لما كانت ملاحظات الشكر التي كتبتها والدعوات إلى أعياد الميلاد التي ألبّيها مخصّصة لهم، بل لمتطوّعينا وعاملينا من الشباب في الميدان.

وإذا ربحت فقد يكون بوسعهم أن يعوّلوا عليّ في زيادة الضرائب المفروضة عليهم.

أفقدنا هذا الموقف عددًا قليلًا من المانحين، لكنّه ساعد في تنمية ثقافة بين المؤيّدين بعيدة عن الامتيازات أو المقامات. وعلى أيّ حال، مع كلّ شهر جديد، كانت تركيبة قاعدة المانحين في تحوّل. وبدأت التبرّعات الصغيرة – بفئات 10 أو 20 أو مئة دولار – بالتدفّق، وأتت غالبيتها عبر الإنترنت، أو من طلّاب جامعيين تعهّدوا إعطاءنا ميزانيتهم المخصّصة لمقاهي «ستاربكس» طيلة مدّة الحملة الانتخابية، أو من الجدّات المشاركات في تجمّعات للخياطة مخصّصة للأعمال الخيرية. إلى ذلك في موسم الانتخابات التمهيدية، جمعنا الملايين من مانحين صغار، ما سمح لنا بالسعي في كلّ ولاية إلى كسب كلّ صوت. والأهم من المال ذاته، أضفت الروح الكامنة وراء العطاء، والشعور بالمسؤولية الذي نقلته الرسائل الورقية ورسائل البريد الإلكتروني المرافقة، على الحملة الانتخابية، طاقة القاعدة الشعبية. أبلغتنا المنح ما يلي: «ليست هذه مسؤوليتكم وحدكم. نحن هنا، على الأرض، الملايين منّا المنتشرون في أنحاء البلاد – ونحن نؤمن بكم. نحن جميعًا شركاء».

أكثر من الاستراتيجية القوية للعمليات وجمع الأموال على مستوى القاعدة الشعبية على نطاق واسع، ساعد عنصر ثالث في الإبقاء على الحملة الانتخابية وعلى معنويات مرتفعة في ذلك العام الأول: عمل فريقنا في أيوا وقائده الذي لا يعرف الكلل، بول تيويز.

نشأ بول في ماونتن لايك، وهي بلدة زراعية تحتضنها الزاوية الجنوبية الغربية من ولاية مينيسوتا، وهي مكان عرف فيه الجميع بعضهم بعضًا ويبحث بعضهم عن بعض، وحيث يجوب الأطفال في كلّ مكان ولا يغلق أحد أبوابه، حيث يلعب كلّ طالب كلّ أنواع الرياضة لأنّ أحدًا من المدرّبين لا يستطيع تحمّل خروج أيّ شخص إذا رغب في إنزال فريق كامل إلى الملعب.

وكانت ماونتن لايك مكانًا محافظًا أيضًا، ما جعل آل تيويز يبرزون قليلًا. وغرست والدة بول فيه في وقت مبكر ولاءً للحزب الديمقراطي الذي حلّ في المرتبة الثانية فقط بعد ولاء العائلة للعقيدة اللوثرية. وحين بلغ من العمر ست سنوات، شرح بصبر لزميل في الصفّ الدراسي أنّ عليه ألّا يؤيّد الجمهوريين «لأنّ عائلتك ليست ثريّة». وبعد أربع سنوات، بكى بمرارة عندما خسر جيمي كارتر أمام رونالد ريغان. كان والد بول فخورًا بما فيه الكفاية بشغف ابنه بالمجال السياسي، حتى إنّه شارك تلك الواقعة مع صديق، مدرّس التربية المدنية في المدرسة الثانوية في البلدة، الذي نشرها بدوره في صفّه – ربّما

على أمل أن يكون اهتمام طفل في العاشرة من عمره بالشؤون العامة ملهمًا للمراهقين المتجهّمين. وفي الأيّام القليلة التالية، ضايق الأطفال الأكبر سنًا بول من دون رحمة، فقاموا بإيماءات ساخرة في وجوههم ليبدوا كالأطفال الباكين كلّما رصدوه في القاعات.

ولم يرتدع بول. في المدرسة الثانوية نظم حفلًا راقصًا لجمع المال للمرشّحين الديمقراطيين. وفي الكلّية، تطوّع مع ممثّل الولاية المحلّي وتمكّن على نحو ما – في عمل أشعره بفخر خاص – من تحقيق الفوز في إحدى دائرتي ماونتن لايك لمرشّحه المفضّل جيسي جاكسون في الانتخابات الرئاسية التمهيدية التي جرت في عام 1988.

عندما التقيت به في عام 2007، كان بول قد عمل على مختلف أنواع الحملات الانتخابية التي يمكن تخيّلها: من السباقات على منصب رئيس البلدية إلى السباقات على الكونغرس. وكان قد شغل منصب مدير التجمّع الحزبي لولاية أيوا تحت إدارة آل غور، كما شغل منصب مدير العمليات الميدانية في مختلف أنحاء البلاد لصالح لجنة الحملات الانتخابية الديمقراطية إلى مجلس الشيوخ. كان يبلغ من العمر 38 سنة عندها لكنّه بدا أكبر سنًّا، وأكثر بدانة، ويعاني قليلًا من الصلع، مع شارب أشقر باهت وبشرة باهتة أيضًا. لم يكن هناك أيّ شيء مميّز يخصّ بول تيويز. قد يكون سلوكه فظًّا إلى حدّ ما، ولم تبدُ ملابسه متناسقة قطّ، ولا سيّما في الشتاء، عندما يرتدي، كأيّ مواطن من مينيسوتا، من مختلف أنواع القمصان الفانيلا، والسترات المحشوةّ بالريش وقبّعات التزلّج. كان من الأشخاص الذين يرتاحون في الحديث إلى مزارعين في حقل للذرة وفي شرب الكحول في حانة صغيرة أكثر من الاختلاط مع مستشارين سياسيين من ذوي الرواتب المرتفعة. لكن حين يجلس المرء معه يعي بسرعة أنّه مطّلع في مجاله. أكثر من ذلك بعد: وراء الرؤى التكتيكية وتواريخ التصويت المفصّلة في المناطق والنوادر السياسية، قد يسمع المرء – إذا أصغى بعناية كافية – إلى قلب الصبيّ البالغ من العمر 10 سنوات الذي كان يهتمّ بالقدر الكافي، والذي كان يؤمن بالقدر الكافي أيضًا، حتى يبكي بسبب انتخابات.

وكل من قد ترشّح لمنصب الرئيس يدرك أنّ الفوز في أيوا ليس بالأمر البسيط. هي واحدة من الولايات الأميركية التي تعقد تجمّعًا حزبيًا لتحديد المرشّحين الذين سيدعمهم مندوبوها. وبعكس الانتخابات التمهيدية التقليدية التي يدلي فيها المواطنون بأصواتهم بشكل سرّي وغالبًا على النحو الذي يلائمهم، يشكّل التجمّع الحزبي عودة إلى الديمقراطية على غرار المجالس البلدية، حين يظهر الناخبون في ساعة معيّنة، عادة في صالة للألعاب الرياضية المدرسية أو في مكتبة في دائرتهم، ويناقشون مزايا كلّ مرشّح بطريقة تأخذ في الاعتبار حسن الجوار، طوال الوقت المطلوب، للتوصّل إلى تسمية فائز. وكان لهذه الديمقراطية التي تستند إلى روح المشاركة ما يميّزها، لكنّها كانت

تستنزف الوقت – قد يستغرق أيّ تجمّع حزبي ثلاث ساعات أو أكثر – وكانت تتطلّب من المشاركين أن يكونوا على اطّلاع جيّد، وأن يكونوا على استعداد للتصويت علنًا، وأن يلتزموا بالقدر الكافي من الحضور طوال المساء. ومن غير المستغرب أن تميل التجمّعات الحزبية إلى اجتذاب شريحة صغيرة وثابتة من جمهور الناخبين في أيوا، فتتألف من ناخبين من كبار السنّ وموظفين في الحزب ومناصرين لفترة طويلة – أولئك الذين يدركون عمومًا ما هو النجاح. وهذا عنى أنّ أغلب المشاركين في التجمّع الحزبي الديمقراطي كانوا أكثر ميلًا إلى تأييد شخص معروف مثل هيلاري كلينتون مقارنة بشخص مثلي.

من البداية، أوحى تيويز لبلوف وأشعرني بلوف بعدها بأنّنا إذا أردنا الفوز في أيوا، فإنّنا نحتاج إلى إدارة نوع مختلف من الحملات الانتخابية. كان علينا أن نعمل بمزيد من الجدّية ولوقت أطول وجهًا لوجه من أجل الفوز في مقابل التجمّع الحزبي التقليدي. وما كان أكثر أهمّية أن نقنع العديد من أنصار أوباما المحتملين – الشباب وذوي البشرة الملوّنة، والمستقلّين – بضرورة التغلّب على العقبات والعثرات المختلفة والمشاركة في التجمّع الحزبي للمرّة الأولى. ولكي نفعل ذلك، أصرّ تيويز على فتح المكاتب على الفور، وتغطية المقاطعات الـ99 كلّها في أيوا. ولكلّ مكتب كان علينا أن نعيّن موظفًا شابًّا يتولّى مسؤولية هندسة حركته السياسية المحلّية، لقاء أجر زهيد أو بإشراف يومي.

كان استثمارًا كبيرًا ورهانًا مبكرًا، لكنّنا أعطينا تيويز الضوء الأخضر. ذهب إلى العمل مع فريق بارز من الممثّلين ساعد في تطوير خطّته: ميتش ستيوارت وماريغرايس غالستون وآن فيليب يتش وإميلي بارسيل، وكلهم أذكياء ومنضبطون وذوو خبرة في الحملات الانتخابية المتعدّدة – ودون سنّ الـ30.

قضيت معظم الوقت مع إميلي، التي كانت من سكّان أيوا الأصليين وكانت تعمل مع الحاكم السابق توم فيلساك. وتصوّر تيويز أنّها قد تكون مفيدة لي بشكل خاصّ وأنا أعبر المجال السياسي المحلّي. كانت تبلغ من العمر 26 سنة، وهي واحدة من أصغر أعضاء المجموعة. شعرها داكن وملابسها عملية، فضلًا عن صغر حجمها إلى درجة قد تجعل الآخرين يظنّونها طالبة في الصفّ الثانوي الأخير. اكتشفتُ بسرعة أنّها كانت تعرف كلّ ديمقراطي في الولاية ولم تكن تشعر بأيّ وخز للضمير في إعطائي تعليمات محدّدة للغاية في كلّ محطة، تغطّي من يجب أن أتحدّث معه، والمسائل التي يهتمّ بها المجتمع المحلّي أكثر من غيرها. وأعطتني هذه المعلومات في رتابة وجمود، إلى جانب نظرة تشير إلى قلّة القابلية للتسامح أمام الحماقات – هي صفة ورثتها إميلي من والدتها، التي كانت قد عملت في مصنع «موتورولا» لثلاثة عقود من الزمن وتمكّنت مع ذلك من التخرّج من الكلّية.

خلال الساعات الطويلة التي قضيناها في السفر بين الأنشطة في شاحنة استأجرتها الحملة الانتخابية، جعلت مهمّتي تتلخّص في جعل إميلي تبتسم – نكات وملاحظات بارعة وتلاعب لفظي وملاحظات عفوية حول حجم رأس

ريدجي. لكنّ سحري وفطنتي اصطدما دومًا بنظرتها الجامدة كالصخر والتي غاب عنها أيّ وميض، وقرّرت أن أحاول القيام بما طلبت منّي القيام به لا أكثر.

سيشرح ميتش وماريغرايس وآن لاحقًا تفاصيل عملهم – الذي شمل فرزًا جماعيًا للأفكار غير التقليدية التي كان تيويز يرميها بانتظام خلال الاجتماعات.

شرح ميتش قائلًا: «لديه 10 أفكار في اليوم. كانت تسع منها سخيفة، وواحدة عبقرية». كان ميتش رجلًا نحيلًا من ولاية داكوتا الجنوبية شارك في المجال السياسي في أيوا من قبل، لكن لم يسبق له قطّ أن قابل شخصًا انتقائيًا إلى حدّ الشغف كما هو تيويز. وكان ميتش يتذكّر قائلًا: «إذا طرح [تيويز] الفكرة نفسها عليّ ثلاث مرّات، أتصوّر أنّ ثمّة مشكلة».

كان تجنيد نورما ليون، «سيّدة أبقار الزبدة» في أيوا، التي نحتت في معرض الولاية سنويًا تمثالًا بالحجم الحقيقي لبقرة من الزبدة المملّحة، والتي سجّلت مسبقًا صوتها تعلن فيه تأييدها لنا ونشرناه في الولاية – فكرة عبقرية. (صنعت لاحقًا «تمثالًا نصفيًا من الزبدة» لرأسي بوزن 23 باوندًا [11.5 كيلوغرامًا] – هي على الأرجح فكرة من أفكار تيويز).

أمّا الإصرار على تعليق لوحات إعلانية على طول الطريق السريع، بعبارات متناغمة تظهر على التوالي على غرار إعلانات كريم الحلاقة «بورما-شايف» في ستينيات القرن العشرين (آن أوان التغيير... فلنغيّر محدّد السرعة... صوّتوا للرجل... صاحب الأذنين الكبيرتين... أوباما 2008) – فلم يكن فكرة عبقرية بالقدر نفسه.

ولم يكن الوعد بحلق حاجبيه، إذا ما تمكّن الفريق من تحقيق الهدف المستحيل المتمثّل في جمع مئة ألف بطاقة تأييد، عبقريًا حتى مرحلة متقدّمة جدًا من الحملة الانتخابية، إلى حين حقق الفريق الهدف، فأصبح عندئذ عبقريًا. («حلق ميتش حاجبيه أيضًا»، ستشرح ماريغرايس الأمر. «لدينا صور. كان ذلك مروّعًا»).

حدّد تيويز الوتيرة المطلوبة لعمليتنا في أيوا – القاعدة الشعبية ولا تسلسل قياديًا ولا تبجيل، والقليل من الجنون . ولم يُعفَ أحد – بما في ذلك كبار الموظفين أو المانحين أو كبار الشخصيات – من طرق الأبواب. وفي الأسابيع الأولى علّق لافتات على كلّ جدار في كلّ مكتب شعار من تأليفه: الاحترام، التمكين، الشمول. وشرح لنا أنّنا إن كنّا جادّين في نوع جديد من العمل السياسي، يجب أن يبدأ ذلك بالعمل على الأرض، مع التزام كلّ منظّم بالإصغاء إلى الناس، واحترام ما يريدون قوله، والتعامل مع الجميع – بما في ذلك خصومنا ومؤيّدوهم – بالطريقة التي نريد أن نُعامَل بها. وأخيرًا أكّد أهمّية تشجيع الناخبين على المشاركة بدلًا من مجرّد التسويق للمرشّح كما يجري التسويق لعلبة من مساحيق الغسيل.

كلّ من انتهك هذه القيم كان يُوبَّخ ويُسحَب من الميدان في بعض الأحيان. فعندما قال منظّم جديد خلال المؤتمر الأسبوعي الذي عقدِه فريقنا، نكتة عن

السبب الذي دفعه إلى الانضمام إلى الحملة الانتخابية قائلًا شيئًا عن «كراهية البدلات النسائية» (في إشارة إلى زيّ هيلاري المفضّل أثناء حملتها)، وبّخه طويلًا تيويز بصخب ليسمعه المنظّمون الآخرون. قال: «ليس هذا ما نمثّله، ولا حتى سرًّا».

أخذ الفريق الأمر على محمل الجدّ، ولا سيّما لأنّ تيويز طبّق ما كان يبشّر به. وعلى الرغم من نوبات الغضب أحيانًا، لم يفته قطّ أن يظهر للناس أهمّيتهم. فعندما مات عمّ ماريغرايس، أعلن تيويز يومًا وطنيًا لماريغرايس، وارتدى الجميع في المكتب ملابس وردية. وجعلني أسجّل رسالة أعلن فيها أنّه سيقوم خلال ذلك اليوم بكلّ ما تطلبه ماريغرايس. (بطبيعة الحال، كان لزامًا على ماريغرايس أن تتحمّل خلال 300 يوم تيويز يمضغ التبغ في المكتب، لذلك لم تتوازن الحسابات تمامًا قطّ).

سادت أجواء الصداقة هذه طوال العملية في أيوا. ولم يقتصر الأمر على المقرّ الرئيسي، بل الأهمّ أنّه شمل ما يقارب 200 منظّم ميداني نشرناهم في أنحاء الولاية. من جهة أخرى، أمضيت 87 يومًا في أيوا ذلك العام، أتذوّق الأطباق الخاصّة بكلّ بلدة، وألعب كرة السلّة مع طلاب المدارس في أيّ ملعب نجده، وأختبر كلّ تغيير في الطقس، من الغيوم التي تتّخذ شكل القِمع إلى حبّات البرد التي تهطل مائلة. ومن خلال كلّ هذا، كان هؤلاء الشبّان والشابّات، الذين يعملون لساعات لا تنتهي في مقابل أجور زهيدة، مرشديّ المقتدرين. كان معظمهم قد تخرّج للتوّ من الجامعة. وكان العديد منهم يعملون للمرّة الأولى ضمن حملة انتخابية، وكانوا بعيدين عن ديارهم. ونشأ البعض في أيوا أو الغرب الأوسط الريفي، وكانوا على دراية بالمواقف ونمط الحياة في البلدات المتوسّطة الحجم مثل سو سيتي أو ألتونا. لكنّ هذه الصفات لم تكن نموذجية. فلو جمع المرء منظّمينا في غرفة واحدة، لوجد إيطاليين من فيلادلفيا ويهودًا من شيكاغو وسودًا من نيويورك وآسيويين من كاليفورنيا، أبناء المهاجرين الفقراء وأبناء الضواحي الغنيّة، متخصّصين في الهندسة ومتطوّعين سابقين في «فيلق السلام» وقدامى المحاربين العسكريين ومتسرّبين من المدارس الثانوية. ممّا كان يبدو في الظاهر على الأقلّ، لم يكن هناك أيّ سبيل لربط خبراتهم المتنوّعة بالناس العاديين الذين كنّا في حاجة ماسّة إلى أصواتهم.

على الرغم من هذا تواصلوا مع هؤلاء. عند الوصول إلى بلدة حاملين حقيبة قماشية أو حقيبة سفر صغيرة، أو عند الإقامة في غرفة النوم الاحتياطية أو الطابق السفلي لدى أحد المؤيّدين المحلّيين الأوائل، سيمضون أشهرًا في التعرّف إلى مكان ما – حيث يزورون صالون الحلّاق المحلّي، ويضعون طاولات للبطاقات أمام محلّ البقالة، ويتحدّثون في نادي الروتاري. ساعدوا في التدريب في أحد اتّحادات كرة السلّة للصغار، وساندوا مؤسّسات خيرية محلّية، ودعوا أمّهاتهم إلى صنع مهلّبية الموز حتى لا يصلوا إلى حفلة صِفر

اليدين. تعلّموا كيف يستمعون إلى المتطوّعين المحلّيين – وأغلبهم كانوا أكبر سنًا ولديهم وظائفهم وعائلاتهم واهتماماتهم – وبرعوا في توظيف متطوّعين جدد أيضًا. عملوا كلّ يوم إلى حدّ الإرهاق وحاربوا أحاسيس الوحدة والخوف. شهرًا تلو الآخر، فازوا بثقة الناس. لم يعودوا غرباء.

يا لهم من ملهمين هؤلاء الشباب في أيوا! بفضلهم أصبحت مفعمًا بالتفاؤل والامتنان والحسّ الشبابي. فيهم رأيت نفسي في سنّ 25 سنة، أصل إلى شيكاغو مرتبكًا وواقعيًا. تذكّرت الروابط الوثيقة التي أقمتها مع العائلات في الجانب الجنوبي من شيكاغو، والأخطاء والانتصارات الصغيرة، والمجتمع المحلّي الذي تعرّفت إليه – على غرار ما كان منظّمونا الميدانيون يفعلون الآن من أجل أنفسهم. أعادتني تجاربهم إلى الأسباب التي دفعتني إلى دخول الحكم في المقام الأول، باتّجاه فكرة جذرية مفادها أنّ المجال السياسي قد يكون أقلّ أهمّية في ما يتّصل بالسلطة وتحديد المواقع، وأكثر أهمّية في ما يتعلّق بالمجتمع المحلّي والتواصل.

قد يؤمن متطوّعونا في أيوا بي، فكّرت بيني وبين نفسي. لكنّهم كانوا يعملون بهذا القدر من الجدّ بشكل أساسي بسبب هؤلاء المنظّمين الشباب. كان هؤلاء الشباب قد تسجّلوا ربّما للعمل في إطار الحملة الانتخابية بسبب أمر كنت سأفعله أو أقوله، لكنّهم الآن ينتمون إلى مجموعة المتطوّعين. وما دفعهم وما أبقاهم، بشكل مستقل عن مرشّحهم أو عن أيّ مسألة، هو الصداقات والعلاقات والولاء المتبادل والتقدّم الذي تحقّق بفضل الجهد المشترك. هذا، وقائدهم المشاكس في دي موان، هو الذي كان يَعِد بحلق حاجبيه إذا ما نجحوا.

بحلول حزيران/يونيو، كانت حملتنا الانتخابية قد تجاوزت منعطفًا خطيرًا. بفضل التبرّعات «الصاروخية» عبر الإنترنت، استمرّ وضعنا المالي بالتفوّق على توقعاتنا، ما سمح لنا بالتواصل في مرحلة مبكرة مع تلفزيون أيوا. خلال العطلة الصيفية المدرسية، تمكّنت ميشيل والفتاتان من الانضمام إليّ بمعدّل أكبر أثناء تنقلاتي. أتذكّر ثرثرتهنّ في الخلفية فيما كنت أجري اتّصالات أثناء عبور أيوا في مركبة ترفيهية، ولحظة رأيت ريدجي ومارفين يأخذان ماليا وساشا إلى ألعاب ماراتونية بورق اللعب، وحين شعرت بوزن إحدى ابنتيّ وهي تنام عليّ خلال إحدى فترات بعد الظهر، والتوقف الإلزامي المتكرّر لشراء المثلّجات – ذلك كلّه ملأني بالفرح الذي انتقل إلى فترة ظهوري العلني.

تغيّرت طبيعة هذا الظهور أيضًا. فيما تغيّرت طبيعة ترشيحي الأساسية، وجدت نفسي أتحدّث إلى حشود أكثر قابلية للإدارة، تتألّف من المئات بدلًا من الآلاف، وهذا أعطاني الفرصة مجدّدًا للالتقاء بالناس وجهًا لوجه والاستماع إلى قصصهم. وصف أزواج عسكريون المعاناة اليومية في إدارة العائلة ومكافحة

الخوف الذي قد يتسبّب به سماع أخبار سيّئة من الجبهة. وشرح المزارعون الضغوط التي أدّت بهم إلى التضحية باستقلاليتهم والغرق في هموم مرافقة لأعمال زراعية كبرى. وأخبرني عاملون مسرّحون بطرق كثيرة أنّ البرامج الموجودة للتدريب على الوظائف خذلتهم. وقدّم مالكو شركات صغيرة تفاصيل عن التضحيات التي كانوا قد بذلوها في سبيل تغطية تكاليف التأمين الصحّي لموظّفيهم، إلى أن مرض موظّف واحد فقط، وأصبحت أقساط التأمين التي يحصل عليها الجميع غير مقبولة، بما في ذلك تأمينهم هم.

بعد الاطّلاع على هذه القصص، أصبح خطابي القياسي أقلّ تجريدًا وعقلانية وأكثر عاطفية. لقد سمع الناس صدى حيواتهم الخاصّة في هذه القصص، وتعلّموا أنّهم ليسوا وحدهم في المصاعب التي يعانونها. وبفضل هذه المعرفة، تطوّع المزيد والمزيد منهم في حملتي الانتخابية. وفي إطار توسّع الحملة الانتخابية، أتاح المقياس الإنساني البشري الفرصة أيضًا للقاءات بالصدفة جعلت الحملة الانتخابية نابضة بالحياة.

هذا ما حدث حين زرت غرينوود في كارولينا الجنوبية ذات يوم في حزيران/ يونيو. على الرغم من أنّي أمضيت أغلب وقتي في أيوا، كنت أقوم أيضًا بزيارات منتظمة لولايات أخرى مثل نيوهامبشاير ونيفادا وكارولينا الجنوبية، التي ستأتي الانتخابات التمهيدية والتجمّعات الحزبية فيها سريعًا بعدها. كانت الرحلة إلى غرينوود نتيجة لوعد متسرّع قطعته لمشرّعة مؤثّرة كانت قد عرضت أن تؤيّدني، لكنّ ذلك لم يكن ليحدث إلّا إذا زرت مسقط رأسها. وكما تبيّن بعد ذلك، كانت زيارتي سيّئة التوقيت، إذ أتت أثناء أسبوع صعب، وسط أرقام سيّئة لاستطلاعات الرأي، وقصص سيّئة في الصحف، مزاج سيّئ، وقلة نوم. والأسوأ أنّ غرينوود تقع على مسافة أكثر من ساعة من أقرب مطار رئيسي، فقد كنّا نقود السيّارة تحت أمطار غزيرة، وحين وصلت أخيرًا إلى مبنى البلدية حيث كان من المفترض أن يُقَام الحفل، وجدت 20 شخصًا فقط أو ما إلى ذلك – وجميعهم مبلّلون على غراري بسبب العاصفة.

كنت أعتقد بأنّني أضعت يومًا، وراجعت في ذهني ما كان يمكن أن أقوم به من أعمال أخرى في هذه الأثناء. كنت أتنقل سريعًا، مصافحًا الأيدي، وسائلًا الناس عن وظائفهم، محاولًا بهدوء قياس السرعة التي يمكنني الخروج بها من هناك، عندما سمعت فجأة صوتًا خارقًا ينادي.

«حماسة!».

ذُهِلنا أنا وفريقي، ظنًّا أنّ الأمر ربّما كان عبارة عن مضايقة. لكن دون أن يرفّ لبقيّة الحضور في الغرفة جفن، ردّوا في انسجام.

«جاهزون للانطلاق!».

ومجدّدًا صاح الصوت نفسه: «حماسة!». ومرّة أخرى ردّت المجموعة قائلة: «جاهزون للانطلاق!».

فيما لم أكن متأكّدًا ممّا يحصل، استدرت لأنظر خلفي، فرأيت مصدر الضجّة: امرأة سوداء متوسّطة العمر ترتدي ملابس تشبه الملابس التي ترتديها النساء للذهاب إلى الكنيسة: فستان ملوّن وقبّعة كبيرة وابتسامة عريضة تظهر فيها سنّ ذهبية.

كان اسمها إديث تشايلدز. كانت عضوًا في مجلس مقاطعة غرينوود وفي الرابطة الوطنية للنهوض بالملوّنين، بالإضافة إلى عملها تحرّية خاصّة محترفة. اتّضح أنّها كانت معروفة جيّدًا بهاتين الصيحة والاستجابة. وهي بدأت ذلك في مباريات كرة القدم بغرينوود، أو استعراضات الرابع من تمّوز/يوليو، أو اجتماعات المجتمع المحلّي، أو كلّما دبّت فيها الحماسة.

وعلى مدى الدقائق القليلة التالية، قادت إديث الغرفة بصيحة «حماسة! جاهزون للانطلاق!» ذهابًا وإيابًا، مرّة تلو أخرى. كنت مضطربًا في البداية، لكن تصوّرت أنّني لن أبدو مهذبًا إن لم أشاركهم. وسرعان ما شعرت «بحماسة من نوع ما!». بدأت أشعر كأنّني «مستعدّ للانطلاق!». لاحظت أنّ الجميع في الاجتماع بدأوا يبتسمون فجأة أيضًا، وبعد إنهاء ترداد الهتافات، جلسنا وتحدّثنا لساعة عن المجتمع المحلّي والبلاد وما يمكننا القيام به لجعلها أفضل. وحتى بعدما غادرت غرينوود، وخلال ما بقي من اليوم، كنت أشير في أحيان كثيرة إلى شخص ما في الفريق وأسأله: «هل شعرت بالحماسة؟». وفي نهاية المطاف تحوّلت الصيحة إلى صيحة من صيحات الحملة الانتخابية بهدف حشد الناس. وأظنّ أنّ ذلك كان جزءًا من العمل السياسي الذي كان يمنحني دومًا القدر الأعظم من المتعة: الجزء الذي لا يمكن التخطيط له، والذي يتحدّى التخطيط أو التحليلات. هي الطريقة التي تثبت بها حملة انتخابية – وبالتالي الديمقراطية – عند نجاحها، أنّها عمل جماعي وليس فرديًا.

درس آخر تعلّمته من الناخبين: لم يهمّهم أن أكرّر كببّغاء حكمة تقليدية. وأثناء الأشهر القليلة الأولى من الحملة الانتخابية، كنت أشعر بقلق، على الأقلّ في اللاوعي، إزاء ما كان يفكّر فيه صانعو الرأي في واشنطن. فالاهتمام الزائد بأن أُعتبَر «جدّيًا» أو «جديرًا بالرئاسة» بما يكفي، جعلني جامدًا وخجولًا، ما أثّر على المنطق الأساسي الذي دفعني إلى الترشّح في بادئ الأمر. لكن بحلول الصيف، عدنا إلى المبادئ الأولى وبحثنا بنشاط عن فرص لتحدّي دفتر الشروط الخاصّ بواشنطن ولقول الحقائق القاسية. أمام اجتماع لنقابة المعلّمين، لم أكتفِ بالمطالبة بزيادة الرواتب وبمزيد من المرونة في الغرف، بل طالبت أيضًا بالمزيد من المساءلة – أدّت الفكرة الأخيرة إلى صمت مدوٍّ تلته صيحات استهجان في القاعة. وفي نادي ديترويت الاقتصادي، قلت لمسؤولين تنفيذيين في قطاع تصنيع السيّارات إنّني كرئيس سأضغط بقوّة من أجل رفع المعايير الاقتصادية الخاصّة بالوقود، وهو الموقف الذي عارضته بشدّة شركات تصنيع السيّارات الثلاث الكبرى. وحين جمعت مجموعة تُسمّى

«سكّان أيوا من أجل أولويات منطقية»، برعاية شركة «بن أند جيري» الشهيرة لتصنيع المثلّجات، 10 آلاف توقيع من أشخاص تعهّدوا بحضور التجمّع الحزبي لمصلحة مرشّح وعد بخفض الميزانية الدفاعية للبنتاغون، اضطررت إلى دعوة بن أو جيري – لا أذكر – لأقول إنّني على الرغم من تأييدي لهذا الهدف ورغبتي الشديدة في دعمهما، لا أستطيع كرئيس أن أقيّد نفسي بأيّ تعهّد قطعته حين يتعلّق الأمر بأمننا الوطني. (اختارت المجموعة في نهاية المطاف تأييد جون إدواردز).

كنت قد بدأت أبدو مختلفًا عن خصومي الديمقراطيين بجوانب تتخطى الاختلاف الواضح في لون البشرة. أثناء مناظرة جرت في أواخر تمّوز/يوليو، عُرِضت عليّ صور فيدل كاسترو والرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد وزعيم كوريا الشمالية كيم جونغ إيل وزوج من الطغاة الآخرين، وسئلت عمّا إن كنت مستعدًّا لمقابلة أيّ منهم أثناء السنة الأولى لي في المنصب. ومن دون تردّد، قلت نعم – سأقابل أيّ زعيم عالمي إذا رأيت أنّ اللقاء يمكن أن يعزّز المصالح الأميركية.

حسنًا، قد يبدو كأنّني قلتُ شيئًا غير منطقي كأن أقول إنّ الأرض مسطّحة. حين انتهت المناظرة، انقضّت عليّ كلينتون وإدواردز ومجموعة من المرشّحين الآخرين، واتّهموني بالسذاجة، وأصرّوا على أنّ عقد اجتماع مع الرئيس الأميركي كان من الامتيازات التي ينبغي للراغب فيها أن يستحقّها. وبدا كأنّ الجسم الإعلامي في جزء كبير منه وافق على هذا الرأي. ربّما قبل بضعة أشهر كنتُ شعرت بالهلع، فأعيد اختيار كلماتي وأصدر بيانًا توضيحيًا بعد ذلك. لكنّني كنت قد أصبحتُ صلبًا، وكنت على اقتناع بأنّني على حقّ، ولا سيّما بشأن المبدأ العامّ الذي يقضي بأنّه يجب ألّا تخشى أميركا إشراك خصومها أو الضغط من أجل التوصّل إلى حلول دبلوماسية للنزاعات. بالنسبة إليّ، قاد هذا التجاهل للدبلوماسية هيلاري والباقين – فضلًا عن وسائل الإعلام – إلى السير على خطى جورج دبليو بوش في الحرب.

ثمّ نشأت حجّة أخرى في مجال السياسة الخارجية بعد بضعة أيّام فقط، عندما ذكرت أثناء خطاب لي أنّني لو كان أسامة بن لادن أمام ناظري داخل الأراضي الباكستانية، وكانت الحكومة الباكستانية غير راغبة أو غير قادرة على أسره أو قتله، لبادرت إلى القضاء عليه. وما كان لهذا أن يثير دهشة أيّ شخص على نحو خاصّ. في عام 2003 قامت معارضتي لحرب العراق جزئيًا على اعتقادي بأنّ من شأنها أن تصرف انتباهنا عن تدمير «القاعدة».

لكنّ حديثًا فظًّا كهذا تعارض مع الموقف العامّ لإدارة بوش. لقد حافظت الحكومة الأميركية على تفكير خيالي مزدوج يتعلّق بباكستان وبكونها شريكًا جديرًا بالثقة في الحرب على الإرهاب، وبأنّنا لن نتعدّى قطّ على الأراضي الباكستانية في ملاحقة الإرهابيين. وأدّى بياني إلى وضع واشنطن في حالة من التوتّر الشديد بين الحزبين، واعتبر جو بايدن، رئيس لجنة العلاقات الخارجية

في مجلس الشيوخ، والمرشّح الرئاسي الجمهوري، جون ماكين، أنّني لم أكن مستعدًّا لتولّي منصب الرئيس.

أعتقد أنّ هذه الأحداث كانت تشير إلى الدرجة التي أخّرت فيها السياسة الخارجية التي انتهجتها واشنطن الأمور – باتّخاذ الإجراءات العسكرية من دون أخذ الاختيارات الدبلوماسية أولًا في الاعتبار، ومراعاة الأصول الدبلوماسية الدقيقة حفاظًا على الوضع الراهن حين كان التحرّك مطلوبًا. كذلك أشارت إلى الدرجة التي فشل فيها متّخذو القرار في واشنطن بالاستمرار في مواكبة رغبات الشعب الأميركي. لم أكن لأقنع الخبراء الوطنيين على نحو كامل بأنّني على حق في هاتين الحجّتين، لكنّ الأمور بدأت تتّخذ اتّجاهًا مضحكًا مع استطلاعات الرأي بعد كلّ ذلك – لقد اتّفق معي الناخبون في الانتخابات التمهيدية الديمقراطية.

الواقع أنّ امتلاك حجج موضوعية كهذه حرّرني، وذكّرني بالسبب الذي ترشّحت لأجله. لقد ساعدتني على استعادة صوتي كمرشّح. وظهرت هذه الثقة في بضع مناظرات في وقت لاحق، في مناسبة في الصباح الباكر في جامعة دريك بأيوا. سرعان ما أعطى مدير الجلسة، جورج ستيفانوبولوس من شبكة «إيه بي سي» التلفزيونية، جو بايدن الفرصة لشرح السبب الذي جعلني غير جاهز لمنصب الرئيس. وإلى أن أُتيحَت لي الفرصة للردّ، بعد خمس دقائق، كان عليّ أن أستمع إلى كلّ المرشّحين الآخرين الموجودين على المنصّة يستهدفونني.

«حسنًا، حتى أستعدّ لإجراء هذه المناظرة، ركبتُ في إحدى السيّارات الكهربائية في معرض الولاية»، قلت مستعينًا بجملة ابتكرها أكس في إشارة إلى رحلتي التي حظيت بتغطية إعلامية كبيرة مع ماليا وساشا إلى معرض الولاية في وقت سابق من ذلك الأسبوع. ضحك الجمهور، وفي الساعة التالية كنت أتنافس بكلّ سعادة مع خصومي، فأشرت إلى أنّ أيّ ناخب ديمقراطي كان يحاول أن يكتشف من يمثّل تغييرًا حقيقيًا بعيدًا عن السياسات الفاشلة التي ينتهجها جورج بوش، لا يحتاج إلى أن ينظر إلى ما هو أبعد من مواقفنا الخاصّة نحن الجالسين على المنصّة. وللمرّة الأولى منذ بدأت المناظرات استمتعت، وأجمع الخبراء في ذلك الصباح على أنّني فزت.

كانت نتيجة مرضية، على الأقلّ لم أضطرّ إلى تحمّل أيّ نظرات قاسية من جانب الفريق.

«لقد نجحت!» قال أكس، مربّتًا ظهري.

«أعتقد أنّني سأحرص على جعل المناظرات كلّها تقام عند الساعة الثامنة صباحًا» قال بلوف ممازحًا.

قلت: «هذا ليس مضحكًا». (لم أكن ولن أكون أبدًا شخصًا ينهض باكرًا).

تجمّعنا في السيّارة وبدأنا بالقيادة إلى محطّتنا التالية. على طول الطريق، كنّا نستطيع أن نسمع مؤيّدينا المصطفّين، يصرخون بعد فترة طويلة من

اختفائهم عن الأنظار.
«حماسة!».
«جاهزون للانطلاق!».
من الأسباب التي جعلتني ألقى هذا القدر من الانتباه من مديري الجلسات خلال مناظرة جامعة دريك، صدور استطلاع للرأي أجرته «إيه بي سي» أظهرني متقدّمًا في أيوا للمرّة الأولى، وإن بنسبة واحد في المئة، على كلّ من كلينتون وإدواردز. كانت نتائج السباق متقاربة بوضوح (وضعتني استطلاعات الرأي اللاحقة في المرتبة الثالثة)، لكن لم يكن هناك من ينكر أنّ تنظيمنا في أيوا كان له أثر واضح، ولا سيّما بين الناخبين الأصغر سنًّا. كان في مقدور المرء أن يشعر بذلك في الحشود، لجهة حجمها وطاقتها والأهمّ من ذلك، عدد بطاقات المؤيّدين والراغبين في التطوّع التي كنّا نجمعها عند كلّ محطة. وقبل أقلّ من ستة أشهر من التجمّع الحزبي، لم تكن قوّتنا إلّا في تزايد.
لكن من المؤسف أنّ أيّ جزء من تقدّمنا هذا لم يظهر في استطلاعات الرأي على الصعيد الوطني، وأنّ تركيزنا على أيوا، وبدرجة أقلّ على نيوهامبشاير، يعني أنّنا سنحظى بحدّ أدنى من الإطلالات التلفزيونية في أماكن أخرى، وبحلول أيلول/سبتمبر كنّا لا نزال خلف هيلاري بـ20 نقطة. بذل بلوف قصارى جهده ليوضح للصحافة السبب الذي يجعل استطلاعات الرأي على المستوى الوطني، من دون معنى في هذه المرحلة المبكرة. وجدت نفسي أتلقّى المزيد من المكالمات الهاتفية من مؤيّدين في مختلف أنحاء البلاد.
وكان العديد من الناس يقدّمون المشورة السياسية والاقتراحات الإعلانية والشكاوى التي أهملناها بخصوص مجموعة المصالح هذه أو تلك، وأسئلة عامّة أيضًا حول كفاءتنا.
وأخيرًا قلب مسار الأمور شيئان، لم يكن الأول من صنعنا. في مناظرة جرت في أواخر تشرين الأول/أكتوبر في فيلادلفيا، ارتبكت هيلاري – التي كان أداؤها حتى ذلك الوقت خاليًا من العيوب – إذ لم تكن راغبة في تقديم إجابة مباشرة عمّا إن كان من الواجب السماح للعاملين غير المسجّلين بالحصول على رخص قيادة. وممّا لا شك فيه أنّها كانت قد وُجِّهت في إجابتها، وذلك لأنّ المسألة كانت تقسم القاعدة الديمقراطية. ولم تسفر جهودها الرامية إلى البقاء على الحياد إلّا عن تغذية الانطباع السائد بالفعل بأنّها سياسية من النوع السائد في واشنطن – وهو ما من شأنه أن زاد حدّة التناقض الذي كنّا نأمل أن نحدثه.
ومن ثمّ حدث ما حدث في عشاء يوم جيفرسون جاكسون في أيوا في 10 تشرين الثاني/نوفمبر، و«كان» من صنعنا. تقليديًا، يشير العشاء إلى السباق النهائي قبل يوم التجمّع الحزبي ويعرض نوعًا من القراءة البارومترية عن المرحلة التي بلغها السباق، إذ يلقي كلّ مرشّح كلمة لمدّة 10 دقائق من دون

ملاحظات مدوّنة أمام ساحة تجمع ثمانية آلاف من روّاد التجمّع الحزبي المحتملين، فضلًا عن وسائل الإعلام المحلّية. كان ذلك بمثابة اختبار أساسي للقبول الذي يمكن أن تلقاه رسالتنا وبراعتنا التنظيمية في الأسابيع القليلة الأخيرة.

وضعنا كلّ ما لدينا ضمن عرض ناجح، حيث صففنا الحافلات لجلب المؤيّدين من المقاطعات الـ99 في مختلف أنحاء الولاية، وأسهمنا بتحجيم المشاركة في الحملات الانتخابية الأخرى. قدّم جون ليجيند وصلة موسيقية قصيرة قبل العشاء أمام أكثر من ألف شخص. وبعدها، قدنا ميشيل وأنا الموكب بأكمله نزولًا في الشارع إلى الساحة حيث كان العشاء يُقام، وكانت فرقة موسيقية معزّزة تابعة لمدرسة ثانوية وتُسمّى «أيسيسيريتس» تعزف إلى جانبنا، وأمّنت لنا أجواءً من البهجة بما يشبه الأجواء المرافقة لغزو الجيوش.

توّج الخطاب بذاته يومنا هذا. في هذه المرحلة من حياتي السياسية، كنت أصرّ دومًا على كتابة القسم الأعظم من أيّ خطاب مهمّ بنفسي، لكن إذ قدت الحملة الانتخابية من دون توقف، لم يكن لديّ أيّ وقت لكتابة الملاحظات المخصّصة للعشاء وحدي. كان عليّ أن أثق بفافس بتوجيه من أكس وبلوف، لإعداد مسوَّدة تلخّص بفاعلية حجّتي للترشّح.

وأنجز فافس العمل. في هذه المرحلة الحرجة من حملتنا الانتخابية، وبمشاركة متواضعة منّي ليس إلّا، كان هذا الرجل الذي تخرّج من الكلّية قبل بضع سنوات وراء الخطاب العظيم، الخطاب الذي أظهر أكثر من الفارق بيني وبين منافسيّ، وبين الديمقراطيين والجمهوريين. وحدّد أيضًا التحدّيات التي واجهناها كأمّة، من الحرب إلى تغيّر المناخ إلى القدرة على تحمّل تكاليف الرعاية الصحّية، والحاجة إلى زعامة جديدة وواضحة، مشيرًا إلى أنّ الحزب كان تاريخيًا الأقوى بزعماء قادوه «ليس من خلال صناديق الاقتراع، بل من خلال المبدأ... ليس بالحسابات، بل بالقناعة». وكان صادقًا ملائمًا للحظة، وصادقًا أيضًا بشأن تطلعاتي في الالتحاق بالحياة السياسية، وكنت آمل أن يكون صادقًا في ما يخصّ طموحات البلاد.

حفظت هذا الخطاب طوال ليالٍ سهرتها بعدما أنهينا حملتنا الانتخابية. وفور إنهائي إلقاء – لحسن الحظ، كنت آخر مرشّح يتكلّم – كنت على يقين من أثره، كما كنت واثقًا من خطابي أمام المؤتمر الوطني الديمقراطي قبل ثلاث سنوات ونصف السنة.

بالعودة إلى الوراء، كانت ليلة عشاء يوم جيفرسون جاكسون التوقيت الذي اقتنعتُ فيه بأنّنا سنربح في أيوا – وبالتالي الترشّح. ليس بالضرورة لأنّني كنت المرشّح الأكثر تألّقًا، بل لأنّه كان لدينا الرسالة الصحيحة في ذلك الوقت ولأنّنا جذبنا الشباب الذين يتمتّعون بمواهب مذهلة ليدعموا القضيّة. وشاركني تيويز تقويمي قائلًا لميتش: «أعتقد بأنّنا فزنا في أيوا الليلة». (كان ميتش، الذي نظّم الأمسية كلّها وكان عمومًا متوتّرًا – عانى من الأرق والقوباء ومن تساقط

الشعر خلال جزء كبير من الحملة الانتخابية – سارع إلى الحمّام ليتقيّأ للمرّة الثانية على الأقلّ في ذلك اليوم). وكانت إميلي تراهن على الفوز أيضًا، على الرغم من أنّها لم تظهر ذلك. فبعدما أنهيت خطابي، سارعت فاليري متحمّسة إلى إميلي وسألتها عن رأيها.

قالت إميلي: «كان عظيمًا».

«أنت لا تبدين متحمّسة للغاية».

«هكذا هو وجهي حين أتحمّس».

بدا كأنّ حملة كلينتون الانتخابية شعرت بالتحوّل الحاصل. حتى هذه المرحلة، تجنّبت هيلاري وفريقها المواجهة معنا في الحملة الانتخابية، وكانوا راضين عن البقاء خارج النزاع وعن تقدّمهما الكبير في استطلاعات الرأي الوطنية. لكن على مدى الأسابيع العديدة التالية، غيّروا الاتّجاه، فقرّروا التعامل معنا بحزم. كانت الطرق المعتمدة تقليدية، فأثاروا تساؤلات حول افتقاري إلى الخبرة والقدرة على التعامل مع الجمهوريين في واشنطن. لكن من المؤسف بالنسبة إليهم أنّ خطّتَيْهم الهجوميتين اللتين اجتذبتا القدر الأعظم من الاهتمام عادتا بنتائج سيّئة.

نشأت الأولى من جملة كرّرتها في خطابي الرئاسي، إذ قلت إنّني مرشّح للرئاسة ليس لأنّها حقّ لي أو لأنّني كنت أودّ أن أكون رئيسًا طيلة حياتي، بل لأنّ الزمن كان يدعو إلى شيء جديد. حسنًا، أصدر معسكر كلينتون مذكّرة نقلًا عن مقطع صحافي زعم فيه أحد معلّميّ في إندونيسيا أنّني كتبت نصًّا في الحضانة عن الرغبة في تولّي منصب الرئيس – ما يؤكّد على ما يبدو أنّ مثاليتي المزعومة كانت مجرّد قناع لطموح لا يرحم.

عندما سمعت عن هذا، ضحكت. كما قلت لميشيل، إنّ فكرة أن يتذكّر أيّ شخص من خارج عائلتي أيّ شيء قلته أو فعلته قبل 40 سنة تقريبًا كانت مستبعدة بعض الشيء. هذا فضلًا عن صعوبة مقاربة خطّتي الشابّة الواضحة للسيطرة في العالم، من زاوية ضيّقة تركّز على درجات متوسّطة في المدرسة الثانوية وتعاطي المخدّرات، ومهمّة غامضة كمنظّم لمجتمعات محلّية، وعلاقات مع شخصيات غير مناسبة سياسيًا.

بطبيعة الحال، سنكتشف خلال العقد المقبل من الزمن أنّ السخافة أو عدم التماسك أو الافتقار إلى الدعم الواقعي لم يمنع العديد من النظريات الغريبة التي نشأت من حولي – يروّج لها معارضون سياسيون، ومواقع إخبارية محافظة، وكتّاب سيرة انتقاديون، وما إلى ذلك – من اكتساب دفع حقيقي. لكن في كانون الأول/ديسمبر 2007 على الأقلّ، اعتُبِرت أبحاث المعارضة التي أجراها فريق كلينتون في ما سمّيته «ملفّات رياض الأطفال» علامة على الذعر وكانت مليئة بهفوات كبرى.

وكانت المقابلة الأقلّ متعةً تلك التي اقترح فيها بيلي شاهين، الرئيس المشارك في حملة كلينتون الانتخابية في نيوهامبشاير، لمراسلٍ أنّ كشفي عن تعاطي المخدّرات في وقت سابق من حياتي، سيكون قاتلًا في مرحلة التنافس مع المرشّح الجمهوري. لم أعتبر السؤال العامّ عن طيشي أيّام الشباب خارج الحدود المقبولة، لكنّ شاهين ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك قليلًا، فأشار ضمنًا إلى أنّني ربّما تاجرت أيضًا بالمخدّرات. وأحدثت المقابلة بلبلة، واستقال شاهين بسرعة من منصبه.

هذا كلّه حدث قبيل مناقشتنا النهائية في أيوا. في ذلك الصباح، كنت أنا وهيلاري في واشنطن من أجل تصويت في مجلس الشيوخ. وحين وصلت أنا وفريقي إلى المطار لأستقلّ رحلتي بالطائرة إلى دي موان، تبيّن لي أنّ طائرة هيلاري المستأجرة كانت متوقفة تمامًا بالقرب من طائرتنا. قبل الإقلاع، وجدت هوما عابدين، مساعدة هيلاري، ريدجي وأبلغته بأنّ عضو مجلس الشيوخ كانت تودّ التحدّث معي. التقيت هيلاري على المدرج، وبقي ريدجي وهوما على بعد بضع خطوات.

اعتذرت هيلاري نيابة عن شاهين. وشكرتها ثمّ اقترحت أن نعمل معًا على نحو أفضل في كبح اندفاع أعواننا. لهذا، انزعجت هيلاري، واحتدّ صوتها عندما زعمت أنّ فريقي كان ينخرط باستمرار في هجمات غير عادلة وتشويهات، واستراتيجيات غير هادِفة. ولم تنجح الجهود التي بذلتها لخفض حدّة التوتر، وانتهت المحادثة فجأة، وكانت بادية الغضب عندما استقلّت الطائرة.

أثناء الرحلة إلى دي موان، حاولت أن أتفهّم الإحباط الذي كانت هيلاري تشعر به. كانت امرأة تتمتّع بقدر هائل من الذكاء، ناضلت وضحّت وتحمّلت هجمات عامّة وإذلالات، وهذا كلّه في خدمة حياة زوجها المهنية – فيما كانت تربّي أيضًا ابنة رائعة. ومن البيت الأبيض، صنعت هويّة سياسية جديدة، فعملت بمهارة ومثابرة لكي تصبح الأوفر حظًّا للفوز بالرئاسة. ولكونها مرشّحة، كانت تعمل بإتقان، فتفحّصت كلّ صندوق، وفازت في أغلب المناظرات، وجمعت مبالغ باهظة. والآن، أن تجد نفسها فجأة في منافسة محتدمة مع رجل أصغر سنًّا بـ14 سنة، ولم يكن لزامًا عليه أن يدفع المستحقات نفسها وأن يحمل ندوب المعركة نفسها، بدا كأنّه يحصل على كلّ فرصة ويستفيد في كلّ مرّة يكون فيها مجال للشك؟ بصراحة، من لم يكن ليغضب؟

فضلًا عن ذلك، لم تكن هيلاري مخطئة تمامًا حيال استعداد فريقي للردّ. مقارنة بحملات انتخابية رئاسية حديثة أخرى، كنّا مختلفين حقًا، إذ كنّا نركّز دومًا على رسالة إيجابية، فسلّطنا الضوء على ما كنت أمثّله لا على ما كنت أعاديه. وحرصت على لهجتنا في كلّ لحظة. وفي أكثر من مرّة، ألغيت إعلانات تلفزيونية شعرت بأنّها غير عادلة أو شديدة القسوة. وعلى الرغم من ذلك، كنّا في بعض الأحيان نختصر من خطاباتنا ذات المستوى الفكري الرفيع. والواقع أنّ أكثر ما أغضبني على الإطلاق أثناء الحملة الانتخابية كان تسريب مذكّرة

أعدّها فريقنا البحثي في حزيران/يونيو، انتقد فيها دعم هيلاري الضمني للإسناد الخارجي لوظائف التصنيع إلى الهند مع العنوان الغريب «هيلاري كلينتون (دي بنجاب)». وأصرّ فريقي على أنّ المذكّرة لم تكن قطّ موجّهة للرأي العامّ، لكنّني لم أهتمّ – أشعرتني حجّته الرديئة ونبرته المعادية للمهاجرين بالغضب لأيّام.

في النهاية، لا أعتقد أنّ أيّ تحرّك محدّد من جانبنا كان السبب وراء الشجار مع هيلاري على المدرج. بل كان الواقع المرتبط بالتحدّي الذي كنت أمثّله، ما أدّى إلى احتدام المنافسة بيننا. كان هناك ستة مرشّحين آخرين ما زالوا في السباق، لكنّ استطلاعات الرأي بدأت توضح أين كنّا نتّجه، إذ تنافسنا هيلاري وأنا حتى النهاية. كانت دينامية عشناها، ليلًا ونهارًا، وفي عطلات نهاية الأسبوع والأعياد، لعدّة أشهر تالية، وكان فريقانا يحيطان بنا مثل جيشين مصغّرين، وكان كلّ موظّف مدرّبًا تمامًا على خوض المعركة. كما تبيّن لي، كان الأمر جزءًا من الطبيعة العدوانية للعمل السياسي الحديث، وصعوبة المنافسة في لعبة لم تكن لها قواعد محدّدة، لعبة لا يحاول فيها معارضوكم تسجيل كرة في ملعبكم فحسب، بل يحاولون بدلًا من ذلك إقناع عامّة الناس – على الأقلّ ضمنيًا وبشكل أكثر صراحة – بأنّهم أكثر أهمّية لجهة التقويم والذكاء والقيم والشخصية.

قد تقولون لأنفسكم إنّ الموضوع ليس شخصيًا، لكنّ هذا في الواقع ليس الشعور الذي يخالجكم، ولا عائلتكم ولا فريقكم ولا مؤيّديكم الذين يحتسبون كلّ إهانة لكم، حقيقية كانت أم من نسج الخيال. كلّما طال أمد الحملة الانتخابية اشتدّت المنافسة، وكانت المخاطر أعلى، وكانت الاستراتيجيات التي تعتمد على القسوة في اللعبة مبرّرة أكثر فأكثر. هذا إلى أن تصبح هذه التفاعلات الإنسانية الأساسية التي تحكم حياتنا اليومية عادة – الصدق والتعاطف واللياقة والصبر وحسن النيّة – كأنّها تعبير عن ضعف.

لا أستطيع أن أقول إنّ هذا كلّه كان في بالي في الوقت الذي دخلت فيه المناظرة في المساء الذي تلى حادثة المدرج. كنت في الواقع، أقرأ توتّر هيلاري باعتباره إشارة إلى أنّنا نتحرّك إلى الأمام، وأنّ الزخم الآني كان لنا حقًا. أثناء المناظرة، تساءل مدير الجلسة عن السبب الذي جعل العديد من المسؤولين السابقين في إدارة كلينتون مستشارين لي إن كنت مصرًّا على الحاجة إلى تغيير النهج الذي تتبنّاه أميركا في التعامل مع السياسات الخارجية. قالت هيلاري في الميكروفون: «أريد أن أسمع ذلك».

بقيت صامتًا في انتظار تلاشي القهقهات.

«حسنًا، هيلاري، أتطلّع إلى أن تسدي لي المشورة أيضًا». كانت ليلة جيّدة بنظر الفريق.

قبل شهر من التجمّع الحزبي، أظهر استطلاع للرأي أجرته صحيفة «دي موان ريجستر» تفوّقي على هيلاري بثلاث نقاط. كان السباق على أشدّه، وطاف مرشّحون من الحزبين الولاية في الأسابيع الأخيرة، محاولين كسب صوت أيّ ناخب لم يبدِ رأيه بعد، وليعثروا على مجموعات من الناس لن يبدّلوا آراءهم في الليلة الموعودة لتحفيزهم. كانت حملة كلينتون الانتخابية قد بدأت بتوزيع مجارف مجّانية للثلج على المؤيّدين إذا ما ساءت الأحوال الجوّية، في خطوة ستتعرّض للانتقاد في وقت لاحق باعتبارها مكلفة للغاية. وقامت هيلاري بجولة هجومية خاطفة، فزارت 16 مقاطعة في أيوا في طائرة مروحية مستأجرة (وصفتها حملتها الانتخابية باسم «هيل-و-كوبتر»). وفي الوقت نفسه كان جون إدواردز يحاول تغطية مناطق مشابهة في حافلة.

حظينا ببعض اللحظات البارزة، بما في ذلك سلسلة من التجمّعات مع أوبرا وينفري، التي كانت قد تحوّلت إلى صديق وداعم، وكانت حكيمة ومضحكة، وكريمة ضمن مسار الحملة الانتخابية كما كانت في شخصها. جذبت ما يقارب 30 ألف شخص ضمن حشدين في أيوا، وثمانية آلاف و500 آخرين في نيوهامبشاير، وحوالي 30 ألفًا في كارولينا الجنوبية. وكانت هذه التجمّعات حماسية، فاجتذبنا ذلك النوع من الناخبين الجدد الذي كنّا في أشد الحاجة إليه. (لا بدّ من القول إنّ العديد من أعضاء فريقي كانوا مسحورين بأوبرا، باستثناء إميلي كما كان متوقعًا. كان الشخص الشهير الوحيد الذي أعربت في أيّ وقت من الأوقات عن رغبتها في لقائه تيم راسيرت).

لكن في نهاية المطاف، لم تكن استطلاعات الرأي أو حجم الحشود أو المشاهير الذين سافروا للالتحاق بنا، أكثر ما أتذكّره، بل أتذكّر أكثر كيف بدت الحملة الانتخابية بالكامل عائلية في تلك الأيّام الأخيرة. وتبيّن أنّ انفتاح ميشيل وصراحتها كانا ركنًا أساسيًا، فقد كانت طبيعية خلال الجولات. وسمّاها فريق أيوا «مسك الختام»، بسبب عدد الأشخاص الذين سجّلوا أسماءهم بمجرّد أن سمعوها تتكلّم. وأتى إخواننا وأقرب أصدقائنا إلى أيوا، كرايغ من شيكاغو ومايا من هاواي وأوما من كينيا، آل نيسبت وآل ويتاكر وفاليري وأطفالهم كلهم، فضلًا عن مجموعة العمّات والخالات والأعمام والأخوال وأبناء الأعمام والأخوال لميشيل. وكذلك أصدقائي في مرحلة الطفولة من هاواي، والزملاء من كلّية الحقوق، وزملاء مجلس الشيوخ السابقون في الولاية، والعديد من الجهات المانحة، قدموا في مجموعات تشبه التجمّعات الكبيرة المتنقّلة، وفي كثير من الأحيان من دون أن أعرف أنّهم كانوا هناك. ولم يطلب أحد أيّ اهتمام خاصّ، بل إنّهم بدلًا من ذلك وصلوا فقط إلى مكاتب ميدانية حيث سلّمهم الشابّ المسؤول خريطة وقائمة بالمؤيّدين الواجب الاتّصال بهم حتى يتسنّى لهم بعد ذلك أن يحتفلوا في الأسبوع الواقع بين عيدَي الميلاد ورأس السنة بحافظة أوراق يدوية، وهم يقرعون الأبواب في البرد القارس.

كان الأمر أكثر من مجرّد علاقة قربى أو معرفة لسنوات. فأهل أيوا الذين كنت قد أمضيت معهم وقتًا طويلًا بدوا كأنّهم من العائلة أيضًا. كان هناك زعماء حزبيون محلّيون مثل النائب العامّ توم ميلر ووزير المالية مايك فيتزجيرالد الذي دعمني حين لم يكن أحد يكترث بي. كان هناك متطوّعون مثل غاري لام، وهو مزارع تقدّمي من مقاطعة تاما، ساعدنا في الوصول إلى المناطق الريفية، وليو بيك، الذي طرق أبوابًا أكثر من أيّ شخص وهو في سنّ 82 سنة، وماري أورتيز، الممرّضة الأميركية من أصل أفريقي المتزوّجة برجل من أصل إسباني في بلدة ذات أغلبية من البيض، جاءت إلى المكتب لإجراء مكالمات ثلاث أو أربع مرّات في الأسبوع، وأحيانًا لطهو العشاء لمنظّمنا هناك لأنّها رأت أنّه كان نحيلًا أكثر ممّا ينبغي.
عائلة.

ثمّ هناك بطبيعة الحال المنظّمون الميدانيون. على الرغم من أنّهم كانوا مشغولين، قرّرنا أن نجعلهم يدعون أهلهم إلى عشاء يوم جيفرسون جاكسون. وفي اليوم التالي أقمنا حفلة استقبال لهم، حتى نتمكّن ميشيل وأنا من أن نقول شكرًا لكلٍّ منهم، ولأهلهم أيضًا على ما تربيتهم أبناءً وبنات كهؤلاء.

وحتى يومنا هذا، لن أتردّد في فعل أيّ شيء لهؤلاء الشباب.

وفي الليلة الكبيرة، قرّر بلوف وفالي الانضمام إليّ وريدجي ومارفين في زيارة مفاجئة لمدرسة ثانوية في أنكيني، وهي ضاحية من ضواحي دي موان، حيث تعقد العديد من الدوائر الانتخابية تجمّعاتها الحزبية. وكان ذلك في الثالث من كانون الثاني/يناير، بعد السادسة مساءً مباشرة، قبل أقلّ من ساعة من الموعد المحدّد لبدء انعقاد التجمّعات الحزبية. وعلى الرغم من ذلك كان المكان مكتظًا بالفعل. تدفّق الناس نحو المبنى الرئيسي من كلّ اتّجاه، في مهرجان بشري صاخب. لم يكن أيّ عمر أو عرق أو طبقة أو شكل جسم غير ممثّل فيه. كانت هناك حتى شخصية قديمة المظهر، ترتدي ملابس غاندالف من فيلم «سيّد الخواتم»، بالعباءة البيضاء الطويلة، واللحية البيضاء السميكة، وعصا خشبية متينة. وقد تمكّن من اعتمدها من أن يضع على رأسه بطريقة أو بأخرى جهازًا صغيرًا لعرض الفيديوهات، وبثّ مقطعًا من خطابي في عشاء يوم جيفرسون جاكسون.

لم تكن لدينا تغطية إعلامية آنذاك، وأخذت وقتي في التجوال بين الحشود، وصافحت الأيدي وشكرت الذين قرّروا دعمي، وطلبت من الذين سيحضرون التجمّع الحزبي من أجل مرشّح آخر أن يجعلوني على الأقلّ اختيارهم الثاني. وكان لدى قِلّة من الناس أسئلة للّحظة الأخيرة، حول موقفي من الإيثانول أو ما كنت أنوي القيام به في التعامل مع الاتّجار بالبشر. مرارًا وتكرارًا، سارع أشخاص إلى إخباري بأنّهم لم يسبق لهم قطّ أن شاركوا في تجمّع حزبي من قبل – حتى إنّ البعض لم يكلّفوا أنفسهم عناء الإدلاء بأصواتهم – وأنّ حملتنا ألهمتهم المشاركة للمرّة الأولى.

وقالت إحدى النساء: «لم أكن أعلم من قبل أنّ صوتي مهمّ».

في رحلة العودة إلى دي موان، كنّا في الأغلب هادئين، إذ كنّا نفكر في المعجزة التي شهدناها للتوّ. نظرت من النافذة، من خلف الزجاج البلّوري، إلى الشريط الذي يمرّ أمامي من المراكز التجارية والمنازل وأضواء الشوارع، وشعرت بنوع من السلام الداخلي. كانت أمامنا ساعات قبل أن نعرف ما سيحدث. أظهرت لنا النتائج، حين أتت، فوزنا المطلق في أيوا، وقد شمل كلّ مجموعة ديموغرافية تقريبًا. وكان انتصارنا مترافقًا مع إقبال غير مسبوق على صناديق الاقتراع، بعشرات الآلاف من الأشخاص الذين كانوا يشاركون للمرّة الأولى. لم أكن أعرف أيًّا من هذا بعد، لكنّني بعدما ابتعدت عن أنكيني قبل 15 دقيقة تقريبًا من بدء التجمّع الحزبي، أدركت أنّنا أنجزنا، ولو للحظة واحدة، شيئًا حقيقيًا ونبيلًا.

فهنا، في تلك المدرسة الثانوية في وسط البلاد، في ليلة شتاء باردة، شاهدت المجتمع المحلّي الذي كنت أبحث عنه لفترة طويلة، وأميركا كما تصوّرتها جليّة واضحة. كنت أفكّر في أمّي آنذاك، وكم كانت ستسعد لرؤية ذلك، وكم كانت ستشعر بالفخر. شعرت بشوق رهيب إليها، وتظاهر بلوف وفاليري بعدم الانتباه وأنا أمسح دموعي.

6

احتلّ فوزنا في ولاية أيوا بفارق ثماني نقاط عناوين الأخبار في البلاد. استخدمت وسائل الإعلام عبارات مثل «مذهل» و«مزلزل» لوصف النصر، مشيرة إلى أنّ النتائج كانت مدمّرة بنحو خاصّ لهيلاري، التي حلّت ثالثة. سرعان ما انسحب كلّ من كريس دود وجو بايدن من السباق. أمّا المسؤولون السياسيون الذين كانوا قد التزموا حيادًا حذرًا، فبدأوا الآن يتّصلون بنا ويبدون استعدادهم لتأييدنا. أعلن الخبراء أنّني المرشّح الديمقراطي المتقدّم الجديد، مشيرين إلى أنّ المشاركة الكبيرة للناخبين في أيوا تدلّ على رغبة أوسع في التغيير في أميركا.

كنت قد وُصفت في السنة السابقة بداود، وأصبحتُ فجأة أُصوَّر كجالوت – على الرغم من سعادتي بنصرنا، بدا الدور الجديد صعبًا. طوال عام، تجنّبنا فريقي وأنا التفاؤل المفرط أو التشاؤم المبالغ فيه، وأهملنا الضجيج الذي أحاط بداية بترشّحي وأيضًا التقارير اللاحقة عن تراجعي القريب. كانت خمسة أيّام تفصل بين التجمّع الحزبي في أيوا والانتخابات التمهيدية في ولاية نيوهامبشاير، بدا عندها أنّ كلّ شيء يؤثّر سلبًا على توقّعاتنا. رأى أكس تدفّق القصص الإخبارية والصور التلفزيونية المتعلّقة بوقوفي أمام حشود مؤيّدة (شكا من «أوباما الأيقونة») غير مفيد خاصّة في ولاية نيوهامبشاير، حيث يشتهر الناخبون – معظمهم مستقلّون يفضّلون اتّخاذ قرار التصويت في الانتخابات التمهيدية، الديمقراطية أو الجمهورية، في اللحظة الأخيرة – بأنّهم متقلّبون.

مع ذلك كان من الصعب علينا ألّا نشعر بأنّنا أسياد أنفسنا. كان منظّمو حملتنا في نيوهامبشاير بالعناد نفسه ومتطوّعونا بالاندفاع نفسه على غرار نظرائهم في أيوا. اجتذبت تجمّعاتنا حشودًا متحمّسة، وامتدّت طوابير من ينتظرون الدخول عبر مواقف السيّارات وحول المباني. ثمّ بعد 48 ساعة، اتّخذت المنافسة منحيين غير متوقعين.

حصل الأول خلال المناظرة الثنائية قبيل الانتخابات التمهيدية، حين سأل مدير الجلسة في منتصفها هيلاري عن شعورها حين يقول الناس إنّها غير «محبوبة».
كان هذا نوع من الأسئلة يثير جنوني عند مستويات عديدة. كان سخيفًا وغير قابل للإجابة – ما الذي يُفترض قوله ردًّا على شيء من هذا القبيل؟ وكان اضطرار هيلاري خاصّة والنساء السياسيات عامّة إلى تحمّل ذلك دليلًا على ازدواجية المعايير، إذ كنّ مضطرّات إلى أن يكنّ «لطيفات» بطرق لم تُعتبَر ملائمة بالنسبة لنظرائهنّ الذكور.
على الرغم من أنّ هيلاري تعاملت مع الوضع بطريقة جيّدة (قالت ضاحكة: «هذا يجرح مشاعري لكنّني سأحاول الاستمرار»)، قرّرتُ أن أتدخّل.
قلت مباشرة: «أنت محبوبة بما فيه الكفاية، يا هيلاري».
افترضتُ أنّ الجمهور فهم نيّتي – إظهار انفتاح على منافستي مع إشارة منّي إلى عدم تأييدي للسؤال. لكن بسبب سوء التعبير أو الاضطراب أو التلفيق من قبل فريق التواصل الخاصّ بكلينتون، انتشرت رواية مختلفة – مفادها أنّني تعاليت على هيلاري أو حتى قلّلت من شأنها فكنت ذكرًا فظًا آخر يحتقر منافسته الأنثى.
بعبارة أخرى، فُهِم تعليقي بعكس ما عنيته.
لم تثر ملاحظتي أحدًا في فريقنا، فقد فهموا أنّ أيّ محاولة لتوضيحها ستكون بمثابة صبّ الزيت على النار. ولم تكد القصّة تهدأ حتى أثارت وسائل الإعلام قصّة أخرى، تعلّقت هذه المرّة بالنظرة إلى هيلاري بعد لقاء لها مع مجموعة من الناخبين المتردّدين في نيوهامبشاير، كان معظمهم من النساء. فحين وُجّه إلى هيلاري سؤالٌ متعاطف عن كيفية إدارتها للضغوط المواكبة للسباق، اختنقت قليلًا، ثمّ تحدّثت عن مدى انهماكها شخصيًا وعاطفيًا – وكيف أنّها لا تريد أن ترى البلاد تتراجع وكيف كرّست حياتها للخدمة العامّة «في مواجهة بعض التحدّيات الصعبة جدًا».
أظهرت هيلاري في ذلك عاطفة صادقة من النادر ظهورها، بما يخالف صورتها كامرأة صلبة ومتماسكة، ما كان كافيًا لتحتلّ عناوين الأخبار ولدفع مذيعي الأخبار في شبكات التلفزيون إلى العمل. بعضهم فسّر اللحظة على أنّها مثيرة للاهتمام وصادقة، ما يشكّل مرحلة جديدة من التواصل بين هيلاري والرأي العامّ. واعتبرها بعضهم الآخر عاطفة مصطنعة أو إشارة ضعف تهدّد ترشّحها. وراء ذلك كلّه، بالطبع، كان هناك احتمال أن تصبح هيلاري أول رئيسة للبلاد – كاحتمال أن أصبح أول رئيس أسود – فغلب ترشّحها أنواع الصور النمطية كلّها عن التمييز بين الجنسين وكيف كنّا نتوقع أن يكون مظهر قادتنا وسلوكهم.
استمرّ الجدال حول ما إن كانت شعبية هيلاري تزداد أو تنقص حتى يوم الانتخابات التمهيدية في نيوهامبشاير. ارتاح فريقي إلى الدعم الكبير الذي

حظينا به. فقد بيّنت الاستطلاعات كلّها تقدّمنا بـ10 نقاط. لذلك حين استقطب تجمّع في منتصف النهار في كلّية محلّية حشدًا خفيفًا، وتسبّب غياب طالب عن الوعي بمقاطعة خطابي، خصوصًا مع تدخّل الفريق الطبّي خلال مدّة بدا كأنّها لا تنتهي، لم أعتبر ما حصل فألًا سيّئًا.

لم أكن أعرف أنّ لدينا مشكلة حتى ذاك المساء بعد إقفال صناديق الاقتراع. فيما كنّا ميشيل وأنا في غرفتنا في الفندق نستعدّ لما اعتبرناه احتفالًا بالنصر، سمعت طرقًا على الباب وحين فتحته رأيت بلوف وأكس وغيبس يقفون مرتبكين في البهو وكأنّهم مراهقون اصطدمت سيّارة أبيهم للتوّ بشجرة.

«سنخسر»، قال بلوف.

وبدأوا بعرض نظريات مختلفة عن الخطأ الذي وقع. ربّما قرّر المستقلّون الذين دعمونا في مواجهة هيلاري أن يصوّتوا جماعيًا في الانتخابات التمهيدية الجمهورية دعمًا لجون ماكين، معتبرين أنّ الانتخابات التمهيدية الديمقراطية محسومة سلفًا لنا. أو ربّما مالت النساء المتردّدات إلى هيلاري خلال الأيّام الأخيرة من الحملة الانتخابية. أو ربّما حين هاجمنا فريق كلينتون على التلفزيون وفي رسائل الحملة الانتخابية لم نفعل ما يكفي لإبراز استراتيجياته السلبية، فأصابتنا اللكمات.

بدت النظريات كلّها ممكنة. لكن في تلك اللحظة لم تكن الأسباب مهمّة.

قلت مع ابتسامة حزينة: «يبدو أنّ الفوز في الانتخابات سيستغرق بعض الوقت. فلنفكّر الآن في كيفية معالجة المشكلة».

طلبتُ منهم التخلّي عن تجهّمهم. كان على لغة الجسد الخاصّة بنا أن توضح للجميع – الصحافة والمانحين والأهمّ مؤيّدينا – أنّ النكسات كانت متوقعة. تواصلت مع فريقنا المحبط في نيوهامبشاير لأخبرهم كم كنت أعتزّ بجهودهم. بقي أن نحضّر لما سنقوله لألف و700 شخص تقريبًا تجمّعوا في نادٍ رياضي في مدرسة في مدينة ناشوا وهم يتوقعون الفوز. لحسن الحظ كنت قد استعددت في وقت سابق من الأسبوع نفسه، مع فافس، للتخفيف من عبارات النصر في الخطاب، وطلبت منه بدلًا من ذلك التأكيد على العمل الجادّ الذي ينتظرنا. واتّصلت به هاتفيًا وأبلغته ألّا يغيّر كثيرًا في النصّ – باستثناء التهنئة لهيلاري.

ما لبث الخطاب الذي أدليت به أمام مؤيّدينا تلك الليلة أن أصبح أحد أهمّ خطابات حملتنا الانتخابية، فهو لم يكن مجرّد صرخة لحشد من يشعرون بخيبة أمل بل كان أقرب إلى التذكير الفاعل بما نؤمن به. قلت: «نعرف أنّ المعركة ستكون طويلة، لكن تذكّروا دائمًا أن لا شيء سيقف في وجه ملايين الأصوات المنادية بالتغيير على الرغم من العراقيل». وقلت أيضًا إنّنا نعيش في بلاد لم يُبنَ تاريخها إلّا على الأمل وعلى أيدي الناس – روّاد ودعاة إلغاء العبودية ودعاة الحفاظ على حق المرأة في التصويت والمهاجرين والعاملين في مجال حقوق الإنسان – ممّن لم تردعهم تحدّيات بدا تخطّيها مستحيلًا.

قلت: «حين قيل لنا إنّنا غير جاهزين أو إنّنا يجب ألّا نحاول أو إنّنا لا نستطيع، ردّت أجيال من الأميركيين بعقيدة بسيطة تلخّص الروح التي تميّز الشعب: **نعم يمكننا ذلك**». وبدأ الحشد يهتف بالعبارة بما يشبه القرع على الطبول، وربّما للمرّة الأولى منذ أن اقترح أكس العبارة شعارًا لحملتي لعضوية مجلس الشيوخ، آمنت تمامًا بقوّة هذه الكلمات الثلاث.

كانت التغطية الإعلامية التي تلت خسارتنا في نيوهامبشاير قاسية كما توقّعنا، تلخّصت الرسالة الإجمالية بأنّ الأمور استتبّت وعادت هيلاري للتربّع على القمّة. لكنّ شيئًا طريفًا حصل في حملتنا الانتخابية. بعدما دمّرت خسارتنا فريقنا، اتّحد أكثر من ذي قبل، لا بل أصبح أكثر عزمًا. وبدلًا من تراجع أعداد المتطوّعين، سجّلت مكاتبنا قفزة في أعدادهم في مختلف أنحاء البلاد. وقفزت معدّلات التبرّعات أيضًا عبر الإنترنت – ولا سيّما تلك التي من متبرّعين بمبالغ صغيرة. وأعلن جون كيري، الذي لم يلتزم بأحد قبلًا، عن حماسته لتأييدي. وتلى ذلك إعلان حاكمة ولاية أريزونا جانيت نابوليتانو وعضو مجلس الشيوخ عن ولاية ميسوري كلير ماكاسكيل وحاكمة ولاية كانساس كاثلين سيبيليوس عن تأييدهنّ لي. علمًا بأنّ جميعهنّ من ولايات كانت تميل إلى الجمهوريين، وساعد ذلك في نقل رسالة مفادها أنّنا أقوياء ونتقدّم وآمالنا لا تزال كما هي على الرغم من النكسة.

أدّى ذلك كلّه إلى شعور بالرضى، كما أكّد إحساسي بأنّ الخسارة في نيوهامبشاير لم تكن كارثة خلافًا لما توقّعه النقّاد. لو أنّ أيوا أظهرتني كخصم حقيقي لا كمرشّح عادي، لكان السعي إلى تكريسي اصطناعيًا وسابقًا لأوانه. انطلاقًا من ذلك، أسدى لي الناس الطيّبون في نيوهامبشاير خدمة بأن أبطأوا المسار. قلت لمجموعة من المناصرين في اليوم التالي إنّ الترشّح للرئاسة من المفترض أن يكون صعبًا، لأنّ تولّي الرئاسة أمر صعب. ولأنّ تحقيق التغيير ليس سهلًا، كان علينا أن نستحقّ الرئاسة، ما يعني العودة إلى العمل.

وهذا ما فعلناه. أقيم التجمّع الحزبي في ولاية نيفادا في 19 كانون الثاني/ يناير، بعد أسبوع ونصف فقط من الذي سبقه في نيوهامبشاير، ولم تفاجئنا الخسارة في التصويت لمصلحة هيلاري. كانت الاستطلاعات هناك قد أظهرت تراجعنا الواضح عنها خلال السنة. لكن في الانتخابات الرئاسية التمهيدية، لا يهمّ عدد الأصوات الفردية التي ينالها المرشّح بقدر ما يهمّ عدد المندوبين الملتزمين تسمية مرشّح الحزب. ويُعيَّن المندوبون وفق سلسلة من القواعد المعقّدة الخاصّة بكلّ ولاية. وبفضل قوّة تنظيمنا في أرياف نيفادا حيث نفّذنا حملة انتخابية قويّة (كانت إلكو من بين الوجهات المفضّلة لديّ في الأوقات كلّها، فهي بلدة بدت كمسرح لفيلم عن الغرب الأميركي القديم، مليئة بالنباتات الجافّة التي تسفّها الرياح وتضمّ حانة تقليدية)، أدّى توزّع أصواتنا الأكثر انتظامًا في الولاية إلى فوزنا بـ13 مندوبًا في مقابل 12 لهيلاري. وما لم

يكن متوقعًا أنّنا تمكنّا من مغادرة نيفادا ونحن نأمل حصول تعادل ودخلنا المرحلة التالية من الحملة – الانتخابات التمهيدية في ولاية ساوث كارولينا والثلاثاء الكبير الضخم والشامل لـ22 ولاية – وأمامنا، على الأقلّ، فرصة للقتال حتى النهاية.

قال الأعضاء الأعلى رتبًا في فريقي لاحقًا، إنّ تفاؤلي هو ما جعلهم يتجاوزون الخسارة في نيوهامبشاير. لا أعلم مدى صحّة ذلك، فالفريق والمؤيّدون عملوا بمرونة وثبات رائعين خلال الحملة الانتخابية، بعيدًا عن كلّ ما فعلته. في أفضل الأحوال، رددت لهم الجميل، نظرًا لكلّ ما فعله الآخرون لتحقيق فوزي في أيوا. وما حصل هو أنّ الخسارة في نيوهامبشاير أظهرت للفريق والمؤيّدين صفة اكتشفتها لديّ، صفة تبيّن أنّها مفيدة ليس فقط خلال مسار الحملة الانتخابية بل خلال السنوات الثماني التي تلت: شعرت غالبًا بأنّني أكثر ثباتًا حين تسوء الأمور. وربّما أقنعنا الفوز في أيوا فريقي وأنا، بأنّني قادر على الوصول إلى الرئاسة. لكنّ الخسارة في نيوهامبشاير هي ما جعلنا نثق بأنّني مؤهّل للمنصب.

لطالما سُئلت عن هذه السمة الخاصّة بشخصيتي – قدرتي على التماسك في خضمّ الأزمات. أحيانًا أعتبرها ترتبط بالمزاج ليس إلّا، أو أنّها نتيجة لتربيتي في هاواي، فمن الصعب أن يشعر المرء بالضغط حين تبلغ درجة الحرارة 80 فهرنهايت (27 درجة مئوية) والشمس مشرقة وأنت بعيد مسافة خمس دقائق عن الشاطئ. وإن تحدّثت إلى مجموعة من الشباب، فسأخبرهم كيف أنّي درّبت نفسي، مع مرور الوقت، على النظر إلى الصورة في إطار أكثر شمولية وعلى إدراك أهمّية التركيز المستمرّ على الأهداف بدلًا من الانهماك في الإيجابيات والسلبيات اليومية.

ذلك كلّه صحيح. لكن، أكثر بعد، في المواقف الصعبة، أميل إلى استشارة جدّتي.

كانت تبلغ الخامسة والثمانين من العمر في ذاك الوقت، وكانت آخر من بقي من الثلاثي الذي قام بتربيتي. كانت حالتها الصحّية تتراجع. كان السرطان قد انتشر في جسدها المنهك أصلًا بسبب هشاشة العظام وحياتها التي كثرت فيها العادات السيّئة. لكنّ ذهنها كان لا يزال يقظًا، ولأنّها لم تعد قادرة على السفر جوًّا ولأنّني فوّتّ رحلتنا الميلادية السنوية إلى هاواي بسبب متطلبات الحملة الانتخابية، اعتدت الاتّصال بها كلّ بضعة أسابيع لأطمئنّ عليها.

اتّصلت بها بعد نيوهامبشاير. وكالمعتاد، لم يطل الحديث بيننا. كانت توت تعتبر الاتّصالات الهاتفية من مسافات بعيدة إسرافًا. أخبرتني عن الأرخبيل وأخبرتها عن حفيدتيها وأحدث تصرّفات الشيطنة التي تقومان بها. أبلغتني شقيقتي مايا التي كانت تعيش في هاواي أنّ توت كانت تشاهد كلّ تفاصيل الحملة الانتخابية على التلفزيون، لكنّها لم تثر الموضوع قطّ معي. وبعد خسارتي، كانت لديها نصيحة توجّهها إليّ.

«أنت بحاجة إلى تناول الطعام، يا بار. تبدو نحيلًا أكثر ممّا ينبغي».

كانت هذه من صفات مادلين بايني دونهام، المولودة في بيرو بولاية كانساس عام 1922. كانت ابنة «الكساد الكبير»، وكانت والدتها مدرّسة في مدرسة ووالدها محاسبًا في مصفاة صغيرة للنفط، وكان والدا كلٍّ منهما من الفلّاحين وربّات المنازل. كان هؤلاء أشخاصًا عقلانيين عملوا بجدّ والتزموا بالصلاة في المنازل وواظبوا على دفع فواتيرهم وظلّوا رافضين للتعبير المبالغ فيه والعلني عن المشاعر أو لأيّ شكل من أشكال الطيش.

في شبابها، ناضلت جدّتي ضد هذه القيود الخاصّة بالبلدات الصغيرة، ولا سيّما من خلال زواجها بجدّي ستانلي أرمور دونهام، الذي كان عرضة للصفات المشكوك فيها المذكورة سابقًا. ومعًا خاضا مغامرات، خلال الحرب وبعدها، لكن بحلول الوقت الذي وُلِدتُ فيه، لم يبق من عادات التمرّد لدى جدّتي سوى التدخين والشرب ومشاهدة أفلام التشويق. وفي «مصرف هاواي»، تمكّنت توت من الترقّي من وظيفة مكتبية دنيا لتصبح واحدة من أولى نائبات الرئيس، ووفق الجميع كانت بارعة في عملها. طوال 25 سنة، لم تثر بلبلة، ولم تقع في خطأ، كما لم تتقدّم يومًا بشكوى حتى حين شاهدت رجالًا أصغر سنًّا منها يحظون بترقية قبلها.

بعدما تقاعدت توت، التقيت أحيانًا بأشخاص في هاواي رووا قصصًا عن مساعدتها لهم – رجل أصرّ على أنّه كان سيفقد شركته لولا تدخّلها، أو امرأة تذكّرت كيف أنّ توت تغاضت عن سياسة غامضة للمصرف تطلّبت توقيع زوج المرأة المنفصل عنها لضمان الحصول على قرض للوكالة العقارية التي كانت تؤسّسها. لكن لو سأل أحد توت عن أيّ من هذه الأشياء، لقالت إنّها بدأت العمل في المصرف، لا لشغف معيّن بالقطاع المالي أو لرغبة في مساعدة الآخرين، بل لأنّ عائلتنا كانت تحتاج إلى المال، وإنّ هذا هو ما توفّر لها.

قالت لي: «أحيانًا يفعل المرء ما يجب أن يفعله».

لم أعِ إلّا في المراهقة، مدى ابتعاد حياة جدّتي عن المسار الذي تصوّرته لنفسها وحجم التضحيات التي قدّمتها أولًا من أجل زوجها، ثمّ من أجل ابنتها، ثمّ من أجل حفيديها. بدا لي الأمر دراماتيكيًا على نحو صادم. بدا عالمها مزدحمًا جدًّا.

لكن حتى في ذلك الوقت، أدركت تمامًا أنّ استعداد توت لتحمّل الأعباء – الاستيقاظ باكرًا كلّ يوم لترتدي البدلة والحذاء الخاصّ بالعمل والانتقال بالحافلة إلى المكتب في وسط المدينة والعمل خلال النهار كلّه على الصكوك قبل العودة إلى المنزل وهي مرهقة لا تملك طاقة للقيام بشيء آخر – هو ما مكّنهما، هي وجدّي، من التقاعد المريح والسفر والحفاظ على استقلاليتهما. وسمح الاستقرار الذي وفّرته جدّتي لأمّي، بتولّيها مهنة أحبّتها على الرغم من عدم انتظام الراتب والاضطرار إلى السفر. كما سمح لنا مايا وأنا بالالتحاق بمدرسة خاصّة وبجامعات راقية.

علّمتني توت كيف أحقق التوازن بين وارداتي ونفقاتي وكيف أقاوم الرغبة في شراء أشياء لا أحتاج إليها. كانت السبب الذي جعلني، حتى في اللحظات التي كنت أثور فيها كشابّ، أقدّر الأعمال التجارية الحسنة الإدارة وأقرأ الصفحات المالية في الصحف. كما كانت سبب شعوري بالدفع لإهمال المزاعم المبالغ فيها لتفكيك كلّ شيء وإعادة بناء المجتمع من الصفر. علّمتني قيمة العمل الجادّ وبذل أقصى الجهود حتى حين يكون العمل غير ممتع، والقيام بمسؤولياتي حتى حين لا يكون ذلك مناسبًا. علّمتني أن أجمع بين العاطفة والعقل، وألّا أبالغ في البهجة حين تكون الحياة جيدة، وألّا أيأس حين تكون الأمور سيّئة.

هذا كلّه زرعته فيّ سيدة بيضاء عجوز وصريحة من كانساس. كانت نظرتها إلى الأمور تخطر في بالي، غالبًا، حين كنت أقود حملتي الانتخابية. وكانت نظرتها إلى العالم ما أشعر به لدى كثر من الناخبين الذين التقيتُ بهم، سواء في أرياف أيوا أو في حيٍّ للسود في شيكاغو، حيث أرى الاعتزاز الصامت نفسه بالتضحيات من أجل الأولاد والأحفاد والانعدام نفسه للادّعاءات والتطلعات المتواضعة نفسها أيضًا.

لأنّ توت امتلكت كلًّا من نقاط القوّة اللافتة والقدرة على الدفاع عن القناعات التي اكتسبتها أثناء تربيتها بعناد – لأنّها أحبّتني بقوّة وكانت مستعدّة بكلّ ما للكلمة من معنى لمساعدتي، من دون أن تتخلّى قطّ عن الجانب المحافظ بحذر، ما جعلها تعاني بصمت حين جاءت أمّي للمرّة الأولى بأبي، الرجل الأسود، إلى المنزل لتناول العشاء – علّمتني أيضًا الحقيقة المعقدة والمتعدّدة الأوجه للعلاقات العرقية في بلادنا.

«لا توجد أميركا سوداء وأميركا بيضاء وأميركا لاتينية وأميركا آسيوية. توجد الولايات المتّحدة الأميركية».

كانت هذه الجملة الأكثر رسوخًا في البال من خطابي أمام مؤتمر عام 2004. أردته أقرب إلى بيان يحمل معاني الأمل أكثر منه وصفًا للواقع، لكن في الوقت نفسه كان يحمل الأمل الذي آمنتُ به والواقع الذي عملت من أجله. ففكرة أنّ إنسانيتنا المشتركة أهمّ من الفوارق بيننا كانت مترسّخة فيّ. ووصفتْ أيضًا ما شعرتُ بأنّه نظرة عملية إلى المجال السياسي: في الديمقراطيات، تحتاجون إلى أغلبية لإحداث تغيير كبير، وفي أميركا عنى ذلك بناء تحالفات عبر الخطوط العرقية والإثنية.

من المؤكّد أنّ هذا كان صحيحًا بالنسبة إليّ في أيوا، حيث يشكل الأفارقة الأميركيون أقلّ من نسبة ثلاثة في المئة من السكّان. ويومًا بعد يوم، لم تعتبر حملتنا الانتخابية ذلك عقبة، بل مجرّد حقيقة من حقائق الحياة. وواجه منظّمونا العداوة العرقية في المجتمع، عبّر مؤيّدون محتملون حتى عنها بصراحة، في بعض الأحيان (سمعنا أكثر من مرّة: «نعم، أفكّر في التصويت للزنجي»). لكن

في كثير من الأحيان، تجاوز العداء ملاحظة وقحة أو بابًا يُغلَق في وجوهنا. استيقظت إحدى مؤيّداتنا الأكثر شعبية في اليوم السابق لعيد الميلاد، لتجد فناءها مليئًا بلافتات حملتنا الممزقة، فيما تعرّض منزلها للتخريب وكُتبت على جدرانه بالألوان نعوت عنصرية. تحمّل متطوّعونا، غالبًا، أنواعًا من الملاحظات النمطية عن أيّ أسود قضى بعض الوقت في مواقع يغلب فيها البيض، من قبيل «لا أعتقد بأنّه أسود حقًا... أعني أنّه ذكيّ جدًا»، وهي ملاحظات صدرت بدافع قلّة الوعي لا اللؤم.

لكن عمومًا، وجدتُ الناخبين البيض في أنحاء أيوا كلّها شبيهين إلى حدّ كبير بأولئك الذين استقطبتهم قبل بضع سنوات في جنوب ولاية إيلينوي – ودودين وعميقي التفكير ومنفتحين على فكرة ترشّحي وأقلّ قلقًا بشأن لون بشرتي أو حتى اسمي ذي الطابع المسلم، وأكثر قلقًا بشأن صغر سنّي وقلّة خبرتي وخططي لخلق فرص عمل أو إنهاء الحرب في العراق.

كان المستشارون السياسيون قلقين، وكانت مهمّتنا الحفاظ على الأمور على هذا النحو. لم تكن المشكلة في تجنّبنا القضايا العرقية. كان موقعنا الإلكتروني قد أوضح موقفي حيال مواضيع ساخنة مثل الإصلاح في الهجرة والحقوق المدنية. وإذا ما سُئلت في اجتماع عامّ، لم أكن أتردّد في شرح واقع التنميط العنصري أو التمييز الوظيفي أمام جمهور أبيض من الريف. ضمن الحملة، استمع بلوف وأكس إلى مخاوف أعضاء الفريق السود واللاتينيين، وما إن كان شخص ما يريد التعديل في إعلان تلفزيوني (سألت فاليري مرّة: «هل يمكننا إدراج وجه أسود واحد على الأقلّ غير وجه باراك؟») أو كان يذكّرنا بالعمل بجدّ لتعيين مزيد من كبار الموظفين من ذوي البشرة الملوّنة. (في هذا الصدد، على الأقلّ، لم يكن عالم الناشطين السياسيين ذوي الخبرة الرفيعة مختلفًا كثيرًا عن غيره من المهن، إذ كانت لدى الشباب ذوي البشرة الملوّنة فرص أقلّ للوصول إلى المرشدين والشبكات التلفزيونية، ولم يتمكّنوا ماديًّا من تقبّل التدريب بدون مقابل ماديّ، الذي قد يضعهم على المسار السريع لإدارة الحملات الانتخابية الوطنية. كنت مصمّمًا على الإسهام بتغيير ذلك كلّه). لكن بلوف وأكس وغيبس حرصوا دومًا على التخفيف من أهمّية أيّ موضوع قد يوحي بأنّه شكوى عنصرية، أو يقسّم الناخبين على أسس عرقية، أو يؤثّر سلبًا على صورتي بوصفي «المرشّح الأسود». بالنسبة إليهم، كانت الوصفة الفورية للتقدّم العرقي بسيطة – كنّا بحاجة إلى الفوز. يعني هذا كسب الدعم لا فقط من طلّاب الجامعات البيض الليبراليين بل أيضًا من الناخبين الذين يشكّل وجودي في البيت الأبيض، قفزة كبيرة لهم على الصعيد النفسي.

كان غيبس يقول ممازحًا: «ثق بي، بغضّ النظر عن أيّ شيء آخر يعرفه الناس عنك، لقد لاحظوا أنّك لا تشبه الرؤساء الـ42 السابقين».

في الوقت نفسه، لم أشعر بأيّ نقص في التقدير من الأفارقة الأميركيين منذ انتخابي لعضوية مجلس الشيوخ الأميركي. تواصلت معي الفروع المحلّية

للرابطة الوطنية للنهوض بالملوّنين رغبة منها في منحي الجوائز. وظهرت صورتي بانتظام في صفحات مجلّتَي «إيبوني» و«جت». وأخبرتني كلّ امرأة سوداء في سنّ معيّنة أنّني ذكّرتها بابنها. وكان الحبّ لميشيل عند مستوى آخر. مع خلفيتها المهنية، وسلوك الأخت الصديقة لديها والتفاني الحقيقي في دورها كأمّ، اختصرت ما عملت من أجله العديد من العائلات السوداء وأمَلَتْه لأطفالها.

على الرغم من هذا كلّه، كانت مواقف السود تجاه ترشيحي معقّدة – مدفوعة في جزء لا يُستهان به بالخوف. لم تخبرهم تجربة للسود أنّ من الممكن لأحد منهم الفوز بترشيح حزب رئيسي، فضلًا عن رئاسة الولايات المتّحدة. في أذهان كثر، ما أنجزناه ميشيل وأنا كان بالفعل شيئًا من المعجزة. أن يطمح المرء إلى ما هو أبعد من ذلك بدا أحمقَ، لا بل رحلة محفوفة بالمخاطر.

قال لي مارتي نسبيت بعد وقت قصير من إعلاني ترشّحي: «دعني أقُلْ لك إنّ أمّي قلقة عليك بالطريقة نفسها التي قلقت بها عليّ»، إذ كان رجل أعمال ناجحًا، ونجم كرة قدم سابقًا في المدرسة الثانوية ويشبه كثيرًا جاكي روبنسون الشابّ، ومتزوّجًا بطبيبة رائعة وأبًا لخمسة أطفال رائعين، بدا مارتي تجسيدًا للحلم الأميركي. لقد ربّته أمّ عزباء عملت ممرّضةً في كولومبوس في ولاية أوهايو. نتيجة برنامج خاصّ مصمَّم لإلحاق المزيد من الشباب ذوي البشرة الملوّنة بالمدارس الإعدادية والكلّيات فقط، تمكّن مارتي من صعود السلّم ومغادرة الحيّ الذي ترعرع فيه، فيما لم يمكن للرجال السود أن يأملوا بأكثر قليلًا من حياة مهنية كاملة في خطوط التجميع. لكن عندما قرّر، بعد الكلّية، ترك وظيفة مستقرّة في «جنرال موتورز» من أجل مشروع فيه المزيد من المخاطر في الاستثمارات العقارية، ارتعبت والدته، خوفًا من أنّه قد يفقد كلّ شيء بالسعي إلى موقع بعيد المنال.

قال لي مارتي: «كانت تعتقد بأنّني مجنون إذ تخلّيت عن الأمان. لذلك، تخيّل كيف تشعر أمّي وأصدقاؤها تجاهك الآن، ليس بسبب ترشّحك للرئاسة فحسب، لكن في الواقع بسبب اعتقادك بأنّك قد تكون رئيسًا!».

لم تقتصر هذه الذهنية على الطبقة العاملة. كانت والدة فاليري – التي جسّدت عائلتها النخبة من من المهنيين السود في أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين – زوجة طبيب وإحدى الرائدات في حركة التعليم في مرحلة الطفولة المبكّرة. لكنّها تشكّكت بالطريقة نفسها في حملتي الانتخابية في البداية.

قالت فاليري: «إنّها تريد حمايتك».

«ممَّ؟»، سألت.

«من خيبة الأمل»، قالت، تاركة جانبًا مخاوف والدتها المحدّدة من احتمال تعرّضي للاغتيال.

سمعنا ذلك مرارًا وتكرارًا، ولا سيّما خلال الأشهر الأولى من الحملة الانتخابية – وهو تشاؤم وقائي، وشعور في مجتمع السود بأنّ هيلاري كانت اختيارًا أكثر أمانًا. مع تأييد شخصيات وطنية مثل جيسي جاكسون الابن (وجيسي الأب الأكثر صلابة) لنا، تمكّنا من الحصول على عدد جيّد من التأييدات المبكرة من قادة أفارقة أميركيين، ولا سيّما منهم الأصغر سنًّا. لكنّ عددًا أكبر منهم فضّل أن ينتظر ويرى أدائي، وأيّد غيرهم من السياسيين ورجال الأعمال والقساوسة السود هيلاري – سواء انطلاقًا من ولاء حقيقي تجاه آل كلينتون أو حرصًا على دعم من يرجّح فوزها – قبل أن أحصل على فرصة لعرض ما لديّ.

قال لي أحد أعضاء الكونغرس: «البلاد ليست جاهزة بعد، ولآل كلينتون تاريخ في العمل السياسي».

في الوقت نفسه، كان هناك نشطاء ومفكّرون أيّدوني لكنّهم نظروا إلى حملتي الانتخابية بطريقة رمزية بحتة، على غرار السباقات الماضية التي خاضتها شيرلي تشيشولم وجيسي جاكسون وآل شاربتون، واعتبروها منصّة مفيدة ولو عابرة لرفع صوت مقاوم للظلم العنصري. وإذ كانوا غير مقتنعين بأنّ النصر كان ممكنًا، توقّعوا منّي أن أتّخذ المواقف الأكثر تشدّدًا في كلّ شيء، بدءًا من تساوي الفرص وصولًا إلى التعويضات. وكانوا باستمرار في حالة تأهّب في مواجهة أيّ تلميح بأنّني قد أصرف كثيرًا من الوقت والطاقة في التودّد إلى البيض الوسطيين والأقلّ تقدّمية.

قال لي أحد المؤيّدين: «لا تكن من أولئك القادة المزعومين الذين يعتبرون صوت السود أمرًا مفروغًا منه». أثّر فيّ هذا النقد، لأنّه لم يكن خاطئًا تمامًا. فالكثير من السياسيين الديمقراطيين اعتبروا الحصول على أصوات الناخبين السود أمرًا مفروغًا منه، على الأقلّ من عام 1968، عندما قرّر ريتشارد نيكسون أنّ العمل السياسي الخاصّ بالاستياء العنصري الأبيض هو أضمن طريق لفوز الجمهوريين، وبالتالي ترك الناخبين السود من دون اختيار آخر سوى الالتحاق بالديمقراطيين. ولم يكن الديمقراطيون البيض وحدهم الذين احتسبوا الأمور بهذه الطريقة. ما من مسؤول منتخب أسود اعتمد على أصوات البيض للبقاء في منصبه ولم يكن على علم بما كان أكس وبلوف وغيبس يحذّرون ضمنيًا على الأقلّ منه، أنّ التركيز الكبير على الحقوق المدنية، أو سوء سلوك الشرطة، أو غيرها من القضايا التي تُعدّ خاصّة بالسود، قد يؤدّي إلى إثارة الشكوك، أو حتى إلى ردّ فعل عنيف، من قبل الشريحة الأوسع من الناخبين. قد يقرّر المرء التحدّث على أيّ حال، بدفع من ضميره، لكنّه فهم أنّ ثمنًا ما سيُدفَع – أنّ السود لا يمكنهم ممارسة العمل السياسي الخاصّ بمصلحة المزارعين أو المتحمّسين لحمل السلاح أو المجموعات الإثنية الأخرى، إلّا على مسؤوليتهم الخاصّة.

بالطبع، كان ذلك واحدًا من أسباب ترشّحي، أليس كذلك – لمساعدتنا على التحرّر من قيود كهذه؟ لإعادة تصوّر ما هو ممكن؟ أردت ألّا أكون متوسّلًا،

يعيش دائمًا على هامش السلطة ويسعى إلى الحصول على خدمة من المحسنين الليبراليين، ولا محتجًّا دائمًا، مليئًا بالغضب المحق وينتظر أن تُكفِّر أميركا البيضاء عن ذنبها. سار كثر في كلّ من المسارين، وكان كلّ منهما قد وُلد من حالة من اليأس، في مكان ما.

لا، كان الهدف هو الفوز. أردت أن أثبت للسود، وللبيض – للأميركيين من الأعراق كلّها – أنّنا قادرون على تجاوز المنطق التقليدي، وأنّنا نستطيع حشد أغلبية عاملة حول جدول أعمال تقدّمي، وأنّنا نستطيع وضع قضايا مثل عدم المساواة أو عدم وجود فرص تعليمية في صميم النقاش الوطني ومن ثمّ تحقيق النتائج في ذلك.

كنت أعرف أنّني أحتاج، من أجل تحقيق ذلك، إلى استخدام لغة تتحدّث إلى الأميركيين جميعًا واقتراح سياسات تمسّ الجميع – تعليم من الدرجة الأولى «لكلّ» طفل والرعاية الصحّية الجيدة «لكلّ» أميركي. كنت بحاجة إلى احتضان البيض كحلفاء بدلًا من يشكّلوا عوائق تحول دون التغيير، وأن أتبنّى النضال الأفريقي الأميركي كنضال على نطاق واسع من أجل مجتمع عادل وكريم.

فهمت المخاطر. سمعت الانتقادات الصامتة التي صادفتها، لا من المنافسين فحسب، بل أيضًا من الأصدقاء. كيف أنّ التركيز على البرامج الشاملة يعني، في كثير من الأحيان، أنّ المنافع تستهدف مباشرةً بمعدّل أقلّ أولئك الذين هم في أشدّ الحاجة إليها. كيف أنّ جذب المصالح المشتركة يخفّف من الآثار المستمرّة للتمييز وكم سمح للبيض بتجنّب التحمّل الكامل لإرث العبودية وقوانين التمييز العنصري ومواقفهم العرقية الخاصّة. كيف ترك هذا السود مع عبء نفسي، في ظلّ ترجيح ابتلاعهم المستمرّ للغضب المشروع والإحباط باسم مثال أعلى بعيد المنال.

كان هذا مطلبًا كبيرًا من السود، يتطلّب مزيجًا من التفاؤل والصبر الاستراتيجي. بينما كنت أحاول قيادة الناخبين وحملتي الانتخابية الخاصّة عبر هذه المنطقة المجهولة، كنت أتذكّر باستمرار أنّ هذه ليست ممارسة مجرّدة. كنت ملتزمًا أمام مجتمعات محلّية محدّدة من لحم ودم، كلّها من رجال ونساء لديهم حاجات خاصّة بهم وقصص شخصية – بما في ذلك القسّ الذي يبدو مجسّدًا للدوافع المتناقضة كلّها التي كنت أحاول أن أجمع بينها.

التقيت للمرّة الأولى بالقسّ جيريميا إيه رايت الابن، خلال عملي في التنظيم. كانت كنيسته، كنيسة الثالوث الموحّدة للمسيح، واحدة من أكبر الكنائس في شيكاغو. هو ابن قسّ معمداني ومدير مدرسة من فيلادلفيا، نشأ غارقًا في تقاليد الكنيسة السوداء بينما كان يدرس أيضًا في أبرز المدارس المرموقة – والبيضاء إلى حدّ كبير – في المدينة. وبدلًا من الذهاب مباشرة إلى العمل الديني، ترك الكلّية للانضمام إلى مشاة البحرية ثمّ البحرية الأميركية، حيث تدرّب في قسم أمراض القلب والرئتين، وكان من ضمن الفريق الطبّي

الذي اعتنى بليندون جونسون بعد الجراحة التي أجرِيت له عام 1966. وعام 1967، التحق بجامعة هوارد، على غرار العديد من السود خلال تلك السنوات التي شهدت اضطرابًا. تميّز بالخطاب البارز للقوّة السوداء وباهتمامه بكلّ ما يتعلق بشؤون الأفارقة والانتقادات اليسارية للنظام الاجتماعي الأميركي. عندما تخرّج من كلّية اللاهوت، كان قد استوعب أيضًا لاهوت تحرير السود لجيمس كون – نظرة إلى المسيحية أكّدت مركزية تجربة السود، ليس بسبب أيّ تفوق عنصري متأصّل، لكن، وفق كون، لأنّ الله يرى العالم من خلال عيون أولئك الأكثر تعرّضًا للظلم.

كون القسّ رايت قد أتى لرعاية طائفة ذات أغلبية ساحقة من البيض، يدلّ إلى حدّ ما على الجانب العملي لديه. لم تكن الكنيسة الموحّدة للمسيح تقدّر الدراسة الجادّة فحسب – هذا ما أكّد عليه كلّ يوم أحد – بل كان لديها المال والبنية التحتية لمساعدته في تأسيس جماعته. ما كان كنيسة رصينة بأقلّ من مئة عضو، نما خلال فترة ولايته ليصبح كنيسة صاخبة ومفعمة بالحيوية من ستّة آلاف عضو، تضمّ جموعًا من سود شيكاغو: مصرفيين وأعضاء عصابات سابقين وأعضاء باللباس الأفريقي وأعضاء ببزّات «بروكس براذرز» وجوقة تنشد الإنجيل الكلاسيكي بطريقة «الروك» و«جوقة هللويا» في خدمة واحدة. كانت عظاته غنيّة بالرموز الشعبية والعامّية وحسّ الفكاهة والبصيرة الدينية الحقيقية التي لم تكتفِ بتحفيز هتافات وصيحات من الأعضاء، بل صقلت أيضًا سمعته كواحد من أفضل المبشّرين في البلاد.

وجدتُ عظات القسّ رايت مبالغًا فيها في بعض الأوقات. ففي وسط شرح علمي لسفر متى أو سفر لوقا، قد يدرج انتقادًا لاذعًا لحرب المخدّرات في أميركا أو النزعة العسكرية الأميركية أو الجشع الرأسمالي أو العنصرية الأميركية غير القابلة للمعالجة، وهي مواضيع كانت فعلًا متجذّرة في الواقع لكنّها لم تكن ضمن السياق. في كثير من الأحيان، بدا كأنّ المواضيع تعود إلى تاريخ معيّن، كما لو كانت محاضرة جامعية غير رسمية في عام 1968 أكثر منها قيادة جماعة مزدهرة تضمّ قادة شرطة ومشاهير ورجال أعمال أثرياء ومدير مدرسة شيكاغو. في كثير من الأحيان، ما قاله كان خاطئًا تمامًا، قريبًا من نظريات المؤامرة التي يسمعها المرء في الأماكن العامّة في وقت متأخّر من الليل أو في صالون الحلاقة في الشارع. بدا الأمر كما لو أنّ هذا الرجل المثقف الأسود ذا البشرة الفاتحة الذي في منتصف العمر، لم يوفّر جهدًا من أجل مصداقية الشارع، محاولًا أن يبقي الأمور حقيقية. أو ربّما اعترف فقط – داخل جماعته ولنفسه – بالحاجة الدورية لإطلاق العنان، لإطلاق الغضب المكبوت من حياة ملؤها النضال في مواجهة العنصرية المزمنة، بعيدًا عن العقل والمنطق.

عرفت هذا كلّه. ومع ذلك بالنسبة إليّ، ولا سيّما عندما كنت شابًّا لا أزال أعمل على تصنيف معتقداتي ومكاني داخل المجتمع الأسود في شيكاغو، فاق

الخير في القسّ رايت عيوبه، تمامًا كما فاق إعجابي بالجماعة وقساوستها تشكيكي في الدين المنظّم عامّةً. انضممنا ميشيل وأنا في نهاية المطاف إلى كنيسة الثالوث كعضوين، على الرغم من أنّنا كنّا نحضر إلى الكنيسة بتقطع. تمامًا مثلي، لم تتربَّ ميشيل في منزل متديّن. بدأ ذلك بحضور مرّة واحدة في الشهر، ثمّ أصبح أقلّ تواترًا مع مرور الوقت. على الرغم من ذلك، عندما كنّا نذهب، كان لزيارتنا مغزى، وحين انطلقت في مسيرتي السياسية، طلبت من القسّ رايت التضرّع إلى الله من أجلي أو مباركته لي في المحطات الرئيسية.

كانت هذه هي الخطّة يوم أعلنت ترشّحي. كان يُفترض بالقسّ رايت أن يقود الحشد المتجمّع في صلاة قبل أن أطلّ على المنصّة. في طريقي إلى سبرينغفيلد قبل يوم واحد من الحدث، تلقيت مكالمة عاجلة من أكس، ليسأل عمّا إن كنت رأيت مقالة في «رولينغ ستون» نُشِرت للتوّ عن ترشّحي. من الواضح أنّ المراسل كان يجلس حديثًا في كنيسة الثالوث، والتقط خطبة نارية من القسّ رايت واقتبس منها في مقالته.

«ونقلت عنه قوله... انتظر، اسمح لي أن أقرأ هذا: **نحن نؤمن بتفوّق البيض ودونية السود ونؤمن به أكثر ممّا نؤمن بالله**».

«حقًا؟»

«أعتقد أنّ من المنطقي أن أقول إنّه إذا قام بالدعوة غدًا، فستشكل هذه قصّة رئيسية... على الأقلّ على فوكس نيوز».

قدّمت المقالة بذاتها وجهة نظر عادلة عمومًا من جيرميا رايت وعمله قسًّا في كنيسة الثالوث، وأنا لم أُفاجَأ بأنّ قسّي سيشير إلى الفجوة بين المثل المسيحية المعلنة في أميركا وتاريخ البلاد العنصري الوحشي. ومع ذلك، كانت اللغة التي استخدمها لاسعة أكثر من أيّ شيء سمعته من قبل. وعلى الرغم من أنّني كنت محبطًا إلى حدّ ما مع الحاجة الدائمة لتليين الحقائق الفظّة المتعلّقة بالعرق في هذا البلد لمصلحة البيض، كمسألة سياسة عملية، كنت أعرف أنّ أكس كان على حق في شأنها.

بعد ظهر ذلك اليوم، اتّصلت بالقسّ رايت وسألته إن كان مستعدًّا لأن يستغني عن الصلاة العامّة وأن يقيم بدلًا من ذلك، لي أنا وميشيل، صلاة خاصّة قبل خطابي. يمكنني أن أقول إنّه اعتبرها إساءة له، لكن في نهاية المطاف، وبنحوٍ أمّن الراحة لفريقي – اعتمد الخطّة الجديدة.

بالنسبة إليّ، عزّز ما جرى الشكوك التي كانت لا تزال تساورني حيال الترشّح إلى أعلى منصب في الولايات المتّحدة الأميركية. كان إنجازًا أن أتمكّن من تحقيق الدمج في حياتي الخاصّة – أن أتعلّم مع مرور الوقت كيفية التنقّل بسلاسة بين الدوائر السوداء والبيضاء، أن أكون مترجمًا وجسرًا بين الأقارب والأصدقاء والمعارف والزملاء، وأن أقيم علاقات في أطر بتوسّع دائم، حتى شعرت بأنّه يمكنني أن أدرك، أخيرًا، عالم أجدادي وعالم القسّ رايت، ككلّ واحد وموحّد. لكن ماذا عن شرح تلك العلاقات لملايين الغرباء؟ أن نتصوّر أنّ

حملة رئاسية، بكلّ ما فيها من ضوضاء وتشويه وتبسيط، يمكن أن تتغلّب بطريقة أو بأخرى، على الأذى والخوف والشكّ الذي تشكّل على مدى 400 سنة؟ كان واقع العلاقات العرقية الأميركية أكثر تعقيدًا من أن يتلخّص في صوت واحد. يا للجحيم، كنت أنا بذاتي أكثر تعقيدًا ممّا ينبغي، وحياتي أكثر فوضويةً وأقلّ ألفةً ممّا يجب بالنسبة إلى الأميركي العادي، وبالنسبة إليّ أيضًا لأتوقّع النجاح في هذا المجال.

ربّما لو صدرت مقالة «رولينغ ستون» في وقت سابق، منذرةً بمشاكل مقبلة، لاتّخذت قرارًا بالامتناع عن الترشّح. من الصعب الجزم. أعلم حقًا – مع مفارقة بسيطة، أو ربّما عناية إلهية – أنّ قسًّا آخر وصديقًا مقرّبًا من القسّ رايت، الدكتور أوتيس موس الابن، هو من ساعدني في مواصلة طريقي على الرغم من شكوكي.

كان أوتيس موس من قدامى حركة الحقوق المدنية وصديقًا مقرّبًا ومساعدًا للدكتور كينغ وقسًّا في واحدة من أكبر الكنائس في كليفلاند بأوهايو ومستشارًا سابقًا للرئيس جيمي كارتر. لم أكن أعرفه جيّدًا، لكن بعد نشر المقالة اتّصل بي ذات مساء لتقديم الدعم. قال إنّه سمع بالتحدّيات مع جيرميا، وسمع بتلك الأصوات داخل المجتمع الأسود التي نادت بأنّني لم أكن مستعدًّا بعد أو أنّني كنت متطرّفًا أكثر ممّا ينبغي أو أنتمي إلى التيّار السائد، أو أنّني لم أكن أسود بما فيه الكفاية. وتوقّع أن تزداد الطريق صعوبة، لكنّه حضّني على عدم فقدان الاندفاع.

قال لي الدكتور موس: «حدود كلّ جيل هي عند ما يعرفه. أولئك منّا الذين شكّلوا جزءًا من الحركة، عمالقة مثل مارتن، والقادة والناشطين مثلي... نحن جيل موسى. نفّذنا تظاهرات واعتصامات ودخلنا السجون، في تحدٍّ أحيانًا لأجدادنا، لكنّنا كنّا نبني على ما أسّسوا له. لقد استطعنا أن نخرج أنفسنا من مصر، يمكنك القول. لكنّنا لم نستطع السفر إلّا لهذه المسافة.

«أنت، يا باراك، من جيل يشوع. أنت وغيرك ممّن هم مثلك مسؤولون عن المرحلة التالية من الرحلة. الناس مثلي يمكن أن يقدّموا الحكمة من تجربتنا. ربّما يمكنكم أن تتعلّموا من بعض أخطائنا. لكن في نهاية المطاف، سيكون الأمر متروكًا لكم، بمساعدة الله، للبناء على ما أسّسنا له، وقيادة شعبنا وهذا البلد خارج هذا الضياع».

من الصعب المبالغة في تقدير إلى أيّ مدىً حضّنتني هذه الكلمات، إذ إنّها أتت قبل سنة تقريبًا من انتصارنا في أيوا. ما يعنيه أن يقول شخص مرتبط ارتباطًا وثيقًا بمصدر إلهامي الأول، أنّ ما أحاول القيام به يستحقّ هذا العناء كلّه، وأنّه لم يكن مجرّد نتيجة ممارسات ناتجة عن الغرور أو الطموح، بل كان جزءًا من سلسلة لا تنقطع من التقدّم المستمرّ. من الناحية العملية، بفضل استعداد الدكتور موس والزملاء السابقين الآخرين للدكتور كينغ – مثل القسّ

سي تي فيفيان من أتلانتا والقسّ جوزيف لاوري من مؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية – لمدّ أيديهم الأسطورية بهدف دعمي لاعتباري بمثابة امتداد لأعمالهم التاريخية، لم ينضمّ المزيد من القادة السود في وقت سابق إلى معسكر هيلاري.

ولم يكن هذا أكثر وضوحًا ممّا كان عليه في آذار/مارس 2007، عندما شاركت في المسيرة عبر جسر إدموند بيتوس في سلما بولاية ألاباما، التي يستضيفها عضو الكونغرس جون لويس سنويًا. كنت أرغب من فترة طويلة في الحجّ إلى موقع الأحد الدامي، الذي أصبح عام 1965 بوتقة للمعركة من أجل الحقوق المدنية، عندما أدرك الأميركيون تمامًا ما هو على المحكّ. لكنّ زيارتي بدت معقّدة. ستكون كلينتون هناك، قيل لي، لكن قبل أن يجتمع المشاركون لعبور الجسر، كان من المقرّر أن نتحدّث هيلاري وأنا في وقت واحد في مبارزة في الخدمات الكنسية.

ليس هذا فحسب، بل أشار مضيفنا جون لويس إلى أنّه يميل إلى تأييد هيلاري. كان جون قد أصبح صديقًا مقرّبًا – كان يفخر كثيرًا بانتخابي لعضوية مجلس الشيوخ، معتبرًا أنّه جزء من إرثه – وكنت أعرف أنّ الاختيار عذّبه، إذ استمعت إليه يشرح وجهة نظره عبر الهاتف، وكم مضى من الوقت على معرفته لآل كلينتون، وكيف دعمت إدارة بيل العديد من أولوياته التشريعية، واخترت ألّا أضغط عليه أكثر ممّا ينبغي. ويمكنني أن أتخيّل الضغط الذي يتعرّض له هذا الرجل الطيّب واللطيف، وأدركت أيضًا أنّه في الوقت الذي كنت أطلب فيه من الناخبين البيض أن يحكموا عليّ بموضوعية، سيبدو طلب التضامن العنصري أقرب إلى النفاق.

كان من الممكن أن تتحوّل مناسبة إحياء ذكرى سلما إلى مشهد سياسي غير مريح، لكن عندما وصلت، شعرت على الفور بالراحة، ربّما بسبب وجودي في مكان كان له دورٌ كبير في مخيّلتي ومسار حياتي. ربّما كان ذلك نتيجة ردّ فعل الناس العاديين الذين تجمّعوا للاحتفال بهذه المناسبة، فصافحوني أو عانقوني، وبعضهم كانوا يعلّقون أزرار حملة هيلاري الانتخابية، فيما يعبّرون عن سعادتهم بوجودي هناك. لكن على الأرجح، كان السبب في دعم مجموعة من كبار السنّ المحترمين. عندما دخلت «كنيسة براون تشابل إيه إم إي» التاريخية لحضور المراسم، علمت أنّ القسّ لاوري طلب أن يقول بضع كلمات قبل تقديمي. كان في الثمانينيات من العمر في ذلك الحين، لكنّه لم يفقد الذكاء ولا الكاريزما.

بدأ بالقول: «اسمحوا لي أن أقول لكم، إنّ بعض الأشياء المجنونة تحدث هناك. يقول الناس إنّ أشياء معيّنة لا يمكن أن تحدث لكن من يستطيع أن يجزم؟ من يستطيع أن يجزم؟».

«عظ الآن، أيّها القسّ»، صاح أحد من الجمهور.

«كما تعلمون، في الآونة الأخيرة ذهبت إلى الطبيب وقال إنّ الكوليسترول لديّ كان مرتفعًا قليلًا. لكن بعد ذلك أوضح لي أنّ هناك نوعين من الكوليسترول. هناك الكولسترول السيّئ، ثمّ هناك الكوليسترول الجيّد. وجود الكوليسترول الجيّد لا بأس به. وهذا جعلني أفكّر في أشياء كثيرة من هذا القبيل. أعني، عندما بدأنا الحركة، كثر من الناس ظنّوا أنّنا مجانين. أليس هذا صحيحًا، يا سي تي؟». أومأ القسّ لاوري في اتّجاه القسّ فيفيان، الذي كان يجلس على المنصّة. «هناك زنجي مجنون آخر... وسيخبرك أنّ كلّ شخص في الحركة كان مجنونًا إلى حدّ ما...».

ضحك الجمهور من القلب.

وتابع: «لكن كما هي الحال مع الكوليسترول، هناك مجنون جيد ومجنون سيّئ، صح؟ هارييت توبمان مع السكك الحديد الواقعة تحت الأرض، كانت مجنونة إلى أقصى الحدود! وبولس، عندما كان يعظ أغريبا، قال أغريبا: يا بولس، أنت مجنون... لكنّه كان مجنونًا جيّدًا».

بدأ الحشد بالتصفيق والهتاف عندما وصل القسّ لاوري إلى بيت القصيد. «أقول لكم اليوم إنّنا بحاجة إلى مزيد من الناس في هذا البلد من المجانين الجيّدين... لا يمكنكم معرفة ما سيحدث عندما يكون بين الناس مجانين جيّدون... يذهبون إلى صناديق الاقتراع للتصويت!».

وقف روّاد الكنيسة وضحك القساوسة الذين كانوا يجلسون بجانبي على المنصّة وربّتوا ظهري. لكن عندما حان الوقت لأنهض وألقي كلمة، مستعينًا بالعبارات التي قدّمها إليّ الدكتور موس كنقطة انطلاق – حول إرث جيل موسى وكيف جعل ذلك حياتي ممكنة، حول مسؤولية جيل يشوع لاتّخاذ الخطوات التالية المطلوبة لتحقيق العدالة في هذه الأمّة وحول العالم، ليس فقط بالنسبة إلى الأشخاص السود بل إلى أولئك المحرومين جميعًا – كانت الجموع في الكنيسة في حالة حماسة تامّة.

في الخارج، بعد انتهاء الخدمة، رأيت زميلًا آخر للدكتور كينغ، القسّ فريد شاتلسورث، وهو مدافع أسطوري عن الحرّية ولا يعرف الخوف. نجا من قصف «كو كلاكس كلان» لمنزله، وضرَبَه حشدٌ أبيض بالهراوات والسلاسل والقبضات الحديدية، وطُعنت زوجته أثناء محاولتهما تسجيل ابنتيهما في مدرسة برمنغهام للبيض سابقًا. كان قد عولج أخيرًا من ورم في الدماغ تركه ضعيفًا، لكنّه ناداني إلى كرسيّه المتحرّك للتحدّث. وعندما تجمّع المشاركون في المسيرة، عرضت عليه أن أدفع كرسيّه عبر الجسر.

«أودّ ذلك»، قال القسّ شاتلسورث.

وهكذا ذهبنا، تحت سماء الصباح الزرقاء الرائعة، عابرين الجسر فوق النهر البنّي الموحل، فيما ترتفع الأصوات متقطّعةً في أغانٍ وصلوات. مع كلّ خطوة، تخيّلت كيف يمكن أن يكون هؤلاء الرجال والنساء المسنّون قد شعروا قبل 40 سنة من اليوم، عندما كانت قلوبهم الشابّة تنبض بسرعة وهم يواجهون كتائب

من الرجال المسلّحين على ظهور الخيل. وتذكّرت فقط كيف كانت أعبائي طفيفة بالمقارنة مع ذلك. تبيّن أنّهم كانوا لا يزالون منخرطين في المعركة، وعلى الرغم من النكسات والحزن لم يستسلموا للمرارة ما أكّد لي أنّه ليس لديّ أيّ سبب للشعور بالتعب. شعرت بالتجدّد في قناعتي وبأنّني كنت حيث كان من المفترض أن أكون وأفعل ما يجب القيام به، وأنّ القسّ لاوري قد يكون على حق في القول بوجود «مجانين جيّدين».

بعد 10 أشهر، ومع انتقال الحملة الانتخابية إلى ساوث كارولينا خلال الأسبوعين الثاني والثالث من كانون الثاني/يناير، عرفتُ أنّ إيماننا سيخضع لاختبار آخر. نحن بحاجة ماسّة للفوز. على الورق، بدت الولاية جيّدة بالنسبة إلينا: شكّل الأفارقة الأميركيون نسبة كبيرة من الناخبين الديمقراطيين في الانتخابات التمهيدية، وكان لدينا مزيج كبير من السياسيين المخضرمين والناشطين الشباب، البيض والسود على حدّ سواء، في صفّنا. لكنّ استطلاعات الرأي أظهرت أنّ تأييد الناخبين البيض لنا كان متأخّرًا، ولم نكن نعرف ما إن كان الناخبون الأفارقة الأميركيون سيحضرون بالأعداد التي نحتاج إليها. كان أملنا أن نتحرّك نحو الثلاثاء الكبير مع فوز لا يتأثّر بالخطوط العرقية. لكن إن كان الجهد الذي بذلناه في أيوا أظهر إمكان توفير أنواع أكثر مثالية من العمل السياسي، فإنّ الحملة في ساوث كارولينا انتهت مختلفة بالتأكيد. تحوّلت إلى عراك، ممارسة في السياسة على الطراز التقليدي، على خلفية مشهد مثقل بذكريات تاريخ عنصري دموي مرير.

نتج بعض من هذا عن تقارب النتائج والقلق المتزايد وما بدا كأنّه شعور داخل معسكر كلينتون بأنّ الحملة الانتخابية السلبية عملت لمصلحتهم. واتّخذت هجماتهم، على الهواء ومن خلال وسطاء، لهجة أكثر حدّة. ومع تزايد اهتمام الناخبين من أنحاء البلاد كلّها، كنّا جميعًا على علم بالمخاطر. تحوّلت مناظرة في ذلك الأسبوع إلى شجار، بكلّ ما للكلمة من معنى، بيني وبين هيلاري، وتحوّل جون إدواردز (الذي كانت حملته الانتخابية في خواتيمها وسينسحب بعدها) إلى متفرّج فيما طاردنا هيلاري وأنا بعضنا بعضًا كمصارعين في حلبة.

بعد ذلك، غادرت هيلاري الولاية لتقود حملة في أماكن أخرى، لكنّ الأجواء بقيت مشحونة، فيما بقيت حملتها بين أيدي ويليام جيفرسون كلينتون المشاكس والمفعم بالنشاط والحاضر في كلّ مكان.

تعاطفت مع الموقف الذي كان فيه بيل: لم تكن زوجته تحت التدقيق المشدّد والهجوم المستمرّ فحسب، بل إنّ وعدي بتغيير واشنطن وتجاوز الجمود الحزبي كان بمثابة تحدٍّ لإرثه الخاصّ. لا شكّ في أنّني عزّزت هذا التصوّر عندما قلت، في مقابلة أُجرِيت معي في نيفادا، إنّني على الرغم من إعجابي ببيل كلينتون، لم أكن أعتقد بأنّه غيّر السياسة كما فعل رونالد ريغان في الثمانينيات، عندما تمكّن من إعادة صياغة علاقة الشعب الأميركي

بالحكومة وفق المبادئ المحافظة. وبعد العرقلة التي واجهها كلينتون خلال فترة رئاسته، لم أستطع أن ألومه على الرغبة في تحطيم دخيل شابّ ومغرور.

من الواضح أنّ كلينتون استمتع بالعودة إلى الحلبة. هو شخصية مهمّة، وسافر عبر الولاية لتقديم ملاحظات ذكيّة وبثّ سحره الودّي. كانت هجماته عليّ في معظمها ضمن حدود معيّنة، فيرتكز على نقاط هي النقاط نفسها التي كنت سأدلي بها لو كنت في مكانه – أنّني أفتقر إلى الخبرة وأنّني إذا ما تمكّنت من الفوز بالرئاسة، فسيفترسني الجمهوريون في الكونغرس.

بعيدًا من ذلك، يقع المجال السياسي العرقي، وهو ما كان كلينتون قد تجاوزه ببراعة في الماضي لكنّه أثبت أنّه تحدٍّ أكثر صعوبة ضدّ مرشّح أسود موثوق به. عندما أشار قبل الانتخابات التمهيدية في نيوهامبشاير، إلى أنّ بعض مواقفي من حرب العراق كانت أشبه بالـ«خرافة»، كان بعض السود قد رأوا في ذلك إيحاءً بأنّ فكرة وجودي رئيسًا كانت خرافة، ما دفع عضو الكونغرس جيم كليبورن، نائب زعيم الأغلبية – أقوى مسؤول أسود في ساوث كارولينا وكان حتى ذلك الحين قد حافظ على حياد حذر – إلى توبيخه علنًا. عندما أخبر كلينتون الجماهير من البيض أنّ هيلاري «تستقطبكم» على نحو يعجز خصومها عن بلوغه، سمع غيبس – وهو نفسه ابن الجنوب – أصداءً للاستراتيجي الجمهوري لي أتووتر والإثارة السياسية ولم يتردّد في تحفيز بعض مؤيّدينا ليعبّروا عن ذلك.

إذا نظرنا إلى الوراء، لا أعرف إن كان أيّ من ذلك منصفًا. لم يعتقد بيل كلينتون ذلك بالتأكيد. لكن كان من الصعب في ساوث كارولينا التمييز بين ما هو صحيح وما هو محسوس. في أنحاء الولاية كلّها، قُوبِلت بدفء وضيافة كبيرين من السود والبيض على حدّ سواء. في مدن مثل تشارلستون، تعرّفت إلى الجنوب الجديد الذي كثر الترويج له، وهو كوزموبوليتاني ومتنوّع وغنيّ بالتجارة. وعلاوة على ذلك، بالنسبة إلى شخص اختار شيكاغو لإقامته، لم أكن بحاجة إلى تذكير بأنّ الانقسام العنصري لم يكن خاصًّا بالجنوب.

ومع ذلك، عندما سافرت عبر ساوث كارولينا، بدت مواقفي العرقية أكثر وضوحًا ومباشرة، وفي بعض الأحيان غير خفيّة على الإطلاق. كيف كان لي أن أفسّر أنّ امرأة بيضاء ترتدي ملابس أنيقة خلال عشاء حضرته، كانت ترفض مصافحتي؟ كيف لي أن أفهم دوافع أولئك الذين يرفعون لافتات خارجًا أثناء إقامة أحد أنشطة حملتنا الانتخابية، تحمل العلم الكونفدرالي وشعارات الاتّحاد القومي للأسلحة، ويصرخون حيال حقوق الولايات ويقولون لي أن أعود إلى دياري؟

لم تكن الكلمات التي يصيح بها البعض أو التماثيل التي ترمز إلى الكونفدرالية ما أثار موضوع إرث العبودية والفصل العنصري فحسب. بناءً على اقتراح من عضو الكونغرس كليبورن، زرت «مدرسة جاي في مارتن

الإعدادية»، وهي مدرسة عامّة ذات أغلبية من السود، في بلدة ديلون الريفية في القسم الشمالي الشرقي من الولاية. وبُنِي جزء من المبنى عام 1896، بعد 30 سنة فقط من الحرب الأهلية، ولم يكن واضحًا أنّ أيّ إصلاحات أجريت عليه خلال عقود من الزمن: جدران متداعية وسباكة معطّلة ونوافذ متصدّعة وقاعات رطبة مظلمة وفرن الفحم في الطابق السفلي لا يزال يُستخدَم لتدفئة المبنى. وإذ غادرت المدرسة، أحسست بمزيج بين الشعور بالإحباط والاندفاع الجديد: ما الرسالة التي تلقّتها أجيال من الفتيان والفتيات عند وصولهم يوميًا إلى هذه المدرسة، باستثناء اليقين بأنّهم غير مهمّين بالنسبة إلى أولئك الذين هم في السلطة. ومهما كان المقصود بالحلم الأميركي، هو لم يكن مقدَّرًا لهم؟

ساعدتني لحظات كهذه في رؤية التداعيات المرهقة للحرمان في المدى البعيد، وقمّة الاندفاع الذي تلقّى فيه العديد من السود في ساوث كارولينا حملتنا الانتخابية. بدأت أفهم الطبيعة الحقيقية لخصومي. لم أكن مرشّحًا ضدّ هيلاري كلينتون أو جون إدواردز أو حتى الجمهوريين. كنت مرشّحًا ضدّ الماضي بكلّ ما فيه من ثقل وقسوة وجمود، ومن الخوف الذي أنتجه.

اشتكى قساوسة وصنّاع قرار من السود كانوا قد اعتادوا الحصول على مقابل مادّي لجلب الناخبين، من تركيزنا على توظيف المتطوّعين على مستوى القاعدة الشعبية بدلًا من ذلك. بالنسبة إليهم، كانت السياسة تتعلق قليلًا بالمبادئ وكثيرًا بالصفقات، وهذه هي الطريقة التي كانت تسير بها الأمور دائمًا. أثناء حملتها الانتخابية، كانت ميشيل – التي وُلِد جدّها الأكبر في زمن العبودية في حقول لزراعة الأرزّ في ساوث كارولينا – تسمع نساءً سوداوات من ذوات النيّات الحسنة يقترحن أنّ خسارة الانتخابات قد تكون أفضل من فقدان الزوج، ويعني ذلك أنّني إذا انتُخِبت، فسأُقتَل بالتأكيد.

بدا أنّ الناس أرادوا أن يقولوا لنا إنّ الأمل والتغيير يُعدّان ترفًا، مفاهيم غريبة من شأنها أن تتلاشى.

في 25 كانون الثاني/يناير، عشية الانتخابات التمهيدية، نشرت شبكة «إن بي سي» استطلاعًا للرأي أظهر أنّ التأييد الذي حصلت عليه من سكّان ساوث كارولينا البيض تراجع إلى نسبة 10 في المئة، فأثارت الأخبار النقّاد. قالوا إنّ ذلك كان متوقعًا. حتى ارتفاع نسبة إقبال الناخبين الأفارقة الأميركيين لا يمكن أن يتغلّب على المقاومة البيضاء العميقة الجذور لأيّ مرشّح أسود، فضلًا عن مرشّح اسمه باراك حسين أوباما.

نقل أكسلرود، المترقّب للكوارث باستمرار، هذا إليّ أثناء بحثه في هاتفه «البلاك بيري». وأضاف، بشكل غير مجدٍ، أنّنا إذا خسرنا ساوث كارولينا، فمن المرجّح أن تكون حملتنا الانتخابية انتهت. والأسوأ من ذلك أنّه ذهب إلى القول إنّنا حتى إن فزنا، فإنّ تراجع الدعم من قبل البيض قد يدفع الصحافة وآل

كلينتون إلى استبعاد هذا الفوز والتشكيك في جدوى استمراري في الانتخابات العامّة.

كان فريقنا بأكمله قلقًا يوم الانتخابات التمهيدية، مدركًا كلّ ما كان على المحكّ. لكن عندما حلّ المساء أخيرًا وبدأت النتائج بالانتشار، تجاوزت النتائج توقّعاتنا الأكثر تفاؤلًا. لقد تغلّبنا على هيلاري بفارق الضعف، مع ارتفاع هائل يقارب 80 في المئة في إقبال السود و24 في المئة من أصوات البيض. حتى إنّنا فزنا بـ10 نقاط من بين الناخبين البيض الذين هم دون سنّ الأربعين. وبالنظر إلى النكسات التي عانيناها والضربات التي تلقّيناها منذ نصر أيوا، شعرنا ببهجة لا توصف.

بينما كنت أسير على المنصّة في قاعة في كولومبيا لإلقاء خطاب النصر، كنت أشعر بصوت الأقدام وتصفيق الأيدي. لقد تجمّع عدّة آلاف من الناس في المكان، على الرغم من أنّ وهج أضواء التلفزيون منعني من أن أرى أبعد من الصفوف القليلة الأمامية – كانوا طلّاب جامعات في معظمهم، بيضًا وسودًا على قدم المساواة، وشبك بعضهم الأذرع أو وضعها بعضهم على أكتاف بعض، فيما كانت وجوههم مبتهجة بالفرح والتصميم.

«العرق لا يهمّ!»، كان الناس يهتفون. «العرق لا يهمّ! العرق لا يهمّ!».

رصدت بعض منظّمينا الشباب ومتطوّعينا مختلطين بالحشد. لقد نجحوا مجدّدًا على الرغم من المتشكّكين. قلت لنفسي: لقد استحقّوا فرحة النصر، لحظة من الغبطة المطلقة. ولهذا السبب، حتى وأنا أهدّئ الحشد وأغوص في خطابي، لم أشأ أن أصحّح لأولئك المنشدين ذوي النيّة الحسنة – أن أذكّرهم بأنّ العرق لا يزال مهمًّا إلى حدّ كبير، على الرغم من رغبتهم في التفكير بخلاف ذلك، ففي عام 2008 لا يزال علم الكونفدرالية بكلّ ما يمثّله، يرفرف أمام مبنى الكابيتول الخاصّ بالولاية على بعد بضعة مبانٍ.

7

بعد الفوز الذي حققناه في ولاية ساوث كارولينا، بدأت الأمور تجري لمصلحتنا. في مقال نشرته «النيويورك تايمز» في 27 كانون الثاني/يناير، أعلنت كارولين كينيدي دعمها لي، وأعلنت بمبادرة كريمة منها أنّ حملتنا الانتخابية جعلتها تفهم للمرّة الأولى الأفكار الملهمة التي كان الأميركيون الشباب يستمدّونها من والدها. ثمّ حذا حذوها عمّها تيد كنيدي في اليوم التالي، فانضمّ إليّ أمام عدّة آلاف من الطلّاب في الجامعة الأميركية. كان تيدي نشيطًا إلى أبعد حدود، فجمع سحر كاميلوت العريق كلّه، وفنّد حجّة انعدام الخبرة التي كانت تُستخدَم في الماضي ضدّ شقيقه، وهي الآن موجّهة نحوي. سيطلق أكس هنا تسمية «التمرير الرمزي للشعلة»، واستطعت أن أرى ما كان ذلك يعنيه له. بدا كأنّ تيدي أدرك في حملتنا الانتخابية صوتًا مألوفًا، وكان يعود إلى المرحلة التي سبقت اغتيال شقيقيه وفيتنام وردود فعل البيض وأعمال الشغب وووترغيت وإغلاق المصانع وألتامونت والإيدز، حين كانت الليبرالية تزخر بالتفاؤل وروح العمل – الروح نفسها التي أسهمت بصياغة مبادئ أمّي وهي لا تزال شابّة، التي نقلتها إليّ.

أضاف تأييد كنيدي زخمًا معنويًا إلى حملتنا الانتخابية، وساعد في الإعداد ليوم الثلاثاء الكبير، في 5 شباط/فبراير، حين تختار الأمّة أكثر من نصف مندوبيها في يوم واحد. كنّا نعرف دائمًا أنّ يوم الثلاثاء الكبير سيكون تحدّيًا هائلًا. وعلى الرغم من انتصارنا في ولايتي أيوا وساوث كارولينا، ظلّت هيلاري تتمتّع بشعبية أكبر. ولم تكن الحملة الانتخابية التي قدناها في شكل مجزّأ وجهًا لوجه في الولايات التي جرى التصويت فيها أولًا ممكنة في ولايات أكبر وأكثر اكتظاظًا بالسكّان مثل ولايتي كاليفورنيا ونيويورك.

إلّا أنّ ما فعلناه كان التأسيس لقاعدة شعبية ما لبثت أن توسّعت يومًا بعد يوم. بمساعدة الخبير المخضرم في جمع المندوبين جيف بيرمان ومديرنا الميداني المتمرّس جون كارسون، طوّر بلوف استراتيجية سنتمكّن من

تنفيذها بالتركيز الموحّد، التفكير نفسه الذي اعتمدناه في أيوا. بدلًا من محاولة الفوز بالولايات الرئيسية الكبرى والمبالغة في الإنفاق على الإعلانات التلفزيونية، بهدف الحدّ من خسائرنا، ركّزنا في الوقت والجهود الميدانية على ولايات التجمّع الحزبي – والعديد منها صغيرة وريفية وذات أغلبية من البيض بنسبة ساحقة – وأنتجت الحماسة التي أبداها مؤيّدونا تحوّلات ضخمة نسبيًا وانتصارات غير متوازنة، وهو ما من شأنه أن يُترجَم إلى مكاسب ضخمة على صعيد المندوبين.

كانت ولاية إيداهو مثالًا. لم يكن من المنطقي بالنسبة لنا أن نرسل موظّفين إلى ولاية بهذه المساحة الصغيرة لقاء أجر. لكنّ مجموعة من المتطوّعين تُسمّى «أهالي إيداهو من أجل أوباما» نظّمت نفسها. كانوا قد أمضوا السنة السابقة في استخدام منصّات عبر وسائل التواصل الاجتماعي مثل «ماي سبيس» و«ميت أب» لإنشاء مجموعة صغيرة وللتعرّف إلى مواقفي في ما يتعلّق بالقضايا ولإنشاء صفحات لجمع التبرّعات الشخصية والتخطيط للمناسبات والمسح الاستراتيجي للولاية. عندما أخبرني بلوف، قبل أيّام قليلة من الثلاثاء الكبير، أنّ من المقرّر أن أقود الحملة الانتخابية في بويسي بدلًا من تمضية يوم إضافي في كاليفورنيا – حيث كنّا نحقق شعبية سريعًا – أعترفُ بأنّ الشكوك ساورتني. لكنّ ساحة الولاية في بويسي التي كانت تعجّ بـ14 ألف مهلّل لي من أهالي إيداهو ساعدتني سريعًا على التغلّب على أيّ تشكيك. وانتهى بنا الأمر بالفوز في إيداهو بهامش كبير، إلى حدّ سمح لنا بالحصول على عدد أكبر من المندوبين هناك، مقارنة بما حصلت عليه هيلاري لدى فوزها في ولاية نيوجيرسي، وهي الولاية التي يتجاوز عدد سكّانها خمسة أضعاف.

أصبح هذا هو النمط السائد. فقد أتى 13 سباقًا من سباقات الثلاثاء الكبير الـ22 لمصلحتنا؛ وعلى الرغم من فوز هيلاري في نيويورك وكاليفورنيا ببضع نقاط مئوية لكلّ منهما، حصدنا 13مندوبًا إضافيًا. كان إنجازًا رائعًا، شاهدًا على مهارة بلوف وسعة حيلته، هو وموظفينا الميدانيين ومعظم المتطوّعين معنا. ونظرًا إلى الأسئلة التي استمرّ الخبراء وأيضًا حملة كلينتون الانتخابية، في إثارتها حول جاذبيتي المحتملة في الانتخابات العامّة، شعرتُ بالرضى عن الفوز في ما يُسمّى الجزء الأحمر من البلاد.

ما أدهشني أيضًا هو الدور المتنامي للتكنولوجيا في انتصاراتنا. فقد أفسح لنا الشباب المتميّزون في فريقي، المجال لتبنّي الشبكات الرقمية التي استعانت بها أولًا حملة هاوارد دين الانتخابية قبل أربع سنوات وعملوا على تطويرها. ألزمتنا خبرتنا المتواضعة بالوثوق، مرّة تلو الأخرى، بطاقة المتطوّعين ذوي الخبرة في مجال الإنترنت وبقدراتهم الإبداعية. كان الملايين من المانحين الصغار يساعدون في تغذية عملياتنا. كذلك ساعدت الروابط عبر البريد الإلكتروني على نشر رسائل حملتنا الانتخابية بمعدّل عجزت وسائل الإعلام الكبرى عن بلوغه. وكانت المجتمعات الصغيرة الجديدة تتشكّل بين أشخاص

كانوا منعزلين في السابق بعضهم عن بعض. خرجت من يوم الثلاثاء الكبير، ملهمًا، فقد تصوّرت ما سيكون عليه المستقبل، عودة للمشاركة من القاعدة إلى القمّة التي قد تفسح المجال لديمقراطيتنا لتعمل من جديد.

وما لم أتمكّن من تقديره تمامًا حتى الآن هو مدى مرونة هذه التكنولوجيا والسرعة التي قد تجتذبها بها المصالح التجارية والقوى المترسّخة. وأيضًا، مدى السهولة في استخدامها لا لتوحيد الناس فحسب بل لتشتيت تفكيرهم أو تقسيمهم، وكيف قد تُعتمد أدوات عديدة من تلك التي أوصلتني إلى البيت الأبيض، ذات يوم، كأسلحة لمعارضة ما كنت أطالب به.

معلومات كهذه ستتوضّح في وقت لاحق. بعد الثلاثاء الكبير، ذهبنا باتّجاه نجاح مطلق بعد فوزنا بـ11 من الانتخابات التمهيدية على التوالي ومن التجمّعات الحزبية على مدار أسبوعين، بهامش تقريبي نسبته 36 في المئة. كان ذلك انتشارًا سريعًا، وكاد يكون سورياليًا، على الرغم من أنّ فريق العمل وأنا قد بذلنا قصارى جهدنا لكي لا نسيء تقدير الحاضر متطلّعين فقط صوب الغد – فأضحت عبارة «تذكّروا نيوهامبشاير!» شائعة – مدركين حقيقة أنّ المعركة مستمرّة، وأنّ الكثيرين ما زالوا يريدون رؤيتنا نفشل.

في كتاب «نفوس السود»، يصف عالم الاجتماع دبليو إي بي دو بوا «الوعي المزدوج» لدى الأميركيين السود في فجر القرن العشرين. على الرغم من أنّهم وُلِدوا وترعرعوا على الأراضي الأميركية، وأسهمت مؤسّسات هذه الأمّة بنموّهم وغُرِست فيهم عقائدها، وعلى الرغم من واقع أنّ أياديهم الكادحة وقلوبهم النابضة أسهمت كثيرًا باقتصاد البلاد وثقافتها – على الرغم من هذا كلّه، كتب دو بوا: يظلّ الأميركيون السود «الآخر» دومًا. فهم دائمًا في الخارج ينظرون إلى الداخل، ويشعرون دائمًا بـ«ثنائية»، لا تتعلّق بما هم عليه بل بما لا يمكن أن يكونوا عليه أبدًا.

في مرحلة شبابي، تعلّمت كثيرًا من كتابة دو بوا. لكن لكوني ابنًا لثنائي مختلط وبفضل نشأتي أو بفضل الأوقات التي شهدت على نضوجي، لم تكن فكرة «الوعي المزدوج» هذه شيئًا شعرت به شخصيًا. لقد عشت شخصيًا صراعًا في محاولة فهم معنى موقعي نتيجةَ زواج والدين من عرقين مختلفين وحقيقة التمييز العنصري. وعلى الرغم من ذلك، لم يسبق لي في أيّ وقت من الأوقات أن تساءلت – أو سمحت لأحد بأن يتساءل – مشكّكًا في أساس «أميركيتي».

بطبيعة الحال، لم أخض قطّ الانتخابات الرئاسية من قبل.

حتى قبل أن أعلن ترشّحي رسميًا، فنّد غيبس وفريق التواصل لدينا مرّة أخرى شائعات مختلفة انتشرت عبر برامج حوارية على إذاعات محافظة أو مواقع إلكترونية غير موثوق بها قبل أن تصل إلى موقع «تقرير درادج» وشبكة «فوكس نيوز». وصدرت تقارير تفيد بأنّني درست في مدرسة إندونيسية،

واتّخذت المسألة حجمًا إضافيًا بعد أن سافر صحافي من محطة «سي أن أن» إلى مدرستي الابتدائية القديمة في جاكرتا، حيث وجد مجموعة من الأطفال يرتدون الزيّ الغربي ويستمعون إلى فرقة «نيو كيدز أون ذا بلوك» على أجهزة الـ«آي بود» الخاصّة بهم. وكانت هناك ادّعاءات بأنّني لم أكن مواطنًا أميركيًا (ودعمت هذه الادّعاءات صورة لي وأنا أرتدي الزيّ الأفريقي في حفل زفاف أخي الكيني غير الشقيق). ومع التقدّم الذي أحرزناه في الحملة الانتخابية، عُمِّمت أكاذيب أكثر فظاعة، لم تكن لها علاقة بجنسيتي، بل بـفكرة «الغريب» المرتبطة بادّعاءات متنوّعة مألوفة وقاتمة: أنّني تاجرت بالمخدّرات، وأنّني عملت بائعَ هوى للمثليين، وأنّ لي روابط ماركسية وأنجبت العديد من الأطفال خارج إطار الزواج.

كان من الصعب أن نأخذ أيًّا من هذه الأمور على محمل الجدّ، وفي البداية على الأقلّ لم يعرها العديد من الناس أهمّية – عام 2008، كانت الإنترنت لا تزال بطيئة للغاية ومتقطعة للغاية أيضًا، فضلًا عن كونها بعيدة كلّ البعد عن غرف بثّ الأخبار في المحطّات الكبرى لتتمكّن من اختراق أذهان الناخبين بطريقة مباشرة. لكن كانت هناك طرق غير مباشرة وأكثر لياقة للتشكيك في انتماءاتي.

في أعقاب الهجمات الإرهابية في 11 أيلول/سبتمبر، كنت قد اعتدتُ وضع دبّوس يحمل العلم الأميركي. شعرت بأنّ هذا قد يشكّل وسيلة بسيطة للتعبير عن التضامن الوطني في مواجهة المأساة الهائلة. ثمّ مع انقضاء المناقشة حول حرب بوش على الإرهاب وغزو العراق – بينما كنت أشاهد جون كيري يتعرّض للانتقادات وأستمع إلى التشكيك في وطنية من عارضوا حرب العراق من قبل أمثال كارل روف، ورأيت زملائي يضعون دبابيس العلم الأميركي في مجلس الشيوخ وهم يصوّتون بابتهاج شديد على خفض الميزانية لتمويل برامج المحاربين القدامى – وضعتُ دبّوسي الخاصّ جانبًا بكلّ هدوء. ولم تكن هذه خطوة أسجّل بها اعتراضًا بل كان هذا العمل بمثابة تذكير لنفسي بأنّ جوهر الوطنية أكثر أهمّية من الرمز. ويبدو أنّ أحدًا لم يلاحظ، ولا سيّما أنّ أغلب زملائي في مجلس الشيوخ – بما في ذلك أسير الحرب السابق الضابط البحري جون ماكين – لم ينزعوا دبابيس العلم عن طيّات ستراتهم.

لذلك حين سألني صحافي محلّي في تشرين الأول/أكتوبر في أيوا لماذا لم أكن أضع الدبوس، قلت الحقيقة، مشيرًا إلى أنّني أعتقد بأنّ حبّ المرء لوطنه لا يقاس باعتماده رمزًا يمكن شراؤه من المتاجر الرخيصة. وسرعان ما أصبح المذيعون المحافظون يتحدّثون عن التفسيرات الافتراضية لغياب الدبّوس عن طيّة سترتي. «أوباما يكره العلم، أوباما لا يحترم قوّاتنا». وبعد أشهر، كانوا لا يزالون يثيرون المسألة، وبدأ ذلك يضايقني. أردت أن أسأل ما السبب الذي جعل مسألة الدبّوس لديّ وليس لدى أيّ مرشّح رئاسي سابق، تستحوذ على

هذا القدر الكبير من الاهتمام فجأة؟ كما كان متوقعًا، لم يشجّعني غيبس على التعبير عن غضبي علنًا.

«لماذا تمنحهم الرضى؟»، قال مسديًا النصيحة لي. «أنت تفوز».

هذا منصف بما فيه الكفاية. لكن لم يكن من السهل إقناعي، على الرغم من ذلك، عندما شهدت التلميحات نفسها تطال زوجتي.

بعد أيوا، خفّفت ميشيل من مشاركاتها في الحملة. لكون الفتاتين في المدرسة، اقتصرت إطلالاتها على السباقات المحتدمة واكتفت بالسفر خلال عطلة نهاية الأسبوع. لكن أينما ذهبنا كانت مرحة وتنخرط بسهولة، صريحة وذات رؤية نافذة. تحدّثت عن تربية الأطفال ومحاولة تحقيق التوازن بين مطالب العمل والعائلة. ووصفت القيم التي ترعرعت وفقها – عدم غياب والدها يومًا عن العمل على الرغم من إصابته بالتصلّب المتعدّد، والعناية العميقة التي أولتها والدتها لتعليمها، وعدم توافر إمكانيات مادّية كبرى لدى العائلة، لكن كان لديها دومًا كثير من الحبّ الذي أحيطت به. كانت العائلة كما صوّرها الرسّام نورمان روكويل، والمسلسل التلفزيوني Leave it to Beaver. لقد جسّدت عائلة زوجتي الاتّجاهات والتطلّعات التي نميل إلى المطالبة بها لاعتبارها أميركية فريدة من نوعها، ولم أكن أعرف شخصًا أكثر انتماءً إلى التيّار السائد من ميشيل، التي كانت وجبتها المفضّلة البرغر والبطاطس المقليّة، وكانت تحبّ أن تشاهد إعادة لـ«عرض آندي غريفيث»، وتستمتع بأيّ فرصة للتسوّق بعد ظهر أيّام السبت في المركز التجاري.

وعلى الرغم من هذا، وفق بعض النقّاد على الأقلّ، كانت ميشيل مختلفة، ولا تصلح لتكون السيّدة الأولى. قالوا إنّها بدت «غاضبة». ووُصفت في أحد مقاطع «فوكس نيوز» الإخبارية بأنّها «أمّ طفلتَي أوباما». ولم تكن هذه هي الحال مع وسائل الإعلام المحافظة فحسب. كتبت المعلّقة في «النيويورك تايمز» مورين دود عمودًا أشارت فيه إلى أنّ ميشيل، عندما رسمت صورة فكاهية لي في خطابها حيث وصفتني بالأب البائس الذي يترك الخبز يجفّ في المطبخ ويترك الغسيل القذر في كلّ مكان (حصلت بكلّ تأكيد على ضحكة تقدير من جمهورها)، لم تكن تدعمني بل كانت «تحرمني من رجولتي»، ما أساء إلى فرصتي بالفوز في الانتخابات.

لم يتكرّر هذا النوع من التعليقات كثيرًا، واعتبره البعض من موظّفينا عند مستوى البذاءة المعتادة في الحملات الانتخابية. لكنّ ميشيل لم تتلقَّ الأمر بهذا الشكل. لقد أدركت أنّه بالإضافة إلى بعض القيود التي على زوجات السياسيين قبولها، (الشريكة المحبّة والمطواعة، الساحرة لكن غير المتشبّثة برأيها أكثر ممّا ينبغي. القيود نفسها التي رفضتها هيلاري ذات يوم، وهو اختيار بقيت تدفع ثمنًا باهظًا له)، كانت هناك مجموعة إضافية من الصور النمطية التي ترافق النساء السوداوات، استعارات مألوفة تشرّبتها الفتيات السوداوات على مدى طويل كالسموم من اليوم الذي رأين فيه دمية باربي الشقراء أو

أضفن شراب «العمّة جميما» المركّز إلى الفطائر. هذا لأنّه لا تنطبق عليهنّ المعايير المتعارف عليها للأنوثة، إذ إنّ مؤخّراتهنّ كانت أضخم ممّا ينبغي وشعرهنّ أجعد أكثر ممّا يجب، كنّ صاخبات أو عصبيات إلى حدّ مبالغ فيه أو متسلّطات على أزواجهنّ – لم «يحرمن رجالهنّ من رجولتهم» بل كنّ هنّ أنفسهنّ مسترجلات.

تمكّنت ميشيل من تحمّل هذا العبء النفسي طيلة حياتها، بحرصها الشديد على مظهرها، وسيطرتها على نفسها وعلى محيطها. وأيضًا من خلال الاستعداد باندفاع لكلّ عمل تقوم به، على الرغم من رفضها التامّ لأن تتحوّل إلى شخص آخر مختلف عمّا هي عليه. بدت كاملة، تتمتّع بقدر كبير من الأناقة والكرامة، على غرار العديد من النساء السوداوات اللواتي واجهن الكثير من التعليقات السلبية، فكان هذا مذهلًا.

بطبيعة الحال، كانت طبيعة الحملات الانتخابية تعني فقدان السيطرة أحيانًا. بالنسبة إلى ميشيل، حدث هذا قبيل الانتخابات التمهيدية في ولاية ويسكنسن، عندما قالت، أثناء خطاب تحدّثت فيه عن إعجابها بعدد الناس الذين جنّدتهم حملتنا الانتخابية: «للمرّة الأولى في حياتي كبالغة، أفتخر حقًا ببلادي... لأنّني أعتقد بأنّ الناس يتوقون إلى التغيير».

كانت أشبه بزلّة في كتاب مدرسي – كلمات مرتجلة يمكن أن تشرّحها وتقطّعها وتستخدمها وسائل الإعلام المحافظة كسلاح – عبارة عن نسخة مشوّشة لما سبق أن قالته مرّات عديدة في خطبها عن اعتزازها بالطريق الذي سلكته بلادنا، الزيادة الواعدة في المشاركة السياسية. استحققنا فريقي وأنا اللوم إلى حدّ كبير. كنّا قد تركنا ميشيل من دون مساعدة في كتابة الخطاب وجلسات الإعداد والملاحظات التي توفرت لي في الأوقات كلّها، البنية التحتية التي أبقتني منظّمًا وبكامل تركيزي. وكان الأمر أشبه بإرسال مدني إلى ساحة المعركة من دون سترة واقية من الرصاص.

مهما يكن، انقضّ الصحافيون، يتكهّنون بمدى تأثير تعليقات ميشيل في الحملة الانتخابية، وكم كشفت هذه التصريحات من المشاعر الحقيقية لدى آل أوباما. أدركتُ أنّ هذا جزءٌ من أجندة أكثر ضخامة وأكثر قبحًا أيضًا، صورة تتكوّن ببطء وسلبية عمدًا، يغذّيها الخوف. والمقصود منها تغذية التوتّر العامّ السائد إزاء فكرة شخص أسود يتّخذ القرار الأعظم في البلاد مع عائلته السوداء في البيت الأبيض. لكنّني كنت أقلّ اهتمامًا بما كان يعنيه هذا كلّه للحملة الانتخابية وأكثر تألّمًا عندما رأيت مدى الأذى الذي شعرت به ميشيل بسبب ما حصل. فقد تسبّب الأمر بتشكيك زوجتي القويّة والذكيّة والجميلة في نفسها بعد الخطأ الذي حدث في ويسكنسن، ذكّرتني بأنّها لم ترغب أبدًا في أن تُسلَّط الأضواء عليها. وقالت إن كان وجودها ضمن الحملة الانتخابية تسبّب بضرر أكثر ممّا أفاد، فهي ترغب في أن تكون في المنزل بأسرع ما يمكن. أكّدت لها أنّ الحملة الانتخابية ستقدّم لها دعمًا أفضل، وأصررت على أنّها

شخصية أكثر إقناعًا للناخبين مقارنة بي. لكن بدا واضحًا أن لا شيء ممّا قلتُه جعلها تشعر بتحسّن.

طوال هذه التجاذبات العاطفية، استمرّت حملتنا الانتخابية في التقدّم. بحلول الوقت الذي بلغنا فيه الثلاثاء الكبير، كان حجم تنظيمنا قد ازداد، فتحوّلت البداية المتواضعة إلى عملية أكثر أمانًا وأفضل تمويلًا. وأصبحت غرف الفنادق التي أقمنا فيها أكثر راحة، ورحلاتنا أكثر سلاسة. بعدما بدأنا باستخدام الطيران التجاري، كان لنا نصيبنا من المغامرات غير الناجحة في رحلات الطيران المستأجرة ذات الأسعار المخفوضة. فقد أنزلنا أحد الطيّارين في المدينة الخطأ لا مرّة واحدة فقط بل مرّتين. وحاول آخر أن يشغل بطّارية الطائرة بسلك خارجي موصول بمقبس قياسي في صالة المطار. (شعرت بالامتنان عندما فشلت التجربة، ولو أنّ ذلك عنى أنّنا انتظرنا بعدها ساعتين حتى إحضار بطّارية من مدينة مجاورة على متن شاحنة مسطحة). بتوافر ميزانية أكبر، بات بوسعنا أن نستأجر طائرتنا الخاصّة، التي كانت كاملة مع مضيف ووجبات ومقاعد كانت مساندها قابلة حقًا للتعديل.

لكنّ التطوّر الجديد أتى بقواعد وبروتوكولات ومسار وتسلسل هرمي. فقد تزايد عدد العاملين في فريقنا إلى أكثر من ألف شخص في مختلف أرجاء البلاد. وعلى الرغم من أنّ أعضاء الفريق الأعلى رتبًا بذلوا قصارى جهدهم للحفاظ على الطابع غير النظامي وغير الرسمي للحملة الانتخابية، ولّت الأيّام التي كنت أزعم فيها أنّني أعرف معظم الأشخاص الذين عملوا من أجلي. ومع غياب الألفة، تراجع عدد الأشخاص الذين التقيت بهم في يوم واحد والذين ينادونني باسم «باراك». أصبحت الآن «سيدي»، أو «السيناتور». وعندما دخلت الغرفة، كان أعضاء فريق العمل ينتقلون غالبًا من مقاعدهم إلى مكان آخر، لاعتقادهم بأنّني قد لا أرغب في أن يزعجني أحد. وإذا أصررت على بقائهم، يبتسمون بخجل ويتكلّمون فقط بهمهمة خفيفة.

جعلني الأمر أشعر بالتقدّم في السنّ وبمزيد من الوحدة.

وبدا لي غريبًا أنّ الجماهير أيضًا في حشودنا الانتخابية كانت تبثّ فيّ الشعور نفسه. فقد تزايد عددهم إلى 15 أو 20 أو حتى 30 ألف شخص في كلّ محطة، وكانوا يضعون شعار حملة أوباما الانتخابية الأحمر والأبيض والأزرق على القمصان والقبّعات وملابس العمل، وينتظرون ساعات للدخول إلى أيّ ساحة قد نجدها. وطوّر فريقنا ما يشبه الطقوس التي تسبق المباريات. كنّا ريغي ومارفن وغيبس وأنا نقفز من السيّارة عند مدخل للخدمات أو رصيف للتحميل، وبعد ذلك كنّا نتبع فريقنا المتقدّم علينا من خلال ممرّات وطرق خلفية. في كثير من الأحيان كنت ألتقي بمنظّمين محلّيين، والتقطت صورًا مع المئات من المتطوّعين الرئيسيين والمؤيّدين، صورًا تنقل عناقًا وقبلات وطلبات بسيطة. وقّعت كتبًا ومجلّات وكرات بيسبول وإعلانات ولادة

وتفويضات عسكرية، وأشياء أخرى كثيرة. بعدها كنت أجري مقابلة مع صحافي أو اثنين، تلي ذلك وجبة غداء سريعة في غرفة انتظار مزوّدة مسبقًا بزجاجات الشاي المثلّج وبمزيج من المكسّرات وألواح البروتين، وأيّ أطعمة أخرى كنت قد ذكرتُ أنّني أرغب في تناولها ولو عرضيًا. كانت متوافرة بكمّيات كافية لملجأ حربي. بعدها كانت لي استراحة في الحمّام، حيث يعطيني أيّ من مارفن أو ريغي جل أضعه على جبهتي وأنفي فلا تلمع بشرتي على التلفزيون، وإن أصرّ أحد مصوّري الفيديوهات على أنّه يحتوي على موادّ مسرطنة.

كنت أسمع أصوات الحشود تزداد صخبًا عندما مشيت تحت المدرّجات باتّجاه المنصّة. يُعطى مهندس الصوت إشارة ليعلن وصولي (تعلّمت أنّ اسمها «صوت الله»). كنت أنصت بهدوء من المسرح الخلفي بينما يقدّمني شخص محلّي، ثمّ تأتي عبارة «الرئيس المقبل للولايات المتحدة»، تترافق مع صخب يكاد يصمّ الآذان أو أغنية «مدينة الأضواء المسبّبة للعمى» لفريق «يو 2». وبعد خبطة سريعة بقبضة اليد أو صرخة «عليك بهم، يا زعيم» أعبر من خلف الستار ثمّ أصل إلى المنصّة.

فعلت هذا مرّتين أو ثلاث مرّات في اليوم، وسافرت من مدينة إلى أخرى، ومن ولاية إلى أخرى. وعلى الرغم من أنّ هذا التجدّد في مسار الأمور تزايد سرعةً، استمرّت الطاقة المتجدّدة واللافتة في هذه التجمّعات، بإثارة إعجابي. «مثل حفلة روك» هو الوصف الذي أطلقه صحافيون عليها، وكان ذلك وصفًا دقيقًا، على الأقلّ لجهة الضوضاء. لكنّ هذا لم يكن ما شعرت به حين كنت على المنصّة. لم أكن أقدّم للجماهير أداءً منفردًا بقدر ما كنت أحاول أن أعكس الطاقة الهائلة التي كانت لدى الأميركيين مجتمعين، فيما كنت أذكّرهم – من خلال القصص التي رووها لي – بكلّ ما يعتزّون به فعلًا.

وبمجرّد أن أنهي كلامي وأغادر المنصّة لمصافحة الأيدي على طول الحبل الفاصل، كنت أجد الناس يصرخون ويتدافعون ويتمسّكون بيدي غالبًا. قد يبكي البعض أو يلمس آخرون وجهي. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها حتى لا أشجّع على ذلك، كان بعض الآباء يمرّرون أطفالهم عبر صفوف من الغرباء حتّى يصلوا حيث أنا، فأحملهم بين ذراعيّ. كانت الحماسة ممتعة وفي بعض الأحيان مؤثّرة جدًا، لكنّها كانت أيضًا مخيفة بعض الشيء. أدركت أنّ الناس الذين عند مستويات معيّنة لم يعودوا يرونني «أنا»، بكلّ ميزاتي ونقاط ضعفي. بل استعانوا بمظهري الخارجي ليستخدموه كسفينة تحمل ملايين الأحلام. كنت أعلم أنّ الوقت الذي قد أحبط فيه آمالهم سيأتي، فأغيب عن الصورة التي حرصنا فريق حملتي الانتخابية وأنا على بنائها.

أدركت أيضًا أنّ المخاوف الغامضة التي يعبّر عنها المنتقدون قد تتحوّل إلى كراهية، إذا ما تمكّن المؤيّدون من تحويل أجزاء منّي إلى رمز كبير للأمل. أمام هذه الحقيقة المزعجة، رأيت كيف أنّ حياتي تتغيّر إلى أقصى حدّ.

كُلِّفت الخدمة السرّية بحمايتي في أيّار/مايو 2007، بعد بضعة أشهر فقط من بدء حملتي الانتخابية – وأُعطِيت الاسم الرمزي «المتمرّد»، كما رافقني فريق أمني على مدار الساعة. لم يكن هذا هو المعيار السائد. فإن لم يكن المرشّح نائبًا للرئيس (أو سيّدة أولى سابقة كما في حالة هيلاري)، لا ينال عادة تغطية أمنية إلّا إذا فاز بالمنصب. كان سبب التعامل معي بطريقة مختلفة، الإصرار العلني الواضح والصريح لهاري ريد وبني تومبسون، رئيس لجنة الأمن الداخلي في مجلس النواب، على تكليف الخدمة في وقت مبكر: تجاوز عدد التهديدات الموجّهة ضدّي كلّ ما رآه جهاز الأمن السرّي سابقًا .

كان رئيس فريقي الشخصي، جيف جيلبرت، رجلًا باهرًا. كان أفريقيًا أميركيًا يضع نظّارة، ذا أسلوب منفتح وودود، يشبه مسؤولًا تنفيذيًا في شركة مدرجة في قائمة «فورتشن 100». في اجتماعنا الأول، أكّد رغبته في جعل الانتقال أكثر سلاسة. وفهم أنّني كمرشّح، كنت مضطرًّا إلى التفاعل بحرّية مع الجمهور.

التزم جيف بوعده. لم تمنعنا الخدمة في أيّ وقت من تنظيم نشاط. فعل العناصر ما في وسعهم للحدّ من أثر وجودهم (باستخدام رزم التبن بدلًا من العوائق المعدنية، مثلًا، لإقامة حاجز أمام منصّة خارجية). وكان قادة المناوبات، وأغلبهم في الأربعينيات من العمر، محترفين ومهذّبين، مع حسّ دعابة خفيف. جلسنا غالبًا في مؤخّرة الطائرة أو على متن حافلة، يغيظ بعضنا بعضًا بشأن الفرق الرياضية التي نشجّعها أو نتحدّث عن أطفالنا. كان ابن جيف لاعب هجوم شهيرًا في ولاية فلوريدا، وبدأنا جميعًا بمراقبة قدراته في مباريات «الدرافت» في الدوري الوطني لكرة القدم. وفي الوقت نفسه، انسجم ريغي ومارفين مع العناصر الشباب، وكانوا يرتادون الحانات نفسها بعد انتهاء الأعمال الخاصّة بالحملة الانتخابية.

إلّا أنّ مرافقة رجال ونساء مسلّحين لي أينما ذهبت، ووقوفهم خارج كلّ غرفة كنت فيها، شكّل صدمة للقاعدة التي تدعمني. بدأت نظرة العالم الخارجي إليّ تتبدّل، بعدما حجبها الفريق الأمني. لم أعد أسير في مدخل أمامي لمبنى عند توفّر سلم خلفي. وإذا ما مارست الرياضة في صالة ألعاب رياضية في فندق، غطّى العناصر الأمنيون أولًا النوافذ بقطع من القماش لمنع مطلق نار محتمل من رؤيتي. ووُضِعت حواجز واقية من الرصاص داخل أيّ غرفة نمت فيها، بما في ذلك غرفة نومنا في المنزل في شيكاغو. ولم يعد أمامي الاختيار للقيادة بنفسي في أيّ مكان، ولا حتى إلى مكان قريب.

مع اقترابنا من مرحلة التصويت، تقلّص عالمنا إلى ما هو أبعد من ذلك، فيما أُضيف المزيد من العملاء. وأصبحت حركاتي مقيّدة أكثر فأكثر. زالت العفوية تمامًا من حياتي. لم يعد من الممكن، أو على الأقلّ من السهل، أن أمشي إلى محلّ للبقالة أو أجري محادثة غير رسمية مع شخص غريب على الرصيف.

اشتكيت إلى مارفن ذات يوم قائلًا: «يبدو الأمر أشبه بقفص السيرك، وأنا الدبّ الراقص».

في بعض الأوقات كنت أشعر بالتوتّر، إذ أضيق ذرعًا بالبرنامج الذي كان مقرّرًا للاجتماعات العامّة والمقابلات، وفرص التقاط الصور وجمع التبرّعات. فكنت أغادر سرًّا، في محاولة يائسة للبحث عن وجبة تاكو جيّدة أو للاستماع إلى حفلة موسيقية قريبة تُقام في الهواء الطلق، الأمر الذي يدفع العملاء إلى التحرّك سريعًا للّحاق بي، وهم يهمسون في الميكروفونات المعلقة في معاصمهم «المتمرّد يتنقّل».

«الدبّ طليق!»، قد يصرخ ريجي ومارفن بقدر من الابتهاج في حالات كهذه.

لكن بحلول شتاء 2008، أصبح هذا النوع من الخروج المرتجل يحدث بمعدّل أقلّ. كنت أدرك أنّ هذا النوع من المفاجآت يجعل وظيفة فريقي الأمني أكثر صعوبة ويزيد من المخاطر التي يمكن أن يتعرّض لها. وعلى أيّ حال، لم يكن مذاق التاكو جيّدًا كما تخيّلته عندما أكون محاطًا بدائرة من العناصر الأمنيين القلقين، إضافة إلى الحشود والصحافيين الذين يتجمّعون في لحظة للتعرّف إليّ. وخلال أوقات الفراغ كنت أجد نفسي أكثر في غرفتي، فأمضيها في القراءة ولعب الورق ومشاهدة لعبة كرة بهدوء على التلفزيون.

اعتاد الدبّ الأسر، وهذا ما أمّن الراحة لحرّاسه.

بحلول نهاية شهر شباط/فبراير، كنّا نعمل على تحقيق تقدّم واضح لا يُضاهى، على هيلاري، على صعيد المندوبين الموعودين. هذه المرّة اتّصل بلوف، الذي كان حذرًا دومًا في تقويماته، من شيكاغو، لكي يخبرني بما كنت أعرفه مسبقًا إلى حدّ ما.

«أعتقد بأنّ من الآمن القول إنّنا إذا لعبنا أوراقنا في هذه الأسابيع القليلة المقبلة، فستكون أنت المرشّح الديمقراطي لرئاسة الولايات المتحدة».

بعد انتهاء المكالمة، جلست وحدي في محاولة لتحديد مشاعري. أفترض أنّني شعرت بالفخر، بالرضى الذي يشعر به متسلّق الجبال إذ ينظر إلى الوراء، إلى الأرض الوعرة التي تجاوزها. لكن أكثر بعد، شعرت بالسكون إلى حدّ ما، من دون ابتهاج ولا ارتياح تامّ، عندما تصوّرت أنّ مسؤوليات الحكم لم تعد احتمالًا بعيد المنال. وجدنا أنفسنا أكس وبلوف وأنا نتجادل أكثر فأكثر، بشأن برنامجنا للحملة الانتخابية، وأنا أصرّ على أنّ مقترحاتنا كلّها تواجه التدقيق – في ضوء حاجة أقلّ إلى الدفاع عنها في مرحلة الانتخابات (كانت التجربة قد أنستني فكرة أنّ أيّ شخص آخر قد أولى اهتمامًا كبيرًا بخططي الرامية إلى إصلاح الضرائب أو التنظيم البيئي) وحاجة كبرى إلى تطبيقها.

ولعلّ توقّعات كهذه للمستقبل كانت ستشغل مزيدًا من وقتي، لولا واقع أنّ هيلاري لم تكن لتتخلّى ببساطة عن ترشّحها. هذا على الرغم من أنّ الأرقام أظهرت أنّني سأكون الفائز.

أيّ شخص آخر كان سينسحب. كانت أموالها تنفد. وكانت حملتها الانتخابية في حالة من الاضطراب، إذ وصلت الاتّهامات المتبادلة بين الموظفين إلى الصحافة. كانت الفرصة الوحيدة الباقية لهيلاري للفوز بالترشّح، تعتمد على إقناع المندوبين الكبار – مئات من المسؤولين المنتخبين الديمقراطيين والحزبيين المضطلعين الذين أُعطيَت لهم الفرصة للتصويت في المؤتمر ويستطيعون الإدلاء بأصواتهم بأيّ طريقة يريدون حين يجتمع الحزب في آب/أغسطس. كان هناك أمر يمكن الاعتماد عليه: على الرغم من أنّ هيلاري احتلّت الصدارة في مرحلة أولى مع كبار المندوبين (الذين يميلون إلى الإعلان عن الطريقة التي قد يصوّتون بها قبل فترة طويلة من انعقاد المؤتمر)، التزم المزيد والمزيد منهم معنا خلال موسم الانتخابات التمهيدية.

وعلى الرغم من هذا، لم تنسحب، وحافظت على موقعها كمرشّحة ستخسر حتمًا. باتت نبرة صوتها أكثر إلحاحًا، ولا سيّما عند مناقشة مخاوف الطبقة العاملة، فأبدت استعدادها لمواصلة الحملة الانتخابية إلى النهاية المريرة كدليل على أنّها قد تحارب بالاندفاع نفسه لمصلحة العائلات الأميركية. مع الانتخابات التمهيدية التالية في تكساس وأوهايو (الولايتين اللتين يسكنهما ناخبون أكبر سنًّا من البيض والهسبانيين مالوا إليها)، ثمّ بعد سبعة أسابيع في بنسلفانيا (الولاية التي حققت فيها أيضًا تقدّمًا واضحًا)، حرصت هيلاري على التأكيد لكلّ شخص قد يرغب في الاستماع إلى ذلك، أنّها تنوي منافستنا وصولًا إلى قاعة المؤتمر.

«إنّها مثل مصّاص دماء مزعج»، قال بلوف متذمرًّا. «لا يمكن قتلها».

كانت مثابرتها مثيرة للإعجاب، لكنّ تعاطفي لم يطل أكثر. قريبًا سينال عضو مجلس الشيوخ جون ماكين ترشيح الحزب الجمهوري، وسيمنحه شهران أو ثلاثة من المنافسات الديمقراطية المريرة في الانتخابات التمهيدية، أفضلية مهمّة لبلوغ الانتخابات العامّة في تشرين الثاني/نوفمبر. وعنى ذلك أيضًا أنّه بعد 18 شهرًا تقريبًا من حملة انتخابية مستمرّة، لن يحصل أيّ فرد في فريقي على إجازة حقيقية، وهذا كان مؤسفًا لأنّ كلًّا منّا كان منهكًا.

ولعلّ هذا ما يفسّر لنا كيف أنّنا وقعنا في الخطأ التكتيكي الكبير في حملتنا الانتخابية.

بدلًا من وضع توقّعات واقعية والتنازل فعليًا عن أوهايو حتى نتمكّن من التركيز على تكساس، قرّرنا العمل على ضربة قاضية ومحاولة الفوز بكلتيهما. أنفقنا أموالًا طائلة في كلّ ولاية. ولمدّة أسبوع، تنقلتُ ذهابًا وإيابًا، من دالاس إلى كليفلاند إلى هيوستن إلى توليدو، بصوتي المرهق وعينيّ المتعبتين، وبالكاد كان مظهري يوحي بالأمل.

في الواقع، كان لجهودنا أثر متواضع في استطلاعات الرأي، لكنّها أوحت بالمصداقية في مواجهة ادّعاءات حملة كلينتون الانتخابية بأنّ فوزها في تكساس وأوهايو من الممكن أن يبدّل موازين القوى. من ناحية أخرى، رأت

الصحافة السياسية أنّ هذه الانتخابات التمهيدية قد تكون بمثابة اختبار نهائي لي قبل الفوز، وبدت متلهّفة للحفاظ على الطابع الدرامي الذي تبيّن أنّه نتاج تصنيفات الأنباء عبر الإنترنت، ما أمّن أهمّ تغطية للهجمات التي شنّتها هيلاري عليّ، بما في ذلك الإعلان الذي أطلقته وزعمت فيه أنّني لم أكن مستعدًّا للتعامل مع «مكالمة هاتفية عند الساعة الثالثة صباحًا» لمعالجة أزمة. مع انتهاء الكلام والأفعال، خسرنا أوهايو (بحسم) وتكساس (بمعدّل أقلّ).

أثناء رحلة العودة من سان أنطونيو إلى شيكاغو بعد الانتخابات التمهيدية، كان مزاج فريقي سيّئًا، ولم تنطق ميشيل بكلمة. وحين حاول بلوف التخفيف من حدّة التوتّر بالإعلان عن فوزنا في فيرمونت، لم يلقَ ترحيبًا مهمًّا. وحين عرض شخص آخر النظرية التي تقول إنّنا جميعًا متنا ودخلنا المطهر، حيث كان محتّمًا علينا أن نتواجه مع هيلاري من أجل الخلود، لم يضحك أحد. شعرت بالاقتراب الشديد من الحقيقة.

لم تنجح انتصارات هيلاري في تغيير عدد المندوبين بنحو لافت، لكنّها وضعت ما يكفي من الرياح لأشرعة حملتها الانتخابية فضمنت شهرين آخرين على الأقلّ من الأجواء المتوتّرة المرافقة للانتخابات التمهيدية المريرة. كذلك أمّنت النتائج ذخيرة لها لحجّة بدت كأنّها تكتسب مزيدًا من الثِقل مع الصحافيين – أنّني لم أتمكّن من التواصل مع الناخبين البيض من الطبقة العاملة، وأنّ الأميركيين من أصل لاتيني يظهرون فتورًا في نظرتهم إليّ، وأنّ نقاط الضعف هذه قد تجعل ترشّحي كديمقراطي محفوفًا بالمخاطر في انتخابات من هذا النوع.

وبعد أسبوع واحد فقط، وجدت نفسي أتساءل عمّا إن كانوا على حقّ.

لقد مرّ أكثر من سنة منذ أن فكّرت كثيرًا في راعي أبرشيّتي، القسّ جيريمايا رايت. لكن في 13 آذار/مارس، استيقظنا لنكتشف أنّ محطّة «إيه بي سي نيوز» قد جمعت سلسلة من اللقطات من عدّة سنوات من عظاته بمهارة لتناسب فقرة من دقيقتين في برنامج «صباح الخير أميركا». وها هو القسّ رايت الذي أطلق على أميركا اسم «الولايات المتّحدة الأميركية لكو كلاكس كلان». كان القسّ رايت يقول: «لا **بارك** الله أميركا. **لعن** الله أميركا». بدا القسّ رايت في لقطات بالألوان وهو يشرح كيفية تحليل مأساة 11 أيلول/سبتمبر جزئيًا من خلال سجلّنا من التدخّلات العسكرية والعنف الوحشي في الخارج، مسألة من مسائل «دجاج أميركا... يعود إلى منزله ليستقرّ». لم يقدّم الفيديو سياقًا محدّدًا أو تاريخًا. في الواقع، لم يكن ليصوّر التطرّف الأسود بشكل أكثر حيوية أو ليقدّم أداة أكثر قطعًا عن الإساءة إلى أميركا الوسطى. كان ذلك أشبه بحلم من أحلام الإعلامي روجر آيلز.

في ساعات من البثّ الأوّلي، كان الفيديو يُبثّ في كلّ مكان. في حملتي الانتخابية شعرت كأنّ طوربيدًا انفجر في سفينتنا. أصدرت بيانًا أدان بقوّة ما

ورد في الفيديو، فيما أكّدت على العمل الحسن الذي قام به القس رايت وكنيسة الثالوث في شيكاغو. وفي اليوم التالي، ظهرت في اجتماع مقرّر مع مجلسي تحرير صحيفتين ثمّ أجريت جولة من المقابلات التلفزيونية عبر الإنترنت، في كلّ مرّة أعربت عن إدانتي لما ورد في مقاطع الفيديو. لكن لم يتمكّن أيّ موقف من التعويض عن الضرر الحاصل. استمرّت صورة القسّ رايت تمرّ عبر شاشات التلفاز، واستمرّت ثرثرة التلفزيونات عبر الإنترنت من دون توقف. حتى إنّ بلوف اعترف بأنّ حملتنا الانتخابية قد لا تستمرّ.

في وقت لاحق، لام أكس وبلوف نفسيهما لأنّهما لم يدفعا الباحثين في فريقنا إلى الحصول على مقاطع الفيديو قبل سنة، بعد الضربة التي أحدثها مقال «رولينغ ستون»، وهذا كان من المفترض أن يمنحنا مزيدًا من الوقت للحدّ من الأضرار. لكنّني أدرك تمامًا أنّ المسؤولية تقع على عاتقي. ربّما لم أكن في الكنيسة في أوقات العظات المعنيّة أو ربّما لم أسمع القسّ رايت يستخدم ما فيها من لغة متفجّرة. لكنّني كنت أدرك تمامًا حجم نوبات الغضب في مجتمعات السود – مجتمعي – التي كان القسّ رايت يتحدّث فيها. وعرفت تمامًا كيف أنّ السود والبيض لا يزالون ينظرون نظرة مختلفة إلى مسائل الأعراق في أميركا، بغضّ النظر عمّا كان بينهما من نقاط مشتركة أخرى. كنت أعتقد بأنّني أستطيع أن أمدّ الجسور بين هذين العالمين اللذين لطالما عانيا من الغطرسة، تلك الغطرسة نفسها التي جعلتني أعتقد بأنّني قادر على أن أدخل مؤسّسة معقّدة مثل كنيسة الثالوث تحت قيادة رجل ذي شخصية مركّبة مثل القسّ رايت والخروج منها، وأختار أيضًا، الأشياء التي أعجبتني فقط، كما عند الاختيار من قائمة طعام. ربّما كان في وسعي أن أفعل ذلك كمواطن عادي، لكن ليس كشخصية عامّة تسعى إلى منصب الرئيس.

على أيّ حال، كان الوقت قد فات الآن. فيما توجد لحظات في السياسة كما في الحياة، يكون فيها فعل التجنّب، إن لم يكن التراجع، الجانب الأفضل للشجاعة، هناك أوقات أخرى يكون فيها الاختيار الوحيد أن يحصّن المرء نفسه ويخاطر.

أخبرت بلوف: «يجب عليّ إلقاء خطاب عن الأعراق. الطريقة الوحيدة للتعامل مع هذا الموضوع هي بتكبيره وتسليط الضوء عليه ووضع القسّ رايت ضمن سياق ما. أحتاج إلى القيام بهذا في الأيّام القليلة المقبلة».

كان الفريق متشكّكًا. كنّا قد حضرنا لنشاطات مكثّفة للأيّام الثلاثة التالية، من دون أن يتوافر ما يكفي من الوقت المخصّص لما قد يكون في نهاية المطاف الخطاب الأكثر أهمّية في الحملة الانتخابية. لكن لم يكن لدينا أيّ خيار. في ليلة السبت، وبعد يوم من الخطابات الانتخابية في ولاية إنديانا، ذهبت إلى المنزل في شيكاغو وأمضيت ساعة على الهاتف مع فافس، أنصّ عليه الحجج التي كنت قد كوّنتها في ذهني. أردت أن أصف كيف كان القسّ رايت وكنيسة الثالوث ممثّلين للإرث العنصري الأميركي، وكيف أنّ المؤسّسات والأفراد

الذين جسّدوا قيم الإيمان والعمل والعائلة والمجتمع والتعليم والقدرة على الارتقاء، قد يشعرون بالمرارة حيال بلد أحبّوه – ويشعرون بأنّهم تعرّضوا للخيانة.

لكن كان عليّ أن أفعل أكثر من ذلك. كان عليّ أن أشرح للطرف الآخر، لماذا قد يقاوم الأميركيون البيض، أو حتى يستاؤون، من مواجهة ما يزعمه السود عن تعرّضهم للظلم – غير راضين عن فرضية أنّ كلّ البيض عنصريون، أو أنّ مخاوفهم وصراعاتهم اليومية التي يخوضونها كانت أقلّ صلاحية.

زعمت أنّنا لن نتمكّن أبدًا من حلّ المشاكل التي تواجهها أميركا ما لم يكن بوسع المرء أن يعترف بالآخر. وللإشارة إلى ما قد يعنيه اعتراف كهذا، أودّ أن أنقل قصّة كنت قد أخبرتها في كتابي الأول، لكن لم أتحدّث عنها قطّ في خطاب سياسي – إنّها عن الألم والحيرة اللذين واجهتهما كمراهق، عندما أعربت توت عن تخوّفها من وجود متسوّل في موقف للحافلات، ليس لأنّه كان عدوانيًا فحسب بل لأنّه كان أسود. لم يقلّل الأمر من حبّي لها في كلّ الحالات، لأنّ جدّتي كانت جزءًا منّي، تمامًا كما كان القسّ رايت جزءًا منّي، بشكل غير مباشر.

كما كان كلاهما جزءًا من العائلة الأميركية أيضًا.

وإذ أنهيت المكالمة مع فافس، تذكّرت المرّة الوحيدة التي تقابل فيها توت والقسّ رايت. حدث ذلك في حفل زفافي، حيث عانق القسّ رايت أمّي وجدّتي وشكرهما على ما حققتاه بتربيتي، مشيرًا إلى الاعتزاز الذي يجب أن تشعرا به. ابتسمت توت بطريقة نادرًا ما رأيتها، وهمست لأمّي كيف بدا القسّ ساحرًا إلى حدّ كبير – على الرغم من أنّها انزعجت قليلًا لاحقًا حين وصف القسّ رايت خلال مراسم الزفاف، الالتزامات الزوجية لزوجين جديدين بشكل منفتح أكثر من أيّ شيء سمعته توت في الكنيسة الميثودية التي ارتادتها في طفولتها.

كتب فافس المسوَّدة الأولى. وفي الليلتين التاليتين، بقيت مستيقظًا حتى وقت متأخّر، أعمل في التحرير وإعادة الكتابة، وانتهيت أخيرًا الساعة الثالثة صباحًا من اليوم الذي كان مقرّرًا أن ألقي فيه الخطاب. وفي غرفة الانتظار في مركز الدستور الوطني في فيلادلفيا، انضمّ إليّ كلّ من مارتي وفاليري وإيريك ويتاكر، فضلًا عن أكس وبلوف وغيبس وميشيل ليتمنّوا لي حظًّا سعيدًا.

«كيف تشعر؟»، سأل مارتي.

قلت: «بخير»، وكان صحيحًا. «أعتقد بأنّنا سنتجاوز هذه المحنة إذا نجح الخطاب. وإن لم ينجح، فربّما نخسر. لكن في كلّ الأحوال، سأقول ما أؤمن به».

ونجح الخطاب. نقلت وسائل الإعلام الخطاب مباشرة، وفي غضون 24 ساعة، شاهده أكثر من مليون شخص عبر وسائل التواصل الاجتماعي – وهو رِقم قياسي في ذلك الوقت. كانت تقارير النقّاد وكتّاب الافتتاحيات في مختلف

أنحاء البلاد قويّة، وكان الأثر واضحًا على من كانوا في القاعة – بما في ذلك مارتي، الذي صُوِّر ودمعة تنهمر على خدّه – ما يؤكّد أنّني كنت مؤثّرًا.

لكنّ ردّة الفعل الأبرز جاءت في ذلك المساء، عندما اتّصلت بجدّتي في هاواي.

قالت لي: «كان ذلك خطابًا لطيفًا للغاية، يا بار. أعلم أنّ الأمر لم يكن سهلًا».

«شكرًا لكِ على ذلك».

«أنت تعرف أنّني فخورة بك، أليس كذلك؟».

قلت: «أعلم». ولم أسمح لنفسي بأن أبكي إلّا بعدما أنهيت المكالمة.

أوقف الخطاب النزف، لكنّ موقف القسّ رايت كان قد أحدث خسائر كبيرة، ولا سيّما في بنسلفانيا، حيث اقتصر الناخبون الديمقراطيون على الأكبر سنًّا والأكثر محافظة بشكل أساسي. وما منعنا من السقوط التامّ كان العمل الجادّ الذي بذله المتطوّعون في فريقنا، وأيضًا تدفّق الأموال من مانحين صغار، ما ساعدنا في عرض إعلانات طوال أربعة أسابيع. هذا، إضافة إلى استعداد بعض المسؤولين الرئيسيين في الولاية لدعمي بقاعدة من البيض من الطبقة العاملة. ومن بين العناصر الأهمّ في تحسين الظروف، بوب كيسي، الابن الكاثوليكي الإيرلندي لحاكم الولاية السابق وأحد زملائي في مجلس الشيوخ الأميركي. لم تكن حظوظه كبيرة – لقد حظيت هيلاري بدعم واسع النطاق وكان من المرجّح أن تفوز في الولاية – ولم يكن قد أعلن تأييده حين احتلّت مقاطع الفيديو الخاصّة بالقسّ رايت عناوين نشرات الأخبار. لكن حين اتّصلت ببوب قبل خطابي وعرضت عليه أن يتحرّر من التزامه بتأييدي في ظلّ الظروف المتغيّرة، أصرّ على المضيّ قدمًا.

وقال في تصريح راقٍ: «ليست الأشياء التي قالها رايت عظيمة. لكنّني لا أزال أشعر بأنّك الرجل المناسب».

ثمّ حافظ بوب على دعمه لي بكلّ لياقة وشجاعة، وشارك في الحملة الانتخابية لدعمي لأكثر من أسبوع، في مختلف أرجاء بنسلفانيا. وببطء، بدأت أرقام استطلاعات الرأي الخاصّة بنا تتصاعد تدريجًا من جديد. وعلى الرغم من أنّنا كنّا نعرف أنّ النصر لم يكن من نصيبنا، أدركنا أنّ الخسارة المحدودة التي تقتصر على هامش ثلاث أو أربع نقاط، لا تزال في متناول أيدينا.

وبعد ذلك، وفي اللحظة الحاسمة، ارتكبت أكبر خطأ لي في الحملة الانتخابية.

كنّا قد انتقلنا جوًّا إلى سان فرانسيسكو لحضور حفل يعد بتبرّعات ضخمة، ذاك النوع من المناسبات الذي كنت أخشاه عمومًا، في منزل فاخر مع الكثير من الصور ومقبّلات من فطر الشيتاكي، ومانحين أثرياء، هم في معظمهم رائعون وأسخياء على صعيد فردي، لكنّهم كمجموعة أقرب إلى الصورة النمطية للّيبرالي المقيم على الساحل الغربي الذي يشرب القهوة بالحليب

ويقود سيّارة «بريوس». كان الوقت قد تأخّر في المساء عندما سألني أحد الأشخاص أثناء جلسة الاستجواب الإلزامية، عن الأسباب التي دفعتني إلى الاعتقاد بأنّ العديد من الناخبين المنتمين إلى الطبقة العاملة في بنسلفانيا يستمرّون في التصويت ضدّ مصالحهم وينتخبون الجمهوريين.

طُرِح عليّ هذا السؤال ألف مرّة. في الحالات الطبيعية لم أكن لأجد مشكلة في وصف ذلك المزيج من القلق الاقتصادي والإحباط أمام حكومة فدرالية تبدو غير متعاونة والاختلافات المشروعة على القضايا الاجتماعية مثل الإجهاض التي دفعت الناخبين إلى صفّ الجمهوريين. لكن سواء كان السبب أنّني كنت منهكًا فكريًا وجسديًا أو لأنّني لم أكن صبورًا حينها، لم أجب بهذا الشكل.

قلت: «تذهبون إلى بعض هذه البلدات الصغيرة في بنسلفانيا، وتمامًا ما حدث في العديد من البلدات الصغيرة في الغرب الأوسط، ولّت الوظائف من 25 سنة ولم يحلّ محلّها أيّ شيء. وخلال كلّ من مرحلتَي إدارة كلينتون ثمّ إدارة بوش، تمّ التأكيد على أنّ هذه المجتمعات المحلّية ستتجدّد بطريقة ما، لكنّ ذلك لم يحصل».

هذا جيّد حتى الآن. إلّا أنّني أضفت بعد ذلك، «ليس من المستغرب إذن أن يشعروا بالمرارة، فهم يتشبّثون بالسلاح أو الدين أو الكراهية تجاه الأشخاص الذين لا يشبهونهم، أو المشاعر المعادية للمهاجرين أو المشاعر المعادية للتجارة. هي طريقتهم للتعبير عن الإحباط الذي يشعرون به».

أستطيع أن أقدّم الاقتباس الدقيق هنا، لأنّ كاتبة تعمل لحسابها الخاصّ كانت من ضمن الجمهور في تلك الليلة وسجّلت كلامي. بالنسبة إليها، أسهمت إجابتي بتعزيز الصور النمطية السلبية التي تبنّاها بعض أهل كاليفورنيا للناخبين البيض المنتمين إلى الطبقة العاملة. وبالتالي كان من المفيد كتابة رأي عنها في الـ«هافنغتون بوست». (إنّه قرار أحترمه، بالمناسبة، ولو أنّني كنت أتمنّى لو أنّها تحدّثت معي قبل أن تكتب القصّة. فهذا ما يميّز حتى أكثر الكتّاب تحرّرًا عن نظرائهم المحافظين – الاستعداد لانتقاد السياسيين بقسوة).

حتى اليوم، أريد أن أسحب هذه الجملة وأعمل على إجراء بعض التعديلات البسيطة. سأقول في نسختي المعدّلة: «من غير المستغرب إذن أن يشعر هؤلاء الناس بالإحباط، وينظروا في التقاليد وطريقة الحياة التي هي عبارة عن ثوابت في حياتهم، سواء كانت عقيدتهم أو ممارستهم للصيد أو أدوارهم كعاملين أو مفاهيمهم الأكثر تقليدية عن العائلة والمجتمع. وعندما يخبرهم الجمهوريون أنّنا نحن الديمقراطيين نكره هذه الأشياء – أو عندما نعطي هؤلاء الناس سببًا للاعتقاد بأنّنا نفعل ذلك – لن تهمّهم أفضل السياسات في العالم».

وهذا ما كنت أؤمن به. ولهذا السبب حصلت على أصوات الناخبين الريفيين البيض في ولاية إيلينوي وأيوا – لأنّهم شعروا بأنّه حتى حين لم نتّفق على قضيّة مثل الإجهاض أو الهجِرة، احترمتهم وتعاطفت معهم. ومن جهات عديدة،

شعرت بالألفة تجاههم أكثر ممّا شعرته تجاه الذين تحدّثت إليهم في تلك الليلة في سان فرانسيسكو.

لا أزال أفكّر بهذه السلسلة من الكلمات المختارة على نحو غير ملائم. لا لأنّها عرّضتنا لجولة جديدة كاملة من الانتقادات من قبل الصحافة وحملة كلينتون الانتخابية فحسب – على الرغم من أنّ ذلك لم يكن بالأمر الممتع – بل لأنّ الكلمات بقيت قيد التداول لفترة طويلة. كان من السهل تذكّر عبارات «مرارة» و«يتشبّثون بالسلاح أو الدين»، مثل النغمات الرئيسية في أغنية رائجة، وسيستشهد بها كثيرون في مراحل لاحقة من رئاستي كدليل على أنّني فشلت في فهم البيض المنتمين إلى الطبقة العاملة أو التواصل معهم، حتى عندما أشارت باستمرار مواقف اتّخذتها وسياسات أيّدتها إلى العكس.

ربّما كنت أبالغ في تقدير العواقب التي ترتّبت عن تلك الليلة. ربّما كان من المحتّم أن تتطوّر الأمور كما تطوّرت، وما أعجبني ببساطة هو واقع أنّني أخطأت ولا أحبّ أن يُساء فهمي. أو ربّما أزعجتني كثيرًا العناية والدقة اللتان يجب علينا أن نظهر من خلالهما ما هو واضح أصلًا: من الممكن أن نفهم الإحباط الذي يشعر به الناخبون البيض ونتعاطف معهم دون نكران السهولة التي وجّه بها السياسيون هذه الحالة التي شعروا بها إزاء ظروفهم الاقتصادية أو الاجتماعية نحو السود، في التاريخ الأميركي.

هناك أمر واحد مؤكّد. أعطت تداعيات زلّتي في تلك الليلة، من توجّهوا إليّ بالأسئلة في سان فرانسيسكو، إجابة أفضل من أيّ إجابة كان يمكنني أن أعطيها.

تخبّطنا خلال ما بقي من حملتنا الانتخابية في بنسلفانيا. كان هناك نقاش أخير في فيلادلفيا يمتاز بالشراسة ويتركّز بالكامل تقريبًا على أسئلة حول دبابيس العلم الأميركي ورايت و«المرارة». وفي إطار الحملة الانتخابية في مختلف أنحاء الولاية، أشارت هيلاري، ذات النشاط المتجدّد، إلى تأييدها لحقوق التسلّح – وسمّيتها آني أوكلي. خسرنا بهامش تسع نقاط.

وكما حصل في انتخابات أوهايو وتكساس التمهيدية، لم تؤثّر النتائج كثيرًا في تقدّمنا على مستوى المندوبين. لكنّ أحدًا لم يستطع أن ينكر أنّنا تلقّينا ضربة قاسية. تكهّن المراقبون السياسيون أنّه إن أظهرت نتائج السباقات الكبرى التالية (إنديانا، حيث كانت هيلاري تتمتّع بقيادة قويّة، ونورث كارولينا حيث كنّا الأقوى بشكل ملحوظ)، أيّ تراجع إضافي في معدّل الدعم لنا، فقد يبدأ المندوبون الكبار بالفرار، الأمر الذي يعطي هيلاري فرصة واقعية لانتزاع المنصب.

وازدادت هذه الأحاديث بوضوح بعد عدّة أيّام، حين قرّر جيريمايا رايت عقد جولة من النشاطات العامّة.

لم أتكلّم معه إلّا مرّة واحدة بعد انتشار الفيديو، لكي أخبره عن اعتراضي الشديد على ما قاله، لكن أيضًا لأقول إنّني أريد أن أحميه وأحمي الكنيسة من أيّ تبعات أخرى. لا أتذكّر إلّا أنّ المكالمة كانت مؤلمة وموجزة، وأسئلته تعبّر بوضوح عن شعوره بالأذى. هل تكلّف أيّ من هؤلاء الذين يُسمَّون صحافيين، عناء الإصغاء إلى العظات كاملة؟ سألني. كيف يمكنهم، بانتقائية، إعداد عمل يتعلّق بحياة كاملة في دقيقتين؟ بالاستماع إلى هذا الرجل الفخور يدافع عن نفسه، لم يسعني إلّا أن أتخيّل حيرته. كان من بين المتحدّثين المطلوبين في الجامعات الرائدة والمعاهد الدينية في أميركا، وركيزة أساسية لمجتمعه الصغير، ونجمًا لا في كنائس السود فحسب بل البيض أيضًا. ثمّ في لحظة، تحوّل إلى موضوع مثير للخوف والسخرية على الصعيد الوطني.

شعرت بندم حقيقي، وأنا أعرف أنّ هذا كلّه كان نتيجة ارتباطه بي. كان ذلك بمثابة أضرار جانبية لصراع لم يكن له أيّ دور فيه. وعلى الرغم من ذلك، لم تكن لديّ وسيلة مفيدة لتضميد جراحه، وعندما قدّمت الاقتراح العملي – إن كان مهتمًّا على الصعيد الشخصي بشفافية – بأن يبتعد عن الأضواء لفترة من الوقت ويترك الأمور تهدأ، أدركت أنّه اعتبر ذلك إهانة أخرى.

عندما أُعلِن أنّ القس رايت سيظهر في مقابلة خلال برنامج بيل مايرز ثمّ سيلقي خطابًا رئيسيًا في حفل عشاء للجمعية الوطنية للنهوض بالملوّنين في ديترويت، ثمّ سيمثل أمام نادي الصحافة الوطني في واشنطن، وذلك كلّه قبيل الانتخابات التمهيدية في إنديانا ونورث كارولينا في أوائل أيّار/مايو، توقّعت الأسوأ فعلًا. وكما تبيّن، برز ظهوره في المرّتين الأولى والثانية بشكل واضح لما تخلّلهما من ضبط للنفس، إذ أطلّ القسّ كرجل دين واعظ أكثر منه استفزازيًا.

ثمّ انهار السدّ في نادي الصحافة الوطني. بعدما ضاق ذرعًا بالأسئلة التي طرحتها الصحافة السياسية وتضايق من عدم رغبتها في أخذ إجاباته في الاعتبار، أطلق القسّ رايت صرخة كبرى، وأومأ كأنّه في خيمة للتوعية الدينية، ولمعت عيناه بغضب مبرّر. أعلن أنّ أميركا عنصرية في جوهرها. وأشار إلى أنّ الحكومة الأميركية كانت وراء وباء الإيدز. وأشاد بزعيم أمّة الإسلام لويس فرقان. كانت الهجمات التي تعرّض لها ذات دوافع عنصرية، واعتبر استنكاري لتصريحاته السابقة باعتباره أمرًا «يفعله السياسيون» فقط من أجل أن يُنتخَبوا.

كما قال مارتي في وقت لاحق: «لقد ضربهم كأفريقي أميركي أصيل على مؤخّرتهم».

لم أتمكّن من حضور البثّ المباشر، لكنّني كنت أشاهد إعادة البثّ، وكنت أعرف ما عليّ أن أفعله. بعد ظهر اليوم التالي، وجدت نفسي جالسًا على مقعد في غرفة الخزائن في مدرسة ثانوية في ونستون-سالم، في ولاية نورث كارولينا، مع غيبس، أحدّق في الجدران المطليّة بالأخضر الصناعي، والرائحة

العفنة لأحذية كرة القدم تفوح في المكان، بانتظار الإدلاء بالبيان الصحافي الذي سأقطع فيه علاقتي إلى الأبد بشخص كان له دورٌ صغيرٌ لكن مهمّ، في جعلي الرجل الذي كنت عليه اليوم، شخص كانت كلماته ذات يوم بمثابة شعار في الخطاب الذي وضعني على المسرح الوطني، شخص لم يُظهِر لي قطّ إلّا التعاطف والدعم على الرغم من كلّ ما يظهره اليوم من انعدام غير مبرّر للرؤية.

«هل أنت بخير؟»، سألني غيبس.

«نعم».

«أعلم أنّ الأمر ليس سهلًا».

أومأت برأسي، متأثّرًا باهتمام غيبس. لم نعتد الاعتراف بالضغط الذي كنّا نعانيه. كان غيبس محاربًا بالدرجة الأولى، ومحبًّا للمقالب ثانيًا، وعلى الطريق كنّا عادة نختار المزاح السهل والدعابة التي فيها شيء من البذاءة. لكن ربّما لأنّه نشأ في ولاية ألاباما، كان يفهم على نحو أفضل من أغلب الناس التعقيدات المرتبطة بالعرق والدين والعائلة، ومدى تشابك الخير والشرّ، والحبّ والكراهية في القلب ذاته.

قلت له «تعرف، لست متأكدًا ممّا إن كانت هيلاري فعلًا مخطئة».

«في ماذا؟».

«في أنّي بمثابة بضاعة فاسدة. أفكّر في الأمر في بعض الأحيان، كيف يتعلّق ذلك بطموحي الشخصي، فيما من المفترض أن يتعلّق بتحسين أحوال البلاد»، قلت. «إن لم يتمكّن الشعب الأميركي من تجاوز مسألة رايت، وإذا ما واصلت طريقي إلى الترشّح لأخسر الانتخابات العامّة، فما الذي فعلته من عمل جيّد؟».

وضع غيبس يده على كتفي و قال: «لن تخسر. يبحث الناس عن شيء حقيقي، ورأوا ذلك فيك. دعنا نترك هذا الأمر وراءنا إلى الأبد، حتى يتسنّى لنا أن نعاود تذكيرهم بالأسباب التي تدعو إلى تولّيك منصب الرئيس».

وأدّى بياني الموجز، الذي أدنت فيه القسّ رايت وفصلت نفسي فيه عنه على نحو لا لبس فيه، الغرض المرجوّ منه. وإن لم يبدّد ذلك مخاوف الناخبين تمامًا، فقد أقنع الصحافيين على الأقلّ بأنّه ليس لديّ شيء إضافي أقوله في هذا الشأن. وفي سياق الحملة الانتخابية، أعدنا تركيز اهتمامنا على الرعاية الصحّية والوظائف والحرب في العراق، غير واثقين كيف قد تسير الأمور على وجه التحديد.

ثمّ حصلنا على بعض المساعدة من مصدر غير متوقع.

خلال ربيع عام 2008، كانت أسعار البنزين ترتفع بسرعة جنونية، وكان سبب هذه الزيادة الاضطرابات المتنوّعة في العرض، عمومًا. ولم يزعج الناخبين شيءٌ كما انزعجوا من ارتفاع أسعار البنزين. ورغبة منه في استباق الأمور،

اقترح جون ماكين تعليقًا مؤقتًا لضريبة البنزين الفدرالية. وعلى الفور أيّدت هيلاري الفكرة، وسألني الفريق عمّا أريد أن أفعله.

قلت لهم إنّني ضدّ ذلك. فعلى الرغم من أنّ هذا القرار كان يبدو جذّابًا في الظاهر، أدركت أنّه سيستنزف سريعًا الصندوق الفدرالي المستنفد أصلًا، الأمر الذي يؤدّي إلى تراجع في المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية وتأمين فرص العمل. واستنادًا إلى تجربتي كعضو في مجلس الشيوخ عن ولاية إيلينوي، حيث كنت قد صوّتّ ذات يوم لصالح اقتراح مماثل، كنت على يقين بأنّ المستهلكين لن يروا الكثير من المنافع التي أشير إليها. فالواقع أنّ مالكي محطات الوقود كانوا أكثر ميلًا إلى الحفاظ على ارتفاع الأسعار وتعزيز أرباحهم بقدر ما كانوا يميلون إلى خفض السعر بواقع ثلاثة سنتات للغالون (3.8 ليترات).

أدهشتني موافقة بلوف وأكس. والواقع أنّ أكس اقترح أن نسلّط الضوء على معارضتي باعتبارها دليلًا أهمّ على رغبتي في أن أكون صريحًا مع الناخبين. في اليوم التالي وقفت أمام محطّة وقود وعرضت حجّتي أمام مجموعة من الصحافيين، في مقارنة بين ما اعتبرته سياسة جادّة بعيدة الأجل في التعامل مع مسألة الطاقة والحلّ الفدرالي النموذجي الذي اقترحه كلّ من ماكين وهيلاري. وأشرت إلى أنّ هذا كان نوعًا من المواقف السياسية المصمّمة لإعطاء انطباع بالعمل الجدّي من دون معالجة المشكلة في الواقع. وحين حاول كلّ من هيلاري وماكين تقديمي وكأنّني بعيد عن الواقع وغير مهتمّ بما قد يعنيه توفير بضع مئات من الدولارات للعائلات العاملة في أميركا، عزّزنا موقفنا، فأطلقنا إعلانًا تلفزيونيًا عن المسألة عرضناه من دون توقف في مختلف أنحاء إنديانا ونورث كارولينا.

كانت هذه إحدى اللحظات الخاصّة التي نفخر بها، فقد اتّخذنا موقفًا متشدّدًا بغضّ النظر عن استطلاعات الرأي، وفي مواجهة الخبراء الذين اعتبرونا بمثابة مجانين. بدأنا نرى النتائج في بيانات استطلاعات الرأي، التي أشارت إلى أنّ الناخبين أيّدوا حجّتنا، ولو أنّ أيًّا منّا لم يعد، في هذه المرحلة – وليس حتى بلوف – يثق تمامًا بهذه البيانات. وكمريض ينتظر نتائج خزعة، استمرّت الحملة الانتخابية مع احتمال ظهور نتيجة سيّئة.

في الليلة التي سبقت الانتخابات التمهيدية، أقمنا تجمّعًا مسائيًا في إنديانابوليس ضمّ عرضًا لستيفي وندر. وبعد خطابي الانتخابي، جلسنا أنا وفاليري ومارتي وإيريك في غرفة صغيرة، حيث استمتعنا بالموسيقى وبتناول البيرة وبعشاء من الدجاج البارد.

استرجعنا ذكريات، وتذكّرنا سعادة أيوا ونكسة نيوهامبشاير والمتطوّعين الذين التقينا بهم وأصدقاءنا الجدد. وفي النهاية ذكّرنا أحد ما بالقسّ رايت في نادي الصحافة الوطني، وتناوب كلّ من مارتي وإيريك على تمثيل بعض الجمل الأكثر تشويقًا. وسواء كان ذلِك بمثابة مؤشّر إلى الإرهاق أو الترقب المتلهّف

للتصويت في اليوم التالي، أو ربّما كان مجرّد نتيجة لإدراكنا لظروفنا العبثية – أربعة أصدقاء قدماء من الأفارقة الأميركيين من الجانب الجنوبي من شيكاغو، يأكلون الدجاج ويستمعون إلى ستيفي وندر بينما ينتظرون أن يروا هل سيصبح أحدهم المرشّح الديمقراطي لرئاسة الولايات المتحدة – رحنا نضحك جميعًا ولم نتمكّن من التوقف، ذاك النوع من الضحك الذي تنهمر معه الدموع ويكاد المرء يقع عن كرسيّه، والذي يبدو أشبه بالوجه الآخر لليأس.

ثمّ دخل أكس، بنظراته الأكثر بؤسًا.

«ما المشكلة؟»، قلت، وأنا لا أزال أضحك محاولًا أن ألتقط أنفاسي.

هزّ أكس رأسه. «لقد حصلت للتوّ على أرقام هذه الليلة... لقد تراجعنا بهامش 12 نقطة في إنديانا. لا أظنّ أنّنا سنفوز».

للحظة، هدأنا جميعًا. ثمّ قلت، «يا أكس، أنا أحبّك، لكنّك مثير للإحباط. فإمّا أن تجلب لنفسك مشروبًا وتجلس معنا أو تخرج من هنا».

هزّ أكس كتفيه وغادر الغرفة، آخذًا قلقه معه. نظرت إلى أصدقائي ورفعت قنّينة البيرة في نخب.

قلت: «لخسارة الأمل». عندما ضربت القناني بعضها ببعض، بدأنا نضحك بالقوّة نفسها التي كنّا نضحك بها من قبل.

بعد 24 ساعة، في غرفة فندق في رالي، قرأ لي غيبس نتائج الانتخابات. انتصرنا في نورث كارولينا بهامش 14 نقطة. وما كان مثيرًا للدهشة على نحو خاصّ أنّنا سجّلنا تعادلًا فعليًا في إنديانا، فلم نخسر سوى ببضعة آلاف من الأصوات. ستكون هناك ستّة سباقات أخرى قبل النهاية الرسمية لموسم الانتخابات التمهيدية الديمقراطية، وقبل بضعة أسابيع من خطاب التنازل من جانب هيلاري، المتأخّر لكن الراقي والذي أعلنت فيه تأييدها لي. لكنّ نتائج تلك الليلة جعلتنا ندرك أنّ السباق قد انتهى.

سأكون المرشّح الديمقراطي لمنصب رئيس الولايات المتّحدة.

في خطابي الذي ألقيته تلك الليلة، بدأت أتناول الانتخابات العامّة، وأنا أدرك أنّه ما من دقيقة أضيّعها، فأخبرت جمهورنا بثقتي بأنّ الديمقراطيين سيتّحدون لمنع جون ماكين من الاستمرار في إرث جورج دبليو بوش. أمضيت بعض الوقت في التحدّث مع أكس عن المرشّحين المحتملين إلى جانبي لمنصب نائب الرئيس، ثمّ اتّصلت هاتفيًا بتوت لأبلغها بالأخبار. قالت: «إنّه إنجاز حقًا، يا بار». وبعد منتصف الليل تمامًا، اتّصلت ببلوف مرّة أخرى في مقرّنا الرئيسي في شيكاغو، وتناقشنا نحن الاثنين في ما كنّا نحتاج إليه لكي نستعدّ للمؤتمر، الذي لم يبق على انعقاده سوى أقلّ من ثلاثة أشهر.

وبعد أن استلقيت في السرير في وقت لاحق ولم أتمكّن من النوم، راودتني أفكار كثيرة في جردة لكلّ ما حصل. فكّرت في ميشيل، التي كانت قد تحمّلت غيابي المتكرّر، وحافظت على عائلتنا، وتجاوزت تحفّظها بشأن العمل

السياسي لكي تصبح فاعلة وتتخطّى الخوف خلال فترة الحملة. فكّرت في ابنتيّ، الحيويتين والمحبوبتين والجذّابتين دومًا، حتى ولو لم أرهما من أسبوع. فكّرت في مهارة أكس وبلوف وبقيّة أعضاء فريقي البارزين وقدرتهم على التركيز، كيف أنّهم لم يعطوا مرّة إشارة إلى قيامهم بكلّ ما يفعلونه من أجل المال أو السلطة، وكيف أظهروا إخلاصًا ليس لي وبعضهم لبعضٍ فحسب، بل أيضًا لمبدأ تحسين أحوال أميركا، في مواجهة الضغوط كافة. فكّرت في الأصدقاء مثل فاليري ومارتي وإيريك، الذين شاركوني لحظات الفرح وخفّفوا من ثقل الأعباء التي على عاتقي في كلّ خطوة، ولم يطلبوا أيّ مقابل. وفكّرت في المنظّمين الشباب والمتطوّعين الذين تحدّوا سوء الطقس والناخبين المتشكّكين وهفوات مرشّحهم من دون تردّد.

كنت قد طلبت شيئًا صعبًا من الشعب الأميركي – الإيمان بشابّ جديد في الساحة السياسية لم يخضع للاختبار. هو ليس رجلًا أسود فحسب، بل شخص ارتبط اسمه بقصّة حياة غير مألوفة. كنت قد أعطيتهم مرارًا أسبابًا للتوقّف عن دعمي. كان هناك العديد من المناقشات غير المتكافئة والمواقف غير التقليدية والهفوات الخرقاء، إضافة إلى القسّ الذي أساء إلى الولايات المتّحدة الأميركية. ووجدت أمامي منافِسة أثبتت استعدادًا تامًّا للمعركة وهمّة واضحة في السباق.

وعلى الرغم من هذا كلّه منحوني الفرصة. وفي ظلّ الضوضاء المرافقة للسيرك السياسي، سمعوا ندائي للمضيّ بشيء مختلف. وحتى لو لم أكن دومًا في أفضل حال، قدّروا أفضل ما لديّ: الصوت المصرّ على أنّنا على الرغم من اختلافاتنا كلّها بقينا متمسّكين بوحدتنا كشعب واحد، وأنّنا رجالًا ونساءً من ذوي النيّات الحسنة قادرون معًا على إيجاد السبيل إلى مستقبل أفضل.

اتّخذت عهدًا على نفسي بألّا أخيّب ظنّهم.

8

حين حلّ صيف 2008، تركّز أول عمل في حملتنا الانتخابية على توحيد الحزب الديمقراطي. فالانتخابات التمهيدية الطويلة، بما حملته من أذى، تسبّبت بمشاعر سلبية بين فريق هيلاري وفريقي، وهدّد بعض من أكثر داعميها اندفاعًا بوقف دعمهم لي ما لم أرشّحها لنيابة الرئاسة.

لكن على الرغم من التكهّنات في الصحافة باحتمال حصول انتهاك لا يمكن إصلاحه، أثبت أول اجتماع لنا بعد الانتخابات التمهيدية، انعقد في أوائل حزيران/يونيو في منزل زميلتنا عضو مجلس الشيوخ ديان فينشتاين في واشنطن، أنّه كان هادئًا ومجديًا، وإن لم يغب التوتّر فيه. في البداية، شعرت هيلاري بأنّها ملزمة بالإفصاح عن بعض الأمور التي تتعلّق بما اعتبرته هجمات غير عادلة خلال حملتي الانتخابية. ولكوني الفائز، شعرت بأنّني مضطرّ إلى إبقاء الشكاوى الخاصّة بي لنفسي. لكن لم تستغرق عملية تصفية النفوس كثيرًا من الوقت. وفي النهاية أكّدت أنّها تريد أن تكون لاعبًا في الفريق – لمصلحة الحزب الديمقراطي، ولمصلحة البلاد.

قد يكون شعورها بإعجابي الصادق بها من العوامل التي ساعدت. وعلى الرغم من أنّني كنت سأقرّر لاحقًا أنّه سيترتّب عن ترشيحها لنيابة الرئاسة المزيد من التعقيدات (بما في ذلك غرابة تجوال رئيس السابق في الجناح الغربي من دون دور واضح)، كنت أفكّر بالفعل في دور مختلف لها في إدارة أوباما. لم أستطع أن أعرف ما شعرت به هيلاري نحوي. لكن إن ساورتها شكوك في استعدادي للمهمّة التي تنتظرني، فقد احتفظت بذلك لنفسها. ومن أول ظهور علني لنا معًا بعد بضعة أسابيع، في بلدة صغيرة في ولاية نيوهامبشاير تُسمّى يونيتي (كان الاسم الذي يعني الوحدة مبتذلًا لكنّه كان فاعلًا) حتى نهاية الحملة الانتخابية، قامت هي وبيل بكلّ ما طلبناه منهما بطاقة لافتة وابتسامة.

مع انضمام هيلاري إلينا، انشغلنا أنا والفريق بتصميم استراتيجيتنا الانتخابية الأوسع نطاقًا. تمامًا كالانتخابات التمهيدية والمؤتمرات الحزبية، تشبه الانتخابات الرئاسية العامّة لغزًا كبيرًا في الرياضيات. أيّ مجموعة من الولايات يجب الفوز بها للحصول على العدد المطلوب من الأصوات الانتخابية البالغة 270؟ على مدى 20 سنة على الأقلّ، جاء مرشّحون من الحزبين بالإجابة نفسها، مفترضين أنّ أغلب الولايات كانت جمهورية أو ديمقراطية على نحو غير قابل للتغيير، وبالتالي خصّصوا أوقاتهم وأموالهم كلّها لمجموعة من الولايات كساحات للمعارك الكبرى مثل أوهايو وفلوريدا وبنسلفانيا وميشيغان.

كانت لدى بلوف فكرة مختلفة. من بين النتائج الفرعية الإيجابية لانتخاباتنا التمهيدية التي لا تنتهي أنّنا قدنا حملتنا الانتخابية في كلّ ركن من أركان البلاد. كان لدينا متطوّعون خضعوا للاختبار الخاصّ بالمعركة في عدد من الولايات التي تجاهلها الديمقراطيون عبر التاريخ. فلمَ لا نستخدم هذه الميزة للمنافسة في منطقة ذات ميول جمهورية تقليدية؟ استنادًا إلى البيانات، كان بلوف مقتنعًا بأنّنا قادرون على الفوز في ولايات غربية مثل كولورادو ونيفادا. وفي ظلّ المشاركة الكبيرة للناخبين من الأقلّيات والشباب، تصوّر أنّ الفرصة سانحة لنا في نورث كارولينا، وهي الولاية التي لم تكن ديمقراطية في الانتخابات الرئاسية منذ انتخاب جيمي كارتر عام 1976، وولاية فيرجينيا، التي لم تكن ديمقراطية منذ انتخاب ليندون جونسون عام 1964. وزعم بلوف أنّ من شأن توسيع الخريطة الانتخابية أن يمنحنا مسارات متعدّدة لتحقيق النصر، وأن يساعد أيضًا المرشّحين الديمقراطيين الذين يخوضون الانتخابات. على أقلّ تقدير، من شأن ذلك أن يرغم جون ماكين والحزب الجمهوري على إنفاق الموارد اللازمة لدعم نقاط الضعف لديهما.

ومن بين مختلف الجمهوريين الذين تنافسوا على الترشّح لمنصب الرئاسة، كنت أرى دومًا أنّ جون ماكين أكثر جدارة بالفوز. لقد أعجبت به عن بعد قبل أن أصل إلى واشنطن، ليس فقط بسبب خدمته طيّارًا في البحرية والشجاعة المثلى التي يتمتّع بها والتي أظهرها خلال خمس سنوات ونصف السنة المروّعة كأسير حرب، لكن بسبب الحساسية المناقضة والرغبة في مواجهة مبادئ الحزب الجمهوري حيال قضايا مثل الهجرة وتغيّر المناخ، وهو ما أظهره في حملته الانتخابية الرئاسية عام 2000. وعلى الرغم من أنّنا لم نكن مقرّبين أبدًا في مجلس الشيوخ، وجدته غالبًا متمتّعًا ببصيرة نافذة ويتميّز بالتواضع، ويسارع إلى تفنيد الذرائع والنفاق لدى الحزبين.

استمتع ماكين حقًا بكونه محبوبًا من الصحافة (وصفها مرّة بـ«دائرتي الانتخابية»)، ولم يفوّت أبدًا فرصة الظهور في البرامج الإخبارية الصباحية يوم الأحد. ومن بين زملائه كان يتمتّع بسمعة استحقها بسبب التقلّبات المزاجية – سريع الغضب بسبب خلافات صغيرة، فيحمرّ وجهه الشاحب ويرتفع صوته الحادّ عند أول إشارة إلى قلّة احترام. لِكنّه لم يكن منظّرًا إيديولوجيًا. لم يحترم

عادات مجلس الشيوخ فحسب، بل أيضًا مؤسّسات حكومتنا وديمقراطيتنا. ولم أرَ له أبدًا تلك العداوة العرقية التي أصابت سياسيين جمهوريين آخرين بانتظام. وقد رأيته في أكثر من مناسبة وهو يظهر شجاعة سياسية حقيقية.

ذات يوم، وبينما وقفنا نحن الاثنين في مقصورة مجلس الشيوخ لنصوّت، اعترف لي جون بأنّه لا يستطيع أن يتحمّل كثيرين من «المجانين» في حزبه. كنت أدرك أنّ هذا كان جزءًا من أسلوبه – كان يستجيب على انفراد لحساسيات الديمقراطيين فيما يصوّت مع تجمّعه الحزبي بنسبة 90 في المئة من الأوقات تقريبًا. لكنّ الازدراء الذي أعرب عنه حيال الجناح اليميني المتطرّف في حزبه لم يكن في إطار دور تمثيلي يؤدّيه. في ظلّ مناخ سياسي استقطابي، ما يوازي الحرب المقدّسة في المعادلة السياسية، كانت لهرطقات ماكين المتواضعة وعدم استعداده لإعلان الإيمان الحقيقي، تكاليف باهظة. لم يثق به «المجانين» في حزبه، واعتبروه جمهوريًا بالاسم فقط، وكان عرضة لهجوم منتظم من المذيع راش ليمبو وأمثاله.

لكن من سوء حظّ ماكين أنّ هذه الأصوات من اليمين المتشدّد، هي على وجه التحديد تلك التي كانت من أكثر الأصوات إثارةً لناخبي الحزب الجمهوري في الانتخابات التمهيدية الرئاسية، بدلًا من الجمهوريين المعتدلين اجتماعيًا الذين يجذبهم ماكين ويشعر براحة أكبر بينهم. ومع انتهاء الانتخابات التمهيدية للحزب الجمهوري، سعى ماكين إلى استمالة بعض الأشخاص الذين كان يعترف بأنّه يحتقرهم – بينما تخلّى عن أيّ ادعاء بالاستقامة الضريبية لمصلحة تخفيضات ضريبية أضخم حتى من التخفيضات التي كان قد أقرّها بوش على الضرائب والتي صوّت ماكين ضدّها، أخفى موقفه بشأن تغيّر المناخ سعيًا إلى التكيّف مع مصالح الوقود الأحفوري – شعرت بتغيير في مواقفه. بدا كأنّه مكبّل ومتردّد – تحوّل المحارب الحيوي الجريء إلى رجل غريب الأطوار يشكّل جزءًا من التيّار السائد في واشنطن، يُربَط برئيس حالي بمعدّل تأييد يساوي نحو 30 في المئة ويشنّ حربًا غير شعبية إلى حدّ كبير.

لم أكن متأكّدًا من أنّني سأتمكّن من التغلّب على نسخة جون ماكين لعام 2000. لكنّني كنت على ثقة متزايدة بأنّني سأتمكّن من التغلّب على نسخة ماكين لعام 2008.

هذا لا يعني أنّني تصوّرت أنّ السباق سيكون سهلًا. ففي سباق ضدّ بطل أميركي، لن تحدّد نتائج الانتخابات على أساس قضايا معيّنة فحسب. والواقع أنّنا رجّحنا أن يكون السؤال الرئيسي هل يشعر معظم الناخبين بالارتياح لفكرة تولّي عضو في مجلس الشيوخ أفريقي أميركي شاب ويفتقر إلى الخبرة – شخص لم يسبق له أن خدم في المؤسّسة العسكرية أو حتى في مكتب تنفيذي – منصب القائد الأعلى للقوّات المسلّحة.

كنت أعلم أنّني إذا أردت كسب ثقة الأميركيين على هذه الجبهة، كان عليّ أن أتحدّث انطلاقًا من أكثر المواقف اطّلاعًا، ولا سيّما حيال دور الأمّة في العراق وأفغانستان. لهذا السبب، وبعد بضعة أسابيع فقط من انتهاء الترشّح، قرّرنا الانطلاق في رحلة مدّتها تسعة أيّام إلى خارج البلاد. كان الجدول الزمني المقترح قاسيًا: بعد التوقف لفترة وجيزة في الكويت وخلال ثلاثة أيّام في أفغانستان والعراق، كان من المفترض أن ألتقي قادة إسرائيل والأردن والمملكة المتّحدة وفرنسا وألقي كلمة رئيسية عن السياسة الخارجية في برلين. إذا أتممنا الرحلة، فلن نبدّد المخاوف التي قد يشعر بها الناخبون بشأن قدرتي على العمل بفاعلية على الساحة العالمية فحسب، بل سنسلّط الضوء أيضًا – في وقت انزعج فيه الناخبون بشدّة بسبب التحالفات المتوتّرة التي دامت خلال عهد بوش – على ما سيبدو عليه عصر جديد من الزعامة الأميركية.

بطبيعة الحال، مع حرص الصحافة السياسية على تشويه تحرّكاتي كلّها، كان الاحتمال كبيرًا بأن يحصل خطأ ما. يكفي خطأ واحد لتعزيز فكرة أنّني لم أكن مستعدًّا لأوقات ذروة المشاهدة عبر وسائل الإعلام، وسيؤذي ذلك حملتنا الانتخابية. اعتقد فريقي بأنّ الأمر يستحق المخاطرة.

قال بلوف: «السير على حبل مشدود من دون شبكة. هذا هو الوقت الذي نكون فيه في أفضل حال لنا».

أشرت إلى أنّني أنا لا «نحن» من يقف على الحبل. ومع ذلك، تركت واشنطن بمعنويات جيّدة، وأنا متحمّس للسفر بعد سنة ونصف السنة أمضيتها في الحملة الانتخابية بنحوٍ متواصل.

وانضمّ إليّ في الرحلة إلى أفغانستان والعراق اثنان من زملائي المفضّلين، وكلاهما متمرّسان في السياسة الخارجية: تشاك هاغل، العضو الرفيع في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، وجاك ريد، العضو في لجنة الخدمات المسلّحة. على صعيد الشخصية، ما كان يمكن للرجلين أن يختلفا أكثر. كان جاك ديمقراطيًا ليبراليًا من رود آيلاند، صغير البنية ومثابرًا ومتواضعًا. وكان خرّيج وست بوينت بكلّ فخر وأحد أعضاء مجلس الشيوخ القلائل الذين صوّتوا ضدّ شنّ الحرب على العراق. كان تشاك، الجمهوري المحافظ من ولاية نيبراسكا، عريض الكتفين وصريحًا ومتمتّعًا بحسّ الدعابة. كان أحد المحاربين القدامى في فيتنام وحاز وسام القلب الأرجواني مرّتين وصوّت للحرب في العراق. ما تشاركه الاثنان، في المقابل، كان تقديرًا ملتزمًا للجيش الأميركي وإيمانًا بالاستخدام الحكيم للقوّة الأميركية. بعد ما يقارب الست سنوات، تقاربت وجهات نظرهما بشأن العراق، وأصبحا من منتقدي الحرب الأكثر شراسة ومصداقية. وساعد كونهما من الحزبين في هذه الرحلة، في تجنّب أيّ انتقاد بأنّها إحدى الحيل ضمن الحملة الانتخابية. وكان استعداد تشاك ليس للسفر معي فحسب، بل للإشادة العلنية بجوانب من سياستي الخارجية أيضًا، قبل أربعة أشهر فقط من الانتخابات، لفتة جريئة وكريمة منه.

وفي يوم سبت في منتصف تمّوز/يوليو، وصلنا إلى قاعدة باغرام الجوّية، التي تبلغ مساحتها ستّة أميال مربّعة (15.5 كيلومترًا مربّعًا) شمال كابول، وتواجه قمم هندوكوش الوعرة، وكانت أكبر قاعدة عسكرية أميركية في أفغانستان. لم تكن الأنباء طيّبة: كان سقوط العراق في العنف الطائفي، والقرار الذي اتّخذته إدارة بوش بتعزيز وجودنا عبر زيادة أعداد القوّات باستمرار، سببًا في تسرّب القوّات العسكرية والاستخباراتية من أفغانستان وتراجع قدراتها (بحلول عام 2008 كان عدد القوّات في العراق خمسة أضعاف ما كان لدينا هناك). وسمح التحوّل في التركيز لطالبان – وهم متمرّدون إسلاميون ستّة كنّا نقاتلهم من عام 2001 – بأن ينتقلوا إلى جانب الهجوم، وفي هذا الصيف سيتجاوز عدد الضحايا الأميركيين شهريًا في أفغانستان عددهم في العراق.

كالعادة، كانت المؤسّسة العسكرية في بلادنا تبذل قصارى جهدها لجعل هذا الموقف العصيب يمرّ بنجاح. ورتّب القائد الجديد لقوّات التحالف الجنرال دايف ماكيرنان، مع فريق المعلومات التابع له، ما يلزم ليعرض لنا الخطوات التي كانوا يتّخذونها للهجوم على معاقل طالبان. وفي اليوم التالي، تناولنا العشاء في قاعة الطعام في مقرّ التحالف الأميركي في كابول، واستمعنا بينما تحدّثت مجموعة من الجنود عن مهمّتهم بحماسة وفخر. كان الاستماع إلى هؤلاء الشباب الجادّين من رجال ونساء، لم يتخرّج معظمهم من المدارس الثانوية إلّا قبل بضع سنوات، يتحدّثون عن بناء الطرقات وتدريب الجنود الأفغان وإنشاء المدارس، فيرون أعمالهم قد توقفت أو انحلّت دوريًا لأنّهم كانوا يعانون من نقص في الموظفين أو نقص في الموارد، يدعو إلى التواضع والإحباط. تعهّدت بالحصول على مزيد من المساعدة بحسب الإمكانيات المتاحة لي.

في تلك الليلة نمنا في السفارة الأميركية المحصّنة بشدّة. في الصباح توجّهنا إلى قصر مهيب يعود إلى القرن التاسع عشر حيث كان يعيش الرئيس حامد كرزاي. في سبعينيات القرن العشرين، لم تكن كابول مختلفة تمامًا عن عواصم البلدان النامية الأخرى، بل كانت على الرغم من بعض العيوب هادئة ومتنامية ومليئة بالفنادق الأنيقة وبموسيقى الروك، ويكثر فيها طلّاب الجامعات العازمون على تطوير بلادهم. كان كرزاي ووزراؤه من نتاج ذلك العصر، لكنّ العديد منهم فرّوا إلى أوروبا أو الولايات المتّحدة إمّا أثناء الغزو السوفياتي الذي بدأ في عام 1979 أو عندما استولت طالبان على السلطة في منتصف تسعينيات القرن العشرين. وبعد هجومها على كابول، أعادت الولايات المتّحدة كرزاي ومستشاريه، ووضعتهم في السلطة – مغتربون عاملون كنّا نأمل أن يكونوا بمثابة الوجه الأفغاني للنظام الجديد غير المسلّح. بملابسهم الإنكليزية الأنيقة والمميّزة كانوا يلائمون الدور. وإذ تناول وفدنا الطعام الأفغاني التقليدي، بذلوا كلّ ما في وسعهم لإقناعنا بأنّ أفغانستان الحديثة

المتسامحة المكتفية ذاتيًا كانت في متناول اليد ما دامت القوّات والأموال الأميركية مستمرّة في التدفّق.

كنت سأصدّق كلمات كرزاي لولا تقارير عن تفشّي الفساد وسوء الإدارة داخل حكومته. كانت نسبة كبيرة من الريف الأفغاني خارج سيطرة كابول، وقلّما غامر كرزاي بالخروج، معتمدًا لا على القوّات الأميركية فحسب بل على خليط من التحالفات مع أمراء الحرب المحلّيين للحفاظ على ما كان يمتلكه من سلطة. فكّرت في عزلته الظاهرية في وقت لاحق من ذلك اليوم، عندما حملتنا مروحيتان من طراز «بلاك هوك» جوًّا فوق الأراضي الجبلية في طريقنا إلى قاعدة تشغيل أمامية أميركية بالقرب من هلمند على هضبة أفغانستان الجنوبية. امتزجت القرى الصغيرة المبنيّة من الطين والخشب والتي شاهدناها من الجوّ تتناغم بسلاسة مع تكوينات صخرية باللون الرمادي، بغياب الطرق المرصوفة والخطوط الكهربائية. حاولت أن أتخيّل المشاعر التي قد يكنّها الناس في هذه القرى للأميركيين الموجودين وسطهم، أو لرئيسهم في قصره الفخم، أو حتى لفكرة الدولة القومية التي يُطلَق عليها اسم أفغانستان. لا يطغى الإعجاب عليها، كما اشتبهت. كانوا يحاولون البقاء على قيد الحياة ليس إلّا، حيث تضربهم قوىً ثابتة لا يمكن التنبّؤ بها تمامًا كالرياح. تساءلت عمّا قد يستغرقه – أبعد من شجاعة ومهارة قوّاتنا، على الرغم من أفضل الخطط التي وضعها المحللون في واشنطن – التوفيق بين الأفكار الأميركية حيال ما يجب أن تكون عليه أفغانستان، وبين مشهد أثبت طوال مئات السنين أنّه غير قابل للتغيير.

بقيت هذه الأفكار معي بينما غادرنا أفغانستان واتّجهنا إلى العراق، وقضينا ليلة في الكويت في طريقنا إليه. حصلت تغييرات من زيارتي الأخيرة للعراق. تغيير في القوّات الأميركية، الإنتخاب المقبول دوليًا لرئيس الوزراء الشيعي نوري كمال المالكي، اتّفاقية أُبرِمت مع زعماء القبائل السنّية في محافظة الأنبار الغربية وأوقفت بعض المذابح الطائفية التي أطلقها الغزو الأميركي والأخطاء اللاحقة التي ارتكبها رجال مثل دونالد رامسفيلد وبول بريمر. وفسّر جون ماكين النجاحات الأخيرة على أنّها تعني لنا الانتصار في المعركة وأنّنا سنستمرّ في ذلك ما دمنا على المسار الصحيح – وفي ما أصبح علاجًا مشتركًا يقترحه الجمهوريون – «استمعنا إلى قادتنا على الأرض».

خلصت إلى استنتاج مختلف. بعد خمس سنوات من الانخراط الأميركي إلى أبعد حدود ومع رحيل صدّام حسين وغياب أيّ دليل على وجود أسلحة دمار شامل وتنصيب حكومة منتخبة ديمقراطيًا، كنت أعتقد أنّ الانسحاب التدريجي كان مطلوبًا: انسحاب يعزّز في الوقت المطلوب قوّات الأمن العراقية ويستأصل آخر بقايا تنظيم «القاعدة» في العراق ويضمن استمرار الدعم العسكري والاستخباراتي والمالي ويبدأ بإعادة قوّاتنا إلى الديار حتى يتسنّى لنا أن نعيد العراق إلى شعبه.

وكما هي الحال في أفغانستان، سنحت لنا الفرصة للاختلاط مع القوّات وزيارة قاعدة تشغيل أمامية في الأنبار، قبل الاجتماع برئيس الوزراء المالكي. كان شخصية صارمة، يذكّر قليلًا بنيكسون بوجهه الطويل وذقنه الخشنة ونظرته غير المباشرة. كان له الحقّ بأن يشعر بالتوتّر، فوظيفته الجديدة كانت صعبة وخطيرة. كان يحاول إيجاد توازن بين مطالب الكتل الشيعية المحلّية التي انتخبته وبين السكّان السنّة الذين سيطروا على البلاد تحت حكم صدّام. كان عليه أن يحسن الإدارة في مواجهة الضغوط المتضاربة من قبل داعميه الأميركيين وجيرانه الإيرانيين. والواقع أنّ علاقات المالكي بإيران، حيث عاش في المنفى لسنوات عديدة، فضلًا عن تحالفاته غير المستقرّة مع بعض الميليشيات الشيعية، جعلته بغيضًا بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية وغيرها من حلفاء الولايات المتّحدة في منطقة الخليج الفارسي، ما يؤكّد مدى تعزيز الغزو الأميركي لموقف إيران الاستراتيجي هناك.

من غير المؤكّد أنّ أيّ شخص في البيت الأبيض في عهد بوش ناقش نتيجة متوقعة كهذه، قبل إصدار الأمر للقوّات الأميركية بدخول العراق. لكن من المؤكّد أنّ الإدارة لم تكن سعيدة بهذا الأمر الآن. لقد أوضحت محادثاتي مع العديد من الجنرالات والدبلوماسيين الرفيعي المستوى أنّ اهتمام البيت الأبيض بالحفاظ على حضور كبير للقوّات في العراق كان يتعلّق بما يتخطّى مجرّد رغبة في ضمان الاستقرار والحدّ من العنف، فكان يتعلق أيضًا بمنع إيران من الاستفادة أكثر من الفوضى التي أحدثناها.

ولأنّ المسألة كانت تهيمن على النقاش حول السياسة الخارجية سواء في الكونغرس أو في الحملة الانتخابية، سألت المالكي من خلال المترجم، عمّا إن كان يعتقد بأنّ العراق على استعداد لانسحاب القوّات الأميركية. فوجئنا جميعًا بردّ الفعل الذي لا يدعو للشك: على الرغم من أنّه أعرب عن تقديره العميق لجهود القوّات الأميركية والبريطانية، وأعرب أيضًا عن أمله في أن تستمرّ أميركا في المساعدة في دفع تكاليف تدريب القوّات العراقية والحفاظ على إمكاناتها، اتّفق معي على أن نحدّد إطارًا زمنيًا لانسحاب الولايات المتّحدة.

لم يكن واضحًا السبب وراء قرار المالكي وضع جدول زمني أسرع للانسحاب الأميركي. القومية البسيطة؟ التعاطف الموالي لإيران؟ تحرّك لتعزيز سلطته؟ لكن في ما يتعلق بالمناقشة السياسية في الولايات المتحدة، كان لموقف المالكي عواقب وخيمة. كان رفض البيت الأبيض أو جون ماكين دعواتي إلى تحديد جدول زمني للانسحاب بوصفها ضعيفة وغير مسؤولة ونسخة من سياسة «التوقف والهروب» أمرًا، لكن أن يأتي رفض الفكرة نفسها من الزعيم العراقي المنتخب حديثًا، كان أمرًا آخر.

بطبيعة الحال، في ذلك الوقت، لم يكن المالكي هو من يتّخذ القرارات حقًا في بلاده. كان قائد قوّات التحالف في العراق الجنرال ديفيد بترايوس هو من

يفعل – وكانت محادثاتي معه هي التي أنذرت ببعض المناقشات المركزية حول السياسة الخارجية المعتمدة في القسم الأكبر من فترة رئاستي.

كان بترايوس، الحاصل على درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية والاقتصاد من جامعة برينستون والعقل التحليلي المنظّم، يُعَدّ العقل المدبّر وراء تحسّن موقفنا في العراق. وهو الفرد الذي كلّفه البيت الأبيض بشكل أساسي بتطبيق استراتيجيته. أخذنا طائرة مروحية من مطار بغداد إلى المنطقة الخضراء الشديدة التحصين، فتحدّثنا على طول الطريق. وعلى الرغم من أنّ جوهر محادثتنا لن يظهر في أيّ كتابات صحافية، وكان ذلك مقبولاً من قبل فريق حملتي الانتخابية، فقد اهتمّ اهتمامًا خاصًّا بالصور – صور لي جالسًا بجوار جنرال بأربع نجوم على متن مروحية «بلاك هوك»، مع سمّاعة للرأس ونظّارة سوداء. من الواضح أنّ هذه الصور أظهرت تناقضًا واضحًا، فقد أثبتت الحيوية والشباب اللذين أتمتّع بهما في مقابل الصور القليلة الجاذبية لمنافسي الجمهوري التي صودف ظهورها في اليوم نفسه: ماكين يركب إلى جانب جورج إتش دبليو بوش في عربة للغولف، والاثنان يبدوان كجدّين يرتديان سترتين فاتحتَي اللون وهما في طريقهما إلى نزهة في نادٍ ريفي.

في هذا الوقت، كنت أنا وبترايوس نجلس معًا في مكتبه الواسع في مقرّ التحالف، لمناقشة كافة التفاصيل المتعلّقة بالاستعانة بالمزيد من المتخصّصين باللغة العربية في المؤسّسة العسكرية وبالدور الحيوي الذي تؤدّيه مشاريع التنمية في نزع شرعية الميليشيات والمنظّمات الإرهابية وتعزيز الحكومة الجديدة. فكّرت أنّ بوش يستحق أن يعود إليه الفضل في اختيار هذا الجنرال على وجه التحديد لإنقاذ ما كان عبارة عن سفينة تغرق. إذا ما توفر لدينا وقت غير محدود وموارد غير محدودة – إذا كانت مصالح الأمن القومي الأميركي للمدى البعيد تعتمد اعتمادًا حاسمًا على إنشاء دولة ديمقراطية فاعلة متحالفة مع الولايات المتحدة في العراق – فهذا يعني أنّ الفرصة سانحة أمام نهج بترايوس لتحقيق هذا الهدف.

لكنّنا لم نكن نملك الوقت غير المحدود ولا الموارد غير المحدودة. في النتيجة، هذا ما كانت عليه الحجّة بشأن الانسحاب. لكن إلى أيّ مدىً سنواصل التضحية، ومتى ستصبح التضحية كافية؟ في ما يتعلّق بي، كنّا نقترب من تلك المرحلة. فأمننا الوطني كان يستدعي الاستقرار في العراق، لكن ليس معرضًا لبناء الأمم على الطريقة الأميركية. من ناحية أخرى، تصوّر بترايوس أنّه من دون استثمار أميركي أكثر استدامة، يظلّ ما نحققه من مكاسب قابلًا للانقلاب لغير مصلحتنا.

وسألت عن المدّة التي يجب أن تمرّ قبل أن تبدو المكاسب طويلة الأمد فعلًا. سنتان؟ خمس إلى عشر؟

لم يكن بوسعه الإجابة. لكنّه يعتقد بأنّ الإعلان عن جدول زمني محدّد للانسحِاب لن يعطي العدوّ إلّا الفرصة لانتظار خروجنا.

لكن أليس هذا صحيحًا دومًا؟

سلّم بالنقطة.

وماذا عن استطلاعات الرأي التي تشير إلى أنّ النسبة الكبرى من العراقيين، من الشيعة والسُـّنة، سئمت الاحتلال وترغب في خروجنا في أقرب وقت ممكن؟

قال إنّ هذه مشكلة يجب علينا أن نديرها.

كانت المحادثة ودّية، ولم أتمكّن من إلقاء اللوم على بترايوس بسبب رغبته في إنهاء المهمّة. قلت له إنّي لو كنت مكانه لرغبت في الشيء نفسه. لكنّ وظيفة الرئيس كانت تتطلّب النظر إلى الصورة على نطاق أوسع، قلت، تمامًا كما كان عليه أن يفكّر هو في المفاضلات والقيود التي لا يفكّر فيها المسؤولون الذين هم تحت قيادته. كيف لنا كأمّة، أن نقيس سنتين أو ثلاث سنوات إضافية في العراق بتكاليف تقارب 10 مليارات دولار شهريًا في مقابل الحاجة إلى التخلّص من أسامة بن لادن والعمليات الأساسية لتنظيم «القاعدة» في شمال غرب باكستان؟ أم في مقابل المدارس والطرقات التي لم تُبْنَ في بلادنا؟ أم في مقابل هشاشة الاستعدادات في حال مواجهة أزمة أخرى؟ أم الخسائر البشرية التي لحقت بقوّاتنا وعائلاتهم؟

أومأ الجنرال بترايوس برأسه بأدب وقال إنّه يتطلّع إلى رؤيتي بعد الانتخابات. كان فريقنا قد أخذ إجازة في ذلك اليوم، ولم أشعر بأنّي أقنعته بحكمة موقفي أكثر ممّا هو أقنعني.

هل كنت على استعداد لأكون قائدًا عالميًا؟ هل أتمتّع بالمهارات الدبلوماسية والمعرفة والقدرة على التحمّل وعلى القيادة؟ كان الهدف من هذه الرحلة الإجابة عن أسئلة كهذه، وكانت الرحلة عبارة عن اختبار تفصيلي على الساحة الدولية. عقدت اجتماعات ثنائية مع الملك عبد الله في الأردن وغوردون براون في إنكلترا ونيكولا ساركوزي في فرنسا. التقيت بأنجيلا ميركل في ألمانيا، حيث تحدّثت أيضًا مع جمهور من 200 ألف شخص تجمّعوا أمام عمود النصر التاريخي في برلين، معلنًا أنّ جيلًا سابقًا هدم الجدار الذي كان ذات يوم يقسم أوروبا، وأنّ دورنا الآن يقضي بهدم جدران أخرى غير ملموسة: بين الأغنياء والفقراء، بين الأعراق والقبائل، بين المواطنين الأصليين والمهاجرين، بين المسيحيين والمسلمين واليهود. على مدى يومين ماراتونيين في إسرائيل والضفّة الغربية، التقيت على نحو منفصل رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت والرئيس الفلسطيني محمود عباس، ثمّ بذلت قصارى جهدي، لا لفهم المنطق فحسب بل أيضًا المشاعر الكامنة وراء الصراع القديم المستعصي على المعالجة. في بلدة سديروت، استمعت إلى وصف الآباء لما أحدثته القذائف الصاروخية التي أُطلِقت من قطاع غزة القريب، من حالة رعب وهلع وهي تهبط على بعد بضعة أمتار فقط من غرف نوم أطفالهم. وفي رام الله،

سمعت الفلسطينيين يتحدّثون عن الإهانات اليومية التي يتعرّضون لها عند نقاط التفتيش الأمنية الإسرائيلية.

بحسب غيبس اعتبرت الصحافة الأميركية أنّني كنت قد اجتزت اختبار «المظهر الرئاسي» بامتياز. لكن بالنسبة إليّ، اتّخذت الرحلة أبعادًا تتخطّى المظاهر. حتى قبل عودتي إلى بلادي، شعرت بضخامة التحدّيات التي كانت تنتظرني إذا ما ربحت، والنعم التي سأحتاجُ إليها لأداء العمل.

كانت هذه الأفكار في ذهني صباح 24 تمّوز/يوليو، عندما وصلت إلى الجدار الغربي في القدس، المبنيّ قبل ألفي سنة لحماية جبل الهيكل المقدّس والذي يُعدّ بوّابة إلى الألوهية ومكانًا تقبّل فيه الله صلوات كلّ من يزور القدس. طوال قرون، كان الحجّاج من مختلف أنحاء العالم معتادين على كتابة صلواتهم على أوراق يضعونها في شقوق الجدار، لذلك قبل ذلك الصباح، كنت قد كتبت صلاتي على ورقة من الفندق.

في ضوء الفجر المائل إلى الرمادي، محاطًا بمضيفيّ الإسرائيليين ومساعديّ وعملاء الخدمة السرّية وزحمة كاميرات الإعلام، حنيت رأسي أمام الجدار بينما قرأ حاخام ملتحٍ مزمورًا يدعو إلى السلام في مدينة القدس المقدّسة. وكما جرت العادةً، وضعت يدًا على الحجر الجيري الناعم، ورحت أتأمّل صامتًا، ثمّ وضعت ورقتي ودفعت بها إلى شقّ في الجدار.

كنت قد كتبت «يا ربّ، احمني واحمِ عائلتي. اغفر لي خطاياي، وساعدني على الابتعاد عن الكبرياء واليأس. زوّدني بالحكمة للقيام بما هو صحيح وعادل. واجعلني أداة لتنفيذ إرادتك».

افترضت أنّ تلك الكلمات كانت بيني وبين الله. لكن في اليوم التالي ظهرت في صحيفة إسرائيلية قبل أن تنتشر إلى الأبد على وسائل التواصل الاجتماعي. يبدو أنّ أحد المارّة استخرج الورقة من الجدار بعدما غادرنا – وهو ما يذكّر بثمن الدخول إلى المسرح العالمي. كان الخطّ الفاصل بين حياتي الخاصّة وحياتي العامّة يتحلل، والآن أصبحت كلّ فكرة وحركة ذات أهمّية عالمية.

اعتَدْ ذلك، قلت لنفسي. هو جزء من الصفقة.

بعد عودتي من رحلتي إلى الخارج، شعرت كأنّني رائد فضاء أو مستكشف بعد رحلة شاقّة، مفعمًا بالإثارة ومشوّشًا على نحو غريب في الحياة العادية. وقبل مضيّ شهر واحد فقط من المؤتمر الوطني الديمقراطي، قرّرت أن أحاول تحقيق التوازن إلى حدّ ما بين الأمور، فأخذت عائلتي إلى هاواي لأسبوع. قلت لبلوف إنّ الأمر لم يكن موضع نقاش. فبعد حملة انتخابية مدّتها 17 شهرًا، كنت أحتاج إلى استراحة، وكذلك ميشيل. فضلًا عن ذلك، كانت صحّة توت تتدهور بسرعة، وعلى الرغم من أنّنا لم نتمكّن من أن نعرف كم بقي لجدّتي لتعيش تحديدًا، لم أكن أنوي تكرار الخطأ الذي ارتكبته مع والدتي.

بالدرجة الأولى، كنت أرغب في تمضية بعض الوقت مع ابنتيّ. شخصيًا، لم أشعر بأنّ الحملة الانتخابية أثّرت في روابطنا. كانت ماليا تحبّ الكلام والاستطلاع معي كما في أيّ وقت مضى، فيما كانت ساشا مرحة وحنونة. خلال تنقلاتي، كنت أتحدّث إليهما عبر الهاتف في كلّ ليلة، عن المدرسة أو عن أصدقائهما، أو عن آخر حلقة من «سبونج بوب». عندما كنت في المنزل، كنت أقرأ لهما القصص وأتحدّاهما في الألعاب التي تُلعَب على لوحات، وكنت أتسلّل خارجًا معهما أحيانًا لتناول المثلّجات.

ومع ذلك، لفتتني مدى سرعة نموّهما من أسبوع إلى آخر، وكيف كانت أطرافهما تبدو دومًا أطول بإنش (2.5 سنتيمتر) أو اثنين في كلّ مرّة، وكانت القدرة على الكلام أثناء العشاء قد تطوّرت لديهما. هذه التغييرات كانت بمثابة مقياس لكلّ ما فاتني، أو حقيقة أنّني لم أكن موجودًا للعناية بهما حين تمرضان أو معانقتهما حين تخافان أو الضحك على النكات التي ترويانها. وبقدر ما كنت أؤمن بأهمّية ما كنت أفعله، أدركت أنّني لن أستردّ هذه اللحظات أبدًا، ووجدت نفسي غالبًا أشكّ في الحكمة من ممارسة العمل السياسي.

كنت محقًا في شعوري بالذنب. فمهما كان، فلن أبالغ في تقدير العبء الذي ألقيته على عائلتي خلال السنتين اللتين خضت فيهما السباق إلى الرئاسة – كم اعتمدت على كفاءات ميشيل ومهاراتها في تربية الأطفال، وكم كنت أعتمد على الابتهاج والنضج الاستثنائيين لدى ابنتيّ. في وقت سابق من ذلك الصيف، وافقت ميشيل على اصطحاب الفتاتين والانضمام إلى حملتي الانتخابية في مدينة بوتي، في ولاية مونتانا، في 4 تمّوز/يوليو، الذي صادف أيضًا عيد ميلاد ماليا العاشر. كذلك قرّرت شقيقتي مايا وعائلتها الحضور. استمتعنا كثيرًا في ذلك اليوم، إذ زرنا متحفًا لاستخراج المعادن واستهدف بعضنا بعضًا بالمسدّسات المائية، إلّا أنّ قسمًا كبيرًا من وقتي كان لا يزال مكرّسًا لاكتساب الأصوات. ومشت الفتاتان على مهل، كما يدعو الواجب إلى جانبي، فيما صافحت الناس على طول طريق الاستعراض في البلدة. وقفتا في الحرّ الشديد وهما تراقبانني أتحدّث في تجمّع بعد ظهر أحد الأيّام. وفي المساء، بعد إلغاء الألعاب النارية التي كنت قد وعدت بها بسبب العواصف الرعدية، أقمنا حفلة عيد ميلاد عفوية في قاعة مؤتمرات من دون نوافذ في الطابق السفلي من فندق «هوليداي إن» المحلّي. وبذل فريق عملنا قصارى جهده لبعث الحياة في المكان ببضعة بالونات. وكانت هناك بيتزا وسلطة وكعكة من السوبرماركت المحلّي. لكن بينما كنت أشاهد ماليا وهي تطفئ الشموع وتتمنّى شيئًا للعام المقبل، تساءلت هل أصيبت بخيبة أمل، وهل ستعتبر في وقت لاحق هذا اليوم دليلًا على الأولويات الخاطئة لوالدها.

وآنذاك فقط، سحبت كريستن جارفيس، وهي واحدة من مساعدي ميشيل الشباب، جهاز «آي بود» وربطته بسمّاعة محمولة. أمسكت ماليا وساشا يدي لإخراجي من الكرسيّ الذي كنت أجلس عليه. وبدأ الجميع يرقصون على

أغنيات بيونسي والإخوة جوناس، وكانت ساشا تدور حول نفسها، وماليا تهزّ خصلها المجعّدة القصيرة، وميشيل ومايا تتحمّسان للرقص بينما قمت أنا بأفضل الحركات التي أعرفها كأب. بعد نحو نصف ساعة، كنّا مرهقين ولكن في غاية السعادة، وجاءت ماليا وجلست في حضني.

وقالت: «بابا، هذا أفضل عيد ميلاد على الإطلاق».

قبّلت جبينها وحضنتها بقوّة، من دون أن أدعها ترى عينيّ وقد اغرورقتا بالدموع.

كانت الفتاتان ابنتيّ. هذا ما كنت قد تخلّيت عنه بالابتعاد إلى هذا الحدّ. ولهذا كانت اللحظات التي اختلسناها في هاواي في آب/أغسطس من ذلك العام، تستحق التضحية ببعض النقاط في مواجهة ماكين في استطلاعات الرأي. عندما غطست في المحيط مع الفتاتين، عندما تركتهما تدفنانني في الرمل من دون أن أخبرهما أنّ عليّ إجراء لقاء عبر الهاتف أو الذهاب إلى المطار، عندما شاهدت الشمس تغيب فوق المحيط الهادئ وذراعاي ملفوفتان حول ميشيل، من دون سماع أيّ شيء سوى الريح وحفيف أشجار النخيل، كلّ ذلك كان يستحق فعلًا.

عندما رأيت توت ممدّدة على كنبة في غرفة الجلوس في منزلها، غير قادرة على رفع رأسها، تبتسم على الرغم من ذلك برضى وهدوء، فيما كانت ابنتا حفيدها تضحكان وتلعبان على الأرض، ثمّ عندما شعرت بيدها المرقشة ذات الأوردة الزرقاء تضغط على يدي للمرّة الأخيرة ربّما،

كانت لحظة مقدّسة ثمينة.

لم أتمكّن من ترك الحملة الانتخابية بالكامل بينما كنت في هاواي. كانت هناك مستجدّات ينقلها إليّ الفريق، واتّصالات شكر بالمؤيّدين، ومخطّط تمهيدي لخطابي في المؤتمر صغته وأرسلته إلى فافس. وكان هناك القرار الوحيد الأكثر أهمّية الذي كان عليّ اتّخاذه الآن بعدما أصبحت المرشّح.

من سيكون رفيقي في السباق؟

حصرت الاختيار في الحاكم تيم كاين من فرجينيا وزميلي في مجلس الشيوخ جو بايدن من ولاية ديلاوير. في ذلك الوقت، كنت أقرب بكثير إلى تيم، الذي كان أول مسؤول منتخب بارز خارج ولاية إيلينوي يدعمني في الانتخابات الرئاسية، وكان يعمل بجدّ بوصفه واحدًا من أبرز ممثّلي حملتنا الانتخابية. تطوّرت صداقتنا بسهولة، فكنّا في العمر نفسه تقريبًا وجذور كلينا من الغرب الأوسط وطباعنا متشابهة، حتى إنّ السيرة الذاتية كانت متقاربة. (كان تيم قد عمل في مهمّة في هندوراس بينما كان طالبًا في كلّية الحقوق في جامعة هارفارد وكان قد مارس المحاماة في مجال الحقوق المدنية قبل أن يدخل في مجال السياسة).

أمّا بالنسبة إلى جو، فكنّا نختلف كثيرًا، على الورق على الأقلّ. كان يكبرني بـ19 سنة وكنت أخوض تجربة الانتخابات وأنا دخيل على واشنطن. أمّا جو فقد أمضى 35 سنة في مجلس الشيوخ، بما في ذلك الفترات التي كان فيها رئيسًا لكلّ من اللجنة القضائية ولجنة العلاقات الخارجية. وبعكس نشأتي في مناطق عدّة، كان جو يتمتّع بجذور عميقة في مدينة سكرانتون في بنسلفانيا ويفخر بإرثه الإيرلندي الأصيل ضمن الطبقة العاملة. (لاحقًا، بعد انتخابنا، اكتشفنا سلفينا الإيرلنديين المتخصّصين في صناعة الأحذية، اللذين انتقلا من إيرلندا إلى أميركا بفارق خمسة أسابيع فقط). وإن كنت أُعتبَر باردًا وهادئ الطباع ودقيقًا في اختيار كلماتي، كان جو، على العكس، دافئًا جدًا، رجلًا لا توقفه عوائق، تسعده مشاركة كلّ ما قد يدور في ذهنه مع الآخرين. كانت هذه صفة محبّبة لديه، لأنّه كان اجتماعيًا ويستمتع بحضور الناس. من السهل ملاحظة ذلك حينما يكسب جو ودّ أشخاص في مكان ما، فتظهر ابتسامة باهرة دومًا على وجهه الجميل (ولا يبعد سوى بضعة إنشات عن أيّ شخص كان يتحدّث معه). يسأل الشخص عن مسقط رأسه ثمّ يخبر قصّة عن مدى عشقه لمدينة الشخص («أفضل كالزوني تذوّقتها على الإطلاق») أو عن شخص يمكن أن تكون هناك معرفة مشتركة به («رجل عظيم بشكل مطلق وطيّب»)، ويثني على أطفال الشخص («هل قال لكم أحد ما إنّكم رائعون؟») أو على أمّهم («لا يمكنك أن تكوني تخطّيتِ الـ40 سنة بيوم واحد!»)، ثمّ ينتقل بعدها إلى الشخص التالي، ثمّ الذي يليه، إلى أن يؤثّر في كلّ شخص في الغرفة بسلسلة من المصافحات والمعانقات والقبل والتربيتات والمجاملات والنكات.

لكنّ حماسة جو كان لها جانبها السلبي. ففي بلدة تعجّ بالناس الذين يحبّون أن يتحدّثوا، لم يكن له أيّ نظير. فإن كان من المقرّر إلقاء كلمة لمدّة 15 دقيقة، يتحدّث جو لمدّة نصف ساعة على الأقلّ. وإن كان من المقرّر أن يستمرّ نصف ساعة، لم يكن هناك ما يشير إلى المدّة التي قد يتحدّث خلالها. وكان تفكيره بصوت عالٍ أثناء جلسات الاستماع التي تعقدها اللجان أسطوريًا. والواقع أنّ صراحته الزائدة أوقعته في متاعب في مرّات عديدة، كما حدث عندما قال عنّي أثناء الانتخابات التمهيدية «رجل فصيح وذكيّ ونظيف وحسن المظهر»، وهي عبارة كان المقصود منها بكلّ تأكيد المجاملة، لكنّ بعض الناس فسّروها كإشارة إلى أنّ خصائص كهذه تكون جديرة بالملاحظة في رجل أسود.

لكن كلما عرفت جو أكثر، وجدت أنّ زلّاته العرضية كانت بسيطة مقارنة بمواطن قوّته. أمّا في ما يتّصل بالقضايا المحلّية فقد كان ذكيًّا وعمليًا، وكان يحسن الاستعداد. كانت خبرته في السياسة الخارجية واسعة وعميقة. وأثناء حملته الانتخابية القصيرة نسبيًا قبل الانتخابات التمهيدية، أثار إعجابي بمهارته وانضباطه كمحاور وشعوره بالراحة على المنصّات الوطنية.

وكان الأهمّ التعاطف الذي يبديه جو. كان قد واجه تأتأة شديدة وهو طفل (ما يفسّر ربّما تعلّقه الشديد بالكلمات) وحادثَي تمدّد للأوعية الدموية الدماغية في منتصف العمر. وفي عالم السياسة، كان قد عرف نجاحات مبكرة وتعرّض لهزائم محرجة. وواجه مأساة لا يمكن تصوّرها: في عام 1972، بعد أسابيع فقط من انتخاب جو لعضوية مجلس الشيوخ، قُتِلت زوجته وابنته الطفلة – وأصيب ابناه الصغيران بو وهنتر – في حادث سيّارة. وفي أعقاب هذه الخسارة الكبرى، اضطرّ زملاؤه وإخوته إلى إقناعه بعدم الاستقالة من مجلس الشيوخ، لكنّه نظّم جدوله الزمني بشكل يسمح له بالانتقال بقطارات شركة «أمتراك» يوميًا بين ديلاوير وواشنطن لمدّة ساعة ونصف الساعة لرعاية ابنيه، وهي عادة واظب عليها طيلة العقود الثلاثة التي تلت.

ويعود الفضل في تغلّب جو على صدمة مؤلمة كهذه إلى زوجته الثانية جيل، وهي مدرّسة جميلة وبارعة قابلها بعد ثلاث سنوات من الحادث، وربّت ابنَي جو كما لو كانا ابنيها. في أيّ وقت يشاهد فيه المرء آل بايدن معًا، يتّضح على الفور كم كانت عائلة جو تسانده – مقدار الفخر والسرور اللذين يكنّهما لبو، النائب العامّ في ديلاوير آنذاك والنجم الصاعد في المجال السياسي الخاصّ في الولاية، ولهنتر، المحامي في العاصمة، ولآشلي، العاملة الاجتماعية في ويلمينغتون، ولأحفادهما الرائعين.

دعمت العائلة جو، لكنّه كان يتمتّع أصلًا بشخصية مرحة. ربّما كانت المأساة التي مرّ بها والنكسات قد أثّرت فيه، كما عرفت، لكنّها لم تجعله كئيبًا أو ساخرًا.

على أساس هذه الانطباعات، طلبت من جو أن يخضع لعملية الفحص الأولية ويقابلني بينما كنت في حملتي الانتخابية في ولاية مينيسوتا. كان مقاومًا في البداية – كأغلب أعضاء مجلس الشيوخ. كان يتمتّع بحدّ صحّي ومعتدل من حبّ الذات، ولم يحبّ فكرة أداء دور الرجل الثاني. باشر اجتماعنا بشرح الأسباب التي قد تجعل من منصب نائب الرئيس خطوة مهمّة إلى الأمام بالنسبة إليه (فضلًا عن تفسير الأسباب التي قد تجعل منه الاختيار الأفضل). وأكّدت له أنّني لم أكن أبحث عن رفيق للاحتفالات بل عن شريك.

قال جو: «إذا اخترتني، أريد أن أكون قادرًا على تقديم أفضل الأحكام والنصائح الصريحة. ستكون الرئيس، وسأدافع عن كلّ ما تقرّره. لكنّني أريد أن أكون آخر رجل في الغرفة عند اتّخاذ أيّ قرار رئيسي».

قلت له إنّ ذلك كان وعدًا يمكنني أن أقطعه.

كان كلّ من أكس وبلوف يكنّ لتيم كاين تقديرًا كبيرًا، وعلى غراري، أدركا أنّه سيلائم إدارة أوباما أكثر. لكنّهم تساءلوا، مثلي أيضًا، عمّا إن كان وجود محاميين شابّين في مجال الحقوق المدنية، عديمَي الخبرة وليبراليين على اللائحة الانتخابية نفسها، قد يشكّل تغييرًا أكبر ممّا قد يتمكّن الناخبون من التعامل معه.

تحمّل جو المخاطر الخاصّة به. تصوّرت أنّ افتقاره إلى الانضباط أمام الميكروفون قد يؤدّي إلى خلافات لا ضرورة لها. وكان أسلوبه أقرب إلى المدرسة التقليدية ويحبّ الأضواء، ولم يكن متنبّهًا لمشاعره دومًا. شعرت بأنّه قد يصبح صعب المراس إذا اعتبر أنّه لم يحصل على ما يستحق، وهي صفة قد تتأجّج عند التعامل مع رئيس أصغر سنًّا.

وعلى الرغم من هذا، وجدت أنّ التناقض بيننا مقنع. أعجبني أنّ جو سيكون أكثر من مستعدّ للرئاسة إذا ما حدث لي شيء ما – ذلك قد يطمئن أولئك الذين لا يزالون قلقين من كوني أصغر ممّا يجب. والحقيقة أنّ خبرته في السياسة الخارجية ستكون قيّمة في الوقت الذي كنّا فيه متورّطين في حربين، كذلك بالنسبة إلى علاقاته في الكونغرس وإمكانية وصوله إلى الناخبين الذين ما زالوا يشعرون بالقلق والانزعاج إزاء انتخاب رئيس أفريقي أميركي. لكنّ الأهمّ ما أخبرني به حدسي بأنّ جو كان لائقًا وصريحًا ووفيًّا. كنت أعتقد أنّه يهتمّ للناس العاديين، وحين تصعب الأمور أستطيع أن أثق به.

ولن يخيب أملي.

شكّل تأسيس المؤتمر الوطني الديمقراطي في دنفر لغزًا غامضًا لي . واستُشِرت بشأن ترتيب البرنامج للّيالي الأربع التي سيقام فيها، والمواضيع التي ستُناقَش والمتحدّثين المقرّرين. وعُرِضت عليّ مقاطع فيديو بالسير الذاتية للموافقة عليها، كما طلبت قائمة بالأقارب والأصدقاء الذين يحتاجون إلى أماكن إقامة. تدخّل بلوف ليرى مدى استعدادي للّيلة الأخيرة من المؤتمر، ليس في ساحة داخلية تقليدية، بل في ملعب مايل هاي، موطن فريق «دنفر برونكوس». فبقدرة استيعابية قد تصل إلى 80 ألف شخص، يستطيع الملعب أن يجمع عشرات الآلاف من المتطوّعين من مختلف أنحاء البلاد الذين شكّلوا الحجر الأساس الذي قامت عليه حملتنا. لم يكن مسقوفًا، ما يعني أنّنا عرضة للتقلّبات المناخية.

«ماذا لو أمطرت؟»، سألت.

قال بلوف: «حصلنا على نحو مئة عام من تقارير الطقس في دنفر بتاريخ 28 آب/أغسطس عند الساعة الثامنة مساءً. أمطرت مرّة واحدة فقط».

«ماذا لو كانت هذه المرّة الثانية؟ هل لدينا خطّة بديلة؟».

قال بلوف: «بمجرّد أن نقفل أبواب الملعب، فلا عودة إلى الوراء». جعلني أبتسم ابتسامة مجنونة. «تذكّر أنّنا دائمًا في أفضل حالاتنا من دون خطّة بديلة. لماذا نغيّر الآن؟».

لماذا حقًا؟

سافرت ميشيل والفتاتان إلى دنفر قبلي بيومين بينما كنت أتابع حملتي الانتخابية في بضع ولايات. لذلك بحلول موعد وصولي كانت الاحتفالات في ذروتها. أحاطت الشاحنات التي تعمل بالأقمار الصناعية وخيم الصحافيين

بالساحة مثل جيش ينفّذ حصارًا. كما عرض الباعة بأعداد كبيرة القمصان والقبّعات والحقائب القماشية التي طبعنا عليها شعاراتنا: شمس صاعدة أو وجهي مع أذنيّ الكبيرتين. وصوّر السيّاح والمصوّرون السياسيين والمشاهير الذين جالوا في الساحة من حين إلى آخر.

وبعكس ما حصل في مؤتمر عام 2000، عندما كنت شابًّا يضغط وجهه على نافذة متجر الحلوى، أو في مؤتمر عام 2004، عندما وضعني خطابي الرئيسي في وسط المشهد، وجدت نفسي الآن نجمًا ومهمّشًا في آن واحد، عالقًا في جناح الفندق أو أنظر من نافذة سيّارتي التابعة للخدمة السرّية، أصل إلى دنفر فقط لحضور الليلة الثانية حتى الليلة الأخيرة من المؤتمر. قيل لي إنّ الأمر يتعلّق بالأمن، فضلًا عن فنّ تنظيم المنصّات المتعمّد بهذا الشكل – فإن بقيت بعيدًا عن الأنظار، تتعزّز حالة الترقّب. لكنّ الأمر جعلني أشعر بضيق وبعزلة غريبة، كما لو كنت مجرّد دعامة مكلفة يمكن إخراجها من الصندوق في ظروف خاصّة.

تعود لحظات معيّنة من ذاك الأسبوع إلى ذهني. أتذكّر ماليا وساشا وثلاثة من حفيدات جو يدرن حول كومة من المراتب الهوائية في جناح الفندق، وجميعهنّ يقهقهن، غارقات في ألعابهنّ السرّية وغير مباليات على الإطلاق بالضجيج المتزايد في الأسفل. أتذكّر هيلاري وهي تصعد إلى الميكروفون لتمثّل مندوبي نيويورك، ثمّ تقدم رسميًا على خطوة التصويت لي كمرشّح ديمقراطي، كبادرة لافتة للوحدة. أتذكّر أنّني كنت في غرفة الجلوس في منزل عائلة جميلة للغاية من المؤيّدين في ولاية ميسوري، أتحدّث بموضوع بسيط وأتناول الوجبات الخفيفة قبل أن تطلّ ميشيل على شاشة التلفزيون، مشرقة بفستان بلون الأكوامارين، لتلقي الخطاب الرئيسي لليلة الافتتاح.

كنت قد تجنّبت عمدًا قراءة خطاب ميشيل مسبقًا، فلم أرغب في التدخّل في ذلك أو زيادة الضغوط. بعدما رأيتها في مسار الحملة الانتخابية، لم يكن لديّ أدنى شكّ في أنّها ستلقي خطابًا جيّدًا. لكنّ الاستماع إلى ميشيل تخبر قصّتها في تلك الليلة – رؤيتها تتحدّث عن أمّها وأبيها وعن التضحيات التي قدّماها والقيم التي نقلاها إلى أبنائهما، سماعها تتحدّث عن رحلتها غير الأكيدة النتائج فيما تصف أملها بابنتينا، تحمّلها غالبًا مسؤوليات كبرى حتى أكون دائمًا صادقًا تجاه عائلتي ومعتقداتي، مشاهدة الجمهور في قاعة المؤتمرات ومقدّمي الشبكات التلفزيونية والأشخاص الذين يجلسون بجانبي مذهولين – حسنًا، لم يكن ممكنًا أن أكون أكثر فخرًا.

على عكس ما قاله بعض المعلّقين في ذلك الوقت، لم «تجد» زوجتي صوتها تلك الليلة. أخيرًا، أُتيحَت الفرصة للمواطنين لسماع الصوت من دون فلتر للتصحيح.

بعد مرور 48 ساعة، وجدت نفسي مختبئًا مع فافس وأكس في غرفة فندق، أدقّق في خطاب القبول الذي سألقيه مساء اليوم التالي. كانت كتابته صعبة. شعرنا بأنّ اللحظة الحالية كانت تدعو إلى النثر لا إلى الشعر، مع انتقادات شديدة للسياسات الجمهورية وسرد للخطوات المحدّدة التي كنت أنوي اتّخاذها كرئيس – كلّ هذا دون أن يكون الخطاب طويلًا مبالغًا فيه أو أكثر جفافًا ممّا يجب أو حزبيًا أكثر من اللازم. تطلّب الأمر تعديلات لا تُعدّ ولا تُحصى ولم يكن لديّ وقت طويل للتدرّب. بينما كنت أقف خلف منصّة صورية ألقي خطابي، كان الجوّ عمليًا أكثر منه ملهمًا.

لمرّة واحدة فقط، أدركت المعنى التامّ لترشيحي. صودف أن تزامنت آخر ليلة من المؤتمر مع الذكرى السنوية الـ45 للمسيرة في واشنطن وخطاب الدكتور كينغ التاريخي «لديّ حلم». قرّرنا ألّا نلفت الانتباه أكثر ممّا ينبغي إلى هذه الحقيقة، على اعتبار أنّها فكرة رديئة أن ندعو إلى المقارنة مع واحدة من أعظم الخطب في التاريخ الأميركي. لكنّني أشدت بذلك المبشّر الشابّ من ولاية جورجيا في الفقرات الختامية من خطابي، مستشهدًا بشيء قاله للناس الذين كانوا قد اجتمعوا في الناشونال مول في ذلك اليوم من عام 1963: «لا يمكننا السير بمفردنا. بينما نسير، يجب أن نتعهّد بأن نمضي قدمًا دائمًا. ولا يجوز لنا أن نعود إلى الوراء».

«لا يمكننا السير بمفردنا». لم أتذكّر هذه العبارة المحدّدة في خطاب الدكتور كينغ. لكن عندما قرأتها بصوت عالٍ أثناء التدرّب، وجدت نفسي أفكّر في كلّ المتطوّعين السود الأكبر سنًّا الذين التقيتهم في مكاتبنا في مختلف أنحاء البلاد، والطريقة التي كانوا يمسكون بها يديّ ويخبرونني أنّهم لم يتصوّروا أبدًا أنّهم سيشهدون اليوم الذي قد يحظى فيه رجل أسود بفرصة حقيقية لبلوغ منصب الرئيس.

فكّرت في الأكبر سنًّا الذين كتبوا إليّ يفسّرون كيف استيقظوا باكرًا وكانوا أول من صوّتوا أثناء الانتخابات التمهيدية، على الرغم من مرضهم وعجزهم.

فكّرت في النواطير وعمّال النظافة والسكرتيرين والكتبة وغاسلي الصحون والسائقين الذين صادفتهم في أيّ وقت مررت فيه عبر الفنادق أو مراكز المؤتمرات أو مباني المكاتب – كيف كانوا يلوّحون لي أو يرفعون إبهاماتهم أو يقبلون بخجل لمصافحتي، رجال ونساء سود في سنّ معيّنة، قاموا بما كان ضروريًا لإطعام عائلاتهم وإرسال أبنائهم إلى المدارس، تمامًا كما فعل والدا ميشيل. أدركت الآن، في ذاتي بعضٌ من ثمار عملهم.

فكّرت في الناس جميعًا الذين مكثوا في السجن أو انضمّوا إلى المسيرة في واشنطن قبل 40 سنة، ثمّ تساءلت عن شعورهم حين خرجت إلى تلك المنصّة في دنفر – إلى أيّ مدى رأوا بلادهم تتحوّل، وكم كانت الأمور لا تزال بعيدة عمّا كانوا يتمنّونه.

«أتعرفون أمرًا... أعطوني ثانية»، قلت، وصوتي يختنق في حلقي وعيناي تمتلئان بالدموع. ذهبت إلى الحمّام لرشّ بعض الماء على وجهي. عندما عدت بعد بضع دقائق، كان فافس وأكس ومشغّل شاشة القراءة هادئين، وغير متأكّدين ممّا يجب القيام به.

قلت: «آسف لهذا. دعونا نجرّب ذلك مرّة أخرى من البداية».

لم أجد صعوبة في اجتياز الخطاب في المرّة الثانية، بل إنّ الوقفة الوحيدة كانت في منتصف قراءتي، عندما سمعنا قرعًا على الباب ووجدنا خادمًا في الفندق يحمل سلطة قيصر يقف في البهو («ماذا أستطيع أن أقول؟»، قال أكس مع ابتسامة خجولة. «كنت أتضوّر جوعًا»). في مساء اليوم التالي، وعندما خرجتُ إلى المنصّة الواسعة بالسجّاد الأزرق تحت سماء صافية وشاسعة لمخاطبة من يملؤون الملعب والملايين الآخرين في مختلف أنحاء البلاد، كنت هادئًا.

كانت الليلة دافئة، وكان هدير الحشد معديًا ووميض الآلاف من الكاميرات يعكس النجوم في الأعلى. عندما أنهيت خطابي، انضمّت إليّ ميشيل والفتاتان، ثمّ انضم إليّ جو وجيل بايدن ليلوّحا عبر موجة من قصاصات الورق الملوّن. وعبر الملعب، استطعنا أن نرى أشخاصًا يضحكون ويتعانقون ويلوّحون بالأعلام على إيقاع أغنية للفنّانين المحلّيين المتخصّصين في الأغاني الريفية، بروكس أند دان، أصبحت عنصرًا أساسيًا في مسار الحملة الانتخابية: «فقط في أميركا».

تاريخيًا، يسجّل المرشّح الرئاسي «قفزة» صحّية في استطلاعات الرأي بعد مؤتمر ناجح. وبكلّ المقاييس، كان مؤتمرنا خاليًا من العيوب. فقد ذكر مستطلعو الآراء لدينا أنّ تقدّمي على جون ماكين بعد دنفر زاد بالفعل بمعدّل خمس نقاط على الأقلّ.

ودام التقدّم حوالي أسبوع.

كانت حملة جون ماكين الانتخابية متعثّرة. على الرغم من أنّه حصل على ترشيح الحزب الجمهوري قبل ثلاثة أشهر من ترشيحي، لم ينجح في تحقيق أيّ تقدّم كبير لاكتساب الزخم. ظلّ الناخبون المتأرجحون غير مقتنعين باقتراحه لزيادة التخفيضات الضريبية علاوة على تلك التي أقرّها بوش. وفي ظلّ المناخ الجديد الأكثر استقطابًا، بدا ماكين بذاته متردّدًا حتى في ذكر قضايا مثل معالجة الهجرة وتغيّر المناخ صقلت سمعته في ما سبق كمنشقّ عن حزبه. لكن إحقاقًا للحقّ، كانت الظروف تعاكسه. فقد ظلّت حرب العراق لا تتمتّع بأيّ شعبية، كما كانت حالها في أيّ وقت مضى. كان الاقتصاد، الذي بدأنا نشهد ركودًا فيه بالفعل، في تدهور سريع، وكذلك الأرقام المتعلّقة بشعبية بوش. وفي انتخابات كان من المفترض أن تعتمد على وعد بالتغيير، بدا وضع ماكين مماثلًا.

ممّا لا شكّ فيه أنّ ماكين وفريقه كانوا على دراية بأنّهم يحتاجون إلى القيام بتحرّك درامي. ولا بدّ لي من أن أشهد لهم بذلك – من المؤكّد أنّهم عملوا ما بوسعهم. في اليوم التالي لانتهاء مؤتمرنا، كنت أنا وميشيل مع جيل وجو بايدن، على متن طائرة الحملة الانتخابية بانتظار الإقلاع لقضاء بضعة أيّام تقام فيها بعض الأنشطة في بنسلفانيا عندما هرع أكس ليخبرنا بتسريب اسم رفيق ماكين في السباق. نظر جو إلى الاسم على جهاز «بلاك بيري» الخاصّ بأكس ثمّ التفت إليّ.

«من هي بحق الجحيم سارة بالين؟»، قال.

على مدى الأسبوعين المقبلين، ستكون الصحافة الوطنية مهووسة بهذا السؤال، وهو ما من شأنه أن يمنح حملة ماكين جرعة من الإثارة كانت في أمسّ الحاجة إليها. في المقابل، أخفى ذلك حملتنا الانتخابية بالكامل عن موجات الأثير. وبعد إضافة بالين إلى اللائحة الانتخابية، جمع ماكين الملايين من الدولارات بشكل تبرّعات جديدة في عطلة نهاية أسبوع واحدة. وقفزت أرقام استطلاعاته، الأمر الذي وضعنا عند المستوى نفسه.

كانت سارة بالين – هي في الـ44 من عمرها، حاكمة لولاية ألاسكا وغير معروفة على صعيد السياسة الوطنية – بالدرجة الأولى من العناصر التي قد تؤدّي إلى تعطيل فاعل. لم تكن شابّة وامرأة فحسب، بل كانت أيضًا تحمل معها قصّة لا مثيل لها: كانت ذات يوم لاعبة كرة سلّة وملكة جمال في بلدة صغيرة، تنقّلت بين خمس كلّيات قبل أن تتخرّج بشهادة في الصحافة. كانت قد عملت لفترة معيّنة مذيعةً في قسم الرياضة قبل أن تُنتخَب رئيسة لبلدية مدينة واسيلا في ألاسكا، ثمّ تتولّى المؤسّسة الجمهورية الراسخة في الولاية وتتغلّب على الحاكم الحالي عام 2006. تزوّجت حبيبها في المدرسة الثانوية، وأنجبا خمسة أطفال (منهم مراهق على وشك أن يُرسَل إلى العراق وطفل مصاب بمتلازمة داون)، وهي من المسيحيين الملتزمين، وتستمتع بصيد الموظ والأيّل في أوقات فراغها.

بدت سيرتها الذاتية مصمّمة خصّيصًا للناخبين البيض من الطبقة العاملة الذين يكرهون الحكومة الفدرالية ويشكّون، بشكل غير مبرّر دائمًا، في أنّ النخبة في المدن الكبرى – سواء في عالم الأعمال أو في السياسة أو في وسائل الإعلام – تحتقر طريقة حياتهم. وحتى إن شكّك مجلس تحرير «النيويورك تايمز» أو مستمعو الإذاعة الوطنية العامّة في مؤهّلاتها، فإنّ بالين لم تبالِ. فقد عرضت انتقاداتهم كدليل على صحّة مواقفها، وإدراكها (قبل عدد كبير من منتقديها) أنّ الحرس القدامى كانوا يفقدون أهليّتهم، وأنّ الحدود التي اعتُبِرت مقبولة لدى مرشّح لمنصب وطني قد اختُرِقت، وأنّ «فوكس نيوز» والبرامج الإذاعية الحوارية والقوّة الناشئة التي تتمتّع بها وسائل التواصل الاجتماعي تستطيع أن تزوّدها بالمنصّات كلّها التي تحتاج إليها للوصول إلى جمهورها المستهدِف.

وما ساعد أيضًا أنّ بالين امتلكت موهبة في الأداء. كان خطابها الذي دام 45 دقيقة في المؤتمر الوطني الجمهوري في أوائل أيلول/سبتمبر بمثابة تحفة فنّية في الشعبوية التقليدية والملاحظات الحسنة التوجيه. («في البلدات الصغيرة، لا نعرف تمامًا المكاسب التي نحقّقها من مرشّح يثني على العاملين عندما يستمعون إليه، ثمّ يتحدّث عن مدى تشبّثهم بمرارة بدينهم وبنادقهم عندما لا يستمعون إليه». أخ). شعر المندوبون بنشوة. أثناء جولة ماكين مع بالين بعد انعقاد المؤتمر، تحدّث إلى الحشود التي كانت أهمّ بثلاث أو أربع مرات ممّا كان يراه عادة وهو وحده. وفيما هلّل الجمهوريون المخلصون بأدب أثناء خطبه، فقد بات من الواضح أنّهم جاؤوا بالفعل لرؤية رفيقته «الأمّ الهاوية للهوكي». كانت جديدة ومختلفة وواحدة منهم.

«أميركية حقيقية» وتفخر بذلك على نحو رائع.

في زمان ومكان مختلفين – لنقل في سباق على عضوية مجلس الشيوخ أو الحاكمية في ولاية متأرجحة النتائج – كانت القوّة المطلقة التي تتمتّع بها بالين داخل القاعدة الجمهورية تخيفني. لكن من اليوم الذي اختارها ماكين، وحتى في أوج لحظات الهوس ببالين، أيقنت بأنّ هذا القرار لن يفيده كثيرًا. وعلى الرغم من كلّ المواهب التي تمتّعت بها بالين في الأداء، تبقى أهم مؤهّلات نائب الرئيس القدرة على تولّي منصب الرئاسة إذا لزم الأمر. ونظرًا إلى سنّ جون وتاريخ سرطان الجلد لديه، لم يكن مصدرًا للقلق الشديد. ما أصبح واضحًا أنّه بمجرّد أن أصبحت سارة بالين تحت الأضواء، وفي كلّ موضوع يتّصل بالحكم في البلاد، تبيّن أنّها لم تكن تملك أدنى فكرة عمّا كانت تتحدّث عنه: النظام المالي والمحكمة العليا والغزو الروسي لجورجيا، لم يكن الموضوع أو الشكل الذي اتّخذه السؤال مهمًّا – بدت حاكمة ألاسكا في حالة ضياع، تجمع الكلمات كطفلة تحاول أن تجتاز، بطريقة مخادعة، اختبارًا فشلت في دراسته.

كان ترشيح بالين مقلقًا على مستوى أعمق. لاحظت من البداية أنّ تشوّشها لم يهمّ الأغلبية العظمى من الجمهوريين، بل في الواقع، كلّما انهارت أمام استجواب أحد الصحافيين، بدا كأنّهم يعتبرونه دليلًا على مؤامرة ليبرالية. بل فوجئتُ أيضًا بمشاهدة المحافظين البارزين – بما في ذلك أولئك الذين كانوا قد أمضوا سنة يستبعدونني خلالها باعتباري عديم الخبرة، وكانوا قد أمضوا عقودًا في شجب العمل الإيجابي وتآكل المعايير الفكرية وانهيار الثقافة الغربية على أيدي أنصار التعدّدية الثقافية – يؤيّدون فجأة بالين ويرتبكون حين كانوا يحاولون إقناع عامّة الناس بأنّ تقويم حاجة المرشّح لمنصب نائب الرئيس إلى المعرفة الأساسية بالسياسة الخارجية أو بوظائف الحكومة الفيدرالية كان فيه شيء من المبالغة في الواقع . قالوا إنّ سارة بالين، تمامًا كريغان، تتمتّع بـ«قدرات طبيعية حسنة »، وبمجرّد تنصيبها ستتطوّر لتصبح قادرة على أداء وظيفتها.

كان ذلك بطبيعة الحال علامة على ما تتّجه إليه الأمور. هو واقع أكبر وأكثر ظلمة، تهدّد فيه الانتماءات الحزبية والنـزعة السياسية بتقويض كلّ شيء – مواقف المرء السابقة ومبادئه المعلنة وحتى ما أكّدت له مشاعره وعيناه وأذناه أنّه حقيقي.

9

في عام 1993، اشترينا ميشيل وأنا أول منزل لنا، في مجمّع سكني في هايد بارك اسمه «إيست فيو بارك». كان موقعًا جميلًا، في مقابل برومونتوري بوينت وبحيرة ميشيغان، حيث تزهر أشجار القرانيا في الفناء الواسع بلون وردي مشرق في كلّ ربيع. لم تكن الشقة التي تحتوي على ثلاث غرف نوم، والمصمّمة بما يشبه عربة القطار من الأمام إلى الخلف، كبيرة، لكن كانت لها أرضيات خشبية وإضاءة لائقة، وغرفة طعام مناسبة مع خزائن من خشب الجوز. وبالمقارنة بالطابق الثاني من منزل حماتي، حيث كنّا نعيش لتوفير المال، شعرت بالفخامة المطلقة. اخترنا الأثاث بما سمحت به ميزانيتنا، مع مجموعة من أرائك «كرايت أند باريل»، ومصابيح «آيس هاردوير»، وطاولات مستعملة.

إلى جانب المطبخ، كان هناك مكتب صغير عملت فيه في المساء. أطلقت ميشيل عليه اسم «الحفرة» بسبب تكدّس الكتب والمجلّات والصحف والملخّصات القانونية التي كنت أكتبها دومًا عليه، إضافة إلى الامتحانات التي كنت أصحّحها. في كلّ شهر تقريبًا، بسبب عدم القدرة على العثور على غرض كنت في حاجة إليه، كنت أنظّف «الحفرة» خلال ساعة باندفاع، وأنا أشعر بالاعتزاز الشديد بنفسي للأيّام الثلاثة تقريبًا التي تلي والتي تعود بعدها الكتب والأوراق وغيرها من الفوضى، لتنتشر مثل أعشاب ضارّة. وكانت «الحفرة» هي الغرفة الوحيدة في الشقة التي دخّنت فيها، على الرغم من أنّني بمجرّد ولادة الفتاتين، انتقلت بعادتي السيّئة إلى الشرفة الأرضية الخلفية الواهنة قليلًا، حيث كنت أحيانًا أقاطع عائلات من الراكون كانت تعبث بعلب قمامتنا.

أعادت الطفلتان تشكيل منزلنا بكلّ الطرق. ظهرت وسائد حماية الأطفال المصنوعة من الاسفنج على زوايا الطاولات. أصبحت غرفة الطعام أقلّ أهليةً لتناول الطعام وأقرب إلى مستودع للحصر الخاصّة بالأطفال والألعاب ذات الألوان الزاهية التي وجدت نفسي أتعثّر بها مرّة يوميًا على الأقلّ. لكن بدلًا من

أن تبدو الشقة مزدحمة، عزّز حجمها المتواضع فرحة عائلتنا الصغيرة وضجيجها: أوقات الاستحمام وما حصل خلالها من تناثر للمياه، وحفلات أعياد الميلاد بكلّ ما فيها من ضوضاء، وصوت موسيقى أسطوانات «موتاون» أو السالسا من جهاز الستيريو الموضوع على الرفّ وأنا أدور بالفتاتين بين ذراعيّ. وإذ لاحظنا أنّ أصدقاءنا الذين هم من سنّنا يشترون بيوتًا أكبر في أحياء أرقى، لم تراودنا فكرة الانتقال إلّا في ذلك الصيف حين رأينا فأرًا أو اثنين (لم يكن بوسعنا أن نتأكّد) مرّات عدّة عبر الممرّ الطويل. عالجت المشكلة بتصليح أرضية المطبخ لكن فقط بعدما أشرت – بحماقة ملحوظة وابتسامة من يدّعي الحكمة – إلى أنّ فأرين اثنين يمثّلان «غزوًا» وهدّدت ميشيل ردًّا على ذلك بالرحيل مع الفتاتين.

دفعنا 277 ألفًا و500 دولار للشقة، وسدّدنا نسبة 40 في المئة من قيمة الشقة كدفعة أولى (بمساعدة من توت) وحصلنا على رهن عقاري ثابت لمدّة 30 سنة. وفق الحسابات على الورق، كان من المفترض أن يكفي دخلنا لمدفوعاتنا الشهرية بنحوٍ مريح. لكن مع نموّ ماليا وساشا، ظلّت تكاليف حضانة الأطفال ورسوم المدارس ومخيّمات الصيف ترتفع، فيما لم يبدُ أنّ أصل القرض في ما خصّ كلّية الحقوق كان يتناقص على الإطلاق. كانت الأموال محدودة على الدوام، والقروض على بطاقة الائتمان الخاصّة بنا تنمو، فيما لم يكن لدينا إلّا القليل لندّخره. لذلك، عندما اقترح مارتي إعادة جدولة القرض الخاصّ بالرهن العقاري للاستفادة من أسعار فائدة منخفضة، اتّصلت في اليوم التالي بوسيط عقاري في الحيّ.

وأكّد الوسيط، وهو شابّ نشط بقصّة شعر قصيرة، أنّه يستطيع أن يوفّر لنا مئة دولار أو نحو ذلك في الشهر بإعادة الجدولة. لكن مع الارتفاع الجنوني في أسعار السكن، سأل هل فكّرنا أيضًا في استخدام جزء من قيمة منزلنا لكسب بعض النقود من المعاملة. وقال إنّ الإجراء كان روتينيًا، مجرّد مسألة يعالجها مع المخمّن الذي يعمل معه. كنت متشكّكًا في بداية الأمر حين سمعت صوت العقل لدى توت وهو يرنّ في أذنيّ، لكن عندما درست الأرقام ونظرت في ما قد ندّخره بتسديد القرض على بطاقة ائتماننا، كان من الصعب أن أشكّك في المنطق الذي استند إليه الوسيط. لم يكلّف كلّ من المخمّن أو الوسيط نفسه عناء تفحّص بيتنا، ولم أتقدّم إلّا بثلاثة أشهر من كشوف الرواتب وبعض البيانات المصرفية. وقّعت بعدها على بضع أوراق وخرجت من مكتب الوسيط بشيك بقيمة 40 ألف دولار، والشعور الغامض بأنّني كسبت شيئًا.

هكذا كان الوضع في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، سباق على الذهب في قطاع العقارات. في شيكاغو، بدا كأنّ تطوّرات جديدة ظهرت بين ليلة وضحاها. مع ارتفاع أسعار السكن بوتيرة غير مسبوقة، ومع انخفاض أسعار الفائدة وطلب بعض المقرضين 10 أو 5 في المئة فقط من قيمة المنزل

كدفعة أولى – أو حتى الإعفاء منها – قد يفوّت المرء الاستفادة من غرفة نوم إضافية، ومن الأسطح المصنوعة من الغرانيت، ومن القبو المكتمل، وهي عناصر أصرّت المجلّات والبرامج التلفزيونية على أنّها من المعايير الخاصّة بحياة الطبقة المتوسّطة؟ كان استثمارًا عظيمًا دون أدنى شكٍّ – وبمجرد شراء المنزل سيتحوّل إلى ما يشبه الصرّاف الآلي الشخصي، فتغطّي تكاليف تصليح النوافذ، أو عطلة في كانكون طال انتظارها، أو تعوّض عن عدم حصول المرء على زيادة في الراتب في العام الماضي. في تلهّف للمشاركة، أخبرني أصدقاء وسائقو سيّارات أجرة ومدرّسون أنّهم بدأوا باستبدال بيوتهم، وأصبح الكلّ فجأة يدرك كلّ ما يتعلّق بالدفعات الأخيرة للرهون العقارية والرهون العقارية ذات معدّلات الفائدة المنخفضة، ومؤشّر كايس شيلر. وإذا حذّرتهم بلطف – قد يصعب توقّع الاتّجاهات في عالم العقارات، وقد لا ترغبون في التورّط في ذلك أكثر ممّا ينبغي – كانوا يطمئنونني إلى أنّهم تحدّثوا إلى ابن العمّ أو العمّ الذي أبرم صفقة رائعة، بنبرة ممازحة قليلًا تعني ضمنًا أنّني جاهل في هذا الشأن.

بعد وصولي إلى مجلس الشيوخ الأميركي، بعنا شقتنا في إيست فيو بارك بسعر مرتفع بما فيه الكفاية لتغطية قيمة الرهن العقاري وقرض المنزل، كما حققنا ربحًا ضئيلًا. لكنّني لاحظت، وأنا أقود سيّارتي إلى المنزل في إحدى الليالي، أنّ محلّ وسيط الرهن العقاري أصبح الآن خاليًا ويحمل لافتة كبيرة على النافذة كُتب عليها «للبيع أو التأجير». ويبدو أنّ هذه الشقق الجديدة كلّها في ريفر نورث وساوث لوب لم يشغلها أحد، حتى مع تقديم المطوّرين العقاريين تخفيضات كبرى للمشترين. وسألتني إحدى الموظفات السابقات التي كانت قد تركت الحكومة للحصول على رخصة للعمل العقاري، إن كنت أعرف أيّ فرصة عمل شاغرة – لم تجرِ الأمور في الوظيفة الجديدة بنجاح كما تمنّت.

لم أندهش ولم أقلق أمام أيّ من هذا، فقد تصوّرت أنّ هذا كان مجرّد انحسار وتدفّق دوريَّين للسوق. لكن في واشنطن، صُودِف أنّني ذكرت سوق العقارات المتعثّر قليلًا في شيكاغو لصديق لي، جورج هايوود، بينما كنّا نأكل سندويشات في حديقة بالقرب من الكابيتول. لم يكمل جورج دراسته في كلّية الحقوق في جامعة هارفارد ليعمل مقامرًا محترفًا، واستغلّ مهارته في الأرقام وقدرته على تحمّل المخاطر فتوجّه إلى وظيفة تاجر سندات في بورصة «وول ستريت»، وكسب ثروة من استثمارات شخصية. وكان عمله يتلخّص في التحرّك قبل الآخرين.

قال لي: «هذه ليست إلّا البداية».

«ماذا تعني؟».

قال جورج: «أعني سوق الإسكان بالكامل. النظام المالي كلّه. إنّه بيت من البطاقات ينتظر السقِوط».

بينما جلسنا تحت أشعّة الشمس في عصر ذلك اليوم، قدّم لي برنامجًا توجيهيًا سريعًا عن سوق الرهن العقاري الثانوي المزدهر. فيما احتفظت المصارف ذات يوم بقروض الرهن العقاري التي قدّمتها في محافظها الاستثمارية الخاصّة، أصبحت نسبة عالية من قروض الرهن العقاري الآن تُضمّ كحزم ثمّ تُبَاع كأوراق مالية في «وول ستريت». وبما أنّه أصبح من الممكن للمصارف الآن أن تنجو من عبء المجازفة المترتّبة عن عجز أيّ مقترض معيّن عن تسديد أقساط القرض، فهذا «التوريق» (تحويل قروض الرهن العقاري إلى أوراق مالية) كان سببًا في دفع المصارف إلى تخفيف المعايير المطلوبة للإقراض على نحو مطّرد. وكانت وكالات تصنيف الائتمان، التي تدفع لها أجورها الجهات المصدرة للأوراق المالية، قد صنّفت هذه الأوراق المالية AAA، أو الأقلّ مجازفة، من دون تحليل كافٍ للمخاطر المترتّبة عن التخلّف عن تسديد قروض الرهن العقاري الأساسية. وسارع المستثمرون العالميون، الغارقون في ثرواتهم النقدية والمتلهّفين إلى تحقيق المزيد من الأرباح، إلى شراء هذه المنتجات، وضخّ المزيد من الأموال في تمويل الإسكان. ومن ناحية أخرى، كانت «فاني ماي» و«فريدي ماك»، الشركتان العملاقتان اللتان أذن لهما الكونغرس بشراء قروضٍ مؤهّلة للرهن العقاري لتشجيع ملكية المساكن – بات في مقدورهما بفضل وضعهما شبه الحكومي أن تقترضا المال بتكاليف أقلّ بكثير مقارنة بالشركات الأخرى – غارقتين في سوق الرهن العقاري الثانوي، وكان المساهمون فيهما يغرفون المال مع التضخّم الحاصل في سوق الإسكان.

وقال جورج إنّ هذا كلّه قد أسهم في نشوء فقّاعة كلاسيكية. وما دامت أسعار المساكن مستمرّة في الارتفاع، كان الجميع سعداء: العائلة التي تمكّنت فجأة من شراء بيت أحلامها من دون دفعة أولى، والمطوّرون العقاريون الذين لم يتمكّنوا من بناء مساكن بالسرعة الكافية لإرضاء هؤلاء العملاء الجدد جميعًا، والمصارف التي باعت أدوات مالية مركّبة فحققت أرباحًا خيالية، وصناديق التحوّط والمصارف الاستثمارية التي كانت تضع رهانًا أكبر بعد على هذه الأدوات المالية بأموال مقترضة، فضلًا عن تجّار الأثاث بالتجزئة، ومصنّعي السجّاد، والنقابات العمّالية، وأقسام الإعلانات في الصحف، جميعًا كان لديهم الحافز كلّه لإبقاء الأمور على هذا النحو.

لكن مع تزايد أعداد المشترين غير المؤهّلين الذين دعموا السوق، كان جورج مقتنعًا بأنّ الحفلة ستنتهي في نهاية المطاف. وقال لي إنّ ما كنت ألاحظه في شيكاغو كان مجرّد هزّة. وبمجرّد وقوع الزلزال، سيكون الأثر أسوأ بكثير في أماكن مثل ولايات فلوريدا وأريزونا ونيفادا، حيث كان الإقراض الثانوي أكثر نشاطًا. فما إن تبدأ أعداد كبيرة من مالكي المساكن بالتخلّف عن التسديد، حتى يدرك المستثمرون أنّ العديد من الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري لم تكن تستحق التصنيف AAA. من المرجّح أن يسارعوا إلى التخلّص

من الأوراق المالية بأقصى سرعة ممكنة. وستكون المصارف التي تحتفظ بهذه الأوراق المالية أكثر هشاشة أمام السحوبات غير الاعتيادات للودائع، وربّما تتراجع عن الإقراض لتغطية الخسائر أو الحفاظ على متطلّبات رأس المال، الأمر الذي يجعل من الصعب حتى على العائلات المؤهّلة الحصول على قروض للرهن العقاري، وهو ما من شأنه أن يؤدّي بدوره إلى مزيد من التراجع في سوق الإسكان.

من المرجّح أن تؤدّي هذه الحلقة المفرغة إلى حالة من الذعر في السوق، وبسبب الكمّ الهائل من الأموال المعنيّ هنا، قد تكون النتيجة أزمة اقتصادية لم نرَ مثلها في حياتنا.

استمعت إلى كلّ هذا مع شعور متزايد بالعجز عن التصديق. لم يكن جورج يميل إلى المبالغة، ولا سيّما عندما يتعلق الأمر بالمال. أخبرني أنّه «يبيع على المكشوف» على نطاق واسع، مراهنًا في الأساس على أنّ أسعار الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري ستنخفض كثيرًا في المستقبل. سألته لماذا يبدو كأنّ خطر اندلاع أزمة كبرى كان مرتفعًا للغاية، ولم يكن أحد – لا مجلس الاحتياطي الفدرالي ولا الهيئات التنظيمية المصرفية ولا الصحافة المالية – يتحدّث عن الأمر.

هزّ جورج كتفيه. «أخبرني أنت».

عندما عدت إلى مكتبي في مجلس الشيوخ، طلبت من بعض العاملين لديّ مراجعة الأمر مع نظرائهم في اللجنة المصرفية لمعرفة ما إن كان أيّ شخص رأى أيّ خطر في الارتفاع الحادّ الذي سجّلته سوق الرهن العقاري الثانوي. وجاءت التقارير سلبية: كان رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي قد أشار إلى أنّ نشاط سوق الإسكان كان مفرطًا بعض الشيء وأنّ تصحيحًا يجب أن يحصل في نهاية المطاف. لكن نظرًا إلى الاتّجاهات المتعارف عليها تاريخيًا لم يرَ أيّ تهديد كبير للنظام المالي أو الاقتصاد على نطاق واسع. نظرًا إلى كثرة القضايا التي كنت أعالجها، بما في ذلك بداية الحملات الانتخابية المقرّرة في الانتخابات التمهيدية، غاب تحذير جورج عن ذهني. والواقع أنّني عندما رأيته بعد بضعة أشهر، في أوائل عام 2007، كانت أسواق المال والإسكان قد استمرّت بالتعثّر، لكنّ الأمر لم يبدُ جدّيًا في أيّ حال من الأحوال. وأخبرني جورج أنّه اضطرّ إلى التخلّي عن عملية «البيع على المكشوف» بعدما تكبّد خسائر فادحة.

قال بهدوء: «ليس لديّ القدر الكافي من المال للاستمرار في هذا الرهان، ويبدو أنّني استخففت بمدى رغبة الناس في استمرار هذه المهزلة».

لم أسأل جورج عن المبلغ الذي خسره، وانتقلنا إلى مواضيع أخرى. وافترقنا في ذلك اليوم من دون أن نعرف أنّ المهزلة لن تدوم لفترة أطول بكثير – أو أنّ التداعيات الرهيبة التي ترتّبت عنها ستؤدّي، بعد سنة ونصف السنة فقط، دورًا حاسمًا في انتخابي رئيسًا.

«السناتور أوباما. معك هانك بولسون».

حصل ذلك قبل أسبوع ونصف الأسبوع من المؤتمر الوطني الجمهوري، وقبل 11 يومًا من أول مناظرة مقرّرة لي مع جون ماكين. وكان من الواضح لماذا قام وزير الخزانة الأميركي بهذا الاتّصال.

كان النظام المالي في حال من الانهيار ويجرف معه الاقتصاد الأميركي.

وعلى الرغم من أنّ الحرب في العراق كانت القضيّة الأهم في بداية حملتنا الانتخابية، كنت قد ركّزت دومًا على الحاجة إلى مزيد من السياسات الاقتصادية التقدّمية كجزء أساسي من حجّتي الرامية إلى التغيير. فكما بدا لي الأمر، كانت التركيبة التي تتألّف من العولمة والوسائل التكنولوجية الثورية الحديثة تعمل على تغيير الاقتصاد الأميركي على نحو أساسي، لعقدين من الزمن على الأقلّ. فقد حوّل المصنّعون الأميركيون الإنتاج إلى الخارج، واستفادوا من العمالة ذات الأجور المنخفضة وشحنوا السلع الرخيصة إلى البلاد لكي يبيعها تجّار التجزئة الكبار الذين لا تتوقّع الشركات الصغيرة منافستهم. ومن وقت أقرب، قضت الإنترنت على فئات كاملة من الوظائف المكتبية، وفي بعض الحالات قطاعات كاملة.

في هذا الاقتصاد الجديد الذي يستولي فيه الفائز على كلّ شيء، يستطيع هؤلاء الذين يسيطرون على رأس المال أو يمتلكون مهارات متخصّصة تحظى بطلب عالٍ – سواء كانوا من روّاد الأعمال في مجال التكنولوجيا، أو مديري صناديق تحوّط، أو رياضيين بارزين، أو ممثّلين مشهورين – أن يستفيدوا من أصولهم، وأن يسوّقوا لما لديهم على مستوى العالم، وأن يكدّسوا ثروات أكبر من تلك التي جمعتها أيّ مجموعة في تاريخ البشرية. لكن بالنسبة إلى العاملين العاديين، يعني انتقال رأس المال والأتمتة موقفًا متزايد الضعف في المساومة. فقد خسرت بلدات منتجة مصدر رزقها. ولم يكن من الممكن لانخفاض معدّلات التضخّم ورخص أجهزة التلفاز ذات الشاشات المسطّحة أن تعوّض عن تسريح العاملين، وانخفاض ساعات العمل والعمل المؤقت، والأجور التي لا تلحقها زيادات، والفوائد المخفضة، ولا سيّما مع استمرار تكاليف الرعاية الصحّية والتعليم (القطاعان الأقلّ عُرضة للأتمتة الخافضة للتكاليف) في الارتفاع.

كذلك أدّى التفاوت الاجتماعي إلى التعقيد. حتى إنّ أبناء الطبقة المتوسّطة من الأميركيين وجدوا أنفسهم يغادرون على نحو متزايد المناطق التي تحتوي على أفضل المدارس أو المدن التي تتمتّع بأفضل فرص عمل. ولم يتمكّنوا من تحمّل تكاليف الأنشطة الإضافية التي وفّرها الأهل الأفضل حالًا لأطفالهم بشكل روتيني – مثل دورات الإعداد لـ«الاختبار الموحّد للالتحاق بالجامعات»، ومعسكرات التدريب على الكمبيوتر، وبرامج التدريب الداخلية التي لا تُقدَّر بثمن لكنّها من دون مقابل مادّي. وبحلول عام 2007، لم يتسبّب الاقتصاد

الأميركي بالمزيد من التفاوت بين الناس مقارنة بكلّ دولة غنيّة أخرى فحسب، بل كان أيضًا غير قادر على تحقيق أيّ نموّ.

اعتقدت بأنّ هذه النتائج لم تكن حتمية، بل كانت من تبعات اختيارات سياسية لرونالد ريغان. وتحت راية الحرّية الاقتصادية – «مجتمع الملكية» كانت العبارة التي استخدمها الرئيس بوش – أُعطِي الأميركيون جرعات ثابتة من التخفيضات الضريبية للأثرياء وشهدوا عدم تطبيق قوانين المساومة الجماعية. وبُذِلت جهود لخصخصة شبكة الأمان الاجتماعي أو تقليصها، وبقيت الميزانيات الفدرالية من دون استثمارات كافية في مجالات مختلفة، بدءًا من التعليم المبكر وصولًا إلى البنية التحتية. وكان من شأن هذا كلّه أن يزيد من التفاوت الطبقي بين الناس، ما جعل العائلات غير مهيّأة لتخطّي اضطرابات اقتصادية بسيطة حتى.

كنت أدير حملة انتخابية لدفع البلاد في الاتّجاه المعاكس. لم أكن أعتقد بأنّ أميركا قادرة على التراجع عن الأتمتة أو قطع سلسلة الإمداد العالمية (ولو أنّني كنت أعتقد بأنّنا قادرون على التفاوض من موقع أقوى في اتّفاقياتنا التجارية في ما يتّصل بالعمالة والبيئة). لكنّني كنت على يقين من أنّنا قادرون على تكييف قوانيننا ومؤسّساتنا، تمامًا كما كنّا نفعل في الماضي، من أجل ضمان الفرص للأشخاص الراغبين في العمل. في كلّ محطّة لي، في كلّ مدينة وبلدة صغيرة، كانت رسالتي واحدة. وعدت بزيادة الضرائب على الأميركيين ذوي المداخيل المرتفعة لتغطية تكاليف الاستثمارات الحيوية في التعليم والبحوث والبنية التحتية. ووعدت بتعزيز دور النقابات ورفع الحدّ الأدنى للأجور فضلًا عن توفير الرعاية الصحّية الشاملة والتخفيف من الأعباء الناتجة عن تكاليف الجامعات.

أردت أن يفهم الناس أنّها سابقة للعمل الحكومي الجريء. أنقذ فرانكلين ديلانو روزفلت الرأسمالية من نفسها، فأرسى الأساس لطفرة ما بعد الحرب العالمية الثانية. تحدّثت غالبًا عن قدرة قوانين العمل على الإسهام ببناء طبقة متوسّطة مزدهرة وسوق محلّية مزدهرة، وكيف ساعدت قوانين حماية المستهلك في الواقع – من خلال استبعاد المنتجات غير الآمنة والمخططات الاحتيالية – الشركات الشرعية على الازدهار والنموّ.

شرحت الدور المهمّ للمدارس العامّة أو جامعات الولايات وقانون قدامى المحاربين، سعيًا لإطلاق العنان لإمكانيات أجيال من الأميركيين ودفعهم إلى التقدّم والنجاح. لقد أعطت برامج مثل الضمان الاجتماعي والرعاية الطبّية الأميركيين بعضًا من الاستقرار في سنواتهم الذهبية، كما عملت الاستثمارات الحكومية كتلك التي في سلطة وادي تينيسي ونظام الطرق السريعة بين الولايات على تعزيز الإنتاجية وتوفير منصّات لعدد لا يُحصى من روّاد الأعمال.

كنت على قناعة بأنّنا قادرون على تكييف هذه الاستراتيجيات مع الأوقات الحالية. وبعيدًا عن أيّ سياسات محدّدة، كنت أريد أن أعيد إلى أذهان الشعب

الأميركي الدور الحاسم الذي قامت به الحكومة دومًا في توفير المزيد من الفرص، وتعزيز المنافسة والتعامل النزيه، والحرص على أن تتّسع السوق للجميع.

ما لم يكن من ضمن حساباتي هو الأزمة المالية الكبرى.

على الرغم من التحذير المبكر من صديقي جورج، لم أبدأ، حتى ربيع 2007، بملاحظة العناوين المزعجة للصحف المالية. فقد أعلنت ثاني أكبر الجهات المقرضة للرهن العقاري الثانوي في البلاد، وهي «نيو سنتشري فايننشال»، إفلاسها بعد التخلّف عن تسديد قروض الرهن العقاري في السوق الثانوية للإسكان. ولم تتمكّن أكبر جهة مقرضة، «كانتريوايد»، من تجنّب المصير نفسه إلّا بعد تدخّل مجلس الاحتياطي الفيدرالي والموافقة على دمج قسري لها بـ«بنك أوف أميركا».

نظرًا لشعوري بالقلق والانزعاج، تحدّثت مع فريقي الاقتصادي وألقيت خطابًا في بورصة «ناسداك» في أيلول/سبتمبر 2007، انتقدت فيه بقسوة عدم تنظيم السوق الثانوية لإقراض الرهن العقاري، واقترحت المزيد من التشدّد في الإشراف. ولعلّ هذا ما جعلني متقدّمًا على المرشّحين الرئاسيين الآخرين. لكن على الرغم من ذلك كنت متخلّفًا بوضوح عن الوتيرة التي تسير بها الأحداث في «وول ستريت» فتخرج عن السيطرة.

وفي الأشهر التي تلت ذلك، شهدت الأسواق المالية رحلة إلى الأمان، إذ نقل المقرضون والمستثمرون أموالهم إلى سندات الخزانة المدعومة من قِبَل الحكومة، وقيّدوا عملية الائتمان بحزم وسحبوا رأس المال من أيّ شركة قد تواجه خطرًا كبيرًا في ما يتعلّق بالأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري. والواقع أنّ كلّ المؤسسات المالية الكبرى في العالم كانت عرضة لخطر شديد، إمّا بعدما استثمرت مباشرةً في أدوات كهذه (وهي تستدين غالبًا لتمويل رهاناتها) وإمّا أقرضت شركات فعلت ذلك. في تشرين الأول/أكتوبر 2007، أعلنت شركة «ميريل لينش» خسائر بقيمة 7.9 مليارات دولار تتعلّق بالرهن العقاري. وحذّرت شركة «سيتي غروب» من أنّ رقمها قد يكون أقرب إلى 11 مليار دولار. وفي آذار/مارس 2008، انخفض سعر سهم شركة «بير ستيرنز» الاستثمارية من 57 دولارًا إلى 30 دولارًا في يوم واحد، فاضطرّ مجلس الاحتياطي الفدرالي إلى هندسة عملية شراء من قبل مصرف «جاي بي مورغان تشايس» بأسعار منخفضة. ويصعب تحديد ما إن كانت المصارف الاستثمارية الرئيسية الثلاثة الباقية في وول ستريت – «غولدمان ساكس»، و«مورغان ستانلي»، ولا سيّما «ليمان براذرز»، حيث يظهر نزف رأس المال فيها كلّها بمعدّلات تدعو للقلق – ستواجه مصيرًا مماثلًا ومتى قد يحصل ذلك.

من وجهة نظر الرأي العامّ، بدا مغريًا النظر إلى هذا كلّه كقصاص مناسب للمصرفيين الجشعين ومديري صناديق التحوّط، وأيضًا الوقوف وقفة المتفرّج

أمام انهيار الشركات واضطرار المسؤولين التنفيذيين الذين كانوا قد حصلوا على مكافآت بقيمة 20 مليون دولار إلى بيع يخوتهم وطائراتهم ومنازلهم في منطقة الهامبتونز. وكنت قد التقيت شخصيًا بعدد كافٍ من المسؤولين التنفيذيين في وول ستريت حتى أدركت أنّ الكثيرين (وإن لم يكن الجميع) يعيشون وفق الصورة النمطية: معتدون بأنفسهم، مستأهلون، يصرفون بطريقة فاضحة، وغير مبالين بالأثر الذي قد تخلّفه قراراتهم على أيّ شخص آخر.

في خضمّ الذعر المالي السائد، في ظلّ اقتصاد رأسمالي حديث، تمثّلت المشكلة في استحالة عزل الشركات الجيّدة عن الشركات السيّئة، أو معاقبة الشركات المتهوّرة أو المجرّدة من المبادئ الأخلاقية فقط. فسواء أحببنا الأمر أم لا، كان الجميع مترابطين والأمور كلّها مترابطة.

بحلول فصل الربيع كانت الولايات المتّحدة قد دخلت في مرحلة من الركود التامّ. كانت فقّاعة الإسكان والمال السهل بمثابة قناع أخفى مجموعة كاملة من نقاط الضعف البنيوية في الاقتصاد الأميركي، طيلة عقد كامل من الزمن. لكن مع ارتفاع معدّلات التخلّف عن التسديد الآن، والتشدّد الائتماني، وانحدار سوق الأوراق المالية، وهبوط أسعار المساكن، قرّرت الشركات الكبرى والصغرى الحدّ من إنفاقها، فصرفت عمّالًا وألغت طلبيات. وتأجّل الاستثمار في المصانع وفي أنظمة تكنولوجيا المعلومات الجديدة. وبعد أن خسر الأشخاص الذين عملوا في هذه الشركات وظائفهم، أو مع تضاؤل قيمة مساكنهم أو مع تقلّص برامجهم التقاعدية، أو مع تخلّفهم عن تسديد أقساط بطاقات الائتمان واضطرارهم إلى الإنفاق من مدّخراتهم، تقلّص الإنفاق أيضًا. فقد أجّلوا عمليات شراء السيّارات الجديدة، وامتنعوا عن تناول الطعام خارج المنازل، وأجّلوا الرحلات في العطلات. ومع تراجع معدّلات المبيعات، خفضت الشركات رواتب موظفيها والإنفاق أكثر بعد. كانت هذه دورة كلاسيكية من تقلّص الطلب، تفاقمت شهرًا تلو الآخر. وأظهرت بيانات آذار/مارس أنّ واحدًا من كلّ 11 رهنًا عقاريًا تجاوز موعد استحقاقه أو أنّ التسديد قد توقّف، وأنّ مبيعات السيّارات انخفضت بنسبة كبيرة. وفي أيّار/مايو ارتفعت معدّلات البطالة بمعدّل نصف نقطة – وهي الزيادة الشهرية الأكبر طوال 20 سنة.

لقد أصبحت هذه أزمة على الرئيس بوش أن يعالجها. بناءً على نصائح من مستشاريه الاقتصاديين، أمّن بوش موافقة الحزبين في الكونغرس على حزمة إنقاذ اقتصادي بقيمة 168 مليار دولار توفّر إعفاءات ضريبية وحسومات لتحفيز الإنفاق الاستهلاكي وإعطاء الاقتصاد دفعًا مهمًّا. لكن زال أيّ أثر إيجابي محتمل للحزمة مع ارتفاع أسعار البنزين في ذلك الصيف، فازدادت الأزمة سوءًا. وفي تمّوز/يوليو، بثّت محطّات الأخبار في مختلف أنحاء البلاد صورًا لعملاء يائسين اصطفّوا لسحب أموالهم من «إنديماك»، وهو مصرف في ولاية كاليفورنيا أعلن إفلاسه فجأة. ولم يتمكّن حتى مصرف «واتشوفيا» الأضخم،

من الاستمرار إلّا بعدما تمكّن الوزير بولسون من تفعيل «استثناء شامل من المخاطر» منعًا لانهياره.

من ناحية أخرى، خصّص الكونغرس إنفاقًا بقيمة 200 مليار دولار لمنع مؤسّستي «فاني ماي» و«فريدي ماك» – وهما المؤسّستان ذواتا الملكية الخاصّة واللتان ضمنتا معًا ما يقارب نسبة 90 في المئة من قروض الرهن العقاري في أميركا – من الانهيار. ووُضِعت الاثنتان تحت وصاية حكومية من خلال وكالة تمويل الإسكان الفدرالية التي شُكِّلت حديثًا. لكن حتى في ظلّ تدخّل بهذا الحجم، استمرّ الشعور بأنّ الأسواق تترنّح على حافة الانهيار – وكأنّ السلطات كانت تجرف الحصى إلى فجوة في الأرض لا تزال تتّسع. وفي الوقت الحالي على الأقلّ، نفد حصى الحكومة.

لهذا السبب اتّصل بي هانك بولسون، وزير الخزانة الأميركي. كنت قد التقيت بولسون للمرّة الأولى حين كان رئيسًا تنفيذيًا لـ«غولدمان ساكس». هو طويل القامة، يضع نظّارة، وذو أسلوب غريب لكنّه غير مدّعٍ، وكان يقضي معظم الأوقات في التحدّث عن شغفه بحماية البيئة. لكنّ صوته، الخشن عادة، أصبح الآن متوتّرًا بوضوح، صوت رجل يحارب الإرهاق والخوف معًا.

في ذلك الصباح، يوم الاثنين الواقع فيه 15 أيلول/سبتمبر، أعلنت شركة «ليمان براذرز» وقيمتها 639 مليار دولار إفلاسها. وأشار عدم تدخّل وزارة الخزانة لمنع ما قد يكون أكبر إفلاس في التاريخ، إلى دخولنا مرحلة جديدة في الأزمة.

قال: «نستطيع أن نتوقّع ردّ فعل سيّئًا للغاية في السوق. ومن المرجّح أن يتفاقم الوضع قبل أن يتحسّن».

شرح السبب وراء اعتبار كلّ من وزارة الخزانة ومجلس الاحتياطي الفدرالي أنّ «ليمان» كانت ضعيفة إلى حدّ لا يُعدّ تقديم الدعم لها ممكنًا، وأنّ أيّ مؤسّسة مالية أخرى لم تكن على استعداد لتحمّل التزاماتها. لقد أذن الرئيس بوش لبولسون بإطلاع كلّ منّا، أنا وجون ماكين، على هذه المذكّرة، لأنّ اتّخاذ مزيد من الإجراءات الطارئة سيتطلّب دعمًا سياسيًا من الحزبين الجمهوري والديمقراطي. وأعرب بولسون عن أمله أن تقدّر الحملتان الانتخابيتان صعوبة الموقف وأن تستجيب له بالطريقة المناسبة.

لم تكن هناك حاجة إلى استطلاع للرأي لإثبات أنّ بولسون كان على حق في قلقه في المجال السياسي. كان أمامنا سبعة أسابيع حتى الانتخابات الوطنية. وكلّما عرف الرأي العامّ المزيد عن خطورة الأزمة، تكسب فكرة إنفاق مليارات الدولارات من الضرائب لإنقاذ المصارف المتهوّرة، المزيد من الشعبية في مكان ما في الوسط ما بين حالة شديدة من القوباء وأسامة بن لادن. وفي اليوم التالي، ستعمل الخزانة بقيادة بولسون على حصول كوارث في «غولدمان ساكس» و«مورغان ستانلي» من خلال إعادة تصنيف المؤسّستين بشكل سمح لهما بإنشاء مصارف تجارية مؤهّلة للحصول على

الحماية الفدرالية. وعلى الرغم من ذلك، كانت الشركات ذات الرساميل الضخمة والتصنيفات الرفيعة حتى عاجزة عن اقتراض الأموال اللازمة لتمويل العمليات اليومية. كما بدأت صناديق سوق المال، التي كانت تُعدّ في السابق آمنة وتمتاز بالسيولة النقدية، بالانهيار.

وبالنسبة إلى الديمقراطيين، من السهل لوم الإدارة في ما حصل من إخفاق تامّ، لكنّ العديد من الديمقراطيين في الكونغرس صفّقوا لارتفاع معدّلات ملكية المساكن طيلة فترة ازدهار السوق الثانوية للرهن العقاري. وبالنسبة إلى الجمهوريين المرشّحين لإعادة الانتخاب والمركّزين على وجود رئيس غير محبوب واقتصاد متضرّر، بدت احتمالات التصويت لمصلحة المزيد من «عمليات الإنقاذ» في وول ستريت وكأنّها دعوة إلى حفر قبورهم.

قلت لبولسون: «إن كنت تنوي اتّخاذ المزيد من الخطوات، أعتقد أنّ المشكلة الأكبر ستكون من جانبك، لا من جهتي». وبالفعل، كان العديد من الجمهوريين يشكون من أنّ تدخّلات إدارة بوش في القطاع المصرفي انتهكت المبادئ الأساسية المحافظة المتمثّلة بإجراءات حكومية محدودة. واتّهموا مجلس الاحتياطي الفدرالي بتجاوز صلاحياته، وكان بعضهم يتجرّأ على انتقاد الجهات التنظيمية الحكومية لاعتبارها لم تتنبّه إلى المشاكل التي تواجهها السوق الثانوية للرهن العقاري في وقت سابق – كأنّهم لم يمضوا السنوات الثماني السابقة في العمل لإضعاف التنظيمات المالية كلّها التي قد يجدونها.

كانت تعليقات جون ماكين العلنية على هذا الموضوع خافتة، وحضضتُ بولسون على البقاء على اتّصال وثيق بمنافسي في الوقت الذي تتفاقم فيه الأمور. وباعتباره المرشّح الجمهوري، لم يكن لماكين ترف الابتعاد عن بوش. والواقع أنّ تعهّده بالاستمرار في معظم سياسات بوش الاقتصادية كان دومًا من أهمّ نقاط ضعفه. وأثناء الانتخابات التمهيدية كان قد اعترف بأنّه لا يعرف الكثير عن السياسات الاقتصادية. وكان قد عزّز الانطباع بأنّه كان بعيدًا عن الواقع، حين اعترف لصحافي بأنّه لم يكن متأكّدًا من عدد المنازل التي كان يمتلكها. (كانت الإجابة ثمانية في الواقع). واستنادًا إلى ما كان بولسون يقوله لي، كانت المشاكل السياسية التي يعاني منها ماكين على وشك أن تتفاقم. لم يكن لديّ أدنى شكّ في أنّ مستشاريه السياسيين سيحضّونه على تحسين موقفه أمام الناخبين بالابتعاد عن أيّ عمليات إنقاذ مالية يمكن أن تحاول الإدارة القيام بها.

وإذ اختار ماكين ألّا يكون داعمًا، أدركت أنّني كنت سأتعرّض لضغوط شديدة من جانب الديمقراطيين – بل وربّما من جانب العاملين لديّ – للقيام بالمثل. وعلى الرغم من ذلك، وبينما اختتمت الحديث مع بولسون، أدركت أنّ ما يفعله ماكين لم يكن مهمًّا. في ظلّ هذه المخاطر العالية، كنت سأفعل كلّ ما هو ضروري، بصرف النظر عن العمل السياسي، لمساعدة الإدارة في تحقيق استقرار الوضع.

وإذ كنت راغبًا في تولّي منصب الرئيس، قلت لنفسي إنّني في حاجة إلى العمل كرئيس.

كما كان متوقّعًا، واجه جون ماكين صعوبة في التوصّل إلى استجابة متماسكة في ظلّ الأحداث المتسارعة. وفي يوم إعلان «ليمان»، وفي محاولة، لم تأتِ في الوقت المناسب لطمأنة الرأي العامّ، أطلّ عبر الشاشات أمام الحشود وأعلن أنّ «أسس الاقتصاد قويّة». أنهكته حملتي الانتخابية تمامًا بالأسئلة. («أيّها السناتور، ما هو الاقتصاد الذي تتحدّث عنه؟» سألت، خلال حديثي في وقت لاحق من اليوم أمام حشد من المؤيّدين).

وفي الأيّام التالية، كانت أنباء إفلاس «ليمان» سببًا لحالة ذعر تامّ في الأسواق المالية. فقد انخفضت أسعار الأسهم. وكانت شركة «ميريل لينش» قد تفاوضت بالفعل على صفقة بيع يائسة لـ«بنك أوف أميركا». ومن ناحية أخرى، أثبت برنامج الإقراض الذي قدّمه مجلس الاحتياطي الفدرالي إلى المصارف بقيمة 200 مليار دولار أنّه غير كافٍ. وإلى جانب كلّ الأموال اللازمة لدعم «فاني» و«فريدي»، كانت 85 مليار دولار أخرى تُستنفد بسبب استحواذ الحكومة العاجل على «إيه آي جي»، شركة التأمين الضخمة التي عملت سياساتها على دعم سوق سندات الرهن العقاري الثانوي. وكانت «إيه آي جي» نموذجًا للمؤسّسات «الأكبر من أن يُسمَح لها بالإفلاس» – هي متشابكة إلى حدّ يجعل انهيارها سببًا لسلسلة من الإخفاقات المصرفية – وحتى بعد تدخّل الحكومة، استمرّت في النزف. وبعد أربعة أيّام من انهيار «ليمان براذرز»، ظهر الرئيس بوش ووزير الخزانة بولسون عبر شاشات التلفزيون إلى جانب بن برنانكي وكريس كوكس، رئيسي مجلس الاحتياطي الفيدرالي وهيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية، وأعلنوا الحاجة إلى موافقة الكونغرس على مشروع قانون سيُعرف ببرنامج مساعدة الأصول المتعثّرة، أو «تارب»، الذي أنشأ صندوق طوارئ جديدًا بقيمة 700 مليار دولار. وطبقًا لتقديراتهم كان هذا هو الثمن الواجب دفعه لتجنّب الكارثة الكبرى.

وأعلن ماكين، لكي يعوّض ربّما عن خطئه السابق، معارضته لخطّة إنقاذ «إيه آي جي». وبعد يوم واحد، انعكس موقفه. وظلّ رأيه في برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة غير واضح، إذ عارض عمليات الإنقاذ من الناحية النظرية لكنّه ربّما دعم هذا التدخّل من الناحية العملية. ومع هذا التأرجح كلّه، لم تواجه حملتنا الاقتصادية أيّ مشكلة في ربط الأزمة بأجندة «بوش-ماكين» الاقتصادية التي أعطت الأولوية للأثرياء والأقوياء على حساب الطبقة الوسطى، وجادلت في أنّ ماكين لم يكن مستعدًّا لإدارة البلاد خلال الظروف الاقتصادية الصعبة.

وعلى الرغم من ذلك بذلت قصارى جهدي للالتزام بوعدي لبولسون، فأوعزت إلى فريقي بالامتناع عن الإدلاء بتعليقات عامّة قد تؤثّر سلبًا على فرص إدارة بوش في حمل الكونغرس على الموافقة على حزمة إنقاذ. وإلى

جانب مستشارينا الاقتصاديين في الداخل، أوستان غولسبي وجايسون فورمان، بدأت بالتباحث مع مجموعة استشارية متخصّصة ضمّت رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي السابق بول فولكر، ووزير خزانة كلينتون السابق لاري سامرز، والمستثمر الأسطوري وارين بافيت. فقد عايشوا جميعًا أزمات مالية كبرى من قبل، وأكّد كلّ منهم أنّ هذه الأزمة كانت مختلفة لجهة الحجم. وفي غياب التحرّك السريع، قالوا لي إنّنا نواجه احتمالًا حقيقيًا بالانهيار الاقتصادي: لقد فقد ملايين الأميركيين مساكنهم ومدّخرات حياتهم، إلى جانب بلوغ البطالة مستويات فترة «الكساد».

ساعدتني ملاحظاتهم في فهم التفاصيل التي أدّت إلى الأزمة وتقويم الاستجابات المختلفة المقترحة. كذلك أخافوني كثيرًا. حين سافرت إلى تامبا، حيث كنت أستعدّ للمناظرة الأولى مع ماكين، شعرت بالثقة بأنّني كنت على الأقلّ أعرف ما كنت أتحدّث عنه في ما يتّصل بجوهر الاقتصاد – وخوفي متزايد ممّا قد تعنيه أزمة طويلة بالنسبة إلى العائلات في مختلف أنحاء أميركا.

حتى بغياب أزمة وشيكة، ما كنت لأختبئ في أحد الفنادق لمدّة ثلاثة أيّام استعدادًا للمناظرة. لكن نظرًا إلى عدم تماسكي أثناء المناظرات التمهيدية، أدركت أنّني في حاجة إلى العمل بجدّ. من حسن الحظّ أنّ فريقنا جنّد اثنين من المحامين المخضرمين في العمل السياسي – رون كلاين وتوم دونيلون، اللذين خدما في أدوار مماثلة في إعداد مرشّحين مثل آل غور وبيل كلينتون وجون كيري. وفي اللحظة التي وصلت فيها، زوّداني بتحليل تفصيلي للمناظرة وموجزٍ لكلّ سؤال يمكن تصوّره وطرحه. ودرّبني أكس وبلوف ومستشارة التواصل أنيتا دان وبقيّة الفريق، طوال ساعات، على الإجابات الدقيقة التي أرادوا سماعها، وصولًا إلى الكلمة الأخيرة أو العبارة الختامية. في فندق بيلتمور القديم حيث كنّا قد أعددنا ورشة عمل، أصرّ رون وتوم على بناء نسخة طبق الأصل عن منصّة المناظرة. وفي تلك الليلة الأولى أخضعوني لمناظرة صورية كاملة مدّتها 90 دقيقة، فانتقدوا كلّ جانب من جوانب أدائي، من الوتيرة إلى الوقفة إلى النبرة. كان التدريب مرهقًا ولكنّه كان مفيدًا بلا شكّ، وبحلول وقت نومي، كنت على يقين بأنّني سأحلم بنقاط الحديث.

على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلها كلاين ودونيلون، ظلّت الأنباء الواردة من خارج فقّاعتهما تجذب انتباهي. بين الجلسات، حصلت على تحديثات عن تطوّرات السوق وتوقّعات عن تشريع الإدارة لبرنامج مساعدة الأصول المتعثّرة. كانت هناك مبالغة في تسميته «التشريع»: كان مشروع القانون الذي قدّمه هانك بولسون إلى الكونغرس يتألّف من ثلاث صفحات مكتوبة بلغة قانونية تأذن لوزارة الخزانة باستخدام صندوق الطوارئ الذي تبلغ قيمته 700 مليار دولار لشراء الأصول المتعثّرة أو عمومًا اتّخاذ خطوات تراها ضرورية لاحتواء الأزمة. وفي ظلّ هجوم الصحافة والرأي العامّ على التكلفة،

ومع تردّد ممثّلي الحزبين إزاء غياب التفاصيل، وفق ما أخبرني بيت روس، لم تكن الإدارة توشك حتى على الحصول على الأصوات التي كانت في حاجة إليها لإقرار القانون.

وأكّد هاري ريد ورئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي هذه الحقيقة حين تحدّثت معهما عبر الهاتف. كان كلّ منهما من السياسيين المتشدّدين، ولم يتردّدا في تحجيم الجمهوريين بهدف ترسيخ أغلبيتهما كلّما سنحت الفرصة. لكن وفق ما تبيّن لي مرارًا على مدى السنوات التالية، كان هاري ونانسي على استعداد (في بعض الأحيان بعد كثير من التذمّر) لوضع العمل السياسي جانبًا عندما تكون قضيّة حيوية على المحكّ. في برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة، كانا يبحثان عن توجيه منّي. شاركتهما تقويمي الصادق: بعد إضافة بعض الشروط لضمان عدم إقراره لمصلحة وول ستريت فحسب، كان على الديمقراطيين الإسهام بإقراره. ويُحسَب للزعيمين أنّهما تمكّنا من سحب محازبيهما من التشريع وتوفير الأصوات اللازمة للإقرار – إذا أعطى بوش وزعماء الحزب الجمهوري أصواتًا جمهورية كافية أيضًا.

كنت أعرف أنّ الأمر كان بمثابة «إذا» كبيرة بحق الجحيم. تشريع غير شعبي، وانتخابات تقترب بسرعة، وعدم رغبة أيّ من الجانبين في إعطاء أفضلية للطرف الآخر – بدا أنّه طريق مسدود حتمًا.

لقلب المقاييس، بدأت أفكّر جدّيًا في فكرة خيالية اقترحها صديقي توم كوبورن، عضو مجلس الشيوخ الجمهوري من ولاية أوكلاهوما: أن نعلن ماكين وأنا بيانًا مشتركًا ينادي بإقرار الكونغرس نسخةً ما من برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة. تصوّر كوبورن أنّنا إذا ما تحمّلنا مسؤولية معًا فسنتمكّن من إبعاد العمل السياسي عن التصويت والسماح للكونغرس المرتبك باتّخاذ قرار عقلاني من دون قلق بشأن الأثر الذي قد يخلّفه في يوم الانتخابات.

لم يكن لديّ أدنى فكرة عن كيفية استجابة ماكين لذلك. قد تبدو الخطوة إعلامية، لكنّي كنت أدرك أنّه إن لم تمرّ حزمة الإنقاذ فسنشهد كسادًا تامًّا، وتصوّرت أنّ الأمر يستحقّ المحاولة.

تحدّثت أنا وماكين عبر الهاتف في طريق العودة إلى فندقي بعد مناسبة قصيرة ضمن الحملة الانتخابية. كان صوته ليّنًا ومهذبًا لكنّه كان حذرًا. قال إنّه كان منفتحًا على بيان مشترك محتمل، لكن كانت لديه فكرة مختلفة: ماذا لو علّقنا حملاتنا الانتخابية؟ ماذا لو أجّلنا المناظرة ثمّ عدنا إلى واشنطن وانتظرنا إلى أن تمرّ حزمة الإنقاذ؟

على الرغم من أنّني لم أستطع أن أتخيّل كيف قد يكون نقل سيرك الحملة الانتخابية الرئاسية إلى واشنطن مفيدًا في أيّ حال من الأحوال، شجّعني اهتمام ماكين الواضح بالارتقاء إلى ما هو أهمّ من العمل اليومي والحصول على الموافقة على مشروع قانون. حرصًا على ألّا أبدو معارضًا، اقترحت –

ووافق جون – أن يعمل مديرو حملتينا الانتخابيتين على إعداد مجموعة من الاختيارات لننظر فيها، وأن نعاود التواصل في غضون ساعة أو ساعتين.

تصوّرت وأنا أنهي الاتّصال أنّ ما حصل عبارة عن تقدّم. ثمّ طلبت من بلوف الاتّصال بريك ديفيس، مدير حملة ماكين، للمتابعة. وبعد دقائق، وصلت إلى الفندق ووجدتُ بلوف متجهّمًا، بعدما أنهى للتوّ اتّصاله بديفيس.

قال: «ماكين على وشك عقد مؤتمر صحافي، يعلن فيه خطّته لتعليق حملته والعودة إلى واشنطن».

«ماذا؟ لقد تحدّثت معه قبل 10 دقائق».

«نعم، حسنًا... لم يكن صادقًا. يقول ديفيس إنّ ماكين لن يشارك حتى في المناظرة ما لم تُنفَّذ حزمة الإنقاذ في غضون الساعات الـ72 المقبلة. يقول إنّ ماكين سيدعوك علنًا إلى الانضمام إليه في تعليق حملته والسبب – اسمع – **يعتقد السناتور ماكين بأنّ العمل السياسي يجب أن يتراجع في سبيل أولويات أخرى في الوقت الحالي**». كان بلوف يبصق كلماته، وبدا كأنّه يريد أن يضرب شخصًا ما.

بعد بضع دقائق شاهدنا ماكين وهو يعلن ذلك، وكان صوته يوحي بالقلق. كان من الصعب ألّا نشعر بالغضب وخيبة الأمل. كانت وجهة النظر الإيجابية تفيد بأنّ ردّ فعل جون نجم عن عدم الثقة: خوفًا من أن يكون اقتراحي بالتصريح المشترك محاولة لتسجيل نقطة عليه، قرّر أن يسجّل نقطة عليّ أولًا. وكانت وجهة النظر الأقلّ إيجابية، التي تشاركها العاملون لديّ بالإجماع، تفيد بأنّ حملة انتخابية يائسة بدأت تلجأ إلى الحيلة السياسية التي تستند إلى تفكير رديء.

وسواء أكانت حيلة أم لا، اعتبرت مجموعة كبيرة كاملة من المراقبين السياسيين في واشنطن أنّ خطوة ماكين «ضربة معلّم». وما إن انتهى بثّ كلمة ماكين، حتى تعرّضنا لقصف بالرسائل القلقة من مستشارين ديمقراطيين ومؤيّدين بارزين، أتى فيها أنّنا في حاجة إلى تعليق الحملة أو المجازفة بالتراجع عن موقعنا المتقدّم في لحظة طوارئ وطنية. لكن سواء من حيث المزاج أو من حيث الخبرة، لم نكن نميل إلى الالتزام بالحكمة التقليدية. لم أكن أعتقد بأنّ وجودنا نحن الاثنين في واشنطن سيقلّل من فرص إقرار برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة بدلًا من أن يحسّن منها فحسب، بل شعرت أيضًا بأنّ الأزمة المالية زادت من أهمّية إقامة المناظرة، حتى يتسنّى للناخبين أن يستمعوا مباشرةً إلى الرجلين اللذين يتنافسان على قيادتهم عبر هذه المرحلة الغامضة. ومع ذلك، بدا رفض دعوة ماكين رهانًا كبيرًا. تجمّع فريقي من حولي، سألت إن كان أيّ شخص يخالف تقويمي. ومن دون تردّد، قالوا جميعًا: كلّا.

ابتسمت. «حسنًا، إذن».

بعد ساعة ونصف الساعة، عقدت مؤتمري الصحافي الخاصّ لكي أعلن أنّني لن أعلّق حملتي الانتخابية. وأشرت إلى أنّني كنت بالفعل أتشاور بانتظام مع بولسون وزعماء الكونغرس، وكنت مستعدًّا للسفر إلى واشنطن فور دعوتي إلى ذلك إذا لزم الأمر. ثمّ ارتجلتُ جملة من شأنها أن تهيمن على التغطية الإخبارية: «سيكون لزامًا على الرؤساء أن يتعاملوا مع أكثر من أمر واحد في كلّ مرّة».

لم يكن لدينا أيّ فكرة عن كيفية استجابة الناخبين، لكنّنا شعرنا جميعًا بالرضى عن قراري. لكن ما إن جلسنا للنظر في السيناريوهات المحتملة للخطوات التالية، حتى تلقّى بلوف رسالة بالبريد الإلكتروني من جوش بولتن، كبير موظّفي بوش، طالبًا منه أن يتّصل. خرج من القاعة، وعندما عاد بعد بضع دقائق، كان قد ازداد عبوسًا.

«من الواضح أنّ ماكين طلب من بوش إقامة اجتماع غدًا في البيت الأبيض معك بحضوره وحضور زعماء الكونغرس، في محاولة للتوصّل إلى اتّفاق في شأن برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة. سيتّصل بك بوش في أيّ لحظة ليدعوك».

هزّ بلوف رأسه.

قال: «هذا هراء مطلق».

على الرغم من أنّ غرفة مجلس الوزراء في البيت الأبيض ليست كبيرة، هي فخمة، تحتوي على سجّادة حمراء فخمة مزيّنة بنجوم ذهبية، ولها جدران بلون كريمي مع حاملات مصابيح جدارية بشكل النسور. في الجانب الشمالي من الغرفة، تمثالان رخاميان لواشنطن وفرانكلين في ركنَي المدفأة، منحوتان بالطراز الكلاسيكي. وفي وسط الغرفة، طاولة بيضوية الشكل مصنوعة من خشب الماهوغاني اللامع ويحيط بها 20 مقعدًا جلديًا ثقيلًا، مع لوحة نحاسية صغيرة على ظهر كلّ منها، تدلّ على مكان جلوس الرئيس ونائب الرئيس وأعضاء مجلس الوزراء. إنّه مكان للمداولة الرصينة، بُنِي لاستيعاب ثِقَل التاريخ.

في معظم الأيّام، يتدفّق الضوء إلى الغرفة عبر أبواب فرنسية الطراز، عريضة تطلّ على حديقة الورود. لكن في 25 أيلول/سبتمبر، وبينما كنت أجلس في الاجتماع الذي دعا إليه بوش بطلب من ماكين، كانت السماء غائمة. حول الطاولة جلس الرئيس ونائب الرئيس تشيني وماكين وأنا، إلى جانب هانك بولسون ونانسي بيلوسي وهاري ريد والزعيمين الجمهوريين جون بينر وميتش ماكونيل، فضلًا عن رؤساء اللجان ذات الصلة وأعضائها البارزين. واصطفّ حشد من موظفي البيت الأبيض والكونغرس عند الجدران، يدوّنون الملاحظات ويتصفّحون كتب ملاحظات سميكة.

لم يبدُ أحد راغبًا في أن يكون هناك.

لا شكّ في أنّ الرئيس لم يكن متحمّسًا حين تحادثنا عبر الهاتف في اليوم السابق. لقد خالفت كلّ قرار من القرارات السياسية الكبرى التي اتّخذها جورج دبليو بوش، لكنّني ما لبثت أن شعرت بالإعجاب بالرجل، إذ وجدت أنّه كان واضحًا وصريحًا، يسحر الناس وينتقد نفسه في مزاحه.

«لا أستطيع أن أخبركم لماذا يعتقد ماكين أنّ هذه فكرة جيدة»، قالها في ما يشبه الاعتذار. واعترف بأنّنا هانك بولسون وأنا كنّا على اتّصال مباشر مرّتين يوميًا، وأعرب عن تقديره للمساعدة التي قمت بها من وراء الكواليس مع الديمقراطيين في الكونغرس. وقال بوش: «لو كنت مكانك، فإنّ واشنطن هي آخر مكان أريد أن أكون فيه. لكنّ ماكين طلب، ولا أستطيع أن أقول لا. وآمل أن نتمكّن من جعل اللقاء قصيرًا».

في وقت لاحق فقط، عرفت أنّ بولسون وبقيّة أعضاء فريق بوش كانوا يعارضون الاجتماع، ولسبب وجيه. على مدى الأيّام القليلة الماضية، بدأ زعماء الكونغرس بتضييق خلافاتهم حول تشريع برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة. وفي ذلك الصباح، وردت تقارير عن اتّفاق مبدئي (ولو أنّ الجمهوريين في مجلس النواب انسحبوا منه في غضون ساعات قليلة). وفي ظلّ هذه المرحلة الدقيقة من المفاوضات، شعر مستشارو بوش عن حق بأنّ إقحامي وماكين في العملية، قد يؤدّي إلى العرقلة أكثر من المساعدة.

لكنّ بوش، على الرغم من ذلك، تجاهل وجهة نظر فريقه، ولم أتمكّن من إلقاء اللوم عليه. نظرًا إلى المعارضة المتزايدة لبرنامج مساعدة الأصول المتعثّرة داخل حزبه، لم يملك ترف أن يتقدّم عليه المرشّح الجمهوري. ومع ذلك، بدا الإجراء بأكمله تمثيلية متقنة. وبالنظر إلى الوجوه الصارمة في أرجاء الغرفة كلّها، أدركت أنّنا لم نجتمع من أجل مفاوضات موضوعية بل من أجل جهد رئاسي لاسترضاء رجل واحد.

افتتح الرئيس كلامه بمناشدة قصيرة إلى الوحدة قبل تسليم إدارة اللقاء إلى بولسون الذي نقل إلينا آخر المستجدّات في السوق، وشرح لنا أيضًا كيف قد تُستخدَم أموال برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة لشراء قروض الرهن العقاري الرديئة («الأصول السامّة» كما كان يسمّيها) من المصارف، وبالتالي دعم الميزانيات العامّة واستعادة ثقة السوق. وقال بوش بعد انتهاء بولسون وبرنانكي من الكلام: «إذا رأى هانك وبن أنّ هذه الخطة ستنجح، فأنا أؤيّدها».

ووفق البروتوكول، دعا الرئيس رئيسة مجلس النواب بيلوسي إلى الكلام. لكن بدلًا من أن تتكلّم، أبلغت نانسي الرئيس بأدب بأنّ الديمقراطيين يريدونني أن أتحدّث أولًا بالنيابة عنهم.

وكانت فكرة نانسي وهاري أنّني كنت الناطق باسمهما، وكنت ممتنًّا لذلك. لم يضمن الأمر تفوّقي على ماكين خلال المداولات فحسب، بل أشار أيضًا إلى أنّ زملائي الديمقراطيين رأوا أنّ حظوظهم في السياسة متداخلة مع حظوظي. بدا كأنّ هذه الخطوة فاجأت الجمهوريين، ولم يكن بإمكاني ألّا

ألاحظ أنّ الرئيس نظر إلى نانسي مع إحدى ابتساماته المتكلّفة التي تميّزه – كسياسي فطن، أدرك المناورة الماهرة عندما رآها – قبل أن يومئ لي.

خلال الدقائق القليلة التالية، تحدّثت عن طبيعة الأزمة وتفاصيل التشريع الناشئ وسائر النقاط حول الإشراف وتعويضات المسؤولين التنفيذيين وإغاثة أصحاب المساكن التي تصوّر الديمقراطيون أنّها لا تزال في حاجة إلى معالجة. وبعدما أشرت إلى أنّ كلًّا من السناتور ماكين وأنا، قد تعهّدنا علنًا بعدم إدخال العمل السياسي في جهود الإنقاذ المالي، قلت للرئيس إنّ الديمقراطيين سيتقدّمون بنصيبهم من الأصوات المطلوبة لإقراره. لكنّني حذّرت من أنّ تراجع الزعماء الجمهوريين وإصراراهم على البدء من الصفر بخطّة جديدة كاملة، إن حصل ذلك كما أفادت بعض التقارير، فمن المحتّم أن يؤدّي إلى تراجع في المفاوضات وإلى «عواقب وخيمة».

التفت بوش إلى ماكين وقال: «يا جون، بما أنّ الفرصة أتيحت لباراك للتحدّث، أعتقد أنّ من العادل أن أفسح لك المجال للكلام بعده».

كان الجميع ينظرون إلى ماكين، الذي بدا فكّه مشدودًا. بدا كأنّه على وشك أن يقول شيئًا ما، وقد فكّر فيه أكثر بعد، ثمّ تململ لفترة وجيزة في كرسيّه.

وفي النهاية قال: «أعتقد بأنّني سأنتظر دوري فحسب».

هناك لحظات في أيّ معركة انتخابية، كما هي الحال في الحياة، حين تُغلَق فجأة كلّ السبل الممكنة باستثناء واحد، حين يتحوّل ما بدا كأنّه توزيع واسع النطاق للنتائج المحتملة إلى ما لا مفرّ منه. كانت هذه إحدى تلك اللحظات. نظر بوش إلى ماكين بحاجبين مرفوعين، وهزّ كتفيه، ودعا جون بينر إلى الكلام. قال بينر إنّه لم يتحدّث عن البدء من الصفر، بل كان يريد بعض التعديلات – بما في ذلك الخطّة التي عانى في وصفها، والتي تضمّنت تأمين الحكومة الفدرالية على خسائر المصارف بدلًا من شراء أصولها.

سألت بولسون عمّا إن كان مستعدًّا للنظر في اقتراح التأمين الجمهوري هذا وما إن كان يراه مرشّحًا للنجاح. قال بولسون بقوّة إنّه نظر فيه ولا يتوقع له النجاح.

تدخّل ريتشارد شيلبي، العضو الرفيع في اللجنة المصرفية لمجلس الشيوخ، ليقول إنّه سمع من عدد من الاقتصاديين أنّ برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة لن ينجح. واقترح أن يمنح البيت الأبيض الكونغرس مزيدًا من الوقت للنظر في الاختيارات المتاحة أمامه. قاطعه بوش قائلًا إنّ البلاد ليس لديها مزيد من الوقت.

ومع تقدّم المناقشة، اتّضح أكثر فأكثر أنّ أيًّا من القادة الجمهوريين لم يكن على علم بالمحتوى الفعلي لأحدث نسخة من تشريع برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة – أو في هذا السياق طبيعة التغييرات التي اقترحوها. كانوا يحاولون ببساطة إيجاد وسيلة لتجنّب التصويت الصارم. بعد الاستماع إلى عدّة دقائق من الجدالِ في الاتّجاهين، تدخّلت مرّة أخرى.

قلت، «أيّها الرئيس، ما زلت أرغب في سماع ما سيقوله السناتور ماكين».

ومرّة أخرى التفت الجميع إلى ماكين. هذه المرّة درس بطاقة صغيرة في يده، وتمتم شيئًا لم أتمكّن من فهمه، ثمّ قال لمدّة دقيقتين أو ثلاث دقائق كلامًا معروفًا – عن أنّ المحادثات كانت تحرز تقدّمًا، وأنّ من المهمّ إعطاء بينر مساحة لتحريك تجمّعه الحزبي للتصويت على التشريع.

هذا كلّ شيء. لا خطّة و لا استراتيجية ولا حتى مجرّد اقتراح بسيط لكيفية تقريب وجهات النظر المختلفة. عمّ الصمت الغرفة بينما وضع ماكين بطاقة ملاحظته، وعيناه تنظران إلى أسفل، تمامًا كضارب كرة بيسبول لم يحسن تسجيل الهدف. كدت أشعر بالأسف حياله، فتشجيع فريقه على خطوة كهذه محفوفة بالمخاطر ثمّ إرسال مرشّحه إلى الاجتماع وهو غير مستعدّ، يُعدّ ممارسة سياسية سيّئة. وحين علم الصحافيون بأدائه في ذلك اليوم، لم تكن التغطية الإعلامية لطيفة تجاهه.

إلّا أنّ الأثر المباشر لأداء جون الغريب، كان قد فتح غرفة مجلس الوزراء لمن يريد. بدأت نانسي وسبنسر باتشوس، العضو الجمهوري الرفيع في لجنة الخدمات المالية في مجلس النواب، بالجدال حول من يعود إليه الفضل في تدابير الحماية التي يتمتّع بها دافعو الضرائب في أحدث نسخة من التشريع. وبدأ بارني فرانك، الديمقراطي الصلب والسريع البديهة من ولاية ماساتشوستس، الذي كان يتقن عمله وربّما يعمل بأكبر قدر من الجدّية مقارنة بأيّ شخص آخر لمساعدة بولسون في إقرار برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة، بتوبيخ الجمهوريين، مردّدًا بصوت عالٍ: «ما هي خطّتكم؟ ما هي خطّتكم؟». احمرّت الوجوه وارتفعت الأصوات وراح الكلّ يتحدّثون معًا. وفي الوقت نفسه، ظلّ ماكين صامتًا، يحترق في كرسيّه. وأصبح الأمر سيّئًا إلى حدّ جعل الرئيس بوش في النهاية يقف.

قال: «من الواضح أنّني فقدت السيطرة على هذا الاجتماع. انتهينا». وعلى أثر هذا الموقف، دار حول الطاولة وخرج من الباب الجنوبي.

أذهلني المشهد برمّته.

مع خروج ماكين والقيادة الجمهورية من القاعة بسرعة، سارعت إلى سحب نانسي وهاري وبقيّة الديمقراطيين إلى لقاء في غرفة روزفلت المجاورة. كانوا في حالات متفاوتة من الإثارة، ولأنّنا قرّرنا بالفعل أنّني لن أقدّم أيّ تعليقات بعد الاجتماع إلى الصحافيين، أردت أن أتأكّد من أنّ أيًّا منهم لن يذكر أيّ شيء قد يزيد الأمور سوءًا. كنّا نناقش السبل ليلخّصوا الاجتماع بصورة بنّاءة، حين دخل بولسون والصدمة المطلقة بادية على وجهه. وبدأ العديد من زملائي بتجنّبه، وكأنّه طفل لا يحظى بأيّ شعبية في الملعب. بل إنّ بعضهم سخر منه.

قال بولسون: «نانسي»، وهو يقف بالقرب من رئيسة مجلس النواب. «رجاءً...» ثمّ في مزيج ملِهم وحزين بعض الشيء يجمع بين الفكاهة واليأس،

استقرّ بطوله البالغ ستة أقدام وخمسة إنشات (196 سنتيمترًا) بسنواته الـ62، على ركبة واحدة. «أتوسّل إليك. لا تنسفوا هذا المشروع».

اكتفت رئيسة مجلس النواب بابتسامة سريعة. قالت: «هانك، لم أكن أعلم أنّك كاثوليكي». وبالسرعة التي تبخّرت بها ابتسامتها أضافت مباشرة: «ربّما لم تلاحظ، لكنّنا لسنا نحن من يحاول نسفه».

كان لزامًا عليّ أن أعيد الفضل إلى بولسون في ذلك، لقد وقف هناك لعدّة دقائق أخرى فسمح للديمقراطيين بإطلاق غيظهم. وعندما خرجوا للقاء الصحافة، كان الجميع قد هدأوا وتوافقوا على تلفيق أفضل ما يمكن عن الاجتماع. ووضعنا هانك وأنا خططًا للتحدّث في وقت لاحق من تلك الليلة. بعد مغادرتي البيت الأبيض، اتّصلت ببلوف.

«كيف جرى الاجتماع؟»، سأل.

فكّرت للحظة.

قلت: «سار الأمر على ما يُرام بالنسبة إلينا. لكن استنادًا إلى ما رأيته للتوّ، من الأفضل لنا أن نكسب الانتخابات وإلّا وقعت البلاد في أزمة حقيقية».

لست بطبيعتي مؤمنًا بالخرافات. كطفل، لم يكن لديّ رقم حظّ. لم أؤمن بالأشباح أو الجنّيات، وعلى الرغم من أنّني كنت أتمنّى شيئًا حين أطفئ شموع عيد الميلاد أو أرمي سنتًا معدنيًا في نافورة، كانت أمّي دومًا تسارع إلى تذكيري بوجود ارتباط مباشر بين قيام المرء بعمله بجدّية وبين تحقيق أمنياته.

لكن طوال الحملة الانتخابية، وجدت نفسي أقدّم القليل من التنازلات إلى عالم الروحانيات. في أحد الأيّام في ولاية أيوا، مثلًا، اقترب منّي رجل قوي البنية وملتحٍ ويحمل وشومًا، بعد مناسبة، ودسّ شيئًا في يدي. وشرح قائلًا إنّها رقاقة الحظّ في لعبة البوكر الخاصّة به وإنّها لم تخذله يومًا في فيغاس. كان يريد منّي الاحتفاظ بها. وبعد أسبوع، اقتربت منّي شابّة عمياء في نيوهامبشاير لإعطائي قلبًا صغيرًا مصنوعًا من الزجاج الوردي. وفي ولاية أوهايو، كان صليبًا فضّيًّا من راهبة مع ابتسامة لا يمكن مقاومتها ووجه مخدّد كحبّة خوخ.

نمت تشكيلتي من التعويذات بثبات: بوذا مصغّر، وكستناء أوهايو، وزهرة برسيم بأربع أوراق مغلّفة، وتشبيه برونزي صغير لهانومان الإله القرد، وأشكال الملائكة كلّها، ومسابح، وبلّورات، وحجارة. كلّ صباح، كنت عادة أختار خمسة أو ستة منها وأضعها في جيبي، وأتابع، بوعي جزئي، تلك التي أحملها في يوم جيّد.

وإذ لم تضمن مجموعتي من الكنوز الصغيرة توجّه الأمور لمصلحتي، تصوّرت أنّها لن تصيبني بأيّ أذى. شعرت بالراحة في أيّ وقت قلّبتها في يديّ أو شعرت بخشخشتها الخفيفة أثناء انتقالي من مناسبة إلى أخرى. كانت كلّ تعويذة أشبه بذكرى ملموسة من الناس الذين التقيت بهم، بثًّا باهتًا لكن ثابتٌ لآمالهم وتوقّعاتهم.

كذلك أصبحت منتظمًا في الطقوس في أيّام المناظرات. كان الصباح دائمًا مكرّسًا لمناقشة الاستراتيجية والنقاط الرئيسية، والوقت المبكر من بعد الظهر لبعض الحملات الانتخابية الخفيفة. لكن بحلول الساعة الرابعة كنت أقوم بمسح للجدول الزمني. للتخلّص من الإثارة الزائدة، كنت أمارس تمرينًا سريعًا. بعد ذلك، وقبل 90 دقيقة من التوجّه إلى المكان، كنت أحلق لحيتي وآخذ دشًا ساخنًا طويلًا، قبل ارتداء القميص الجديد (الأبيض) وربطة العنق (الزرقاء أو الحمراء) التي علّقها ريغي في خزانة الفندق إلى جانب بدلة زرقاء مكويّة للتوّ. لوجبة العشاء، طعام مريح: شرائح اللحم المطهوّة طهوًا متوسّطًا إلى جيّد مع البطاطا المحمّصة أو المهروسة والبروكلي المطهوّ على البخار. وفي غضون نصف ساعة أو نحو ذلك قبل المناظرة، وبينما كنت أراجع ملاحظاتي بتمعّن، كنت أستمع إلى الموسيقى عبر سمّاعات الأذن أو مكبّر صوت محمول صغير. في نهاية المطاف أصبحت مهووسًا بالاستماع إلى أغنيات محدّدة. في البداية كانت مجموعة من كلاسيكيات الجاز – «فريدي فريلودر» لمايلز ديفيس و«أشيائي المفضّلة» لجون كولتران و«يكون الحظ سيّدة» لفرانك سيناترا. (قبل مناظرة تمهيدية واحدة، كان من الواجب عليّ أن أتبع هذا المسار الأخير مرّتين أو ثلاث مرّات على التوالي، وهو ما يعكس بوضوح افتقاري إلى الثقة باستعداداتي).

في النهاية توجّه تفكيري نحو الراب، ولا سيّما أغنيتين: «أغنيتي الأولى» لجاي زي و«ركّز انتباهك» لإيمينيم. فكلّ منهما كان يدور حول مواجهة الاحتمالات ووضعها كلّها على خطٍّ واحد («انظر، إن كانت لديك طلقة واحدة أو فرصة واحدة، لتحقيق كلّ ما كنت تريد في لحظة واحدة، فهل ستستغلّها، أم فقط تدعها تفلت...»)، كيف يبدو تلفيق شيء من لا شيء، تدبّر الأمور بذكاء وصخب وخوف متخفٍّ بشجاعة. بدت الكلمات مصمَّمة لتناسب حالتي كمرشّح تبدو له الخسارة محتّمة. حين كنت أجلس وحدي في خلفية شاحنة الخدمة السرّية في الطريق إلى موقع ما لمناظرة، مرتديًا زيًّا أنيقًا وربطة عنق معقودة بطريقة مرتّبة، كنت أحرّك رأسي على إيقاعات تلك الأغنيات، وأشعر بنفحة من التمرّد، بصلة إلى شيء أكثر حزمًا وواقعية من هذه الضجّة كلّها وهذا الاحترام كلّه اللذين يحيطان بي الآن. كانت طريقة لتجاوز الخداع وتذكّر من كنت.

قبل أول مناظرة لي مع جون ماكين في أواخر أيلول/سبتمبر، اتّبعت الطقوس بحذافيرها. تناولت شريحة اللحم، واستمعت إلى موسيقاي، وشعرت بثقل التعويذات في جيبي بينما كنت أسير إلى المنصّة. لكن بصراحة، لم أكن في حاجة إلى الكثير من الحظّ. مع وصولي إلى حرم جامعة ميسيسبي – وهي جامعة أُجبِر فيها رجل أسود يُدعى جيمس ميريديث على الحصول على أمر من المحكمة العليا وحماية 500 من الموظفين الفدراليين المكلّفين

بتطبيق القانون لمجرّد الالتحاق بها – لم أعد المرشّح الذي تبدو خسارته محتّمة.

أصبح السباق الآن سباقي ولا يمكن أن أخسره.

كما كان متوقعًا، كانت الصحافة التي غطّت الفشل الذريع في اجتماع البيت الأبيض، من دون رحمة تجاه ماكين، حاضرة. ولم تزدد مشاكله سوءًا إلّا عندما أعلنت حملته الانتخابية، قبل ساعات قليلة من المناظرة، أنّه – بسبب «التقدّم» الذي أدّى إليه تدخّله في مفاوضات الكونغرس بشأن برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة – سيتابع حملته ويشترك في المناظرة في نهاية المطاف. (كان من المقرّر أن أشارك بصرف النظر عن الأمر، حتى لو عنى ذلك إجراء محادثة واحدة على شاشات التلفزيون مع رئيس الجلسة، جيم ليهرر). لقد رأى الصحافيون أنّ تحرّك ماكين الأخير كان على ما هو عليه: تراجع سريع بعد حيلة سياسية أتت بنتائج عكسية.

الواقع أنّ المناظرة ذاتها لم تسفر إلّا عن بضع مفاجآت. بدا ماكين هادئًا على المنصّة، فجمع جملًا من خطبه الانتخابية ومن عقيدته الجمهورية المعتادة، مع جرعات وفيرة من الفكاهة والسحر. ومع ذلك أصبحت معرفته الناقصة بتفاصيل الأزمة المالية وافتقاره إلى الإجابات عمّا يخطّط للقيام به في التعامل مع الأزمة، أكثر وضوحًا مع استمرارنا في مواجهته. في الوقت نفسه، كنت أتحدّاه بإتقان. لا شكّ في أنّ نظام التدريب الذي خضعت له على أيدي الخبيرين في التدريب كلاين ودونيلون أتى بثماره. كنت أقاوم بطريقة غريزية الإجابات المعلّبة عن الأسئلة، ولم يكن هناك من ينكر من المشاهدين عبر شاشات التلفزيون والخبراء أنّ إجاباتي التي تدرّبت عليها كانت مقنعة أكثر من غيرها، وأنّ الإعداد الجيّد منعني من الإطالة.

لكن أكثر من هذا بعد، كان مزاجي في المناظرة مع ماكين مختلفًا اختلافًا بيّنًا. فبعكس ما حصل في مناظراتي مع هيلاري وبقيّة المرشّحين الديمقراطيين، حيث بدت اللعبة متقنة، نبرز فيها فوارق غير حقيقية وتُسَجَّل نقاط، كانت الاختلافات بيني وبين جون ماكين حقيقية وعميقة. والواقع أنّه سيتردّد صدى الرهانات المرافقة لاختيار واحد منّا لعقود من الزمن، مع ما قد يترتّب عن ذلك من عواقب بالنسبة إلى الملايين من البشر. كنت واثقًا من تمكّني من الوقائع، وأكيدًا من أنّ أمام أفكاري فرصةً أكبر من أفكار ماكين في معالجة التحدّيات التي تواجهها البلاد الآن، وشعرت بالطاقة من خلال تبادلنا للآراء ووجدت نفسي (تقريبًا) مستمتعًا خلال 90 دقيقة على المنصّة.

أظهرت استطلاعات الرأي السريعة التي أُجرِيت بعد المناظرة، على صعيد الناخبين المتردّدين، فوزي بفارق كبير. كان فريقي متحمّسًا وتبادل أعضاؤه إيماءات الرضى وربّما تنفّسوا الصعداء سرًّا.

كانت ميشيل سعيدة لكن أكثر هدوءًا. كانت تكره الذهاب إلى المناظرات، فبحسب وصِفها، تضطرّ إلى الجلوس والتظاهر بالهدوء، بغضّ النظر عمّا يُقال

عنّي وعن أخطائي، فيما معدتها متشنّجة، فيشبه ذلك الخضوع لعملية حفر لإحدى الأسنان من دون مخدّر موضعي. والواقع أنّها تجنّبت عمومًا التحدّث معي عن التغطية الإعلامية للحملة الانتخابية، سواء كان ذلك خوفًا من جلب الشؤم للنتيجة، أو بسبب تردّدها بشأن احتمالات فوزي. ولهذا السبب فوجئتُ عندما التفتتْ إليّ في الفراش في وقت لاحق من تلك الليلة وقالت: «أنت تتّجه إلى الفوز، أليس كذلك؟».

«لا يزال بإمكان الكثير أن يحصل... لكن أجل. هناك فرصة ممتازة بأن أفوز».

نظرتُ إلى زوجتي. كان وجهها يعكس الكثير من التأمّل، كما لو كانت تعمل على حلّ لغز في ذهنها. وأخيرًا هزّت رأسها وبادلتني النظرة.

قالت بنعومة: «ستفوز». قبّلتني على خدّي، وأطفأت المصباح المجاور للسرير، وسحبت الأغطية على كتفيها.

في 29 أيلول/سبتمبر، بعد ثلاثة أيّام من المناظرة في جامعة ميسيسبي، سقط تشريع بوش بشأن برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة إذ نقصه 13 صوتًا في مجلس النوّاب، حيث صوّت ثلثا الديمقراطيين له، بينما صوّت ثلثا الجمهوريين ضدّه. وعلى الفور سجّل مؤشر «داو جونز» انخفاضًا مرعبًا بلغ 778 نقطة. وبعد هجوم من الصحافة وسيل من المكالمات من ناخبين شاهدوا حسابات التقاعد الخاصّة بهم تتبخّر، بدّل عدد كافٍ من أعضاء الحزبين مواقفهم لإقرار نسخة معدّلة من حزمة الإنقاذ بعد بضعة أيّام.

شعرت بالكثير من الارتياح، فاتّصلت بهانك بولسون لتهنئته على جهوده. لكن على الرغم من أهمّية إقرار برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة في إنقاذ النظام المالي، لم يقدّم شيئًا لعكس الانطباع المتنامي لدى الرأي العامّ بأنّه لا يمكن الوثوق بالحزب الجمهوري – وبالتالي مرشّحهم لمنصب الرئيس – في التعامل مع الأزمة بمسؤولية.

من ناحية أخرى، بدأت القرارات التي اتّخذها بلوف أثناء الحملة الانتخابية منذ عدّة أشهر، تؤتي ثمارها. فقد انتشر جيشنا من المنظّمين والمتطوّعين في مختلف أنحاء البلاد، حيث سجّل مئات الآلاف من الناخبين الجدد وشنّ عمليات غير مسبوقة في الولايات التي سمحت بالتصويت المبكر. واستمرّت تبرّعاتنا عبر الإنترنت في التدفّق، الأمر الذي سمح لنا باستغلال أيّ أسواق إعلامية اخترناها. وحين أعلنت حملة ماكين قبل شهر واحد من الانتخابات أنّها أوقفت جهودها في ولاية ميشيغان، التي كانت تاريخيًا ولاية تمثّل ساحة معركة رئيسية، من أجل تركيز مواردها في أماكن أخرى، شعر بلوف تقريبًا بالإهانة. «من دون ميشيغان لن يكون بوسعهم أن يفوزوا!»، قال وهو يهزّ رأسه. «قد يرفعون علمًا أبيض أيضًا!».

بدلًا من تركيز الطاقة على ميشيغان، حوّلت حملة ماكين انتباهها إلى رجل سيصبح محطّ الأنظار على نحو غير متوقّع: جو ورزيلباتشر.

كنت قد التقيت ورزيلباتشر قبل بضعة أسابيع حين كنت أطرق بعض الأبواب وفق الطريقة التقليدية المتّبعة في الحملات الانتخابية في توليدو في أوهايو. استمتعت بذلك النوع من الحملات الانتخابية أكثر من غيرها، إذ كنت أفاجئ الأشخاص وهم يكنسون أوراق الأشجار أو يعتنون بسيّاراتهم في الطريق المؤدّي إلى بيوتهم، وأشاهد الأطفال وهم يقتربون على درّاجات هوائية ليروا أسباب الجلبة الحاصلة.

في ذلك اليوم، كنت أقف عند زاوية، أوقّع تذكارات وأتحدّث مع مجموعة من الناس، عندما قدم رجل برأس حليق بدا في أواخر الثلاثينيات من عمره وعرّف عن نفسه باسم جو وسأل عن خطّتي الضريبية. قال إنّه كان سبّاكًا، وإنّه يخشى أن يزيد الليبراليون من أمثالي من صعوبة نجاحه كصاحب شركة صغيرة. فيما كانت كاميرات الصحافة تعمل، شرحت أنّ خطّتي لن تزيد الضرائب إلّا على نسبة 2 في المئة من الأكثر ثراءً من الأميركيين، وأنّ استثمار هذه العوائد في أمور مثل التعليم والبنية التحتية من شأنه أن يزيد من احتمالات ازدهار الاقتصاد وأعماله هو من ضمنها. أخبرته بأنّني أعتقد بأنّ هذا النوع من إعادة توزيع الدخل – قلت بالحرف «توزيع الثروة» – كان دومًا مهمًّا في توفير الفرص للمزيد من الناس.

كان جو لطيفًا لكن غير مقتنع، واتّفقنا على ألّا يحاول أيّ منّا إقناع الآخر، ثمّ تصافحنا قبل أن أغادر. وفي الشاحنة التي عادت بنا إلى فندقنا، قال لي غيبس – الذي يملك، مثل أيّ مدير بارز للتواصل في الحملات الانتخابية، أنفًا لا يخطئ حول دور بعض الكلمات التي تبدو غير ضارّة في الظاهر، في إثارة التعليقات السخيفة في السياسة – إنّ تعليقي عن توزيع الثروة مثير للمشاكل.

«ما الذي تتحدّث عنه؟».

«العبارة سيّئة في الاستفتاءات. فالناس يربطونها بالشيوعية وما إلى ذلك».

ضحكت من الأمر، قائلًا إنّ الفكرة الكاملة في التراجع عن التخفيضات الضريبية التي أقرّها بوش كانت إعادة توزيع الدخل من أشخاص مثلي على أشخاص مثل جو. نظر غيبس إليّ كوالد يستمرّ طفله في ارتكاب الخطأ نفسه مرارًا وتكرارًا.

من المؤكّد أنّه بمجرّد ظهور لقطات لي مع ورزيلباتشر، الذي أُطلِق عليه على الفور اسم «جو السبّاك»، بدأ ماكين يصرّ على الموضوع خلال مناظراتنا. وركّزت حملته الانتخابية على الأمر، مشيرة إلى أنّ هذا الرجل الطيّب في أوهايو كشف أجندتي الاشتراكية السرّية لإعادة توزيع المداخيل، فتعاملت معه وكأنّه عرّاف من وسط أميركا. وبدأ مذيعو الأخبار فجأة يجرون مقابلات مع جو. وكانت هناك مساحات تلفزيونية مخصّصة لجو السبّاك، وأحضر ماكين جو معه إلى بعض تجمّعات الحملة الانتخابية. بدا جو نفسه، بدوره، مستمتعًا ومرتبكًا وأحيانًا مرهقًا من شهرته المكتشفة حديثًا. لكن عندما انتهى كلّ شيء، بدا أنّ

أغلب الناخبين يعتبرون جو مجرّد مصدر للإلهاء عن العمل الجادّ لانتخاب الرئيس المقبل.

أغلب الناخبين، لكن ليس كلّ الناخبين. فبالنسبة إلى أولئك الذين استمعوا إلى الأخبار من معلّقين مثل شون هانيتي وراش ليمبوف، كان جو السبّاك يلائم بشكل خاصّ رواية أكبر تضمّنت القسّ رايت، وولائي المزعوم لمنظّم المجتمعات المحلّية الراديكالي سول ألينسكي، وصداقتي مع جاري بيل آيرز، الذي كان ذات يوم من زعماء الجماعة المسلّحة المسمّاة «الطقس تحت الأرض»، وإرثي الإسلامي الغامض. وبالنسبة إلى هؤلاء الناخبين، لم أعد مجرّد ديمقراطي من يسار الوسط يخطّط لتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي وإنهاء الحرب في العراق. كنت أكثر غدرًا، شخصًا يجب الحذر منه، شخصًا يجب وقفه. ولتوجيه هذه الرسالة الوطنية الملحّة إلى الشعب الأميركي، تطلّعوا على نحو متزايد إلى بطلتهم التي لا تعرف الخوف أكثر من غيرها، سارة بالين.

منذ آب/أغسطس، كانت بالين قد فشلت في عدد من المقابلات الإعلامية البارزة، فأصبحت هدفًا للنكات في برنامج «ساترداي نايت لايف»، وغيره من البرامج الكوميدية التي تُعرَض في وقت متأخّر من الليل. إلّا أنّ قوّتها تكمن في الواقع في مكان آخر. كانت قد قضت الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر في اجتذاب حشود ضخمة من الناس وبثّ الحماسة فيهم بكلّ نشاط حول تفضيل مصالح المواطنين على المهاجرين. ومن المنصّة اتّهمتني «بإقامة علاقات مع الإرهابيين الذين يستهدفون بلادهم». واقترحت أنّني «لست رجلًا يرى أميركا كما نراها أنتم وأنا». وظهر الناس في مسيرات مرتدين قمصانًا تحمل شعارات مثل «الكلاب الشرسة لبالين» و«لا شيوعيون». وأفادت وسائل الإعلام عن صيحات «إرهابي!» و«اقتلوه!» و«اقطعوا رأسه!» تنطلق من جمهورها. ومن خلال بالين بدا كأنّ الغرائز القاتمة التي كانت ترقد لفترة طويلة في محيط الحزب الجمهوري الحديث – كراهية الأجانب ومعاداة الفكر ونظريات المؤامرة الرهابية وكراهية السود وذوي البشرة السمراء – كانت في طريقها إلى البروز.

وكان ذلك شاهدًا على شخصية جون ماكين، ولياقته اللامتناهية. فكلّما اقترب مؤيّد منه مخاطبًا بأسلوب بالين،كان حريصًا على صدّه. فحين أعلن رجل في تجمّع حاشد من ولاية مينيسوتا في الميكروفون عن خشيته من وصولي إلى منصب الرئيس، لم يتحمّله ماكين.

قال: «يجب أن أخبرك بأنّه شخص لائق وينبغي ألّا تخاف من تولّيه منصب رئيس الولايات المتّحدة»، ما دفع جمهوره إلى الاستهجان بشكل غريزي. وفي ردّه على سؤال آخر قال: «نحن نريد القتال، وسأحارب، لكنّنا سنكون محترمين. أنا معجب بالسناتور أوباما وإنجازاته، وسأحترمه. أريد أن يكون الجميع محترمين. فلنحرص على الاحترام لأنّ هذه هي الطريقة التي ينبغي أن تُدَار بها السياسة في أميركا».

أتساءل في بعض الأحيان عمّا إن كان ماكين، في مرحلة متأخّرة من إدراكه للأمور، قد يختار بالين – وهو يعرف كيف أنّ صعودها المذهل وإقرارها كمرشّحة، سيقدّم نموذجًا لسياسيي المستقبل، فيحوّل مركز حزبه والعمل السياسي في البلاد في الإجمال، في اتّجاه كان يرفضه. لم أطرح السؤال عليه مباشرة بطبيعة الحال. وعلى مدى العقد التالي من الزمن، ستتطوّر علاقاتنا إلى احترام لا يخلو من الحقد لكنّه حقيقي. لكن ممّا لا شكّ فيه أنّ انتخابات 2008 ستظلّ مؤلمة.

أودّ أن أعتقد بأنّه لو أُتيحَت له الفرصة لفعل ذلك مرّة أخرى، لربّما اتّخذ خيارًا مختلفًا. وأعتقد بأنّه وضع بلاده في المرتبة الأولى.

النشيد الذي كان قد ظهر مع إديث تشايلدز وقبّعتها الكبيرة في غرفة صغيرة في غرينوود في ولاية ساوث كارولينا، قبل أكثر من سنة من الآن، وانتشر تلقائيًا، وأصبح ينتقل عبر حشود من 40 أو 50 ألفًا، فيما ملأ الناس ملاعب كرة القدم وحدائق المدينة، غير مهتمّين بطقس تشرين الأول/أكتوبر الحارّ غير المعتاد، «حماسة، جاهزون للانطلاق!» «حماسة، جاهزون للانطلاق!» لقد بنينا شيئًا معًا،كان بمقدور المرء أن يشعر بالطاقة كقوّة حسّية. قبيل بضعة أسابيع فقط من الانتخابات، كان أعضاء مكاتبنا الميدانية يسعون جاهدين لتأمين مساحة كافية لاستيعاب أعداد الأشخاص الذين تقدّموا للتطوّع. فجأة ومن دون مقدّمات، انتشر في كلّ مكان ملصق شيبرد فيري الفنّي، تحت عنوان «الأمل»، فحمل نسخًا حمراء وبيضاء وزرقاء منمّقة من وجهي بعينين تحدّقان إلى مسافة بعيدة. شعرت كأنّ الحملة الانتخابية تجاوزت العمل السياسي وانتقلت إلى عالم الثقافة الشعبية. قالت فاليري ممازحة: «أنت الشيء **الأحدث** اليوم».

أقلقني ذلك. كان الإلهام الذي قدّمته حملتنا، مشهد العديد من الشباب الذين استثمروا حديثًا في قدراتهم على إحداث التغيير، الجمع بين الأميركيين عبر الخطوط العرقية والاجتماعية والاقتصادية – كان ذلك بمثابة إنجاز في كلّ ما كنت أحلم ذات يوم بأن يكون ممكنًا في عالم السياسة، وجعلني ذلك أشعر بالاعتزاز. لكنّ ترقيتي المستمرّة كرمز كانت تتعارض مع غرائز المنظّم لديّ، ذلك الشعور بأنّ التغيير ينطوي على «نحن» لا على «أنا». كان ذلك أيضًا مربكًا على الصعيد الشخصي، إذ كان يتطلّب منّي تقويمًا حتى أؤكّد باستمرار أنّني لم أؤمن بالحملة الدعائية، وأذكّر نفسي أيضًا بالمسافة التي تفصل بين الصورة البرّاقة والشخص المتردّد في كثير من الأحيان، الذي كنت عليه.

كنت أنظر أيضًا في احتمالات استحالة تلبية التوقّعات الضخمة المرتبطة بي الآن إذا ما انتُخِبت رئيسًا. فمنذ فزت بترشيح الحزب الديمقراطي، بدأت أختبر قراءة الصحف على نحو مختلف، على النحو الذي منحني دفعًا قويًّا. كان كلّ عنوان رئيسي، وكلّ قصّة، وكلّ كشف، يطرح مشكلة أخرى عليّ أن أحلّها. وكانت المشاكل تتراكم بسرعة. على الرِغم من إقرار برنامج مساعدة

الأصول المتعثّرة، ظلّ النظام المالي مشلولًا. وكانت سوق الإسكان في حالة نزف. وكان الاقتصاد يلغي وظائف بوتيرة متسارعة، وكانت هناك تكهّنات بأنّ شركات صناعة السيّارات الثلاث الكبرى ستكون قريبًا عرضة للخطر.

لم يمنعني الخوف من المسؤولية الملقاة على عاتقي، عن معالجة هذه المشاكل. والواقع أنّني استمتعت بالفرصة. لكن وفق ما كنت أتعلّمه، كان من المرجّح أن تتفاقم الأمور إلى حدّ كبير قبل أن تتحسّن. فحلّ الأزمة الاقتصادية – فضلًا عن إنهاء حربين، والوفاء بالتعهّدات في شأن الرعاية الصحّية، ومحاولة إنقاذ كوكب الأرض من كارثة تغيّر المناخ – كان عبئًا طويل المدى وعسيرًا. وسيتطلّب الأمر تعاونًا من الكونغرس، ورغبة من الحلفاء، واطّلاعًا وتعبئة من المواطنين القادرين على تحقيق استدامة للضغوط على النظام – وليس منقذًا بشكل فردي.

ما الذي قد يحدث إذن حين لا يأتي التغيير بالسرعة الكافية؟ كيف تستجيب هذه الحشود المهلّلة للنكسات والتسويات الحتمية؟ أصبحت مزحة دائمة بيني وبين الفريق: «هل نحن متأكّدون من أنّنا نريد الفوز بالانتخابات؟ لم يفت الأوان بعد للتخلّي عنها». وأعرب مارتي عن نسخة أكثر إثنية في إطار المشاعر نفسها: «بعد مرور 232 سنة، ينتظرون أن ينهار البلد قبل أن يسلّموه إلى الأخ!».

بدّلت الأخبار من هواي مزاجي في الأيّام الأخيرة من تشرين الأول/أكتوبر أكثر من أيّ شيء متعلّق بالحملة الانتخابية. اتّصلت مايا قائلة إنّ الأطباء لا يعتقدون أنّ توت ستعيش لفترة أطول، ربّما لما لا يتعدّى الأسبوع. باتت الآن سجينة سرير مستشفى مستأجر في غرفة المعيشة في شقتها، تحت رعاية ممرّضة وتتناول المسكّنات. على الرغم من أنّها أذهلت أختي بإشراقة مفاجئة وانتعاش في الليلة السابقة، وطلبت آخر أخبار الحملة إلى جانب كأس من النبيذ وسجائر، كانت حالتها تتدهور الآن وتغيب عن الوعي.

هكذا، قبل 12 يومًا من الانتخابات، قمت برحلة لمدّة 36 ساعة إلى هونولولو لأودّعها. كانت مايا في انتظاري عندما وصلت إلى شقة توت. رأيت أنّها كانت تجلس على أريكة مع علبتَي أحذية تحتويان على صور فوتوغرافية وخطابات قديمة. قالت: «ظننت أنّك قد ترغب في أخذ بعضها معك». التقطتُ بعض الصور عن طاولة القهوة. جدّاي وأمّي التي تبلغ من العمر ثماني سنوات يضحكون في حقل في يوسمايت. أنا في سنّ الرابعة أو الخامسة، على كتفَي جدّي بينما الأمواج تتكسّر من حولنا. نحن الأربعة مع مايا، وهي لا تزال طفلة، نبتسم أمام شجرة عيد الميلاد.

جلستُ على كرسيّ إلى جانب السرير وأمسكت بيد جدّتي. كان جسمها نحيلًا وتنفّسها ثقيلًا. بين وقت وآخر، كان يهزّها سعال رنّان وعنيف يشبه جرش

المعادن بعضها على بعض. تمتمت بنعومة عدّة مرّات، إلّا أنّ الكلمات، إن وُجدت، خانتني.

ما الأحلام التي قد تحلم بها؟ كنت أتساءل عمّا إن كانت قد تعيد النظر وتقوّم الماضي، أو ما إن كانت تعتبر أنّ الأمر يتطلّب الكثير من الانغماس. أردت أن أتصوّر أنّها نظرت حقًا في الماضي، وأنّها وجدت متعة بالغة في ذكرى عاشق قديم أو في يوم مثالي مشمس في شبابها عندما كان الحظّ إلى جانبها وكان العالم يبدو كبيرًا ومليئًا بالوعود.

كنت أفكّر في محادثة دارت بيننا عندما كنت في المدرسة الثانوية، في الوقت الذي بدأت فيه مشاكل ظهرها المزمنة تجعل من الصعب عليها السير لفترات طويلة.

قالت لي توت حينها: «مع التقدّم في السنّ، يا بار، تبقى الشخص نفسه في الداخل». أتذكّر عينيها اللتين تتفحّصانني من خلال نظّارتها السميكة ذات البؤرتين، كما لو كانت تتأكّد من أنّني أولي اهتمامًا. «تكون عالقًا في هذا الجسد اللعين الذي بدأ يتداعى. لكنّك لا تزال نفسك. أتفهم ذلك؟».

فهمت الآن.

ففي الساعة التالية تقريبًا، جلست أتحدّث إلى مايا عن عملها وعائلتها، فيما كنت أداعب يد توت الجافّة والنحيلة. لكن في نهاية المطاف بدت الغرفة مزدحمة بذكريات – تتصادم وتندمج وتتكسّر مثل صور في مشكال – قلت لمايا إنّني أريد أن أتمشّى قليلًا في الخارج. بعد التشاور مع غيبس وفريق الخدمة السرّية الخاصّ بي، اتُّفِق على عدم إبلاغ الصحافيين الموجودين أمام المبنى، وأخذتُ المصعد إلى الطابق السفلي وخرجتُ عبر المرأب، مستديرًا إلى اليسار في الشارع الضيّق الواقع وراء المبنى الذي تقع فيه شقة جدّيّ.

لم يتغيّر الشارع خلال 35 سنة. مررت خلف معبد الشنتو الصغير والمركز المجتمعي، ثمّ اجتزت صفوفًا من المنازل الخشبية التي تقطعها مبانٍ خرسانية مكوّنة من ثلاث طبقات من حين إلى آخر. كنت قد لعبت بكرة السلّة الأولى لي – كانت هديّة من أبي عندما كنت في العاشرة من عمري – في هذا الشارع، على طول الرصيف في طريقي إلى الملاعب في المدرسة الابتدائية القريبة ومنها. كانت توت تقول إنّها تعرف دائمًا أنّني آتٍ إلى المنزل لتناول العشاء لأنّها كانت تسمع من الطبقة العاشرة تلك الكرة اللعينة. تذكّرت حين ركضت إلى آخر هذا الشارع إلى السوبرماركت لشراء سجائر لها، لكونها سمحت لي بشراء السكاكر بالفكّة إذا ما عدت في 10 دقائق. في وقت لاحق، عندما كنت في الخامسة عشرة من العمر، كنت أمشي في الشارع نفسه بعد انتهاء نوبة العمل في وظيفتي الأولى، وأتناول الآيس كريم في محلّ «باسكين روبينز» عند الزاوية، وتوت تضحك من قلبها عندما أتذمّر من راتبي الزهيد.

مرّة أخرى. حياة أخرى. متواضعة ومن دون عواقب على بقيّة العالم. لكنّها الحياة التي أعطتني الحبّ. وبمجرّد رحيل توت لن يبقى أحد يتذكّر تلك الحياة،

أو يتذكّرني فيها.

سمعت تدافع أقدام خلفي. عرف الصحافيون بطريقة ما بمشواري غير المحضّر مسبقًا وتجمّعوا على الرصيف عبر الشارع. وكان المصوّرون يتدافعون لأخذ لقطاتهم، وكان صحافيون مزوّدون بميكروفونات ينظرون إليّ نظرات غريبة، تتنازعهم رغبة في طرح سؤال. كانوا لائقين في ذلك، بل إنّهم كانوا يقومون بعملهم فحسب، وعلى أيّ حال كنت قد قطعت أربع مجموعات من المباني. حيّيت الصحافة تحيّة سريعة واستدرت للعودة إلى المرأب. أدركت أنّه لم يكن هناك من مبرّر للذهاب إلى أبعد من ذلك، فما كنت أبحث عنه لم يعد موجودًا.

غادرت هاواي وعدتُ إلى العمل. بعد ثمانية أيّام، وعشيّة الانتخابات، اتّصلت مايا لتقول إنّ توت قد ماتت. كان يومي الأخير من الحملة الانتخابية. كان من المفترض أن نكون في نورث كارولينا ذلك المساء، قبل السفر جوًّا إلى فيرجينيا لإقامة نشاطنا الأخيرة. قبل أن أتوجّه إلى المكان، سألني أكس بلطف إن كنت بحاجة إلى مساعدة في كتابة مقدّمة لملاحظاتي الانتخابية المعتادة، لكي أعلن بإيجاز وفاة جدّتي. شكرته وقلت لا. كنت أعرف ما أريد أن أقوله.

كانت ليلة جميلة، باردة مع مطر خفيف. بعد الوقوف على المنصّة في الهواء الطلق، وبعد هدوء الموسيقى والهتاف والأناشيد، أمضيت بضع دقائق في إخبار الجمهور عن توت – كيف أنّها ترعرعت في ظلّ «الكساد» وعملت في خطّ تجميع بينما كان جدّي بعيدًا في الحرب، وما كانت تعنيه جدّتي لعائلتنا، وما قد تعنيه للجمهور.

قلت: «كانت واحدة من هؤلاء الأبطال الهادئين الذين نملكهم في مختلف أنحاء أميركا. إنّهم ليسوا مشهورين، ولا ترد أسماؤهم في الصحف، لكنّهم يعملون بجدّ كلّ يوم. فهم يعينون عائلاتهم، ويضحّون من أجل أبنائهم وأحفادهم. هم لا يسعون إلى الأضواء، فكلّ ما يحاولون القيام به هو الشيء الصحيح.

«في هذا الحشد، هناك العديد من الأبطال الهادئين من هذا القبيل – الأمّهات والآباء والأجداد، الذين عملوا بجدّ وضحّوا طوال الحياة. ويجدون الرضى الذي يبحثون عنه في أبنائهم وربّما أحفادهم أو أحفاد أحفادهم الذين يعيشون حياة أفضل ممّا كانوا يعيشون.

«هذا ما تدور حوله أميركا. وهذا هو ما نقاتل من أجله».

كانت هذه الحجّة الختامية للحملة الانتخابية أفضل ما شعرت بأنّني قادر على تقديمه.

إن كنت المرشّح، يجلب يوم الانتخابات هدوءًا مذهلًا. لم يعد هناك المزيد من التجمّعات أو الاجتماعات العامّة. لم تعد للإعلانات التلفزيونية والإذاعية أيّ

أهمّية، ولم يعد لدى نشرات الأخبار أيّ شيء يستحق الإبلاغ عنه. مكاتب الحملات الانتخابية خاوية مع نزول العاملين والمتطوّعين إلى الشوارع للمساعدة في جذب الناخبين. في مختلف أنحاء البلاد يقف الملايين من الغرباء خلف ستار أسود لتسجيل تفضيلاتهم السياسية ونقل غرائزهم الخاصّة، حيث تحدّد بعض الخيمياء الجماعية الغامضة مصير البلاد – ومصيرك ذاته. الإدراك واضح لكنّه عميق أيضًا: الموضوع الآن لم يعد بين يديك. كلّ ما يمكن القيام به هو الانتظار.

توتّر بلوف وأكس بسبب العجز، وأمضيا ساعات على هاتفيهما «البلاك بيري» بحثًا عن تقارير ميدانية، وشائعات، وطقس سيّئ – كلّ ما قد يمكن اعتباره نقطة للبيانات. اتّخذتُ الاتّجاه المعاكس، فاتّجهت إلى عدم اليقين، كما حين يستلقي المرء على ظهره ويطفو على الأمواج. بدأت الصباح بالاتّصال بالقيّمين على مجموعة من البرامج الإذاعية التي تبثّ في وقت الذروة، وأغلبها في محطّات سوداء، لتذكير الناس بأهمّية الخروج والتصويت. في حوالي السابعة والنصف، أدلينا ميشيل وأنا بصوتينا في مدرسة بيولاه شوسميث الابتدائية، على بعد مبانٍ قليلة من منزلنا في هايد بارك، وجلبنا معنا ماليا وساشا وأرسلناهما إلى المدرسة بعد ذلك.

ثمّ قمت برحلة سريعة إلى إنديانابوليس لزيارة مكتب ميداني وصافحت الناخبين. وفي وقت لاحق، لعبت كرة السلّة (اعتقاد توصّلنا إليه ريغي وأنا بعدما لعبنا صباح التجمّع الانتخابي في أيوا ولم نلعب يوم الانتخابات التمهيدية في نيوهامبشاير) مع كرايغ، شقيق ميشيل، وبعض الأصدقاء القدامى، ومجموعة من أبناء أصدقائي الذين كانوا سريعين وأقوياء بالقدر الكافي لجعلنا جميعًا نلعب بجدّ. كانت لعبة تنافسية، مليئة بالكلام غير اللائق الحسن النيّة، على الرغم من أنّني لاحظت غياب الأخطاء الجسيمة. وعلمت في وقت لاحق أنّ هذا ما كان قد أمر به كرايغ، لأنّه عرف أنّ أخته ستحمّله المسؤولية إذا عدتُ إلى البيت خاسرًا.

من ناحية أخرى، كان غيبس يتابع الأخبار من الولايات التي كانت ساحات معارك، وذكر أنّ الإقبال على صناديق الاقتراع يبدو كأنّه يحطّم الأرقام القياسية في مختلف أنحاء البلاد، وهذا أدّى إلى مشاكل في بعض مراكز الاقتراع حيث انتظر الناخبون أربع ساعات أو خمسًا للإدلاء بأصواتهم. وقال غيبس إنّ البثّ من المواقع أظهر الناس مبتهجين أكثر منهم محبطين، فيما جلس كبار السنّ في كراسيّ مريحة ومرّر المتطوّعون المرطّبات كما لو كانوا جميعًا في حفلة ينظّمها الجيران.

أمضيت ما بقي من فترة ما بعد الظهر في المنزل، فكنت أجول من دون جدوى بينما كانت ميشيل والفتاتان يصفّفن شعرهنّ. كنت وحدي في مكتبي، وحرصت على تحرير مسوَّدتَي كلٍّ من خطاب النصر وخطاب التنازل. حوالي الساعة الثامنة مساءً اتّصل أكس ليقول إنّ نشرات الأخبار تؤكّد فوزنا في

بنسلفانيا، وقال مارفن إنّ علينا أن نبدأ بالتوجّه إلى الفندق الواقع وسط المدينة حيث سنشاهد النتائج قبل الانتقال إلى التجمّع العام في غرانت بارك.

خارج البوابة الأمامية لمنزلنا، بدا أنّ عدد موظّفي الخدمة السرّية وشاحناتها تضاعف خلال الساعات القليلة الماضية. صافحني رئيس فريقي، جيف جيلبرت، وعانقني عناقًا سريعًا. كان الجوّ دافئًا بشكل غير معتاد بالنسبة إلى شيكاغو في ذلك الوقت من العام، حوالي 65 فهرنهايت (18 مئوية)، وبينما سارت الشاحنة باتّجاه بحيرة شور درايف، كنّا ميشيل وأنا هادئين، ننظر من النافذة إلى بحيرة ميشيغان، ونستمع إلى الفتاتين تتحرّكان في المقعد الخلفي. وفجأة التفتت ماليا إليّ وسألت: «أبي، هل ربحت؟».

«أعتقد هذا، يا حبيبتي».

«ومن المفترض أن نذهب للاحتفال؟».

«هذا صحيح. لماذا تسألين؟».

«حسنًا، لا يبدو الأمر كأنّ الكثير من الناس قد يأتون إلى الحفلة، فما من سيّارات على الطريق».

ضحكت، مدركًا أنّ ابنتي كانت على حق. فباستثناء موكبنا، كانت المسارات الستّة في كلا الاتّجاهين فارغة تمامًا.

تغيّرت الإجراءات الأمنية في الفندق أيضًا، مع نشر فرق مسلّحة من قوّات التدخل السريع في سلالم الطوارئ. كان أقاربنا وأقرب أصدقائنا في الجناح بالفعل، وكلّ شخص يبتسم، والأطفال يتسابقون حول الغرفة، وعلى الرغم من ذلك كان الجوّ هادئًا على نحو غريب، وكأنّ حقيقة ما كان على وشك أن يحدث لم ترد بعد إلى أذهانهم. لم تتظاهر حماتي تحديدًا بالراحة. في الفوضى الحاصلة، لاحظت أنّها تجلس على الأريكة، وعيناها مثبّتتان على التلفزيون، وتعابير وجهها تميل إلى عدم التصديق. حاولت أن أتخيّل ما كانت تفكّر فيه، علمًا منّي بأنّها نشأت على بعد بضعة أميال فقط من أحياء شيكاغو في وقت لم يكن بوسع السود فيه أن يدخلوا بأمان إلى الكثير منها، وكان العمل المكتبي بعيدًا عن متناول معظم السود، وقد اضطرّ والدها، الذي لم يتمكّن من الحصول على بطاقة نقابية من نقابات العمّال التي يسيطر عليها البيض، إلى العمل بائعًا جوّالًا، بينما بدا التفكير في وجود رئيس أميركي أسود غير وارد.

جلست إلى جانبها على الأريكة. «أنت بخير؟»، سألت.

هزّت ماريان كتفيها وواصلت التحديق في التلفزيون. قالت: «هذا نوع من المبالغة».

«أعلم». أمسكت بيدها وضغطت عليها، ونحن جالسان في صمت مريح لبضع دقائق. ثمّ فجأة ظهرت لقطة لوجهي على شاشة التلفزيون وأعلنت قناة «إيه بي سي نيوز» أنّني سأكون الرئيس الـ44 للولايات المتّحدة.

وانفجرت الغرفة. كانت الصيحات مسموعة في مختلف أرجاء القاعة. قبّلنا ميشيل وأنا بعضنا بعضًا وتراجعتْ بلطف لترمقني بنظرة تشير إلى أنّ الأمر قد انتهى، فيما ضحكت وهزّت برأسها. وسارع ريغي ومارفن لمعانقة الجميع معانقة كبيرة. وسرعان ما دخل بلوف وأكس وغيبس، وقد أمهلتهم عدّة دقائق بينما تلوا نتائج كلّ ولاية على حِـدة، قبل أن أخبرهم بما كنت أعرف مسبقًا بنتائجه – ما كنت لأحقّق ما حقّقته لولا مهارتهم وعملهم الشاقّ ورؤيتهم ومثابرتهم وولاؤهم وإيمانهم، إلى جانب التزام الفريق بأكمله، الذي جعل هذه اللحظة ممكنة.

أمّا بقيّة الليلة فهي في الأغلب ضبابية في ذهني الآن. أتذكّر مكالمة جون ماكين الهاتفية، التي كانت لطيفة بقدر كلمة التنازل التي ألقاها. لقد أكّد مدى فخر أميركا بما سجّله التاريخ، وتعهّد بمساعدتي لإحراز النجاح. وكانت هناك اتّصالات تهنئة من الرئيس بوش وعدد من الزعماء الأجانب، ومحادثة مع هاري ريد ونانسي بيلوسي، اللذين كانت لتجمّعاتهم الحزبية ليلة طيّبة للغاية. وأتذكّر مقابلة والدة جو بايدن البالغة من العمر 90 سنة، التي سعدت بأن تخبرني كيف وبّخت جو لأنّه فكّر في عدم الترشّح إلى جانبي.

تجمّع أكثر من 200 ألف شخص في غرانت بارك في تلك الليلة، وواجهت المنصّة أفق شيكاغو المتلألئ. تعود إلى ذهني حتى الآن بعض الوجوه التي تنظر إلى الأعلى بينما كنت أسير على المنصّة، رجالًا ونساءً وأطفالًا من كلّ عرق، بعضهم أثرياء وبعضهم فقراء، ومنهم المشاهير وبعضهم من ليسوا كذلك أيضًا، بعضهم يبتسمون بحماسة، وبعضهم يبكون في العلن. أعدت قراءة جمل من خطابي في تلك الليلة وسمعت روايات من الموظفين والأصدقاء عن الإحساس الذي ولّدته المشاركة.

لكن أخشى أن تكون ذكرياتي لتلك الليلة، مثلها مثل أيّ شيء آخر حدث خلال السنوات الاثنتي عشرة الماضية، مظلّلة بالصور التي رأيتها، ومقاطع الفيديو لعائلتنا وهي تسير على طول المنصّة، وصور الحشود والأضواء، وخلفية المنصّة الرائعة. بغضّ النظر عن جمال الذكريات، هي لا تضاهي دومًا التجربة العملية. والواقع أنّ صورتي المفضّلة من تلك الليلة ليست من غرانت بارك على الإطلاق. لقد حصلت على هذه الصورة بعد سنوات عديدة كهديّة، وهي صورة لنصب لنكولن التذكاري، التُقِطت أثناء إلقاء خطابي في شيكاغو. هي تظهر تجمّعًا صغيرًا من الناس على السلالم، وجوههم محجوبة في الظلام، وخلفهم التمثال العملاق يلمع بإشراق، ووجهه الرخامي مليء بالثنايا وعيناه تنظران قليلًا إلى أسفل. قيل لي إنّهم كانوا يستمعون إلى الراديو، ويتأمّلون بهدوء من نحن كشعب – وإطار هذا الشيء الذي نسمّيه الديمقراطية.

القسم الثالث
المتمرّد

10

على الرغم من أنّني زرت البيت الأبيض عدّة مرّات بصفتي عضوًا في مجلس الشيوخ الأميركي، لم أدخل إلى المكتب البيضاوي قبل انتخابي رئيسًا. الغرفة أصغر ممّا قد تتوقعون – أقلّ من 36 قدمًا (11 مترًا) على محورها الطويل، وأقلّ من ذلك بسبعة أقدام (مترين) على طول المحور الآخر – لكنّ سقفها مرتفع وفخم، وله مواصفات تتطابق مع ما نراه في الصور والأفلام السينمائية. هناك صورة واشنطن فوق رفّ المدفأة المغطّاة باللبلاب، والمقعدان بمسندين عاليين محاطان بأريكتين، حيث يجلس الرئيس مع نائب الرئيس أو الشخصيات الأجنبية البارزة التي تزور واشنطن. هناك بابان يندمجان مع الجدران المنحنية قليلًا – يؤدّي أحدهما إلى المدخل، والآخر إلى «المكتب البيضاوي الخارجي»، حيث يتمركز المساعدون الشخصيون للرئيس – وثالث يؤدّي إلى المكتب الداخلي الصغير للرئيس وغرفة الطعام الخاصّة. هناك تماثيل نصفية لزعماء ماتوا من مدّة بعيدة وتمثال راعي البقر البرونزي الشهير للفنّان ريمينغتون، هذا إضافةً إلى الساعة الجدارية القديمة والرفوف المدمجة للكتب والسجّادة البيضوية السميكة المزيّنة بنسر في وسطها، وأيضًا المكتب الرئاسي – هديّة من الملكة فيكتوريا في عام 1880، منحوت بشكل فنّي من هيكل سفينة بريطانيّة تحمل هذا الاسم كان طاقم لصيد الحيتان الأميركي قد ساعد في إنقاذها بعد كارثة، وهو مليء بالأدراج والزوايا الخفيّة وله لوحة مركزية تُفتح فتسعد أيّ طفل تسنح له فرصة اكتشافه.

ثمّة أمر واحد لا تلتقطه الكاميرات في المكتب البيضاوي، ألا وهو الضوء. فالغرفة مغمورة بالضوء. في الأيّام الصافية، يدخل النور عبر النوافذ الضخمة على الطرفين الشرقي والجنوبي للغرفة، ويزيّن كلّ ما فيها بلمعان ذهبي يتحوّل إلى حبيبات ناعمة، ثمّ إلى بقع، مع انحسار شمس العصر. في أيّام الطقس السيّئ، عندما تهطل الأمطار على المرج الجنوبي أو يتساقط الثلج أو يغمره الضباب الصباحي النادر، تأخذ الغرفة تدرّجًا أكثر زرقةً قليلًا لكن يبقى

ضوؤها خافتًا، وتعزّز الضوء الطبيعي الضعيف مصابيح داخلية مخبّأة خلف كورنيش ذي أقواس، ينعكس ضوؤها من السقف والجدران. ولا تنطفئ الأضواء أبدًا، لذلك حتى في منتصف الليل يظلّ المكتب البيضاوي مشرقًا، يلمع في مواجهة الظلام مثل المصباح المستدير لمنارة.

أمضيت معظم السنوات الثماني في تلك الغرفة، وأنا أستمع بكلّ جدّية إلى تقارير الاستخبارات، وأستضيف رؤساء دول، وأجامل أعضاء في الكونغرس، وأتبارز مع حلفاء وخصوم، وأقف لالتقاط الصور مع آلاف الزوّار. ضحكت مع الموظّفين، وشتمت وحبست دموعًا أكثر من مرّة. شعرت بالراحة بما فيه الكفاية لوضع قدميّ على المكتب أو الجلوس عليه، أو التدحرج على الأرض مع طفل، أو لاختلاس قيلولة على الأريكة. في بعض الأحيان كنت أتخيّل أنّني أمشي خارج الباب الشرقي إلى آخر الطريق الذي يؤدّي إليه، مرورًا بدار الحراسة وبوابات الحديد المشغول، لكي أضيع في الشوارع المزدحمة وأعود إلى الحياة التي كنت أعرفها ذات يوم.

لكنّني ما كنت لأخلّص نفسي تمامًا من الشعور بالعظمة الذي شعرت به كلّما دخلت إلى المكتب البيضاوي، أو من شعوري بأنّني لم أدخل إلى مكتب بل إلى حرم للديمقراطية. يومًا بعد يوم، كان ضوؤه يريحني ويحصّنني، مذكّرًا إيّاي بامتياز أعبائي وواجباتي.

تمّت زيارتي الأولى للمكتب البيضاوي بعد أيّام فقط من الانتخابات، عندما دعانا آل بوش ميشيل وأنا، وفق تقليد قديم، إلى جولة في ما سيصبح قريبًا منزلنا. في شاحنة للخدمة السرّية، انتقلنا نحن الاثنين إلى القوس الملتفّ عند مدخل البيت الأبيض الواقع عند المرج الجنوبي، ونحن نحاول أن نتعامل مع حقيقة أنّنا سننتقل إلى هناك خلال أقلّ من ثلاثة أشهر. كان يومًا مشمسًا ودافئًا، والأشجار لا تزال مغطّاة بالأوراق، وحديقة الورود تفيض بالأزهار. شكّل خريف واشنطن الطويل فترة استراحة مرحّبًا بها، ففي شيكاغو سرعان ما تحوّل المناخ إلى بارد قاتم، وكانت الرياح القطبية الشمالية تعرّي الأشجار من الأوراق، وكأنّ المناخ المعتدل غير المعتاد الذي استمتعنا به في ليلة الانتخابات كان مجرّد جزء من خطّة مدروسة، ستُفكّك بمجرّد انتهاء الاحتفال.

استقبلنا الرئيس والسيّدة الأولى لورا بوش في رواق الأعمدة الجنوبي، وبعد التحيّات الإلزامية إلى الصحافيين، توجّهنا الرئيس بوش وأنا إلى المكتب البيضاوي، بينما انضمّت ميشيل إلى السيّدة بوش لشرب الشاي في مقرّ الإقامة. وبعد التقاط عدد إضافي من الصور وتقديم المرطّبات من خادم شابّ، دعاني الرئيس إلى الجلوس.

سأل: «إذن، كيف يبدو الأمر؟».

قلت مبتسمًا: «إنّه كثير. أنا متأكّد من أنّك تتذكّر».

«نعم. أتذكّر. يبدو الأمر كأنّه أمس»، قال، وهو يومئ بقوّة. «لكن دعني أخبرك شيئًا. إنّها رحلة على وشك أن تنطلق فيها. ما من شيء مثلها. كلّ ما عليك أن تفعله هو أن تذكّر نفسك بأن تقدّر هذا كلّ يوم».

سواء كان ذلك بسبب احترامه للمؤسّسة، أو لدروس تلقّاها من والده، أو بسبب الذكريات السيّئة التي خلّفتها عملية الانتقال التي قام بها (سرت شائعات تزعم أنّ بعض موظفي كلينتون أزالوا مفتاح الحرف «W» من أجهزة الكمبيوتر في البيت الأبيض وهم في طريقهم إلى الخارج)، أو مجرّد لياقة بكلّ بساطة، ستنتهي الحال بالرئيس بوش في بذل كلّ ما في وسعه لجعل الأسابيع الـ11 بين انتخابي ومغادرته تسير بسلاسة. فقد زوّد كلّ مكتب في البيت الأبيض فريقي بأدلّة مفصّلة عن «كيفية» التعامل. وخصّص موظّفوه أوقاتًا لمقابلة خلفائهم والإجابة عن الأسئلة، بل وحتى للانسلال إلى الظلّ أثناء قيامهم بواجباتهم. وأعادت ابنتا بوش، باربارا وجينا، وكانت شابّتين في ذلك الوقت، ترتيب جداول أعمالهنّ لمنح ماليا وساشا جولتهما الخاصّة في الأجزاء «الممتعة» من البيت الأبيض. وقطعت وعدًا على نفسي بأنّه في الوقت المناسب سأتعامل مع من يخلفني بالطريقة نفسها.

تناولنا الرئيس وأنا مجموعة واسعة من القضايا أثناء تلك الزيارة الأولى – الاقتصاد والعراق، والإعلام، والكونغرس – ولم يبتعد قطّ عن شخصيته المرحة والقلقة بعض الشيء. أجرى تقويمات فظّة لعدد قليل من الزعماء الأجانب، وحذّر من أنّ الناس في حزبي سيكونون في النهاية مصدر قلق لي أحيانًا، كما أعرب عن موافقته بلطف على إقامة مأدبة غداء مع كلّ الرؤساء في وقت ما قبل حفلة التنصيب.

كنت أدرك أنّ هناك حدًّا ضروريًا للصراحة التي يمكن أن يتعامل بها الرئيس في التواصل مع خليفته – ولا سيّما إن كان ذاك الذي كانت له مواجهة بهذا القدر الكبير مع سجلّه. أدركت أيضًا أنّه على الرغم من روح الدعابة الظاهرة لدى الرئيس بوش، لا بدّ من أن يثير حضوري في المكتب نفسه الذي كان سيخليه، مشاعر قاسية لديه. اتّبعت خطاه في عدم الخوض في عمق السياسة. في أغلب الأحوال، كنت أستمع فقط.

ذات مرّة فقط قال شيئًا فاجأني. كنّا نتحدّث عن الأزمة المالية والجهود التي بذلها الوزير بولسون للتأسيس لبرنامج إنقاذ المصارف، الآن بعدما أُقِرّ برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة في الكونغرس. قال: «الخبر السارّ، يا باراك، هو أنّه مع تولّيك منصبك، سنكون قد عالجنا الأشياء الصعبة فعلًا بدلًا منك. وستتمكّن من البدء من موقع أكثر سهولة».

للحظة، خانتني الكلمات. كنت أتحدّث مع بولسون بانتظام، وكنت أدرك أنّ احتمالات إفلاسات المصارف المتتالية والكساد العالمي ما زالت واردة. إذ نظرت إلى الرئيس، تصوّرت الآمال والقناعات كلّها التي حملها معه في المرّة الأولى التي دخل فيها المكتب البيضاوي رئيسًا منتخبًا، ولم يكن أقلّ انبهارًا

بالإشراقة التي فيه، ولم يكن أقلّ حرصًا على تغيير العالم نحو الأفضل، ولم يكن أقلّ يقينًا بأنّ التاريخ سيحكم على رئاسته بأنّها ناجحة.

أخيرًا قلت: «لقد تطلّب الأمر قدرًا كبيرًا من الشجاعة من جانبكم حتى يُقَرّ برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة. أن تعاكس الرأي العامّ وكثيرًا من الناس في حزبك من أجل مصلحة البلاد».

كان ذلك تحديدًا صحيحًا على الأقلّ. لم أر أيّ مبرّر في قول المزيد.

في شيكاغو، تحوّلت حياتنا جذريًّا. في داخل منزلنا، لم تكن الأمور مختلفة إلى هذا الحدّ، إذ نمضي الصباح في إعداد وجبة الفطور وتجهيز الفتاتين للمدرسة، والردّ على المكالمات الهاتفية والتحدّث مع الموظفين. لكن بمجرّد أن يخرج أيٌّ منّا من الباب الأمامي، كان العالم جديدًا. كانت الكاميرات متمركزة عند الزاوية، وخلف الحواجز المصنوعة من الصلب التي نُصبت أخيرًا. ووقف فريق الحماية الخاصّ المضادّ للقنّاصين، الذي يرتدي ملابس سوداء، على أسطح المباني. وتحوّلت زيارة لمنزل مارتي وأنيتا، الذي لم يبعد سوى مسافة بضعة مبانٍ، إلى مسعى مهمّ. أمّا زيارتي للنادي الرياضي القديم الذي اعتدت أن أقصده، فأصبحت بعيدة المنال. خلال انتقالي عبر وسط المدينة إلى مكتبنا الانتقالي المؤقت، أدركت أنّ الطرق الفارغة التي لاحظتها ماليا في ليلة الانتخابات أصبحت القاعدة الجديدة. ودخلت في كلّ مرّة إلى المباني وخرجت منها من خلال أرصفة التحميل ومصاعد الخدمة، التي مُنع دخولها على أيّ أحد باستثناء عدد قليل من الحرّاس الأمنيين. شعرت كأنّني أعيش الآن في مدينة أشباح متنقّلة ودائمة خاصّة بي.

أمضيت فترات ما بعد الظهر في تشكيل الحكومة. فالإدارة الجديدة تدعو إلى دوران وظيفي أقلّ ممّا يتصوّره أغلب الناس: من أكثر من ثلاثة ملايين شخص، من المدنيين والعسكريين، الذين توظّفهم الحكومة الفدرالية، هناك بضعة آلاف فقط منهم ممّن يُسمَّون المعيّنين السياسيين، الذين يعملون وفق ما يرغب فيه الرئيس. ومن هؤلاء، من هو على تواصل دائم وفاعل مع أقلّ من مئة من كبار المسؤولين والمساعدين الشخصيين. بصفتي الرئيس، سيكون في وسعي أن أعبّر عن رؤية واضحة وأن أحدّد توجّهًا للبلاد وأن أروّج لثقافة تنظيمية سليمة وأضع خطوطًا واضحة للمسؤولية وإجراءات المساءلة. وسأكون الشخص الذي يتّخذ القرارات النهائية بشأن القضايا التي استرعت انتباهي ويشرح هذه القرارات للبلد بأسره. لكن لكي أفعل هذا كلّه، سأكون معتمدًا على مجموعة من الأشخاص الذين يعملون كعينيّ وأذنيّ ويديّ وقدميّ – أولئك الذين سيصبحون لديّ مديرين ومنفّذين ومحلّلين ومنظّمين وقادة فرق ومعززين وموفِّقين ومعالجين للمشاكل ومواجهين للضربات ووسطاء أمناء ومقوّمين للأفكار ونقّاد بنّائين وجنودًا مخلصين.

كان من الضروري إذن تنفيذ هذه التعيينات المبكرة على النحو الصحيح – بداية بالشخص الذي قد يكون كبيرًا للموظفين. لكن من المؤسف أنّ الاستجابة الأولية من قِبَل المرشّح الأول للوظيفة كانت أقلّ من حماسية. «مستحيل».

كان ذلك رام إيمانويل، جامع التبرّعات السابق لريتشارد إم دالي و«الولد المشاكس» في إدارة كلينتون، الذي أصبح الآن نائبًا عن الجانب الشمالي من شيكاغو والعقل المدبّر للحركة الديمقراطية في عام 2006 التي استعادت مجلس النوّاب. كان رام قصيرًا وأنيقًا وأسمر ووسيمًا وشديد الطموح يحفّزه القلق. وكان أذكى من أغلب زملائه في الكونغرس ولم يكن يخفي ذلك الأمر. كما كان مضحكًا وحسّاسًا ومخلصًا، ويُعرف بسلاطة لسانه: في حفلة خيرية أُقِيمت على شرفه قبل بضع سنوات، أوضحتُ كيف أنّ خسارته إصبعه الوسطى في جهاز لتقطيع اللحوم عندما كان مراهقًا جعلته أخرس عمليًا.

عندما تواصلت معه قبل الانتخابات بشهر، قال لي رام: «انظر، أتشرّف بعرضك. سأفعل أيّ شيء تحتاج إليه على سبيل المساعدة. لكنّني سعيد حيث أنا الآن. زوجتي وأطفالي سعداء. ولديّ ما يجعلني أرفض تصديق الأخبار الكاذبة عن أنّ العمل في البيت الأبيض يناسب الحياة العائلية. وعلى أيّ حال، أنا على يقين من أنّك قادر على العثور على مرشّحين أفضل منّي».

لم أتمكّن من المجادلة مع رام بشأن المصاعب التي ينطوي عليها قبول العرض الذي تقدّمت به. في البيت الأبيض الحديث، يكون كبير الموظفين اللاعب الرئيسي اليومي، ومن خلاله تمرّ كلّ قضيّة تواجه الرئيس أولًا. والواقع أنّ قِلّة في الحكومة (بما في ذلك الرئيس) يعملون لساعات أطول من تلك التي يعمل خلالها أو تحت الضغوط التي يتعرّض لها.

لكنّ رام أخطأ باعتقاده أنّ لديّ خيارًا أفضل. فبعد سنتين مرهقتين من العمل في الحملة الانتخابية، كان بلوف قد أخبرني بالفعل أنّه لن ينضمّ أولًا إلى الإدارة، ويعود هذا جزئيًا إلى كون زوجته أوليفيا قد أنجبت حديثًا بعد ثلاثة أيّام فقط من الانتخابات. وخرج كلّ من كبير الموظفين لديّ في مجلس الشيوخ، بيت روس، وكبير الموظفين السابق لدى كلينتون، جون بوديستا، الذي وافق على المساعدة في إدارة فريقنا الانتقالي، من المنافسة من تلقاء نفسيهما. وعلى الرغم من أن أكس وغيبس وفاليري قد يقبلون جميعًا بمناصب عليا في البيت الأبيض، فإنّ أيًّا منهم لم يكن لديه المزيج من المهارات والخبرات التي كنت أحتاج إليها في منصب كبير الموظفين.

من ناحية أخرى، كان رام يعرف السياسات والمجال السياسي والكونغرس والبيت الأبيض والأسواق المالية، من خلال عمله لفترة في وول ستريت. وكان اندفاعه ونفاد صبره سريعًا سببًا في سوء فهم بعض الناس له، كما عرفت لاحقًا. فقد دفعته حماسته لـ«وضع النقاط على الحروف» في بعض الأحيان، إلى الاهتمام بإنهاء صفقة أكثر من مضمون الصفقة نفسها. لكن في ظلّ

الأزمة الاقتصادية التي كان يتعيّن عليّ أن أتصدّى لها، وما اشتبهت في أنّه قد يكون بمثابة نافذة محدودة للوصول إلى أجندتي من خلال الكونغرس الذي يسيطر عليه الديمقراطيون، كنت مقتنعًا بأنّ أسلوبه الصلب هو على وجه التحديد ما كنت في حاجة إليه.

في الأيّام الأخيرة التي سبقت الانتخابات، كنت قد أنهكت رام، إذ ناشدت الـ«أنا» لديه، لكن أيضًا لياقته وانتماء الحقيقي للوطن المخبّأ تحت شخصيته التي تدّعي معرفة كلّ شيء. (صحت به: «إنّها الأزمة الأكبر التي تواجه البلاد في حياتنا وأنت ستبقى على الهامش اللعين؟»). كان أكس وبلوف، وكلّ منهما عرف رام جيدًا ورآه وهو يعمل، في غاية السرور حين قَبِل بهذه الوظيفة. لكن لم يكن المؤيّدون جميعًا متحمّسين بالقدر نفسه. قال البعض متذمّرًا: ألم يكن رام يدعم هيلاري؟ ألم يكن يمثّل النسخة التقليدية نفسها من الحزب الديمقراطي التي ترشّحنا ضدّها، النسخة الغارقة في التسويات، والمهتمّة بحضور منتدى دافوس، ومدلّلة وول ستريت، والتي يصبّ تركيزها على واشنطن، والمهووسة بالوسطية؟ كيف يمكنك الوثوق به؟

كانت هذه اختلافات على سؤال سيتكرّر في الأشهر المقبلة: أيّ رئيس كنت أنوي أن أكون؟ نفّذتُ حيلة بارعة أثناء الحملة الانتخابية، فنجحتُ في تأمين الدعم من المستقلّين بل وحتى من بعض الجمهوريين المعتدلين من خلال الوعد بالثنائية الحزبية وإنهاء العمل السياسي العدواني فيما حافظت على حماسة اليساريين. لم أفعل ذلك من خلال القول للناس ما يريدون أن يسمعوه، بل بأن ذكرتُ ما شعرتُ بأنّه حقيقة: من أجل دفع السياسات التقدّمية، مثل الرعاية الصحّية الشاملة أو إصلاح الهجرة، لم يكن من الممكن فحسب تجنّب التفكير العقائدي بل كان ذلك ضروريًا، كان من الضروري إعطاء أهمّية لما نجح والاستماع باحترام إلى ما يقوله الجانب الآخر.

تبنّى الناخبون رسالتي – لأنّها بدت مختلفة وكانوا متعطّشين إلى الاختلاف، لأنّ حملتنا لم تعتمد على التأييد من جانب المجموعة المعتادة من جماعات المصالح ووسطاء السلطة الذين ربّما أجبروني على تبنّي عقيدة حزبية متشدّدة، لأنّني كنت متجدّدًا وغير متوقع، لأنّني كنت بمثابة القماشة البيضاء التي يمكن للمؤيّدين من مختلف الأطياف الإيديولوجية أن يسقِطوا عليها رؤيتهم الخاصّة بالتغيير.

لكن ما إن بدأت بإجراءات التعيينات، حتى بدأت التطلّعات المتباينة داخل ائتلافي تظهر. في نهاية المطاف، جاء كلّ شخص اخترته لتولّي وظيفة في الإدارة مع تاريخه الخاصّ وسيرته الذاتية ومجموعة من المؤيّدين والمناصرين. وبالنسبة إلى المطّلعين، على الأقلّ – السياسيين والناشطين والصحافيين الذين تتلخّص وظيفتهم في التوقع – عكس كلّ تعيين نيّاتي السياسية الحقيقية، أو كان دليلًا على ميلي إلى اليمين أو اليسار، أو على رغبتي في الانفصال عن الماضي، أو على الترويج للمزيد من الشيء نفسه. وعكست

اختيارات الناس اختيارات تتّصل بالسياسات. ومع كلّ اختيار، تنامت فرص التحرّر من الوهم.

عندما بدأت بتأسيس فريقي الاقتصادي، قرّرت تفضيل الخبرة على المواهب الجديدة. شعرت بأنّ الظروف كانت تتطلّب ذلك. كان تقرير الوظائف في تشرين الأول/أكتوبر، الصادر بعد ثلاثة أيّام من الانتخابات، كئيبًا: 240 ألف وظيفة مفقودة (كشفت المراجعات في وقت لاحق أنّ العدد الحقيقي كان 481 ألف وظيفة). وعلى الرغم من إقرار برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة واستمرار إجراءات الطوارئ من قِبَل الخزانة ومجلس الاحتياطي الفدرالي، ظلّت الأسواق المالية مشلولة، والمصارف على وشك الانهيار، ولم تظهر مؤشّرات حبس الرهون العقارية أيّ تباطؤ. أحببت العديد من الواعدين الذين قدّموا إليّ المشورة طيلة الحملة الانتخابية وشعرت بقرب من خبراء الاقتصاد والناشطين من ذوي الميول اليسارية الذين رأوا أنّ الأزمة الحالية نتيجة لنظام مالي متضخّم ومتفلّت في حاجة ماسّة إلى الإصلاح. لكن في ظلّ الانهيار السريع للاقتصاد العالمي، لم تكن مهمّتي الأولى إعادة صياغة النظام الاقتصادي. كان عليّ منع وقوع المزيد من الكوارث. ولهذا، كنت في حاجة إلى أشخاص تمكّنوا من إدارة الأزمات من قبل، أشخاص قادرين على تحقيق الهدوء والاستقرار في أسواق يسود فيها الذعر – أشخاص ربّما تلوّثوا بآثام الماضي.

بالنسبة إلى وزير الخزانة، انتهى الأمر بمرشَّحَين: لاري سامرز، الذي شغل المنصب أثناء ولاية بيل كلينتون، وتيم غايتنر، النائب السابق للاري ثمّ رئيس فرع مجلس الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. كان لاري الاختيار الأفضل: تخصّص في الاقتصاد وكان رائدًا في النقاش في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وهو واحد من أصغر الأساتذة سنًّا الذين عيّنتهم جامعة هارفارد، وأصبح أخيرًا رئيس الجامعة، وكان قد شغل منصب كبير خبراء الاقتصاد لدى البنك الدولي، ووكيل وزارة الخزانة للشؤون الدولية، قبل تسلّم مقاليد الوزارة من سلفه ومعلّمه بوب روبين. في منتصف تسعينيات القرن العشرين، ساعد لاري في هندسة الاستجابة الدولية لسلسلة من الأزمات المالية الكبرى في المكسيك وآسيا وروسيا – وهي الأقرب إلى الأزمة التي كنت قد ورثتها – حتى إنّ أشرس منتقديه اعترفوا ببراعته. وكما وصفه تيم على نحو مناسب، كان لاري يسمع حجج الآخر، ثمّ يعيد صياغتها بشكل أفضل، ثمّ يظهر له لماذا كان مخطئًا.

كذلك كان يتمتّع بسمعة مستحقة جزئيًا فقط، في ما يتّصل بالغطرسة وعدم الصواب في السياسة. فبصفته رئيسًا لجامعة هارفارد، دخل في نزاع علني مع الأستاذ البارز في الدراسات الأفريقية الأميركية كورنيل ويست ثمّ اضطرّ في وقت لاحق إلى الاستقالة لأسباب، من بينها قوله إنّ الاختلافات الجوهرية في

الكفاءات العالية قد تكون أحد الأسباب التي تجعل النساء ممثّلات تمثيلًا ناقصًا في دوائر الرياضيات والعلوم والهندسة في الجامعات الرائدة.

وإذ تعرّفت إليه أكثر، بدأت أعتقد بأنّ أغلب الصعوبات التي واجهها لاري في التعامل بطريقة جيّدة مع الآخرين كانت تعود إلى عدم التنبّه، أكثر منها إلى سوء النيّة. وبالنسبة إلى لاري، كانت بعض السمات مثل اللياقة وضبط النفس مشوّشة للعقل. وبدا هو نفسه عصيًّا على الشعور بالأذى أو عدم الأمان المعتاد، وكان يعبّر عن تقدير (مصحوب بحدّ معتدل من المفاجأة) عندما يتحدّاه أيّ شخص فعليًا أو يفكّر في أمرٍ فاته. تعود قلّة اهتمامه باللياقات الإنسانية المعتادة إلى مظهره، الذي كان غير مرتّب باستمرار، وكان يكشف بطنه الكبير أحيانًا من خلال قميص ينقصه زرّ. كما كان أسلوبه العشوائي في الحلاقة يؤدّي غالبًا إلى رقعة من الشعيرات اللافتة للنظر تحت أنفه.

كان تيم مختلفًا. في المرّة الأولى التي التقيته فيها في أحد فنادق نيويورك قبل بضعة أسابيع من الانتخابات، خطرت في ذهني كلمة «صبياني». كان في سنّي، لكن بنيته الهزيلة وحركته المتواضعة ووجهه الصغير جعلته يبدو أصغر سنًّا إلى حدّ كبير. أثناء محادثتنا التي دامت ساعة كاملة، حافظ على هدوئه اللطيف في التعبير وروحه المرحة. نشأت بيننا ألفة مباشرة تقوم جزئيًا على أوجه تشابه خلال طفولتينا: نتيجة لعمل والده متخصّصًا في التنمية، كان قد أمضى قسمًا كبيرًا من شبابه في الخارج، ما ولّد لديه تحفّظًا أدركته في نفسي.

بعد حصول تيم على درجة الماجستير في دراسات شرق آسيا والاقتصاد الدولي، عمل متخصّصًا في آسيا في مؤسّسة هنري كيسنجر للاستشارات، ثمّ انضمّ إلى وزارة الخزانة، ليصبح مسؤولًا تجاريًا مبتدئًا في اليابان. وكان لاري سامرز هو من أخرج تيم من الظلّ ليعمل مساعدًا خاصًّا له، وكما ترقّى لاري ترقّى تيم. وأصبح تيم لاعبًا غير معلن في التعامل مع الأزمات المالية المختلفة في تسعينيات القرن العشرين. وبناءً على توصية لاري انتهت به الحال إلى رئاسة فرع مجلس الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. ولم تقتصر علاقتهما على سخاء لاري فحسب، بل شملت أيضًا الثقة الهادئة والدقة الفكرية اللتين يتمتّع بهما تيم – هما صفتان خضعتا لاختبار وافٍ طوال العام السابق، إذ عمل تيم بشكل متواصل مع هانك بولسون وبن برنانكي في محاولة لاحتواء انهيار وول ستريت.

سواء كان ذلك انطلاقًا من الولاء للاري، أو من الإرهاق التامّ، أو الشعور بالذنب المبرّر (مثل رام – وأنا – ما زال لدى تيم أطفال في المنزل وزوجة كانت تتوق إلى حياة أكثر هدوءًا)، أمضى تيم قسمًا كبيرًا من اجتماعنا الأول في محاولة لإقناعي بالعدول عن فكرة تعيينه وزيرًا للخزانة. خرجت مقتنعًا بغير ذلك. كنت أعتقد بأنّ أيّ شخص – حتى لاري – يحتاج إلى أشهر لكي ينجح في مضاهاة معدّل استيعاب تيم للأزمة المالية أو علاقاته بالمجموعة الحالية

من اللاعبين الماليين العالميين، وهذا وقت لم يكن متوفرًا لنا. وما هو أكثر أهمّية بعد، أن أنبأني حدسي بأنّ تيم يتمتّع بنزاهة أساسية، وثبات في المزاج، وبقدرة على حلّ المشاكل بمعزل عن الـ«أنا» أو الاعتبارات السياسية، وهذا يجعله لا يُقدّر بثمن في المهامّ المقبلة.

في النهاية، قرّرت تعيين كلٍّ من الرجلين – لاري للمساعدة في اكتشاف ما ينبغي أن نفعله (ولا نفعله)، وتيم لتنظيم استجابتنا وتوجيهها. لكي أحقق هذه المهمّة، كان عليّ أن أقنع لاري بأن يعمل لا وزيرًا للخزانة، بل مديرًا للمجلس الاقتصادي الوطني، وهو المنصب الاقتصادي الأعلى في البيت الأبيض، لكنّه أقلّ وجاهة. كانت الوظيفة التقليدية للمدير تتلخّص في تنسيق عملية وضع السياسات الاقتصادية والعمل كوسيط دبلوماسي بين هيئات مختلفة، وهو ما لم يتوافق على نحو خاصّ مع مواطن القوّة التي يتمتّع بها لاري. لكن لم يكن لهذا أهمّية كبرى، كما قلت للاري. كنت في حاجة إليه، وكانت بلاده في حاجة إليه. وبالنسبة إليّ كان سيتساوى مع تيم في صياغة خطّتنا الاقتصادية. وربّما كان لجدّيتي بعض الأثر في تفكيره – ولو أنّ الوعد (بناءً على اقتراح رام) بجعل لاري الرئيس التالي لمجلس الاحتياطي الفدرالي قد ساعد من دون أدنى شكّ في الموافقة أيضًا.

كانت لديّ مناصب رئيسية أخرى يتعيّن عليّ ملؤها. لرئاسة مجلس المستشارين الاقتصاديين – المسؤول عن تزويد الرئيس بأفضل البيانات والتحليلات الممكنة بشأن كلّ القضايا الاقتصادية – اخترت كريستينا رومر، الأستاذة في جامعة بيركلي، الوردية الخدّين، التي أعدّت عملًا رائدًا عن «الكساد الكبير». وقَبِل بيتر أورزاغ، رئيس مكتب الميزانية المستقلّ عن الأحزاب في الكونغرس، وظيفة مدير مكتب الإدارة والميزانية. كما تولّت ميلودي بارنز، المحامية الأفريقية الأميركية الرصينة وكبيرة مستشاري عضو مجلس الشيوخ تيد كينيدي سابقًا، مسؤولية مجلس السياسات المحلّية. وانضمّ جاريد بيرنشتاين، وهو خبير اقتصادي في شؤون العمالة يساري الاتّجاه، إلى فريق جو بايدن، وكذلك فعل جين سبيرلينغ، وهو خبير في السياسات يضع نظّارة ويتقن التواصل، وقد تولّى لأربع سنوات منصب مدير المجلس الاقتصادي الوطني في عهد بيل كلينتون، ووافق الآن، إلى جانب الخبيرين الاقتصاديين في الحملة الانتخابية أوستان غولسبي وجايسون فورمان، على العمل كلاعبين متنقّلين.

في الأشهر المقبلة، سأمضي ساعات طويلة مع ذوي هذا الغنى الفكري ونوّابهم، أطرح الأسئلة، وأفرز التوصيات، وأتأمّل في كتب الملاحظات الإعلامية، وأصوغ الاستراتيجيات، ثمّ أُخضِع كلّ ما ولّدته أفكارنا للتدقيق الشديد. وكانت المناقشات ساخنة، وحظيت المعارضة بالتشجيع، ولم تُرفَض أيّ فكرة جاءت من موظّف مبتدئ أو لأنّها لم تكن مناسبة لنزعة إيديولوجية معيّنة.

ومع ذلك، كان تيم ولاري الصوتين المهيمنين في فريقنا الاقتصادي. كانت جذور الرجلين مترسّخة في الفلسفة الاقتصادية الوسطية الخاصّة بإدارة كلينتون. ونظرًا إلى حجم الازدهار الاقتصادي الذي شهدته تسعينيات القرن العشرين، كانت أصول كهذه مدعاة للفخر. لكن مع تفاقم الأزمة المالية سيتعرّض هذا السجلّ لانتقادات متزايدة. كان بوب روبين يرى بالفعل أنّ سمعته تشوّهت نتيجة لدوره كمستشار كبير في «سيتي غروب»، وهي واحدة من المؤسّسات المالية التي غذّى انكشافها الهائل على سوق الأوراق المالية الثانوية انتقال العدوى. وما إن أعلنت عن فريقي الاقتصادي، حتى أشارت المقالات الصحافية إلى أنّ لاري كان قد دافع عن مبدأ إلغاء القيود التنظيمية المفروضة على الأسواق المالية أثناء فترة عمله في وزارة الخزانة. وتساءل المعلّقون عمّا إن كان تيم أظهر – إلى جانب بولسون وبرنانكي – بطئًا، خلال فترة ولايته في فرع مجلس الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، في إطلاق جرس الإنذار حيال المخاطر التي فرضتها سوق الرهن العقاري الثانوية على النظام المالي.

كان قسمٌ من هذه الانتقادات واقعيًا، وبعضها الآخر غير منصف على الإطلاق. ما هو مؤكّد أنّني باختيار تيم ولاري كنت أربط نفسي بتاريخهما – إن لم نتمكّن من تصحيح مسار السفينة الاقتصادية بسرعة، فسيكون الثمن السياسي المترتّب عن اختيارهما باهظًا.

فيما كنت أضع اللمسات الأخيرة على القرارات التي يتّخذها فريقي الاقتصادي، طلبت من العاملين لديّ وفريق الخدمة السرّية الخاصّ بي عقد اجتماع سرّي في مركز الإطفاء في مطار ريغان الوطني. كان المرفق خاليًا عندما وصلت، وكانت شاحنات الإطفاء قد نُقِلت لإفساح المجال لموكبنا. دخلت صالة وُضعت فيها بعض المرطّبات وحيّيت الرجل الصغير البنية، ذا الشعر الفضّي الذي يرتدي بدلة رمادية وكان جالسًا في الداخل.

«سيّدي الوزير»، قلت وأنا أصافحه. «شكرًا على الوقت».

«تهانينا، يا سيادة الرئيس المنتخب»، أجابني روبرت غيتس بنظرة حادّة وابتسامة صغيرة، قبل أن نجلس ونبدأ العمل.

من المنصف القول إنّنا، وزير دفاع الرئيس بوش وأنا، لم نرتد الأماكن نفسها. في الواقع، في ما عدا جذورنا المشتركة في ولاية كنساس (وُلِد غيتس ونشأ في ويتشيتا)، كان من الصعب تخيّل فردين سلكا مسارات مختلفة كهذه يصلان إلى الموقع نفسه. كان غيتس عضوًا في كشّافة النسر، وضابطًا سابقًا في الاستخبارات الجوّية، ومتخصّصًا في الشأن الروسي، ومجنّدًا في وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إيه). في أوج الحرب الباردة، خدم في مجلس الأمن القومي في عهود نيكسون وفورد وكارتر، وفي وكالة الاستخبارات المركزية في عهد ريغان، قبل أن يصبح مدير الوكالة في عهد جورج إتش دبليو

بوش. (كان ريغان قد رشّحه من قبل للمنصب، لكنّ تساؤلات حول معرفته بقضيّة إيران-كونترا كانت سببًا في دفعه إلى الانسحاب). مع انتخاب بيل كلينتون، غادر غيتس واشنطن العاصمة، وانضمّ إلى مجالس الإدارة في شركات، ثمّ شغل منصب رئيس جامعة تكساس إيه اند إم – وهو المنصب الذي شغله حتى عام 2006، عندما طلب منه جورج دبليو بوش أن يحلّ محلّ دونالد رامسفيلد على رأس وزارة الدفاع وأن ينقذ استراتيجية حرب العراق التي كانت آنذاك في حالة من الفوضى.

كان جمهوريًا، ومن صقور الحرب الباردة، وعضوًا كامل الأوصاف في مؤسّسة الأمن القومي، ونصيرًا سابقًا للتدخّل في شؤون الدول الأجنبية الذي كنت قد احتججت عليه أثناء دراستي في الجامعة، وهو الآن وزير الدفاع لرئيس كنت أمقت استراتيجياته الحربية. وعلى الرغم من ذلك كنت في مركز الإطفاء في ذلك اليوم لكي أطلب من بوب غيتس أن يظلّ في منصب وزير الدفاع.

كما هي الحال مع تعييناتي الاقتصادية، كانت أسبابي عملية. مع نشر 180 ألف جندي أميركي في العراق وأفغانستان، يبدو أيّ تغيير شامل في وزارة الدفاع محفوفًا بالمخاطر. فضلًا عن ذلك، ومهما كانت الخلافات الموجودة بيننا غيتس وأنا، في ما يتّصل بالقرار الأولي بغزو العراق، كانت الظروف سببًا لمشاركة وجهات نظر متماثلة في شأن المسار إلى الأمام. حين أمر الرئيس بوش – بناءً على توصية غيتس – بـ«زيادة» أعداد القوّات الأميركية الإضافية في العراق في أوائل عام 2007، كنت متشكّكًا، ليس لأنّني شككت في قدرة المزيد من القوّات الأميركية على الحدّ من العنف هناك، بل لأنّ ذلك وُضِع في إطار التزام مفتوح طويل الأمد.

لكن في ظلّ توجيهات غيتس، لم تحدّ الزيادة، بإدارة بترايوس (وتحالف بُنِي بوساطة مع القبائل السُنّية في إقليم الأنبار) من العنف بنسبة كبيرة فحسب، بل أمّنت أيضًا للعراقيين الوقت والمساحة للعمل السياسي. وبمساعدة دبلوماسية شديدة الدقة بقيادة وزيرة الخارجيّة كوندوليزا رايس، والسفير الأميركي في العراق رايان كروكر، كان العراق على طريق تشكيل حكومة شرعيّة مع تحديد موعد الانتخابات بحلول نهاية كانون الثاني/يناير. وفي منتصف الفترة الانتقالية قبل تسلّمي منصبي، أعلنت إدارة بوش عن اتّفاقية وضع القوّات مع حكومة المالكي، التي قضت بسحب القوّات الأميركية من العراق بحلول نهاية عام 2011 – وهو جدول زمني يعكس بفاعلية ما كنت قد اقترحته أثناء الحملة الانتخابية. من ناحية أخرى، أكّد غيتس علنًا الحاجة إلى تركيز الولايات المتّحدة مجدّدًا على أفغانستان، وهي من مبادئي الأساسية في السياسة الخارجية. بقيت هناك أسئلة تكتيكية تتعلّق بالسرعة والموارد والموظفين. لكنّ الاستراتيجية الأساسية التي تتلخّص بإنهاء العمليات القتالية في العراق وتعزيز جهودنا في أفغانستان أصبحت الآن راسخة – وفي الوقت

الحالي على الأقلّ، لم يكن أحد في وضع أفضل من وزير الدفاع الحالي لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

كانت لديّ أيضًا أسباب سياسية واقعية للإبقاء على غيتس. كنت قد وعدتُ بإنهاء المشاغبة الحزبية المستمرّة، وكان وجود غيتس في مجلس الوزراء يثبت أنّني كنت جادًّا في ذلك. يساعد إبقاؤه أيضًا في توليد الثقة داخل الجيش الأميركي والوكالات المختلفة التي تشكّل مجتمع الاستخبارات (المعروف باسم آي سي). مع إدارة ميزانية عسكرية أكبر من تلك التي كانت للبلدان الـ37 التالية للولايات المتّحدة في هذا الصدد مجتمعة، كان لقادة وزارة الدفاع ومجتمع الاستخبارات آراء صلبة، ويتميّزون بالمهارة في الاقتتال البيروقراطي الداخلي. كما كان لديهم الانحياز للقيام بالأمور وفق الطريقة المعتادة دائمًا. ولم يرهبني هذا بل كنت أعرف عمومًا ما أريد أن أفعله، وتوقّعت أنّ العادات التي ولّدتها سلسلة القيادة – بمعنى أداء التحيّة وتنفيذ الأوامر الصادرة من القائد الأعلى، حتى القائد الذي يختلف معه المرء بشدّة – راسخة ومتأصّلة إلى حدّ عميق.

على الرغم من ذلك أدركت أنّ تحريك جهاز الأمن القومي الأميركي في اتّجاه جديد لم يكن بالأمر السهل بالنسبة إلى أيّ رئيس. وإن كان الرئيس أيزنهاور – القائد الأعلى السابق للحلفاء وأحد منظّمي الإنزال في النورماندي – شعر في بعض الأحيان بالإحباط بسبب ما سمّاه «المجمّع الصناعي العسكري»، كان من المرجّح أن يكون الإصلاح أكثر صعوبة بالنسبة إلى رئيس أفريقي أميركي منتخب حديثًا، لم يخدم قطّ في الجيش، وقد عارض تلك المهمّة التي كرّس العديدون حياتهم لتنفيذها. كما أراد لجم الميزانية العسكرية، ومن المؤكّد أنّه خسر أصوات فريق وزارة الدفاع بهامش كبير. لإنجاز الأمور الآن، وليس في غضون سنة أو سنتين، كنت في حاجة إلى شخص مثل غيتس، الذي كان يعرف كيف يجري العمل في المبنى وأين توضَع الفخاخ، هو الشخص الذي كان يتمتّع بالفعل بالاحترام الذي كان عليّ – بصرف النظر عن لقبي – أن أكسبه بشكل أو بآخر.

كان هناك سبب أخير لرغبتي في أن يكون غيتس في فريقي، وكان الدفع ضدّ انحيازاتي الشخصية. فصورتي التي برزت في الحملة الانتخابية – المثالي الحالم الذي عارض العمل العسكري تلقائيًا والذي أدرك أنّ كلّ مشكلة على الساحة الدولية من الممكن أن تُحَلّ من خلال الحوار الرفيع المستوى – لم تكن قطّ دقيقة بالكامل. أجل، كنت أؤمن بالدبلوماسية والتفكير بأنّ الحرب يجب أن تكون الملاذ الأخير. وكنت أؤمن بالتعاون المتعدّد الأطراف لمعالجة مشاكل مثل تغيّر المناخ، وكنت أعتقد بأنّ التعزيز المطّرد للديمقراطية والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم يخدم مصالحنا الأمنية الوطنية البعيدة الأجل. وكان أولئك الذين صوّتوا لي أو عملوا في

حملتي الانتخابية يميلون إلى مشاركتي هذه القناعات، وكان من المرجح أن يملأ هؤلاء إدارتي.

لكنّ آرائي في السياسة الخارجية – بل في الحقيقة معارضتي المبكرة لغزو العراق – كانت تعود إلى المدرسة «الواقعية»، وهو نهج يميل إلى ضبط النفس، ويفترض وجود معلومات منقوصة وعواقب غير مقصودة، ويخفّف من الاعتقاد باستثنائية أميركا مع تواضع حيال قدرتنا على إعادة صياغة العالم على صورتنا. كنت أفاجئ الناس غالبًا حين أذكر أنّ جورج إتش دبليو بوش رئيس حديث كنت معجبًا بسياسته الخارجية. لقد تمكّن بوش، ومعه جيمس بيكر وكولن باول وبرنت سكوكروفت، من إدارة نهاية الحرب الباردة والمتابعة الناجحة لحرب الخليج بكلّ براعة.

لقد تكرّس موقع غيتس مع رجال كهؤلاء. وفي تعامله مع حملة العراق رأيت ما يكفي من التداخل بين وجهات نظرنا لكي أثق بقدرتنا على العمل معًا. كان وجوده، إلى جانب أشخاص مثل جيم جونز – الجنرال المتقاعد بأربع نجوم والرئيس السابق للقيادة الأوروبية، الذي اخترته مستشارًا أول للأمن القومي – ضمانةً بأنّني سأسمع مجموعة واسعة من وجهات النظر قبل اتّخاذ قرارات كبرى، وأنّه لا بدّ لي من اختبار أعمق قناعاتي حتى، باستمرار، أمام أشخاص يتمتّعون بمكانة وثقة ليلفتوا انتباهي عندما أكون مخطئًا.

بطبيعة الحال، كان هذا كلّه يعتمد على مستوى أساسي من الثقة المتبادلة بيني وبين غيتس. حين طلبت من أحد الزملاء أن يتّصل به بشأن استعداده المحتمل للبقاء في منصبه، ردّ غيتس بقائمة من التساؤلات. كم من الوقت أتوقع منه أن يستمرّ؟ هل كنت على استعداد للتعامل بمرونة في سحب القوّات من العراق؟ ما هو نهجي بشأن التوظيف في وزارة الدفاع وميزانيتها؟

بينما جلسنا معًا في مركز الإطفاء، اعترف غيتس بأنّه ليس من المعتاد أن يقوم مرشّح محتمل لمنصب حكومي باختبار رئيسه المستقبلي على هذا النحو. وتمنّى ألّا أكون اعتبرتُ الأمر وقاحة. أكّدت له أنّني لم أكن أمانع، وأنّ صراحته وتفكيره الواضح كانا تحديدًا ما أبحث عنه. ناقشنا قائمة أسئلته. وكانت لديّ بعض الأسئلة. وبعد 45 دقيقة تصافحنا ونُقلنا في موكبينا المنفصلين.

«إذن؟»، سألني أكسلرود عند عودتي.

قلت: «لقد وافق. يعجبني». ثمّ أضفت: «سنرى ما إن كنت أعجبه».

من دون كثير من الضجّة، اكتمل باقي فريقي للأمن القومي: صديقتي القديمة والدبلوماسية السابقة سوزان رايس سفيرة للولايات المتّحدة لدى الأمم المتّحدة، وليون بانيتا، عضو الكونغرس السابق عن ولاية كاليفورنيا وكبير الموظّفين في عهد كلينتون الذي اكتسب سمعة طيّبة في مجال الثنائية الحزبية، مديرًا لوكالة الاستخبارات المركزية، والأدميرال المتقاعد دنيس بلير

مديرًا للاستخبارات القومية. وتولّى العديد من أقرب مستشاريّ في الحملة الانتخابية مناصب رئيسية في هيئة الموظّفين، ومنهم المدرّب على المناقشة توم دونلون نائبًا لمستشار الأمن القومي، والخبراء الشباب دنيس ماكدونو، ومارك ليبيبرت، وبن رودس نوّابًا مساعدين في مجلس الأمن القومي، وسامنثا باور في منصب في مجلس الأمن القومي يركّز حديثًا على منع الفظائع والنهوض بحقوق الإنسان.

لكنّ مرشّحًا محتملًا واحدًا آخر أثار بعض الضجيج. كنت أريد أن تكون هيلاري كلينتون وزيرة لخارجيتي.

طرح المراقبون العديد من النظريات بشأن منطق اختيار هيلاري: كنت في حاجة إلى توحيد الحزب الديمقراطي الذي ما زال منقسمًا، وكنت أشعر بالقلق من أن تنتقدني من مقعدها في مجلس الشيوخ، وكنت متأثّرًا بكتاب دوريس كيرنز «فريق من الخصوم»، وها أنا أقلّد لينكولن عمدًا من خلال الاستعانة بخصم سياسي سابق في مجلس الوزراء.

لكنّ الأمر كان أكثر بساطة من ذلك حقًا. كنت أعتقد بأنّ هيلاري هي أفضل شخص لهذه الوظيفة. طوال الحملة الانتخابية، أظهرت ذكاءها وإعدادها وأخلاقها المهنية. ومهما كانت مشاعرها تجاهي، كنت على ثقة بحسّها الوطني والتزامها بواجبها. بالدرجة الأولى، كنت مقتنعًا بأنّه فيما كانت العلاقات الدبلوماسية في مختلف أنحاء العالم إمّا متوتّرة أو تعاني من الإهمال المزمن، من المؤكّد أنّ الحصول على وزير خارجية بنجومية هيلاري وعلاقاتها وارتياحها على المسرح العالمي، من شأنه أن يعزّز دبلوماسيتنا على نحو لا يستطيع أيّ شخص آخر أن يفعله.

كانت الندوب من الحملة الانتخابية لا تزال حديثة العهد في أذهانهم، لذلك لم يقتنع الجميع في فريقي. («أنت متأكّد من أنّك تريد وزيرًا للخارجية يدير إعلانات تلفزيونية تشير إلى أنّك لست جاهزًا تكون القائد الأعلى؟»، سأل صديق. كان عليّ أن أذكّره بأنّ الذي سيشغل منصب نائب الرئيس قريبًا قال الشيء نفسه). كانت هيلاري حذرة أيضًا، وعندما عرضت عليها الوظيفة للمرّة الأولى، في اجتماع في مكتبنا الانتقالي في شيكاغو بعد 10 أيّام من الانتخابات، وجدت نفسي أواجه رفضًا بأسلوب مهذّب. قالت إنّها كانت متعبة، وإنّها تتطلّع إلى الاستقرار في ظلّ جدول أعمال لمجلس الشيوخ أكثر هدوءًا. ولا تزال لديها ديون من الحملة الانتخابية كان عليها أن تسدّدها. ومن ثمّ يجب أخذ بيل في الحسبان. الواقع أنّ عمله في مجال التنمية العالمية والصحّة العامّة في مؤسّسة كلينتون كان قد أحدث فارقًا حقيقيًا في مختلف أنحاء العالم، وأدركنا هيلاري وأنا أنّ الحاجة إلى تجنّب تضارب المصالح ولو شكليًا – ولا سيّما في ما يتّصل بجمع التبرّعات – من المرجّح أن تضعه هو والمؤسّسة تحت قيود جديدة.

كانت المخاوف التي أعربت عنها صحيحة، لكنّني اعتبرتها قابلة للإدارة. طلبت منها أن تأخذ بعض الوقت وتفكّر في الأمر. على مدى الأسبوع التالي، جنّدت بوديستا ورام وجو بايدن والعديد من زملائنا في مجلس الشيوخ وأيّ شخص خطر في بالي للتواصل مع هيلاري والمساعدة في إقناعها. وعلى الرغم من الضغط كلّه، عندما تحدّثنا في المرّة التالية، في مكالمة هاتفية في وقت متأخّر من الليل، أخبرتني أنّها لا تزال تميل إلى رفض عرضي. ومرّة أخرى ألححت، متيقنًا من أنّ الشكوك التي كانت لا تزال تساورها أقلّ صلة بالوظيفة وأكثر صلة بعلاقتنا المحتملة. واستكشفت وجهات نظرها بشأن العراق وكوريا الشمالية والانتشار النووي وحقوق الإنسان. وسألتها كيف يمكن أن تعيد إحياء وزارة الخارجية. وأكّدت لها أنّها كانت تملك القدرة على الوصول المباشر والثابت إليّ، فضلًا عن القدرة على اختيار فريقها. وفي نهاية المكالمة قلت: «أنتِ أكثر أهمّية من أن ترفضي».

بحلول صباح اليوم التالي، قرّرت هيلاري قبول العرض والانضمام إلى الإدارة. وبعد أسبوع ونصف الأسبوع، قدّمتها وبقيّة فريق الأمن القومي – إلى جانب اختياري للنائب العامّ، إيريك هولدر، ومرشّحتي لوزارة الأمن الداخلي، الحاكمة جانيت نابوليتانو – في مؤتمر صحافي في شيكاغو. حين نظرت إلى الرجال والنساء الذين تجمّعوا على المنصّة، لم أتمكّن من عدم ملاحظة أنّ هؤلاء جميعًا تقريبًا كانوا أكبر سنًّا منّي بكثير، ولديهم عقود إضافية من الخبرة في أعلى المناصب الحكومية، وكان اثنان منهم على الأقلّ قد دعموا في الأصل شخصًا آخر لمنصب الرئيس، ولم يحرّك مشاعرهم الحديث عن الأمل والتغيير. وتصوّرتهم فريقًا من المنافسين. وسأجد قريبًا ما إن كان هذا يشير إلى ثقة راسخة بقدرتي على القيادة – أو الإيمان الساذج لمبتدئ على وشك الانطلاق.

عندما انتُخِب جورج واشنطن رئيسًا في عام 1789، لم تكن واشنطن العاصمة موجودة بعد. كان لزامًا على الرئيس المنتخب أن يقوم برحلة دامت سبعة أيّام في عربة تجرّها الخيول من منزله في جبل فيرنون في ولاية فرجينيا، إلى القاعة الفدرالية في مدينة نيويورك – المقرّ المؤقت للحكومة الوطنية الجديدة – لأداء اليمين الدستورية. واستقبله حشد من 10 آلاف شخص. وأدّى اليمين الدستورية، وتلت ذلك صيحة «عاش جورج واشنطن»، وفي أعقاب ذلك أُطلِقت 13 طلقة تحيّة له. وألقى واشنطن خطاب تنصيب خافتًا دام 15 دقيقة، ليس أمام الحشد بل أمام أعضاء الكونغرس داخل حجرة مؤقتة غير مضاءة جيّدًا. ثمّ توجه بعد ذلك إلى إحدى الكنائس القريبة.

مع ذلك، كان والد بلادنا حرًّا في التعامل مع مسألة ضمان استمرار أميركا بعد انتهاء ولايته.

بمرور الوقت، أصبحت عمليات التنصيب في الرئاسة أكثر تطوّرًا. في عام 1809، استضافت دوللي ماديسون أول حفلة راقصة بمناسبة تنصيب زوجها في العاصمة الجديدة، حيث دفع 400 شخص أربعة دولارات لكلّ منهم لقاء امتياز حضور الحدث الذي كان حتى تلك اللحظة الحدث الاجتماعي الأضخم على الإطلاق في واشنطن العاصمة. وفتح أندرو جاكسون، مستفيدًا من شعبويته، أبواب البيت الأبيض أمام عدّة آلاف من أنصاره في حفلة تنصيبه في عام 1829، وكان الحشد المخمور مشاكسًا إلى درجة أنّ جاكسون هرب من إحدى النوافذ.

في تنصيبه الثاني، لم يكن تيدي روزفلت راضيًا عن المواكب العسكرية والفرق الموسيقية – أدخل مجموعة كبيرة من رعاة البقر وزعيم قبيلة «أباتشي» جيرونيمو. مع حلول دور جون كينيدي في عام 1961، أصبحت حفلة التنصيب مشهدًا يظهر على شاشات التلفزيون لعدّة أيّام، مشهدًا يكتمل بأداء موسيقيين من المشاهير، وقراءة لشاعر حائز جائزة، روبرت فروست، والعديد من الحفلات الراقصة الفاخرة حيث يستطيع مشاهير هوليوود البارزون أن يكرّموا الرئيس الجديد والعاملين في حملته الانتخابية. (يبدو أنّ فرانك سيناترا بذل ما في وسعه لجعل الحفلات فاخرة – على الرغم من أنّه أُجبِر على محادثة محرجة مع صديقه وزميله في مجموعة «رات باكر» سامي ديفيس الابن، عندما أبلغهم جو كينيدي أنّ حضور ديفيس وزوجته السويدية البيضاء الحفلات الراقصة المصاحبة للتنصيب قد لا يلقى صدى جيّدًا لدى أنصار جون كينيدي في الجنوب، وبالتالي ينبغي عدم تشجيع الخطوة).

نظرًا إلى الإثارة التي ولّدتها حملتنا الانتخابية، كانت التوقّعات في شأن تنصيبي – المقرّر في 20 كانون الثاني/يناير 2009 – مرتفعة. كما في المؤتمر الديمقراطي، لم يكن لي دور مهمّ في التعامل مع تفاصيل الإعداد، إذ كنت على ثقة بأنّ اللجنة التي أعددناها والمسؤولة التنظيمية الذكيّة عن الحملة الانتخابية أليسا ماستروموناكو (التي كان من المقرّر أن تكون آنذاك مسؤولة التخطيط للأحداث الرئاسية) حرصتا على أن يكون كلّ شيء على ما يُرام. لكن بدلًا من ذلك، وبينما كانت المنصّات تُنصَب والمقاعد توضَع على طول طريق الاستعراض في العاصمة، ذهبنا ميشيل والفتاتان وأنا إلى هاواي في عيد الميلاد، حيث – بين فرز التعيينات النهائية لمجلس الوزراء، والمشاورات اليومية مع فريقي الاقتصادي، والعمل المبكر على إلقاء خطاب تنصيبي – حاولت أن ألتقط أنفاسي.

أمضينا مايا وأنا فترة بعد الظهيرة في فرز الأغراض الشخصية لتوت، ثمّ مشيت على النتوءات الصخرية بالقرب من خليج هاناوما لوداع أخير لأمّنا، ونثرنا رماد أمّها في المحيط. لعبت مباراة في كرة السلّة مع بعض زملائي القدامى في المدرسة الثانوية. وغنّت عائلاتنا ترانيم عيد الميلاد، وخبزت كعكًا، وأطلقت ما تحوّل إلى استعراض سنوي للمواهب (اعتُبِر الآباء بكلّ إنصاف

الأقلّ موهبة). بل سنحت لي الفرصة لركوب الأمواج في ساندي بيتش، إحدى وجهاتي المفضّلة أثناء شبابي. ومع تحرّك المياه وتسلّط الضوء على موجة تتكسّر بلطف، وفيما تزيّنت السماء بمجموعة من الطيور، استطعت أن أتظاهر للحظة بأنّني لم أكن محاطًا بالعديد من الفرق البحرية والجوّية والبرّية التابعة للقوّات البحرية الذين يرتدون بدلات مبلّلة، وأنّ قوارب خفر السواحل في البعيد لا علاقة لها بي، وأنّ صوري وأنا عاري الصدر لن تنتهي في وقت لاحق في الصفحات الأولى من الصحف الصادرة في مختلف أنحاء العالم وتحمل عناوين رئيسية مثل «مناسب للوظيفة». عندما أشرت أخيرًا إلى أنّني كنت مستعدًّا للذهاب، كان قائد فريقي الأمني في ذلك اليوم – عميل ساخر يُدعى ديف بيتش، كان معي منذ البداية ويعرفني كصديق – يهزّ رأسه ويخرج الماء من أذنيه، ويقول: «آمل أن تكون استمتعت بذلك، فهذه المرّة ستكون الأخيرة التي يمكنك فيها القيام بذلك لفترة طويلة».

ضحكت، مدركًا أنّه كان يمزح... أم أنّه لم يكن يمزح؟ لم تكن الحملة الانتخابية وما ترتّب عنها من أحداث فورية لتفسح المجال للتفكير، لذلك لم يكن لدينا جميعًا – الأصدقاء، والأقارب، والعاملين، والخدمة السرّية – سوى هذا الفاصل في المنطقة الاستوائية كفرصة للتفكير في ما حدث ومحاولة تصوّر ما لم يحدث بعد. بدا الجميع سعداء لكن متردّدين بعض الشيء، غير متأكّدين ممّا إن كان من المقبول الاعتراف بغرابة الأشياء، ومحاولة اكتشاف ما تغيّر وما لم يتغيّر. وعلى الرغم من أنّ التي ستصبح سيّدة الولايات المتّحدة الأولى لم تُظهِر هذا، لم تساور هذه الشكوك أحدًا بقدرها.

أثناء الحملة الانتخابية، كنت أشاهد ميشيل تتكيّف مع ظروفنا الجديدة بسلاسة لا تُخطئ – تفتن الناخبين، وتبرع في المقابلات، وتتقن الأسلوب الذي أظهرها أنيقة ويسهّل الوصول إليها. لم يكن تحوّلًا بقدر ما كان تضخيمًا، صقل جوهرها الأساسي باتّجاه تألّق فائق. لكن على الرغم من راحتها المتزايدة أمام أعين عامّة الناس، كانت ميشيل وراء الكواليس تتوق إلى مساحة من الحياة الطبيعية لعائلتنا، منطقة يعجز عن بلوغها العمل السياسي والشهرة.

في الأسابيع التي تلت الانتخابات، كان عليها أن ترمي نفسها في مهامّ كثيرة، كما يفعل أيّ زوجين عندما يضطرّان إلى الانتقال إلى وظيفة جديدة. وبكفاءة نموذجية، فرزت وحزمت وأغلقت حساباتها، وتأكّدت من أنّه سيُعَاد توجيه بريدنا إلى مقرّنا الجديد، وساعدت المركز الطبّي لجامعة شيكاغو على التخطيط لاستبدالها.

إلّا أنّ تركيزها الأساسي كان على ابنتينا. وفي اليوم التالي للانتخابات كانت قد نظّمت بالفعل جولة في مدارس العاصمة (حذفت كلّ من ماليا وساشا مدارس الفتيات من قائمتهما، واستقرّتا بدلًا من ذلك على «سايدويل فرندز»، وهي مدرسة خاصّة أسّسها الكويكرز وهي المدرسة نفسها التي التحقت بها تشيلسي كلينتون). وتحدّثت إلى المعلّمين عن عملية انتقال الفتاتين إلى

حصص في منتصف السنة الدراسية. وسعت إلى الحصول على المشورة من هيلاري ومن لورا بوش حيال كيفية عزلهما عن الصحافة واستجابتهما مع الخدمة السرّية بطرق تمنع تعطيل الإجراءات المتعلّقة بأمن الفتاتين مواعيد اللعب ومباريات كرة القدم. واستكشفت عمليات مقرّ الإقامة في البيت الأبيض وتأكّدت من أنّ الأثاث الموجود في غرفتي نوم الفتاتين لن يبدو فاخرًا أكثر ممّا ينبغي.

ليس صحيحًا أنّني لم أشارك ميشيل في هذا التوتّر المرافق للانتقال. كانت ماليا، ولا سيّما ساشا، صغيرتين للغاية في عام 2008، وشعرهما مجدولًا كلّ الوقت، وفقدتا بعض الأسنان، وخدودهما مستديرة. كيف يمكن للبيت الأبيض أن يشكّل طفولتهما؟ هل يقودهما إلى الانعزال؟ هل يجعلهما مزاجيتين؟ في الليل، كنت أستمع باهتمام إلى ميشيل وهي تعطيني أحدث المعلومات التي جمعتها، ثمّ أطرح أفكاري بشأن هذه القضيّة أو تلك التي كانت تزعجها، وأقدّم لها الضمانات بأنّ ملاحظة مزعجة أو بعضًا من المشاغبة من قِبَل أيّ من الفتاتين لا يُعدّ من الآثار المبكرة لانقلاب عالمهما رأسًا على عقب فجأة.

لكن كما كانت الحال في معظم الأوقات في السنوات الـ10 الأخيرة، كان العبء اليومي لتربية الطفلتين يقع على عاتق ميشيل إلى حدّ كبير. بينما شاهدتْ كيف أنّ دوامة العمل – قبل أن أتولّى منصبي – سحبتني، ورأت حياتها المهنية تتهمّش، وسرعان ما أصبحت دائرتها الضيّقة من الأصدقاء على بُعد مئات الأميال بعد أن شقّت طريقها في مدينةكانت فيها دوافع العدد الأكبر من الناس موضع شك، بدأت احتمالات الوحدة تحوم حولها كالسحابة.

كلّ هذا يفسّر لماذا طلبت ميشيل من أمّها أن تعيش معنا في البيت الأبيض. كان استعداد ماريان روبنسون للنظر في الأمر بمثابة مفاجأة بالنسبة إليّ، لأنّ حماتي كانت حذرة بطبيعتها، فتجد الرضى في العمل المستقرّ، والروتين المعتاد، ودائرة صغيرة من الأقارب والأصدقاء كانت تعرفها لسنوات. كانت تعيش في المنزل نفسه منذ ستينيات القرن العشرين، ونادرًا ما غامرت بالخروج من شيكاغو. كانت رحلتها الوحيدة التي تبذخ بها رحلة سنوية تستغرق ثلاثة أيّام إلى فيغاس مع زوجة أخيها إيفون وماما كاي للّعب بماكينات القمار. وعلى الرغم من أنّها عشقت أحفادها ووافقت على التقاعد مبكرًا لمساعدة ميشيل على الاعتناء بالفتاتين بمجرّد أن ارتفعت حرارة الحملة الانتخابية، كانت تحرص دومًا على عدم البقاء في منزلنا في شيكاغو حتى لتناول العشاء، بمجرّد انتهاء دورها.

كانت تقول بغضب: «لن أكون واحدة من هؤلاء السيّدات المسنّات اللواتي لن يتركن أطفالهنّ وحدهم لمجرّد أن ليس لديهنّ شيء أفضل يفعلنه».

لكن عندما طلبت منها ميشيل الانتقال إلى واشنطن معنا، لم تقاوم ماريان كثيرًا. كانت تعرف أنّ ابنتها لن تسأل ما لم يكن الأمر مهمًّا حقًا.

كانت هناك بالطبع الناحية العملية. في السنوات القليلة الأولى لنا في البيت الأبيض، كانت ماريان هي من ترافق ماليا وساشا إلى المدرسة كلّ صباح، وتبقى برفقتهما بعد المدرسة إن كانت ميشيل في العمل. لكنّ الأمور تعدّت ذلك. ما هو أهمّ حقًا – ما بقيت أهمّيته لفترة طويلة بعدما لم تعد الفتاتان بحاجة إلى المجالسة – كان الطريقة التي ساعد بها وجود ماريان في الحفاظ على توازن عائلتنا.

ولم تتصرّف حماتي وكأنّها أفضل من أيّ شخص آخر، حتى لا تنظر ابنتانا في هذا الاختيار في أيّ وقت. فقد عاشت وفق مبدأ اللا جلبة أو اللا دراما، ولم تتأثّر بأيّ شكل من أشكال بالثراء أو الصخب. عندما عادت ميشيل من تصوير أو عشاء رسمي، حيث كانت كلّ حركة لها قيد الرصد أو كانت الصحافة تفحص تسريحة شعرها، كان بوسعها أن تخلع فستانها المصمّم خصّيصًا لها، وترتدي جينزًا وقميصًا، وتعرف أنّ أمّها كانت في جناحها في الطابق العلوي من البيت الأبيض، وهي مستعدّة دائمًا للجلوس ومشاهدة التلفزيون معها والتحدّث عن الفتاتين أو الأشخاص في شيكاغو – أو عن لا شيء محدّد.

لم تشتكِ حماتي قطّ من أيّ شيء. كلّما تجادلت معها، كنت أذكّر نفسي بأنّه مهما كان نوع الفوضى الذي أتعامل معها، لم يرغمني أحد على تولّي منصب الرئيس، وكان عليّ تقبّل الوضع وتأدية واجبي.

حماتي بدت هديّة مثلى لنا. كان وجودها يذكّرنا بما كنّا عليه ومن أين أتينا، وكانت حارسة للقيم التي كنّا نتصوّر أنّها عادية ذات يوم، لكنّنا تعلّمنا أنّها كانت في الواقع نادرة أكثر ممّا كنّا نتخيّل.

بدأ الفصل الدراسي الشتوي في «مدرسة سايدويل فرندز» قبل أسبوعين من يوم التنصيب. لذلك بعد حلول العام الجديد سافرنا عائدين إلى شيكاغو، وحملنا أغراضنا الشخصية التي لم تكن قد شُحِنت بعد، ثمّ استقللنا طائرة حكومية إلى واشنطن. لم يتمكّن بلير هاوس، وهو بيت الضيافة الرسمي للرئيس، من استقبالنا في وقت مبكر، لذلك أقمنا في فندق هاي آدامز، وهو أولى المحطات الثلاث لنا خلال ثلاثة أسابيع.

ويبدو أنّ ماليا وساشا لم تمانعا الإقامة في فندق. وعلى نحو خاصّ، لم تمانعا أسلوب والدتهما غير المعتاد والمتسامح حيال فترات مشاهدة التلفزيون، والقفز على السرير، وتجربة كلّ من أنواع الحلوى على قائمة خدمة الغرف. رافقتهما ميشيل إلى يومهما الأول في المدرسة في شاحنة للخدمة السرّية. وفي وقت لاحق، أخبرتني عن مدى حزنها عندما شاهدت طفلتيها الثمينتين، وهما تشبهان مستكشفين مصغّرين في معطفيهما ذوي الألوان الزاهية وحقيبتي الظهر، تمشيان في حياتهما الجديدة محاطتين برجال ضخام مسلّحين.

لكن في الفندق في تلك الليلة كانت الفتاتان عاديتين في ثرثرتهما، وفي شخصيتيهما الجذّابتين، تخبراننا عن يوم عظيم أمضتاه، وعن الغداء الذي كان أفضل من ذاك الذي في مدرستهما القديمة، وكيف تعرّفتا إلى مجموعة من الأصدقاء الجدد. وبينما كانتا تتحدّثان، كنت أرى التوتّر على وجه ميشيل يزول. عندما أبلغتْ ماليا وساشا أنّه مع بدء المدرسة الآن، سيتوقف تناول الحلويات ومشاهدة التلفزيون، وأنّ الوقت قد حان لتنظيف أسنانهما والاستعداد للنوم، تصوّرتُ أنّ الأمور قد تنتهي جيّدًا.

وفي الوقت نفسه، كان التحوّل في حياتنا في ذروته. كانت الاجتماعات الأوّلية مع فريقيّ الأمني والاقتصادي الوطنيَّين مثمرة، إذ ظلّ الناس متمسّكين بالأجندة وبقي الادّعاء عند أدنى حدّ. في إطار العمل في مكاتب حكومية يصعب وصفها، أنشأنا فرق عمل لكلّ وكالة، وتناولنا كلّ موضوع يمكن تصوّره – التدريب على التوظيف، ومعايير السلامة العامّة في شركات الطيران، وديون القروض الطلّابية، وبحوث السرطان، وحاجات البنتاغون – أمضيت أيّامي في استدراج الشباب الأذكياء المخلصين إلى تقديم الأفكار، وأيضًا الأكاديميين المخضرمين، وكبار رجال الأعمال، وجماعات المناصرة، والمسؤولين القدامى في الإدارات السابقة ممّن غلب الشيب في رؤوسهم. كان البعض متقدّمًا إلى وظيفة في الإدارة، وكان آخرون يريدوننا أن نتبنّى مقترحات لم ترَ النور طوال السنوات الثماني الماضية. لكنّهم جميعًا بدوا متحمّسين لتقديم المساعدة، وأثارت حماستهم احتمالات استعداد البيت الأبيض لاختبار أفكار جديدة.

وبطبيعة الحال، كانت هناك مطبّات على الطريق. لقد رفض بعض مرشّحيّ المفضّلين لشغل مناصب وزارية العروض أو لم يتجاوزوا الاختبار. في أوقات مختلفة من اليوم، قد يبرز رام ليسألني كيف أردت التعامل مع بعض النزاعات الناشئة حول السياسات أو التنظيمات، ووراء الكواليس لم تنقص المناورات المبكرة – على الألقاب، والنفوذ، والوصول، وأماكن وقوف السيّارات – التي تميّز أيّ إدارة جديدة. لكن في الإجمال، كانت الأجواء تميل إلى الابتهاج، وكنّا جميعًا على اقتناع بأنّنا قادرون، من خلال العمل الذكيّ والمتأنّي، على تحويل البلاد على النحو الذي وعدنا به.

ولمَ لا؟ أظهرت استطلاعات الرأي أنّ معدّل الرضى عن أدائي يقترب من نسبة 70 في المئة. وفي كلّ يوم كانت هناك جولة جديدة من التغطية الإعلامية الإيجابية. كان الموظّفون الأصغر سنًّا مثل ريغي وفافس، فجأةً، من العناصر التي يجري التركيز عليها في أعمدة النميمة في صحافة العاصمة. وعلى الرغم من توقّعات انخفاض درجات الحرارة في يوم التنصيب، توقّعت السلطات حشودًا غير مسبوقة، إذ كانت الفنادق محجوزة بالفعل لأميال. ولم يتباطأ قطّ سيل الطلبات على المناسبات التي تتطلّب بطاقات دخول – التي قدّمها مسؤولون منتخبون، وجهات مانحة، وأبناء أعمام وأخوال بعيدون، ومعارف من

أيّام المدارس الثانوية، وشخصيات مهمّة متنوّعة لم نكن نعرفها أو لم نلتقِ بها إلّا استثنائيًا. بذلنا ميشيل وأنا قصارى جهدنا لفرز الطلبات كلّها من دون الإساءة إلى المشاعر.

تذمّرت قائلًا: «إنّه أشبه بحفل زفافنا، لكن مع قائمة ضيوف أكبر».

قبل أربعة أيّام من التنصيب، سافرنا ميشيل والفتاتان وأنا إلى ولاية فيلادلفيا، حيث ركبنا، في تكريم للجولة الانتخابية التي قام بها لينكولن بالقطار بين سبرينغفيلد وواشنطن لدى تنصيبه في عام 1861، عربة قطار قديمة. استعدنا المحطّة الأخيرة من رحلته، مع تغيير واحد: التوقف في ويلمينغتون، حيث انضمّ إلينا كلّ من جو وجيل بايدن. بعد مشاهدة الحشود من المعجبين الذين تجمّعوا لتوديعهما، والاستماع إلى مزاح جو مع جميع سائقي قطارات شركة «أمتراك» الذين عرفهم بالاسم بعد سنوات من التنقّل، رحت أتخيّل ما كان يدور في ذهنه، وهو ينتقل في مسارات سافر فيها أولًا بأسى، قبل زمن بعيد.

أمضيت وقتًا طويلًا في ذلك اليوم في الدردشة مع عشرات الضيوف الذين كنّا قد دعوناهم لمرافقتنا، وكان معظمهم من الناخبين العاديين الذين التقينا بهم هنا وهناك في مسار الحملة الانتخابية. انضمّوا إلينا، ماليا وساشا وأنا، في غناء «عيد ميلاد سعيد» حين أطفأت ميشيل الشموع على كعكتها (كان عيدها الـ45)، الأمر الذي أضفى على المناسبة أجواءً عائلية، تمامًا كما تحبّ ميشيل. أحيانًا كنت أدخل إلى المقصورة الخلفية للقطار، فأحسّ بالرياح تضرب وجهي، وإيقاع العجلات على السكّة يبطئ الوقت بشكل أو آخر، فيما ألوّح للناس الذين تجمّعوا على طول الطريق. كان هناك الآلاف منهم، ميلًا بعد ميل، ابتساماتهم واضحة عن بعد، بعضهم يقف على شاحنات مسطّحة، والبعض الآخر يضغط على الأسوار، العديدون يحملون لافتات صنعوها بأنفسهم مع رسائل مثل «جدّات مؤيّدات لأوباما» أو «نؤمن بك» أو «نعم لقد نجحنا» أو يرفعون أطفالهم ويحضّونهم على التلويح.

واستمرّت اللحظات المشابهة لتلك على مدى اليومين المقبلين. أثناء زيارة قمت بها لـ«مركز وولتر ريد الطبّي العسكري»، التقيت بشابّ من مشاة البحرية كان قد فقد طرفًا، حيّاني من سريره وأخبرني أنّه صوّت لي على الرغم من أنّه جمهوري، وأنّه كان فخورًا بكوني قائده الأعلى. وفي مأوى للمشرّدين في جنوب شرق واشنطن، احتضنني مراهق صلب المظهر بشدّة ومن دون أن ينطق بكلمة. كانت زوجة جدّي لأبي، ماما سارة، قد سافرت كلّ المسافة من قريتها الريفية الصغيرة في شمال غرب كينيا إلى حفلة التنصيب. ابتسمت بينما كنت أراقب هذه المرأة المسنّة التي لم تعرف التعليم، المرأة التي كان لمنزلها سقف من القصدير ولا مياه جارية فيه ولا شبكة سباكة داخلية، تتناول العشاء في بلير هاوس بأطباق مخصّصة لرؤساء الوزراء والملوك.

كيف لقلبي ألّا يشعر بالإثارة؟ كيف يمكنني أن أقاوم هذا الاعتقاد بوجود شيء صحيح في كلّ هذا، شيء قد يدوم؟

بعد أشهر، حين أصبح حجم الانهيار الاقتصادي واضحًا تمامًا، وأصبح المزاج العامّ قاتمًا، كنّا فريقي وأنا نسأل أنفسنا – في ما يتعلّق بالسياسة والحكم – هل من الواجب علينا أن نفعل المزيد من أجل تهدئة الأجواء الاحتفالية السائدة بعد الانتخابات وإعداد البلاد لمواجهة المصاعب المقبلة؟ في الواقع، كنّا قد حاولنا. حين عدت وقرأت المقابلات التي أجريتها قبل أن أتولّى منصبي مباشرة، أذهلني مدى واقعيتي – وأصرّ على أنّ وضع الاقتصاد سيزداد سوءًا قبل أن يتحسّن، مذكّرًا الناس بأنّ الإصلاح في مجال الرعاية الصحّية لن يحدث بين ليلة وضحاها، وأنّه ما من حلول بسيطة في أماكن مثل أفغانستان. وينطبق هذا على خطاب تنصيبي: حاولت أن أرسم صورة واقعية لظروفنا، فتخلّصت من بعض العبارات الخطابية الرنّانة لمصلحة الدعوات لتحمّل المسؤولية وبذل جهد مشترك في مواجهة التحدّيات الهائلة.

كان كلّ شيء موجودًا، بالأسود والأبيض، تقويم في غاية الدقة لما ستؤول إليه الأمور في السنوات القليلة المقبلة. وعلى الرغم من ذلك، قد لا ينصت الناس إلى تلك الملاحظات التحذيرية. في نهاية المطاف، لم يكن من الصعب أن نجد أسبابًا لشعور الناس بالخوف والغضب في أوائل عام 2009، أو عدم الثقة بالسياسيين أو المؤسّسات التي خذلت العديد من الناس. ربّما كان المطلوب دفعًا من الطاقة، مهما كانت عابرة – قصّة سعيدة ظاهريًا عنّا نحن الأميركيين ومن قد نكون، ذلك النوع من الصعود الذي قد يوفّر القدر الكافي من الزخم لدفعنا لاجتياز الشقّ الغدّار من رحلتنا.

يبدو كأنّ هذا ما حدث. لقد اتُّخِذ قرار جماعي غير معلن يقضي بأن تأخذ البلاد استراحة من السخرية بضعة أسابيع على الأقلّ لاعتبارها بأمسّ الحاجة إليه.

حلّ يوم التنصيب، ساطعًا وعاصفًا وباردًا إلى حدّ الجليد. لأنّني كنت أعرف أنّ المناسبات قد صُمِّمت بدقة عسكرية، ولأنّني أميل في الحياة إلى التأخّر 15 دقيقة عن الموعد المحدّد، وضعت منبّهين للتأكّد من أنّني سأصل في الموعد المحدّد. هرولت على الجهاز الثابت للمشي، وتناولت الفطور واستحممت وحلقت لحيتي، ثمّ تكرّرت المحاولات قبل أن أنجح في عقد ربطة العنق. بحلول الساعة الثامنة وأربعين دقيقة صباحًا، كنّا ميشيل وأنا في السيّارة في رحلة تستغرق دقيقتين من بلير هاوس إلى الكنيسة الأسقفية في سانت جون، حيث دعونا صديقًا لنا، راعي إحدى الأبرشيات في مدينة دالاس، القسّ تي دي جايكس، لخدمة خاصّة.

في خطبته التي ألقاها ذلك الصباح، اقتبس القسّ جايكس من سفر دانيال في العهد القديم، الذي وصف فيه كيف رفض شدرخ وميشخ وعبدنغو، المخلصون لله على الرغم من خدمتهم في البلاط الملكي، الركوع أمام

التمثال الذهبي للملك نبوخذ نصّر، وكيف – نتيجةً لذلك – ألقِي الرجال الثلاثة في فرن مشتعل، ومع ذلك حماهم الله بسبب ولائهم، وساعدهم على الخروج من الفرن سالمين.

وفي تولّي الرئاسة في أوقات مضطربة كهذه، شرح القسّ جايكس أنّني أيضًا أُلقى في النيران، نيران الحرب، نيران الانهيار الاقتصادي. لكن ما دمتُ صادقًا مع الله وفعلت الصواب، فليس لديّ ما أخشاه.

تحدّث القسّ بصوت مهيب، ووجهه العريض والقاتم يبتسم لي من المنبر. قال: «الله معك، في النيران».

بدأ البعض في الكنيسة بالتصفيق، وأنا ابتسمت معترفًا بكلماته. لكنّ ذهني كان ينجرف نحو الليلة السابقة، عندما اعتذرت من عائلتي بعد العشاء، وصعدت إلى إحدى الغرف العديدة في الطابق العلوي في بلير هاوس، وتلقّيت ملخّصًا من مدير المكتب العسكري في البيت الأبيض عن «كرة القدم» – الحقيبة الصغيرة المكسوّة بالجلد التي تصاحب الرئيس في كلّ الأوقات وتحتوي على الرموز اللازمة لتوجيه ضربة نووية. وشرح أحد المساعدين العسكريين المسؤولين عن حمل كرة القدم البروتوكولات بهدوء وبشكل منهجي كما قد يصف أحد الأشخاص كيفية برمجة مسجّل فيديو رقمي. وكان المعنى المبطّن واضحًا.

قريبًا ستُسنَد إليّ السلطة اللازمة لتفجير العالم.

في الليلة السابقة، اتّصل مايكل تشيرتوف، وزير الأمن الداخلي للرئيس بوش، لإطلاعنا على معلومات استخبارية جديرة بالثقة تشير إلى أنّ أربعة مواطنين صوماليين كانوا يخطّطون لشنّ هجوم إرهابي أثناء حفلة التنصيب. ونتيجة لهذا ستُعزَّز الإجراءات الأمنية إلى أقصى حدّ حول جادّة الناشونال مول. وما زال المتّهمون – الشباب الذين يُعتقَد بأنّهم قدموا من كندا عبر الحدود – طليقين. لم يكن هناك أيّ شك في أنّنا سنمضي قدمًا في مناسبات اليوم التالي، لكن لكي نكون آمنين، راجعنا العديد من الاحتمالات مع تشيرتوف وفريقه، ثمّ أوكلنا إلى أكس مهمّة صياغة تعليمات الإخلاء للجماهير إذا ما وقع هجوم وأنا على المنصّة.

أنهى القسّ جايكس عظته. وملأت أصداء الترنيمة الأخيرة للكورس المكان المقدّس. لم يكن على علم بالتهديد الإرهابي إلّا مجموعة من العاملين. حتى إنّني لم أخبر ميشيل، ولم أكن أريد أن أضيف إلى التوتّر السائد في هذا اليوم. لم يكن أحد منهم يفكّر في حرب نووية أو إرهاب. لا أحد إلّا أنا. إذ تفحّصت الناس في المقاعد – الأصدقاء والأقارب والزملاء، الذين لمحني بعضهم فابتسم أو لوّح بحماسة – أدركت أنّ هذا قد أصبح الآن جزءًا من وظيفتي: أن أحافظ على حسّ بنمط الحياة الطبيعية، وأوحي للجميع بأنّنا نعيش في عالم آمن ومنظّم، حتى عندما كنت أقبع في ظلمة وأنا أتحضّر على أفضل وجه لاحتمال أن ينفجر الوضع وتسود الفوضى في أيّ لحظة وفي أيّ يوم.

عند الساعة التاسعة والدقيقة الخمسين، وصلنا إلى رواق الأعمدة الشمالي للبيت الأبيض، حيث استقبلنا الرئيس والسيّدة بوش واقتادانا إلى الداخل، إلى المكان الذي تجمّع فيه آل بايدن، ونائب الرئيس تشيني وعائلته، وزعماء الكونغرس وزوجاتهم من أجل استقبال قصير. وقبل 15 دقيقة من الموعد المحدّد، اقترح فريق العمل لدينا أن نغادر باكرًا إلى الكابيتول، فنأخذ في الاعتبار ما وُصف بالحشود الضخمة. ركبنا السيّارات المنتظرة في مجموعات ثنائية: زعماء مجلس النواب ومجلس الشيوخ أولًا، ثمّ جيل بايدن والسيّدة تشيني، وميشيل والسيدة بوش، وجو بايدن ونائب الرئيس تشيني، وكنّا الرئيس بوش وأنا في المؤخّرة. وكان ذلك أشبه بالصعود على متن سفينة نوح.

كانت هذه المرّة الأولى التي أركب فيها «الوحش»، أي الليموزين السوداء الضخمة المستخدمة لنقل الرئيس. تزن السيّارة المصفّحة لتتحمّل انفجار قنبلة عدّة أطنان، مع مقاعد مصنوعة من الجلد الأسود الفاخر، والشعار الرئاسي مخيط على لوحة جلدية فوق الهاتف ومسند الذراع. بمجرد إقفالها، تعزل أبواب «الوحش» كلّ الأصوات، وبينما كانت قافلتنا تسير ببطء في جادة بنسلفانيا، وبينما أجريت محادثات صغيرة مع الرّئيس بوش، نظرت عبر النوافذ الواقية من الرّصاص في حشود النّاس الذين كانوا لا يزالون في طريقهم إلى الناشونال مول أو جلسوا على مقاعد على امتداد طريق الاستعراض. بدا معظمهم في أجواء احتفالية، حيث كانوا يهلّلون ويلوّحون أثناء مرور الموكب. لكن عند الانعطاف في المرحلة النهائية للطريق، بلغنا مجموعة من المحتجّين وهم يردّدون في مكبّرات صوت يدوية ويمسكون بلافتات تقول «حاكموا بوش» و«مجرم حرب».

لا أعرف إن رآهم الرئيس – كان منهمكًا في وصف حماسي لما تبدو عليه إزالة الشجيرات في مزرعته في كراوفورد بولاية تكساس، حيث كان سيتوجّه مباشرة بعد الاحتفال. لكنّني شعرت بالغضب نيابة عنه. لقد بدا الاحتجاج على رجل في الساعة الأخيرة من رئاسته غير لبق وغير ضروري. وعمومًا، كنت منزعجًا إزاء ما كانت تعكسه هذه الاحتجاجات في اللحظة الأخيرة، من انقسامات تعمّ البلاد – وضعف أيّ حدود للّباقة التي كانت ذات يوم تنظّم العمل السياسي.

كان هناك أثر للاهتمام الذاتي في مشاعري. بعد بضع ساعات سأكون الراكب الوحيد في المقعد الخلفي من «الوحش». كنت أتصوّر أنّه سرعان ما تتوجّه مكبّرات الصوت اليدوية واللافتات ضدّي. وهذا أيضًا من شأنه أن يشكّل جزءًا من المهمّة: إيجاد وسيلة لعدم اعتبار هجمات كهذه شخصية، مع تجنّب الانغلاق على الذات – كما فعل سلفي أكثر ممّا ينبغي ربّما – إزاء هؤلاء الذين يصرخون على الجانب الآخر من الزجاج.

كان من الحكمة أن نغادر باكرًا، فقد غصّت الشوارع بالناس، وعندما وصلنا إلى مبنى البرلمان كنّا قد تأخّرنا عدّة دقائق على الموعد المحدّد. إلى جانب آل بوش، سلكنا طريقنا إلى مكتب رئيس مجلس النواب من أجل المزيد من المصافحات والصور والتعليمات قبل أن يبدأ المشاركون والضيوف – ومن بينهم الفتاتان وبقيّة عائلتنا – بالاصطفاف من أجل الموكب. عُرِض علينا ميشيل وأنا الكتاب المقدّس الذي استعرناه من مكتبة الكونغرس من أجل قسم اليمين، وهو كتاب صغير سميك مغطّى بمخمل عنّابي وله أطراف ذهبية، وهو الكتاب المقدّس نفسه الذي استخدمه لينكولن لأداء القسم. ثمّ جاء دور ميشيل للذهاب، فتركتني ومارفن وريغي وحيدين في غرفة انتظار، تمامًا كما كانت الحال في الماضي.

«هل من شيء بين أسناني؟»، سألت بابتسامة مبالغ فيها.

قال مارفين: «أنت بخير».

قلت: «الجوّ بارد هناك. تمامًا مثل سبرينغفيلد».

لكنّ ريغي قال: «لكن مع عدد إضافي من الناس».

أطلّ مساعد عسكريّ برأسه في الحجرة وقال إنّ الوقت حان. حيّيت كلًّا من ريغي ومارفن بقبضة يد وتبعتُ لجنة الكونغرس في الممرّات الطويلة، عبر قاعة الكابيتول المستديرة وقاعة التماثيل القوميّة، مرورًا بصفوف المهنّئين عند الجدران، ويد بقفّاز من حرس الشرف تحيّي كلّ خطوة، حتى وصلت أخيرًا إلى الأبواب الزجاجية المؤدّية إلى منصّة التنصيب. كان المشهد عن بعد مذهلًا: غطّت الحشود الناشونال مول في مجموعة غير متقطعة، ووصل إلى ما بعد نصب واشنطن التذكاري وإلى نصب لينكولن التذكاريّ، مع ما يُقدَّر بمئات الآلاف من الأعلام المحمولة باليد تتلألأ تحت شمس الظهيرة بما يشبه تيّارًا من تيّارات المحيط. للحظة وجيزة، وقبل أن تنطلق الأبواق، وقبل أن يُعلَن وصولي، أغمضتُ عينيّ ولجأت إلى الصلاة التي أوصلتني إلى هنا، وهي الصلاة التي سأستمرّ في تكرارها كلّ ليلة كنتُ فيها رئيسًا.

كانت صلاة الشكر على كلّ ما حصلت عليه. صلاة لغفران آثامي. صلاة لسلامة عائلتي والشعب الأميركي من الأذى.

صلاة للإرشاد.

كان تيد سورنسن، صديق جون كينيدي، وكاتم أسراره، وكبير معدّي خطبه، ومن أوائل المؤيّدين لي. في الوقت الذي التقينا فيه، كان في عمر 80 سنة، لكنّه كان لا يزال قويًا، ويتمتّع بذكاء لافت. بل إنّه سافر بالنيابة عنّي، وكان ممثّلًا مقنعًا للحملة الانتخابية ولو كان متطلّبًا قليلًا. (ذات يوم، وبينما كان موكبنا يسير بسرعة على الطريق السريع في عاصفة عاتية في ولاية أيوا، انحنى إلى الأمام وصاح بالعميل الجالس خلف عجلة القيادة: «يا ابني، أنا نصف أعمى، لكن حتى أنا أستطيع أن أرى أنّك على مسافة قريبة للغاية من

تلك السيّارة»). كذلك أصبح تيد مفضّلًا لدى فريقي الشابّ المكلّف بكتابة الخطب، إذ قدّم المشورة بسخاء، وكان يعلّق في بعض الأحيان على مسوّدات الخطب التي أعدّها الفريق. نظرًا لأنّه شارك في صياغة خطاب تنصيب كينيدي («لا تسألوا عمّا يمكن لبلدكم أن يفعله لكم»)، سألوه ذات مرّة عن سرّ كتابة واحد من أعظم أربعة أو خمسة خطابات في التاريخ الأميركي. قال ببساطة: كلّما جلس هو وكينيدي للكتابة، قالا لنفسيهما، «فلنجعل هذا جيّدًا بما يكفي ليكون في كتاب الخطب العظيمة يومًا ما».

لا أدري إن كان تيد يحاول إلهام فريقي أو إشعارهم بالقلق ليس إلّا.

أعلم أنّ خطابي فشل في الوصول إلى المعايير النبيلة التي كان جون كينيدي يتمتّع بها. في الأيّام التي تلت، حظي باهتمام أقلّ بكثير مقارنة بتقديرات حجم الحشد، ومرارة البرد، وقبّعة أريثا فرانكلين، والخلل الطفيف الذي وقع بيني وبين رئيس المحكمة العليا جون روبرتس أثناء أداء القسم، الأمر الذي جعلنا نجتمع في غرفة الخرائط التابعة للبيت الأبيض في اليوم التالي لإعادة رسمية لأداء القسم. تصوّر بعض المعلقين أنّ الخطاب كان قاتمًا من دون ضرورة. كذلك اكتشف آخرون انتقادًا غير لائق للإدارة السابقة.

ومع ذلك، ما إن أنهيت إلقاء، حتى شعرت بالارتياح لأنّي كنت قد تحدّثت بصراحة وقناعة. كذلك شعرت بالارتياح لأنّ الملاحظة المقرّر استخدامها في حال وقوع حادث إرهابي بقيت في جيبي الخاصّ.

ومع انتهاء الحدث الرئيسي، سمحت لنفسي بأن أسترخي وأغرق في المشهد الرائع. حرّكني مشهد آل بوش يصعدون السلالم إلى مروحيتهم ويستديرون ليلوّحوا مرّة أخيرة. شعرت بالفخر وأنا أمسك بيد ميشيل بينما كنّا نسير على جزء من طريق الاستعراض. أسعدتني رؤية المشاركين في الاستعراض: جنود مشاة البحرية، فرق الماريانشي الموسيقية، روّاد الفضاء، طيّارو التوسكيدجي، فرق المدارس الثانوية من كلّ ولاية في الاتّحاد (بما في ذلك الفرقة السيّارة لمدرستي بوناهو – «هيّا أيها الصفر والزرق»).

تخلّلت اليوم حادثة حزينة واحدة فقط. أثناء الغداء التقليدي في الكابيتول بعد التنصيب، بين التعريف والأنخاب التي قدّمها مضيفونا في الكونغرس، انهار تيد كينيدي – الذي خضع أخيرًا لجراحة لإزالة ورم سرطاني دماغي – بنوبة صرع مفاجئة وعنيفة. ساد الصمت في الغرفة بينما اندفع أطبّاء الطّوارئ إلى هناك. ثمّ تبعتهم فيكي زوجة تيدي، وهم يأخذونه بعيدًا، والخوف يملأ وجهها، تاركة الحاضرين يتساءلون بفارغ الصبر عن مصيره، ولم يتصوّر أيٌّ منّا العواقب السياسية التي قد تنشأ في نهاية المطاف من تلك اللحظة.

حضرنا ميشيل وأنا مجموعة من 10 حفلات راقصة مرافقة للتنصيب مساءً. كانت ميشيل عبارة عن لوحة رائعة باللون البنّي للشوكولاته بفستانها الأبيض المنسدل. في محطّتنا الأولى أخذتها بين ذراعي وتركتها تلتفّ حول نفسها وهمست أشياء سخيفة في أذنها بينما رقصنا على أداء راق لـ«أخيرًا» غنّته

بيونسيه. في الحفلة الراقصة على شرف القائد الأعلى للقًوّات المسلحة، انفصلنا للرقص مع شابّ وشابة في قوّاتنا المسلحة كانا ساحرين ومتوتّرين بوضوح.

أمّا الحفلات الراقصة الثماني الأخرى فيصعب عليّ أن أتذكّرها.

عندما عدنا إلى البيت الأبيض، كان الوقت قد تجاوز منتصف الليل بكثير. كانت حفلة لأقاربنا وأقرب أصدقائنا لا تزال تدور في الغرفة الشرقية، ولم تظهر على الخماسي «وينتون مارساليس» علامات تدلّ على قرب الانتهاء. كانت ميشيل مرهقة بعد انتعال الحذاء ذي الكعب العالي خلال 12 ساعة، وبما أنّها كانت مضطرّة للنهوض قبلي بساعة لتحصل على تصفيفة شعر قبل التوجّه إلى خدمة في كنيسة أخرى في الصباح التالي، عرضتُ عليها البقاء والترفيه عن ضيوفنا بينما تذهب هي إلى النوم.

لم يكن هناك سوى بعض الأنوار المضاءة عند وصولي إلى الطابق العلوي. كانت ميشيل والفتاتان نائمات، وأصوات الطواقم الليلية التي تزيل الأطباق وتفكّك الطاولات والكراسي، بالكاد كانت مسموعًة من الأسفل. أدركت أنّني لم أكن وحدي طيلة اليوم. للحظة وقفت هناك، أنظر إلى أعلى القاعة المركزية الضخمة وأسفلها، ولم أتأكّد بعد من المكان الذي يفضي إليه كلّ باب من الأبواب العديدة، وأرى بنظرة شاملة الثريّات البلّورية والبيانو العريض الصغير، وألاحظ لوحة لمونيه على جدار، ولوحة لسيزان على آخر، ثمّ ألقي نظرة سريعة على بعض الكتب الموجودة على الرفّ، وأتفحّص تماثيل نصفية صغيرة ومنحوتات فنّية وصورًا لأشخاص لم أتعرّف إليهم.

عدت بالذاكرة إلى المرّة الأولى التي رأيت فيها البيت الأبيض قبل 30 سنة، حين كنت كمنظّم مجتمعي شابّ قد أحضرت مجموعة من الطلّاب إلى واشنطن لتمارس الضغط على عضو الكونغرس الممثّل لها حول مشروع قانون يقضي بزيادة المساعدات الطلّابية. وقفت مجموعتنا خارج البوّابة على طول جادّة بنسيلفانيا، وكان بعض الطلّاب يأخذون صورًا شخصية ويلتقطون صورًا بآلات تصوير تُستخدَم لمرّة واحدة. أتذكّر كيف كنت أحدّق بالنوافذ في الطبقة الثانية، وأنا أتساءل عمّا إن كان هناك شخص ينظر إلينا في هذه اللحظة بالذات. حاولت أن أتخيّل ما قد يفكر فيه. هل افتقدوا إيقاعات الحياة العادية؟ هل كانوا يشعرون بالوحدة؟ هل كانوا في بعض الأحيان يشعرون برجفة شديدة في قلوبهم ويتساءلون كيف انتهت بهم الحال حيث هم؟

كنت سأحصل على إجاباتي في وقت قريب بما فيه الكفاية، كما تصوّرت. وإذ خلعت ربطة عنقي، مشيت ببطء في القاعة، مطفئًا الأنوار التي كانت لا تزال مضاءة.

11

مهما كان ما يمكن أن تقنع نفسك به، ومهما قرأت أو مهما كان عدد اجتماعات الإحاطة التي حضرتها أو عدد الموظفين في الإدارات السابقة الذين جنّدتهم، فليس هناك ما يؤهّلك تمامًا لتلك الأسابيع الأولى في البيت الأبيض. فكلّ شيء جديد فيه وغير مألوف ومثقل بالمعاني. لن يُستمَع إلى الغالبية العظمى من كبار المسؤولين الذين عيّنتهم، بمن فيهم وزراء الحكومة. كما لن تأتي الموافقة على تعيينهم قبل أسابيع أو أشهر أحيانًا. في جميع أنحاء البيت الأبيض، ترى الموظفين يأتون ببطاقات التعريف المطلوبة، ويسألون عن مكان ركن سيّاراتهم، ويتعلّمون كيفية تشغيل الهواتف، ويكتشفون مكان الحمّامات، ويجرّون الصناديق في متاهة المكاتب الضيّقة في الجناح الغربي أو الغرف الأكثر رحابة في مبنى مكتب أيزنهاور التنفيذي القريب، فيما يحاول الجميع إخفاء ارتباكهم التامّ. الأمر شبيه بيوم الانتقال إلى الحرم الجامعي، غير أنّ معظم الأشخاص المعنيّين هم في مقتبل العمر، ويرتدون البدلات، وقد كُلّفوا بإدارة أقوى دولة في العالم إلى جانبك.

لم يكن عليّ أن أقلق بشأن الانتقال، لكن يمكن القول إنّ أيّامي كانت أشبه بالزوبعة. وبعد أن شهد رام كيف أنّ التحدّيات التي واجهها بيل كلينتون في بداية عهده، عاقته خلال العامين الأولين من تولّيه منصب الرئاسة، عزم على الاستفادة من فترة شهر العسل التي تعقب الانتخابات لتحقيق بعض الإنجازات.

وقال لي: «صدّقني». الرئاسة شبيهة بسيّارة جديدة. تبدأ قيمتها بالتدنّي فور أن تخرج من موقف السيّارات».

بغية الحصول على زخم مبكر، طُلب من فريقنا الانتقالي تحديد وعود حملتي الانتخابية التي يمكنني الوفاء بها بضربة قلم. ووقّعت على أمر تنفيذي يحظر التعذيب، وبدأت ما كان من المفترض أن يكون عملية تستغرق عامًا كاملًا تهدف إلى إغلاق مركز الاعتقال العسكري الأميركي في خليج غوانتانامو في

كوبا. ووضعنا بعضًا من أصعب القواعد الأخلاقية في تاريخ البيت الأبيض، بما في ذلك تشديد القيود على جماعات الضغط. وبعد أسبوعين، أنهينا ملفّ اتّفاق مع قادة الكونغرس لتغطية أربعة ملايين طفل إضافي في إطار برنامج التأمين الصحّي للأطفال. وبعد ذلك بوقت قصير، رفعنا قرار الرئيس بوش بتجميد الأبحاث على الخلايا الجذعية الجنينية التي تموّلها الحكومة الفدرالية.

وقّعت على أول مشروع قانون لي في اليوم التاسع من عهدي: قانون ليلي لدبتر للأجور العادلة. سُمّي القانون تيمّنًا بامرأة متواضعة من ألاباما اكتشفت، بعد أن عملت سنين طويلة في شركة غوديير للإطارات والمطّاط، أنّها كانت تتقاضى بانتظام أجرًا أدنى من نظرائها الذكور. كانت قضيّة تمييز جنسي رابحة لا محالة، لكن في عام 2007 وخلافًا لما قد يحدّده كلّ منطق سليم، ردّت المحكمة العليا الدعوى. رأى القاضي صاموئيل أليتو، أنّه كان على لدبتر، بموجب الفصل السابع من قانون الحقوق المدنية، أن ترفع دعواها إلى المحكمة في غضون 180 يومًا من تاريخ التمييز للمرّة الأولى – أي بعد ستة أشهر من تسلّمها راتبها الأول، وقبل سنين من اكتشافها التفاوت بالأجور. وأوقف الجمهوريون في مجلس الشيوخ الإجراءات التصحيحية لأكثر من عام، (كما وعد الرئيس بوش باستخدام حق النقض ضدّ هذا التعديل إذا تمّ تمريره). والآن، بفضل العمل التشريعي السريع الذي قامت به أغلبيتنا الديمقراطية الجريئة، بقي مشروع القانون على مكتب صغير رسمي في الغرفة الشرقية.

نشأت بيني وبين ليلي صداقة خلال الحملة الانتخابية. كنت أعرف عائلتها، كما كنت على دراية بالمصاعب التي عانتها. وقد وقفت بجانبي في ذلك اليوم فيما كنت أوقّع على القانون، مستخدمًا قلمًا مختلفًا لكلّ حرف من اسمي. (واقتضى التقليد أن تحتفظ ليلي ورعاة مشروع القانون بهذه الأقلام كتذكار – وهو تقليد جميل – على الرغم من أنّه جعل توقيعي يبدو كأنّه خُطّ بيد طفل في العاشرة من العمر). لم أفكّر في ليلي فحسب، بل فكّرت أيضًا في والدتي وتوت وجميع النساء العاملات الأخريات في مختلف أنحاء البلاد، اللواتي تمّ تجاوزهنّ عندما حلّ وقت الترقيات أو حصلن على أجر أقلّ ممّا يستحققنه. لن يمحو القانون الذي كنت أوقّع عليه قرونًا من التمييز. لكنّه كان إنجازًا وخطوة إلى الأمام.

وقلت في نفسي: هذا سبب خوضي للمعركة الرئاسية. هذا ما يمكن أن تحققه الرئاسة.

أطلقنا مبادرات أخرى مماثلة في تلك الأشهر القليلة الأولى، بعضها جذب انتباه الصحافة المتواضع، والبعض الآخر لم يلاحظه إلّا المتأثّرون به مباشرة. في الأوقات العادية، كان هذا كافيًا، سلسلة من الانتصارات الصغيرة إلى أن تبدأ مقترحاتنا التشريعية الأكبر – المتعلّقة بالرعاية الصحّية وإصلاح قانون الهجرة والتغيّر المناخي – تشق طريقها عبر الكونغرس.

لكنّ تلك الأوقات لم تكن عادية. في نظر الشعب والصحافة، وفي نظري ونظر فريقي، وحدها مشكلة واحدة فقط كانت مهمّة بالفعل: ماذا يجب أن نفعل لنوقف الانهيار الاقتصادي؟

كان الوضع يبدو مزريًا بدون شك قبل الانتخابات، لكنّني لم أبدأ بتقدير حجم الكارثة التي نواجهها قبل اجتماع منتصف كانون الأول/ديسمبر في شيكاغو مع فريقي الاقتصادي الجديد، أي قبل أكثر من شهر بقليل من أدائي قسم اليمين. افتتحت كريستي رومر، التي أعاد سلوكها المبهج وأسلوبها المنطقي إلى الأذهان صورة والدة في أحد المسلسلات التلفزيونية من خمسينيات القرن الماضي، عرضها بجملة سمعت أكسلرود يستخدمها في اجتماع سابق.

فقالت: «سيّدي الرئيس المنتخب، في هذه اللحظة ستتعوّذ بالله».

سرعان ما هدأت الضحكات الساخرة عندما عرضت علينا كريستي سلسلة من الرسوم البيانية.

خلال السنة المنصرمة، عجزت أكثر من نصف المؤسّسات الـ25 المالية الأميركية الكبرى، عن تسديد مستحقاتها أو اندمجت بمؤسّسات أخرى أو أعيدت هيكلتها لتتجنّب الإفلاس، فما بدأ كأزمة في وول ستريت أصاب الآن الاقتصاد بكامله. خسرت سوق الأسهم 40 في المئة من قيمتها. قُدّمت ملفّات رهن عقاري لمليونين وثلاثمئة ألف منزل. وانخفض الدخل الأسري بنسبة 16 في المئة، وهي نسبة، كما أشار تيم لاحقًا، تفوق بأكثر من خمسة أضعاف النسبة المئوية للخسارة التي حدثت في أعقاب انهيار السوق عام 1929. كلّ هذا يضاف إلى اقتصاد كان يعاني سابقًا ارتفاعًا مستمرًا في مستويات الفقر، وانخفاضًا في نسبة الرجال الذين في سنّ العمل والذين كانوا يعملون بالفعل، وانخفاضًا في نموّ القدرة الإنتاجية، وركودًا في متوسّط الأجور.

ولم نصل بعد إلى القاع. وبما أنّ الناس شعروا بازديادهم فقرًا، توقفوا عن الإنفاق، في الوقت الذي تسبّبت فيه الخسائر المتزايدة بتوقف البنوك عن تقديم القروض، وتعريض المزيد من الأعمال والمزيد من الوظائف للخطر. أفلس عدد من كبار تجّار التجزئة، وكانت شركتا جنرال موتورز وكرايسلر تسيران في الاتّجاه ذاته. باتت محطّات الأخبار تنشر تقارير يومية عن تسريح جماعي للعمّال في الشركات الكبرى مثل بوينغ وفايزر. وفقًا لكريستي، أشارت جميع الأسهم إلى أعمق ركود اقتصادي منذ الثلاثينيات، مع فقدان وظائف – قُدّر بنحو 533000 وظيفة لشهر تشرين الثاني/نوفمبر وحده – وكان من المحتمل أن يزداد الأمر سوءًا.

وسألت «إلى أيّ درجة؟».

فأجاب لاري: «لسنا متأكّدين»، «لكن ربّما بالملايين». وأوضح أنّ البطالة كانت عادةً «مؤشرًا متأخّرًا»، وهذا يعني أنّ حجم خسارة الوظائف الكامل خلال فترات الركود لا يظهر فورًا، ويستمرّ عادة لوقت طويل بعد أن يعاود

الاقتصاد نموّه. علاوة على ذلك، يتعافى الاقتصاد عادة بنحو أبطأ بكثير من حالات الركود الناجمة عن الأزمات المالية مقارنة بتلك الناجمة عن التقلّبات في دورة الأعمال. وقدّر لاري أنّه بغياب التدخّل الفاعل والسريع للحكومة الفدرالية، كان احتمال حصول كساد كبير ثانٍ بمعدّل «واحد من ثلاثة» تقريبًا.

وتمتم جو بايدن: «ربّاه!» نظرت من نافذة غرفة الاجتماعات في وسط المدينة. كان ثلجٌ كثيفٌ يتطاير بصمت عبر سماء رمادية. وظهرت في رأسي صور لمدن من الخيام وأشخاص اصطفّوا أمام مطابخ الحساء.

فقلت: «حسنًا» ونظرت مجدّدًا إلى الفريق. «بما أنّ الوقت قد فات لطلب إعادة فرز أصوات ناخبيّ، فما الذي يمكننا فعله لخفض هذه الاحتمالات؟».

وأمضينا الساعات الثلاث التالية في وضع استراتيجية. وكان الهدف الأول عكس دورة طلب التعاقد. في حالة ركود عادي، قد تكون السياسة النقدية اختيارًا: فبخفض أسعار الفائدة، يمكن أن يساعد الاحتياطي الفدرالي في جعل شراء كلّ شيء، من المنازل إلى السيّارات إلى الأجهزة الكهربائية المنزلية أرخص بكثير، ولكن بينما كان رئيس مجلس الإدارة بن برنانكي ملتزمًا بتجربة مجموعة من الاستراتيجيات غير التقليدية لإخماد الذعر المالي، أوضح لنا تيم أنّ بنك الاحتياطي الفدرالي قد استخدم معظم رصاصاته على مدار العام السابق: مع اقتراب أسعار الفائدة من الصفر، لم تظهر الشركات ولا المستهلكون، الذين يعانون من الآن فرط المديونية، أيَّ ميل لتحمّل المزيد من الديون.

لذلك ركّزت محادثاتنا على التحفيز الضريبي، أو بعبارة أسهل، على جعل الحكومة تنفق المزيد من الأموال. على الرغم من أنّني لم أتخصّص في الاقتصاد، كنت على دراية كافية بأفكار جون ماينارد كينز، أحد عمالقة الاقتصاد الحديث والمنظّر في أسباب الكساد الكبير. كانت رؤية كينز الأساسية بسيطة: من منظور الأسرة أو الشركة الفردية، كان من الحكمة أن يشدّ المرء حزامه أثناء الركود الحادّ. لكنّ المشكلة أنّ التوفير يمكن أن يكون خانقًا، إذ عندما يمتنع الجميع عن الإنفاق في الوقت ذاته، ليس من الممكن أن تتحسّن الظروف الاقتصادية.

وكان حلّ كينز لهذه المعضلة بسيطًا: تحتاج الحكومة إلى التدخّل بصفتها «المنفق الأخير». وتتمثّل الفكرة بضخّ المال في الاقتصاد لينشط مجدّدًا، إلى أن تبني العائلات ما يكفي من الثقة لتستبدل سيّاراتها القديمة بسيّارات جديدة، وأن تشهد الشركات المبتكرة طلبًا كافيًا يدفعها إلى معاودة صنع المنتجات الجديدة. عندما تبدأ عجلة الاقتصاد بالدوران، تستطيع الحكومة التوقف عن الإنفاق واسترداد أموالها من خلال الزيادة في الإيرادات الضريبية. إلى حدّ كبير، كان هذا هو المبدأ الكامن وراء الاتّفاق الجديد التي قدّمها روزفلت، وتشكّلت بعد أن تولّى منصبه في عام 1933، في ذروة الكساد الكبير. ساعدت برامج الاتّفاق الجديد الأميركيين العاطلين من العمل، سواء

كانوا من الشباب في سلك الخدمة المدنية الذين عملوا في بناء الممرّات في المتنزّهات الوطنية الأميركية، أو مزارعين تلقّوا مالًا من الحكومة ثمنًا لفائض الحليب، أو فرقًا مسرحية أدّت العروض كجزء من إدارة تقدّم الأعمال، على الحصول على أجور ورواتب كانوا في أمَسّ الحاجة إليها. كما ساعدت الشركات على المحافظة على نفسها بفضل الطلبات الحكومية من الفولاذ أو الخشب، ما عزّز المشاريع الخاصّة وحقق الاستقرار في الاقتصاد المتعثّر.

بقدر ما كان الإنفاق في الاتّفاق الجديد طموحًا في ذلك الوقت، اتّضح أنّه أكثر تواضعًا من أن يواجه الكساد الكبير بطريقة شاملة، خاصّة بعد أن استسلم روزفلت لضغوط العام الانتخابي في 1936 وتراجع مبكرًا عمّا كان يراه آنذاك العديد من صانعي رأي النخبة إسرافًا حكوميًا. ولن يتمّ تخطّي هذه الأزمة وكسر الكساد نهائيًا إلّا بحافز الحرب العالمية الثانية، عندما حُشدت الأمّة بأكملها لبناء «ترسانة الديمقراطية»، لكنّ الاتّفاق الجديد حالت دون تفاقم الأمور، وباتت نظرية كينز مقبولة على نطاق واسع بين علماء الاقتصاد، بمن فيهم المحافظون سياسيًا (على الرغم من أنّ الاقتصاديين الذين يميلون إلى الجمهوريين يفضّلون أن يأتي التحفيز على شكل تخفيضات ضريبية بدلًا من البرامج الحكومية).

لذا كنّا بحاجة إلى حزمة تحفيز. وبغية أن تحدث هذه الحزمة التأثير الضروري، كم يجب أن يكون حجمها؟ قبل الانتخابات، اقترحنا ما كان يُعدّ حينها برنامجًا طموحًا تبلغ قيمته 175 مليار دولار. ومباشرة بعد الانتخابات، وبعد دراسة البيانات المتدهورة، رفعنا الرقم إلى 500 مليار دولار. أمّا الآن فالفريق يوصي بمبلغ أكبر. وذكرت كريستي تريليون دولار، ما تسبّب بإصابة رام بسعال خفيف كشخصية كرتونية تبصق وجبة سيّئة.

وقال رام: «هذا من سابع المستحيلات». وأضاف: «نظرًا لغضب الرأي العامّ بشأن مئات مليارات الدولارات التي كانت قد أُنفِقت على خطّة إنقاذ المصارف، أيّ رقم يضاف إليه تريليون سيرفضه ديمقراطيون كثيرون، فضلًا عن الجمهوريين. التفتّ إلى جو الذي هزّ رأسه موافقًا،و سألت: «ما الذي نستطيع تمريره؟».

فأجاب رام: «سبعمئة، وربّما ثمانمئة مليار، في الحدّ الأقصى». «والمبلغ سيُعدّ كبيرًا».

وكانت هناك أيضًا مسألة كيفية استخدام دولارات التحفيز. وفقًا لكينز، ما تنفق الحكومة المال عليه لا يهمّ كثيرًا ما دامت تولّد نشاطًا اقتصاديًا. ولكن بما أنّ مستويات الإنفاق التي كنّا نتحدّث عنها ستحول على الأرجح دون تمويل أولويات أخرى في المستقبل البعيد نسبيًا، دفعت الفريق إلى التفكير في مشاريع عالية المستوى والإنتاجية – نُسخ حديثة عن نظام الطريق السريع بين الولايات أو هيئة وادي تينيسي لن تعطي الاقتصاد دفعة فورية فحسب، بل قد تغّير المشهد الاقتصادي الأميركي على المدى الطويل. ماذا عن شبكة ذكيّة

وطنية من شأنها أن توصل الكهرباء بطريقة أكثر أمانًا وفعالية؟ أو نظام جديد ومتكامل للغاية للتحكّم في الحركة الجوّية من شأنه أن يعزّز السلامة ويقلّل من تكاليف الوقود وانبعاثات الكربون؟

لم يكن الجالسون معي إلى الطاولة مؤيّدين. وقال لاري: «بدأنا بالطلب إلى الوكالات الفدرالية تحديد المشاريع الأكثر تأثيرًا، لكن يجب أن أكون صريحًا، يا سيّدي الرئيس المنتخب، هذا النوع من المشاريع معقّد للغاية. فهي تستغرق وقتًا لتُنجز... والوقت يداهمنا للأسف». كان أهمّ ما في الأمر إدخال المال إلى جيوب الناس في أسرع وقت ممكن، وأفضل ما يخدم هذا الهدف كان توفير قسائم الطعام وتمديد مدّة التأمين على البطالة، بالإضافة إلى التخفيضات الضريبية للطبقة المتوسّطة ومساعدة الولايات للحؤول دون الاضطرار إلى تسريح المعلّمين ورجال الإطفاء ورجال الشرطة. أظهرت الدراسات أنّ الإنفاق على البنية التحتية له الوقع الأكبر – ولكنّ لاري اقترح أنّه حتى في هذا المجال يجب أن نركّز على أهداف أكثر واقعية مثل إصلاح الطرق وأنظمة الصرف الصحّي القديمة، وهي مشاريع يمكن للحكومات المحلّية أن تستخدمها لتوفير العمل للناس على الفور.

وقال أكس: «سيكون من الصعب إثارة حماسة الناس بشأن قسائم الطعام وإعادة رصف الطرقات». «ليس أمرًا مثيرًا جدًا».

فأجابه تيم بنبرة لاذعة: «ولا الكساد الاقتصادي مثير».

كان تيم الشخص الوحيد بيننا الذي قضى عامًا عصيبًا على خطوط الأزمة الأمامية. وما كنت أستطيع أن ألومه لرفضه أن يتحمّس لأيّ مشاريع مثالية حالمة. وأكثر ما كان يخشاه هو أن تستمرّ البطالة الجماعية والإفلاس في إضعاف النظام المالي، وأن يخلقا ما وصفه بـ «حلقة ردود فعل سلبية». مع تولّي لاري زمام المبادرة في حزمة التحفيز، حاول تيم وفريقه في الوقت نفسه وضع خطة لفتح أسواق الائتمان وتحقيق استقرار النظام المالي نهائيًا. اعترف تيم بأنّه لم يكن متأكّدًا بالضبط أيّ خطة قد تحقّق لنا النجاح – أو ما إن كان مبلغ الـ350 مليار دولار الباقي من أموال برنامج بولسون لمساعدة الأصول المتعثّرة (TARP) سيكون كافيًا لتغطيتها.

ولم تكن هذه نهاية قائمة مهامّنا. كان فريق موهوب – يتضمّن شون دونوفان، الرئيس السابق لقسم الحفاظ على المساكن وتطويرها في مدينة نيويورك ومرشّحي لوزارة الإسكان والتنمية الحضرية، بالإضافة إلى أوستان غولسبي، مستشاري الاقتصادي منذ فترة طويلة والأستاذ في جامعة شيكاغو الذي عيّنته في مجلس المستشارين الاقتصاديين – قد بدأ بالعمل على خطط لدعم سوق الإسكان وخفض تدفّق عمليات حبس الرهن العقاري. وظّفنا ستيف راتنر الخبير المالي البارز ورون بلوم، وهو مصرفي استثماري سابق مثّل النقابات في إعادة هيكلة الشركات، لتوليد استراتيجيات لإنقاذ صناعة السيّارات. وأوكِلت إلى بيتر أورزاغ الذي سيصبح قريبًا مدير الميزانية في

حكومتي، مهمّةٌ لا يُحسد عليها، تتمثّل في الخروج بخطّة لدفع ثمن التحفيز على المدى القصير فيما يضع الميزانية الفدرالية على مسار أكثر استدامة على المدى الطويل – هذا في الوقت الذي أدّت فيه المستويات المرتفعة من الإنفاق الطارئ وانخفاض الإيرادات الضريبية إلى عجز فدرالي بلغ أكثر من تريليون دولار أميركي للمرّة الأولى في التاريخ.

للتخفيف من وطأة مشاكل بيتر، أنهينا الاجتماع بإحضار قالب حلوى للاحتفال بعيد ميلاده الأربعين. وبينما اجتمع الجميع حول الطاولة لمشاهدته يطفئ الشموع، وقف إلى جانبي غولزبي – الذي لطالما بدا اسمه الاسكوتلندي متعارضًا مع مظهره الشبيه بجيمي أولسن، وروح الفكاهة الحماسية لديه، وصوته الأخنّ المميّز من واكو في ولاية تكساس.

وقال لي: «هذه بدون شك أسوأ جلسة إحاطة يحضرها أيّ رئيس جديد من عهد روزفلت في عام 1932!» وبدا كصبي أثّر في نفسه مشهد جرح مروّع.

فقلت له: «غولسبي، ليست هذه أسوأ جلسة إحاطة لي هذا الأسبوع».

تراوح جوابي هذا بين المزاح والجدّ، فإلى جانب اجتماعات الإحاطة الاقتصادية، كنت أقضي جزءًا كبيرًا من فترة انتقالي في غرف بدون نوافذ، أستمع إلى تقارير سرّية عن العراق وأفغانستان والتهديدات الإرهابية المتعدّدة. ومع ذلك، أتذكّر أنّني خرجت من ذلك الاجتماع الاقتصادي أكثر اندفاعًا منّي إحباطًا. وأتصوّر أنّ بعضًا من ثقتي يعود إلى الحماسة التي ترافق فترة ما بعد الانتخابات وقناعتي – على ما أعتقد – التي لم تتعرّض بعد للتجربة، وربّما إحساسي أيضًا بأنّني أهل للمهمّة التي أمامنا. وأيضًا، شعرت بالرضى تجاه الفريق الذي جمعته. وكنت أقول في نفسي إنّه لو كان من الممكن أن نجد الحلول التي نحتاج إليها فلا بدّ من أنّ هذا الفريق سيجدها.

لكن في الغالب كان لا بدّ لي من الاعتراف بكيفية توازن أمور الحياة. ونظرًا لسهولة تحقيق نجاحاتنا خلال الحملة الانتخابية، كان من واجبي ألّا أشتكي من الصعوبات التي تواجهنا الآن. وذكّرت فريقي أكثر من مرّة على مدار السنوات القليلة اللاحقة، بأنّه ربّما لم يكن الشعب الأميركي ليخاطر بانتخابي لو لم تكن الأمور خرجت عن السيطرة. واقتصرت مهمّتنا الآن على تصويب السياسة الاقتصادية والعمل لمصلحة البلد، بغضّ النظر عن مدى قسوة السياسة.

هذا ما قلته لهم على أيّ حال. إلّا أنّني في قرارة نفسي كنت أعلم أنّ السياسة لن تكون قاسية فحسب.

بل ستكون وحشية.

في الأيّام التي سبقت التنصيب، كنت قد قرأت كتبًا عدّة عن فترة ولاية روزفلت الأولى وتنفيذ الاتّفاق الجديد. كان التناقض مفيدًا، إلّا أنّه لم يكن في مصلحتنا. عندما انتُخب روزفلت في عام 1932، كان الكساد الكبير يستفحل منذ أكثر من ثلاث سنوات. كان ربع سكّان البلاد عاطلًا من العمل، والملايين

منهم معدمين، وعُرفت مدن الصفيح التي انتشرت في أميركا باسم «مدن هوفر» – وكان ذلك انعكاسًا واضحًا لرأي الشعب في الرئيس الجمهوري هربرت هوفر، الرجل الذي كان روزفلت على وشك أن يخلفه.

كانت المشقّة منتشرة على نطاق واسع، وفقدت سياسات الجمهوريين مصداقيتها لدرجة أنّه عندما حصلت موجة جديدة من الانسحابات المصرفية خلال الفترة الانتقالية التي كانت مدّتها آنذاك أربعة أشهر بين الرئاستين، تعمّد روزفلت تجاهل جهود هوفر الآيلة إلى الحصول على مساعدته، إذ إنّه أراد أن يطبع في أذهان الناس أنّ رئاسته بمثابة انطلاقة جديدة لا علاقة لها بأخطاء الماضي. وعندما شاء القدر أن يُظهر الاقتصاد بعض علامات الحياة بعد شهر واحد فقط من تولّيه منصبه (قبل أن تدخل سياساته حيّز التنفيذ)، كان روزفلت سعيدًا بعدم مشاركة الفضل في ما حققه مع الإدارة السابقة.

أمّا نحن، من ناحية أخرى، فلن نستفيد من هذا القدر من الوضوح. فقد كنت اتّخذت القرار بمساعدة الرئيس بوش في استجابته الضرورية للأزمة المصرفية على الرغم من أنّها لا تحظى بشعبية كبيرة، ووضعت يدي على سلاح الجريمة المشهور. وبغية زيادة استقرار النظام المالي، كنت أعلم أنّ من المحتمل أن أحذو حذوه. (كنت مضطرًّا إلى ليّ ذراع بعض الديمقراطيين في مجلس الشيوخ فقط لحملهم على التصويت لتحرير الشريحة الثانية من أموال برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة (TARP) البالغة قيمتها 350 مليار دولار. بينما كان الناخبون يشاهدون الوضع يزداد سوءًا، وهذا ما أكّده لاري وكريستي، فإنّ شعبيتي، إلى جانب شعبية الديمقراطيين الذين يسيطرون الآن على الكونغرس، كانت ستنهار لا محالة.

وعلى الرغم من الاضطرابات التي حدثت في الأشهر السابقة، وعلى الرغم من عناوين الصحف المروّعة في أوائل عام 2009، لم يفهم أحد – لا الجمهور ولا الكونغرس ولا الصحافة و(كما لن ألبث أن أكتشفه) ولا حتى الخبراء – مدى التدهور الوشيك الذي ستؤول إليه الأمور. كانت البيانات الحكومية في ذلك الوقت تُظهر ركودًا حادًّا، لكنّه لم يكن مفجعًا. وتوقّع أكبر المحلّلين أن يصل معدّل البطالة إلى 8 أو 9 في المئة، ولم يتخيّلوا حتى أن يصل إلى مستوى 10 في المئة في النهاية. بعد أسابيع عدّة من الانتخابات، عندما أرسل 387 اقتصاديًا ليبراليًا رسالة إلى الكونغرس، يطالبون فيها باعتماد تحفيز كينزي قويّ، حدّدوا تكلفة هذه السياسة بين 300 و400 مليار دولار – أي حوالي نصف ما كنّا نوشك على اقتراحه، وهذا مؤشّر جيّد على تصوّر أكثر الخبراء إثارة للقلق عن حالة الاقتصاد. كما قال أكسلرود، كنّا على وشك أن نطلب من الشعب الأميركي إنفاق ما يقارب تريليون دولار على أكياس من الرمل ليحتمي من إعصار وشيك يحدث فقط مرّة واحدة في الجيل الواحد. وبعد إنفاق الأموال، وبغضّ النظر عن مدى فعالية أكياس الرمل، ستغرق مجموعة كبيرة مِن الناس على أيّ حال.

قال أكس وهو يسير بجانبي عندما غادرنا اجتماع شهر كانون الأول/ديسمبر: «عندما تكون الأمور سيّئة لا أحد يهتمّ بأنّ الأمور كان يمكن أن تكون أسوأ».

فوافقت «أنت محقّ».

وقال: «علينا أن نحدّد للناس ما يجب أن يتوقّعوه... ولكن إذا أخفناهم أو أخفنا الأسواق أكثر من اللزوم فسيؤدّي ذلك فقط إلى زيادة الذعر وإحداث المزيد من الضرر الاقتصادي».

فقلت «أنت محقّ مجدّدًا».

هزّ أكسل رأسه بحزن. وقال: «ستكون انتخابات منتصف الولاية جحيمًا».

لم أقل شيئًا هذه المرّة، متعجّبًا من قدرته المؤثّرة التي يستعملها أحيانًا لتوضيح ما هو واضح. على كلّ حال، لم يكن لديّ رفاهية التفكير في مستقبل بعيد إلى هذا الحدّ. كان يجب عليّ التركيز على مشكلة سياسية ثانية أكثر إلحاحًا.

كان علينا تمرير مشروع قانون التحفيز في الكونغرس على الفور – غير أنّ الأمور لم تكن جيّدة في الكونغرس.

قبل انتخابي وخلال فترة رئاستي، كان ثمّة حنينٌ منتشرٌ في واشنطن، لعصر مضى من التعاون بين الحزبين في الكابيتول هيل. في الحقيقة، طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الخطوط الفاصلة بين الحزبين السياسيين الأميركيين أكثر مرونة.

بحلول خمسينيات القرن الماضي، تكيّف معظم الجمهوريين مع أنظمة الصحّة والسلامة في حقبة الصفقة الجديدة، وأنتج الشمال الشرقي والغرب الأوسط عشرات الجمهوريين الذين كانوا على الطرف الليبرالي من الطيف عندما يتعلّق الأمر بقضايا مثل الحفاظ على البيئة والحقوق المدنية. في غضون ذلك، شكّل الجنوبيون إحدى أقوى الكتل في الحزب الديمقراطي، وجمعوا ما بين المحافظة الثقافية العميقة الجذور والرفض الحازم للاعتراف بحقوق الأميركيين من أصل أفريقي، الذين يشكّلون نسبة كبيرة من ناخبيهم. مع هيمنة أميركا الاقتصادية العالمية من دون منازع، فإنّ سياستها الخارجية المحدّدة بتهديد الشيوعية الموحِّد، وتميّز سياستها الاجتماعية بثقة من الحزبين بأنّ النساء والسود يعرفون مكانهم، شعر كلّ من الديمقراطيين والجمهوريين بالحرّية في تجاوز الخطوط الحزبية عندما طُلب منهم تمرير مشروع قانون. احترموا المجاملات العرفية عند تقديم التعديلات أو الترشيحات للتصويت وأبقوا الهجمات الحزبية والتكتيكات القاسية ضمن حدود مقبولة.

القصّة التي تروي كيف انهار هذا الإجماع بعد الحرب – بدءًا من توقيع ليندون جونسون على قانون الحقوق المدنية في عام 1964 وتوقّعاته بأنّه سيؤدّي إلى تخلّي الجنوب بالجملة عن الحزب الديمقراطي – رُويت مرارًا من قبل. استغرقت إعادة التنظيم التي توقّعها جونسون وقتًا أطول ممّا توقّع. لكن

بثبات، سنة تلو السنة – من خلال فيتنام وأعمال الشغب وحركة تحرير المرأة واستراتيجية نيكسون الجنوبية، ومن خلال خطّة الاختلاط العنصري في المدارس وقضيّة رو ضد وايد وتفشّي الجرائم في المدن وهروب البيض إلى الضواحي. وأيضًا من خلال التمييز الإيجابي، ومنظّمة الأغلبية الأخلاقية، ومحاولة منع تشكيل النقابات، وروبرت بورك، ومن خلال قانون الحظر على الأسلحة الهجومية وظهور نيوت غينغريتش وحقوق المثليين ومساءلة كلينتون – بات الناخبون الأميركيون وممثّلوهم أكثر فأكثر انقسامًا.

عزّز التلاعب السياسي في الدوائر الانتخابية هذه التوجّهات، إذ رسم كلا الحزبين، بالاستعانة بملفّات تعريف الناخبين وتكنولوجيا الكمبيوتر، دوائر للكونغرس بهدف صريح يتمثّل في ترسيخ المناصب وتقليل عدد الدوائر التنافسية في أيّ عملية انتخاب. في الوقت ذاته، أدّى انقسام وسائل الإعلام وظهور المنافذ المحافظة إلى توقّف الناخبين عن الاعتماد على والتر كرونكايت ليخبرهم بما هو حقيقي. وبدلًا من ذلك، باتوا يستطيعون الرجوع إلى المصادر التي تعزّز تفضيلاتهم السياسية بدلًا من تلك التي تدفعهم إلى إعادة النظر فيها.

في الوقت الذي تولّيت فيه منصبي، كان هذا «الفرز الكبير» بين الحمر والزرق أي بين الجمهوريين والديمقراطيين يوشك على الاكتمال. كان لا يزال هناك بعض الرافضين في مجلس الشيوخ – حوالي عشرة جمهوريين معتدلين إلى ليبراليين وديمقراطيين محافظين كانوا منفتحين على التعاون – لكنّ معظمهم كانوا شديدي التعلّق بمقاعدهم. في مجلس النواب، نصّبت موجتي انتخابات عامَي 2006 و2008 أكثر من عشرة ديمقراطيين محافظين قادمين من مناطق الحزب الجمهوري التقليدية. لكن عمومًا، كان الديمقراطيون ليبراليين، خاصّة في ما يتعلق بالقضايا الاجتماعية، فيما كان الديمقراطيون الجنوبيون البيض مهدّدين بالزوال. أمّا التحوّل في صفوف الجمهوريين في مجلس النواب فكان أكثر حدّة. بعد التخلّص من جميع المعتدلين الباقين تقريبًا، مال تجمّعهم الانتخابي إلى اليمين أكثر من أيّ وقت مضى في التاريخ الحديث، حيث تنافس المحافظون في المدرسة القديمة من أجل التأثير مع سلالة جديدة من أتباع غينغريتش ورماة قنابل راش ليمبو والساعين إلى تجسيد سارة بالينو ومساعدي آين راند – جميعهم يرفضون أيّ حلّ وسط ويشكّكون في أيّ إجراء حكومي لا يتعلّق بالدفاع أو بأمن الحدود أو بتطبيق القانون أو بحظر الإجهاض. كما يبدون مقتنعين بصدق بأنّ الليبراليين عازمون على تدمير أميركا.

إلّا أنّ أيًّا من هذا كلّه لن يمنعنا بالضرورة من تمرير مشروع قانوننا التحفيزي، أقلّه على الورق. على الرغم من ذلك، يتمتّع الديمقراطيون بأغلبية سبعة وسبعين مقعدًا في مجلس النواب وأغلبية سبعة عشر مقعدًا في مجلس الشيوخ. لكن حتى في أفضل الظروف، إنّ محاولة تمرير قانون يسمح بإنفاق

طارئ لأكبر مبلغ في التاريخ في الكونغرس في وقت قياسي، ستكون أشبه، إلى حدّ ما، بجعل ثعبان يبتلع بقرة. وكان عليّ أيضًا أن أواجه الإجراء المؤسّسي المؤذي – تعويق مجلس الشيوخ – الذي سيكون في نهاية المطاف أكثر المشاكل السياسية تكرارًا خلال عهدي.

لم يُذكر التعويق في أيّ مكان في الدستور. بل نشأ عن طريق الصدفة: في عام 1805، حثّ نائب الرئيس آرون بور مجلس الشيوخ على إلغاء «اقتراح المضيّ قدمًا» – وهو بند برلماني قياسي يسمح للأغلبية البسيطة لأيّ هيئة تشريعية بإنهاء النقاش حول موضوع ما والدعوة إلى التصويت. (واعتبر بور، الذي يبدو أنّه لم يطوّر عادة التفكير في الأمور، أنّ القاعدة مضيعة للوقت).

سرعان ما أدرك أعضاء مجلس الشيوخ أنّه بغياب طريقة رسمية لإنهاء النقاش، يمكن لأيّ منهم عرقلة عمل مجلس الشيوخ – وبالتالي انتزاع جميع أنواع التنازلات من زملائه المحبطين – ببساطة عن طريق الكلام بلا نهاية ورفض مغادرة المنبر. في عام 1917، حدّ مجلس الشيوخ من هذه الممارسة بتبنّي عملية «إغلاق النقاش»، وهذا سمح لتصويت ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين بإنهاء التعويق. خلال السنوات الخمسين التالية، لم يُستخدم التعويق إلا بشكل ضئيل – ولا سيّما من قبل الديمقراطيين الجنوبيين الذين حاولوا منع مناهضة الإعدام خارج نطاق القانون والأجر المتساوي أو التشريعات الأخرى التي هدّدت بزعزعة قوانين جيم كرو. مع ذلك، أصبح التعويق شيئًا فشيئًا روتينيًا وسهل التنفيذ، وهذا جعله سلاحًا أقوى ووسيلة تسمح لحزب الأقلّية بالوصول إلى مآربه. وغالبًا ما كان مجرّد التهديد بالتعويق كافيًا لعرقلة مشروع قانون. بحلول التسعينيات، مع اشتداد خطوط المعركة بين الجمهوريين والديمقراطيين، كان أيّ حزب في الأقلّية قادرًا – ومستعدًّا – على منع أيّ مشروع قانون لا يرضيه، ما دام موحّدًا ويملك ما لا يقلّ عن 41 صوتًا ضروريًا للحفاظ على تجاوز التعويق.

بدون أيّ أساس دستوري أو نقاش عامّ أو حتى معرفة من قبل معظم الأميركيين، أصبح تمرير التشريعات من خلال الكونغرس يتطلّب فعليًا 60 صوتًا في مجلس الشيوخ، أو ما يُعرف غالبًا بعبارة «الأغلبية المطلقة». لدى انتخابي رئيسًا، كان التعويق قد أصبح مدمجًا في ممارسة العمل في مجلس الشيوخ – يُعدّ تقليدًا أساسيًا ومحترمًا منذ زمن، حتى إنّ أحدًا لن يكلّف نفسه عناء مناقشة إمكانية تعديله فضلًا عن التخلّص منه تمامًا.

لهذا السبب – وبعد أن فزت في الانتخابات بهامش انتخابي ساحق وبدعم الغالبية الكبرى في الكونغرس من سنوات – ما زلت لا أستطيع إعادة تسمية مكتب بريد، فضلًا عن تمرير حزمة التحفيز، بدون الفوز بأصوات بعض الجمهوريين.

ما مدى صعوبة ذلك؟

قد يستغرق التحضير لمبادرة كبرى من البيت الأبيض شهورًا. ويتطلّب ذلك عشرات الاجتماعات التي تشمل وكالات متعدّدة وربما مئات الموظّفين، بالإضافة إلى مشاورات مكثّفة مع أصحاب المصلحة. ويُعنى فريق الاتّصالات في البيت الأبيض بتصميم حملة يديرها بإحكام ليقنع الرأي العامّ بالفكرة. كما تُنظّم آليّة القسم التنفيذي بأكمله لاستقطاب رؤساء اللجان الرئيسية وكبار الأعضاء. يحدث هذا كله قبل وقت طويل من صياغة التشريع الفعلي وتقديمه.

لم يتسنّ لنا الوقت لأيٍّ من ذلك. بدلًا من ذلك، قبل أن أتولّى منصبي، عمل فريقي الاقتصادي الذي كان لا يزال غير رسمي ويعمل من دون مقابل تقريبًا، ومن دون توقّف خلال العطلات، لتوضيح العناصر الرئيسة لما سيصبح عليه قانون الإنعاش وإعادة الاستثمار الأميركي (يبدو أنّ عبارة «حزمة التحفيز» لن تلاقي قبوًلا كبيرًا لدى الرأي العامّ).

اقترحنا أن يُقسّم ما يقارب 800 مليار دولار إلى ثلاث مجموعات متساوية تقريبًا. وتتعلّق المجموعة الأولى بمدفوعات الطوارئ كالتأمين التكميلي ضدّ البطالة والمساعدات المباشرة للولايات بغية إبطاء المزيد من التسريح الجماعي في صفوف المدرّسين ورجال الشرطة وغيرهم من العاملين في القطاع العامّ. أمّا المجموعة الثانية فقد شملت التخفيضات الضريبية التي استهدفت الطبقة الوسطى، بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية المختلفة التي تحفّز الشركات على الاستثمار في مصانع أو معدّات جديدة من دون تأجيل. كان لكلٍّ من مدفوعات الطوارئ والتخفيضات الضريبية ميزة سهولة الإدارة، إذ يمكننا إيصال الأموال بسرعة إلى جيوب المستهلكين والمؤسّسات، كما كان للتخفيضات الضريبية فائدة إضافية تتمثّل في احتمال جذب الدعم الجمهوري.

لكنّ المجموعة الثالثة، من ناحية أخرى، احتوت على مبادرات كان تصميمها أصعب وسيستغرق تنفيذها وقتًا أطول، إلّا أنّ تأثيرها قد يكون أكبر على المدى الطويل: إذ إنّ الإنفاق لم يقتصر فقط على البنية التحتية التقليدية كإنشاء الطرق وإصلاح المجارير، بل شملت أيضًا السكك الحديدية العالية السرعة، وتركيب المعدّات للاستفادة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وخدمات الإنترنت في المناطق الريفية المحرومة، وتحفيزات للولايات بغية إصلاح أنظمتها التعليمية. وكلّ ذلك لا يهدف إلى تأمين وظائف للناس فحسب بل يجعل أميركا أكثر قدرة على المنافسة.

بالنظر إلى عدد المتطلّبات التي لم تُلبَّ في المجتمعات في جميع أنحاء البلاد، فوجئت بكمّية العمل الذي قام به فريقنا للعثور على مشاريع بالحجم الكافي لتمويل قانون الإنعاش. وقد رفضنا بعض الأفكار الواعدة لأنّ تنظيمها سيستغرق وقتًا طويلًا أو تتطلّب إدارتها حجمًا كبيرًا من الأعمال المكتبية. ورفضنا غيرها لأنّها لن تعزّز بنحو كافٍ الطلب في الأسواق. كنّا مدركين للاتّهامات بأنّني كنت قد خطّطت لاستخدام الأزمة الاقتصادية كذريعة لاعتماد

خطّة تبذير وهدر ليبراليين (ولأنّني أردت في الواقع منع الكونغرس من الانخراط في خطط التبذير، ليبرالية كانت أو غير ذلك)، وضعنا سلسلة من الضمانات الحكومية: عملية تقديم طلب تنافسية تقوم بها حكومات الولايات والحكومات المحلّية التي تسعى للحصول على تمويل متطلّبات صارمة في التدقيق وتقارير النشاط، وخطوة كنّا نعلم أنّها ستثير صيحات الاستهجان من الكابيتول، وهي سياسة صارمة بعدم «التخصيص» – لاستخدام اسم غير مؤذٍ لممارسة عريقة تتمثّل بإدراج أعضاء الكونغرس لتمويل عدد من المشاريع المحلّية المحبّبة لديهم (المشكوك فيها في غالبية الأوقات) مع قوانين يجب التصويت عليها.

وقلت لفريقي إنّ علينا اعتماد النزاهة ومعايير عالية يُحتذى بها. فإن حالفنا الحظ، فلن يساعد قانون الإنعاش في تخطّي الكساد فحسب، بل قد يساعدنا أيضًا في استعادة ثقة الشعب بعمل حكومي نزيه ومسؤول.

بحلول يوم رأس السنة الجديدة، أنهينا القسم الأكبر من عملنا الأولي. فتسلّحنا باقتراحنا ومعرفتنا بأنّنا لا نستطيع العمل وفقًا لجدول زمني تقليدي، وتوجّهت أنا وجو بايدن إلى مبنى الكابيتول في 5 كانون الثاني/يناير – قبل أسبوعين من تنصيبي – للقاء زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ هاري ريد، وزعيم مجلس الشيوخ الجمهوري ميتش ماكونيل، ورئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي، والزعيم الجمهوري في مجلس النواب جون بينر، والقادة الرئيسيين الآخرين في الكونغرس الجديد الـ111 الذين سنحتاج إلى دعمهم لتمرير مشروع القانون.

من بين القادة الأربعة الرئيسيين، كانت معرفتي بهاري هي الأفضل، لكنّني كنت قد أخذت نصيبي من تفاعلي مع ماكونيل خلال سنوات العضوية في مجلس الشيوخ. كان ماكونيل قصير القامة ووقورًا كطائر البوم، له لهجة سلسة طبعتها ولاية كنتاكي، ولا يوحي ظهره بأنّه زعيم جمهوري، ولم يظهر أيّ مهارة في التعامل مع الآخرين أو التشجيع بتربيت الكتف أو فنّ الخطابة. لم يعرف له أحد أصدقاء مقرّبين حتى من داخل تجمّعه الحزبي، ولم يبدُ من أصحاب القناعات الراسخة، ما عدا بشأن معارضة، تكاد تكون أقرب إلى المعتقدات الدينية، لأيّ نوع من أنواع الإصلاح الذي قد يطال تمويل الحملات الانتخابية. أخبرني جو عن مشادّة حصلت معه في مجلس الشيوخ بعدما منع الزعيم الجمهوري مشروع قانون كان جو يرعاه. وعندما حاول جو شرح مزايا مشروع القانون، رفع ماكونيل يده كشرطي المرور وقال: «لا بدّ من أنّ لديك انطباعًا خاطئًا بأنّ الأمر يهمّني». لكنّ ما كان يفتقر إليه ماكونيل من الكاريزما أو الاهتمام بالسياسة عوّضه في الانضباط والذكاء والوقاحة – ووظّفها كلها في سعيه الحيادي والمتجرّد إلى السلطة.

لم يكن هاري يتحمّله.

أما بينر فكان مختلفًا. هو ابن نادل من خارج سينسيناتي، ودود له صوت أجشّ، بين سجائره التي كان يدخّنها بدون انقطاع وسمرته الدائمة وحبّه للغولف ونبيذ الميرلو، كان يبدو لي مألوفًا، شبيهًا بالعديد من الجمهوريين الذين تعرّفت إليهم عندما كنت في مجلس الشيوخ في سبرينغفيلد – أشخاص مستقيمون لا ينحرفون عن خطّهم الحزبي أو عن جماعات الضغط التي كانت تبقيهم في السلطة إلّا أنّهم لا يعتبرون السياسة لعبة دامية وقد يتعاونون معك ويساندونك شرط ألّا يكلّفهم ذلك كثيرًا من الناحية السياسية. لسوء الحظ، أعطت هذه الصفات الإنسانية لبينر قبضة ضعيفة ضمن تجمّعه الحزبي. وبعد أن تعرّض للإذلال بتجريده من منصب قيادي نتيجة عدم ولائه الكافي لنيوت غينغريتش في أواخر التسعينيات، نادرًا ما انحرف عن أيّ نقاط نقاش أعدّها له طاقمه، ليس علنًا على الأقلّ. بعكس العلاقة بين هاري وماكونيل، لم تكن هناك عداوة حقيقية بين رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي وبينر، بل شعور متبادل بالإحباط فقط – ويعود إحباط نانسي إلى عدم موثوقية بينر كشريك مفاوض وعدم قدرته مرّات عديدة على الحصول على الأصوات. أمّا شعور بينر بالإحباط فسببه أنّ نانسي كانت تتفوّق عليه دائمًا بقدرتها على المناورة.

لم يكن بينر أول من تتفوّق عليه رئيسة مجلس النوّاب. تبدو نانسي ظاهريًا، ببدلاتها الفاخرة وأحذيتها المتناسقة وشعرها المصفّف بإتقان، بمظهر الليبرالية الغنيّة القادمة من سان فرانسيسكو، وهي كذلك. على الرغم من أنّها قادرة على الكلام بسرعة كبيرة، لم تحسن التأثير على شاشة التلفزيون في ذلك الوقت، بسبب ميلها إلى تقديم خرافات ديمقراطية مع جدّية في الأداء تعيد إلى الذهن خطابًا يُلقى بعد العشاء في حفل خيري.

لكنّ السياسيين (الرجال منهم عادة) يسيئون تقدير نانسي ويدفعون ثمن ذلك، لأنّ وصولها إلى السلطة لم يأتِ عن طريق الصدفة. نشأت نانسي على الساحل الشرقي، وهي الابنة الإيطالية الأميركية لعمدة بالتيمور، تعلّمت في سنّ مبكرة طرق عمل المسؤولين السياسيين وعمّال الشحن والتفريغ، ولا تخشى ممارسة السياسة بقساوتها، بدافع تحقيق الإنجازات. بعد انتقالها إلى الساحل الغربي مع زوجها، بول، والبقاء في المنزل لتربية أطفالهما الخمسة فيما كان يحقق هو النجاح في الأعمال، استفادت نانسي في نهاية الأمر من تعليمها السياسي المبكر، وتقدّمت بثبات في صفوف الحزب الديمقراطي والكونغرس في كاليفورنيا لتصبح أول امرأة تترأس مجلس النوّاب في التاريخ الأميركي. ولم تهتمّ لاستهداف الجمهوريين لها باستمرار. كذلك لم تنزعج من تذمّر زملائها الديمقراطيين من حين إلى آخر. في الحقيقة، لم يكن أحد أقوى منها أو أكثر مهارة في الاستراتيجية التشريعية. حافظت على سيطرتها على تجمّعها الحزبي بمزيج من الحرص والبراعة في جمع التبرّعات والاستعداد لتأنيب أيّ شخص يفشل في الوفاء بالالتزامات التي قطعها، تأنيبًا صارمًا.

هاري وميتش ونانسي وجون. كنّا نسمّيهم «الرؤوس الأربعة» أحيانًا. وطوال معظم السنوات الثماني التالية، سيكون للدينامية بين هؤلاء الأفراد دورٌ رئيسي في تشكيل مرحلة رئاستي. لقد اعتدت طقسية اجتماعاتنا المشتركة، والطريقة التي كانوا يدخلون بها إلى الغرفة الواحد تلو الآخر، ويمدّون أيديهم للمصافحة وإلقاء تحيّة صامتة («سيّدي الرئيس... سيّدي نائب الرئيس...»). وأيضًا كيف، بعد أن نجلس جميعًا، يحاول جو وأنا وأحيانًا نانسي إلقاء مزاحٍ خفيف، ونعتبر أنفسنا محظوظين إذا حصلنا على ابتسامة فاترة من الثلاثة الآخرين، بينما يُدخِل موظّفو مكتبنا الفريق الصحافي لالتقاط الصور الإلزامية. وكيف، بمجرّد خروج الصحافيين وبدء العمل، سيحرص الأربعة على عدم إظهار نيّاتهم أو تقديم التزامات صارمة، وغالبًا ما تتضمّن تعليقاتهم اتّهامات مستترة إلى نظرائهم، ولا تجمعهم سوى رغبة مشتركة في أن يكونوا في مكان آخر.

تصرّف الرؤساء الأربعة أفضل تصرّف ربّما لأنّه كان أول اجتماع لنا منذ الانتخابات، أو ربّما لأنّ مراقبيهم ونوّابهم انضمّوا إلينا، أو ربّما بسبب خطورة ما كان أمامنا من مواضيع، عندما اجتمعنا في ذلك اليوم في أوائل كانون الثاني/يناير في غرفة ليندون. ب. جونسون الفخمة، خارج قاعة مجلس الشيوخ مباشرةً، جنبًا إلى جنب مع قادة آخرين في الكونغرس. استمعوا باهتمام مدروس عندما قدّمت لهم قانون الإنعاش. وذكرت أنّ فريقي كان قد تواصل مع موظّفيهم للحصول على تفاصيل بشأن التشريعات الموجودة وأنّنا نرحّب بأيّ اقتراحات تجعل حزمة التحفيز أكثر فعالية. وأشرت إلى أنّني كنت آمل أيضًا أن ألتقي مع كلّ من تجمّعاتهم الحزبية بعيد التنصيب للإجابة عن المزيد من الأسئلة. لكن نظرًا إلى سرعة تدهور الوضع، قلت إنّ من الضروري أن نتصرّف بسرعة وإنّنا نحتاج إلى مشروع قانون جاهز على مكتبي ليس بعد مئة يوم، بل في غضون ثلاثين يومًا. وأنهيت كلامي بالقول للمجتمعين إنّ التاريخ سيحكم علينا جميعًا من خلال ما فعلناه في هذه اللحظة، وإنّني آمل أن نتمكّن من تحقيق هذا النوع من التعاون بين الحزبين، فمن شأنه أن يعيد ثقة الشعب القلق والضعيف.

نظرًا إلى ما كنت أطلبه من قادة الكونغرس – أي تكثيف العمل على عملية تشريعية تستغرق سنة لإنجازها في شهر واحد – كان ردّ الفعل في القاعة هادئًا نسبيًا. طلب صديقي القديم ديك دوربين، المراقب في مجلس الشيوخ، زيادة حصّة التحفيز المادّي بالدولارات المخصّصة للبنية التحتية. قدّم لنا جيم كليبيرن، مراقب الأغلبية في مجلس النوّاب، درسًا تاريخيًا محدّدًا عن جميع الطرق التي تخطّت بها الصفقة الجديدة مجتمعات السود، متسائلًا كيف أنّنا سنمنع تكرار ذلك في أماكن مثل مسقط رأسه في ولاية كارولينا الجنوبية. أشاد إريك كانتور من ولاية فيرجينيا، العضو الجمهوري من المرتبة الثانية في مجلس النوّاب وأحد الشبّان المحافظين الذي كان يسعى للحصول على

وظيفة بينر، ببعض المقترحات لخفض الضرائب التي أدرجناها في الحزمة، لكنّه تساءل عمّا إن كان التخفيض الضريبي الأكبر والدائم قد يؤثّر بطريقة أفضل من الإنفاق على ما اعتبره برامج ليبرالية فاشلة مثل قسائم الطعام.

ومع ذلك، كانت تعليقات هاري وميتش ونانسي وجون، التي كانوا يُدلون بها بتوتّر خفيّ يتطلّب التدقيق لكشفه من خلال بعض المؤشرّات، قد أعطتني أنا وجو فكرة عن الحالة الحقيقية التي كنّا نواجهها بالفعل.

قالت نانسي: «سيّدي الرئيس المنتخب، أعتقد أنّ الشعب الأميركي يفهم بوضوح تامّ أنّك ورثت فوضى مروّعة، مروّعة تمامًا كانت سائدة. وبالطبع فإنّ تجمّعنا الحزبي مستعدّ للتصرّف بطريقة مسؤولة للتخلّص من هذه الفوضى التي ورثتها. لكنّني آمل أن يتذكّر أصدقاؤنا في الجانب الآخر من الممرّ كيف أنّ الديمقراطيين، بمن فيهم أنت، يا سيّدي الرئيس المنتخب، من تقدّم... على الرغم من أنّها كانت سياسة سيّئة كما يعرف الجميع... كان الديمقراطيون هم من كانوا على استعداد لمساعدة الرئيس بوش بشأن برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة. آمل أن يتّخذ أصدقاؤنا الجمهوريون النهج المسؤول ذاته في هذه اللحظة الحرجة للغاية، كما وصفتها».

الترجمة: لا تعتقدنّ ولو لدقيقة واحدة أنّنا لن نذكّر الشعب الأميركي في كلّ فرصة تسنح لنا بأنّ الجمهوريين هم من تسبّبوا بالأزمة المالية.

قال هاري: «لن يعجب تجمّعنا الحزبي ذلك، لكنّ الخيارات أمامنا قليلة، لذلك علينا إنجاز ذلك، اتّفقنا؟».

الترجمة: لا تتوقع من ميتش ماكونيل أن يرفع إصبعه للمساعدة.

وقال بينر: «في الواقع، يسعدنا الاستماع إليك، لكن مع كلّ الاحترام الواجب، لا أعتقد أنّ الشعب الأميركي يبحث عن المزيد من الإنفاق وعمليات الإنقاذ. إنّهم يقتصدون، ويتوقعون منّا أن نقتصد أيضًا».

الترجمة: سيصلبني تجمّعي الحزبي إن قلت أيّ شيء يجعلني أبدو متعاونًا معكم.

قال ماكونيل: «لا أستطيع أن أقول لك إنّنا نرغب فعلًا في ما تقترحه، يا سيّدي الرئيس المنتخب، ولكنّنا نرحّب بك لحضور مآدب الغداء الأسبوعية التي نقيمها لتشرح وجهة نظرك».

الترجمة: لا بدّ أنّ لديك انطباعًا خاطئًا بأنّني مهتمّ.

في طريقنا إلى أسفل الدرج بعد انتهاء الاجتماع، التفتّ إلى جو.

وقلت «كان من الممكن أن يكون الاجتماع أسوأ».

وقال جو «نعم». «لم يحصل عراك بالأيدي».

ضحكت: «أترى؟ هذا تقدّم!».

نظرًا للفوضى العارمة التي خيّمت على الأسابيع القليلة الأولى بعد تولّيّ منصبي، بالكاد تسنّى لي الوقت للتفكير في التغيير الشامل والغريب في

حياتي مع ظروفي الجديدة. لكن لا تخطئوا الظنّ، فالأمر كان غريبًا فعلًا. بات الجميع يقفون الآن كلّما دخلت غرفة ما. وكنت أتمتم «اجلسوا»، وأوضح لفريقي أنّني لا أحبّذ هذا النوع من الشكليات. كانوا يبتسمون ويهزون رؤوسهم مؤيّدين – ثمّ يكرّرون التصرّف ذاته في اجتماعنا التالي.

اختفى اسمي الأول تقريبًا ولم يعد أحد يستعمله ما عدا ميشيل وعائلتينا وعدد قليل من الأصدقاء المقرّبين، مثل مارتي. واستُبدل بعبارة «نعم، سيّدي الرئيس» و«كلّا، سيّدي الرئيس»، على الرغم من أنّ فريق عملي تبنّى مع مرور الوقت على الأقلّ العبارة العامّية «POTUS» التي تعني بالإنكليزية (رئيس الولايات المتّحدة) عندما كانوا يتحدّثون معي أو عنّي داخل البيت الأبيض.

وأصبح جدول أعمالي اليومي فجأة عبارة عن لعبة شدّ حبال بين العديد من الموظّفين والوكالات والدوائر الانتخابية، إذ إنّ كلًّا منهم يريد إلقاء الضوء على قضيّته أو على طريقة معالجته للمشاكل التي يُعنى بها، فيما تظهر النتائج في آليّة خفيّة لم أفهمها أبدًا تمام الفهم. خلال هذا الوقت، اكتشفت أنّه كلّما همس عملاء الاستخبارات في ميكروفونات معاصمهم، كانوا يبثّون أخبار تحرّكاتي عبر قناة إذاعية يراقبها طاقم العمل «المتمرّد يتّجه إلى مكان الإقامة» أو «المتمرّد يتّجه إلى غرفة العمليات» أو «المتمرّد يتّجه إلى الغرفة الثانوية»، وهي طريقتهم السرّية للقول إنّني سأدخل الحمّام.

وكان الفريق الصحافي المتنقّل حاضرًا دومًا: مجموعة من المراسلين والمصوّرين الذين كان يجب تبليغهم في أيّ وقت عندما أغادر مجمّع البيت الأبيض، فيتبعونني في شاحنة صغيرة مغلقة توفّرها لهم الحكومة. كان هذا الترتيب منطقيًا عندما كنّا نتنقّل في مهمّة رسمية، لكن سرعان ما اكتشفت أنّه ينطبق على جميع الظروف، سواء كنت أنا وميشيل ذاهبين إلى المطعم أو كنت متّجهًا إلى صالة ألعاب رياضية لألعب كرة السلّة أو أخطّط لمشاهدة مباراة كرة قدم لإحدى فتاتيّ. أوضح لي غيبس، الذي أصبح الآن سكرتيري الإعلامي، إنّ من المنطقي أن تكون تحرّكات الرئيس جديرة بالنشر وأن تكون الصحافة في الموقع في حال حصول حدث ما. ومع ذلك لا أتذكّر أنّ الشاحنة الصحافية التقطت أيّ صورة لي أكثر أهمّية من صورتي فيما كنت أترجّل من السيّارة مرتديًا بنطلونًا رياضيًا. وقد قضى ذلك على كلّ ما بقي لي من خصوصية عندما كنت أخرج من بوّابات البيت الأبيض. كان الأمر يشعرني بالتوتّر إلى حدّ ما، فسألت غيبس في الأسبوع الأول عمّا إن كان بإمكاننا التخلّي عن مرافقة الصحافة لنا عندما أذهب في نزهات شخصية.

فأجاب غيبس: «الفكرة سيّئة».

«لماذا؟ لا بدّ من أنّ المراسلين المحتشدين في تلك الشاحنة يعلمون أنّها مضيعة للوقت».

فقال غيبس: «أجل، لكنّ رؤساءهم لا يعلمون ذلك. وتذكّر أنّك وعدت بإدارة أكثر الإدارات انفتاحًا في التاريخ. فإن فعلت فستصاب الصحافة بنوبة».

فقلت ممتعضًا: «أنا لا أتحدّث عن العمل العامّ، بل عن الخروج مع زوجتي في موعد غرامي أو لتنشّق بعض الهواء النقيّ». قرأت ما يكفي عن الرؤساء السابقين لأعلم أنّ تيدي روزفلت خيّم ذات مرّة لمدّة أسبوعين في يلوستون، متنقّلا على ظهر حصان. وأعرف أنّه خلال فترة الكساد الكبير، قضى روزفلت أسابيع في الإبحار عبر الساحل الشرقي إلى جزيرة بالقرب من نوفا سكوشا. ذكّرت غيبس بأنّ هاري ترومان كان يقوم بنزهات صباحية طويلة في شوارع واشنطن أثناء فترة رئاسته.

فقال غيبس بصبر: «لقد تغيّرت الأيّام يا سيادة الرئيس». «اسمع، القرار يرجع لك. لكن صدّقني، التخلّص من تجمّع الصحافيين سيولّد عاصفة قذرة لسنا بحاجة إليها الآن. كما سيصعب عليّ الحصول على تعاونهم عندما يتعلّق الأمر بالفتاتين...».

شرعت في الردّ، ثمّ توقفت. فكنّا قد أخبرنا غيبس، ميشيل وأنا، أنّ أهمّ أولويّاتنا التأكّد من أنّ الصحافة ستترك ابنتينا وشأنهما في كلّ ما يتعلق بحياتهما اليومية. وكان غيبس يعلم أنّني لن أقبل المساومة في ذلك. بعد أن نجح في صدّ تمرّدي، كان له من الحكمة ما يكفي ليمتنع عن التعبير عن اعتزازه بهذا النصر، فربّت ظهري وتوجّه إلى مكتبه، وتركني أحبس غضبي. (يجب أن أعترف لوسائل الإعلام بفضلها لأنّها وضعت ماليا وساشا خارج نطاق عملها طوال فترة رئاستي، وهو تصرّف لائق من قبلها أقدّره تقديرًا عاليًا).

أهدى لي فريقي أمرًا واحدًا يتعلّق بحرّيتي الشخصية: فقد تمكّنت من الاحتفاظ بجهازي البلاكبيري – أو بالأحرى حصلت على جهاز جديد معدّل بطريقة خاصّة، تمّت الموافقة عليه بعد أسابيع عدّة من المفاوضات مع عدد كبير من موظّفي الأمن الإلكتروني. وكنت أستطيع أن أراسل به وأستقبل من خلاله رسائل البريد الإلكتروني، من قائمة تتألف من عشرين شخصًا فقط أو نحو ذلك، كما أزيل ميكروفونه الداخلي ومقبس سمّاعة الرأس، ما عطّل وظيفة الهاتف فيه. ومازحتني ميشيل قائلة إنّ جهازي البلاكبيري كان كأحد الهواتف اللعب التي تُعطى للأطفال، وتصدر أصواتًا وتسطع الأضواء فيها عندما يضغطون على الأزرار إلّا أنّه لا يحدث شيء في الواقع.

بالنظر إلى هذه القيود، اعتمدت في معظم اتّصالي بالعالم الخارجي على ثلاثة مساعدين شبّان جلسوا في المكتب الخارجي للمكتب البيضاوي: ريدجي، الذي وافق على أن يبقى مساعدي، وبريان موستيلر، من ولاية أوهايو الذي كان شديد الانتباه إلى التفاصيل ونظّم جميع نشاطاتي اليومية داخل البيت الأبيض، وكاتي جونسون، مساعدة بلوف الفعلية في أيّام الحملة والتي باتت تؤدّي الآن الوظيفة نفسها من أجلي.

عملوا معًا كحرّاس غير رسميين لي ولنظام حياتي الخاصّة، ينقلون لي الاتّصالات الهاتفية وينظّمون مواعيد قصّ شعري ويوفّرون لي المستندات اللازمة للاجتماعات ويحرصون على تنظيم مواعيدي وتنبيهي إلى أعياد الميلاد المقبلة للموظفين وشراء البطاقات لهم لأوقّع عليها، ولإبلاغي أنّني سكبت الحساء على ربطة عنقي، وأيضًا لتحمّل صراخي ومزاجي السيّئ، وعمومًا لجعلي أعمل من 12 إلى 16 ساعة يوميًا.

كان بيت سوزا، مصوّر البيت الأبيض المقيم الوحيد في المكتب من خارج المكتب البيضاوي، قد تخطّى الخامسة والثلاثين من العمر. بيت في مقتبل العمر، هو عريض البنية، ذو بشرة دكناء تعكس جذوره البرتغالية، يعمل للمرّة الثانية في البيت الأبيض، بعدما عمل مصوّرًا رسميًّا لإدارة ريغان. بعد عدد من المهامّ التعليمية والأعمال المستقلّة، وصل بيت إلى صحيفة شيكاغو تريبيون، حيث غطّى المراحل الأولى من الحرب الأفغانية وبداياتي في مجلس الشيوخ الأميركي.

أعجبني بيت على الفور: إلى جانب موهبته كمصوّر صحافي، يستطيع أن يظهر القصص المعقدة في صورة واحدة. كان بيت ذكيًّا ومتواضعًا وفوضويًا بعض الشيء، لكنّه لم يكن مستهترًا يومًا. بعد أن فزنا، وافق على الانضمام إلى الفريق شرط أن أسمح له بأن يرافقني أينما ذهبت بدون قيود. وكانت ثقتي به كبيرة إلى حدّ أنّني وافقت على طلبه. وطوال السنوات الثماني التالية، كان بيت حاضرًا باستمرار، في كلّ اجتماع. شهد على كلّ انتصار وهزيمة، يجثو في بعض الأحيان على ركبته للحصول على صورة من الزاوية التي يريدها، ولا يصدر منه صوت إلّا نقر الكاميرا المستمرّ.

كذلك أصبح صديقًا لي.

في هذه البيئة الجديدة والمغلقة بنحو غريب، كانت المودّة والثقة اللتان شعرت بهما تجاه أولئك الذين عملت معهم، واللطف والدعم اللذان أظهروهما لي ولعائلتي بمثابة نعمة أنقذتني. وكان هذا صحيحًا بالنسبة لراي روجرز وكوينسي جاكسون، الخادمين الشابّين من البحرية اللذين عُيّنا في المكتب البيضاوي. كانا يقدّمان المرطّبات للزائرين ويحضّران لي بسرعة وجبة غداء كبيرة كلّ يوم في المطبخ الصغير الملاصق لغرفة الطعام. كذلك بالنسبة إلى موظفي وكالة اتّصالات البيت الأبيض، ومن بينهم الشقيقان نيت ولوك إيموري، اللذان كانا يعدّان منصّات المحاضرات وشاشات القراءة وآلات تصوير الفيديو، ولو من دون سابق إنذار. وأيضًا باربرا سوان التي كانت تحضّر يوميًا البريد ولا توزّع سوى الابتسامات والكلمة الحلوة للجميع.

كصحّ ذلك أيضًا بالنسبة للموظفين في مكان إقامتنا. مكان الإقامة الجديد الذي استقرّت فيه عائلتي لم يشبه المنزل، بل سلسلة طويلة من الأجنحة في فندق يتضمّن صالة ألعاب رياضية وحوض سباحة وملعب تنس وسينما وصالونًا وصالة بولينغ وعيادة طبّية. وكان الطاقم يعمل تحت إشراف رئيس الموظّفين

والأعمال المنزلية ستيف روشون، وهو لواء بحري سابق في خفر السواحل عيّنته عائلة بوش في عام 2007، ليصبح أول أميركي من أصل أفريقي يشغل هذا المنصب. كان طاقم التنظيف يأتي يوميًا، ويسهر على أن يبقى المكان في غاية النظافة. وكان فريق متناوب من الطهاة يعدّ الوجبات لعائلتنا أو، في بعض الأحيان، لبضع مئات من الضيوف. كان الخدم على استعداد لتقديم تلك الوجبات أو أيّ شيء آخر قد نرغب فيه. وكان مشغّلو لوحة التبديل مستعدّين لتمرير الاتّصالات الهاتفية في أيّ وقت والحرص على إيقاظنا في الصباح. وكان أحد الخدم ينتظر في المصعد الصغير كلّ صباح ليرافقني إلى العمل وليستقبلني مجدّدًا لدى عودتي في المساء. وكان مهندسو البناء في الموقع في جهوزية تامّة لإصلاح ما يتعطّل، ومنسّقو الزهور في الداخل يزيّنون جميع الغرف بأزهار رائعة ومتنوّعة باستمرار.

(تجدر الإشارة هنا – فقط لأنّ الناس غالبًا ما يُفاجؤون بسماع هذا الأمر – إلى أنّ أسرة الرئيس تدفع من جيبها ثمن أيّ أثاث جديد، تمامًا كما تدفع ثمن كلّ ما تستهلكه، من البقالة إلى ورق الحمّام إلى الخدم الإضافيين لحفل عشاء خاصّ يقيمه. تخصّص ميزانية البيت الأبيض أموالًا للرئيس الجديد لتغيير ديكور المكتب البيضاوي، ولكن على الرغم من بلى بعض المفروشات من كراسيّ وأرائك، قرّرت أنّ الركود التاريخي الذي تشهده البلاد لم يكن الوقت المفضّل لاختيار عيّنات القماش).

ولخدمة الرئيس، أخيرًا، كان هناك ثلاثة جنود من البحرية، من بينهم رجل ضخم كالدبّ، رقيق الكلام، يُدعى سام ساتون. في أول يوم كامل لنا في البيت الأبيض، مشيت عبر خزانة الملابس في المدخل التي تربط غرفة نومنا بحمّامي لأجد كلّ قميص وبدلة وبنطلون أملكه مكويًّا ومعلّقًا بطريقة منظّمة، وأحذيتي ملمّعة لمعانًا شديدًا، وكلّ زوج من الجوارب أو السراويل القصيرة مثنيًّا ومرتّبًا كما لو كان معروضًا في متجر كبير. عندما عدت في المساء من المكتب البيضاوي وعلّقت بدلتي (التي بالكاد كانت قد تجعّدت!) في الخزانة (وهذا تحسّن كبير بالمقارنة مع ممارستي المعتادة المتمثّلة في تعليقها على أقرب مقبض باب، ما كان يضايق ميشيل كثيرًا)، اقترب منّي سام وشرح لي برفق ولكن بحزم أنّه سيكون من الأفضل من الآن فصاعدًا أن أترك له أمر العناية بملابسي – وهو تغيير لم يحسّن مظهري العامّ فحسب، بل انعكس إيجابًا على زواجي أيضًا.

لم يكن أيّ من هذا شاقًا بالطبع. ومع ذلك، كان الأمر مربكًا بعض الشيء. خلال الحملة، اعتدنا أنا وميشيل أن نكون محاطين بالناس باستمرار، لكنّهم لم يشغلوا منزلنا، ولم نكن معتادين وجود خدم وخادمات إطلاقًا. في هذه البيئة الجديدة الخارجة عن المألوف، خشينا أن تتدلّل الفتاتان بطريقة مفرطة وأن تكتسبا عادات سيّئة. ووضعنا قاعدة (نُفّذت بنسبة متوسّطة من النجاح) وهي أنّه يتعيّن عليهما تنظيف غرفتيهما وترتيب سريريهما قبل الذهاب إلى

المدرسة كلّ صباح. وتكره حماتي أن يخدمها أيّ شخص، فطلبت من الموظّفين أن يعلّموها كيفية استعمال الغسّالات والمجفّفات حتى تتمكّن من غسل ملابسها بنفسها. ونتيجة شعوري ببعض الإحراج، حاولت أن أبقي غرفة المعاهدات، التي كانت بمثابة مكتبي الشخصي في مكان إقامتي، خالية من أكوام الكتب والأوراق والخردة المتنوّعة التي ميّزت «جحوري» السابقة جميعها.

تدريجًا، بفضل كرم موظّفي المنزل المستمرّ وكفاءتهم المهنية وجدنا أنفسنا مستقرّين. أصبحنا قريبين جدًّا من طاقمنا المعتاد من الطهاة والخدم، الذين كنّا على تواصل يومي معهم. على غرار خادميّ، كانوا جميعهم من السود أو اللاتينيين أو الآسيويين الأميركيين، وكانوا جميعهم رجالًا باستثناء واحدة (كريستينا كومرفورد، وهي أميركية من أصل فلبيني، عُيّنت أخيرًا رئيسة طهاة تنفيذية للبيت الأبيض، وهي أول امرأة تشغل هذا المنصب). وبينما كانوا يشعرون بسعادة مشتركة لحصولهم على وظائف آمنة ذات أجر محترم ومخصّصات جيّدة، إلّا أنّه كان من الصعب ألّا تلاحظ في تركيبتهم العرقية، بقايا من أيّام سابقة، عندما كانت الحدود الاجتماعية أكثر وضوحًا وكان أولئك الذين شغلوا منصب الرئيس، يشعرون براحة أكبر في حياتهم الخاصّة إذا ما خدمهم أشخاص لم يعتبروهم نظراء لهم، وبالتالي، غير قادرين على الحكم عليهم.

كان الخادمان الأكبر سنًّا رجلَين من السود، طويلَي القامة ومستديرَي البطن، يتمتّعان بروح الفكاهة والحكمة الآتيتين من موقعهما في الصفّ الأمامي من عملية صنع التاريخ. عمل بادي كارتر في البيت الأبيض من نهاية رئاسة نيكسون، حيث كان يهتمّ أولًا بكبار الشخصيات من الزوّار في بلير هاوس، ثمّ انتقل إلى وظيفة في المقرّ. أمّا فون إيفريت فهو موجود في هذا المنصب من ولاية ريغان. كانا يتحدّثان عن العائلات الأولى السابقة بتكتّم لائق وعاطفة حقيقية. لكن من دون الإفراط في الكلام، لم يخفيا شعورهما حيال وجودنا في رعايتهما. ويمكن رؤية ذلك في استعداد فون لقبول عناق ساشا أو متعة بادي في إحضاره لماليا خلسة المزيد من المثلّجات بعد العشاء، أو في ارتياحهما خلال تحدّثهما مع ماريان والفخر الواضح في عينيهما عندما ترتدي ميشيل فستانًا جميلًا. وبالكاد كان من الممكن تمييزهما عن أخوَي ماريان أو أعمام ميشيل، وفي ظلّ هذه الألفة أصبحا أكثر اهتمامًا، وليس أقلّ، يعترضان إذا حملنا أطباقنا الخاصّة إلى المطبخ، ويبحثان، في حالة تأهّب دائمة، عن إشارة إلى ما اعتبراه تدنّيًا ولو بسيطًا في مستوى خدمة موظّفي المقرّ. واحتجنا إلى شهور من المحاولة لإقناع الخدم باستبدال بدلاتهم الرسمية ببنطلون مريح وقميص بولو خلال تقديمهم وجبات الطعام لنا.

وأوضح فون: «نريد فقط أن نحرص على أن تُعامل مثل أيّ رئيس آخر».

وقال بادي: «هذا صحيح». «اسمع، أنت والسيّدة الأولى لا تعرفان حقًا ما يعنيه هذا لنا، سيّدي الرئيس. وجودك هنا...» وهزّ برأسه... «حقًا لا تعرفان».

بدعم من الناطقة الرسمية باسم البرلمان الأميركي نانسي بيلوسي ورئيس لجنة الاعتمادات الديمقراطي ديفيد أوباي، بالإضافة إلى الجهود البطولية التي قام بها فريق عملنا وهو لا يزال هزيلًا من حيث هيكليته، تمكنّا من صياغة قانون الإنعاش وتقديمه إلى مجلس النوّاب والحصول على إقرار اللجنة له وتحديد موعد للتصويت الكامل في المجلس – ذلك كلّه حصل عند حلول نهاية أسبوعي الأول في الرئاسة.

اعتبرنا الأمر معجزة صغيرة.

وقد ساعدتنا في ذلك حماسة الديمقراطيين في الكونغرس لعناصر الحزمة الأساسية – إلّا أنّ ذلك لم يمنعهم من التذمّر بشأن عدد كبير من التفاصيل. اشتكى الليبراليون من أنّ التخفيضات الضريبية على الأعمال كانت عبارة عن هبات للأثرياء. وأعرب المزيد من الديمقراطيين الوسطيين عن قلقهم بشأن الثمن الكبير الذي سيُضطرّ إلى دفعه ناخبوهم الأكثر تحفّظًا. واشتكى أعضاء من مختلف التوجّهات من أنّ المساعدة المباشرة للولايات لن تساعد إلّا الحكام الجمهوريين في موازنة ميزانياتهم وإظهار مسؤوليتهم الضريبية، وحتى اتّهام أعضاء الكونغرس بالإنفاق غير المسؤول.

كان هذا النوع من التذمّر متوقّعًا حيال أيّ مبادرة تشريعية كبرى، بغضّ النظر عن الرئيس الموجود في البيت الأبيض. كان هذا الأمر شائعًا خصوصًا بين الديمقراطيين، الذين بدا كأنّهم، لأسباب متنوّعة (تركيبة أكثر تنوّعًا، ونفورًا أكبر من السلطة) يفخرون إلى حدّ ما بافتقارهم للانضباط ووحدة الرأي. عندما تسرّبت بعض هذه الشكاوى إلى الصحافة، مع إشاعة المراسلين أنّ بعض التعليقات الطائشة دلالة على خلاف محتمل في صفوفنا، حرصت أنا ورام على الاتّصال بأكبر المخالفين لنشرح لهم – بعبارات واضحة وأحيانًا غير قابلة للطباعة – لماذا كانت عناوين مثل «زعماء الديمقراطيين يفجّرون خطة أوباما التحفيزية» أو «الديمقراطيون يوضحون أنّهم سوف يدافعون عن مناطق نفوذهم» لا تفيد قضيّتنا.

وصلت رسالتنا. قدّمنا بعض التنازلات، على الهامش، في مسوّدة التشريع، وعزّزنا تمويل أولويات الكونغرس واقتطعنا المبلغ من المبالغ المخصّصة لنا. ولكن عندما هدأت الأمور، كان القانون يحتوي على ما يقارب 90 في المئة ممّا اقترحه فريقنا الاقتصادي في الأصل، ونجحنا في إبقاء الفاتورة خالية من الامتيازات والهدر الفادح للأموال التي قد تنعكس سلبًا على مصداقيتها في نظر الرأي العامّ.

لم يكن ينقصنا سوى شيء واحد فقط: دعم الجمهوريين لنا.

من البداية، لم يكن أيّ منّا متفائلًا بشأن الحصول على جزء كبير من أصوات الجمهوريين، خاصّة في أعقاب المليارات التي أنفقت من قبل على الإنقاذ المالي. كان معظم الجمهوريين قد صوّتوا في مجلس النوّاب ضدّ برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة على الرغم من الضغط الكبير الذي قام به رئيس

ينتمي إلى حزبهم. واستمرّ أولئك الذين صوّتوا له في مواجهة انتقادات لاذعة من اليمين، وكان هناك اعتقاد متزايد داخل الدوائر الجمهورية بأنّ أحد أسباب نتائجهم السيّئة في الانتخابات المتعاقبة أنّهم سمحوا للرئيس بوش بأن يبعدهم عن مبادئهم المحافظة الداعية إلى عدم التدخّل الحكومي.

ومع ذلك، عندما خرجنا من اجتماعنا في أوائل كانون الثاني/يناير مع قادة الكونغرس، طلبت من فريقي تكثيف التواصل مع الجمهوريين. وقلت لهم: «ليس فقط للمحافظة على المظاهر، بل ابذلوا جهدًا حقيقيًا».

وأثار القرار غضب بعض الديمقراطيين خاصّة في مجلس النوّاب. ونظرًا لكون الديمقراطيين في مجلس النوّاب يمثّلون الأقلّية من أكثر من عقد من الزمان، فقد استُبعدوا تمامًا عن العملية التشريعية. الآن بعدما تسلّموا زمام الأمور، لم تعجبهم رؤيتي أقدّم التنازلات لمضطهديهم السابقين. ظنّوا أنّني أضيّع وقتي، وأنّني ساذج. وقال لي أحد الأعضاء بصراحة: «هؤلاء الجمهوريون غير مهتمّين بالتعاون معك، سيّدي الرئيس». «إنّهم يرغبون في تحطيمك».

قلت في نفسي إنّهم قد يكونون على حق. لكن لأسباب عدّة، شعرت بأنّ من المهمّ أن أختبر الاقتراح على الأقلّ. إذ كنت أعلم أنّ الحصول على صوتين جمهوريين نحتاج إليهما لننال أغلبية مانعة للتعطيل في مجلس الشيوخ، سيكون أسهل بكثير إذا ما حصلنا أوّلا على عدد لائق من أصوات الجمهوريين في مجلس النواب – «فالأمان في العديد» مبدأ يعتمده جميع السياسيين تقريبًا في واشنطن. وستوفّر أصوات الجمهوريين أيضًا غطاءً سياسيًا مفيدًا للديمقراطيين الذين يمثّلون الأقسام ذات الميول المحافظة في البلاد، والذين يتوقعون عمليات إعادة انتخاب عسيرة. بصراحة، فإنّ مجرّد التفاوض مع الجمهوريين كان ذريعة مفيدة لصرف بعض الأفكار غير التقليدية التي تظهر من وقت إلى آخر في صفوفنا («أنا آسف، يا سيّدي عضو الكونغرس، لكنّ تشريع الماريجوانا ليس نوع التحفيز الذي نتحدّث عنه هنا...»).

لكن بالنسبة إليّ، لم يكن مدّ يدنا للأعضاء الجمهوريين مجرّد خطّة استراتيجية. منذ خطابي في مؤتمر بوسطن وخلال الأيّام الأخيرة لحملتي، قلت إنّ الناس في جميع أنحاء البلاد لم يكونوا منقسمين كما يوحي سياسيّونا، وإنّنا نحتاج إلى تجاوز المشاحنات الحزبية من أجل تحقيق الأهداف العظيمة.

بالفعل، فهل من طريقة أفضل لبذل جهد صادق ومدّ اليد للطرف الآخر من موقع قوّة، في الوقت الذي لم أكن فيه بحاجة إلى دعم الجمهوريين في مجلس النوّاب لتمرير برنامج عملي؟ اعتقدت أنّني ربّما، إذا تسلّحت بعقل منفتح وبقليل من التواضع، قد أفاجئ قادة الحزب الجمهوري وأبدّد شكوكهم، ما يتيح بناء علاقات عمل يمكن أن نستفيد منها في قضايا أخرى. وإن لم تنجح المناورة، كما كان مرجحًا، ورفض الجمهوريون مبادراتي، عندئذ على الأقلّ سيعرف الناخبون من المسؤول عن اختلال العمل في واشنطن.

قمنا بتوظيف فيل شيليرو، أحد كبار الموظفين السابقين الديمقراطيين في الكونغرس لقيادة مكتب شؤوننا التشريعية. كان طويل القامة، أصلع، له ضحكة عالية تخفي قوّة هادئة. ومن اليوم الأول لانعقاد جلسات الكونغرس، انطلق فيل بحثًا عن شركاء مفاوضين، متّصلًا بي أو برام أو بجو بايدن لملاطفة أعضاء الكونغرس عند الضرورة. عندما أعرب بعض الجمهوريين عن اهتمامهم بالمزيد من البنى التحتية، طلبنا منهم أن يعطونا لائحة بأولوياتهم. وعندما صرّح آخرون بأنّهم لا يستطيعون التصويت لمصلحة مشروع قانون يتضمّن تمويلًا لوسائل منع الحمل متنكّرًا بزيّ التحفيز، دفعنا الديمقراطيين إلى إلغاء هذا البند. وعندما اقترح إريك كانتور تعديلًا معقولًا على أحد قوانيننا الضريبية، وعلى الرغم من أنّ من المستحيل أن يصوّت على مشروع القانون، طلبت من فريق العمل إجراء التغيير، رغبة منّي في التلميح بأنّنا جادّون في إعطاء الجمهوريين مقعدًا على الطاولة.

لكن، مع مرور الأيّام بدت إمكانية التعاون الجمهوري سرابًا. وتوقف الذين أعربوا في البداية عن اهتمامهم بالعمل معنا، عن الردّ على اتّصالاتنا الهاتفية. وقاطع أعضاء لجنة الاعتمادات في الكونغرس من الجمهوريين جلسات الاستماع بشأن قانون الإنعاش، مدّعين أنّه لم تتم استشارتهم بجدّية. وباتت هجمات الجمهوريين على مشروع القانون في الصحافة أكثر حدّةً. وأفادنا جو أنّ ميتش ماكونيل دعا الجميع للامتثال بخطّ المعارضة، ومنع أعضاء تجمّعه الحزبي من التحدّث إلى البيت الأبيض في موضوع حزمة التحفيز. كما قال أعضاء مجلس النوّاب الديمقراطيون إنّهم سمعوا الشيء نفسه من نظرائهم في الحزب الجمهوري.

ويبدو أنّ أحد الجمهوريين قال واصفًا الوضع: «لا يُسمح لنا باللعب».

على الرغم من أنّ الأمور بدت قاتمة، اعتقدت أنّه لا تزال لديّ فرصة للتأثير على عدد قليل من الأعضاء خلال زيارتي للجمهوريين في مجلسَي النوّاب والشيوخ، وكلتاهما كانت مقرّرةً في يوم 27 من كانون الثاني/يناير، عشيّة تصويت مجلس النواب. خصّصت وقتًا إضافيًا لإعداد عرضي، لأحفظ الحقائق والأرقام عن ظهر قلب. في صباح اليوم السابق للاجتماعات، انضمّ إليّ رام وفيل في المكتب البيضاوي لمراجعة الحجج التي اعتقدنا أنّ الجمهوريين قد يجدونها أكثر إقناعًا. وكنّا على وشك الانطلاق بالموكب إلى كابيتول هيل عندما دخل غيبس وأكس إلى المكتب البيضاوي وأطلعاني على برقيّة وصلت للتوّ عبر وكالة أسوشييتد برس، مباشرة بعد اجتماع بينر مع تجمّعه الانتخابي. «حثّ الجمهوريين في مجلس النوّاب على معارضة القانون التحفيزي».

سألت: «متى حصل هذا؟» فيما كنت ألقي نظرة سريعة على المقالة.

فقال غيبس: «من نحو خمس دقائق».

فسألت: «هل اتّصل بينر لينبّهنا؟».

أجاب رام: «كلا».

فقلت، فيما بدأت مجموعتنا تتوجّه إلى الخارج نحو القافلة الملقّبة بالوحش: «هل أنا محق في الافتراض أنّ هذا التصرّف ليس منصفًا؟».

فقال رام: «هذا صحيح، سيّدي الرئيس».

لم تحمل اجتماعات التكتل الحزبي عدائية علنية بحدّ ذاتها. كان كلّ من بينر وكانتور ورئيس المؤتمر الجمهوري في مجلس النواب مايك بنس، على المنصّة عندما وصلت (ما سمح لهم بأن يتجنّبوا ببراعة حديثًا خاصًّا بشأن الحيلة التي قاموا بها للتوّ). وبعد مقدّمة بينر الموجزة وبعض التصفيق المهذّب، صعدت إلى المنصّة لأتكلّم. كنت أجتمع للمرّة الأولى مع تجمّع الجمهوريين في مجلس النواب، وكان من الصعب ألّا أفاجأ بطابع القاعة الموحّد: صفّ يليه صفّ من الرجال البيض في معظمهم في مقتبل العمر، مع عشر نساء تقريبًا وربّما اثنين أو ثلاثة من ذوي الأصل الإسباني والآسيوي. جلس معظمهم متحجّري الوجه بينما شرحت لفترة وجيزة عن قانون التحفيز – مستشهدًا بأحدث البيانات عن الانهيار الاقتصادي، وبالحاجة إلى اتّخاذ إجراء سريع، وبحقيقة أنّ حزمتنا تضمّ تخفيضات ضريبية روّج لها الجمهوريون من فترة طويلة، وبالتزامنا خفض العجز الطويل الأجل بعد انتهاء الأزمة. أظهر جمهوري بعض الحيوية عندما فتحت المجال لسلسلة من الأسئلة (أو بشكل أكثر دقة، تعليقات تبدو أسئلة)، أجبت عنها جميعها بمرح كما لو كان لإجاباتي تأثير.

«سيدي الرئيس، لماذا لا يفعل هذا القانون شيئًا حيال جميع القوانين التي رعاها الديمقراطيون وأجبرت البنوك على منح قروض عقارية لمقترضين غير مؤهّلين وكانت السبب الحقيقي للأزمة المالية؟» (تصفيق).

«سيّدي الرئيس، لديّ كتاب هنا من أجلك يوضح أنّ الصفقة الجديدة لم تنهِ الكساد لكنّها في الواقع جعلت الأمور أسوأ. هل توافق على أنّ ما يُسمّى قانون التحفيز الديمقراطي هو مجرّد تكرار لتلك الأخطاء وسوف يترك بحرًا من الحبر الأحمر للأجيال القادمة؟» (تصفيق).

«سيّدي الرئيس، هل ستجعل نانسي بيلوسي تضع مشروع قانونها الحزبي جانبًا وتبدأ من جديد بالعملية الأكثر انفتاحًا التي يطالب بها الشعب الأميركي؟» (هتاف وتصفيق وبعض الصيحات).

في مجلس الشيوخ، كان الوضع أقلّ تشنّجًا. دُعيت أنا وجو للجلوس إلى طاولة بحضور أربعين عضوًا تقريبًا من أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين، وكثيرون منهم من زملائنا السابقين. لكنّ جوهر الاجتماع لم يكن مختلفًا جدًّا، حيث كان كلّ جمهوريّ يقرّر الكلام ينشد الموّال ذاته، واصفًا حزمة التحفيز بأنّها خطة إنقاذ تخدم مصالح الديمقراطيين وتضخّم الميزانية وأنّه ينبغي على الديمقراطيين مراجعتها إن كانوا يأملون الحصول على بعض التعاون.

في رحلة العودة إلى البيت الأبيض، كان رام ثائرًا وفيل يائسًا. فقلت لهما إنّه لا بأس في الأمر وإنّني استمتعت فعلًا بالنقاش.

سألت: «ما عدد الجمهوريين الذين ما زلنا قادرين على إقناعهم؟».

هزّ رام بكتفيه. «إذا حالفنا الحظ، فربّما اثنا عشر».

واتّضح أنّ هذا تخمين متفائل جدًّا. في اليوم التالي، جرى التصويت على قانون الإنعاش في مجلس النواب بـ244 صوتًا مساندًا في مقابل 188 صوتًا رافضًا، ولم نحصل على صوت واحد من أصوات الجمهوريين. كانت البداية في خطّة المعركة التي سيخوضها ماكونيل وبينر وكانتور والباقون بانضباط مثير للإعجاب خلال السنوات الثماني المقبلة: رفض العمل معي أو مع أعضاء إدارتي، بغضّ النظر عن الظروف والقضيّة أو عواقب ذلك على البلاد.

قد تعتقد أنّه بالنسبة لحزب سياسي عانى هزيمتين مدوّيتين، فإنّ استراتيجية الحزب الجمهوري المتمثّلة في عرقلة مشاكسة وشاملة، تتضمّن مخاطر كبيرة. وخلال أزمة حقيقية، من المؤكّد أنّها لم تكن سياسة مسؤولة. ولكن إذا كان همّك الأساسي، على غرار ماكونيل وبينر، استعادة زمام السلطة، فالتاريخ الحديث يشير إلى أنّ هذه الاستراتيجية منطقية. فعلى الرغم من تأكيد الناخبين الأميركيين أنّهم يرغبون في انسجام السياسيين نادرًا ما يكافئون المعارضة لتعاونها مع الحزب الحاكم. في الثمانينيات، حافظ الديمقراطيون على سيطرتهم على مجلس النواب (لكن ليس على مجلس الشيوخ) لفترة طويلة بعد انتخاب رونالد ريغان وتحوّل البلاد إلى اليمين. ويرجع ذلك جزئيًا إلى استعداد القادة الجمهوريين «المسؤولين» للمساعدة في إنجاح عمل الكونغرس. انقلب مجلس النوّاب فقط بعد أن حوّل الحزب الجمهوري بقيادة غينغريتش الكونغرس إلى مقرّ شجار شامل. وعلى غرار ذلك، لم يتمكّن الديمقراطيون من إيصال أصواتهم في الكونغرس الذي يسيطر عليه الجمهوريون وتمرير قانونَي الرئيس بوش للتخفيضات الضريبية والأدوية. استعادوا السيطرة على مجلسي النواب والشيوخ عندما بدأوا بتحدّي الرئيس والقادة الجمهوريين في كلّ شيء، من خصخصة الضمان الاجتماعي إلى إدارة حرب العراق.

لم يهمل ماكونيل وبينر هذه الدروس. لقد فهما أنّ أيّ مساعدة يقدّمانها لإدارتي في تشكيل استجابة حكومية فعّالة ومستدامة للأزمة ستكون فقط لمصلحتي السياسية – وسوف يعترفان ضمنيًا بإفلاس خطابهما المناهض للحكومة وللحزب. من ناحية أخرى، إذا خاضا هجومًا معاكسًا، وأثارا الجدل ووضعا العصيّ في الدواليب، فهذا يتيح لهما على الأقلّ الفرصة لتقوية قاعدتهما وإبطائي وإبطاء الديمقراطيين في وقت تفتقر فيه البلاد إلى الصبر.

وكان للقادة الجمهوريين في تنفيذ استراتيجيتهم، أمران يلعبان لمصلحتهم – بدءًا من طبيعة التغطية الإخبارية الحديثة. عندما كنت عضوًا في مجلس الشيوخ وخلال الحملة الانتخابية، تعرّفت إلى معظم المراسلين السياسيين المحليين، وفي العموم، وجدتهم أذكياء ويعملون بجدّ وأخلاق ويحرصون على

التأكّد من حقيقة ما يكتبونه. في الوقت نفسه، لم يخطئ المحافظون في الاعتقاد بأنّ غالبية المراسلين الصحافيين اختاروا في مواقفهم الشخصية الطرف الأكثر ليبرالية من الطيف السياسي، ما يجعل هؤلاء المراسلين غير متواطئين في خطط ماكونيل وبينر. ولكن سواء كان ذلك خشية الظهور متحيّزين أو لأنّ الصراعات ترفع من عدد مبيعات الصحف أو لأنّ محرّريهم طالبوا بذلك أو لأنّها بكلّ بساطة أسهل طريقة للالتزام بالمواعيد لدورة إخبارية مدّتها 24 ساعة عبر الإنترنت، انتهجوا نهجًا جماعيًا بشأن تقاريرهم عن واشنطن، فكانوا يعدّون نصًّا يسهل التنبّؤ به إلى درجة محبطة:

الإبلاغ عمّا قاله أحد الجانبين (يتضمّن مقطعًا صوتيًا سريعًا).

والإبلاغ عمّا قاله الطرف الآخر (مقطع صوتي معارض، وكلّما كان مهينًا كان ذلك أفضل).

ثمّ يتركون مهمّة تحديد من هو المحقّ لاستطلاع للرأي.

بمرور الوقت، استسلمت أنا وموظفيّ لأسلوب التغطية هذا، المتمثّل بـ«قال/فقال» إلى حدّ أنّنا بتنا نمزح في هذا الشأن بالشكل التالي. («في مؤتمرين صحافيين شبيهين بالمبارزة اليوم، احتدم الجدل بشأن شكل كوكب الأرض، حيث تعرّض الرئيس أوباما – الذي يدّعي أنّ الأرض كروية الشكل – لهجوم قاتل قاده الجمهوريون الذين يصرّون على أنّ البيت الأبيض قد أخفى وثائق تثبت أنّ الأرض مسطّحة».) ومع ذلك، في تلك الأسابيع القليلة الأولى، وعلى الرغم من أنّ فريق اتّصالاتنا في البيت الأبيض كان بالكاد قد تشكّل، كانت لا تزال هناك أمور فاجأتنا. ليس بشأن استعداد الحزب الجمهوري للترويج لنصف الحقائق أو حتى الأكاذيب عن مضمون قانون الإنعاش فحسب، (كالادّعاء أنّنا كنّا نخطّط لإنفاق الملايين على متحف المافيا في لاس فيغاس، على سبيل المثال، أو أنّ نانسي بيلوسي طالبت بتخصيص ثلاثين مليون دولار لإنقاذ فأر مهدّد بالانقراض)، بل بشأن استعداد الصحافة لبثّ أو نشر تلك الترّهات على أنّها أخبار حقيقية.

وبإصرار منّا، قد تنشر صحيفة في نهاية الأمر مقالةً تتحقّق فيها من صحّة مزاعم الجمهوريين. لكن نادرًا ما كانت الحقيقة تحقّق وقعًا أكبر من وقع العناوين الأولى بالخطّ العريض. لم يتسنّ الوقت لمعظم الأميركيين – الذين اعتقدوا دومًا أنّ الحكومة تهدر المال – أو لم تكن لديهم الرغبة على الأقل في مواكبة تفاصيل العملية التشريعية أو تتبّع من تحلّى بالمنطق في المفاوضات أو من لم يكن كذلك. لم يستمعوا إلّا لما تقوله لهم الصحافة في واشنطن ومفاده أنّ الديمقراطيين والجمهوريين كانوا يتقاتلون مرّة أخرى وأنّ السياسيين يفاخرون وأنّ الرجل الجديد في البيت الأبيض لم يفعل شيئًا لتغيير ذلك.

بالطبع، كانت الجهود التي تُبذل لتشويه صورة قانون الإنعاش، لا تزال تعتمد على قدرة قادة الحزب الجمهوري على إبقاء السيطرة على أعضائهم على

الأقلّ، كانوا بحاجة للتأكّد من أنّ حزمة التحفيز لم تحصل على الدعم الكافي من الجمهوريين الضالّين، لتُعتبر مدعومة «من الحزبين»، لأنّه (كما أوضح ماكونيل لاحقًا) «عندما ترتبط علامة الدعم من قبل حزبين بشيء ما، يتصوّر الناس أنّ الخلافات قد حُلّت». أصبحت مهمّتهم أكثر سهولة الآن لأنّ غالبية أعضاء الحزب الجمهوري من مناطق أو ولايات كانت جمهورية متجذّرة. ولم تكن قاعدة ناخبيهم، التي تغذّت دومًا من أفكار محطة فوكس نيوز وحوارات الإذاعة الحرّة وخطابات سارة بالين، في وضع يسمح بالتسوية. في الواقع، جاء أكبر تهديد لاحتمال إعادة انتخاب هؤلاء الممثّلين من منافسيهم الأساسيين الذين قد يتّهمونهم بأنّهم من الليبراليين. كان راش ليمبو قد انتقد الجمهوريين مثل ماكين لقوله بعد انتهاء الانتخابات، إنّهم كجمهوريين يأملون الآن أن أنجح. وصرخ مضيف البرنامج الإذاعي: «آمل أن يفشل أوباما!». في أوائل عام 2009، لم يعتبر معظم المسؤولين الجمهوريين المنتخبين أنّ من الحكمة أن يكونوا بهذه الصراحة في الأماكن العامّة (لكن القصّة كانت تختلف في السرّ، كما سنعلم لاحقًا). لكن حتى هؤلاء السياسيون الذين لم يشاركوا ليمبو مشاعره علموا أنّه من خلال هذا التصريح الوحيد، كان يوجّه – ويشكّل – آراءً شريحة كبيرة من ناخبيهم.

كذلك كان للمانحين المحافظين الكبار ثقلهم أيضًا، إذ أصيبت المجموعات التقليدية التي تمثّل المصالح التجارية مثل غرفة التجارة، بالهلع من الضربات التي تعرّض لها الاقتصاد، وأيضًا من الأثر الواضح الذي ظهر على وضع أعضائها المالي، وأيّدت في النهاية قانون الإنعاش. لكن نُزع ما لها من أثر على الحزب الجمهوري في ذلك الوقت، مع بروز منظّرين من أصحاب المليارات مثل ديفيد وتشارلز كوخ، أمضوا عقودًا وأنفقوا مئات الملايين من الدولارات في بناء شبكة ممنهجة من مراكز الفكر ومنظمات المناصرة والعمليات الإعلامية والنشطاء السياسيين، بهدف تفكيك بقايا دولة الرفاهية الحديثة. بالنسبة إليهم، كانت كافة الضرائب التصاعدية مصادرة، وتمهّد الطريق للاشتراكية. وكلّ الأنظمة كانت تشكّل خيانة لمبادئ السوق الحرّة وأسلوب الحياة الأميركي. لقد رأوا في انتصاري تهديدًا مميتًا – ولهذا السبب، جمعوا بعد فترة وجيزة من تنصيبي، بعضًا من أغنى المحافظين الأميركيين في منتجع أنيق في إنديان ويلز، في كاليفورنيا، لوضع استراتيجية للردّ. ولم يرغبوا في التسوية والتوافق، بل أرادوا الحرب. وأعلنوا أنّ السياسيين الجمهوريين الذين لا يملكون الجرأة لمقاومة سياساتي عند كلّ منعطف، لن يجدوا أنّ التبرّعات الذين يستفيدون منها تتراجع فحسب، بل قد يجدون أنفسهم أيضًا في مواجهة مع تحدٍّ مموّل جيّدًا في الانتخابات الأولية.

أمّا بالنسبة للجمهوريين الذين ما زالوا يميلون إلى التعاون معي على الرغم من ضغط الناخبين والمتبرّعين ووسائل الإعلام المحافظة، فإنّ ضغط الأقران التقليديين يحقّق عادةً الهدف المطلوب. خلال الفترة الانتقالية، قابلت جود

غريغ، عضو مجلس الشيوخ القدير والمحترم في الحزب الجمهوري من نيو هامبشاير، وعرضت عليه أن أجعله وزيرًا للتجارة – للوفاء بوعدي بحكومة من الحزبين. لقد وافق على الفور، وفي أوائل شباط/فبراير، أعلن ترشّحه. مع تزايد معارضة الجمهوريين لقانون الإنعاش يومًا بعد يوم، وعلى الرغم من أنّ ماكونيل وبقيّة القيادة قد عملوا عليه في الاجتماعات الحزبية وفي قاعة مجلس الشيوخ، قيل إنّ السيّدة الأولى السابقة باربرا بوش تدخّلت لثنيه عن الانضمام إلى إدارتي وفقد جود غريغ عزيمته. بعد أسبوع من إعلاننا ترشيحه، اتّصل بي ليعلمني برغبته في الانسحاب.

لم يدرك جميع الجمهوريين أنّ المزاج يتغيّر بسرعة داخل حزبهم. في اليوم المقرّر للتصويت في مجلس الشيوخ على قانون الإنعاش، وجدت نفسي في فورت مايرز في ولاية فلوريدا، في اجتماع شبيه باجتماع البلدية يهدف إلى الحدّ من الدعم العامّ لمشروع القانون والسماح لي بالإجابة عن الأسئلة المتعلّقة بالاقتصاد. انضمّ إليّ حاكم ولاية فلوريدا تشارلي كريست، وهو جمهوري معتدل ودود ومهذّب، وسيم المظهر نوعًا ما – أسمر وفضّي الشعر، وله أسنان ناصعة البياض متلألئة – بدا قادمًا من شركة لاختيار للممثلين. كان كريست يتمتّع بشعبية كبيرة في ذلك الوقت، بعدما رسم لنفسه صورة شخص يمكنه العمل عبر خطوط الحزب، متجنّبًا القضايا الاجتماعية المثيرة للانقسام ومركّزًا – بدلًا من ذلك – على الترويج للأعمال والسياحة. وكان يعلم أيضًا أنّ ولايته كانت في ورطة كبيرة: إذ كانت ولاية فلوريدا إحدى النقاط الساخنة للقروض العالية المخاطر وفقّاعة الإسكان وكان اقتصادها وميزانيتها الحكومية في انحدار تامّ وفي حاجة ماسّة إلى مساعدة الدولة الفدرالية.

هكذا، بدافع من مزاجه ومن الحاجة أيضًا، وافق كريست على تقديمي في قاعة البلدية والمصادقة علنًا على مشروع قانون التحفيز. على الرغم من أنّ قيمة المنازل في فورت مايرز قد انخفضت بنحو 67 في المئة (وأنّ 12 في المئة من مجموع المنازل كان في حجز الرهن)، كان الحشد ضخمًا ومفعمًا بالحيوية في ذلك اليوم، ومعظمه من الديمقراطيين الذين كانوا لا يزالون متأثّرين بما سمّته سارة بالين بسخرية في ما بعد «وعود الأمل والتغيير». بعد أن قدّم كريست تفسيرًا منطقيًا وحذرًا إلى حدّ ما عن سبب دعمه لقانون الإنعاش، مشيرًا إلى الفوائد التي سيعود بها على فلوريدا وضرورة تقديم المسؤولين المنتخبين الناس على الأحزاب، عانقت الحاكم عناقًا أخويًا معهودًا وصافحته وووضعت ذراعي على كتفيه، وتوجّهت إليه بنظرة تقدير مباشرة ثمّ شكرته همسًا في أذنه...

مسكين تشارلي. كيف كان لي أن أعرف أنّ لفتتي هذه التي لم تستغرق أكثر من ثانيتين ستكون بمثابة قبلة الموت له في الحياة السياسية؟ في غضون أيّام من التجمّع، بدأت لقطات «العناق» – مصحوبةً بدعوات للنيل من كريست – تظهر في وسائل الإعلام اليمينية. خلال أشهر، تحوّل كريست من

«نجم جمهوري» إلى شخص منبوذ. ونُعت بطفل الملصق الذي يسعى إلى كسب الرضى والمصالحة، وبأنّه انتهازي وليس جمهوريًا سوى بالاسم، وأنّه يجب أن يُلقّن درسًا يحتذيه الجميع. مضى وقت قبل أن ينهي تحمّل تداعيات ما حصل: في السباق إلى مجلس الشيوخ الأميركي في عام 2010، اضطُرّ كريست إلى الترشّح مستقلًّا وخسر أمام المحافظ الوصولي ماركو روبيو. في النهاية، لم يعد كريست إلى السياسة إلّا بعد تبديل حزبه والفوز بأحد مقاعد الكونغرس في فلوريدا كديمقراطي. ومع ذلك، فقد حفظ الجمهوريون في الكونغريس الرسالة المباشرة.

تعاون مع إدارة أوباما على مسؤوليتك الشخصية.

وإن كان عليك مصافحته، فاحرص على ألّا تبدو سعيدًا حيال ذلك.

بالعودة إلى الوراء، يصعب عليّ ألّا أركّز على الديناميات السياسية التي انكشفت في الأسابيع الأولى من رئاستي – سرعة تصلّب المقاومة الجمهورية، بغضّ النظر عمّا قلناه أو فعلناه، والدقة التي صبغت بها تلك المقاومة نظرة الصحافة والجمهور إلى جوهر أفعالنا في نهاية الأمر. على الرغم من هذا كلّه، حدّدت هذه الديناميات مسار أحداث كثيرة جرت في الأشهر والسنوات التي تلت، وهو عبارة عن انقسام على صعيد الحساسيات السياسية الأميركية التي ما زلنا نواجهها حتى الآن بعد عقد من الزمن.

لكن في شباط/فبراير من عام 2009، كان الاقتصاد لا السياسة يمثّل هاجسًا لي. لذا أودّ الإشارة إلى معلومة ذات صلة كنت قد حذفتها من قصّة تشارلي كريست: قبل دقائق قليلة من خروجي من المنصّة لمعانقته، تلقّيت اتّصالًا من رام يخبرني فيه أنّ مجلس الشيوخ وافق على قانون الإنعاش، ما يضمن تصويت الكونغريس عليه في نهاية المطاف.

لا يمكن اعتبار الطريقة التي أُنجز بها ذلك نموذجًا للسياسة الجديدة التي وعدت بها خلال الحملة الانتخابية، بل أنجزنا ما أنجزناه على الطريقة التقليدية. من اللحظة التي اتّضح فيها أنّ التصويت في مجلس النواب لن يكون ثنائيًا بأغلبية كبيرة، ركّزنا على الحصول على 61 صوتًا في مجلس الشيوخ واخترنا العدد 61 حتى لأنّه ما من عضو جمهوري في مجلس الشيوخ قد يحبّذ فكرة أن يُشار إليه على أنّه الشخص الذي سمح بصوته بأن ينال مشروع قانون أوباما الموافقة. في الجوّ المشحون الذي أوجده ماكونيل، كان الجمهوريون الوحيدون المستعدّون لمساندتنا هم ثلاثة معتدلين من الولايات التي فزت فيها بسهولة: سوزان كولينز وأولمبيا سنو من ولاية مين وآرلن سبيكتر من ولاية بنسلفانيا. هؤلاء الأعضاء الثلاثة، إلى جانب السناتور بن نيلسون من نبراسكا، المتحدّث غير الرسمي باسم ستة ديمقراطيين من الولايات المحافظة كانت أولويتهم في كلّ قضيّة مثيرة للجدل أن يتمركزوا في مكان شرط أن يكون ذلك إلى يمين هاري ريد ونانسي بيلوسي، وبالتالي أن يحصلوا على لقب

«الوسط» الثمين الذي يطلقه عليهم النقّاد في واشنطن ليصبحوا بمثابة حرّاس البوابة التي على قانون الإنعاش أن يمرّ من خلالها. ولم يخجل أيّ من هؤلاء الأعضاء الأربعة في مجلس الشيوخ من فرض ثمن باهظ ليتحقق ذلك.

أصرّ سبيكتر، الذي تغلّب مرّتين على السرطان، على أن تُخصَّص 10 مليارات دولار من قانون الإنعاش للمعاهد الصحّية الوطنية. وطلب كولينز أن تُسحب المبالغ المخصّصة لبناء المدارس وأن يُضاف تشريع ضريبي يضمن لأميركيي الطبقة الوسطى عدم دفع المزيد من الضرائب. وطالب نيلسون بحصّة أكبر من برنامج ميديكيد Medicaid للولايات الريفية. وعلى الرغم من أنّ أولوياتهم في الشروط أضافت المليارات على مشروع الإنفاق، أصرّت المجموعة على ألّا تتخطّى الفاتورة الإجمالية 800 مليار دولار، لأنّ أيّ رقم يتجاوز هذا المبلغ يبدو «مبالغًا فيه».

ورأينا آنذاك أنّه لم يكن هناك أيّ منطق اقتصادي لهذه الشروط جميعها، بل تموضع سياسي ليس إلّا، ولعبة ضغط كلاسيكية لعبها سياسيون يدركون النفوذ الذي يتمتّعون به. لكنّ الصحافة في واشنطن تغاضت عن هذا الواقع وعزت عمل أعضاء مجلس الشيوخ الأربعة إلى تعاون الحزبين واعتبرته دلالة على الحكمة والمنطق. في هذا الوقت، كان الديمقراطيون الليبراليون ولا سيّما في مجلس النواب، غاضبين منّي لأنّني تركت «عصابة الأربعة» تحدّد المحتوى النهائي لمشروع القانون. وذهب البعض إلى اقتراح أن أقوم بحملة سياسية ضدّ سنو وكولينز وسبيكتر ونيلسون في ولاياتهم حتى يتخلّوا عن مطالبهم الشبيهة «بالفدية». فقلت لهم إنّ هذا لن يحدث، (بموافقة جو ورام وفيل وهاري ونانسي) وإنّ استراتيجيات ليّ الذراع قد تأتي بنتائج عكسية وتغلق الباب على التعاون الرباعي بشأن أيّ مشروع قانون جديد قد أحاول تمريره في المستقبل.

على أيّ حال، كان الوقت يمرّ، أو كما وصفه أكس لاحقًا، كان المنزل يحترق وكان أعضاء مجلس الشيوخ الأربعة هؤلاء وحدهم يملكون خرطوم إطفاء الحريق. وبعد أسبوع من المفاوضات (والكثير من التملّق والإصرار ومسك الأيادي بين جو ورام وأنا من جهة وأعضاء مجلس الشيوخ من جهة ثانية)، تمّ التوصل إلى اتّفاق. حصلت عصابة الأربعة على معظم ما أرادوه. في المقابل، حصلنا على أصواتهم، مع الاحتفاظ بما يقارب نسبة 90 في المئة من إجراءات التحفيز التي اقترحناها في الأصل. بخلاف أصوات كولينز وسنو وسبيكتر، أُقرّ مشروع القانون المعدّل الذي يصل إلى 1073 صفحة في مجلسي النواب والشيوخ بالتزام جميع الأعضاء لتعليمات حزبيهم التزامًا صارمًا. وبعد أقلّ من شهر من تولّي منصبي، ما كان عليّ سوى التوقيع على مشروع قانون الإنعاش وإعادة الاستثمار الأميركي حتى يصبح ساري المفعول.

أقيم حفل التوقيع أمام حشد صغير في متحف دنفر للطبيعة والعلوم. طلبنا من الرئيس التنفيذي لشركة طاقة شمسية يملكها الموظفون أن يقدّمني. وفيما كنت أستمع إليه يصف تأثير قانون الإنعاش على أعماله، كتجنّب حالات تسريح الموظّفين وتوظيف عمّال جدد والاقتصاد الأخضر الذي كان يأمل تعزيزه، بذلت قصارى جهدي للاستمتاع بهذه اللحظة.

وفقًا لأيّ مقياس تقليدي، كنت أوشك على التوقيع على قانون تاريخي: مجهود للإنعاش يضاهي بحجمه حجم صفقة روزفلت الجديدة، إذ إنّ حزمة التحفيز لن تؤدّي إلى زيادة الطلب الكلّي فحسب بل ستساعد الملايين على الصمود في وجه العاصفة الاقتصادية، وتمدّد فترة تأمين البطالة للعاطلين من العمل، وتقدّم المساعدة الغذائية للجياع، والرعاية الطبّية لأولئك الذين انقلبت حياتهم رأسًا على عقب، وتوفّر أهم تخفيض ضريبي لأول مرّة لأسر الطبقة الوسطى والعائلات الفقيرة العاملة منذ أيّام ريغان، وتضخّ أكبر قدر من الأموال المنفقة حديثًا للبنية التحتية والنقل في البلاد منذ إدارة أيزنهاور.

وأكثر من ذلك بعد. دون أن نفقد تركيزنا على التحفيز القصير الأجل وخلق فرص العمل، سيضع قانون الإنعاش أيضًا دفعة أولى ضخمة في التزامات تحديث الاقتصاد التي تعهّدت بها خلال حملتي الانتخابية. فقد وعدت بتمويل قطاع الطاقة باستثمارات غير مسبوقة في عملية تطوير الطاقة النظيفة وبرامج الكفاءة. كذلك سوف يُموّل أحد أكبر جداول أعمال الإصلاح التربوي وأكثرها طموحًا في جيل واحد. ومن شأنه أن يحفّز على الانتقال إلى السجلّات الطبّية الإلكترونية، التي قد تحدث ثورة في نظام الرعاية الصحّية في أميركا. هذا وسيوصل شبكة الإنترنت إلى المدارس والمناطق الريفية التي كانت سابقًا خارج نطاق التغطية المعلوماتية.

إنّ أيًّا من هذه البنود، إذا ما تمّ إقراره كمشروع قانون مستقلّ، من شأنه أن يشكّل إنجازًا كبيرًا لأيّ حكومة. وهذه البنود مجتمعة، قد تمثّل إنجاز ولاية أولى بكاملها.

ومع ذلك، بعد أن قمت بجولة على ألواح الطاقة الشمسية على سطح المتحف، صعدت إلى المنصّة، وشكرت نائب الرئيس وفريقي على تحقيق ذلك كلّه تحت ضغط شديد. وبعد أن أعربت عن تقديري لأولئك الأعضاء في الكونغرس الذين ساعدوا في إيصال القانون إلى خطّ النهاية، واستخدمت أقلامي المتعدّدة للتوقيع على قانون الإنعاش ليصبح في حيّز التنفيذ، صافحت الجميع وأجبت عن بعض الأسئلة... بعد ذلك كلّه، عندما وجدت نفسي أخيرًا وحدي في مؤخّرة القافلة الرئاسية، لم يكن شعوري الرئيسي هو الانتصار، بل كان شعورًا عميقًا بالارتياح.

أو بشكل أكثر دقة، ارتياح ممزوج بجرعة كبيرة من نذير السوء.

فإن كان صحيحًا أنّنا أنجزنا في شهر واحد عمل عامين، في الواقع أنفقنا في الوقت نفسه، ما يعادل عامين من رأس المالِ السياسي بالسرعة ذاتها، إذ

كان من الصعب الإنكار، على سبيل المثال، أنّ ماكونيل وبينر قد واجهانا بضربات على جبهة التواصل. واستمرّت هجماتهما بلا هوادة في تغطية «قانون الإنعاش»، فيما كانت الصحافة تردّد اتّهاماتهما الزائفة بالهدر والتبذير. واحتضن بعض النقّاد روايات الحزب الجمهوري بأنّني أخفقت في مدّ اليد للجمهوريين بشكل كافٍ خلال صياغة القانون، وأنّني بالتالي نكثت بوعدي بحكم الحزبين. واقترح آخرون أنّ اتّفاقنا مع كولينز ونيلسون وسنو وسبيكتر، يمثّل مقايضة ساخرة قامت بها واشنطن بدلًا من «تغيير يمكننا أن نؤمن به».

ازداد دعم الرأي العامّ لقانون الإنعاش خلال الأسابيع التي استغرقها تمرير القانون. لكن بعد فترة وجيزة، سيكون للبلبلة تأثير يعكس هذا التوجّه. في هذه الأثناء، بدا جزء لا بأس به من قاعدتي الديمقراطية، الذي كان لا يزال مغتبطًا بجوّ ليلة الانتخابات ومتضايقًا لأنّ الجمهوريين رفضوا قبول هزيمتهم بهدوء، أقلّ رضًى عن كلّ ما استطعنا إدخاله في قانون الإنعاش منه غضبًا من المقدار الصغير الذي أُجبرنا على التخلّي عنه. وأصرّ المعلّقون الليبراليون على أنّني لو أظهرت المزيد من الصلابة في مقاومة مطالب عصابة الأربعة، لكان للتحفيز مجالٌ أوسع. (على الرغم من أنّ مجال التحفيز كان أكبر بمرّتين ممّا كان العديد من هؤلاء النقّاد ينادون به قبل أسابيع قليلة فقط). كانت المجموعات النسائية غير راضية عن أحكام منع الحمل التي أُلغيت. واشتكت المجموعات المعنيّة بالنقل من أنّ زيادة الرساميل المخصّصة للنقل العام لم تكن سوى جزء من الزيادة التي طالبوا بها. وبدا أنّ دعاة حماية البيئة يقضون وقتًا أطول في الاعتراض على الجزء الضئيل من التمويل المخصّص لمشاريع الفحم النظيف منه في الاحتفال بالاستثمار الهائل الذي خصّصه قانون الإنعاش في مجال الطاقة المتجدّدة.

بين هجمات الجمهوريين وشكاوى الديمقراطيين، تذكّرت قصيدة ييتس «المجيء الثاني»: كان أنصاري يفتقرون إلى القناعة الراسخة، بينما خصومي ينبضون بالحماسة والشغف.

لم يكن أيّ من هذا ليقلقني لو كان تمرير قانون الإنعاش هو كلّ ما نحتاج إلى تحقيقه لتعاود عجلة الاقتصاد العمل مجدّدًا. كنت واثقًا من قدرتنا على تنفيذ القانون بفعالية وإثبات خطأ منتقدينا. وكنت أعرف أنّ الناخبين الديمقراطيين سيستمرّون في مساندتي على المدى الطويل، وظلّت أرقام استطلاعي الخاصّة مع عامّة الناس مرتفعة.

كانت المشكلة أنّه لا يزال لدينا ما لا يقلّ عن ثلاث أو أربع مبادرات كبيرة أخرى يتعيّن علينا القيام بها من أجل إنهاء الأزمة. كلّ مبادرة كانت بالقدر ذاته من الإلحاح وإثارة الجدل وصعوبة التنفيذ. كنت كمن وصل إلى قمّة جبل شاهق ووجد نفسه ينظر إلى سلسلة من القمم المتتالية الأكثر خطورة وأدرك أنّه لوى ساقه واستخدم نصف زاده فيما يواجه عاصفة وشيكة.

لم أشارك أيّ شخص في فريقي هذه المشاعر، فقد كانوا منهكين بما فيه الكفاية. وقلت في نفسي: اعقد عزيمتك وشدّ أربطة حذائك واخفض من حصص زادك واستمرّ في المضيّ قدمًا.

12

عزيزي الرئيس أوباما،

علمت اليوم أنّه اعتبارًا من 30 حزيران/يونيو 2009، سوف أنضمّ إلى العدد المتزايد والمتسارع من العاطلين من العمل في هذا البلد...

وفيما كنت أضع أطفالي في الفراش الليلة، وأقاوم الذعر الذي ينتابني، أدركت أنّه بصفتي والدة، لن تتاح لي الفرصة التي أتيحت لوالديّ، إذ إنّني لا أستطيع أن أنظر إلى أطفالي وأخبرهم بصدق أنّهم إذا عملوا بجدّ كافٍ وقاموا بما يكفي من التضحيات، فكلّ شيء ممكن. تعلّمت اليوم أنّه يمكنك أن تتّخذ جميع الخيارات الصحيحة، وأن تقوم بكلّ ما هو صحيح، من دون أن يكون ذلك كافيًا، لأنّ حكومتك خذلتك.

على الرغم من أنّ حكومتي أطلقت الكثير من الوعود بحماية الطبقة الوسطى في أميركا ومساعدتها، ما رأيته كان عكس ذلك. ها أنا أرى اليوم حكومة تقدّم خدماتها لجماعات الضغط ومجموعات المصالح الخاصّة، وأرى مليارات الدولارات التي تُنفَق لإنقاذ المؤسّسات المالية...

شكرًا لأنّك سمحت لي بالتعبير عن بعض أفكاري في هذه الليلة المفعمة بالأحاسيس.

المخلصة،
نيكول براندون
فرجينيا

كنت أقرأ رسالتين أو ثلاثًا كهذه كلّ مساء، ثمّ أعيدها إلى المجلّد الذي أخرجتها منه، وأضعه على مجموعة الأوراق المتراكمة على المكتب. في تلك الليلة بالذات، كانت الساعة الأرضية الطويلة المعروفة بساعة الجدّ في غرفة المعاهدات تشير إلى الواحدة فجرًا. فركت عينيّ، وقرّرت أنّني بحاجة إلى مصباح للقراءة أقوى، ونظرت إلى اللوحة الزيتية الضخمة المعلقة فوق الأريكة الجلدية الثقيلة.

لقد تخيّلت الرئيس ماكينلي، يقف صارمًا وبدينًا كناظر كثيف الحاجبين بينما توقّع مجموعة من الرجال ذوي الشوارب على المعاهدة التي أنهت الحرب الإسبانية الأميركية في عام 1898، وقد اجتمع جميعهم حول الطاولة ذاتها التي أجلس إليها الآن. كانت قطعة رائعة تليق بمتحف، لكنّها أقلّ من مثالية لغرفة أصبحت الآن مكتبي المنزلي. قلت في نفسي إنّني سأطلب أن تُستبدل بشيء أكثر حداثة.

كنت جالسًا في كرسيّي منذ أن أنهينا تناول العشاء، باستثناء الدقائق الخمس التي عبرت خلالها القاعة لأتمنّى ليلة هانئة للفتاتين وتقبيل ميشيل كما أفعل عادة كلّ ليلة. غالبًا ما كانت هذه بالنسبة إليّ، أكثر الساعات هدوءًا وإنتاجية في اليوم، والوقت الذي يسمح لي بأن أنهي ما فاتني إنهاؤه من عمل وأن أستعدّ لكلّ ما هو قادم، وأمعن في قراءة مجموعة الموادّ التي أرسلتها سكرتيرة فريق عملي إلى مقرّ إقامتي، أحدث البيانات الاقتصادية، مذكّرات تطلب منّي أن أتّخذ قرارًا في موضوع ما، مذكّرات إعلامية، إحاطة استخباراتية، مقترحات تشريعية، مسوَّدات خطابات، نقاط الحديث في مؤتمر صحافي.

بدت وظيفتي أكثر جدّية ووقارًا عند قراءة رسائل الناخبين. وكنت أتلقّى مجموعة تتكوّن من عشر رسائل في كلّ ليلة، كُتب بعضها بخطّ اليد، وطُبع البعض الآخر من البريد الإلكتروني، ووُضع بتأنٍّ في مجلّد أرجواني. وكانت في كثير من الأحيان آخر ما أنظر فيه قبل أن أخلد إلى النوم.

كانت فكرة الرسائل فكرتي، وقد خطرت لي في اليوم الثاني من تسلّمي الحكم. وارتأيت أنّ جرعة ثابتة من رسائل ناخبيّ ستكون وسيلة فعّالة لي للخروج من فقّاعتي الرئاسية والاستماع مباشرة إلى أولئك الذين أخدمهم. كانت الرسائل بمثابة مصل من العالم الحقيقي يقطر في العرق، وتذكير يومي بالعهد الذي قطعته الآن على الشعب الأميركي، وبثقته بي، وبالتأثير البشري لكلّ قرار أتّخذه. أصررت على الحصول على رزمة رسائل تمثّل الرأي العامّ. (قلت لبيت راوس الذي كان قد أصبح الآن أحد كبار مستشاريّ وشخصية شبيهة بيودا في الجناح الغربي: «لا أريد فقط مجموعة من الأحاديث السعيدة من المؤيّدين»). إلى جانب ذلك، تركنا لمكتب مراسلاتنا أمر اختيار أيّ من الرسائل العادية أو الإلكترونية العشرة آلاف التي تتدفّق إلى البيت الأبيض يوميًا ووضعها المجلد.

في الأسبوع الأول، كان ما قرأته في الغالب عبارة عن أشياء تبعث على الشعور بالسعادة: رسائل قصيرة للتهنئة، وأشخاص يخبرونني بإلهامهم في يوم تنصيبي، وأطفال يقترحون بعض القوانين: («يجب أن تسنّ قانونًا لخفض كمّية الواجبات المنزلية»).

لكن مع مرور الأسابيع، أصبحت الرسائل أكثر كآبة. وصف رجل عمل في الوظيفة ذاتها لمدّة عشرين عامًا ما شعر به من عار عندما اضطرّ إلى إخبار زوجته وأولاده بأنّه قد تمّ تسريحه. وكتبت امرأة بعد أن وضع المصرف يده على منزلها، أنّها تخشى أن ينتهي بها الأمر في الشارع إن لم تحصل على المساعدة فورًا. وتخلّى أحد الطلّاب عن دراسته الجامعية لأنّ مساعدته المالية نفدت وعاد ليقيم في منزل والديه. وقدّمت بعض الرسائل توصيات سياسية مفصّلة. وكُتبت رسائل أخرى بغضب («لماذا لم تلقِ وزارة العدل أيًّا

من هؤلاء المحتالين في وول ستريت في السجن؟») أو بخضوع هادئ («أشكّ في أنّك ستقرأ هذه الرسالة، لكنّني اعتقد أنّه يجب أن تعلم أنّنا نتألم»).

غالبًا ما كانت الرسائل عبارة عن استغاثة عاجلة، وكنت أكتب الجواب على بطاقة ملاحظات نُقش عليها الختم الرئاسي، موضحًا الخطوات التي كنّا نّتخذها لإنعاش الاقتصاد مجدّدًا، مع تقديم كلّ ما أستطيع تقديمه من تشجيع. ثمّ كنت أضع علامة على الرسالة الأصلية مع تعليمات لفريقي. فأكتب: «انظروا إن كان بإمكان الخزينة أن تتحقّق من البنك بشأن إمكانية إعادة التمويل»، أو «هل لدى وزارة شؤون المحاربين القدامى برنامج قرض للمحاربين القدامى في هذه الحالة؟» أو ببساطة: «هل يمكننا المساعدة؟».

وكان ذلك كافيًا عادة لجذب انتباه الوكالة ذات الصلة بالموضوع، فيتمّ الاتّصال بكاتب الرسالة. وبعد أيّام أو أسابيع، كنت أتلقّى مذكّرة متابعة تشرح الإجراءات المتّخذة بشأنهم. في بعض الأحيان كان الناس يحصلون على المساعدة التي سعوا إليها – إنقاذ منزلهم مؤقتًا، أو مكان في برنامج تدريب مهني.

ومع ذلك، كان يصعب عليّ أن أشعر بالرضى عن معالجتي للحالات الفردية، إذ كنت أعرف أنّ كلّ رسالة تمثّل يأس الملايين في جميع أنحاء البلاد، وأنّ الناس يعتمدون عليّ لإنقاذ وظائفهم أو منازلهم، أو لاستعادة أيّ شعور بالأمان كانوا قد شعروا به من قبل. بغضّ النظر عن جهودنا الحثيثة في العمل أنا وفريقي، وبغضّ النظر عن عدد المبادرات التي قمنا بها أو عدد الخطب التي ألقيتها، كان الواقع مريرًا ومحبطًا.

بعد ثلاثة أشهر من توليّ سدّة الرئاسة، كان الناس يعانون أكثر ممّا كانوا عليه في يومي الأول، ولم يكن أحد – بمن فيهم أنا – متأكدًا من أنّ الانفراج يلوح في الأفق.

في 18 شباط/فبراير، أي في اليوم التالي لتوقيعي على قانون الإنعاش، سافرت إلى ميسا في أريزونا، للإعلان عن خطّتنا لمعالجة انهيار سوق الإسكان. لم يكن لأيّ جانب من جوانب الأزمة الاقتصادية تأثير مباشر أكثر على الناس العاديين بخلاف فقدان وظائفهم. في عام 2008 دخل أكثر من ثلاثة ملايين منزل في مرحلة ما من مراحل حبس الرهن، وأصبح ثمانية ملايين منزل في خطر الآن. في الأشهر الثلاثة الأخيرة من السنة، انخفضت أسعار المنازل بنسبة 20 في المئة تقريبًا، أي إنّه حتى العائلات القادرة على تسديد قرضها السكني وجدت نفسها فجأة «غارقة» – لأنّ قيمة منزلها الحالي باتت أقلّ من المبلغ الذي تدين به للمصرف، وبات استثمارها الأساسي الآن، عبارة عن ديون تثقل كاهلها.

كان الوضع أسوأ بعد في ولايات كنيفادا وأريزونا، وهما بؤرتان من بؤر فقّاعة الإسكان التي يحكمها الرهن العقاري. هناك، يمكنك أن تقود سيّارتك عبر

مناطق سكنية كاملة شبيهة بمدن الأشباح، حيث إنّ عددًا كبيرًا من المنازل المتشابهة حديث البناء، إلّا أنّها بدون حياة، منازل سكنية بُنيت ولم تُبَع أو بيعت ثمّ سرعان ما حُجز عليها. في كلتا الحالتين، كانت فارغة، وأُغلقت نوافذ بعضها بالألواح الخشبية. بدت المنازل القليلة التي ما زالت مأهولة كواحات صغيرة، بمروجها الخضراء التي تمّ جزّها، بعد أن كانت شبيهة بمروج الطوابع البريدية، وبسيّاراتها المتوقفة في الممرّات، وقد تحوّلت إلى بؤر منعزلة يغمرها السكون القاتل. أذكر أنّني تحدّثت مع صاحب منزل في أحد هذه الاستثمارات العقارية خلال زيارة قمت بها في حملتي الانتخابية لولاية نيفادا. كان رجلًا قويّ البنية في الأربعين من العمر تقريبًا، يرتدي قميصًا أبيض، أوقف آلة جزّ العشب ليصافحني بينما كان صبيّ صغير أشقر يدور وراء على درّاجة حمراء ثلاثية العجلات. قال لي إنّه أكثر حظًّا من العديد من جيرانه: كان لديه من الأقدمية في المصنع حيث كان يعمل، ما يكفي لتجنّب الموجة الأولى من تسريح العمّال، وبدت وظيفة زوجته الممرّضة آمنة نسبيًا. مع ذلك، فإنّ المنزل الذي دفعا ثمنه 400 ألف دولار في أعلى ارتفاع لفقّاعة سوق الأسهم المالية يساوي الآن نصف هذا المبلغ. لقد ناقشا بهدوء ما إن كان من الأفضل لهما التخلّف عن سداد القرض العقاري والتخلّي عن المنزل. عندما شارف حديثنا على الانتهاء، نظر الرجل إلى ابنه، وقال: «أتذكّر والدي يتحدّث عن الحلم الأميركي عندما كنت طفلًا». «كان أهمّ شيء هو الجدّ في العمل، وشراء منزل، وتأسيس أسرة، القيام بما هو صحيح. ماذا حصل لهذا؟ متى أصبح ذلك مجرّد...؟» تلاشى صوته وبدا متألّمًا قبل أن يمسح العرق عن وجهه ويعيد تشغيل آلة جزّ العشب.

السؤال هو ما الذي يمكن أن تفعله إدارتي لمساعدة أمثاله. لم يفقد منزله، لكنّه فقد الثقة بمشروع بلدنا المشترك، وبمثاله الأعلى.

كان المدافعون عن الإسكان بأسعار معقولة وبعض التقدّميين في الكونغرس يضغطون لتبنّي برنامج حكومي واسع النطاق ليس لخفض أقساط الرهن العقاري الشهرية على الأشخاص الذين هم عرضة لفقدان منازلهم فحسب، بل ليُسامحوا بجزء من دينهم المستحق. للوهلة الأولى، كان للفكرة جاذبية واضحة: «إنقاذ الشارع (مين ستريت)، وليس وول ستريت»، كما اقترح المؤيّدون. لكنّ الحجم الهائل لخسارة ملكية المساكن في جميع أنحاء البلاد جعل برنامج التخفيض الرئيسي هذا باهظ التكلفة. احتسب فريقنا أنّ برنامجًا بحجم برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة – وهو مستحيل سياسيًا – سيكون له تأثير محدود عندما ينتشر عبر سوق العقارات الأميركية البالغ حجمه 20 تريليون دولار.

استقرّ قرارنا على إطلاق برنامجين أكثر تواضعًا، وقد شرحت كلًّا منهما بالتفصيل في ذلك اليوم في ميسا: برنامج تعديل أسعار المنازل (HAMP)، المصمّم لتخفيض مدفوعات الرهن العقاري الشهرية لأصحاب المنازل المؤهّلين إلى ما لا يزيد عن 31 في المئة من دخلهم، وبرنامج إعادة تمويل

المنازل بأسعار معقولة HARP))، الذي سيساعد المقترضين على إعادة تمويل رهنهم العقاري بمعدّلات منخفضة وإن كانت منازلهم مهدّدة. صمّمنا البرنامج ليساعد نوعًا معيّنًا من أصحاب المنازل لكن ليس جميعهم. فهو لن يساعد أولئك الذين اشتروا بفضل قروض الرهن العقاري، منازل أغلى ممّا يسمح لهم دخلهم بتسديده. كما لن يساعد أولئك الذين اشتروا العقارات كاستثمار مموّل بالديون معتقدين أنّه يمكنهم بيع العقار مجدّدًا لتحقيق الأرباح. بدلًا من ذلك، استهدفنا ملايين العائلات التي تتأرجح على حافة الهاوية: أولئك الذين يعيشون في منازلهم وقاموا بما بدا لهم في ذلك الوقت عملية شراء مسؤولة، وهم الآن بحاجة إلى الإغاثة للتغلّب على أزمتهم.

واجهنا في تنفيذ هذه البرامج المحدودة حتّى، جميع أنواع العقبات اللوجستية. على سبيل المثال، بينما كان من مصلحة مقرضي الرهن العقاري إبقاء العائلات في منازلها (في سوق متدهورة منذ حين، بيعت المنازل المرهونة بأسعار منخفضة للغاية، وهذا أدّى إلى خسائر فادحة للمقرض)، ولم تعد الرهون العقارية في قبضة مجموعة من المصارف المنفصلة التي يمكننا الضغط عليها للمشاركة. بدلًا من ذلك، تمّ تحويلها إلى أوراق مالية وبيعها أجزاءً إلى مستثمرين مختلفين حول العالم. لم يتعامل مالك المنزل مباشرة مع هؤلاء المقرضين المجهولين، بل كان يرسل أقساط الرهن العقاري التي يسدّدها إلى شركات خدمة تعمل على تحصيل الفواتير. من دون السلطة القانونية لإرغام شركات الخدمة هذه، كان أفضل ما يمكننا فعله هو تحفيزهم على اعتماد الليونة تجاه أصحاب المنازل. كان علينا أيضًا إقناع شركات الخدمات بمعالجة ملايين الطلبات لتحديد من كان مؤهّلًا أو غير مؤهّل لتعديل أو إعادة تمويل الرهن العقاري، وهو أمر لم تكن مؤهّلة للقيام به.

ومن كان بالضبط يستحق المساعدة الحكومية؟ هذا السؤال من شأنه أن يُطرح في كلّ نقاش سياسي قمنا به طوال الأزمة الاقتصادية. وبقدر ما كانت الأمور سيّئة في عام 2009، كانت الغالبية الكبرى من مالكي المنازل الأميركيين لا تزال تجد أيّ طريقة لعدم التخلّف عن تسديد قروضهم العقارية. للقيام بذلك، أقلع الكثيرون عن تناول الطعام في المطعم، أو ألغوا الاشتراك في تلفزيون الكابل أو أنفقوا مدّخرات مخصّصة لتقاعدهم أو مدّخرات جامعة أولادهم.

هل كان من العدل تخصيص أموال الضرائب التي دفعها الأميركيون لقاء رواتب حصلوا عليها بجهود قصوى بذلوها، لتخفيض مدفوعات الرهن العقاري لأحد الجيران الذي تخلّف عن الدفع؟ ماذا لو اشترى الجار منزلًا أكبر ممّا يمكنه أن يدفع ثمنه؟ ماذا لو اختار نوعًا أقلّ كلفة وأكثر خطورة من الرهن العقاري؟ هل يهمّ ما إذا خدع سمسار الرهن العقاري الجار فجعله يعتقد أنّه يفعل ما هو صحيح؟ ماذا لو كان الجار اصطحب أولاده إلى ديزني لاند في العام السابق بدلًا من إدّخار هذه الأموال ليومه الأسود – فهل يجعله ذلك أقلّ

استحقاقًا للمساعدة؟ أو ماذا لو تخلّف عن الدفع ليس لأنّه بنى حوض سباحة جديدًا أو ذهب في إجازة، بل لأنّه فقد وظيفته، أو لأنّ أحد أفراد الأسرة مرض ولم يقدّم صاحب العمل الرعاية الصحّية، أو لأنّه يقيم في الولاية غير المناسبة – فكيف يغيّر ذلك المعيار الأخلاقي؟

بالنسبة إلى صانعي السياسة الذين يحاولون وقف تفاقم الأزمة، لم يكن أيّ من هذه الأسئلة مهمًّا – على الأقل ليس على المدى القصير. إذا اشتعلت النيران في منزل جارك، فأنت لا تريد أن يسأل موظف قسم الإطفاء عمّا إن كان سبب الحريق هو البرق أو شخصًا يدخّن في السرير قبل الموافقة على إرسال شاحنة الإطفاء، بل تريد فقط إخماد الحريق قبل أن يبلغ منزلك. كانت عمليات حبس الرهن العقاري الجماعي تعادل حريقًا شديد الخطورة كان يدمّر قيم منازل الجميع ويؤدّي إلى انهيار الاقتصاد. ونحن، من وجهة نظرنا على الأقلّ، كنّا نشكّل قسم الإطفاء.

ومع ذلك، كانت الأسئلة المتعلّقة بالإنصاف تأخذ حيّزًا مهمًّا من اهتمامات الرأي العامّ. لم أُفاجأ عندما انتقد الخبراء حزمة الإسكان الخاصّة بنا، مشيرين إلى أنّ مبلغ 75 مليار دولار كان مبلغًا صغيرًا جدًّا لمعالجة حجم المشكلة، أو عندما انتقدنا دعاة الحق بالسكن عبر وسائل الإعلام لعدم اعتماد وسيلة للحدّ من حجم القروض الإجمالية. ما لم أتوقّعه أنا وفريقي هو أن يلقى النقد أكبر قدر من الاهتمام في ذلك اليوم في ميسا، ربّما لأنّه جاء من مصدر غير متوقع. في اليوم التالي للتجمّع، ذكر غيبس أنّ معلّقًا في مجال الأعمال على قناة CNBC يُدعى ريك سانتيلي، قد توجّه بحديث صاخب طويل على الهواء ينتقد فيه خطّتنا للإسكان. غيبس، صاحب الرادار الذي لا يكلّ في هذه الأمور، بدا قلقًا.

قال لي: «إنّه يلقى متابعة مكثفة». «وتجمّع الصحافة يسألني عن ذلك. قد ترغب في أن تتحقّق من الأمر».

في تلك الليلة شاهدت مقطع الفيديو على حاسوبي المحمول. أعرف أمثال سانتيلي. بدا أنّه لا يختلف عن معظم المحاورين المنتشرين في البرامج الخاصّة بالأعمال عبر الإنترنت، يقدّمون مزيجًا من الثرثرة وأخبار الأمس مع قناعة جزئية يتحلّى بها مضيف إعلاني في وقت متأخّر من الليل. في هذه الحالة، كان يبثّ على الهواء مباشرة من بورصة شيكاغو التجارية، معبّرًا عن غضب بطريقة مسرحية فيما هو محاط بالتجّار الذين يهتفون بتعجرف من مكاتبهم وهو يكرّر مجموعة من النقاط الجمهورية المعهودة، زاعمًا (وهو مخطئ في ذلك) أنّنا سنقوم بتسديد قروض الرهونات العقارية للمبذّرين غير المسؤولين – «المخفقين»، كما وصفهم – الذين أدخلوا أنفسهم في مأزق. وكان يصرخ: «الحكومة تروّج للسلوك السيّئ!» «كم منكم يريد أن يدفع لجاره الرهن العقاري الذي يحتوي على حمّام إضافي ولا يمكنه دفع فواتيره؟».

ومضى سانتيلي يصرح: «ما نفعله في هذا البلد الآن، يجعل آباءنا المؤسّسين مثل بنجامين فرانكلين وجيفرسون يتململون في قبورهم». في مكان ما في منتصف المونولوج، اقترح «حفلة شاي في شيكاغو في تمّوز/يوليو» لوضع حدّ للهبات الحكومية الهائلة الحجم.

كان من الصعب بالنسبة إليّ أن أتجاهل الأمر برمّته معتبرًا أنّه ما كان عليه بالفعل: عرض مسلٍّ نوعًا ما لا يهدف إلى التوجيه، بل إلى ملء فترات البثّ وبيع الإعلانات، وجعل مشاهدي برنامج Squawk Box يشعرون بأنّهم كانوا من المطّلعين الحقيقيين – لا من «المخفقين». من كان ليأخذ هذه الشعبوية الرخيصة على محمل الجدّ؟ كم هو عدد الأميركيين الذين يعتبرون التجّار في بورصة شيكاغو التجارية ممثّلين للبلاد – وهم تجّار لا يزالون يحتفظون بوظائفهم على وجه التحديد لأنّ الحكومة قد تدخّلت لإبقاء النظام المالي قائمًا؟

بعبارة أخرى، كان هذا هراءً. وكان سانتيلي يعرف ذلك. ومذيعو «سي إن بي سي» الذين كانوا يمزحون معه كانوا يعرفون ذلك. ومع ذلك، كان من الواضح أنّ التجّار، على الأقلّ، تبنّوا تمامًا ما كان سانتيلي يبيعه. لم تضايقهم حقيقة أنّ اللعبة التي لعبوها قد زوّرها أرباب عملهم، وإن لم يكونوا هم فاللاعبون الكبار الحقيقيون في غرف الاجتماعات المكسوّة بالألواح الخشبية. لم تقلقهم حقيقة أنّه في مقابل كلّ «من أخفق» واشترى منزلًا بقيمة تفوق قدرته الشرائية، كان هناك عشرون شخصًا تصرّفوا في حدود إمكانياتهم، ولكنّهم يعانون الآن من تداعيات الرهانات السيّئة التي أُجريت في وول ستريت.

لا، كان هؤلاء التجّار مضطهدين حقًا، مقتنعين بأنّهم على وشك الوقوع ضحيّة الحكومة. ظنّوا أنفسهم الضحايا. حتى إنّ أحدهم انحنى نحو ميكروفون سانتيلي وأعلن أنّ برنامجنا الإسكاني يمثّل «خطرًا أخلاقيًا» – مستخدمًا مصطلحًا اقتصاديًا دخل إلى المعجم، يهدف إلى الشرح كيف أنّ السياسات التي تحمي البنوك من خسائرها المتزايدة قد ينتهي بها الأمر إلى تشجيع المزيد من التهوّر المالي في المستقبل. لكن الآن استُخدِم المصطلح نفسه لمعارضة مساعدة العائلات التي، من دون أن ترتكب خطأً، كانت توشك أن تفقد منازلها.

أوقفت الفيديو، غاضبًا. وقلت لنفسي: الخدعة معروفة، من نوع الخفّة في الخطابات التي أصبحت عنصرًا أساسيًا في حديث النقّاد المحافظين في كلّ مكان، بغضّ النظر عن المشكلة. فقد استعان باللغة التي استخدمها المحرومون في السابق لتسليط الضوء على مرض مجتمعي وقلب الأمور رأسًا على عقب. يتحجّجون بأنّ المشكلة لم تعد تكمن في التمييز ضدّ السود، إنّها «عنصرية معاكسة»، حيث تلعب الأقليات بـ«ورقة العنصرية» لتنال ميزة لا تستحقها. وليست المشكلة في التحرّش الجنسي في مكان العمل، بل في «نساء نازيات» يفتقرن إلى روح الدعابة ويضايقن الرجال بما يعتبرنه تصرّفًا

صائبًا. لا تكمن المشكلة في استخدام المصرفيين للسوق ككازينو خاصّ بهم، أو عدم قيام الشركات بتقليص الأجور عن طريق خرق النقابات ونقل الوظائف إلى الخارج. إنّهم الكسالى والأوغاد، جنبًا إلى جنب مع حلفائهم الليبراليين في واشنطن، الذين يسعون إلى التطفّل على «صنّاع الاقتصاد الكادحين» الحقيقيين والعيش على حسابهم.

ليس لهذا النوع من الحجج علاقة بالواقع. فهو لا يصمد أمام التحليل. تعمّقوا أكثر من ذلك في عالم الأسطورة، وأعادوا تعريف العدل، وأعادوا تحديد الضحيّة، ومنحوا لأمثال هؤلاء التجّار في شيكاغو أغلى الهدايا: حكمًا بالبراءة والسخط الصالح الذي يرافقها.

سأتذكر مرارًا تسجيل سانتيلي هذا الذي أنذر بالعديد من المعارك السياسية التي كنت سأواجهها خلال فترة رئاستي، لأنّ ما قاله تضمّن حقيقة جانبية واحدة على الأقلّ: تغيّرت مطالبنا للحكومة خلال القرنين الماضيين، منذ أن تمّ تأسيسها. إلى جانب المبادئ الأساسية المتمثّلة بصدّ الأعداء والاستيلاء على الأراضي الشاسعة، وقضايا فرض حقوق الملكية وحماية الشرطة التي اعتبرها البيض من أصحاب العقارات الضرورية للحفاظ على النظام، فإنّ ديمقراطيتنا المبكرة تركت لكلٍّ منّا حرّيته في غالبية الأحيان. ثمّ اندلعت حرب دموية لتقرير ما إن كانت حقوق الملكية امتدّت لتعتبر السود متاعًا. وأطلق العمّال والمزارعون والنساء الحركات بعد أن اختبروا عن كثب كيف أنّ حرّية الرجل غالبًا ما تنطوي على إخضاعهم له. وحلّ الكساد وعلم الناس أنّ ترك الإنسان يتدبّر أمره بنفسه قد يعني الفقر والعار.

بهذه الطريقة أنشأت الولايات المتّحدة والديمقراطيات المتقدّمة الأخرى العقد الاجتماعي الحديث. وفيما بات مجتمعنا أكثر تعقيدًا، اتّخذ عدد أكبر فأكبر من وظائف الحكومة شكل التأمين الاجتماعي، حيث أصبح كلّ واحد منّا يشارك من خلال ما يدفعه من ضرائب لحماية نفسه جماعيًا – فنحصل على الإغاثة من الكوارث إذا دمّر إعصار منزلنا، وعلى التأمين ضدّ البطالة إذا فقدنا وظيفتنا، وعلى الضمان الاجتماعي والرعاية الطبّية للتقليل من الإذلال في الشيخوخة، وعلى تأمين خدمات الكهرباء والهاتف بفاعلية لأولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية حيث لن تحقق شركات هذه المرافق ربحًا لولا ذلك، وعلى المدارس والجامعات العامّة التي تساوي بين مستويات التعليم.

وقد نجح الأمر نسبيًا. في غضون جيل واحد، أصبحت الحياة أفضل وأكثر أمانًا وازدهارًا وأكثر عدلًا بالنسبة لغالبية الأميركيين. وازدهرت طبقة وسطى واسعة. وظلّ الأثرياء أثرياء، لكن ربّما ليس بالقدر الذي يتمنّونه، وبات الفقراء أقلّ عددًا، وأقلّ فقرًا ممّا سيكونون عليه لولا ذلك. وإذا ناقشنا في بعض الأحيان هل الضرائب مرتفعة جدًا، وهل بعض اللوائح التنظيمية تحدّ من الابتكار، أو هل تعوق «دولة الرعاية» المبادرة الفردية أو هل يتسبّب هذا

البرنامج أو ذاك بالهدر، فقد فهمنا عمومًا مزايا المجتمع الذي حاول على الأقلّ تقديم فرصة عادلة للجميع وحدّد مستوى لا يمكن لأحد أن ينزل دونه.

لكنّ الحفاظ على هذا العقد الاجتماعي يتطلّب ثقة الشعب. ويتطلّب أن نرى أنفسنا مرتبطين الواحد بالآخر، إن لم يكن ارتباطًا عائليًا فعلى الأقلّ مجتمعيًا، حيث يستحق كلّ فرد من ذلك المجتمع الاهتمام ويحق له أن يطالب بهذا الحق من الجميع. تطلّب الأمر منّا التصديق أنّ الإجراءات التي قد تتّخذها الحكومة لمساعدة المحتاجين متاحة لك وللأشخاص أمثالك، وأن لا أحد يتلاعب بالنظام وأنّ المصائب أو التعثّر أو الظروف التي تسبّبت بمعاناة الآخرين هي ذاتها تلك التي قد تقع أنت فريسة لها في مرحلة ما من حياتك.

على مرّ السنين، ثبت أنّ من الصعب الحفاظ على هذه الثقة. على وجه الخصوص، تسبّب التمييز العرقي بتحميله أعباءً كبيرة. فالإقرار بأنّ الأميركيين من أصل أفريقي والأقليات الأخرى قد يحتاجون إلى مساعدة إضافية من الحكومة، وأنّ الصعوبات التي يواجهونها يمكن أن تُعزى إلى تاريخ وحشي من التمييز بدلًا من خصائص ثابتة يتمتّعون بها أو خيارات فردية اتّخذوها، يتطلّب مستوى من التعاطف، والشعور بالزمالة وهو أمر يجد العديد من الناخبين البيض صعوبة في الشعور به. تاريخيًا، قوبلت البرامج المصمّمة لمساعدة الأقليات العرقية، من برنامج «أربعون فدّانًا وبغل» نحو التمييز الإيجابي، بعداء معلن. حتى البرامج الشاملة التي حظيت بدعم واسع كالتعليم العامّ أو التوظيف في القطاع العامّ، تحوّلت بطريقة غريبة إلى برامج مثيرة للجدل بمجرّد إدراج السود وأصحاب البشرة السمراء كمستفيدين منها.

وأدّت الأوقات الاقتصادية الصعبة إلى زعزعة ثقة المواطنين. وعندما بدأ معدّل النموّ في الولايات المتّحدة بالتباطؤ في السبعينيات، ما أدّى إلى ركود في الدخل وتراجع في معدل الوظائف الجيّدة لمن ليس لديهم شهادة جامعية، وبدأ الآباء يقلقون من ألّا ينجح أولادهم بقدر ما نجحوا هم على الأقلّ، تراجع اهتمام المواطنين بعضهم ببعض. أصبحنا أكثر حساسية تجاه احتمال حصول شخص آخر على شيء لم نحصل عليه وأكثر تقبّلًا لفكرة أنّه لا يمكن الوثوق بعدالة الحكومة.

الترويج لتلك القصّة، وهي قصّة لا تغذّي الثقة، بل الاستياء، بات عملًا يعرّف الحزب الجمهوري الحديث. وقد اعتمده مرشّحو الحزب الجمهوري بدرجات متفاوتة من الدقة ودرجات متفاوتة من النجاح، كموضوع رئيسي سواء كانوا مرشّحين لمنصب الرئيس أو لمجلس إدارة المدرسة المحلية. وأصبح نموذجًا لقناة فوكس نيوز والإذاعات المحافظة والنصّ التأسيسي لكلّ مؤسّسة فكرية ولجنة عمل سياسي يموّلها الإخوة كوش: الحكومة تأخذ المال والوظائف والأماكن في الكلّية، والمكانة من الناس الذين يستحقونها ويعملون بجدّ مثلنا نحن ويعطونها كلّها لأمثالهم هم – أولئك الذين لم يشاركوا قيمنا، ولم يجدّوا في العمل كما فعلنا، وهم الأشخاص الذين كانت مشاكلهم من صنع أيديهم.

يضع عمق هذه القناعات الديمقراطيين في موقف دفاعي، ما يجعل القادة أقلّ جرأة في اقتراح المبادرات الجديدة، ويحدّ من النقاش السياسي. وقد سادت سخرية عميقة وخانقة. فبالفعل، أصبح من البديهي بين المستشارين السياسيين لكلا الحزبين أنّ استعادة الثقة بالحكومة أو بأيٍّ من مؤسّساتنا الرئيسية كانت قضيّة خاسرة، وأنّ المعركة بين الديمقراطيين والجمهوريين في كلّ دورة انتخابية تنحصر الآن في ما إن كانت الطبقة الوسطى المضغوطة في أميركا قد تحدّد مَن مِن الأثرياء والأقوياء أو الفقراء والأقلّيات هم سبب عدم تحسّن أحوالها.

لم أرغب في أن أصدّق أنّ هذا هو كلّ ما يمكن لسياستنا أن تقدّمه. لم أترشّح للرئاسة لمجرّد إثارة الغضب وتوزيع الملامة، بل ترشّحت لإعادة بناء ثقة الشعب الأميركي – لا بالحكومة فحسب، بل بين أفراده. فإن وثقنا بعضنا ببعض، كانت الديمقراطية مجدية. وإن وثقنا بعضنا ببعض صمد العقد الاجتماعي، واستطعنا أن نحلّ المشاكل الكبيرة كالركود في الأجور وتراجع ضمان الشيخوخة. لكن كيف يمكننا حتى أن نبدأ؟

لقد قلبت الأزمة الاقتصادية الانتخابات الأخيرة لمصلحة الديمقراطيين. ولكن بدلًا من استعادة أيّ إحساس بالهدف المشترك أو الإيمان بقدرة الحكومة على القيام بما هو صواب، جعلت الأزمة الناس أكثر غضبًا وخوفًا وأكثر اقتناعًا بأنّ ما تفعل الحكومة مريب. وقد فهم سانتيلي، وماكونيل وبينر، مدى سهولة توجيه هذا الغضب، ومدى فائدة الخوف في تعزيز قضيّتهم.

ربّما تكون القوى التي يمثّلونها خسرت المعركة الأخيرة في صناديق الاقتراع – لكنّ الحرب الأكبر، ذلك الصدام بين وجهات النظر العامّة والقيم والروايات، هي التي سيواصلون المحاولة للفوز بها.

إن كان هذا كلّه يبدو واضحًا لي الآن، فهو لم يكن كذلك آنذاك. كنت أنا وفريقي أكثر انشغالًا من أن ندرك ذلك. قد يكون تمرير قانون الإنعاش وبدء تنفيذ خطّة الإسكان عنصرين ضروريّين لإنهاء الأزمة، إلّا أنّهما لم يكونا كافيين إطلاقًا. فعلى وجه الخصوص، كان النظام المالي العامّ لا يزال معطّلًا – والرجل الذي كنت أعتمد عليه لإصلاحه لن يقوم ببداية واعدة.

بدأت مشاكل تيم غايتنر قبل أسابيع، أثناء عملية المصادقة على ترشيحه وزيرًا للخزانة. تاريخيًا، كان تأكيد مجلس الشيوخ للتعيينات الوزارية أمرًا روتينيًا نسبيًا، حيث يفترض أعضاء مجلس الشيوخ من كلا الحزبين أنّ الرؤساء يحق لهم اختيار فرق عملهم الخاصّة – ولو اعتبروا أنّ الرجال والنساء الذين اختارهم الرئيس أوغاد وحمقى. لكن في السنوات الأخيرة، باتت ولاية مجلس الشيوخ الدستورية التي تتلخّص بـ«المشورة والموافقة» سلاحًا آخر في حرب الخنادق الحزبية التي لا تنتهي. فبات أعضاء مجلس الشيوخ من الحزب المعارض يقومون الآن بمسح سجلّات المرشّحين، بحثًا عن أيّ خطأ ارتُكب

بسبب طيش الشباب أو اقتباس مؤذٍ يمكن السؤال عنه في جلسة الاستماع أو استخدامه في الإعلام. وأصبحت حياة المرشّح الشخصية موضوع تطفّل واستجواب عامّ لا ينتهيان. ولم يكن الهدف من ذلك بالضرورة نسف التعيين، ففي النهاية كان معظم المرشّحين يُعيَّنون، بل كان الهدف إلهاء الإدارة وإحراجها سياسيًا. كان للمعاكسات التي تتضمّنها هذه الإجراءات نتيجة أخرى: بوتيرة متزايدة أخذ مرشّحون مؤهّلون للوظائف الفدرالية العليا يشيرون إلى ما قد يتحمّلونه من عذاب خلال جلسة مجلس الشيوخ هذه وتأثيرها على سمعتهم وعلى عائلاتهم كسبب لرفض منصب رفيع المستوى.

كانت مشكلة تيم الخاصّة تتعلق بالضرائب: اتّضح أنّه خلال السنوات الثلاث التي قضاها في العمل لدى صندوق النقد الدولي، لم يلاحظ هو ولا محاسبوه أنّ المنظمة لم تقتطع الضرائب من رواتب موظّفيها الأميركيين. كان ذلك خطأً غير مقصود وشائعًا على ما يبدو، وعندما أظهر تدقيق المحاسبة المشكلة في عام 2006، أي قبل عامين كاملين من ترشيحه لمنصب وزير الخزانة، عدّل تيم عائداته وسدّد ما أظهره التقرير، لكن بالنظر إلى المناخ السياسي وبصفته وزيرًا للخزانة سيشرف تيم على مصلحة الضرائب، كان ردّ الفعل على خطئه لا يرحم. واقترح الجمهوريون أنّه تهرب عمدًا من دفع ضرائبه. وأخذ مهرّجو البرامج الليلية المتأخّرة يتندّرون ويسخرون منه. يئس تيم من هذا الوضع وقال لأكس ورام إنّه ربّما ينبغي عليّ ترشيح شخص آخر، ما دفعني للاتّصال به في وقت متأخّر من الليل لرفع معنوياته والإصرار على أنّه «الرجل الذي اخترته».

على الرغم من قبول ترشيحه في مجلس الشيوخ بعد بضعة أيّام، كان تيم على علم بأنّ ذلك حصل بأصغر هامش من التصويت لمصلحته عرفه أيّ مرشّح لوزارة الخزانة في تاريخ الولايات المتّحدة، وأنّ مصداقيته قد تضرّرت على الصعيدين المحلي والدولي. لم أكن قلقًا بقدره من كلّ ذلك، إذ لا أحد يتذكّر أصوات التأييد، وكنت على يقين من أنّه سيستعيد مصداقيته بسرعة. لكنّ دراما المصادقة ذكّرتني بأنّ تيم كان لا يزال مدنيًا وتكنوقراطيًا عمل طوال حياته خلف الكواليس. سيحتاج إلى بعض الوقت، مثلي تمامًا، ليعتاد وهج الأضواء.

في اليوم الذي تلى المصادقة على قبول تعيين تيم، جاء هو ولاري إلى المكتب البيضاوي لإطلاعي على حالة النظام المالي السيّئة. الائتمانات مجمّدة والأسواق غير مستقرّة. وكانت خمس مؤسّسات ضخمة – «خمس قنابل كبيرة»، كما دعاها تيم – عرضة للخطر على نحو خاصّ: شركتا فاني مي وفريدي ماك، اللتان أصبحتا فعليًا المصدرين الوحيدين لتمويل الإسكان، وكانتا تصرفان 200 مليار دولار من أموال المكلّفين التي ضخّتها فيهما وزارة الخزانة في العام السابق، وشركة التأمين العملاقة AIG، التي انكشفت انكشافًا هائلًا نتيجة تأمين المشتقات القائمة على الرهن العقاري، وقد تطلّبت 150 مليار دولار من برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة TARP خلال الأشهر الأربعة

الماضية لتبقى واقفة على قدميها ليس إلّا. إضافةً إلى مصرفين هما سيتي غروب وبنك أوف أميركا، اللذين شكّلا معًا حوالى 14 في المئة من الودائع المصرفية الأميركية وشهدت أسهمهما انخفاضًا بنسبة 82 في المئة خلال الأشهر الأربعة السابقة.

قد يؤدّي تهافت جديد على أيّ من هذه المؤسّسات المالية الخمس إلى إفلاسها، ما قد يؤدّي بدوره إلى زلزال مالي عالمي أكبر حتى من الزلزال الذي واجهناه للتوّ. وعلى الرغم من مئات المليارات التي كرّستها الحكومة بالفعل لإنقاذ تلك المؤسّسات، لم تكن هناك طريقة تتيح أن تغطّي الـ300 مليار دولار الباقية من أموال برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة وتيرة الخسائر الحالية. توقّع تحليل بنك الاحتياطي الفدرالي أنّه ما لم يستقرّ النظام بأكمله قريبًا، فقد تحتاج المصارف إلى ضخّ نقدي حكومي إضافي يراوح بين 300 و700 مليار دولار – ولم تشمل هذه الأرقام AIG، التي ستعلن لاحقًا عن خسارة فصلية قدرها 62 مليار دولار.

بدلًا من ضخّ المزيد من دولارات المكلّفين في «دلو مسرّب»، كان علينا أن نجد طريقة لسدّ ثغراته. أولًا وقبل كلّ شيء، كان علينا أن نعيد ولو القليل من الثقة إلى السوق حتى يعود المستثمرون من الهامش إلى الاستثمار بعد أن فرّوا إلى برّ الأمان وسحبوا تريليونات الدولارات من الرساميل الخاصّة من القطاع المالي. أوضح تيم أنّه في ما يتعلّق بفاني وفريدي، كنّا نتمتع بسلطة لضخّ المزيد من الأموال فيهما من دون موافقة الكونغرس، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أنّهما وُضعتا من قبل تحت الوصاية الحكومية. واتّفقنا على الفور على التزام رأسمالي جديد بقيمة 200 مليار دولار. كان هذا الخيار صعبًا، لكنّ البديل كان أن نترك سوق الرهن العقاري الأميركي يتلاشى فعليًا بكامله.

أمّا بالنسبة لبقيّة النظام المالي، فقد كانت الخيارات أكثر صعوبة. بعد بضعة أيّام، في اجتماع آخر في المكتب البيضاوي، حدّد تيم ولاري ثلاثة خيارات أساسية. الخيار الأول، الذي دافع عنه بشكل بارز رئيس شركة تأمين الودائع الفدرالية (FDIC) وشيلا بير الباقية من عهد بوش، تضمّن استعادة لفكرة هانك بولسون الأصلية لبرنامج مساعدة الأصول المتعثّرة، وتتمثّل في جعل الحكومة تنشئ «مصرفًا سيّئًا» واحدًا من شأنه شراء جميع الأصول السامّة التي يملكها القطاع الخاصّ، وبالتالي تطهير القطاع المصرفي. وهذا من شأنه أن يسمح للمستثمرين بالشعور بنوع من الثقة وأن تبدأ البنوك بالإقراض مجدّدًا.

ليس من المستغرب أنّ الأسواق انجذبت لهذه المقاربة لأنّها رمت بالفعل الخسائر المستقبلية في حضن المكلّفين. لكنّ المشكلة في فكرة «المصرف السيّئ»، كما أشار كلّ من تيم ولاري، هي أنّه لا أحد يعرف التسعير العادل لجميع الأصول السامّة الموجودة حاليًا في سجلّات المصارف. إذا دفعت الحكومة أكثر ممّا ينبغي، فستكون بمثابة خطّة إنقاذ ضخمة أخرى يدفع ثمنها المكلّفون وستكون لها عواقب سيّئة كثيرة. ومن ناحية أخرى، إذا دفعت

الحكومة أقلّ ممّا ينبغي، بوجود ما يُقدَّر بتريليون دولار من الأصول السامّة في الأسواق، فلن تستطيع الحكومة سوى تقديم أسعار محدودة وسيتعيّن على المصارف تكبّد خسائر فادحة على الفور ما سيؤدّي إلى إفلاسها على أيّ حال. في الواقع، لقد تخلّى هانك بولسون عن الفكرة كلّيًا في بداية الأزمة بسبب صعوبة التسعير بهذه الطريقة.

كان لدينا احتمالٌ ثانٍ، وهو احتمال بدا مناسبًا أكثر ظاهريًا: وقضى هذا الاحتمال بتأميم تلك المؤسّسات المالية ذات الأهمّية النظامية مؤقتًا التي، استنادًا إلى سعر السوق الحالي لأصولها والتزاماتها، كانت متعثّرة ومن ثمّ إجبارها على إجراء إعادة هيكلة مماثلة لإجراءات الإفلاس، بما في ذلك جعل المساهمين وحملة السندات يتحمّلون «تخفيضات» على ممتلكاتهم وفي النهاية تغيير الإدارة ومجالس الإدارة. حقق هذا الخيار رغبتي في «إزالة الضمادة» وإصلاح النظام نهائيًا، بدلًا من ترك المصارف تسير مترنّحة في ما يوصف أحيانًا بحالة «الزومبي»، إذ إنّها لا تزال موجودة من الناحية التقنية لكنّها تفتقر إلى ما يكفي من رأس المال أو المصداقية للعمل. كما أنّ له ميزة إرضاء ما يحبّ تيم أن يصفه بـ«عدالة العهد القديم» وهو رغبة الجمهور المبرّرة في رؤية أولئك الذين ارتكبوا الأخطاء يعاقبون ويشعرون بالخزي والعار.

لكن كالعادة، ما بدا أنّه الحلّ الأبسط لم يكن بهذه البساطة. فبمجرّد تأميم الحكومة لأحد المصارف، من شبه المؤكّد أن يتخلّص أصحاب المصلحة في كلّ مصرف آخر من ممتلكاتهم في أسرع وقت ممكن، مخافة أن تُؤمَّم مؤسّستهم. من المرجّح أن تؤدّي مثل هذه التحرّكات إلى الحاجة إلى تأميم المصارف الأضعف بالتتالي، في ما سيصبح استحواذًا متتاليًا من الحكومة على القطاع المالي الأميركي.

لن يكلّف ذلك الكثير من المال فحسب، بل سيتطلّب من حكومة الولايات المتّحدة إدارة هذه المؤسّسات ما دام ذلك ضروريًا إلى أن تبيعها في نهاية المطاف. وبينما سنكون مشغولين بمواجهة مليون دعوى قضائية حتمية (لم يتقدّم بها مدّعون كوول ستريت فقط، بل أيضًا مدّعون من صناديق التقاعد وصغار المستثمرين الغاضبين من «التخفيض» القسري)، فالسؤال هو من الذي سنضعه مسؤولًا عن هذه المصارف، خصوصًا إذا أخذنا في الاعتبار أنّ الكلّ تقريبًا ممّن يتمتّعون بالخبرة المطلوبة للقيام بهذا العمل قد يكون متورّطًا من قريب أو بعيد في الإقراض العالي المخاطر؟ ومن الذي سيحدّد رواتبهم ومكافآتهم؟ ما سيكون رأي الشعب إذا استمرّت هذه المصارف المؤمّمة في النزف المالي؟ ولمن يمكن للحكومة أن تبيع هذه المصارف في نهاية المطاف، سوى للمصارف الأخرى التي ربّما تكون متواطئة هي أيضًا في إحداث الفوضى في المقام الأول؟

وبسبب عدم وجود إجابات جيدة عن هذه الأسئلة، فقد أعدّ تيم خيارًا ثالثًا. كانت نظريته كما يلي: على الرغم من أن لا أحد يشكّ في أنّ المصارف كانت في حالة سيّئة وتملك مجموعة كاملة من الأصول السيّئة، تسبّب ذعر السوق الشديد بانهيار أسعار الأصول جميعها حتى باتت حال المصارف تبدو أسوأ ممّا كانت عليه بالفعل. فعلى الرغم من كلّ شيء، لن تكون الغالبية العظمى من الرهون العقارية في حالة تخلف عن السداد. لم تكن كلّ الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري بلا قيمة، ولم يكن كلّ مصرف غارقًا في الرهانات السيّئة. ومع ذلك، ما دامت السوق تواجه مشكلة في التمييز بين الإعسار الحقيقي وانعدام السيولة المؤقت، سيتجنّب معظم المستثمرين ببساطة كلّ ما يتعلّق بالقطاع المالي.

سيُعرف الحلّ الذي اقترحه تيم باسم «اختبار التحمّل». سيضع نظام الاحتياطي الفدرالي معيارًا لمقدار رأس المال الذي يحتاج إليه كلّ مصرف من المصارف التسعة عشر ذات الأهمّية للبقاء بأفضل حال ممكنة. ثمّ سيوفد نظام الاحتياطي الفدرالي المنظّمين لدراسة سجلّات كلّ مصرف، والتقويم بدقّة لتحديد ما إن كان لديه ما يكفي من الاحتياطي المالي بما يمكّنه من تجاوز الكساد. إن لم يكن هذا الاحتياطي متوافرًا فسيُمنح المصرف ستّة أشهر لزيادة رأس المال هذا من مصادر خاصّة. إن كان لا يزال عاجزًا، فستتدخّل الحكومة لتوفير رأس مال كافٍ للوفاء بالمعيار، ولن يدخل التأميم حيّز التنفيذ إلّا إذا تجاوزت الحكومة نسبة 50 ٪. في كلتا الحالتين ستحصل الأسواق أخيرًا على صورة واضحة عن حالة كلّ مصرف. سيشهد المساهمون تدنّيًا في قيمة أسهمهم في المصرف، ولكن فقط بما يتناسب مع مقدار رأس المال الذي يحتاج إليه المصرف لتتحسّن حالته. ولن يشارك المكلّفون في الدفع إلّا كحلّ أخير.

قدّم تيم هذا الخيار الثالث كإطار عمل أكثر منه كخطّة مفصّلة، وأعرب لاري عن شكوكه معتقدًا أنّ المصارف لا يمكن إنقاذها وأنّ الأسواق لن تؤمن إطلاقًا بصرامة التدقيق الذي تديره الحكومة، وأنّ هذه العملية لن تفعل أكثر من تأخير ما لا مفرّ منه. اعترف تيم بتلك المخاطر. وأضاف أنّ أيّ «اختبار تحمّل» سيتطلّب إكماله نحو ثلاثة أشهر، وخلال هذه الفترة سيزداد الضغط الشعبي علينا لاتّخاذ إجراءات أكثر حسمًا. وفي غضون ذلك، يمكن لأيّ أحداث التسبّب بتدهور الأسواق تدهورًا حادًّا.

توقف لاري وتيم عن الكلام وانتظرا ردّ فعلي. جلست مُسنِدًا ظهري إلى ظهر الكرسيّ وسألتهما: «هل من شيء آخر على القائمة؟».

«ليس الآن، سيّدي الرئيس».

«ليس الطبق فاتحًا للشهيّة».

«كلّا، سيّدي الرئيس».

أومأت برأسي، وفكّرت في الاحتمالات، وبعد بضعة أسئلة أخرى قرّرت أنّ نهج «اختبار التحمّل» الذي اقترحه تيم هو أفضل طريقة للمضيّ قدمًا. ليس لأنّه كان رائعًا – وليس لأنّه كان جيّدًا حتى – بل لأنّ المقاربات الأخرى كانت أسوأ. قارنه لاري بوصف الطبيب لعلاج أقلّ عدوانية قبل اللجوء إلى عملية جراحية جذرية. فإذا نجح اختبار التحمّل، استطعنا إصلاح النظام أسرع وبكلفة أقلّ يتحمّلها المكلّفون. وإن لم ينجح، فقد لا نكون أسوأ حالًا وسيكون لدينا على الأقلّ تصوّر أفضل لما قد تستلزمه الجراحة الأكثر جذرية.

افتراضًا بالطبع أنّ المريض لم يمت في هذه الأثناء.

بعد أسبوعين، في 10 شباط/فبراير، خاطب تيم الجمهور لأول مرّة بصفته وزيرًا للخزانة، متحدّثًا من قاعة كبيرة داخل مبنى الخزانة تُسمّى غرفة النقد، عملت لأكثر من قرن بعد الحرب الأهلية عمل مصرف يوزّع العملة مباشرة من خزائن الحكومة. كانت الفكرة أن يكشف تيم عن إطار عمل اختبار التحمّل ويحدّد الإجراءات الأخرى التي نتّخذها لتحقيق استقرار المصارف المتعثّرة، وإرسال إشارة بأنّه على الرغم من حالة عدم اليقين السائدة في تلك الأوقات، كنّا هادئين ولدينا خطّة موثوقة.

من الصعب نقل الثقة بالطبع إن لم تكن تشعر بها تمامًا. وقف تيم الذي لا يزال متأثّرًا بجلسة الموافقة، بعدما أمضى أسابيعه القليلة الأولى في الوظيفة يعمل مع فريق هيكلي فقط، وهو لا يزال يدرس تفاصيل خطّة اختبار التحمّل، أمام صفّ من الكاميرات التلفزيونية والصحافيين الماليين في ذلك اليوم، وسرعان ما تلعثم في خطابه.

واعتبر الجميع، بما في ذلك تيم، أنّ الخطاب كان كارثيًا. فقد بدا متوتّرًا، يستخدم الملقّن بطريقة سيّئة للمرة الأولى، وتحدّث بعبارات غامضة فقط عن الخطّة الشاملة. كان فريق الاتّصالات في البيت الأبيض قد حثّه على تأكيد نيّتنا اتّخاذ موقف صارم مع المصارف، في الوقت الذي أصرّ فيه فريقنا على الحاجة إلى طمأنة الأسواق المالية بأنّه لا داعي للهلع. في هذه الأثناء، لم تتّحد مجموعة الوكالات المستقلة المسؤولة عن تنظيم النظام المالي حول اقتراح تيم، وواصل العديد من رؤساء الوكالات، مثل شيلا بير، الترويج لخططهم الخاصّة. وكانت النتيجة خطابًا كلاسيكيًا كتبه عدد من الأشخاص، مليئًا بالرهانات الحذرة والرسائل الغامضة، يعكس الضغوط المتناقضة. وفي اندفاعه لإنهاء تقديم الخطّة، لم يكرّس تيم – الذي كان منهك القوى في هذه المرحلة – أيّ وقت للتمرّن على إلقائه وإيصال أفكاره بطريقة واضحة.

خلال حديثه، انخفض سوق الأسهم بأكثر من 3 في المئة. بحلول نهاية اليوم، كان منخفضًا بنسبة 5 في المئة تقريبًا، مع انخفاض الأسهم المالية بنسبة 11 في المئة. انتشر خطاب تيم في جميع البرامج الإخبارية، حيث جرى تحليله بشتّى الطرق. كما توقع لاري، رأى العديد من المحلّلين أنّ اختبار التحمّل ليس

أكثر من طريقة متقنة لتنفيذ سلسلة جديدة من عمليات الإنقاذ. وتساءل المعلّقون من جميع الميول السياسية الآن صراحة عمّا إن كانت فترة ولاية تيم، ورئاستي، والنظام المالي العامّ يتّجهون نحو الهاوية.

وبقدر ما ألقى تيم باللوم على نفسه خلال تحليلنا لما جرى في صباح اليوم التالي، فقد أدركت أنّه فشل في النظام – وفشلي الخاصّ في وضع أولئك الذين يعملون تحت إشرافي في وضع يسمح لهم بالنجاح. في اليوم السابق، أثناء حديثي في مؤتمر صحافي، كنت قد ركّزت كثيرًا، بدون تفكير ولا إنصاف، على خطاب تيم وجذبت الأنظار إليه مسبقًا، وبلّغت المراسلين أنّه سيعلن عن «خطط واضحة ومحدّدة» في ما كان من المقرّر أن تكون «لحظة سيعرف فيها المجد».

كانت الدروس التي استخلصناها من هذا مؤلمة ولكن مفيدة. في الأشهر التي تلت، طلبت من فريقي اتّباع طريقة عمل أكثر صرامة، وإقامة تواصل أفضل بين الأقسام ذات الصلة في الإدارة، وتوقّع المشاكل وحلّ النزاعات قبل أن نعلن عن خطط، مما يتيح لأفكارنا الوقت والمساحة المناسبين لتنضج بغضّ النظر عن الضغوط الخارجية، وإيلاء الاهتمام لطريقة توكيل الموظفين بالمشاريع الكبيرة، والتدقيق في التفاصيل – لا فقط من حيث الجوهر، بل في الظاهر أيضًا.

وأمر آخر بعد: وعدت نفسي بألّا أرسم مرّة أخرى توقعات لا يمكن تلبيتها، في ظلّ الظروف التي كنّا نمرّ بها.

ومع ذلك، كان الضرر قد وقع. كان الانطباع الأول الذي كوّنه العالم عن فريقي الاقتصادي المجتهد المؤلّف من أشهر الخبراء الاقتصاديين، أنّه عبارة عن عصابة من القنّاصين لا تحسن التصويب. ابتهج الجمهوريون. وتلقّى رام وابلًا من الاتّصالات الهاتفية من الديمقراطيين القلقين. الأمر الإيجابي الوحيد الذي استطعت استخلاصه من هذا الإخفاق كان ردّ فعل تيم. كان من الممكن أن يُحبط تمامًا، إلّا أنّ ذلك لم يحصل. بدلًا من ذلك، ظهر كرجل مستسلم لمصيره قبل بعقابه على أدائه السيّئ، إلّا أنّه كان في الوقت نفسه واثقًا من أنّه على حق في الأمور الأكثر أهمّية.

راقتني هذه الميزة فيه. كان لا يزال «رجلي». وكان أفضل ما يمكننا فعله آنذاك أن نصمد ونستمرّ في العمل الجادّ وأن نأمل أن تكون خطّتنا اللعينة مجدية بالفعل.

«سيّدتي رئيسة مجلس النواب ... رئيس الولايات المتّحدة!».

لأسباب لا تزال غير واضحة تمامًا بالنسبة إليّ، فإنّ الخطاب الأول الذي يلقيه الرئيس المنتخب حديثًا قبل جلسة الكونغرس المشتركة لا يُعدّ من الناحية الفنّية خطاب حالة الدولة. وعلى الرغم من ذلك، هذا هو بالضبط ما هو

عليه – إنّه أول الطقوس السنوية حيث تتاح للرئيس فرصة التحدّث مباشرة إلى عشرات الملايين من المواطنين الأميركيين.

كان من المقرّر أن يكون أول خطاب لي في 24 شباط/فبراير، ما يعني أنّه حتى عندما كنّا نسعى جاهدين لوضع خطّة الإنعاش الاقتصادي، كان عليّ أن أسرق ما توافر لي من الوقت لمراجعة المسوّدات التي أعدّها لي فافز. لم تكن المهمّة سهلة لأيٍّ منّا. كانت الخطابات الأخرى تتناول مواضيع عامّة أو تركّز بنحو ضيّق على قضيّة واحدة. في خطاب حالة الدولة، الذي أطلق عليه موظفو الجناح الغربي اسم سوتو (SOTU)، كان من المتوقع أن يحدّد الرئيس أولويات السياسة الداخلية والخارجية للعام المقبل. وبغضّ النظر عن مدى تزيين خططك ومقترحاتك بالحكايات أو العبارات الجذابة، نادرًا ما كانت الشروح المفصّلة لتوسيع برنامج ميديكير أو إمكانية استرداد الائتمان الضريبي تثير العواطف.

بما أنّني كنت عضوًا في مجلس الشيوخ، كنت على دراية جيّدة بسياسة التصفيق وقوفًا خلال خطاب حالة الدولة: ذلك المشهد الروتيني الذي يقفز فيه أعضاء حزب الرئيس على أقدامهم ويهتفون بصوت عالٍ كلّما قرأ ثلاثة أسطر، بينما يرفض حزب المعارضة التصفيق حتى للقصص الأكثر تأثيرًا في النفوس مخافة أن تصوّرهم الكاميرات وهم يتعاونون مع العدوّ. (كان الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو أيّ ذكر للجيش في الخارج). لم يبرز هذا الجزء المسرحي العبثي الانقسامات في البلاد فحسب في وقت كنّا بحاجة فيه إلى الوحدة، بل أضافت المقاطعات المستمرّة خمس عشرة دقيقة على الأقلّ إلى خطاب كان طويلًا. كنت قد فكّرت مع بداية خطابي في مطالبة جميع الحاضرين بعدم التصفيق، لكنّ ما لم يدهشني هو أنّ غيبس وفريق الاتّصال رفضوا الفكرة، وأصرّوا على أنّ الغرفة الصامتة لن تعطي التأثير المطلوب على التلفزيون.

إن كان الإعداد لخطاب حالة الدولة أنهكنا واستنزف ما لنا من إلهام – إذ قلت لفافز مرارًا إنّه بعد خطاب ليلة الانتخابات وخطاب التنصيب، وما يقارب عامين من الحديث المستمرّ، لم يكن لديّ أي شيء جديد أضيفه وقد أقدّم خدمة للبلاد، تسليم ملاحظاتي للكونغرس ليقرأها الناس في أوقات فراغهم كما فعل توماس جيفرسون – اختفى كلّ شيء بمجرّد وصولي إلى عتبة غرفة مجلس النوّاب المزخرفة وسمعت الرقيب يعلن دخولي إلى القاعة.

«سيّدتي رئيسة المجلس...» ربّما جعلتني هذه الكلمات والمشهد الذي تلاها أدرك عظمة المنصب الذي أشغله الآن أكثر من أيّ شيء آخر. علا تصفيق مدوٍّ عندما دخلت القاعة، ومشيت ببطء في الممرّ الأوسط تلامسني الأيدي الممدودة. كان أعضاء حكومتي قد اصطفّوا على طول الصفّين الأول والثاني، وهيئة الأركان المشتركة في زيّهم الرسمي وقضاة المحكمة العليا في ردائهم الأسود، شبيهين بأعضاء نقابة قديمة، وحيّتني رئيسة مجلس النوّاب بيلوسي ونائب الرئيس بايدن الجالسان إلى جانبي، وزوجتي المتألقة في الشرفة

العلوية بفستان بلا كمّين (كان ذلك عندما انطلقت شهرة ذراعي ميشيل حقًا)، لوّحت لي بيدها وأرسلت لي قبلة بينما ضربت رئيسة المجلس بمطرقتها طالبة الصمت لتبدأ الجلسة.

على الرغم من أنّني تحدّثت عن خططي لإنهاء الحرب في العراق، وتعزيز الجهود الأميركية في أفغانستان، ومحاكمة المنظمات الإرهابية، كان الجزء الأكبر من خطابي مخصّصًا للأزمة الاقتصادية. تكلّمت عن قانون الإنعاش، وخطّة الإسكان التي وضعناها، والمنطق الأساسي الكامن خلف اختبار التحمّل. لكن كانت هناك أيضًا نقطة أكبر أردت توضيحها وهي أنّ من الضروري أن نذهب إلى أبعد من ذلك. لم أرغب في حلّ الأزمات الطارئة في تلك الفترة فحسب، بل شعرت بأنّنا بحاجة لتقديم حلول تحدث تغييرًا دائمًا. فبعد استعادة النموّ الاقتصادي، لا يمكننا أن نشعر بالرضى بمجرّد العودة إلى العمل كالمعتاد. أوضحت في تلك الليلة أنّني أنوي المضيّ قدمًا في إصلاحات هيكلية، في التعليم والطاقة والسياسة المناخية، في الرعاية الصحّية والتنظيم المالي، وأنّ تلك الإصلاحات من شأنها أن تضع الأساس لازدهار طويل المدى وواسع النطاق في أميركا.

مرّت أيّام كثيرة منذ شعرت للمرّة الأخيرة ببعض التوتّر لدى اعتلائي مسرحًا كبيرًا. ونظرًا إلى كثرة الأمور التي كان عليّ تغطيتها، سار الخطاب كما تمنّيت. وفقًا لأكس وغيبس، كانت التعليقات جيّدة، وقد اعتبرني المعلقون الرئيسيون «رئاسيًا» جدًا. لكن من الواضح أنّهم فوجئوا بجرأة برنامجي ورغبتي في المضيّ قدمًا في إصلاحات تتجاوز تلك التي تتوجّه إلى الموضوع الأساسي المتمثّل بإنعاش الاقتصاد.

بدا الأمر كما لو أنّ أحدًا لم يستمع إلى الوعود التي قطعتها خلال حملتي الرئاسية – أو كما لو أنّهم افترضوا أنّني لم أعنِ ما قلته بالفعل. أعطاني ردّ الفعل على خطابي فكرة مسبقة عمّا سيصبح نقدًا مستمرًّا خلال العامين الأولين في منصبي: أنّني كنت أحاول فعل الكثير، وأنّ الطموح لأيّ شيء أكثر من العودة إلى الوضع الذي كان سائدًا قبل الأزمة، وأنّ اعتبار التغيير أكثر من مجرّد شعار، كان أمرًا ساذجًا وغير مسؤول في أحسن الأحوال، ويشكّل في أسوأ الأحوال تهديدًا لأميركا.

على الرغم من استحواذ الأزمة الاقتصادية على كامل طاقتنا، لم تسنح لإدارتي الحديثة العهد الفرصة لتعليق الأمور الأخرى كلّها لأنّ آليّة الحكومة الفدرالية تمتدّ إلى جميع أنحاء العالم، وتتخبّط في كلّ دقيقة من كلّ يوم، غير مبالية بالرسائل المكدّسة وبدورات النوم لدى البشر. لا يتطلّب العديد من وظائفها (كإجراء الكشف على الضمان الاجتماعي والإبقاء على الأقمار الصناعية المخصّصة للأحوال الجوّية في مدارها ومعالجة القروض الزراعية وإصدار جوازات السفر)، تعليمات محدّدة من البيت الأبيض، بل تعمل كما

يعمل جسم الإنسان، كما يتنفّس أو يتعرّق دون أن يتطلّب سيطرة واعية من الدماغ. لكنّ هذا يترك عددًا لا يُحصى من الوكالات والمباني المليئة بالناس وهم يحتاجون إلى اهتمامنا اليومي: من الذين يبحثون عن الإرشادات الاستراتيجية أو المساعدة في التوظيف، أو يطلبون المشورة لأنّ بعض الأعطال الداخلية أو الأحداث الخارجية قد أدّت إلى الفوضى في النظام. بعد اجتماعنا الأسبوعي الأول في المكتب البيضاوي، سألت بوب غيتس، الذي خدم في ظلّ سبعة رؤساء سابقين، عن أيّ نصيحة قد ينصحنا بها في شأن إدارة الفرع التنفيذي. ابتسم لي ابتسامته الجانبية الساخرة.

وقال: «هناك أمر واحد فقط يمكنك الاعتماد عليه، سيّدي الرئيس». «في أيّ لحظة من اللحظات وفي أيّ يوم، ستجد شخصًا يرتكب الأخطاء».

فباشرنا العمل محاولين الحدّ من الأخطاء.

بالإضافة إلى اجتماعاتي المنتظمة مع وزارات الخزانة والخارجية والدفاع واجتماعات الإحاطة اليومية التي كنت أقيمها مع فريقَي الأمن القومي والاقتصاد، حرصت على الجلوس مع كلّ وزير في حكومتي لمناقشة الخطط الاستراتيجية في إداراتهم ودفعهم إلى مواجهة العقبات وتحديد الأولويات. زرت وزاراتهم، وغالبًا ما انتهزت الفرصة للإعلان عن سياسة أو ممارسة حكومية جديدة، وتحدّثت إلى التجمّعات الكبيرة من الموظفين الحكوميين المهنيين، وشكرتهم على خدمتهم وذكّرتهم بأهمّية مهامّهم.

كان هناك تدفّق لا نهاية له من الاجتماعات مع مختلف المجموعات المستهدفة – الطاولة المستديرة لكبار رجال الأعمال الأميركيين، والاتّحاد الأميركي للعمل ومجموعة المنظمات الصناعية ومؤتمر الولايات المتّحدة لرؤساء البلديات، والمنظّمات التي تقدّم الخدمات للمحاربين القدامى، للاطّلاع على مخاوفهم وطلب دعمهم. كانت هناك اجتماعات رسمية كبرى استغرقت وقتًا طويلًا للغاية (كتقديمنا أول اقتراح للميزانية الفدرالية) وأحداث عامّة مبتكرة مصمّمة لتعزيز شفافية الحكومة (كأول اجتماع عامّ في قاعة البلدية تمّ بثّه مباشرة). وكنت أعقد لقاء عبر الفيديو. كذلك أجريت المقابلات مع العديد من مراسلي الصحف ومع مقدّمي برامج تلفزيونية، على الصعيدين الوطني والمحلي. وألقيت الملاحظات في فطور الصلاة الوطني وأقمت حفلة بمناسبة السوبر بول لأعضاء الكونغرس. بحلول الأسبوع الأول من شهر آذار/ مارس، كنت قد عقدت أيضًا قمّتين مع قادة أجانب – واحدة في العاصمة مع رئيس الوزراء البريطاني غوردن براون، والأخرى في أوتاوا مع رئيس الوزراء الكندي ستيفن هاربر – تضمّنت كلّ منهما أهدافها السياسية وبروتوكولاتها الدبلوماسية الخاصّة.

وقد تجد لكلّ حدث أو اجتماع أو طرح سياسي، مئة شخص أو أكثر يعملون بحماسة غير منقطعة خلف الكواليس. التحقّق من صحّة مضمون كلّ مستند يصدر، والتحقّق من كلّ شخص يحضر اجتماعًا، والتخطيط لكلّ حدث دقيقة

بدقيقة، ودراسة كلّ إعلان عن سياسة بعناية للتأكّد من أنّها قابلة للتحقيق وأنّ نفقاتها معقولة، ولا تنطوي على مخاطر غير متوقعة العواقب.

امتدّ هذا النوع من الاجتهاد المركّز إلى الجناح الشرقي، حيث كان للسيدة الأولى مجموعة صغيرة من المكاتب وجدول أعمال مزدحم خاصّ بها. منذ اللحظة التي وصلنا فيها إلى البيت الأبيض، ألقت ميشيل نفسها في العمل في وظيفتها الجديدة بينما كانت أيضًا تؤسّس منزلًا لعائلتنا. بفضلها، تأقلمت ماليا وساشا بسرعة مع حياتنا الجديدة الغريبة. كانتا تلعبان بالكرة في الردهة الطويلة التي تمتدّ على طول المقرّ وتصنعان البسكويت مع طهاة البيت الأبيض. وامتلأت عطلات نهاية الأسبوع الخاصّة بهما بمواعيد اللعب وحفلات أعياد الميلاد مع الأصدقاء الجدد، ومباريات كرة السلّة، وفرق كرة القدم، ودروس التنس لماليا، ودروس الرقص والتايكواندو لساشا. (على غرار والدتها، كان من الأفضل عدم العبث مع ساشا). في الأماكن العامّة، تألقت ميشيل بسحرها، وجذب اختيارها لأزيائها الأنظار تاركًا أثرًا إيجابيًا. كُلّفت ميشيل باستضافة حفل المحافظين السنوي، وقد تحدّت التقاليد بجعل فرقة إيرث ويند أند فاير تقوم بالترفيه، وقد ولّدت موسيقاهم الصاخبة من نوع ريثم أند بلوز حركات في حلبة الرقص لم أكن أعتقد مطلقًا أنّني سأرى تجمّع مسؤولين رسميين من الحزبين في منتصف العمر يقومون بها.

كوني جميلة. وفّري الرعاية لعائلتك. كوني لطيفة. ادعمي زوجك. في القسم الأكبر من التاريخ الأميركي، حدّدت هذه المبادئ وظيفة السيّدة الأولى، وكانت ميشيل تتبع التعليمات جميعها. لكنّ ما أخفته عن العالم الخارجي هو غضبها من هذا الدور الجديد في البداية، ومدى التردّد الذي شعرت به.

لم يكن كلّ ما يسبّب لها الإحباط جديدًا. طوال الفترة التي عشناها معًا، شاهدت زوجتي تكافح كما فعلت العديد من النساء، تحاول التوفيق بين هويّتها كمهنية مستقلة وطموحة ورغبتها في أن تكون أمًّا توفّر لابنتينا القدر ذاته من الرعاية والاهتمام اللذين وفّرتهما لها والدتها ماريان. حاولتُ دائمًا تشجيع ميشيل في حياتها المهنية، ولم أفترض يومًا أنّ الواجبات المنزلية هي من واجباتها وحدها. وكنّا محظوظين لأنّ دخلنا المشترك وشبكة قويّة من الأقرباء والأصدقاء المقرّبين منحتنا دعمًا لم تتمتع به العديد من العائلات. ومع ذلك، لم يكن هذا كافيًا لعزل ميشيل عن الضغوط الاجتماعية غير الواقعية والمتناقضة في كثير من الأحيان التي تتحمّلها النساء اللواتي لديهن أطفال، من قبل وسائل الإعلام، وأقرانهنّ، وأرباب عملهنّ، وبالطبع من الرجال في حياتهنّ.

مسيرتي المهنية في السياسة، التي تفرض أن أتغيّب كثيرًا، زادت من صعوبة الأمر. وقد قرّرت ميشيل أكثر من مرّة عدم اغتنام فرصة أثارت حماستها لأنّها تتطلّب الكثير من الوقت بعيدًا عن الفتاتين. حتى في وظيفتها الأخيرة في المركز الطبّي في جامعة شيكاغو، مع رئيسها الداعم وقدرتها على وضع جدولها الزمني الخاصّ، لم تتمكّن من منع نفسها تمامًا من الشعور

بأنّها كانت تقصّر في واجباتها تجاه الفتاتين أو تجاه عملها أو الاثنين معًا. في شيكاغو، كانت قادرة على الأقلّ على تجنّب تفحّص الجمهور لها باستمرار وإدارة هذه الضغوط اليومية وفقًا لشروطها الخاصّة. أمّا الآن فقد تغيّر هذا كلّه. مع انتخابي رئيسًا، أُجبرت على التخلّي عن وظيفة ذات تأثير حقيقي لتأخذ دورًا كان في تصميمه الأصلي على الأقلّ، لا يستلزم إلّا مقدارًا قليلًا جدًا من مزاياها وصفاتها. في هذه الأثناء، ترافقت مع عملية توفير الرعاية لابنتينا مجموعة جديدة كاملة من التعقيدات – كالاضطرار إلى الاتّصال بوالدين لتشرح لهما سبب حاجة عملاء الاستخبارات لتفتيش منزلهما قبل أن تأتي ساشا لتلعب مع ابنتهما، أو العمل مع موظّفي البيت الأبيض للضغط على إحدى الصحف حتى لا تنشر صورة ماليا تتسكّع مع صديقاتها في المركز التجاري.

إضافة إلى ذلك، وجدت ميشيل نفسها فجأة تُتّخذ رمزًا في الحروب المستمرّة المتعلّقة بالمساواة بين الجنسين في أميركا. كلّ خيار اتّخذته، وكلّ كلمة نطقتها، فُسّرت وحُكم عليها باندفاع. عندما أشارت إلى نفسها مازحة على أنّها «الأمّ الرئيسة»، أعرب بعض المعلّقين عن خيبة أملهم لأنّها لم تستخدم منصبها لتحطيم الصور النمطية بشأن مكان المرأة المناسب في المجتمع. وفي الوقت نفسه، كانت الجهود المبذولة لتوسيع حدود ما يجب على السيدة الأولى أن تفعله أو ألّا تفعله تحمل مخاطرها الخاصّة: لا تزال ميشيل تشعر بالألم من شراسة بعض الهجمات التي تعرّضت لها خلال حملتي الانتخابية. ويكفي أن يلقي المرء نظرة على تجربة هيلاري كلينتون ليعرف كيف يمكن للناس أن ينقلبوا بسرعة على السيّدة الأولى التي شاركت في ما يشبه صنع القرار.

ولهذا السبب، في تلك الأشهر الأولى، تمهّلت ميشيل في تحديد كيفية استخدام منصبها الجديد، ومعرفة كيف وأين يمكنها أن تترك تأثيرًا بينما تحدّد بعناية وبشكل استراتيجي أسلوب عملها كسيدة أولى. تشاورت مع هيلاري ومع لورا بوش. وجنّدت فريقًا قويًّا، واختارت الموظفين المحترفين المخضرمين الذين وثقت بحكمتهم. في النهاية قرّرت أن تتبنّى قضيّتين لهما مغزى على الصعيد الشخصي: القفزة المقلقة في معدّلات السمنة لدى الأطفال في أميركا، والنقص المحرج في دعم عائلات الجنود الأميركيين.

لم يغب عنّي أنّ كلتا القضيتين تنبعان من الإحباط والقلق اللذين شعرت بهما ميشيل نفسها أحيانًا. لفت وباء السمنة المفرطة انتباهها قبل بضع سنوات عندما لاحظ طبيب الطفلتين أنّ مؤشّر كتلة الجسم عند ماليا قد ارتفع قليلًا، وعزا ذلك إلى عدد كبير من الأطعمة «الصديقة للأطفال» المصنّعة بنسبة كبيرة. أكّد ذلك مخاوف ميشيل من أنّ حياتنا المكتظة بالأعمال قد تؤثّر سلبًا على الفتاتين. وبطريقة مماثلة، أثارت اهتمامها بعائلات العسكر مناقشات في طاولة مستديرة مؤثّرة أجرتها خلال حملتي الرئاسية مع زوجات الجنود

المنتشرين في الخارج. عندما وصفت أولئك النساء إحساسهنّ حيث يمتزج الشعور بالوحدة والفخر، واعترفن بالاستياء أحيانًا من معاملتهنّ على أنّهنّ موضوع ثانوي في قضيّة الدفاع عن الأمّة الأكبر. كما أعربن عن تردّدهنّ في طلب المساعدة خوفًا من أن يُحكم عليهنّ بالأنانية. وجدت ميشيل في ذلك أصداءً لظروفها الخاصّة.

وبسبب هذه الروابط الشخصية تحديدًا، كنت متأكّدًا من أنّ تأثيرها في كلتا القضيّتين سيكون كبيرًا. وميشيل بطبيعتها تنطلق في دوافعها من القلب لا من العقل، من التجربة لا من المبادئ المجرّدة. وكنت أعرف أيضًا هذا: زوجتي لا تحبّ الفشل. مهما كان شعورها متناقضًا حيال دورها الجديد، فقد كانت مصمّمة على تنفيذه على نحو جيّد.

كنّا نتكيّف كعائلة أسبوعًا بعد أسبوع، ويجد كلّ منّا وسيلة للتكيّف والتعامل مع ظروفنا والاستمتاع بها. لجأت ميشيل إلى والدتها التي لا تنزعج من شيء، للحصول على المشورة في أيّ وقت شعرت فيه بالقلق. وكانت الاثنتان تجلسان معًا على الأريكة في مقصورة الأسرّة المسمّرة في الطابق الثالث من البيت الأبيض. وانكبّت ماليا على واجباتها المدرسية في الصفّ الخامس وكانت تضغط علينا للوفاء بوعدنا الشخصي خلال حملتنا الانتخابية بالحصول على كلب للعائلة. ساشا، ذات السنوات السبع فقط، كانت لا تزال تنام ليلًا وهي تمسك بالبطّانية المحوكة المهترئة التي ترافقها منذ أن كانت طفلة صغيرة، وكانت تنمو بسرعة كبيرة بحيث يبدو كأنّها تكبر يوميًا.

مع ترتيباتنا السكنية الجديدة، كانت هناك مفاجأة سعيدة وخاصّة: بعد أن أصبحت أقيم «فوق المتجر»، إذا جاز التعبير، كنت في المنزل على نحو دائم تقريبًا. في معظم الأيّام، كان العمل يأتي إليّ، وليس العكس. ما لم أكن مسافرًا، حرصتُ على أن أجلس إلى مائدة العشاء في الساعة السادسة والنصف كلّ مساء، حتى لو كان ذلك يعني أنّني في وقت لاحق سأعود إلى الطابق السفلي إلى المكتب البيضاوي.

كم كان من المفرح أن أستمع إلى ماليا وساشا تتحدّثان عن يومهما وترويان قصصًا لا تنتهي من دراما الأصدقاء، والمعلمين الغريبي الأطوار، والأولاد الحمقى، والنكات السخيفة، والرؤى الناشئة، وتطرحان الأسئلة التي لا تنتهي. بعد تناول الطعام، كانتا تنطلقان لأداء واجباتهما المدرسية والاستعداد للنوم، وكنّا نجلس أنا وميشيل ونتحدّث لبعض الوقت، وقلّما كان حديثنا يتعلّق بالسياسة، بل معظمه بأخبار الأصدقاء القدامى والأفلام التي نريد مشاهدتها. وأكثر المواضيع التي كانت تتردّد تُعنى بتلك العملية العجيبة ألا وهي مشاهدة ابنتينا تكبران. ثمّ كنّا نقرأ القصص للفتاتين قبل النوم، ونعانقهما بشدّة، ونغطّيهما جيّدًا – وكانت ماليا وساشا في بيجامتيهما القطنيتين وتفوح منهما رائحة الدفء والحياة. في تلك الساعة ونصف الساعة تقريبًا من كلّ مساء،

كنت أجد نفسي منتعشًا – وقد صفا ذهني وشُفي قلبي من ضرر نهار قضيته يومًا بالتفكير في العالم ومشاكله المستعصية.

إن كانت الفتاتان وحماتي هنّ صخرتنا في البيت الأبيض، كان هناك آخرون قد ساعدونا، وميشيل وأنا، في تحمّل توتّر الأشهر الأولى تلك. سام كاس، الشابّ الذي عيّناه لطهو الطعام لنا بدوام جزئي في شيكاغو خلال انشغالنا بالحملة وتفاقم مخاوفنا بشأن العادات الغذائية للفتاتين، كان قد جاء معنا إلى واشنطن وانضمّ إلى البيت الأبيض لا بصفة طاهٍ فقط، بل بصفته مرجع ميشيل الرئيسي في قضيّة سمنة الأطفال. كان سام ابن مدرّس الرياضيات في مدرسة الفتاتين القديمة ولاعب بيسبول جامعيًا سابقًا، يتمتّع بسحر مرفق بالبساطة ووسامة يعزّزهما رأس لامع وحليق. كان أيضًا خبيرًا حقيقيًا في السياسة الغذائية، وملمًّا بكلّ شيء بدءًا من آثار الزراعة الأحادية على تغيّر المناخ إلى العلاقة بين العادات الغذائية والأمراض المزمنة. كان عمل سام مع ميشيل لا يُقدّر بثمن. ففي جلسة للتفكير بعفوية بحثًا عن الحلول، على سبيل المثال، كان هو من أعطى ميشيل فكرة زرع الخضار في الحديقة الجنوبية. لكنّ ما كسبناه هنا في الصفقة، كان عمًّا محبًّا للمرح للفتاتين، وأخًا أصغر مفضّلًا لي ولميشيل، وإلى جانب ريجي لوف – شخصًا يمكنني أن ألعب معه كرة السلّة أو البلياردو حين كنت أحتاج إلى الحدّ من توتّري.

وجدنا دعمًا مشابهًا من مدرّبنا الرياضي الذي كان معنا منذ فترة طويلة، كورنيل ماكليلان، وهو اختصاصي اجتماعي سابق وخبير في الفنون القتالية للدفاع عن النفس، يمتلك صالة ألعاب رياضية في شيكاغو. على الرغم من مظهره المهيب، كان كورنيل لطيفًا ومرحًا عندما لم يكن يعذّبنا بتمارين القرفصاء، ورفع الأثقال، وتمارين الضغط، والمشي باندفاع بخطوات كبيرة. وكان قد قرّر أنّ من واجبه أن يبدأ بتقسيم وقته بين العاصمة وشيكاغو حرصًا على حفاظ الأسرة الأولى على لياقتها البدنية.

كلّ صباح، من الاثنين إلى الخميس، كنّا نبدأ ميشيل وأنا نهارنا مع كلّ من كورنيل وسام، ونجتمع نحن الأربعة في صالة الألعاب الرياضية الصغيرة في الطابق الثالث، حيث ضُبط التلفزيون الثابت على الحائط على برنامج المركز الرياضي على قناة ESPN. لم يختلف أيّ منّا على أنّ ميشيل كانت تلميذة كورنيل المجتهدة، حيث كانت تمارس تمارينها الرياضية بتركيز تامّ، بينما كنت أنا وسام أكثر بطئًا بالتأكيد، نأخذ فترات استراحة أطول بين مجموعات التمارين، ونشتّت انتباه كورنيل بنقاشات محتدمة – بالمقارنة بين جوردان وكوبي، وبين توم هانكس ودانزيل واشنطن – عندما تصبح التمارين مكثّفة أكثر من اللزوم بالنسبة إلينا. بالنسبة إليّ وإلى ميشيل، أصبحت تلك الساعة اليومية في صالة الألعاب الرياضية واحة أخرى أقرب إلى الحياة الطبيعية، نتشاركها مع صديقين لا يزالان يناديانا باسمَينا الأولين ويحبّاننا وكأنّنا فردان

من عائلتيهما، ويذكّراننا بالعالم الذي كنّا نعرفه من قبل – وبنسخة من أنفسنا نتمنّى دائمًا أن نحافظ عليها.

كان هناك عامل أخير يخفّف من توتّري لم أرغب في الحديث عنه، وكان مصدر توتّر مزمن خلال زواجي: كنت لا أزال أدخّن خمس (أو ست أو سبع) سجائر في اليوم.

لقد كانت هذه الرذيلة الوحيدة التي بقيت من أيّام الطّيش في شبابي. بناءً على إصرار ميشيل، أقلعت عن التدخين مرّات عدّة على مرّ السنين، ولم أدخّن مطلقًا في المنزل أو أمام الفتاتين. بمجرّد انتخابي لعضوية مجلس الشيوخ الأميركي، توقفت عن التدخين في الأماكن العامّة. إلّا أنّ جزءًا منّي أكثر عنادًا قاوم استبداد العقل، كما بدا كأنّ حياة الحملة الانتخابية بكلّ ما فيها من توتّر تآمرت أيضًا – ركوب السيّارة اللانهائي عبر حقول الذرة، والعزلة في غرفة النزل – لأستمرّ في مدّ يدي إلى علبة السجائر التي احتفظت بها في متناول اليد في الحقيبة أو الدرج. بعد الانتخابات، قلت لنفسي إنّ الوقت مناسب كأيّ وقت للامتناع عن التدخين – فقد كنت في الأماكن العامّة في أيّ وقت كنت خارج مقرّ الإقامة في البيت الأبيض. ولكن بعد ذلك، تعدّدت مشاغلي إلى حدّ كبير، ووجدت نفسي أؤجّل اليوم المحدّد للإقلاع عن التدخين، وأخرج إلى كوخ حوض السباحة خلف المكتب البيضاوي بعد الغداء أو إلى شرفة الطابق الثالث بعد أن تخلد ميشيل والفتاتان للنوم، وآخذ نفسًا عميقًا وأراقب الدخان وهو يتصاعد متمايلًا باتّجاه النجوم، وأعد نفسي بالإقلاع عن التدخين نهائيًا بمجرّد أن تهدأ الأمور.

إلّا أنّ الأمور لم تهدأ، لدرجة أنّه بحلول شهر آذار/مارس، زاد عدد السجائر التي أدخّنها يوميًا إلى ثمان (أو تسع، أو عشر).

في ذلك الشهر، قُدّر أنّ 663 ألف أميركي آخر سيخسرون وظائفهم، وأنّ معدّل البطالة سيرتفع إلى 8.5 في المئة. لم تظهر حالات حبس الرهن العقاري أيّ علامات تراجع، وبقي الائتمان المصرفي مجمّدًا. وصلت سوق الأسهم إلى أدنى نقطة في الركود ربّما، بانخفاض 57 في المئة من ذروتها، مع اقتراب أسهم سيتي غروب وبنك أوف أميركا من وضع الأسهم الرخيصة. في هذه الأثناء، كانت المجموعة الأميركية الدولية (AIG) شبيهة بهوّة بلا قاع، تقتصر وظيفتها الوحيدة الواضحة على التهام أكبر قدر ممكن من أموال برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة.

كل هذا كان أكثر من كافٍ للحفاظ على ارتفاع معدّل ضغط الدم لديّ. وما زاد الطين بلّة هو الموقف الجاهل للمسؤولين التنفيذيين في وول ستريت الذين كنّا نسحبهم من النار. قبل أن أتولّى منصبي مباشرة، على سبيل المثال، تقدّم قادة معظم البنوك الكبرى بأكثر من مليار دولار بشكل مكافآت نهاية العام لأنفسهم ولمساعديهم، على الرغم من أنّهم كانوا قد تلقّوا أموالًا من

برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة لدعم أسعار أسهمهم. بعد فترة وجيزة، قرّر التنفيذيون في مصرف سيتي غروب أنّ من الجيد طلب طائرة جديدة للشركة. (بما أنّ هذا الأمر حدث خلال نوبة مراقبتنا، فقد تمكّن شخص في فريق تيم من الاتّصال بالرئيس التنفيذي للشركة وإجباره على إلغاء الطلبية).

في هذه الأثناء، كان المسؤولون التنفيذيون في البنوك ينتفضون – أحيانًا بشكل غير معلن، وغالبًا في الصحافة – لدى أيّ إشارة إلى أنّهم قد أخفقوا بأيّ شكل من الأشكال، أو أنّه يجب أن يخضعوا لأيّ قيود عندما يتعلّق الأمر بإدارة أعمالهم. كانت هذه الوقاحة أكثر وضوحًا عند اثنين من أذكى المشغّلين في وول ستريت، لويد بلانكفين من غولدمان ساكس وجيمي دايمون من جيه بي مورغان تشيس، وكلاهما أصرّ على أنّ مؤسّستيهما تجنّبتا قرارات الإدارة السيّئة التي ابتُليت بها المصارف الأخرى، ولم تكن بحاجة ولا ترغب في مساعدة حكومية. كانت هذه الادّعاءات صحيحة فقط إذا تجاهلنا حقيقة أنّ وفاء كلا الجهازين بالتزاماته المالية يعتمد كلّيًا على قدرة الخزانة والاحتياطي الفدرالي على الحفاظ على صمود بقيّة النظام المالي، بالإضافة إلى حقيقة أنّ بنك غولدمان، على نحو خاصّ، كان أحد أكبر المتعاملين في المشتقات المالية العقارية العالية المخاطر التي باعها للعملاء الأقلّ تطوّرًا قبل انهيار السوق.

كانت قدرتهم على النسيان تفقدني صوابي. لم يؤكّد موقف وول ستريت تجاه الأزمة أنّ صور فاحشي الثراء النمطية كلّها، بعيدة كلّ البعد عن حياة الناس العاديين فحسب، بل كان كلّ بيان صاخب يصرّحون به أو عمل يخدم مصالحهم، يجعل مهمّتنا في إنعاش الاقتصاد أكثر صعوبة.

وكانت بعض الدوائر الانتخابية الديمقراطية منذ ذلك الوقت تتساءل لماذا لم نكن أكثر صرامة مع المصارف – لماذا لم تستحوذ الحكومة عليها ببساطة ولم تبع أصولها، على سبيل المثال، أو لماذا لم يذهب أيّ من الأفراد الذين تسبّبوا بمثل هذا الفوضى إلى السجن. كان الجمهوريون في الكونغرس، غير المثقلين بأيّ شعور بالمسؤولية عن الفوضى التي أسهموا بإحداثها، أكثر من سعداء للانضمام إلى الاستجواب. في شهادته أمام لجان الكونغرس المختلفة، تيم (الذي كان يُصنّف الآن بشكل روتيني على أنّه «مصرفي سابق في غولدمان ساكس» على الرغم من أنّه لم يعمل مع غولدمان مطلقًا وأنّه قضى حياته المهنية بالكامل تقريبًا في الخدمة العامّة) كان يصرّ على وجوب انتظار نتائج اختبار التحمّل. قد يشير إريك هولدر لاحقًا، وهو النائب العامّ الذي عيّنته، إلى أنّه على الرغم من فظاعة سلوك المصارف الذي أدّى إلى الأزمة، كانت هناك أدلّة قليلة على ارتكاب مديريها التنفيذيين جرائم قابلة للمقاضاة بموجب القوانين الحالية – ولم نسعَ إلى اتّهام الأشخاص بالجرائم لمجرّد الحصول على عناوين رنّانة في الصحف.

لكن بالنسبة إلى الجمهور المتوتّر والغاضب، فإنّ مثل هذه الإجابات – مهما كانت عقلانية – لم تكِن مرضية جدًا. وبسبب تخوّفنا من خسارة مكانتنا

السياسية العالية، حثّنا أكس وغيبس على تفعيل إدانتنا لوول ستريت. وحذّرنا تيم من ناحية، من أنّ مثل هذه الأعمال الشعبوية ستؤدّي إلى نتائج عكسية، وقد تخيف المستثمرين الذين نحتاج إليهم لإعادة رسملة المصارف. في محاولة منّا لحماية كلا الطرفين، الجمهور الذي يطالب بمعاقبة المسؤولين عن الأزمة والحاجة إلى طمأنة الناس بشأن الأسواق المالية، انتهى بنا الأمر بعدم إرضاء أحد.

قال لي غيبس ذات صباح: «الأمر شبيه بحالة احتجاز رهائن». «نعلم أنّ المصارف مزوّدة بالمتفجّرات، لكنّنا بنظر الرأي العامّ، نسمح لهم بالإفلات من عملية السطو بدون عقاب».

مع تزايد التوتّر داخل البيت الأبيض ورغبتي في التأكّد من بقاء الجميع على نفس الموجة، دعوت في منتصف شهر آذار/مارس، فريقي الاقتصادي إلى حضور جلسة ماراثونية يوم الأحد في صالة روزفلت. طوال ساعات في ذلك اليوم، ضغطنا على تيم ونوّابه بالأسئلة بشأن اختبار التحمّل المستمرّ – هل سينجح، وهل لدى تيم خطّة بديلة إن لم ينجح الاختبار. جادل لاري وكريستي بأنّه في ضوء الخسائر المتزايدة في سيتي غروب وبنك أوف أميركا، حان الوقت لكي نفكّر في التأميم الوقائي – وهي الاستراتيجية التي اتّبعتها السويد في نهاية المطاف عندما مرّت بأزمة مالية في التسعينيات. هي استراتيجية تتناقض مع ما سُمّي استراتيجية «الصبر» التي جعلت اليابان تُبتلى بعقد كامل من الركود الاقتصادي. ردًّا على ذلك أشار تيم إلى أنّ السويد، التي لها قطاع مالي أصغر بكثير، وفي وقت كانت فيه بقيّة العالم مستقرّة، أمّمت مصرفين فقط من مصارفها الكبرى كحلّ أخير، ووفّرت ضمانات فعّالة لمصارفها الكبرى الأربعة الباقية. وقال إنّ استراتيجية مماثلة من جانبنا قد تتسبّب بانهيار النظام المالي العامّ الهشّ حاليًا، وستكلّف ما لا يقلّ عن 200 إلى 400 مليار دولار. (وصرخ رام فيما كاد يقفز من كرسيّه: «فرص الحصول على عشرة سنتات إضافية من أموال برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة من هذا الكونغرس تراوح بين صفر وصفر!»). واقترح البعض في الفريق أن نتّخذ موقفًا أكثر عدوانية تجاه سيتي غروب وبنك أوف أميركا – على سبيل المثال، وإجبار الرؤساء التنفيذيين والمجالس الحالية على الاستقالة قبل منح المزيد من أموال برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة. لكنّ تيم قال إنّ مثل هذه الخطوات ستكون رمزية ليس إلّا – وعلاوة على ذلك، ستجعلنا مسؤولين عن إيجاد بدائل فورية قادرة على إدارة مؤسّسات غير مألوفة في خضمّ الأزمة.

كان ذلك تمرينًا مرهقًا، ومع استمرار الجلسة إلى ساعات المساء، أخبرت الفريق أنّني ذاهب إلى المنزل لتناول العشاء وقصّ شعري وأنّني أتوقع منهم أن يكونوا قد توصّلوا إلى اتّفاق عند عودتي. في الحقيقة، كنت قد حصلت على ما أريده من الاجتماع: اقتناعي بأنّه على الرغم من المشاكل المشروعة التي أثارها لاري وكريستي وآخرون حولِ اختبار التحمّل، فقد ثبت أنّه أفضل فرصة

لنا في ظلّ هذه الظروف. (أو كما أحبّ تيم أن يلخّص الوضع، «الخطة أفضل من انعدام وجود أيّ خطّة»).

وما كان بنفس القدر من الأهمّية، هو أنّني شعرت بالاطمئنان إلى أنّنا سندير عملية جيّدة: فقد نظر فريقنا في المشكلة من كلّ زاوية يمكن تصوّرها، ولم يُستبعَد أيّ حلّ محتمل، وجميع المشاركين، من أعلى أعضاء مجلس الوزراء إلى أصغر الموظفين في الغرفة، حصلوا على فرصة للتعبير عن آرائهم. (لهذه الأسباب نفسها، كنت سأدعو لاحقًا مجموعتين من الاقتصاديين الخارجيين – أحدهما يميل إلى اليسار، والآخر محافظ من الذين شكّكوا علنًا في طريقة تعاملنا مع الأزمة لمقابلتي في المكتب البيضاوي، فقط لمعرفة ما إن كانت لديهم أيّ أفكار لم نفكّر فيها من قبل. ولم تكن لديهم واحدة).

وُلد تركيزي على العملية من الضرورة. ما اكتشفته بسرعة بشأن الرئاسة هو أنّه ما من مشكلة وصلت إلى مكتبي، سواء كانت خارجية أو محلية، كان لها حلّ واضح بنسبة 100 ٪. فلو كان الأمر كذلك، لحلّها شخص آخر في سلسلة الإدارات سابقًا. بدلًا من ذلك، كنت أتعامل باستمرار مع الاحتمالات: احتمال بنسبة 70 في المئة، افتراضًا، أنّ قرار عدم القيام بأيّ شيء سينتهي بكارثة، أو احتمال 55 في المئة أنّ هذا النهج مقابل هذا قد يحلّ المشكلة (مع وجود فرصة بنسبة 0 في المئة في أن تنجح تمامًا على النحو المنشود)، أو احتمال بنسبة 30 في المئة أنّ كلّ ما نختاره لن ينجح على الإطلاق، إلى جانب احتمال بنسبة 15 في المئة في جعل المشكلة أسوأ ممّا كانت عليه.

في مثل هذه الظروف، يؤدّي السعي وراء الحلّ الأمثل إلى الشلل. من ناحية أخرى، فإنّ اختيار فكرة الاستماع إلى حدسك، في كثير من الأحيان، يعني السماح للمفاهيم المسبقة أو اختيار الطريق المؤدّي إلى النسبة الأقل من المقاومة السياسية بتوجيه القرار – مع استخدام حقائق منتقاة بعناية لتبريره. ولكن من خلال عملية سليمة، تمكّنت من التخلّي عن غروري والاستماع حقًا إلى رأي الآخرين، واتّباع الحقائق والمنطق بأفضل ما أستطيع ووضعهما جنبًا إلى جنب مع أهدافي ومبادئي، أدركت أنّه يمكنني اتّخاذ قرارات صعبة والاستمرار في النوم قرير العين ليلًا، مع العلم – على الأقلّ – بأن لا أحد في منصبي، في ظلّ المعطيات المتوافرة نفسها، كان قد تمكّن من اتّخاذ القرار على نحو أفضل. وتعني العملية الجيّدة أيضًا أنّه يمكنني السماح لكلّ عضو في الفريق بالشعور بأنّه شارك فعلًا في صنع القرار، ما يعني تنفيذًا أفضل والحدّ من الطعن في أحكام البيت الأبيض من خلال التسريبات إلى صحيفة النيويورك تايمز أو الواشنطن بوست.

لدى إنهاء قصّ شعري وتناولي العشاء في تلك الليلة، شعرت بأنّ الأمور سارت بالطريقة التي تمنّيتها. اتّفق لاري وكريستي على أنّ من المنطقي أن ننتظر ونرى كيف سيسير اختبار التحمّل قبل اتّخاذ المزيد من الإجراءات الصارمة. وقبل تيم ببعض الاقتراحات المفيدة بشأن كيفية الاستعداد الأفضل

لنتائج قد تكون سيّئة. قدّم كلّ من غيبس وأكس أفكارًا بشأن تحسين استراتيجية اتّصالاتنا. وعمومًا، شعرت بالرضى عن عمل ذلك اليوم.

إلى أن طرح أحدهم مسألة مكافآت المجموعة العالمية الأميركية.

يبدو أنّ المجموعة العالمية الأميركية التي استحوذت حتى الآن على أكثر من 170 مليار دولار من أموال برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة وما زالت بحاجة إلى المزيد، كانت تدفع لموظفيها 165 مليون دولار بشكل علاوات التزمت بها تعاقديًا. وما هو أسوأ من ذلك، أنّ جزءًا كبيرًا من المكافآت سيذهب إلى القسم المسؤول مباشرة عن ترك عملاق التأمين معرّضًا جدًّا للانكشاف في أعمال المشتقات العقارية العالية المخاطر. اعترف إدوارد ليدي، الرئيس التنفيذي للمجموعة العالمية الأميركية (الذي كان هو نفسه لا يلامُ، بعد أن وافق أخيرًا فقط على تولّي رئاسة الشركة كخدمة عامّة وكان يدفع لنفسه دولارًا واحدًا فقط في السنة)، بأنّ المكافآت كانت غير لائقة. ولكن وفقًا لتيم، فقد نصح محامو ليدي بأنّ أيّ محاولة لحجب المدفوعات ستؤدّي على الأرجح إلى دعاوى قضائية ناجحة يقيمها الموظفون ومن المحتمل أن تصل مبالغ العطل والضرر إلى ثلاثة أضعاف المبلغ الأصلي. علاوة على ذلك، يبدو أنّنا لم نكن نتمتّع بأيّ سلطة حكومية لوقف دفع المكافآت، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أنّ إدارة بوش ضغطت على الكونغرس من أجل عدم إدراج أحكام «تعويضية» في تشريع برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة الأصلي، خوفًا من ثني المؤسّسات المالية عن المشاركة.

جال نظري على جميع من في الغرفة. «هذه مزحة أليس كذلك؟ أنتم، يا رفاق، تعبثون معي».

لم يضحك أحد. بدأ أكس يجادل بأنّه كان علينا محاولة منعهم من الدفع، حتى لو لم تنجح جهودنا. بدأ تيم ولاري بالجدال، معترفين بأنّ الأمر برمّته فظيع لكنّهما قالا إنّه إذا فرضت الحكومة انتهاكًا للعقود بين أطراف خاصّة، فسوف نلحق ضررًا لا يمكن إصلاحه بنظامنا القائم على السوق الحرّة. تدخّل غيبس ليشير إلى أنّ الأخلاق والحسّ السليم يتفوّقان على قانون الموجبات والعقود. بعد بضع دقائق، قاطعت الجميع. طلبت من تيم أن يواصل البحث عن الطرق التي قد تمنع المجموعة العالمية الأميركية من صرف المكافآت (مع العلم جيّدًا بأنّه قد لا ينجح في ذلك). ثمّ طلبت من أكس إعداد بيان يدين عملية صرف المكافآت، على أن أصرّح به في اليوم التالي (مع العلم بأنّه مهما كان ما سأقوله فهو لن يساعد في الحدّ من الضرر).

ثمّ قلت لنفسي إنّها لا تزال عطلة نهاية الأسبوع وإنّني بحاجة إلى مارتيني. كان هذا درسًا آخر تعلّمني إيّاه الرئاسة: أحيانًا، لا يهمّ مدى جودة عملك. أحيانًا، تشعر بأنّك في مأزق وأفضل ما يمكنك فعله هو تناول مشروب قويّ وإشعال سيجارة.

عندما انتشرت أخبار مكافآت المجموعة العالمية الأميركية، انتقل الغضب المكبوت طوال أشهر عدّة إلى درجة الغليان. كانت افتتاحيات الصحف لاذعة. مرّر مجلس النوّاب بسرعة مشروع قانون لفرض الضرائب على مكافآت وول ستريت بنسبة 90 في المئة للأشخاص الذين يجنون أكثر من 250 ألف دولار، إلّا أنّ مجلس الشيوخ لم يصادق عليه. في غرفة الإحاطة في البيت الأبيض، بدا أنّ غيبس لا يجيب عن أسئلة بشأن أيّ موضوع آخر. قامت مجموعة كود بينك، وهي مجموعة غريبة الأطوار مناهضة للحرب يرتدي أعضاؤها (معظمهم من النساء) قمصانًا وردية وقبّعات وردية وأوشحة من الريش وردية اللون في بعض الأحيان، بتكثيف الاحتجاجات أمام المباني الحكومية المختلفة، وظهرت في جلسات الاستماع التي كان يظهر فيها تيم، مع لافتات عليها شعارات مثل «أعيدوا لنا أموالنا»، غير متأثّرة بأيّ حجّة بشأن قدسية العقود.

في الأسبوع التالي، قرّرت عقد اجتماع في البيت الأبيض مع الرؤساء التنفيذيين للمصارف والمؤسّسات المالية الكبرى، على أمل تجنّب أيّ مفاجآت أخرى. حضر خمسة عشر منهم، جميعهم رجال، وقد بدوا جميعًا بمظهر أنيق ومفعم بالحياة، واستمعوا جميعًا بهدوء إليّ فيما كنت أوضح لهم أنّ صبر الشعب قد نفد، وأنّه نظرًا للألم الذي سبّبته الأزمة المالية في جميع أنحاء البلاد، إلى جانب التدابير غير العادية التي اتّخذتها الحكومة لدعم مؤسّساتهم، أقلّ ما يمكنهم أن يفعلوه هو ضبط النفس، وربّما أيضًا التضحية.

عندما جاء دور الرؤساء التنفيذيين للردّ، قدّم كلّ منهم نسخة ممّا يلي: (أ) مشاكل النظام المالي لم تكن من صنعهم (ب) لقد قدّموا تضحيات كبيرة، بما في ذلك تقليص حجم القوى العاملة وخفض حزم تعويضاتهم (ج) كانوا يأملون أن أتوقّف عن تأجيج نيران الغضب الشعبوي، الذي قالوا إنّه يضرّ بأسعار أسهمهم ويلحق الضرر بمعنويات القطاع. كدليل على هذه النقطة الأخيرة، ذكر عدد منهم مقابلة أجريتها أخيرًا وقلت فيها إنّ إدارتي كانت تدعم النظام المالي لمنع الكساد فقط وليس لمساعدة مجموعة من «المصرفيين البدينين الفاحشي الثراء». عندما تكلّموا بدا لي كأنّ مشاعرهم جُرحت.

وقال أحد المصرفيين: «ما يبحث عنه الشعب الأميركي في وقت الأزمة هذا هو أن تذكّرهم بأنّنا جميعًا في هذا المأزق معًا».

لقد ذهلت. «هل تعتقد أنّ بياني هو ما أثار غضب الشعب؟» أخذت نفسًا عميقًا، وحدّقت في وجوه الرجال الجالسين إلى الطاولة، وأدركت أنّهم كانوا صادقين. على غرار الكثيرين من تجّار وول ستريت في مقطع فيديو سانتيلي، شعر هؤلاء المديرون التنفيذيون بأنّنا نلقي اللوم عليهم ظلمًا. لم تكن هذه مجرّد حيلة. حاولت بعد ذلك أن أضع نفسي في مكانهم، مذكّرًا نفسي بأنّهم عملوا بلا شكّ بجدّ للوصول إلى ما هم عليه، ولعبوا اللعبة بطريقة لا تختلف عن أقرانهم، وأنّهم اعتادوا منذ فترة طويلة تملّق الناس واحترامهم بفضل النجاح الذي حققوه. كانوا يتبرّعون بمبالغ كبيرة للجمعيات الخيرية المختلِفة،

ويحبّون عائلاتهم. لم يفهموا لماذا (كما سيقول لي أحدهم لاحقًا) يسألهم أطفالهم الآن عمّا إن كانوا «المصرفيين البدينين الفاحشي الثراء»، أو لماذا لم يتأثّر أحد بخفض تعويضاتهم السنوية من 50 أو 60 مليون دولار إلى مليوني دولار، أو لماذا لا يعاملهم رئيس الولايات المتّحدة كشركاء حقيقيين ويقبل، فقط لنأخذ مثالًا واحدًا بعرض جيمي ديمون، بإرسال بعض كبار موظّفي جي بي مورغان لمساعدة الإدارة في تصميم إصلاحاتنا التنظيمية المقترحة.

حاولت أن أفهم وجهة نظرهم، لكنّني لم أستطع. بدلًا من ذلك، وجدت نفسي أفكّر في جدّتي، كيف في رأيي كانت تتصوّر بشخصيتها كريفية من كانساس أن يكون المصرفي المثالي: أمينًا وحريصًا ودقيقًا ويكره المخاطرة. هو شخص يرفض التهوّر ويكره التبذير والإسراف، يعيش وفقًا لقانون الإرضاء المتأخّر، فيما هو راضٍ تمام الرضى عن كونه مملًّا بعض الشيء في كيفية أدائه لعمله. تساءلت عن رأي توت في المصرفيين الذين يجلسون معي الآن في هذه الغرفة، من النوع ذاته من الرجال الذين تمّت ترقيتهم قبلها ويكسبون في شهر واحد أكثر ممّا جنته في حياتها المهنية بأكملها، وذلك لأنّهم لا يرون أيّ مشكلة في المراهنة بمليارات الدولارات من أموال الآخرين على ما يعرفون، أو كان ينبغي عليهم أن يعرفوا، أنّها مجموعة من القروض المعدومة.

أخيرًا، خرج منّي صوت ما بين الضحك والدمدمة. وقلت مع الحرص على عدم رفع صوتي: «اسمحوا لي بأن أشرح لكم شيئًا، أيّها السادة، أنّ الناس لا يحتاجون إلى تحفيزي ليغضبوا. لقد غضبوا من تلقاء أنفسهم. في الحقيقة، نحن الوحيدون الذين نقف بينكم وبين الغوغائية».

لا أستطيع القول إنّه كان لكلماتي في ذلك اليوم تأثير كبير باستثناء تعزيز وجهة النظر في وول ستريت بأنّني مناهض للأعمال التجارية. ومن المفارقات أنّ الاجتماع ذاته سيذكره النقّاد اليساريون لاحقًا كمثال على إخفاقي، على عجزي العامّ وصداقتي المزعومة مع تجّار وول ستريت، مع تحميل المصارف المسؤولية خلال الأزمة. كانت النظريتان خاطئتين، لكنّ أمرًا واحدًا كان صحيحًا: من خلال الالتزام باختبار التحمّل والانتظار لمدّة شهرين تقريبًا لتظهر نتائجه الأولية، كنت قد أخّرت أيّ ضغط أستطيع أن أمارسه على المصارف. ما كان صحيحًا أيضًا هو أنّني شعرت بأنّني مجبر على عدم التسرّع في اتّخاذ المبادرات بينما كنت لا أزال أعالج الأزمة الاقتصادية على جبهات عدّة، بما في ذلك الحاجة إلى منع صناعة السيّارات الأميركية من الانهيار.

كما كان الانهيار الداخلي في وول ستريت تتويجًا لمشاكل هيكلية طويلة الأمد كامنة في النظام المالي العالمي، فإنّ شركات صناعة السيّارات الثلاث الكبرى كانت تعاني خللًا يضعفها منذ عقود: الإدارة السيّئة والسيّارات السيّئة والمنافسة الأجنبية والمعاشات التقاعدية التي تفتقر إلى التمويل، وتكاليف الرعاية الصحّية الباهظة والاعتماد المفرط على بيع سيّارات الدفع الرباعي

ذات الأرباح المرتفعة التي تستهلك الكثير من الوقود. لم تؤدّ الأزمة المالية والركود المتفاقم إلّا إلى تسريع الانهيار المحتّم. بحلول خريف عام 2008، تراجعت مبيعات السيّارات بنسبة 30 في المئة إلى أدنى مستوى لها في أكثر من عقد، وكانت شركتا جنرال موتورز وكرايسلر تفتقران إلى السيولة. بينما كانت فورد في وضع أفضل بقليل (ويرجع ذلك أساسًا إلى إعادة هيكلة ديونها قبل الأزمة مباشرة)، تساءل المحلّلون هل بإمكانها النجاة من انهيار الشركتين الأخريين، نظرًا لاعتماد شركات صناعة السيّارات الثلاث على مجموعة واحدة من مورّدي قطع السيّارات تنتشر في جميع أنحاء أميركا الشمالية. قبل عيد الميلاد مباشرة، استخدم هانك بولسون قراءة إبداعية لترخيص برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة بهدف تزويد جنرال موتورز وكرايسلر بأكثر من 17 مليار دولار بشكل قروض مؤقتة. لكن دون رأس المال السياسي لفرض حلّ أكثر ديمومة، تمكّنت إدارة بوش فقط من تأجيل المشكلة إلى حين تولّيت منصبي. الآن بعد أن كان المال على وشك النفاد، كان عليّ أن أقرّر ما إن كنت سأضع مليارات أخرى لدعم شركات صناعة السيّارات بغية إنقاذها من الانهيار.

حتى خلال الفترة الانتقالية، كان من الواضح للجميع في فريقي أنّ جنرال موتورز وكرايسلر سيتعيّن عليهما المرور بنوع من الحراسة القضائية. بدون ذلك، كان من المستحيل أن تتمكّنا من تغطية الأموال النقدية التي كانتا تصرفانها شهريًا، على الرغم من مدى تفاؤل توقّعات مبيعاتهما. علاوة على ذلك، فإنّ الإفلاس وحده لن يكون كافيًا. لتبرير المزيد من الدعم الحكومي، سيتعيّن على صانعي السيّارات أيضًا الخضوع لعملية إعادة تنظيم شاقة من أعلى إلى أسفل وإيجاد طريقة لصنع سيّارات ينجذب الناس لشرائها. (تمتمت أكثر من مرّة أمام موظفيّ: «لا أفهم لماذا لا تستطيع ديترويت تصنيع سيّارة كورولا لعينة»).

كان الكلام عن المهمّتين أسهل من تنفيذهما. أولًا، جعلت إدارة جنرال موتورز كرايسلر العليا مصرفيّي وول ستريت يبدون بمظهر أصحاب الرؤية. في مناقشة مبكرة مع فريقنا الاقتصادي الانتقالي، كان عرض ريك واغونر، الرئيس التنفيذي لشركة جنرال موتورز، يفتقر إلى العناية ومليئًا بالتفاؤل غير المبرّر – بما في ذلك التوقّعات الخاصّة بزيادة المبيعات بنسبة 2 في المئة كلّ عام، على الرغم من أنّ الشركة شهدت انخفاضًا في المبيعات خلال القسم الأكبر من العقد الذي سبق الأزمة – إلى حدّ أنّ لاري فقد مؤقتًا قدرته على الكلام. أمّا الإفلاس، فمن المحتمل أن يكون بالنسبة إلى كلّ من جنرال موتورز وكرايسلر أشبه بجراحة القلب المفتوح: معقّدًا ودمويًا ومحفوفًا بالمخاطر. كان كلّ أصحاب المصلحة تقريبًا (من الإدارة إلى العمّال والمورّدين والمساهمين والمتقاعدين والموزّعين والدائنين والمجتمعات التي توجد فيها الشركات المصنّعة) من المحتمل أن يخسروا شيئًا على المدى القصير، ما قد

يكون سببًا لمفاوضات طويلة وشاقّة عندما أصبح من غير الواضح ما إن كانت الشركتان ستستمرّان حتى لشهر إضافي.

إلّا أنّ بعض الأمور كانت لمصلحتنا. بعكس الوضع مع المصارف، فإنّ إجبار جنرال موتورز وكرايسلر على إعادة التنظيم لم يكن من المرجّح أن يثير حالة من الذعر واسعة النطاق، ما أعطانا قدرة أكبر على المطالبة بتنازلات مقابل استمرار الدعم الحكومي. وقد ساعدني في ذلك أيضًا علاقة شخصية قويّة مع اتّحاد عمّال السيّارات، الذين أدرك قادتهم أنّه يجب إجراء تغييرات كبيرة حتى يتمكّن أعضاؤها من الاحتفاظ بوظائفهم.

والأهمّ من ذلك، أنّ فريق عمل السيّارات في البيت الأبيض – بقيادة ستيف راتنر ورون بلوم وقد انضمّ إليهما خبير استراتيجي لامع يبلغ من العمر واحدًا وثلاثين عامًا يُدعى براين ديس – كان رائعًا إذ جمع بين الدقة التحليلية والتقدير للأبعاد البشرية للوظائف التي يزيد عددها عن مليون وظيفة على المحكّ، مدركًا ضرورة القيام بعمل جيّد. بدأوا المفاوضات مع شركات تصنيع السيّارات قبل فترة طويلة من أدائي القسم الرئاسي، وهذا منح جنرال موتورز وكرايسلر ستين يومًا للتوصّل إلى خطط إعادة تنظيم رسمية لإثبات قدرتهما على الصمود للتأكّد من عدم انهيار الشركتين. خلال هذه الفترة، صمّموا سلسلة من التدخّلات الإضافية الحاسمة – كضمان اعتمادات للشركتين قابلة للتحصيل من المورّدين حتى لا تفتقرا إلى القطع.

في منتصف شهر آذار/مارس، جاء فريق عمل السيّارات إلى المكتب البيضاوي ليقدّم لي تقويمه. وقالوا إنّ أيًّا من الخطّتين التي قدّمتها جنرال موتورز وكرايسلر لم تكن مرضية، كانت الشركتان لا تزالان تعيشان في عالم خيالي من توقّعات غير واقعية للمبيعات والاستراتيجيات الغامضة للسيطرة على التكاليف. لكنّ الفريق شعر بأنّه مع تفليسة عدوانية منظّمة، يمكن لشركة جنرال موتورز تصحيح مسارها وأوصى بمنح الشركة ستين يومًا لمراجعة خطّتها لإعادة التنظيم – بشرط أن توافق على استبدال كلّ من ريك واغونر ومجلس الإدارة الحالي.

لكن بالنسبة إلى كرايسلر، كان فريقنا منقسمًا. كانت كرايسلر، الشركة الأصغر من بين الثلاث الكبرى في أسوأ حالة مالية. فما عدا علامة الجيب التجارية، بدا أنّ مجموعة منتجاتها الأخرى لا يمكن إنقاذها. نظرًا لمواردنا المحدودة ومعدّل مبيعات السيّارات السيّئ عمومًا، جادل البعض في الفريق بأنّه ستكون لدينا فرصة أفضل لإنقاذ جنرال موتورز إذا تخلّينا عن شركة كرايسلر. وأصرّ آخرون على أنّه لا ينبغي الاستخفاف بالصدمة الاقتصادية المحتملة الناتجة عن السماح لشركة أميركية بارزة بالانهيار. وقال لي فريق العمل إنّه في كلتا الحالتين، الوضع في كرايسلر يتدهور بسرعة كبيرة إلى حدّ أنّه ينبغي عليّ اتّخاذ قراري على الفور.

في هذه اللحظة، أطلّت مساعدتي كاتي برأسها في المكتب البيضاوي وأعلمتني بوجوب الذهاب إلى غرفة العمليات للاجتماع مع فريقي الخاصّ بالأمن القومي. ظنًّا منّي أنّ من المحتمل أن أحتاج إلى أكثر من نصف ساعة لتقرير مصير صناعة السيّارات الأميركية، طلبت من رام إعادة اجتماع فريق العمل مع ثلاثة من كبار مستشاريّ – فاليري وبيت وأكس – في غرفة روزفلت في وقت لاحق من بعد ظهر ذلك اليوم، لأتمكّن من سماع الرأيين (المزيد من الإجراءات!). في ذلك الاجتماع، استمعت إلى جين سبيرلينغ وهو يقدّم عرضًا لإنقاذ شركة كرايسلر، وكريستي رومر وأوستان غولسبي يشرحان لماذا من المحتمل أن يكون الدعم المستمرّ للشركة بمثابة رمي المال من النافذة. أشار رام وأكس، اللذان يعيران اهتمامًا كبيرًا للناحية السياسية للوضع، إلى أنّ البلاد عارضت – بهامش مذهل بلغ اثنين إلى واحد – أيّ عمليات إنقاذ أخرى لشركات السيّارات. حتى في ميشيغان، بالكاد بلغ الدعم الأغلبية.

وأشار راتنر إلى أنّ شركة فيات أعربت أخيرًا عن اهتمامها بشراء حصّة كبيرة في شركة كرايسلر وأنّ رئيسها التنفيذي، سيرجيو ماركيوني تسلّم الشركة المتعثّرة في عام 2004، وبنحو مثير للإعجاب، جعلها تحقق الأرباح في غضون عام ونصف العام. ومع ذلك، كانت المحاولات مستمرّة مع شركة فيات ولا يمكن لأحد أن يضمن أنّ أيّ تدخّل سيكون كافيًا لإعادة كرايسلر إلى المسار الصحيح. قرار وصفه راتنر بقرار 51-49 – مع احتمال قويّ بأن فرص النجاح ستبدو أضعف بمجرّد إفلاس الشركة وتمكّننا من إمعان النظر في حساباتها.

كنت أتصفّح الرسوم البيانية والأرقام، وألقي نظرة خاطفة من حين لآخر على صورتَي تيدي وفرانكلين ديلانو روزفلت المعلقتين على الحائط، إلى أن حان الوقت ليتكلّم غيبس. كان قد عمل سابقًا في حملة السناتور الأميركية ديبي ستابنو، في ميشيغان، وأشار إلى خريطة في العرض الذي قدّمه تظهر كلّ مصنع من مصانع كرايسلر عبر الغرب الأوسط.

وقال: «سيّدي الرئيس، أنا لست خبيرًا اقتصاديًا، ولا أعرف كيف أدير شركة سيّارات. لكنّني أعلم أنّنا أمضينا الأشهر الثلاثة الماضية في محاولة لمنع حلول كساد كبير ثانٍ. لكن في الواقع، أصاب الكساد الكثير من هذه المدن. إذا امتنعنا عن مساعدة كرايسلر الآن، فقد نوقّع على حكم بإعدام كلّ بقعة من البقع التي تراها على الخريطة. كلّ واحدة منها لديها آلاف العمّال الذين يعتمدون علينا. إنّهم الأشخاص الذين قابلتهم أثناء جولات الحملة الرئاسية... فقدوا الرعاية الصحّية لهم، ومعاشاتهم التقاعدية، وأصبحوا أكبر سنًّا من أن يبدأوا من جديد من الصفر. لا أعرف كيف يمكنك أن تبتعد عنهم. ولا أعتقد أنّك ترشّحت للرئاسة لتفعل هذا».

حدّقت في النقاط الموجودة على الخريطة، إنّها أكثر من عشرين نقطة في المجموع، تنتشر عبر ميشيغان وإنديانا وأوهايو، وعدت بالذاكرة إلى الأيّام

الأولى لي في العمل التنظيمي في شيكاغو، عندما كنت ألتقي بعمّال الصلب المسرّحين في برد قاعات الاتّحاد أو أقبية الكنائس لمناقشة اهتماماتهم الاجتماعية. تذكّرت أجسادهم الثقيلة تحت المعاطف الشتوية، وأيديهم المشققة والمتصلّبة، ووجوههم – بيضاء، سوداء، بنّية – تعكس اليأس الهادئ الذي يميّز الرجال الذين فقدوا هدفهم. لم أتمكّن من مساعدتهم كثيرًا آنذاك. كانت مصانعهم قد أغلقت عندما وصلت، ولم يكن لأشخاص مثلي أيّ نفوذ على المديرين التنفيذيين غير الودّيين الذين اتّخذوا تلك القرارات. لقد دخلت السياسة بفكرة أنّني قد أكون يومًا ما قادرًا على تقديم شيء أكثر أهمّية لهؤلاء العمّال وعائلاتهم.

وها أنا هنا الآن. التفتّ إلى راتنر وبلوم وطلبت منهما الاتّصال بكرايسلر هاتفيًا. وقلت لهم: إذا تمكّنت الشركة، بمساعدتنا، من التفاوض على صفقة مع شركة فيات، وتقديم خطّة عمل واقعية صارمة للخروج من إفلاس منظّم في إطار زمني معقول، فإنّنا ندين لهؤلاء العمّال ومجتمعاتهم بهذه الفرصة.

كان وقت العشاء يقترب ولا يزال لديّ العديد من المكالمات التي يجب إجراؤها في المكتب البيضاوي. كنت على وشك رفع الاجتماع عندما لاحظت أنّ براين ديزي يرفع يده بخجل. إنّه أصغر عضو في فريق العمل، بالكاد تحدّث أثناء المناقشة، ولكن من دون علمي، كان هو من أعدّ الخريطة وأحاط غيبس بالتكاليف البشرية التي ينطوي عليها السماح بانهيار شركة كرايسلر. (بعد سنوات، أخبرني أنّه شعر بأنّ الحجج سيكون لها وزن أكبر إذا قدّمها أحد كبار الموظفين). بعد أن رأى أنّ رأيه كان مؤثّرًا وشعر بالحماسة، بدأ ديزي بالإشارة إلى جميع الجوانب الإيجابية المحتملة للقرار الذي اتّخذته للتوّ – بما في ذلك أنّ ثنائي كرايسلر وفيات قد ينتهي به الأمر كأول شركة مقرّها الولايات المتّحدة تنتج سيّارات قادرة على السير أربعين ميلًا للغالون الواحد. لكن بسبب توتّره قال: «السيّارات الأميركية الصنع الأولى يمكنها قطع مسافة أربعين ميلًا في الساعة».

ساد الهدوء في الغرفة للحظة، ثمّ انفجر الجميع بالضحك. بعد أن أدرك خطأه، احمرّ وجه ديزي الملائكي تحت شاربه ولحيته. ابتسمت وقمت من مقعدي.

وقلت فيما كنت أجمع الأوراق أمامي: «أتعلم؟ يصادف أنّ أول سيّارة امتلكتها كانت سيّارة فيات من عام 1976. اشتريتها مستعملة، في سنتي الأولى في الكلّية. كانت حمراء اللون، وبخمس سرعات وأتذكّر أنّها كانت تتجاوز سرعة 40 ميلًا في الساعة... عندما لم تكن في متجر التصليح. وكانت أسوأ سيّارة امتلكتها على الإطلاق». مشيت حول الطاولة، وربّت ذراع ديزي، وتراجعت لأخرج من الباب. وقلت: «إنّ موظّفي شركة كرايسلر يشكرونك لأنّك لم تعط هذه الحجّة بالذات إلّا بعد أن اتّخذت قراري».

غالبًا ما يقال إنّه يُعترف بفضل كبير للرئيس عندما يكون الاقتصاد في حالة جيّدة، وإنّه يتلقّى شديد اللوم عندما ينهار الاقتصاد. في الأوقات العادية، هذا صحيح. فجميع العوامل – من قرار لمجلس الاحتياطي الفدرالي (الذي لا يملك الرئيس سلطة عليه بموجب القانون) برفع الفائدة أو خفضها، إلى تقلّبات دورة الأعمال، إلى سوء الأحوال الجوّية التي تؤخّر مشاريع البناء أو الارتفاع المفاجئ في أسعار السلع الناجم عن بعض الصراعات في جانب آخر من العالم – من المرجّح أن يكون لها تأثير أكبر على الاقتصاد اليومي من أيّ عمل يقوم به الرئيس. حتى مبادرات البيت الأبيض الرئيسة، كالتخفيضات الضريبية الكبيرة أو الإصلاح التنظيمي، لا تحدث أيّ نوع من التأثير الواضح على نموّ الناتج المحلي الإجمالي أو معدّلات البطالة قبل أشهر أو حتى سنوات.

نتيجة لذلك، يعمل معظم الرؤساء من دون إدراك تأثير أعمالهم على الاقتصاد. ولا يستطيع الناخبون قياس هذا التأثير أيضًا. وأفترض أنّ هناك ظلمًا كامنًا في هذا الواقع: اعتمادًا على المصادفة المرتبطة بالتوقيت، يمكن معاقبة الرئيس أو مكافأته في استطلاعات الرأي على أمور خارجة عن إرادته تمامًا. في الوقت نفسه، يوفّر هذا أيضًا للإدارة هامشًا معيّنًا للخطأ، ما يسمح للقادة بوضع سياسات جديدة مع العلم بأنّ كلّ شيء لن يعتمد على الإجراءات التي اتّخذوها.

لكنّ الوضع كان مختلفًا في عام 2009. في الأيّام المئة الأولى من إدارتي، لم يكن هناك أيّ هامش للخطأ. كلّ خطوة قمنا بها كانت ذات تأثير. وكان كلّ أميركي يراقب عن كثب ما نفعله. هل أعدنا تشغيل النظام المالي؟ هل وضعنا حدًّا للركود؟ هل أعدنا الناس إلى أعمالهم؟ هل أبقينا الناس في منازلهم؟ كان دفتر إنجازاتنا يُنشر يوميًا أمام الجميع، وكان كلّ جزء جديد من البيانات الاقتصادية، وكلّ تقرير إخباري أو حكاية، فرصةً للحكم علينا. كنّا أنا وفريقي ندرك هذا الأمر من اللحظة التي نستيقظ فيها إلى أن نأوي إلى الفراش مجدّدًا.

وأعتقد أحيانًا أنّ برنامج عملنا المكثّف في تلك الأشهر هو الذي منعنا من الانهيار تحت وطأة الضغوط الشاملة. بعد القرارات التي اتّخذناها بشأن جنرال موتورز وكرايسلر، كانت الركائز الأساسية لاستراتيجيتنا قد وُضعت في مكانها الصحيح، ما يعني أنّه بات بإمكاننا التركيز على التنفيذ. تفاوض فريق عمل قطاع السيّارات على تغيير في إدارة جنرال موتورز، وتوسّط في حصّة شركة فيات في شركة كرايسلر، وساعد في وضع خطّة معقولة للإفلاس المنظّم وإعادة تنظيم الشركتين المتعثّرتين. في غضون ذلك، وضع فريق الإسكان إطار عمل برنامجيًا لتعديل أسعار المنازل وإعادة تمويل المنازل بأسعار معقولة. بدأت التخفيضات الضريبية والمنح المقدّمة للولايات بالتدفّق من قانون الإنعاش الاقتصادي، مع جو بايدن ومع رئيس موظفيه المقتدر رون كلين، المسؤولين عن الإشراف على مليارات الدولارات في مشاريع البنية

التحتية بهدف تقليل الهدر أو الاحتيال. واستمرّ تيم وموظفوه الذين لا يزالون قليلي العدد في وزارة الخزانة، إلى جانب الاحتياطي الفدرالي، في إخماد الحرائق المنتشرة عبر النظام المالي.

كانت وتيرة العمل لا تعرف الهوادة. عندما التقيت بفريقي الاقتصادي من أجل إحاطتنا الإعلامية المعتادة في الصباح، كانت وجوه أولئك الجالسين على الكراسيّ المصطفّة بشكل حدوة حصان وعلى الأرائك حول المكتب البيضاوي، تعكس كلّ معاني الإرهاق. وسمعت لاحقًا روايات غير مباشرة عن الصراخ المتبادل والشجارات أثناء اجتماعات الموظفين، أو نتيجة الخلافات المشروعة على السياسات التي يجب اتّباعها، أو المعارك البيروقراطية على النفوذ، أو التسريبات المجهولة للصحافة، أو غياب عطلات نهاية الأسبوع، أو كثرة تناول البيتزا أو طبق التشيلي في وقت متأخّر من الليل من قسم الـNavy Mess في الطابق الأرضي من الجناح الغربي. لم يتحوّل أيّ من هذا التوتّر إلى ضغينة حقيقية ولم يمنع إنجاز العمل. سواء كان ذلك بسبب الاحتراف، أو احترام الرئاسة، أو الوعي لما قد يعنيه الفشل للبلد، أو التضامن الناتج عن كون الفريق هدفًا جماعيًا للهجمات المتصاعدة من جميع الجهات، فقد صمد الجميع بشكل أو بآخر فيما كنّا ننتظر إشارة، أيّ إشارة، تدلّ على أنّ خططنا لإنهاء الأزمة ستنجح فعلًا.

أخيرًا، في أواخر نيسان/أبريل، جاءت تلك الإشارة. دخل تيم إلى المكتب البيضاوي ذات يوم ليخبرني أنّ الاحتياطي الفدرالي، الذي ظلّ صامتًا طوال مراجعته لحسابات المصارف، قد أعطى وزارة الخزانة أخيرًا نبذة أولية عن نتائج اختبار التحمّل.

وسألت: «وبعد؟» فيما كنت أحاول قراءة تعابير تيم. «كيف يبدو الأمر؟».

«في الواقع، لا تزال الأرقام خاضعة لبعض التدقيق...».

مددت يدي في سخط وهمي.

قال تيم: «أفضل ممّا توقّعناه، سيّدي الرئيس».

«والمعنى؟».

«بمعنى أنّنا ربّما نكون تجاوزنا ذروة المحنة».

من بين المؤسّسات التسع عشرة ذات الأهمّية النظامية التي خضعت لاختبار التحمّل، أعطى نظام الاحتياطي الفدرالي تسعًا منها شهادة إيجابية، مؤكّدًا أنّها لن تحتاج إلى زيادة رأس المال. احتاجت خمسة بنوك أخرى إلى المزيد من رأس المال للوفاء بمعيار الاحتياطي الفدرالي، لكن مع ذلك بدت قويّة بما يكفي لتجمع المبلغ من مصادر خاصّة. وبقيت خمس مؤسّسات (بما في ذلك بنك أوف أميركا وسيتي غروب وشركة جي أم آي سي، الذراع التمويلية لشركة جنرال موتورز) التي يُحتمل أن تحتاج إلى دعم حكومي إضافي. وفقًا لمجلس الاحتياطي الفدرالي، بدا أنّ العجز الجماعي لا يتجاوز 75 مليار دولار –

وهو المبلغ الذي يمكن أن تغطّيه أموالنا الباقية من برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة بشكل مريح إذا لزم الأمر.

«لم أشكّ يومًا في ذلك»، قلت، مازحًا بفتور، عندما أنهى تيم إطلاعي على الأمر.

كانت هذه أول ابتسامة رأيتها على وجهه منذ أسابيع.

إذا شعر تيم بالفخر بأن نتائج اختبار التحمّل أثبتت أنّه كان محقًا، فهو لم يظهر ذلك. (لقد اعترف بعد عدّة سنوات بأنّ سماع لاري سامرز ينطق بعبارة «كنت على حق» كان مرضيًا للغاية). في ذلك الوقت، أبقينا المعلومات المبكرة هذه داخل دائرتنا الضيّقة، فآخر ما كنّا بحاجة إليه هو الاحتفال المبكر. لكن عندما أصدر بنك الاحتياطي الفدرالي تقريره النهائي بعد أسبوعين، لم تتغيّر استنتاجاته، وعلى الرغم من بعض الشكوك المستمرّة من المعلّقين السياسيين، وجد الجمهور المعنيّ، أي الأسواق المالية، أنّ المراجعة صارمة وذات مصداقية، ما أعطى دفعًا جديدًا من الثقة. بدأ المستثمرون بإعادة ضخّ الأموال إلى المؤسّسات المالية بالسرعة التي كانوا يسحبونها بها. ووجدت الشركات أنّها تستطيع الاقتراض مجدّدًا لتمويل عملياتها اليومية. ومثلما ضاعف الخوف من الخسائر الحقيقية التي عانتها البنوك من نوبة إقراض الرهن العقاري العالية المخاطر، فإنّ اختبار التحمّل – إلى جانب التأكيدات الهائلة من الحكومة الأميركية – أعاد الأسواق إلى نطاق المنطق. بحلول شهر حزيران/يونيو، جمعت المؤسّسات المالية العشر المتعثّرة أكثر من 66 مليار دولار من رأس المال الخاصّ، ما لم يترك سوى فارقٍ بلغ 9 مليارات دولار. وتمكّن صندوق السيولة الطارئة التابع لبنك الاحتياطي الفدرالي من خفض استثماراته في النظام المالي بأكثر من الثلثين. وأعادت المصارف التسعة الكبرى في البلاد للخزانة الأميركية 67 مليار دولار من أموال برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة التي كانت قد تلقّتها – مع الفوائد.

بعد تسعة أشهر تقريبًا من سقوط مصرف ليمان براذرز، بدا أنّ الذعر انتهى.

مرّ أكثر من عقد على تلك الأيّام المحفوفة بالمخاطر في بداية عهدي، وعلى الرغم من أنّ التفاصيل ضبابية بالنسبة إلى معظم الأميركيين، لا يزال تعامل إدارتي مع الأزمة المالية يولّد نقاشًا حادًّا. من المنظار الضيّق، من الصعب الجدال بشأن نتائج أفعالنا. لم يستقرّ القطاع المصرفي الأميركي في وقت أقلّ بكثير من أيّ من نظرائه الأوروبيين فحسب، بل عاد النظام المالي والاقتصاد العامّ إلى النموّ أسرع من نظيره في أيّ دولة أخرى في التاريخ بعد هذه الصدمة الكبيرة. لو توقعت في يوم أدائي القسم أنّه في غضون عام واحد، سيستقرّ النظام المالي الأميركي، فيتمّ سداد جميع أموال برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة تقريبًا بالكامل (بعد أن جنينا المال بدلًا من جعل المكلّفين يدفعونه)، وأنّ الاقتصاد سيدخل أطول فترة نموّ مستمرّ وخلق

فرص العمل في تاريخ الولايات المتّحدة، لكان معظم النقّاد والخبراء قد شكّكوا في صحّة قواي العقلية – أو افترضوا أنّني كنت أدخّن شيئًا أقوى تأثيرًا من التبغ.

ومع ذلك، فبالنسبة للعديد من النقّاد المفكّرين، إنّ حقيقة أنّني قد خطّطت للعودة إلى الحياة الطبيعية كما كانت قبل الأزمة هي بالضبط المشكلة – إذ إنّها فرصة ضائعة، إن لم تكن خيانة حقيقية. وفقًا لوجهة النظر هذه، أتاحت لي الأزمة المالية فرصة لا تتكرّر إلّا مرّة كلّ جيل، لإعادة ضبط معايير الحياة الطبيعية، وإعادة صياغة – لا النظام المالي فحسب، بل الاقتصاد الأميركي عمومًا. فلو فكّكت المصارف الكبيرة وأرسلت بعض المجرمين ذوي الياقات البيضاء إلى السجن، ولو وضعت حدًّا لباقات الأجور الضخمة وثقافة وول ستريت التي تقتصر على «طرّة أنا أفوز، ونقشة، أنت تخسر»، فلربّما كان لدينا اليوم نظام أكثر إنصافًا يخدم مصالح الأسر العاملة بدلًا من حفنة من أصحاب المليارات.

أتفهّم ما تسبّبه مثل هذه الأمور من إحباط. ومن نواحٍ كثيرة، أشاركهم فيه. حتى يومنا هذا، ما زلت أقوم بمسح لتقارير عدم المساواة المتصاعد في أميركا، وانخفاض حركته التصاعدية، والأجور التي لا تزال راكدة، مع كلّ ما يترتّب عن ذلك من الغضب والتشويهات التي تثيرها هذه التوجّهات في ديمقراطيتنا، وأتساءل هل كان يجب أن أكون أكثر جرأة في تلك الأشهر الأولى لفرض المزيد من الألم الاقتصادي على المدى القصير سعيًا وراء نظام اقتصادي يجري تغييره دائمًا لكنّه يكون أكثر عدلًا.

هذه الفكرة التي تراودني باستمرار تزعجني. ومع ذلك، لو كان من الممكن أن أعود بالزمن إلى الوراء وأن أتصرّف بطريقة مختلفة، لما استطعت أن أقول إنّني سأقوم باختيارات مختلفة. باختصار، كلّ البدائل والفرص الضائعة التي يقدّمها النقاد تبدو معقولة ونقاط تحوّل بسيطة في حكاية أخلاقية. لكن عندما تنظر في التفاصيل، فإنّ كلّ خيار من الخيارات التي يقترحونها – سواء تأميم المصارف، أو توسيع نطاق تعريف القوانين الجنائية لمقاضاة المديرين التنفيذيين في البنوك، أو ببساطة ترك جزء من النظام المصرفي ينهار من أجل تجنّب المخاطر الأخلاقية – كان سيتطلّب منّا أن نتصرّف بعنف تجاه النظام الاجتماعي، وأن نمزّق المعايير السياسية والاقتصادية، وهو أمر من شبه المؤكّد أنّه كان سيزيد الحالة سوءًا. ولن تكون أسوأ بالنسبة إلى الأثرياء والأقوياء، الذين يجدون دائمًا طريقة للصمود، بل أسوأ بالنسبة إلى الأشخاص الذين كنت أدّعي إنقاذهم. في أفضل الحالات كان الاقتصاد سيستغرق وقتًا أطول للتعافي، ويشهد المزيد من البطالة، والمزيد من عمليات حبس الرهن، والمزيد من إغلاق المؤسّسات. وفي أسوأ الحالات، ربّما كنّا دخلنا في ركود واسع النطاق.

قد يردّ شخص يتمتّع بروح أكثر ثورية بأنّ كلّ هذا كان يستحق هذا العناء، وأنّ عليك أن تكسر البيض لتصنع العجّة. ولكن بقدر ما كنت على استعداد دائم لتعطيل حياتي الخاصّة سعيًا وراء فكرة، لم أكن على استعداد لتحمّل هذه المخاطر نفسها ووضع رفاهية الملايين من الناس على المحكّ. بهذا المعنى، كشفت الأيّام المئة الأولى لي في المنصب عن خصلة أساسية في شخصيتي السياسية. كنت مصلحًا، محافظًا في المزاج إن لم أكن محافظًا في الرؤية. وأترك للآخرين أن يحكموا ما إن كنت أتصرّف بحكمة أم بضعف.

وعلى أيّ حال، جاءت مثل هذه التأمّلات في وقت لاحق، في صيف عام 2009، وكان السباق قد بدأ لتوّه. بمجرّد استقرار الاقتصاد، علمت أنّه سيكون لديّ المزيد من الوقت للمضيّ قدمًا في التغييرات الهيكلية – في الضرائب والتعليم والطاقة والرعاية الصحّية وقانون العمل والهجرة – التي ركّزت حملتي عليها، وهي تغييرات من شأنها أن تجعل النظام أكثر عدالة في الجوهر وأن تزيد فرص الأميركيين العاديين. وكان تيم وفريقه يعدّون الخيارات لحزمة إصلاح شاملة في وول ستريت سأقدّمها لاحقًا إلى الكونغرس.

خلال هذا الوقت، حاولت أن أذكّر نفسي بأنّنا قد أبعدنا الأمّة عن الكارثة، وأنّ عملنا بدأ بالفعل يأتي بنتائج جيّدة. فقد أدّت مدفوعات التأمين الموسّعة ضدّ البطالة إلى إبقاء العائلات في جميع أنحاء البلاد واقفة على قدميها. وسمحت التخفيضات الضريبية للشركات الصغيرة لعدد قليل من العمّال بالبقاء في وظائفهم. كان المعلّمون في الصفوف الدراسية، ورجال الشرطة على الأرض. كان مصنع السيّارات الذي كان مهدّدًا بالإغلاق لا يزال مفتوحًا، بينما كانت إعادة تمويل رهن عقاري تمنع شخصًا من فقدان منزله.

لن يجذب غياب الكارثة والحفاظ على الحياة الطبيعية الانتباه. ولن يعرف معظم الأشخاص المتأثّرين بسياساتنا كيف أثّرت تلك السياسات في حياتهم. لكن في كثير من الأحيان، أثناء القراءة في صالة المعاهدات في وقت متأخّر من الليل، كنت أجد رسالة في المجلّد الأرجواني تبدأ بهذا الشكل:

عزيزي الرئيس أوباما،
أنا متأكّد من أنّك لن تقرأ هذه الرسالة أبدًا، لكنّني أعتقد أنّك قد ترغب في معرفة أنّ برنامجًا وضعته أنقذني بالفعل...

كنت أضع الرسالة بعد قراءتها وأسحب بطاقة ملاحظة لكتابة إجابة موجزة للمرسل. أتخيّله يحصل على الظرف الرسمي من البيت الأبيض ويفتحه والحيرة في عينيه، ثمّ يبتسم. ويعرضه على عائلته، وربّما يأخذه إلى العمل. وفي نهاية المطاف، تستلقي الرسالة في درج في مكان ما، وتُنسى مع الأفراح والآلام الجديدة في الحياة. ولا بأس بذلك. لا أتوقّع أن يفهم الناس إلى أيّ مدى كانت أصواتهم تعني لي في الحقيقة، وكيف حافظوا على حماستي وتصدّوا للشكوك الهامسة التي كانت تعتريني في عزلتي في تلك الساعات المتأخّرة من الليل.

13

قبيل مراسم تنصيبي، أصرّ دنيس ماكدونو، وهو كبير مسؤولي السياسة الخارجية ضمن حملتي الانتخابية الذي أصبح في ما بعد رئيسًا للاتّصالات الاستراتيجية لمجلس الأمن القومي، على ضرورة أن أخصّص ثلاثين دقيقة من وقتي لأمر اعتبره أولوية.

«يجب أن نتأكّد من أنّه يمكنك أداء التحيّة العسكرية بشكل صحيح».

لم يكن دنيس نفسه قد خدم في الجيش قطّ، ولو أنّ شيئًا ما في تحرّكاته ودقته وتركيزه قد يوحي بذلك. وهو رجل طويل القامة ونحيل، فكّه بارز، وعيناه غائرتان، وشعره الأشيب جعله يبدو أكبر من سنواته الـ39. كان قد نشأ في بلدة ستيلووتر الصغيرة في ولاية مينيسوتا، وهو واحد من أحد عشر ولدًا في عائلة كاثوليكية إيرلندية من الطبقة العاملة. بعد تخرّجه من الجامعة، تنقّل عبر أميركا اللاتينية وعمل مدرّسًا ثانويًا في بيليز، ثمّ عاد ليحصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية، وعمل مع توم داشل، الذي كان الزعيم الديمقراطي في مجلس الشيوخ آنذاك. في عام 2007، وظّفنا دنيس للعمل ضمن طاقم السياسة الخارجية في مكتبي في مجلس الشيوخ، وخلال الحملة، ما لبثت المسؤوليات الملقاة على عاتقه أن تزايدت شيئًا فشيئًا، فكان يساعدني في التحضير للمناقشات ويعدّ ملفّات الإحاطة ويتولّى تنظيم كلّ جانب من جوانب جولتي الأجنبية فضلًا عن التعامل بلا كلل مع طلبات السلك الصحافي المتنقل.

برز دنيس بنحو استثنائي بين أترابه، حتى ولو أنّهم جميعًا من الشخصيات التنافسية، فكان ينكبّ على أدق التفاصيل، ويتطوّع لأصعب المهامّ، ولا يمكنك أن تجد شخصًا يضاهيه تفانيًا في عمله. خلال الحملة في ولاية أيوا، أمضى كلّ أوقات الفراغ السانحة يجول من باب إلى باب، يجرف الثلج من أمام المنازل بعد عاصفة ثلجية قويّة، على أمل الفوز بالتزام أصحابها بالتجمّع لدعمي. من يعرفه يعلم أنّه لا يبالي كثيرًا بسلامته الجسدية، وهو ما ساعده في الانضمام

إلى فريق كرة القدم في الجامعة كلاعب دفاع رغم صغر حجمه، وهو ما قد يسبّب له المشاكل، حتى إنّني اضطررت ذات مرّة في البيت الأبيض لأن آمره بالعودة إلى منزله بعد أن علمت أنّه كان يعمل لمدّة 12 ساعة متتالية رغم إصابته بالإنفلونزا. بعد مرور بعض الوقت، صرت أشك في وجود جانب ديني لديه وراء هذا التفاني، ولكنّ توجّهه الثوري ضدّ العقائد الدينية (فضلًا عن عشقه لزوجته كاري) ثناه عن الالتحاق بالكنيسة، علمًا بأنّ طريقة عمله تكاد تكون نوعًا من أنواع الخدمة الدينية ونكران الذات.

أمّا الآن، فضمن أعماله الصالحة هنا، أخذ دنيس على عاتقه مهمّة إعدادي ليومي الأول كقائد أعلى للقوّات المسلّحة. عشيّة مراسم التنصيب، استدعى رجلين عسكريين، بينهما مات فلافين وقد كان ضابطاً في البحرية وعمل معي لاحقًا كموظّف شؤون قدامى المحاربين في البيت الأبيض، وانضمّا إلينا في المكتب الانتقالي لتدريبي على أداء التحيّة. بداية، عرضا عليّ مجموعة من الصور التي تظهر رؤساء سابقين يؤدّون التحيّة بطرق غير مقبولة، فهذا أرخى معصمه، وذاك أصابعه ملتوية، وجورج دبليو بوش يحاول أداء التحيّة بينما كان يحمل كلبه تحت ذراعه. ثمّ قيّما تحيّتي ويبدو أنّها لم تكن ممتازة.

قال أحدهما: «ارفع الكوع قليلًا، سيّدي».

وقال الآخر: «أبقِ أصابعك مرصوصة أكثر سيّدي». «يجب أن يلامس رأس أصابعك حاجبك».

بعد مرور عشرين دقيقة تقريبًا، بدا المعلّمان راضيين. بمجرّد مغادرتهما، التفتّ إلى دنيس وقلت ممازحًا: «هل من شيء آخر يقلقك؟».

هزّ دنيس رأسه وكأنّه غير مقتنع، «لست متوتّرًا، سيّدي الرئيس، أريدنا فقط أن نكون مستعدّين».

«لأيّ شيء؟».

فردّ مبتسمًا، «لكلّ شيء».

من المعروف أنّ أهمّ وظيفة للرئيس هي الحفاظ على أمن الشعب الأميركي. واعتمادًا على ميولك السياسية ومشروعك الانتخابي، قد تكون لديك رغبة شديدة في تحسين التعليم الرسمي أو إعادة الصلاة في المدارس، أو رفع الحدّ الأدنى للأجور أو الحدّ من قوّة النقابات التابعة للقطاع العامّ.

لكن سواء أكان جمهوريًا أم ديمقراطيًا، فإنّ الأمر الوحيد الذي يجب على كلّ رئيس أن يبقيه نصب عينيه، فيصبح مصدر توتّر مزمن لا يلين ويتغلغل في أعماقه منذ لحظة انتخابه، هو إدراكه أنّ الجميع يعتمدون عليه لحمايتهم.

وتعتمد مقاربتك لهذه المهمّة على كيفية تعريفك للتهديدات التي يواجهها البلد. ما هو أكثر ما نخشاه؟ هل هو احتمال هجوم نووي روسي، أم أن يؤدّي سوء تقدير بيروقراطي أو خلل في البرنامج إلى إطلاق أحد صواريخنا الحربية عن طريق الخطأ؟ هل هو هجوم انتحاري في مترو الأنفاق أو أن تدخل

الحكومة إلى حساب بريدك الإلكتروني تحت ستار حمايتك من المتعصّبين؟ هل هو نقص في الغاز ناتج عن انقطاع إمدادات النفط الأجنبية، أم ارتفاع منسوب المحيطات ودرجة حرارة الكوكب؟ هل هو أسرة مهاجرة تتسلّل عبر النهر بحثًا عن حياة أفضل، أو وباء ينتشر بسبب الفقر ونقص الخدمات العامّة في بلد فقير في الخارج، ويتسلل بشكل خفيّ إلى منازلنا؟

خلال القسم الأكبر من القرن العشرين، كانت سياستنا القومية للدفاع تبدو جليّة بالنسبة إلى السواد الأعظم من الشعب الأميركي. لقد عشنا مع احتمال تعرّضنا للهجوم من قبل قوّة عظمى أخرى، أو الانجرار إلى صراع بين القوى العظمى، أو إمكانية تعرّض مصالح أميركا الحيوية، كما حدّدها الحكماء في واشنطن، للتهديد من بعض الأطراف الأجنبية. وبعد الحرب العالمية الثانية، كان هناك السوفيات والصينيون الشيوعيون ووكلاؤهم (الحقيقيون منهم والمفترضون)، وقد كانوا عازمين على الهيمنة على العالم بما يهدّد أسلوب عيشنا. ثمّ جاء خطر الهجمات الإرهابية الآتية من الشرق الأوسط، ولم نكن نوليها اهتمامًا كبيرًا في البداية، فمع أنّها كانت مخيفة كنّا قادرين على التحكّم فيها، واستمرّ الأمر على هذا النحو حتى شهور قليلة من نقطة التحوّل في القرن، حين تجلّت أسوأ مخاوفنا أمام مشهد البرجين التوأمين وهما ينهاران فيتحوّلان إلى غبار.

ترسّخ العديد من هذه المخاوف فيّ خلال نشأتي. ففي هاواي، عرفت أسرًا فقدت أحبّاءها في هجوم بيرل هاربور. وكان جدّي وشقيقه وشقيق جدّتي قد قاتلوا جميعًا في الحرب العالمية الثانية. ونشأت مع اعتقاد راسخ بأنّ الحرب النووية كانت احتمالًا واردًا إلى حدّ كبير. في المدرسة الابتدائية، شاهدت تغطية مذبحة الرياضيين الأولمبيين على أيدي رجال ملثّمين في ميونيخ، وفي الجامعة، استمعت إلى تيد كوبل وهو يشير إلى عدد الأيّام التي احتُجز فيها الأميركيون كرهائن في إيران. كنت لا أزال طفلًا خلال حرب فيتنام ولم أفهم المعاناة التي نتجت عنها مباشرة. ثمّ شاهدت العسكريين الأميركيين يتصرّفون بأعلى درجات الشرف وضبط النفس خلال حرب الخليج، ومثل معظم الأميركيين، اعتبرت أنّ عملياتنا العسكرية في أفغانستان بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر كانت ضرورية ومنصفة.

لكن كانت مجموعة أخرى من القصص محفورة فيّ، وهي مختلفة وإن لم تكن متناقضة، عمّا تعنيه أميركا لأولئك الذين يعيشون خارج حدودها، والقوّة الرمزية لبلد قائم على مُثُل تتعلّق بالحرية. أتذكّر أنّني كنت في السابعة أو الثامنة من عمري وكنت جالسًا على بلاط الأرضية الباردة في منزلنا في ضواحي جاكرتا، أعرض بفخر لأصدقائي كتابًا مصوّرًا لهونولولو بمبانيها الشاهقة وأضواء المدينة والطرق العريضة المعبّدة. لن أنسى أبدًا الدهشة التي ارتسمت على وجوههم فيما رحت أجيب عن أسئلتهم عن الحياة في أميركا، وأخبرهِم أنّه يتسنّى لجميع الأطفال ارتياد المدرسة وحيازة الكثير من

الكتب، وكيف أنّه لم يكون هناك وجود للمتسوّلين لأنّ معظم الناس لديهم وظائف وما يكفي من القوت. وفي وقت لاحق، عندما صرت شابًّا، شاهدت بأمّ العين تأثير العمل الذي قامت به والدتي كمقاولة مع منظمات مثل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، حيث ساعدت النساء في القرى الآسيوية النائية على الحصول على رصيد ائتماني، ورأيت مدى امتنان هؤلاء النساء لأنّ الأميركيين الذين يعيشون على مسافة محيط منهنّ يهتمّون لمحنتهنّ. وعندما زرت كينيا لأول مرّة، جلست مع أقاربي الجدد الذين أخبروني عن مدى إعجابهم بالديمقراطية الأميركية ومبدأ سيادة القانون، على عكس القبلية والفساد المستشري اللذين ابتُليت بهما بلادهم.

علّمتني تلك اللحظات أن أرى بلدي من خلال عيون الآخرين. وذكّرتني كم أنّي محظوظ لكوني أميركيًا، ولقّنتني ألّا أتعامل مع هذه النعم وكأنّها من المسلّمات. لقد رأيت بأمّ العين قوّة تأثيرنا على قلوب الناس وعقولهم في جميع أنحاء العالم. وأدّى كلّ ذلك إلى نتيجة طبيعية، وهي إدراكي لما يمكن أن نخسره إذا فشلت أفعالنا في الارتقاء إلى صورتنا ومثلنا العليا، والغضب والاستياء اللذين يمكن أن يتولّدا عن ذلك، والضرر الذي يمكن أن يحدث. عندما استمعت إلى إندونيسيين يتحدّثون عن مئات الآلاف الذين قُتلوا في انقلاب يُعتقد أنّه تمّ بدعم من وكالة الاستخبارات المركزية وأرسى ديكتاتورية عسكرية في السلطة عام 1967، وتابعت نشطاء بيئيين في أميركا اللاتينية يشرحون بالتفصيل كيف كانت الشركات الأميركية تتسبّب بالضرر في أريافهم، وعندما تعاطفت مع أصدقاء أميركيين من أصل هندي أو باكستاني يخبرونني عن تعرّضهم المتكرّر لعمليات التفتيش «العشوائية» في المطارات بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، انتابني شعور بأنّ دفاعات أميركا واهنة، وصرت أرى ثغرات في دروعنا، وتأكّدت من أنّ هذه الثغرات بمرور الوقت ستجعل بلدنا أقلّ أمانًا.

وكانت رؤيتي المزدوجة هذه، إلى جانب لون بشرتي، الصفة التي ميّزتني عن الرؤساء السابقين. فمن وجهة نظر المؤيّدين، كانت هذه نقطة قوّة أساسية في السياسة الخارجية تمكّنني من تعظيم نفوذ أميركا في جميع أنحاء العالم وتسمح لي باستباق المشاكل التي قد تنشأ عن السياسات غير المدروسة. أمّا من وجهة نظر المنتقدين، فهي دليل ضعف، وإشارة إلى احتمال أن أتردّد في تقديم المصالح الأميركية بسبب عدم اقتناعي بها أو حتى بسبب انقسام ولاءاتي. أمّا بالنسبة إلى بعض المواطنين، فقد كان الأمر أسوأ بكثير، فوجود ابن رجل أفريقي أسود يحمل اسمًا مسلمًا وأفكارًا اشتراكية في البيت الأبيض، ويتولّى قيادة الحكومة الأميركية بكلّ ما تحويه من قوّة كان تحديدًا الأمر الذي يخشونه أكثر من كلّ ما عداه.

أمّا المسؤولون في الرتب العليا ضمن فريقي للأمن القومي فقد اعتبروا أنفسهم خبراء دوليين وإن بدرجات متفاوتة: كانوا يرون أنّ القيادة الأميركية ضرورية للحرص على تحرّك العالم في اتّجاه أفضل، ويرون أنّ ثمّة أشكالًا عديدة لتأثيرنا العالمي. حتى الأعضاء الأكثر ليبرالية بينهم، مثل دنيس، لم يتوانوا عن استخدام مصطلح «القوّة الصارمة» لملاحقة الإرهابيين، وكانوا يحتقرون النقّاد اليساريين الذين يكسبون عيشهم من إلقاء اللوم على الولايات المتّحدة في كلّ مشكلة حول العالم. فيما أدرك أولئك الأكثر تشدّدًا ضمن فريقي أهمّية الدبلوماسية العامّة واعتبروا ممارسة ما يُسمّى القوة الناعمة، مثل المساعدات الخارجية وبرامج التبادل الطلابي، من المكوّنات الأساسية في السياسة الخارجية الأميركية الفعّالة.

كانت المسألة مسألة تركيز: ما مدى اهتمامنا بالناس خارج حدودنا، وإلى أيّ مدى يجب علينا أن نحصر هذا الاهتمام بمواطنينا فقط؟ إلى أيّ حدّ كان مصيرنا مرتبطًا بمصير الناس في الخارج؟ إلى أيّ مدى يجب أن تلتزم أميركا بالمنظّمات المتعدّدة الأطراف مثل الأمم المتّحدة، وإلى أيّ مدى يجوز لنا أن نمضي بمفردنا سعيًا لتحقيق مصالحنا؟ هل ينبغي علينا أن نقف إلى جانب الحكومات الاستبدادية التي تساعد في السيطرة على الفوضى المحتملة، أم أنّ الخطوة الأذكى على المدى الطويل هي في أن نناصر قوى الإصلاح الديمقراطي؟

لم يكن بالإمكان دائمًا توقع موقف أعضاء إدارتي بشأن هذه القضايا، لكنّني أحسست بوجود فجوة بين الأجيال خلال نقاشاتنا الداخلية. فباستثناء سوزان رايس، سفيرتي الشابّة لدى الأمم المتّحدة، كان جميع مسؤولي الأمن القومي الكبار ضمن إدارتي وبينهم الوزيران غيتس وكلينتون، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية ليون بانيتا، وأعضاء هيئة الأركان المشتركة، بالإضافة إلى مستشاري للأمن القومي جيم جونز، ومدير المخابرات الوطنية ديني بلير، قد بلغوا سنّ الرشد في ذروة الحرب الباردة وأمضوا عقودًا من الزمن في مؤسّسة الأمن القومي في واشنطن وهي كناية عن شبكة كثيفة ومعقّدة من صنّاع السياسة الحاليين والسابقين في البيت الأبيض، وموظّفي الكونغرس، والأكاديميين، ورؤساء مراكز الأبحاث، وموظّفي البنتاغون والصحافيين والعسكريين والعاملين في جماعات الضغط. وفي نظرهم، السياسة الخارجية المسؤولة تعني الاستمرارية والقدرة على توقع الأحداث وعدم الرغبة في الابتعاد كثيرًا عمّا هو تقليدي. وهذا الدافع تحديدًا هو الذي حدا بمعظمهم إلى دعم الغزو الأميركي للعراق، ولو أنّ النتيجة الكارثية لهذا الغزو أجبرتهم على إعادة النظر في هذا القرار بالذات، فإنّهم لم يكونوا مستعدّين للتساؤل عمّا إن كان اندفاع الحزبين لغزو العراق ينبئ بضرورة إجراء إصلاح جذري لإطار العمل المعتمد للأمن القومي الأميركي.

أمّا الأعضاء الأصغر سنًّا في فريق الأمن القومي، بمن فيهم معظم موظّفي مجلس الأمن القومي، فكانت لديهم أفكار مختلفة. هم ليسوا أقلّ وطنية من رؤسائهم، فقد ترسّخت في أذهانهم أهوال أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وصور السجناء العراقيين الذين تعرّضوا للاعتداء من قبل عناصر الجيش الأميركي في أبو غريب، وكان الكثير منهم قد انجذب إلى حملتي على وجه التحديد لأنّني كنت مستعدًّا لتحدّي الافتراضات المتعارف عليها في ما يُسمّى «دليل واشنطن»، سواء كان ذلك يتعلق بسياسة الشرق الأوسط أو موقفنا تجاه كوبا، أو عدم رغبتنا في التعامل دبلوماسيًا مع الخصوم، أو أهمّية استعادة الحواجز القانونية في مكافحة الإرهاب، أو الارتقاء بحقوق الإنسان، أو التنمية الدولية وتغيّر المناخ، وغيرها من القضايا من أعمال الإيثار وصولًا إلى الجوانب الحيوية المرتبطة بأمننا القومي. لم يكن أيّ من هؤلاء الموظّفين الصغار مشاغبًا، وكانوا يحترمون المخزون المعرفي لدى أصحاب الخبرات في السياسة الخارجية. لكنّهم لم يتوانوا عن التعبير عن رغبتهم في التحرّر من بعض قيود الماضي في السعي وراء ما هو أفضل.

وفي بعض الأحيان، كان الاحتكاك بين الحرس القديم والحرس الجديد داخل فريق السياسة الخارجية ينتشر إلى العلن. وكلّما حدث ذلك، نسبه الإعلام إلى وقاحة الشباب من الموظّفين العاملين معي وإلى افتقارهم إلى الفهم الأساسي لكيفية العمل في واشنطن. لم تكن هذه هي الحال. في الواقع، كان ذلك يحصل لأنّ موظّفين من أمثال دنيس يفهمون تمامًا مجريات العمل في واشنطن، لأنّهم شهدوا كيف يمكن لبيروقراطية السياسة الخارجية أن تبطئ التوجيهات الجديدة الصادرة عن الرئيس أو أن تسيء تفسيرها أو تطمسها أو تنفّذها بطريقة سيّئة أو تقاومها، لدرجة أن ينتهي بهم الأمر في كثير من الأحيان إلى التنازع مع المسؤولين في البنتاغون ووزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات.

وبناءً على ذلك، كانت التوتّرات التي نشأت داخل فريق السياسة الخارجية لدينا نتاجًا من تصميمي، وطريقة لي للتعامل مع مصادر التوتّر التي أواجهها. تخيّلت نفسي واقفًا على جسر حاملة طائرات، وكلّي يقين بأنّ أميركا بحاجة إلى التوجّه نحو مسار جديد وهي تعتمد كلّيًا على طاقم من ذوي الخبرة والمتشكّكين أحيانًا لتنفيذ هذا التغيير، علمًا بأنّ هناك حدودًا لما يمكن أن تفعله السفينة وأنّ أيّ انعطاف حادّ يمكن أن يؤدّي إلى كارثة. ومع ارتفاع حدّة المخاطر، بدأت أدرك أنّ القيادة، ولا سيّما في مجال الأمن القومي، لا تنحصر بتنفيذ السياسات المنطقية فحسب. فوعي الأعراف والطقوس مهمّ، والرموز والبروتوكولات مهمّة أيضًا، ولغة الجسد مهمّة.

فتمرّنت على أداء التحيّة العسكرية.

في مستهلّ كلّ يوم من أيّام رئاستي، كنت أجد مغلّفًا جلديًا ينتظرني على مائدة الإفطار. أطلقت عليه ميشيل اسم «كتاب الموت والدمار والأمور الرهيبة»، أمّا رسميًا فهو يُعرف باسم كتاب الإحاطة اليومية للرئيس. هو مستند سرّي للغاية، يتكوّن من 10 إلى 15 صفحة في العادة، وتعدّه ليلًا وكالة الاستخبارات المركزية بالتنسيق مع وكالات الاستخبارات الأخرى، وكان الغرض منه إحاطة الرئيس بملخّص للأحداث العالمية والتحليلات الاستخباراتية، ولا سيّما أيّ شيء من المحتمل أن يؤثّر على الأمن القومي الأميركي. وكنت في أيّ يوم عادي أطّلع فيه على أخبار الخلايا الإرهابية في الصومال أو الاضطرابات في العراق أو تطوير أنظمة الأسلحة الجديدة في الصين أو روسيا. وكان كتاب الإحاطة في كلّ مرّة تقريبًا يذكر مؤامرات إرهابية محتملة، بغضّ النظر عن مدى غموضها أو ضعف المصادر أو عدم القدرة على اتّخاذ أيّ إجراء تجاهها، وهو شكل من أشكال العناية الواجبة من جانب الاستخبارات، ويهدف إلى تجنّب الوقوع في التخمين والارتباك كما حصل بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. وفي كثير من الأحيان، كان ما يرد في كتاب الإحاطة لا يتطلّب منّي استجابة فورية، فالغاية الأساسية منه هي تزويدي بمعرفة مستمرّة بكلّ المستجدات بشأن القضايا التي تسبّب الاضطراب في العالم، والتحوّلات الكبيرة والصغيرة والدقيقة التي تهدّد التوازن الذي نحاول الحفاظ عليه.

بعد الاطّلاع على كتاب الإحاطة اليومي، أتوجّه إلى المكتب البيضاوي للاستماع إلى الإحاطة بنسختها المباشرة من أعضاء مجلس الأمن القومي وطاقم الاستخبارات الوطنية، حيث نعالج مباشرة القضايا العاجلة. تولّى كلّ من جيم جونز وديني بلير إدارة اجتماعات الإحاطة هذه، وهما ضابطان عسكريان سابقان التقيت بهما لأول مرّة أثناء خدمتي في مجلس الشيوخ (كان جونز القائد الأعلى لقوّات الحلفاء في أوروبا، بينما كان بلير قد تقاعد لتوّه من منصبه كأميرال بحري مسؤول عن قيادة المحيط الهادئ). كان مظهر كلّ منهما متناسبًا مع منصبه، فكلاهما طويل القامة ويتمتّع ببنية قويّة، وشعرهما أشيب وقصير. كنت قد تشاورت معهما في السابق بشأن القضايا العسكرية، لكنّهما كانا يفتخران بامتلاك نظرة شاملة على جميع القضايا التي تدخل ضمن أولويات الأمن القومي. جونز مثلًا كان شديد الاهتمام بأفريقيا والشرق الأوسط، وشارك بعد تقاعده من السلك العسكري في الجهود الأمنية في الضفّة الغربية وغزّة. أما بلير فقد كتب تقارير مختصرة عن دور الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية في التعامل مع الصين الصاعدة. ونتيجة لذلك، كانا يرتّبان بين الحين والآخر حضور المحلّلين والخبراء جلسات الإحاطة الرئاسية الصباحية ليطلعوني على المواضيع العامة الطويلة الأجل مثل آثار النموّ الاقتصادي في الحفاظ على الديمقراطية في أفريقيا جنوبي الصحراء

الكبرى مثلًا أو الآثار المحتملة لتغيّر المناخ على النزاعات الإقليمية المستقبلية.

لكن في كثير من الأحيان تركّزت نقاشاتنا الصباحية على المشاكل الحالية أو المحتملة: الانقلابات، والأسلحة النووية، والاحتجاجات العنيفة، والصراعات الحدودية، والأهمّ من ذلك كلّه، الحروب.

الحرب في أفغانستان التي ستصبح عمّا قريب الحرب الأطول في تاريخ أميركا.

والحرب في العراق، حيث لا يزال هناك ما يقارب 150 ألف جندي أميركي.

والحرب على تنظيم القاعدة، الذي كان يعمل بنشاط على تجنيد الموالين وبناء شبكة من المنتسبين، وينكبّ على التخطيط لهجمات مستوحاة من إيديولوجية أسامة بن لادن.

كانت التكاليف المتراكمة لما وصفته كلّ من إدارة بوش ووسائل الإعلام بـ«الحرب الشاملة على الإرهاب» هائلة، فقد تسبّبت بإنفاق ما يقارب تريليون دولار، ومقتل أكثر من ثلاثة آلاف جندي أميركي، وجرح ما يصل إلى عشرة أضعاف هذا العدد، بل إنّ الخسائر في صفوف المدنيين العراقيين والأفغان كانت أعلى من ذلك. تسبّبت الحملة في العراق على وجه الخصوص بحدوث انقسام حادّ في البلاد، فضلًا عن التوتّر على صعيد تحالفاتنا. وفي غضون ذلك، أدّى استخدام عمليات الترحيل الاستثنائي، وانتشار المواقع السوداء، والإيهام بالغرق، واحتجاز الأفراد لأجل غير مسمّى من دون محاكمة في غوانتنامو، وتوسيع نطاق المراقبة الداخلية في الحرب على الإرهاب، إلى زرع الشك في أذهان الناس داخل الولايات المتّحدة وخارجها في مدى التزام أمّتنا بمبدأ سيادة القانون.

وكنت قد طرحت مواقف واضحة وصريحة إزاء كلّ من هذه القضايا خلال حملتي الانتخابية. لكنّني كنت آنذاك في موقع المشاهد، ولم أكن بعد قد تولّيت قيادة مئات الآلاف من الجنود والبنى التحتية المترامية الأطراف للأمن القومي. أيّ هجوم إرهابي سيحدث الآن في عهدتي، أيّ روح أميركية تُزهق أو تتعرّض للخطر، في الداخل أو في الخارج، ستؤثّر تأثيرًا خاصًّا في ضميري. صارت تلك الحروب حروبي الآن.

وضعت لنفسي هدفًا مباشرًا وهو أن أنكبّ على مراجعة كلّ جانب من جوانب استراتيجيتنا العسكرية حتى نتمكّن من اتّباع نهج مدروس للتعامل مع ما سيأتي بعد ذلك. بفضل اتّفاقية وضع القوات (SOFA) التي وقّعها الرئيس بوش ورئيس الوزراء المالكي قبل نحو شهر من تنصيبي، تمّ الاتّفاق على الخطوط العريضة لعملية انسحاب الولايات المتّحدة من العراق. وحدّدت الاتفاقية وجوب انسحاب القوّات القتالية الأميركية من المدن والقرى العراقية بحلول نهاية شهر حزيران/يونيو 2009، على أن تغادر بقيّة القوات الأميركية البلاد بحلول نهاية عام 2011. كان السؤال الوحيد الباقي هو هل بإمكاننا أو هل

ينبغي علينا أن نتحرّك بسرعة أكبر؟ كنت قد تعهّدت خلال الحملة الانتخابية بسحب القوّات القتالية الأميركية من العراق في غضون ستة عشر شهرًا من دخولي البيت الأبيض. لكن بعد الانتخابات، أخبرت بوب غيتس بأنّني على استعداد لإبداء المرونة بشأن وتيرة الانسحاب ما دمنا ملتزمين بأحكام اتّفاقية وضع القوّات، وهو إقرار منّي بأنّ قضيّة إنهاء الحرب لا تتبع قواعد دقيقة، وأنّ القادة المنغمسين في القتال يستحقون منّا بعض الاحترام بشأن اتّخاذ القرارات التكتيكية، وبأنّ الرؤساء الجدد لا يمكنهم ببساطة تمزيق الاتّفاقيات التي توصّل إليها أسلافهم.

في شهر شباط، قدّم لي غيتس وقائد قوّاتنا الجديد في العراق الجنرال راي أوديرنو، خطّة لسحب القوّات القتالية الأميركية من البلاد في غضون تسعة عشر شهرًا – أي بعد ثلاثة أشهر من التاريخ الذي كنت قد اقترحته خلال الحملة، لكن قبل أربعة أشهر من المهلة التي كان يطالب بها القادة العسكريون. ودعت الخطّة إلى الإبقاء على قوّات تضمّ ما بين خمسين وخمسة وخمسين ألف جندي أميركي غير قتالي، لتبقى في البلاد حتى نهاية عام 2011 لتدريب الجيش العراقي ومساعدته. شكّك البعض في البيت الأبيض في ضرورة الأشهر الثلاثة الإضافية وفي حجم القوّات الباقية، وذكّروني بأنّ الديمقراطيين في الكونغرس والشعب الأميركي يفضّلون الخروج السريع من العراق لا تأخيره.

على الرغم من ذلك، وافقت على خطّة أوديرنو فيما كنت مسافرًا إلى كامب ليجون في ولاية كارولينا الشمالية حيث سأعلن عن القرار أمام الآلاف من قوّات البحرية. وبقدر ما عارضت بشدّة القرار الأساسي بالغزو، كنت مقتنعًا بأنّ لأميركا الآن مصلحة استراتيجية وإنسانية في استقرار العراق. أدّى صدور القرار بمغادرة القوّات المقاتلة المراكز السكّانية العراقية في غضون خمسة أشهر فقط، وفقًا لاتّفاقية وضع القوّات، إلى تضاؤل كبير في حالات تعرّض جنودنا للاشتباكات العنيفة والقنص والعبوات الناسفة فيما كانت عملية استكمال الانسحاب جارية. وبالنظر إلى هشاشة الحكومة العراقية الجديدة وتشتّت قوّاتها الأمنية والوجود النشط للقاعدة في العراق وارتفاع مستويات العداءات الطائفية داخل البلاد، كان من المنطقي استخدام وجود القوّات الباقية كبوليصة تأمين تمنع العودة إلى الفوضى. وقلت لرام موضحًا قراري: «متى خرجنا، فإنّ آخر ما أريده هو أن نضطرّ إلى العودة».

إن كان التوصّل إلى وضع خطّة للعراق سهلًا نسبيًا، فإنّ إيجاد السبيل للخروج من أفغانستان كان مسألة مختلفة تمامًا.

فخلافًا للحرب في العراق، لطالما اعتبرتُ الحملة الأفغانية حربًا ضرورية، مع أنّ طموحات طالبان كانت محصورة في أفغانستان، إلّا أنّ قيادتهم ظلّت متحالفة وإن بشكل غير وثيق مع القاعدة، وقد تؤدّي عودتهم إلى السلطة إلى

تحويل البلاد مجدّدًا إلى منصّة لانطلاق الهجمات الإرهابية ضدّ الولايات المتّحدة وحلفائها. علاوة على ذلك، لم تعبّر باكستان عن قدرة أو إرادة لطرد قيادة القاعدة من ملاذها الحالي في منطقة جبلية نائية تكاد تكون خارجة عن سيادة الدولة عند الحدود الأفغانية الباكستانية. ويعني هذا أنّ قدرتنا على تحديد موقع الشبكة الإرهابية ومن ثمّ تدميرها يعتمد على استعداد الحكومة الأفغانية للسماح للجيش الأميركي وفرق الاستخبارات بالعمل على أراضيها.

لسوء الحظ، أدّى تحويل اهتمام الولايات المتّحدة ومواردها إلى العراق لمدّة ست سنوات إلى تفاقم الخطر في أفغانستان. على الرغم من وجود أكثر من ثلاثين ألف جندي أميركي على الأرض بالإضافة إلى العدد نفسه تقريبًا من قوّات التحالف الدولي هناك، تمكّنت طالبان من فرض سيطرتها على مساحات واسعة من البلاد، ولا سيّما في المناطق الواقعة على طول الحدود مع باكستان. وفي الأماكن التي لم تكن فيها القوّات الأميركية أو قوّات التحالف، تمكّن مقاتلو طالبان من التغلّب على الجيش الأفغاني الذي كان يفتقر إلى التدريب رغم كثرة عديده. وفي الوقت نفسه، أدّى سوء الإدارة والفساد المستشري بين قوّات الشرطة وحكّام المقاطعات وفي الوزارات الرئيسية إلى تآكل شرعية حكومة حامد كرزاي واستنزاف أموال المساعدات الأجنبية اللازمة لتحسين الظروف المعيشية لذلك الشعب الذي يُعدّ من أفقر شعوب العالم.

وأدّى غياب التماسك في الاستراتيجية الأميركية إلى تفاقم الأمور. كان هناك انقسام حول القضيّة، فهناك من يعتبر مهمّتنا في أفغانستان محدودة (القضاء على القاعدة) وهناك من يراها موسّعة (تحويل البلاد إلى دولة ديمقراطية حديثة تتماشى مع المبادئ الغربية). في أكثر من مرّة كانت قوّات الجيش والبحرية تطرد طالبان من منطقة ما وما تلبث أن تتبدّد جهودها بسبب الافتقار إلى حكومة محلّية قادرة على ضبط الأوضاع. وفي أحيان كثيرة أيضًا كانت برامج التنمية التي ترعاها الولايات المتّحدة تفشل في تحقيق ما وعدت به، سواء كان ذلك بسبب الطموح المفرط أو الفساد أو غياب الدعم من الجانب الأفغاني، فيما كان إصدار العقود الأميركية الضخمة لبعض أصحاب الأعمال الفاسدين في كابول يقوّض جهود مكافحة الفساد المصمّمة لكسب مودّة الشعب الأفغاني.

في ضوء هذا كلّه، أخبرت غيتس أنّ أهمّ أولويّاتي كانت التأكّد من أنّ وكالاتنا، المدنية والعسكرية، متوائمة حول مهمّة محدّدة بوضوح واستراتيجية منسّقة. وافقني الرأي. بصفته نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية في الثمانينيات، ساعد غيتس في الإشراف على تسليح المجاهدين الأفغان في معركتهم ضدّ الاحتلال السوفياتي لبلادهم. فتحت تلك التجربة عينَي غيتس على العواقب غير المقصودة التي يمكن أن تنشأ عن أيّ تصرّفات متهوّرة، فقد شاهد بأمّ العين ذلك التمرّد غير المنظّم يستنزف الجيش الأحمر الجبّار ويجبره على التراجع،

ولكن ما لبث العناصر الذين شاركوا في ذلك التمرّد أن تطوّروا لاحقًا ليصبحوا تنظيم القاعدة. وقال لي إنّنا ما لم نضع أهدافًا محدودة وواقعية «فإنّنا نسير بأقدامنا نحو الفشل».

وبدوره، رأى رئيس هيئة الأركان المشتركة، الأميرال مايك مولين، أنّ ثمّة حاجة إلى تجديد استراتيجيتنا في أفغانستان. إلّا أنّ ثمّة معضلة كانت تواجهنا: أراد منّي، هو وقادتنا العسكريون أولًا، أن أسمح بنشر فوري لثلاثين ألف جندي أميركي إضافي.

وإنصافًا لمولين، كان هذا الطلب الذي رفعه قائد قوّات المساعدة الدولية لإرساء الأمن في أفغانستان (ISAF)، الجنرال ديف ماكيرنان، قيد التنفيذ منذ عدّة شهور. خلال الفترة الانتقالية، كان الرئيس بوش قد حاول جسّ نبضنا لمعرفة ما إن كنّا نريده أن يأمر بنشر القوّات قبل أن أتولّى منصبي، لكنّنا أشرنا إلى أنّنا نفضّل التأجيل حتى يقوّم الفريق القادم الوضع تقويمًا كاملًا. وفقًا لمولين، لم يعد بالإمكان تأجيل تنفيذ طلب ماكيرنان.

وفي أول اجتماع كامل لمجلس الأمن القومي الذي عُقد في غرفة العمليات في البيت الأبيض (وغالبًا ما يشار إليها بعبارة «سيت روم») بعد يومين فقط من تنصيبي، أوضح مولين أنّ من المحتمل أن تشنّ طالبان هجومًا في فترة الصيف وأنّنا سنحتاج إلى نشر ألوية إضافية على الأرض في الوقت المناسب لمحاولة التخفيف من حدّته. وذكر أنّ ماكيرنان كان قلقًا أيضًا بشأن توفير الأمن الكافي للانتخابات الرئاسية التي كان من المقرّر إجراؤها في الأصل في شهر أيّار/مايو، والتي ستؤجَّل حتى شهر آب/أغسطس. أخبرني مولين أنّه إذا أردنا إرسال القوّات في الوقت المناسب لإنجاز تلك المهامّ، فعلينا أن نضع الأمور موضع التنفيذ على الفور.

من متابعتي للأفلام، لطالما تخيّلت غرفة العمليات في البيت الأبيض مساحة غائرة ذات تصميم مستقبلي، تحيط بها شاشات ضخمة تعرض صور الأقمار الصناعية والرادار العالية الدقة وتعجّ بأفراد يرتدون ملابس أنيقة يديرون مخزونًا من الأدوات والأجهزة المتطوّرة. كان الواقع أقلّ إبهارًا ممّا تصوّرت، فهي مجرّد غرفة اجتماعات صغيرة وعادية، وجزء من حجرة محاذية لحجرات صغيرة أخرى في زاوية من الطابق الأول للجناح الغربي. أُغلقت نوافذها بمصاريع خشبية بسيطة، وجدرانها عارية ما خلا الساعات الرقمية التي تعرض الوقت في عواصم العالم المختلفة، وعدد قليل من الشاشات المسطحة ليست أكبر كثيرًا من تلك التي نجدها في أحد النوادي الرياضية المجاورة. كانت الحجرة ضيّقة. جلس أعضاء المجلس الرئيسيون حول طاولة اجتماعات طويلة، فيما اكتظّت جوانب الغرفة بعدد من النوّاب والموظّفين الجالسين في الكراسيّ المبطّنة.

قلت لمولين، محاولًا أن أخفي تشكيكي، «دعني أستوضح الأمر... بعد ما يقارب الخمس سنوات حيث تمكّنا من معالجة الوضع بعشرين ألفًا أو أقلّ من

القوّات الأميركية، وبعد إضافة عشرة آلاف جندي خلال العشرين شهرًا الماضية، يرى البنتاغون أنّه لا يمكننا الانتظار شهرين آخرين قبل أن نتّخذ قرارًا بشأن مضاعفة عدد القوّات الذي تعهّدنا به؟» وأشرت إلى أنّني لم أكن أعارض إرسال المزيد من القوّات. فخلال الحملة الانتخابية، تعهّدت بإرسال لواءين إضافيين إلى أفغانستان بمجرّد انسحابنا من العراق. ولكن بالنظر إلى أنّ جميع الموجودين في الغرفة وافقوا على وجوب إحضار محلّل سابق في وكالة الاستخبارات المركزية وخبير في شؤون الشرق الأوسط يُدعى بروس ريدل لتولّي قيادة عملية مراجعة مدّتها ستون يومًا تهدف إلى قولبة استراتيجيتنا الأفغانية المستقبلية، بدا لي من غير المنطقي إرسال ثلاثين ألف جندي أميركي إضافي إلى أفغانستان قبل اكتمال المراجعة. سألت مولين عمّا إن كان بوسعنا نشر عدد أقلّ من الجنود في الوقت الراهن.

فقال لي إنّ القرار لي في نهاية المطاف، مضيفًا بوضوح أنّ خفض عدد الجنود والتأخير في اتّخاذ القرار من شأنه أن يزيد المخاطر كثيرًا.

أبدى الآخرون رأيهم في القضيّة، فحثّني ديفيد بترايوس، وكان قد حقق نجاحًا في العراق وتمّت ترقيته إلى منصب رئيس القيادة المركزية (التي أشرفت على جميع المهامّ العسكرية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، بما في ذلك العراق وأفغانستان) على الموافقة على طلب ماكيرنان. وكذلك فعلت هيلاري وبانيتا، الأمر الذي لم يفاجئني: وبقدر كفاءتهما في إدارة وزارتيهما، فإنّ غرائزهما المتشدّدة وخلفياتهما السياسية جعلتهما حذرين دائمًا من معارضة أيّ توصية تصدر عن البنتاغون. وكان غيتس قد أعرب لي على انفراد عن شعوره ببعض القلق حيال مثل هذه الزيادة الكبيرة في وجودنا في أفغانستان. لكن بالنظر إلى دوره المؤسّسي، لم أكن أتوقع منه أن يعارض توصية من كبار القادة مباشرة.

ومن بين كبار القادة، كان جو بايدن الوحيد الذي أعرب عن مخاوفه. فهو قد سافر إلى كابول نيابة عنّي خلال الفترة الانتقالية، وبات مقتنعًا بعد ما شاهده وسمعه خلال الرحلة، خاصّة خلال اجتماع دار فيه جدل بينه وبين كرزاي، بضرورة إعادة التفكير في النهج الذي نتّبعه تجاه أفغانستان. كنت أعلم أنّ جو ما زال نادمًا على دعمه غزو العراق قبل سنوات. ومهما كانت أسبابه، فهو يرى أفغانستان كمستنقع خطير، وحثّني على تأجيل عملية نشر القوّات الإضافية مشيرًا إلى أنّه سيكون من الأسهل إرسال القوّات بعد أن تصبح لدينا استراتيجية واضحة بدلًا من محاولة سحب القوّات بعد أن نكون قد أحدثنا فوضى بسبب استراتيجية سيّئة.

وبدلًا من اتّخاذ القرار على الفور، كلّفت توم دونيلون بدعوة مستشاري مجلس الأمن القومي للاجتماع على مدار الأسبوع التالي لتحديد كيفية استخدام القوّات الإضافية بدقة أكبر وما إن كان نشرها بحلول الصيف ممكنًا من الناحية اللوجستية. وقلت إنّنا سنعاود البحث في الموضوع بمجرّد حصولنا

على الجواب. بعد انتهاء الاجتماع، خرجت من الباب وفيما كنت أصعد السلّم إلى المكتب البيضاوي، لحق بي جو وأمسك بذراعي قائلًا:

«اسمعني يا سيّدي، صحيح أنّي أعمل في هذه المدينة منذ فترة طويلة جدًّا، لكنّني أستطيع أن أعرف متى يحاول هؤلاء الجنرالات أن يحاصروا رئيسًا جديدًا» واقترب كثيرًا من وجهي وهمس: «لا تسمح لهم بالضغط عليك».

في الروايات اللاحقة عن مداولاتنا عن أفغانستان، رأى غيتس وآخرون بايدن كأحد الزعماء الذين سمّموا العلاقات بين البيت الأبيض والبنتاغون. لكنّني في الحقيقة، اعتبرت أنّ جو يسدي إليّ خدمة بطرح الأسئلة الصعبة بشأن خطط الجيش. إنّ وجود معارض واحد على الأقلّ في الغرفة جعلنا جميعًا نفكّر مليًّا في القضايا، ولاحظت أنّ الجميع كانوا يبدون آراءهم بحرّية أكبر عندما لم أكن أنا ذلك المعارض.

لم أشكّك قطّ في دوافع مولن، أو دوافع القادة الآخرين والقادة العسكريين الذين شكّلوا أركان الجيش. وجدت مولن – وهو مواطن من لوس أنجلس من والدين يعملان في مجال الترفيه – يتّسم بالودّ والجهوزية والاستجابة والمهنية على الدوام. وكان نائب رئيسه، الجنرال في المارينز بأربع نجوم جيمس «هوس» كارترايت، يتّسم بنوع من التحفّظ، وبأسلوب شارد لا يتميّز به طيّار مقاتل سابق، لكنّه متى تكلّم قدّم رأيًا مفصّلًا وحلولًا إبداعية لمجموعة كاملة من مشاكل الأمن القومي. على الرغم من الاختلاف في طبعهما، اشترك كلّ من مولن وكارترايت في السمات التي وجدتها شائعة بين كبار الضبّاط: رجال بيض (كان للجيش امرأة واحدة ورجل أسود فقط برتبة لواء بأربع نجوم عندما تولّيت المنصب) في أواخر الخمسينيات أو أوائل الستينيات من العمر، أمضوا عقودًا من حياتهم يترقّون ويجمعون سجلّات ممتازة من الخدمة، وفي كثير من الحالات، الشهادات الأكاديمية المتقدّمة. كانت وجهات نظرهم عن العالم مستنيرة ومتطوّرة، وخلافًا للصور النمطية، فهموا جيّدًا حدود العمل العسكري، لأنّهم، (وليس على الرغم من أنّهم)، قادوا الجنود في ظروف الحرب. في الواقع، خلال السنوات الثماني من رئاستي، غالبًا ما كان الجنرالات لا المدنيون، هم من ينصحون بضبط النفس عندما اقتضت الظروف استخدام القوّة.

ومع ذلك، كان أمثال مولين تابعين للنظام الذي كرّسوا له حياتهم بالكامل: جيش أميركي يفتخر بإنجاز مهمّة عندما يبدأ بها، بغضّ النظر عن التكلفة أو المدّة أو ما إن كانت هذه المهمّة صائبة. في العراق، كان ذلك يعني الحاجة المتزايدة إلى المزيد من كلّ شيء: المزيد من الجنود، والمزيد من القواعد، والمزيد من المتعاقدين الخاصّين، والمزيد من الطائرات، والمزيد من المعلومات الاستخباراتية والمراقبة والاستطلاع. المزيد لم ينتج النصر، لكنّه على الأقلّ جنّبنا الهزيمة المهينة وأنقذ البلاد من الانهيار التامّ. الآن، فيما بدأت

الحالة في أفغانستان تسلك الطريق ذاته وتنزلق إلى حفرة لا قعر لها، ربّما كان من الطبيعي أن تطالب القيادة العسكرية بالمزيد هناك أيضًا. ولأنّهم كانوا يعملون حتى وقت قريب مع رئيس نادرًا ما يشكّك في خططهم أو يرفض طلباتهم، ربّما كان من المحتّم أن يصبح الجدل بشأن الكمّ الإضافي المطلوب، مصدرًا للصراع الدائم بين البنتاغون والبيت الأبيض.

في منتصف شباط/فبراير، أفاد دونيلون أنّ النوّاب قد تجاهلوا طلب الجنرال ماكيرنان، وخلصوا إلى أنّه لا يمكن نشر أكثر من سبعة عشر ألف جندي، إلى جانب أربعة آلاف مدرّب عسكري، في الوقت المناسب، ليحدث ذلك تأثيرًا ملموسًا على القتال الصيفي أو أمن الانتخابات الأفغانية. وعلى الرغم من أنّنا ما زلنا على بعد شهر من استكمال مراجعتنا الرسمية، أوصى جميع المسؤولين باستثناء بايدن بنشر هذا العدد من الجنود على الفور. أعطيت الأمر في 17 شباط/فبراير، في اليوم الذي وقّعت فيه على قانون الإنعاش، بعد أن حدّدت أنّ أكثر الاستراتيجيات تحفّظًا التي قد نتوصّل إليها ستحتاج إلى قوّة بشرية إضافية، مع العلم بأنّه لا يزال لدينا عشرة آلاف جندي في الاحتياط إذا اقتضت الظروف نشرهم كذلك.

بعد شهر، أكمل ريدل وفريقه تقريرهم. لم يقدّم تقويمهم أيّ مفاجآت، لكنّه ساعد في توضيح هدفنا الرئيسي: «تعطيل تنظيم القاعدة وتفكيكه وهزيمته في باكستان وأفغانستان ومنع عودته إلى أيّ من البلدين في المستقبل».

وأضاف التقرير مشدّدًا على أنّ باكستان كانت الأساس: لم يتسامح الجيش الباكستاني (وعلى وجه الخصوص وكالة الاستخبارات الباكستانية) مع وجود مقرّ قيادة لطالبان وقيادتها في كويتا، بالقرب من الحدود الباكستانية فحسب، بل كان يساعد طالبان سرًّا بغية إبقاء الحكومة الأفغانية ضعيفة مخافة حصول تحالف محتمل بين كابول والهند، خصم باكستان اللدود. إنّ تحمّل حكومة الولايات المتّحدة منذ فترة طويلة مثل هذا السلوك من حليف مزعوم، دعمته بمليارات الدولارات على شكل مساعدات عسكرية واقتصادية على الرغم من تواطئه مع متطرّفين عنيفين ووضعه كناشر مهمّ وغير مسؤول لتكنولوجيا الأسلحة النووية في العالم، يرسم صورة واضحة عن منطق سياسة الولايات المتّحدة الأميركية الملتوي والمعقّد. على المدى القصير، على الأقلّ، لم يكن الوقف الكامل للمساعدات العسكرية لباكستان خيارًا لأنّنا لم نعتمد فقط على الطرق البرّية عبر باكستان لتزويد عملياتنا الأفغانية، بل إنّ الحكومة الباكستانية سهّلت أيضًا ضمنًا جهودنا لمكافحة الإرهاب ضدّ جميع معسكرات القاعدة الواقعة داخل أراضيها. لكنّ تقرير ريدل أوضح شيئًا واحدًا: ما لم تتوقف باكستان عن إيواء طالبان، فإنّ جهودنا لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل في أفغانستان محكوم عليها بالفشل.

ركّزت بقيّة توصيات التقرير على بناء القدرات. كنّا بحاجة ماسّة إلى تحسين قدرة حكومة كرزاي على الحكم وتقديم الخدمات الأساسية. وكنّا بحاجة إلى

تدريب الجيش الأفغاني وقوّات الشرطة ليكونا مؤهّلين وفيهما من العناصر ما يكفي للحفاظ على الأمن داخل حدود البلاد من دون مساعدة القوّات الأميركية. أمّا كيف كنّا سنفعل كلّ ذلك بالضبط فبقي أمرًا غامضًا. لكنّ ما كان واضحًا هو أنّ التزام الولايات المتّحدة الذي دعا إليه تقرير ريدل ذهب إلى ما هو أبعد من مجرّد استراتيجية لمكافحة الإرهاب واتّجه نحو شكل من أشكال بناء الدولة، ربّما كان منطقيًا لو أنّنا بدأنا بتنفيذه قبل سبع سنوات، عندما طردنا طالبان من كابول.

بالطبع، هذا ليس ما فعلناه. فبدلًا من ذلك، قمنا بغزو العراق، وحطّمنا تلك الدولة، ما ساعد في ظهور فرع أشدّ ضراوة للقاعدة، واضطررنا إلى ارتجال حملة مكلفة لمكافحة التمرّد هناك. بالنسبة لأفغانستان، فقد ضاعت تلك السنوات. نظرًا إلى الجهود المستمرّة والشجاعة في كثير من الأحيان التي بذلها جنودنا ودبلوماسيونا وعمّال الإغاثة على الأرض، كان من المبالغة القول إنّه يتعيّن علينا البدء من الصفر في أفغانستان. مع ذلك فقد اتّضح لي أنّه في أفضل الحالات، حتى لو تعاون كرزاي، وأحسنت باكستان التصرّف، واقتصرت أهدافنا على ما أحبّ غيتس أن يصفه بـ«الجهد الكافي لأفغانستان»، كنّا لا نزال نتطلّع إلى ثلاث أو خمس سنوات من الجهد المكثّف، الذي سيكلّف مئات مليارات الدولارات والمزيد من الأرواح الأميركية.

لم تعجبني الصفقة. لكن، نظرًا لما قد أصبح نمطًا متكرّرًا، كانت البدائل أسوأ. كان الأمر ينطوي على مخاطر أكبر من أن نبقى مكتوفي الأيدي أمامها وهي احتمال انهيار الحكومة الأفغانية أو استعادة طالبان سيطرتهم على المدن الكبرى. في 27 آذار/مارس، بعد أربعة أسابيع فقط من إعلان خطّة الانسحاب من العراق، ظهرتُ على شاشة التلفزيون وقد وقف فريق الأمن القومي ورائي ووضعت استراتيجيتنا الأفغانية الباكستانية (أف/باك) التي تستند، إلى حدّ كبير، إلى توصيات ريدل. وكنت أعرف كيف سيُفهم الإعلان. وسرعان ما استغلّ عدد من المعلّقين سخرية الموقف التي تتلخّص في أنّني، بعدما ترشّحت للرئاسة كمناهض للحرب، أرسلت حتى الآن عددًا من الجنود إلى القتال أكبر من الذين أعدتهم إلى الوطن.

إلى جانب زيادة عدد الجنود، كان هناك تغيير آخر في موقفنا الأفغاني طلب منّي غيتس القيام به، وهو تغيير فاجأني بصراحة: في نيسان/أبريل، خلال أحد الاجتماعات في المكتب البيضاوي، أوصى غيتس بأن نستبدل قائدنا الحالي في أفغانستان، الجنرال ماكيرنان، بالفريق ستانلي ماكريستال، القائد السابق لقيادة العمليات الخاصّة المشتركة، والمدير الحالي لهيئة الأركان المشتركة.

قال غيتس: «ديف جندي جيّد»، معترفًا بأنّ ماكيرنان لم يرتكب أيّ خطأ وأنّ تغيير قائد في خضمّ الحرب كان خطوة غير عادية إطلاقًا. «لكنه يتمتّع بصفات مدير. في بيئة مليئة بالتحدّيات كهذه، نحتاج إلى شخص يتمتّع بمهارات

مختلفة. لن أستطيع النوم ليلًا، سيّدي الرئيس، إن لم أكن واثقًا من أنّنا اخترنا أفضل قائد لجنودنا. وأنا مقتنع بأنّ ستان ماكريستال هو ذلك القائد».

كان من السهل معرفة سبب إعجاب غيتس بماكريستال إلى هذا الحدّ. في الجيش الأميركي، كان أفراد العمليات الخاصّة يُعتبرون من سلالة منفصلة، فئة من نخبة المحاربين، نفّذوا أصعب المهامّ في ظلّ الظروف الأكثر خطورة – هم الرجال الذين نراهم في الأفلام ينزلون بالحبل من الطوّافات إلى أراضي العدوّ أو يقومون بإنزال برمائي تحت جنح الظلام. وضمن تلك الدائرة المرموقة، لم يحظ أحد بالإعجاب أو الولاء أكثر من ماكريستال. تخرّج من وست بوينت، وقد برع باستمرار في مسيرة مهنية استمرّت ثلاثة وثلاثين عامًا. ساعد بصفته مدير قيادة العمليات الخاصّة المشتركة في تحويل العمليات الخاصّة إلى عنصر مركزي في استراتيجية الدفاع الأميركية، وأشرف شخصيًا على عشرات عمليات مكافحة الإرهاب التي فكّكت جزءًا كبيرًا من تنظيم القاعدة في العراق (قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين) وقتلت مؤسّسها أبو مصعب الزرقاوي. تردّدت شائعات عن أنّه في سنّ الرابعة والخمسين، كان لا يزال يتدرّب مع شبّان من الرينجرز يبلغون نصف عمره، ومن مظهره عندما قام مع غيبس بزيارة مجاملة للمكتب البيضاوي، صدّقت ذلك، وشعرت بأنّ الرجل كان كتلة من العضلات والأعصاب والعظام، مع وجه طويل حادّ الزوايا ونظرة صقر ثاقبة. في الواقع، كان أسلوب ماكريستال بكامله أسلوب شخص أزال العبث واللهو من حياته. معي، على الأقلّ، تجنّب الكلام السخيف المبتذل: أثناء حديثنا، كان يجيب في الغالب «نعم، يا سيدي» و«لا، يا سيّدي» ثمّ «أنا واثق من أنّه يمكننا إنجاز المهمّة».

لقد أعجبني. لقي التغيير عندما تمّ الإعلان عنه استحسانًا، ووجد المعلّقون أوجه تشابه بين ماكريستال وديفيد بترايوس، وهما مبدعان في ساحة المعركة يمكنهما عكس نتائج الحرب. جاءت مصادقة مجلس الشيوخ سريعًا على التعيين، وفي منتصف حزيران/يونيو، بينما كان ماكريستال (بعد أن أصبح جنرالًا بأربع نجوم) يستعدّ لتولّي قيادة قوّات التحالف في أفغانستان، طلب منه غيتس أن يقدّم لنا تقويمًا جديدًا للظروف هناك، في غضون ستين يومًا، إلى جانب توصيات خاصّة بأيّ تغييرات في الاستراتيجية أو التنظيم أو تخصيص موارد جهود التحالف.

لم أتخيّل ما يمكن أن يؤدّي إليه هذا الطلب الذي بدا روتينيًا.

في عصر أحد الأيّام، بعد شهرين من إعلان استراتيجيتنا الأفغانية الباكستانية، سرت بمفردي عبر الحديقة الجنوبية – يتبعني مساعد عسكري يحمل «كرة القدم» النووية (حقيبة الطوارئ) وموظف شؤون المحاربين القدامى، مات فلافين – للصعود إلى مروحية الرئاسة مارين وان والانتقال خلال رحلة قصيرة إلى ماريلاند في أول زيارة من سلسلة زيارات منتظمة لمستشفى بيثيسدا

البحري ومركز والتر ريد الطبّي العسكري. عند وصولي، استقبلني قادة المنشأة، الذين قدّموا لي لمحة عامّة سريعة بشأن عدد المحاربين الجرحى وحالتهم في الموقع قبل أن يقودوني عبر متاهة من السلالم والمصاعد والممرّات إلى جناح المرضى الرئيسي.

في الساعة التالية، انتقلت من غرفة إلى أخرى، أعقّم يديّ أو أرتدي رداءً معقّمًا وقفّازات جراحية عند الضرورة، وأتوقّف في الردهة للحصول على معلومات أساسية عن الجندي المتماثل للتعافي من موظفي المستشفى قبل أن أطرق الباب بهدوء.

على الرغم من أنّ المرضى في المستشفيات يأتون من كلّ فرع من فروع الجيش، فإنّ العديد ممّن كانوا هناك خلال السنوات القليلة الأولى لي في منصبي كانوا أفرادًا في الجيش الأميركي وسلاح مشاة البحرية الذين قاموا بدوريات في المناطق التي يسيطر عليها المتمرّدون في العراق وأفغانستان وأصيبوا بطلقات نارية أو بالعبوات الناسفة. وكانوا جميعهم تقريبًا من الذكور ومن الطبقة العاملة: أتى البيض منهم من المدن الريفية الصغيرة أو مراكز التصنيع الزائلة، والسود والإسبان من مدن مثل هيوستن أو ترينتون، والأميركيون من أصل آسيوي ومن جزر المحيط الهادئ من كاليفورنيا. عادة، كان أفراد من العائلة يجلسون معهم، معظمهم من الآباء والأجداد والأشقاء، لكن إن كان الجندي أكبر سنًا، تكون زوجته وأطفاله معه أيضًا. جلس الأطفال الصغار في الأحضان وكان الأطفال في الخامسة من العمر يلعبون بالسيّارات الصغيرة فيما يلعب المراهقون بألعاب الفيديو. بمجرّد دخولي الغرفة، كان الجميع يرتبكون، مبتسمين بخجل، غير متأكّدين تمامًا ممّا يجب عليهم فعله. بالنسبة إليّ، كان هذا من مساوئ الوظيفة، إذ كان وجودي يسبّب حكمًا الاضطراب والتوتّر لمن كنت أقابلهم. وكنت أحاول دائمًا أن أخفّف التوتّر، وأن أفعل ما بوسعي لأريح الناس.

إن لم يكن الجندي عاجزًا تمامًا، كان يرفع سريره عادة في وضع مستقيم، ويتّخذ أحيانًا وضعية الجلوس بمساعدة المقبض المعدني القويّ الموجود فوق السرير. وكان العديد منهم يصرّون على القفز من السرير، وغالبًا ما يقفون على ساقهم السليمة لأداء التحيّة لي ومصافحتي. كنت أسألهم عن مسقط رأسهم والمدّة التي قضوها في الخدمة. وكنت أسألهم كيف أصيبوا ومتى سيبدؤون بجلسات إعادة التأهيل أو متى سيتمّ تركيب طرف صناعي لهم. غالبًا ما تحدّثنا عن الرياضة، أو طلب منّي البعض التوقيع على علم الوحدة المعلّق على الحائط، ومنحت كلّ فرد منهم قطعة نقد تذكارية لتحثّه على التحدّي. ثمّ كنّا نصطفّ جميعًا حول السرير بينما كان بيت سوزا يلتقط الصور بالكاميرا وبهواتفهم، وكان مات يوزّع بطاقات العمل حتى يتمكّنوا من الاتّصال به شخصيًا في البيت الأبيض إذا احتاجوا إلى أيّ شيء.

كم ألهمني هؤلاء الرجال! شجاعتهم وعزمهم، وإصرارهم على العودة إلى الخدمة في وقت قصير، وابتعادهم عن الهرج والمرج. هذا كلّه جعل كلّ ما يُعدّ وطنيًا، من الطقوس المبهرجة في مباريات كرة القدم، والتلويح بالعلم المقسّم في المسيرات، وصخب السياسيين، يبدو فارغًا ومبتذلًا. لم يقم المرضى الذين قابلتهم سوى بالثناء على فرق الرعاية الصحّية في المستشفى: الأطبّاء والممرّضات والمسؤولين، ومعظمهم من الجنود أيضًا وبعضهم من المدنيين، وقد وُلد عدد كبير جدًا منهم في الخارج، وقدم من أماكن كنيجيريا أو السلفادور أو الفيليبين. في الواقع، كان من الأمور المثلجة للقلب أن نرى مدى جودة رعاية هؤلاء المحاربين الجرحى، بدءًا من السلسلة السريعة الحركة التي سمحت بنقل جندي من مشاة البحرية بالطائرة الطبّية، مصاب في قرية أفغانية مغبرّة إلى أقرب قاعدة، والعمل على استقرار حالته، ثمّ نقله إلى ألمانيا ثمّ إلى بيثيسدا أو والتر ريد لإجراء جراحة متطوّرة، وذلك كلّه في غضون أيّام.

بسبب هذا النظام المتمثّل بمزيج من التكنولوجيا المتقدّمة والدقة اللوجستية والأشخاص المتفانين المدرّبين تدريبًا عاليًا، وهو أمر يقوم به الجيش الأميركي بشكل أفضل من أيّ منظمة أخرى على وجه الأرض، كان أمثال العديد من الجنود الذين فارقوا الحياة من إصابات مماثلة أثناء حرب فيتنام قادرين اليوم على الجلوس معي وأنا بجانب سريرهم، ومناقشة مزايا فريق بيرز مقابل فريق باكرز. غير أنّه ما من دقة أو عناية مهما كان مستواهما يستطيعان أن يمحوا طبيعة إصابات هؤلاء الرجال الوحشية التي غيّرت حياتهم. أولئك الذين فقدوا ساقًا واحدة، خاصّة إذا بُترت من تحت الركبة، واعتبروا أنفسهم غالبًا من المحظوظين. لم يكن من واجهوا البتر المزدوج أو حتى الثلاثي قلائل، ولا إصابات الجمجمة الشديدة الخطورة، أو إصابات العمود الفقري، أو الجروح المشوّهة للوجه، أو فقدان البصر، أو السمع، أو أيّ من وظائف الجسم الأساسية. كان الجنود الذين قابلتهم يصرّون على أنّهم لم يندموا على هذه التضحية الكبيرة من أجل بلدهم، وفهمت أنّهم قد يشعرون بالإهانة إذا نظر إليهم أيّ شخص ولو بقدر بسيط من الشفقة. على غرار أبنائهم الجرحى كان الآباء الذين التقيت بهم يحرصون على التعبير عن تيقّنهم من شفاء أبنائهم، إلى جانب فخرهم العميق بهم.

ومع ذلك، في كلّ مرّة دخلت فيها غرفة، وفي كلّ مرّة صافحت من فيها، لم أستطع تجاهل مدى صغر سنّ معظم هؤلاء الجنود، الذين بالكاد تخرّج الكثيرون منهم من المدرسة الثانوية. ولم يسعني عدم ملاحظة الهالات السوداء التي سبّبها القلق حول عيون والديهم الذين كانوا في معظم الأحيان أصغر منّي سنًّا. لن أنسى الغضب المكبوت بصعوبة في صوت الأب الذي التقيته ذات مرّة، وقد أوضح لي أنّ ابنه الوسيم المستلقي أمامنا من المحتمل أن يبقى مشلولًا مدى الحياة، وكان في ذلك اليوم يحتفل بعيد ميلاده الحادي

والعشرين، أو وجه أمّ شابة خلا من التعبير، جلست مع طفلها بين ذراعيها وهو يغرغر بمرح، تتأمّل في حياة زوجها الذي من المحتمل أن يعيش لكنّه لم يعد قادرًا على التفكير الواعي.

لاحقًا، في نهاية فترة رئاستي، ستنشر صحيفة نيويورك تايمز مقالة عن زياراتي للمستشفيات العسكرية. في ذلك، رأى مسؤول في الأمن القومي من إدارة سابقة أنّ هذه الممارسة، بغضّ النظر عن حسن النيّة التي اقترنت بها، لم تكن شيئًا يجب على القائد الأعلى القيام به إذ إنّ زيارات الجرحى تلقي بظلالها على قدرة الرئيس على اتّخاذ قرارات واضحة واستراتيجية. شعرت بالرغبة في الاتّصال بهذا الرجل لأشرح له أنّ ذهني لم يكن يومًا أكثر صفاءً ممّا كان عليه في رحلات العودة من زيارة مستشفيَي والتر ريد وبيثيسدا. كانت أفكاري واضحة بشأن تكاليف الحرب الحقيقية ومن تحمّلها بالفعل. وواضحة بشأن حماقة الحرب، والحكايات المؤسفة التي نخزّنها نحن البشر بشكل جماعي في أذهاننا ونتناقلها من جيل إلى جيل – وهي أفكار مجرّدة تغذي الكراهية وتبرّر القسوة وتجبر حتى الصالحين منّا على المشاركة في المذبحة. وواضحة أنّه بحكم منصبي، لا يمكنني تجنّب المسؤولية عن الأرواح المزهقة أو المحطّمة، حتى لو برّرتُ قراراتي بما كنت أعتبره مصلحة للجميع.

عندما نظرت عبر نافذة المروحية إلى المناظر الطبيعية الخضراء في الأسفل، فكّرت في لينكولن خلال الحرب الأهلية، وعادته في التجوال في المستوصفات المؤقتة التي أقيمت على مقربة من هذا المكان الذي كنّا نحلّق فوقه، والتحدّث بهدوء إلى الجنود الذين يرقدون على أسرّة خفيفة الوزن، يفتقرون إلى الموادّ المطهّرة لمنع الالتهابات أو الأدوية للسيطرة على الألم، فيما تفوح رائحة الغرغرينا في كلّ مكان، بين قعقعة وأزيز الموت الوشيك.

وتساءلت كيف تحمّل لينكولن ذلك، وأيّ صلوات رفعها بعد زياراته. لا بدّ من أنّه علم أنّها كانت كفّارة ضرورية. كفّارة، يجب عليّ أنا أيضًا أن أدفعها.

بقدر ما كانت الحرب وخطر الإرهاب مضنيين، فإنّ قضايا السياسة الخارجية الأخرى تطلّبت انتباهي أيضًا – بما في ذلك الحاجة إلى إدارة تداعيات الأزمة المالية الدولية. كان هذا هو المحور الرئيسي لرحلتي الخارجية الطويلة الأولى عندما سافرت إلى لندن لحضور قمّة مجموعة العشرين في نيسان/أبريل ثمّ إلى أوروبا وتركيا والعراق على مدار ثمانية أيّام.

قبل عام 2008، لم تكن مجموعة العشرين أكثر من اجتماع سنوي لوزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية الذين يمثّلون أكبر عشرين اقتصادًا في العالم لتبادل المعلومات والاهتمام بالتفاصيل الروتينية للعولمة. حجز رؤساء الولايات المتّحدة للحضور في مجموعة الثماني الأكثر حصرية، وهي تجمّع سنوي لقادة أكبر سبع قوى اقتصادية في العالم (الولايات المتّحدة واليابان وألمانيا والمملكة المتّحدة وفرنسا وإيطاليا وكندا) بالإضافة إلى روسيا التي

سعى بيل كلينتون ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير لإدخالها في عام 1997 لأسباب جيوسياسية). تغيّر هذا عندما دعا الرئيس بوش وهانك بولسون بحكمة، بعد انهيار مصرف ليمان، زعماء جميع دول مجموعة العشرين إلى اجتماع طارئ في واشنطن، اعترافًا بأنّ الأزمة المالية الكبرى تتطلّب في عالم اليوم المترابط، أوسع تنسيق ممكن.

إلى جانب التعهّد الغامض بـ«اتّخاذ أيّ إجراءات أخرى ضرورية» والاتّفاق على الاجتماع مرّة أخرى في عام 2009، لم تسفر قمّة مجموعة العشرين في واشنطن عن الكثير من الإجراءات الملموسة. لكن الآن مع احتمال أن تعاني جميع الدول تقريبًا الركود، وربّما حدوث انكماش في التجارة العالمية بنسبة 9 في المئة، كما هو متوقع، اقتضت مهمّتي في قمّة لندن توحيد المجموعة المتنوّعة من أعضاء مجموعة العشرين في استجابة مشتركة سريعة وحازمة. كان المنطق الاقتصادي واضحًا: لسنوات، كان إنفاق المستهلك في الولايات المتّحدة، المشحون بديون بطاقات الائتمان والقروض السكنية، المحرّك الأساسي للنموّ الاقتصادي العالمي. وكان الأميركيون يشترون السيّارات من ألمانيا، والأجهزة الإلكترونية من كوريا الجنوبية، وعمليًا كلّ شيء آخر من الصين. هذه البلدان، بدورها، كانت تشتري الموادّ الأولية من البلدان الواقعة في أسفل السلسلة اللوجستية العالمية. أمّا الآن فقد انتهى الحفل. بغضّ النظر عن مدى نجاح قانون الإنعاش واختبارات التحمّل، كان لا بدّ من أن يُخرج المستهلكون والشركات الأميركية أنفسهم من الديون لفترة. وإذا أرادت البلدان الأخرى تجنّب استمرار الانحدار اللولبي، فسيتعيّن عليها التدخّل، من خلال تنفيذ حزم التحفيز الخاصّة بها، ومن خلال المساهمة في صندوق النقد الدولي بدعم خاصّ لحالات الطوارئ بقيمة 500 مليار دولار تستطيع الاقتصادات التي تعاني ضائقة شديدة أن تستفيد منه حسب الحاجة، ومن خلال التعهّد بتجنّب تكرار السياسات الحمائية وسياسات التسوّل للدول المجاورة التي أطالت أمد الكساد الكبير.

بدا كلّ شيء منطقيًا، على الأقلّ على الورق. لكن قبل القمّة، حذّر تيم غايثنر من أنّ إقناع نظرائي الأجانب بالموافقة على هذه الخطوات قد يتطلّب بعض البراعة. وقال: «الأخبار السيّئة هي أنّهم جميعًا غاضبون منّا لأنّنا نسفنا الاقتصاد العالمي». «أمّا الخبر السارّ فهو أنّهم خائفون ممّا سيحدث إن لم نفعل شيئًا».

قرّرت ميشيل الانضمام إليّ في النصف الأول من الرحلة، ما جعلني أشعر بالسعادة. وكانت أقلّ اهتمامًا بأدائي في القمّة – «ستكون على ما يُرام» – من اهتمامها بالملابس التي سترتديها للقائنا المخطّط له مع جلالة ملكة بريطانيا.

فقلت لها: «يجب أن تعتمري إحدى تلك القبّعات الصغيرة وأن تحملي حقيبة يد صغيرة».

فتظاهرت بالعبوس. «هذا لا يساعدني في شيء».

كنت قد سافرت على متن الطائرة الرئاسية ما يقارب عشرين مرّة بحلول ذلك الوقت، لكنّني لم أقدّر حقًا كم كانت رمزًا للقوّة الأميركية حتى تلك الرحلة الأولى عبر المحيط الأطلسي. كانت الطائرتان (طائرتا بوينغ 747 معدّلتان تتشاركان لأداء الوظيفة) تبلغان 22 عامًا، وقد ظهر ذلك عليهما. التصميم الداخلي – كراسيّ جلدية منجّدة ثقيلة، وطاولات وألواح من خشب الجوز، وسجّادة بلون الصدأ مزيّنة بالنجوم الذهبية – يذكّر بقاعة اجتماعات الشركات أو صالة نادٍ ريفي في الثمانينيات. قد يكون نظام الاتّصالات الخاصّ بالركّاب متقطّعًا، ولم نحصل على خدمة الواي فاي Wi-Fi على متن الطائرة إلّا بعد انقضاء فترة طويلة من ولايتي الثانية، وحتى في ذلك الحين، غالبًا ما كانت أبطأ ممّا كانت عليه في معظم الطائرات الخاصّة.

مع ذلك، فإنّ كلّ شيء في الطائرة الرئاسية يُظهر صلابة وكفاءة ولمسة من العظمة – من وسائل الراحة (غرفة نوم ومكتب خاصّ ودش للرئيس في المقدّمة، ومقاعد فسيحة وقاعة مؤتمرات ومجموعة من أجهزة الكمبيوتر لفريقي)، إلى الخدمة المثالية لموظفي القوّات الجوّية (نحو ثلاثين شخصًا على متن الطائرة، على أتمّ الاستعداد لتلبية معظم الطلبات المفاجئة بمرح)، إلى ميزات السلامة العالية المستوى (أفضل الطيّارين في العالم، والنوافذ المدرّعة، وقدرة التزوّد بالوقود خلال الطيران، ووحدة طبّية تضمّ طاولة عمليات قابلة للطيّ)، إلى مساحة داخلية تبلغ أربعة آلاف قدم مربّع موزعة على ثلاثة مستويات، قادرة على نقل مجموعة تتألّف من أربعة عشر صحافيًا، بالإضافة إلى عدد من رجال الاستخبارات.

يسافر الرئيس الأميركي وهو فريد من نوعه بين قادة العالم، مجهّزًا بالكامل حتى لا يعتمد على خدمات الحكومات الأخرى أو قوّاتها الأمنية. وهذا يعني أنّ أسطولًا من السيّارات المصفّحة (المعروفة بالوحوش)، والمركبات الأمنية، وسيّارات الإسعاف، والفرق التكتيكية، وعند الضرورة، المروحيات من طراز مارين وان، التي تُنقل مسبقًا على طائرات نقل تابعة للقوّات الجوّية من طراز C-17 وتتمركز مسبقًا على مدرج المطار عند وصولها. ويثير نشر مثل هذه المعدّات أحيانًا، وتناقضه مع الترتيبات الأكثر تواضعًا التي يتطلّبها رؤساء الدول الآخرون، ذعر مسؤولي الدولة المضيفة. لكنّ الجيش والاستخبارات الأميركيين لا يفسحون أيّ مجال للتفاوض في هذا الأمر، ويلين في النهاية البلد المضيف في موقفه جزئيًا، لأنّ الرأي العامّ لديه والصحافة يعتبرون أنّ وصول رئيس أميركي إلى أرضهم أمر في غاية الأهمّية.

وهذا ما كان عليه الأمر بالفعل. أينما هبطنا، كنت أرى أشخاصًا يضغطون بوجوههم على نوافذ صالات المطار أو يتجمّعون خارج السياج المحيط. حتى الطواقم الأرضية كانت تتوقف مؤقتًا عن عملها لإلقاء نظرة على الطائرة الرئاسية وهي تسير ببطء على المدرج بهيكلها السفلي الأزرق الأنيق، وتبدو عبارة «الولايات المتّحدة الأميركية» واضحة ومكتوبة بحجم مقلّص على جسم

الطائرة، وقد تمركز العلم الأميركي بدقة في وسط ذيلها. عند خروجي من الطائرة، كنت أقوم بالتلويح الإجباري من أعلى الدرج، وسط فرقعة أزرار الكاميرات المتسارعة وابتسامات الوفد الحارّة الذي اصطفّ عند أسفل الدرج لاستقبالنا، المرفق أحيانًا بباقة من الورود تقدّمها امرأة أو طفل يرتدي الزيّ التقليدي. وفي أوقات أخرى يصطفّ حرس الشرف الكامل أو الفرقة العسكرية عند جانبي السجّادة الحمراء التي تقودني إلى سيّارتي. في هذا كلّه، يشعر المرء ببقايا خافتة، لا تُمحى، من الطقوس القديمة – طقوس الدبلوماسية، وهي أيضًا طقوس لتكريم إمبراطورية.

احتلّت أميركا موقعًا مهيمنًا على المسرح العالمي خلال القسم الأكبر من العقود السبعة الماضية. في أعقاب الحرب العالمية الثانية، عندما كانت بقيّة دول العالم في حالة من الفقر أو أنّها تحوّلت إلى ركام، فتحنا الطريق بإنشاء نظام متشابك من المبادرات والمعاهدات والمؤسّسات الجديدة التي أرست بفعالية نظامًا دوليًا جديدًا وأوجدت مسارًا مستقرًّا للمضيّ قدمًا: خطّة مارشال لإعادة بناء أوروبا الغربية. حلفا شمال الأطلسي (الناتو) والمحيط الهادئ ليكونا بمثابة حصن ضدّ الاتّحاد السوفياتي وربط الأعداء السابقين في تحالف مع الغرب. وبريتون وودز، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والاتّفاقية العامّة للتعرفة الجمركية والتجارة (جات) لتنظيم التمويل والتجارة العالميين. الأمم المتّحدة والوكالات المتعدّدة الأطراف ذات الصلة التي تعمل على تعزيز الحلّ السلمي للنزاعات والتعاون في كلّ شيء، من القضاء على الأمراض إلى حماية المحيطات.

لم يكن نكران الذات من دوافعنا لإقامة هذا البناء. بالإضافة إلى المساعدة في ضمان أمننا، فتحنا أسواقًا جديدة لبيع منتجاتنا، وأبقينا الممرّات البحرية سالكة لسفننا، وحافظنا على التدفّق الثابت للنفط لمصانعنا وسيّاراتنا. وضمنّا أنّ القروض ستُسدَّد لمصارفنا بالدولار، وأنّ مصانع شركاتنا المتعدّدة الجنسيات لن تُصادَر، وأنّ سيّاحنا يستطيعون صرف شيكاتهم، وأنّ اتّصالاتنا الدولية ستكون متاحة. في بعض الأحيان، مارسنا بعض الضغوط على المؤسّسات العالمية لخدمة مقتضيات الحرب الباردة أو تجاهلناها تمامًا، وتدخّلنا في شؤون الدول الأخرى، ما كان له أحيانًا نتائج كارثية. وغالبًا ما تتعارض أفعالنا مع مُثُل الديمقراطية وحرّية تقرير المصير وحقوق الإنسان التي زعمنا أنّنا نجسّدها.

مع ذلك، اختارت أميركا أن تلزم نفسها، إلى درجة لا مثيل لها في التاريخ، بمجموعة من القوانين والقواعد والأعراف الدولية. في أغلب الأحيان، مارسنا درجة من ضبط النفس في تعاملنا مع الدول الأصغر والأضعف منّا، معتمدين بدرجة أقلّ على التهديد والإكراه للحفاظ على ميثاق عالمي. بمرور الوقت، عزّز الاستعداد للعمل من أجل الصالح العام – حتى لو بشكل غير كامل –

نفوذنا بدلًا من تقليصه، ما أسهم باستدامة النظام عمومًا، وإن لم تكن أميركا دائمًا محبوبة على الصعيد العالمي، فقد كنّا على الأقلّ نحمل الدول الأخرى على احترامنا ولم نكن مصدر خوف لها فقط.

انهارت المقاومة لرؤية أميركا للعالم مع سقوط الاتّحاد السوفياتي عام 1991. في فترة مذهلة دامت أكثر من عقد بقليل، توحّدت ألمانيا ثمّ أوروبا، وسارعت دول الكتلة الشرقية السابقة للانضمام إلى الناتو والاتّحاد الأوروبي. وانطلقت الرأسمالية الصينية. وانتقل العديد من البلدان في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية. وانتهى الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. أعلن المعلّقون الانتصار النهائي للديمقراطية الليبرالية والتعدّدية والرأسمالية الغربية، وأصرّوا على أنّ بقايا الطغيان والجهل وعدم الكفاءة ستزول قريبًا في النهاية، ويصبح العالم على مستوى واحد. حتى في ذلك الوقت، كان من السهل السخرية من هذه الحماسة. لكنّ هذه الأمور كانت صحيحة: في فجر القرن الحادي والعشرين، كان بوسع الولايات المتّحدة أن تدّعي بشكل شرعي أنّ النظام الدولي الذي أنشأته والمبادئ التي روّجت لها – أي ما يُعرف بالسلام الأميركي – قد ساعدت في خلق عالم يتمتّع فيه المليارات من البشر بحرّية وبأمان وبازدهار أكبر من ذي قبل.

كان ذلك النظام الدولي لا يزال ساريًا في ربيع عام 2009 عندما توجّهت إلى لندن. إلّا أنّ الثقة بالقيادة الأميركية كانت قد اهتزّت، لا بسبب هجمات 11 أيلول/سبتمبر، بل من خلال تعاملنا مع قضيّة العراق، ومن خلال صور الجثث التي كانت تطفو في شوارع نيو أورلينز بعد إعصار كاترينا، والأهمّ من ذلك كله، من خلال انهيار وول ستريت. لقد لفتت سلسلة من الأزمات المالية الأصغر في التسعينيات النظر إلى نقاط ضعف هيكلية في النظام العالمي: فالطريقة التي تتحرّك بها تريليونات الدولارات من رأس المال الخاصّ بسرعة الضوء، بدون ضوابط أو رقابة دولية كبيرة، يمكن أن تؤدّي إلى اضطراب اقتصادي في أحد البلدان وأن تحدث تسونامي في الأسواق حول العالم. نظرًا لأنّ العديد من هذه الهزّات قد بدأت في أماكن اعتُبرت في محيط الرأسمالية – وهي أماكن مثل تايلاند والمكسيك وروسيا التي لا تزال ضعيفة – ومع ازدهار الولايات المتّحدة والاقتصادات المتقدّمة الأخرى في تلك المرحلة، كان من السهل اعتبار أنّ هذه المشاكل تحدث مرّة واحدة، وتُعزى إلى قرارات سيّئة اتّخذتها حكومات عديمة الخبرة. في كلّ حالة تقريبًا، تدخّلت الولايات المتّحدة لإنقاذ الموقف، لكن مقابل التمويل الطارئ والوصول المستمرّ إلى أسواق رؤوس المال العالمية، كان أشخاص مثل بوب روبين وآلان غرينسبان (فضلًا عن مساعدي روبين في ذلك الوقت، لاري سامرز وتيم غايثنر) يدفعون البلدان ذات الاقتصاد المريض لقبول العلاج القاسي، بما في ذلك تخفيض قيمة

العملة، وتخفيضات كبيرة في الإنفاق العامّ، وعدد من إجراءات التقشّف الأخرى التي تعزّز تصنيفها الدولي، ولكنّها تسبّب معاناة هائلة لشعوبها.

تخيّل ذعر هذه البلدان نفسها عندما علمت أنّه حتى عندما ألقت أميركا المحاضرات عليها بشأن اللوائح الاحترازية والإشراف المالي المسؤول، كان كبار عرّابي التمويل لدينا نائمين في مناصبهم، وسمحوا بتشكيل فقّاعات الأصول وحدوث عمليات المضاربة المحمومة في وول ستريت التي نمّت عن تهوّر شبيه بالذي يحدث في أميركا اللاتينية أو آسيا. كان الفرق الوحيد هو مجموع المبالغ المالية التي كانت على المحكّ والأضرار المحتملة التي حدثت. بعد هذا كلّه، وبعد أن افترضنا أنّ المنظمين الأميركيين كانوا يعرفون ما يفعلونه، ضخّ المستثمرون من شنغهاي إلى دبي مبالغ ضخمة لشراء أوراق مالية عالية المخاطر وأصول أميركية أخرى. وبنى مصدّرون كبار مثل الصين وصغار مثل ليسوتو نموّهم على أساس اقتصاد أميركي مستقرّ ومتّسع. بعبارة أخرى، لقد طلبنا من العالم أن يتبعنا إلى أرض رائعة من الأسواق الحرّة، وسلاسل التوريد العالمية، والاتّصالات عبر الإنترنت، والائتمان السهل، والحكم الديمقراطي. وفي الوقت الحالي على الأقلّ، شعروا كأنّهم تبعونا إلى حافة الهاوية.

القسم الرابع
الكفاح من أجل الحقّ

14

تبيّن أنّ ثمّة مقاييس موحّدة لكلّ قمّة دولية. يصل القادة واحدًا تلو الآخر في سيّاراتهم الليموزين إلى مدخل مركز مؤتمرات كبير، ثمّ يمشون إلى جانب مجموعة من المصوّرين – في مشهد يشبه إلى حدّ ما حدثًا على السجّادة الحمراء في هوليوود لكن من دون الفساتين الفاخرة والشخصيّات الجميلة المظهر. يلقاك موظّف بروتوكول عند الباب ويقودك إلى القاعة حيث ينتظر المضيف: ابتسامة ومصافحة أمام الكاميرات، ومحادثة قصيرة همسًا. ثمّ نتوجّه جميعًا إلى صالة المضيف لمزيد من المصافحات والمحادثات القصيرة همسًا، إلى أن ينتقل جميع الرؤساء ورؤساء الحكومات والمستشارين والملوك إلى غرفة اجتماعات كبيرة إلى حدّ لافت مع طاولة دائرية ضخمة. نجد في المقعد المخصّص لنا بطاقة تعريف وعلمنا الوطني وميكروفونًا مع تعليمات عن كيفية تشغيله، ودفتر لتدوين الملاحظات يمكن الاحتفاظ به كتذكار وقلم تختلف جودته من قمّة إلى أخرى، وسمّاعة للرأس للترجمة الفورية، وكوب وزجاجات ماء أو عصير، وأحيانًا طبق من الوجبات الخفيفة أو وعاء من السكاكر بالنعناع. أعضاء البعثة التي ترافقنا يجلسون خلفنا لتدوين الملاحظات وتمرير الرسائل.

يعلن المضيف بدء الاجتماع ويقدّم أو تقدّم الملاحظات الافتتاحية. وبعد ذلك، في اليوم ونصف اليوم التاليين – مع فترات استراحات محدّدة وفق جداول محدّدة للاجتماعات الفردية مع القادة الآخرين (المعروفة باسم «ثنائية»)، «صورة عائلية» (كالصورة المدرسية في الصفّ الثالث، يصطفّ فيها جميع القادة وهم يبتسمون بغرابة)، في أواخر العصر لديك الوقت الكافي للعودة إلى جناحك وتغيير ملابسك قبل العشاء، وأحيانًا لجلسة مسائية – تجلس هناك، تقاوم إرهاق الرحلات الجوّية الطويلة وتبذل قصارى جهدك لتبدو مهتمًّا، فيما يتناوب كلّ من حول المائدة، بمن فيهم أنت، في قراءة مجموعة من

الملاحظات غير الهامّة، المكتوبة بعناية والتي تمتدّ دائمًا لوقت أطول من ذاك المخصّص لأيّ موضوع مدرج على جدول الأعمال.

في وقت لاحق، بعد مشاركتي في عدّة قمم، بتّ أتبنّى الاستراتيجيات التي كان يعتمدها من لديهم الخبرة الأكبر – أتأكّد من أنّني أحمل دائمًا أوراق عمل للاطّلاع عليها أو كتابًا لأقرأه، أو أجذب جانبًا بعض القادة للقيام ببعض الأعمال الثانوية بينما يلقي الآخرون كلمتهم. ولكن في أول قمّة لمجموعة العشرين في لندن، بقيت في مقعدي واستمعت باهتمام إلى كلّ متحدّث. مثل الطفل الجديد في المدرسة، كنت على يقين بأنّ الآخرين في الغرفة يقوّمونني، واعتقدت أنّ القليل من التواضع الذي يتميّز به المبتدئون، قد يساعدني في قطع شوط في حشد الناس حول التدابير الاقتصادية التي كنت هناك لاقتراحها.

ساعدتني كثيرًا معرفتي المسبقة بعددٍ من المشاركين، بدءًا من مضيفنا، رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون، الذي سافر إلى واشنطن للاجتماع معي قبل أسابيع قليلة فقط. كان براون وزيرًا سابقًا للمالية في حكومة حزب العمّال برئاسة توني بلير، وكان يفتقر إلى المواصفات السياسية اللافتة التي امتلكها سلفه (كلّما ذكر الإعلام اسم براون أرفقه بمصطلح «قاسٍ»)، وقد عانى من سوء الحظّ لحصوله أخيرًا على دور في رئاسة الوزراء في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد البريطاني يتّجه إلى انهيار وكان الشعب مرهقًا من حكم حزب العمّال الذي استمرّ عقدًا من الزمان. لكنّه كان عميق التفكير ومسؤولًا ومطّلعًا على النظام المالي العام، وعلى الرغم من أنّ الفترة التي قضاها في المنصب. إلّا أنّني كنت محظوظًا لكون براون شريكًا خلال تلك الأشهر الأولى من الأزمة.

إلى جانب براون، كان الأوروبيون الأكثر أهمّية – ليس فقط في قمّة لندن بل طوال فترة ولايتي الأولى – هما المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي. لقد تسبّب التنافس بين أقوى دولتين في القارّة الأوروبية بنشوب حرب دموية متقطّعة امتدّت على ما يقارب القرنين. شكّلت مصالحتهما بعد الحرب العالمية الثانية حجر الزاوية للاتّحاد الأوروبي وتوجّهه غير المسبوق نحو السلام والازدهار. ووفقًا لذلك، فإنّ قدرة أوروبا على التحرّك ككتلة، وأن تكون بمثابة الساعد الأيمن لأميركا على المسرح العالمي، اعتمدت إلى حدّ كبير على إرادة ميركل وساركوزي في العمل معًا بتعاون.

وهذه كانت حالهما في معظم الأحيان، على الرغم من أنّهما كانا مختلفين كثيرًا. نشأت ميركل، ابنة القسّ اللوثري، في ألمانيا الشرقية الشيوعية، وعاشت حياة بعيدة عن الصراعات والأنظار، تجهد للحصول على درجة الدكتوراه في كيمياء الكمّ. لم تدخل الحياة السياسية إلّا بعد سقوط الستار الحديدي، حيث تقدّمت بثبات في صفوف حزب الاتّحاد الديمقراطي المسيحي الذي ينتمي إلى يمين الوسط بمزيج من المهارة التنظيمية، الفطنة

الاستراتيجية والصبر الذي لا يتزعزع. كانت عينا ميركل كبيرتين وزرقاوين لامعتين تعكسان تارة المظهر المرح وطورًا الأسى. خلافًا لذلك، يعكس مظهرها الرتيب حساسية تحليلية جدّية تتمتّع بها. عُرفت بارتيابها من الانفعالات العاطفية أو الخطابات المبالغ فيها. اعترف فريقها لاحقًا بأنّها كانت في البداية متشكّكة حيالي بسبب مهاراتي الخطابية على وجه التحديد. لم يشعرني ذلك بأيّ إهانة، معتقدًا أنّ العزوف عن الديماغوجية لدى أيّ زعيم ألماني، هو ربّما صحّي.

في المقابل، اجتمعت في ساركوزي، كلّ الانفعالات العاطفية وفنّ الخطاب المبالغ فيه. بملامحه الشرق-أوسطية العابقة والمعبرّة (كان نصف مجري وربع يهودي يوناني) وقوامه الصغير (طوله خمسة أقدام لكنّه كان يرتدي أحذية لزيادة الطول)، بدا كأنّه شخصية بارزة من لوحة تولوز لوتريك. على الرغم من أنّه ينحدر من عائلة ثريّة، لا يُخفي أنّ ما غذّى طموحاته جزئيًا هو إحساس رافقه كلّ حياته بأنّه دخيل. مثل ميركل، صنع ساركوزي اسمه كزعيم لليمين الوسطي، وفاز بالرئاسة على أساس برنامج اقتصادي قائم على عدم التدخّل، أنظمة عمل أكثر مرونة، ضرائب أقلّ ودولة تتّسم بمعدّل رفاهية أقلّ. ولكن بعكس ميركل، فقد كانت أفكاره غير منتظمة عندما يتعلّق الأمر بالسياسات، وغالبًا ما تحرّكها العناوين الرئيسية أو المنفعة السياسية.

بحلول الوقت الذي وصلنا فيه إلى لندن للمشاركة في قمّة مجموعة العشرين، كان قد بدأ بإدانة تجاوزات الرأسمالية العالمية بشدّة. ما افتقر إليه ساركوزي من متانة إيديولوجية، عوّضه بجرأته وجاذبيته وطاقته الهائلة.

في الواقع، الحديث مع ساركوزي كان مسلّيًا تارة ومستفزًّا تارة أخرى، يترافق مع حركة يدين دائمة ونفخة صدر أشبه بديك البنطم. مترجمه الخاصّ، الذي كان إلى جانبه دائمًا (على عكس ميركل، كانت لغته الإنكليزية محدودة) يترجم تفاصيل إيماءاته بحماسة وحتّى نبرة صوته حين ينتقل في حديثه من الإطراء إلى الانفعالية فالجدّية، غير مهتمّ بإخفاء همّه الأساسي وهو أن يكون في قلب الحدث وأن يُنسب إليه الفضل في أيّ أمرٍ يستحق أن يُنسب إليه الفضل فيه.

بقدر ما قدّرت تبنّي ساركوزي لحملتي منذ بداياتها (باستثناء دعمي في مؤتمر صحافي جيّاش خلال زيارتي قبل الانتخابات لباريس)، لم يكن من الصعب تحديد أيّ من الزعيمين الأوروبيين سيثبت أنّه الشريك الأكثر موثوقية.

ومع ذلك، اتّضح لي أنّ ميركل وساركوزي يكمّل كلّ منهما الآخر بطريقة مفيدة: ساركوزي يحترم الحذر الفطري لميركل ولكنّه يدفعها في كثير من الأحيان إلى التصرّف، وميركل على استعداد للتغاضي عن خصوصيات ساركوزي لكنّها ماهرة في كبح اندفاعه المفرط في بعض مقترحاته. لقد عزّز أيضًا كلٌّ منهما عند الآخر الغرائز المؤيّدة لأميركا، وهي غرائز لم تكن دائمًا مشتركة مع ناخبيهم في عام 2009.

لا شيء من هذا يعني أنّهما والأوروبيين الآخرين خصوم سهلون. من أجل حماية مصالح بلديهما، فقد أيّد كلّ من ميركل وساركوزي بشدّة الإعلان ضدّ الحمائية الذي كنّا نقترحه في لندن – كان الاقتصاد الألماني يعتمد خاصّة على الصادرات – وأدركا فائدة صندوق الطوارئ الدولي. ولكن كما تنبّأ تيم غايثنر، لم يكن أيّ منهما متحمّسًا للتحفيز المالي: لقد كانت ميركل قلقة بشأن العجز في الإنفاق. وفضّل ساركوزي فرض ضريبة دولية على معاملات سوق الأسهم وأراد اتّخاذ إجراءات صارمة ضدّ الملاذات الضريبية. لقد استغرق الأمر معظم أوقات القمّة منّي ومن تيم لإقناعهما بالانضمام إلينا في الترويج لطرق أكثر إلحاحًا لمعالجة الأزمة، ودعوة كلّ دولة من دول مجموعة العشرين إلى تنفيذ سياسات لزيادة الطلب الإجمالي. أخبروني أنّهم سيفعلون ذلك فقط إذا تمكّنت من إقناع بقيّة قادة مجموعة العشرين – ولا سيّما مجموعة الدول غير الغربية المؤثرة التي أصبحت تُعرف جماعيًا باسم الـ«بريكس» BRICS – بالتوقف عن عرقلة المقترحات التي كانت مهمّة بالنسبة إليهم. من الناحية الاقتصادية، كان لدى الدول الخمس التي شكّلت مجموعة البريكس – البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا – القليل من القواسم المشتركة، ولم يتمّ إضفاء الطابع الرسمي على المجموعة إلّا بعد ذلك. (لن تنضمّ جنوب أفريقيا رسميًا إلّا في عام 2010).

ولكن حتى في قمّة مجموعة العشرين في لندن، كانت الروح الحيوية وراء المجموعة واضحة. كانت هذه دولًا كبيرة وفخورة خرجت بطريقة أو بأخرى من سبات عميق. لم تعد راضية عن وضعها في هامش التاريخ أو رؤية دورها مقتصرًا على كونها قوى إقليمية. لقد استاءت من الدور الضخم للغرب في إدارة الاقتصاد العالمي. ومع الأزمة الحالية، رأت فرصة لقلب الطاولة.

من الناحية النظرية، على الأقلّ، أمكنني أن أتعاطف مع وجهة نظرهم. تمثّل دول البريكس معًا، ما يزيد قليلًا عن نسبة 40 في المئة من سكّان العالم ولكنّها تمثّل حوالي ربع الناتج المحلّي الإجمالي للعالم وجزءًا بسيطًا من ثروته. غالبًا ما كان للقرارات المتّخذة في مجالس إدارات الشركات في نيويورك أو لندن أو باريس تأثيرٌ أكبر على اقتصاداتها من الخيارات السياسية لحكوماتها. ظلّ تأثيرها داخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي محدودًا، على الرغم من التحوّلات الاقتصادية الملحوظة التي حدثت في الصين والهند والبرازيل. وإذا أرادت الولايات المتّحدة الحفاظ على النظام العالمي الذي خدمها لفترة طويلة، فمن المنطقي بالنسبة إلينا أن نمنح هذه القوى الناشئة رأيًا أكبر في كيفية عمله – مع الإصرار أيضًا على أن تتحمّل المزيد من المسؤولية في تحمّل أثمان صيانته.

ومع ذلك، وبينما كنت ألقي نظرة خاطفة حول الطاولة في اليوم الثاني للقِمّة، لم يسعني إلّا أن أتساءل كيف يمكن أن يتطوّر دَور أكبر لدول البريكس في الحوكمة العالمية. رئيس البرازيل، لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، على سبيل

المثال، زار المكتب البيضاوي في آذار/مارس، ووجدته مثيرًا للإعجاب. شعره أشيب، كان زعيمًا سابقًا لحركة عمّالية، ناشطًا وكان قد سُجن بسبب معارضته على الحكومة العسكرية السابقة ثمّ انتُخب في عام 2002، وقد بدأ سلسلة من الإصلاحات البراغماتية التي أدّت إلى ارتفاع معدل النموّ في البرازيل، وإلى توسيع الطبقة الوسطى، وتوفير الإسكان والتعليم للملايين من المواطنين الأفقر في البلاد. من جهة أخرى، أُفيد عنه أيضًا أنّ أخلاقه أقرب إلى تلك التي لدى مسؤول في «تاماني هول»، وكانت الشائعات تدور حول بعض المحسوبيات في الحكومة، وصفقات من تحت الطاولة، ورشى وصلت إلى المليارات.

في غضون ذلك، بدا الرئيس ديمتري ميدفيديف وكأنّه «طفل الملصق» لروسيا الجديدة: شابّ، أنيق، ويرتدي بدلات عصرية مصمّمة على الطراز الأوروبي. إلّا أنّه لم يكن يمثّل السلطة الحقيقية في روسيا. احتلّ هذا المكان راعيه، فلاديمير بوتين: ضابط سابق في الاستخبارات السوفياتية التي ترأسّها لفترتين وكان يشغل حينها منصب رئيس وزراء البلاد، زعيم لما يشبه النقابة الإجرامية بقدر ما يشبه الحكومة التقليدية – وهي نقابة لها مخالب تلفّ كلّ جانب من جوانب اقتصاد البلاد.

كانت جنوب أفريقيا في ذلك الوقت في مرحلة انتقالية، على رأسها كجاليما موتلانثي الذي سيحلّ محلّه قريبًا جاكوب زوما، زعيم حزب نيلسون مانديلا، المؤتمر الوطني الأفريقي، الذي يسيطر على برلمان البلاد. في الاجتماعات اللاحقة، أذهلني زوما لاعتباره ودّيًا بدرجة كافية. وتحدّث ببلاغة عن الحاجة إلى تجارة عادلة، وتنمية بشرية، وبنية تحتية، وتوزيع أكثر إنصافًا للثروة والفرص في القارّة الأفريقية. على الرغم من ذلك بكلّ وضوح، فإنّ الكثير من النيّات الحسنة التي نشأت من خلال كفاح مانديلا البطولي بدّدها الفساد وعدم الكفاءة تحت قيادة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، وهذا ما ترك قطاعات كبيرة للسكّان السود في البلاد غارقة في الفقر واليأس.

في هذه الأثناء، هندس مانموهان سينغ، رئيس وزراء الهند، عملية تحديث اقتصاد أمّته. هو خبير اقتصادي لطيف، يتكلّم بهدوء، في السبعينيات من عمره، ذو لحية بيضاء وعمامة كانت من علامات ديانته السيخيّة، لكن في أعين الغرب أعطته هذه العمامة طابع الرجل المقدّس، فقد كان وزيرًا لمالية الهند في التسعينيات، وتمكّن من انتشال الملايين من الفقر. طوال فترة ولايته رئيسًا للوزراء، كنت أجد سينغ حكيمًا، رصينًا وصادقًا جدًّا. على الرغم من التقدّم الاقتصادي الحقيقي، ظلّت الهند مكانًا فوضويًا وفقيرًا: منقسمة إلى حدّ كبير على أساس الدين والطائفة، وأسيرة لأهواء المسؤولين المحلّيين الفاسدين ووسطاء السلطة، وتعوقها البيروقراطية الضيّقة التي كانت تقاوم التغيير. ثمّ كانت هناك الصين. منذ أواخر السبعينيات، عندما تخلّى دينغ شياو بينغ فعليًا عن رؤية ماو تسي تونغ الماركسية اللينينية لمصلحة شكل من

أشكال الرأسمالية المستندة إلى التصدير وتديرها الدولة، ولم تتطوّر أيّ دولة في التاريخ أسرع أو ما من دولة تمكّنت من إخراج هذا المعدّل من الناس من الفقر المدقع .بعدما كانت في يوم من الأيّام أكثر بقليل من مجرّد مركز للتصنيع والتجميع المنخفض الجودة للشركات الأجنبية التي تتطلّع إلى الاستفادة من العمّال ذوي الأجور المنخفضة، تتباهى الصين اليوم بمهندسين روّاد وشركات عالمية تعمل على أعلى مستوى من التكنولوجيا المتقدّمة. فائضها التجاري الهائل جعلها مستثمرًا رئيسيًا في كلّ قارّة. أصبحت المدن اللامعة مثل شنغهاي وغوانزو مراكزًا ماليّة متطوّرة، موطنًا لطبقة مستهلكين مزدهرة.

نظرًا لمعدّل نموّها وحجمها الهائل، كان مضمونًا في مرحلة ما أن يتجاوز الناتج المحلّي الإجمالي للصين نظيره في أميركا. عندما يضاف هذا إلى جيش بلاد قويّ، وقوى عاملة مهاراتها إلى ازدياد، وحكومة ذكيّة وبراغماتية، وحضارة عريقة تبلغ خمسة آلاف عام، بدا الاستنتاج واضحًا: إن كان من المحتمل أن تتحدّى أيّ دولة تفوّق الولايات المتّحدة على المسرح العالمي، فهي الصين.

ومع ذلك، حين كنت أشاهد الوفد الصيني يعمل في قمّة مجموعة العشرين، كنت مقتنعًا بأنّ أيّ تحدٍّ من هذا القبيل لا يزال على بعد عقود – وأنّه متى حدث ذلك إذا ما حصل فعلًا، فمن المرجّح أن يحدث نتيجة نتيجة لأخطاء استراتيجية من قبل أميركا. الرئيس الصيني هو جينتاو – رجل عادي في منتصف الستينيات من عمره ذو شعر أسود فاحم (على حدّ علمي، قلائل من القادة الصينيين اكتسى شعرهم اللون الرمادي مع تقدّمهم في العمر) – لم يُنظر إليه على أنّه زعيم قويّ استثنائي، يتقاسم السلطة كما فعل مع أعضاء آخرين في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني. ومن المؤكّد أنّه في اجتماعنا على هامش القمّة، بدا معتادًا الاعتماد على الاستعانة بنقاط الحوار المعدّة مسبقًا، بغياب أجندة واضحة على خلاف التشجيع المستمرّ على التشاور وما أشار إليه على أنّه تعاون «مربح للجانبين». الأمر الأكثر إثارة للإعجاب بالنسبة إليّ هو رئيس الوزراء وِن جياباو، كبير صانعي السياسة الاقتصادية في الصين، وهو شخصية صغيرة، يضع النظّارة الطبّية ويتحدّث من دون ملاحظات مدوّنة ويظهر فهمًا متطوّرًا للأزمة الحالية. ربّما كان التزامه المؤكّد بحزمة التحفيز الصينية على غرار قانون الإنعاش أفضل خبر قد أسمعه خلال فترة وجودي في قمّة مجموعة العشرين.

ولكن مع ذلك، لم يكن الصينيون على عجلة من أمرهم للاستيلاء على زمام النظام العالمي، معتبرين ذلك صداعًا هم بغنى عنه. كان لدى ون القليل ليقوله عن كيفية إدارة الأزمة المالية في المستقبل. من وجهة نظر دولته، كان العبء يقع على عاتقنا لمعرفة ذلك.

كان هذا هو الشيء الذي أدهشني ليس فقط خلال قمّة لندن ولكن في كلّ مِنتدى دولي حضرته عندما كنت رئيسًا: حتى أولئك الذين اشتكوا من دور

أميركا في العالم ما زالوا يعتمدون علينا لإبقاء النظام قائمًا. وبدرجات متفاوتة، كانت الدول الأخرى على استعداد للانضمام – مساهمة بقوّات في جهود حفظ السلام التابعة للأمم المتّحدة، على سبيل المثال، أو تقديم الدعم النقدي واللوجستي للإغاثة من المجاعة. بعضها، مثل الدول الاسكندنافية، كانت تتفوّق بإمكانيّاتها باستمرار. ولكن على خلاف ذلك، شعرت دول قليلة بأنّها ملزمة بالعمل بما يتجاوز المصلحة الذاتية الضيّقة. وأولئك الذين شاركوا التزام أميركا الأساسي بالمبادئ التي يعتمد عليها النظام الليبرالي القائم على السوق – الحرّية الفردية، وسيادة القانون، والتطبيق القويّ لحقوق الملكية والتحكيم المحايد في النزاعات، بالإضافة إلى المستويات الأساسية للمساءلة الحكومية والكفاءة – افتقرت إلى الثقل الاقتصادي والسياسي، فضلًا عن جيش الدبلوماسيين وخبراء السياسة، لتعزيز تلك المبادئ على نطاق عالمي.

لا تزال الصين وروسيا وحتى الديمقراطيات الحقيقية مثل البرازيل والهند وجنوب أفريقيا تعمل وفقًا لمبادئ مختلفة. بالنسبة إلى دول البريكس، كانت السياسة الخارجية المسؤولة تعني الحياد واهتمام الدولة بشؤونها الداخلية. وإذا قدّمت المساعدة لبلد آخر، فإنّها تفضّل القيام بذلك على أساس ثنائي، متوقّعة الحصول على بعض الفوائد في المقابل. ومن المؤكّد أنّ هذه الدول لم تشعر بأيّ التزام بتأمين النظام ككلّ. وفي ما يتعلّق بهم، كان ذلك ترفًا لا يمكن إلّا للغرب الغنيّ والسعيد أن يتحمّل تكاليفه.

من بين كلّ قادة دول البريكس الحاضرين في مجموعة العشرين، كنت مهتمًّا للغاية بالتعامل مع ميدفيديف. كانت علاقة الولايات المتّحدة بروسيا في أدنى مستوياتها. في الصيف الماضي – بعد بضعة أشهر من أداء ميدفيديف اليمين الدستورية – غزت روسيا الدولة المجاورة لجورجيا، وهي جمهورية سوفياتية سابقة، واحتلّت بشكل غير قانوني اثنتين من مقاطعاتها، وهذا ما أدّى إلى اندلاع أعمال عنف بين البلدين وتوتّر على الحدود مع دول أخرى.

بالنسبة إلينا، كان ذلك علامة على جرأة بوتين المتصاعدة وعدوانيته، وعدم ميله إلى احترام سيادة دولة أخرى على نحو يدعو للقلق، وانتهاكه الواسع للقانون الدولي. وبدا، من نواحٍ عديدة، أنّه قد أفلت منها: فبعيدًا عن تعليق الاتّصالات الدبلوماسية، لم تفعل إدارة بوش أيّ شيء لمعاقبة روسيا على عدوانها، ولم يأبه باقي العالم وتابع حياته كأنّ شيئًا لم يكن، ما جعل أيّ جهود متأخّرة لعزل روسيا محكومة بالفشل شبه المؤكّد.

كان أمل إدارتي هو الشروع في ما كنّا نسمّيه «إعادة ضبط» العلاقة مع روسيا، وفتح حوار من أجل حماية مصالحنا، ودعم شركائنا الديمقراطيين في المنطقة، وحشد التعاون بشأن أهدافنا المتعلّقة بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح. تحقيقًا لهذه الغاية، رتّبنا لقاءً لي على انفراد مع ميدفيديف قبل يوم واحد من القمّة.

لقد اعتمدت على خبيرين بالشؤون الروسية لإعدادي للاجتماع: وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية، بيل بيرنز، ومدير مجلس الأمن القومي الأول للشؤون الروسية والأوراسية، مايكل ماكفول. كان بيرنز، الدبلوماسي المخضرم، سفيرًا في روسيا في إدارة بوش. كان طويل القامة ذا شاربين ومنحني القامة بعض الشيء. صوته رقيق وله ملامح أستاذ في أوكسفورد. من ناحية أخرى، كان ماكفول مليئًا بالطاقة والحماسة، مع ابتسامة عريضة وشعر أشقر كثيف. من ولاية مونتانا، كان مستشارًا في حملتي أثناء فترة تدريسه في جامعة ستانفورد وبدا كأنّه ينهي كلّ عبارة يلفظها بعلامة تعجّب.

من بين الاثنين، كان ماكفول أكثر تفاؤلًا بشأن قدرتنا على التأثير في روسيا، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أنّه عاش في موسكو في أوائل التسعينيات، خلال الأيّام الصعبة للتحوّل السياسي، أولًا كباحث ولاحقًا كمواطن يدير منظمة مؤيّدة للديمقراطية تموّلها حكومة الولايات المتّحدة جزئيًا. عندما تعلّق الأمر بميدفيديف، اتّفق ماكفول مع بيرنز على أنّه لا ينبغي أن أتوقع الكثير.

قال: «سيكون ميدفيديف مهتمًّا بإقامة علاقة جيّدة معك، ليثبت أنّه ينتمي إلى المسرح العالمي». «لكن عليك أن تتذكّر أنّ بوتين لا يزال هو صاحب القرار».

بالنظر إلى سيرته الذاتية، استطعت أن أرى لماذا افترض الجميع أنّ ديميتري ميدفيديف كان مقيّدًا. في أوائل الأربعينيات من عمره، نشأ في ظروف امتياز نسبي باعتباره الابن الوحيد لأستاذين، درس القانون في أواخر الثمانينيات، وألقى محاضرات في جامعة ولاية لينينغراد، وتعرّف إلى فلاديمير بوتين عندما كانا يعملان مع رئيس بلدية سانت بطرسبورغ في أوائل التسعينيات بعد تفكّك الاتّحاد السوفياتي. بينما ظلّ بوتين في السياسة، وأصبح في نهاية المطاف رئيسًا للوزراء في عهد الرئيس بوريس يلتسين، استفاد ميدفيديف من علاقاته السياسية لتأمين منصب تنفيذي، كان يملك حصّة في أكبر شركة للأخشاب في روسيا، في وقت عرضت فيه الخصخصة الفوضوية لممتلكات الدولة في البلاد، على المساهمين ذوي العلاقات الجيّدة ثروة مضمونة. بهدوء أصبح رجلًا ثريًّا، دُعي للعمل في مشاريع مدنية مختلفة من دون الاضطرار إلى تحمّل عبء الأضواء. لم يدخول الحكومة حتى أواخر عام 1999، وعيّنه بوتين في وظيفة رفيعة المستوى في موسكو. بعد شهر واحد فقط، استقال يلتسين فجأة، ورُفع بوتين من منصب رئيس الوزراء إلى منصب رئيس بالإنابة، وظهر ميدفيديف من ورائه.

بعبارة أخرى، كان ميدفيديف تكنوقراطيًّا وعاملًا يعمل من وراء الكواليس، من دون ملفّ شخصي عامّ أو قاعدة سياسية خاصّة به. وهذا بالضبط ما كان عليه عندما وصل إلى اجتماعنا في وينفيلد هاوس، مقرّ إقامة السفير الأميركي الأنيق في ضواحي لندن. كان رجلًا صغيرًا، ذا شعر أدكن ولطيف، أسلوبه رسمي إلى حدّ ما، لا يأخذ نفسه على محمل الجدّ أحيانًا، هو مستشار

إداري دولي أكثر منه سياسيًا أو حزبًيا. بدا أنّه يفهم اللغة الإنجليزية، رغم أنّه فضّل الاستعانة بمترجم.

لقد افتتحت مناقشتنا بموضوع احتلال بلاده العسكري لجورجيا. كما هو متوقّع، تمسّك ميدفيديف عن كثب بنقاط الحوار الرسمية. وألقى باللوم على الحكومة الجورجية في تعجيل الأزمة، وأصرّ على أنّ روسيا تصرّفت فقط لحماية المواطنين الروس من العنف. لقد رفض حجّتي بأنّ الغزو والاحتلال المستمرّ ينتهكان سيادة جورجيا والقانون الدولي، وأشار بوضوح إلى أنّه، على عكس القوّات الأميركية في العراق، تمّ الترحيب بالقوّات الروسية حقًا كمحرّرة. عند سماعي كلّ هذا، استرجعت ما قاله الكاتب المنشق ألكسندر سولجنتسين ذات مرّة عن السياسة خلال الحقبة السوفياتية، أنّ «الكذبة لم تصبح مجرّد مقولة أخلاقية بل هي ركن من أركان الدولة».

ولكن إن ذكّرني نقض ميدفيديف في قضيّة جورجيا بأنّه لم يكن فتى كشفيًا، فقد لاحظت بعدًا ساخرًا في إلقائه، كما لو كان يريدني أن أعرف أنّه لا يصدّق حقًا كلّ ما كان يقوله. وتحوّلت المحادثة إلى مواضيع أخرى، وكذلك تصرّفاته. عن الخطوات اللازمة لإدارة الأزمة المالية، كان على اطّلاع جيّد وبنّاء. وأعرب عن حماسته «لإعادة» العلاقات الأميركية الروسية المقترحة، ولا سيّما عندما يتعلّق الأمر بتوسيع التعاون في القضايا غير العسكرية مثل التعليم والعلوم والتكنولوجيا والتجارة. لقد فاجأنا من خلال تقديم عرض عفوي (وغير مسبوق) للسماح للجيش الأميركي باستخدام المجال الجوّي الروسي لنقل القوّات والمعدّات إلى أفغانستان – وهو بديل من شأنه أن يقلّل اعتمادنا الحصري على طرق الإمداد الباكستانية الباهظة الثمن وغير الموثوقة دائمًا.

في ما يتعلّق بقضيّة ذات أولوية قصوى بالنسبة إليّ – التعاون الأميركي الروسي للحدّ من انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك سعي إيران المحتمل لامتلاك أسلحة نووية – أظهر ميدفيديف استعدادًا للتعامل بصراحة ومرونة. لقد وافق على اقتراحي بأن يبدأ خبراؤنا على الفور مفاوضات بشأن التخفيضات في المخزونات النووية لكلّ بلد، متابعةً لمعاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية الحالية (START)، التي كان من المقرّر أن تنتهي صلاحيتها في نهاية عام 2009. على الرغم من أنّه لم يكن مستعدًّا للالتزام بجهد دولي لتقييد إيران، لم يستبعده تمامًا، وذهب إلى حدّ الاعتراف بأنّ برامج إيران النووية والصاروخية قد تقدّمت أسرع بكثير ممّا توقّعته موسكو – وهو تنازُل لم يستطع ماكفول ولا بيرنز أن يتذكّرا أنّ مسؤولًا روسيًّا قدّمه قبله، حتّى على انفراد.

ومع ذلك، كان ميدفيديف بعيدًا عن الإذعان. لقد أوضح خلال مناقشاتنا حول منع الانتشار أنّ لروسيا أولوية خاصّة بها: يريد منّا أن نعيد النظر في قرار إدارة بوش بناء نظام دفاع صاروخي في بولندا وجمهورية التشيك. افترضت أنّه كان يتحدّث نيابة عن بوتين، الذي فهم بشكل صحيح أنّ السبب الرئيسي

لحماسة البولنديين والتشيك لاستضافة نظامنا هو أنّه سيضمن زيادة القدرات العسكرية الأميركيّة على أراضيهم، مما يوفّر عائقًا إضافيًا ضدّ التخويف الروسي.

الحقيقة هي أنّنا، من دون علم الروس، كنّا بالفعل نعيد النظر في فكرة الدفاع الصاروخي الأرضي في أوروبا. قبل مغادرتي إلى لندن، أخبرني روبرت غيتس أنّ الخطط الموضوعة في عهد بوش قد حُكم عليها بأنّها أقلّ فعالية في مواجهة التهديدات الأكثر إلحاحًا (إيران بشكل رئيسي) ممّا كان متصوّرًا في الأصل. اقترح غيتس أن أطلب مراجعة التكوينات المحتملة الأخرى قبل اتّخاذ أيّ قرار.

لم أكن على استعداد للموافقة على طلب ميدفيديف طيّ اعتبارات الدفاع الصاروخي لجعلها موضوع مفاوضات ستارت المقبلة. لكنّني رأيت أنّ من مصلحتنا الحدّ من القلق الروسي. وقد سمح لي التوقيت المناسب بأن أتأكّد من أنّ ميدفيديف لم يغادر لندن خالي الوفاض: عرضت له نيّتي دراسة خططنا في أوروبا مظهرًا استعدادي لمناقشة المسألة بحسن نيّة. وأضفت أنّ التقدّم في عملية وقف البرنامج النووي الإيراني سيكون له تأثير شبه مؤكّد على أيّ قرار قد أتّخذه – وهي رسالة ليست مبطّنة، ردّ عليها ميدفيديف حتى قبل ترجمتها.

«فهمت»، قالها بالإنكليزية مع ابتسامة خفيفة.

قبل مغادرتي، وجّه ميدفيديف دعوة لي إلى زيارة موسكو خلال الصيف، وهو اجتماع كنت أميل إلى قبوله. بعدما شاهدت موكبه وهو يبتعد، التفتّ إلى بيرنز وماك فول وسألتهما عن رأيهما.

قال ماك فول: «سأكون صادقًا، سيّدي الرئيس». «لا أعرف كيف كان يمكن أن يكون اللقاء أفضل. لقد بدا أكثر انفتاحًا على ممارسة الأعمال التجارية أكثر ممّا كنت أتوقع».

قال بيرنز: «مايك على حق، على الرغم من أنّني أتساءل هل ما قاله ميدفيديف قد تمّ تأكيده مع بوتين مسبقًا».

أومأت قائلًا: «سنكتشف ذلك قريبًا جدًّا».

مع انتهاء قمّة لندن، تمكّنت مجموعة العشرين من إبرام صفقة استجابة للأزمة المالية العالمية. تضمّن البيان الختامي، الذي سيصدر بشكل مشترك عن القادة الحاضرين، أولويّات الولايات المتّحدة مثل الالتزامات الإضافية للتحفيز ورفض الحماية، إلى جانب تدابير للقضاء على الملاذات الضريبية وتحسين الرقابة المالية التي كانت مهمّة للأوروبيين. يمكن أن تشير دول البريكس إلى التزام من الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي لفحص التغييرات المحتملة في تمثيلهما بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. في اندفاع حماسي، أمسك ساركوزي بي وبتيم بينما كنّا على وشك مغادرة المكان.

«هذه الاتّفاقية تاريخية يا باراك!» قال. «لقد حدث ذلك بفضلك... لا، هذا صحيح! والسيد غايثنر هنا... إنّه رائع!» ثمّ بدأ ساركوزي بترداد الاسم الأخير لوزير الخزانة الخاصّ بي مثل مشجّع في مباراة لكرة القدم، بصوت عالٍ بما يكفي ليدير بعض الرؤوس في الغرفة. كان عليّ أن أضحك، ليس فقط على الانزعاج الواضح لتيم ولكن أيضًا على تعابير الانزعاج التي ظهرت على وجه أنجيلا ميركل – كانت قد أنهت لتوّها النظر في صياغة البيان وكانت الآن تنظر إلى ساركوزي بالطريقة التي تنظر بها الأم إلى طفل جامح.

اعتبرت الصحافة الدولية القمّة ناجحة: لم تكن الصفقة جوهرية أكثر ممّا كان متوقعًا فحسب، ولكن دورنا المركزي في المحادثات ساعد على الأقلّ جزئيًا في عكس وجهة النظر القائلة بأنّ الأزمة المالية ألحقت ضررًا دائمًا بالقيادة الأميركية. في المؤتمر الصحافي الختامي، كنت حريصًا على الاعتراف بفضل كلّ من أدّى دورًا، وأثنيت على غوردون براون على وجه الخصوص لقيادته، وجادل بأنّه في هذا العالم المترابط، لا يمكن لأيّ دولة أن تنجح بمفردها. قلت إنّ حلّ المشكلات الكبيرة يتطلّب نوعًا من التعاون الدولي المعروض في لندن.

بعد يومين، تابع أحد المراسلين هذا الأمر، سائلًا رأيي في الاستثناء الأميركي. قلت: «أنا أؤمن بالاستثنائية الأميركية. تمامًا كما أظنّ أنّ البريطانيين يؤمنون بالاستثنائية البريطانية وكما يؤمن اليونانيون بالاستثنائية اليونانية».

علمت في وقت لاحق فقط أنّ الجمهوريين ووسائل الإعلام الإخبارية المحافظة قد استغلّوا هذا البيان غير الملحوظ، الذي صدر في محاولة لإظهار التواضع والأخلاق الحميدة، كدليل على الضعف والوطنية غير الكافية من جانبي. بدأ النقاد يصفون تفاعلاتي مع القادة الآخرين ومواطني الدول الأخرى على أنّها «جولة أوباما للاعتذار»، على الرغم من أنّهم لا يستطيعون أبدًا الإشارة إلى أيّ اعتذارات فعلية. من الواضح أنّ فشلي في إلقاء محاضرات على الجماهير الأجنبية عن التفوّق الأميركي، فضلًا عن رغبتي في الاعتراف بنواقصنا وأخذ وجهات نظر البلدان الأخرى في الاعتبار، اعتُبر نوعًا من التقصير. لقد كان أيضًا، تذكيرًا بمدى الانقسام الذي وصل إليه المشهد الإعلامي لدينا – وكيفيّة نشر الحزبيّة سمومها، ليس فقط داخل حدود البلاد. في هذا العالم الجديد، يمكن نسج انتصار السياسة الخارجية بكلّ معيار تقليدي باعتباره هزيمة، على الأقلّ في أذهان نصف البلاد، يمكن أن تؤدّي الرسائل التي عزّزت مصالحنا وبنت حسن النيّة في الخارج إلى مجموعة من المتاعب السياسية في الوطن.

ومن ناحية أكثر إيجابية، حقّقت ميشيل نجاحًا كبيرًا دوليًّا، حيث تألّقت في الصحافة خاصّةً إثر زيارة قامت بها لمدرسة ثانوية للبنات في وسط لندن. حقيقة، طوال فترة وجودنا في البيت الأبيض، استمتعت ميشيل بمثل هذه التفاعلات، وهي قادرة على التواصل مع الأطفال من أيّ عمر أو خلفية، ويبدو

أنّ هذا شكّل سحرها الذي مسّ العالم بطريقة إيجابية. في المدرسة، تحدّثت عن طفولتها والعقبات التي كان عليها التغلّب عليها، وكيف أنّ التعليم وفّر لها دائمًا طريقًا للمضيّ قدمًا. استمعت الفتيات – من الطبقة العاملة، وكثير منهنّ من أصول هندية غربية أو جنوب آسيوية – باهتمام شديد بينما أصرّت هذه المرأة الفاتنة على أنّها كانت مثلهنّ في يوم من الأيّام.

في السنوات التالية، ستزور ميشيل طالبات من المدرسة عدّة مرّات، بما في ذلك استضافة مجموعة منهنّ في البيت الأبيض. لاحقًا، سيدرس خبير اقتصادي البيانات ويخلص إلى أنّ تفاعل ميشيل مع المدرسة قد أدّى إلى ارتفاع ملحوظ في درجات الاختبارات الموحّدة للطالبات، ممّا يشير إلى أنّ رسالتها عن الطموح والتواصل قد أحدثت فرقًا حقيقيًا وملموسًا. كان «تأثير ميشيل» هذا أمرًا مألوفًا عندي – إذ كان لها نفس التأثير عليّ. ساعدتنا أشياء من هذا القبيل على تذكّر أنّ عملنا كأسرة أولى لم يكن مجرّد مسألة سياسة.

مع ذلك، أثارت ميشيل بعض الجدل، في حفل استقبال لقادة مجموعة العشرين وزوجاتهم مع الملكة إليزابيث في قصر باكنغهام. فقد تمّ تصويرها ويدها مستلقية على كتف جلالة الملكة – وهذا خرق واضح للبروتوكول الخاصّ بالعائلة المالكة، على الرغم من أنّ الملكة لم تمانع ذلك، فقد حرّكت ذراعها حول ميشيل في المقابل. أيضًا، ارتدت ميشيل سترة من صوف محبوك فوق فستانها خلال اجتماعنا الخاصّ مع الملكة، ما أدّى إلى حالة ذعر في شارع فليت.

قلت لها صباح اليوم التالي: «كان يجب أن تأخذي باقتراحي وأن ترتدي إحدى تلك القبّعات الصغيرة، وتحملي حقيبة يد صغيرة مطابقة!».

ابتسمت وقبّلتني على خدّي. قالت مشرقة: «وآمل أن تستمتع بالنوم على الأريكة عندما تصل إلى المنزل. البيت الأبيض يتضمّن الكثير منها ما يترك أمامك الخيارات مفتوحة!».

كانت الأيّام الخمسة التالية بمثابة زوبعة – قمّة حلف شمال الأطلسي في بادن بادن-ألمانيا، ستراسبورغ-فرنسا. اجتماعات وخطابات في جمهورية التشيك وتركيا، وزيارة غير معلنة للعراق، حيث – بالإضافة إلى شكر التجمّع الصاخب للقوّات الأميركية على شجاعتها وتضحياتها – تشاورت مع رئيس الوزراء المالكي في خطط الانسحاب والاستمرار في انتقال العراق إلى الحكم البرلماني.

في نهاية الرحلة، كلّ شيء كان يدعوني للشعور بالرضى. في جميع المجالات، نجحنا في التقدّم بأجندة الولايات المتّحدة. لم يكن هناك أخطاء كبيرة من جانبي. لقد قام كلّ فرد في فريق السياسة الخارجية الخاصّ بي، من أعضاء مجلس الوزراء مثل غايثنر وغيتس إلى أصغر أعضاء الطاقم

المتقدّم، بعمل رائع. وبعيدًا عن الرغبة في حلّ الروابط مع الولايات المتّحدة، بدت البلدان التي زرناها متعطشة لقيادتنا.

ومع ذلك، شكّلت هذه الرحلة دليلًا واضحًا على مقدار ما كان سيُنفَق من ولايتي الأولى، ليس على مبادرات جديدة بل على إخماد الحرائق التي سبقت فترة رئاستي.

في قمّة الناتو، على سبيل المثال، تمكّنا من تأمين دعم التحالف لاستراتيجيتنا الأفغانية – الباكستانية – ولكن فقط بعد الاستماع إلى القادة الأوروبيين وهم يؤكّدون مدى تحوّل جماهيرهم بشدّة ضدّ التعاون العسكري مع الولايات المتّحدة في أعقاب غزو العراق، وكم كان من الصعب عليهم حشد الدعم السياسي لقوّات إضافية. كذلك شعر أعضاء أوروبا الوسطى والشرقية في حلف الناتو بالقلق من ردّ فعل إدارة بوش الفاتر على الغزو الروسي لجورجيا، وتساءلوا هل يمكن الاعتماد على الحلف للدفاع عنهم بمواجهة عدوان روسي مماثل.

كانوا محقّين: قبل انعقاد القمّة، كنت مستغربًا عندما علمت أنّ حلف شمال الأطلسي يفتقر إلى الخطط أو القدرة للاستجابة السريعة من أجل الوصول إلى الدفاع عن كلّ حليف.

هناك سرّ صغير قذر اكتشفته كرئيس، وهو نفس الشيء الذي تعلّمته خلال تقويمنا لملفّ أفغانستان، وهو نفس الشيء الذي تعلّمه العالم بعد غزو العراق: على الرغم من كلّ حديثهم القاسي، فإنّ صقور إدارة بوش مثل تشيني ورامسفيلد كانوا سيّئين بشكل مدهش في تدعيم خطابهم باستراتيجيات متماسكة وفعّالة. أو كما وصّفها دنيس ماكدونو بطريقة أكثر تلوّنًا، «افتح أيّ درج في البيت الأبيض وستجد شطيرة مقزّزة أخرى من الملفّات».

لقد فعلت ما بوسعي لنزع فتيل قضيّة وسط أوروبا من خلال اقتراح تطوير حلف الناتو خططًا دفاعية فردية لكلّ عضو من أعضائه والإعلان أنّه عندما يتعلّق الأمر بالتزاماتنا الدفاعية المتبادلة، يجب ألّا نفرّق بين أعضاء التحالف الأساسيين والثانويين. عنى ذلك المزيد من العمل لموظفينا والجيش المنهكين، لكنّني حاولت ألّا أترك ضغط دمي يرتفع أكثر من اللازم. ذكّرت نفسي بأنّ كلّ رئيس يشعر بأنّه مثقل بخيارات الإدارة السابقة وأخطائها، وأنّ 90 ٪ من الوظيفة الرئاسية كانت تتعامل مع المشاكل الموروثة والأزمات غير المتوقّعة. إذا قمت بعملك بطريقة جيّدة بما فيه الكفاية، مع انضباط وأهداف محدّدة، تحصل على فرصة حقيقية لبناء المستقبل.

ما أقلقني بنهاية الرحلة لم يكن قضيّة خاصّة بقدر ما كان انطباعًا عامًّا: الشعور بأنّه لأسباب متنوّعة – بعضها من صنعنا، وبعضها خارج عن سيطرتنا – بدأ الامتداد المنتظر للتحوّل الديمقراطي والتحرّر والتكامل الذي اجتاح العالم بعد نهاية الحرب الباردة بالانحسار. كانت القوى الأقدم والأكثر قتامة تستجمع

قوّتها، وكان من المرجّح أن تزيد الضغوط الناجمة عن الانكماش الاقتصادي الذي طال أمده، وأن تزيد الأمور سوءًا.

قبل الأزمة المالية، على سبيل المثال، بدت تركيا كدولة صاعدة، وهي حالة تُدرّس عن الآثار الإيجابية للعولمة على الاقتصادات الناشئة. على الرغم من تاريخ من عدم الاستقرار السياسي والانقلابات العسكرية، كانت الدولة ذات الأغلبية المسلمة متحالفة إلى حدّ كبير مع الغرب منذ الخمسينيات، وحافظت على عضوية الناتو، والانتخابات النظامية، والنظام القائم على السوق، والدستور العلماني الذي كرّس المبادئ الحديثة مثل الحقوق التي تضمن المساواة بين الجنسين. عندما وصل رئيس وزرائها الحالي، رجب طيّب أردوغان، وحزبه «العدالة والتنمية» إلى السلطة بين عامي 2002 و2003، وكانا يروّجان للنداءات الشعبوية والإسلامية في كثير من الأحيان، تسبّب ذلك بزعزعة استقرار النخبة السياسية العلمانية التي يهيمن عليها الجيش في تركيا. إنّ تعاطف أردوغان الصريح مع كلّ من الإخوان المسلمين وحماس في قتالهم من أجل دولة فلسطينية مستقلة، على وجه الخصوص، جعل واشنطن وتل أبيب في حال من التوتّر.

مع ذلك، التزمت حكومة أردوغان حتى الآن بدستور تركيا، والوفاء بالتزامات الناتو، وإدارة الاقتصاد بفعالية، وحتّى الشروع في سلسلة من الإصلاحات المتواضعة على أمل التأهّل إلى عضوية الاتّحاد الأوروبي. اقترح بعض المراقبين أنّ أردوغان قد يقدّم نموذجًا للإسلام السياسي المعتدل والحديث والتعدّدي وبديلًا للأنظمة الاستبدادية والأنظمة الثيوقراطية والحركات المتطرّفة التي ميّزت المنطقة.

في خطاب ألقيته أمام البرلمان التركي واجتماع مجلس المدينة مع طلّاب في جامعات اسطنبول، حاولت أن أنشر مثل هذا التفاؤل. لكن بسبب محادثاتي مع أردوغان، كانت لديّ شكوك. أثناء قمّة الناتو، أصدر أردوغان تعليماته إلى فريقه بمنع تعيين رئيس الوزراء الدنماركي المحترم أندرس راسموسن أمينًا عامًّا جديدًا للمنظمة – ليس لأنّه اعتقد أنّ راسموسن غير مؤهّل بل لأنّ حكومة راسموسن رفضت التصرّف بناءً على مطالبة تركيا بفرض رقابة على نشر رسوم كاريكاتورية تصوّر النبيّ محمّد في إحدى الصحف الدنماركية في عام 2005. لم تلقَ المناشدات الأوروبية لأردوغان بشأن حرّية الصحافة أيّ أثر، ولم يتراجع إلّا بعد أن وعدته أن يكون لراسموسن نائب تركي وأقنعه بأنّ زيارتي القادمة – والرأي العامّ الأميركي في تركيا – ستتأثر سلبًا إن لم يتمّ تعيين راسموسن.

أسّس هذا لنمط للسنوات الثماني التالية. المصلحة الذاتية المتبادلة أملت علينا أن نطوّر أردوغان وأنا علاقة عمل. تتطلّع تركيا إلى الولايات المتّحدة للحصول على دعم الاتّحاد الأوروبي، بالإضافة إلى المساعدة العسكرية والاستخباراتية في محاربة الانفصاليين الأكراد الذين شجّعهم سقوط صدّام

حسين. في غضون ذلك، كنّا بحاجة إلى تعاون تركيا لمحاربة الإرهاب وتحقيق الاستقرار في العراق. أنا شخصيًا وجدت رئيس الوزراء ودّيًا ومتجاوبًا عمومًا مع الطلبات التي تقدّمت بها. لكن كلّما استمعت إليه وهو يتحدّث، كان جسده الطويل ينحني قليلًا، وصوته المتقطع القويّ يرتفع ردًّا على بعض المظالم أو ما ظنّه إهانات، كان لديّ انطباع قويّ بأنّ التزامه بالديمقراطية وسيادة القانون مرتبط بوجوده في السلطة.

أسئلتي حول ديمومة القيم الديمقراطية لم ترتبط فقط بتركيا. خلال محطتي في براغ، أعرب بعض المسؤولين الأوروبيين عن قلقهم بشأن صعود الأحزاب اليمينية المتطرّفة في جميع أنحاء أوروبا وكيف أنّ الأزمة الاقتصادية تسبّبت بارتفاع القومية، والمشاعر المناهضة للهجرة، والتشكيك في الاندماج. جسّد الرئيس التشيكي الحالي، فاتسلاف كلاوس، الذي قمت بزيارة مجاملة قصيرة له، بعضًا من هذه الاتّجاهات. يتّصف بتشكيكه في أوروبا، ويتولّى المنصب منذ عام 2003. كان مؤيّدًا بشدّة للسوق الحرّة ومعجبًا بفلاديمير بوتين. وعلى الرغم من أنّنا حاولنا إبقاء الحديث خفيفًا فإنّ ما كنت أعرفه عن سجلّه العام – أنّه دعم محاولات لفرض رقابة على التلفزيون التشيكي، وكان رافضًا لحقوق المثليين والمثليات، وكان مشهورًا بنكرانه لقضايا ترتبط بتغيّر المناخ – لم يدعني إلى تفاؤل خاصّ بشأن الاتّجاهات السياسية في وسط أوروبا.

كان من الصعب معرفة مدى استمرار هذه الاتّجاهات. كنت أعلم ضمنيًا أنّ من طبيعة الديمقراطيات – بما في ذلك أميركا – التأرجح بين فترات التغيير التدريجي والتراجع المحافظ. في الواقع، ما كان صادمًا هو حقيقة أنّ كلاوس يمكنه أن ينسجم بسهولة مع التجمّع الانتخابي لمجلس الشيوخ في الولايات المتّحدة، تمامًا كما استطعت أن أتخيّل بسهولة أردوغان وسيطًا محليًا للسلطة في مجلس مدينة شيكاغو. هل كان هذا مصدر راحة أم قلق، لم أستطع أن أقرّر.

لكنّني لم آتِ إلى براغ لتقويم حالة الديمقراطية. بدلًا من ذلك، حدّدنا الوقت لإلقاء خطابي العامّ الوحيد في الرحلة لوضع مبادرة عليا للسياسة الخارجية: خفض الأسلحة النووية وإزالتها في نهاية المطاف. لقد عملت على هذه القضيّة منذ انتخابي لعضوية مجلس الشيوخ قبل أربع سنوات، وبينما كانت هناك مخاطر في الترويج لما اعتبره الكثيرون مسعًى طوباويًّا، قلت لفريقي إنّه بشكلٍ أو بآخر، كان هذا هو الهدف. فحتّى التقدّم المتواضع في هذا المسعى يتطلّب رؤية جريئة وشاملة. إن كنت آمل أن أنقل شيئًا واحدًا إلى ماليا وساشا، فهو التحرّر من إمكانية حدوث نهاية العالم على يد الإنسان.

كان لديّ سبب آخر، أكثر عمليّة للتركيز على القضيّة النووية بطريقة من شأنها أن تتصدّر عناوين الصحف في جميع أنحاء أوروبا: كنّا بحاجة إلى إيجاد

وسيلة لمنع إيران وكوريا الشمالية من تطوير برامجهما النووية. (في اليوم السابق للخطاب، في الواقع، أطلقت كوريا الشمالية صاروخًا بعيد المدى في المحيط الهادئ، فقط لجذب انتباهنا). لقد حان الوقت لتكثيف الضغط الدولي على كلا البلدين، بما في ذلك فرض عقوبات اقتصادية قابلة للتنفيذ. وأدركت أنّ تحقيق هذا سيكون سهلًا أكثر إذا كان بإمكاني إظهار حقيقة أنّ الولايات المتّحدة ليست مهتمّة فقط بإعادة الزخم العالمي بشأن نزع السلاح ولكن أيضًا بخفض مخزونها النووي.

بحلول صباح اليوم الذي سألقي فيه الخطاب، شعرت بالرضى لأنّنا قمنا بتأطير القضيّة النووية بما يكفي بالمقترحات الملموسة والقابلة للتحقيق ما يمنعني من الظهور كمثالي إلى حدّ ميؤوس منه. كان اليوم صافيًا وكان المكان مذهلًا، كانت ساحة البلدة مع قلعة براغ القديمة – التي كانت موطنًا لملوك البوهيميين والأباطرة الرومان المقدّسين – تلوح في الأفق في الخلفية. بينما كانت السيّارة الأولى تشقّ طريقها عبر شوارع المدينة الضيّقة والملتوية، مررنا ببعض الآلاف الذين كانوا يتجمّعون لسماع الخطاب. كان هناك أشخاص من جميع الأعمار، لكن في الغالب رأيت شبابًا تشيكيين يرتدون الجينز والسترات الصوفية والأوشحة، توقّيًا لرياح الربيع الباردة، ووجوههم متورّدة ومنتظرة. فكّرت أنّ مثل هذه الحشود كانت مشتّتة بالدبابات السوفياتية في نهاية ربيع براغ عام 1968. وفي نفس هذه الشوارع بعد واحد وعشرين عامًا فقط، في عام 1989، تمكّنت حشود أكبر من المتظاهرين السلميين، برغم كلّ الصعاب، من إنهاء الحكم الشيوعي.

كنت في كلّية الحقوق في عام 1989. تذكّرت أنّني جلست وحدي في شقّتي على بعد أميال قليلة من ساحة هارفرد، ملتصقًا بتلفزيوني المستعمل بينما كنت أشاهد ما سيُعرف في ما بعد بتجلّي الثورة المخملية. أستحضر الآن كيف شدّتني تلك الاحتجاجات وكم ألهمتني.

كان الشعور نفسه الذي شعرت به في وقت سابق من العام نفسه، عندما رأيت ذلك الشخص المنفرد الذي يواجه الدبّابات في ساحة تيانانمن، الإلهام نفسه الذي شعرت به كلما شاهدت لقطات محبّبة لفرسان الحرّية أو جون لويس وزملائه من جنود الحقوق المدنية وهم يسيرون عبر جسر إدموند بيتوس في سِلما. رؤية الناس العاديين يتخلّصون من الخوف ويعوّدون أنفسهم على التصرّف بحسب أعمق معتقداتهم، رؤية الشباب يخاطرون بكلّ شيء لمجرّد أن يكون لهم رأي في حياتهم، محاولين تجريد العالم من القسوة والتسلسلات الهرمية، الانقسامات والأكاذيب القديمة، من الظلم الذي كان يعوق الروح البشرية – وهذا، كما أدركت، كان ما أؤمن به وأشتاق إلى أن أكون جزءًا منه. في تلك الليلة، لم أستطع النوم. بدلًا من قراءة قضيّتي – أو كتب محاضراتي لليوم التالي، انكببْتُ على كتابة يومياتي في أعماق الليل، وكان عقلي ينفجر بأفكار ملحّة ونصف متشكّلة، غير مِتأكّد من دوري في هذا

الصراع العالمي العظيم ولكن معرفتي حتّى آنذاك أنّ ممارسة القانون لن تكون أكثر من محطّة طريق بالنسبة إليّ، وأنّ قلبي سيأخذني إلى مكان آخر.

شعرت بأنّ ذلك حصل منذ وقت طويل. ومع ذلك، نظرت من المقعد الخلفي لسيّارة الليموزين الرئاسية، أستعدّ لإلقاء خطاب سيُبثّ حول العالم، فأدركت أنّ هناك خطًا مباشرًا، وإن كان غير محتمل بين هذه اللحظة وتلك. كنت نتاج أحلام ذلك الشاب. وبينما كنّا ننتقل إلى منطقة الانتظار خلف منصّة واسعة، تخيّل جزء منّي لا السياسي الذي أصبحت عليه، بل أحد هؤلاء الشباب الموجودين في الحشد، غير متأثّرين بالسلطة، غير مثقلين بالحاجة لاستيعاب رجال مثل أردوغان وكلاوس، ملزمين فقط باعتناق قضيّة أولئك الذي يتوقون إلى عالم جديد وأفضل.

بعد الخطاب، أتيحت لي الفرصة لزيارة فاتسلاف هافل الكاتب المسرحي والمُعارض السابق الذي كان رئيس الجمهورية التشيكية لفترتين انتهتا في عام 2003. كان أحد المشاركين في ربيع براغ وقد أُدرِج في القائمة السوداء بعد الاحتلال السوفياتي. حُظرت أعماله، وسُجن مرارًا بسبب نشاطه السياسي. لقد أعطى هافل، مثله مثل أيّ شخص آخر، صوتًا أخلاقيًا للحركات الديمقراطية الشعبية التي أنهت الحقبة السوفياتية. شكّل جنبًا إلى جنب، مع نيلسون مانديلا وعدد قليل من رجال الدولة، قدوة بالنسبة إليّ. قرأت مقالاته عندما كنت في كلّية الحقوق. مشاهدته يحافظ على مبادئه الأخلاقية حتى بعد فوز فريقه بالسلطة وتولّيه الرئاسة، أسهمت في إقناعي بأنّ من الممكن الدخول في السياسة والخروج بروح سليمة. كان اجتماعنا قصيرًا، كنت ضحيّة جدولي الزمني المحدّد. كان هافل في أوائل السبعينيات من عمره لكنّه بدا أصغر سنًّا، أسلوبه متواضع، وجهه دافئ مجعّد، شعره أشقر ومقلّم الشاربين. بعد الوقوف لالتقاط الصور ومخاطبة الصحافة، استقررنا في غرفة الاجتماعات، حيث تحدّثنا، مستعينين بمترجمه الشخصي، لمدّة خمس وأربعين دقيقة تقريبًا عن الأزمة المالية، وروسيا، ومستقبل أوروبا.

لقد كان قلقًا من احتمال أن تعتقد الولايات المتّحدة بطريقة أو بأخرى أنّ مشاكل أوروبا قد تمّ حلّها، بينما في الواقع، عبر البلاد السوفياتية السابقة كان الالتزام بالديمقراطية لا يزال هشًّا. مع تلاشي ذكريات النظام القديم، وانتقال قادة مثله ممّن أسّسوا لعلاقات وثيقة مع أميركا، كانت مخاطر ظهور لاليبرالية جديدة حقيقية.

«في بعض النواحي، بسّط السوفيات تعريف العدوّ»، أفضى هافل «اليوم، الأوتوقراطيون أكثر تطوّرًا، هم يرشّحون أنفسهم للانتخابات بينما يقوّضون ببطء المؤسّسات التي تجعل الديمقراطية ممكنة. فهي تناصر الأسواق الحرّة بينما تمارس الفساد نفسه والمحسوبية والاستغلال الذي كان قائمًا في الماضي». وأكّد أنّ الأزمة الاقتصادية تعزّز قوى القومية والتطرّف الشعبوي في جميع أنحاء القارّة، وعلى الرغم من موافقته على رغبتي في إعادة إشراك

روسيا، حذّر من أنّ ضمّ الأراضي الجورجية ليس سوى المثال الصريح لجهود بوتين الرامية إلى التخويف والتدخّل في جميع أنحاء المنطقة. «بدون اهتمام من الولايات المتّحدة»، قال، «الحرّية هنا وعبر أوروبا سوف تذوب».

انتهى وقتنا. شكرت هافل على نصيحته وأكّدت له أنّ أميركا لن تتعثّر في تعزيز القيم الديمقراطية. ابتسم وقال لي إنّه يأمل ألّا يكون زاد أعبائي.

«إنّها للعنة أن ينتظر الناس الكثير منك»، قال وهو يصافحني: «لأنّه يعني أنّ شعورهم بالخيبة يأتي بسهولة. إنّه شيء أعرفه جيّدًا. أخشى أنّه يمكن أن يكون فخًا».

بعد سبعة أيّام من مغادرة واشنطن، صعد فريقي مرّة أخرى إلى طائرة الرئاسة، منهكًا ومستعدًا للعودة إلى الوطن. كنت في المقصورة الأمامية للطائرة، أحاول النوم حين دخل جيم جونز وتوم دونيلون لإطلاعي على تطوّر الموقف الذي ينطوي على مشكلة لم يُسأل عنها قطّ خلال الحملة.

«قراصنة؟».

قال جونز: «قراصنة، سيّدي الرئيس». «قبالة سواحل الصومال. لقد صعدوا على متن سفينة شحن قبطانها أميركي ويبدو أنّهم يحتجزون الطاقم رهائن».

لم تكن هذه المشكلة جديدة. لعقود من الزمن، كانت الصومال دولة فاشلة، دولة في القرن الأفريقي قسّمها وتقاسَمَها بطريقة غير مريحة العديد من أمراء الحرب والعشائر، ومؤخّرًا، منظمة إرهابية شرّيرة تسمّى حركة الشباب. من دون الاستفادة من اقتصاد فاعل، صعدت عصابات من الشباب العاطلين المجهّزين بزوارق آليّة وبنادق AK-47 وسلالم مؤقتة إلى السفن التجارية التي تسافر على طريق الشحن المزدحم الذي يربط آسيا بالغرب عبر قناة السويس واحتجزت طواقمها مقابل فدية. كانت هذه هي المرّة الأولى التي تُستهدف فيها سفينة ترفع العلم الأميركي. لم يكن لدينا ما يشير إلى أن الصوماليين الأربعة قد آذوا أيًّا من أفراد الطاقم المكوّن من عشرين شخصًا، لكنّ الوزير غيتس أمر المدمّرة البحرية USS Bainbridge والفرقاطة USS Halyburton بالتوجّه إلى المنطقة، وكان من المتوقع أن تكون السفينة المخطوفة في مرمى البصر، بحلول موعد وصولنا إلى واشنطن.

قال جونز: «سنوقظك يا سيّدي، إن حدثت تطوّرات أخرى». قلت، وأنا أشعر بالإرهاق الذي كنت أتجنّبه خلال السنوات القليلة الماضية والذي بدأ خلال الأيّام الماضية يستقر في عظامي: «أيقظني أيضًا إذا أتى الجراد أو الطاعون».

«سيّدي؟» أجاب جونز وهو يحاول التفكير في ما قلته.

«مجرّد مزحة، جيم. طاب مساؤك».

15

أمضى فريق الأمن القومي بأكمله الأيّام الأربعة التالية مستغرقًا في الدراما التي تنكشف في عمق البحار قبالة شواطئ الصومال. استطاع طاقم سفينة الشحن ميرسك ألاباما الذكيّ تعطيل محرّك السفينة قبل صعود القراصنة على متنها، وكان معظم أعضائها مختبئين في غرفة محصّنة. في غضون ذلك، بقي قبطانهم ريتشارد فيليبس وهو أميركي شجاع ومتّزن من فيرمونت، على الجسر. وعندما اكتشف الصوماليون أنّه لا يمكن التحكّم بالسفينة البالغ طولها 508 أقدام، وبما أنّ زورقهم لم يعد صالحًا للإبحار، قرّروا الفرار على قارب نجاة مسقوف، وأخذوا فيليبس رهينة وطالبوا بفدية قدرها مليونا دولار. حتى بعد استسلام أحد محتجزي الرهينة، لم تؤدِّ مفاوضات إطلاق سراح القبطان الأميركي إلى أيّ نتيجة. وتفاقمت الأمور عندما حاول فيليبس الهروب بالقفز في البحر، ليُلقى القبض عليه مجدّدًا.

مع تزايد التوتّر في الموقف ساعة بعد ساعة، أصدرت أمرًا بإطلاق النار على القراصنة الصوماليين إذا بدا فيليبس في أيّ وقت في خطر وشيك. أخيرًا، في اليوم الخامس، وصلنا الخبر: في منتصف الليل، عندما خرج صوماليان إلى العراء وكان من الممكن رؤية الصومالي الثالث أمام نافذة صغيرة يوجه مسدّسًا إلى القبطان الأميركي، أطلق قنّاصة البحرية الأميركية ثلاث طلقات، فقُتل القراصنة وأنقذ فيليبس.

أثارت هذه الأخبار التصفيق في جميع أنحاء البيت الأبيض. ونشرت صحيفة واشنطن بوست مقالةً بعنوان: «انتصار عسكري مبكر لأوباما». ولكن بقدر ما شعرت بالارتياح لرؤية الكابتن فيليبس يعود إلى عائلته سالمًا، وبقدر فخري بجنود البحرية لحسن تعاملهم مع الموقف، لم أكن ميّالًا إلى الاحتفال بهذا الانتصار. من جهة، لأنّني أدركت ببساطة أنّ بوصات قليلة فصلت بين النجاح والكارثة التامّة – ثلاث رصاصات وجدت أهدافها في الظلام بدلًا من انحرافها ولو انحرافًا بسيطًا عن مسارها بسبب تموّج مفاجئ للبحر. لكنّني أدركت أيضًا

أنّه في جميع أنحاء العالم، في أماكن مثل اليمن وأفغانستان وباكستان والعراق، حياة الملايين من الشباب كهؤلاء الصوماليين الثلاثة القتلى (بعضهم أطفال، فعلًا، إذ يُعتقد أنّ أكبر القراصنة سنًّا كان في التاسعة عشرة من العمر) كانت مشوّهة ومعوّقة بسبب اليأس والجهل وأحلام المجد الديني والعنف في محيطهم أو مخطّطات رجال أكبر منهم سنًّا. وكان هؤلاء الشبّان خطرين وفي كثير من الأحيان وحشيين عن قصد وعدم مبالاة. ومع ذلك، أردت أن أنقذهم جميعًا بطريقة أو بأخرى – أن أرسلهم إلى المدرسة، ليتعلّموا مهنة، ويتحرّروا من الكراهية التي كانت مترسّخة في عقولهم. ومع ذلك، فإنّ العالم الذي كانوا جزءًا منه، والآليّة التي كنت أديرها، غالبًا ما جعلاني أقتلهم بدلًا من ذلك.

كنت أعرف أنّ جزءًا من وظيفتي يقتصر على إصدار الأوامر بالقتل، على الرغم من أنّه نادرًا ما كان يوصف بهذه الطريقة. إنّ محاربة الإرهابيين – «على خطّ العشر ياردات خاصّتهم، لا خطّنا» كما يردّد غيتس – قد سمحت بتبرير حربينا في أفغانستان والعراق. ولكن مع انتشار القاعدة وتواريها عن الأنظار، وتحوّلها إلى شبكة متشعّبة معقدة من المنتسبين، والنشطاء، والخلايا النائمة، والمتعاطفين المتّصلين بالإنترنت والهواتف المحمولة التي لا يمكن تعقبها، واجهت أجهزة الأمن القومي الخاصّة بنا تحدّيات في بناء أشكال جديدة من الحرب الهادفة غير التقليدية – بما في ذلك تشغيل ترسانة من الطائرات الفتّاكة بدون طيّار للقضاء على عناصر القاعدة داخل الأراضي الباكستانية. وكالة الأمن القومي، وهي بالفعل أكثر منظمات جمع المعلومات الاستخباراتية الإلكترونية تطوّرًا في العالم، استخدمت أجهزة كمبيوتر عملاقة وتقنيّة فكّ رموز جديدة تبلغ قيمتها مليارات الدولارات لإجراء مسح للفضاء الإلكتروني بحثًا عن اتّصالات إرهابية وتهديدات محتملة. نفّذت قيادة العمليات الخاصّة المشتركة في البنتاغون، التي تدعمها فرق البحرية الخاصّة والقوّات الخاصّة التابعة للجيش، غارات ليلية وتعقّبت الإرهابيين المشتبه فيهم داخل مناطق الحرب في أفغانستان والعراق في معظم الأحيان وفي بعض الأحيان خارجها. وقد طوّرت وكالة الاستخبارات المركزية أشكالًا جديدة من التحليل وجمع المعلومات الاستخبارية.

كذلك أعاد البيت الأبيض تنظيم الأمور بغية التعامل مع التهديد الإرهابي الذي قد يتعرّض له. وترأست شهريًا اجتماعًا في غرفة العمليات، جمعت فيه جميع وكالات الاستخبارات لمراجعة التطوّرات الأخيرة وضمان التنسيق بينها. طوّرت إدارة بوش تصنيفًا للأهداف الإرهابية، وهو نوع من قائمة «أهمّ 20 شخصًا» كاملة مع الصور، والأسماء المستعارة، والإحصاءات الحيوية التي تذكّرنا بتلك الموجودة على بطاقات البيسبول. عمومًا، كلّما قُتل شخص على القائمة، أُضيف هدف جديد، وهذا ما دفع رام إلى ملاحظة أنّ «قسم الموارد

البشرية في القاعدة لا بدّ من أنّه يواجه مشكلة في ملء مكان الرقم 21 هذا». في الواقع، كان رئيس هيئة الموظفين – الذي أمضى وقتًا كافيًا في واشنطن ليعرف أنّ رئيسه الليبرالي الجديد لا يستطيع أن يبدو متسامحًا مع الإرهاب – مهووسًا بالقائمة، فكان يعمد إلى محاصرة المسؤولين عن عمليات الاستهداف لدينا ليكتشفوا ما كان يؤخّر تحديد موقع الرقم 10 أو 14.

لم أستمتع بأيّ من هذه الأمور. ولم تجعلني أشعر بالقوّة. فقد دخلت السياسة لمساعدة الأطفال في الحصول على تعليم أفضل، ومساعدة العائلات في الحصول على رعاية صحّية، ومساعدة البلدان الفقيرة على إنتاج المزيد من الغذاء – وكان هذا النوع من الإنجازات معيار القوّة الذي أقيس نفسي به.

لكنّ هذا العمل كان ضروريًا، واقتضت مسؤوليتي التأكّد من أنّ عملياتنا كانت الأكثر فعالية على الإطلاق. علاوة على ذلك، على عكس بعض اليساريين، لم أشارك مطلقًا في إدانة شاملة لنهج إدارة بوش في مكافحة الإرهاب. كنت قد اطّلعت على ما يكفي من المعلومات الاستخباراتية لأعلم أنّ القاعدة وأتباعها كانوا يخطّطون باستمرار لجرائم مروّعة ضدّ الأبرياء. وكان أعضاؤها يرفضون التفاوض والالتزام بقواعد الحرب العادية. كان إحباط مؤامراتهم وإخراجهم من جحورهم مهمّة معقدة للغاية. في أعقاب أحداث 11 أيلول/سبتمبر مباشرة، قام الرئيس بوش ببعض الأمور بطريقة صحيحة، بما في ذلك المحاولات السريعة والمتواصلة لقمع المشاعر المعادية للإسلام في الولايات المتّحدة – وهذا ليس بالإنجاز البسيط، ولا سيّما نظرًا إلى تاريخ بلادنا مع الماكارثية واعتقال اليابانيين – وحشد الدعم الدولي للحملة الأفغانية الأولى. حتى إنّ برامج إدارة بوش المثيرة للجدل مثل قانون باتريوت، الذي انتقدته، بدت لي أدوات محتملة للإساءة، أكثر منها انتهاكات حقيقية للحرّيات المدنية الأميركية.

كانت الطريقة التي نسجت بها إدارة بوش المعلومات الاستخباراتية لكسب التأييد الشعبي لغزو العراق (فضلًا عن استخدامها للإرهاب بمثابة هراوة سياسية في انتخابات 2004) أكثر إدانة بعد. وبالطبع، اعتبرت أنّ الغزو بحدّ ذاته خطأ استراتيجي فادح مثل الانزلاق في حرب فيتنام قبل عقود من اليوم. لكنّ الحربين الفعليتين في أفغانستان والعراق لم تتضمّنا القصف العشوائي أو الاستهداف المتعمّد للمدنيين الذين كانوا جزءًا روتينيًا حتى من الحروب «الجيّدة» كالحرب العالمية الثانية. وباستثناء فاضح لما حدث في أبو غريب، أظهر جنودنا في مسرح العمليات مستوى رائعًا من الانضباط والاحتراف.

كانت وظيفتي كما رأيتها آنذاك، إصلاح تلك الجوانب من جهودنا في مكافحة الإرهاب التي تحتاج إلى إصلاح، بدلًا من اقتلاعها من جذورها للبدء من جديد. كان أحد تلك الإصلاحات إغلاق سجن غيتمو العسكري في خليج غوانتانامو – وبالتالي وقف التدفّق المستمرّ للسجناء المحتجزين هناك إلى أجل غير

مسمّى. والتدبير الآخر كان إصداري أمرًا تنفيذيًا خاصًّا بوضع حدّ للتعذيب. على الرغم من أنّه تمّ التأكيد لي خلال إحاطاتي الانتقالية أنّ عمليات النقل الاستثنائي و «الاستجوابات المعزّزة» قد توقفت خلال ولاية الرئيس بوش الثانية، فإنّ الطرق المخادعة والمتعجرفة وأحيانًا السخيفة، التي وصف عدد قليل من المسؤولين الرفيعي المستوى من الإدارة السابقة، بها تلك الممارسات، («كان الطبيب موجودًا دائمًا للتأكّد من أنّ المشتبه فيه لا يعاني ضررًا دائمًا أو وفاة») أقنعتني بالحاجة إلى توجيه تعليمات واضحة وجليّة. علاوة على ذلك، كانت أولويتي القصوى إنشاء أنظمة قويّة من أجل الشفافية والمساءلة والرقابة – تضمّ الكونغرس والسلطة القضائية وتوفّر إطارًا قانونيًا موثوقًا لما توقعت – للأسف – أنّه سيكون صراعًا طويل الأجل. من أجل ذلك احتجت إلى نظرة جديدة وعقلية نقدية يتحلّى بها المحامون الليبراليون الذين عملوا تحت إشرافي في البيت الأبيض، والبنتاغون، ووكالة الاستخبارات المركزية، ومكاتب مستشاري وزارة الخارجية. لكنّني كنت بحاجة أيضًا إلى شخص عمل في قلب مكافحة الإرهاب في الولايات المتّحدة، شخص يمكنه مساعدتي في فرز المقايضات السياسية المختلفة التي من المؤكد أنّها ستطرأ، ثمّ الوصول إلى أحشاء النظام للتأكّد من أنّ التغييرات المطلوبة حدثت بالفعل.

وكان جون برينان ذلك الشخص. في أوائل الخمسينيات من عمره، كان لديه شعر رمادي خفيف، وإصابة في الورك (تعرّض لها أثناء لعبه كرة السلّة في المدرسة الثانوية)، ووجه ملاكم إيرلندي. أظهر اهتمامًا باللغة العربية في الكلّية، ودرس في الجامعة الأميركية في القاهرة، والتحق بوكالة الاستخبارات المركزية عام 1980 بعد الردّ على إعلان في صحيفة نيويورك تايمز. قضى السنوات الخمس والعشرين التالية مع الوكالة، كموجّه استخباراتي يومي، ورئيس محطّة في الشرق الأوسط، وفي النهاية نائب المدير التنفيذي في عهد الرئيس بوش، المكلّف بتأسيس وحدة مكافحة الإرهاب المتكاملة في الوكالة بعد 11 أيلول/سبتمبر.

على الرغم من السيرة الذاتية والمظهر القويّ، فإنّ أكثر ما أدهشني في برينان هو اهتمامه بالآخرين وافتقاره إلى التبجّح (إلى جانب صوته الرقيق غير المتوقع). على الرغم من ثباته في التزامه بتدمير القاعدة وأمثالها، كان يمتلك تقديرًا كافيًا للثقافة الإسلامية وتعقيدات الشرق الأوسط ليعرف أنّ الأسلحة والقنابل وحدها لن تنجز هذه المهمّة. وعندما أخبرني أنّه عارض شخصيًا أسلوب الإيهام بالغرق وغيره من أشكال «الاستجواب المعزّز» التي وافق عليها رئيسه، صدّقته. واقتنعت بأنّ صدقيته في مجتمع الاستخبارات ستكون ثمينة للغاية بالنسبة إليّ.

لكنّ برينان كان يعمل في وكالة الاستخبارات المركزية عندما كانت حيلة الإيهام بالغرق تُعتمد، فتعذّر عليّ أن أعيّنه مديرًا للوكالة في بداية عهدي. وبدلًا

من ذلك عرضت عليه منصب نائب مستشار الأمن القومي لشؤون الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب. وقلت له: «وظيفتك ستكون مساعدتي في حماية هذا البلد بطريقة تتّفق مع قيمنا، والتأكّد من أنّ جميع الآخرين يفعلون ذلك أيضًا. هل تستطيع فعل ذلك؟» فقال إنّه يستطيع.

وعلى مدى السنوات الأربع التالية وفى جون برينان بهذا الوعد وساعد في إدارة جهودنا الإصلاحية والعمل وسيطًا لي مع بيروقراطية وكالة الاستخبارات المركزية المتشكّكة والمقاومة لنا أحيانًا. لقد شارك أيضًا عبء معرفتي بأنّ أيّ خطأ نرتكبه يمكن أن يكلّف الناس حياتهم، ولهذا السبب كان من الممكن أن تعثر عليه وهو يعمل في مكتب بدون نوافذ في الجناح الغربي تحت المكتب البيضاوي خلال عطلات نهاية الأسبوع والعطلات الأخرى، مستيقظًا بينما كان الآخرون نائمين، منكبًّا على كلّ ذرّة من المعلومات بتركيز تامّ وعناد، ما دفع الجميع في البيت الأبيض إلى إعطائه لقب «الحارس».

واتّضح لي بسرعة كبيرة أنّ التخلّي عن ممارسات مكافحة الإرهاب السابقة والتأسيس لممارسات جديدة حيث تدعو الحاجة سيكونان عملية بطيئة ومؤلمة. فإغلاق غيتمو يعني أنّ علينا إيجاد وسائل بديلة لإيواء المعتقلين الحاليين وأيّ إرهابيين يُلقى القبض عليهم في المستقبل وفق أصول قانونية مناسبة. بناءً على قرارات تستند إلى قانون حرّية المعلومات (FOIA) التي شقت طريقها عبر المحاكم، كان عليّ أن أقرّر ما إن كان ينبغي رفع السرّية عن الوثائق المتعلّقة ببرامج الإيهام بالغرق والترحيل التي نفّذتها وكالة الاستخبارات المركزية في عهد بوش (نعم للمذكّرات القانونية التي تبرّر مثل هذه الممارسات، لأنّ تلك المذكّرات والبرامج كانت معروفة من قبل على نطاق واسع؛ لا لصور الممارسات نفسها، التي خشي البنتاغون ووزارة الخارجية أن تثير غضبًا دوليًا وتعرّض جنودنا أو دبلوماسيينا لخطر أكبر). كدّت فرقنا القانونية وموظفونا العاملون في الأمن القومي يوميًا لكشف كيفية تأمين رقابة أقوى للقضاء والكونغرس لجهودنا في مكافحة الإرهاب وكيفية الوفاء بالتزاماتنا تجاه الشفافية، من دون إعطاء المعلومات للإرهابيين الذين يقرؤون صحيفة نيويورك تايمز.

بدلًا من الاستمرار على هذا النحو، مستندين إلى ما يعتبره العالم قرارات خاطئة في السياسة الخارجية، قرّرنا أن نعدّ خطابين لشرح التدابير التي سنتّخذها لمكافحة الإرهاب. الأول، المخصّص بشكل أساسي للإطار المحلّي، سيصرّ على أنّ الأمن القومي الأميركي اعتمد على المدى الطويل على الوفاء لدستورنا وسيادة القانون، مع الاعتراف بأنّه في أعقاب أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، خرجنا في بعض الأحيان عن تلك المعايير، ويوضح كيف ستقوم إدارتي بمكافحة الإرهاب في المستقبل. أمّا الخطاب الثاني، المقرّر أن ألقيه في القاهرة، فسيخاطب جمهورًا عالميًا وعلى وجه الخصوص، مسلمي العالم.

كنت قد وعدت بإلقاء خطاب كهذا خلال حملتي الانتخابية، وعلى الرغم من أنّ بعض أفراد فريقي اقترحوا عليّ أن ألغيه، مع كلّ ما كان يجري، أخبرت رام أنّني لن أتراجع. وقلت له: «قد لا نغيّر المواقف العامّة في هذه البلدان بين ليلة وضحاها، لكن إن لم نعالج مباشرةً مصادر التوتّر بين الغرب والعالم الإسلامي، ونصف له ما قد يبدو عليه التعايش السلمي، فسنخوض حروبًا في المنطقة على مدى ثلاثين عامًا».

لمساعدتي في كتابة الخطابين، استعنت بموهبة بن رودس الهائلة، كاتب خطاباتي في مجلس الأمن القومي، البالغ من العمر 31 عامًا والذي سيصبح قريبًا نائب مستشار الأمن القومي للاتّصالات الاستراتيجية. إن كان بريننان يمثّل صلة الوصل بيني وبين جهاز الأمن القومي الذي ورثته، فقد سمح لي بن بالعودة إلى ذاتي عندما كنت أصغر سنًا وأكثر مثالية. نشأ بن في مانهاتن على يد أمّ يهودية ليبرالية وأب محامٍ من تكساس شغلا وظيفة حكومية في عهد ليندون جونسون، وكان يسعى للحصول على درجة الماجستير في الكتابة الروائية في جامعة نيويورك عندما وقعت أحداث 11 أيلول/سبتمبر. توجّه بن إلى العاصمة بدافع الغضب الوطني، بحثًا عن طريقة لخدمة بلاده، وفي النهاية وجد وظيفة مع لي هاميلتون عضو الكونغرس السابق عن ولاية إنديانا، وساعد في كتابة تقرير مجموعة دراسة العراق المؤثّر في عام 2006.

بن أصلع من سنّ مبكرة وقصير، له حاجبان أدكنان يبدوان معقودين دائمًا. ألقيت عليه مهامّ كبيرة في الحال وطُلب منه خلال حملتنا، حين كنّا نفتقر إلى الموظفين، كتابة تقارير الموقف والبيانات الصحافية والخطابات الرئيسية. وواجهتنا بعض التحدّيات: في برلين، على سبيل المثال، استقرّ هو وفافز على عبارة ألمانية جميلة – «مجتمع المصير» – لربط مواضيع خطابي الكبير على أرض أجنبية قبل الانتخابات، ليكتشفا قبل ساعتين من صعودي إلى المنصّة أنّ هذه العبارة استخدمها هتلر في أحد خطاباته الأولى أمام الرايخستاغ. (فقال لي ريجي لوف متظاهرًا بالجدية فيما انفجر بالضحك وتحوّل وجه بن إلى اللون الأحمر القرمزي: «قد لا يكون هذا هو التأثير الذي تسعى إليه»). على الرغم من صغر سنّه، لم يخجل بن من قول رأيه في السياسة معارضًا كبار مستشاريّ بذكاء حادّ وجدّية معاندة امتزجت بروح الدعابة التي تنتقد الذات ومقدار صحّي من السخرية. كان يتمتّع بالإحساس المرهف للكاتب مثلي، ما شكّل أساسًا لعلاقة مختلفة عن التي ربطتني بفافز: كان من الممكن أن أمضي ساعة مع بن أملي عليه حججي عن موضوع ما، وأعتمد على الحصول على مسوّدة بعد أيّام قليلة لم تلتقط رسالتي فحسب، بل عبّرت أيضًا عن أمر أكثر أهمّية: وجهة نظري الأساسية عن العالم، وأحيانًا أيضًا قلبي.

أنهينا معًا خطاب مكافحة الإرهاب بسرعة إلى حدّ ما، على الرغم من أنّ بن أفاد أنّه في كلّ مرّة أرسل فيها مسوّدة إلى البنتاغون أو وكالة الاستخبارات المركزية للتعليق، كانت تعود بتعديلات بالخطّ الأحمر على أيّ كلمة أو اقتراح

أو توصيف يُعدّ حتى من بعيد مثيرًا للجدل أو ينتقد ممارسات كالتعذيب – وهي مقاومة واضحة من المهنيين الذين جاء الكثيرون منهم إلى واشنطن مع إدارة بوش. طلبت من بن أن يتجاهل معظم اقتراحاتهم. في 21 أيّار/مايو، ألقيت الخطاب في الأرشيف الوطني، وأنا أقف قرب نسخ إعلان الاستقلال، والدستور، ووثيقة الحقوق الأصلية – إذا ما أغفل أيّ شخص من داخل الحكومة أو خارجها معناه.

كان «الخطاب الإسلامي»، كما اعتدنا تسمية الخطاب الرئيسي الثاني، أكثر تعقيدًا. باستثناء وصف الإرهابيين السلبي وشيوخ النفط في نشرات الأخبار أو في الأفلام، كان معظم الأميركيين لا يعرفون سوى القليل عن الإسلام. في الوقت ذاته، أظهرت استطلاعات الرأي أنّ المسلمين في جميع أنحاء العالم يعتقدون أنّ الولايات المتّحدة معادية لدينهم، وأنّ سياستنا في الشرق الأوسط لم تكن مبنيّة على رغبتنا في تحسين حياة الناس، بل على الحفاظ على إمدادات النفط وقتل الإرهابيين وحماية إسرائيل. بالنظر إلى هذا التباين في الآراء، طلبت من بن أن يركّز أقلّ في خطابنا على سياساتنا الجديدة وأكثر على مساعدة الجانبين على فهم أحدهما للآخر. هذا يعني الاعتراف بالمساهمات الكبيرة التي قامت بها الحضارات الإسلامية في تقدّم الرياضيات والعلوم والفنون والاعتراف بالدور الذي اضطلع به الاستعمار في بعض الصراعات المستمرّة في الشرق الأوسط، كما يعني الاعتراف باللامبالاة الأميركية السابقة تجاه الفساد والقمع في المنطقة، وتواطؤنا في إطاحة الحكومة الإيرانية المنتخبة ديمقراطيًا خلال الحرب الباردة، فضلًا عن الاعتراف بالإذلال الشديد الذي يعانيه الفلسطينيون الذين يعيشون في الأراضي المحتلة. وأدركت أنّ سماع مثل هذا التاريخ الأساسي من فم رئيس للولايات المتّحدة من شأنه أن يفاجئ الكثيرين، وربّما يفتح أذهانهم على الحقائق الصعبة الأخرى: أنّ الأصولية الإسلامية التي هيمنت على جزء كبير من العالم الإسلامي لا تتوافق مع الانفتاح والتسامح اللذين غذّيا التطوّر الحديث، وأنّه في كثير من الأحيان، قام القادة المسلمون بجمع المظالم ضدّ الغرب من أجل صرف الانتباه عن إخفاقاتهم؛ وأنّ الدولة الفلسطينية لن يتمّ تأسيسها إلّا من خلال المفاوضات والتسويات بدلًا من التحريض على العنف ومعاداة السامية، وأنّه لا يمكن لأيّ مجتمع أن ينجح حقًا عندما يقمع نساء قمعًا منهجيًا.

كنّا لا نزال نعمل على الخطاب عندما حطّت طائرتنا في الرياض، في المملكة العربية السعودية، حيث كان من المقرّر أن ألتقي الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، خادم الحرمين الشريفين (في مكّة والمدينة) والزعيم الأقوى في العالم العربي. كانت هذه زيارتي الأولى للمملكة، وفي حفل الترحيب الفخم في المطار، كان أول ما لاحظته هو الغياب التامّ للنساء أو الأطفال على المدرج أو في المحطّات – مجرّد صفوف من الرجال ذوي

الشوارب السوداء في الزيّ العسكري أو الثوب والغترة التقليديين. كنت أتوقع ذلك بالطبع؛ تلك هي التقاليد في الخليج. لكن عندما ركبت في سيّارتي الرئاسية كنت لا أزال مندهشًا من الشعور بالقمع والحزن في هذا المكان حيث يتمّ الفصل بين الجنسين، وكأنّني دخلت فجأة إلى عالم بهتت فيه الألوان جميعها.

قام الملك بالترتيبات حتى أمكث أنا وفريقي في مزرعة خيوله خارج الرياض. وفيما سار موكبنا وسيّارات الشرطة التي ترافقنا، على طريق سريع واسع نظيف تحت أشعّة الشمس الحارقة، حيث تبدو مباني المكاتب الضخمة غير المزخرفة والمساجد ومحالّ البيع بالتجزئة وصالات عرض السيّارات الفخمة، سرعان ما أدّت بنا الطريق إلى صحراء قاحلة. فكّرت كم أنّ الإسلام في المملكة العربية السعودية بعيد عن الإسلام الذي عرفته عندما كنت طفلًا أثناء إقامتي في إندونيسيا. في جاكرتا في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، احتلّ الإسلام في ثقافة تلك الأمّة المكانة نفسها تقريبًا التي احتلّتها المسيحية في أيّ مدينة أو بلدة أميركية متوسّطة الحجم، أي مكانة بارزة لكنّها لم تكن مهيمنة. تميّز يوم فيها بدعوة المؤذّن إلى الصلاة، وحفلات الزفاف والجنائز ضمن طقوس العقيدة. هذا، فيما تباطأ النشاط خلال شهر الصوم. كما كان من الصعب العثور على لحم الخنزير في قائمة الطعام. أمّا في ما عدا ذلك، فقد عاش الناس حياتهم، وكانت النساء يرتدين التنانير القصيرة وينتعلن الأحذية بكعب عالٍ ليذهبن إلى وظائفهنّ المكتبية على درّاجات الفيسبا النارية، والفتيان والفتيات يطاردون الطائرات الورقية، والشباب ذوو الشعر الطويل يرقصون على أغاني فرقتي البيتلز وجاكسون فايف في النادي الليلي المحلّي. لم يكن من الممكن تمييز المسلمين عن المسيحيين أو الهندوس أو الملحدين الذين تعلّموا في الجامعة، أمثال زوج أمّي، حين كانوا في حافلات جاكرتا المزدحمة، أو يملؤون مقاعد المسرح لمشاهدة أحدث فيلم للكونغ فو، أو يدخّنون خارج الحانات على جانب الطريق، أو يجولون في ضوضاء الشوارع. قلّة كانوا الذين يجاهرون بتقواهم في تلك الأيام، فيكونون موضوع سخرية، كما يتمّ تمييزهم عن بقيّة السكان، كشهود يهوه الذين يوزّعون الكتيّبات في أحد أحياء شيكاغو.

لطالما كانت المملكة العربية السعودية مختلفة. كان عبد العزيز بن سعود، أول ملك للأمّة ووالد الملك عبد الله، قد بدأ حكمه في عام 1932، وكان شديد التعلّق بتعاليم رجل الدين محمّد بن عبد الوهّاب العائدة إلى القرن الثامن عشر. زعم أتباع عبد الوهّاب أنّهم يمثّلون نسخة غير فاسدة من الإسلام، معتبرين الإسلام الشيعي والصوفي هرطقة، وملتزمين بالمبادئ الدينية التي كانت تُعدّ محافظة حتى بمعايير الثقافة العربية التقليدية: الفصل بين الجنسين في الأماكن العامّة، وتجنّب الاتّصال مع غير المسلمين، ورفض الفنّ والموسيقى العلمانيين وغيرهما من وسائل الترفيه التي قد تلهي المسلم عن

العقيدة. بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، عزّز عبد العزيز سيطرته على القبائل العربية المنافسة وأسّس المملكة العربية السعودية الحديثة وفقًا لهذه المبادئ الوهّابية. أتاح له فتحه مكّة – مسقط رأس النبي محمّد ووجهة جميع الحجّاج المسلمين الذين يسعون إلى تطبيق تعاليم الإسلام الخمسة – والمدينة المنوّرة منبرًا لتأثير كبير على العقيدة الإسلامية في كلّ أنحاء العالم.

أدّى اكتشاف حقول النفط السعودية والثروة التي لا توصف التي أتت منها، إلى زيادة هذه السيطرة أكثر فأكثر. لكنّها كشفت أيضًا عن تناقضات مرتبطة بمحاولة الحفاظ على مثل هذه الممارسات المحافظة في خضمّ عالم سريع التطوّر. احتاج عبد العزيز إلى التكنولوجيا والمعرفة الغربية وقنوات التوزيع، للاستفادة الكاملة من كنز المملكة الحديث، وعقَدَ تحالفًا مع الولايات المتّحدة للحصول على أسلحة حديثة وتأمين حقول النفط السعودية ضدّ الدول المنافسة. سمح أفراد العائلة المالكة لشركات غربية بالاستثمار في شركاتهم القابضة الضخمة وأرسلوا أولادهم إلى كامبريدج وهارفرد لتعلّم الممارسات التجارية الحديثة. واكتشف الأمراء الشباب جاذبية الفيلات الفرنسية والنوادي الليلية في لندن وصالات ألعاب الميسر في فيغاس.

تساءلت أحيانًا عمّا إن كان النظام الملكي السعودي في وقت من الأوقات أعاد تقويم التزاماته الدينية، معترفًا بأنّ الأصولية الوهّابية – شأنها شأن جميع أشكال الاستبداد الديني – كانت غير متوافقة مع الحداثة، واستخدمت ثروتها وسلطتها لتوجيه الإسلام نحو مسار أكثر مرونةً وتسامحًا. إلّا أنّه لم يفعل ذلك على الأغلب. كانت الأساليب التقليدية أكثر ترسّخًا من أن تسمح بذلك، ومع تزايد التوتّرات مع الأصوليين في أواخر السبعينيات، ربّما استنتج أفراد العائلة المالكة بدقة أنّ الإصلاح الديني سيؤدّي حتمًا إلى إصلاح سياسي واقتصادي غير مريح أيضًا.

وبدلًا من ذلك، ومن أجل تجنّب ذلك النوع من الثورة التي أسّست جمهورية إسلامية في إيران المجاورة، أبرم النظام الملكي السعودي صفقة مع رجال الدين الأكثر تشدّدًا. ففي مقابل إضفاء الشرعية على سيطرة آل سعود المطلقة على اقتصاد الدولة وحكومتها (ولأنّهم على استعداد للنظر في الاتّجاه الآخر عندما يستسلم أفراد العائلة المالكة لبعض التصرّفات الطائشة)، مُنح رجال الدين والشرطة الدينية سلطة تنظيم الحياة الاجتماعية اليومية، وتحديد ما يجب تدريسه في المدارس، وفرض العقوبات على الذين ينتهكون التعاليم الدينية – من الجلد العلني إلى بتر الأيدي إلى عمليات الصلب الفعلية. والأهمّ من ذلك، أنّ العائلة المالكة أعطت مليارات الدولارات لرجال الدين أنفسهم لبناء المساجد والمدارس الدينية في جميع أنحاء العالم السنّي. نتيجة لذلك، ازدادت الأصولية نموًّا من باكستان إلى مصر إلى مالي إلى إندونيسيا، وتراجع معدّل التسامح مع الممارسات الإسلامية المختلفة، وازداد الدافع لفرض

الحكم الإسلامي قوّةً، وباتت الدعوة إلى تطهير الأراضي الإسلامية من التأثيرات الغربية – من خلال العنف إذا لزم الأمر – أكثر شيوعًا. وقد يشعر النظام الملكي السعودي بالرضى لأنّه تجنّب ثورة على الطريقة الإيرانية، سواء داخل حدوده أو بين شركائه الخليجيين (على الرغم من أنّ الحفاظ على هذا النظام لا يزال يتطلّب جهاز أمن داخلي قمعيًا ورقابة إعلامية واسعة). لكنّه دفع ثمن ذلك بتسريع الحركة الأصولية العابرة للحدود الوطنية التي احتقرت تأثير الغرب، ونظرت بشكّ إلى العلاقة الودّية بين السعودية والولايات المتّحدة، وكانت أرضًا خصبة لتطرّف العديد من الشبّان المسلمين: رجال مثل أسامة بن لادن، نجل رجل أعمال سعودي بارز مقرّب من العائلة المالكة، وخمسة عشر سعوديًا خطّطوا، مع أربعة آخرين، لأحداث 11 أيلول/سبتمبر وتنفيذها.

كانت عبارة «المزرعة» تسمية خاطئة. بدا مجمّع الملك عبد الله بأراضيه الضخمة وفيلاته المتعدّدة المجهّزة بصنابيرها المطليّة بالذهب وثريّاتها البلّورية ومفروشاتها الفخمة، أشبه بفندق فور سيزونز في وسط الصحراء. ورحّب بي الملك نفسه – وهو رجل في الثمانين من العمر له شاربان ولحية بالأسود الفحمي (يبدو أنّ الغرور الذكوري سمة مشتركة بين قادة العالم) – عند مدخل ما بدا لي أنّه المقرّ الرئيسي. وكان يقف إلى جانبه السفير السعودي في الولايات المتّحدة، عادل الجبير، وهو دبلوماسي حليق الذقن، تلقى تعليمه في الولايات المتّحدة، وقد جعلته لغته الإنكليزية الممتازة ولباقته ومهارته في العلاقات العامّة ومعارفه الكثيرة في واشنطن الشخص المثالي لتحاول المملكة تصحيح الأضرار التي حلّت بعلاقاتها في أعقاب الحادي عشر من أيلول/سبتمبر.

كان الملك في حالة مزاجية جيّدة في ذلك اليوم، ومع قيام الجبير بدور المترجم، عاد بالذاكرة باعتزاز إلى لقاء عام 1945 بين والده وفرانكلين ديلانو روزفلت على متن السفينة يو إس إس. كوينسي وشدّد على الأهمّية الكبيرة التي يوليها للتحالف الأميركي السعودي، وتحدّث عن الرضى الذي شعر به لرؤيتي منتخبًا رئيسًا. وافق على فكرة خطابي القادم في القاهرة، وأصرّ على أنّ الإسلام هو دين السلام، وأشار إلى العمل الذي قام به شخصيًا لتعزيز الحوار بين الأديان. وأكّد لي أيضًا أنّ المملكة ستنسّق مع مستشاريّ الاقتصاديين للتأكّد من أنّ أسعار النفط لن تعوق التعافي بعد الأزمة.

أمّا بشأن طلبين من طلباتي المحدّدة، وهما أن تنظر المملكة والأعضاء الآخرون في جامعة الدول العربية في لفتة إلى إسرائيل قد تساعد في بدء محادثات السلام مع الفلسطينيين، وأن تناقش فرقنا إمكانية نقل بعض سجناء غيتمو إلى مراكز إعادة تأهيل سعودية، فبقي الملك غير واضح في رأيه، وكان من الواضح أنّه يخشى ظهور خلاف محتمل.

خفّت جدّية الحديث خلال مأدبة الظهيرة التي أقامها الملك لوفدنا. كانت مأدبة فخمة، وكأنّها استُقدمت من القصص الخيالية، وُضعت على طاولة بلغ طولها خمسين قدمًا مليئة بالحملان الكاملة المشويّة وأكوام من الأرز بالزعفران وجميع أنواع الأطباق التقليدية والغربية. من بين الأشخاص الستّين أو نحو ذلك الذين كانوا يتناولون الطعام، كانت أليسا ماستروموناكو، مديرة الجدولة في مكتبي، وفاليري جاريت كبرى مستشاريّ، من النساء الثلاث الحاضرات. بدت أليسا مبتهجة جدًا وهي تتحدّث مع المسؤولين السعوديين على الطاولة، على الرغم من أنّه بدا أنّها تواجه بعض المشاكل في منع حجابها من السقوط في وعاء الحساء. سألني الملك عن عائلتي، ووصفت له كيف كانت ميشيل والفتاتان يتكيّفن مع الحياة في البيت الأبيض. وأوضح لي أنّ له اثنتي عشرة زوجة – وتشير التقارير الإخبارية إلى أنّ الرقم أقرب إلى الثلاثين – مع أربعين طفلًا وعشرات الأحفاد وأبناء الأحفاد.

قلت له: «آمل ألّا تمانع سؤالي، يا جلالة الملك، ولكن كيف تتدبّر أمرك مع اثنتي عشرة زوجة؟».

فقال وهو يهزّ برأسه بانزعاج: «طريقة سيّئة للغاية». «فهناك دائمًا واحدة تغار من الأخرى. الأمر أكثر تعقيدًا من السياسة في الشرق الأوسط».

في وقت لاحق، جاء بن ودنيس إلى الفيلا التي نزلت فيها حتى نتمكّن من مناقشة تعديلات خطاب القاهرة النهائية. قبل البدء بالعمل، لاحظنا حقيبة سفر كبيرة على رفّ الموقد. ففككت الأقفال ورفعت الجزء العلوي. ورأيت على أحد الجانبين مشهدًا صحراويًا كبيرًا على قاعدة رخامية وُضعت عليها تماثيل ذهبية صغيرة، بالإضافة إلى ساعة زجاجية تعمل بفعل التغيّرات في درجات الحرارة. وعلى الجانب الآخر، احتوت علبة مخملية، عقدًا بطول نصف سلسلة درّاجة، مرصّعًا بالياقوت والألماس تُقدَّر قيمته بمئات آلاف الدولارات وإلى جانبه خاتم وقرطا أذن مطابقة. نظرت إلى بن ودنيس.

فقال دنيس: «شيء صغير للسيّدة». وأوضح أنّ آخرين في الوفد وجدوا حقائب تحتوي ساعات باهظة الثمن تنتظرهم في غرفهم. «يبدو أنّ أحدًا لم يخبر السعوديين عن أننا محظور علينا قبول الهدايا».

رفعت العقد المثقل بالجواهر وتساءلت كم مرّة تُركت فيها هدايا كهذه سرًّا لقادة آخرين أثناء الزيارات الرسمية للمملكة، لم يكن لبلادهم قواعد تحظر قبول الهدايا، أو على الأقلّ تطبّق هذا الحظر. وفكّرت مرّة أخرى في القراصنة الصوماليين الذين أمرت بقتلهم، وجميعهم مسلمون، والعديد من الشبّان مثلهم على حدود اليمن والعراق القريبين، وفي مصر والأردن وأفغانستان وباكستان، الذين ربّما لن يبلغ ما قد يكسبونه طوال حياتهم ثمن العقد الذي كنت أحمله. ادفع نسبة 1 ٪ فقط من هؤلاء الشباب إلى التطرّف يصبحْ لديك جيش يضمّ نصف مليون فرد، مستعدّين للموت من أجل المجد الأبدي أو ربّما فقط لتذوّق طِعم حياة أفضل.

وضعت القلادة من يدي وأغلقت العلبة. وقلت: «حسنًا... إلى العمل».

تحتوي القاهرة، العاصمة الكوزموبوليتانية على أكثر من ستة عشر مليون شخص. ولم نر أيًّا منهم في اليوم التالي في رحلتنا بالسيّارة من المطار، إذ خلت الشوارع الفوضوية الشهيرة على امتداد أميال، إلّا من ضبّاط الشرطة المنتشرين في كلّ مكان، وهي شهادة على قبضة الرئيس المصري حسني مبارك الصارمة على أمن بلاده وقد ذكّرتنا أيضًا بأنّ الرئيس الأميركي كان هدفًا مغريًا للجماعات المتطرّفة المحلّية.

إن كان النظام الملكي السعودي المرتبط بالتقاليد يمثّل أحد مسارات الحكم العربي الحديث، فإنّ النظام الاستبدادي في مصر يمثّل المسار الآخر. في أوائل خمسينيات القرن الماضي، قام عقيد في الجيش يتمتّع بشخصية كاريزمية يُدعى جمال عبد الناصر بإنقلاب عسكري على النظام الملكي المصري وأسّس دولة علمانية ذات حزب واحد. بعد فترة وجيزة، أمّم قناة السويس، متغلّبًا على محاولات التدخّل العسكري البريطانية والفرنسية، وهذا ما جعله شخصية عالمية في محاربة الاستعمار والزعيم الأكثر شعبية في العالم العربي.

واصل ناصر تأميم الصناعات الرئيسية الأخرى، وبدأ بالإصلاح الزراعي، وأطلق مشاريع أشغال عامّة ضخمة، بهدف القضاء على بقايا الحكم البريطاني والماضي الإقطاعي في مصر. في الخارج، روّج بنشاط للقومية العربية العلمانية والاشتراكية الغامضة، وخاض حربًا خاسرة ضدّ الإسرائيليين، وساعد في تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية وجامعة الدول العربية، وأصبح أحد مؤسّسي حركة عدم الانحياز التي رفضت ظاهريًا الانحياز إلى أيّ طرف في الحرب الباردة. لكنّه أثار شكوك واشنطن وغضبها ويرجع ذلك جزئيًا إلى أنّ ناصر كان يقبل مساعدات اقتصادية وعسكرية من السوفيات. كما أنّه اتّخذ إجراءات صارمة ضدّ المعارضة وضدّ تشكيل الأحزاب السياسية المتنافسة في مصر، واستهدف خاصّةً جماعة الإخوان المسلمين، وهي جماعة سعت إلى تشكيل حكومة إسلامية من خلال التعبئة السياسية الشعبية والأعمال الخيرية ولكنّها شملت أيضًا أعضاءً قاموا أحيانًا بأعمال عنف.

كان أسلوب عبد الناصر الاستبدادي مهيمنًا لدرجة أنّه حتى بعد وفاته في عام 1970، سعى قادة الشرق الأوسط إلى تقليده. نظرًا إلى افتقار رجال كحافظ الأسد في سوريا وصدّام حسين في العراق ومعمّر القذافي في ليبيا إلى براعة عبد الناصر وقدرته على التواصل مع الجماهير، سيحتفظ الثلاثة بسلطتهم إلى حدّ كبير من خلال الفساد والمحسوبية والقمع الوحشي وحملة مستمرّة وإن لم تكن فعّالة على إسرائيل.

بعد اغتيال أنور السادات خليفة عبد الناصر في عام 1981، تولّى حسني مبارك الحكم وسيطر باستخدام الصيغة ذاتها تقريبًا، مع اختلاف واحد ملحوظ:

إنّ توقيع السادات على اتّفاق سلام مع إسرائيل جعل مصر حليفة للولايات المتّحدة، وهذا دفع الإدارات الأميركية المتعاقبة إلى التغاضي عن فساد النظام المتزايد، وسجلّه الرديء في ما يتعلّق بحقوق الإنسان، ومعاداة السامية في بعض الأحيان. لم يكلّف مبارك نفسه عناء إصلاح اقتصاد بلاده الراكد، فترك جيلًا من الشباب المصري الساخط من دون عمل، وذلك بسبب ارتياحه لتدفّق المساعدات لا فقط من الولايات المتّحدة، بل أيضًا من السعوديين ودول الخليج الأخرى الغنيّة بالنفط.

وصل موكبنا إلى قصر القبّة – وهو مبنًى مصمّم بإتقان من منتصف القرن التاسع عشر وأحد القصور الرئاسية الثلاثة في القاهرة – وبعد مراسم الترحيب، دعاني مبارك إلى مكتبه لحديث دام ساعة واحدة. كان يبلغ من العمر واحدًا وثمانين عامًا، لكنّه كان لا يزال عريض الكتفين وقويًّا، له أنف روماني وشعر أدكن مسرّح من جبهته إلى الخلف وعينان ثقيلتا الجفنين أعطتاه مظهر رجل معتاد على الحكم لكنّه ضجر منه بعض الشيء. بعد أن تحدّثت معه عن الاقتصاد المصري وسألته عن اقتراحاته بشأن كيفية تنشيط عملية السلام العربية الإسرائيلية، أثرت موضوع حقوق الإنسان واقترحت خطوات قد يتّخذها للإفراج عن السجناء السياسيين وتخفيف القيود على الصحافة.

كان مبارك يتحدّث بلغة إنجليزية ذات لكنة إلّا أنّها كانت مقبولة، لكنّه خفّف بأدب من مخاوفي وأصرّ على أنّ أجهزته الأمنية لا تستهدف إلّا المتطرّفين الإسلاميين وأنّ الشعب المصري يؤيّد بقوّة منهجه الحازم. وقد ترك لديّ انطباعًا سيصبح راسخًا لديّ عند تعاملي مع المستبدّين المسنّين: إنّهم منعزلون في قصورهم لا يتفاعلون إلّا بوساطة الموظفين المتعصّبين ذوي الوجوه القاسية الذين يحيطون بهم، غير قادرين على التمييز بين مصالحهم الشخصية ومصالح دولهم، ولا تخضع أفعالهم لأيّ هدف أكبر من الحفاظ على شبكة متشعّبة من المحسوبيات والمصالح المادّية التي أبقتهم في السلطة.

كان المشهد معاكسًا تمامًا، بعد ذلك، عندما دخلت إلى القاعة الكبرى في جامعة القاهرة ورأيتها مكتظّة تنبض بالحيوية. ضغطنا على الحكومة لتسمح بعرض خطابي على شريحة واسعة من المجتمع المصري، وكان من الواضح أنّ مجرّد وجود طلّاب جامعيين وصحافيين وباحثين وقادة المنظمات النسائية ونشطاء المجتمع وحتى بعض الشخصيات البارزة من رجال الدين والإخوان المسلمين من بين الثلاثة آلاف شخص الحاضرين أسهم بجعل هذا الحدث فريدًا من نوعه ومن شأنه أن يصل إلى جمهور عالمي واسع عبر التلفزيون. ما إن صعدت إلى المنصّة وألقيت التحيّة الإسلامية «السلام عليكم»، حتى هدر الحشد مؤيّدًا. كنت حريصًا على التوضيح أنّ خطابًا واحدًا، مهما عظم تأثيره، لن يحلّ المشاكل الراسخة. لكن مع استمرار الهتافات والتصفيق على كلامي عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والتسامح الديني والحاجة

إلى سلام حقيقي ودائم بين إسرائيل آمنة ودولة فلسطينية مستقلة، تمكّنت من أن أتخيّل بدايات جديدة للشرق الأوسط. في تلك اللحظة، لم يصعب عليّ تخيل واقع بديل يقوم فيه الشباب في تلك القاعة ببناء أعمال ومدارس جديدة، وقيادة حكومات مستجيبة وفعّالة، والبدء بإعادة تصوّر إيمانهم بطريقة متناغمة مع التقاليد وفي الوقت نفسه منفتحة على مصادر أخرى للحكمة. ربّما كان من الممكن للمسؤولين الحكوميين الرفيعي المستوى الذين جلسوا في الصفّ الثالث مقطبي الجبهة متشائمين أن يتخيّلوا ذلك أيضًا.

تركت المسرح بعد حفاوة بالغة دامت طويلًا، وحرصت على العثور على بن، الذي كان كالعادة يشعر بالتوتّر الشديد لسماع أيّ خطاب ساعد في كتابته فيذهب ليعزل نفسه في غرفة خلفية، ينقر على جهاز البلاكبيري الخاصّ به. كان يبتسم ابتسامة عريضة.

فقلت له: «أعتقد أنّ الخطاب كان ناجحًا».

فقال بدون أيّ سخرية: «بل كان تاريخيًا».

في السنوات اللاحقة، كان النقّاد وحتى بعض مؤيّديّ يستمتعون بمقارنة نغمة خطاب القاهرة السامية والمتفائلة مع الواقع المروّع الذي سيحلّ في الشرق الأوسط خلال فترة ولايتي. واعتبر البعض أنّه أظهر خطيئة السذاجة، التي قوّضت حلفاء الولايات المتّحدة الرئيسيين أمثال مبارك، وبالتالي شجّعت قوى الفوضى. أمّا الآخرون، فلم يعتبروا أنّ المشكلة تكمن في الرؤية التي وردت في الخطاب، بل في ما اعتبروه فشلي في تحقيق هذه الرؤية بواسطة عمل فعّال وهادف. كنت أميل إلى الإجابة بالطبع – للإشارة إلى أنّني أول من سيؤكّد أنّه ما من خطاب واحد من شأنه أن يحلّ تحدّيات المنطقة التي طال أمدها، وإلى أنّنا دفعنا بقوّة إلى الأمام كلّ مبادرة ذكرتها في ذلك اليوم، سواء كانت كبيرة (صفقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين) أو صغيرة (إنشاء برامج تدريبية لروّاد الأعمال المحتملين)، وأنّ الحجج التي قدّمتها في القاهرة هي تلك التي ما زلت أطرحها.

لكن في النهاية، الواقع هو الواقع، وقد بقيت أمامي مجموعة الأسئلة نفسها التي تصارعت معها في البدء عندما كنت منظمًا شابًا. ما مدى فائدة وصف العالم بالشكل الذي ينبغي أن يكون عليه في الوقت الذي تفشل فيه الجهود المبذولة لتحقيق ذلك؟ هل كان فاتسلاف هافل محقًا في الإيحاء بأنّه من خلال رفع التوقعات، كان الإحباط محتمًا؟ هل كان من الممكن أن تكون وتظلّ المبادئ المجرّدة والمثل العليا السامية دائمًا أكثر من مجرّد تظاهر، أو تلطيف للواقع، أو طريقة للتغلب على اليأس، لكنّها لا تتطابق مع الدوافع الأساسية التي حفّزتنا في الأصل؟ لذا مهما قلنا أو فعلنا، كان من المؤكّد أنّ التاريخ سيكمل مساره المحدّد سلفًا، في دورة لا نهاية لها من الخوف والجوع والصراع والهيمنة والضعف؟

حتى في ذلك الوقت، كان من الطبيعي أن تنتابني الشكوك، وسرعان ما استبدلت الحماسة العالية في الخطاب بأفكار عن الأعمال كلها التي تنتظرني في الوطن، وتجمع القوى العديدة ضدّ ما كنت أتمنّى القيام به. رسّخت الرحلة التي قمنا بها مباشرة بعد الخطاب تفكيري: رحلة في المروحية دامت خمس عشرة دقيقة، عاليًا فوق المدينة المترامية الأطراف، حتى اختفت فجأة مجموعة الهياكل ذات اللون الكريمي وشكل المكعّب ولم نعد نرى سوى الصحراء والشمس وخطوط الأهرام العجيبة التي ترتفع في الأفق. عند الهبوط، استقبلنا عالم الآثار المصرية الرائد في القاهرة، وهو رجل نبيل مرح وغريب الأطوار يعتمر قبّعة مرنة واسعة الحافات وتبدو كأنّها خرجت من أفلام إنديانا جونز، وطوال الساعات العديدة التالية، خلا لنا المكان أنا وفريقي لنستمتع به وحدنا.

صعدنا على الأحجار القديمة الشبيهة بالصخور التي تشكّل واجهة كلّ هرم. ووقفنا في ظلّ أبو الهول، نحدّق في نظرته الصامتة اللامبالية. وصعدنا منحدرًا رأسيًا ضيّقًا للوقوف داخل إحدى الغرف الداخلية المظلمة للفراعنة، التي تقطع الغموض المحيط بها كلمات أكس الخالدة أثناء نزولنا بحذر إلى أسفل السلّم:

«اللعنة، يا رام، أبطئ – مؤخّرتك في وجهي!».

في وقت من الأوقات، عندما وقفت أشاهد غيبس وبعض الموظفين الآخرين وهم يحاولون ركوب الجمال من أجل الصور السياحية الإلزامية، أشار لي ريجي ومارفن بأن أنضمّ إليهما داخل ممرّ أحد المعابد الصغرى في الأهرام.

وقال ريجي وهو يشير إلى الحائط: «تحقق من ذلك، أيّها الرئيس». هناك، كانوا قد نحتوا في الحجر الأملس المسامي، صورة رجل ذي بشرة دكناء. لم يكن الأسلوب الهيروغليفي النموذجي، بل رسمة لرأس بوجه بيضوي طويل وأذنين بارزتين بشكل مستقيم كالمقابض. رسم كاريكاتوري لي، نُفّذ بطريقة ما في العصور القديمة.

وقال مارفن: «لا بدّ أنّه من أقاربك».

ثمّ ضحكنا جميعًا وانطلق الاثنان للانضمام إلى ركاب الجمال. لم يستطع دليلنا أن يخبرني لمن كان ذلك الرسم، أو حتى ما إن كان يرجع إلى زمن الأهرام. لكنّني وقفت لبعض الوقت أمام ذلك الحائط، محاولًا أن أتخيّل ما كانت عليه حياة صاحب ذلك النقش. هل كان عضوًا في الديوان الملكي؟ أم عبدًا؟ أم رئيس عمّال؟ أو ربّما كان مجرّد مخرّب للممتلكات شعر بالملل، فيما كان يخيّم في الليل بعد قرون من بناء الجدار، فاستوحى من النجوم ومن وحدته لرسم صورته. حاولت أن أتخيّل المخاوف والجهود التي ربّما أضنته وطبيعة العالم الذي عاش فيه، المليء على الأرجح بنضالاته ومكائد قصره، والفتوحات والكوارث، والحوادث التي ربّما لم تبدُ في ذلك الوقت أقلّ إلحاحًا من تلك التي سأواجهها حالما أعود إلى واشنطن. لقد أصبحت من الماضي

كلها اليوم، ولم يعد أيّ منها مهمًّا، فقد تحوّل الفرعون والعبد والمخرّب إلى تراب.

تمامًا كما سيُنسى كلّ خطاب ألقيته، وكلّ قانون سننته، وكلّ قرار اتّخذته.

تمامًا كما سأتحوّل يومًا أنا وكلّ من أحببتهم إلى تراب.

قبل العودة إلى الديار، استعدت تاريخًا أكثر حداثة. كان الرئيس ساركوزي قد نظّم احتفالًا بالذكرى الخامسة والستين لإنزال الحلفاء في النورماندي وطلب منّي إلقاء خطاب. وبدلًا من التوجّه مباشرة إلى فرنسا، توقفنا أولًا في دريسدن في ألمانيا، حيث أدّى قصف الحلفاء قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية إلى عاصفة نارية اجتاحت المدينة وأدّت إلى مقتل ما يُقدَّر بخمسة وعشرين ألف شخص. وأردت أن تكون زيارتي لفتة احترام لبلد بات اليوم حليفًا مثاليًا. قمت أنا وأنجيلا ميركل بجولة في كنيسة شهيرة تعود إلى القرن الثامن عشر دمّرتها الغارات الجوّية، ولكن أعيد بناؤها بعد خمسين عامًا يعتليها صليب ذهبي وقبّة مشغولة من صُنع صائغ فضّيات بريطاني كان والده أحد طيّاري القاذفات. كان عمل صائغ الفضّة بمثابة تذكير بأنّه حتى أولئك الذين على الجانب الصائب من الحرب يجب ألّا يبتعدوا عن معاناة أعدائهم أو يمنعوا إمكانية المصالحة.

انضمّ إلينا أنا وميركل في وقت لاحق، الكاتب الحائز جائزة نوبل إيلي فيزل، في زيارة لمعسكر اعتقال بوخنفالد السابق. وكان لهذا أيضًا أهمّية سياسية عملية: كنّا قد فكّرنا في الأصل في رحلة إلى تل أبيب لمتابعة خطابي في القاهرة، ولكن احترامًا لرغبة الحكومة الإسرائيلية في ألّا أجعل القضيّة الفلسطينية المحور الأساس لخطابي – وألّا أغذّي التصوّر بأنّ الصراع العربي الإسرائيلي كان السبب الجذري للاضطرابات في الشرق الأوسط – استقررنا بدلًا من ذلك على جولة في إحدى بؤر المحرقة (الهولوكوست) للإشارة إلى التزامي بأمن إسرائيل والشعب اليهودي.

كان لديّ سبب شخصي أيضًا لرغبتي في أداء هذا الحجّ. عندما كنت شابًا في الكلّية، أتيحت لي الفرصة لسماع فيزل وهو يتكلّم، وتأثّرت كثيرًا بكيفية تأريخه لتجاربه كأحد الناجين من بوخنفالد. عند قراءة كتبه، وجدت جوهرًا أخلاقيًا منيعًا حصّنني وشجّعني على أن أكون أفضل. والصداقة التي عقدتها مع إيلي كانت من أعظم ملذّات الفترة التي قضيتها في مجلس الشيوخ. عندما أخبرته أنّ أحد أخوالي تشارلز باين، شقيق توت، كان عضوًا في فرقة المشاة الأميركية التي وصلت إلى أحد المعسكرات الفرعية لبوخنفالد في نيسان/أبريل 1945 وبدأت التحرير هناك، أصرّ إيلي على أن نزور المكان معًا في يوم من الأيّام. وقد تحقق هذا الوعد بوجودي معه الآن.

قال إيلي بهدوء وهو يشير إلى صفّ من أشجار البلّوط الفارعة بينما كنّا نسير مع ميركل ببطء في طريق من الحصى باتّجاه المدخل الرئيسي لبوخنفالد: «ليت هذه الأشجار تتكلّم». كانت السماء رمادية، والصحافيون

يقفون على مسافة مقبولة. توقفنا عند نصبين تذكاريين لأولئك الذين ماتوا في المعسكر. كان أحدهما عبارة عن مجموعة من الألواح الحجرية التي تحمل أسماء الضحايا، بما في ذلك والد إيلي. والآخر عبارة عن قائمة بالبلدان التي أتوا منها، محفورة على لوح فولاذي يسخّن باستمرار إلى 37 درجة مئوية: درجة حرارة جسم الإنسان، المقصود من ذلك التذكير – في مكان قائم على الكراهية والتعصّب – بإنسانيتنا المشتركة.

في الساعة التالية، جُلنا في المعسكر ومررنا بأبراج الحراسة والأسوار المحصّنة بالأسلاك الشائكة، ونحن نحدّق في الأفران المظلمة في محرقة الجثث، ونجول حول مخيّمات السجناء. كانت هناك صور فوتوغرافية للمخيّم كما كان في السابق، التقطت معظمها وحدات من الجيش الأميركي في وقت التحرير. أظهر أحدهم إيلي في السادسة عشرة من عمره وهو ينظر إلينا من أحد هذه الأسرّة، الوجه الوسيم ذاته والعينان الحزينتان لكنّه كان يعاني الجوع والمرض وفظاعة كلّ ما شهده. وصف إيلي لي ولميركل الاستراتيجيات اليومية التي استخدمها هو والسجناء الآخرون للبقاء على قيد الحياة: كيف كان يوصل الأقوياء أو الأكثر حظًا الطعام خلسة إلى الضعفاء والمحتضرين، وكيف أقيمت اجتماعات المقاومة في المراحيض المتّسخة إلى حدّ لم يدخلها أيّ من الحرّاس، وكيف نظّم الراشدون صفوفًا سرّية لتعليم الأطفال الرياضيات والشعر والتاريخ – ليس فقط من أجل التعلّم، بل حتى يحافظ هؤلاء الأطفال على قناعة بأنّهم سيتحرّرون في يوم من الأيّام وسيعيشون حياة طبيعية.

في تصريحها للصحافة بعد ذلك، تحدّثت ميركل بوضوح وبتواضع عن ضرورة أن يتذكّر الألمان الماضي – الصراع حول السؤال المؤلم عن كيفية تمكّن وطنهم من ارتكاب مثل هذه الفظائع والاعتراف بالمسؤولية الخاصّة التي يتحمّلونها الآن لمواجهة التعصّب الأعمى مهما كان نوعه. ثمّ تحدّث إيلي واصفًا كيف أنّه في عام 1945 – للمفارقة – خرج من المخيّم وهو يشعر بالأمل بشأن المستقبل. وقال إنّه متفائل لأنّه افترض أنّ العالم قد تعلّم نهائيًا بالتأكيد وإلى الأبد أنّ الكراهية عديمة الجدوى والعنصرية غباء وأنّ «إرادة غزو عقول الآخرين أو أراضيهم أو تطلّعاتهم ... لا معنى لها». وقال إنّه لم يكن متأكّدًا الآن من أنّ هذا التفاؤل كان مبرّرًا، ليس بعد ميادين المعارك في كمبوديا ورواندا ودارفور والبوسنة.

لكنّه ناشدنا، وتوسّل إليّ، أن نترك بوخنفالد عازمًا على محاولة إحلال السلام، واستخدام ذكرى ما حدث على الأرض حيث وقفنا، لنتخطّى الغضب والانقسامات الماضية ونجد القوّة في التضامن.

حملت كلماته معي إلى النورماندي، محطّتي ما قبل الأخيرة في الرحلة. في يوم مشرق، حيث لا غيوم في السماء تقريبًا، تجمّع آلاف الأشخاص في المقبرة الأميركية هناك، على قمّة منحدر ساحلي مرتفع يطلّ على مياه القناة الإنكليزية الزرقاء التي يعلوها الزبد الأبيض. بما أنّني وصلت بالمروحية، حدّقت

من فوق في الشواطئ المرصوفة بالحصى، حيث قبل 65 عامًا، كان أكثر من 150.000 عنصر من قوّات الحلفاء، نصفهم من الأميركيين، قد انطلقوا عبر الأمواج العالية لينزلوا على الشاطئ تحت وابل نيران العدوّ. احتلّوا المنحدرات الحادّة في بوانت دو هوك، وأقاموا في النهاية رأس الجسر الذي سمح لهم بكسب الحرب. وانتصبت آلاف شواهد القبور الرخامية، وصفوف العظام البيضاء عبر العشب الأخضر، تتحدّث عن ثمن هذا الانتصار.

رحّبت بي مجموعة من حرّاس الجيش الشباب الذين قفزوا في وقت سابق من اليوم بالمظلة كذكرى للإنزال الجوّي الذي رافق عمليات الإنزال البرمائي في النورماندي. كانوا يرتدون الزيّ الرسمي وسيمين ويتمتّعون باللياقة البدنية، يبتسمون باعتداد يستحقوه. صافحت كلًّا منهم، وسألتهم من أين أتوا وأين يجري نشرهم حاليًا. أوضح رقيب أول يدعى كوري ريمسبرغ أنّ معظمهم عادوا لتوّهم من العراق. وقال إنّه سيتوجّه إلى أفغانستان في الأسابيع المقبلة للمرّة العاشرة. وأضاف بسرعة «هذا لا شيء مقارنة بما فعله الرجال هنا قبل 65 عامًا، يا سيّدي. لقد جعلوا طريقتنا في الحياة ممكنة».

ذكّرني مسح للحشد في ذلك اليوم بأنّ عددًا قليلًا جدًا من المحاربين القدامى من يوم الإنزال أو الحرب العالمية الثانية كانوا على قيد الحياة وقادرين على القيام بالرحلة. واحتاج الكثيرون الذين حضروا إلى الكراسيّ المتحرّكة أو العصيّ المساعدة في المشي. وحضر بوب دول اللاذع، القادم من كانساس، الذي تغلّب على إصابات خطرة خلال الحرب العالمية الثانية ليصبح أحد أكثر أعضاء مجلس الشيوخ أهمّية واحترامًا في واشنطن. وحضر أيضًا خالي شارلي، شقيق توت، الذي حلّ مع زوجته ميلاني ضيفًا لديّ. كان أمين مكتبة متقاعدًا ومن أكثر الرجال لطفًا وتواضعًا الذين عرفتهم. وفقًا لتوت، فقد تأثّر بتجاربه كجندي لدرجة أنّه بقي صامتًا بالكاد يتكلم لمدّة ستّة أشهر بعد عودته إلى الديار.

مهما كانت الجروح التي تحمّلها هؤلاء الرجال، فقد كانوا ينضحون فخرًا هادئًا وهم يتجمّعون معتمرين قبّعات قدامى المحاربين وستراتهم الأنيقة التي ثبّتوا عليها ميدالياتهم الحربية التي اجتهدوا في تلميعها. تبادلوا القصص وتقبّلوا المصافحات وكلمات الشكر منّي ومن غرباء آخرين، وكانوا محاطين بأولادهم وأحفادهم الذين يعرفونهم بشكل أقلّ لبطولاتهم الحربية مقارنة بالحياة التي عاشوها بعد ذلك – كمعلمين أو مهندسين أو عمّال مصانع أو أصحاب متاجر، رجال تزوّجوا بحبيباتهم وعملوا بجدّ لشراء منزل، وقاوموا الاكتئاب وخيبات الأمل، ودرّبوا الرابطة الصغيرة، وتطوّعوا في كنائسهم أو معابدهم، وشاهدوا أبناءهم وبناتهم يتزوّجون وينجبون.

وقفت على المنصّة عندما بدأ الحفل وأدركت أنّ حياة هؤلاء المحاربين القدامى في الثمانين من عمرهم ردّت على كلّ ما راودني من شكوك. قد لا يأتي خطابي في القاهرة بأيّ شيء إيجابي. وقد يتلاشى الخلل المستشري في

الشرق الأوسط بغضّ النظر عمّا قد أفعله. وربّما كان أفضل ما يمكن أن نأمله هو تهدئة رجال كمبارك وقتل أولئك الذين يحاولون قتلنا. وربّما، كما همست الأهرام، لا يهمّ أيّ من هذا كلّه على المدى الطويل. ولكن على المقياس الوحيد الذي يمكن لأيّ منّا أن يفهمه حقًا، على مدى قرون، وضعت أعمال رئيس أميركي قبل 65 عامًا العالم على مسار أفضل. التضحيات التي قدّمها هؤلاء الرجال، عندما كانوا في عمر حرّاس الجيش الشباب الذين التقيت بهم للتوّ، أحدثت كلّ الفرق. تمامًا كما أحدثت شهادة إيلي فيزل المستفيد من تلك التضحيات فرقًا، وتمامًا كما أحدث استعداد أنجيلا ميركل لاستيعاب الدروس المأساوية من ماضي أمّتها فرقًا.

جاء دوري لإلقاء كلمتي. أخبرت قصص بعض الرجال الذين جئنا لتكريمهم. وخلصت إلى القول: «لطالما عكس تاريخنا مجموع الخيارات التي قام بها كلّ من الرجال والنساء، والإجراءات التي اتّخذوها... لطالما كان الأمر منوطًا بنا». عندما التفتّ إلى الوراء للنظر إلى الرجال المسنّين الجالسين خلفي على المسرح، كنت مقتنعًا بصحّة ذلك.

16

حلّ الربيع الأوّل لنا في البيت الأبيض باكرًا. وبحلول منتصف آذار/مارس، تراجعت برودة الطقس وبدأ النهار يطول. ومع ارتفاع درجات الحرارة، أصبحت الحديقة الجنوبية أشبه ببستان خاصّ متاح للاستكشاف، بالبساط العشبيّ الأخضر المترامي الأطراف، الذي تحيط به أشجار البلّوط والدردار الضخمة والمظللة، والبركة الصغيرة المختبئة خلف الشجيرات، وبصمات أيدي أبناء الرؤساء وأحفادهم المطبوعة في الدرب المرصوف المؤدّي إلى تلك البركة. كان في تلك الحديقة أماكن كثيرة مناسبة لألعاب الأطفال كلعبتَي «اللّقيطة» و«الغُمّيضة». وكان فيها حتّى بعض الحيوانات البرّية، كالسناجب والأرانب وصقر أحمر الذيل، أطلقت عليه مجموعة من طلّاب الصفّ الرابع أتت تزور البيت الأبيض اسم «لينكولن»، وثعلب نحيل وطويل القوائم كنّا نراه من بعيد أحيانًا قُبيل المساء، وقد تبلغ به الجرأة أحيانًا أن يتنزّه في رواق الأعمدة.

بعدما قضينا فصل الشتاء متقوقعين داخل البيت الأبيض، قرّرنا الاستمتاع بـ«حديقة المنزل الخلفية الجديدة». طلبنا تركيب أرجوحة لساشا وماليا قرب حوض السباحة وأمام المكتب البيضاوي مباشرة. فكنت خلال بعض اجتماعات الأزمة أتوجّه بنظري أحيانًا لأرى ابنتيّ تلعبان في الخارج، وتتدافعان على الأرجوحة، ووجهاهما يشعّان فرحًا. كذلك رُكِّب عمودان لكرة السلّة عند طرفَي ملعب التنس، ما يسمح لي ولريغي بالهروب أحيانًا لرمي بعض الكرات، ولموظّفي البيت الأبيض بتنظيم دورات رياضية في ما بينهم.

كذلك زرعت ميشيل بستان الخضر الخاصّ بها، بمساعدة سام كاس وبستانيّ البيت الأبيض وفريق من طلّاب الصفّ الخامس المتحمّسين من إحدى المدارس الابتدائية المحلّية. ما توقعناه أن يكون مشروعًا هادفًا ولكن متواضع للتشجيع على تناول الطعام الصحّي. لكنّه تحوّل إلى ظاهرة حقيقية ألهمت المدارس والحدائق العامّة في جميع أنحاء البلاد، واجتذب وسائل

الإعلام العالمية. كما عاد علينا في نهاية فصل الصيف الأوّل بغلّة وافرة من الكرنب والجزر والفلفل والشمّر والبصل والخسّ والبروكلي والفراولة والتوت البرّي... لدرجة أنّ مطبخ البيت الأبيض بدأ يتبرّع بصناديق من الخضر الفائضة إلى بنوك الطعام المحلّية. ولكي يكتمل هذا الإنجاز، تبيّن أنّ أحد أفراد طاقم الصيانة هو من هواة تربية النحل، فوافقنا على أن يضع في الحديقة قفيرًا صغيرًا. وعدا عن إنتاج نحو 50 كيلوغرامًا من العسل سنويًا، اقترح أحد العاملين في مطعم البيت الأبيض الذي يديره جنود البحريّة، وهو شابّ مبادِر أقام معملًا صغيرًا لتخمير البيرة، استخدام العسل لصنع البيرة. فاشترينا عدّة للتخمير، وأصبحتُ بالتالي أوّل رئيس جمهوريّة صانع للبيرة. (قيل لي إنّ جورج واشنطن كان يصنع الويسكي الخاصّة به).

ولكنّ كلّ مباهج سنتنا الأولى في البيت الأبيض لا تضاهي الفرح بمجيء بو في منتصف نيسان/أبريل. هو كلب رائع أسود، لولا البقع البيضاء كالثلج الناصع التي كست بطنه وقائمتيه الأماميّتين. راحت كلّ من ماليا وساشا، اللتين مارستا عليّ حملة ضغط منظّمة – سبقت حملتي الانتخابيّة حتّى – للحصول على جرو، تصرخان فرحًا حين رأتاه لأول مرّة، وتركتاه يلعق آذانهما ووجهيهما، وراحتا تتشقلبان معه على الأرضية. ليست ابنتاي وحدهما من أغرمتا ببو، فقد أمضت ميشيل الكثير من الوقت معه تُعلّمه حيلًا، وتداعبه في حضنها، وتُهرّب له قطعًا من اللحم المقدّد، لدرجة أنّ ماريان عبّرت عن ندمها لأنّها لم تستسلم قطّ لرغبة ميشيل في الحصول على كلب خلال طفولتها.

أمّا أنا فقد وجدتُ في بو الصديق الموثوق الوحيد الذي يمكن لرجل سياسيّ أن يجده في واشنطن، بحسب تعبير أحدهم. كما أنّه منحني عذرًا إضافيًا لتأجيل عملي المسائيّ ومشاركة عائلتي نزهاتها في الحديقة الجنوبية. خلال تلك اللحظات، أي حين تعلن الخطوط البنفسجيّة والذهبيّة اقتراب نهاية النهار، وحين تبتسم ميشيل وتمسك بيدي فيما الكلب يقفز بين الشجيرات، وتركض ابنتانا في أثره، وحين تعود ماليا إلينا لتطرح ألف سؤال وسؤال عن أعشاش الطيور أو تكوين السحب، وتطوّق ساشا إحدى ساقيّ لترى إلى أين يمكنني أن أسير بها، كنت أشعر بأنّني أعيش حياة طبيعية وسعيدة، وبأنّ لي من الحظّ ما يحقّ لأيّ رجل أن يحلم به.

كان بو هديّة من تيد وفيكي كينيدي، وهو جروُ كلبين برتغاليين يملكهما تيد ويحبّهما كثيرًا. كما كان تعبيرًا عن اهتمام وانتباه عميقين، ليس فقط لأنّ سلالة الكلاب تلك غير مسبّبة للحساسية (وكان ذلك ضروريًّا جدًّا بسبب إصابة ماليا بالحساسية)، ولكن أيضًا لأنّ الزوجين كينيدي حرصا على تدريب الكلب على النظافة قبل إرساله إلينا. عندما اتّصلتُ بهما لأشكرهما، لم أستطع إلّا مكالمة فيكي. كان عام تقريبًا قد مرّ على تشخيص إصابة تيد بورم خبيث في المخ، وعلى الرغم من أنّه كان آنذاك يتلقى العلاج في بوسطن، اتّضح للجميع، بمن فيهم تيد، أنّ التشخيص لم يكن جيدًا.

التقينا في آذار/مارس، عندما وصل فجأةً إلى مؤتمر عُقد في البيت الأبيض لإطلاق مشروع قانون الرعاية الصحّية الشاملة. كانت فيكي قلقة بشأن الرحلة، ولسبب واضح، وجد تيد صعوبة في السير يومذاك، وبدت بزّته فضفاضة عليه بعد أن خسر الكثير من الوزن. وعلى الرغم من تظاهره بالحماسة والسرور، كانت التجاعيد المحيطة بعينيه ونظرته الباهتة توحي بما يبذله من جهد للبقاء واقفًا. ومع ذلك أصرّ على المجيء، لأنّه منذ خمسة وثلاثين عامًا جعل من توفير الرعاية الصحّية اللائقة والزهيدة الكلفة للجميع، قضيّة شخصيّة بالنسبة إليه. كان ابنه تيد جونيور قد أصيب بسرطان العظم، فبُترت ساقه وهو في الثانية عشرة من عمره. وأثناء وجوده في المستشفى، تعرّف تيد إلى آباء آخرين يعاني أبناؤهم أمراضًا مستعصية ولا يستطيعون تحمّل نفقات العلاج الباهظة، فتعهّد بأن يبذل قصارى جهده لتغيير ذلك الواقع.

خاض تيد تلك المعركة النبيلة خلال عهود سبعة رؤساء، وأسهم في عهد كلينتون بإقرار برنامج التأمين الصحّي للأطفال. كما عمل مع الرئيس بوش لتأمين تغطية ثمن الأدوية للمسنّين، من دون أن يلتفت إلى اعتراضات البعض في حزبه. ولكن على الرغم من كلّ نفوذه ومهاراته التشريعية، لم يستطع تحقيق حلمه بإنشاء نظام رعاية صحّية شامل، يقدّم الرعاية الطبّية العالية الجودة لجميع الناس، بغضّ النظر عن قدرتهم على الدفع.

لهذا أرغم تيد كينيدي نفسه على مغادرة سريره لحضور مؤتمرنا. فعلى الرغم من عجزه عن مواصلة قيادة تلك المعركة، كان يدرك أنّ حضوره القصير ولكن الرمزي قد يترك أثرًا. والواقع أنّه عندما دخل غرفة الاستقبال الشرقية، دوّى هتاف الحاضرين المئة والخمسين وتصفيقهم. دعوته بعدما افتتحتُ المؤتمر ليكون أوّل المتكلّمين، ورأيت الدموع في عيون بعض أفراد فريقه السابقين وهم يرون رئيسهم القديم ينهض ليتحدّث. كانت كلمته وجيزة، ولم يدوِّ صوته الجهوريّ كعادته في مجلس الشيوخ، وقال إنّه يتطلع إلى أن يصبح «أحد الجنود» في المعركة المقبلة. ثمّ أصغى إلى كلمتين أو ثلاث قبل أن ترافقه فيكي بصمت إلى خارج القاعة.

لم أرَه مجدّدًا إلّا مرّة واحدة وذلك بعد أسبوعين، خلال حفل التوقيع على مشروع قانون لتنمية برامج الخدمة المدنيّة التطوّعية، حمل اسمه بمبادرة تكريميّة من كلّ النوّاب، الجمهوريين منهم والديمقراطيين. كنت أفكّر في تيد أحيانًا عندما يدخل بو إلى غرفة المعاهدات حانيًا رأسه وهازًّا ذيله، قبل أن يتكوّم عند قدميّ، وأتذكّر ما قاله لي يومذاك قبل دخولنا الغرفة الشرقية معًا:

«حان الوقت سيّدي الرئيس، لا تدع الفرصة تفلت».

يعود السعي للتوصّل إلى شكلٍ من أشكال الرعاية الصحّية الشاملة في الولايات المتّحدة إلى عام 1912، عندما قرّر ثيودور روزفلت الجمهوريّ، بعد ثماني سنوات في الرئاسة، أن يترشّح مجدّدًا ولكن على أساس برنامج

إصلاحيّ داعيًا إلى إنشاء نظام صحّي وطنيّ مركزيّ. كان القليلون آنذاك يملكون أو يشعرون بالحاجة إلى امتلاك تأمين صحّي خاصّ، وكان معظم الأميركيين يدفعون أتعاب أطبّائهم في نهاية كلّ زيارة. لكنّ المجال الطبّي كان يتطوّر بسرعة، ومع تزايد أعداد الفحوص التي تسمح بتشخيص الأمراض والعمليات الجراحية، كانت النفقات الطبّية ترتفع بدورها، ما زاد من ارتباط الصحّة بالثروة. عالجت كلّ من المملكة المتّحدة وألمانيا تلك المشكلة بإنشاء أنظمة وطنية للتأمين الصحّي، وحذت سائر الدول الأوروبية حذوهما. وعلى الرغم من خسارة روزفلت الانتخابات عام 1912، أسهمت المُثُل الإصلاحية التي قدّمها في نضوج فكرة اعتبار الرعاية الطبّية الزهيدة الكلفة حقًّا لا امتيازًا. ومع ذلك، لم يلبث الأطبّاء والسياسيون الجنوبيون أن اعترضوا بقوّة على أيّ نوع من التدخّل الحكومي في الرعاية الصحّية، واصفين إيّاه بأنّه شكل من أشكال البولشفية.

بعدما جمّد فرانكلين روزفلت الأجور في كلّ أنحاء البلاد بهدف الحدّ من التضخّم خلال الحرب العالمية الثانية، بدأت شركات كثيرة من القطاع الخاصّ بتسويق عقود التأمين الصحّي والتقديمات التقاعدية في محاولة منها للتنافس على اجتذاب العمّال القليلي العدد الذين لم يُرسَلوا للقتال في الخارج. ومع انتهاء الحرب استمرّ هذا النظام القائم على مساهمات أرباب العمل، خصوصًا أنّ نقابات العمّال أحبّته لأنّه يسمح لها باستخدام التقديمات الاجتماعية الأوسع نطاقًا، التي يجري التفاوض عليها في إطار العقود الجماعية، من أجل اجتذاب أعضاء جدد إلى صفوفها. الجانب السلبي كان أنّ تلك النقابات لم تعد تكترث بالضغط من أجل إقرار البرامج الصحّية الحكومية التي من شأنها أن تفيد كلّ المواطنين. حاول هاري ترومان مرّتين اقتراح نظام وطنيّ للرعاية الصحّية، الأولى في عام 1945، والثانية في إطار خطّة «الصفقة العادلة» في عام 1949، لكنّ دعوته الشعب الأميركيّ لتمويل تلك الخطّة كانت أضعف من أن تقف بوجه الحملة الإعلاميّة الضخمة التي أطلقتها الجمعية الطبّية الأميركية وجماعات الضغط الأخرى في القطاع الصحّي. لم يكتفِ المعارضون بالقضاء على جهود ترومان، بل أقنعوا شريحة كبيرة من الجمهور بأنّ «الطبّ على الطريقة الاشتراكيّة» سيؤدّي إلى تطبيق نظام التقنين، وخسارة طبيب الأسرة ومعه الحرّيات التي يتمسّك بها الأميركيون.

بدلًا من مجابهة شركات التأمين الخاصّ، كرّس التقدّميون جهودهم لمساعدة شرائح السكّان الذين أهملهم سوق الرعاية الصحّية. أثمرت تلك الجهود خلال حملة «المجتمع العظيم» في عهد الرئيس ليندون جونسون، حين طُبّق برنامج الجهة الضامنة الواحدة للمسنّين (ميديكير)، المموّل جزئيًّا من عائدات ضريبة الدخل، وبرنامج آخر أقلّ شمولًا ويستهدف الفقراء (ميديكيد)، المموّل من الحكومة الفدراليّة ومن الولايات. خلال سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن الماضي، سار هذا النظام المركّب جيّدًا، فأمّن التغطية الصحّية لنحو 80

بالمئة من الأميركيين إمّا من خلال وظائفهم أو عبر أحد البرنامجين. في الوقت نفسه، راح المطالبون بالعودة إلى النظام القديم يسلّطون الضوء على الابتكارات العديدة التي أدخلها إلى القطاع الطبّي الذي يتوخّى الربح، من التصوير بالرنين المغناطيسي وصولاً إلى الأدوية المنقذة للحياة.

تلك الابتكارات، على الرغم من فوائدها، أدّت أيضًا إلى زيادة تكاليف الرعاية الصحّية. ومع تكفّل شركات التأمين بدفع الفواتير الطبّية في الولايات المتّحدة، لم يكن المرضى معنيّين بالتساؤل عمّا إن كانت شركات الأدوية ترفع أسعار منتجاتها، أو ما إن كان الأطبّاء والمستشفيات يبالغون في طلب الفحوص ووصف العلاجات غير اللازمة من أجل زيادة أرباحهم. ومن جهة ثانية، كان يكفي خُمس الأميركيّين أن يُصابوا بمرض أو حادث واحد حتّى يتعرّضوا لخطر الإفلاس المالي، فدأب الأشخاص غير المستفيدين من أيّ تأمين صحّي على إهمال الفحوص الدورية والرعاية الوقائية لعجزهم عن تحمّل تكاليفها، وغالبًا ما كانوا ينتظرون تطوّر الحالة المرضية قبل أن يقصدوا غرف الطوارئ في المستشفيات، حيث تتطلّب الأمراض الأكثر تقدّمًا علاجًا باهظ التكلفة. أمّا المستشفيات فقد عوّضت عن هذه الخسارة بزيادة الأسعار على المرضى المؤمّنين، الأمر الذي أدّى بدوره إلى زيادة أقساط التأمين.

لهذا السبب كان متوسّط إنفاق الولايات المتّحدة على الرعاية الصحّية للفرد الواحد أكبر بكثير من إنفاق أيّ بلد متقدّم آخر (أكثر من كندا بـ112 بالمئة، ومن فرنسا بـ109 بالمئة، ومن اليابان بـ117 بالمئة) وذلك كلّه للوصول إلى نتائج مماثلة لنتائج تلك الدول أو حتى أسوأ. عنى هذا الفرق مئات مليارات الدولارات سنويًا، يمكن استخدامها لتوفير الرعاية الجيّدة للأطفال في العائلات الأميركية، أو لخفض الأقساط الجامعية، أو لإطفاء قسم كبير من العجز الفدرالي. كما أنّ تكاليف الرعاية الصحّية المتزايدة أثقلت كاهل الشركات الأميركية، فصانعو السيارات اليابانيون والألمان لم يكونوا مضطرّين إلى زيادة 1500 دولار على أسعار سيّاراتهم لتغطية كلفة الرعاية الصحّية لعمّالهم ومتقاعديهم، كما تفعل شركات السيّارات الأميركيّة في ديترويت لكلّ سيّارة تخرج من مصانعها.

لمواجهة المنافسة الأجنبية بدأت الشركات الأميركية في أواخر ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي بتحميل موظّفيها جزءًا من تكاليف التأمين المتزايدة، واستبدلت عقود العمل التقليدية التي لم تكن تحمّل الموظّفين أيّ عبء تقريبًا، بعقود جديدة أقلّ كلفة بالنسبة إليها، تتضمّن اقتطاع مبالغ أكبر وتسديد اشتراكات وأقساط مدى الحياة، مع إضافات أخرى مكتوبة بالحروف الصغيرة وغير سارّة. وغالبًا ما وجدت النقابات نفسها غير قادرة على المحافظة على التقديمات التقليدية إلّا مقابل الموافقة على عدم المطالبة بزيادة الرواتب. كما وجدت المؤسّسات الصغيرة صعوبة في تأمين أيّ تقديمات صحّية لموظّفيها. أمّا شركات التأمين التي في سوق الأفراد، فقد

برعت في استبعاد الزبائن الذين ترجّح الجداول الإحصائيّة استفادتهم من نظام الرعاية الصحّية، ولا سيّما كلّ مَن لديه «مشكلة صحّية سابقة» وفقًا للتعبير المطّاط الذي قد يشمل أيّ حالة، من السرطان إلى الربو وأعراض الحساسية المزمنة.

لذلك لم يكن مفاجئًا حين تولّيتُ الرئاسة ألّا أجد أشخاصًا كثيرين مستعدّين للدفاع عن النظام القائم. كان أكثر من 43 مليون أميركي غير مشمولين بأيّ نوع من أنواع التغطية الصحّية، كما أنّ أقساط التأمين العائليّة ارتفعت بنسبة 97 بالمئة منذ عام 2000، وتواصل ارتفاعها. ومع ذلك، فإنّ فكرة محاولة حمل الكونغرس على إقرار مشروع قانون ضخم لإصلاح النظام الصحّي في ذروة مرحلة من الركود التاريخي أثارت توتّر فريقي. حتى أكس، وهو أفضل العارفين بصعوبة الحصول على رعاية طبّية متخصّصة لابنته المصابة بداء الصرع، والذي ترك الصحافة ليعمل مستشارًا سياسيًّا لتأمين تكاليف علاجها، كانت لديه شكوكه في هذا الشأن، وقد قال لي حين تناقشنا في الموضوع:

«الأرقام واضحة جدًا. لعلّ الناس يكرهون ما يجري عمومًا، لكنّ معظمهم لديه تأمين صحّي. وهم لا يفكّرون في عيوب النظام إلّا حين يمرض أحد أفراد أسرتهم. كما أنّهم يحبّون أطبّاءهم ولا يثقون بواشنطن لمعالجة الخلل. وحتى لو اعتقدوا أنّك صادق، يقلقهم أن يكلّفهم أيّ تغيير ستجريه، المال ويستفيد منه شخص آخر. كما أنّهم، عند سؤالهم عن التغييرات التي يرغبون في إجرائها على نظام الرعاية الصحّية، يطلبون الحصول على كلّ العلاجات الممكنة مهما كانت كلفتها أو فعاليتها، ومن الجهة التي يختارونها، وفي الوقت الذي يريدونه، ومجّانًا. وهو بالطبع ما لا يمكننا تحقيقه. وذلك قبل أن تبدأ شركات التأمين وشركات الأدوية بالإعلان...».

«ما يحاول أكس قوله، سيّدي الرئيس»، قال رام مقاطعًا بوجه عابس، «هو أنّ هذا الأمر قد ينفجر في وجوهنا».

ذكّرنا رام بأنّه كان شاهدًا على المحاولة الأخيرة للتوصّل إلى نظام رعاية صحّية شامل، حين سقط مشروع القانون الذي قدّمته هيلاري كلينتون، ما تسبب بردّة فعل عنيفة أفقدت الديمقراطيين السيطرة على مجلس النوّاب في انتخابات منتصف الولاية في عام 1994. وأضاف:

«سيقول الجمهوريون إنّ الرعاية الصحّية هي نزعة يساريّة إلى الإنفاق من شأنها هدر المال العامّ وتشتيت الانتباه عن حلّ الأزمة الاقتصادية».

«نحن نقوم بكلّ ما بوسعنا لمعالجة الوضع الاقتصاديّ، بحسب علمي».

«أنا أعرف ذلك، سيّدي الرئيس. لكنّ الشعب الأميركي لا يعرف».

«أي إنّنا على الرغم من امتلاكنا أكبر أغلبية ديمقراطية منذ عقود، وعلى الرغم من الوعود التي قطعناها خلال الحملة الانتخابيّة، علينا ألّا نحاول إنجاز قانون الرعاية الصحّية؟ أهذا ما نقوله؟» سألتُه.

التفت رام إلى أكس مستنجدًا.

«كلّنا متّفقون على أنّ علينا أن نحاول، قال أكس، ولكن عليك أن تعرف أنّ رئاستك ستضعف كثيرًا إذا خسرنا. ولا أحد يدرك ذلك أكثر من ماكونيل وبوينر.

وقفت معلنًا نهاية الاجتماع، وقلت:

«من الأفضل إذن ألّا نخسر».

عندما أتذكّر تلك المحادثات التي أجريناها في الفترة الأولى من رئاستي، يصعب عليّ أن أنكر أنّني بالغت في الثقة بالنفس. كنت مقتنعًا بأنّ المنطق الداعي إلى إصلاح نظام الرعاية الصحّية واضح تمامًا لدرجة أنّني قادر على حشد دعم الشعب الأميركي لإنجازه حتى بمواجهة المعارضة الأفضل تنظيمًا. وفكّرتُ في أنّه قد يكون من الصعب حمل الكونغرس على إقرار المبادرات الكبيرة الأخرى، كإصلاح نظام الهجرة والقانون الخاصّ بالتغيّر المناخيّ. لذلك خُيّل إليّ أنّ تحقيق انتصار في الموضوع الأشدّ تأثيرًا في حياة الناس اليومية هو فرصتنا الفضلى لإيجاد زخم يسمح لي بإنجاز سائر الموضوعات المُدرجة على جدول أعمالي التشريعي. أما المخاطر السياسية التي شغلت بال أكس ورام، فأنّ الركود سيؤثّر سلبًا في شعبيّتي في استطلاعات الرأي في كل الحالات. الخجل لن يغيّر من هذا الواقع. وحتى لو كان الأمر كذلك، فإنّ إهدار فرصة مساعدة ملايين الأشخاص لمجرّد أنّها قد تؤثّر سلبًا على احتمالات إعادة انتخابي... في الواقع، تلك كانت بالتحديد الحسابات القصيرة النظر والأنانيّة التي تعهّدتُ برفضها.

كان اهتمامي بالرعاية الصحّية يتخطّى اهتمامي بالسياسة، كانت المسألة شخصية، تمامًا كما بالنسبة إلى تيد. وكنت كلّما التقيتُ والدًا أو والدة يناضلان لتأمين المال لتغطية نفقات ولدهما المريض، أتذكّر ليلة اضطررتُ وميشيل إلى نقل ساشا وعمرها ثلاثة أشهر إلى غرفة الطوارئ بسبب إصابتها بالتهاب السحايا الفيروسي، وشعورنا بالرعب والعجز عندما أخذتها الممرّضات من أيدينا وأسرعن بها بعيدًا لسحب عيّنة من النخاع العظميّ لفحصه. علمنا حينها أنّنا ربّما ما كنّا لنتدارك الإصابة في الوقت المناسب لو لم يكن لابنتيّ طبيب أطفال يتابعهما بانتظام، ويمكننا الاتّصال به في منتصف الليل. وحين التقيت خلال الحملة الانتخابية عمّالًا زراعيين أو أمناء صندوق في السوبرماركت يعانون أوجاعًا مزمنة في الركبتين أو الظهر لأنّهم لا يستطيعون تحمّل نفقات زيارة طبيب، فكّرت في بوبي تيتكومب، وهو من أقرب أصدقائي، ويعمل في قطاع صيد الأسماك في هاواي، لم يكن يلجأ إلى الأطبّاء إلّا في حال تعرّضه لإصابة خطرة (كما حين أصيب بثقب في الرئة سبّبه رمح خلال حادث غوص) لأنّ البدل الشهري للتأمين الطبّي يوازي أجر أسبوع بكامله من الصيد.

ولكنّي كنت أفكّر خصوصًا في أمّي. ذهبتُ في منتصف حزيران/يونيو إلى غرين باي في ويسكونسن، لافتتاح سلسلة من النقاشات العامّة بشأن الرعاية الصحّية كنّا ننوي تنظيمها في شتّى أنحاء البلاد، آملين توعية المواطنين في

هذا الشأن وإطلاعهم على شتّى فرص الإصلاح. قدّمتني إلى الحضور يومها لورا كليتزكا، التي كانت في الخامسة والثلاثين من عمرها ومصابة بسرطان في الثدي انتشر إلى عظامها. على الرغم من أنّها كانت مشمولة بعقد تأمين زوجها، فإنّ العدد الكبير من العمليّات الجراحية والعلاجات الكيميائيّة والعلاجات بالأشعّة، جعلها تصل إلى سقف التغطية التي تتكفّل بها شركة التأمين، وبقي عليها تسديد فواتير طبّية بقيمة 12 ألف دولار. كانت متردّدة في القبول بالخضوع للمزيد من العلاجات على الرغم من إصرار زوجها بيتر. وافيتُها إلى منزلها قبل أن نذهب معًا إلى الاجتماع، وفي غرفة الجلوس ابتسمتْ ابتسامة باهتة فيما حاول بيتر تهدئة ولديهما الصغيرين اللذين كانا يلعبان على أرض الغرفة.

«أريد أن أقضي معهم كلّ ما يمكنني قضاؤه من وقت»، قالت لي لورا، «لكنّني لا أريد أن أترك لهم جبلًا من الديون. سيكون ذلك تصرّفًا أنانيًّا».

ترقرقت عيناها بالدموع، فأمسكتُ بيدها، متذكّرًا أمّي في الأشهر الأخيرة من حياتها، وفي المرّات التي أهملت فيها الفحوص الروتينيّة التي كان ممكنًا أن تكشف مرضها في الوقت المناسب لمعالجته، وذلك لأنّها كانت في فترة تفصل بين عقدَي عمل ولا تملك تغطية صحية. تذكّرت قلقها الذي رافقها إلى سريرها في المستشفى عندما رفضت شركة التأمين دفع بدل التغطية الصحية، بذريعة أنّها تكتّمت على وضعها الصحّي، وذلك على الرغم من أنّ إصابتها بالسرطان لم تكن قد شُخّصت حين وقّعتْ عقد التأمين الصحيّ. تذكّرتُ كلّ تلك الأحاسيس المكبوتة التي غلب عليها الندم.

لم يكن إقرار قانون الرعاية الصحّية ليعيد أمّي إلى الحياة، أو يخمد شعوري بالذنب الذي لم يبارحني لعدم وجودي إلى جانبها حين لفظت أنفاسها الأخيرة. حتّى إنّ ذلك القانون قد يُقَرّ بعد فوات الأوان بالنسبة إلى لورا كليتزكا وعائلتها.

لكنّه سينقذ والدة شخص ما، وكان ذلك يستحق خوض المعركة.

السؤال كان: هل يمكننا تحقيق ذلك؟ على الرغم من صعوبة إقرار قانون الإنعاش الاقتصاديّ، كان الدافع إلى ذلك القانون الهادف إلى تحفيز النهوض الاقتصاديّ بسيطًا للغاية: تمكين الحكومة من ضخّ الأموال في أسرع ما يمكن من أجل منع الاقتصاد من الغرق والمحافظة على الوظائف. لم يكن ذلك القانون يأخذ المال من جيب أحد، أو يجبر المؤسّسات على تغيير أسلوبها في العمل، أو ينهي برامج قديمة لتمويل برامج جديدة. ولم يكن هناك خاسرون في المدى القريب.

ولكن في المقابل، فإنّ أيّ مشروع قانون واسع النطاق لإصلاح نظام الرعاية الصحّية كان من شأنه إعادة ترتيب سُدْس الاقتصاد الأميركي. فلا شكّ في أنّ قانونًا كهذا سيعني مئات الصفحات من التعديلات والأنظمة التي

سيُخاض بشأنها نقاش مرير، وأنّ البعض منها سيكون جديدًا، والبعض الآخر لن يكون سوى مراجعة للنصوص السابقة. لكنّها ستنطوي كلّها على رهان كبير جدًّا، فبند واحد في القانون قد يعني مليارات الدولارات من الأرباح أو الخسائر لبعض قطاعات الرعاية الصحّية. كما أنّ تعديل رقم واحد، أو إضافة صفر هنا أو هناك، قد يعني الفرق بين أن تطال التغطية مليون أسرة إضافية وألّا تطالها. في جميع أنحاء البلاد، كانت شركات التأمين مثل «أيتنا» أو «يونايتد هيلث كير» من كبريات المؤسّسات التي توظّف يدًا عاملة، كما أنّ المستشفيات المحلية تشكّل الدعامة الاقتصادية للعديد من البلدات الصغيرة والمقاطعات. وكانت لدى الناس أسباب وجيهة – تتعلّق بالحياة والموت – للقلق من كيفيّة تأثير أيّ تغيير عليهم.

كذلك كانت ثمّة تساؤلات عن كيفية تمويل القانون. بالنسبة إليّ، لم تكن أميركا بحاجة إلى إنفاق المزيد من الأموال على الرعاية الصحّية لتغطية عدد أكبر من الأشخاص، بل كنّا فقط بحاجة إلى استخدام الأموال بحكمة أكبر. من الناحية النظرية، كان هذا صحيحًا. ولكنّ هدرَ قومٍ وَعدمَ فاعليّتهم يعني عند قوم آخرين فوائد. كما أنّ الإنفاق على التغطية الصحيّة لا بدّ من أن يظهر في دفاتر المحاسبة الفدرالية قبل وقت طويل من ظهور الوفر الناتج عن عملية الإصلاح. وعلى عكس كبريات شركات التأمين أو شركات الأدوية، التي يحرص مساهموها على ألّا يكلّفهم أيّ تغيير فلسًا واحدًا، فإنّ معظم المستفيدين المحتملين من الإصلاح كالنادلة أو المزارع الصغير أو المقاول المستقلّ أو الشخص الناجي من السرطان، لم يكن بوسعهم الاعتماد على مجموعات ضغط تتقاضى أتعابًا وفيرة للدفاع عن مصالحهم في أروقة الكونغرس.

بتعبير آخر، كان البعد السياسيّ لنظام الرعاية الصحّية وجوهر هذا النظام معقّدين جدًّا. كان عليّ أن أشرح للشعب الأميركي، بمن في ذلك الأشخاص الذين يملكون تأمينًا صحيًّا عالي الجودة، الدافع إلى هذ الإصلاح وكيفيّة عمله. ولهذا السبب رغبت في اعتماد مقاربة شفّافة بأكبر قدر ممكن خلال إنجاز التشريعات اللازمة. وقد تعهّدت خلال الحملة الانتخابية بأنّ الجميع سيكون لهم الحق في التعبير عن آرائهم، وبأنّ المفاوضات لن تجري خلف الأبواب المغلقة، بل بحضور جميع الأطراف المعنيّة، كما ستُنقل وقائعها على قناة «سي سبان» الخاصّة بنقل المناقشات البرلمانية، لكي يرى الشعب الأميركي الخيارات المتاحة له. عندما طرحت هذه الفكرة على رام لاحقًا، بدا كأنّه يتمنّى لو أنّني لست الرئيس، وشرح لي بكلّ صراحة معدّل الغباء في خطّتي. وقال لي إنّ إقرار مشروع القانون هذا عملية طويلة تتطلّب عشرات الصفقات والتنازلات، وإنّ تلك العمليّة لن تكون شبيهة بندوات التربية المدنية على الإطلاق.

«إعداد النقانق ليس بالمشهد الجميل، سيّدي الرئيس»، قال لي، «وأنت تطلب قطعة كبيرة حقًا من النقانق».

لكنّني كنت ورام متّفقين على أنّ أمامنا شهورًا من العمل، علينا خلالها أن نقوّم بدقّة كلفة ونتائج كلّ مادّة من موادّ مشروع القانون، وننسّق كلّ الجهود المطلوبة في الإدارات الفدرالية المختلفة ومجلسي النوّاب والشيوخ، من دون إهمال السعي إلى دعم الأطراف الرئيسيين في القطاع الصحّي، من مقدّمي الخدمات الطبّية ومديري المستشفيات وصولًا إلى شركات التأمين وشركات الأدوية. ولتحقيق ذلك كنّا بحاجة إلى فريق متميّز ومتخصّص في شؤون الرعاية الصحّية.

لحسن الحظ، تمكّنا من توظيف ثلاث نساء متميّزات لمساعدتنا في هذا المشروع. الأولى هي كاثلين سيبيليوس، الحاكمة الديمقراطية – المنتخبة مرّتين – لولاية كانساس ذات الميول الجمهورية، والتي انضمّت إلينا في منصب وزيرة الصحّة والخدمات الإنسانية. وقد تولّت سابقًا منصب مفوّضة ولاية لشؤون التأمين، وكانت ملمّة بكلّ النواحي السياسية والاقتصادية للرعاية الصحّية، ولديها موهبة حقيقية في السياسة بالإضافة إلى ما تتمتّع به من الذكاء والظّرف والحماسة والصلابة والبراعة الإعلاميّة، ممّا يؤهّلها لتكون الوجه الأمثل لعمليّة الإصلاح الصحّي، والشخص الذي يمكننا إرساله إلى محطّات التلفزيون والمجالس البلديّة في جميع أنحاء البلاد لشرح ما نقوم به. والثانية كانت جان لامبرو، الأستاذة في جامعة تكساس والخبيرة في برنامجَي ميديكير وميديكيد، ومديرة مكتب وزيرة الصحّة والخدمات الإنسانية للإصلاح الصحّي، وأبرز مستشارينا للسياسات الصحّية. كانت طويلة القامة وجدّية ولا تبالي بالقيود السياسية، وملمّة بأدقّ التفاصيل المتعلّقة باقتراحات الرعاية الصحّية، ويمكن الاعتماد عليها لتصويب مسارنا إذا ما تمادينا في التنازلات السياسية.

لكنّ أبرز الذين اعتمدتُ عليهم مع تبلور حملتنا لإنجاز مشروع القانون كانت نانسي آن ديبارلي، المحامية ومديرة البرامج الصحّية في ولاية تينيسي، قبل أن تشغل منصب المديرة الطبّية لبرنامج ميديكير في إدارة كلينتون. برهنت نانسي عن الحرفيّة الاستثنائيّة التي يتميّز بها مَن اعتادوا أن يترجموا عملهم الجدّي إلى نجاح. أيّ دور في صقل هذا التصميم كان لتجربة تلك الأميركيّة من أصل صينيّ خلال نشأتها في بلدة صغيرة في تينيسي؟ ذلك ما كنت أجهله. فهي لم تتحدّث كثيرًا عن نفسها، معي على الأقلّ. لكنّني كنت أعلم أنّ والدتها ماتت بسرطان الرئة وكانت نانسي حينها في سنّ سبعة عشر عامًا. ولعلّ ذلك كان سببًا لقرارها التخلّي عن وظيفة عالية الراتب في شركة أسهم خاصّة، لتنتقل إلى وظيفة تتطلّب مزيدًا من الوقت بعيدًا عن زوج محبّ وولدين صغيرين.

لم أكن الوحيد الذي يمثّل إقرار قانون الرعاية الصحّية بعدًا شخصيًا بالنسبة إليه.

بالتعاون مع رام، وفيل شيليرو، ونائب رئيس موظفي البيت الأبيض جيم ميسينا، الذي كان الذراع اليمنى لبلوف خلال الحملة الانتخابيّة وواحدًا من أشدّ العاملين في الحقل السياسيّ دهاءً، بدأ فريقنا الخاصّ بالرعاية الصحّية برسم الخطوط العريضة للاستراتيجية التشريعية. بناءً على تجربتنا في قانون الإنعاش الاقتصاديّ، لم يكن لدينا شكّ في أن ميتش ماكونيل سيفعل كلّ ما في وسعه لنسف جهودنا، وأنّ فرص حصولنا على أصوات الجمهوريين في مجلس الشيوخ لتأييد مشروع قانون مهمّ ومثير للجدل كمشروع قانون الرعاية الصحّية، كانت ضئيلة. ولكنّ ما زاد في ثقتنا هو أنّه بدلًا من الشيوخ الثمانية والخمسين الذين وقفوا إلى جانب الديمقراطيين عند التصويت على مشروع قانون التحفيز الاقتصاديّ، كان من المحتمل أن ننجح في اجتذاب ستّين صوتًا عند التصويت على مشروع قانون الرعاية الصحّية. كذلك تمّ أخيرًا الاعتراف رسميًّا بفوز آل فرانكن عن ولاية مينيسوتا بعد إعادة فرز الأصوات، فيما قرّر أرلن سبكتر الانضمام إلى الحزب الديمقراطيّ بعد طرده من الحزب الجمهوري، تمامًا مثل تشارلي كريست، بسبب دعمه قانون الإنعاش الاقتصاديّ.

ومع ذلك فإنّ عدد الأصوات القادرة على أن تجنّبنا مناورات التعطيل السياسية ظلّ قليلًا، لأنّه شمل تيد كينيدي المُحتضر، وروبرت بيرد من ويست فرجينيا الذي يعاني مرضًا أيضًا، فضلًا عن الديمقراطيين المحافظين مثل بن نيلسون من نبراسكا (المدير التنفيذي السابق لشركة تأمين) الذين قد ينقلبون علينا في أيّ لحظة. وعدا عن أنّنا لم نكن نملك أيّ هامش للخطأ، أدركت أيضًا أنّ إقرار مشروع إصلاحيّ بهذه الأهمّية بأصوات حزب واحد، سيُضعف قانون الرعاية الصحّية في المستقبل ويعرّضه للخطر. لذلك رأينا أنّ من المنطقي صياغة مشروع القانون بطريقة تجعل عددًا من الجمهوريين يسانده على الأقلّ.

لحسن الحظ كان لدينا نموذج نعتمد عليه، وهو، ويا للسخرية، قد نشأ من تحالف تيد كينيدي وحاكم ماساتشوستس السابق ميت رومني، أحد منافسي جون ماكين الجمهوريّين في خوض السباق إلى الرئاسة. بمواجهة عجز الموازنة واحتمال فقدان تمويل برنامج ميديكيد، صبّ رومني اهتمامه قبل بضع سنوات على إيجاد طريقة لتوفير تغطية صحّية لائقة لعدد أكبر من سكّان ماساتشوستس، بما يقلّل من إنفاق الدولة على العناية الطارئة للأشخاص غير المؤمّنين، ويؤدّي نظريًّا إلى تحسين صحّة السكّان عمومًا.

قدّم رومني وفريقه مقاربة على مستويات متعدّدة تقضي بإلزام جميع المواطنين بإجراء عقد تأمين صحّي («موجب فردي»)، تمامًا كما على كلّ مالكي السيارات إجراء عقد تأمين إلزاميّ لسيّاراتهم. أمّا ذوو الدخل المتوسّط الذين لا يستطيعون الحصول على التأمين من خلال وظائفهم، ولا يشملهم برنامجا ميديكير أو ميديكيد، وهم غير قادرين على تحمّل نفقات

التأمين، فيحصلون على إعانة حكومية لشراء عقد التأمين الصحّي. وتُحدَّد الإعانات الحكوميّة وفقًا لدخل كلّ شخص، كما يُنشأ سوق مركزي إلكتروني، شبيه بـ«البورصة»، يتيح للمستهلكين البحث عن أفضل عقد تأمين. وفي المقابل لا يعود بوسع شركات التأمين رفض تغطية أحد بسبب وجود حالة صحّية لديه سابقة لتاريخ العقد.

كانت الفكرتان، أي إلزاميّة إجراء العقود الفرديّة وتغطية ذوي الحالات الصحّية السابقة لتاريخ العقد، تتلازمان تمامًا. فبوجود عدد هائل من الزبائن الجدد الذين يستفيدون من الإعانات الماليّة الحكوميّة، لم يعد لشركات التأمين عذر للمفاضلة بين الزبائن وعدم تغطية إلّا الأشخاص في سنّ الشباب والأصحّاء بحجّة حماية أرباحها. وفي الوقت عينه، كانت إلزاميّة العقود الفرديّة تضمن عدم تمكّن الناس من الغشّ وانتظار إصابتهم بمرض لإجراء عقد تأمين. وفي سياق ترويجه لخطّته أمام وسائل الإعلام، وصف رومني إلزاميّة العقود الفرديّة «بالفكرة المحافظة بامتياز» لأنّها ترتبط بالمسؤولية الشخصية.

من غير المستغرب أنّ الهيئة التشريعية في ولاية ماساتشوستس التي يسيطر عليها الديمقراطيون، تشكّكت في البداية في مشروع رومني، وليس ذلك فقط لأنّ جمهوريًّا اقترحه، فالكثير من التقدّميين كانوا يرون أنّ استبدال التأمين الخاصّ والنظام الصحّي الذي يتوخّى الربح، بنظام جهة ضامنة واحدة على غرار كندا مسألة مقدّسة. لو أنّنا كنّا نبدأ من الصفر، لوافقتهم الرأي. فالأدلّة التي قدّمتها البلدان الأخرى أظهرت أنّ نظامًا وطنيًا موحّدًا، شبيهًا بـ«ميديكير للجميع»، يشكّل وسيلة فعّالة وقليلة التكلفة لتقديم رعاية صحّية عالية الجودة. لكن لا ولاية ماساتشوستس ولا الولايات المتّحدة كانتا تبدآن من الصفر. وعلى الرغم ممّا يُقال بأنّ تيد يساريّ غير محنّك، أدرك أنّ محاولة تفكيك النظام القائم واستبداله بنظام جديد تمامًا لن تنتهي فقط بالفشل سياسيًّا، بل ستكون أيضًا كارثة اقتصادية حقيقيّة. لذلك تبنّى اقتراح رومني بحماسة وساعد الحاكم على جمع أصوات الديمقراطيين المطلوبة لإقراره في الهيئة التشريعية في ماساتشوستس.

كان «رومني كير»، كما بات يُعرف، قد دخل حيّز التنفيذ منذ عامين وبنجاح واضح. فقد تراجعت نسبة غير المشمولين بالتأمين في ولاية ماساتشوستس إلى ما دون 4 في المئة، وهي أدنى نسبة تسجّلها البلاد. كما استلهم منه تيد لوضع أسس مشروع قانون بدأ بإعداده قبل عدّة أشهر من الانتخابات الرئاسية، بصفته رئيسًا للجنة الصحّة والتعليم في مجلس الشيوخ. وعلى الرغم من أنّ بلوف وأكس أقنعاني بعدم المجاهرة خلال حملتي الانتخابيّة بتأييد المقاربة التي اعتمدتها ماساتشوستس – لأنّ فكرة إلزام الناس بإجراء عقد تأمين كانت مرفوضة من قبل الناخبين، ما جعلني أركّز في خطابي على خفض التكاليف – فقد بتُّ مقتنعًا، شأني شأن معظم مناصري إصلاح النظام الصحيّ، بأنّ نموذج رومني كان أفضل فرصة لنا لتحقيق هدفنا.

استمرّ الخلاف على الشكل الذي ستكون عليه النسخة الوطنية من خطّة ماساتشوستس. وفيما بدأتُ وفريقي برسم خطوط استراتيجيتنا، حثّنا عدد من المناصرين على معالجة هذه القضيّة بسرعة عن طريق إحالة مشروع قانون على الكونغرس من البيت الأبيض مباشرة. لكنّنا قرّرنا عدم السير بذلك، فمن الدروس المستقاة من فشل كلينتون، الحاجة إلى إشراك عدد من الزعماء الديمقراطيين في العملية ليشعروا بأنّ لهم دورًا كبيرًا في الوصول إلى القانون. وكنّا نعلم أنّ عدم التنسيق قد يؤدّي إلى تمزيق مشروع القانون إربًا.

في مجلس النواب، كان ذلك يعني العمل مع يساريّين من المدرسة القديمة أمثال هنري واكسمان، النائب المخادع والمشاكس عن ولاية كاليفورنيا. أمّا في مجلس الشيوخ، فقد اختلف المشهد. فبغياب تيد بسبب مرضه، كان الشخص الأبرز هو ماكس بوكوس، الديمقراطي المحافظ من ولاية مونتانا ورئيس لجنة المال ذات النفوذ. كان من عادة بوكوس في النقاشات الضريبية التي تشغل معظم وقت اللجنة أن يقف إلى جانب مجموعات الضغط المؤيّدة للشركات الكبرى، وهو ما رأيت فيه مصدرًا للقلق. كما أنّه طوال ثلاثة عقود قضاها في مجلس الشيوخ، لم يبادر إلى تقديم أيّ مشروع قانون ذي أهميّة. ومع ذلك، فقد بدا أنّه صادق في التزامه موضوع الرعاية الصحّية، كان قد نظّم قمّة الرعاية الصحّية لأعضاء الكونغرس حول هذا الموضوع في حزيران/يونيو السابق، وقضى شهورًا في العمل مع تيد كينيدي وفريقه على إعداد مسوّدة أولى لمشروع قانون الإصلاح الصحّي. كذلك كان بوكوس على صداقة وثيقة بالسناتور عن ولاية أيوا تشاك غراسلي، رئيس المجموعة الجمهورية في لجنة المال، وكان متفائلًا بقدرته على نيل دعم غراسلي في هذا المشروع.

تشكّك رام وفيل شيليرو في إمكانية إقناع غراسلي، فقد سبق لنا أن واجهنا المأزق عينه خلال مناقشة قانون الإنعاش الاقتصاديّ. لكنّنا قرّرنا أنّ من الأفضل ترك بوكوس يتصرّف كما يشاء لنرى إلى أين ستصل الأمور. سبق لبوكوس أن عرض بعض أفكاره على وسائل الإعلام وقرّر تشكيل مجموعة عمل لإصلاح الرعاية الصحّية تضمّ غراسلي واثنين من الجمهوريين. ولكنّني خلال اجتماع في المكتب البيضاوي، حذّرته من الانصياع لغراسلي، فأجابني:

«ثق بي، سيّدي الرئيس، تناقشت وتشاك في الأمر، وسننهي العمل بحلول شهر تمّوز/يوليو».

لكلّ وظيفة نصيبها من المفاجآت. فقد يتعطّل أحد المحرّكات الرئيسيّة أو يقع حادث يحتّم تغيير وجهة السير، أو يتّصل بكم زبون ليقول لكم إنّكم فزتم بمناقصة العقد، لكنّه يريد أن يتمّ التسليم قبل ثلاثة أشهر ممّا هو مقرّر. إن كان هذا الأمر حدث معكم من قبل، فقد يكون للمؤسّسة التي تعملون فيها إجراءات محدّدة للتعامل مع هذا الموقف. ولكن حتى أفضل المؤسّسات لا

تستطيع توقع كلّ شيء، وفي هذه الحالة يتعلّم المرء كيف يرتجل لتحقيق أهدافه، أو على الأقلّ للحدّ من خسائره.

لم تكن الرئاسة استثناءً، سوى في أنّ المفاجآت كانت يومية، وبشكل موجات. وطوال فصلي الربيع والصيف من تلك السنة الأولى، وفيما كنّا نتخبّط وسط أزمة مالية وحربين، ونضغط من أجل إصلاح نظام الرعاية الصحّية، جاءت حوادث كثيرة لتضاف إلى جدول أعمالنا المثقل.

الأول كان احتمال وقوع كارثة حقيقية. ففي نيسان/أبريل، ظهرت تقارير عن تفشٍّ مقلق للإنفلونزا في المكسيك. عادةً يكون تأثير فيروس الإنفلونزا أشدّ في الفئات الضعيفة مثل كبار السنّ والأطفال ومرضى الربو، ولكن بدا أنّ تلك السلالة كانت تصيب الفئات الشبابيّة التي تتمتّع بصحّة جيّدة، وتقتلهم بمعدّل أعلى من المعتاد. وخلال أسابيع انتقل الفيروس إلى الولايات المتّحدة، فقد سُجّلت إصابة في أوهايو، واثنتان في كنساس، وثمانٍ في مدرسة ثانوية واحدة في نيويورك. ومع نهاية الشهر، أكّد كلّ من مركز إدارة الأمراض في الولايات المتّحدة ومنظمة الصحّة العالمية أنّنا نتعامل مع نوع مختلف من فيروس H1N1. وفي حزيران/يونيو، أعلنت منظمة الصحّة العالمية رسميًا عن أول جائحة عالمية منذ أربعين عامًا.

كانت معرفتي بفيروس H1N1 عميقة، لأنّني عملت عندما كنت في مجلس الشيوخ على أنظمة الاستجابة للأوبئة في الولايات المتّحدة، وما عرفته كان يرعبني. ففي عام 1918، أصابت سلالة من فيروس H1N1 عُرفت باسم «الإنفلونزا الإسبانية» ما يُقدَّر بنصف مليار من البشر وأودت بحياة ما بين 50 و100 مليون شخص، أي نحو 4 بالمئة من سكّان العالم. وفي فيلادلفيا وحدها مات أكثر من اثني عشر ألفًا في أسابيع قليلة. لم تتوقف تداعيات الوباء عند العدد المذهل للضحايا وتوقُّف النشاط الاقتصادي، بل كشفت الأبحاث اللاحقة عن أنّ الأشخاص الذين كانوا أجنّة خلال فترة الوباء عانوا تدنّيًا في الدخل عند نموّهم، وتراجعًا في المستوى التعليميّ، ومعدّلات أكبر من الإعاقة الجسدية.

كان من السابق لأوانه معرفة مدى قدرة هذا الفيروس الجديد على الفتك، لكنّني لم أرد المجازفة. في اليوم نفسه لتعيين كاثلين سيبيليوس وزيرة للصحّة والخدمات الإنسانيّة أرسلنا طائرة لنقلها من كنساس، ثمّ توّجهتْ إلى الكابيتول لأداء اليمين في احتفال نُظِّم على عجل. بعد ذلك طلبنا منها أن تعقد اجتماعًا عبر الهاتف على الفور، دام ساعتين، مع مسؤولي منظمة الصحّة العالمية ووزيري الصحّة في المكسيك وكندا. بعد أيّام قليلة، شكّلنا فريقًا من مختلف الإدارات الحكوميّة لتقويم مدى استعداد الولايات المتّحدة لأسوأ السيناريوهات.

الجواب كان أنّنا غير مستعدّين على الإطلاق. اتّضح أنّ لقاحات الإنفلونزا السنوية لا توفّر الحماية من فيروس H1N1. وبما أنّ اللقاحات لم تكن مربحة لشركات الأدوية عمومًا، فإنّ العدد القليل من صانعي اللقاحات في الولايات

المتّحدة كانت قدراتهم محدودة على إنتاج اللقاح بكمّيات كافية. كذلك واجهنا أسئلة حول كيفية توزيع الأدوية المضادّة للفيروسات، وما الإرشادات التي تستخدمها المستشفيات في علاج حالات الإنفلونزا، وحتى حول احتمال إغلاق المدارس وفرض الحجر الصحّي إذا استفحل الوباء. كذلك حذّرَنا كثيرون ممّن عملوا في إدارة الرئيس فورد في عام 1976 على الاستجابة لوباء إنفلونزا الخنازير الذي تفشّى آنذاك، من الصعوبات التي قد يشكّلها إطلاق حملة إعلاميّة استباقيّة قد تثير موجة ذعر عارمة. يبدو أنّ الرئيس فورد الذي كان يسعى إلى إعادة انتخابه أراد أن يظهر بمظهر الحازم فأمر بإجراء حملة تلقيح إلزاميّة قبل التأكّد من مدى خطورة الوباء، ما جعل عدد الأميركيّين الذين أصيبوا باضطراب عصبي بسبب اللقاح أكبر من الذين ماتوا بسبب الإنفلونزا.

«يجب أن تهتمّ بالأمر، سيّدي الرئيس»، نصحني أحد أفراد فريق فورد، «ولكن عليك أن تدع الخبراء يديرون العملية».

طوّقت بذراعي كتفَي سيبيليوس، وقلت له وأنا أومئ برأسي نحوها:

«أترى هذا؟ هذا هو وجه الفيروس. تهانينا يا كاثلين».

«في الخدمة، سيّدي الرئيس، في الخدمة»، قالت بحماسة.

كانت تعليماتي إلى كاثلين وفريق الصحّة العامّة بسيطة: سنبني قراراتنا على أفضل الآراء العلمية المتاحة، وسنشرح كلّ مرحلة من مراحل الاستجابة للجمهور، ونعلن بالتفصيل كلّ ما نعرفه وما لا نعرفه. وهذا ما قمنا به على مدار الأشهر الستة التالية. كما أنّ تراجع أرقام الإصابات صيفًا منح فريقنا وقتًا للعمل مع صانعي الأدوية ووضع إجراءات جديدة لإنتاج اللقاح بوتيرة أسرع. وزُوّدت المناطق المختلفة بمخزون من الإمدادات الطبّية تحسّبًا لأيّ طارئ، ومُنحت المستشفيات مزيدًا من المرونة لإدارة أيّ ارتفاع في حالات الإنفلونزا. كذلك قوّم الفريق فكرة إغلاق المدارس لبقيّة العام، ورفضها في النهاية، لكنّه عمل مع إدارات المناطق التربوية والشركات والمسؤولين الحكوميين والمحليين للتأكّد من تزويد كلّ الجهات بالموارد الضرورية للاستجابة.

على الرغم من أنّ الولايات المتّحدة لم تنجُ تمامًا، حيث تسبّب الوباء بوفاة أكثر من اثني عشر ألف أميركيّ، كانت هذه السلالة الخاصّة من H1N1، لحسن الحظّ، أقلّ فتكًا ممّا خشيه الخبراء. لم تتصدّر أخبار تراجع حدّة الوباء في منتصف عام 2010 عناوين وسائل الإعلام. ومع ذلك، كنت فخورًا جدًا بالأداء الجيّد لفريقنا. فقد نجحنا بدون أيّ صخب إعلاميّ لا فقط في احتواء الفيروس، بل في تعزيز قدراتنا على مواجهة أيّ أزمة صحّية مستقبلًا، وهو ما أحدث فرقًا كبيرًا بعد عدّة سنوات، عندما أدّى تفشّي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا إلى إثارة موجة من الذعر الشديد.

أدركتُ أنّ تلك هي طبيعة الرئاسة، وهي أنّ أحدًا قد لا يلاحظ أحيانًا أهمّ الجهود التي يبذلها الرئيس وفريقه.

الحدث الثاني كان عبارة عن فرصة أكثر منها أزمة. في نهاية شهر نيسان/أبريل، اتّصل بي قاضي المحكمة العليا ديفيد ساوتر ليبلغني نيّته التقاعد، ما منحني أول فرصة لأجد مَن يملأ مقعدًا في أعلى هيئة قضائية في الولايات المتّحدة.

عمليّة تعيين قاضٍ جديد في المحكمة العليا لم تكن بالأمر السهل قطّ، وذلك لأنّ دور تلك المحكمة في الحكومة الأميركية كان دائمًا مدعاة للجدل. ففكرة منح تسعة قضاة غير منتخبين يُعيَّنون مدى الحياة سلطة إبطال القوانين التي أقرّتها غالبية نوّاب الشعب، لم تكن تبدو ديمقراطية جدًّا. ولكن منذ الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا في عام 1803 في قضيّة «ماربوري ضدّ ماديسون»، والذي منح تلك المحكمة الكلمة الفصل في تفسير دستور الولايات المتّحدة، وبالتالي سلطة الرقابة القضائية على أفعال الكونغرس والرئيس، باتت تلك طريقتنا المعتمدة في تحقيق توازن السلطات. نظريًا، لا يقوم قضاة المحكمة العليا عند ممارستهم هذه الصلاحيات بـ«التشريع»، بل فقط بـ«تفسير» الدستور، وردم الهوّة بين أحكامه كما فهمها واضعو الدستور، وكيفية تطبيقها في العالم الذي نعيش فيه اليوم.

تسري هذه النظريّة بنحو طبيعيّ تمامًا على معظم القضايا الدستورية المعروضة على المحكمة. والقضاة يحرصون في الغالب على احترام نصّ الدستور والسوابق القضائية، حتى عندما لا تتوافق النتائج التي يتوصّلون إليها مع قناعاتهم. ومع ذلك فقد تناولت القضايا الأكثر أهمّية عبر التاريخ الأميركي تفسير عبارات مثل «الإجراءات القانونية السليمة» و«الامتيازات والحصانات» و«المساواة في الحماية» و«تأسيس الأديان»، وهي مصطلحات غامضة لدرجة أنّ من المشكوك فيه أنّ الآباء المؤسّسين للولايات المتّحدة أنفسهم كانوا متّفقين تمامًا على معانيها. هذا الغموض منح القضاة هامشًا واسعًا لـ«التفسير» بما يعكس قناعاتهم الأخلاقية وآراءهم السياسية وميولهم ومخاوفهم الشخصية. ولهذا السبب أصدرت المحكمة العليا التي كان معظم أعضائها من المحافظين في ثلاثينيات القرن الماضي، حكمًا قضى بأنّ سياسة «الصفقة الجديدة» التي أطلقها فرانكلين روزفلت تنتهك الدستور، لتعود بعد أربعين عامًا، حين باتت غالبيّة أعضائها من الليبراليّين، لتحكم بأنّ الدستور يمنح الكونغرس سلطة تكاد تكون غير محدودة لتنظيم الاقتصاد. وعلى هذا النحو رأى قضاة المحكمة العليا الناظرون في قضيّة «بليسي ضدّ فيرغسون» أنّ المساواة في الحماية تسمح باعتبار المواطنين «مختلفين عرقيًّا ولكن متساوين»، فيما رأى قضاة آخرون نظروا في قضيّة «براون ضدّ مجلس التعليم»، بالإجماع، أنّ النصّ الدستوريّ نفسه يعني نقيض ذلك.

الواقع أنّ ما كان قضاة المحكمة العليا يقومون به هو التشريع، وفي غير مناسبة.

مع مرور السنين، بدأت الصحافة والجمهور بإيلاء اهتمام متزايد لقرارات المحكمة العليا، وبالتالي لعملية تعيين القضاة. في عام 1955 فرض الديمقراطيون الجنوبيون، الساخطون بسبب قرار المحكمة العليا في قضيّة «براون»، مثول المرشّحين إلى منصب قاضٍ في تلك المحكمة أمام لجنة القضاء والعدل في مجلس الشيوخ لاستجوابهم حول مواقفهم القانونية. وفي عام 1973، سلّط القرار في قضيّة «رو ضدّ وايد» مزيدًا من الضوء على عمليّة تعيين القضاة في المحكمة العليا، وبات كلّ تعيين منذ ذلك الحين يعني اندلاع معركة ضارية بين مؤيّدي حقّ الإجهاض ومعارضيه. كما جاء رفض ترشيح روبرت بورك في أواخر الثمانينيات والذي أحاطت به ضجّة إعلاميّة كبيرة، إضافة إلى جلسات الاستماع إلى المرشّح كلارنس توماس في أوائل التسعينيات، والذي اتّهمته أنيتا هيل بالتحرّش الجنسي، ليقدّم مادّة دسمة إلى المحطات التلفزيونية. كلّ هذا يعني أنّه عندما حان وقت اختيار بديل للقاضي ساوتر في المحكمة العليا، كان العثور على المرشّح المؤهّل هو الجزء السهل. أمّا الصعب فكان تثبيت تعيينه وفي الوقت عينه تجنّب التجاذبات السياسيّة التي تهدّد بالتعتيم على برامجنا الأخرى.

كنّا قد أعددنا فريقًا من المحامين لإدارة عملية ملء العديد من الوظائف الشاغرة في المحاكم، فبدأوا على الفور بوضع قائمة شاملة بالمرشّحين المحتملين إلى المحكمة العليا. وفي أقلّ من أسبوع، حصرنا الاختيار بعدد قليل من المرشحين النهائيين، على أن يُطلب منهم الخضوع لتحقيق عن ماضيهم يتولّاه مكتب التحقيقات الفدرالي، والحضور إلى البيت الأبيض لإجراء مقابلة. تضمّنت القائمة المختصرة العميدة السابقة لكلّية الحقوق في جامعة هارفرد والمحامية العامة آنذاك إيلينا كاغان، وقاضية الاستئناف في الدائرة السابعة الفدراليّة دايان وود، وكلتاهما باحثتان قانونيتان من الدرجة الأولى عرفتهما حين كنت أدرّس القانون الدستوري في جامعة شيكاغو. ولكن أثناء قراءتي للملفّات الضخمة التي أعدّها فريقي لكلّ من المرشّحتين، استرعى انتباهي بقوّة اسم آخر لم أعرفه من قبل، وهو لقاضية الاستئناف في الدائرة الفدراليّة الثانية سونيا سوتومايور. كانت سونيا بورتوريكية الأصل نشأت في برونكس، وربّتها والدتها عاملة الهاتف التي نالت شهادة في التمريض بعد وفاة الوالد – التاجر الذي ترك المدرسة وهو في الصفّ الثالث – عندما كانت سونيا في التاسعة من العمر فقط. على الرغم من التحدّث بالإسبانية في المنزل، تفوّقت سونيا في المدرسة وفازت بمنحة للدراسة في جامعة برينستون. وهناك عاشت التجربة نفسها التي عاشتها ميشيل بعد عشر سنوات، أي الشكوك والشعور بعدم وجودها في مكانها الطبيعيّ لمجرّد أنّها واحدة من قلّة من النساء الملوّنات في الجامعة، والحاجة إلى بذل الجهد أحيانًا لتعويض الفجوات التعليميّة التي لا يعانيها أبناء المجتمعات الأكثر حظوة، والارتياح بفعل

الانتماء إلى جماعة الطلاب السود الآخرين والأساتذة الذين يساندونهم، وإدراكها أنّها لا تقلّ ذكاءً عن أيّ من أقرانها.
تخرّجت سوتومايور في كلّية الحقوق بجامعة يال ثمّ انتقلت إلى مكتب المدّعي العام في مانهاتن، حيث قامت بعمل مميّز ساعدها في الوصول إلى الدوائر القضائية الفدرالية. وطوال نحو سبعة عشر عامًا من العمل القضائيّ، اشتُهرت بالدقة والإنصاف والرصانة، ما جعل نقابة المحامين الأميركية تمنحها أرفع تقدير. ومع ذلك عندما ذاع أنّ سوتومايور من بين المرشّحين النهائيين الذين أدرس ملفّاتهم، لمّح بعض كبار القضاة إلى أنّ مؤهّلاتها دون مؤهّلات كاغان أو وود، كما شكّك عدد من مجموعات المصالح ذات الميول اليسارية في امتلاكها العمق الفكري لتقف من الندّ إلى الندّ أمام المنظّرين الإيديولوجيين المحافظين كالقاضي أنتونين سكاليا.
لعلّ تجربتي الشخصية في الأوساط القانونية والأكاديمية، حيث قابلتُ عددًا لا بأس به ممن يملكون أرفع الشهادات والمؤهّلات ومعدّل ذكاء مرتفعًا، فأدركت إلى أيّ درجة يصل عدم احترام القواعد عند عملية ترقية النساء والملوّنين، دفعتني إلى إهمال تلك التحفّظات. فعدا عن تميّز مؤهّلاتها الأكاديمية، كنت أدرك أيضًا ما يجب أن يتمتّع به مَن يأتي من خلفيّة مماثلة لتلك التي تأتي منها القاضية سوتومايور من ذكاء وعزيمة وقدرة على التكيّف للوصول إلى ما وصلت إليه. فالخبرة الواسعة، ومعرفة تقلّبات الحياة، والجمع بين رجاحة العقل والعاطفة النابعة من القلب، هي التي كانت مصادر الحكمة في رأيي. وعندما سُئلت خلال حملتي الانتخابيّة عن الصفات التي سأبحث عنها في أيّ مرشّح إلى المحكمة العليا، لم أتحدّث فقط عن المؤهّلات القانونية بل أيضًا عن القدرة على التعاطف. سخر المعلّقون المحافظون من إجابتي، واعتبروها دليلًا على أنّني أنوي ملء المحكمة العليا بيساريين مسكونين بهاجس الإصلاح الاجتماعي ولا يكترثون بالتطبيق «الموضوعي» للقانون. لكنّني وجدت أنّ الحقيقة هي على عكس تفكيرهم تمامًا: فكانت قدرة القضاة على فهم السياق الذي تندرج فيه قراراتهم تحديدًا، ومعرفة واقع الحياة لمراهقة حامل وكاهن كاثوليكي، لرجل أعمال واسع الثراء وعامل في مصنع، للأقلّية والأغلبية، ما يشكّل مصدر الموضوعية.
كانت ثمّة اعتبارات أخرى تجعل من سوتومايور اختيارًا ضروريًّا. فهي ستكون أول لاتينية – وفقط ثالث امرأة – تصبح قاضية في المحكمة العليا. كما سبق لمجلس الشيوخ أن عيّنها مرّتين، إحداهما بالإجماع، وهذا يجعل من الصعب على الجمهوريين التشكيك في قرار اختيارها.
بسبب احترامي الكبير لكاغان وَوود، لم أكن قد حسمت خياري عندما جاءت القاضية سوتومايور للقائي في المكتب البيضاوي. كانت مشرقة الوجه ودائمة الابتسام، وحريصة على آداب الحديث وتختار كلماتها بعناية، على الرغم من أنّ سنواتها في الجامعات الكبرى والمحاكم الفدراليّة لم تخفّف من لكنة برونكس

في حديثها. نصحني فريقي بعدم سؤال المرشّحين عن مواقفهم من القضايا القانونية المثيرة للجدل كالإجهاض (فالجمهوريون في لجنة القضاء والعدل كانوا يحرصون على سؤال المرشّحين عمّا دار بيني وبينهم من المحادثات لمعرفة ما إن أسندت قراري إلى «اختبار أساسيّ»). بدلًا من ذلك، تحادثت والقاضية عن عائلتها وعملها مدّعيةً عامّةً وفلسفتها في العدل عمومًا. في نهاية المقابلة اقتنعتُ بأنّ سوتومايور تملك ما كنت أبحث عنه، على الرغم من تحفّظي على قول ذلك في الحال. ولكنّني ذكرت أنّ جانبًا واحدًا من سيرتها الذاتية يثير قلقي. فسألتني:

«ما هو، سيّدي الرئيس؟».

«أنت من مشجّعي فريق يانكيز»، أجبتها، «ولكن بما أنّكِ نشأت في برونكس وتعرّضت لغسل دماغ في طفولتك، فأنا مستعدّ للتغاضي عن ذلك».

بعد أيّام قليلة، أعلنتُ ترشيحي سونيا سوتومايور إلى منصب قاضية في المحكمة العليا. كانت ردود الفعل إيجابيّة، وفي الفترة التي سبقت مثولها أمام لجنة القضاء والعدل في مجلس الشيوخ، سرّني أن أرى الجمهوريين يعانون مشقّة كبرى للعثور في قرارات القاضية أو في سلوكها، على ما يهدّد تعيينها. ولكنّهم، لتبرير معارضتهم، ركّزوا على قضيّتين تتعلّقان بالعنصرية. الأولى قضيّة تعود إلى عام 2008 في نيو هايفن، كونيكتيكت، حيث شاركت سوتومايور في الحكم على مجموعة من رجال الإطفاء البيض كانوا قد تقدّموا بدعوى ضدّ ما اعتبروه «تمييزًا عنصريًّا مضادًّا». والثانية تتعلق بخطاب ألقته في عام 2001 في جامعة كاليفورنيا، بيركلي، قالت فيه إنّ تعزيز السلك القضائيّ بنساء وأفراد من الأقلّيات يضيف إلى المحاكم الفدرالية سمة جديدة هي بأمسّ الحاجة إليها، ما استدعى توجّه المحافظين باتّهام لها بعدم قدرتها على ممارسة وظيفتها بحياد.

على الرغم من هذا الغبار الذي أثير لبعض الوقت، انقضت جلسات الاستماع بدون متاعب، وتمّ تثبيت تعيين القاضية سوتومايور بـ68 صوتًا مقابل 31 في مجلس الشيوخ، مع انضمام تسعة جمهوريين إلى الديمقراطيين بكامل عددهم باستثناء تيد كينيدي، الذي كان يخضع للعلاج. والواقع أنّ أيّ مرشّح كان سيفوز بالنتيجة عينها بسبب مناخ الاستقطاب الحزبيّ المحيط بنا.

بعد قسم القاضية سوتومايور اليمين، أقمت وميشيل حفلة استقبال لها ولعائلتها في البيت الأبيض في آب/أغسطس. حضرت الحفلة والدة القاضية، وشعرتُ بالتأثّر حين فكّرت في ما يدور بذهن تلك المرأة المسنّة التي نشأت في جزيرة بعيدة، وكانت تتحدّث الإنكليزية بصعوبة حين تطوّعت في الفيلق النسائي في الجيش خلال الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من الصعاب التي واجهتها، أصرّت على أن تبذل قصارى جهودها للتمهيد لأبنائها لتحقيق النجاح. ثمّ فكّرتُ في والدتي وتوت وجدّي، وشعرت بالحزن لأنّهم لم يعيشوا يومًا كهذا، وغادروا هذا العالم قبل أن يروا ما انتهت إليه أحلامهم بشأني.

حاولتُ إخفاء تأثّري فيما كانت القاضية تتوجّه بكلمة إلى الحضور، والتفتُّ إلى صبيّين كوريّين وسيمين – وهما ابنا شقيق سوتومايور بالتبنّي – كانا يشعران بالانزعاج في بذلتيهما الخاصّتين بالمناسبات الكبرى. لا شكّ في أنّ تَبَوُّء عمّتهما منصب قاضية في المحكمة العليا الأميركية لتسهم في رسم مصير أمّتنا، كان من المسلّمات بالنسبة إليهما كما بالنسبة إلى جميع أطفال الولايات المتّحدة.

وهو ما كان أمرًا ممتازًا، فهذا واقع التقدّم.

استغرق التقدّم البطيء نحو إصلاح النظام الصحيّ قسمًا كبيرًا من فصل الصيف. وفيما كان مشروع القانون يشقّ طريقه ببطء في أروقة الكونغرس، ظللنا نترقّب أيّ فرصة لضمان بقاء العملية على المسار الصحيح. منذ القمّة التي عُقدت في البيت الأبيض في آذار/مارس، شارك عدد من المسؤولين عن الرعاية الصحّية أو التشريع في فريقي في اجتماعات كثيرة حول هذا الموضوع في الكابيتول، ليعودوا مرهقين إلى المكتب البيضاوي في نهاية اليوم كقادة عسكريّين يعودون من الجبهة، ويقدّموا لي تقريرهم عن سير المعركة. الخبر السارّ كان أنّ الزعماء الديمقراطيين، ولا سيّما بوكوس وواكسمان، كانوا يعملون بجدّ لصياغة مشاريع قوانين يستطيعون إقرارها في لجانهم قبل عطلة الكونغرس التقليدية في آب/أغسطس. أمّا الخبر السيّئ فكان أنّه بمقدار ما يتمّ الغوص في تفاصيل الإصلاح، يظهر المزيد من الاختلافات في صياغة القانون والاستراتيجية التي يجب اعتمادها، لا فقط بين الديمقراطيين والجمهوريين، ولكن بين الديمقراطيين في مجلسي النواب والشيوخ، وبيننا وبين الديمقراطيين في الكونغرس، وحتى بين أعضاء فريقي الخاصّ.

دارت معظم الاختلافات حول كيفية رصد مزيج من وِفر الموازنة ومن الإيرادات الجديدة لتمويل عملية توسيع التغطية الصحّية لتشمل ملايين الأميركيين غير المؤمّنين. كان بوكوس، بسبب آرائه الشخصية وحرصه على الوصول إلى اتّفاق بين الحزبين على مشروع القانون، يأمل تجنّب أيّ نوع من أنواع زيادة الضرائب. لذلك قام وفريقه باحتساب الأرباح التي ستنتج عن تدفّق الزبائن الجدد إلى المستشفيات وشركات الأدوية وشركات التأمين، واستخدم تلك الأرقام لإقناع كلّ قطاع بالإسهام سلفًا بمليارات الدولارات من قيمة الأعباء أو تعويضات ميديكير. في المقابل أبدى بوكوس استعداده لتقديم تنازلات سياسية معيّنة، فقد وعد على سبيل المثال مجموعات الضغط الخاصّة بقطاع الأدوية بأنّ مشروع القانون لن يتضمّن أحكامًا تسمح بإعادة استيراد الأدوية من كندا، وهو اقتراح ديمقراطي واسع الشعبيّة يسلّط الضوء على الطريقة التي استخدمت بها أنظمة الرعاية الصحّية الحكوميّة في كندا وأوروبا

قوّتها التفاوضية الهائلة، للحصول على أسعار أقلّ بكثير ممّا تتقاضاه كبريات شركات الأدوية داخل الولايات المتّحدة.

على الصعيدين السياسيّ والشخصيّ، كنت أفضّل مجابهة شركات الأدوية والتأمين لنرى ما إن كان بوسعنا إخضاعها. كانت تلك الشركات مكروهة من الرأي العامّ، ولأسباب وجيهة. أمّا على الصعيد العمليّ، فكان من الصعب التشكيك في حكمة المقاربة التوافقية التي اعتمدها بوكوس. فمن المستحيل الحصول على ستين صوتًا في مجلس الشيوخ لإقرار مشروع قانون ضخم كقانون الرعاية الصحّية بدون موافقة ضمنية على الأقلّ من كبريات الشركات في القطاع الصحّي. كانت إعادة استيراد الأدوية قضيّة سياسية كبيرة، ولكنّنا في النهاية لم نملك أصواتًا كافية للتصويت عليها، لأنّ شركات أدوية كبرى أقامت مقارّها أو كانت تشكّل ثقلًا اقتصاديًّا كبيرًا في ولايات العديد من أعضاء الكونغرس الديمقراطيين.

آخذًا هذه الحقائق في الاعتبار، وافقتُ على مشاركة رام ونانسي آن وجيم ميسينا (الذي كان من قبل في فريق عمل بوكوس) في مفاوضات بوكوس مع ممثّلي القطاع الصحّي. وقد توصّلوا في نهاية حزيران/يونيو إلى صفقة ضمنت توفير مئات مليارات الدولارات لنا على صورة عوائد وتخفيضات في أسعار أدوية كبار السنّ الذين يستخدمون برنامج ميديكير. كما حقّقوا إنجازًا آخر لا يقلّ أهمّية، وهو التزام المستشفيات وشركات التأمين وشركات الأدوية بدعم – أو على الأقلّ بعدم معارضة – مشروع القانون.

هكذا، وعلى قاعدة أنّ السياسة هي فنّ الممكن، تمكنّا من تجاوز عقبة كبيرة. ومع ذلك فقد اعتبر بعض الديمقراطيين الأكثر يساريّة في مجلس النواب، حيث لم نكن نخشى أيّ محاولة لتعطيل القانون، وبعض مجموعات المصالح التقدمية التي لم تفقد الأمل في وضع أساس لنظام الجهة الضامنة الواحدة في القطاع الصحيّ، أنّ ما قدّمناه من تنازلات ليس سوى استسلام وصفقة مع الشيطان. كما أنّ امتناع قناة المناقشات البرلمانية التلفزيونية سي-سبان عن بثّ أيّ خبر يتعلّق باجتماعاتنا مع أطراف قطاع الرعاية الصحّية لم يكن في مصلحتنا، تمامًا كما توقع رام. حتّى إنّ وسائل الإعلام بدأت تتحدّث عمّا سمّته «صفقات الكواليس»، ووردت إلى البيت الأبيض رسائل مواطنين كثيرين يتساءلون عمّا إذا انحزت إلى قوى الشرّ. وحرص واكسمان على الإعلان أنّه غير مُلزم بأيّ تنازلات قدّمها بوكوس أو البيت الأبيض إلى مجموعات الضغط التابعة للقطاع الصحّي.

لعلّ ديمقراطيّي المجلس النيابيّ هبّوا مندفعين، لكنّهم كانوا في الوقت عينه على أتمّ استعداد لإبقاء الوضع على ما هو عليه حين يشعرون بأنّ صلاحياتهم في خطر، أو بأنّ ذلك يفيد الناخبين ذوي التأثير السياسيّ الكبير. فقد توافق مثلًا كلّ الخبراء الاقتصاديين في مجال الرعاية الصحّية على أنّ من غير الكافي الاقتطاع من أرباح شركات التأمين والأدوية واستخدام ذلك المال

لتغطية عدد أكبر من الأشخاص، وأنّ علينا، لكي ينجح الإصلاح جدّيًا، أن نفعل شيئًا حيال التكاليف الباهظة التي يتقاضاها الأطبّاء والمستشفيات، وإلّا فإنّ كلّ المبالغ الجديدة التي تُضخّ في النظام لن تكفي مع الوقت إلّا لتأمين رعاية صحّية أقلّ لعدد أقلّ من الناس. من أفضل الطرق لـ«خفض منحنى الكلفة»، كان إنشاء مجلس إدارة مستقلّ، لا صلة له بكلّ المصالح السياسيّة ومجموعات الضغط، يتولّى مسؤوليّة تحديد بدلات الخدمات الصحّية التي تشملها ميديكير على أساس الفعالية المقارَنة لعلاجات معيّنة.

كره ديمقراطيو مجلس النوّاب هذه الفكرة. فهي تعني تخلّيهم عن السلطة لتحديد ما يغطّيه برنامج ميديكير أو لا يغطّيه (كما عن فرص جمع التبرّعات للحملات الانتخابيّة التي تمنحهم إيّاها تلك السلطة). كذلك كانوا يخشون أن ينتقدهم المسنّون المستاؤون من عدم قدرتهم على الحصول على أحدث دواء أو فحص مخبريّ شاهدوا إعلانًا له على التلفزيون، حتى لو برهن لهم أحد الخبراء أنّه ليس سوى هدر للمال.

كذلك شكّكوا في الاقتراح الكبير الآخر لضبط التكاليف بوضع سقف للتخفيضات الضريبية على ما يُعرف بـ«عقود تأمين كاديلاك»، أي العقود العالية الكلفة التي يقدّمها أرباب العمل والتي تغطّي خدمات الدرجة الأولى الطبّية كافّة من دون أن تحسّن بالضرورة النتائج الصحّية. ما خلا كبار مديري الشركات وذوي الرواتب المرتفعة، فإنّ أعضاء النقابات هم مَن كانوا يشكّلون الفئة الرئيسية التي تغطّيها تلك العقود. والنقابات كانت تعارض بشدّة ما أصبح يُعرف بـ«ضريبة كاديلاك»، وقلّما اكترث قادتها باستعداد أعضاء نقاباتهم للتخلّي عن الإقامة في جناح فخم في المستشفى أو عن صورة ثانية وغير ضرورية بالرنين المغناطيسي مقابل فرصة لزيادة راتبهم. كما شكّكوا في أن يستفيد هؤلاء الأعضاء من الوفر الناتج عن الإصلاح، وكانوا متأكّدين تمامًا من أنّهم سيتعرّضون للانتقاد الشديد إذا ما طالت أيّة تغييرات خطط الرعاية الصحّية الخاصّة بالنقابات الموضوعة سابقًا. ولسوء الحظ، كان معظم أعضاء مجلس النواب الديمقراطيين سيعارضون «ضريبة كاديلاك» ما دامت النقابات تعارضها.

سرعان ما بلغت أخبار هذه الخلافات وسائل الإعلام، ما جعل العملية برمّتها تبدو فوضوية ومعقدة. وفي أواخر تمّوز/يوليو، أظهرت استطلاعات الرأي أنّ الأميركيين الذين يعارضون إدارتي لعملية إصلاح الرعاية الصحّية كانوا أكثر ممّن يؤيّدونها، وهو ما جعلني أنقل إلى أكس استيائي من استراتيجيتنا للتواصل الإعلاميّ، وقلت له بحزم:

«نحن نقوم بالأمور بطريقة صحيحة. علينا فقط أن نشرح ذلك بشكل أفضل للناخبين».

انزعج أكس من تحميله مسؤوليّة المشكلة ذاتها التي حذّرني منها منذ البداية، فأجابني:

«يمكنك أن تشرح الأمر ما شئت، لكنّ الذين يملكون عقود تأمين يشكّكون في كون الإصلاح مفيدًا لهم، ولن تستطيع كلّ المعطيات والأرقام أن تزيل شكوكهم».

لم أقتنع بذلك، فقرّرت أن أعتلي المنبر للدفاع عن خطّتنا، واخترت وقت الذروة التلفزيونيّة لأعقد مؤتمرًا صحافيًّا خصّصته للرعاية الصحّية في غرفة الاستقبال الشرقية التي امتلأت بمراسلي البيت الأبيض، الذين كان كثيرون منهم يوشكون على نعي مبادرتي التشريعية الأولى.

بصورة عامّة كنت أحبّ الطبيعة الارتجاليّة للمؤتمرات الصحافية التي تُنقل مباشرة على الهواء. وعلى عكس ما جرى في منتدى الرعاية الصحّية الأول الذي أقمناه خلال الحملة الانتخابيّة، حيث أدركني الجمود التامّ بينما تألّق كلّ من هيلاري وجون إدواردز، كنت هذه المرّة ملمًّا بموضوعي. الواقع أنّني ربّما كنت ملمًّا به أكثر من اللازم، فقد عدتُ خلال المؤتمر الصحافي إلى عادتي القديمة واسترسلت في شرح كلّ جانب من جوانب النقاش. وبدا الأمر كأنّني قرّرتُ، بسبب عدم بثّ المناقشات المتعلّقة بقانون إصلاح النظام الصحّي على قناة «سي سبان»، التعويض عن ذلك بساعة كاملة من الدروس المكثّفة للجمهور عن سياسة الرعاية الصحّية المتّبعة في الولايات المتّحدة.

لكنّ الصحافيّين لم يقدّروا حماستي واستفاضتي، وأشارت إحدى المقالات إلى أنّني استخدمت أحيانًا نبرة «محاضر». ولهذا السبب ربّما، عندما حان وقت السؤال الأخير، قرّرتْ لين سويت المراسلة المخضرمة في «شيكاغو صن تايمز»، التي كنت أعرفها منذ سنوات، أن تطرح عليّ سؤالًا خارج الموضوع تمامًا:

«أُلقي في الفترة الأخيرة القبض على البروفسور هنري لويس غيتس الابن في منزله في كامبريدج. ماذا تعني لك تلك الحادثة، وما صلتها بالقضيّة العرقية في أميركا؟».

من أين أبدأ؟ كان هنري لويس غيتس الابن أستاذًا للّغة الإنكليزية والدراسات الأفريقية الأميركية في جامعة هارفرد ومن أبرز الأكاديميين السود في البلاد، وكذلك صديقًا لي – وإن غير مقرّب جدًّا – ألتقيه أحيانًا في المناسبات الاجتماعية. في وقت سابق من ذلك الأسبوع، عاد غيتس إلى منزله في كامبريدج من رحلة قام بها إلى الصين ليجد قفل باب منزله معطّلًا فلم يتمكّن من فتحه. رآه أحد الجيران يحاول خلع الباب، فاتّصل بالشرطة للإبلاغ عن سرقة بواسطة الكسر والخلع. استجاب الشرطيّ جيمس كرولي للاتّصال، وبوصوله طلب من غيتس أوراقه الثبوتيّة. وهو ما رفضه غيتس في البداية ناعتًا الشرطيّ بالعنصري، بحسب أقوال كرولي. في النهاية، أبرز غيتس بطاقة هويّته، لكنّه واصل هجومه اللفظيّ على الشرطيّ حتى حين كان هذا الأخير يهمّ بالانصراف، وأيضًا بحسب أقواله. ولمّا لم ينفع تحذير كرولي في

لجم غضب غيتس، قام واثنين من زملائه كان قد استدعاهما للمساندة بتقييد يدي الأكاديميّ بالأصفاد، واقتياده إلى مركز الشرطة، حيث احتُجز بتهمة تعكير النظام العامّ (وسرعان ما أُسقِطت التهم عنه).

كما كان متوقَّعًا، تحوّل هذا الحادث إلى قضيّة وطنية. فبالنسبة إلى شريحة كبيرة من البيض في أميركا، كان اعتقال غيتس مبرّرًا تمامًا، فهو لم يُظهر الاحترام الواجب للشرطيّ الذي كان يدقّق في هويّته بشكل قانونيّ. أمّا بالنسبة إلى السود، فقد كان هذا مجرّد غيض من فيض من أمثلة على الإذلال وعدم المساواة اللذين يعانونهما على أيدي رجال الشرطة خصوصًا والبيض في السلطة عمومًا.

برأيي الشخصيّ، كان ذلك حادثًا فرديًّا وبعيدًا عن الرواية ذات المغزى الأخلاقيّ التي يجري تداولها عن العلاقة بين البيض والسود. فقد عشتُ في كامبريدج وعرفت أنّ أفراد شرطتها ليسوا من دعاة التمييز العنصريّ البغيض. كذلك عرفت أنّ «سكيب» كما يُسمّى غيتس بين أصدقائه، كان بارعًا وسليط اللسان في الوقت عينه، وله من الغطرسة ما يجعلني أتخيّله بسهولة وهو ينهال بالشتائم إلى درجة أنّه قد يُثير غضب أكثر رجال الشرطة هدوءًا.

ولكنّني وجدت تلك الحكاية كلّها مثيرة للإحباط حتّى لو لم يُصب أحد بأذى، فقد ذكّرتنا بشكل مؤلم بأنّ أحدًا لم ينجُ من تأثيرات تاريخنا العنصريّ: لا السود الذين بلغوا أعلى المراتب الاجتماعيّة، ولا مجتمعات البيض الأكثر تسامحًا. ووجدتني عند سماعي رواية ما حدث مع غيتس، أتذكّر رغمًا عنّي تقريبًا التجارب الشخصيّة التي مررتُ بها، والمرّات الكثيرة التي طُلب منّي فيها إبراز بطاقة هويّتي في مكتبة الجامعة في كولومبيا، بعكس زملائي البيض، أو المرّات الكثيرة التي خضعتُ فيها لتدقيق أفراد الشرطة أثناء مروري بسيّارتي في بعض أحياء شيكاغو «الراقية»، أو المرّات الكثيرة التي تبعني فيها موظّفو الأمن في المتاجر الكبرى أثناء تسوّقي في عيد الميلاد، أو أصوات أبواب السيّارات وهي تُقفَل وأنا أسير في الشارع ببذلتي وربطة عنقي، في وضح النهار.

تلك التجارب كانت شائعة جدًّا بالنسبة إلى جميع السود الذين عرفتهم، سواء أكانوا من أصدقائي أم معارفي أم ممّن ألتقيهم في صالون الحلاقة. أمّا إن كان الأسود فقيرًا، أو من الطبقة العاملة، أو يعيش في أحد الأحياء الفقيرة، أو لم تبدُ عليه المظاهر الخارجيّة للشخص «الأسود المحترم»، فإنّ ما لديه من الروايات يكون في العادة أسوأ بكثير. بالنسبة إلى جميع الرجال السود في بلدنا تقريبًا، وجميع النساء اللواتي أحببن رجالًا من السود، وجميع آباء الصبية السود وأمّهاتهم، لم يكن جنونيًا، ولا هو«لعب على وتر العنصريّة»، ولا مخالفة للقانون، أن يستنتجوا أنّه مهما كان ما حدث يومذاك في كامبريدج، فإنّ هناك أمرًا واحدًا شبه مؤكّد: لو أنّ أستاذ هارفرد الثريّ والمشهور، والبالغ من العمر ثمانية وخمسين عامًا، ووزنه 65 كيلوغرامًا، وطوله 170 سِنتمترًا، والذي يتّكئ

على عصا بسبب إصابة في ساقه منذ طفولته، كان رجلًا أبيض، لما قُيّدت يداه بالأصفاد ولما اقتيد إلى مركز الشرطة بذريعة مواجهته شرطيًّا بخشونة لأنّه أمره بإبراز أوراقه الثبوتيّة، فيما هو واقف أمام باب منزله.

طبعًا لم أقل ذلك كلّه، وربّما كان يجب أن أقوله. لكنّني بدلًا من ذلك، أجبت عن سؤال المراسِلة ببضع ملاحظات باهتة، بدءًا بالإقرار بأنّ وصول الشرطة إلى المكان بعد ورود البلاغ إليها يشكّل استجابة صحيحة تمامًا، والقول أيضًا إنّ غيتس كان صديقًا، وهو ما قد ينزع عنّي صفة الحياد. وأضفت:

«لم أكن هناك ولم أرَ ما جرى، لذلك أجهل ما الدور الذي لعبه الاختلاف العرقيّ في الحادثة. لكنّني أعتقد أنّ من الإنصاف القول أوّلًا، إنّ من الطبيعيّ أن يثور أيّ منّا غضبًا في موقف كهذا، وثانيًا، إنّ أفراد شرطة كامبريدج تصرّفوا بغباء حين قبضوا على شخص أثبت بالدليل أنّه في منزله، وثالثًا، أظنّنا كلّنا ندرك، بصرف النظر عن هذه الحادثة، أنّ الأميركيين من أصل أفريقيّ أو لاتينيّ عانوا في هذا البلد ولا يزالون، من الاعتقالات التعسّفيّة التي تمارسها الشرطة بحقّهم».

هذا كلّ شيء. خرجت من المؤتمر الصحافي ذلك المساء وأنا أظنّ أنّ الدقائق الأربع التي علّقتُ خلالها على قضيّة غيتس لن تكون إلّا تفصيلًا صغيرًا بالمقارنة مع الساعة التي قضيتها في الحديث عن إصلاح النظام الصحّي.

كم كنت مخطئًا! ففي صباح اليوم التالي، تصدّر تعليقي إنّ أفراد الشرطة تصرّفوا «بغباء» عناوين نشرات الأخبار كلّها. وقال الناطقون باسم نقابات الشرطة إنّني أهنت الرقيب كرولي وقوّات حفظ النظام عمومًا وطالبوني بالاعتذار. وزعمت مصادر مجهولة أنّ ضغوطًا مورست لإسقاط التهم عن غيتس للحؤول دون مثوله أمام المحكمة. ولم تُخفِ وسائل الإعلام المحافظة سعادتها بما يجري، وفسّرت تعليقاتي على أنّها المثال الصارخ للرئيس الأسود النخبوي (المغرور وذي النبرة الفوقيّة) الذي يدافع عن صديقه الأستاذ في هارفرد (السليط اللسان والذي يلعب على وتر العنصريّة) ضدّ شرطي أبيض من الطبقة العاملة كان يقوم بعمله ليس إلّا. وفي اليوم التالي تركّزت معظم أسئلة صحافيّي البيت الأبيض على هذا الموضوع. وقصدني غيبس بعد ذلك ليسألني عمّا إن كنت أفكّر في إصدار بيان توضيحي.

«ما الذي عليّ أن أوضحه؟» سألته، «ظننتني واضحًا جدًا في المرّة الأولى».

«بحسب التعليقات المتداولة، يعتقد الناس أنّك وصفت أفراد الشرطة بأنّهم أغبياء».

«لم أصفهم بالأغبياء. قلت إنّهم تصرّفوا بغباء، وهناك فرق».

«أفهم ذلك، ولكن...»

«لن نصدر توضيحًا، القصّة ستنتهي من تلقاء ذاتها».

ولكنّها في اليوم التالي لم تنتهِ، بل على العكس من ذلك، حجبت كلّ الأخبار الأخرى، بما في ذلك الرسالة التي أردنا إيصالها بشأن الرعاية الصحّية.

وانهالت على رام اتّصالات القلقين من ديمقراطيّي الكونغرس حتّى كاد يصاب بانهيار عصبيّ. وكأنّني ارتديت قميصًا أفريقيًّا مزركشًا ورحت أقذف الشرطة بأشنع الألفاظ!

في النهاية، وافقت على خطّة للحدّ من الأضرار. فاتّصلتُ بالرقيب كرولي وعبّرت له عن أسفي لاستخدام كلمة «بغباء». تميّزت ردّة فعله باللياقة وروح الدعابة، واقترحتُ خلال حديثنا أن يأتي وغيتس لزيارتي في البيت الأبيض، فنشرب البيرة معًا نحن الثلاثة ونُظهر للبلد كلّه أنّ ذوي الإرادة الطيّبة قادرون على تجاوز أيّ سوء تفاهم. تحمّس كرولي للفكرة، وكذلك فعل غيتس الذي اتّصلت به مباشرة بعد ذلك. وفي لقاء مع الصحافيّين لاحقًا يومذاك، كرّرت تأكيد اقتناعي بأنّ أفراد الشرطة بالغوا في ردّ فعلهم باعتقال غيتس، تمامًا كما بالغ هذا الأخير في ردّ فعله على حضورهم إلى منزله. كذلك اعترفت بأنّه كان بإمكاني صياغة تعليقي الأوّل بمزيد من التأنّي. ولاحقًا أخبرني دايفيد سيماس، خبيرنا في استطلاعات الرأي ونائب أكس، أنّ قضيّة غيتس تسبّبت بانخفاض كبير في نسبة الدعم التي أتمتّع بها من الناخبين البيض، بشكل تخطّى ما تسبّب به أيّ حدث آخر خلال سنوات رئاستي الثماني. والأسوأ أنّني لم أنجح قطّ في استرداد ذلك الدعم كاملًا.

بعد ستة أيّام التقينا، جو بايدن والرقيب كرولي وسكيب وأنا، في البيت الأبيض في جلسة وديّة وغير رسميّة لم تخلُ من بعض التوتّر، أُطلق عليها اسم «قمّة البيرة». وكما توقعت من خلال محادثتنا الهاتفية، كان كرولي رجلًا موزونًا وفي غاية اللياقة، فيما لم يرتكب سكيب زلّة واحدة. تحادثنا نحن الأربعة لنحو ساعة عن ماضينا وعملنا وطرق تحسين الثقة والتواصل بين الشرطة والأميركيّين من أصل أفريقيّ. وفي نهاية اللقاء، شكرَنا كلّ من كرولي وغيتس على دعوة عائلتيهما للقيام بجولة على البيت الأبيض، فأجبتهما ممازحًا بأنّ عليهما في المرّة المقبلة أن يجدا طريقة أسهل لطلب زيارة البيت الأبيض.

بعد انصرافهما جلست وحيدًا في المكتب البيضاوي، أفكّر في القضيّة برمّتها. كنّا جميعنا، أي ميشيل، وبعض الأصدقاء مثل فاليري ومارتي، وكبار المسؤولين كالمدّعي العام إريك هولدر، وسفيرتنا لدى الأمم المتّحدة سوزان رايس، وممثّل الشؤون التجاريّة في الولايات المتّحدة رون كيرك، ذوي خبرة في حقل الألغام الذي علينا عبوره لنصنع لأنفسنا موقعًا داخل المؤسّسات التي يغلب عليها البيض. وقد تعلّمنا ضبط ردود أفعالنا أمام الإهانات الطفيفة، وكنّا دائمًا على استعداد لمنح زملائنا البيض متعة الشك، مدركين تمامًا أنّ الخوض في القضيّة العرقيّة ولو بكثير من الحذر، كفيل بإثارة شيء من الذعر في نفوسهم. ومع ذلك، فإنّ ردود الفعل على تعليقاتي على قضيّة غيتس فاجأتنا جميعًا، وجعلتني أدرك للمرّة الأولى أنّ العلاقات بين السود والشرطة كانت أكثر استقطابًا من أيّ موضوع آخر في المجتمع الأميركيّ. بدا لي أنّ تلك

القضيّة تُحرّك تيّارات عميقة وخفيّة في وجدان أمّتنا، وتصيبنا في الأماكن الأشدّ إيلامًا، ربّما لأنّها كانت تُذكّرنا جميعًا، بيضًا وسودًا، بأنّ النظام الاجتماعي لأمّتنا لم يُبنَ على أساس التوافق قطّ، بل كان يتّصل أيضًا بقرون من العنف الذي مارسته الدولة بواسطة البيض بحقّ ذوي البشرة السوداء، وأنّ فكرة تحديد مَن يملك الحقّ الشرعيّ في ممارسة العنف، وكيف، وضدّ من، لا تزال راسخة في عمق فكرنا القبليّ بمعدّل أهمّ بكثير ممّا كنّا على استعداد للاعتراف به.

قطعت فاليري حبل أفكاري حين أتت للاطمئنان عليّ، وأخبرتني أنّ ردّة فعل وسائل الإعلام على «قمّة البيرة» كانت إيجابية عمومًا، عل الرغم من اعترافها بتلقّي عدّة اتّصالات من أنصاري السود الذين لم يكونوا سعداء بما جرى. وقالت لي:

«إنهم لا يفهمون لماذا أحطنا كرولي بكلّ هذه الحفاوة».

«وماذا قلتِ لهم؟» سألتُها.

«قلت لهم إنّ هذا الأمر كلّه مضيعة للوقت، وإنّك تركّز على الحكم وعلى إقرار مشروع قانون الرعاية الصحّية».

هززتُ برأسي موافقًا، ثمّ عدتُ لسؤالها:

«وأفراد فريقنا السود... كيف حالهم؟».

«صغار السنّ بينهم محبطون قليلًا»، أجابت فاليري وهي ترفع كتفيها، «لكنّهم تفهّموا. فهم يعرفون الأعباء الملقاة على عاتقك، ولا يحبّون أن يروك في وضع كهذا».

«أيّ وضع؟» سألتُها، «أن أكون أسود، أم أن أكون رئيسًا؟».

وضحكنا من كلّ قلبنا.

17

بحلول نهاية شهر تمّوز/يوليو 2009، صادقت كلّ من اللجان النيابيّة المعنيّة بمشروع قانون الرعاية الصحّية على نسختها الخاصّة من المشروع. كما أنهت لجنة الصحّة والتعليم في مجلس الشيوخ عملها على نصّ المشروع، ولم يبقَ سوى أن تصادق عليه لجنة المال في مجلس الشيوخ برئاسة ماكس بوكوس، بحيث يمكننا بعدها دمج النسخ المختلفة في مشروعين للقانون، واحد خاصّ بمجلس النوّاب والآخر خاصّ بمجلس الشيوخ، على أمل إقرارهما قبل العطلة الصيفيّة في آب/أغسطس، بهدف وصول النسخة الأخيرة من القانون إلى مكتبي للتوقيع عليها قبل نهاية العام.

لم يُفِد إلحاحنا في حمل بوكوس على الإسراع في عمله. وكنت أتفهّم تمامًا أسباب تأخّره، فبعكس رؤساء اللجان الديمقراطيين الآخرين الذين أقرّوا مشروع القانون في لجانهم مستندين إلى الأصوات الديمقراطيّة وحدها من دون أن يقيموا أيّ اعتبار للجمهوريين، لم يفقد بوكوس الأمل في الوصول إلى مشروع قانون يوافق عليه الحزبان. ولكن مع تقدّم فصل الصيف بدأ هذا التفاؤل أقرب إلى الوهم. فقد أعلن كلّ من ماكونيل وبوينر معارضتهما الشديدة لمشروعنا، بحجة أنّه يمثّل محاولة «استيلاء الحكومة» على نظام الرعاية الصحّية. ونشر الخبير الاستراتيجي الجمهوري المشهور فرانك لونتز مذكّرة قال فيها إنّه، بعد تجربة ما لا يقلّ عن أربعين شعارًا ضدّ إصلاح النظام الصحّي، خلص إلى أنّ شعار «استيلاء الحكومة» هو الأفضل لتشويه سمعة قانون الرعاية الصحّية الذي نعمل عليه. ومنذ ذلك الحين، راح المحافظون يردّدون العبارة وكأنّها صلاة.

كان السناتور جيم دومينت، المحافظ المشاكس من كارولينا الجنوبيّة، أكثر شفافية في التعبير عن نيّات حزبه، فقد أعلن في مؤتمر وطنيّ عبر الهاتف مع ناشطين محافظين:

«إذا استطعنا إفشال أوباما في هذا الشأن، فستكون تلك هزيمته الكبرى التي لن ينهض منها أبدًا».

لم يكن مفاجئًا وسط هذا الجوّ أن يتقلّص عدد الشيوخ الجمهوريّين المدعوّين للمشاركة في المحادثات بين الحزبين مع بوكوس من ثلاثة إلى اثنين، وهما تشاك غراسلي وأوليمبيا سنو، السناتورة المعتدلة من ولاية ماين. بذلتُ وفريقي كلّ ما في وسعنا لمساعدة بوكوس في الفوز بدعمهما، فدأبت على دعوتهما إلى البيت الأبيض، والاتّصال بهما كلّ بضعة أسابيع لجسّ نبضهما. كما وافقنا على عدد كبير من التغييرات التي طالبا بإدخالها على مشروع قانون بوكوس، وكادت نانسي آن تقيم بشكل دائم في مكتبيهما في مجلس الشيوخ، ودعت سنو إلى العشاء مرّات عدّة لدرجة أنّ زوجها بدأ يشعر بالغيرة، كما كنّا نمازحها.

«قولي لأوليمبيا إنّ بوسعها كتابة مشروع القانون كلّه!» قلت لنانسي آن وهي تنصرف إلى أحد تلك الاجتماعات معهما، وأضفت: «سنسمّيها خطّة سنو. أخبريها أنّني مستعدّ، إذا صوّتت مع مشروع القانون، لتسليمها البيت الأبيض... والانتقال وميشيل للإقامة في شقة!».

ومع ذلك ظللنا نراوح مكاننا. كانت سنو فخورة بالسمعة الوسطية التي تتمتّع بها، وشديدة الاهتمام بموضوع الرعاية الصحّية (فقد خسرت والديها الواحد تلو الآخر بسبب السرطان ومرض القلب، وكان لها من العمر تسعة أعوام فقط). لكنّ الجنوح الحادّ للجمهوريين إلى أقصى اليمين زاد من عزلتها وسط كتلتها الحزبيّة في مجلس الشيوخ، ما جعلها أكثر حذرًا من المعتاد، وأكثر ميلًا إلى إخفاء تردّدها خلف ستار الخوض في أدقّ تفاصيل القانون.

أمّا غراسلي فكان له شأن آخر، فلطالما أسهب في الحديث عن رغبته في مساعدة صغار المزارعين في ولاية أيوا الذين يجدون صعوبة في الحصول على تغطية طبّية موثوقة. وعندما أطلقت هيلاري كلينتون مبادرة في التسعينيات، قدّم الدعم لبرنامج بديل يشبه برنامجنا في نواحٍ كثيرة، ومستوحى من تجربة ماساتشوستس، ويتضمّن موجب إجراء عقد تأمين فرديّ. ولكنّ غراسلي، بعكس سنو، نادرًا ما كان يخالف قرار قيادة حزبه في القضايا الحسّاسة. كان ذلك السناتور، بوجهه الطويل الذي لا تفارقه ملامح الكآبة، ولكنة الولايات الغربيّة الوسطى، يحور ويدور في شرح ملاحظاته على مشروع القانون، بدون أن يحدّد لنا ما المطلوب لكي يمنحنا موافقته عليه. كان فيل مقتنعًا بأنّ غراسلي يتلاعب ببوكوس بإيحاء من ماكونيل بهدف المماطلة ومنعنا من التقدّم في تطبيق برنامجنا. وفي النهاية ضقتُ ذرعًا على الرغم من تفاؤلي الدائم وطلبت من بوكوس أن يأتي لزيارتي.

«انتهى الوقت يا ماكس»، قلت له خلال اجتماعنا في المكتب البيضاوي في أواخر تمّوز/يوليو. «لقد بذلتَ قصارى جهدك، ولكنّ غراسلي خذلنا، غير أنّه لم يخبرك بذلك بعد».

«بكلّ احترام، لا أوافقك الرأي سيّدي الرئيس»، قال لي بوكوس وهو يهزّ برأسه. «أنا أعرف تشاك، وأظنّنا على هذه المسافة من إقناعه»، تابع حديثه وهو يظهر تباعدًا بين إبهامه وسبّابته لسنتمتر واحد تعبيرًا عمّا يقوله، ويبتسم كمَن اكتشف علاجًا للسرطان لكنّه يجد نفسه مجبرًا على التعامل مع المتشكّكين الحمقى، وأضاف: «لنمنح تشاك مزيدًا من الوقت ونصوّت على مشروع القانون بعد عطلة الكونغرس».

شعرت برغبة في أن أهبّ واقفًا وأهزّ بوكوس من كتفيه حتى يستعيد رشده، لكنّني رأيت أنّ ذلك لن يجدي نفعًا. كذلك فكّرت في أن أهدّده بإيقاف دعمي السياسي له في انتخابات مجلس الشيوخ المقبلة، ولكنّ نسبة تأييده في ولايته مونتانا كانت تفوق نسبة تأييدي، وأدركتُ أنّ ذلك لن ينجح أيضًا. فاستغرقت نصف ساعة في مجادلته وملاطفته، ووافقت أخيرًا على اقتراحه الحؤول دون أيّ مواجهة مباشرة بين الحزبين، وتأجيل التصويت على مشروع القانون حتّى النصف الأوّل من أيلول/سبتمبر، بعد أن يعود الكونغرس إلى الانعقاد.

مع العطلة الصيفيّة لمجلسَي النوّاب والشيوخ وانتظار التصويت على مشروع القانون، قرّرنا أن أقوم في النصف الأوّل من شهر آب/أغسطس بجولة للترويج لمشروع قانون الرعاية الصحّية على الولايات التي لا يزال فيها تأييد إصلاح النظام الصحّي ضعيفًا، مثل مونتانا وكولورادو وأريزونا. كما اقترح فريقي، للتخفيف من وطأة الجولة، أن ترافقني فيها ميشيل وابنتانا، ونزور في طريقنا بعض المتنزّهات الوطنية.

سرّني هذا الاقتراح كثيرًا. لا أعني أنّ ماليا وساشا كانتا محرومتين من الاهتمام الأبوي أو بحاجة إلى مزيد من المتع الصيفية، فقد كانت إجازتهما حافلة بالمشاريع التي أعدّتا لها مع صديقاتهما كزيارات المراكز التجاريّة ومشاهدة الأفلام السينمائيّة وقضاء الوقت معًا. ولطالما عدت إلى المنزل في المساء وصعدت إلى الطابق الثالث لأجد حجرة السولاريوم وقد احتلّتها فتيات في سنّ الثامنة والحادية عشرة، وسط غابة من الألعاب وبساط من بقايا حبوب الفشار، وهنّ يقفزن فوق فرشات قابلة للنفخ، ويضحكن بلا توقف وهنّ يشاهدن برامج الكرتون على قناة نيكيلوديون.

ولكن بقدر ما حاولتُ وميشيل (بمساعدة أفراد جهاز حماية الرئيس الذين يتمتّعون بصبر لا حدود له) جعل ابنتيّ تعيشان طفولة طبيعية، كان من الصعب – إن لم نقل المستحيل – أن أصطحبهما إلى أماكن مختلفة كما قد يفعل أيّ والد آخر. لم يكن بوسعنا الذهاب إلى مدينة الملاهي معًا والتوقف فجأة في الطريق لتناول الهمبرغر. كما لم يكن بوسعي أن أرافقهما كما في الماضي في نزهة على الدرّاجة بعد ظهر يوم الأحد. وبات مجرّد الخروج لشراء المثلّجات أو زيارة مكتبة مشروعًا ضخمًا يتطلّب إقفال الطرق، والتنقّل

بمواكبة رجال الأمن وسط كاميرات الصحافيّين الدائمي الحضور في كلّ مكان.

لعلّ ابنتينا شعرتا ببعض الإحباط بسبب ذلك، إلّا أنّهما أخفتاه تمامًا، بعكسي أنا. أشدّ ما أحزنني كان أنّني قد لا أحظى أبدًا بفرصة اصطحاب ماليا وساشا في رحلة صيفية طويلة كالتي قمت بها وأنا في الحادية عشرة من عمري، حين قرّرتْ والدتي وتوت أنّ الوقت حان لأرى وأختي مايا الولايات المتّحدة. دامت تلك الرحلة شهرًا وتركت في ذهني انطباعًا لا يُمحى – وليس فقط لأنّنا ذهبنا إلى ديزني لاند (على الرغم من أنّ ذلك كان واضحًا). فقد جمعنا المحار أثناء الجَزْر في بيوجيت ساوند، وعبرنا على صهوات الجياد نهرًا في وادي كانيون دي تشيلي في أريزونا، وشاهدنا من نافذة القطار مروج كانساس المترامية، وقطيعًا من ثيران البيسون عند غياب الشمس فوق أحد سهول يلوستون. وكان كلّ يوم خلال تلك الرحلة ينتهي بالمتع البسيطة، كالحصول على كوب ماء مثلّج في النزل الذي أوينا إليه، أو الغوص في حوض السباحة المنعش، أو الاستلقاء في غرفة مكيّفة فوق شراشف نظيفة. لقد سمحت لي تلك الرحلة بتذوّق طعم حرّية السفر برًّا، واكتشاف مساحة أميركا الشاسعة، وعجائبها التي لا تنتهي.

شعرتُ بأنّني عاجز عن تقديم تلك التجربة لابنتيّ، لأنّنا كنّا نقوم برحلاتنا على متن طائرة الرئاسة، أو في موكب السيارات الرسميّ، وليس بوسعنا أن نتوقّف في الطريق لاستئجار غرفتين في نزل. كان الانتقال من مكان إلى آخر يتمّ بطريقة سريعة ومريحة جدًّا، وبرامجنا اليوميّة حافلة وملأى بالأنشطة المقرّرة مسبقًا والخاضعة لمراقبة فريق العمل، وخالية تمامًا من لذّة المفاجآت والعراقيل والخمول، ومن كلّ ما يمكنه أن يضفي عليها جمال مغامرة الرحلة البرّية. ولكنّني عرفتُ وميشيل وابنتينا أسبوعًا من المتعة خلال شهر آب/أغسطس من ذلك العام. فقد شاهدنا ينبوع المياه الساخنة «أولد فيثفل» يتفجّر من جوف الأرض، كما شاهدنا المنظر الطبيعيّ الرائع لوادي «غراند كانيون» ذي الصخور الحمراء. ومارست ابنتانا رياضة ركوب القوارب المطاطية في مياه النهر. وفي الليل، كنّا نمارس ألعابًا مختلفة كالمونوبولي، ونحاول تخمين أسماء الكواكب في السماء. وعند مرافقتي ابنتينا إلى سريرهما، كنت آمل أن تستطيعا، على الرغم من الجلبة المحيطة بنا، أن تخزّنا في ذهنيهما صورًا عن الفرص التي تقدّمها الحياة وجمال المناظر الطبيعيّة الأميركية، تمامًا كما فعلتُ أنا في السابق، وأن تستعيدا في أحد الأيّام صور رحلاتنا معًا وتتذكّرا أنّهما كانتا أهلًا للكثير من الحبّ، ورائعتين، ومفعمتين بالحياة، وأنّه ما من شيء كان بالنسبة إلى والديهما أغلى من مشاركتهما تلك اللحظات.

طبعًا، كان على ماليا وساشا أن تتحمّلا خلال تلك الرحلة إلى غرب البلاد، ابتعاد والدهما عنهما مرّة كلّ يومين ليقف أمام الحشود وكاميرات التلفزيون ويتحدّث عن الرعاية الصحّية. لم تكن المناقشات العامّة تختلف عن تلك التي شاركت فيها خلال الربيع المنصرم. فقد أصغيت إلى الناس يروون كيف خذل نظام الرعاية الصحّية الحاليّ عائلاتهم، ويسألونني عن تأثير القانون الجديد في تغطيتهم الصحّية. وحتى أولئك الذين يعارضون جهودنا كانوا يستمعون باهتمام إلى ما أقوله.

ولكنّ الجوّ العامّ في سائر أنحاء الولايات المتّحدة كان مختلفًا تمامًا. فقد كنّا في خضمّ ما أصبح يُعرف بـ«صيف حفلة الشاي»، وهو عبارة عن حملة جهود منسّقة لاستغلال مخاوف الناس الصادقة من التغييرات التي تمرّ بها أميركا لفرض أجندة سياسية يمينية. ففي طريقنا إلى كلّ تلك الاجتماعات ولدى خروجنا منها، كنّا نشاهد عشرات المتظاهرين الغاضبين، بعضهم يصيح بمكبّرات الصوت، والبعض يرفعون في وجوهنا الإصبع الوسطى. كذلك حمل الكثيرون لافتات تحمل شعارات مثل «يسقط برنامج أوباماكير»، أو شعارات أخرى بدت ساخرة بالقوّة مثل «يجب إبقاء ميديكير بعيدًا عن أيدي الحكومة». وحمل البعض صورًا لي أبدو فيها مثل «جوكر» الذي مثّل دوره هيث ليدجر في فيلم «ذا دارك نايت»، بدوائر سوداء كثيفة حول العينين ومكياج كثيف على الوجه، في الواقع بدوتُ فيها أقرب إلى الشيطان. وارتدى آخرون أزياءً تعود إلى حقبة الاستعمار البريطانيّ وحملوا أعلامًا كتبوا عليها عبارة «لا تدُسني بقدميك». بدا أنّ أكثر ما يهمّهم كان التعبير عن ازدرائهم إيّاي بصورة عامّة، وظهر المثال الأوضح لذلك في إعادة رفع الملصق الذي رسمه شيبارد فيري خلال حملتنا الانتخابيّة ويظهر فيه وجهي بالأطياف – الأحمر والأبيض والأزرق – عينها، ولكن باستبدال كلمة «الأمل» بعبارة «لا أمل».

كانت «حفلة الشاي» قوّة جديدة وذات فعاليّة في السياسة الأميركية، بدأت قبل أشهر على صورة حركة احتجاجات متفرّقة وصغيرة النطاق ضدّ قانون برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة (تارب) وقانون الإنعاش الاقتصاديّ. وبدا أن عددًا من أوائل المشاركين فيها خرجوا من صفوف الحملة الرئاسية التحرّرية الخيالية التي قادها عضو الكونغرس الجمهوري رون بول، حيث دعا إلى إلغاء ضريبة الدخل الفدرالية والاحتياطي الفدرالي، والعودة إلى التغطية الذهبيّة، والانسحاب من الأمم المتّحدة وحلف دول شمال الأطلسي (الناتو). وقد كان الصخب التلفزيونيّ الذي أثاره ريك سانتيلي الشهير ضدّ اقتراح الإسكان الذي قدّمناه في شباط/فبراير بمثابة الصيحة التي استنفرت النشطاء المحافظين المشتّتين في غير مكان. وسرعان ما بدأت مواقع الإنترنت والبريد الإلكتروني تؤسّس لتجمّعات أكبر، وانتشرت فروع حركة «حفلة الشاي» في جميع أنحاء الولايات المتّحدة. لم يكن لديهم خلال الأشهر الأولى ما يكفي من القوّة لوقف إقرار حزمة قوانين التحفيز الاقتصاديّ، ولم يستطيعوا أن يحشدوا العدد الكبير

من المناصرين في التظاهرة التي دعوا إليها يوم انتهاء مهلة تقديم التصاريح الضريبيّة في نيسان/أبريل. ولكنّ دعم بعض الشخصيات الإعلامية المحافظة مثل راش ليمباو وغلين بك منح «حفلة الشاي» حجمًا أكبر، لدرجة الاعتراف بها رسميًّا في أوساط الحزب الجمهوريّ على المستويين المحلّي والوطنيّ.

بحلول الصيف، كانت الحركة قد استُنفرت تمامًا ضدّ ذلك المشروع المنكَر الذي سمَّوه «أوباماكير»، والذي سيؤدّي بحسب زعمهم إلى فرض نظام جديد اشتراكيّ قمعيّ في أميركا. وفيما استكملت جولتي للترويج لمشروع الرعاية الصحّية في غرب الولايات المتّحدة وسط أجواء هادئة عمومًا، بدأت نشرات الأخبار تنقل مشاهد لتحرّكات في شتّى أنحاء البلاد، يواجه فيها أعضاء مجلسي النوّاب والشيوخ في دوائرهم الانتخابيّة على نحو مفاجئ حشودًا ساخطة، فكان أفراد «حفلة الشاي» يقتحمون التجمّعات ويطلقون الهتافات العنيفة ضدّ السياسيّين لدرجة أنّ بعض هؤلاء قرّروا إلغاء إطلالاتهم العلنيّة.

اعترتني الحيرة أمام ذلك المشهد. فبيان «حفلة الشاي» الداعي إلى رفض الضرائب والأنظمة والحكومة لم يكن بالأمر الجديد. وقد استند إلى الفكرة التي روّج لها السياسيّون الجمهوريّون ووسائل الإعلام المحافظة منذ سنوات، وهي أنّ النخب اليساريّة الفاسدة اختطفت الحكومة الفدرالية لنهب الأموال من جيوب الأميركيين الكادحين من أجل تمويل دولة الرعاية الاجتماعية القائمة على الزبائنيّة السياسيّة ومكافأة بعض أصحاب الشركات المقرّبين من دوائر السلطة. كما أنّ «حفلة الشاي» لم تكن حركة شعبية عفوية كما حاولت أن تصوّر نفسها. فمنذ البداية، راحت بعض مجموعات المصالح التابعة للأخوين كوك مثل «أميركيّون من أجل الازدهار»، وعدد من أصحاب المليارات المحافظين الآخرين المشاركين في تجمّع «إنديان ويلز» الذي نظّمه الأخوان كوك بُعيد تنصيبي رئيسًا، يعملون بحرص على رعاية تلك الحركة من خلال تسجيل أسماء نطاقات على شبكة الإنترنت والاستحصال على تراخيص لإقامة تجمّعات، وتدريب المنظمين، ورعاية المؤتمرات، وكذلك توفير التمويل والبنية التحتية والتوجيه الاستراتيجي لحركة «حفلة الشاي».

ومع ذلك لا يمكن إنكار أنّ تلك الحركة كانت تمثّل طفرة شعبوية حقيقية داخل الحزب الجمهوري، وتتألّف من أشخاص ذوي قناعة راسخة، تحرّكهم الحماسة المواطنيّة والغضب الشديد عينهما اللذان رأيناهما لدى مؤيّدي سارة بالين خلال الأيّام الأخيرة من الحملة الانتخابية. كنت أتفهّم بعضًا من ذلك الغضب، حتى لو اعتبرتُه موجّهًا إلى الهدف غير المناسب. فالكثير من الأميركيّين البيض من الطبقتين الفقيرة والمتوسّطة الذين يدورون في فلك «حفلة الشاي» عانوا عقودًا من جمود الأجور، وغلاء المعيشة، وفقدان الوظائف الثابتة التي توفّر تقاعدًا آمنًا للعمّال المتخصّصين، فيما لم يفعل بوش و«الإستابليشمنت» الجمهوريّ شيئًا لأجلهم، كما أنّ الأزمة المالية زادت من إضعافهم. وقد واصل الاقتصاد في عهدي تراجعه، حتّى ذلك الحين على

الأقلّ، على الرغم من ضخّ أكثر من ألف مليار دولار في عمليات الإنفاق التحفيزي والإنقاذ الماليّ. ولذلك فإنّ الفكرة القائلة بأنّ سياساتي صُمّمت لمساعدة الآخرين على حسابهم، وأنّ اللعبة مغشوشة، وأنّني جزء من عمليّة الغشّ، كانت معقولة تمامًا بالنسبة إلى الذين يميلون إلى الأفكار المحافظة.

كذلك كنت أحترم، وإن على مضض، السرعة التي حشد بها قادة «حفلة الشاي» أتباعهم، واحتلّوا حيّزًا كبيرًا من التغطية الإخبارية، مستخدمين وسائل التواصل الاجتماعي واستراتيجيات التنظيم عينها التي استخدمناها في حملتي الانتخابيّة. فبما أنّني أمضيت حياتي السياسية كلّها في المطالبة بمشاركة المجتمع المدنيّ التي رأيت فيها علاجًا لكثيرٍ من مشاكل ديمقراطيتنا، قلت لنفسي إنّني لا أملك الحقّ في التذمّر لمجرّد أنّ معارضي برنامجي السياسيّ هم مَن يستقطبون آنذاك تلك المشاركة الشعبيّة الواسعة.

بمرور الوقت بات من الصعب تجاهل بعض دوافع الحركة، التي كانت أكثر إثارة للقلق. ومثلما جرى في مهرجانات بالين، كان الصحافيون الذين يغطّون مهرجانات «حفلة الشاي» يصادفون أفرادًا يقارنونني بالحيوانات أو بهتلر، كما رُفعت لافتات تصوّرني بهيئة ساحر من القبائل الأفريقية وتخترق أنفي عظمة من جهة إلى أخرى، وعليها كتابة تقول «أوباما قريبًا في عيادات أحيائكم». وكثرت نظريات المؤامرة، ومنها ما قال إنّ مشروع قانون الرعاية الصحّية الذي أتقدّم به سينشئ «لجانًا للموت» لتقويم ما إن كان الناس يستحقون العلاج أم لا، ممّا يمهّد الطريق لـ«القتل الرحيم بتشجيع من الحكومة»، أو أنّه يفيد المهاجرين غير الشرعيين في سبيل تحقيق هدفي الأكبر أي إغراق الولايات المتّحدة بناخبين ديمقراطيين يعتمدون على دولة الرعاية. كذلك صبّت «حفلة الشاي» الزيت على نار شائعة قديمة راجت خلال حملتي الانتخابيّة وأجّجتها. لم تكتفِ تلك الشائعة بالقول إنّني كنت مسلمًا، بل أضافت أنّني وُلدت في كينيا، وبالتالي لا يحقّ لي دستوريًا أن أكون رئيسًا. وبحلول شهر أيلول/سبتمبر، أصبح من مواضيع النقاش الرئيسيّة في البرامج التلفزيونية التساؤل عن مدى تأثير العنصريّة وسياسة تفضيل الأميركيّين على المهاجرين، في تعاظم دور «حفلة الشاي»، ولا سيّما بعدما أعلن الرئيس السابق جيمي كارتر، وهو من أبرز شخصيّات جنوب الولايات المتّحدة، أنّ الحرب الشرسة التي تُخاض ضدّي كانت ناتجة – جزئيًّا على الأقلّ – عن آراء عنصرية.

حرصنا في البيت الأبيض على عدم التعليق على تلك الظاهرة، وليس ذلك فقط لأنّ أكس يملك الكثير من نتائج استطلاعات الرأي التي تفيد بأنّ الناخبين البيض، بمن فيهم عدد كبير من مناصريّ، لا يبالون بالخطاب السياسيّ المتعلّق بالقضايا العنصريّة. فمن حيث المبدأ، لم أكن أعتقد أنّ على الرئيس أن يتذمّر علنًا من انتقادات الناخبين، فهذا جزء طبيعيّ من وظيفته. لذلك لم

أفوّت فرصة لتذكير الصحافة، كما أصدقائي، بأنّ أسلافي البيض قد تعرّضوا أيضًا للهجوم العنيف ومحاولات العرقلة في أكثر من مناسبة.

أمّا من الناحية الملموسة فكنت أجهل كيفية التمييز بين دوافع الناس في تلك الحملة، ولا سيّما أنّ القضيّة العنصرية هي في صلب تاريخ أمّتنا. هل كان هذا المشارك في «حفلة الشاي» يؤيّد «حقوق الولايات» لأنّه يؤمن بأنّها الطريقة الفضلى لتعزيز الحرّية، أم لأنّه لم يغفر للسلطة الفدرالية إبطالها قوانين جيم كرو وإلغاء الفصل العنصري، ما سمح بصعود سلطة سياسية سوداء في الجنوب؟ وهل كانت تلك المشارِكة تعارض فكرة توسيع نطاق دولة الرعاية الاجتماعية لأنّها تعتقد أنّها تعوق مبدأ المبادرة الفردية، أم لأنّها مقتنعة بأنّها لن تفيد إلّا ذوي البشرة السمراء الذين يعبرون الحدود؟ على الرغم من حدسي، وعلى الرغم من الحقائق المذكورة في كتب التاريخ، كنت أعلم أنّ اتّهام خصومي بالعنصريّة لن يجتذب أيّ ناخب إلى صفّي.

هناك أمر واحد بدا مؤكّدًا، وهو أنّ جزءًا كبيرًا جدًا من الشعب الأميركي، بمن فيهم أولئك الذين كنت أحاول مساعدتهم، لم يصدّقوا كلمة واحدة ممّا قلته. ذات ليلة في تلك الفترة، شاهدت تقريرًا متلفزا عن نشاط جمعية خيرية تُسمّى «العناية الطبّية للمناطق المعزولة» تقدّم الخدمات الطبّية في مستوصفات متنقّلة تقيمها في الملاعب الرياضية والحدائق العامّة في أنحاء الولايات المتّحدة كافّة. كان معظم المرضى الذين شاهدتهم في التقرير من السكّان البيض في الولايات الجنوبيّة مثل تينيسي وجورجيا وفرجينيا الغربية، أي من الرجال والنساء الذين لديهم وظائف، ولكن بدون أن يوفّر لهم أرباب العمل عقود تأمين، أو الذين كانوا مؤمّنين ولكنّهم عاجزون عن دفع أقساط التأمين. كان الكثيرون منهم قد اجتازوا مئات الكيلومترات، وبعضهم أمضوا الليل في سيّاراتهم تاركين محرّكاتها شغّالة طلبًا للدفء، من أجل الانضمام إلى المئات الذين سبقوهم منذ ما قبل الفجر والوقوف في صفوف بانتظار أحد الأطبّاء المتطوّعين، لاقتلاع سنّ ملتهبة، أو معالجة ألم في البطن، أو فحص كتلة مريبة في الثدي. وكان الازدحام كبيرًا لدرجة أنّ المرضى الذين وصلوا بعد شروق الشمس لم تتسنّ لهم مقابلة طبيب.

كان ذلك التقرير مؤلمًا ومثيرًا للسخط في الوقت نفسه، وبمثابة إدانة لدولة ثريّة خذلت الكثير من مواطنيها. ومع ذلك عرفت أنّ أولئك الذين ينتظرون معاينة طبّية مجّانية أتوا من معاقل الحزب الجمهوريّ المحافظة، أي من حيث كان بديهيًّا أن تُسجَّل أعلى نسبة معارضة لقانون الرعاية الصحّية الذي نعمل عليه، وأقوى شعبيّة لـ«حفلة الشاي». في الماضي، حين كنت أقود سيّارتي في جنوب إيلينوي، وأنا عضو في مجلس شيوخ تلك الولاية، أو خلال تنقّلي عبر ريف أيوا في بداية الحملة الرئاسية، كان بوسعي التواصل مباشرة مع أولئك الناخبين. لم أكن آنذاك معروفًا بالقدر الكافي لأصبح هدفًا للرسوم الكاريكاتوريةِ، أي إنّ أيّ حكم مسبق لدى الناس على رجل أسود من شيكاغو

يحمل اسمًا أجنبيًا كان من الممكن تبديده بمحادثة بسيطة، وبشيء من الودّ. لعلّ مجالستي أولئك الناس في مطعم أو الاستماع إلى شكاواهم في أحد المهرجانات المحليّة ما كان ليحملهم على التصويت لي أو على الاقتناع بمعظم القضايا المطروحة، لكنّ تواصلًا ما كان سينشأ بيننا على الأقلّ، فنخرج من تلك اللقاءات مدركين، هم وأنا على حدٍّ سواء، أنّ لدينا آمالًا وصراعات وقيمًا مشتركة.

تساءلت هل ما زال أيّ من ذلك ممكنًا بعدما بتُّ أعيش خلف بوّابات محروسة جيّدًا، وبعدما باتت صورتي تخرج إلى العلن من خلال قناة فوكس نيوز ووسائل الإعلام الأخرى التي تستثمر في غضب جمهورها وخوفه. أردت أن أصدّق أنّ القدرة على التواصل مع الأميركيّين لا تزال موجودة، لكنّ زوجتي لم تكن متأكّدة. وذات ليلة ومع اقتراب نهاية رحلتنا البرّية، وبعدما رافقنا ابنتينا إلى سريريهما، شاهدت ميشيل على التلفزيون لمحة من تقرير عن تجمّع أقامته «حفلة الشاي»، والأعلام التي يُلوَّح بها وشعارات الكراهية. فأخذت جهاز التحكّم وأطفأت التلفزيون، بتعبير يتراوح بين الغضب والاستسلام. ثمّ قالت لي:

«الأمر غريب، أليس كذلك؟».

«ما هو؟»

«أن يكونوا خائفين منك. خائفين منّا».

ثمّ هزّت رأسها وأوت إلى السرير.

تُوفّي تيد كينيدي في 25 آب/أغسطس. صباح يوم جنازته تلبّدت سماء بوسطن بالغيوم، وحين هبطت طائرتنا كان المطر الغزير ينهمر في الشوارع. كان المشهد الذي رأيته داخل الكنيسة يليق بالعظمة التي تميّزت بها حياة تيد، فالمقاعد امتلأت بالرؤساء الأميركيّين السابقين، والرؤساء الأجانب، وأعضاء مجلس الشيوخ، وأعضاء الكونغرس، ومئات الموظفين الحاليين والسابقين، وحرس الشرف، ووسط هؤلاء كلّهم التابوت المغطّى بالعلم الأميركيّ. لكنّ الذكريات التي رواها عنه أفراد عائلته، ولا سيّما أبناؤه، هي التي كانت الأشدّ وقعًا يومذاك. فقد ذكر باتريك كينيدي كيف كان والده يهتمّ به وهو يعاني نوبات الربو الشديدة، فيمسح جبينه بمنشفة مبلّلة حتى يغفو، وكيف كان يأخذه للإبحار في مركب شراعيّ، حتى في الطقس العاصف. وروى تيد جونيور كيف أنّ والده، بعدما فقد الابن ساقه بسبب السرطان، أصرّ على أن يذهبا للتزلّج، فتسلّقا معًا تلّة يكسوها الثلج، وكان تيد يساعد ابنه على النهوض كلّما وقع، ويمسح دموعه كلّما كاد يستسلم. وفي النهاية وصلا إلى القمّة واستمتعا بالتزلّج على طول السفح الثلجيّ. قال تيد إنّ ذلك كان دليلًا على أنّ عالمه لم يتوقف. وقد أجمع كلّ الذين تحدّثوا يومذاك على وصف تيد بأنّه كان مدفوعًا

برغبات وطموحات كبرى، كما واجه خلال حياته أعظم الشكوك وأشدّ الخسائر ألمًا. لقد أمضى حياته وهو يسعى إلى تعويض تلك الخسائر.

«كان والدي يؤمن بالخلاص»، قال تيد جونيور، «ولم يستسلم أبدًا، ولم يتوقف عن محاولة تصحيح الأخطاء، سواء أكانت أخطاء هو أم أخطاءنا نحن».

عدتُ بهذه الكلمات إلى واشنطن، حيث كان مناخ الاستسلام يتّسع أكثر فأكثر، أقلّه بالنسبة إلى إقرار مشروع قانون الرعاية الصحّية. حقّقت «حفلة الشاي» ما كانت تصبو إليه، فأنتجت مقدارًا كبيرًا من الدعاية السلبية قوّض جهودنا، وأثارت مخاوف الجمهور من أنّ الإصلاح سيكون مكلفًا للغاية، أو مصدرًا للفوضى، أو أنّه لن يساعد سوى الفقراء. وفي تقرير أوّلي من مكتب الموازنة في الكونغرس، وهو الجهاز المهنيّ المستقلّ المكلّف بتقدير كلفة كلّ التشريعات الفدرالية، قُدّرت بألف مليار دولار كلفة النسخة الأولى لمشروع قانون الرعاية الصحّية كما صادق عليه مجلس النوّاب. وعلى الرغم من أنّ هذه الكلفة لا بدّ من أن تنخفض مع مراجعة القانون وتنقيحه، قدّم الخبر للمعارضين العصا التي تمكّنهم من أن يوسعونا ضربًا. أصاب الهلع النوّاب الديمقراطيين عن الولايات المتأرجحة، واقتنعوا بأنّ دعم مشروع القانون هو أشبه بمهمّة انتحاريّة. وتخلّى الجمهوريون عن التظاهر بالرغبة في التفاوض، ولم يتردّد أعضاء الكونغرس في ترداد مزاعم «حفلة الشاي» بأنّني أسعى إلى تطبيق القتل الرحيم.

الجانب الإيجابي الوحيد لكلّ ما جرى كان أنّه ساعدني في شفاء ماكس بوكوس من هوس محاولة إقناع تشاك غراسلي بالمضيّ في القانون. وفي آخر اجتماع عُقد في المكتب البيضاوي في أوائل أيلول/سبتمبر لمحاولة التوفيق بين وجهتَي نظر الرجلين، أصغيتُ بصبر إلى غراسلي وهو يعرض خمسة أسباب جديدة لعدم اقتناعه بالنسخة الأخيرة من مشروع القانون.

«دعني أطرح عليك سؤالًا، يا تشاك»، قلتُ له، «إذا وافق ماكس على كلّ اقتراحاتك، فهل ستؤيّد مشروع القانون؟».

«حسنًا...».

«هل ثمّة تعديلات، مهما تكن، كفيلة بإقناعك بالتصويت إلى جانبنا؟».

حلّ صمت مربك، قبل أن يرفع غراسلي عينيه وينظر إليّ ويجيب:

«لا أظنّ ذلك، سيّدي الرئيس».

لا أظنّ ذلك.

سرعان ما خيّم المزاج السيّئ على البيت الأبيض، وتساءل بعض أعضاء فريقي هل حان الوقت لنرفع الراية البيضاء. كان رام الأكثر تجهّمًا، فقد سبق له أن مرّ بالتجربة عينها مع بيل كلينتون، وأدركَ جيّدًا ما قد يعنيه تراجع نسبة تأييدي في استطلاعات الرأي بالنسبة إلى احتمالات إعادة انتخاب المرشّحين الديمقراطيين في المناطق المتِأرجحة، وبينهم كثيرون ممّن اختارهم هو

شخصيًا وساعد في انتخابهم، فضلًا عن إلحاق الضرر باحتمالات إعادة انتخابي في عام 2012. ولدى مناقشة خياراتنا خلال اجتماع لكبار المسؤولين، اقترح رام التفاوض مع الجمهوريين للتوصّل إلى إقرار مشروع قانون يتضمّن الكثير من التنازلات، ومنها على سبيل المثال خفض سنّ الاستفادة من برنامج ميديكير من سنّ 65 إلى 60 عامًا، أو توسيع نطاق برنامج التأمين الصحّي الخاصّ بالأطفال. وقال لي:

«لن يكون لك كلّ ما تريده، سيّدي الرئيس، ولكنّه سيساعد الكثير من الناس، ويمنحنا فرصة أفضل للتقدّم في بقيّة بنود أجندتك».

وافق بعض الحاضرين على ذلك، فيما شعر آخرون بأنّ من السابق لأوانه الاستسلام. فبعد إطلاعنا على فحوى محادثاته في الكابيتول، أعرب فيل شيليرو عن اعتقاده بأنّه لا يزال بالإمكان إقرار مشروع القانون كما هو بأصوات الديمقراطيين فقط، لكنّه اعترف بأنّ ذلك غير مؤكّد.

«أعتقد أنّ السؤال هو التالي يا سيّدي الرئيس: هل تشعر بأنّك محظوظ؟».

«أين نحن يا فيل؟» سألته وأنا أنظر إليه مبتسمًا.

تردّد فيل متسائلًا عمّا إن كنت أطرح عليه سؤالًا خادعًا، ثمّ أجابني:

«المكتب البيضاوي؟».

«وما اسمي؟».

«باراك أوباما».

«باراك حسين أوباما»، قلت بابتسامة مصحّحًا إجابته، «وأنا هنا معكم في المكتب البيضاوي». «صدّقني يا أخي، أنا أشعر دائمًا بأنّني محظوظ».

قلت لأفراد الفريق إنّنا لن نغيّر وجهتنا. ولكنّ قراري لم يكن بصراحة يتعلّق بمدى شعوري بأنّني محظوظ. لم يكن رام مخطئًا بشأن المخاطر. ولو أنّنا في بيئة سياسية مختلفة، أو لو تعلّق الأمر بقضيّة مختلفة، فلربما كنت سأقبل فكرته التفاوض مع الحزب الجمهوري والفوز بنصف نتيجة. ولكنّني لم أرَ في هذه القضيّة أيّ مؤشّر إلى أنّ قادة الجمهوريّين قد يرمون إلينا أيّ طوق نجاة. كنّا في موقف ضعف، وكانت قاعدتهم تطالب بالإجهاز علينا. ومهما كان استعدادنا للتواضع في بنود الإصلاح فلا شكّ في أنّهم كانوا سيتذرّعون بشتّى الأسباب لعدم التعاون معنا.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ مشروع قانون يتضمّن الكثير من التنازلات، ما كان ليساعد ملايين الأشخاص اليائسين، مثل لورا كليتزكا في غرين باي. ولم يكن بإمكاني على الإطلاق أن أهضم فكرة خذلانهم، وتركهم يتدبّرون أمورهم بأنفسهم لأنّ رئيسهم يفتقر إلى ما يكفي من الشجاعة أو المهارة أو الإقناع للوصول، على الرغم من كلّ الصخب السياسي، إلى ما يدرك تمامًا أنّه الأمر الحقّ الذي يجب القيام به.

في تلك المرحلة، كنت قد شاركت في اجتماعات نقاش في ثماني ولايات، لشرح الفكرة التي يقوم عليها إصلاح الرعاية الصحّية. كما أجبت خلال نقل تلفزيونيّ مباشر عن أسئلة أعضاء في «مجموعة الدفاع عن مصالح المتقاعدين»، تناولت مواضيع شتّى من الفجوات في تغطية «ميديكير» إلى التصاريح الاستباقية عن العناية الطبّية المرغوب فيها في نهاية العمر. وكنت أعود إلى غرفة المعاهدات ليلًا لأدقق في السيل الذي لا ينقطع من المذكّرات والجداول الحسابية، حريصًا على أن ألمّ بكلّ جوانب تغطية المخاطر وسقوف إعادة التأمين. أيقنت أنّ نجاح إصلاح النظام الصحّي أو عدم نجاحه بين يديّ. كما شعرت بالامتنان لروح المثابرة والقدرة على التحمّل التي تمتّع بها فريقي، حتّى حين تشتدّ ضراوة المعركة ويبدو النصر بعيد المنال. وذات مرّة وزّع دنيس ماكدونو على الجميع ملصقات كُتبت عليها عبارة «لا للاستهتار»، وقد أصبح ذلك الشعار بمثابة فعل إيمان بالنسبة إلينا.

أدرك أكس أنّ علينا محاولة القيام بخطوة كبرى لتحريك النقاش حول الرعاية الصحّية، واقترح أن ألقي خطابًا في وقت الذروة التلفزيونيّة أمام جلسة مشتركة لمجلسَي النوّاب والشيوخ. أوضح لي أكس أنّها مناورة عالية المخاطر، لم يتمّ اللجوء إليها إلّا مرّتين فقط في الأعوام الستة عشر الماضية، ولكنّها ستمنحني فرصة للتحدّث مباشرة إلى ملايين المشاهدين. فسألته عن موضوعَي الخطابين اللذين أتى على ذكرهما.

«أحدثهما كان عندما أعلن بوش الحرب على الإرهاب بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر».

«والخطاب الآخر؟».

«خطاب بيل كلينتون عن مشروعه لقانون الرعاية الصحّية».

فضحكت وقلت له:

«حسنًا، لقد نجح ذلك نجاحًا باهرًا، أليس كذلك؟».

على الرغم من السابقة المشؤومة، قرّرنا أنّه أمر يستحقّ المحاولة. وهكذا وبعد يومين من عيد العمّال، جلستُ وميشيل في المقعد الخلفي للسيّارة الرئاسيّة متّجهين إلى الكابيتول، ثمّ انتقلنا سيرًا من المدخل الشرقيّ للمبنى إلى باب مجلس النوّاب تمامًا كما فعلنا قبل سبعة أشهر. إعلان الرقيب المكلّف بالاستقبال عن دخولنا، الأضواء، كاميرات التلفزيون، التصفيق، المصافحات أثناء عبورنا الممرّ الأوسط... ظاهريًّا على الأقلّ، بدا كلّ شيء كما كان في شباط/فبراير. لكنّ المزاج العامّ في القاعة بدا مختلفًا هذه المرّة، فالابتسامات مصطنعة قليلًا، والجوّ مشحون بالتوتّر والشكّ. أو لعلّ مزاجي هو ما كان مختلفًا. وإن كنت شعرت بُعيد تسلّمي منصبي بشيء من النشوة أو بالنصر الشخصيّ فكلّ شيء قد زال الآن، وحلّ محلّه شعور أقوى، وهو التصميم على السير حتّى النهاية.

أمضيت ساعة ذلك المساء وأنا أشرح بأكبر قدر ممكن من الوضوح ما قد يعنيه قانوننا لإصلاح النظام الصحّي بالنسبة إلى العائلات التي كانت تشاهدنا، وكيف سيوفّر تأمينًا زهيد الكلفة لمن هم بحاجة إليه، والحماية لمن يملكون عقود تأمين، وكيف سيحول دون تعسّف شركات التأمين بحقّ ذوي الحالات الصحّية، ويُبطل سقوف التغطية التي تثقل كاهل العائلات كعائلة لورا كليتزكا. كذلك أوضحت بالتفصيل كيف ستساعد الخطة كبار السنّ على تغطية ثمن الأدوية الضروريّة لبقائهم، وتفرض على شركات التأمين تغطية كلفة الفحوص الروتينية والرعاية الوقائية بدون أيّ أعباء إضافية. وبيّنت أنّ الحديث عن استيلاء الحكومة على النظام الصحّي و«لجان الموت» مجرّد هراء، وأنّ القانون لن يزيد سنتًا واحدًا على العجز، وأنّ الوقت حان لتحقيق ذلك.

وكنت قد تلقّيت قبل أيّام قليلة رسالة من تيد كينيدي، كتبها لي في أيّار/مايو، لكنّه طلب من فيكي عدم إرسالها إليّ إلّا بعد وفاته. كانت رسالة وداع من صفحتين، يشكرني فيها على تلقّف مشعل إصلاح الرعاية الصحّية، مشيرًا إليه بتعبير «هذه القضيّة العظيمة التي لم تكتمل في مجتمعنا بعد»، القضيّة التي كرّس من أجلها حياته. وأضاف أنّه سيموت وهو يشعر ببعض الارتياح، لأنّ ما قضى سنوات وهو يعمل من أجله سيرى النور أخيرًا تحت إشرافي.

لذلك أنهيت خطابي في تلك الليلة مستشهدًا برسالة تيد، راجيًا أن تجيّش كلماته مشاعر الأمّة تمامًا كما جيّشت مشاعري. وقد كتب: «ما نواجهه هو قبل كلّ شيء قضيّة أخلاقية. وما على المحكّ ليس فقط التفاصيل السياسية، بل المبادئ الأساسية للعدالة الاجتماعية والجوهر الأساسيّ لبلدنا».

وفقًا لاستطلاعات الرأي، عزّز خطابي أمام الكونغرس التأييد الشعبيّ لمشروع قانون الرعاية الصحّية، مؤقتًا على الأقلّ. وما كان أهمّ بالنسبة إلى أهدافنا أيضًا، هو أنّه شدّ من عزيمة ديمقراطيّي الكونغرس المتذبذبين. ومع ذلك، لم يغيّر الخطاب رأي جمهوريّ واحد في الغرفة. وظهر هذا الأمر جليًّا بعد أقلّ من ثلاثين دقيقة على بداية كلمتي، عندما كذّبتُ الادّعاء الزائف بأنّ مشروع القانون سيؤمّن تغطية صحّية للمهاجرين غير الشرعيين، فقد مال عضو الكونغرس الجمهوري عن ولاية كارولينا الجنوبية وغير المشهور جو ويلسون إلى الأمام في مقعده، ومدّ إصبعه باتّجاهي وصاح بوجه محتقن غضبًا: «أنت تكذب!».

لبرهة قصيرة، خيّم الذهول على القاعة. التفتُّ لأبحث عن الشخص الذي قاطعني (وكذلك فعلت رئيسة مجلس النوّاب بيلوسي وقد بدا عليها الاستغراب الشديد، وجو بايدن الذي راح يهزّ رأسه اضطرابًا). ساورتني الرغبة في ترك المنبر والسير نحو ذلك الرجل لأسدّد لكمة إلى وجهه. ولكنّني اكتفيت بالقول: «غير صحيح»، ثمّ واصلت خطابي بينما كان الديمقراطيون يطلقون صيحات الاستهجان باتّجاه ويلسون.

لا يسجّل التاريخ القريب للولايات المتّحدة أيّ حادث من هذا النوع خلال خطاب للرئيس أمام مجلسَي النوّاب والشيوخ. وسرعان ما ارتفعت أصوات أعضاء الكونغرس بالانتقاد، من كلا الحزبين. وفي صباح اليوم التالي اعتذر ويلسون علنًا عن خرق أصول اللياقة، واتّصل برام طالبًا نقل أسفه إليّ أيضًا. قلّلت من شأن الحادث، وقلت لأحد الصحافيين إنّني أقدّر اعتذار ويلسون وأدرك أنّنا جميعًا نرتكب الأخطاء.

ومع ذلك، لم يسعني ألّا ألاحظ التقارير الإخبارية التي تحدّثت عن الارتفاع الكبير في المساهمات عبر الإنترنت بحملة إعادة انتخاب ويلسون في الأسبوع الذي أعقب ردّة فعله على خطابي. وبدا أنّه أصبح بالنسبة إلى كثير من الناخبين الجمهوريين بطلًا يتجرّأ على قول الحقيقة أمام السلطة. كان هذا مؤشّرًا إلى أنّ «حفلة الشاي» ووسائل الإعلام المتحالفة معها لم يحققوا فقط هدفهم المتمثّل بشيطنة مشروع قانون الرعاية الصحّية، بل شيطنوني أنا شخصيًّا، وبعثوا برسالة إلى جميع المسؤولين الجمهوريين مفادها أنّه في قضيّة معارضة حكومتي، لم تعد أيّ من القواعد القديمة قائمة.

على الرغم من أنّني نشأت في هاواي، لم أتعلم قطّ قيادة مركب شراعي، فلم يكن متاحًا لعائلتي أن تتحمّل كلفة هذه الهواية. ومع ذلك فخلال الأشهر الثلاثة والنصف التالية، شعرت بما أتخيّل أنّ البحارة يشعرون به في عرض البحر بعد هبوب عاصفة عاتية. ظلّ العمل شاقًا ورتيبًا في بعض الأحيان، وزادت من صعوبته حاجتنا إلى معالجة الثغرات في مركبنا والتخلّص من المياه المتسرّبة إلى داخله. كذلك كانت المحافظة على السرعة والاتّجاه الصحيح وسط الرياح المتغيّرة باستمرار والتيّارات الجارفة تتطلّب صبرًا ومهارةً وانتباهًا. لكنّ شعورنا بالارتياح بعد نجاتنا من الغرق مكّننا من أن نواصل لبعض الوقت مهامّنا اليوميّة بإيمان متجدّد بأنّنا قد ننجح في الوصول إلى هدفنا.

أولى النتائج أنّ بوكوس، بعد أشهر من التأخير، أحال مشروع قانون الرعاية الصحّية على لجنة المال في مجلس الشيوخ للمناقشة. كانت نسخته المستوحاة من نموذج ماساتشوستس الذي اعتمدنا عليه كلّنا، أشدّ شحًّا ممّا كنّا نتمنّاه في موضوع الإعانات المقدّمة إلى غير المؤمّنين. أصررنا على استبدال الضريبة المفروضة على عقود التأمين الممنوحة من أرباب العمل بضريبة أعلى على الأثرياء. ولكن يجب الاعتراف لجميع أعضاء اللجنة بأنّ المداولات كانت، عمومًا، موضوعية وخالية من المبالغة في تسجيل المواقف. وبعد ثلاثة أسابيع من العمل الشاق، صدّقت اللجنة على مشروع القانون بـ14 صوتًا مقابل 9. حتى إن أوليمبيا سنو قرّرت التصويت مع المشروع، ومنحتنا صوتًا جمهوريًا وحيدًا.

بعد ذلك نجحت رئيسة مجلس النوّاب بيلوسي، على الرغم من معارضة الجمهوريّين الشديدة، في تعيين جلسة لمناقشة نسخة نيابية موحّدة من

مشروع القانون في مجلس النوّاب، وتحديد تاريخ 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2009 للتصويت عليها. (كان مشروع القانون جاهزًا منذ بعض الوقت، لكنّ نانسي لم ترغب في تقديمه إلى مجلس النوّاب، وفرض مواجهة سياسيّة صعبة على النوّاب، قبل أن تتأكّد من أنّ مجلس الشيوخ لن يردّ المشروع). وفكّرنا في أنّنا إذا استطعنا إقناع مجلس الشيوخ بكامل أعضائه بإقرار نسخة موحّدة مماثلة خاصّة به من مشروع القانون قبل عطلة عيد الميلاد، يمكننا بعدئذ تخصيص شهر كانون الثاني/يناير للتفاوض على توحيد نسختي مجلس الشيوخ ومجلس النوّاب، وإرسال مشروع قانون موحّد إلى كلا المجلسين للموافقة عليه، وإذا حالفنا الحظّ، يكون القانون بصيغته النهائيّة على مكتبي في شباط/فبراير للتوقيع عليه.

لكنّ تلك الفرضيّة كانت صعبة التحقّق وتعتمد إلى حدّ كبير على صديقي القديم هاري ريد، زعيم الأغلبيّة الديمقراطيّة في مجلس الشيوخ. وقد افترض ريد صاحب النظرة المتشائمة إلى الطبيعة البشرية، أنّه عندما يحين موعد طرح النسخة الأخيرة من مشروع قانون الرعاية الصحّية على التصويت، لن يمكننا الاعتماد على أوليمبيا سنو. (وقال لي بنبرة الواثق: «سترضخ حالما يضغط عليها ماكونيل»). للحؤول دون إمكانية التعطيل، لم يكن بوسع هاري خسارة أيّ صوت من تكتّله الحزبيّ المؤلّف من ستين سناتورًا. ومثلما كانت الحال في قانون الإنعاش الاقتصاديّ، فإنّ هذا الواقع منح كلًّا من أولئك الشيوخ قدرة ضغط كبيرة لإدخال أتفه التعديلات وأسخفها على مشروع القانون.

لم يكن ذلك الوضع مناسبًا للاعتبارات السياسيّة النبيلة، وهو ما لم يزعج أبدًا هاري، الذي لا يضاهيه أحد في المناورة وعقد الصفقات وممارسة الضغوط. خلال الأسابيع الستة التالية وبعدما قُدِّم مشروع القانون الموحّد إلى مجلس الشيوخ، بدأت مناقشات طويلة للقضايا الإجرائية، لكنّ الأمر المهمّ الوحيد هو ما كان يدور خلف الأبواب المغلقة لمكتب هاري، حيث راح يلتقي بالشيوخ المعترضين واحدًا تلو الآخر لمحاولة الحصول على دعمهم. طالبه البعض بتمويل مشاريع سياسيّة كانت تنمّ عن حُسن نيّة، لكنّها خلت من أيّ فائدة حقيقيّة. كما أنّ عددًا من الشيوخ الأكثر ميلًا إلى اليسار، والذين لا يتردّدون عادة في التنديد علنًا بالأرباح الخياليّة التي تحقّقها شركات الأدوية الكبرى وشركات التأمين الخاصّة، لم يجدوا أيّ مشكلة على الإطلاق في الأرباح الضخمة التي تحقّقها شركات الأجهزة الطبّية التي أقامت مصانعها في ولاياتهم، لا بل إنّهم ضغطوا على هاري لخفض ضريبة مقترحة على تلك الشركات. واشترط السناتوران بن نيلسون وماري لاندريو لكي يصوّتا مع المشروع تخصيص مليارات الدولارات الإضافية في إطار برنامج «ميديكيد» لولايتَي لويزيانا ونبراسكا، وهو ما سمّاه الجمهوريّون بخبث «استملاك

لويزيانا» (للإشارة إلى تنازل فرنسا عن أراضي لويزيانا للولايات المتّحدة) و«رشوة مقشّري الذرة» (وهو النعت الذي يُطلق على سكّان نبراسكا).

كان هاري مستعدًّا لهذا النوع من المساومات، ولكن أكثر من اللازم أحيانًا. ومع ذلك كان يُطلع فريقي باستمرار على فحوى المحادثات، وهو ما سمح لكلّ من فيل ونانسي آن برفض أيّ تعديل على القانون قد يُضرّ بجوهر إصلاحاتنا. ولكنّه كان يتعنّت أحيانًا بهدف عقد بعض الصفقات، فأضطرّ إلى الاتّصال به هاتفيًّا لكبح جموحه. كانت اعتراضاتي تنجح عادة في تليين موقفه، ولكن ليس من دون تذمّر، متسائلًا كيف يمكنه التوصّل إلى إقرار مشروع القانون إن كان عليه القيام بالأمور على طريقتي.

«سيّدي الرئيس»، قال لي في أحد الأيّام، «أنت أوسع منّي معرفة بسياسة الرعاية الصحّية، لكنّني أعرف مجلس الشيوخ، اتّفقنا؟».

لكنّ أساليب هاري كانت حميدة مقارنةً بالاستراتيجيات اللاأخلاقيّة كتبادل الخدمات السياسية وغيرها من أنواع المساومات، التي كان زعماء مجلس الشيوخ يلجؤون إليها في الماضي لإقرار مشاريع قوانين كبيرة ومثيرة للجدل مثل قانون الحقوق المدنية أو قانون رونالد ريغن للإصلاح الضريبي في عام 1986، أو «الصفقة الجديدة». لكنّ مشاريع القوانين تلك أُقِرّت في زمن كانت فيه الصفقات السياسيّة تبقى بعيدة عن الصحف، وقبل عهد النشرات الإخباريّة المتواصلة. أمّا بالنسبة إلينا، فقد كان بطء سير مشروع القانون في أروقة مجلس الشيوخ بمثابة كابوس من ناحية العلاقات العامّة. وكلّما أضيف تعديل إلى المشروع لمراعاة أحد الشيوخ، كانت المقالات الصحافية تضجّ بأخبار «صفقات الكواليس». كما أنّ أيّ صدمة إيجابيّة أحدثها خطابي أمام المجلسين حول إصلاح النظام الصحّي قد تلاشت، ليزداد الوضع سوءًا حين قرّر هاري، بمباركة منّي، أن يشطب من مشروع القانون ما كان يُسمّى «خيار القطاع العامّ».

منذ بداية نقاش قانون الرعاية الصحّية، دفعنا الخبراء السياسيون اليساريون إلى تعديل نموذج ماساتشوستس لمنح المستهلكين خيار شراء عقد التغطية الصحّية من خلال «البورصة» عبر الإنترنت، لا فقط من شركات خاصّة مثل «أيتنا» و«بلو كروس بلو شيلد» بل من مؤسّسة ضامنة حديثة تملكها وتشغّلها الدولة. لم يكن مفاجئًا أن ترفض شركات التأمين فكرة «خيار القطاع العام» هذه، بحجة أنّها، أي الشركات الخاصّة، لن تكون قادرة على منافسة خطّة تأمين حكومية لا تعمل تحت ضغط تحقيق الربح. بالنسبة إلى مؤيّدي خيار القطاع العامّ، كان هذا هو الهدف المنشود تمامًا: فعبر تسليط الضوء على فعالية التغطية الصحّية الحكومية من حيث الكلفة، وفضح الهدر الكبير واللاأخلاقية في سوق التأمين الخاصّ، كانوا يأملون أن يمهّد خيار القطاع العامّ الطريق لتحقيق فكرة الجهة الضامنة الواحدة.

كانت تلك الفكرة ذكيّة وجذّابة لدرجة أنّ نانسي بيلوسي أدرجتها في مشروع قانون مجلس النواب. أمّا في مجلس الشيوخ فقد تعذّر الحصول على ستين صوتًا لتأييد مشروع قانون يتضمّن بند خيار القطاع العامّ. قدّمت لجنة الصحّة والتعليم في مجلس الشيوخ نسخة مخفّفة من مشروع القانون، تنصّ على أنّه ينبغي على أيّ شركة تأمين تديرها الحكومة أن تفرض الأسعار عينها التي تفرضها شركات التأمين الخاصّة. غير أنّ هذا الأمر كان سيقضي بالطبع على خيار القطاع العامّ. ففكّرت وفريقي في حلّ وسطي يقضي بحصر توفير خيار القطاع العامّ بالمناطق حيث عدد شركات التأمين الخاصّة قليل جدًّا ولا يتيح مجالًا للمنافسة الحقيقية، وآنذاك يمكن لمؤسّسة عامّة الإسهام بخفض قيمة أقساط التأمين ككلّ. ولكن حتى هذه الفكرة لم يتقبّلها الديمقراطيّون المحافظون، ومن بينهم جو ليبرمان من ولاية كونيكتيكت، الذي أعلن قُبيل عيد الشكر أنّه لن يصوّت في أيّ ظرف من الظروف مع مشروع قانون يتضمّن خيار القطاع العامّ.

ما إن ذاع خبر حذف خيار القطاع العام من مشروع قانون مجلس الشيوخ حتّى جُنّ جنون الناشطين اليساريّين. فقد أعلن هوارد دين الحاكم السابق لولاية فيرمونت والمرشّح الرئاسي السابق، أنّ ذلك يعني «انهيار الإصلاح الصحّي في مجلس الشيوخ الأميركي». أشدّ ما أثار غضب اليساريّين كان أنّني وهاري بدونا كأنّنا نراعي أهواء جو ليبرمان، الرجل الذي يزدريه يساريّو الحزب الديمقراطيّ والذي هُزم في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي في عام 2006 بسبب دعمه المستمرّ لحرب العراق، ثمّ أُجبر على إعلان ترشّحه إلى مجلس الشيوخ بصفته مستقلًّا. لم تكن تلك المرّة الأولى التي أضع فيها مشاعري جانبًا وأتصرّف حيال ليبرمان ببراغماتية. فعلى الرغم من تأييده صديقه جون ماكين في الحملة الرئاسية الأخيرة، قمتُ وهاري بإسكات الدعوات إلى تجريده من مهامّه المختلفة في لجان مجلس الشيوخ، لأنّنا لا نستطيع المجازفة بتركه يخرج من الكتلة الديمقراطيّة ويجعلنا نخسر صوتًا يمكننا الاعتماد عليه. وقد كنّا على حق في ذلك، فليبرمان كان يدعم سياساتي المحلّية باستمرار. لكنّ قدرته على إملاء شروطه في ما يتعلّق بإصلاح النظام الصحّي عززت وجهة النظر السائدة بين بعض الديمقراطيين بأنّني أعامل أعدائي معاملة أفضل ممّا أعامل حلفائي، وأنّني أبتعد عن التقدّميين الذين أوصلوني إلى رئاسة الجمهوريّة.

وجدتُ أنّ ذلك الضجيج كلّه كان مثيرًا للسخط. وقلت متذمّرًا أمام فريقي:

«لماذا لا يفهم الناس أنّنا بحاجة إلى ستين صوتًا؟ هل يجب أن أقول للثلاثين مليونًا العاجزين عن شراء عقد تأمين إنّ عليهم الانتظار عشر سنوات أخرى لأنّنا لا نستطيع توفير خيار القطاع العامّ لهم؟».

بالإضافة إلى أنّ النقد الآتي من الأصدقاء هو الأشدّ إيلامًا، كان لهذا التذمّر عواقب سياسية فورية على الديمقراطيين. فقد أربك قاعدتنا (التي كان

معظمها يجهل حتى معنى خيار القطاع العامّ) وقسم كتلتنا الحزبية، ما صعّب علينا جمع الأصوات التي نحتاج إليها للوصول بقانون الرعاية الصحّية إلى خط النهاية. كما تجاهل أنّ كلّ النجاحات العظيمة التي تحقّقت في مجال الرعاية الاجتماعية عبر التاريخ الأميركي، بما في ذلك الضمان الاجتماعي وبرنامج **ميديكير**، لم ترَ النور دفعة واحدة بل بُنيت شيئًا فشيئًا مع الوقت. كما أنّ النقد المسبق لما يمكنه أن يكون انتصارًا ضخمًا، وإنْ غير كامل، وتحويله إلى هزيمة ساحقة، يسهم بإضعاف معنويات الناخبين الديمقراطيين على المدى الطويل – وهو ما يُعرف أيضًا بمتلازمة «ما جدوى التصويت إن لم يتغيّر شيء؟» – ويزيد في صعوبة فوزنا في الانتخابات ودفع التشريعات قُدُمًا في المستقبل.

قلتُ لفاليري إنّ هناك سببًا لميل الجمهوريين إلى القيام بالعكس تمامًا. فرونالد ريغان كان مسؤولًا عن زيادات ضخمة في الموازنة الفدرالية، والعجز الفدرالي، وعديد اليد العاملة الفدرالية، ومع ذلك يظلّ في عيون أنصار الحزب الجمهوريّ الرجل الذي نجح في تقليص حجم الحكومة الفدرالية. لقد أدرك الجمهوريّون أنّ القصص التي تُروى لا تقلّ أهمّية عن الأفعال في عالم السياسة.

لم نعبّر عن أيّ من تلك الأفكار علنًا، على الرغم من أنّ عبارة «خيار القطاع العامّ» ظلّت حتى نهاية فترة رئاستي اختصارًا مفيدًا نلجأ إليه في البيت الأبيض لوصف كلّ تذمّر تظهره مجموعات المصالح الديمقراطية بسبب فشلنا في تحدّي الجاذبية السياسية وتلبية مطالبها بالكامل. وبدلًا من ذلك، بذلنا قصارى جهدنا لتهدئة روع الناس، وذكّرنا مناصرينا الساخطين بأنّ أمامنا متّسعًا من الوقت لتحسين القانون عند توحيد مشروعي مجلس النواب ومجلس الشيوخ. واصل هاري القيام بما يجيده، فمدّد فترة انعقاد مجلس الشيوخ إلى ما بعد أسابيع من موعد تعليق العمل التشريعيّ لمناسبة إجازة نهاية العام. وكما توقع، أثارت أوليمبيا سنو عاصفة حين زارت المكتب البيضاوي لتخبرنا شخصيًا أنّها ستصوّت ضدّ القانون (عازية السبب إلى أنّ هاري يستعجل إقراره، على الرغم من شيوع خبر التهديد الذي وجّهه إليها ماكونيل بتجريدها من منصبها في لجنة المؤسّسات الصغيرة إذا ما صوّتت مع القانون). لكن ذلك كلّه لم يكن مهمًّا. فعشيّة عيد الميلاد، وبعد أربعة وعشرين يومًا من النقاش، ومع اكتساء شوارع واشنطن شبه الخالية بغطاء ثلجيّ سميك، أقرّ مجلس الشيوخ مشروع قانون الرعاية الصحّية، وسمّاه «قانون حماية المريض والرعاية الصحّية المعقولة التكلفة» بأغلبية ستين صوتًا بالضبط. وكان ذلك أول تصويت يجري في مجلس الشيوخ عشيّة عيد الميلاد منذ عام 1895.

بعد ساعات قليلة جلست مرتاحًا في مقعدي على متن طائرة الرئاسة، مصغيًا إلى ميشيل وابنتيّ يروين كيف تأقلم بو جيّدًا مع رحلته الأولى في الطائرة التي كانت تمضي بنا إلى هاواي لقضاء إجازة الأعياد. شعرت بأنّني بدأت أسترخي قليلًا، وقلت لنفسي إنّنا سننجح. لم يصل مركبنا إلى وجهته بعد،

ولكن بفضل فريقي، وبفضل نانسي وهاري وكتلة ديمقراطيّي الكونغرس الذين صوّتوا بشجاعة إلى جانبنا، بدأت اليابسة تلوح أمام أنظارنا.
لكنّني لم أكن أعلم أنّ سفينتنا على وشك الاصطدام بالصخور.

كان إحكامنا قبضتنا على مجلس الشيوخ يعود إلى سبب واحد فقط. فبعد وفاة تيد كينيدي في آب/أغسطس، غيّرت الهيئة التشريعية في ولاية ماساتشوستس قانون الولاية للسماح للحاكم الديمقراطي ديفال باتريك بتعيين بديل لكينيدي بدلًا من ترك المقعد شاغرًا حتى إجراء انتخابات فرعية. لكنّ ذلك كان مجرّد إجراء مؤقت، ومع تعيين موعد للانتخابات في 19 كانون الثاني/يناير، كنّا بحاجة إلى أن يفوز ديمقراطي بالمقعد. لحسن حظّنا، كانت ولاية ماساتشوستس من أكثر الولايات ديمقراطيّة في بلدنا، ولم يفز بعضوية مجلس الشيوخ عنها أيّ جمهوريّ منذ سبعة وثلاثين عامًا. وحافظت المرشّحة الديمقراطية إلى مجلس الشيوخ، المدّعية العامّة مارثا كوكلي، على تفوّقها الثابت بفارق أكثر من عشر نقاط على خصمها الجمهوري سيناتور الولاية غير المعروف سكوت براون.
وبما أنّنا اعتبرنا نتيجة ذلك السباق مضمونة، أمضيت وفريقي الأسبوعين الأول والثاني من شهر كانون الثاني/يناير في محاولة التوصّل إلى صيغة مشروع قانون مقبولة من الديمقراطيين في كلا مجلسي النوّاب والشيوخ. لكنّ ذلك لم يكن بالأمر السهل، فالازدراء الذي يكنّه كلّ من المجلسين للآخر هو من التقاليد العريقة في واشنطن، ويتجاوز حتّى الاختلاف الحزبيّ. فالشيوخ يعتبرون النوّاب انفعاليّين ومحدودي الأفق وقليلي الاطّلاع، بينما يميل النوّاب إلى اعتبار الشيوخ كثيري الكلام ومزهوّين بأنفسهم وقليلي الفعاليّة. مع بداية عام 2010، تحوّل هذا الازدراء إلى عداء صريح. فالنوّاب الديمقراطيون الذين سئموا كبح اندفاع أغلبيتهم الكبيرة، ووضع العراقيل في طريق مبادراتهم اليساريّة الطموحة من قبل الكتلة الديمقراطية في مجلس الشيوخ التي ظلّت رهينة أعضائها المحافظين، أصرّوا على أنّ مشروع قانون الرعاية الصحّية بنسخته الصادرة عن مجلس الشيوخ لا يمكن إقراره في مجلس النوّاب. أمّا الشيوخ الديمقراطيون الذين ضاقوا ذرعًا بما اعتبروه تعجرفًا من جانب النوّاب، فلم يكونوا أقلّ عصيانًا. وبدا أنّ جهود رام ونانسي آن لعقد اتّفاق لا تصل إلى أيّ نتيجة، واندلعت الخلافات حول الأحكام الأكثر غموضًا في مشروع القانون، وشتم الأعضاء بعضهم بعضًا وهدّدوا بالانسحاب.
بعد أسبوع شعرت بأنّ الكيل طفح، فدعوت بيلوسي وريد والمفاوضين من كلا الجانبين إلى البيت الأبيض، وجلسنا لثلاثة أيام متتالية في منتصف كانون الثاني/يناير إلى طاولة قاعة مجلس الوزراء، وتناقشنا بشكل منهجي في كلّ مواضيع الخلاف، وحدّدنا النقاط حيث على النوّاب أن يأخذوا في الاعتبار العوائق التي يواجهها الشيوخ، والنقاط الأخرى التي على الشيوخ التنازل

بشأنها، وكنت حريصًا على تذكير الجميع طوال الوقت بأنّ الفشل ليس خيارًا، وبأنّنا سنواصل تلك الجلسات لشهر إذا لزم الأمر للتوصّل إلى اتّفاق.

على الرغم من التقدّم البطيء كنتُ واثقًا من أنّنا سننجح في النهاية. أقلّه حتّى الزيارة التي قمت بها في أحد الأيّام لمكتب أكسلرود الصغير، لأجده وميسينا ينظران إلى شاشة كمبيوتر كطبيبين يتفحّصان صور الأشعّة لمريض يُحتضر. فسألتهما:

«ما الأمر؟».

«لدينا مشاكل في ماساتشوستس»، قال أكس وهو يهزّ رأسه.

«هل هي سيّئة؟».

«جدًّا»، أجاب أكس وميسينا بصوت واحد.

أوضحا لي أنّ مرشّحتنا إلى مجلس الشيوخ مارثا كوكلي اعتبرت الفوز في الانتخابات أمرًا مفروغًا منه، فراحت تقضي وقتها في التودّد إلى النوّاب والشيوخ والمتبرّعين ورؤساء النقابات بدلًا من التوجّه إلى الناخبين. وممّا زاد الطين بلّة أنّها أخذت إجازة قبل الانتخابات بثلاثة أسابيع فقط، في خطوة انتقدتها الصحافة بشدّة. في هذا الوقت اتّقدت الحماسة في صفوف حملة المرشّح الجمهوريّ سكوت براون. وقد أحسن هذا الأخير الإفادة من وسامته وشخصيّته المحبّبة، كما من الشاحنة الصغيرة التي كان يقودها لزيارة كلّ ناحية في ماساتشوستس، وبرع في العزف على وتر مخاوف ناخبي الطبقة العاملة وشعورهم بالإحباط بعدما أنهكهم الركود الاقتصاديّ، وشعروا بأنّ هاجس إقرار قانون الرعاية الصحّية الفدرالي الذي استبدّ بي ليس سوى مضيعة للوقت في ولايتهم التي سبق أن وفّرت التأمين الصحّي لجميع سكّانها.

وبدا أنّ شيئًا لم يستطع إيقاظ كوكلي من سباتها، لا الفارق المتضائل بينها وبين خصمها في استطلاعات الرأي، ولا الاتّصالات القلقة من جانب فريقي ومن هاري. وكانت عشيّة ذلك اليوم قد تجاهلت سؤالًا وجّهه إليها أحد الصحافيّين عن سبب عدم الحماسة الواضح في نشاطها الانتخابيّ، فقالت له: «وما المطلوب؟ أن أقف ساعات أمام فينواي بارك؟ في هذا البرد؟ لأقضي الوقت في مصافحة الناس؟» في إشارة ساخرة إلى ما قام به سكوت براون يوم رأس السنة في إطار حملته الانتخابيّة، وزيارته ملعب بوسطن حيث كان فريق هوكي المدينة، «بوسطن بروينز»، يستضيف فريق «فيلادلفيا فلايرز» لخوض المباراة السنويّة التقليدية. وفي بلدة مشهورة بعشق فرقها الرياضية، لم يكن بوسع مرشّحتنا أن تجد ردًّا أفضل من الردّ الذي تلفّظت به لينفر منها قسم كبير من الناخبين.

«هي لم تصرّح بذلك!» قلتُ مصعوقًا.

أومأ ميسينا برأسه نحو جهاز الكمبيوتر، وقال:

«الخبر مكتوب هنا، على موقع غلوب الإلكتروني».

«لا!» قلت متأوّهًا، وأنا أمسك أكس من طيّتَي سترته وأهزّه بطريقة مسرحية، وأضرب قدميّ بالأرض كطفل صغير تنتابه نوبة غضب، «لا! لا! لا!».

ثمّ تراخت كتفاي حين أدركت مضاعفات ذلك، وقلت أخيرًا:

«سوف تخسر الانتخابات، أليس كذلك؟».

لم يكن أكس وميسينا مضطرّين إلى الإجابة. حاولتُ في عطلة نهاية الأسبوع التي سبقت الانتخابات إنقاذ الموقف بالسفر إلى بوسطن لحضور مهرجان انتخابيّ أقامته كوكلي. ولكن بعد فوات الأوان، فقد فاز براون بفارق كبير. وأشارت عناوين الصحف في جميع أنحاء البلاد إلى «انقلاب سياسيّ صاعق» و«هزيمة تاريخية». أمّا الحكم في واشنطن فقد كان سريعًا ومبرمًا.

بات مشروع قانون أوباما للرعاية الصحّية في عداد الأموات.

لا أزال حتى الآن أجد صعوبة في تحليل هزيمة ماساتشوستس بوضوح. ربّما كان عليّ العودة إلى الحكمة التقليدية، وألّا أشدّد على إصلاح النظام الصحّي في السنة الأولى، وأن أركّز في إطلالاتي العامّة وخطاباتي على موضوعَي الوظائف والأزمة المالية، فلربّما استطعنا إنقاذ ذلك المقعد في مجلس الشيوخ. ولو كانت مشاغلنا أقلّ فلربّما كنّا سنلاحظ، فريقي وأنا، إنذارات الخطر في وقت مبكر، ونحيط بالمرشّحة كوكلي على نحو أفضل، ونكثّف المجهود الانتخابيّ في ماساتشوستس. كذلك كان من الممكن، نظرًا للحالة الاقتصادية السيّئة، ألّا يكون هناك ما نستطيع القيام به وألّا ينجح تدخّلنا الهزيل في تغيير مسار التاريخ.

أعلم أنّنا شعرنا كلّنا آنذاك بالخطأ الفادح الذي ارتكبناه. وكذلك كان رأي الصحافة، فقد طالبتني المقالات الافتتاحية بتغيير فريقي بدءًا برام وأكس. لكنّني لم أُعر ذلك اهتمامًا كبيرًا، فبالنسبة إليّ كنتُ أنا الأولى بتحمّل مسؤوليّة ما جرى. ولطالما افتخرتُ بأنّني أوجدت خلال الحملة الانتخابيّة وفي البيت الأبيض، ثقافة عدم البحث عن كبش محرقة للتضحية به حين تسوء الأمور.

ولكنّ رام وجد صعوبة في تجاهل كلّ ذلك الضجيج. فبالنسبة إلى هذا الرجل الذي أمضى معظم حياته المهنية في واشنطن، كانت الأخبار اليومية بوصلته الوحيدة لمعرفة حقيقة أداء الحكومة، وأيضًا موقعه الشخصيّ في العالم. لقد كان رام دائم التودّد إلى صنّاع الرأي في المدينة، مدركًا تمامًا بأيّ سرعة يتحوّل الرابحون إلى خاسرين وكيف يتمّ تمزيق موظفي البيت الأبيض بدون رحمة في أعقاب أيّ فشل. وقد اعتبر أنّه تعرّض في قضيّة إصلاح النظام الصحيّ لتشويه غير مبرّر لسمعته. والحقيقة أنّه كان أكثر الذين حذّروني من الخطر السياسي الناتج عن المضيّ قدمًا في مشروع قانون الرعاية الصحّية. وشأننا جميعًا حين نتعرّض للأذى أو نشعر بالحزن، لا شكّ في أنّه باح بمكنونات صدره أمام بعض أصدقائه في المدينة. لكنّ دائرة الأصدقاء تلك كانت لسوء الحظ واسعة جدًا. فبعد نحو شهر من انتخابات ماساتشوستس، كتب المعلّق

الصحافيّ دانا ميلبانك مقالةً في صحيفة واشنطن بوست دافع فيه بقوّة عن رام، وقال إنّ «أكبر خطأ ارتكبه أوباما كان عدم الاستماع إلى نصائح إيمانويل بشأن الرعاية الصحّية»، وشدّد على أنّ اعتماد مشروع قانون يتضمّن بعض التنازلات كان سيعبّر عن ذكاء استراتيجيّ أكبر.

إنّ ابتعاد قائد فريق العمل الخاصّ برئيس الجمهوريّة عن رئيسه بعد تعرّض هذا الأخير للخسارة ليس بالوضع الذي يمكن اعتباره مثاليًّا. صحيح أنّ تلك المقالة لم تُسعدني، ومع ذلك لم أفكّر أنّ رام كان وراء نشره، بل عزوتُ الأمر إلى الإهمال الناتج عن الضغط. إلّا أنّ سائر أفراد فريقنا لم يسارعوا مثلي إلى المسامحة. ففاليري التي تقف دائمًا موقف الدفاع عنّي، اشتعلت غضبًا. أمّا كبار الموظّفين الآخرين الذين كانوا تحت تأثير صدمة هزيمة كوكلي، فقد تراوحت ردود فعلهم بين الغضب وخيبة الأمل. بعد ظهر ذلك اليوم، دخل رام المكتب البيضاوي وملامح الندم على وجهه، وهو ما وجدته أمرًا بديهيًّا للغاية، وقال لي إنّه لم يقصد أن يخذلني، لكنّه يدرك أنّه خذلني ومستعدّ لتقديم استقالته.

«لن تستقيل»، أجبته. أوضحت له أنّه أخطأ وأنّ عليه معالجة الأمر مع بقيّة أفراد الفريق. لكنّني قلت له أيضًا إنّه كان رئيسًا ممتازًا لفريق الموظّفين، وإنّني واثق من أنّ الخطأ لن يتكرّر، وإنّني بحاجة إليه حيث هو.

«سيدي الرئيس، لست متأكدًا...».

«أتعرف ما عقابك الحقيقي؟» سألته مقاطعًا، وأنا أربّت ظهره في طريقنا إلى الباب.

«ما هو؟».

«عليك النجاح في إقرار مشروع قانون الرعاية الصحّية!».

إصراري على اعتبار الأمر ممكنًا لم يكن بالجنون الذي بدا عليه. صحيح أنّ خطّتنا الأصلية، أي التفاوض على مشروع قانون يكون بمثابة تسوية بين ديمقراطيي مجلس النوّاب ومحازبيهم في مجلس الشيوخ، ثمّ إقراره في المجلسين، لم تعد واردة، فأصواتنا التسعة والخمسون تعني أنّ الفشل ينتظرنا من دون شكّ. ولكن كما ذكّرني فيل ليلة تلقّينا نتائج ماساتشوستس، بقي أمامنا مسار واحد وهو لا يتضمّن العودة إلى مجلس الشيوخ: إذا وافق مجلس النوّاب على مشروع قانون مجلس الشيوخ بدون إدخال أيّ تغيير عليه، يستطيع آنذاك إرساله توًّا إلى مكتبي لأوقّع عليه فيصبح قانونًا. وبرأي فيل، قد نستطيع بعد ذلك اللجوء إلى إجراء في مجلس الشيوخ يُسمّى «تسوية الموازنة» يسمح بإقرار القوانين المالية البحتة بأكثرية خمسين سناتورًا لا ستّين كما هي العادة. وسيمكننا إدخال عدد من التعديلات على مشروع قانون مجلس الشيوخ عبر تشريع منفصل. لكنّ ذلك لن يحول دون اضطرارنا إلى أن نطلب من النوّاب الديمقراطيين الموافقة على نسخة من مشروع قانون الرعاية الصحّية كانوا قد رفضوها سابقًا، لأنّها تخلو من خيار القطاع العامّ،

وتتضمّن «ضريبة كاديلاك» تعارضها النقابات، ومزيجًا مرهقًا من خمسين بورصة ولاية بدلًا من سوق وطني واحد يستطيع الناس من خلاله إجراء عقود تأمينهم.

«هل ما زلت تشعر بأنّك محظوظ؟» سألني فيل بابتسامة صغيرة.

في الواقع، لم أكن أشعر بنفسي كذلك.

لكنّي كنت أثق تمامًا برئيسة مجلس النواب.

كان العام السابق قد عزّز من تقديري لمهارات نانسي بيلوسي التشريعية. فقد كانت صارمة وبراغماتية وبارعة في ضبط عناصر كتلتها الحزبيّة المشاكسين، وغالبًا ما كانت تدافع علنًا عن بعض مواقف زملائها الديمقراطيين في مجلس النواب، التي لا يمكن الدفاع عنها سياسيًا، لتعود في الكواليس وتقنعهم بالتسويات الحتمية المطلوبة للوصول إلى النتائج المطلوبة.

اتّصلت بنانسي في اليوم التالي، وأوضحت أنّ فريقي قد صاغ نصّ قانون جديدًا يتضمّن الكثير من التنازلات ويمكن استخدامه بصورة احتياطيّة، لكنّني أردت أوّلًا محاولة إقناع مجلس النوّاب بإقرار مشروع القانون كما وافق عليه مجلس الشيوخ، وكنت بحاجة إلى دعمها للقيام بذلك. فاضطررتُ إلى أن أصغي طوال خمس عشرة دقيقة إلى إحدى الخطب المسهبة التي تشتهر بها نانسي عن العيوب في مشروع قانون مجلس الشيوخ، ودوافع غضب أعضاء كتلتها النيابيّة، والأسباب التي تجعلها ترى في الشيوخ الديمقراطيين مجموعة من الجبناء القصيري النظر الذين يفتقرون إلى الكفاءة.

«هل هذا يعني أنّك معي؟» سألتُها عندما توقفتْ أخيرًا لالتقاط أنفاسها.

«هذا أمر بديهيّ سيّدي الرئيس»، قالت نانسي بنبرة تعكس اندفاعها، «لقد قطعنا شوطًا طويلًا ولم يعد بوسعنا الاستسلام الآن». وتريّثتْ لبرهة ثمّ قالت لي وكأنّها تختبر حجّة تنوي استخدامها مع كتلتها النيابيّة: «إذا استسلمنا، فسيكون ذلك بمثابة مكافأة للجمهوريين على تصرّفهم الدنيء، أليس كذلك؟ لن نمنحهم هذه اللذّة».

وضعت سمّاعة الهاتف من يدي، ونظرت إلى فيل ونانسي آن اللذين كانا يروحان ويجيئان حول مكتبي وهما يستمعان إلى مساهمتي (الضئيلة للغاية) في تلك المكالمة، محاولَين قراءة تعابير وجهي بحثًا عن إشارة لما كان يحدث.

«أنا أحبّ تلك المرأة»، قلت لهما.

حتى مع موقف رئيسة مجلس النوّاب الداعم كلّيًا، لم تكن الأصوات اللازمة في مجلس النواب مضمونة تمامًا. وبصرف النظر عن ضرورة الضغط على النوّاب الأكثر ميلًا إلى اليسار والرافضين بالكامل لفكرة تأييد مشروع قانون صيغ خصّيصًا ليراعي حساسيات ماكس بوكوس وجو ليبرمان، فإنّ فوز سكوت براون قبل أقلّ من عام على انتخابات نصف الولاية أثار خوف كلّ

الديمقراطيين المعتدلين الذين تنتظرهم معارك انتخابية. كنّا بحاجة إلى وسيلة ما لتبديد جوّ الانهزاميّة السائد ومنح نانسي وقتًا لتنجز الهدف المنشود.

تلك الوسيلة منحتنا إيّاها المعارضة على طبق من فضّة. قبل أشهر، كانت الكتلة الجمهورية في مجلس النواب قد دعتني للمشاركة في جلسة أسئلة وأجوبة أثناء خلوتها السنوية المقرّر عقدها في 29 كانون الثاني/يناير. توقعنا طرح موضوع الرعاية الصحّية، فاقترحنا في اللحظة الأخيرة أن يسمحوا بتغطية الصحافة للنقاش. مهما يكن، وسواء بسبب خشيته غضب الصحافيين الذين لن تُدعَوا، أو شعورًا منه بالجرأة على أثر فوز سكوت براون، فقد وافق جون بوينر على اقتراحنا.

ما كان يجدر به أن يوافق. في قاعة مؤتمرات عادية جدًّا بأحد فنادق بالتيمور، وأمام رئيس الكتلة الجمهورية في مجلس النوّاب مايك بنس، وكاميرات المحطّات الإخباريّة التي كانت تتابع النقاشات بالتفصيل، وقفتُ على المنصّة لساعة واثنتين وعشرين دقيقة أجيب عن أسئلة النوّاب الجمهوريين، ومعظمها دار حول الرعاية الصحّية. أكّدت تلك الجلسة لجميع المشاهدين ما كنّا نحن العاملين على ذلك الموضوع نعرفه حقّ المعرفة، وهو أنّ الغالبية العظمى من الجمهوريّين لا تعرف شيئًا عمّا يتضمّنه مشروع القانون الذي يعارضونه بشدّة، كما لم يكونوا ملمّين بتفاصيل البدائل التي اقترحوها (على افتراض أنّهم اقترحوا شيئًا ما)، ولا مستعدّين لمناقشة الموضوع خارج الفقّاعة المغلقة بإحكام لوسائل الإعلام المحافظة.

حين عدنا إلى البيت الأبيض، اقترحت أن نستفيد من تفوّقنا وندعو «الأربعة الكبار» ومجموعة من أهمّ قادة الكونغرس من كلا الحزبين للحضور إلى قصر الضيوف «بلير هاوس» لقضاء يوم بكامله من النقاشات حول الرعاية الصحّية. ومن جديد، رتّبنا لتأمين النقل المباشر للنقاشات عبر قناة «سي سبان»، ومن جديد أيضًا، أفسحنا المجال في اللقاء للجمهوريين لإثارة ما يشاؤون من النقاط أو الأسئلة. تحسّب هؤلاء لمباغتة جديدة فجاؤوا مستعدّين، وأحضر إريك كانتور، النائب الجمهوري المكلّف بتوجيه زملائه خلال التصويت، نسخة من مشروع قانون مجلس النوّاب، وعدد صفحاتها 2700، وألقى بها من يده لترتطم بالطاولة وتحدث دويًّا، تعبيرًا عن استيلاء الحكومة على الرعاية الصحّية، فيما أصرّ بوينر على أنّ اقتراحنا كان «تجربة خطيرة» وأنّ علينا سحبه والتفكير في اقتراح آخر. كما استرسل جون ماكين في اتّهامنا بعقد صفقات الكواليس، ما دفعني في وقت من الأوقات لتذكيره بأنّ حملته الانتخابيّة قد انتهت. ولكن عندما كنّا نصل إلى مسألة السياسات المطلوبة، أي عند سؤال قادة الحزب الجمهوري عمّا يقترحونه بالضبط للمساعدة في خفض التكاليف الطبّية، وحماية ذوي الحالات الصحّية، وتغطية ثلاثين مليون أميركي لا تتوفّر لهم أيّ وسيلة أخرى للحصول على التأمين، كانت إجاباتهم واهية كإجابات تشاك غراسلي حين زارني في المكتب البيضاوي قبل أشهر.

لا شكّ عندي في أنّ مشاهدي مباريات البولينغ خلال عطلة الأسبوع تلك كانوا أكثر عددًا ممّن تابعوا ولو خمس دقائق من نقاشاتنا عبر التلفزيون. وقد بدا واضحًا في الجلستين أنّ شيئًا ممّا قلته ما كان ليؤثّر في سلوك الجمهوريّين، (ما خلا قرارهم عدم السماح بوجود الكاميرات التلفزيونية في أيّ لقاء يجمعني بهم مستقبلًا). ما كان مهمًّا هو أنّ اللقاءين ساعدا في بثّ الحماسة في صفوف النوّاب الديمقراطيين، وتذكيرهم بأنّ الرعاية الصحّية التي نطالب بها هي قضيّة نبيلة، وأنّ بوسعهم، بدلًا من التركيز على عيوب النصّ الصادر عن مجلس الشيوخ، أن يستعيدوا العزم لأنّ مشروع القانون يعد بمساعدة ملايين الناس.

في بداية آذار/مارس، تلقينا تأكيدًا بأنّ أنظمة مجلس الشيوخ تسمح لنا بتعديل بعض أحكام النصّ الذي وافق عليه الشيوخ وذلك من خلال إجراء تسوية الموازنة. ولذلك زدنا من قيمة الإعانات لمساعدة عدد أكبر من الأشخاص، وخفضنا «ضريبة كاديلاك» لنرضي النقابات ونتخلص من الحرج الذي تَلازم مع شعارَي «استملاك لويزيانا» و«رشوة مقشّري الذرة». وقام فريق مشاركة الجمهور بقيادة فاليري بعمل رائع ونجح في الحصول على تأييد مجموعات مثل «الأكاديمية الأميركية لأطبّاء الأسرة»، و«الجمعية الطبّية الأميركية»، و«جمعية الممرّضات الأميركيات»، و«الجمعية الأميركية لأطبّاء القلب»، فيما بذلت شبكة من المتطوّعين جهودًا كبرى لتوعية الجمهور ومواصلة الضغط على الكونغرس. كما جاء إعلان شركة «أنتيم»، إحدى كبريات شركات التأمين الأميركية، عن رفع أسعار أقساطها بنسبة 39 بالمئة، ليذكّر الناس بما يكرهونه في النظام القائم. وعندما امتنع مؤتمر الأساقفة الكاثوليك في الولايات المتّحدة عن دعم مشروع القانون (بذريعة أنّ النصّ الذي يحظر استخدام الإعانات الفدرالية لتغطية نفقات الإجهاض ليس صريحًا بالقدر الكافي)، انضمّ إلينا حليف غير متوقع بشخص الأخت كارول كيهان، وهي راهبة ودودة ودائمة البشاشة وتدير شبكة المستشفيات الكاثوليكية في البلاد. لم تكتفِ ابنة راهبات المحبّة تلك، البالغة من العمر ستة وستين عامًا، بمخالفة قرار الأساقفة والإصرار على أنّ إقرار مشروع القانون أمر حيوي لتتمكّن رهبنتها من أداء رسالتها أي رعاية المرضى، بل ألهمت رئيسات عدد من الرهبنات والمنظمات النسائية الكاثوليكية، التي تمثّل أكثر من خمسين ألف راهبة أميركية، للتوقيع على عريضة لتأييد مشروع القانون.

«أحبّ الراهبات»، قلتُ لكلّ من فيل ونانسي.

على الرغم من كلّ تلك الجهود أظهرت لنا حساباتنا أنّنا لا نزال بحاجة إلى ما لا يقلّ عن عشرة أصوات لإقرار المشروع. وظلّ الرأي العامّ منقسمًا إلى حدّ كبير، ولم يعد لوسائل الإعلام ما تكتبه عن الموضوع، كما نفدت منّا المناورات أو المنافذ الإجرائيّة التي قد تسهّل علينا إتمام العمليّة السياسيّة. وبات النجاح

أو الفشل يتوقّف كليًا على اختيار نحو ثلاثين نائبًا ديمقراطيًّا يمثّلون المقاطعات المتأرجحة، والذين قيل لهم إنّ التصويت مع مشروع قانون الرعاية الصحّية قد يكلّفهم مقاعدهم.

أمضيت قسمًا كبيرًا من الفترة التي تلت وأنا أحدّث كلًّا منهم، أحيانًا في المكتب البيضاوي، وفي معظم الوقت عبر الهاتف. البعض منهم لم يهمّهم إلّا السياسة، وكانوا يراقبون عن كثب استطلاعات الرأي في مناطقهم الانتخابيّة ورسائل ناخبيهم واتّصالاتهم الهاتفية. حاولت أن أطلع هؤلاء على تقويمي للأمور بكلّ صدق، وقلت لهم إنّ قانون إصلاح الرعاية الصحّية سيلقى المزيد من الدعم بعد إقراره، لكنّ ذلك قد لا يحدث إلّا بعد انتخابات نصف الولاية. قلت لهم أيضًا إنّ التصويت ضدّ القانون قد يؤدّي إلى إبعاد الديمقراطيين أكثر ممّا ينجح في كسب الجمهوريين والمستقلّين، وإنّ مصيرهم بعد ستّة أشهر سيتوقف على الأرجح على حالة الاقتصاد وعلى موقفي السياسي، مهما فعلوا.

سعى آخرون إلى نيل دعم البيت الأبيض في مشاريع القوانين التي يعملون عليها، والتي لا صلة لها بقضيّة الرعاية الصحّية، فأرسلتهم إلى رام أو بيت راوس لنرى ما يمكننا فعله.

لكنّ غالبيّة تلك المحادثات لم تكن من نوع الصفقات. فما كان أولئك النوّاب يبحثون عنه، وإن بطرقهم الملتوية، هو الوضوح: الوضوح حول مَن هم وما تقتضيه منهم ضمائرهم. كنت أكتفي بالاستماع أحيانًا إلى عرضهم لإيجابيّات الأمور وسلبيّاتها. وفي كثير من الأحيان، كنّا نقارن بين تجاربي وتجاربهم، وما ألهم كلًّا منّا لدخول معترك السياسة، ونتحدّث عن توتّر الأعصاب الذي رافق حملته الانتخابيّة الأولى، وما نأمل تحقيقه، والتضحيات التي قدّمناها وعائلاتنا للوصول إلى حيث نحن، كما عمّن ساعدونا خلال مسيرتنا.

«هذا هو الأمر»، كنت أقول لهم أخيرًا، «هذا هدف كلّ ما فعلناه: الحصول على هذه الفرصة النادرة، غير المتاحة إلّا للقليلين، لتغيير مجرى التاريخ في اتجاه أفضل».

الأمر الأكثر إثارة للدهشة هو أنّ ذلك غالبًا ما كان كافيًا لإقناعهم. فعلى الرغم من المعارضة الشرسة التي يلقونها في مناطقهم المحافِظة، قرّر بعض السياسيين المخضرمين المواجهة، مثل بارون هيل في جنوب إنديانا، وإيرل بوميروي في داكوتا الشمالية، وبارت ستوباك الكاثوليكي الورع من ميشيغان العليا، الذي عمل معي على صياغة الأحكام الخاصّة بتمويل عمليّات الإجهاض على نحو يمكّنه من التصويت مع مشروع القانون. وكذلك فعل بعض القادمين حديثًا إلى عالم السياسة مثل بيتسي ماركي من كولورادو، أو جون بوكيري من أوهايو أو باتريك مورفي من بنسلفانيا، وهذان الأخيران شابّان شاركا في حرب العراق، (والثلاثة يُنظر إليهم بصفتهم نجومًا صاعدين في الحزب). الواقع أنّ أولئك الذين كانوا الأكثر عرضة للخسارة هم من كانوا الأقلّ حاجة إلى الإقناع. كان طوم بيرييلو، المحامي السابق عن حقوق الإنسان والبالغ من

العمر خمسة وثلاثين عامًا والذي دخل الكونغرس بعد انتصاره في دائرة انتخابيّة كانت للجمهوريّين تقليديًّا وتغطّي مساحة شاسعة من ولاية فرجينيا، يتحدّث بالنيابة عن الكثيرين من بينهم عندما شرح لي سبب قراره التصويت مع مشروع القانون، قائلًا:

«ثمّة أمور أهمّ بكثير من إعادة انتخابنا».

ليس من الصعب العثور على أشخاص يكرهون الكونغرس، وناخبين مقتنعين بأنّ الكابيتول مليء بالمنافقين والجبناء، وأنّ معظم النوّاب والشيوخ هم دمًى تحرّكها مجموعات الضغط والمانحون الكبار، ولا يقودهم إلّا عطش السلطة. عندما أسمع مثل هذا النقد، أهزّ برأسي إيجابًا وأقرّ بأنّ هناك الكثيرين ممّن تنطبق عليهم تلك الصفات. أعترف بأنّ مشاهدة المشاحنات اليومية التي تجري في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ قد تستنزف طاقة الأرواح الأكثر صلابة. لكنّي أخبر الناس أيضًا عمّا قاله لي طوم بيرييلو لي عشيّة التصويت على مشروع قانون الرعاية الصحّية، وعمّا فعله وكثيرين آخرين بُعيد انتخابهم لأول مرّة. كم شخصًا من بيننا يخضع لمثل هذا الامتحان، ويُطلب منه المخاطرة بمستقبل سياسيّ لطالما حلم به بهدف خدمة الخير الأعظم؟

إنّهم أشخاص يمكن العثور عليهم في واشنطن. هذه هي السياسة أيضًا.

جرى التصويت النهائي على مشروع قانون الرعاية الصحّية في 21 آذار/ مارس 2010، أي بعد أكثر من عام على القمّة الأولى في البيت الأبيض والحضور المفاجئ لتيد كينيدي. كان كلّ مَن في الجناح الغربي متوتّري الأعصاب. فقد أظهر الاحتساب غير الرسميّ للأصوات الذي قام به فيل ورئيسة مجلس النواب أنّنا سنفوز ولكن بصعوبة كبيرة. وكنّا ندرك أنّ من الممكن دائمًا أن يغيّر بعض النوّاب رأيهم فجأة، فيما لم نملك من الأصوات الاحتياطيّة إلّا عددًا ضئيلًا للغاية أو بالكاد.

كان لديّ سبب آخر للقلق لم أسمح لنفسي بالتفكير فيه كثيرًا، ولكنّه لم يبارح ذهني منذ البداية. ها قد أنهينا إعداد، والدفاع عن، والمساومة على قانون من 906 صفحات من شأنه أن يؤثّر على حياة عشرات ملايين الأميركيين. كان قانون الرعاية الصحّية بأسعار معقولة؟، شاملًا وسببًا لانقسام سياسيّ بين الحزبين وشديد التأثير وغير كامل بدون شكّ. ثمّ بات علينا أن نضعه موضع التنفيذ. ومع بداية المساء، وبعد جولة من مكالمات اللحظة الأخيرة قمت بها مع نانسي آن، إلى الأعضاء الذين يستعدّون للتصويت، وقفت ونظرت من النافذة إلى الحديقة الجنوبية.

«الأجدى أن يتمّ إقرار هذا القانون»، قلت لنانسي آن «لأنّنا اعتبارًا من الغد، سنصبح مسؤولين عن نظام الرعاية الصحّية الأميركي».

قرّرت عدم الإصغاء إلى الخطابات التي تسبق التصويت في مجلس النواب، وفضّلتُ انتظار الانضمام إلى نائب الرئيس وبقيّة أعضاء الفريق في قاعة

روزفلت بعد أن يبدأ التصويت حوالي السابعة والنصف مساءً. واحدًا تلو الآخر، راحت الأصوات تتتابع مع ضغط أعضاء مجلس النواب زرّ «نعم» أو «لا» على لوحة التصويت الإلكترونية، وظهور النتيجة على شاشة التلفزيون. مع ازدياد عدد أصوات الـ«نعم» ببطء، كنت أسمع ميسينا وبعض الآخرين يتمتمون همسًا «هيّا... هيّا». ثمّ بلغ عدد الأصوات 216، أي أكثر ممّا كنّا نحتاج إليه بصوت واحد. وفي النهاية أُقرّ مشروع القانون الخاصّ بنا بفارق سبعة أصوات.

ضجّت القاعة بالهتافات، وراح الجميع يتعانقون ودوّت أصوات راحات اليدين تتلاقى فرحًا، وكأنّهم شاهدوا فريق مدينتهم في البايسبول يفوز بالبطولة. وأمسكني جو من كتفيّ، وابتسامته الشهيرة أعرض من المألوف، وقال لي «نجحتَ يا رجل!» ثمّ عانقني رام، وكان قد أحضر ابنه زاك البالغ من العمر ثلاثة عشر عامًا إلى البيت الأبيض في ذلك المساء لمشاهدة التصويت. ملتُ نحو زاك وقلت له إنّ لوالده الفضل في أنّ ملايين الأشخاص بات بوسعهم الحصول أخيرًا على رعاية صحّية إذا أصابهم مرض، فأشرق وجه الطفل. عدت إلى المكتب البيضاوي، واتّصلت بنانسي بيلوسي وهاري ريد مهنّئًا. وعندما انتهيت، وجدت أكسلرود واقفًا عند الباب، وعيناه حمراوان قليلًا. قال لي إنّه كان بحاجة إلى قضاء بعض الوقت وحيدًا في مكتبه بعد التصويت، استعاد فيه سيلًا من الذكريات عمّا عاناه وزوجته سوزان عندما أصيبت ابنتهما لورن بداء الصرع.

«شكرًا لصمودك»، قال أكس بغصّة، فطوّقت كتفه بذراعي وقد نال منّي التأثّر.

«لهذا السبب تمامًا نحن نقوم بهذا العمل»، قلت له.

دعوتُ كلّ من عملوا على مشروع القانون إلى احتفال خاصّ أقمناه في المنزل الرئاسيّ، وقد بلغ عددهم حوالي مئة شخص. كانت ساشا وماليا في إجازة الربيع المدرسيّة فرافقتا ميشيل برحلة إلى نيويورك لبضعة أيّام، أي إنّني بقيت بمفردي. سمح لنا دفء الأمسية بالخروج إلى شرفة ترومان، وشاهدنا في البعيد نصبَي واشنطن وجفرسون التذكاريين. قرّرت يومذاك مخالفة قراري الشخصيّ بعدم شرب الكحول خلال أيّام الأسبوع، فحملت كأس مارتيني في يدي، ورحت أعانق وأشكر كلّ من فيل ونانسي آن وجان وكاثلين للجهود التي بذلوها، كما صافحت العشرات من صغار الموظفين الذين لم يسبق لي أن التقيت بالكثيرين منهم، وكانوا يشعرون بالفخر بدون شكّ لوجودهم في ذلك المكان. أيقنت أنّهم بذلوا جهودًا جبّارة في الظلّ، فجمعوا الأرقام، وأعدّوا المسوّدات، وكتبوا البيانات الصحافية، وأجابوا عن استفسارات الكونغرس، وأردتهم أن يدركوا كم كان عملهم مهمًّا.

كانت تلك الحفلة بالغة الأهمّية بالنسبة إليّ. لا شكّ في أنّ حفلة غرانت بارك بعد الفوز بالانتخابات كانت استثنائية، لكنّها لم تكن إلّا مجرّد وعد لم يتحقق

بعد. أمّا في تلك الليلة فقد احتفلنا بالوفاء بالعهد، لذلك اكتسبت أهمّية أكبر في رأيي.

بعد انصراف الجميع، وكانت الساعة قد تجاوزت منتصف الليل، توجّهتُ نحو غرفة المعاهدات. كان بو متكوّرًا على الأرض بعدما قضى معظم الأمسية على الشرفة وسط ضيوفي، يسير بينهم باحثًا عمّن يربّت رأسه أو عن قطعة طعام سقطت أرضًا ليستمتع بها. بدا لي آنذاك أنّه يشعر بالتعب اللذيذ، وعلى وشك أن يغفو. انحنيت لأداعبه خلف أذنيه، وتذكّرتُ تيد كينيدي، وتذكّرتُ أمّي.

لقد كان يومًا جميلًا.

القسم الخامس

العالم كما هو

18

تمامًا مثلما أصبح أداء التحيّة العسكريّة بمثابة طبيعة ثانية بالنسبة إليّ، أقوم به كلّما هممتُ بالصعود إلى مروحيّة الرئاسة أو كلّما التقيت بجنودنا، بتّ أشعر بمزيد من الارتياح – والفعاليّة – كقائد أعلى للقوّات المسلّحة. كذلك أصبح التقرير الصباحيّ أكثر اقتضابًا بعدما أصبحت مألوفة لدى فريق عملي ولديّ، مجموعة الشخصيّات الفاعلة والسيناريوهات والصراعات والتهديدات في السياسة الخارجيّة. أمّا العلاقات التي بدت مبهمة في الماضي فقد اتّضحت تمامًا بالنسبة إليّ، وبتّ أتذكّر بسهولة تامّة أيّة وحدات عسكريّة تابعة لحلفائنا تتمركز في أفغانستان، وأين تحديدًا، وكم يمكن الوثوق بها في المعركة، وأيٌّ من الوزراء العراقيّين يُعدّ من الوطنيّين المندفعين، وأيٌّ منهم يخدم المصالح الإيرانيّة. ومع ذلك فإنّ المخاطر والمشاكل كانت كلّ يوم أكبر وأكثر تعقيدًا من أن تندرج في إطار الروتين اليوميّ. وباتت ممارستي مسؤوليّاتي أقرب، في تصوّري، إلى ما يعيشه خبير المتفجّرات حين يباشر بتعطيل قنبلة، أو إلى ما يشعر به بهلوان السيرك حين يسير على الحبال، وتعلّمت أن ألجم فائض خوفي لأحافظ على تركيزي، مع حرصي على الحذر في الوقت عينه من المبالغة في الاسترخاء فأنزلق إلى ارتكاب الأخطاء.

ولكن ثمّة مهمّة واحدة لم أسمح لنفسي بأن أرتاح إليها، ولو بالحد الأدنى: كلّ أسبوع تقريبًا، كانت كايتي تضع على مكتبي ملفًّا يضم رسائل تعزية لأهالي الجنود الذين سقطوا، لكي أوقّعها. كنت أغلق باب مكتبي وأفتح الملفّ، وأتوقّف عند كلّ رسالة، وأقرأ الاسم بصوت مرتفع كمن يتلو صلاة، محاولًا أن أرسم في ذهني صورة للشابّ (كانت الإصابات في صفوف الجنديّات نادرة)، ولما كانت عليه حياته، وأين تربّى، وأيَّ مدرسة ارتاد، وأيّ حفلات عيد مولد ونزهات سباحة صيفيّة طبعت طفولته وصباه، والفرق الرياضيّة التي لعب فيها، والفتيات اللواتي استهوينه. كذلك كان تفكيري يتّجه إلى والديه، وإلى زوجته وأولاده، إن كان متزوّجًا أو له أولاد. وكنت أوقّع كلّ رسالة بتأنٍّ شديد،

فيما أحرص على ألّا تتلطّخ الورقة الثقيلة بالحبر، لأنّي أمسك بالقلم مائلًا، بيدي اليسرى. وإن لم يظهر توقيعي بالشكل الذي أريده، كنت أطلب إعادة طباعة الرسالة، مدركًا أنّ شيئًا ممّا أفعله لا يمكنه أن يقدّم للعائلات العزاء الكافي.

لكنّ مهمّة إرسال تلك الرسائل لم تكن على عاتقي وحدي، فبوب غيتس تولّى أيضًا الكتابة إلى عائلات الجنود الذين يسقطون في العراق وأفغانستان، برغم أنّنا لم نكن نتحادث في هذا الشأن إلّا نادرًا، إن لم أقل أبدًا.

نشأت بيني وبين غيتس علاقة عمل قويّة. كنّا نتقابل بانتظام في المكتب البيضاوي، وقد وجدت فيه رجلًا عمليًّا ومتّزنًا وصريحًا حتّى النهاية بنحو محفّز للذهن. وهو صاحب ثقة هادئة بالنفس تمكّنه من الدفاع عن رأيه بقوّة وحتّى من تغييره أحيانًا. كانت براعته في إدارة البنتاغون تجعلني أغضّ الطرف عن المرّات التي حاول فيها أيضًا توجيهي أنا شخصيًّا. وهو لم يكن يخشى مواجهة المحرّمات التقليديّة في وزارة الدفاع، بما في ذلك السعي إلى الحدّ من موازنة الدفاع. كان سريع الانفعال أحيانًا ولا سيّما مع الموظّفين الأصغر سنًّا في البيت الأبيض، كما أنّ الفوارق الكبيرة بيننا في السنّ والتربية والخبرة والسياسة لم تصل بنا إلى درجة الصداقة. لكنّ كلًّا منّا رأى في الآخر نقاطًا مشتركة إن في أخلاقيّات العمل أو في حسّ الواجب، لا فقط نحو الوطن الذي ائتَمَننا على سلامته، بل أيضًا نحو الجنود الذين كانوا يبرهنون عن شجاعة كلّ يوم، كما نحو العائلات التي تركها أولئك الجنود في الديار.

كذلك كان مفيدًا لعلاقتنا أنّ أحكامنا الشخصيّة تجانست حول معظم قضايا الأمن القوميّ. فمع بداية صيف 2009 على سبيل المثال، شاطرني غيتس التفاؤل الحذر بشأن التطوّرات العراقيّة. لست أعني أنّ وضع العراق كان مشرقًا، فاقتصاده كان في الحضيض، بعدما دمّرت الحرب البنى التحتيّة فيه في معظمها، إضافة إلى أنّ هبوط أسعار النفط العالميّة استنزف موازنته. كذلك زاد الشلل الذي أصاب البرلمان العراقي من الصعوبات أمام الحكومة للقيام حتّى بالمهامّ الأساسيّة. خلال زيارتي القصيرة للعراق في نيسان/أبريل، قدّمت لرئيس الوزراء المالكي اقتراحات حول كيفية القيام بالإصلاحات الإدارية المطلوبة، ومدّ اليد بفعالية أكبر إلى السنّة والأكراد في العراق. لباقته في الردّ لم تحجب موقفه الرافض، وتبيّن أنّه ليس من مناصري نظريّة ماديسون القائلة بأنّ تعدّد الفئات في المجتمع شرط ضروريّ لمنع الاستبداد. فبالنسبة إليه، الشيعة هم الأكثريّة في العراق، والائتلاف الذي قاده حزبه فاز بغالبيّة الأصوات في الانتخابات، لكنّ السنّة والأكراد يعرقلون التقدّم بمطالبهم غير المنطقيّة، كما أنّ أيّ حديث عن الالتفات إلى مصالح الأقليّات في العراق أو حماية حقوقها، ليس سوى إزعاج ناتج برأيه عن الضغط الأميركيّ.

تلك المحادثة التي جرت بيننا أسهمت في تذكيري بأنّ الانتخابات وحدها لا تكفي لإنتاج ديمقراطيّة فاعلة. فقبل أن يجد العراق طريقة لتعزيز مؤسّساته

المدنيّة، ويعتاد قادته على فنّ المساومة وتقديم التنازلات، لن تتوقّف معاناته. ومع ذلك فإنّ مجرّد لجوء المالكي وأخصامه إلى التعبير عن عدائيّتهم وعدم ثقتهم بالآخر عن طريق السياسة لا عن طريق السلاح، كان يُعدّ بحدّ ذاته تقدّمًا. وحتّى مع انسحاب القوّات الأميركيّة من مراكز التجمّعات السكّانية في العراق، استمرّت وتيرة الهجمات الإرهابيّة التي يتبنّاها تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين بالتراجع، كما تبلّغنا من قادتنا العسكريّين أنّ أداء قوّات الأمن العراقيّة في تحسّن مستمرّ. كنت وغيتس متّفقَين على ضرورة أن تقوم الولايات المتّحدة بدور محوريّ في العراق خلال السنوات المقبلة، كتقديم المشورة إلى الوزارات الأساسيّة، وتدريب قوّات الأمن العراقيّة، ومعالجة الأزمات بين مختلف الأفرقاء، والمساعدة على تمويل إعادة إعمار البلاد. وإذا ما استثنينا احتمال حدوث أيّة انتكاسات كبرى، فإنّ نهاية حرب أميركا في العراق بدأت تظهر أخيرًا للعيان.

لكنّ تلك لم تكن حال أفغانستان.

ساعدت القوّات الإضافية التي وافقتُ على إرسالها في شباط/فبراير في كبح انتصارات طالبان في بعض المناطق، وكنّا نعمل على ضمان إجراء الانتخابات الرئاسيّة المنتظرة. لكنّ قوّاتنا لم تستطع وقف دورة العنف وعدم الاستقرار التي عصفت بالبلاد والتي أخذت بالانتشار. ونتيجة اتّساع مساحات القتال واشتداد المعارك، ارتفعت أعداد الإصابات في صفوف الجنود الأميركيّين إلى حدّ كبير.

كذلك ارتفعت أعداد الإصابات في صفوف الأفغان، وسقط المزيد من المدنيّين سواء لوقوعهم في مرمى نيران الطرفين، أو نتيجة الهجمات الانتحارية والعبوات الناسفة المتطوّرة التي يزرعها المتمرّدون على جوانب الطرقات. وتزايدت شكاوى الأفغان من بعض التكتيكات التي اعتمدها الجيش الأميركيّ، كالمداهمات الليلية للمنازل التي يُشتبه في إيوائها مقاتلين من طالبان، على سبيل المثال، والتي اعتبروها خطرة أو مضرّة. ولكنّ قادتنا العسكريّين رأوا أنّها ضروريّة لتنفيذ مهامّهم. أمّا على الجبهة السياسيّة، فقد كانت استراتيجية الرئيس كرزاي لضمان إعادة انتخابه تقوم على رشوة الزعماء المحليين، وترهيب الأخصام، والتلاعب بمكر لتحريض مختلف الأفرقاء الإثنيين الواحد ضدّ الآخر. ومن الناحية الدبلوماسية، بدا أنّ مناشدتنا الرفيعة المستوى للرسميين الباكستانيين لم تؤدّ إلى الحدّ من تغاضيهم عن الملاذ الآمن الذي يحظى به مقاتلو طالبان داخل باكستان، فيما ظلّ النشاط المتجدّد لتنظيم القاعدة في المناطق الحدوديّة مع باكستان يشكّل تهديدًا كبيرًا.

أمام غياب أيّ تقدّم جدّي، كنّا كلّنا متحمّسين لرؤية ما سيقوله بشأن هذا الوضع القائد الجديد لقوّات المساعدة الدوليّة لإرساء الأمن في أفغانستان، الجنرال ستانلي ماكريستال. وبعدما أمضى هذا الأخير أسابيع في أفغانستان يرافقه فريق من المستِشارين العسكريّين والمدنيّين، رفع في نهاية شهر آب/

أغسطس تقريرًا مفصّلًا كان غيتس قد طلبه منه. وبعد أيّام، أرسل البنتاغون التقرير إلى البيت الأبيض.

ولكنّ التقرير، عوضًا عن أن يقدّم أجوبة واضحة، أثار مجموعة جديدة من الأسئلة الشائكة.

معظم ما تضمّنه تقويم ماكريستال كان استعادة مفصّلة لما نعرفه: فالوضع في أفغانستان سيّئ، لا بل إنّه يزداد سوءًا، وتنظيم طالبان بات أكثر جرأة، على عكس الجيش الأفغانيّ الواهن والفاقد للمعنويات، كما أنّ كرزاي الذي فاز بانتخابات اتّسمت بالعنف والتزوير، لا يزال على رأس حكومة يراها الشعب الأفغانيّ فاسدة وعاجزة. إلّا أنّ ما لفت اهتمام الجميع كان خاتمة التقرير. فالجنرال ماكريستال اقترح، بهدف تغيير الوضع، القيام بحملة شاملة لسحق التمرّد. وتقضي هذه الاستراتيجية العسكرية باحتواء المتمرّدين وتهميشهم، لا فقط عن طريق محاربتهم، بل بالعمل في الوقت نفسه على رفع مستوى الاستقرار للغالبية الساحقة من الشعب الأفغانيّ، وهو ما يُفترض به أن يؤدّي إلى امتصاص شيء من الغضب الذي دفع بالمتمرّدين إلى حمل السلاح أصلًا.

لم تكن المقاربة التي يقترحها ماكريستال أكثر طموحًا ممّا تخيّلتُه حين اعتمدت توصيات تقرير ريدل في الربيع وحسب، بل كان أيضًا يطالب بإرسال ما لا يقلّ عن أربعين ألف جنديّ إضافة إلى العدد الذي سبق لي أن أمرت بنشره، وهذا ما يرفع إجماليّ عدد الجنود الأميركّيين في أفغانستان في المستقبل المنظور إلى نحو مئة ألف.

– أين أنت من صورة الرئيس المناهض للحرب؟! قال أكس.

كان صعبًا عدم الشعور بأنّني تعرّضت لخديعة، وأنّ موافقة البنتاغون السابقة على الزيادة المتواضعة والبالغة واحدًا وعشرين ألف جنديّ، لم تكن سوى تراجع مؤقّت وتكتيكيّ في سبيل الوصول إلى المزيد. وحتّى ضمن فريقي، باتت الانقسامات بشأن موضوع أفغانستان، التي اتّضح وجودها في شباط/فبراير الماضي، أكثر حدّة. فقد أيّد كلّ من مايك مولن ورؤساء أركان الجيش وديفيد بترايوس استراتيجيّة ماكريستال لسحق التمرّد سحقًا كاملًا. وقالوا إنّ السير بما هو أقلّ منها يؤدّي إلى الفشل، ويشير إلى تراجع خطير في حزم الأميركيّين في عيون أصدقائنا وأعدائنا على حدّ سواء. وسرعان ما حذت هيلاري وبانيتا حذوهم. أمّا غيتس الذي سبق أن عبّر عن قلقه من الحكمة من زيادة وجودنا العسكريّ في بلد يُشتهر بمقاومته الاحتلال الأجنبيّ، فقد كان أكثر حذرًا في اتّخاذ موقف. لكنّه أخبرني أنّ ماكريستال أقنعه بعدم جدوى وجود قوّة عسكريّة أميركيّة أصغر، وبأنّنا، إذا ما رفعنا مستوى التنسيق مع قوّات الأمن الأفغانيّة لحماية السكّان المحليّين، ودرّبنا جنودنا على احترام الثقافة الأفغانيّة على نحو أفضل، يمكننا تجنّب المشاكل التي أنهكت

السوفيات في أفغانستان في ثمانينيّات القرن الماضي. لكنّ جو وعددًا كبيرًا من أعضاء مجلس الأمن القوميّ رأوا أنّ عرض ماكريستال ليس سوى محاولة جديدة من قبل قياداتنا العسكريّة الجامحة، لجرّ البلاد إلى عملية خياليّة التكلفة وغير مجدية لبناء وطن، بينما في وسعنا – لا بل إنّ واجبنا يقضي علينا – التركيز فقط على جهود مكافحة إرهاب تنظيم القاعدة.

بعد قراءة تقويم ماكريستال البالغ ستًّا وستّين صفحة، بتُّ أشارك جو شكوكه. فلم أجد في تلك الخطّة استراتيجيّة خروج واضحة، كما أنّها نصّت على انتظار خمس أو ستّ سنوات لإعادة أعداد الجنود الأميركيّين في أفغانستان إلى ما هي عليه الآن. وكذلك كانت التكاليف هائلة، وتبلغ مليار دولار على الأقلّ لكلّ ألف جنديّ إضافيّ يُنشَر. وسيكون على جنودنا، وبعضهم يعود للخدمة في أفغانستان للمرّة الرابعة أو الخامسة بعد ما يقارب عشر سنوات من الحرب، أن يتعرّضوا لعدد أكبر من الإصابات. أضف إلى ذلك أنّه بفعل قدرة طالبان على الصمود من جهة، وعجز حكومة كرزاي من جهة أخرى، لم يكن نجاح الخطّة مضمونًا. وقد اعترف غيتس والقادة العسكريّون في مراسلات تبنّيهم تلك الخطّة بأنّ أيّ قوّة عسكريّة أميركيّة، مهما بلغ حجمها، «غير قادرة على إعادة الاستقرار إلى أفغانستان ما دامت إدارة البلاد تتّسم بالفساد الواسع الانتشار واستغلال الشعب». ولم أرَ أيّ فرصة لتحقيق ذلك الشرط في القريب العاجل.

ومع ذلك فإنّ بعض الحقائق القاسية منعتني من رفض خطّة ماكريستال رفضًا قاطعًا. فحالة المراوحة السائدة في أفغانستان لا تُطاق، ولم يكن بوسعنا السماح بعودة طالبان إلى الحكم. كذلك كنّا بحاجة إلى وقت أطول لتدريب مزيد من قوّات الأمن الأفغانيّة القادرة على القيام بمهامّها، كما لاستئصال تنظيم القاعدة وقيادته. وعلى الرغم من ثقتي بحكمي على الأمور، لم يكن بوسعي تجاهل توصية حظيت بإجماع القادة العسكريّين المتمرّسين، الذين نجحوا من قبل في الوصول إلى قدر معيّن من الاستقرار في العراق، وهم الآن يخوضون المعارك في أفغانستان. لذلك طلبت من تيم جونز وطوم دونيلون تنظيم سلسلة من الاجتماعات لمجلس الأمن القوميّ حيث يمكننا، بعيدًا عن سياسات الكونغرس وضجيج الإعلام، أن نناقش بمنهجيّة تفاصيل اقتراح ماكريستال، ونرى كيف يمكنها أن تناسب أهدافنا المعلن عنها سابقًا، ونقرّر أفضل الطرق للمضيّ قُدمًا.

لكن تبيّن أنّه كانت للقادة العسكريّين آراء أخرى. فبعد يومين من تسلّمي التقرير، نشرت جريدة واشنطن بوست مقابلة مع ديفيد بترايوس أعلن فيها أنّ أيّ أمل بالنجاح في أفغانستان يتطلّب عددًا أكبر بكثير من الجنود، وخطّة لسحق التمرّد تكون «شاملة وكاملة الموارد». وبعد نحو عشرة أيّام، مَثَل مايك مولن، بُعيد مناقشتنا الأولى لاقتراح ماكريستال في غرفة الأزمات، أمام لجنة القوّات المسلحة في مجلس الشيوخ في جلسة استماع مقرّرة من قبل، حيث

أبدى الرأي عينه، معتبرًا أنّ أيّ استراتيجيّة أصغر حجمًا لن تكفي لتحقيق هدف إلحاق الهزيمة بتنظيم القاعدة ومنع أفغانستان من أن تتحوّل في المستقبل إلى منصّة لشنّ الهجمات على الولايات المتّحدة. وبعد ذلك بأيّام قليلة، في 21 أيلول/سبتمبر، نشرت واشنطن بوست ملخّصًا لتقرير ماكريستال الذي تسرّب إلى بوب وودوورد، بعنوان «ماكريستال: المزيد من الجنود أو فشل المهمّة». تلت ذلك بوقت قصير مقابلة أجراها ماكريستال مع برنامج «60 دقيقة» وخطاب ألقاه في لندن، أثنى في كليهما على أهمّية استراتيجية سحق التمرّد التي اقترحها وتفوّقها على أيّ بدائل أخرى.

كان ردّ الفعل متوقّعًا، فقد استغلّ صقور الجمهوريّين مثل جون ماكين وليندسي غراهام العاصفة الإعلاميّة التي أثارها القادة العسكريّون، وعادوا إلى ترداد النصيحة المألوفة التي تدعوني إلى ضرورة «الإصغاء إلى رأي القادة العسكريّين على الأرض»، وتلبية مطالب ماكريستال. وتلاحقت المقالات اليوميّة التي بالغت في تصوير عمق الهوّة بين البيت الأبيض والبنتاغون. واتّهمني كتبة تلك المقالات بأنّني «أرتعد خوفًا» وشكّكوا في امتلاكي الشجاعة لقيادة وطننا في الحرب. ولاحظ رام أنّه، طوال السنوات التي قضاها في واشنطن، لم يرَ مثل هذه الحملة العامّة المنظّمة التي يقودها البنتاغون لتطويق الرئيس. لكنّ بايدن كان أكثر اختصارًا في وصف ذلك الوضع حين قال: «إنّه لأمر مشين جدًّا».

وكنت أوافقه الرأي. صحيح أنّها ليست المرّة الأولى التي تتسرّب فيها إلى الصحف أخبار الاختلافات بين أعضاء فريقي، لكنّها كانت المرّة الأولى خلال رئاستي التي أشعر فيها بأنّ جهازًا كاملًا بإمرتي يعمل وفقًا لأجندته الخاصّة. فقرّرت أن تكون المرّة الأخيرة أيضًا. ودعوت مولن بعد وقت قصير من شهادته أمام الكونغرس لرؤيتي، مع غيتس، في المكتب البيضاوي.

«إذن، قلت بعدما جلسنا وقدّمت لهما القهوة. هل كنت واضحًا حين ذكرت أنّني بحاجة إلى الوقت لتقويم تقرير ماكريستال؟ أمّ أنّ عدم احترامي هو القاعدة في وزارتكما؟».

اضطرب الرجلان على الأريكة حيث كانا جالسين. وكعادتي حين أكون غاضبًا، لم أتكلّم بصوت مرتفع، فتابعت أقول:

«منذ أن أقسمت اليمين، بذلت قصارى جهودي لخلق بيئة تكون فيها آراء الجميع مسموعة. وأظنّني برهنت على استعدادي لاتّخاذ قرارات غير شعبيّة حين كنت أراها ضروريّة لأمننا القوميّ. أتوافقني على ذلك يا بوب؟».

«نعم، سيّدي الرئيس»، قال غيتس.

«لذلك، حين أعلن عن عمليّة لأقرّر ما إن كنت سأرسل عشرات آلاف الجنود إلى منطقة تشهد حربًا طاحنة، بكلفة مئات مليارات الدولارات، وأرى كبار القادة في جيشي يعترضون تلك العمليّة لإبداء آرائهم علنًا، أجدني مضطرًّا إلى التساؤل: هل يفعلون ذلك لأنّهم يظنّون أنفسهم أدرى منّي، ولا يريدون أن

يتكلّفوا عناء الردّ على أسئلتي؟ أم لأنّني لا أزال صغير السنّ ولم أخدم في الجيش؟ أم لأنّهم لا يحبّون سياساتي...؟».

توقفتُ قليلًا عن الكلام، تاركًا لأسئلتي أن تتردّد في ذهنيهما. ثمّ تنحنح مولن وقال:

«سيّدي الرئيس، أظنّني أتكلّم باسم كلّ كبار القادة العسكريّين حين أقول إنّنا نكنّ لك ولمنصبك كلّ تقدير واحترام».

هززتُ برأسي موافقًا وقلت:

«حسنًا يا مايك، أنا أصدّقك. وأعدك بأنّني سأتّخذ قراري في شأن اقتراح ستان بناءً على نصيحة البنتاغون وما أعتقد أنّه يخدم مصلحة بلادنا على أفضل وجه. ولكن من الآن حتّى ذلك الوقت»، أضفتُ وأنا أميل بجسدي نحوهما لزيادة التركيز على كلامي، «أودّ لو يكفّ مستشاريّ العسكريّون عن تبليغي بما يجب أن أفعله على الصفحات الأولى للجرائد. هل ما أطلبه منصف؟».

وبعد أن وافق على ذلك، انتقلنا للحديث في مواضيع أخرى.

بالعودة إلى الماضي، أميل إلى تصديق غيتس حين نفى وجود خطّة منسّقة وضعها مولن أو بترايوس أو ماكريستال لفرض القرار عليّ، (على الرغم من اعترافه لاحقًا بسماعه من مصدر موثوق بأنّ أحد أفراد فريق ماكريستال سرّب تقرير الجنرال إلى وودوورد). أعرف أنّ دافع الرجال الثلاثة كان قناعتهم الحقيقيّة بصواب موقفهم، وأنّهم اعتبروا أنّ من واجبهم كضبّاط في الجيش أن يكشفوا عن تقويمهم الصادق للأوضاع في شهادات علنيّة أو بيانات صحافيّة بصرف النظر عن العواقب السياسيّة. سارع غيتس إلى تذكيري بأنّ صراحة مولن أغضبت الرئيس بوش في الماضي أيضًا، وكان محقًّا حين أشار إلى أنّ كبار مسؤولي البيت الأبيض غالبًا ما كانوا يخطئون أيضًا في ذلك فيما يحاولون، من وراء الكواليس التأثير في الصحافة.

لكنّني أظنّ أيضًا أنّ تلك الحادثة أوضحت كم كان الجيش معتادًا خلال سنوات إدارة بوش على الحصول على كلّ ما يريد، وإلى أيّ مدى كان يُترَك للبنتاغون ووكالة الاستخبارات المركزية اتّخاذ القرارات السياسية الأساسية في ما يخصّ قضايا الحرب والسلم، كما في أولويات الموازنة، والأهداف الدبلوماسية، والمفاضلة الممكنة بين الأمن والقيم الأخرى. كان من السهل إدراك العوامل التي أدّت إلى ذلك: الشعور العامّ الذي ساد بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر بضرورة القيام بكلّ ما هو مطلوب لردع الإرهابيّين، وتردُّد البيت الأبيض في طرح الأسئلة الحازمة التي قد تعترض تحقيق ذلك، واضطرار الجيش إلى مسح آثار الفوضى التي نتجت عن قرار غزو العراق، والرأي العامّ الذي يَعتبر – مُحِقًّا – الجيش أكثر كفاءة وأهلية للثقة من المدنيين الذين يُفترض بهم صنع السياسات، والكونغرس الذي يصبّ اهتمامه على تجنّب

تحمّل مسؤوليّة القضايا الشائكة في السياسة الخارجية، والصحافة التي قد تبالغ في تبجيل أولئك الذين تزيّن النجوم أكتافهم.

الواقع أنّ الرجال أمثال مولن وبترايوس وماكريستال، وكلٌّ منهم قائد أثبت جدارته فضلًا عن مقدرة فريدة على أداء المهمّة الشديدة الصعوبة الملقاة على عاتقه، قد سدّوا فراغًا كبيرًا. وقد حالف أميركا الحظّ بوجودهم في مناصبهم. كما أنّهم في المراحل الأخيرة من حرب العراق اتّخذوا القرارات الصحيحة عمومًا. ولكن، كما قلت لبترايوس خلال لقائنا الأوّل الذي جرى في العراق، قُبيل انتخابي رئيسًا، فإنّ عمل الرئيس يقضي بالتفكير بأفق واسع، لا بأفق ضيّق، وبأن يزن بدقّة تكاليف أيّ عمل عسكريّ ومكاسبه، ويقارنه بالبدائل الأخرى التي لجأنا إليها سابقًا وزادت بلادنا قوّة.

إذا ما وضعنا جانبًا الاختلافات في مواضيع محدّدة تتعلّق بالاستراتيجيّة أو التكتيك، فإنّ قضايا أساسيّة – إدارة المدنيّين في صنع السياسات، ودور كلّ من الرئيس ومستشاريه العسكريّين في نظامنا الدستوريّ، والاعتبارات التي تُقوَّم عند اتّخاذ قرارات الحرب، هي التي أصبحت المضمون المبطّن لأيّ نقاش يتعلّق بأفغانستان. وحول تلك القضايا تحديدًا ظهرت بوضوح أكبر الاختلافات بيني وبين غيتس. لقد كان هذا الرجل، وهو من أبرع السياسيّين في واشنطن، يفهم شأنه شأن الجميع ضغوط الكونغرس، والرأي العامّ، والقيود التي تفرضها الموازنة. لكنّه كان يعتبر أنّها مجرّد عراقيل يجب الالتفاف حولها، لا عوامل حقيقيّة ومشروعة يجب بناء القرارات على أساسها. وطوال فترة النقاش حول أفغانستان كان يسارع إلى إلصاق تهمة «الموقف السياسيّ» بأيّ اعتراض يصدر عن رام أو بايدن، سواء حول صعوبة تأمين أكثرية في الكونغرس للتصويت على زيادة الإنفاق السنويّ بقيمة 30 إلى 40 مليار دولار، وفقًا لما تقتضيه خطّة ماكريستال، أو احتمال الشعور بالإنهاك على المستوى الوطنيّ بعد ما يقارب عشر سنوات من الحرب. كذلك كان غيتس يشكّك أمام الآخرين أحيانًا، من دون أن يفعل ذلك أمامي أبدًا، في حقيقة التزامي بالحرب والاستراتيجيّة التي تبنّيتها في شهر آذار/مارس، معتبرًا ذلك موقفًا «سياسيًّا» بدون شكّ. لقد تعذّر عليه أن يرى أنّ ما وصفه بالمواقف السياسيّة هو في الواقع الديمقراطيّة كما يجب أن تكون، وأنّ مهمّتنا يجب ألّا تكون فقط السعي إلى إلحاق الهزيمة بالعدوّ، بل الحرص على عدم استنزاف موارد البلاد في أثناء ذلك، وأنّ إنفاق مئات مليارات الدولارات على الصواريخ وعلى القواعد العسكريّة الأماميّة بدلًا من إنفاقها على المدارس والرعاية الصحيّة للأطفال ليس مسألة جانبيّة بالنسبة إلى الأمن القوميّ، بل هو في صلب هذا الأمن، وأنّ حسّ الواجب الذي تملّكه تجاه الجنود المنتشرين في أفغانستان، ورغبته الصادقة والمثيرة للإعجاب في توفير كلّ فرص نجاحهم، تقابلهما أيضًا مشاعر الحماسة والوطنيّة لدى أولئك المهتمّين بوضع حدّ لأعداد الأميركيّين الشباب الذين يُلقى بهم على دروب الخطر.

لعلّ التفكير في تلك الأمور لم يكن عمل غيتس، بل عملي أنا. ولذلك، من منتصف أيلول/سبتمبر حتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، ترأّست تسعة اجتماعات مدّة الواحد منها ساعتان إلى ثلاث، في غرفة الأزمات، لتقويم خطّة ماكريستال. ضجّت واشنطن بطول تلك النقاشات، وعلى الرغم من أنّ محادثتي مع غيتس ومولن وضعت حدًّا لمجاهرة كبار القادة العسكريّين بآرائهم، فإنّ التسريبات والاقتباسات المجهولة المصدر والتكهّنات لم تتوقّف عن الظهور في الصحف. بذلت قصارى جهدي لأبقي هذا الضجيج بعيدًا عنّي، مدركًا أنّ كثيرين ممّن يوجّهون إليّ أشدّ الانتقادات هم أنفسهم المعلّقون والخبراء المزعومون الذين شاركوا في إيقاد حمّى غزو العراق، أو ممّن اجتاحتهم تلك الحمّى.

والواقع أنّ من أهمّ الحجج التي قُدّمت لاعتماد خطّة ماكريستال، كانت أوجه الشبه بينها وبين خطّة سحق التمرّد التي استخدمها بترايوس خلال الهجوم الأميركي في العراق. عمومًا، بدا منطقيًّا تركيز بترايوس على تدريب القوّات العراقية، وتحسين الإدارة المحليّة، وحماية السكّان، لا على السعي للسيطرة على مناطق جديدة وزيادة أعداد القتلى من بين المتمرّدين. لكنّ أفغانستان في 2009 لم تكن كالعراق في 2006، فقد كان لكلّ من البلدين ظروفه المختلفة التي تستدعي حلولًا مختلفة. ومع كلّ اجتماع عقدناه في غرفة الأزمات، كان يتّضح أكثر فأكثر أنّ النطاق الواسع لخطّة سحق التمرّد، كما تخيّلها ماكريستال لأفغانستان، لم يكن فقط يتجاوز الحاجة المطلوبة للقضاء على القاعدة، بل كان يتجاوز أيضًا ما كان ممكنًا تحقيقه خلال ولايتي الرئاسيّة، هذا إن كان تحقيقه ممكنًا من الأساس.

أعاد جون برينان التأكيد أنّ تنظيم طالبان كان، بعكس القاعدة، في صلب نسيج المجتمع الأفغانيّ ولا يمكن استئصاله بسهولة، وأنّ هذا التنظيم على الرغم من تعاطفه مع القاعدة، لم يقدّم أيّ إشارات إلى أنّه يتآمر لضرب الولايات المتّحدة أو حلفائها خارج حدود أفغانستان. كان سفيرنا في كابول، الجنرال السابق كارل أيكنبيري، يشكّ في أن يستطيع كرزاي إعادة تشكيل حكومته، وأعرب عن خشيته من أنّ استقدام أعداد كبيرة من الجنود إلى البلاد، وزيادة «أمركة» الحرب، سيخفّفان من الضغط الذي نمارسه على كرزاي لكي يقوم بما هو مطلوب منه. كذلك كان الجدول الزمنيّ الطويل جدًّا الممتدّ بين تاريخَي دخول القوّات الأميركية إلى أفغانستان وخروجها منها، وفقًا لخطّة ماكريستال، أقرب إلى احتلال طويل الأمد منه إلى توغّل عسكريّ كما جرى في العراق. وهذا ما دفع بايدن إلى التساؤل عن سبب الحاجة إلى تخصيص مئة ألف جنديّ لإعادة بناء أفغانستان، فيما تنظيم القاعدة موجود في باكستان واستهدافه شبه محصور بالضربات الجويّة التي تنفّذها الطائرات المسيّرة.

كان ماكريستال والقادة العسكريّون الآخرون يقومون بواجبهم، أمامي على الأقلّ، في الردّ على كلّ من تلك المخاوف، على نحو مقنع في بعض الأمور، وغير مقنع كثيرًا في بعضها الآخر. وعلى الرغم من صبرهم ولياقتهم، كانوا يجدون صعوبة في إخفاء شعورهم بالامتعاض من التشكيك في أحكامهم المهنيّة، خصوصًا من جانب أشخاص لم يرتدوا زيًّا عسكريًّا قطّ. ولقد رأيت في أكثر من مرّة عينَي ماكريستال تضيقان حين يبدأ بايدن بشرح ما يجب القيام به لتنفيذ عمليّات مكافحة الإرهاب بنجاح. كذلك ارتفع مستوى التوتّر بين موظّفي البيت الأبيض والبنتاغون، مع شعور مجلس الأمن القوميّ بأنّه يواجه عراقيل في الحصول على المعلومات في الوقت المناسب، ومع الغضب المكتوم من جانب غيتس بسبب ما كان يعتبره سيطرة مشدّدة ومستمرّة يمارسها عليه مجلس الأمن القوميّ. حتّى إنّ العلاقات ساءت في داخل الوزارات نفسها. فما إن وافق نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة جايمس كارترايت الملقّب بـ«هوس»، والليفتنانت جنرال دوغلاس لوت، أحد أعضاء لجنة المساعدين في مجلس الأمن القوميّ، وصاحب الدور الكبير في القرارات الحربيّة خلال السنتين الأخيرتين من إدارة بوش، واللذان طلبتُ منهما البقاء في منصبيهما، على مساعدة بايدن في وضع خطّة بديلة لخطّة ماكريستال تشتمل على إرسال أعداد أقلّ من الجنود إلى أفغانستان، وتشجّع على تنفيذ عمليّات خاصّة لمكافحة الإرهاب، حتى بدأت أسهمهما تتراجع داخل البنتاغون. وفي ذلك الوقت كانت هيلاري ترى في مناورات أيكنبيري عبر القنوات الدبلوماسية الخاصّة بوزارة الخارجيّة نوعًا من التمرّد وطلبت إقالته من منصبه.

وهكذا يمكن القول إنّه مع وصولنا إلى الجولة الثالثة أو الرابعة من جولات عرض شرائح الباور بوينت وخرائط ساحات القتال وأشرطة الفيديو الطويلة، في غرفة تضيئها المصابيح الفلوريّة ويعبق هواؤها بالروائح الكريهة، ومع القهوة الرديئة التي كنّا نحتسيها، غلب على الجميع شعور بالغثيان من أفغانستان، ومن الاجتماعات، ومن الآخرين بدون استثناء. أمّا أنا فقد شعرت بالعبء الذي يلقيه عليّ منصبي أكثر من أيّ وقت آخر منذ أن أقسمت اليمين الرئاسيّة. لكنّني حاولت عدم إظهار ذلك، محافظًا على تعابير جامدة لدى طرحي الأسئلة أو تسجيلي الملاحظات، مكتفيًا بين الحين والآخر بالرسم على هوامش أوراق الدفتر الذي وضعه أمامي موظّفو البيت الأبيض (كنت أرسم أشكالًا تجريديّة في معظم الأحيان، وأحيانًا أخرى وجوه أشخاص أو مناظر بحريّة كطائر نورس يحلّق فوق شجرة نخيل أو أمواج المحيط). ولكنّني كنت أعبّر بقوّة عن شعوري بالإحباط بين الحين والآخر، وخصوصًا حين كان أحدهم يردّ على سؤال صعب بالعودة إلى ضرورة إرسال المزيد من الجنود من أجل إظهار «الحزم».

ما معنى تلك الكلمة تحديدًا؟ كنت أطرح هذا السؤال، وبنبرة حادّة للغاية أحيانًا. أتعني أن نضاعف القرارات الخاطئة التي سبق لنا أن اتّخذناها؟ هل يظنّ أحد أنّ زيادة نشاطنا العسكريّ في أفغانستان عشر سنوات أخرى ستثير إعجاب حلفائنا وتزرع الخوف في قلوب أعدائنا؟ وقد ذكّرني ذلك، كما أخبرت دنيس لاحقًا، بأغنية الأطفال التي تقول إنّ سيّدة عجوزًا ابتلعت عنكبوتًا لتلتقط ذبابة، وقد أضفت قائلًا:

«انتهى الأمر بأن ابتلعتْ حصانًا».

«وقد ماتت طبعًا»، قال دنيس.

كنت أحيانًا، بعد انتهاء إحدى تلك الجلسات الماراتونية، أمشي نحو المسبح الصغير بجانب المكتب البيضاوي، لأشعل سيجارة وأجلس بصمت، وأنا أحسّ بالتشنّجات في ظهري وكتفيّ وعنقي، نتيجة الجلوس فترات طويلة، وكذلك بسبب حالتي الذهنيّة. تمنّيتُ لو أنّ القرار بشأن أفغانستان كان فقط مسألة حزم، يمكن حلّها بالإرادة وبالفولاذ والنار. كان ذلك ممكنًا بالنسبة إلى لينكولن حين حاول إنقاذ الاتّحاد، أو بالنسبة إلى فرانكلين روزفلت بعد الهجوم على بيرل هاربور، حين كانت أميركا وبقيّة العالم تواجه خطرًا قاتلًا من قوى توسّعية. في حالات كتلك يمكن تجييش كلّ الطاقات والموارد لخوض حرب شاملة. ولكن في ما كان أمامنا، كانت التهديدات التي نواجهها – وأعني شبكات الإرهابيّين التي تزرع الموت ولا تنتظم ضمن دول، ما خلا بعض الدول الضعيفة التي تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل – حقيقيّة ولكن غير وجوديّة. لذلك فإنّ الحزم بدون البصيرة لم يكن غير مجدٍ فحسب، بل هو أسوأ حتى. وقد قادنا إلى خوض الحروب الخاطئة، والانزلاق إلى أوضاع معقّدة، كما جعلنا نتحكّم بأراضٍ لا يرحّب أهلها بوجودنا فيها، وأوجد لنا أعداءً أكثر بكثير من أولئك الذين قتلناهم. إنّ قوّتنا التي لا تضاهى قد قدّمت لأميركا اختيارًا واسعًا حيال هويّة العدوّ وتوقيت محاربته وكيفيّة القيام بذلك. أمّا أن نزعم عكس ذلك وأن نصرّ على أنّ سلامتنا ومكانتنا في العالم تتطلّبان منّا في كلّ مرّة القيام بكلّ ما يمكننا القيام به ولأطول فترة ممكنة، فذلك كان تخلّيًا عن المسؤوليّة الأخلاقيّة ويقينًا ناتجًا عن كذبة تبعث شعورًا بالارتياح.

عند نحو السادسة من صباح 9 تشرين الأول/أكتوبر 2009، استيقظتُ مرتاعًا على اتّصال من عامل الهاتف في البيت الأبيض، ليقول لي إنّ روبرت غيبس يطلبني. كانت الاتّصالات المبكرة من فريق عملي نادرة، فتجمّد قلبي للحظة. هل وقع هجوم إرهابيّ؟ أو كارثة طبيعيّة؟

«لقد منحوك جائزة نوبل للسلام»، قال غيبس.

«ماذا تعني؟».

«أعلنوا ذلك قبل دقائق قليلة».

«لأجل ماذا؟».

بلباقة، تجاهل غيبس سؤالي قائلًا إنّ فافس ينتظرني بلا شكّ أمام المكتب البيضاوي للعمل معي على ما قد أرغب في التصريح به. حين أقفلت السمّاعة، سألتني ميشيل ما سبب الاتّصال.

«نلتُ جائزة نوبل للسلام».

«هذا رائع يا حبيبي»، قالت لي ثمّ عادت إلى النوم.

بعد ساعة ونصف الساعة، مرّت ماليا وساشا بغرفة الطعام فيما كنت أتناول فطوري. وقالت لي ماليا وهي ترفع حقيبتها المدرسيّة إلى كتفيها:

«أخبار رائعة يا أبي، لقد نلتَ جائزة نوبل... كما أنّ اليوم عيد ميلاد بو!».

«كما أنّنا سنحظى بإجازة أسبوعيّة مدّتها ثلاثة أيّام!» أضافت ساشا، وهي تلوّح بقبضة يدها تعبيرًا عن الابتهاج. ثمّ قبّلتاني على خدّي قبل أن تخرجا للذهاب إلى المدرسة.

في حديقة الورود، قلت للصحافيّين المتجمّعين إنّني بعد مضيّ فترة أقلّ من عام على توليّ الرئاسة، لا أشعر بأنّني أستحقّ أن أكون بين الشخصيّات التي غيّرت التاريخ والتي كُرّمت في الماضي. لكنّني رأيت في الجائزة دعوة إلى التصرّف، ووسيلة بيد لجنة نوبل لإضفاء زخم على القضايا التي تؤدّي القيادة الأميركيّة دورًا شديد الأهمّية فيها، كالحدّ من مخاطر الأسلحة النوويّة والتغيّر المناخيّ، وتقليص الفوارق الاقتصاديّة، والدفاع عن حقوق الإنسان، وردم الهوّة بين الأعراق والإثنيّات والأديان، التي غالبًا ما تشعل النزاعات. كما أعربت عن اقتناعي بأنّني يجب أن أتشاطر الجائزة مع آخرين حول العالم، عملوا من أجل العدالة والسلام والكرامة الإنسانيّة، من دون أن يلقوا التقدير على جهودهم غالبًا.

حين عدت إلى المكتب البيضاوي، طلبت من كايتي التوقّف عن استقبال اتّصالات التهنئة التي بدأت تصل، وتريّثتُ لدقائق للتفكير في الهوّة الآخذة بالاتّساع بين ما كان متوقّعًا من رئاستي والواقع. فقبل ستّة أيّام هاجم ثلاثمئة عنصر ميليشيا أفغان مركزًا عسكريًّا أميركيًّا صغيرًا في هندو كوش، فقتلوا ثمانية من جنودنا وأصابوا سبعة وعشرين بجروح. وبات تشرين الأول/أكتوبر الشهر الأكثر دمويّة للجنود الأميركيّين في أفغانستان منذ بداية الحرب قبل ثمانية أعوام. وبدلًا من أن أقود المسيرة نحو حقبة جديدة من السلام، كنت أواجه احتمال إرسال مزيد من الجنود إلى الحرب.

في وقت لاحق من ذلك الشهر، سافرت ليلًا إلى قاعدة دوفر الجويّة في ديلاوير، لأكون حاضرًا حين تعود إلى الوطن جثامين خمسة عشر جنديًّا وثلاثة من أفراد شرطة مكافحة المخدّرات، قُتلوا في حوادث متلاحقة في أفغانستان، كتحطّم مروحيّة وانفجار قنبلتين بعربات عسكريّة في إقليم قندهار. كان من النادر أن يأتي الرئيس لحضور عمليّات نقل جثامين الجنود الأميركيّين، لكنّني اعتبرت حضوري في غاية الأهمّية آنذاك وأكثر من أيّ وقت

مضى. فمنذ حرب الخليج كانت وزارة الدفاع تمنع التغطية الإعلاميّة لعودة نعوش الجنود الأميركيين، لكنّني تمكّنت بمساعدة بوب غيتس، من تغيير تلك السياسة في وقت سابق من تلك السنة، تاركًا هذا القرار لعائلات الجنود. شعرت بأنّ التوثيق العلنيّ لعودة بعض تلك النعوش يقدّم لبلادنا وسيلة أوضح لتتعرّف إلى تكاليف الحرب، والألم الناتج عن كلّ خسارة. وفي تلك الليلة، وبعد شهر كارثيّ في أفغانستان، ومع احتدام النقاش حول مستقبل الحرب، اختارت إحدى عائلات الجنود تسجيل لحظة العودة.

ساد الصمت طوال الساعات الأربع أو الخمس التي قضيتها في القاعدة، سواء في الكنيسة الصغيرة والبسيطة حيث انضممتُ إلى عائلات الجنود، أو في داخل مستودع الطائرة التي حملت النعوش الثمانية عشر المغطّاة بالعلم الأميركيّ، حيث وقف كاهن تابع للجيش يتلو صلاة تردّد صداها بين جدران الطائرة المعدنية، أو حتّى على المدرج حيث وقفت متأهّبًا أنظر إلى ستّة جنود بقفّازات بيضاء وقبّعات سوداء وملابس عسكريّة يحملون النعوش واحدًا واحدًا إلى صفوف العربات المنتظرة، والعالم كلّه صامت، ما خلا صفير الريح ووقع الأقدام.

في رحلة العودة، وقبل ساعات قليلة من شروق الشمس، لم أتذكّر من كلّ الزيارة إلّا هذه الكلمات التي قالتها لي والدة أحد الجنود: «لا تترك أولئك الفتيان الذين لا يزالون هناك معلّقين». بدا عليها الإنهاك وطبع الحزن ملامح وجهها. وعدتها بأنّني لن أتركهم، لكنّني لم أعرف إن كان ذلك يعني إرسال مزيد من الجنود لإنجاز المهمّة التي ضحّى ابنها بحياته من أجلها، أم وضع حدّ لنزاع شائك وطويل قد يزهق أرواح أبناء أشخاص آخرين. كان القرار متروكًا لي.

بعد أسبوع حلّت كارثة أخرى بجيشنا، لكنّها كانت تلك المرّة أقرب إلى الوطن. ففي الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر، دخل الميجور نضال حسن وهو معالج نفسيّ في الجيش، مبنى في قاعدة فورت هود العسكرية في كيلين في تكساس، وأخرج مسدّسًا نصف أوتوماتيكيّ اشتراه من متجر أسلحة محلّي، وقتل ثلاثة عشر شخصًا وجرح كثيرين قبل أن يطلق عليه أفراد شرطة القاعدة النار ويتمكّنوا من اعتقاله. ومجدّدًا، سافرتُ لتعزية العائلات المفجوعة، وألقيت كلمة في مراسم دفن الضحايا. كان النغم الحزين المنبعث من بوق الفرقة الموسيقية يترافق ووقع شهقاتي المخنوقة وسط الحضور، وجالت عيناي على تذكارات الجنود الذين سقطوا: صورة في إطار، وحذاءين عسكريّين فارغين، وخوذة على بندقية.

فكّرتُ في ما قاله لي جون برينان ومدير مكتب التحقيقات الفدراليّ روبرت مولر في تقريرهما عن حادثة إطلاق النار. فحسن، وهو مسلم مولود في أميركا، ويملك سجلًّا حافلًا من الاضطرابات السلوكية، تأثّر من خلال الإنترنت بأفكار أصوليّةٍ استلهمها على وجه الخصوص من رجل دين أميركيّ من أصل

يمنيّ يدعى أنور العولقي، بعث إليه بالكثير من الرسائل الإلكترونيّة. كان للعولقي أتباع كثيرون عبر العالم، ويُعتقد أنّه من الوجوه القياديّة البارزة في فرع تنظيم القاعدة في اليمن، ذي النشاط المتزايد. ووفقًا لمولر وبرينان، كانت ثمّة مؤشّرات مبكرة إلى أنّ كلًّا من وزارة الدفاع ومكتب التحقيقات الفدراليّ وفريق العمل الخاصّ بمكافحة الإرهاب، قد تلقّى بطريقة أو بأخرى إنذارًا باحتمال ميل حسن إلى الإرهاب. ولكنّ أنظمة تبادل المعلومات بين الوكالات الحكوميّة فشلت في الربط بين تلك المعلومات بحيث كان يمكن أن تؤدّي إلى الحؤول دون وقوع المأساة.

انتهت الكلمات التأبينيّة، وعاد عزف الموسيقى. وتخيّلت الجنود في قاعدة فورت هود منهمكين في الاستعدادات لنشرهم في أفغانستان للقتال ضدّ طالبان. لم أستطع منع نفسي من التساؤل عمّا إن كان الخطر الأكبر كامنًا في مكان آخر، ليس فقط في اليمن أو الصومال، بل أيضًا في الإرهاب الذي ينمو وينتشر في داخل وطننا، في عقول مضطربة لرجال مثل حسن، وفي عالم الإنترنت الذي لا حدود له، بقوّة وامتداد لا ندركهما حتّى الآن.

في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2009، عقدنا جلستنا التاسعة والأخيرة لمراجعة الوضع في أفغانستان. على الرغم من كلّ المآسي المحيطة بنا، بدا في تلك الجلسة أنّ الاختلافات الكبيرة بين أفراد فريقي قد تضاءلت إلى حدّ كبير. فالقادة العسكريّون اعترفوا بأنّ استئصال طالبان من أفغانستان أمر غير واقعيّ. كما أقرّ جو ومجلس الأمن القوميّ بأنّ عمليّات مكافحة الإرهاب في مواجهة تنظيم القاعدة، لا يمكنها أن تنجح إذا سيطر تنظيم طالبان على البلاد، أو تمكّن من عرقلة قدرتنا على جمع المعلومات الاستخبارية. واتّفقنا على عدد من الأهداف القابلة للتحقيق مثل تقليص مستوى نشاط تنظيم طالبان بحيث لا يستطيع تهديد المراكز السكّانيّة الكبرى، والضغط على كرزاي لإصلاح عدد من الوزارات الأساسيّة كوزارتي الدفاع والماليّة، بدلًا من محاولة حمله على تغيير الحكومة بكاملها، وتسريع عملية تدريب القوّات المحلّية التي ستتيح في النهاية للشعب الأفغاني حماية بلده.

كذلك اتّفق أفراد الفريق على أنّ تحقيق هذه الأهداف الأكثر تواضعًا من سابقاتها، يستدعي إرسال المزيد من الجنود الأميركيّين إلى أفغانستان.

الخلاف الوحيد الذي بقي كان حول عدد أولئك الجنود والمدّة التي سيقضونها في الخارج. ظلّ القادة متمسّكين بمطلب ماكريستال الأساسيّ بإرسال أربعين ألف جنديّ، بدون أن يقدّموا إجابة مقنعة عن السبب الذي يمنع خفض عدد الجنود المطلوبين ما دمنا قلّصنا لائحة أهدافنا. كان خيار تكثيف عمليّات مكافحة الإرهاب الذي توصّل إليه بايدن مع كارترايت ولوت يستوجب إرسال عشرين ألف جنديّ جدد، يقتصر عملهم على عمليات مكافحة الإرهاب والتدريب. لذلك لم يكن واضحًا على الإطلاق ما الداعي إلى عدد أكبر من

الجنود للقيام بالمهمّتين فقط. ولم يفارقني القلق من أنّ الدافع الحقيقيّ لتحديد الأرقام هو الاهتمامات الإيديولوجيّة والمؤسّساتية لا الأهداف التي وضعناها.

في النهاية توصّل غيتس إلى حلّ قابل للتنفيذ. فقد شرح في مذكّرة خاصّة أرسلها إليّ أنّ طلب ماكريستال كان يهدف إلى الاستعداد لحلول جنودنا محلّ الجنود الهولنديّين والكنديّين العشرة آلاف الذين تعهّدت حكوماتهم بإعادتهم إلى ديارهم. وأنّني إذا وافقتُ على إرسال ثلاثة ألوية يبلغ مجموع عديدها ثلاثين ألف جنديّ، فقد نتمكّن من تأمين عشرة آلاف جنديّ آخرين من جانب حلفائنا. كذلك وافق غيتس على اعتبار إرسال مزيد من الجنود إلى أفغانستان عملًا مؤقّتًا، وليس التزامًا لا حدود له، إن من خلال تسريع وصولهم أو وضع جدول زمنيّ لعودتهم إلى الوطن لا يتجاوز ثمانية عشر شهرًا.

كان قبول غيتس بجدول زمنيّ للانسحاب أمرًا في غاية الأهمّية بالنسبة إليّ، بعدما انضمّ إلى هيئة الأركان المشتركة وبترايوس في مقاومتهم الفكرة بحجّة أنّ الجداول الزمنيّة للانسحاب توحي للعدوّ أنّ بإمكانه انتظار انسحابنا. لكنّه بات مقتنعًا بأنّ كرزاي قد لا يتّخذ أبدًا أيّ قرارات حازمة تتعلّق بمسؤوليّات حكومته إن لم يعلم بأنّنا مزمعون على الانسحاب عاجلًا لا آجلًا.

بعد مشاورة جو ورام ومجلس الأمن القوميّ، قرّرت اعتماد اقتراح غيتس، لأنّني رأيت فيه من المنطق ما يتجاوز مجرّد الوقوف في نصف المسافة بين خطّة ماكريستال والخطّة التي وضعها بايدن. فالاقتراح كان على المدى القصير يمنح ماكريستال القوّة الناريّة التي يحتاج إليها لوقف تقدّم طالبان، وحماية التجمّعات السكّانيّة، وتدريب القوّات الأفغانيّة. لكنّه كان أيضًا يرسم حدودًا واضحة لخطّة سحق التمرّد ويضعنا على طريق مؤكّد يؤدّي، في غضون عامين، إلى حصر الاعتماد تدريجًا على عمليات مكافحة الإرهاب. لكنّ المساومة حول جدّية الالتزام بسقف الثلاثين ألف جنديّ تواصلت. فقد كانت للبنتاغون عادة نشر العدد المتّفق عليه من الجنود، ثمّ العودة للمطالبة بالآلاف ممّن يسمّونهم «عناصر التمكين» كالمسعفين وضبّاط الاستخبارات وما إلى ذلك. لكنّني أصررتُ على أن يكون هؤلاء من ضمن العدد النهائيّ. احتاج غيتس إلى بعض الوقت لإقناع وزارته بهذه المقاربة. وبعد أيّام قليلة من عيد الشكر، دعوت إلى اجتماع مسائيّ في المكتب البيضاوي ضمّ غيتس ومولن وبترايوس ورام وجيم جونز وجو، حيث جعلت الجميع يوافقون رسميًّا على الاقتراح. كان أعضاء مجلس الأمن القوميّ قد أعدّوا مذكّرة مفصّلة تحدّد الأطر العريضة للأمر الذي سأصدره، وأقنعوني، بالتعاون مع جو ورام، بأنّ جعل كبار قادة البنتاغون يلتزمون أمامي باتّفاق خطّي هو الطريقة الوحيدة لتجنّب تشكيكهم علنًا في قراري إذا ساء الوضع العسكريّ.

كانت تلك مبادرة غير مألوفة وفظّة إلى حدّ ما، ولا شكّ في أنّها أثارت امتعاض غيتس والجنرالات، وأكاد أقول إنّني ندمت عليها في الحال. لكنّي

اعتبرتها نهاية مناسِبة لمرحلة صعبة ومعقّدة من إدارتي. إلّا أنّني كنت راضيًا لأنّ مراجعة الخطّة أدّت الغاية المطلوبة، فقد أقرّ غيتس بأنّ ساعات النقاش، وإن لم توصلنا إلى خطّة كاملة، فإنّها مكّنتنا من الوصول إلى خطّة أفضل، وأرغمتنا على إعادة صياغة أهداف أميركا الاستراتيجية في أفغانستان بطريقة جنّبتنا التورّط في صراع لا نهاية له. كما أثبتت فائدة الجداول الزمنيّة في عمليات الانتشار العسكريّة في بعض الحالات، وهو ما دأبت طويلًا مؤسّسات الأمن الوطنيّ في واشنطن على معارضته. لم تساعدني تلك المراجعة على وضع حدّ لتفلّت البنتاغون من أيّة ضوابط طوال مدّة رئاستي فحسب، بل ايضًا على تأكيد مبدأ سيطرة المدنيّين في عمليّة وضع السياسات المتعلّقة بالأمن القومي في أميركا.

ومع ذلك، كان عليّ في النهاية أن أرسل مزيدًا من الشبّان إلى الحرب.

أعلنّا خطّة نشر الجنود في 1 كانون الأول/ديسمبر في ويست بوينت، أعرق الأكاديميّات العسكريّة في أميركا وأشهرها. كانت تلك الأكاديميّة مركزًا لجيش الولايات الأميركيّة الثلاث عشرة (المعروف بالقارّيّ) التي أعلنت الثورة على بريطانيا، وتبعد مسافة تزيد عن ساعة قليلًا إلى الشمال من مدينة نيويورك. ينتشر في ذلك المكان الجميل عدد من الأبنية الغرانيتيّة السوداء والرماديّة بما يشبه مدينة صغيرة قائمة بين الهضاب الخضراء المترامية، فتطلّ على نهر هدسون العريض والمتلوّي وسط المنظر الطبيعيّ. قبل إلقائي خطابي زرت المشرف العامّ على ويست بوينت، وألقيت نظرة خاطفة على بعض الأبنية والمباني التي تخرّج فيها بعض ألمع القادة العسكريّين الأميركيّين: غرانت ولي، باتون وأيزنهاور، برادلي وماك آرثر، ويستمورلاند وشوارزكوف.

كان من المستحيل ألّا يشعر المرء بالخشوع والتأثّر أمام ما يمثّله أولئك الرجال من تراث، وأمام الخدمات والتضحيات التي ساعدت على تكوين أمّة، كما على إلحاق الهزيمة بالفاشيّة ووقف زحف التوتاليتاريّة. ومع ذلك كان من الضروريّ أن نتذكّر أنّ لي قاد جيشًا كونفدراليًّا في سبيل المحافظة على نظام العبوديّة، وأنّ غرانت أشرف على المذابح التي قضت على قبائل الهنود، وأنّ ماك آرثر تحدّى أوامر ترومان في كوريا ما أدّى إلى نتائج كارثيّة، وأنّ ويستمورلاند ساعد على تصعيد القتال في فييتنام على نحو ترك ندوبًا في جيل بكامله. المجد والتراجيديا، الشجاعة والحماقة – إنّ جانبًا من الحقائق يجب ألّا يلغي الآخر، لأنّ الحرب ليست سوى التناقض، مثلما هو تاريخ أميركا.

كانت القاعة الكبرى القريبة من وسط قاعدة ويست بوينت قد امتلأت حين وصلت. وباستثناء الشخصيّات مثل غيتس وهيلاري وأفراد هيئة الأركان المشتركة، كان الحضور يتألّف بشكل شبه كامل من تلامذة الضبّاط، الذين ارتدوا كلّهم البزّات العسكريّة الرماديّة بتقليم أسود وياقات بيضاء. كان العدد الأكبر من السود واللاتينيين والآسيويين الأميركيّين والنساء بين أولئك التلامذة يمثّلون شهادة حيّة على التغيّرات التي حدثت منذ أن خرّجت هذه الأكاديمية

الحربيّة الدفعة الأولى من الضبّاط في عام 1805. أثناء دخولي المسرح على أنغام الموسيقى العسكريّة الاحتفاليّة، وقف تلامذة الضبّاط وصفّقوا لي. نظرت إلى وجوههم المفعمة بالحماسة والمتّقدة شبابًا، فرأيت رجالًا ونساءً واثقين من أقدارهم، ومتحمّسين للدفاع عن بلدهم، وشعرت بقلبي يمتلئ بشعور بالفخر الأبوي. ورجوت أن نكون، أنا وقادتهم الآخرون، جديرين بثقتهم.

بعد تسعة أيّام سافرت إلى أوسلو لتسلّم جائزة نوبل للسلام. لم يفارقني التأثير الذي أحدثته فيّ صورة تلامذة الضبّاط في ويست بوينت. وبدلًا من تجاهل التوتّر الذي اعتراني تيجة التناقض بين نيل جائزة سلام وتوسيع الحرب في أفغانستان، قرّرت أن أجعل ذلك محور خطاب تسلّمي الجائزة. بمساعدة بن رودس وسامانتا باور، كتبت مسوّدة أولية، مستوحيًا من كتابات المفكّرين الكبار مثل رينولد نيبور وغاندي لتنظيم أفكاري ومستعينًا بالقول إنّ الحرب رهيبة ولكنّها ضروريّة أحيانًا، وإنّ التوفيق بين هاتين الفكرتين اللتين تبدوان متناقضتين يقتضي من الأمم تطوير معايير أسمى لتبرير الحرب وطريقة خوضها، وإنّ تجنّب الحرب يتطلّب سلامًا عادلًا مبنيًّا على الالتزام المشترك بالحريّة السياسيّة واحترام حقوق الإنسان، وعلى استراتيجيات حقيقيّة لزيادة الفرص الاقتصادية حول العالم. أنهيت كتابة الخطاب في منتصف الليل على متن طائرة الرئاسة، فيما كانت ميشيل نائمة في مقصورتنا، وعيناي المتعبتان تتركان الورقة بين الحين والآخر لمشاهدة القمر الجميل فوق المحيط الأطلسيّ.

شأن كلّ شيء آخر في النروج، كان احتفال تقديم جوائز نوبل الذي أقيم في قاعة تشعّ بالأنوار جلس فيها مئات الأشخاص، بسيطًا إلى حدّ كبير: بعد أداء جميل من عازفة الجاز الشابّة إسبرانزا سبالدينغ، ألقى رئيس لجنة جائزة نوبل كلمة الافتتاح، تلتها كلمتي، لينتهي كلّ شيء في نحو تسعين دقيقة. لقي خطابي الاستحسان حتّى من جانب بعض المعلّقين المحافظين، الذين لاحظوا استعدادي لتذكير الأوروبيين بالتضحيات التي قدّمها الجنود الأميركيّون من أجل ضمان عقود من السلام. وفي المساء، أقامت لجنة جائزة نوبل عشاءً رسميًّا على شرفي، جلستُ فيه إلى جانب ملك النروج، وهو رجل عجوز لطيف، حدّثني عن الإبحار بالمراكب الشراعية عبر فيوردات بلاده. كما وافتنا إلى النروج شقيقتي مايا برفقة أصدقاء مثل مارتي وأنيتا. وبدا الجميع في غاية الأناقة وهم يحتسون الشمبانيا ويأكلون لحم الأيائل المشويّ، ليرقصوا لاحقًا على أنغام فرقة أوركسترا فاجأتني براعتها في عزف ألحان السوينغ.

لكنّ أكثر ما أتذكّره كان أمرًا حدث قبل العشاء في الفندق. بعدما أنهيتُ وميشيل ارتداء ملابسنا الرسميّة، طرق مارفن الباب وطلب منّا النظر من نافذة غرفتنا في الطابق الرابع. أبعدنا الستائر فرأينا آلاف الأشخاص تجمّعوا مع حلول الظلام، وملأوا الشارع الضيّق تحت الفندق.

كان الجميع يحملون شموعًا صغيرة مضاءة، وهي الطريقة التقليديّة لأبناء تلك المدينة للتعبير عن تقديرهم للفائز بجائزة نوبل في ذلك العام. بدا المنظر رائعًا وكأنّ مجموعة من النجوم هبطت من السماء. وحين مددت وميشيل رأسينا من النافذة للتلويح للجموع، وهواء الليل يلفح خدّينا، راح المتجمّعون يهتفون بحماسة. لم أستطع التفكير سوى في القتال اليوميّ الذي يواصل استنزاف العراق وأفغانستان، وفي العذاب والظلم والوحشيّة التي لم تكد إدارتي تبدأ بمعالجتها. فكرة أنّني أستطيع، أنا أو أيّ شخص آخر، إحلال النظام محلّ تلك الفوضى، كانت مدعاة للضحك. وعلى نحوٍ ما، كانت الجموع تحت الفندق تهتف لوهم. ومع ذلك فقد رأيت في ارتجاف نيران تلك الشموع شيئًا آخر. رأيت تعبيرًا عن أرواح ملايين الأشخاص حول العالم: الجنديّ الأميركيّ في موقعه في قندهار، والأمّ الإيرانيّة التي تعلّم ابنتها القراءة، والناشط الروسيّ المؤيّد للديمقراطيّة الذي يستجمع شجاعته استعدادًا للسير في تظاهرة، وكلّ أولئك الذين رفضوا التخلّي عن فكرة أنّ الحياة يمكنها أن تكون أفضل، وأنّ لديهم دورًا يقومون به مهما كانت المخاطر والصعوبات.

سمعت أصواتهم تقول: «مهما فعلتَ فلن يكفي».

«ومع ذلك، حاوِل».

19

حين ترشّحت للرئاسة، وعدت الأميركيين بسياسة خارجية مختلفة عن تلك التي مارسناها منذ أحداث 11 أيلول/سبتمبر. وقد لقّنتنا تجاربنا في العراق وأفغانستان دروسًا شديدة الوضوح حول سرعة نفاد الخيارات من أمام الرئيس بعد أن تندلع الحرب. كنت مصمّمًا على تغيير ذهنية سيطرت لا فقط على إدارة بوش بل على معظم واشنطن، وهي ذهنية ترى الخطر عند كلّ منعطف، وتتباهى على نحو شاذّ باتّخاذ خطوات من جانب واحد، وتعتبر العمل العسكريّ وسيلة شبه روتينيّة في معالجة تحدّيات السياسة الخارجيّة. والواقع أنّ تعاملنا مع الأمم الأخرى بات يتّصف بالعناد وقصر النظر، وبرفض الانخراط في العمل الشاقّ والبطيء الذي يفضي إلى بناء التحالفات والتوافق. كما انغلقنا ورفضنا الإصغاء إلى وجهات النظر الأخرى. أمّا أنا فكنت أعتقد أنّ أمن أميركا يعتمد على تمتين تحالفاتنا وعلى المؤسّسات الدولية، كما اعتبرت العمل العسكريّ ملاذًا أخيرًا لا ملاذًا أوّل.

صحيح أنّه كان علينا أن ندير الحروب التي نخوضها، لكنّني أردت كذلك أن نضع موضع الاختبار ثقتنا بالعمل الدبلوماسيّ.

بدأ الأمر بتغيير النبرة. منذ بداية رئاستي بتنا نحرص على أن يشدّد كلّ بيان صادر عن البيت الأبيض ويتعلّق بالسياسة الخارجيّة، على أهمّية التعاون الدولي وعلى نيّة أميركا التعاطي مع الدول الأخرى، كبيرة كانت أو صغيرة، على أساس المصلحة المشتركة والاحترام. وبحثنا عن طرق صغيرة ولكن ذات معنى رمزيّ لتغيير السياسة، كزيادة ميزانية الشؤون الدولية في وزارة الخارجية، أو تسديد الولايات المتّحدة مستحقّاتها من ميزانية الأمم المتّحدة التي تأخّرت سنوات بعدما جمّدتها إدارة بوش والكونغرس الذي سيطر عليه الجمهوريّون.

انسجامًا مع مقولة أنّ نسبة ثمانين بالمئة من النجاح مشروطة بالذهاب إلى حيث يجب، حرصنا على زيارة مناطق العالم التي أهملتها إدارة بوش، بسبب

تركيزها على الإرهاب والشرق الأوسط، الذي استنزف كلّ مجهودها. هيلاري، على وجه الخصوص، كانت كالإعصار في العام الأوّل من رئاستي، فراحت تقفز من قارّة إلى أخرى بالاندفاع نفسه الذي تميّزت به حملتها الرئاسيّة. وحين رأيت الحماسة التي كانت زياراتها تولّدها في العواصم الأجنبيّة، شعرت بأنّ قراري تعيينها على رأس الدبلوماسيّة الأميركيّة كان في محلّه. والسبب ليس فقط أنّ زعماء العالم عاملوها معاملة الندّ للندّ، فحيثما ذهبت، كان الشعب يرى في حضور تلك الشخصية البارزة إلى بلادهم دليلًا على أهمّيتهم بالنسبة إلينا.

وقد قلت لفريق مجلس الأمن القوميّ الذي يعاونني إنّنا إذا أردنا من زعماء البلدان الأخرى أن يدعموا أولويّاتنا، لا يمكننا إرغامهم بالقوّة على ذلك، بل علينا أن نريهم أنّنا نأخذ وجهات نظرهم في الاعتبار، أو أنّنا على الأقلّ قادرون على معرفة أين تقع بلدانهم على خريطة العالم.

إنّ الرغبة في إبراز الذات، وفي إسماع الصوت، وفي اعتراف الآخرين بالهويّة الفريدة لكلّ امرئ وتقديرهم إيّاها، رغبة إنسانيّة كونيّة، وتصحّ برأيي على الأوطان كما على الأفراد. وإن كنت فهمت هذه الحقيقة الأساسيّة أكثر من بعض أسلافي، فربّما لأنّني أمضيت جزءًا كبيرًا من طفولتي خارج البلاد، وكانت لي صلات قربى في أماكن لطالما اعتُبرت «نائية ومتخلّفة»، أو ربّما بسبب كوني أفريقيًّا أميركيًّا، أدركت معنى أن يكون المرء مغمورًا في بلده.

مهما كان السبب فقد حرصت على إظهار اهتمامي بشعوب البلاد التي زرناها وتاريخها وثقافتها. كان بن يمزح قائلًا إنّ خطاباتي في البلاد الأجنبيّة يمكن اختصارها بخوارزميّة بسيطة: «[إلقاء التحيّة بلغة أجنبيّة، غالبًا ما يكون لفظها مغلوطًا]. رائع أن أكون في هذا البلد الجميل الذي قدّم مساهمات كبرى في الحضارة العالميّة. [تعداد لائحة من الأمور]. يجمع بين بلدينا تاريخ طويل من الصداقة [سرد رواية ملهمة]. إنّ مساهمات ملايين [ذكر بعض الأميركيّين] الفخورين الذين هاجر أجدادهم إلى شواطئنا هي بعض من الأسباب التي جعلت من الولايات المتّحدة ما هي عليه اليوم». لعلّ الأمر كان مبتذلًا، لكن ابتسامات الأجانب الذين كانوا يصغون إلى خطاباتي وموافقتهم التي عبّروا عنها بهزّ رؤوسهم، كانت تُظهر مدى أهمّيّة مبادرات التقدير البسيطة.

للسبب عينه حاولنا أن ندرج في برامج رحلاتي الخارجية زيارات لمواقع سياحيّة ذات أهمّية، تسمح لي بالخروج من الفنادق وخارج بوّابات القصور. فاهتمامي بزيارة الجامع الأزرق في إسطنبول، أو مطعم محليّ في مدينة هو شي منه، سيترك انطباعًا لدى المواطن التركيّ أو الفييتناميّ العاديّ يدوم فترة أطول بكثير ممّا قد يتركه لديه أيّ اجتماع ثنائيّ أو أيّ مؤتمر صحافيّ. في الوقت نفسه، منحتني تلك المحطّات الصغيرة فرصة لأتفاعل، أقلّه بعض الشيء، مع الناس العاديّين، لا فقط مع المسؤولين الحكوميّين والنخبة الثريّة

في المجتمع، الناس الذين كان الوصول إليهم يُعدّ في الكثير من البلدان أمرًا في غاية الصعوبة.

أمّا أداة الدبلوماسيّة الجماهيريّة الأكثر فعاليّة بالنسبة إلينا فقد استعرتها من برامج حملتي الانتخابيّة، وحرصت في رحلاتي الخارجيّة على عقد لقاءات موسّعة بالشبّان والشابّات. في تجربتنا الأولى، حيث التقينا بحشد فاق الثلاثة آلاف طالب أوروبيّ خلال قمّة حلف دول شمال الأطلسيّ في ستراسبورغ. لم نكن نعرف ما علينا أن نتوقّعه. هل سينهالون عليّ بأسئلة شائكة لا تنتهي؟ هل سأضجرهم بالإجابات الطويلة المعقّدة؟ ولكن بعد ساعة تميّزت بالعفويّة، ساءلني خلالها أفراد الحضور المتحمّسون عن كلّ شيء من التغيّر المناخيّ وصولًا إلى محاربة الإرهاب، كما قدّموا لي ملاحظاتهم المشبعة بحسّ الفكاهة (بما في ذلك أنّ كلمة باراك تعني «الدرّاق» باللغة المجريّة)، قرّرنا أن نجعل من تلك اللقاءات حدثًا دائمًا في رحلاتي الخارجيّة.

كانت تلك اللقاءات الموسّعة تُبثّ في نقل حيّ عبر محطّات التلفزيون الوطنيّة في البلد الذي أزوره. وسواء في بوينس آيرس أو مومباي أو جوهانسبورغ، لطالما اجتذبت جمهورًا واسعًا من المشاهدين. ففي أماكن عدّة من العالم كان كثيرون يرون في ظهور رئيس دولة أجنبيّة أمامهم والإجابة عن أسئلة المواطنين المباشرة أمرًا جديدًا تمامًا، ودليلًا ساطعًا على الديمقراطيّة أقوى من أيّ خطاب قد ألقيه. غالبًا ما كنّا ندعو، بالتشاور مع سفاراتنا المحليّة، شبّانًا وشابّات ناشطين من المجموعات المهمّشة في الدولة المضيفة للمشاركة في تلك اللقاءات، سواء من الأقليّات الدينيّة أو الإثنيّة، أو من اللاجئين، أو من الطلّاب المثليّين أو المتحوّلين جنسيًّا. فكنت من خلال تقديمي ميكروفونًا لهم، والإصغاء إلى قصصهم، أتيح الفرصة لوطن بكامله للتعرّف إلى أحقيّة مطالب تلك المجموعات.

كان الشبّان والشابّات الذين جمعتني بهم تلك اللقاءات الموسّعة مصدر وحي شخصيّ دائم لي. كانوا يجعلونني أضحك، وأحيانًا يجعلون عينيّ تترقرقان بالدمع. كما كانت مثاليّتهم تذكّرني بحيويّة منظّمي حملتي الانتخابيّة ومتطوّعيها من الشبّان والشابّات، الذين شكّلوا دفعًا قويًّا لي لأفوز بالرئاسة، وكذلك بالروابط التي تنشأ بيننا فنتجاوز الحدود العرقيّة والإثنية والوطنية حين نتعلّم ألّا نبالي بمخاوفنا. ولعلّي كنت أدخل تلك اللقاءات أحيانًا بشيء من الإحباط وفقدان العزيمة، لكنّني لطالما خرجت منها دائمًا بعزيمة متجدّدة، وكأنّني استحممت بماء ينبوع بارد في الغابة. وكنت أقول لنفسي إنّه ما دام في كلّ بقعة من بقاع الأرض شبّان وشابّات كهؤلاء، فلديّ سبب كافٍ لأحافظ على شعوري بالأمل.

كانت مواقف شعوب العالم من الولايات المتّحدة التي تتحسّن بوتيرة ثابتة منذ أن تولّيت مسؤوليّاتي الرئاسيّة، دلالة على أنّ عملنا الدبلوماسيّ المبكر

آتي ثماره. وهذه الشعبيّة المتزايدة سهّلت على حلفائنا عملية المحافظة على – أو حتّى رفع – مستوى مساهمتهم بإرسال الجنود إلى أفغانستان، علمًا منهم بأنّ مواطنيهم يثقون بقيادتنا. وذلك منحني وتيم غايتنر، قوّة دعم إضافيّة خلال تنسيقنا قضيّة الاستجابة الدوليّة للأزمة الماليّة. وبعدما بدأت كوريا الشماليّة باختبار الصواريخ البالستيّة، استطاعت سوزان رايس إقناع مجلس الأمن بفرض عقوبات دوليّة شديدة عليها. لا شكّ في أنّ السبب يعود إلى مهارتها وعنادها، ولكنّها قالت لي أيضًا إنّ «الكثير من البلدان تريد من العالم أن يراها واقفة بجانبك».

ومع ذلك، كانت ثمّة حدود لما تستطيع دبلوماسيّة الإغواء تحقيقه. ففي النهاية، تبقى السياسة الخارجيّة لكلّ دولة ترجمة لمصالحها الاقتصاديّة، وجغرافيتها، والانقسامات الإثنيّة والدينية بداخلها، وصراعاتها المناطقيّة، وأساطيرها المؤسِّسة، وجروحها التي لم تندمل، وعداواتها القديمة، ولا سيّما للدوافع الشخصيّة لكلّ مَن يتمسّكون بالسلطة فيها. ومن جهة ثانية فالقادة الأجانب الذين يؤثّر فيهم الإقناع المعنوي دون غيره، كانوا قلّة نادرة. كما أنّ معظم المتربّعين على رأس السلطة في الحكومات القمعيّة بوسعهم أن يتجاهلوا الرأي العامّ بدون خشية. ولذلك، ومن أجل التقدّم في قضايا السياسة الخارجيّة الشائكة، احتجت إلى نوع ثانٍ من الدبلوماسيّة، أي إلى نوع من المكافآت والعقوبات الملموسة، والمصمَّمة لإلزام الزعماء القساة والقليلي الرحمة بتغيير حساباتهم. وخلال سنتي الأولى في الحكم، وبفعل تعاطيّ مع زعماء ثلاث دول على وجه التحديد وهي إيران وروسيا والصين، استشففت باكرًا كم أنّ الأمر سيكون صعبًا.

من بين الدول الثلاث، كانت إيران تمثّل التحدّي الأقلّ خطرًا على مصالح أميركا على المدى البعيد، ولكنّها كانت بالتأكيد «الأشدّ عدائيّة». هذه الدولة التي ورثت أمبراطوريّات الفرس القديمة والعظيمة، وكانت في الماضي مركزًا للعلم والفنّ خلال العصر الذهبيّ للإسلام في القرون الوسطى، ظلّت لسنوات عديدة لا تشغل، أو بالكاد، بال صنّاع السياسات في الولايات المتّحدة. فبوجود تركيا والعراق على حدودها الغربيّة، وأفغانستان وباكستان على حدودها الشرقيّة، لطالما اعتُبرت مجرّد دولة فقيرة أخرى في الشرق الأوسط، بعدما قلّصت من مساحة أراضيها الصراعات الأهليّة وصعود القوى الأوروبية. لكنّ البرلمان الإيرانيّ الذي كان علمانيًّا وميّالًا إلى اليسار، أقرّ في عام 1951 تأميم حقول النفط في البلاد، ووضع اليد على الأرباح التي كانت تذهب من قبل إلى الحكومة البريطانيّة، صاحبة الحصّة الكبرى في أكبر شركة إيرانية لإنتاج وتصدير النفط. فرض البريطانيّون المستاؤون من تلك الخطوة حصارًا بحريًّا لمنع إيران من شحن البترول إلى دول العالم، كما أقنعوا إدارة أيزنهاور بأنّ الحكومة الأميركيّة الجديدة تميل إلى السوفيات، فوافق أيزنهاور على تنفيذ عمليّة أجاكِس، وهي عمليّة انقلاب خطّطت لها الاستخباراتِ

الأميركيّة والبريطانيّة، أطاحت رئيس الوزراء الإيرانيّ المنتخب ديمقراطيًّا، وعزّزت سلطات ملك إيران الشابّ، الشاه محمّد رضا بهلوي.
أطلقت عمليّة أجاكس نمطًا أميركيًّا من الأخطاء في الحسابات لدى التعامل مع الدول النامية دام طوال فترة الحرب الباردة: الخطأ في تفسير الطموحات الوطنيّة واعتبارها مؤامرات شيوعيّة، الخطأ في تحقيق المساواة بين المصالح الاقتصادية والأمن القوميّ؛ القضاء على الحكومات المنتخبة الديمقراطية والاصطفاف إلى جانب الحكّام المتسلّطين حين نرى أنّ ذلك يعود بالفائدة علينا. ومع ذلك فلا بدّ من أنّ صانعي السياسة الأميركيّين افترضوا في خلال السنوات السبع والعشرين التي تلت مناورتهم في إيران، أنّ تلك المناورة نجحت. فقد أصبح الشاه حليفًا وثيقًا ومدّد عقود شركات النفط الأميركّية، واشترى الكثير من الأسلحة الأميركيّة الباهظة الكلفة. كما حافظ على علاقات ودّية مع إسرائيل، ومنح النساء الحقّ في الانتخاب، واستخدم ثروة إيران المتعاظمة لتحديث الاقتصاد والنظام التربويّ، واختلط بسهولة برجال الأعمال الغربيّين وأفراد العائلات المالكة الأوروبية.
لكنّ ما أغفل الأجانب رؤيته كان تزايد الامتعاض في داخل إيران من بذخ الشاه، ومن لجوئه إلى أساليب القمع (كانت شرطته السريّة ذائعة الصيت في تعذيب المنشقّين وقتلهم)، كما من دعمه للتقاليد الغربيّة، التي كانت بنظر رجال الدين المحافظين وأتباعهم الكثيرين، تنتهك معتقدات الإسلام. إضافة إلى ذلك، فإنّ محلّلي وكالة الاستخبارات المركزيّة لم يهتمّوا بالقدر الكافي بالتأثير المتعاظم الذي يحدثه رجل دين شيعيّ منفيّ مثّل للشعب الإيرانيّ الأمل بالخلاص، وهو آية الله الخميني. كانت كتابات الخميني وخطبه تندّد بالشاه وتصفه بالدمية في يد الغرب، وتدعو المؤمنين إلى إسقاط النظام الإيرانيّ وإقامة دولة إسلاميّة مبنيّة على الشريعة. لذلك بوغت المسؤولون الأميركيّون حين تحوّلت التظاهرات التي جابت شوارع إيران في بداية عام 1978 إلى ثورة شعبيّة عامّة. ثمّ راحت الفئات الشعبيّة تنضمّ الواحدة تلو الأخرى إلى أتباع الخميني المتظاهرين، كفئات العمّال الساخطين، والشبّان العاطلين من العمل، والقوى المؤيّدة للديمقراطيّة التي تسعى لإعادة الحكم الدستوريّ. وفي بداية عام 1979، ومع بلوغ أعداد المتظاهرين الملايين، هرب الشاه سرًّا من بلاده، وسُمح له مؤقّتًا باللجوء إلى الولايات المتّحدة. بعد ذلك غلبت على نشرات الأخبار المسائية في أميركا صور آية الله الخميني، بلحيته البيضاء، وعينيه المتّقدتين كعينَي نبيّ، يعود مظفّرًا من منفاه، ويخرج من الطائرة في إيران، حيث كان في انتظاره بحر من أنصاره الذين أحاطوه بمظاهر ترتقي إلى مرتبة التقديس.
مع تلاحق أحداث الثورة كانت معرفة معظم الأميركيّين ضئيلة بهذا التاريخ، أو بالسبب الذي يدعو شعبًا في بلد ناءٍ إلى أن يقوم فجأة بإحراق صور العمّ سامِ ويهتف «الموت لأميركا». أنا نفسي لم أعرف، فقد كنت آنذاك طالبًا ثانويًّا

لم أتجاوز عامي السابع عشر، ولم يتبلور وعيي السياسيّ بعد. كما لم أفهم إلّا بشكل مبهم تفاصيل ما حدث بعد ذلك، أي كيف نصّب الخميني نفسه مرشدًا أعلى، وأزاح من دربه حلفاء السابقين من العلمانيّين والإصلاحيين، وأسّس ميليشيا الحرس الثوريّ لسحق كلّ مَن يتحدّى النظام الجديد، واستغلّ المأساة التي حدثت حين احتلّ طلّاب راديكاليّون السفارة الإميركيّة في طهران وأخذوا رهائن أميركيّين، ليمتّن دعائم ثورته ويُلحق الإذلال بأقوى دولة في العالم.

ولكن حتّى بعد ثلاثين عامًا، ظلّت تداعيات تلك الأحداث تؤثّر بقدر كبير جدًّا في رسم إطار المشهد الجيوسياسيّ لولايتي الرئاسية. فقد كان نجاح الثورة الإيرانيّة مصدر إلهام لعدد وافر من الحركات الإسلاميّة الراديكاليّة الأخرى التي قرّرت أن تحذو حذوها. كما أنّ دعوة الخميني لإطاحة الملوك العرب السنّة أسّست لعداوة مريرة بين إيران والمملكة العربيّة السعوديّة، وزادت من حدّة الصراعات الطائفيّة في كلّ أنحاء الشرق الأوسط. حاول العراق في عام 1980 غزو إيران، لتلي ذلك ثماني سنوات من حرب دامية قامت خلالها دول الخليج بمدّ صدّام حسين بالمال، فيما تولّى السوفيات تزويد جيش الخميني بالأسلحة، بما فيها الأسلحة الكيميائيّة. تلك الحرب سرّعت في رعاية إيران للإرهاب، رعاية رأت فيها وسيلة لتقويض التفوّق العسكريّ لأعدائها. المثير للسخرية أنّ الولايات المتّحدة في عهد ريغان حاولت الاستفادة من النقيضين، فدعمت العراق علنًا فيما كانت تبيع الأسلحة سرًّا لإيران. كما أنّ تعهّد الخميني بمحو إسرائيل عن الخريطة، الذي تجلّى بدعم الحرس الثوريّ الإيرانيّ لوكلائه المسلّحين كميليشيا حزب الله الشيعيّة في لبنان، والجناح العسكريّ لحركة المقاومة الإسلاميّة في فلسطين، حماس، قد جعل من النظام الإيرانيّ مصدر التهديد الأكبر لأمن إسرائيل، وأسهم في تصلّب مواقف الدولة اليهوديّة إزاء احتمالات السلام مع جيرانها. أمّا على نطاق أشمل، فإنّ تصوير الخمينيّ للعالم على أنّه ساحة صراع على الطريقة المانويّة بين قوى الله وقوى «الشيطان الأكبر»، أي أميركا، قد تغلغل كالسمّ لا فقط إلى عقول جهاديّي المستقبل، بل أيضًا إلى عقول الغربيّين المستعدّين لأن يروا في المسلمين مصدر شكّ وخوف.

مات الخميني في عام 1989، وخلفه آية الله عليّ الخامنئي، وهو رجل لعلّه لم يغادر بلاده قطّ، ولكنّه لن يعود لمغادرتها أبدًا. وكان يضاهي الخميني في كراهيته لأميركا. على الرغم من لقب المرشد الأعلى الذي حمله، لم يمتلك الخامنئي سلطة مطلقة، فقد كان عليه الاحتكام إلى رأي مجلس من رجال الدين الواسعي النفوذ، فيما آلت مسؤوليّة الإدارة اليوميّة للحكومة إلى رئيس منتخب من الشعب. في نهاية ولاية كلينتون وبداية ولاية بوش، برزت بعض القوى الأكثر اعتدالًا داخل إيران، ما أوحى باحتمال ذوبان شيء من جليد العلاقات الأميركيّة الإيرانيّة. حتّى إنّ الرئيس الإيرانيّ محمّد خاتمي مدّ يده إلى

إدارة بوش بُعيد أحداث 11 أيلول/سبتمبر، عارضًا عليها المساعدة في الردّ الأميركيّ المُزمَع في أفغانستان، البلد المجاور لإيران. لكنّ المسؤولين الأميركيّين تجاهلوا تلك المبادرة، وما إن اعتبر الرئيس بوش كلًّا من إيران والعراق وكوريا الشماليّة جزءًا من «محور الشرّ»، في خطاب حال الاتّحاد الذي ألقاه في 2002، حتى أُغلقت تمامًا كلّ الأبواب الممكنة في وجه الدبلوماسيّة.

حين تولّيت منصب الرئاسة، كانت السلطة في طهران قد عادت إلى أيدي المحافظين المتشدّدين بقيادة رئيس جمهوريّة جديد هو محمود أحمدي نجاد. هذا الرجل، الذي تميّز بهوسه بمهاجمة الغرب، وإنكاره التامّ للمحرقة اليهوديّة (الهولوكست)، واضطهاده للمثليّين والفئات الأخرى التي يعتبرها مصدر تهديد، بات الصورة الأوضح لأشدّ الجوانب مدعاة للكراهية في النظام الإيرانيّ. ظلّت الأسلحة الإيرانيّة تتدفّق على الميليشيات المصمّمة على قتل الجنود الأميركيّين في العراق وأفغانستان. وكان الغزو الأميركيّ للعراق قد عزّز بقدر كبير موقع إيران الاستراتيجيّ في المنطقة، وذلك من خلال استبدال عدوّها الألدّ، صدّام حسين، بحكومة يقودها الشيعة وتخضع للنفوذ الإيرانيّ. أمّا حزب الله وكيل إيران، فقد برز بصفته الفريق الأقوى في لبنان، بما يملكه من صواريخ زوّدته بها طهران وباتت تل أبيب في مرماها. رفعت كلّ من المملكة العربيّة السعوديّة وإسرائيل الصوت عاليًا محذّرتين من توسّع «الهلال الشيعيّ» الخاضع للنفوذ الإيرانيّ، ولم تخفيا اهتمامهما باحتمال تغيير النظام الإيرانيّ بمبادرة من الولايات المتّحدة.

من الطبيعيّ إذن، مهما كانت الظروف، أن تكون إيران مصدر قلق أساسيّ لإدارتي. ولكنّ تسارع البرنامج النووي الإيرانيّ هو ما كان ينذر بتحويل وضع سيّئ إلى أزمة حقيقية.

ورث النظام الإيرانيّ منشآت نوويّة بُنيت في عهد الشاه. وبموجب معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النوويّة التي وقّعت عليها إيران منذ إقرارها في عام 1970، كان لها الحقّ في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلميّة. ولكنّ تكنولوجيا الطرد المركزيّ عينها المعتمدة لتخصيب اليورانيوم الذي يُستخدم وقودًا لمحطّات توليد الطاقة الكهربائيّة، كان يمكن – للأسف – تعديلها لإنتاج يورانيوم عالي التخصيب يُستخدم في صناعة الأسلحة النوويّة. وكما وصف أحد خبرائنا الأمر، «بكمّية كافية من اليورانيوم العالي التخصيب، يمكن لطالب ثانويّ ذكيّ في مادّة الفيزياء يستطيع دخول الإنترنت، أن ينتج قنبلة». زادت إيران بين عامي 2003 و2009 عدد أجهزة الطرد المركزيّ لتخصيب اليورانيوم من مئة إلى خمسة آلاف جهاز، أي إلى أكثر بكثير ممّا يمكن لأيّ برنامج سلمي تبريره. بدا عملاء المخابرات الأميركيّون مقتنعين تمامًا بمنطق يشير إلى أنّ إيران لم تكن حتّى ذلك الحين تمتلك سلاحًا نوويًّا، لكنّهم كانوا مقتنعين أيضًا

بأنّ النظام الإيرانيّ تمكّن من تقليص «زمن القدرة على الاختراق»، أي الفترة الزمنيّة المطلوبة لإنتاج ما يكفي من اليورانيوم لبناء سلاح نوويّ قابل للاستمرار، إلى حدّ بات من المحتمل أن يشكّل خطرًا.

لعلّ الترسانة النوويّة الإيرانيّة لا تشكّل تهديدًا مباشرًا لأراضي الولايات المتّحدة، لكنّ احتمال وقوع هجوم نوويّ أو تنفيذ عمليّة إرهابيّة نوويّة في الشرق الأوسط من شأنه أن يحدّ كثيرًا من قدرة أيّ رئيس أميركيّ في المستقبل على ضبط العدوانيّة الإيرانيّة تجاه الدول المجاورة. ومن المحتمل أن يردّ السعوديّون بالسعي إلى إنتاج «قنبلتهم السنّية» المنافِسة، ما سيطلق سباق أسلحة نوويّة في أكثر مناطق العالم قابليّة للانفجار. في هذا الوقت، كانت إسرائيل التي يُقال إنّها تمتلك ترسانة من الأسلحة النوويّة غير المُعلَن عنها، تعتبر أنّ امتلاك إيران للسلاح النوويّ يشكّل تهديدًا وجوديًّا لها. وأكّدت لنا التقارير أنّ الدولة اليهوديّة تُعدّ خططًا لتوجيه ضربة استباقيّة محتملة ضدّ المنشآت الإيرانيّة. كان أيّ فعل، أو أيّ ردّ فعل، أو أيّ خطأ في الحسابات يرتكبه أيّ من تلك الأطراف، كفيلًا بأن يُغرق الشرق الأوسط، ومعه الولايات المتّحدة، في صراع جديد، في وقت لا يزال فيه 180 ألفًا من جنودنا معرّضين للخطر الكبير في مراكزهم القريبة من الحدود الإيرانيّة، وحيث يمكن لأيّ ارتفاع مفاجئ وكبير لأسعار النفط أن يسبّب تدهورًا أقوى في الاقتصاد العالميّ. كنّا نتناقش أحيانًا خلال فترة رئاستي في السيناريوهات التي قد تنشأ عن أيّ صراع مع إيران، لكنّني كنت أخرج من تلك المحادثات محبطًا لمعرفة أنّه إن باتت الحرب ضروريّة، فإنّ كلّ شيء آخر كنت أحاول تحقيقه مهدّد بالزوال.

لكلّ تلك الأسباب، أمضيت وفريقي قسمًا طويلًا من الفترة الانتقاليّة ونحن نتناقش في كيفيّة الحؤول دون حصول إيران على سلاح نوويّ، مفضّلين تحقيق ذلك من خلال الدبلوماسيّة لا بشنّ حرب جديدة. استقرّ رأينا على استراتيجيّة من خطوتين. لمّا كان أيّ اتّصال على مستوى رفيع مقطوعًا بين الولايات المتّحدة وإيران منذ عام 1980، كانت الخطوة الأولى تقضي بالاتّصال المباشر. فكما قلتُ في خطاب القسم، كنّا مستعدّين لمدّ اليد إلى مَن هم مستعدّون لإرخاء قبضاتهم. بعد أسابيع من تولّيّ منصبي، بعثت برسالة سريّة إلى آية الله الخامنئي عبر قناة تربطنا بالدبلوماسيّين الإيرانيّين في الأمم المتّحدة، اقترحت فيها الشروع في حوار بين بلدينا حول عدد من القضايا، بما فيها برنامج إيران النوويّ. لكنّ ردّ الخامنئي كان فظًّا: ليست لإيران مصلحة في المحادثات المباشرة. ومع ذلك فقد استغلّ الفرصة ليقترح على الولايات المتّحدة طرقًا عدّة لتكفّ عن القيام بدور الدولة الإمبرياليّة المتنمّرة.

«أظنّه لن يرخي قبضته قريبًا»، قال رام بعد قراءة نسخة من رسالة الخامنئي مُترجمة من الفارسيّة.

«لن يرخيها إلّا بقدِرِ ما يسمح له بتوجيه الإصبع الأوسطِ إليّ»، قلتُ.

لكنّ الحقيقة أنّ أيًّا منّا في البيت الأبيض لم يتوقّع ردًّا إيجابيًّا. ومع ذلك فقد بعثت بالرسالة لأنّني أردت أن أثبت أنّ العائق في طريق الدبلوماسيّة لم يكن عناد أميركا، بل عناد إيران. ثمّ توجّهت ببادرة انفتاح إلى الشعب الإيرانيّ من خلال تقديمي في آذار/مارس، عبر الإنترنت، تهنئة تقليديّة بعيد رأس السنة الفارسيّة التقليديّ أو النوروز.

بدا أنّ أيّ احتمالات بتحقيق اختراق مبكر همدت في حزيران/يونيو 2009 حين وجّه مرشّح المعارضة الإيراني مير حسين موسوي اتّهامات معقولة جدًّا إلى المسؤولين الحكوميّين بتزوير الانتخابات لتأمين إعادة انتخاب أحمدي نجاد لولاية رئاسيّة ثانية. نزل ملايين المحتجّين إلى الشوارع في إيران اعتراضًا على نتائج الانتخابات، مطلقين حملة سمّوها «الحركة الخضراء» شكّلت أحد أهمّ التحدّيات الداخليّة للدولة الإسلاميّة منذ ثورة 1979.

لكنّ تلك الحركة قوبلت بقمع عنيف وسريع، فقد فُرضت على موسوي وقادة آخرين في المعارضة الإقامة الجبريّة، وتعرّض المتظاهرون المسالمون للضرب، وقُتل عدد كبير منهم. كنت مسترخيًا في مقرّ إقامتي ذات ليلة حين قرّرت الاطّلاع على بعض التقارير المنشورة عبر الإنترنت عن الاعتراضات في إيران، فشاهدت فيديو لامرأة تعرّضت لإطلاق النار في الشارع، وسال الدم على وجهها فيما كانت تُحتضر، وقد ارتسمت في عينيها المحملقتين في الأعلى نظرة لوم.

ذلك الفيديو كان تذكيرًا قاسيًا بالثمن الذي دفعه كثيرون في العالم لأنّهم أرادوا أن تكون لهم كلمة في الطريقة التي يُحكَمون بها. ردّة فعلي الأولى كانت الرغبة في التعبير عن دعمي الكبير للمتظاهرين. ولكنّني حين دعوت مجلس الأمن القوميّ للاجتماع، نصحني خبراؤنا في الشأن الإيرانيّ بألّا أقدم على تلك الخطوة، معتبرين أنّ أيّ تصريح أدلي به ستكون له ارتداداته. فالمتشدّدون في النظام الإيراني بدأوا يسوّقون لكذبة أنّ عملاء أجانب يقفون خلف تلك التظاهرات، وكان الناشطون في داخل إيران يخشون استغلال أيّ تصاريح دعم تصدر عن الحكومة الأميركيّة لإفقاد حركتهم أيّ مصداقيّة. شعرت بضرورة أن أراعي تلك التحذيرات، ووافقت على سلسلة من التصاريح البيروقراطيّة الملطّفة – من نوع «نواصل مراقبة الوضع بكامله عن كثب»، و«يجب احترام حقّ الجميع في التجمّع والتعبير عن الرأي بحرّية» – التي تدعو للبحث عن حلّ سلميّ يعكس إرادة الشعب الإيرانيّ. تصاعُد حدّة العنف واكبه ارتفاع لحدّة إدانتي لما يجري. ومع ذلك لم أكن مرتاحًا لتلك المقاربة السلبيّة، وليس فقط بسبب سماعي الجمهوريّين يصرخون بأنّني أدلّل نظامًا مجرمًا. الواقع أنّني كنت آنذاك أتعلّم درسًا صعبًا آخر عن الرئاسة، وهو أنّ قلبي باتت تقيّده الاعتبارات الاستراتيجيّة والتحليلات التكتيكيّة، وقناعاتي تخضع لحجج تعاكس حدسي، وأنّه حتى في أقوى منصب على وجه الأرض، كانت حريّتي في قول ما أفكّر فيه، والتصرّف بحسب ما أشعر به، أقلّ ممّا كان متاحًا لي وأنا

في مجلس الشيوخ، أو مواطن عاديّ يشعر بالاشمئزاز أمام مشهد شابّة تقتلها حكومتها رميًا بالرصاص.

بعد صدّ محاولاتنا لإقامة حوار مع إيران ودخولها دوّامة الفوضى والاستبداد، انتقلنا إلى المرحلة الثانية من استراتيجيّتنا للحدّ من انتشار الأسلحة النوويّة، أي تعبئة المجتمع الدوليّ لفرض عقوبات اقتصاديّة قاسية متعدّدة الأطراف قد تُرغم إيران على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. كان مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة قد وافق على عدّة قرارات تدعو إيران إلى وقف أنشطتها لتخصيب اليورانيوم، كما سمح بفرض عقوبات محدودة عليها. وشكّل ما عُرف بمجموعة الدول الخمس زائدًا واحدًا، وهي الدول الدائمة العضويّة في مجلس الأمن الدوليّ، أي الولايات المتّحدة، والمملكة المتّحدة، وفرنسا، وروسيا، والصين، إضافة إلى ألمانيا. كان هدف تلك المجموعة اللقاء بالمسؤولين الرسميّين الإيرانيّين على أمل دفع النظام في طهران إلى الامتثال مجدّدًا لشروط معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النوويّة.

المشكلة أنّ العقوبات القائمة كانت أضعف من أن تُحدث أثرًا كبيرًا. فحّتى حلفاء الولايات المتّحدة مثل ألمانيا واصلوا عقد الصفقات التجاريّة الكبيرة مع إيران، كما أنّ الجميع تقريبًا كان يشتري نفطها. صحيح أنّ إدارة بوش فرضت عقوبات أميركيّة إضافية من جانب واحد، إلّا أنّ تلك العقوبات بقيت رمزيّة إلى حدّ كبير، لأنّ الشركات الأميركيّة مُنعت من التعامل مع إيران منذ عام 1995. لم تمانع إيران، مع ارتفاع أسعار النفط وتنامي اقتصادها، عقد جلسات تفاوض دوريّة مع مجموعة الخمس زائدًا واحدًا، لا ينتج عنها سوى الالتزام بمزيد من المحادثات.

بهدف جذب اهتمام الإيرانيّين، كان علينا إقناع دول أخرى بتشديد قبضتها. وهذا يعني الحصول على موافقة خصمين تاريخيّين قويّين لم يكونا يحبّان مبدأ العقوبات، كما تربطهما بإيران علاقات دبلوماسيّة وتجاريّة ودّية، عدا عن أنّ عدم ثقتهما بالنيّات الأميركيّة لم يكن يقلّ عن عدم ثقة طهران بها.

أتذكّر تمامًا من فترة نضوجي في ستّينيّات القرن الماضي وسبعينيّاته، أنّ الحرب الباردة هي التي كانت تحدّد واقع العلاقات الدوليّة، والقوّة التي قسمت أوروبا إلى نصفين، وأطلقت سباقًا إلى امتلاك الأسلحة النوويّة، وتسبّبت باندلاع الكثير من الحروب بالوكالة حول العالم. شكّلت الحرب الباردة جزءًا من طفولتي. ففي الكتب المدرسيّة والصحف والروايات البوليسيّة والأفلام، كان الاتّحاد السوفياتي هو خصمنا المخيف في المعركة بين الحريّة والاستبداد.

كذلك كنت من جيل ما بعد فييتنام الذي تعلّم أن يسائل حكومته، والذي رأى، من صعود الماكارثيّة إلى دعمنا لنظام التمييز العنصريّ في جنوب أفريقيا، أنّ مبدأ الحرب الباردة قاد غالبًا أميركا إلى خيانة مبادئها. هذا الوعي لم يؤثّر على

قناعتي بأنّ علينا احتواء انتشار التوتاليتاريّة الماركسيّة، لكنّه جعلني أحذر من المفهوم القائل بأنّ الخير من جانبنا فقط، والشرّ من جانب السوفيات، أو من فكرة أنّ الشعب الذي خرج منه تولستوي وتشايكوفسكي يختلف عنّا اختلافًا طبيعيًّا عميقًا. بدلًا من ذلك، رأيت في شرور النظام السوفياتيّ نوعًا من أنواع تراجيديا إنسانيّة أوسع نطاقًا، حيث النظريّات المجرّدة والعقائد المتشدّدة قادرة على أن تتحوّل إلى قمع، وحيث نكون مستعدّين لتبرير المساومة على الأخلاقيّات والتخلّي عن حرّياتنا، وتبدو السلطة قادرة على الإفساد، والخوف يمكنه أن يتراكم، واللغة يمكن تحريفها. فكّرتُ في أنّ ذلك ليس حكرًا على السوفيات أو الشيوعيّين وحدهم، بل هو يصحّ علينا جميعًا. فالصراع الشجاع الذي يخوضه المنشقّون خلف الستار الحديديّ كان جزءًا لا يتجزّأ من الصراع الأوسع نطاقًا من أجل الكرامة الإنسانيّة الذي يدور في كلّ مكان آخر من العالم، بما في ذلك أميركا.

حين تولّى ميخائيل غورباتشيف في منتصف الثمانينيّات منصب الأمين العامّ للحزب الشيوعيّ في روسيا، وقاد عمليّة اللبرلة الحذرة التي عُرفت بالبريسترويكا والغلاسنوست، راقبتُ ما يحدث عن كثب، متسائلًا عمّا إن كان يبشّر بولادة عصر جديد. وحين سقط جدار برلين بعد سنوات قليلة، وأوصل الناشطون الديمقراطيّون في روسيا بوريس يلتسين إلى السلطة، وانهار النظام الشيوعيّ القديم وحُلّ الاتّحاد السوفياتيّ، اعتبرتُ ذلك لا انتصارًا للغرب وحسب، بل شهادة على القوّة التي تنتج عن تعبئة مجموع المواطنين، وتحذيرًا للطغاة في كلّ مكان. وحتّى لو أنّني تريّثت قليلًا أمام مشاهد الاضطراب الذي غرقت فيه روسيا في التسعينيّات كالانهيار الاقتصاديّ، واستشراء الفساد، والشعبويّة اليمينيّة، وحكّام الظلّ الأوليغارشيّين، إلّا أنّني تمسّكت بالأمل بأنّه، من مخاض الانتقال الصعب والمحتوم إلى الأسواق الحرّة والحكومات التي تمثّل الشعب، لا بدّ من أن تخرج روسيا أكثر حريّة وأكثر ازدهارًا.

حين تسلّمت الرئاسة، كنت قد شُفيت تقريبًا من هذا التفاؤل. لا شكّ في أنّ خليفة يلتسين، فلاديمير بوتين، الذي وصل إلى السلطة في عام 1999، لم يُبدِ أيّ اهتمام بالعودة إلى الماركسيّة اللينينيّة (وسمّاها في إحدى المرّات «خطأ»)، كما نجح في تثبيت استقرار البلاد، والفضل الكبير في ذلك يعود إلى الزيادة الهائلة في العائدات بفضل ارتفاع أسعار النفط، وباتت الانتخابات تُجرى وفقًا للدستور الروسيّ، والرأسماليّون في كلّ مكان، كذلك بات بوسع الروس السفر إلى الخارج، وأصبح بوسع الناشطين المدافعين عن الديمقراطيّة مثل بطل الشطرنج غاري كاسباروف، انتقاد الحكومة بدون أن يُساقوا فورًا إلى سجون الغولاغ.

ولكن، مع كلّ عام يقضيه بوتين في السلطة، كانت روسيا الجديدة تعود لتشبه روسيا القديمة أكثر فأكثر. وبات واضحًا أنّ اقتصاد السوق والانتخابات

التي تُجرى في مواعيدها، يمكنها أن تترافق مع نوع من «التسلّط الناعم»، الذي كان يسهم في تراكم السلطات باطّراد بين يدي بوتين ويقلّص من مساحة الاعتراض الحقيقيّ. وأصبح الأوليغارشيون الذين تعاونوا مع بوتين من أثرى أثرياء العالم. أمّا الذين ابتعدوا عنه فوجدوا أنفسهم عرضة للعديد من التهم بجرائم وجُرّدوا من ممتلكاتهم. حتّى كاسباروف أمضى بضعة أيّام في السجن بسبب قيادته تظاهرة مناهضة لبوتين. تسلّم أصدقاء بوتين وأعوانه كبريات وسائل الإعلام في البلاد، فيما مورس الضغط على الوسائل الأخرى لتؤمن له تغطية موالية، مثلما كانت وسائل الإعلام المملوكة من الدولة تفعل في الماضي مع الحكّام الشيوعيّين. ووجد الصحافيّون المستقلّون وقادة المجتمع المدنيّ أنفسهم خاضعين لمراقبة جهاز الأمن الفدراليّ (النسخة الحديثة لجهاز ك. ج. ب)، كما لقي البعض منهم حتفه.

إلّا أنّ سلطة بوتين لم تستند إلى القمع فقط، فشعبيّته كانت حقيقيّة، ونادرًا ما تدنّت نسبة تأييد الروس له عن 60 %. كانت تلك الشعبيّة تجد جذورها في القوميّة العتيقة الطراز، أي الوعد بإعادة المجد القديم إلى روسيا الأمّ، وإزالة الشعور بالتمزّق والإذلال الذي عاناه الكثير من الروس في العقدين المنصرمين.

كان بوسع بوتين أن يعد الروس بتلك الرؤية لأنّه كان قد عانى من ذلك التمزّق. فقد وُلد في عائلة تفتقر إلى الصلات والامتيازات، وتسلّق سلّم المراتب السوفياتية بصورة منهجيّة، فكان جنديًّا احتياطيًّا في الجيش الأحمر، ودرس الحقوق في جامعة لينينغراد الرسميّة، وعمل في جهاز ك. ج. ب. وبعد سنوات من الخدمة الفعليّة والإخلاص للدولة، بلغ منصبًا ذا مكانة واحترام متواضعين. إلّا أنّه رأى النظام الذي كرّس حياته له ينهار بين ليلة وضحاها مع سقوط جدار برلين في عام 1989. وكان يخدم حينذاك في مركز لجهاز ك. ج. ب. في دريسدن بألمانيا الشرقيّة، ويقال إنّه انهمك في الأيّام القليلة التي تلت في إتلاف الملفّات وحراسة المركز من أيّ هجوم محتمل للّصوص. بسرعةٍ استدار بوتين وانخرط في الواقع الجديد، واقع ما بعد الاتحاد السوفياتي، وارتبط بالإصلاحيّ الديمقراطيّ أناتولي سوبتشاك، وهو كان أستاذًا مشرفًا عليه في كليّة الحقوق، وأصبح عمدة لمدينة سان بيترسبورغ. بعد ذلك انتقل للعمل في السياسة الوطنيّة، وتقدّم في المراتب خلال إدارة يلتسين بسرعة خاطفة للأنفاس، مستخدمًا سلطته في عدّة مناصب، بما فيها منصب مدير جهاز الأمن الفدراليّ، لحشد الحلفاء إلى جانبه، وتقديم الخدمات المتفرّقة، وجمع الأسرار والتفوّق في المناورات على خصومه. عيّن يلتسين بوتين رئيسًا للوزراء في آب/أغسطس 1999. وبعد أربعة أشهر، وفي مواجهة عوائق كثيرة ناتجة عن فضائح الفساد، واعتلال صحّته، وإدمانه الكحول، وسجلّ حافل بسوء إدارة الاقتصاد، فاجأ الجميع بالتنحّي عن منصبه، فأصبح بوتين رئيسًا للبلاد بالوكالة وله من العمر سبعة وأربعون عامًا. تلك الفرصة أتاحت له الدفع الذي

كان بحاجة إليه ليتمّ انتخابه لولاية رئاسيّة كاملة بعد ثلاثة أشهر. (وكان من أولى قرارات بوتين منح يلتسين عفوًا كاملًا عن كلّ أعماله السيّئة).

لطالما كانت الفوضى هديّة قيّمة إذا ما أتيحت للماكرين وعديمي الرحمة. ولكنّ بوتين أدرك، بغريزته ربّما أو بعد حسابات دقيقة، أنّ الشعب الروسيّ يتوق إلى النظام. وفيما كان للقليلين مصلحة في العودة إلى حقبة المزارع الجماعيّة ورفوف المتاجر الخالية، كان الروس عمومًا مرهقين وخائفين ومستائين ممّن بدا أنّهم استغلّوا ضعف يلتسين، سواء في داخل البلاد أو خارجها. لذلك فضّلوا حكمًا قويًّا، كان من دواعي سرور بوتين تحقيقه.

أعاد بوتين تأكيد السيطرة الروسيّة على جمهورية الشيشان التي تقطنها أكثريّة مسلمة، غير مبالٍ بمجابهة استراتيجيات المتمرّدين الانفصاليّين الوحشيّة بعنف غير محدودٍ من جانب القوّات العسكرية الروسيّة. وأعاد إحياء سلطات المراقبة السوفياتية الطراز تحت عنوان المحافظة على أمن الشعب. وحين تحدّى بعض الناشطين الديمقراطيّين ميول بوتين السلطويّة، اتّهمهم بأنّهم أدوات للغرب. كذلك أحيا رموزًا من الحقبة ما قبل الشيوعيّة، كما من تلك الشيوعيّة، ودعم الكنيسة الأورثوذكسيّة الروسيّة التي عانت عقودًا طويلة من القمع. جعله عشقه للمشاريع العامّة اللافتة للنظر يسعى بلا هوادة لإقامة المناسبات الاستعراضيّة الباهظة الكلفة، بما في ذلك مشروع استضافة الألعاب الأولمبيّة الشتويّة في بلدة المنتجعات الصيفيّة سوتشي. كما غذّى، بالاهتمام عينه الذي قد يخصّصه مراهق لحسابه على إنستغرام، سيلًا لا ينضب من الصور الفوتوغرافيّة الهادفة لجذب الاهتمام، مكوّنًا عنه صورة تقارب حدّ إثارة السخرية، للقوّة الرجوليّة، كركوبه الحصان عاري الصدر، أو لعب الهوكي. كما لجأ بين الحين والآخر إلى الشوفينيّة وكراهية المثليّين الجنسيّين، مصرًّا على أنّ القيم الروسيّة تلوّثها عناصر أجنبيّة. كان كلّ ما يقوم به بوتين يغذّي الذهنية القائلة بأنّ روسيا، بفضل إرشاده الأبويّ الحازم، استعادت سحرها وتألّقها السابقين.

إلّا أنّ بوتين كان يواجه مشكلة، وهي أنّ روسيا لم تعد قوّة عظمى. على الرغم من امتلاك الروس ترسانة نوويّة هي الثانية في العالم بعد ترسانتنا، كانوا يفتقرون إلى التحالفات والقواعد التي أتاحت للولايات المتّحدة فرض قوّتها العسكريّة في كلّ أنحاء العالم. وظلّ الاقتصاد الروسيّ أصغر من اقتصادات إيطاليا أو كندا أو البرازيل، ويعتمد اعتمادًا شبه كليّ على النفط والغاز والمعادن وتصدير السلاح. صحيح أنّ الأسواق التجاريّة الراقية في موسكو شاهدة على تحوّل البلاد من اقتصاد ضعيف تديره الدولة إلى اقتصاد تتكاثر فيه أعداد أصحاب المليارات، لكنّ حياة التقشّف التي ظلّ الروسيّ العاديّ يعيشها كانت دليلًا واضحًا على أنّ هذه الثروة الجديدة لم تتوزّع بعدالة على كلّ الطبقات. ووفقًا للعديد من المؤشّرات الدوليّة فإنّ معدّلات الفساد والفوارق الاجتماعيّة في روسيا كانت تعادل مِثيلاتها في بعض بلدان العالم

النامية، ومعدّل العيش فيها في عام 2009 كان أدنى ممّا هو عليه في بنغلادش. ونادرًا ما كان الشبّان والشابّات الأفارقة أو الآسيويّون أو اللاتينيّون الأميركيّون يستلهمون من التجربة الروسيّة في نضالهم لإصلاح مجتمعاتهم، أو أنّهم يشعرون بأنّ الأفلام أو الموسيقى الروسيّة تحرّك مخيّلاتهم، أو يحلمون بالدراسة في روسيا، فضلًا عن الهجرة إليها. فبدون الدعائم الإيديولوجيّة القديمة، والوعد القديم اللامع باتّحاد العمّال لتحطيم قيودهم، بدت روسيا بقيادة بوتين كجزيرة معزولة، ترتاب من الأجانب وترى فيهم مصدرًا للخوف ربّما، لا نماذج يجب محاكاتها.

في رأيي، إنّ تلك الفجوة بين حقيقة روسيا المعاصرة من جهة وإصرار بوتين على مكانتها كقوّة عظمى من جهة ثانية، هي ما يفسّر تزايد العدائيّة في علاقات روسيا الخارجيّة. كان معظم الغضب موجّهًا نحونا، ولم يتوانَ بوتين عن توجيه الانتقاد العلنيّ اللاذع إلى السياسة الأميركيّة. وعند عرض المبادرات المدعومة أميركيًّا على مجلس الأمن الدوليّ، كان يحرص على أن تعرقلها روسيا، أو تخفّف من لهجتها، وخصوصًا في كلّ ما يتعلّق بحقوق الإنسان. كذلك زاد تركيز بوتين في جهوده على الحؤول دون خروج الدول التي كانت سابقًا في الكتلة السوفياتيّة، ونالت استقلالها، من الفلك الروسيّ. وكان دبلوماسيّونا يتلقّون باستمرار شكاوى من جيران روسيا تتعلّق بمحاولات الترهيب، والضغط الاقتصاديّ، والحملات الإعلاميّة المضلّلة، والتدخّل سرًّا في الانتخابات، والإسهام في إيصال مرشّحين سياسيّين مؤيّدين للروس، والرشوة المباشرة. ففي أوكرانيا وقعت عملية تسميم فكتور يوشتنشكو الغامضة، وهو ناشط إصلاحيّ انُتخب رئيسًا وكانت موسكو تعارضه. أمّا جورجيا فقد تعرّضت للغزو الروسيّ في صيف 2008.

كان من الصعب معرفة إلى أين تنوي روسيا الوصول بسلوكها هذا الدرب الخطر. لم يعد بوتين رئيسًا، فبالرغم من سيطرته على صناديق الاقتراع، اختار احترام الدستور الروسيّ الذي يمنع تولّي الرئاسة لثلاث ولايات متتالية، فتبادل المنصب مع نائبه السابق ديمتري ميدفيديف، الذي سارع بعيد انتخابه رئيسًا إلى تعيين بوتين رئيسًا للوزراء. توافق المحلّلون على أنّ دور ميدفيديف يقتصر على إبقاء منصب الرئاسة جاهزًا لبوتين حتّى 2012، حين يستطيع هذا الأخير الترشّح لولاية رئاسيّة جديدة. ومع ذلك فإنّ قرار بوتين لا فقط بالتنحّي بل بإيصال رجل يصغره سنًّا إلى السلطة، يشتهر بأنّه يملك وجهات نظر ليبراليّة نسبيًّا وقريبة من الغرب، كان يوحي بأنّه يهتمّ بالمظاهر على الأقلّ. لا بل إنّه أفسح في المجال أمام احتمال تخلّي بوتين عن منصب الرئيس، والاكتفاء بدور صاحب النفوذ ورجل الدولة المتقدّم في السنّ، الذي يسمح لجيل جديد من القادة بإعادة روسيا على طريق الديمقراطيّة الحديثة والحقيقيّة.

ذلك كلّه كان ممكنًا، لكنّه كان مستبعدًا. فالمؤرّخون، منذ عهد القياصرة، يسجّلون أنّ روسيا تميل إلى تبنّي أحدث الأفكار الأوروبية وذلك بكثير من الجلبة الاستعراضيّة، سواء أكانت الحكومات التمثيليّة، أم البيروقراطيّة الحديثة، أم الأسواق الحرّة، أم اشتراكيّة الدولة، ولكنّها لاحقًا تهمل تلك المفاهيم المستوردة أو تتخلّى عنها وتعود إلى الطرق الأقدم والأشدّ قسوة في المحافظة على الأمن الاجتماعيّ. في المعركة من أجل هويّة روسيا، يتغلّب عادةً الخوف والحتميّة على الأمل والتغيير. تلك كانت ردّة فعل يمكن تفهّمها لتاريخ يمتدّ ألف عام من غزوات المغول، والمؤامرات البيزنطيّة، والمجاعات الكبرى، وانتشار القِنانة أو الرقّ الإقطاعيّ، والطغيان المستفحل، ومحاولات العصيان التي لا تُحصى، والثورات الدامية، والحروب المدمّرة، وسنوات الحصار الطويلة، وملايين القتلى، وكلّ ذلك على أرض جرداء قاحلة تتميّز بالقسوة الشديدة.

في تمّوز/يوليو، سافرت إلى موسكو في زيارتي الرسميّة الأولى لروسيا بصفتي رئيسًا للجمهوريّة، تلبية لدعوة وجّهها إليّ ميدفيديف في اجتماع مجموعة العشرين في نيسان/أبريل. كنت أفكّر في أنّنا نستطيع مواصلة سياسة «العودة إلى صفر مشاكل» التي اقترحناها، والتركيز على ما يمثّل مصالح مشتركة بيننا، وفي الوقت عينه الاعتراف باختلافاتنا الكبيرة وإدارتها. كنّا في فترة الإجازة المدرسيّة الصيفيّة، ما يعني أنّ بوسع ميشيل وماليا وساشا مرافقتي. وبذريعة الحاجة إلى المساعدة للاهتمام بالفتيات (ومع وعد بزيارة الفاتيكان ولقاء البابا حين نسافر من روسيا إلى إيطاليا لعقد قمّة مجموعة الثماني)، أقنعت ميشيل حماتي وصديقتنا المقرّبة ماما كاي بمرافقتنا في تلك الرحلة.

لم تشكّل لنا ابنتانا أيّ مصدر إزعاج خلال السفر، وكانتا تتحمّلان ببهجة الساعات التسع لرحلاتنا السنويّة ذهابًا وإيابًا على متن الطائرات التجاريّة بين شيكاغو وهاواي، بدون أن تتذمّرا قطّ أو تستسلما لنوبات الغضب أو تركلا المقاعد أمامهما. على العكس من ذلك كانتا تتلهّيان بالألعاب والأحاجي والكتب التي تقدّمها إليهما ميشيل للقراءة ضمن فترات محدّدة بدقّة. لا شكّ في أنّ السفر على متن طائرة الرئاسة الأميركيّة كان ارتقاءً إلى مرتبة أعلى بالنسبة إليهما، حيث يمكنهما اختيار أفلام تشاهدانها خلال الرحلة، والنوم في سريرين حقيقيّين، والتمتّع بكلّ أنواع الوجبات الخفيفة التي يدلّلهما بها طاقم الطائرة. ومع ذلك، كان السفر إلى قارّات بعيدة مع رئيس الولايات المتّحدة يعني تحدّيات جديدة. فقد اضطررنا إلى إيقاظهما ولم يمض على نومهما إلّا ساعات قليلة لترتديا فستانين جديدين وتنتعلا حذاءين جميلين، وتسرّحا شعرهما تسريحة متميّزة لتبدوا أنيقتين عند الهبوط. كان عليهما أن تبتسما للصحافيّين عند نزولنا سلّم الطائرة وتقدّما نفسيهما لصفّ من رجالات الدولة

ذوي الشعر الأشيب، الذين وقفوا في انتظارنا على مدرج الهبوط، وتحرصا على النظر في أعينهم مباشرة وعدم التمتمة، كما علّمتهما أمّهما، وتحاولا ألّا يظهر عليهما الملل حين يشارك والدهما في الثرثرة قبل صعود الجميع إلى متن السيّارة التي تنتظرنا. خلال سيرنا على أحد أوتوسترادات موسكو، سألتُ ماليا عن حالها. فملامحها بدت متجمّدة، وعيناها البنّيتان الكبيرتان تحملقان خاليتين من أيّ تعبير في نقطة ما فوق كتفي.

– أظنّها أكثر مرّة أشعر خلالها بالتعب في حياتي كلّها، قالت لي.

بدا أنّ قيلولة الفتاتين في الصباح أراحتهما من تأثير فارق التوقيت. وقد قضينا معًا أوقاتًا في موسكو أتذكّرها وكأنّها حدثت أمس. أتذكّر أنّ ساشا سارت بجانبي في أروقة الكرملين الفخمة المفروشة بالسجّاد الأحمر، يتبعها عدد من الضبّاط الروس الطويلي القامة بملابسهم العسكريّة، ويداها في جيبَي معطف مشمّع رمليّ اللون، وكأنّها عميلة سرّية صغيرة الحجم. كما أتذكّر ماليا تحاول أن تمحو العبوس عن وجهها بعدما جازفت بالموافقة على تذوّق الكافيار في مطعم يقع في الطابق الأعلى من مبنى شاهق يشرف على الساحة الحمراء. (وكما كان متوقّعًا منها، رفضت ساشا أن تتذوّق الكتلة اللزجة السوداء التي كانت في ملعقتي، حتّى لو عنى ذلك ألّا تحظى بالمثلّجات لاحقًا).

لكنّ السفر كعائلة الرئيس الأميركيّ لم يكن كالسفر خلال الحملة الانتخابيّة، حيث اعتدنا ركوب السيّارة مسافات بعيدة والانتقال من بلدة إلى أخرى، وبقاء ميشيل والفتاتين إلى جانبي أثناء الاستعراضات والمهرجانات الريفيّة. ففي موسكو كان لي جدول أعمالي الخاصّ، ولهنّ جدول أعمالهنّ الخاصّ، مع فريق تنسيق خاصّ بهنّ يتولّى إطلاعهنّ على برامج زياراتهنّ، ومصوّر رسميّ. في نهاية اليوم الأوّل الذي قضيناه في موسكو، حين التقينا مجدّدًا في ريتز كارلتون، استلقينا نحن الأربعة على الفراش، وسألتني ماليا لمَ لم أرافقهنّ لرؤية الراقصين وصانعي الدمى الروس، فمالت ميشيل وهمست لها بنبرة المتآمرة:

«ليس مسموحًا لأبيك بأن يتسلّى. عليه الجلوس في الاجتماعات المملّة طوال اليوم».

«مسكين أبي»، قالت ساشا وهي تربّت رأسي برفق.

انعقد الاجتماع الرسميّ الذي ضمّني إلى ميدفيديف في مكان مثير جدًّا للإعجاب: إنّه أحد القصور في داخل مجمّع الكرملين، وكان ذا سقف عالٍ ومذهّب، وزخارف معقّدة استعادت مجد القياصرة الغابر. تميّز نقاشنا بالودّ والاحترافيّة، وفي خلال مؤتمرنا الصحافيّ المشترك، تطرّقنا بكثير من اللياقة إلى الخلاف الدائم بشأن مسألتي جورجيا والدفاع الصاروخيّ، كما كان لدينا العديد من النتائج الإيجابيّة لنعلن عنها، منها تحديد إطار عمل حول المفاوضات المتعلّقة بالاتّفاقيّة الجديدة للأسلحة الاستراتيجيّة، التي من شأنها أن تخفض

بنحو الثلث عدد الرؤوس الحربيّة النوويّة وأنظمة الإطلاق المسموح بها لدى كلّ من الطرفين. زادت من حماسة غيبس موافقة روسيا على رفع الحظر عن بعض صادرات المواشي والدواجن الأميركيّة، في خطوة تزيد قيمتها عن مليار دولار بالنسبة إلى المزارعين ومربّي الماشية والدواجن الأميركيّين.

«إنّه أمر يبالي به فعلًا الناس في بلادنا»، قال بابتسامة صغيرة.

كنتُ وميشيل مدعوّين ذلك المساء إلى عشاء خاصّ في المنزل الصيفيّ الخاصّ بميدفيديف، الواقع على بُعد أميال قليلة عن وسط المدينة. قراءاتي للروايات الروسيّة جعلتني أتخيّل أنّني سأرى منزلًا ريفيًّا تقليديًّا كبير الحجم، لكنّنا وجدنا أنفسنا في ملكيّة شاسعة تحيط بها الأشجار العالية. وقف لاستقبالنا عند مدخل المنزل ميدفيديف وزوجته سفيتلانا، وهي سيّدة وقورة شقراء وبشوشة، وكانت ميشيل وابنتانا قد أمضين معها معظم النهار. وبعد جولة قصيرة، سرنا عبر الحديقة لتناول العشاء في خيمة كبيرة ذات أعمدة خشبيّة.

بالكاد تطرّقت محادثاتنا إلى السياسة. كان ميدفيديف مأخوذًا بالإنترنت، وطرح عليّ أسئلة كثيرة حول منطقة سيليكون فالي، وعبّر عن رغبته في تطوير قطاع التكنولوجيا في روسيا. كما أبدى اهتمامًا كبيرًا بتمارين الرياضة التي أمارسها يوميًّا، وأخبرني أنّه يسبح لثلاثين دقيقة كلّ يوم. أيضًا تبادلنا الروايات عن تجربتينا في تعليم الحقوق، واعترف لي بأنّه يحبّ فرق الهارد روك الموسيقيّة مثل ديب بوربل. عبّرت سفيتلانا عن قلقها حيال ابنهما إيليا، البالغ من العمر ثلاثة عشر عامًا، الذي يمرّ بفترة المراهقة وسط ما يحيط به من اهتمام زائد نظرًا إلى كونه ابن الرئيس، وهو تحدٍّ كنت وميشيل نفهمه تمامًا. وقد تكهّن ميدفيديف بأنّ الفتى سيفضّل في نهاية المطاف أن يرتاد جامعة في الخارج.

بُعيد تناول الحلوى ودّعنا الزوجين ميدفيديف، وتأكّدنا من دخول كلّ أفراد فريقنا الحافلة قبل أن يغادر موكبنا المكان. في مكان آخر من المنزل الصيفيّ، كان أفراد من فريق ميدفيديف قد تولّوا الاهتمام بغيبس ومارفن، وقدّموا لهما الفودكا والشنابس، ما أضفى على مزاجهما ابتهاجًا لم أتوقّع له أن يدوم إلى ما بعد الصباح التالي. وفيما غفت ميشيل بجانبي في ظلمة السيّارة، رحتُ أفكّر في أنّ تلك الأمسية كانت عاديّة جدًّا، وأنّه لولا المترجمون الذين جلسوا خلفنا بشكل غير لافت للأنظار أبدًا، لشعرت بأنّنا نشارك في حفلة عشاء في أيّ من الضواحي الأميركيّة التي يسكنها الأثرياء.

كانت بيني وبين ميدفيديف نقاط مشتركة كثيرة: فكلانا درس الحقوق ودرّسها، ثمّ تزوّج وأنشأ عائلة بعد سنوات قليلة، وشقّ طريقه في السياسة يعاونه سياسيّون مخضرمون يكبرونه سنًّا. جعلني ذلك أتساءل كم من الاختلافات بيننا تعود إلى شخصيّة كلّ منّا وطبعه، وكم منها يعود إلى اختلاف ظروفنا. بعكسه، شاء حسنِ حظّي أن أولد في وطن حيث لم يتطلّب منّي النجاح في العملِ

السياسيّ أن أتجاهل االعمولات والسمسرات التي تبلغ مليارات الدولارات أو ابتزاز الأخصام السياسيّين.

التقيت فلاديمير بوتين للمرّة الأولى في الصباح التالي حين ذهبت إلى منزله الصيفيّ الكائن في إحدى ضواحي موسكو. ورافقني في الطريق خبيرانا في الشؤون الروسيّة مايك ماكفاول وبيل بورنز، إضافة إلى جيم جونز. اقترح عليّ بورنز، الذي سبق له أن التقى بوتين بضع مرّات، أن أختصر كلمتي الافتتاحيّة مع بوتين، قائلًا:

– بوتين حسّاس جدًّا حيال ما قد يعتبره ازدراءً، كما يعتبر نفسه القائد الأكبر سنًّا. لعلّ عليك أن تفتتح الاجتماع بسؤاله عن رأيه في العلاقات الروسيّة الأميركيّة، وتدعه يفرج عن بعض مكنونات صدره.

بعد الدخول عبر بوّابة ضخمة والسير في طريق داخليّ طويل، توقّفنا أمام قصر، استقبلنا بوتين عند بابه لالتقاط الصور الفوتوغرافية التي لا بدّ منها. من الناحية الجسديّة لم يكن لافتًا للاهتمام فهو رجل قصير القامة، مرصوص البنية كالمصارعين، وذو شعر رقيق أشقر، وأنف بارز، وعينين زرقاوين دائمتَي المراقبة. فيما كان وفدانا يتبادلان الدعابات، لاحظتُ عدم تكلّف في حركاته ولامبالاة متعمّدة في صوته، يشيران إلى أنّه شخص اعتاد أن يحيط به المرؤوسون والمتوسّلون، شخص اعتاد ممارسة السلطة.

بصحبة سيرغي لافروف، وزير خارجيّة روسيا الأنيق، وممثّلها السابق في الأمم المتّحدة، قادنا بوتين إلى فناء فسيح في الهواء الطلق، حيث مُدّت لنا مأدبة فخمة تتضمّن البيض والكافيار والخبز والشاي، قدّمها خدم باللباس الفلاحيّ التقليديّ والجزمات الجلديّة العالية. شكرت لبوتين استضافته لنا، وأشرت إلى النجاح الذي حقّقه بلدانا من خلال الاتّفاقات التي توصّلنا إليها في اليوم السابق، وطلبت منه تقويمًا للعلاقات الروسيّة الأميركيّة خلال فترة تولّيه السلطة.

لم يكن بورنز يمزح أبدًا حين قال لي إنّ الرجل يريد التعبير عن بعض مكنونات صدره. فما كدت أنهي سؤالي حتّى انطلق بوتين في حديث طويل ومفعم بالانفعالات، استأثر فيه بالكلام متناولًا بالتفصيل كلّ ظلم أو خيانة أو احتقار، شعر به هو والشعب الروسيّ من جانب الأميركيّين. وقال لي إنّه كان شخصيًّا معجبًا بالرئيس بوش، وإنّه اتّصل بنا بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر، معربًا عن تضامنه وعارضًا علينا تبادل المعلومات الاستخباريّة في الحرب ضدّ عدوّ مشترك. كما ساعد الولايات المتّحدة على حماية قواعدها الجويّة في قرغيزستان وأوزبكستان من أجل الحملة الأفغانيّة، حتّى إنّه عرض علينا مساعدة روسيا في التعامل مع صدّام حسين.

وإلى أين أوصله كلّ هذا؟ بدلًا من الاكتراث بتحذيراته، كما قال، مضى بوش قدمًا واجتاح العراق مزعزعًا الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بكاملها.

كما أنّ قرار الولايات المتّحدة قبل سبعة أعوام الانسحاب من معاهدة الحدّ من شبكات الصواريخ المضادّة للصواريخ البالستية، وخططها لنصب أنظمة دفاع صاروخيّة على الحدود الروسيّة لا تزال مصدرًا لعدم الاستقرار الاستراتيجيّ. إضافة إلى ذلك فإنّ قبول الدول التي كانت منضوية سابقًا في حلف وارسو ضمن حلف دول شمال الأطلسي خلال إدارتَي كلينتون وبوش هو تعدٍّ متواصل على «فلك النفوذ» الروسيّ، فيما دعم الولايات المتّحدة لـ«الثورات الملوّنة» في كلٍّ من جورجيا وأوكرانيا وقرغيزستان، بذريعة «تشجيع الديمقراطيّة» المضلِّلة قد حوّل الدول المجاورة لروسيا والتي كانت صديقة لها في الماضي إلى حكومات معادية لموسكو. وبالنسبة إلى بوتين، فإنّ الأميركيّين كانوا متعجرفين، وغير مبالين، وغير مستعدّين لمعاملة روسيا على قدم المساواة، ويحاولون باستمرار إملاء شروطهم على سائر دول العالم. وهذا كلّه بحسب بوتين، يجعل من الصعب التفاؤل بمستقبل العلاقات.

بعد مرور ثلاثين دقيقة على ما كان يُفترض به أن يكون اجتماعًا مدّته ساعة، بدأ أفراد فريقي يسترقون النظر إلى ساعاتهم. لكنّني قرّرت عدم المقاطعة. بدا واضحًا أنّ بوتين تمرّن على كلمته، لكنّ شعوره بالظلم كان حقيقيًّا. كذلك أدركت أنّ إحرازي أيّ تقدّم مع ميدفيديف يعتمد على رضى بوتين وتساهله. بعد نحو خمس وأربعين دقيقة، نفدت منه الشكاوى. وبدلًا من أن ألتزم ببرنامج زيارتنا، بدأت بالردّ عليه نقطة بعد نقطة. ذكّرته بأنّني كنت شخصيًّا ضدّ غزو العراق، لكنّني ندّدت كذلك بأعمال روسيا في جورحيا، وأكّدت اعتقادي بأنّ لكلّ دولة الحقّ في تحديد تحالفاتها وعلاقاتها الاقتصاديّة الخاصّة بها بدون تدخّل من أحد. كما شكّكت في فكرة أنّ نظامًا دفاعيًّا محدودًا مصمّمًا للحماية من أيّ هجوم صاروخيّ إيرانيّ قد يكون له تأثير على ترسانة روسيا النووية الضخمة، لكنّني أشرت إلى نيّتي القيام بمراجعة قبل اتّخاذ مزيد من الخطوات في ما يتعلّق بالدفاع الصاروخيّ في أوروبا. أمّا بالنسبة إلى عمليّة «العودة إلى صفر مشاكل» التي اقترحناها، فقد شرحت لبوتين أنّ الهدف منها ليس إزالة كلّ الخلافات بين بلدينا، بل تجاوز عادات الحرب الباردة القديمة وإقامة علاقة تتّسم بالواقعيّة والنضج وقادرة على إدارة تلك الخلافات والبناء على أساس المصالح المشتركة.

عند بعض النقاط المحورية أخذ الحديث طابع المشاكسة، ولا سيّما في ما يتعلّق بإيران. فبوتين لم يعر اهتمامًا لمخاوفي في ما يتعلّق ببرنامج إيران النوويّ، واستاء من اقتراحي تعليق صفقة لبيع النظام الإيرانيّ نظام صواريخ أرض جوّ أس -300 الشديد القوّة والروسيّ التصميم، قائلًا إنّ هذا النظام دفاعيّ تمامًا. وأضاف إنّ العودة عن تنفيذ عقد بقيمة 800 مليون دولار من شأنها أن تعرّض للخطر مداخيل صانعي الأسلحة الروس وسمعتهم. لكنّه أصغى إلى معظم الحديث بكثير من الانتباه، وفي نهاية ما تحوّل إلى ماراثون

دام ساعتين، عبّر عن انفتاحه، بل عن حماسته لمبدأ «العودة إلى صفر مشاكل».

ثمّ قال لي بوتين وهو يرافقني إلى سيّارتي:

«عليك طبعًا أن تعمل مع ديمتري في كلّ هذه القضايا. فالقرارات تعود إليه الآن».

التقت عيوننا فيما تصافحنا، وكلانا يدرك أنّ آخر عبارة قالها مشكوك فيها. ولكنّها كانت آنذاك على الأقلّ، أفضل تعبير عن الموافقة يمكنني الحصول عليه.

سبّب الاجتماع ببوتين فوضى كبيرة في بقيّة جدول الأعمال لذلك اليوم. هرعنا عائدين إلى موسكو حيث كان عليّ إلقاء كلمة في حفل تخرّج طلّاب روس شبّان متّقدين حماسة، يدرسون اختصاصَي التجارة الدوليّة والماليّة. قبل ذلك، وفي غرفة انتظار بجانب المسرح، أجريت لقاءً جانبيًّا قصيرًا مع الزعيم السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشيف. كان في عامه الثامن والسبعين ولا يزال يحتفظ بقوّته، وبوحمة جبينه الحمراء التي تميّزه، بدا لي شخصيّة تراجيديّة على نحو غريب. فهو كان في الماضي من بين أقوى الرجال في العالم، وقد أدّى ميله إلى الإصلاح وجهوده للتخلّص من الأسلحة النوويّة، على الرغم من أنّها لم تتخطّ كونها محاولات، إلى تحوّل هائل على الصعيد العالميّ، وأكسبه جائزة نوبل للسلام، لكنّه وجد نفسه محلّ احتقار واسع داخل بلاده، سواء من جانب مَن شعروا بأنّه استسلم للغرب، أو من جانب أولئك الذين اعتبروه شيوعيًّا رجعيًّا ولّى زمنه منذ وقت طويل. قال لي غورباتشيف إنّه متحمّس لمبدأ «العودة إلى صفر مشاكل»، ولاقتراحاتي لعالم خالٍ من الأسلحة النوويّة. لكنّني اضطررتُ بعد خمس عشرة دقيقة إلى إيقاف محادثتنا وإلقاء خطابي. وعلى الرغم من تأكيده لي أنّه يتفهّم ذلك، كان شعوره بخيبة الأمل واضحًا على وجهه. كان ذلك تذكيرًا لكلينا بطبيعة الحياة العامّة السريعة الوتيرة وغير الثابتة.

بعد ذلك ذهبنا إلى غداء مختصر في الكرملين مع ميدفيديف ومجموعة من كبار الشخصيات، تلاه نقاش إلى طاولة مستديرة مع كبار رجال الأعمال الأميركيين والروس جرى خلاله تبادل مناشدات تقليديّة بمزيد من التعاون الاقتصاديّ. حين وصلت إلى قمّة قادة المجتمع المدنيّ الأميركيّين والروس التي نظّمها ماكفاول، شعرت بالتعب الناجم عن فرق التوقيت. فسرّني أن أجلس وألتقط أنفاسي، وأصغي إلى ملاحظات الذين تكلّموا قبلي.

الحاضرون في تلك القاعة كانوا جمهوري المفضّل: ناشطون من أجل الديمقراطيّة، رؤساء جمعيّات لا تتوخّى الربح، ومنظّمون للشؤون المجتمعيّة يعملون على مستوى القواعد الشعبيّة على قضايا كالإسكان والصحّة العامّة والحق بالوصول إلى المراكز السياسيّة. كانوا بمعظمهم مغمورين، ويكافحون ليتدبّروا المال للمحافظة على أنشطتهم، ونادرًا ما تسنّت لهم الفرصة للسفر

إلى خارج مدنهم، وطبعًا ليس لتلبية دعوة من الرئيس الأميركيّ. حتّى إنّ أحد الأميركيّين المشاركين كان شخصًا عملت معه خلال الفترة التي تولّيت فيها التنظيم المجتمعيّ في شيكاغو.

لعلّ تَقارُب ماضيّ وحاضري هو ما حملني على التفكير طويلًا في محادثتي مع بوتين. حين سألني أكس عن انطباعاتي عن الزعيم الروسيّ، أجبته بأنّني وجدته مألوفًا على نحو غريب، واصفًا إيّاه بأنّه «مثل زعيم حزب سوى أنّه يملك أسلحة نوويّة وحقّ الفيتو في مجلس الأمن». عبارتي تلك أطلقت ضحكًا، لكنّني لم أقلها لتكون دعابة. الواقع أنّ بوتين ذكّرني بأولئك الذين أداروا في الماضي الآلة الحزبيّة في شيكاغو أو جمعية سانت تاماني، أي الرجال القساة، غير العاطفيّين، الذين يتمتّعون بذكاء الشارع، ويكتفون بما يعرفونه، ولا يخرجون أبدًا من إطار تجاربهم الضيّقة، ويعتبرون الزبائنية والرشوة والابتزاز والاحتيال والعنف بين الحين والآخر بمثابة وسائل شرعيّة للعمل. بالنسبة إلى أولئك الرجال، كما بالنسبة إلى بوتين، كانت الحياة لعبة لا بدّ فيها من رابح وخاسر. فالواحد منهم قد يعقد صفقة مع مَن هم مِن خارج قبيلته، ولكنّه لا يستطيع الوثوق بهم، وعليه أن يعتني بنفسه أوّلًا، ثمّ بقومه. في عالم كهذا لم يكن غياب المبادئ الأخلاقيّة والازدراء بحق كلّ طموح راقٍ يتجاوز عملية مراكمة السلطة عيبًا بل ميزة. مرّت أميركا بأجيال من الاحتجاجات، والتقدّم التدريجيّ في التشريع، وصحافة كشف الفضائح، والدفاع العنيد، قبل أن تغيّر هذه الممارسات العنيفة للسلطة، إن لم نقل تتخلّص منها نهائيًا. كان لتقاليد الإصلاح الأميركيّة تلك، الفضل الأكبر في إلهامي بدخول السياسة. ومع ذلك، وللتقليل من خطر وقوع كارثة نوويّة أو اندلاع حرب أخرى في الشرق الأوسط، قضيتُ الصباح ألاطف حاكمًا متسلّطًا يحتفظ بدون أدنى شكّ، بملفّات عن كلّ الناشطين الروس الذين حضروا إلى تلك القاعة، ويستطيع أن يأمر بملاحقة أيّ منهم أو سجنه أو ما هو أسوأ، متى شاء. إذا لاحق بوتين أحد أولئك الناشطين، فإلى أيّ مدى أستطيع أن أعاقبه، خصوصًا مع معرفتي بأنّ ذلك قد لا يغيّر سلوكه؟ هل أجازف بإنهاء مفاوضات معاهدة الحدّ من الأسلحة الاستراتيجيّة؟ وتعاون روسيا في الموضوع الإيرانيّ؟ وكيف يمكن للمرء أن يقيس مثل هذه المقايضات في أيّ حال؟ بإمكاني أن أقول لنفسي إنّ المساومات موجودة في كلّ مكان، وإنّني من أجل ترتيب الأمور في بلادي، مستعدّ لعقد صفقات مع سياسيّين لا يختلف سلوكهم كثيرًا عن سلوك بوتين، ومعاييرهم الأخلاقيّة مشكوك فيها في معظم الأحيان. لكنّ لهذا الأمر شعورًا مختلفًا. فالرهانات كبيرة في كلا الجانبين.

أخيرًا، حين وقفت لألقي كلمتي، أثنيت على شجاعة الحاضرين وتفانيهم، وحثثتهم على أن يركّزوا لا فقط على الديمقراطية والحقوق المدنية، بل أيضًا على استراتيجيات ملموسة لتوفير الوظائف، والتعليم، والرعاية الصحّية، والسكن اللائق. وقلت متوجّهًا إلى الروس بين الحضور، إنّه ليس على أميركا

أن تخوض معاركهم بالنيابة عنهم، وإنّ تقرير مستقبل روسيا أمر يعود إليهم. لكنّني أضفت أنّني مستعدّ لتشجعيهم، بقناعة راسخة بأنّ كلّ البشر يتوقون إلى تحقيق مبادئ حقوق الإنسان ودولة القانون والاستقلالية.

دوّت القاعة بالتصفيق، وأشرق وجه ماكفاول. شعرت بالسرور لأنّني استطعت أن أرفع ولو لفترة وجيزة من معنويات أشخاص طيّبين يقومون بعمل شاقّ، وخطر أحيانًا. كنت أعتقد أنّ هذا الموقف سيؤتي ثماره على المدى الطويل، ولو في روسيا. ومع ذلك لم يفارقني الخوف من أنّ طريقة بوتين في العمل كانت تمتلك زخمًا أكبر ممّا أنا مستعدّ للاعتراف به، ومن أنّه في هذا العالم قد يتعرّض الكثيرون من هؤلاء الناشطين المفعمين بالأمل للتهميش أو للسحق على أيدي حكومتهم، ولن يكون بوسعي أن أفعل الكثير لحمايتهم.

20

اللقاء الثاني الذي جمعني بميدفيديف شخصيًّا جرى في أواخر أيلول/سبتمبر، حين وصل رؤساء الدول والحكومات من كلّ أنحاء العالم إلى مانهاتن لافتتاح الدورة السنويّة للجمعية العامّة لمنظّمة الأمم المتّحدة. تلك المناسبة التي دعوناها «أسبوع الجمعيّة العامّة»، كانت تمثّل بالنسبة إليّ وإلى فريق عملي المختصّ بالسياسة الخارجيّة، ما يشبه سباق حواجز يدوم اثنتين وسبعين وساعة نكاد لا نذوق خلالها للنوم طعمًا. ومع قطع الطرقات والتشدّد في التدابير الأمنية، تتحوّل زحمة السير في نيويورك إلى جحيم أشدّ صعوبة ممّا هو عليه في الأيّام العادية، حتّى بالنسبة إلى موكب رئيس الجمهوريّة. كان الزعماء الأجانب كلّهم تقريبًا يريدون الاجتماع بي، أو على الأقلّ التقاط صورة معي يعودون بها إلى شعوبهم. كما كان عليّ عقد مشاورات مع الأمين العامّ للأمم المتّحدة، وترؤّس بعض الاجتماعات، وتلبية دعوات غداء، واستضافة حفلات استقبال، والدفاع عن قضايا، وعقد صفقات، وكتابة العديد من الخطابات، ومن ضمنها كلمة مهمّة ألقيها أمام الجمعيّة العامّة، هي أشبه بخطاب حال الاتّحاد الذي ألقيه أمام الكونغرس ولكن على قياس عالميّ. وفي السنوات الثماني التي عملنا خلالها معًا، لم أستطع وبن قطّ إنهاء كتابة خطابي ذلك إلّا قبل خمس عشرة دقيقة من موعد إلقائه.

على الرغم من جدول الأعمال الجنونيّ، لطالما كان المقرّ العامّ للأمم المتّحدة، بمبناه الأساسيّ الذي يبدو ككتلة حجريّة بيضاء شاهقة الارتفاع تشرف على النهر الشرقيّ، يبعث لديّ شعورًا بالأمل وتوقُّع الأفضل. كنت أنسب ذلك إلى والدتي. أتذكّر أنّني في عامي التاسع أو العاشر، سألتها عن الأمم المتّحدة، فشرحت لي كيف أنّ قادة العالم اجتمعوا بعد الحرب العالمية الثانية، وقرّروا أنّهم بحاجة إلى مكان يستطيع فيه البشر من مختلف الدول أن يلتقوا لحلّ خلافاتهم بطريقة سلميّة.

«لا يختلف البشر كثيرًا عن الحيوانات»، قالت لي والدتي. «نحن نخشى ما لا نعرفه. حين نخاف الآخرين ونشعر بأنّنا مهدّدون، يصبح من الأسهل خوض الحروب وارتكاب الحماقات الأخرى. الأمم المتّحدة هي طريقة لتتلاقى البلدان وتتعارف ويزول عنها الشعور بالخوف».

كعادتها، كانت أمّي تؤكّد باطمئنان أنّه، على الرغم من ردود فعل البشر البدائيّة، فلا بدّ من أن يسود العقل والمنطق والتقدّم في النهاية. بعد محادثتنا تلك، تخيّلت أنّ ما يجري في داخل مبنى الأمم المتّحدة يشبه حلقة من مسلسل ستار تريك، حيث يقوم الأميركيّون والروس والسكوتلنديون والأفارقة والفولكانيّون باستكشاف النجوم معًا، أو أنّه يشبه عرض «إنّه عالم صغير» في ديزني لاند حيث يجتمع أطفال ذوو وجوه مستديرة وبشرات مختلفة الألوان، مرتدين الأزياء الزاهية، لأداء أغنية تبعث على البهجة. كان أحد فروضي المدرسيّة لاحقًا يقتضي منّي قراءة ميثاق تأسيس الأمم المتّحدة الذي صيغ في عام 1945، ففوجئت بمدى تلاقي رسالة المنظّمة الدوليّة مع تفاؤل أمّي: «أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب»، «أن نؤكّد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسيّة للإنسان»، «أن نبيّن الأحوال التي يمكن في ظلّها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي»، «أن ندفع بالرقيّ الاجتماعيّ قدمًا، وأن نرفع مستوى الحياة في مساحة أوسع من الحريّة».

غنيّ عن القول إنّ الأمم المتّحدة لم تكن دومًا على قدر تلك الأهداف السامية. وشأنها شأن عصبة الأمم التي سبقتها والتي انتهت إلى مصير مشؤوم. لم تكن منظّمة الأمم المتّحدة قويّة إلّا بمقدار ما يسمح لها أعضاؤها الأقوياء. فأيّ عمل مهمّ كان يتطلّب توافق الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي، أي الولايات المتّحدة الأميركية، والاتّحاد السوفياتي (لاحقًا روسيا)، والمملكة المتّحدة، وفرنسا، والصين، وكلّ منهم يملك حقّ النقض أو الفيتو. خلال الحرب الباردة، كانت فرص الوصول إلى أيّ نوع من أنواع التوافق هزيلة جدًّا، ولذلك بقيت الأمم المتّحدة مكتوفة الأيدي حين اجتاحت الدبّابات السوفياتية المجر أو حين ألقت الطائرات الحربية الأميركية قنابل النابالم على أرياف فييتنام.

وحتّى بعد الحرب الباردة، ظلّ الانقسام في داخل مجلس الأمن الدوليّ يشلّ قدرة الأمم المتّحدة على معالجة المشاكل. وكانت الدول الأعضاء في المجلس تفتقر إلى الوسائل أو إلى الرغبة المشتركة في إعادة بناء الدول المتداعية مثل الصومال، أو الحؤول دون ارتكاب المذابح الإثنية في بلدان مثل سريلانكا. كما أنّ مهامّ حفظ السلام التي اعتمدت على المساهمات الطوعية من جانب الدول الأعضاء بإرسال الجنود، كانت تفتقر دائمًا إلى العديد والعتاد الكافيين. فضلًا عن أنّ الجمعية العامّة كانت تتحوّل أحيانًا إلى منبر لاستعراض المواقف، والنفاق، وإدانة إسرائيل من جانب واحد. كما أنّ أكثر من وكالة

تابعة للأمم المتّحدة تورّطت في فضائح فساد، فيما نجحت أنظمة الشرّ الأوتوقراطيّة مثل نظام الخامنئي في إيران ونظام الأسد في سوريا في أن تشغل مقاعد لها في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتّحدة. بالنسبة إلى الحزب الجمهوريّ، أصبحت الأمم المتّحدة رمزًا للعولمة المشينة، فيما ارتفعت الأصوات التقدّميّة تحسّرًا على عجز المنظّمة الدوليّة في وجه الظلم.

ومع ذلك، ظللت على اقتناعي بأنّ الأمم المتّحدة، على الرغم من كلّ شوائبها، كانت تؤدّي دورًا حيويًّا. فتقارير المنظّمة والنتائج التي تتوصّل إليها كانت تفضح سلوكيّات بعض الدول أحيانًا وتضطرّها إلى تغييرها، معزّزة بذلك المعايير الدوليّة. كما أنّ وساطات الأمم المتّحدة ودورها في حفظ السلام أدّت إلى التوصّل في أماكن عدّة من العالم إلى وقف لإطلاق النار، ونزع فتيل الصراعات، وإنقاذ الأرواح. أدّت الأمم المتّحدة دورًا في أكثر من ثمانين مستعمرة سابقة تحوّلت إلى دول ذات سيادة، كما ساعدت وكالاتها على انتشال عشرات ملايين البشر من الفقر، واستئصال مرض الجدري، وكادت تقضي على شلل الأطفال وداء الدودة الغينية، ووفّرت لنحو نصف أطفال العالم لقاحات منقذة. حين كنت أسير في مبنى الأمم المتّحدة، وينهمك فريق حمايتي في إبعاد حشود الدبلوماسيّين والموظّفين الذين يملؤون الأروقة المفروشة بالسجّاد، طمعًا بمصافحتي أو بالتلويح لي، ووجوههم تعكس كلّ ألوان البشر، كنت أتذكّر أنّ في الداخل أعدادًا ضخمة من الرجال والنساء الذين يبذلون كلّ يوم جهودًا جبّارة، محاولين إقناع الحكومات بتمويل برامج توفير اللقاحات وفتح مدارس للأطفال الفقراء، ويناشدون العالم أجمع للحؤول دون تعرّض إحدى الأقلّيات الإثنيّة للذبح، أو دون المتاجرة بالنساء الشابّات. كانت تسيطر على حياة أولئك الرجال والنساء، كحياة أمّي، الفكرة التي يجسّدها بيت من الشعر طُرّز في سجّادة معلّقة تحت القبّة الكبيرة في قاعة الجمعيّة العامّة:

البشر أعضاء في جسد واحد
لأنّهم مخلوقون من جوهر واحد

أخبرني بن أنّ ذلك البيت كتبه الشاعر الفارسيّ سعدي الذي عاش في القرن الثالث عشر، وكان من الوجوه المحبوبة جدًّا في الثقافة الإيرانيّة. وجدنا في ذلك ما يثير السخرية قياسًا إلى الوقت الطويل الذي نبذله في اجتماعات الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة لمحاولة ثني إيران عن تطوير أسلحة نوويّة. كان من الواضح أنّ الخامنئي وأحمدي نجاد لا يشاطران سعدي مشاعره المرهفة.

منذ أن رفضت إيران عرضي بإجراء محادثات ثنائية، لم تُبدِ أيّ تراجع في برنامجها النوويّ، بل واصل مفاوضوها خلال لقاءاتهم بمجموعة الخمس زائدًا واحدًا، المماطلة والاحتجاج، مصرّين على أنّ أجهزة الطرد المركزيّ ومخزون اليورانيوم المخصّب في إيران لا تهدف إلّا للأغراض المدنيّة. مزاعم البراءة

تلك كانت كاذبة، لكنّها وفّرت لروسيا والصين ذريعة لمنع مجلس الأمن الدوليّ من النظر في فرض عقوبات أشدّ على النظام الإيرانيّ.

واصلنا السعي لتحقيق غايتنا، وقد أدّت بعض التطوّرات الجديدة إلى تغيير في الموقف الروسيّ. فقد تعاون فريقنا المتخصّص في الحدّ من انتشار الأسلحة، بقيادة الخبير البارع غاري سامور، مع الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّية، للتوصّل إلى اقتراح جديد خلّاق كان الهدف منه اختبار حقيقة النيّات الإيرانيّة. وينصّ ذلك الاقتراح على أن تشحن إيران مخزونها من اليورانيوم القليل التخصيب إلى روسيا، التي تقوم بتخصيبه وتحويله إلى يورانيوم عالي التخصيب. وبعد ذلك تشحن روسيا اليورانيوم العالي التخصيب إلى فرنسا، حيث يُحوَّل إلى نوع من الوقود يلبّي حاجات إيران المشروعة والمدنيّة إلى الطاقة، من دون أن يمكن استخدامه لأهداف عسكريّة. هذا الاقتراح كان مؤقّتًا، فهو يبقي على المنشآت النوويّة الإيرانيّة، ولا يمنع إيران من تخصيب اليورانيوم في المستقبل، لكنّ التخلّص من مخزون إيران من اليورانيوم من شأنه تأخير «القدرة على الاختراق» لمدّة تصل إلى عام، ما يتيح لنا الوقت للتفاوض على حلّ أكثر استدامة. ومن جهة ثانية فإنّ هذا الاقتراح جعل من روسيا شريكًا مهمًّا في التنفيذ وأظهر لروسيا استعدادنا لاستنفاد كلّ المقاربات المنطقيّة في ما يخصّ إيران. وخلال افتتاح الدورة السنويّة للجمعية العامّة للأمم المتّحدة، دعمت روسيا الفكرة، حتّى إنّنا بتنا نشير إليها باسم «الاقتراح الروسيّ»، أي إنّ الإيرانيّين حين رفضوا في النهاية ذلك الاقتراح في اجتماع مع مجموعة الخمس زائدًا واحدًا عُقد في وقت لاحق من ذلك العام في جنيف، لم يكونوا فقط يستخفّون بالأميركيّين، بل كانوا كذلك يقفون في وجه روسيا، إحدى آخر الدول التي لم تزل إلى جانبهم.

زاد التصدّع في العلاقة بين روسيا وإيران بعدما سلّمتُ ميدفيديف ولافروف معلومات استخباريّة كان لها وقع القنبلة خلال اجتماع خاصّ على هامش افتتاح الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتّحدة. فقد اكتشفنا أنّ إيران على وشك إنهاء بناء منشأة سرّية لتخصيب اليورانيوم، في جوف جبل يقع بالقرب من مدينة قم القديمة. كان كلّ ما يتعلّق بتلك المنشأة، أي حجمها وهندستها وموقعها في مركز عسكريّ، يشير إلى اهتمام إيران بحماية نشاطاتها من الأنظار ومن الهجوم، وهو ما لا يتناسب وأيّ برنامج مدنيّ. قلت لميدفيديف إنّنا نريه الدليل قبل نشره في وسائل الإعلام، لأنّ زمن أنصاف الحلول قد انتهى بالنسبة إلينا. فبدون موافقة روسيا على ردّ دوليّ حازم، قد تضيع فرصة الوصول إلى حلّ دبلوماسيّ مع إيران.

بدا أنّ ما كشفناه عن الأنشطة الإيرانيّة أثار استياء الروس إلى حدّ كبير. فبدلًا من محاولة الدفاع عن تلك الأنشطة، عبّر ميدفيديف عن خيبة أمله من النظام الإيرانيّ، وأقرّ بالحاجة إلى تعديل في مقاربة دول الخمس زائدًا واحدًا. حتّى إنّه كان أكثر وضوحًا في تعليقاته العلنية التي أدلى بها بعد اجتماعنا، فقال

لوسائل الإعلام إنّ «العقوبات نادرًا ما تؤدّي إلى نتائج مثمرة... ولكنّها أمر لا غنى عنه في بعض الحالات». بالنسبة إلينا شكّل هذا التصريح مفاجأة مرحّبًا بها، وأكّد شعورنا المتنامي بإمكانيّة الوثوق بميدفيديف بصفته شريكًا.

قرّرنا عدم الكشف عن وجود منشأة قم خلال اجتماع لمجلس الأمن الدوليّ يتعلّق بقضايا الأمن النوويّ كان مقرّرًا أن أترأّسه، على الرغم من أنّ رمزيّة المكان كانت مناسبة جدًّا لإعلان الخبر. لكنّنا كنّا بحاجة إلى الوقت لوضع الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة وبقيّة أعضاء مجموعة الخمس زائدًا واحدًا في الصورة. أردنا كذلك تفادي أيّ مقارنة بين هذه القضيّة وبين العرض المسرحيّ – الذي فقد صدقيّته في النهاية – للوزير كولن باول أمام مجلس الأمن حول امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل استعدادًا للحرب على بلاد الرافدين. وبدلًا من ذلك، قدّمنا هذه الرواية لصحيفة نيويورك تايمز قبيل اجتماع قادة الدول العشرين المقرّر في بيتسبورغ.

كانت النتيجة تفوق كلّ التوقّعات. فقد راح الصحافيّون يتكهّنون بشنّ إسرائيل هجمات بالصواريخ على قاعدة قم، كما دعا أعضاء في الكونغرس إلى عمل فوريّ. وفي مؤتمر صحافيّ مشترك مع الرئيس الفرنسيّ ساركوزي، ورئيس الوزراء البريطاني براون، شدّدت على الحاجة إلى ردّ دوليّ حازم، لكنّني امتنعت عن تحديد ماهيّة العقوبات تفاديًا لإحراج ميدفيديف قبل أن تتسنّى له فرصة مناقشة هذه المسألة مع بوتين. ومع افتراضنا أنّ بوسعنا الاعتماد على التزام ميدفيديف، بقيت أمامنا عقبة دبلوماسية كبرى واحدة يجب تخطّيها، وهي كيفيّة تجاوز تشكيك الحكومة الصينيّة وإقناعها بالتصويت على العقوبات ضدّ أحد أكبر مورّدي النفط إليها.

«ما احتمال النجاح في ذلك؟» سألني ماك فول.

«لا أعرف بعد»، أجبته. «يبدو أن تجنّب حرب أصعب بكثير من الدخول في حرب».

بعد سبعة أسابيع حطّت طائرة الرئاسة الأميركيّة في بكين، في زيارتي الرسميّة الأولى للصين. طُلب إلينا أن نترك أيّ أجهزة إلكترونيّة غير حكوميّة على متن الطائرة، والتصرّف على أساس أنّ اتّصالاتنا تخضع للمراقبة.

كانت قدرات الصينيّين التجسّسية مثيرة للاهتمام، حتّى عبر البحار. فقد تمكّنوا خلال حملتي الانتخابيّة من الدخول إلى نظام الكمبيوتر الخاصّ بمقرّ قيادة الحملة، (وقد اعتبرتُ ذلك بمثابة فأل حسن يبشّر بفوزي). كذلك كان الجميع يعرفون قدرتهم على تحويل أيّ هاتف جوّال إلى آلة تسجيل عن بُعد. لذلك، ومن أجل أن أجري من فندقنا اتّصالات تتعلّق بقضايا الأمن القوميّ، كان عليّ أن أقصد جناحًا رُكّبت فيه حجرة خاصّة بالمعلومات الحسّاسة، وهي عبارة عن خيمة زرقاء كبيرة نُصبت في وسط الغرفة، ينبعث منها أزيز مثير للتوتّر يهدف إلى تعطيل أيّ أجهزة تنصّت قريبة. كما كان بعض أفراد فريقنا

يرتدون ملابسهم، أو حتّى يستحمّون في الظلام، لتجنّب الكاميرات الخفيّة التي افترضنا أنّها زُرعت في كلّ الغرف. (من جهة أخرى، قال مارفن إنّه حرص على السير في غرفته عاريًا والأنوار مضاءة، من دون أن يتّضح ما إن كان ذلك تباهيًا أم احتجاجًا).

كانت جرأة الاستخبارات الصينية تصل أحيانًا إلى درجة الكوميديا. ذات مرّة، كان وزير التجارة الأميركيّ غاري لوك، في طريقه إلى أحد الاجتماعات التحضيريّة حين تذكّر أنّه نسي شيئًا ما في جناحه. فتح الباب ليرى في الداخل خادمتين ترتّبان سريره، ورجلين ببزّتين رسميّتين يتفحّصان بعناية الأوراق الموضوعة على مكتبه. وعندما سألهما غاري عمّا يفعلان، خرج الرجلان من دون أن يتفوّها بكلمة واحدة وتواريا عن الأنظار. لم ترفع الخادمتان بصرهما، بل انصرفتا إلى تغيير مناشف المرحاض وكأنّهما لا تريان غاري. هذه الحكاية جعلت الكثير من أفراد فريقنا يهزّون رؤوسهم انزعاجًا أو يضحكون ساخرين، ولا شكّ في أنّ أحد دبلوماسيينا من رتبة أدنى قدّم شكوى رسميّة. لكنّ أحدًا لم يتحدّث عن الأمر حين عقدنا اللقاء الرسميّ مع الرئيس هو جينتاو وسائر أفراد الوفد الصينيّ. كانت بيننا وبين الصينيين أعمال كثيرة، كما لم نتردّد بدورنا في التجسّس عليهم، وهو ما جعلنا نحجم عن إثارة مشكلة حول تلك القضيّة.

لكنّ تلك القضيّة تحديدًا تلخّص طبيعة العلاقة بين الولايات المتّحدة والصين آنذاك. ففي الظاهر كانت العلاقة التي ورثناها تبدو مستقرّة نسبيًّا، وتخلو من القطيعة الدبلوماسية الحادّة التي شهدناها مع الروس. ومنذ البداية بدأ كلّ من تيم غايثنر وهيلاري بإقامة لقاءات كثيرة مع زميليهما الصينيّين، وشكّلا فريق عمل لمعالجة مختلف القضايا الثنائيّة. وفي اجتماعاتي بالرئيس هو خلال قمّة الدول العشرين في لندن، تحادثنا عن الاستمرار في السياسات التي تحقّق الفوائد لكلا البلدين. ولكن خلف اللياقات الدبلوماسيّة، خيّم جوّ من التوتّر وانعدام الثقة، لا فقط حول قضايا محدّدة كالتجارة أو التجسّس، بل كذلك حول السؤال الأساسيّ المتعلّق بما يعنيه نهوض الصين بالنسبة إلى النظام العالميّ ومكانة الولايات المتّحدة في العالم.

نجاح الصين والولايات المتّحدة في تجنّب الصراع المفتوح لأكثر من ثلاثة عقود لم يكن مجرّد حظّ. فمنذ بداية الإصلاحات الاقتصاديّة في الصين، وقرارها الحاسم بالانفتاح على الغرب في السبعينيّات، التزمت الحكومة الصينيّة التزامًا حقيقيًّا بنصيحة دينغ شياو بينغ «أخفوا قوّتكم وانتظروا الوقت المناسب». فمنحت الأولوية للتصنيع على حساب البناء الضخم للقدرات العسكريّة. كما دعت الشركات الأميركيّة الباحثة عن يد عاملة بأجر منخفض لنقل مصانعها إلى الصين، ودلّلت إدارات أميركيّة متعاقبة حتّى أقنعتها بمساعدتها في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في 2001، الذي منح الصين قدرة أكبر على الوصول إلى الأسواق الأميركيّة. على الرغم من

مواصلة الحزب الشيوعي الصينيّ إحكام قبضته على سياسات بلده، لم يبذل أيّ جهود لتصدير إيديولوجيّته. كانت الصين تعقد صفقات تجاريّة مع الجميع، ديمقراطيّات أو دكتاتوريّات، وتفاخر بأنّها لا تحكم على الطريقة التي تدير بها الدول الأخرى شؤونها الداخليّة. ولم تكن تُظهر العدائيّة إلّا حين تشعر بأنّ ثمّة مَن يقف في وجه حصولها على المناطق التي تطالب بها، كما كانت تستاء من الانتقادات الغربيّة بشأن انتهاكاتها لحقوق الإنسان. ولكن حتّى في القضايا الشديدة التعقيد كبيع الأسلحة الأميركيّة لتايوان، بذل الصينيّون قصارى جهودهم لضبط النزاع، مكتفين بالتعبير عن امتعاضهم بتوجيه رسائل شديدة اللهجة أو بإلغاء الاجتماعات الثنائيّة، من دون يسمحوا بأن يصل التصعيد إلى حيث يكون عليهم وقف تدفّق مستوعبات الشحن الممتلئة بالبضائع الصينيّة كالأحذية والإلكترونيّات وقطع السيّارات، إلى المرافئ والمتاجر الكبرى الأميركيّة.

هذا التروّي الاستراتيجيّ ساعد الصين في الحفاظ على مواردها، وتفادي المغامرات الخارجية الباهظة الثمن. كذلك ساعدها في التعتيم على منهجيّتها في التهرّب من، أو التحايل على، أو مخالفة كلّ قواعد التجارة العالميّة خلال فترة «نهضتها السلميّة». ولجأت طوال سنوات إلى تقديم المساعدات للمصانع، أو إلى التلاعب بالعملة وإلى سياسات الإغراق، لخفض سعر صادراتها على نحو غير حقيقيّ، ومنافسة الإنتاج الصناعيّ في الولايات المتّحدة. كما أنّ عدم اكتراثها بمعايير سلامة العمّال والشروط البيئيّة ساعدها أيضًا. وفي الوقت نفسه، استخدمت حواجز أخرى غير مرتبطة بالتسعير مثل تحديد سقوف للاستيراد، والمقاطعة التجاريّة، وانخرطت في سرقة الملكيّة الفكريّة الأميركيّة، وفرضت ضغطًا متواصلًا على الشركات الأميركيّة العاملة مع الصين لإفشاء أسرارها التكنولوجيّة الأساسيّة، وذلك بهدف مساعدة الصين على تسريع تقدّمها في سلسلة التوريد العالميّة.

لكنّ الصين لم تكن وحدها في أيٍّ من ذلك. فكلّ الدول الغنيّة، من الولايات المتّحدة إلى اليابان، لجأت إلى استراتيجيّات تجاريّة مشبوهة في مراحل مختلفة من تقدّمها لتعزيز اقتصاداتها. ومن وجهة النظر الصينيّة، كانت النتائج لا تقبل النقاش: فبعد جيل واحد فقط من الفترة التي مات خلالها ملايين الصينيين جوعًا، استطاعت الصين تحويل نفسها إلى ثالث قوّة اقتصاديّة في العالم، ومصدرًا لنحو نصف إنتاج الفولاذ العالميّ، ونسبة عشرين بالمئة من حجم الإنتاج الصناعي العالميّ، وأربعين بالمئة من مبيعات الملابس التي يرتديها الأميركيّون.

لكنّ المفاجأة كانت في ردّة فعلنا غير الحازمة. ففي بداية التسعينيّات، دقّ قادة الاتّحادات العمّالية الأميركية جرس الإنذار حول ممارسات الصين التجاريّة غير المنصفة، والآخذة في التزايد، وناصرهم في قضيّتهم كثير من أعضاء الكونغرس الديمقراطيّين، ولا سيّما من الولايات الأميركيّة الواقعة في

شمال شرق البلاد التي تضمّ الصناعات الكبرى. كذلك شارك الحزب الجمهوريّ في توجيه النقد إلى الصين بأصوات السياسيّين الشعبويّين على طريقة باتريك بيوكانان، الذين هالهم ما اعتبروه استسلامًا بطيئًا من جانب أميركا أمام قوّة أجنبيّة، ومن صقور الحرب الباردة الطاعنين في السنّ، الذين لا يزالون قلقين حيال تقدّم الشيوعيّة الملحدة.

ولكن، مع التقدّم الحثيث للعولمة في عهدَي كلينتون وبوش، أصبحت تلك الأصوات أقلّية. فقد انفتحت أبواب الثروة والمال، وأعجبت الشركات الأميركيّة ومساهموها بأجور العمّال المنخفضة وبالأرباح الخياليّة الناتجة عن نقل الإنتاج إلى الصين. كما أحبّ المزارعون الأميركيّون الزبائن الصينيّين الجدد الذين يشترون إنتاجهم من فول الصويا ولحم الخنزير. كذلك أعجبت شركات البورصة في وول ستريت بالأعداد الكبيرة من أصحاب المليارات الصينيّين الباحثين عن طرق لاستثمار ثرواتهم الجديدة، وكذلك فعلت حشود المحامين والمستشارين وأفراد مجموعات الضغط، الذين وُظّفوا في خدمة التجارة المتوسّعة بين الصين والولايات المتّحدة. وعلى الرغم من امتعاض معظم أعضاء الكونغرس الديمقراطيين من ممارسات الصين التجاريّة، وتقديم إدارة بوش عدّة شكاوى ضدّ الصين لدى منظّمة التجارة العالميّة، تبيّن لي حين تولّيت الرئاسة أنّ ثمّة توافقًا واسعًا ظهر بين كبار صانعي قرارات السياسة الخارجيّة وكبار متبرّعي الأحزاب، ومفاده أنّ على أميركا، بدلًا من الانكفاء إلى سياسة حمائيّة تجاريّة، أن تحذو حذو الصين. فإذا أردنا أن نبقى في المرتبة الأولى، فعلينا بذل جهد أكبر وادّخار المزيد من المال، وتعليم أطفالنا المزيد من الرياضيّات، والعلوم، والهندسة... واللغة الصينيّة.

لم تكن آرائي في ما يخصّ الصين تنتمي إلى هذا الجانب ولا إلى ذاك. لم أشارك مناصريّ في الأوساط النقابيّة معارضتهم الغريزية للتجارة الحرّة، ولم أعتقد أنّنا نستطيع أن نوقف تقدّم العولمة بعد اليوم، مثلما لم نعد نستطيع إيقاف الإنترنت. في رأيي، إنّ كلينتون وبوش أحسنا التصرّف بتشجيع اندماج الصين في الاقتصاد العالميّ. فقد تعلّمت من التاريخ أنّ الصين التي تعاني الفقر والفوضى أكبر خطرًا على الولايات المتّحدة ممّا لو أنّها عرفت الازدهار. كما اعتبرتُ نجاح الصين في انتشال مئات ملايين البشر من الفقر المدقع إنجازًا إنسانيًّا في غاية الأهمّية.

ومع ذلك، فإنّ ذلك لم يلغِ حقيقة أنّ تلاعب الصين بنظام التجارة الدوليّ غالبًا ما كان على حساب أميركا. لعلّ الأتمتة وتطوّر علوم الروبوت كانا أكبر المسؤولين عن تراجع الوظائف في قطاع الصناعة الأميركيّ، لكنّ الممارسات الصينية، إضافة إلى انتقال مصانعنا إلى الخارج بحثًا عن اليد العاملة الرخيصة، زادت في سرعة وقوع تلك الخسائر. ساعد تدفّق البضائع الصينيّة إلى الولايات المتّحدة في خفض أسعار التلفزيونات ذات الشاشة المسطّحة، كما في الحدّ مِن التضخّم، ولكِن عِلى حساب خفض أجور العمّال

الأميركيّين. لقد وعدت أولئك العمّال بأن أخوض، بالنيابة عنهم، معركة ليحصلوا على عقود عمل أفضل، وكنت أنوي أن أفي بوعدي.

مع تردّي واقع الاقتصاد العالميّ، كان عليّ التفكير مليًّا في اختيار الوقت والطريقة الأفضل للقيام بذلك. كان للصين أكثر من 700 مليار دولار من الديون الأميركيّة، إضافة إلى احتياطيّات هائلة بالعملة الأجنبيّة، ما جعلها شريكًا لا مفرّ منه في إدارة الأزمة الماليّة. لذلك، وللخروج وبقيّة العالم من الركود الاقتصاديّ، كنّا بحاجة إلى نموّ الاقتصاد الصينيّ، لا إلى انكماشه. لم تكن الصين بوارد تغيير ممارساتها التجاريّة بدون ضغط حازم من إدارتي. لكن كان عليّ الحرص على عدم الشروع في حرب تجاريّة تسبّب انهيارًا اقتصاديًّا عالميًّا وتلحق الضرر بالعمّال الذين تعهّدت لهم بأن أساعدهم.

خلال الاستعدادات لرحلتنا إلى الصين، اتّفقت وفريقي على استراتيجية لإيجاد حلّ وسط ما بين القسوة واللين. قرّرنا أن نبدأ بتقديم لائحة للرئيس هو بالمشاكل التي نريد حلولًا لها في فترة زمنيّة معقولة، وتفادي مجابهة علنيّة تزيد مخاوف الأسواق الماليّة المضطربة. فإن لم يتصرّف الصينيّون، نزِدْ عندها الضغط العلنيّ قليلًا ونقُمْ بخطوات للردّ، على أمل أن يتمّ ذلك في بيئة اقتصاديّة أقلّ هشاشة.

لدفع الصين نحو سلوك أفضل، أملنا أيضًا الحصول على مساعدة من جيرانها. وذلك كان يتطلّب بعض الجهد. أدّى انغماس إدارة بوش الكلّية في مشاكل الشرق الأوسط، وفشل وول ستريت، إلى شكّ بعض القادة الآسيويّين في كفاءة السياسة الأميركية في منطقتهم. وفي هذا الوقت أدّى ازدهار الاقتصاد الصينيّ إلى زيادة اعتماد، حتّى أهمّ حلفاء أميركا كاليابان وكوريا الجنوبيّة، على أسواق الصين، وإلى حذرهم من إثارة غضبها. ما كان في مصلحتنا أنّ أطماع الصين تزايدت في السنوات الأخيرة، وراحت تطالب شركاءها الضعفاء في التجارة بتنازلات من جانب واحد، وتهدّد الفيليبين وفييتنام من أجل السيطرة على مجموعة من الجزر الصغيرة ولكن الاستراتيجية بالنسبة إليها في بحر الصين الجنوبيّ. نقل إلينا الدبلوماسيون الأميركيون تزايد الامتعاض من هذه الاستراتيجيات التي تتّسم بالشدّة، والرغبة في حضور أميركيّ أكثر استدامة يكون بمثابة ثقل موازٍ للنفوذ الصينيّ.

للاستفادة من هذه الفرصة، رتّبنا محطّات خلال رحلتي، لزيارة اليابان وكوريا الجنوبيّة، إضافة إلى اجتماع قمّة في سنغافورة مع البلدان العشرة التي تؤلّف رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان). كما قرّرت أن أعلن نيّتي استئناف الجهود لإنجاز اتّفاقية التجارة الجديدة بين الولايات المتّحدة وآسيا، التي بدأت إدارة بوش التفاوض عليها، مع التركيز على تضمينها أحكامًا تتعلّق بحقوق العمّال وسلامة البيئة، والتي اشتكى الديمقراطيّون والاتّحادات العمّالية من غيابها عن الاتّفاقيات السابقة، كاتّفاقية التجارة الحرّة لأميركا الشمالية (نافتا).

شرحنا لوسائل الإعلام أنّ الهدف النهائيّ لما دعوناه لاحقًا «الاستدارة نحو آسيا»، لم يكن احتواء الصين أو خنق نموّها، بل إعادة تأكيد صلات الولايات المتّحدة بالمنطقة، وتعزيز إطار عمل القانون الدولي الذي أتاح لعدّة بلدان في منطقة المحيط الهادئ الآسيوية، ومن بينها الصين، تحقيق تقدّم واسع في وقت قصير.

لكنّني شككت في أن ترى الصين الأمر من الزاوية نفسها.

كان قد انقضى أكثر من عشرين عامًا على آخر زيارة لي لآسيا. بدأت رحلتنا التي امتدّت سبعة أيّام في طوكيو، حيث ألقيت خطابًا عن مستقبل الحلف بين الولايات المتّحدة واليابان، والتقيت رئيس الوزراء يوكيو هاتوياما للتناقش في مواضيع الأزمة الاقتصاديّة، وكوريا الشمالية، واقتراح نقل قاعدة المارينز الأميركية في أوكيناوا. هاتوياما الذي يتميّز بالظرف إلى حدّ غرابة الأطوار، كان رئيس وزراء اليابان الرابع في أقلّ من ثلاث سنوات، والثاني منذ أن تسلّمت منصبي الرئاسيّ. وكان ذلك دليلًا على السياسة المتصلّبة والعقيمة المتّبعة في اليابان في السنوات العشر الأخيرة. وبعد سبعة أشهر على لقائنا، كان قد غادر منصبه.

لكنّ زيارتي القصيرة للقصر الأمبراطوريّ للقاء الأمبراطور أكيهيتو وزوجته الأمبراطورة ميشيكو تركت لديّ انطباعًا دام أثره طويلًا. كان كلاهما قصير القامة، وتجاوزا السبعين من العمر، ورحّبا بي بلغة إنكليزيّة سليمة تمامًا. ارتدى الأمبراطور بزّة غربيّة، أمّا الأمبراطورة فارتدت كيمونو حريريًّا مطرّزًا. انحنيت لهما تعبيرًا عن الاحترام، وقاداني إلى غرفة استقبال جدرانها مطليّة بلون كريمي، بسيطة الديكور، بالأسلوب اليابانيّ التقليديّ. وأثناء تناولنا الشاي، سألاني عن أحوال ميشيل وابنتيّ، وعن انطباعي عن العلاقات الأميركية اليابانية. كانا في قمّة الأدب والتواضع، ويتحدّثان بصوت رقيق أشبه بوقع تساقط المطر. وجدتني أحاول أن أتخيّل حياة الأمبراطور، وما هو عليه واقع أن يكون الإنسان ابنًا لوالد كان يُعتبر إلهًا، ثمّ يضطرّ إلى اعتلاء عرش ليست له إلّا سلطة رمزيّة، بعد عقود من الهزيمة الساحقة التي حلّت بالأمبراطوريّة اليابانيّة؟ أمّا قصّة الأمبراطورة فقد أثارت اهتمامي أكثر. فقد كانت ابنة صناعيّ ثريّ، نشأت في مدارس كاثوليكيّة، وتخرّجت في الجامعة بإجازة في الأدب الإنكليزيّ. وهي أوّل فتاة من الشعب، طوال تاريخ عرش الأقحوان الذي يمتدّ ألفين وستّمئة عام، تتزوّج أحد أفراد العائلة الأمبراطوريّة. هذا الواقع قرّبها من الشعب اليابانيّ لكنّه سبّب لها مصاعب مع عائلة زوجها، حسبما قيل. عندما هممتُ بالانصراف، قدّمت لي الأمبراطورة نوتات معزوفة موسيقيّة ألّفتها على البيانو، وقالت لي بصراحة مفاجئة كيف أنّ حبّها للموسيقى والشعر ساعداها على تخطّي فترات طويلة شعرت خلالها بالوحدة.

علمت لاحقًا أنّ انحناءتي البسيطة أمام مضيفيّ اليابانيّين العجوزين أثارت امتعاض المعلّقين الأميركيّين المحافظين. ووصفها أحد كتّاب المدوّنات المجهولين بالخيانة، لتتلقّف كبريات الصحف هذا الوصف وتضخّمه. حين سمعت هذه الأصداء كلّها، تخيّلت الأمبراطور غارقًا في واجباته الرسميّة، والأمبراطورة بجمالها الناعم الذي يطغى عليه الشيب، وابتسامتها المشوبة بالكآبة، وتساءلت متى سيطر الخوف الشديد والإحساس بعدم الاطمئنان بهذه النسبة الكبيرة من اليمين الأميركيّ، لدرجة أنّهم فقدوا عقولهم تمامًا.

سافرت من طوكيو إلى سنغافورة للقاء قادة دول آسيان العشر. كان بين الحضور مشاركون مثيرون للجدل، فدولة ميانمار، وهي من أعضاء آسيان، كانت تحكمها منذ أكثر من أربعين عامًا طبقة سياسيّة تمارس أشدّ أساليب القسوة والقمع، وسبق للرئيسين كلينتون وبوش أن رفضا أيّ لقاء بمجموعة الدول تلك تُدعى إليه ميانمار. أمّا أنا فلم أجد من المنطقيّ استبعاد تسع دول جنوب آسيويّة تعبيرًا عن رفضنا لدولة واحدة فقط، خصوصًا أنّ الولايات المتّحدة تحافظ على علاقات ودّية مع عدد من دول آسيان، التي لا يمكن اعتبارها نماذج للفضائل الديمقراطيّة، ومن بينها سنغافورة وفييتنام وبروناي. كانت الولايات المتّحدة قد فرضت عقوبات على ميانمار، وارتأينا أنّ أفضل فرصة لنا للتأثير في حكومة ذلك البلد، ما خلا العقوبات، كانت في إظهار استعدادنا للحديث معها.

كان رئيس وزراء ميانمار جنرالًا رقيق الملامح يتّصف بالكثير من الأدب، ويدعى ثاين ساين. لم يتخطّ لقاؤنا معه مصافحة وجيزة لم تثر الكثير من البلبلة. عبّر قادة آسيان عن حماستهم باستعادة علاقات أميركا بالمنطقة، فيما ركّزت الصحافة الآسيويّة على الروابط التي جمعتني بالمنطقة في طفولتي، ولم يسبقني إليها أيّ رئيس أميركيّ. وقد بدا ذلك واضحًا، بحسب قولهم، في عشقي لطعام الشوارع المحلّي، وقدرتي على الترحيب بالرئيس الإندونيسيّ باللغة الإندونيسية أو الباهاسا.

الحقيقة أنّني نسيت اللغة الإندونيسية في معظمها، ما خلا عبارات الترحيب البسيطة، وأسماء وجبات الطعام. ولكن على الرغم من غيابي الطويل، سرعان ما عاد إليّ شعوري بالألفة في جنوب شرق آسيا، بهوائه الرطب والباعث على الكسل، وبروائح الفاكهة والتوابل، والحسّ المرهف باللياقة في التفاعل بين الناس. لكنّ سنغافورة الجديدة بجادّاتها الواسعة وحدائقها العامّة، ومبانيها الشاهقة المخصّصة للأعمال لم تعد تلك المستعمرة البريطانية القديمة التي عرفتها في طفولتي. فقد ارتبط اسمها منذ ستينيّات القرن العشرين، بأبرز قصص النجاح في المنطقة. سنغافورة مدينة دولة يتعايش فيها المالاويون والهنود والصينيّون، وقد أصبحت بفضل مزيج من سياسات السوق الحرّة، والكفايات الإدارية العالية، ومعدّل متدنٍّ من الفساد، ورقابة سياسية واجتماعية صارمة، قطبًا للاستثمارات الأجنبيّة. كما أنّ العولمة والنموّ

الواسع النطاق في بلدان آسيا أسهما في دفع اقتصاد تلك الدولة للتحليق عاليًا جدًّا. وباتت مطاعمها الفاخرة ومتاجر كبار مصمّمي الأزياء، حيث يوجد رجال الأعمال ببزّاتهم الأنيقة والشبّان والشابّات بآخر صيحات الموضة، تعبيرًا عن الثروة ينافس ما تشهده نيويورك ولوس أنجلس.

لكنّ سنغافورة كانت استثناءً، فمعظم دول آسيا الأخرى ظلّت تعاني معدّلات مختلفة من الفقر المتجذّر، كما أنّ نسب التزامها بتحقيق الديمقراطيّة وإقامة دولة القانون بقيت متفاوتة. بدا أمر واحد مشترك بينها، وهو التغيّر في نظرة تلك الدول إلى نفسها. فالأشخاص الذين كلّمتهم، سواء أكانوا رؤساء دول أم رجال وسيّدات أعمال، أم ناشطين في مجال حقوق الإنسان، ظلّوا على احترامهم للقوّة الأميركيّة، لكنّهم ما عادوا يعتبرون الغرب مركزًا لعالم ليس مقدّرًا لبلادهم أن تؤدّي فيه إلّا دورًا هامشيًا. وباتوا بدلًا من ذلك يعتبرون أنفسهم أقلّه مساوين لمستعمريهم السابقين، ولم تعد أحلامهم لشعوبهم تصطدم بحدود الجغرافيا أو العِرق.

كان ذلك أمرًا جيّدًا بالنسبة إليّ، وامتدادًا لإيمان أميركا بكرامة كلّ البشر، وتحقيقًا للوعد الذي قطعناه للعالم منذ وقت بعيد: سيروا في أثرنا، حرّروا اقتصاداتكم، تستطِع حكوماتكم، وتستطيعوا أنتم أيضًا تحقيق الازدهار، مثلنا. شأن اليابان وكوريا الجنوبيّة، تزايد عدد دول آسيان التي تصدّق كلمتنا. بصفتي رئيسًا للولايات المتّحدة، كان دوري أن أتأكّد من أنّ تلك الدول تحترم قواعد اللعب، وأنّ أسواقها مفتوحة أمامنا كما أنّ أسواقنا مفتوحة أمامها، وأنّ مواصلة تنميتهم لا تعتمد على استغلال عمّالهم أو تدمير البيئة. وما دامت دول جنوب شرق آسيا تنافسنا منافسة عادلة، كنت أعتبر أنّ تقدّمها يجب أن يكون محلّ ترحيب من جانب أميركا، لا محلّ خوف. أتساءل الآن عمّا إن كان ذلك هو تحديدًا ما رفضه بشدّة النقّاد المحافظون في سياستي الخارجيّة، وعن سبب إثارة أمر بسيط كانحناءتي أمام الأمبراطور اليابانيّ كلّ هذا الغضب. فبعكسهم، لم أكن أشعر بالتهديد إزاء فكرة أنّ سائر دول العالم تلحق بنا.

بدت لي شنغهاي، محطّتنا الأولى في رحلتنا إلى الصين، تشبه سنغافورة مع جرعات إضافيّة من المنشّطات. بصريًّا، بدا أنّ شانغهاي حقّقت ما هو مطلوب منها، فأصبحت مدينة حديثة صاخبة مترامية الأطراف، تضمّ خليطًا من عشرين مليون نسمة، يتوزّعون بين المكاتب والمؤسّسات وفي السيّارات على الطرق، أو في رافعات ورش البناء. كذلك كانت السفن الضخمة والمحمّلة بالبضائع المتّجهة إلى أسواق العالم تنساب على مياه نهر هوانغ بو في الاتّجاهين، وحشود الناس تتنزّه على الطريق الواسع المعدّ للمشاة على ضفّة النهر، ويتوقّفون بين الحين والآخر ليتأمّلوا ناطحات السحاب ذات الهندسة الحديثة التي تعلو في كلّ مكان، وتتلألأ أضواؤها ليلًا كما في لاس فيغاس. قصدنا قاعة استقبال فخمة حيث كان في انتظارنا عمدة المدينة، وهو من

القيادات الحديثة والصاعدة في الحزب الشيوعيّ. كان ذلك الرجل ببزّته المفصّلة خصّيصًا له، والمتكلّف في مرحه يذكّرني بدين مارتن، قد بذل جهودًا جبّارة لإقامة مأدبة غداء جمعت وفدنا بقادة روّاد الأعمال الصينيّين والأميركيّين، قُدّمت فيها أطعمة نادرة ونبيذٌ فاخر، بما يليق بحفلات الزفاف الباذخة التي تُقام في فندق الريتز. كعادته، شعر مساعدي ريغي لاف بالإعجاب الشديد بالنادلات الشابّات الجميلات جدًّا، بأثوابهنّ البيضاء الطويلة، وأجسادهنّ الطويلة والنحيلة كعارضات الأزياء.

«مَن كان يعلم أنّ الشيوعيّات هكذا؟» قال مدهوشًا.

لم نتطرّق إلى هذا التناقض بين الإيديولوجيا الرسميّة واستعراضات الثروة الباذخة في لقائي بمئات الطلّاب الجامعيين في قاعة عامّة في وقت لاحق من ذلك اليوم. فالسلطات الصينيّة التي كانت تعي تمامًا أسلوبي المعهود في الارتجال، اختارت بعناية المشاركين من بعض أهمّ جامعات شنغهاي. وعلى الرغم من لياقتهم وحماستهم الكبيرتين، خلت أسئلة هؤلاء المشاركين من الطابع الصريح والجريء، الذي اعتدتُه لدى الشبّان والشابّات في البلدان الأخرى. (أصعب الأسئلة التي سمعتها كان «ما هي التدابير التي ستتّخذها لتوطيد العلاقات بين الصين والولايات المتّحدة؟»). ولم أدرك ما إن كان مسؤولو الحزب اطّلعوا على الأسئلة سلفًا، أو ما إن كان الطلّاب يعرفون أنّ عليهم ألّا يقولوا شيئًا قد يودي بهم إلى مصيبة.

بعد مصافحتي بعض الطلّاب والدردشة معهم في نهاية البرنامج، استنتجت أنّ بعضًا – على الأقلّ – من حسّهم الوطني المتّقد كان حقيقيًّا. فهم أصغر سنًّا من أن يكونوا عاشوا فظائع الثورة الثقافية، أو شاهدوا القمع الذي مورس في ساحة تيانانمن. فذلك التاريخ لا يُدرَّس في المدارس، وشككت في أن يحدّثهم آباؤهم عنه. وحتّى لو كان بعض الطلّاب يعبّرون عن استيائهم من أسلوب الحكومة في حجب مواقع الإنترنت عنهم، فهم يعتبرون أنّ منظومة القمع الصينيّة ليست إلّا فكرة مجرّدة، بعيدة كلّ البعد عن تجربتهم الشخصيّة، مثلما هي حال النظام القضائيّ الجنائيّ في الولايات المتّحدة بالنسبة إلى فتيان الطبقة المتوسّطة البيض القاطنين في ضواحي المدن الأميركيّة. فالنظام الذي تسير به الصين كان قادرًا منذ بداية حياتهم، على أن يدفعهم وعائلاتهم في مسار تصاعديّ، فيما بدت لهم الديمقراطيات الغربيّة، أقلّه من حيث هم، أسيرة حال مراوحة، تشلّها الاختلافات المدنيّة وانعدام الكفاءة الاقتصاديّة.

أغراني التفكير في أنّ مواقف أولئك الطلّاب قد تتغيّر مع الوقت، إمّا لأنّ تباطؤ معدّل النموّ في الصين قد يقف في وجه تطلّعاتهم الماديّة، أو لأنّهم، بعد بلوغهم مستوًى معيّنًا من الأمن الاقتصاديّ، قد تتملّكهم الرغبة في الحصول على ما لا يمكن قياسه بإجماليّ الناتج المحليّ. لكنّ ذلك لم يكن مضمونًا. فالواقع أنّ نجاح الصين الاقتصاديّ قد جعل من نموذج الرأسماليّة السلطويّة على الطريقة الصينية، بديلًا ممكنًا من الليبراليّة الغربيّة في أذهان الشبّان، لا

فقط في شنغهاي بل في كلّ الدول النامية. وما سيختارونه من هاتين الرؤيتين سيساعد على تحديد الاتّجاهات الجيوسياسيّة في القرن المقبل. غادرت قاعة اللقاء مدركًا بوضوح تامّ أنّ اجتذاب هذا الجيل الجديد يعتمد على قدرتي على أن أبرهن أنّ النظام الأميركيّ الديمقراطيّ التعدّديّ والمرتكز على الحقوق، لا يزال قادرًا على تحقيق الوعد بحياة أفضل.

كانت بكين أقلّ بريقًا من شنغهاي، على الرغم من أنّنا، خلال انتقالنا من المطار، اجتزنا مسافة نحو ثلاثين كيلومترًا سيطرت فيها ناطحات السحاب الحديثة البناء، وكأنّ عشرة نماذج من مانهاتن قد شُيّدت معًا بين ليلة وضحاها. وحين بلغنا وسط المدينة شاهدنا مناطق الأعمال والمناطق السكنيّة، وقد تراجعت لتحلّ محلّها المباني الحكوميّة والنُصُب الضخمة. كالعادة، كان لقائي مع الرئيس الصينيّ هو جنتاو مملًّا. ففي أيّ موضوع تطرّقنا إليه، كان يعمد إلى قراءة ملاحظات جاهزة يبحث عنها وسط كومة من الأوراق، متوقّفًا كثيرًا لإفساح المجال أمام الترجمة الإنكليزيّة التي بدا أنّها معدّة سابقًا، وكانت تدوم أحيانًا لفترة أطول حتّى من كلام الرئيس. أمّا عندما يحين دوري في الكلام، فكان يبحث بين أوراقه عن الإجابات التي أعدّها له مساعدوه. أمّا جهودي لكسر الرتابة بروايات شخصيّة أو بإلقاء دعابة بين الحين والآخر (كقولي له «أريد اسم المقاول الذي عملت معه،» حين علمت أنّ مبنى الشعب الكبير ذا الأعمدة العملاقة شُيّد في أقلّ من عام)، فكان يقابلها بنظرات فارغة من أيّ مضمون. وشعرت مرارًا بالرغبة في أن أقترح عليه توفير الوقت وتبادل الأوراق ليقرأها كلّ منّا حين يُتاح له ذلك.

ومع ذلك، فإنّ الوقت الذي قضيته مع الرئيس هو قد منحني الفرصة لأطلعه على عدد من الأولويّات الواضحة بالنسبة إلى الولايات المتّحدة: الخروج من الأزمة الاقتصاديّة، وإدارة برنامج كوريا الشماليّة النوويّ، والحاجة إلى حلّ سلميّ للخلافات حول بحر الصين الجنوبيّ، ومعالجة قضيّة المنشقّين الصينيّين، والسعي إلى فرض عقوبات جديدة على إيران. وفي النقطة الأخيرة أشرت إلى مصلحة الصين، محذّرًا من أنّه من دون عمل دبلوماسيّ فعّال، قد تضطرّ الولايات المتّحدة أو إسرائيل إلى ضرب المنشآت النوويّة الإيرانيّة، مع ما قد يترتّب عن ذلك من نتائج أسوأ بكثير على واردات الصين من النفط. وكما كان متوقّعًا، لم يكن ردّ الرئيس هو واضحًا في ما يتعلّق بالعقوبات، لكنّني أدركت من تغيّر لغته الجسديّة، ومن انهماك وزرائه في تسجيل الملاحظات، أنّ رسالتنا الجدّية حيال إيران قد استرعت انتباهه.

لجأت إلى الأسلوب المباشر عينه في اليوم التالي حين قابلت رئيس الوزراء ون جياباو للبحث في القضايا التجاريّة. على الرغم من مرتبته الأدنى، كان جياباو صاحب القرار الأساسيّ في الاقتصاد الصينيّ. وبعكس الرئيس هو، كان يرحّب بالارتجال في المحادثات. كما كان صريحًا تمامًا في دفاعه عن سياسات الصين التجاريّة، فقد قال لي:

«يجب أن تفهم، سيّدي الرئيس، أنّنا لا نزال دولة نامية على الرغم ممّا تراه في شنغهاي وبكين. لا يزال ثلث سكّاننا يعيشون في حال من الفقر الشديد... ويفوق عددهم عدد سكّان الولايات المتّحدة كلّهم. لا يمكنك أن تتوقّع منّا اعتماد السياسات عينها التي يمكن تطبيقها على اقتصاد متطوّر جدًّا كاقتصادكم».

وقد كان محقًّا. فعلى الرغم من النجاح اللافت الذي حقّقه بلده، لا يزال الدخل المتوسّط للعائلات الصينيّة، ولا سيّما خارج المدن الكبرى، أدنى من دخل أفقر العائلات الأميركية. حاولت أن أضع نفسي مكان ون، المكلّف بإنجاح اقتصاد يتأرجح بين عصر المعلوماتيّة والنظام الإقطاعيّ، وفي الوقت عينه إيجاد ما يكفي من الوظائف لتلبية حاجات سكّان يفوق عددهم عدد سكّان القارّة الأميركيّة كلّها. ولعلّي كنت سأصبح أكثر تعاطفًا لو أنّني لم أعلم أنّ لكبار مسؤولي الحزب الشيوعيّ، ومن بينهم ون، عادة تجيير المناقصات العامّة وتراخيص المشاريع إلى أفراد عائلاتهم، وتهريب مليارات الدولارات إلى حسابات مصرفيّة خارج الصين.

قلت لرئيس الوزراء ون آنذاك إنّه، نظرًا إلى الاختلال التجاريّ الكبير بين بلدينا، لم يعد بوسع الولايات المتّحدة غضّ النظر عن التلاعب الصينيّ بالعملة والممارسات الأخرى غير المشروعة، فإمّا أن تبدأ الصين بتغيير هذا المسار أو فسيكون علينا اتّخاذ تدابير للردّ. عند سماعه ذلك، حاول ون اعتماد مقاربة مختلفة، فاقترح أن أعطيه لائحة بالمنتجات الأميركيّة التي نريد من الصين أن تشتريها بكمّيات أكبر، وسيرى ما بوسعه عمله. (وشدّد خصوصًا على إدراج المنتجات العسكريّة والتكنولوجيا المتطوّرة التي تمنع الولايات المتّحدة تصديرها إلى الصين لأسباب تتعلّق بالأمن القوميّ). شرحت له أنّنا بحاجة إلى حلّ بنيويّ، لا إلى تنازلات جزئيّة، وشعرت خلال المحادثة التي دارت بيننا بأنّني أساوم على سعر الدجاج في أحد الأسواق، ولست أفاوض حول السياسة التجاريّة بين اثنين من أكبر اقتصادات العالم. وتذكّرت مجدّدًا أنّه بالنسبة إلى ون وسائر القادة الصينيّين، ليست التجارة الخارجيّة إلّا عمليّة صفقات لا أكثر. فما يعطونه وما ينالونه لا يخضع لمبادئ القانون الدوليّ المجرّدة، بل لتقديرهم لقوّة الطرف الآخر ونفوذه. وحيث لا يجدون مقاومة، يستمرّون بالأخذ.

انتهى يومنا الأوّل في بكين بالعشاء الرسميّ الإلزاميّ، الذي رافقه برنامج ثقافيّ تضمّن الأوبرا الصينيّة الكلاسيكيّة، وهي كناية عن خليط من رقصات قدّمتها فرق تيبيتيّة وأويغوريّة ومونغوليّة (حرص مدير تشريفات الحفل على تذكيرنا بأنّ كلّ الأقلّيات محلّ احترام في الصين، وهو ما سيثير بلا شكّ تعجّب عشرات الآلاف من السجناء السياسيّين التيبيتيّين والأويغوريّين). كما تضمّن البرنامج أغنية ستيفي ووندر «اتّصلت فقط لأقول إنّني أحبّك»، أدّتها أوركسترا جيش التحرير الشعبيّ على شرفي. (مال الرئيس هو إليّ وقال لي: «نعرف أنّها المفضّلة لديك»). بعد خمسة أيّام من السفر بما فيه من فارق في الوقت،

كان أفراد فريقنا منهكي القوى. ورأيت على المائدة بقربي لاري سامرز وقد غفا وفتح فمه ومال رأسه إلى الخلف. هذا ما دفع بفافس إلى إرسال بريد إلكتروني عاجل إلى مَن يحملون أجهزة البلاكبيري الحكوميّة، فقال فيه: «يبدو أنّ أحدهم بحاجة إلى إعادة تحفيز».

على الرغم من الشعور بالترنّح، حزم الجميع (بمن فيهم لاري) أمرهم في اليوم التالي، وقاوموا النعاس الناتج عن فارق الوقت، لزيارة جزء قريب من سور الصين العظيم. كان ذلك النهار باردًا، والريح لاسعة، وللشمس مجرّد أثر باهت في صفحة السماء الرماديّة. صعدنا بمشقّة وصمت، الأسوار الحجرية في الدروب الشديدة الانحدار التي تتعرّج فوق سفح الجبل. شرح لنا دليلنا أنّ أجزاءً عدّة من السور العظيم تعود إلى عام 200 قبل الميلاد، على الرغم من أنّ الجزء الذي زرناه يعود بناؤه إلى القرن الخامس عشر، في محاولة من سلالة مينغ لصدّ الغزاة المغول والمنشوريين. صمد السور مئات السنين. وهذا ما دفع ريغي إلى سؤالي كيف انتهت سلالة مينغ.

«بسبب الصراعات الداخلية»، أجبته، «الصراعات على السلطة، والفساد، ومجاعة الفلّاحين، بسبب طمع الأثرياء أو لامبالاتهم...».

«للأسباب المألوفة»، قال ريغي.

«للأسباب المألوفة»، قلت وأنا أهزّ برأسي موافقًا.

الرئاسة، بطبيعتها، تُغيّر مفهوم الوقت لدى الرئيس. فنادرًا ما تؤتي جهود الرئيس ثمارها في الحال، لأنّ حجم معظم المشاكل التي تصل إلى مكتبه كبير جدًّا، والعوامل المتداخلة متنوّعة جدًّا، فيتعلّم قياس النجاح بخطوات صغيرة، قد يستغرق إنجاز كلّ منها أشهرًا، من دون أن تستحقّ الكثير من اهتمام الجمهور. كذلك يتعلّم الرئيس أن يعزّي نفسه بمعرفة أنّ هدفه الأقصى، إذا ما تحقّق، قد يستغرق عامًا أو عامين، أو حتّى ولاية رئاسيّة كاملة.

ولا يظهر هذا الواقع على نحو أوضح ممّا في مجال ممارسة السياسة الخارجيّة. فقد شجّعني كثيرًا أنّنا بدأنا في ربيع 2010 نرى نتائج لبعض كبرى مبادراتنا الدبلوماسيّة. وذكر لي تيم غايثنر أنّ الصينيّين بدأوا بصمت يتركون عملتهم تسترجع قيمتها. في نيسان/أبريل، سافرتُ مجدّدًا إلى براغ، حيث شاركت والرئيس الروسي ميدفيديف في حفل توقيع المعاهدة الجديدة للحدّ من الأسلحة الاستراتيجية، التي تقضي بخفض كلٍّ من الطرفين عدد الرؤوس الحربيّة النوويّة المنشورة بمقدار الثلث، مع آليّات تفتيش صارمة لضمان الامتثال.

وفي حزيران/يونيو، ومع صوتَي روسيا والصين الحاسمين، أقرّ مجلس الأمن الدوليّ القرار 1929 الذي فرض عقوبات جديدة غير مسبوقة على إيران، بما فيها حظر بيع الأسلحة، وتعليق الأنشطة المالية الدولية التي تقوم بها البنوك الإيرانية، وتكليف واسع النطاق بحظر أيّ تجارة قد تساعد إيران على توسيع

برنامجها لإنتاج الأسلحة النوويّة. ما كانت إيران لتشعر بالتأثير الكامل لهذه العقوبات قبل أن تمرّ بضع سنوات، ولكن إذا أضفنا إليها مجموعة جديدة من العقوبات الأميركيّة، بتنا نملك الأدوات التي نحتاج إليها لتعطيل الاقتصاد الإيرانيّ إذا لم توافق إيران على التفاوض. كذلك منحتني تلك العقوبات حجّة متينة لإسداء نصيحة التحلّي بالصبر في خلال محادثاتنا، إلى الإسرائيليّين والأطراف الأخرى الذين يرون في المسألة النوويّة ذريعة جيّدة للوصول إلى مجابهة عسكريّة بين الولايات المتّحدة وإيران.

إشراك روسيا والصين في هذا العمل معنا كان ثمرة جهد مشترك. فقد أمضت هيلاري وسوزان رايس ساعات في إقناع، وتليين موقف، وأحيانًا تهديد، نظيريهما الروسيّ والصينيّ. كما قدّم كلّ من ماك فول وبورنز وسامور دعمًا استراتيجيًّا وتقنيًّا مهمًّا جدًّا، ساعدنا في تذليل أو الالتفاف على الاعتراضات التي قد يثيرها المفاوضان الروسيّ والصينيّ. وفي النهاية حسمت علاقتي بميدفيديف مسألة فرض العقوبات. فعلى هامش كلّ قمّة دوليّة نحضرها، كنّا، هو وأنا، نجد لنفسينا وقتًا للبحث عن مخرج من المأزق للمفاوضات. ومع اقترابنا من موعد التصويت في مجلس الأمن، بدا أنّنا نتحادث هاتفيًّا كلّ أسبوع («آذاننا تؤلمنا»، قال لي ذات مرّة عند نهاية محادثة هاتفيّة ماراتونيّة). كثيرًا ما كان ميدفيديف يصل إلى أبعد بكثير ممّا ظنّه بورنز أو ماك فول ممكنًا، نظرًا إلى العلاقات التقليدية التي تربط بين موسكو وإيران، وملايين الدولارات التي يوشك كبار صانعي الأسلحة الروس على خسارتها بعد دخول العقوبات حيّز التنفيذ. يوم التصويت في مجلس الأمن، أي في 9 حزيران/يونيو، فاجأنا ميدفيديف مجدّدًا بإعلانه إلغاء صفقة لبيع صواريخ أس -300 لإيران، منقلبًا بذلك لا فقط على موقفه السابق، بل أيضًا على موقف بوتين. تعويضًا عن بعض من الخسائر الروسيّة، وافقنا على رفع العقوبات المفروضة على عدّة شركات روسيّة سبق لها أن باعت أسلحة لإيران. كذلك التزمتُ بتسريع المفاوضات المتعلّقة بانضمام روسيا إلى منظّمة التجارة العالميّة. ومع ذلك، فبالوقوف إلى جانبنا في الموضوع الإيرانيّ أظهر ميدفيديف استعداده ليجعل من توثيق العلاقات مع الولايات المتّحدة محورًا لسياسته الرئاسيّة. وكما قلتُ لرام، كان ذلك إشارة جيّدة إلى التعاون بيننا في الأولويّات العالمية الأخرى في المستقبل، «بشرط ألّا يضع له بوتين العصيّ في الدواليب».

لم يكن ممكنًا اعتبار إقرار العقوبات على إيران، وتوقيع المعاهدة الجديدة للحدّ من الأسلحة الاستراتيجية، وتحرّك الصين الإيجابيّ نحو تحسين ممارساتها التجاريّة، بمثابة انتصارات قادرة على تغيير العالم. ولا شكّ في أنّ أيًّا منها لم يكن يستحقّ جائزة نوبل للسلام. ولو أنّ تلك الإنجازات تحقّقت قبل ثمانية أو تسعة شهور، فلربّما كنت سأشعر بارتباك أقلّ عند نيلي الجائزة. فتلك الإنجازات كانت في أفضل وصف لها مجرّد مداميك وُضعت، أو خطوات على درب طويل ومجهول. هل نستطيع الوصول إلى مستقبل خالٍ من

الأسلحة النوويّة؟ هل نستطيع منع وقوع حرب جديدة في الشرق الأوسًط؟ هل من وسيلة للتعايش سلميًّا مع أخصامنا الأشدّ إثارة للخشية؟ لم يكن أحد منّا يعرف الأجوبة، لكنّنا شعرنا آنذاك بأنّنا على الأقلّ نسير في الاتّجاه الصحيح.

21

ذات مساء، وفيما كنّا نتناول العشاء، سألتني ماليا عمّا أنوي عمله بشأن النمور.

«ماذا تعنين يا عزيزتي؟».

«أنت تعرف أنّ النمر هو حيواني المفضّل، أليس كذلك؟».

قبل سنوات، وأثناء زيارتنا السنويّة لهاواي لقضاء عطلة عيد الميلاد، اصطحبت شقيقتي مايا ابنتي ماليا، وكانت في الرابعة من عمرها، إلى حديقة الحيوانات في هونولولو. تقع تلك الحديقة في مكان صغير وساحر على أطراف كابيولاني بارك بالقرب من بركان دايموند هيد، وسبق لي أن أمضيت فيها في طفولتي ساعات أتسلّق أشجار الأثأب (تين الهند)، وأطعم طيور الحمام التي تتنزّه فوق الأعشاب، وأصرخ لقرود الجبّون التي تتدلّى بقوائمها الطويلة من دعائم الخيزران العالية. افتُتنت ماليا خلال تلك الزيارة بأحد النمور، واشترت لها عمّتها دمية محشوّة بشكل نمر من متجر التذكارات. كانت لـ«تايغر» قوائم ضخمة، وبطن مستدير، وابتسامة غامضة كابتسامة الموناليزا، وأصبح رفيق ماليا الدائم. وحين انتقلنا للإقامة في البيت الأبيض، كان فراؤه قد بلي، بعدما سقط الطعام عليه مرّات عدّة، وغُسِل مرّات عدّة. كما فُقد مرّات عدّة خلال نوم ماليا خارج المنزل، ونجا من حادثة اختطاف قصيرة تعرّض لها على يد نسيب لماليا يتميّز بشقاوته.

كان لديّ حيال تايغر ضعف عاطفيّ.

«حسنًا»، تابعت ماليا تقول، «أعددتُ تقريرًا في المدرسة عن النمور، وتبيّن لي أنّها تخسر مساكنها الطبيعيّة لأنّ البشر يقطعون أشجار الغابات، وممّا يزيد الأمر سوءًا أنّ حرارة الأرض ترتفع بفعل التلوّث. أضف إلى ذلك أنّ البشر يقتلون النمور ليبيعوا فراءها وعظامها وما إلى ذلك، حتّى باتت مهدّدة بالانقراض، وهذا أمر رهيب. بما أنّك الرئيس عليك أن تحاول إنقاذ النمور».

«عليك أن تحاول أن تفعل شيئًا»، قالت ساشا مؤيّدة.

التفتُّ إلى ميشيل التي رفعت كتفيها وقالت:

«هما على حقّ»، أنتَ الرئيس.

الحقيقة أنّني كنت سعيدًا لأنّ ابنتيّ لا تتردّدان في الإشارة بوضوح إلى مسؤوليّة البالغين حولهما في الحفاظ على سلامة الأرض. وعلى الرغم من أنّني عشت حياتي كلّها في المدن، يرتبط معظم ذكرياتي الجميلة بالطبيعة. ولعلّ جزءًا من هذا يعود إلى نشأتي في هاواي، حيث النزهات عبر غابات الجبال الكثيفة، والسباحة بعد الظهر بين الأمواج الفيروزيّة اللون كانت من العادات الطبيعيّة جدًّا، والمتاحة بمجرّد أن يفتح المرء باب منزله ويخرج. كان في ذلك متعة غير مكلفة، وليست ملكًا لأحد، وهي في متناول الجميع. ولاحقًا خلال إقامتي في إندونيسيا، اعتدت الركض بين الأراضي الزراعيّة فيما جواميس الماء تنظر إليّ وخطومها مغطّاة بالوحل. تعزّز لديّ حبّي للمغامرات في الهواء الطلق. كما أنّ رحلاتي في عشرينيّاتي، حين كنت حرًّا من أيّ ارتباط، ولا أتردّد في الإقامة في الفنادق الرخيصة، أتاحت لي الفرصة للتنزّه في دروب الأبالاش الجبليّة، وركوب الزوارق على مياه الميسيسيبي، ومشاهدة الشمس تبزغ فوق منطقة سيرينغيتي في أفريقيا.

أمّي هي التي رسّخت لديّ هذا الميل إلى الطبيعة، وتحديدًا إلى عظمتها: في عروق أوراق الشجر، أو في بناء قرية النمل، أو في تألّق البدر الفضّيّ ليلًا، كانت أمّي تشعر بالدهشة والخشوع عينهما اللذين يشعر بهما الآخرون في فروض العبادة الدينيّة. كما حرصت في طفولتنا، مايا وأنا، على إخبارنا عن الأضرار التي يستطيع البشر المهملون أن يلحقوها بالطبيعة حين يبنون المدن أو يستخرجون النفط أو يرمون النفايات. («بار، لا ترمِ أوراق الشوكولاتة أرضًا!»). كذلك أوضحت لنا أنّ هذه الأضرار غالبًا ما تؤثّر خصوصًا في الفقراء، الذين لا قدرة لهم على اختيار مكان إقامتهم، أو على حماية أنفسهم من تلوّث الهواء والماء.

لعلّ أمّي كانت في قلبها من مناصري حماية البيئة، لكنّني لا أتذكّر أنّها أطلقت على نفسها تلك الصفة يومًا، وذلك برأيي لأنّها أمضت معظم حياتها تعمل في إندونيسيا، حيث كانت مخاطر التلوّث لا تقارَن بالمخاطر الأخرى الأشدّ إلحاحًا، كالجوع. فبالنسبة إلى ملايين القرويّين الذين يشقون في العيش في البلدان النامية، كان وصول محطّة لتوليد الطاقة تعمل بالفحم، أو مصنع جديد ينفث الدخان، الفرصة الأفضل لزيادة دخلهم والتخلّص من العمل الشاقّ في الحقول. أمّا القلق بشأن المحافظة على جمال المنظر الطبيعيّ والحيوانات البريّة فكان بالنسبة إلى أولئك القرويّين ترفًا غير متاح إلّا للغربيّين.

«لا يمكن إهمال البشر لإنقاذ الشجر»، أكاد أسمعها تقول.

لم أنسَ قطّ أنّ الخوف على البيئة كان يأتي في المرتبة الثانية بعد إشباع الحاجات الأساسيّة، بالنسبة إلى معظم البشر. وبعد سنوات، خلال عملي في

متابعة شؤون المجتمعات المحليّة، ساعدت على تعبئة سكّان منازل المشاريع الإسكانية العموميّة للمطالبة بتنظيف أحيائهم من مادّة الأسبستوس. وعندما ترشّحت لانتخابات مجلس الشيوخ عن ولاية إيلينوي، اعتبرتني جمعيّة المحافظة على البيئة «أخضر» (مناصرًا للبيئة) بالقدر الكافي للفوز بدعم أصوات أعضائها. وحين وصلت إلى الكابيتول، انتقدت إدارة بوش على محاولاتها إضعاف قوانين محاربة التلوّث، وناصرت جهود المحافظة على البحيرات الكبرى. لكنّني لم أجعل من قضايا البيئة أولى أولويّاتي في أيّ مرحلة من حياتي السياسيّة. ليس ذلك لأنّني لم أعتبرها مهمّة، بل لأنّه، بالنسبة إلى ناخبيّ، ومعظمهم من أبناء الطبقة العاملة، كانت قضايا تلوّث الهواء والنفايات الصناعيّة تأتي من حيث الأهمّية بعد قضايا تأمين السكن والتعليم والرعاية الصحّية والوظائف. وكنت أقول لنفسي إنّ على شخص آخر أن يهتمّ بالأشجار.

لكنّ واقع التغيّر المناخيّ الذي كان ينذر بالشؤم أرغمني على مقاربة الأمور من منظار مختلف.

بدا أنّ التوقّعات تزداد سوءًا من عام إلى عام، مع تعاظم حجم سحابة ثاني أكسيد الكربون والغازات الأخرى المنبعثة من محطّات توليد الطاقة، والمصانع، والسيّارات، والشاحنات، والطائرات، وتربية المواشي بكثافة، وقطع أشجار الغابات، وسائر مظاهر النموّ والحداثة. وقد أسهمت هذه السحابة في تسجيل درجات حرارة عالميّة قياسيّة. كذلك توافق العلماء بوضوح، في الفترة التي خضت خلالها حملتي الانتخابيّة، على أنّه بغياب خطوات دوليّة جريئة ومنسّقة تهدف إلى التقليل من حجم الانبعاثات، فإنّ حرارة الأرض في طريقها إلى الارتفاع بمعدّل درجتين مئويّتين خلال عقود قليلة، أي إنّ الأرض قد تشهد تسارعًا في ذوبان الجليد القطبيّ، وارتفاعًا في مستوى المحيطات، ومناخات شديدة القسوة لا يمكن العودة معها إلى الوراء أبدًا.

كان من الصعب توقّع حجم الخسائر البشريّة الناتجة عن التغيّر السريع في المناخ. لكنّ أفضل التقديرات تحدّثت عن مزيج جهنّميّ من فيضانات تجتاح السواحل، وموجات جفاف، وحرائق، وأعاصير تسبّب هجرة ملايين البشر، بما يفوق طاقة معظم الحكومات على مواجهته. وهذا بدوره يزيد في خطر وقوع صراع عالميّ وتفشّي الأوبئة. وكنت، حين أقرأ التقارير عن هذا الموضوع، أتخيّل قوافل من البشر يسقطون على وجوههم في أراض شقّقها الجفاف بحثًا عن مناطق صالحة للزراعة، وكوارث بحجم إعصار كاترينا تضرب كلّ القارّات باستمرار، وجُزر يبتلعها البحر. وتساءلت عمّا سيحلّ بهاواي، والمجالد الكبرى في ألاسكا، ومدينة نيو أورلينز. وتخيّلت ماليا وساشا وأحفادي يعيشون في عالم أشدّ قسوة وخطورة، زالت منه مناظر طبيعيّة خلّابة كثيرة، خلتها في طفولتي باقية إلى الأبد.

لذلك قرّرت أنّ عليّ، إن كنت أطمح إلى قيادة العالم الحرّ، أن أجعل من التغيّر المناخيّ أولويّة في حملتي الانتخابيّة وفي رئاستي.

ولكن كيف؟ التغيّر المناخيّ هو من القضايا التي لطالما أساءت الحكومات إدارتها، لأنّه يقتضي من السياسيّين تطبيقًا فوريًّا لسياسات جديدة وباهظة الكلفة وغير شعبيّة تهدف إلى تجنّب أزمات مستقبليّة تزداد سوءًا مع الوقت. كان الوعي العالميّ يتقدّم ببطء بفضل العمل الذي أنجزه بعض القادة البعيدي البصيرة، كنائب الرئيس السابق آل غور، الذي نال جائزة نوبل مكافأة له على جهوده في التوعية على مخاطر ارتفاع حرارة الأرض، ولا يزال يناضل للحدّ من التغيّر المناخيّ. وفي أوساط الناخبين، كانت الفئة الأكثر شبابًا وحبًّا للمبادرة هي الأكثر استجابة للدعوات إلى التحرّك. ولكنّ مجموعات التأثير الديمقراطيّة – ولا سيّما النقابات الصناعية الكبرى – كانت تعارض أيّ تدابير بيئيّة قد تؤدّي إلى تهديد وظائف أعضائها. وفي استطلاعات الرأي التي قمنا بها في بداية حملتي الانتخابية، كان موضوع الاحتباس الحراريّ في أسفل قائمة أولويّات الناخبين الديمقراطيّين.

أمّا الناخبون الجمهوريّون فكانوا أكثر تشكيكًا. في الماضي، كان دور الحكومة الفدراليّة في حماية البيئة يلقى دعم كلا الحزبين. فقد تعاون نيكسون مع الكونغرس الديمقراطيّ آنذاك لإنشاء وكالة حماية البيئة في عام 1970، فيما أيّد جورج بوش في 1990 التشدّد في تطبيق قانون محاربة التلوّث في الجوّ المعروف باسم قانون الهواء النظيف. لكنّ ذلك الزمن قد ولّى. ومع انتقال القاعدة الانتخابية للحزب الجمهوريّ إلى جنوب البلاد وغربها، حيث أثارت التدابير الفدرالية لحماية البيئة حفيظة شركات التنقيب عن النفط، ومصالح أصحاب المناجم، والمطوّرين العقاريّين، ومربّي المواشي، جعل الحزب من موضوع حماية البيئة جبهة جديدة في الحرب الثقافيّة بين الحزبين. كانت وسائل الإعلام المحافظة تصوّر التغيّر المناخيّ على أنّه مشروع مدمِّر للوظائف اختلقه متطرّفون يحبّون معانقة الأشجار، كما استثمرت شركات النفط الكبرى ملايين الدولارات لتأسيس مجموعات من المفكّرين وشركات علاقات عامّة هدفها الوحيد إخفاء الحقيقة.

فضلًا عن ذلك فإنّ جورج دبليو بوش، بعكس والده، قد قلّل وفريق إدارته من أهمّية الأدلّة بشأن الاحتباس الحراريّ، ورفض المشاركة في الجهود العالميّة للحدّ من انبعاثات غاز الدفيئة، على الرغم من أنّ الولايات المتّحدة حلّت خلال النصف الأوّل من ولايته في المرتبة الأولى بين الدول المسؤولة عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. أمّا بالنسبة إلى أعضاء الكونغرس الجمهوريّين فإنّ مجرّد الاعتراف بواقع تغيّر المناخ على أيدي البشر كان كافيًا ليثير شكوك ناشطي الحزب، فيما قد يؤدّي مجرّد اقتراح التغيير في سياسات المناخ إلى مواجهة السناتور خصمًا له في الانتخابات التمهيديّة.

«نحن كالديمقراطيّين المناهضين للإجهاض»، قال لي يومًا بحزن سناتور سابق معروف بمواقفه المؤيّدة لحماية البيئة، مضيفًا: «لن نلبث أن ننقرض».

بمواجهة هذه الوقائع، بذلت وفريقي قصارى جهودنا خلال الحملة الانتخابية لتسليط الضوء على التغيّر المناخيّ من دون أن نعرّض أنفسنا لخسارة الكثير من الأصوات. وسرعان ما أعلنت تأييدي لإنشاء نظام طموح لتحديد سقوف للانبعاثات ومقايضتها، للتخفيف من انبعاثات غاز الدفيئة، متحاشيًا الخوض في التفاصيل التي قد تقدّم لخصومي هدفًا تسهل مهاجمته. وعمدت في خطاباتي إلى التقليل من أهمّية الخلاف بين العمل على معالجة التغيّر المناخيّ من جهة والنموّ الاقتصاديّ من جهة ثانية، مركّزًا على الفوائد غير البيئيّة لتحسين فعاليّة إنتاج الطاقة، بما في ذلك إمكانيّة التقليل مع الوقت من اعتمادنا على النفط الأجنبيّ. وفي مبادرة باتّجاه سياسيّي الوسط، تعهّدتُ بالتوصّل إلى سياسة طاقة «تسير في كلّ الاتّجاهات»، تسمح بمواصلة إنتاج النفط والغاز الأميركيّين، والاستعداد في الوقت عينه للانتقال إلى الطاقة النظيفة، وكذلك بتمويل تكنولوجيا الإيثانول والفحم النظيف والطاقة النوويّة. صحيح أنّ تلك المواقف لم تُرضِ حماة البيئة، لكنّها كانت في غاية الأهمّية بالنسبة إلى الولايات ذات الأصوات المتأرجحة.

لكنّ خطابي المفعم بالأمل عن الانتقال بدون ألم إلى مستقبل خالٍ من انبعاثات الكربون أثار امتعاض بعض الناشطين البيئيّين، الذين كانوا يأملون سماعي أدعو إلى تضحية أكبر وخيارات أصعب – ومنها تعليق أو بكلّ بساطة حظر أنشطة استخراج النفط والغاز – بهدف مجابهة خطر وجوديّ كبير. ربّما كان هذا الخيار منطقيًّا لو أنّنا في عالم يحكمه العقل. أمّا في عالم السياسة الأميركيّة القائم آنذاك والبعيد كلّ البعد عن العقل، فقد كنت وفريقي على قناعة تامّة بأنّ الحديث عن سيناريوهات أقرب إلى نهاية العالم ليس بالاستراتيجيّة الانتخابيّة الصائبة.

«لن يمكننا فعل شيء لحماية البيئة إذا خسرنا أوهايو وبنسلفانيا»! ردّ بلوف على مجموعة من الناشطين البيئيّين الذين وجّهوا إليه السؤال.

مع تهاوي الاقتصاد، تراجع الاهتمام بالتغيّر المناخيّ بعد الانتخابات (وقد قال أكس بدون مواربة «إنَّ من توضع اليد على بيته بسبب عجزه عن دفع الرهن لا يبالي بتركيب ألواح الطاقة الشمسيّة»). كما تناقلت الصحف أنّنا سعينا سرًّا إلى إفقاد هذه المسألة أولويّتها. الحقيقة أنّ تلك الفكرة لم تخطر ببالي قطّ، بسبب غروري في تلك الفترة، كما بسبب أهمّية الموضوع. لا بل على العكس، طلبت من رام إيلاء التغيّر المناخيّ الأهميّة عينها التي نوليها للرعاية الصحّية، وتشكيل فريق قادر على تحقيق أهدافنا.

كانت البداية مشجّعة مع إقناعنا كارول برونر، رئيسة وكالة حماية البيئة في فترة حكم كلينتون، بقبول منصب «قيصر المناخ» الذي استحدثناه في البيت

الأبيض بهدف تنسيق جهود كبريات المؤسّسات المعنيّة بهذا الشأن. كانت كارول طويلة، ممشوقة القامة، وتتمتّع بمزيج محبّب من الطاقة العصبيّة والحماسة الناتجة عن الثقة بالنفس، إضافة إلى امتلاكها معرفة عميقة في موضوع التغيّر المناخيّ، وصِلات في الكابيتول، ومصداقيّة كبيرة في أوساط أهمّ جمعيّات المحافظة على البيئة. كذلك عيّنتُ على رأس وكالة حماية البيئة ليزا جاكسون وهي مهندسة كيمياء أفريقية أميركيّة أمضت في الوكالة خمسة عشر عامًا، وأصبحت لاحقًا مفوّضة حماية البيئة في نيو جرسي. إضافة إلى براعتها في العمل السياسيّ، كانت جاكسون تمتلك سحرًا خاصًّا وظُرفًا هادئًا نتيجة ولادتها في نيو أورلينز. ومن أجل الإلمام بالتحدّيات العلميّة التي تنطوي عليها عمليّة تحويل الطاقة في أميركا، اخترتُ وزيرًا للطاقة ستيفن شو، عالم الفيزياء من جامعة ستانفورد الفائز بجائزة نوبل، وكان المدير السابق لمختبر لورنس بيركلي الوطنيّ المشهور. بنظّارته المستديرة ذات الإطار المعدني، وجدّية ملامحه التي يعتريها شيء من الشرود، كان ستيفن يبدو من العلماء بكلّ ما للكلمة من معنى. وكم من مرّة كان على موظّفي البيت الأبيض أن يذهبوا في كلّ اتّجاه بحثًا عنه لمجرّد أنّه نسي جدول مواعيده، وذهب ليتنزّه قبيل موعد أحد الاجتماعات. لكنّه كان يتمتّع فعلًا بالذكاء الذي يشير إليه بيان سيرته الذاتيّة، وصاحب موهبة في تفسير القضايا التقنية المعقّدة بكلمات يستطيع أن يفهمها أمثالي من ذوي الأدمغة الصغيرة.

اقترح فريق اختصاصيّينا في موضوع التغيّر المناخيّ، بقيادة كارول، خطّة عمل شاملة تضمّنت تحديد سقف لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون من شأنه – إذا ما تحقّق – أن يقلّل الانبعاثات الأميركيّة من غازات الدفيئة بنسبة 80 بالمئة بحلول عام 2050. لم يكن ذلك كافيًا للحؤول دون ارتفاع حرارة الأرض أكثر من درجتين مئويّتين، لكنّه يستطيع على الأقلّ إطلاق عمليّة خفض الانبعاثات ووضع إطار لمزيد من الخطوات الجدّية في المستقبل. وعلى القدر عينه من الأهمّية، فإنّ تحديد هدف طموح ولكن قابل للتحقيق، يسمح لأميركا بأن تدفع كبريات الدول المسؤولة عن الانبعاثات – ولا سيّما الصين – إلى أن تحذو حذونا. كما وضعنا من بين أهدافنا التفاوض على اتّفاقية دولية كبرى تتعلّق بالمناخ، وتوقيعها قبل نهاية ولايتي الرئاسيّة. فبدأنا بقانون الإنعاش الاقتصاديّ، مدركين أنّ لدينا فرصة استخدام الأموال المكتسبة من التحفيز الاقتصاديّ لتحويل قطاع الطاقة، والقيام باستثمارات في بحوث وتطوير الطاقة النظيفة تؤدّي إلى خفض كبير في كلفة إنتاج الطاقة الشمسيّة والطاقة الهوائيّة. حساباتنا كانت بسيطة: لبلوغ أهدافنا المتعلّقة بخفض انبعاثات غاز الدفيئة، كان علينا الحدّ من اعتماد الاقتصاد الأميركيّ على النفط الأحفوريّ، لكنّنا لا نستطيع تحقيق ذلك بدون بدائل فعّالة.

يجب ألّا ننسى أنّ السيّارات الكهربائيّة كانت في عام 2009 شيئًا جديدًا، ولم يكن شراء ألواح الطاقة الشمسيّة إلّا جزءًا بسيطًا من السوق. كما أنّ الطاقة

الشمسيّة والطاقة الهوائيّة لم تمثّلا إلّا نسبة صغيرة من إجمالي إنتاج الطاقة في أميركا، إن بسبب كلفتهما الأعلى من كلفة إنتاج الطاقة بواسطة الفحم أو الغاز، أو بسبب التساؤلات المشروعة عن القدرة على توفير الطاقة في حال عدم سطوع الشمس أو إن لم تهبّ الريح. كان الخبراء على ثقة بأنّ الكلفة ستنخفض مع ظهور المزيد من محطّات توليد الطاقة النظيفة، وبأنّ تطوير بطّاريّات قادرة على التخزين بسعات أكبر، قادر على حلّ مشكلة عدم الثقة. لكنّ بناء محطّات جديدة لتوليد الكهرباء وإجراء بحوث التطوير كانا يتطلّبان أموالًا طائلة، ولم يُبدِ مستثمرو القطاع الخاصّ ولا كبريات شركات الطاقة أيّ اهتمام به لاعتباره بدا بالنسبة إليهم رهانًا غير مضمون، خصوصًا في فترة كانت خلالها حتّى أنجح شركات الطاقة النظيفة تصارع لتنجو من الإفلاس وإغلاق محطّاتها.

الواقع أنّ كلّ قطاع الطاقة المتجدّدة، من مصانع السيّارات المتطوّرة إلى شركات إنتاج الوقود الأحيائي، كان يواجه المعضلة نفسها: بصرف النظر عن جودة التكنولوجيا التي يقدّمها، فهو مضطرّ إلى العمل في اقتصاد يرتكز منذ أكثر من مئة عام على النفط والغاز والفحم اعتمادًا شبه كامل. وهذا العائق البنيويّ لم يكن مجرّد نتيجة للاقتصاد الليبراليّ. فالسلطات الفدرالية، كما الولايات والسلطات المحليّة، قد استثمرت آلاف مليارات الدولارات – إن عبر المنح المباشرة وتخفيضات الضرائب، أو عبر إنشاء بنى تحتيّة كأنابيب البايبلاين والطرقات والمرافئ – لتأمين حركة عرض وطلب ثابتة للوقود الأحفوريّ بأسعار منخفضة. وعلى الرغم من أنّ شركات النفط الأميركيّة كانت من الشركات التي حقّقت الأرباح الأعلى في العالم، ظلّت تتمتّع بتخفيضات ضريبيّة تبلغ ملايين الدولارات كلّ عام. لذلك كان قطاع الطاقة النظيفة بحاجة إلى دعم حقيقيّ ليتمكّن من المنافسة في وسط كهذا.

وهذا ما رجونا تحقيقه من خلال قانون الإنعاش الاقتصاديّ.

من أصل الـ800 مليار الناتجة عن خطّة التحفيز، وجّهنا أكثر من 90 مليارًا إلى مبادرات تتعلّق بالطاقة النظيفة في كلّ أنحاء البلاد. وفي غضون عام واحد عاد آلاف العمّال إلى وظائفهم لإنتاج أحدث توربينات الهواء في أحد مصانع شركة مايتاغ التي زرتها خلال حملتي الانتخابيّة في ولاية أيوا، بعدما اضطرّ إلى الإقفال بسبب الركود. كما موّلنا إحدى أكبر محطّات إنتاج الطاقة الهوائيّة في العالم، ودعمنا تطوير نماذج جديدة من البطّاريّات ذات السعة الأكبر، وأعددنا السوق لوصول شاحنات وباصات وسيّارات تعمل بالطاقة الكهربائيّة أو الهجينة، وموّلنا برامج لجعل المباني ومؤسّسات الأعمال أكثر توفيرًا للطاقة، وتعاونّا مع الخزانة الأميركيّة لنحوّل مؤقّتًا اعتماد الضرائب الفدراليّة الخاصّ بالطاقة النظيفة إلى برنامج تمويل مباشر. وفي وزارة الطاقة، استخدمنا الأموال المخصّصة لقانون الإنعاش الاقتصاديّ لإطلاق وكالة الأبحاث المتطوّرة الخاصّة بمشاريع الطاقة، وهي كناية عن برنامج أبحاث يشتمل على مخاطر

كما على عائدات كبيرة في الوقت عينه، صُمِّم على مثال مشروع «داربا» الشهير الذي أنشأته وزارة الدفاع بعد إطلاق القمر الصناعيّ سبوتنيك، والذي لم يسهم فقط بتطوير أنظمة الأسلحة المتطوّرة مثل تكنولوجيا التخفّي، بل أيضًا بإيجاد الصيغ الأولى للإنترنت، وأنظمة التعرّف الصوتيّ، ونظام تحديد المواقع العالميّ.

كان ذلك أمرًا مثيرًا للحماسة، على الرغم من إدراكنا أنّ سعينا إلى تحقيق اختراقات جذريّة في موضوع الطاقة ستنتج عنه إخفاقات أكيدة في بعض الاستثمارات في إطار قانون الإنعاش. أكبر تلك الإخفاقات كان قرار تمديد برنامج خاصّ بوزارة الطاقة أنشئ في عهد بوش، لتقديم قروض طويلة الأمد لشركات الطاقة النظيفة الواعدة، تكون بمثابة رساميل تشغيليّة. في الإجمال، حقّق ذلك البرنامج نتائج مثيرة للإعجاب، وساعد شركات تتميّز بالقدرات الخلّاقة مثل شركة تسلا لصناعة السيّارات على الارتقاء بأعمالها إلى مستويات متطوّرة. كان معدّل الفائدة على تلك القروض متدنّيًا جدًّا ولا يتجاوز 3 %، على اعتبار أنّ نجاحات هذا الصندوق كفيلة بالتعويض الكامل عن الإخفاقات القليلة التي تصيبه.

لكنّ أحد أعظم إخفاقات ذلك البرنامج حدث في ولايتي الرئاسيّة للأسف. فقد مُنح قرض ضخم بقيمة 535 مليون دولار لشركة لتصنيع ألواح الطاقة الشمسيّة تُدعى سوليندرا، سجّلت براءة اختراع في ما اعتُبر يومذاك تكنولوجيا ثوريّة. لكنّ ذلك الاستثمار لم يخلُ من المخاطر طبعًا، وحين أغرق الصينيّون الأسواق بألواح شمسيّة رخيصة الكلفة وتحظى بدعم ماليّ حكوميّ واسع، بدأت سوليندرا تعاني صعوبات ماليّة قبل أن تنهار تمامًا في عام 2011. حجم هذا الفشل، إضافة إلى ترتيب فريق عملي زيارة لي لمصنع الشركة في كاليفورنيا قبيل انطلاق التحذيرات من الوضع الماليّ للشركة، جعلا من سوليندرا كابوسًا حقيقيًّا مسيئًا إلى صورتنا. وأمضت وسائل الإعلام أسابيع في تسليط الضوء على تلك القضيّة، ما أثار غبطة الجمهوريّين الكبيرة.

حاولت أن أتقبّل الأمر بهدوء، وقلت لنفسي إنّ من واقع الرئاسة ألّا يسير شيء كما هو مخطّط له على الإطلاق. فحتّى في المبادرات الناجحة والمتقنة التنفيذ، والمبنيّة على أصدق النيّات، عيب مخفيّ عادة أو نتيجة غير متوقّعة. فإنجاز الأمور يعني أن نعرّض أنفسنا للنقد، أمّا نقيض ذلك – أي تفضيل الأمان، وتجنّب الجدال، والركون إلى استطلاعات الرأي – فعدا عن أنّه الطريق الأكيد إلى رداءة الحكم، كان خيانة لآمال المواطنين الذين صوّتوا لي.

ومع ذلك، لم يكن بوسعي أحيانًا إلّا أن أستسلم للغضب الشديد (كنت أتخيّل نفسي والبخار يتصاعد من أذنيّ كما في رسوم الكرتون)، لأنّ سقوط سوليندرا حجب النجاح اللافت الذي أمّنه قانون الإنعاش الاقتصاديّ لقطاع الطاقة المتجدّدة. فحتّى منذ السنة الأولى، بدأ «اندفاعنا نحو الطاقة النظيفة» يحفّز الاقتصاد، ويخلق الوظائفِ، ويزيد من الاعتماد في توليد الطاقة على

الشمس والرياح، إضافة إلى أنّه حقّق قفزة في فعاليّة استهلاك الطاقة، واستنفر ترسانة بكاملها من التكنولوجيات الجديدة للمساعدة على محاربة التغيّر المناخيّ. ألقيت خطبًا في كافّة أنحاء أميركا لأشرح أهميّة هذا الأمر، وأردت أن أهتف «نجح الأمر!». ولكن، إذا ما استثنينا الناشطين البيئيّين وشركات إنتاج الطاقة النظيفة، بدا أنْ لا أحد يبالي. شعرت بالسرور حين أكّد لي أحد المديرين التنفيذيّين أنّه لولا قانون الإنعاش الاقتصاديّ «لربّما انهار قطاع إنتاج الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية بكامله في الولايات المتّحدة». ومع ذلك ظللت أتساءل حتّى متى يمكننا الاستمرار في دعم سياسات ذات فوائد على المدى البعيد، لكنّها في الوقت الراهن لا تؤدّي إلّا إلى تلقّينا الضربة تلو الأخرى على رؤوسنا.

ما كان اهتمامنا بالطاقة النظيفة إلّا الخطوة الأولى في طريق خفض انبعاثات غاز الدفيئة الأميركيّة. فقد كان علينا أيضًا تغيير عاداتنا اليوميّة في استهلاك الطاقة، سواء عبر تشجيع الشركات على إعادة التفكير في وسائل التبريد والتدفئة في مكاتبها، أو إثارة حماسة الأسر لتكون السيّارة المقبلة التي سيشترونها «خضراء». كنّا نأمل تحقيق بعض من ذلك من خلال قانون حول الاحتباس الحراريّ يلحظ خطوات تحفيزيّة لمن يعتمد الطاقة النظيفة في كلّ قطاعات الاقتصاد. ولكنّنا وفقًا لكلٍّ من ليزا وكارول، لم نكن بحاجة إلى انتظار الكونغرس لتشجيع الشركات والمستهلكين على تغيير أدائهم، وما علينا إلّا الاستفادة إلى الحدّ الأقصى من السلطة التنظيمية التي تسمح لنا بها القوانين الحاليّة.

أهمّ تلك القوانين كان قانون الهواء النظيف، الذي شكّل في عام 1963 علامة تشريعية، وسمح للحكومة الفدراليّة بمراقبة تلوّث الهواء، وأدّى في سبعينيّات القرن الماضي إلى وضع معايير قانونيّة لقياس التلوّث. كما أنّ هذا القانون الذي أعاد كلا الحزبين تأكيد دعمه في الكونغرس في عام 1990، ينصّ على أنّ «على وكالة حماية البيئة» أن تضع «من خلال سلطتها التنظيمية» المعايير للحدّ من انبعاثات غازات وسائل النقل التي «تسبّب أو تسهم بحسب تقديرها في تلوّث الهواء، بما يشكّل خطرًا ممكنًا على الصحّة العامّة أو على رفاهية المواطنين».

إذا أردنا تصديق علم المناخ، فإنّ ثاني أكسيد الكربون المنبعث من السيّارات يُعدّ ملوّثًا للهواء. ولكن يبدو أنّ مدير وكالة حماية البيئة الذي عيّنه بوش لم يكن يصدّق هذه النظرية العلمية. وقرّر في عام 2003 أنّ قانون الهواء النظيف لا يجيز للوكالة سلطة تنظيم انبعاثات غازات الدفيئة، وأنّه، أي المدير، يرفض استخدامه لتغيير معايير الانبعاثات ولو أجاز القانون ذلك. أقامت عدّة ولايات ومنظّمات لحماية البيئة دعاوى قضائيّة، وفي الحكم في قضيّة ولاية ماساتشوستس ضدّ وكالة حماية البيئة في عام 2007، صوّتت المحكمة العليا

في الولايات المتّحدة بأغلبيّة ضئيلة على أنّ وكالة حماية البيئة في ظلّ إدارة الرئيس بوش لم تعتمد «تقديرًا عقلانيًّا» يستند إلى العلم في قرارها، وأمرت الوكالة بالعودة للقيام بعملها كما يجب.

في العامين التاليين لم تفعل إدارة بوش شيئًا، ولكنّنا أصبحنا في موقع يسمح لنا بنفض الغبار عن قرار المحكمة العليا. دعت ليزا وكارول إلى أن نجمع الأدلّة العلميّة، ونعلن أنّ غازات الدفيئة تخضع لتنظيم وكالة حماية البيئة، ونستخدم تلك السلطة في الحال لرفع معايير معدّلات فعاليّة الوقود في كلّ السيّارات والشاحنات التي تُصنع أو تباع في الولايات المتّحدة. لم يكن ثمّة ظرف أفضل لاتّخاذ قرار كهذا. وعلى الرغم من اعتراض شركات صناعة السيّارات الأميركيّة واتّحاد نقابات العمّال الأميركيّين «يو.إيه.دبليو» على رفع معايير معدّلات فعاليّة الوقود عمومًا، فإنّ قراري مواصلة تخصيص مليارات الدولارات من أموال برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة (تارب) لدعم صناعتهم، جعلهم «أكثر انفتاحًا» كما وصفت كارول الأمر بلباقة. ورأت ليزا أنّنا إذا تصرّفنا بسرعة، فبوسعنا وضع الأنظمة الجديدة موضع التنفيذ قبل أن ترسل شركات صناعة السيّارات إلى الأسواق موديلاتها الجديدة للعام المقبل. وكان متوقّعًا أن يؤدّي انخفاض استهلاك الوقود في الولايات المتّحدة إلى توفير نحو 1،8 مليار برميل من النفط سنويًّا، ويقلّل من انبعاثات غازات الدفيئة السنوية بنسبة 20 في المئة. وسنتمكّن كذلك من خلق سابقة مفيدة تسمح لوكالة حماية البيئة بتنظيم مصادر غازات الدفيئة الأخرى في الأعوام المقبلة.

بالنسبة إليّ، استندت تلك الخطّة إلى أمر بديهي، على الرغم من أنّني وافقت رام الرأي على أنّ الوكالة لن يمكنها، حتى لو حظيت بدعم شركات صناعة السيّارات، التشدّد في معايير الانبعاثات بدون إثارة الكثير من البلبلة في السياسة. فقادة الحزب الجمهوريّ يعتبرون إلغاء الأنظمة الفدراليّة أولويّة قصوى، شأنه شأن خفض الضرائب على الأثرياء. كما أنّ مجموعات رجال الأعمال وكبار المتبرّعين المحافظين كالأشقّاء كوش مثلًا، يموّلون منذ عقود حملة ضخمة لتحويل كلمة «تنظيم» إلى ما يشبه الشتيمة. ولم تعد أيّ افتتاحية لجريدة وول ستريت جورنال تخلو من الهجوم على «دولة التنظيم» التي فقدت صوابها. بالنسبة إلى تلك المجموعة المناهضة للتنظيم، لم تكن لحسنات رفع معايير معدّلات فعالية الوقود أو سيّئاته أيّ أهمّية. المهمّ فقط ما يرمز إليه أيّ قانون جديد: لا شيء سوى مثال آخر على تدخّل بيروقراطيّي واشنطن في إدارة حياة الناس، والقضاء على حيوية أميركا الاقتصاديّة، وانتهاك حقوق الملكيّة الخاصّة، وتقويض رؤية الآباء المؤسّسين للحكومة التمثيليّة.

لم أُعِر تلك الحجج الكثير من الأهمّية. فحتى خلال الحقبة التقدّمية (أي بين عامي 1890 و1920)، كانت شركات النفط والسكك الحديديّة تستخدم اللغة

نفسها كلّما حاولت الحكومة الحدّ من سيطرة تلك الشركات على الاقتصاد الأميركيّ. وكذلك فعل خصوم «الصفقة الجديدة» التي أطلقها فرانكلن روزفلت. ومع ذلك، فطوال القرن العشرين، ومن خلال قانون تلو الآخر، وبالتعاون مع رؤساء من كلا الحزبين، واصل الكونغرس تفويض سلطات وضع الأنظمة وتطبيقها إلى مجموعة من الوكالات المختصّة، من هيئة الأوراق المالية والبورصة، إلى إدارة السلامة والصحّة في العمل، إلى إدارة الطيران الفدرالية. والسبب كان بسيطًا: فالمجتمع يزداد تعقيدًا، والشركات تزداد سطوة وقوّة، والمواطنون يطالبون الحكومة بتقديم المزيد، والمسؤولون المنتخبون لا يجدون الوقت لتنظيم كلّ تلك القطاعات المتنوّعة، كما لا يملكون المعرفة المتخصّصة المطلوبة لوضع الأنظمة التي تتمكّن من تحقيق نزاهة التعامل في الأسواق الماليّة، وتقويم سلامة أحدث المعدّات الطبّية، وقراءة المعطيات البيئيّة الجديدة قراءة صحيحة، وتَوَقُّع السبل التي قد يلجأ إليها أصحاب العمل لممارسة التمييز ضدّ موظّفيهم على أساس العرق أو الجنس.

بتعبير آخر، الخبرة ضروريّة جدًّا للوصول إلى حكم جيّد. وثمّة حاجة إلى مؤسّسات عامّة ملأى بأشخاص وظيفتهم الانتباه إلى الأمور المهمّة لكي لا يتحمّل هذه المسؤوليّة بقيّة المواطنين. وبفضل هؤلاء الخبراء، بات بوسعنا نحن الأميركيّين أن نطمئنّ قليلًا إلى نوعيّة الهواء الذي نتنفّسه والماء الذي نشربه، وإلى أنّ لدينا مرجعيّة نلجأ إليها حين يمتنع ربّ العمل عن دفع بدل ساعات العمل الإضافيّة المستحقّة لنا بذمّته، وإلى أنّ بوسعنا أن نتناول الدواء الذي نشتريه من الصيدليّات ولا نخشى أن يقتلنا، وإلى أنّ السيّارات والطائرات التجاريّة اليوم أكثر أمانًا بكثير ممّا كانت عليه منذ عشرين أو ثلاثين أو خمسين عامًا. إنّ «دولة التنظيم» التي انتقدها المحافظون بشدّة جعلت حياة الأميركيّين أفضل على نحو كبير جدًّا.

لكنّ هذا لا يعني أنّ كافة الانتقادات للأنظمة الفدراليّة كانت غير محقّة. فقد حدث أن أرهقت البيروقراطيّة الشركات بلا جدوى، أو أخّرت وصول المنتجات المبتكرة إلى الأسواق. كما أنّ كلفة بعض الأنظمة كانت أعلى من فوائدها. من الأمثلة على ذلك أنّ مجموعات الناشطين البيئيّين رفضت قانونًا يعود إلى عام 1980، قضى بأن تقوم وكالة فرعيّة مجهولة تُدعى مكتب شؤون المعلومات والأنظمة بإخضاع كلّ تنظيم فدراليّ جديد لتحليل جدوى الكلفة. أكّد البيئيّون أنّ تلك العمليّة كانت لمصلحة الشركات، ولم يكونوا على خطأ: فقد كان احتساب خسائر شركة وأرباحها أسهل بكثير من تحديد كلفة المحافظة على طائر مهدّد بالانقراض أو خفض احتمال إصابة أحد الأطفال بالربو.

ومع ذلك شعرت بأنّ التقدّميين لا يسعهم تجاهل النواحي الاقتصاديّة، لا من منظور المبادئ ولا من المنظور السياسي. فإن كنّا نعتقد بقدرة الحكومة على حلّ المشاكل الكبرى، فعلينا الالتفات إلى التأثير الحقيقيّ لقراراتنا، لا أن

نكتفي بالوثوق بصدق نيّاتنا. وإن كان قرار سلطة ما المحافظة على المستنقعات يلحق ضررًا بأرض تملكها عائلة مزارعين، فمن واجب تلك السلطة أن تأخذ خسائر المزارعين في الحسبان قبل المضيّ في تنفيذ قرارها.

ولأنّ تلك الناحية كانت مهمّة بالنسبة إليّ، عيّنت كاس سانستاين، أحد زملائي السابقين في كلّية الحقوق في جامعة شيكاغو، مديرًا لمكتب شؤون المعلومات والأنظمة ليكون خبيرنا في عملية احتساب جدوى الكلفة. كان كاس اختصاصيًّا بارزًا في القانون الدستوريّ ومؤلّفًا لاثنَي عشر كتابًا، ومرشّحًا دائمًا إلى المحكمة العليا، وقد ألحّ عليّ للحصول على ذلك المنصب، مبرهنًا بذلك عن شغفه بالخدمة العامّة، وقلّة اكتراثه بالمكانة الرفيعة، كما عن تمتّعه بقدرات الطالب المتفوّق والمنبوذ بشكل يجعل منه الشخص المناسب للمنصب. (إضافة إلى أنّه كان في غاية اللطف، وبارعًا في لعب السكواش، ويترك مكتبه في حال من الفوضى على نحوٍ لم أرَ له مثيلًا قطّ). خلال السنوات الثلاث التالية بذل كاس وفريقه الصغير جهودًا جبّارة في العمل في مكتبهم المتواضع الكائن قبالة البيت الأبيض، للتأكّد من أنّ كلفة الأنظمة التي نقترحها تبرّرها الفوائد التي ستعود بها على الناس. كذلك طلبت منه القيام بمراجعة شاملة لكلّ الأنظمة الفدراليّة لكي نتخلّص ممّا هو غير ضروريّ أو قديم.

كشف كاس النقاب عن أمور غريبة وعجيبة، ومنها قواعد قديمة تلزم المستشفيات والأطبّاء والممرّضين بإنفاق أكثر من مليار دولار سنويًّا على الأعمال المكتبية والإجراءات الإداريّة، وتنظيم بيئيّ غريب يصنّف الحليب في فئة «النفط»، ويفرض على مربّي الماشية كلفة سنويّة تتجاوز 100 مليون دولار، وقرار تافه يُلزم سائقي الشاحنات بأن يملأوا استمارات لا تُحصى بعد كلّ رحلة، ما ينتج عنه خسارة 1,7 مليار دولار من الوقت الضائع. لكنّ الغالبيّة العظمى من الأنظمة التي راجعها كاس أثبتت جدواها، لدرجة أنّه بات حتّى على المحلّلين الجمهوريّين أن يعترفوا، في نهاية ولايتي الرئاسيّة، بأنّ الجدوى من أنظمتنا توازي ستّة أضعاف كلفتها.

اقتراح ليزا وكارول برفع معدّلات فعاليّة الوقود أصبح هو الآخر أحد تلك الأنظمة. وما إن أعطيتهما الضوء الأخضر حتّى انكبّتا على العمل. وقد وجدتا شريكًا جيّدًا في مهمّتهما هو وزيري للنقل راي لحّود. كان لحّود عضو كونغرس سابقًا من بيوريا، إيلينوي، وجمهوريًّا من الطراز القديم يتميّز باللباقة والودّ، كما باحترامه العميق للثنائيّة الحزبيّة، ممّا جعله محلّ تقدير من كلا الحزبين. وفي أحد أيّام شهر أيّار الصافية، وقفت في حديقة الورود، وبجانبي مجموعة من رؤساء شركات صناعة السيّارات، إضافة إلى رئيس اتّحاد نقابات العمّال الأميركيّين «يو.إيه.دبليو» للإعلان عن اتّفاق يعزّز فعاليّة الوقود في كلّ السيّارات الجديدة والشاحنات الخفيفة بزيادتها من 27،5 ميل/غالون إلى 35،2

ميل/غالون بحلول عام 2016. كانت الخطّة تهدف إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة بأكثر من 900 مليون طنّ متريّ خلال فترة حياة تلك العربات، ما يوازي إخراج 177 مليون سيّارة من الطرق أو إقفال 194 محطّة لإنتاج الكهرباء تعمل على الفحم.

عبّر صانعو السيّارات يومذاك عن ثقتهم بقدرتهم على بلوغ الأهداف الجديدة، كما عن مصلحتهم بوجود معيار وطنيّ واحد، لا خليط من قوانين الولايات المختلفة. وقد فوجئت وسائل الإعلام بسرعة وسهولة وصولنا إلى اتّفاق، وسأل عدد من الصحافيّين كارول عن الدور الذي ربّما أدّته مشاريع الدعم المالي الحكوميّ لمصانع السيّارات في الوصول إلى مثل هذا الانسجام، فأجابت:

«لم نتطرّق إلى موضوع الدعم الماليّ الحكوميّ خلال المفاوضات قطّ».

وحين سألتُها لاحقًا في المكتب البيضاوي عمّا إن كان ذلك صحيحًا، أجابت:

«بكلّ تأكيد. لكنّني طبعًا لا أستطيع الجزم بأنّ فكرة الدعم الماليّ الحكوميّ لم تخطر ببالهم قطّ...».

في تلك الأثناء، كلّفتُ ستيف تشو بتحديث كلّ معايير فعالية الطاقة التي يمكنه العثور عليها، باللجوء إلى قانون غير مطبّق يعود إلى عام 1987، ويمنح وزارة الطاقة سلطة تحديد فعاليّة الطاقة في كلّ المنتجات الكهربائيّة، من اللمبات إلى مكيّفات الهواء. تحمّس الرجل للمهمّة التي أوكلت إليه، كطفل في متجر للسكاكر، وراح يروي لي إنجازاته بالتفصيل («لا يمكنك أن تتخيّل أيّ تأثير بيئيّ إيجابيّ يحدثه رفع فعاليّة الطاقة في الثلّاجات بنسبة 5 % فقط!») وحتّى لو لم أستطع مشاركته حماسته بشأن الغسّالات والنشّافات، فقد ظلّت النتائج مثيرة للدهشة. وحين انتهت ولايتي الرئاسيّة، كانت معايير الآلات الكهربائيّة الجديدة تعد بإزالة 210 ملايين طنّ متريّ أخرى من غازات الدفيئة من الجوّ كلّ عام.

وفي السنوات القليلة التالية، باتت شركات صناعة السيّارات والأدوات الكهربائيّة تلتزم مسبقًا وبدون إثارة أيّة مشاكل، بأهدافنا الأكثر تشدّدًا في ما يخصّ رفع معدّلات فعاليّة الوقود، ما أكّد رأي ستيفن القائل بأنّ الأنظمة ذات الرؤية البعيدة المدى قادرة، إذا ما صيغت على أساس سليم، على تحفيز الابتكار لدى المؤسّسات. كما أنّ المستهلكين لم يتذمّروا من ارتفاع أسعار السيّارات أو الأدوات الكهربائيّة التي تستهلك طاقة أقلّ، إدراكًا منهم بأنّهم سيعوّضون ذلك انخفاضًا في فواتير الكهرباء أو ثمن الوقود. كما كان من المتوقّع انخفاض الأسعار بعد أن تصبح التكنولوجيا الجديدة معيارًا يجب تطبيقه كاملًا.

فوجئنا بأنّ ماكونيل وبوينر لم يثيرا الكثير من الضجيج بشأن أنظمتنا المتعلّقة بالطاقة، ربّما لأنّهما لم يعتبراها معركة مضمونة الفوز، أو لأنّهما لم يردا تشتيت الانتباه عن حربهما على قانون الرعاية الصحّية أوباماكير. لكنّ

ذلك لم يكن شأن كلّ الجمهوريّين. ففي أحد الأيّام، أتى بيت راوس إلى المكتب البيضاوي ليعرض عليّ مقتطفات من تصاريح إعلامية أدلت بها ميشيل باكمان، النائبة عن مينيسوتا، ومؤسِّسة حركة حفلة الشاي في مجلس النوّاب، والتي ترشّحت لاحقًا عن الحزب الجمهوريّ إلى الانتخابات الرئاسيّة. كانت باكمان تنتقد لمبات توفير الطاقة الجديدة، وتصفها بأنّها «تدخّل من الأخ الأكبر» لا يشبه الأميركيّين، وتشكّل خطرًا على الصحّة العامّة. كذلك تحدّثت عمّا وصفته بمؤامرة كبيرة من جانب الديمقراطيّين لفرض أجندة «استدامة» راديكاليّة، ترغم في النهاية كلّ المواطنين الأميركيّين على «الانتقال للسكن في المدن الكبرى والعيش في شقق، وركوب القطار الكهربائيّ للذهاب إلى أعمالهم في المؤسّسات الحكوميّة».

«يبدو أنّ سرّنا قد ذاع، سيّدي الرئيس»، قال بيت.

هززتُ رأسي موافقًا بجدّية، وقلت له:

«يجدر بنا إخفاء سلال المهملات».

لا شكّ في أنّ السيّارات وغسّالات الأطباق التي توفّر الطاقة كانت خطوة إلى الأمام، إلّا أنّنا أدركنا أنّ أيّ تغيير عميق لا يمكنه أن يحدث بدون تشريع مناخيّ شامل يقرّه الكونغرس، من خلال نصّ قانونيّ يطبّق على كلّ القطاعات الاقتصاديّة التي تسهم في انبعاثات غازات الدفيئة، لا فقط على العربات والأدوات الكهربائيّة. إضافة إلى ذلك فإنّ المقالات الصحافيّة والنقاش العامّ الذي تطلقه هذه العمليّة التشريعيّة، ستسهم في ترسيخ الشعور بخطر الاحتباس الحراريّ العالميّ. وإذا سار كلّ شيء على ما يُرام، فسيكون المنتج النهائيّ قانونًا يتبنّاه الكونغرس. ولعلّ الأهمّ أنّ قانونًا فدراليًّا كهذا ستكون له قوّة حقيقيّة ودائمة، بعكس الأنظمة والقرارات التي تستطيع أيّ إدارة جمهوريّة مقبلة أن تلغيها من جانب واحد.

طبعًا، كان الوصول إلى ذلك القانون رهنًا بقدرتنا على التغلّب على العراقيل في مجلس الشيوخ. وبعكس قانون الإنعاش الاقتصاديّ حيث استطعنا أن نحشد كلّ الأصوات الديمقراطيّة التي كنّا بحاجة إليها، فقد حذّرني هاري ريد من أنّنا سنخسر بدون شكّ أصوات بعض الشيوخ من الحزب الديمقراطيّ من الولايات المنتجة للنفط والفحم، الذين تنتظرهم معارك انتخابيّة صعبة. للحصول على ستين صوتًا، كنّا بحاجة إلى إقناع سيناتورين جمهوريّين أو ثلاثة بدعم قانون يعارضه معظم ناخبيهم بشدّة، وأقسم ميتش ماكونيل على القضاء عليه.

فكّرنا في البداية في أنّ فرصتنا الأفضل هي مع الرجل الذي هزمتُه في الانتخابات الرئاسيّة.

خلال الحملة الرئاسيّة ابتعد ماكين عن دعم أيّ قانون لمواجهة التغيّر المناخيّ، خصوصًا أنّه اختار لمنصب نائب الرئيس شريكة له ترفع في ما يتعلّق

بالطاقة شعار «احفروا! احفروا!»، الذي استقطب قواعد الحزب الجمهوريّ. لكن يجب ألّا ننسى أنّه لم يتخلَّ قطّ عن مواقفه القديمة في مجلس الشيوخ. كما أنّنا خلال فترة الوفاق القصيرة جدًّا التي تلت الانتخابات، تحادثنا عن إمكانيّة العمل معًا لإقرار قانون يتعلّق بالمناخ. وبعدما أقسمت اليمين الرئاسيّة علمت أنّ ماكين وصديقه الأقرب في مجلس الشيوخ، أي جو ليبرمان، وحّدا قواهما لصياغة اقتراح يحظى بدعم الحزبين، يكون بديلًا أكثر ليبراليّة لاقتراح باربرا بوكسر الديمقراطيّة من كاليفورنيا، والتي تدير لجنة البيئة والأشغال العامّة.

لكنّ الاتفاقات التي تجمع الحزبين مثلما سعى إليه ماكين لم تعد للأسف محلّ ترحيب في أوساط الحزب الجمهوريّ. فالجناح اليمينيّ كان ينفر من الرجل أكثر من أيّ وقت مضى، ويعزو سبب خسائر الحزب في مجلسي النوّاب والشيوخ إلى عدم تشدّده في موقفه المحافظ. وفي أواخر كانون الثاني/يناير 2009 لمّح عضو الكونغرس السابق جاي. دي هايوورث، الذي أصبح مقدّم برامج في إذاعة يمينيّة، إلى احتمال ترشّحه ضدّ ماكين في الانتخابات التمهيديّة في أريزونا العام التالي، في تحدٍّ حقيقيّ هو الأوّل لماكين منذ دخوله مجلس الشيوخ قبل اثنين وعشرين عامًا. أتخيّل أنّ الإحساس بالإهانة الذي ولّده ذلك الموقف جعل الدم يغلي في عروق ماكين، غير أنّ غريزته السياسيّة دعته بدون شكّ لأن يحصّن نفسه، وهو ما لن يمكنه طبعًا تحقيقه بالانضمام إليّ للوصول إلى قانون بيئيّ مهمّ. ولم نلبث أن علمنا عبر مكتب ليبرمان أنّ ماكين تخلّى عن فكرة القانون.

وفي هذا الوقت لم يكن أيّ نائب جمهوريّ يفكّر حتّى في تأييد قانون يتعلّق بالمناخ، وهذا ما ترك للنائبين الديمقراطيّين في اللجنة المختصّة، أي هنري واكسمان من كاليفورنيا وإد ماركاي من ماساتشوستس حرّية صياغة قانون خاصّ بهما وإقراره بالأصوات الديمقراطيّة فقط. على المدى القصير، كان هذا الأمر يسهّل علينا مهمّتنا، فواكسمان وماركاي يتناغمان معنا عمومًا، وفريقاهما يعرفان ما عليهما أن يفعلا، كما كانا يرحّبان باقتراحاتنا. لكنّه عنى أيضًا أنّ عضوي الكونغرس لم يشعرا بضرورة أن يأخذا بالحسبان المواقف الأقلّ ليبراليّة في الحزب الديمقراطيّ، ما يزيد في احتمال اعتبار النصّ الذي سيقدّمانه أشبه بلائحة تمنيّات خاصّة بإحدى الجمعيات البيئية ويتسبّب بأزمات قلبيّة لدى عدّة شيوخ ديمقراطيّين لم يحسموا مواقفهم.

بهدف الحيلولة دون وصول مجلس النوّاب والشيوخ إلى طريق مسدود، أسند رام إلى فيل شيريرو مهمّة غير مستحبّة، وهي حثّ واكسمان على المباشرة بحوار مع الشيوخ الذين يُحتمل أن يدعموا القانون، ومن بينهم ليبرمان، بحيث نحرز تقدّمًا في ردم الهوّة بين المجلسين. وبعد نحو أسبوع، استدعيت فيل إلى المكتب البيضاوي، وسألته عن نتيجة حديثه مع واكسمان.

تهالك فيل بجثّته الكبيرة على الأريكة، وأخذ تفّاحة من الوعاء الذي أحتفظ به دائمًا على طاولة القهوة، ورفع كتفيه.

«لم يكن ذلك بالأمر العظيم»، قال وصوته يتأرجح بين الضحك والتنهّد.

قبل انضمامه إلى فريقي، عمل فيل في مكتب واكسمان لسنوات، وكان في آخرها في منصب مدير المكتب، لذلك كان كلّ من الرجلين يعرف الآخر تمامًا. أخبرني أنّ واكسمان أصغى إليه، ثمّ حدّثه عن استياء أعضاء مجلس النوّاب الديمقراطيّين من أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيّين (ومنّا)، بسبب ما اعتبروه سلسلة من الأخطاء الماضية: كالتراجع في تطبيق قانون الإنعاش الاقتصاديّ، وعدم طرح عدد من اقتراحات قوانينهم على التصويت خشية إحراج الشيوخ المعتدلين أو المحافظين، وأنّنا بصورة عامّة جبناء لا نفع منّا. وختم فيل:

«قال لي واكسمان إنّ مجلس الشيوخ هو مقبرة الأفكار الجيّدة».

«لن أجادله في ذلك»، أجبته.

«علينا معالجة الأمر في لجنة مشتركة، بعد أن يصوّت كلّ مجلس على قانونه الخاصّ به»، قال فيل محاولًا أن يحمّل صوته شيئًا من التفاؤل.

لكنّنا كنّا نملك أمرًا يساعدنا في جهودنا المبذولة لتجنّب الافتراق التامّ بين مجلسي النوّاب والشيوخ. فليبرمان وبوكسر، وكذلك النوّاب الديمقراطيّون ومعظم مجموعات حماية البيئة، كانوا يؤيّدون نظامًا لتحديد سقوف للانبعاثات ومقايضتها، شبيهًا بما دعوت إليه خلال حملتي الانتخابيّة، باعتباره يمثّل الآليّة الأفضل لخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة كبيرة. أمّا طريقة عمل هذه الآليّة فتقضي بأن تحدّد الحكومة الفدرالية سقفًا لانبعاثات غازات الدفيئة التي يحقّ للشركات توليدها، وتترك لكلّ شركة أن تجد طريقة للوصول إلى ذلك. ويكون على الشركات التي تتجاوز الحدّ المسموح به أن تدفع غرامة، أمّا الشركات التي تبقى دون الحدّ المسموح به لها فيمكنها بيع «اعتماداتها» غير المستخدمة من التلوّث إلى الشركات التي حقّقت فعاليّة أقلّ. من خلال تحديد سعر للتلوّث وخلق سوق للسلوك صديق البيئة، منحت مقاربة تحديد السقوف والمقايضة الشركات حافزًا لتطوير أحدث التكنولوجيات الخضراء واعتمادها، ومع كلّ تقدّم تكنولوجيّ، تستطيع الحكومة خفض السقوف المحدّدة أكثر، فتشجّع بذلك على نشوء دورة ابتكار ثابتة ومفيدة.

كانت ثمّة طرق أخرى لتحديد سعر للتلوّث بغازات الدفيئة. فقد رأى بعض الاقتصاديّين أنّ من الأسهل مثلًا فرض «رسم كربون» على كلّ أنواع الوقود الأحفوريّ، لرفع كلفتها وبالتالي ثني الناس عن استخدامها. ولكنّ أحد أسباب تحوّل الجميع إلى طريقة تحديد السقوف والمقايضة هو أنّها قد جُرّبت بنجاح، ومن قِبل رئيس جمهوريّ. ففي عام 1990 طبّقت إدارة جورج بوش نظام تحديد سقوف ومقايضة للحدّ من انبعاث ثاني أكسيد الكبريت من دخان المصانع، الذي يسهم في تكوّن الأمطار الحمضيّة التي تقضي على البحيرات

والغابات على طول الساحل الشرقيّ للبلاد. على الرغم من التوقّعات المتشائمة بأنّ هذه الخطوة ستؤدّي إلى إقفال للمصانع وصرف جماعيّ للعمّال، سرعان ما وجدت الشركات المخالفة طرقًا فعّالة من ناحية الكلفة لتحديث مصانعها، وفي سنوات قليلة، انتهت تقريبًا مشكلة الأمطار الحمضيّة.

لكنّ وضع نظام تحديد سقوف لانبعاثات غازات الدفيئة ومقايضتها كان يتطلّب العمل على قياس أكبر وأكثر تعقيدًا بكثير. وقد توقّعنا نقاشات حادّة حول كلّ تفصيل، وحضورًا دائمًا لمجموعات الضغط، ومطالبة أعضاء الكونغرس الذين نحتاج إلى أصواتهم بشتّى أنواع التنازلات. وكما علّمني الصراع الدائر حول قانون الرعاية الصحّية، فإنّ تأييد الجمهوريّين فكرة أطلقها أحد أعضاء حزبهم في الماضي لا يعني أنّهم مستعدّون لتأييد الفكرة عينها إذا أتت من رئيس ديمقراطيّ.

ومع ذلك، كنت مضطرًّا إلى الاعتقاد بأنّ وجود سابقة ناجحة يمنحنا فرصة حقيقيّة لإقرار قانوننا. أمضى كلّ من كارول وفيل وسائر أفراد الفريق القانونيّ في البيت الأبيض القسم الأكبر من ربيع 2009 في التنقّل بين المجلسين، ودفع المشروع قُدمًا، وتذليل المشاكل، وتزويد النوّاب والشيوخ الأساسيّين وأعضاء مكاتبهم بكلّ ما يحتاجون إليه من دعم تقنيّ ومساعدة سياسية. وكنّا نقوم بذلك فيما لا نزال نواصل محاولاتنا لمعالجة الاقتصاد، وصياغة قانون الرعاية الصحّية، ووضع قواعد للهجرة، وتعيين القضاة، وإنجاح ما يقارب عشرًا من المبادرات الأخرى في الكونغرس... هذا ما كان فريقنا يبذله من جهود جبّارة. حتّى إنّ مكتب رام، البسيط الديكور، وفي وسطه طاولة الاجتماعات الكبيرة التي تعلوها عادة فناجين القهوة وعلب كوكاكولا دايت، وبقايا الوجبات المأكولة أحيانًا، بات أشبه بمركز مراقبة التحكّم المروريّ بجوّه العابق بالكافيين.

وفي أحد الأيّام الحارّة والرطبة في أواخر حزيران/يونيو، بدأت جهودنا تؤتي ثمارها. كان المكتب الاجتماعيّ في البيت الأبيض قد رتّب لنزهة يقوم بها الموظّفون في الحديقة الجنوبيّة، وكنت أتنقّل بين هذه المجموعة وتلك، وأحمل أطفال الموظّفين بين ذراعيّ وأقف لالتقاط الصور مع آبائهم وأمّهاتهم الفخورين، حين وصل رام راكضًا على العشب، وبيده ورقة.

«سيّدي الرئيس، مجلس النوّاب أقرّ قانون المناخ!».

«عظيم»، قلت وأنا أصفّق يدي بيده. «هل كانت النتيجة صعبة؟».

عرض عليّ رام نتيجة التصويت: 219 صوتًا مقابل 212. وقال:

«صوّت إلى جانبنا ثمانية نوّاب جمهوريّين معتدلين. كما خسرنا صوتَي نائبين ديمقراطيّين كنّا نعتمد عليهما، لكنّني سأهتمّ بالأمر. عليك الاتّصال بنانسي وواكسمان وماركاي لتشكرهم، فقد بذلوا جهودًا حقيقيّة لإقناع زملائهم».

كان رام يعيش لكي يرى أيّامًا كهذه، نسجّل فيها انتصارات واضحة. سرنا عائدين إلى المكتب البيضاوي، متوقّفين بين الحين والآخر لإلقاء التحيّة على

البعض، لكنّني لاحظت أنّ رئيس فريقي المنشرح جدًّا في العادة يبدو مهمومًا بعض الشيء. شرح لي ما الذي يثير انزعاجه، فمجلس الشيوخ لم ينشر بعد مشروعه الخاصّ بقانون المناخ، ولا بدأ بإحالته على اللجان المختصّة. ومن جهة أخرى كان ماكونيل يبرهن عن موهبة فريدة في تأخير التصويت. نظرًا إلى بطء هذه العمليّة، كانت فرصتنا في إقرار قانون للمناخ قبل تعليق الكونغرس أعماله في كانون الأول/ديسمبر تتضاءل بسرعة. وبعد ذلك، من المحتمل أن نواجه مزيدًا من المتاعب خلال محاولتنا الوصول بالمشروع إلى النهاية، لأنّ الديمقراطيين في كلا المجلسين سيتردّدون في التصويت على مشروع مهمّ ومثير للجدال وهم على أبواب حملاتهم لخوض انتخابات نصف الولاية.

«تحلَّ بالإيمان يا أخي»، قلت له وأنا أربّت كتفه.

هزّ رام برأسه موافقًا، لكنّ نظرة عينيه القاتمة فضحت شكوكه. وقال لي:

«لست واثقًا من أنّ لدينا مدرجًا طويلًا بما يكفي لتحطّ عليه كلّ تلك الطائرات».

وكان يقصد أنّ إحدى تلك الطائرات أو أكثر ستتحطّم.

لم يكن السلوك اللعوب للكونغرس السبب الوحيد لرغبتي في إقرار قانون تحديد السقوف والمقايضة قبل كانون الأول/ديسمبر. فقد كان مقرّرًا أن تنعقد في ذلك الشهر أيضًا قمّة عالميّة حول الاحتباس الحراريّ في كوبنهاغن. وبعد ثماني سنوات من ابتعاد الولايات المتّحدة عن المفاوضات العالمية بشأن المناخ في ظلّ إدارة جورج دبليو بوش، كانت التوقّعات العالميّة في أوجها. وسيكون صعبًا عليّ أن أحثّ الحكومات الأخرى على اتّخاذ خطوات حاسمة في هذا الموضوع إذا لم تقدّم الولايات المتّحدة المثال. كنت أدرك أنّ وجود قانون أميركيّ بهذا الشأن سيحسّن من موقعنا التفاوضيّ مع الدول الأخرى ويساعد في إطلاق المبادرة الجماعيّة المطلوبة لإنقاذ الأرض. فغازات الدفيئة لا تحترم حدودًا، ووجود قانون لخفض الانبعاثات في أحد البلدان قد يُشعر مواطنيه بالتفوّق الأخلاقيّ على الآخرين، ولكن إن لم تحذُ البلدان الأخرى حذوه فستستمرّ درجات الحرارة بالارتفاع. وهكذا فيما انهمك رام وفريقي التشريعيّ بالعمل في قاعات الكونغرس، بحثت وفريقي الخاصّ بالسياسة الخارجيّة عن طريقة لإعادة أميركا إلى موقعها الرائد في الجهود العالمية لحماية المناخ.

ذلك الموقع الرائد كان حقيقة قائمة في الماضي. فحين اجتمع العالم في «قمّة الأرض» التي انعقدت في ريو دو جانيرو في عام 1992، وقّع جورج بوش إلى جانب ممثّلي 153 بلدًا آخر، اتّفاق إطار العمل الخاصّ بشأن التغيّر المناخيّ الذي وضعته الأمم المتّحدة، والذي كان الاتّفاق العالميّ الأوّل الهادف إلى تثبيت معدّلات تركّز غازات الدفيئة قبل أن تبلغ مستوى الكارثة. ولم تلبث

إدارة كلينتون أن تولّت زمام المبادرة، وعملت مع الدول الأخرى على ترجمة الأهداف العريضة التي أُعلن عنها في قمّة ريو إلى معاهدة ملزمة. فكانت النتيجة النهائيّة التي سُمّيت بروتوكول كيوتو عبارة عن خطّة مفصّلة لخطوات عالميّة منسّقة، تتضمّن أهدافًا محدّدة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة، ونظامًا عالميًّا لمقايضة ثاني أكسيد الكربون، شبيهًا بنظام تحديد السقوف والمقايضة، وتمويل آليّات لمساعدة الدول الفقيرة في اعتماد الطاقة النظيفة والمحافظة على الغابات التي تنقّي الهواء من ثاني أكسيد الكربون، كالأمازون.

رحّب ناشطو حماية البيئة ببروتوكول كيوتو باعتباره منعطفًا في الحرب على الاحتباس الحراريّ، وصادقت على المعاهدة حكومات البلدان الموقّعة على البروتوكول. أمّا في الولايات المتّحدة، حيث المصادقة على المعاهدات تحتاج إلى تصويت ثلثي مجلس الشيوخ، فقد اصطدم بروتوكول كيوتو بعقبة مهمّة. كان ذلك في عام 1997، ومجلس الشيوخ يسيطر عليه الجمهوريّون، وقلّة منهم فقط تعتبر الاحتباس الحراريّ مشكلة حقيقيّة. لا بل إنّ رئيس لجنة الشؤون الخارجيّة في مجلس الشيوخ آنذاك، المحافظ المتشدّد جيسي هلمز، كان يفاخر باحتقاره دعاة حماية البيئة، والأمم المتّحدة، والمعاهدات المتعدّدة الأطراف على حدّ سواء. كما أنّ بعض الديمقراطيّين الأقوياء، كالسناتور روبرت بيرد من فرجينيا الغربية، سارعوا إلى الاعتراض على أيّة تدابير قد تلحق ضررًا بقطاع الطاقة الأحفورية الحيويّ جدًّا بالنسبة إلى ولاياتهم.

أدرك الرئيس كلينتون حقيقة الوضع، فقرّر عدم إرسال معاهدة كيوتو إلى مجلس الشيوخ للتصويت عليها، مفضّلًا التأجيل على الهزيمة. وعلى الرغم من أنّ حظوظ كلينتون السياسيّة عادت لتنتعش بعد نجاته من خطر عزله، قبع بروتوكول كيوتو في الأدراج حتّى نهاية ولايته الرئاسيّة. وبعد فوز جورج دبليو بوش على آل غور في انتخابات عام 2000، تبدّد تمامًا أيّ أمل بالمصادقة على تلك المعاهدة. ولذلك، وفي عام 2009، أي بعد عام على بدء تطبيق بروتوكول كيوتو، كانت الولايات المتّحدة واحدة من خمس دول فقط لم تلتزم به. أمّا الدول الأربع الأخرى فكانت، بدون أيّ ترتيب، أندورا والفاتيكان (وهما دولتان صغيرتان جدًّا لا يتجاوز عدد سكّانهما معًا ثمانين ألف نسمة، فلم تُدعيا إلى توقيع المعاهدة بل مُنحتا صفة «مراقب»)، وتايوان (التي كانت ستشارك في التوقيع بكلّ سرور لولا اعتراض الصين على اعتبارها دولة مستقلّة)، وأفغانستان (التي تملك ذريعة معقولة لكونها تمزّقت نتيجة ثلاثين عامًا من الاحتلال والحرب الأهليّة الدامية).

«حين يظنّنا أوثق حلفائنا أسوأ من كوريا الشماليّة في جانب من الجوانب، ندرك آنذاك أنّنا بلغنا القعر»، قال بن رودس وهو يهزّ برأسه.

كنت أفكّر في تلك القصّة أحيانًا وأتخيّل كونًا موازيًا، حيث الولايات المتّحدة لا خصوم لها بعد نهاية الحرب الباردة مباشرة، وقد جنّدت قوّتها الهائلة وسلطتها لمحاربة التغيّر المناخيّ. وتخيّلتُ التحوّلات التي كان يمكن أن تطرأ على

شبكات توليد الطاقة في العالم وما كان ممكنًا خفضه من غازات الدفيئة، والفوائد الجيوسياسية التي كانت ستنتج عن تراخي قبضة البترودولار وضعف الأنظمة الأوتوقراطيّة التي يموّلها هذا البترودولار، وثقافة الاستدامة التي كانت ستترسّخ في الدول المتطوّرة كما تلك النامية. ولكن، مع عملي وفريقي على رسم استراتيجية تتلاءم والكون الذي نحلم به، كان عليّ الاعتراف بحقيقة ساطعة: حتّى مع سيطرة الديمقراطيّين على مجلس الشيوخ، لن أنجح في ضمان الأصوات السبعة والستين المطلوبة للمصادقة على معاهدة كيوتو.

كان لدينا ما يكفينا من المصاعب لحمل مجلس الشيوخ على إقرار قانون أميركيّ خاصّ بالمناخ يمكن تطبيقه. فقد أمضت باربرا بوكسر وجون كيري، السناتور الديمقراطيّ من ماساتشوستس، أشهرًا في صياغة قانون ممكن، لكنّهما لم يجدا زميلًا جمهوريًّا واحدًا مستعدًّا لدعمه، وهو ما أشار إلى صعوبة إقرار القانون، وإلى الحاجة إلى مقاربة جديدة تكون أقرب إلى الوسطيّة.

بعد خسارتنا حليفنا الجمهوريّ جون ماكين، تحوّلت آمالنا إلى أحد أقرب أصدقائه في مجلس الشيوخ، وهو ليندسي غراهام من كارولينا الجنوبيّة، الرجل القصير القامة، وصاحب الوجه الشبيه بوجوه الملاكمين، واللكنة الجنوبيّة الدافئة القادرة على التحوّل فورًا إلى التهديد. يُشتهر غراهام أساسًا بأنّه أحد الصقور المتشدّدين في مسألة الأمن القوميّ. وكان، إلى جانب ماكين وليبرمان، والثلاثة معروفون بلقب «ثري أميغوس» (الأصدقاء الثلاثة)، من أكبر دعاة الحرب على العراق. كذلك كان ذكيًّا، وجذّابًا، وساخرًا، وقليل الاكتراث بالروادع الأخلاقيّة، وبارعًا مع وسائل الإعلام، ومستعدًّا – ربّما بسبب حبّه الحقيقيّ لماكين – للابتعاد أحيانًا عن المواقف المتشدّدة التي تميّز المحافظين، ومن أبرز الأمثلة على ذلك دعمه لإصلاح قوانين الهجرة. بعد انتخابه لولاية جديدة تدوم ستّ سنوات، كان بوسع غراهام المخاطرة قليلًا، وعلى الرغم من أنّه لم يُعر الاحتباس الحراريّ الكثير من الاهتمام في الماضي، بدا مهتمًّا بإمكانيّة الحلول محلّ ماكين للوصول إلى اتّفاق مهمّ بين الحزبين. وفي بداية تشرين الأول/أكتوبر، عرض علينا تأمين الأصوات الجمهوريّة القليلة التي كنّا نحتاج إليها لإقرار قانون المناخ في مجلس الشيوخ، شرط أن يقدّم ليبرمان المساعدة في هذا الاتّجاه، وأن يقنع كيري دعاة حماية البيئة بتقديم تنازلات في موضوع المساعدات الحكوميّة لقطاع الطاقة النوويّة، وإنشاء المزيد من مناطق التنقيب عن النفط قبالة سواحل الولايات المتّحدة الأميركيّة.

لم أكن شديد الحماسة للاعتماد على غراهام. فقد عرفته في مجلس الشيوخ، رجلًا يحبّ أن يؤدّي دور الشخصيّة المحافظة المتكلّفة، والمدركة لما يجري حولها، ويجرّد الديمقراطيّين والصحافيّين من أسلحتهم وذرائعهم من خلال كشفه بلا تردّد عن الجوانب المبهمة في حزبه، ويدعو السياسيّين إلى

الخروج من قواقعهم الإيديولوجيّة. لكنّه، حين يأتي الوقت للتصويت أو لاتّخاذ موقف قد يكلّفه سياسيًّا، غالبًا ما يجد طريقة للتملّص. (قلتُ لرام: «أتتذكّر أفلام الجاسوسيّة أو عمليّات السطو حيث نتعرّف إلى كلّ أفراد الفريق في بداية الفيلم؟ ليندسي هو الشخص الذي يخون الجميع في النهاية لينجو»). ولكنّنا في الواقع لم نكن نملك الخيار الواسع («ليس لدينا سواه يا صديقي، أجابني رام، إلّا إذا دخل لينكولن وروزفلت من هذا الباب»)، وتجنّبًا لإثارة خوفه إذا ما ظهر تعاونه الوثيق مع البيت الأبيض، قرّرنا أن نترك لغراهام ورفاقه حرّية العمل على إعداد اقتراحهم الخاصّ للقانون، على أن نعدّل لاحقًا أيّ أحكام قد تسبّب مشاكل.

في تلك الأثناء انكببنا على الإعداد لقمّة كوبنهاغن. كان مفعول بروتوكول كيوتو ينتهي في عام 2012، فيما انطلقت برعاية الأمم المتّحدة مفاوضات المعاهدة التالية منذ أكثر من عام، بهدف الوصول إلى اتّفاق قبل القمّة المزمع عقدها في كانون الأول/ديسمبر. غير أنّنا لم نرغب في توقيع معاهدة جديدة شبيهة بالأولى. فقد كانت لدينا، مستشاريّ وأنا، تحفّظاتنا على النيّات التي استند إليها بروتوكول كيوتو، ولا سيّما مفهوم «المسؤوليّات المشتركة ولكن المتمايزة» الذي ألقى بعبء خفض انبعاثات غازات الدفيئة بصورة شبه حصريّة على كاهل الدول المتطوّرة اقتصاديًّا ذات الاستخدام الكثيف للطاقة كالولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبيّ واليابان. في سبيل تحقيق العدل في التعاطي مع القضيّة، كان الطلب إلى البلدان الغنيّة أن تبذل من أجل التغيّر المناخيّ جهدًا أكبر ممّا تبذله الدول الفقيرة أمرًا منطقيًّا جدًّا؛ فعدا عن أنّ تراكم غازات الدفيئة يعود في قسمه الأكبر إلى مئة عام من النشاط الصناعيّ للغرب، كانت البصمات الكربونية للفرد الواحد في البلدان الغنيّة أعلى منها في سائر دول العالم. كما أنّ ثمّة حدودًا لما يمكن توقّعه من دول مثل مالي أو هاييتي أو كمبوديا – حيث الكثيرون لا يزالون يفتقرون حتّى إلى الكهرباء – بشأن خفض انبعاثاتها القليلة أساسًا، (وربّما كبح نموّها على المدى القصير)، بينما كان بوسع الأميركيّين والأوروبّيين الحصول على نتائج أبرز بمجرّد زيادة أو خفض عيارات أجهزة الترموستات في منازلهم بدرجات قليلة.

المشكلة كانت أنّ فكرة «المسؤوليّات المتمايزة» من بروتوكول كيوتو هي التأكيد أنّ القوى الناشئة مثل الصين والهند والبرازيل لا يترتّب عليها أيّ التزام بخفض انبعاثاتها على الإطلاق. لعلّ هذا الأمر كان له ما يبرّره عند صياغة البروتوكول أي قبل اثني عشر عامًا، وقبل أن تحوّل العولمة الاقتصاد العالميّ برمّته. ولكن وسط ركود اقتصاديّ قاتل، وفي الوقت الذي يشتدّ فيه غضب الأميركيّين من عمليّات نقل المصانع الأميركيّة إلى الخارج للاستعانة باليد العاملة الأجنبيّة، لم يكن متوقّعًا أن نوافق على معاهدة تفرض قيودًا على مصانعنا المحليّة بدون أن تفرض القيود عينها على المصانع العاملة في شانغهاي أو بنغالور. والواقع أنّ الصين تخطّت الولايات المتّحدة في كمّية

الانبعاثات السنويّة لثاني أكسيد الكربون في عام 2005، فيما كانت أرقام الهند في تصاعد هي الأخرى. صحيح أنّ معدّل استهلاك الطاقة للفرد الواحد في الولايات المتّحدة يبقى أعلى من مثيله في كلّ من الصين والهند، ولكنّ الخبراء توقّعوا تضاعف البصمة الكربونيّة للفرد الواحد في البلدين في العقود المقبلة، مع تزايد سعي الملياري نسمة الذين يسكنونهما للوصول إلى مستوى العيش المتطوّر نفسه للبلدان الغنيّة. وإذا تحقّق ذلك، فستغمر المياه الكرة الأرضية مهما حاولنا أن نفعل. وتلك ذريعة كان يلجأ إليها الجمهوريّون (أو على الأقلّ أولئك الذين لم يكونوا ينكرون وجود الاحتباس الحراريّ قطّ) لتبرير عدم مشاركة الولايات المتّحدة.

كنّا بحاجة إلى مقاربة جديدة. وبفضل الإرشاد الحاسم الذي تلقّاه فريقي من جانب هيلاري كلينتون والموفد الخاصّ لوزارة الخارجيّة في موضوع المناخ، تود شترن، توصّلنا إلى إعداد اقتراح اتّفاق مؤقّت مخفّف، يتمحور حول ثلاثة التزامات مشتركة. أوّلًا، يقضي الاتّفاق بأن تقدّم كلّ الدول، بما فيها القوى الناشئة كالصين والهند، خططًا لخفض انبعاثاتها من غازات الدفيئة. وقد تختلف تلك الخطط بحسب ثروات الدول وواقع الطاقة فيها ومستوى تطوّرها، كما يجب مراجعتها دوريًّا مع نموّ اقتصادات تلك الدول وقدراتها التكنولوجيّة. ثانيًا، لا تكون هذه الخطط الوطنيّة قابلة للإنفاذ بموجب القانون الدوليّ كما هي حال الالتزامات التي تفرضها المعاهدات، ولكنّ على كلّ دولة الموافقة على التدابير التي تسمح للأطراف الأخرى بأن تتحقّق بشكل مستقلّ ممّا إن كانت تلك الدولة تلتزم بما تعهّدت به على صعيد خفض الانبعاثات. وثالثًا، توفّر الدول الغنيّة للدول الفقيرة مليارات الدولارات كمساعدات تهدف إلى التأقلم ومواجهة التغيّر المناخيّ، ما دامت تلك الدول الفقيرة تلتزم بتعهّداتها (الأكثر تواضعًا).

كانت تلك المقاربة الجديدة التي صُمّمت على نحو متقن، تهدف إلى إرغام الصين والقوى الناشئة الأخرى على أن تبدأ الإسهام بالجهود المطلوبة، وتحافظ في الوقت عينه على مفهوم «المسؤوليّات المشتركة ولكن المتمايزة» الذي ورد في بروتوكول كيوتو. كما أنّ تأسيس نظام موثوق للتأكّد من جهود الدول الأخرى لخفض الانبعاثات، من شأنه أن يمنحنا حجّة أقوى لنقنع الكونغرس بضرورة إقرار قانوننا الخاصّ المتعلّق بالتغيّر المناخيّ، ونمهّد الطريق، كما كنّا نأمل، لمعاهدة أقوى في المستقبل القريب. لكنّ تود، وهو محام بارع ودقيق تولّى قيادة فريق المفاوضين في كيوتو في عهد كلينتون، حذّرنا من أنّنا سنجد صعوبة في تسويق اقتراحنا عالميًّا. فدول الاتّحاد الأوروبيّ التي صادقت كلّها على بروتوكول كيوتو وقامت بخطوات لخفض الانبعاثات، كانت مصرّة على الحصول من الولايات المتّحدة والصين على تعهّد بخفض انبعاثاتهما. ومن جهة أخرى كانت كلّ من الصين والهند وجنوب أفريقيا غير منزعجة من حال المراوحة القائمة، وتقاوم بقوّة أيّ تغيير على أحكام

البروتوكول. كان من المتوقّع حضور ناشطين بيئيّين وأفراد جمعيّات حماية البيئة إلى قمّة كوبنهاغن، التي اعتبر الكثيرون منهم أنّها مفصليّة، وأنّها إن لم تؤدِّ إلى معاهدة جديدة ملزمة تفرض قيودًا جديدة صارمة، فذلك يعني الفشل الذريع.

وتحديدًا فشلي أنا.

«هذا ليس عدلًا»، قالت كارول، «لكنّهم يظنّون أنّك إن كنت جدّيًا في مسألة التغيّر المناخيّ، فستتمكن من إقناع الكونغرس والدول الأخرى بالقيام بكلّ ما هو ضروريّ».

لم يكن بوسعي لوم حماة البيئة على رفع مستوى مطالبهم، فالعلم يقتضي ذلك. لكنّني أدركت أيضًا عدم جدوى إطلاق وعود لا يمكنني الإيفاء بها. كنت بحاجة إلى وقت أطول واقتصاد أفضل قبل أن أقنع الجمهور الأميركيّ بدعم معاهدة مناخيّة تطمح إلى تحقيق الكثير. كذلك كان عليّ إقناع الصين بالعمل معنا، وربّما كنت بحاجة أيضًا إلى أكثريّة أكبر في مجلس الشيوخ. إن كان العالم يتوقّع من الولايات المتّحدة توقيع معاهدة ملزمة في كوبنهاغن، فسيكون عليّ خفض توقّعات هذا العالم، بدءًا بالأمين العامّ للأمم المتّحدة بان كي مون.

لم يكن بان كي مون قد نجح بعد عامين من تولّيه منصب الدبلوماسيّ الأوّل في العالم، في إثارة انطباع كبير على الساحة العالمية. والسبب في ذلك يعود جزئيًّا إلى طبيعة عمله: فعلى الرغم من أنّ الأمين العامّ للأمم المتّحدة يشرف على موازنة بمليارات الدولارات، ويدير جهازًا بيروقراطيًّا متشعّبًا، وعددًا من الوكالات الدوليّة، فإنّ سلطته غير مباشرة، وتعتمد على قدرته على توجيه مئة وثلاثة وتسعين بلدًا في ما يشبه الاتّجاه الواحد. كذلك يعود عدم سطوع نجم بان كي مون إلى أسلوبه المتحفّظ والمنهجيّ، ومقاربته الدبلوماسيّة الحذرة جدًّا والتي أثبتت بدون شكّ جدواها في السنوات السبع والثلاثين التي أمضاها في وزارة الخارجيّة والسلك الدبلوماسيّ في بلده، كوريا الجنوبيّة. لكنّ ذلك كان يتناقض تناقضًا حادًّا مع الكاريزما التي تميّز بها سلفه على رأس الجمعيّة الأمميّة، كوفي عنان. لم يكن الاجتماع مع بان كي مون يعد بقصص مشوّقة، أو تعليقات ذكيّة، أو أفكار باهرة. كما لم يكن يسأل محادثه عن أحوال عائلته أو يطلعه على شيء من حياته الخاصّة قطّ. بدلًا من ذلك، كان الرجل يصافح مضيفه بقوّة ويشكره مرارًا على مقابلته، ليسترسل بعدها في سيل من المعطيات والوقائع، بلغة إنكليزيّة سليمة لكنّها ذات لكنة واضحة، مستخدمًا المفردات التي تناسب البيانات الصادرة عن الأمم المتّحدة.

على الرغم من افتقار بان كي مون إلى الحماسة، كنت أكنّ له التقدير والاحترام. كان رجلًا صادقًا وصريحًا وعلى درجة عالية من الإيجابيّة. وقد وقف في أكثر من مناسبة بوجه ضغوط الدول الأعضاء من أجل أن يسير بالإصلاحات الضروريّة في الأمم المتّحدة، وكان ينحاز طبيعيًّا إلى الحلول

الصحيحة للمشاكل الكبرى، على الرغم من عدم نجاحه دائمًا في حمل الآخرين على السير في خطاه. كذلك كان بان مثابرًا، ولا سيّما في مسألة الاحتباس الحراريّ، التي جعلها من أولويّاته. وخلال لقائنا الأوّل في المكتب البيضاوي بعد أقلّ من شهرين على تولّيّ منصب الرئاسة، بدأ بالضغط عليّ للالتزام بالمشاركة في قمّة كوبنهاغن، وقال لي:

«حضورك يا سيّدي الرئيس إشارة قويّة جدًّا حيال الحاجة الماسّة إلى التعاون الدوليّ في مسألة الاحتباس الحراريّ. إشارة قويّة جدًّا».

شرحت له كلّ ما خطّطنا للقيام به لخفض الانبعاثات الأميركيّة، وصعوبة موافقة مجلس الشيوخ على معاهدة شبيهة بمعاهدة كيوتو في وقت قريب. كما أوضحت له فكرتنا عن الاتفاق المؤقّت، متحدّثًا عن تشكيلنا «مجموعة كبار الملوّثين»، المنفصلة عن مفاوضات الأمم المتّحدة، بحثًا عن أرضيّة مشتركة للاتّفاق مع الصين على هذه المسألة. كان بان يصغي إليّ وهو يهزّ رأسه موافقًا بكثير من الأدب، ويسجّل بعض الملاحظات بين الحين والآخر، أو يعيد تثبيت نظّارته. لكنّ شيئًا ممّا قلته لم يثنه عن مهمّته الأساسيّة، فقال لي:

«لا شكّ عندي في أنّ التزامك الحاسم، سيّدي الرئيس، سيسمح بوصول هذه المفاوضات إلى اتّفاق ناجح».

استمرّ الأمر على هذا النحو أشهرًا عدّة. على الرغم من أنّني أشرت مرارًا إلى قلقي من الاتّجاه الذي تسير فيه المفاوضات الجارية برعاية الأمم المتّحدة، وموقف الولايات المتّحدة الواضح من اتّفاقية ملزمة على طريقة كيوتو، كان بان كي مون يعود إليّ ليشدّد على الحاجة إلى وجودي في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر. ثمّ عاد ليفاتحني بهذا الأمر في اجتماعات قمّة الدول الثماني. وفي النهاية، وخلال انعقاد الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة في نيويورك في شهر أيلول/سبتمبر، رضخت ووعدتُ الأمين العامّ للمنظمة الدولية بأنّني سأبذل قصارى جهودي للمشاركة شرط أن يحمل المؤتمر إمكانيّة الوصول إلى اتّفاق يمكننا قبوله. بعد ذلك، التفتّ إلى سوزان وقلت لها إنّني أشعر كما طالب ثانويّ، وافق مرغمًا على الذهاب إلى حفلة التخرّج مع الطالبة المتفوّقة في الصفّ لأنّها لطيفة جدًّا بحيث لا يمكن رفض طلبها.

مع انطلاق أعمال مؤتمر كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر، بدا أنّ أسوأ مخاوفي يتحقّق. فداخليًّا كنّا ننتظر من مجلس الشيوخ أن يحدّد موعدًا للتصويت على قانون تحديد سقوف الانبعاثات والمقايضة، وفي أوروبا وصل النقاش حول المعاهدة إلى حائط مسدود. كنّا قد أرسلنا هيلاري وتود قبلي لمحاولة حشد الدعم لاقتراحنا بالوصول إلى اتّفاق مؤقّت، فرويا لي عبر الهاتف مشهد الفوضى الذي ساد المؤتمر حيث كان الصينيّون وقادة دول البريكس الأخرى يتشبّثون بمواقفهم، والأوروبيّون غاضبين منّا ومن الصينيّين، والدول الفقيرة تطالب بالمزيد من المساعدات الماليّة، والمنظّمون الدنماركيّون والأمم المتّحدة فقدوا السيطرة على الأمور، ومجموعات حماية

البيئة المشاركة تستسلم لليأس أمام منظر أقرب إلى الكارثة. أمام الفشل الوشيك للمؤتمر، وانهماكي في إقرار قوانين مهمّة أخرى قبل عطلة عيد الميلاد، شكّك رام وأكس في جدوى ذهابي إلى العاصمة الدنماركية.

على الرغم من شكوكي، قرّرت أنّ الفرصة الضئيلة التي قد تؤدّي إلى جمع القادة الآخرين في اتّفاق دولي، تبقى أفضل من التوجّه مباشرة نحو نتائج الفشل المتوقّع. ولجعل الرحلة أقلّ صعوبة رتّبت لي أليسا ماستروموناكو برنامج رحلة مختصرًا، حيث أسافر إلى كوبنهاغن بعد قضاء يوم كامل في المكتب البيضاوي، فأمضي في العاصمة الدنماركيّة عشر ساعات، أي الوقت الكافي فقط لإلقاء كلمتي وإجراء بعض اللقاءات مع رؤساء الدول، ثمّ أعود إلى الوطن. ومع ذلك عليّ الاعتراف بأنّني مع ركوبي طائرة الرئاسة للقيام بالرحلة الليلية عبر المحيط الأطلسيّ، لم أكن متحمّسًا أبدًا. جلست في أحد المقاعد الجلديّة الكبيرة في قاعة الاجتماعات على متن الطائرة، وطلبت كأسًا من الفودكا آملًا أن تساعدني في أن أغفو لبضع ساعات، ورأيت مارفن ينتقل من محطّة إلى أخرى على شاشة التلفزيون الكبيرة بحثًا عن مباراة كرة سلّة نشاهدها.

«هل فكّر أحد يومًا في كميّة ثاني أكسيد الكربون التي أُطلقها في الجوّ بسبب هذه الرحلات التي أقوم بها إلى أوروبا؟» سألته، وأضفت: «لا شكّ عندي في أنّني، ما بين الطائرات، والمروحيّات، ومواكب السيّارات، صاحب أكبر بصمة كربونيّة في العالم كلّه».

«لعلّك على حقّ»، قال مارفن وقد عثر على المباراة التي كنّا نبحث عنها، ورفع صوت التلفاز. ثمّ أضاف: «ربّما عليك ألّا تذكر ذلك في كلمتك غدًا».

وصلنا إلى كوبنهاغن في صباح يوم كئيب، جليديّ، كان الضباب يغمر فيه طرق المدينة. بدا مركز المؤتمر كأنّه سوق تجاريّ قديم أُعيدَ تجهيزه. كدنا نضلّ طريقنا في متاهة من المصاعد والأروقة، وضع على جانب أحدها، لسبب لم أدركه، عدد من تماثيل العرض البلاستيكيّة، قبل أن نلتقي هيلاري وتود للاطّلاع منهما على المستجدّات. في إطار الاتّفاق المؤقّت الذي اقترحناه، فوّضتُ إلى هيلاري الموافقة على تعهّد الولايات المتّحدة بخفض ما نسبته 17 بالمئة من انبعاثات غاز الدفيئة بحلول عام 2020، إضافة إلى التزام بالإسهام بعشرة مليارات دولار في صندوق عالميّ أخضر من أجل المناخ من أصل مبلغ مئة مليار دولار، لمساعدة الدول الفقيرة في التأقلم مع الاحتباس الحراريّ والحدّ من آثاره. قالت هيلاري إنّ مندوبي عدد من البلدان أبدوا اهتمامهم باقتراحنا، غير أنّ الأوروبيّين كانوا يتمسّكون بمعاهدة شاملة وملزمة، فيما بدت كلّ من الصين والهند وجنوب أفريقيا مسرورة بترك المؤتمر ينهار وتحميل الأميركيّين مسؤوليّة ذلك.

«إذا استطعتَ إقناع الأوروبيين والصينيّين بدعم اتّفاق مؤقّت»، قالت لي هيلاري، «فمن الممكن، لا بل الأرجح، أن يتبعهم العالم كلّه».

برؤية واضحة تمامًا لمهمّتي، ذهبنا للقيام بزيارة رسمية لرئيس الوزراء الدنماركيّ، لارس لوك راسموسن، الذي كان يرأس المرحلة الأخيرة من جلسات التفاوض. كما كلّ البلدان الاسكندينافية، كانت الدنمارك ذات فعالية كبيرة في الشؤون الدولية، كما كان راسموسن نفسه يعكس الكثير من الصفات التي أراها في الدنماركيّين: فهو رجل مراعٍ للآخرين، وواسع الاطّلاع، وبراغماتيّ، وإنسانيّ جدًّا. لكنّ المهمّة التي أوكلت إليه، أي الوصول إلى توافق عالميّ على مسألة معقّدة وخلافية لا تلتقي عليها القوى الكبرى في العالم، هي مهمّة شاقّة أيًّا كان الشخص الذي تُلقى على عاتقه، ومستحيلة بالنسبة إلى هذا الرجل ذي الأعوام الخمسة والأربعين، الذي لم تمضِ سوى أشهر ثمانية على رئاسته حكومة هذا البلد الصغير. استرسلت وسائل الإعلام في سرد الروايات عن فقدان راسموسن السيطرة على المؤتمر، واعتراض المندوبين على اقتراحاته المرّة تلو المرّة، والتشكيك في قراراته، والتمرّد على سلطته، كطلّاب مشاغبين بمواجهة معلّم بديل. حين التقينا، كان الرجل المسكين يعاني حالًا من الصدمة، وبان التعب في عينيه الزرقاوين الصافيتين، والتصق شعره الأشقر بجبينه وكأنّه خارج من مباراة مصارعة. أصغى إليّ بانتباه فيما شرحت له استراتيجيّتنا، وطرح عليّ بعض الأسئلة الفنّية المتعلّقة بعمل الاتّفاقات المؤقّتة. ولكنّه عمومًا، بدا مرتاحًا إلى أنّني كنت أحاول بدوري الوصول إلى حلّ وسط.

اتّجهنا من هناك إلى مسرح كبير مؤقّت، حيث عرضت على الحاضرين الأقسام الثلاثة لاتّفاقنا المقترح، إضافة إلى البديل منه، أي الوقوف مكتوفي الأيدي والاستمرار في الضغينة فيما الأرض تحترق ببطء. خيّم على الحضور أثناء إلقائي كلمتي صمت يعكس الاحترام، وأتى بان لتهنئتي في الكواليس، وأخذ يدي بين يديه وتصرّف كما لو أنّه بات من الطبيعيّ جدًّا أن يتوقّع منّي إنقاذ المفاوضات المتعثّرة وأصل بما توفّر إلى اتّفاق الدقيقة الأخيرة مع سائر دول العالم.

اختلف ما بقي من ذلك اليوم عمّا عرفته خلال أيّ قمّة أخرى شاركت فيها بصفتي رئيسًا. فبعيدًا عن صخب الجلسة العامّة، شاركنا في سلسلة من الاجتماعات الجانبيّة ونحن ننتقل من موعد إلى آخر عبر أروقة تعجّ بأشخاص يمدّون أعناقهم لالتقاط الصور بواسطة هواتفهم الذكيّة. إضافة إليّ، كان رئيس الوزراء الصينيّ ون جياباو أهمّ شخصيّة عالميّة تشارك في المؤتمر. وقد تميّز، هو والوفد الضخم الذي رافقه خلال تلك المفاوضات، بصعوبة المراس، والاستبداد بالرأي خلال الاجتماعات، ورفض الخضوع لأيّ شكل من أشكال السيطرة على الانبعاثات، لأنّهم يدرون أنّهم وحلفاءهم أي البرازيل والهند وجنوب أفريقيا، يملكون ما يكفي من الأصوات لإفشال أيّ اتّفاق. أتى ردّي

على الموقف الصينيّ خلال الاجتماع الخاصّ الذي جمعني بِوِن، حين حذّرته من أنّه حتّى لو ظنّت الصين أنّها، بعدم التعهّد بأيّ شكل من أشكال الشفافية، تحقّق نصرًا على المدى القصير، فهذا سيشكّل على المدى البعيد كارثة بالنسبة إلى الأرض. واتّفقنا على مواصلة الحديث خلال النهار.

كان ذلك نجاحًا يسيرًا. تبخّرت فترة ما بعد الظهر في جلسات التفاوض، وتوصّلنا إلى تبنّي أعضاء الاتّحاد الأوروبيّ وعدد من المندوبين الآخرين مسوّدة اتّفاق، لكنّ المفاوضات التي عقدناها مع الصين لاحقًا لم تؤدِّ إلى أيّ نتيجة، لأنّ ون كان يرفض المشاركة فيها ويرسل مكانه أفرادًا من وفده أدنى مرتبة، أظهروا، كما كان متوقّعًا، عنادًا شديدًا. وفي قت لاحق، دخلتُ قاعة جديدة لأجد فيها حشدًا من الأوروبيّين المستائين.

اجتمع في تلك القاعة معظم كبار القادة، ومن بينهم ميركل، وساركوزي، وغوردون براون، وتعابيرهم كلّهم تشي بالغضب والإحباط. برحيل بوش ووصول الديمقراطيين إلى السلطة، كان الأوروبيون يريدون أن يعرفوا ما الذي يمنع الولايات المتّحدة من المصادقة على معاهدة على طراز كيوتو. وأضافوا أنّه في أوروبّا، حتّى الأحزاب اليمينية المتطرّفة تقبل حقيقة الاحتباس الحراريّ، فماذا دهى الأميركيّين؟ علم الأوروبيون أنّ الصينيّين يثيرون المتاعب، لكنّهم كانوا يتساءلون عن سبب عدم انتظارنا معاهدة جديدة لإرغامهم على الامتثال.

وطوال ما بدا كأنّها ساعة، تركتهم يفرغون ما بجعبتهم، وأجبت عن أسئلتهم وتعاطفت مع مخاوفهم. وفي النهاية فرض واقع الحال نفسه علينا، وكانت أنجيلا ميركل مَن عبّرت عن ذلك، فقالت بهدوء:

«أظنّ أنّ ما يشرحه باراك ليس الخيار الذي كنّا نأمله، لكنّه قد يكون خيارنا الوحيد اليوم. لذلك... سننتظر لنرى ما سيقوله الصينيّون والآخرون، ثمّ نقرّر». والتفتت إليّ وسألتني: «هل ستذهب للقائهم الآن؟».

«نعم».

«إذن، حظًّا سعيدًا»، قالت ميركل.

ثمّ رفعت كتفيها ومالت برأسها، وكان فمها مشدودًا إلى الأسفل وحاجباها مرفوعين قليلًا، بتعبير يشي بعادتها في مواجهة الضرورات غير السارّة.

لكنّ الحماسة – ولو الخفيفة – التي شعرنا بها ونحن ننصرف بعدما اجتمعنا بالأوروبيين، تبدّدت حالما عدتُ وهيلاري إلى القاعة المخصّصة لوفدنا. فقد قال لنا مارفن إنّ عاصفة شديدة تهبّ على الساحل الشرقيّ للولايات المتّحدة، وإنّ العودة الآمنة إلى واشنطن تعني أنّ على طائرة الرئاسة أن تقلع في مهلة أقصاها ساعتان ونصف.

نظرت إلى ساعتي، وسألت:

«متى موعد اجتماع المتابعة بيني وبين ون؟».

«هذه هي المشكلة الثانية يا سيّدي»، قال مارفن، «لا نستطيع العثور عليه».

وشرح لنا أنّ أفراد الوفد الصينيّ أبلغوا الوفد الأميركيّ أنّ ون في طريقه إلى المطار. لكنّ ثمّة شائعات تقول إنّه لا يزال في المبنى، حيث يعقد اجتماعًا مع القادة الآخرين لحثّهم على رفض الموافقة على مراقبة انبعاثات بلادهم، لكنّنا لم نستطع تأكيد ذلك.

«أي إنّه يتجنّبني».

«أرسلنا أشخاصًا للبحث عنه».

بعد دقائق قليلة عاد مارفن ليخبرنا أنّ ون وقادة البرازيل والهند وجنوب أفريقيا شوهدوا في غرفة اجتماعات في طابق أعلى من حيث كنّا.

«حسنًا»، قلتُ. ثمّ التفتّ إلى هيلاري وسألتها: «متى كانت آخر مرّة اقتحمتِ فيها حفلة؟».

«مضى على ذلك وقت طويل»، أجابتني ضاحكة، وقد بدت كمراهقة عاقلة قرّرت الاستسلام لنزوة طيش.

سرنا عبر طبقات المبنى، وخلفنا مجموعة من أفراد الوفد ورجال جهاز الحماية. وفي نهاية أحد الأروقة الطويلة، وجدنا ما كنّا نبحث عنه: غرفة ذات جدران زجاجيّة لا تتّسع إلّا لطاولة اجتماعات، جلس حولها رئيس الوزراء الصينيّ ون، ورئيس الوزراء الهنديّ سينغ، والرئيسان لولا وزوما، ومعهم بعض وزرائهم. سار أفراد فريق الأمن الصينيّ نحونا لاعتراضنا، وهم يرفعون أيديهم وكأنّهم يأمروننا بأن نتوقّف، لكنّهم تردّدوا حين عرفوا مَن نحن. ابتسمتُ لهم، وحيّيتهم بحركة من رأسي، ثمّ سرت وهيلاري إلى داخل الغرفة، تاركًا خلفي أعضاء وفدنا يتجادلون مع فريق الأمن الصينيّ.

«أنت جاهز لمحادثتي يا ون؟» قلت للزعيم الصينيّ الذي ارتخى فكّه السفليّ من شدّة المفاجأة. ثمّ درت حول الطاولة وصافحت كلّ الموجودين، وقلت لهم: «أيّها السادة! بحثت عنكم في كلّ مكان. ما رأيكم في أن نحاول عقد صفقة؟».

وقبل أن يستطيع أيّ منهم الاعتراض، أمسكت بكرسيّ فارغ وجلست عليه. بقي وجها ون وسينغ خاليين من أيّ تعبير، فيما راح لولا وزوما ينظران بارتباك إلى الأوراق أمامهما. قلت لهم إنّني آتٍ من لقاء مع الأوروبيّين، أبدوا فيه استعدادهم للقبول باتّفاقنا المؤقّت المقترح، شرط أن يقبل قادة الدول المجتمعون في تلك الغرفة شروط آليّة مستقلّة لمراقبة التزام دولهم بخفض انبعاثاتها من غازات الدفيئة. راح أولئك القادة يشرحون، الواحد تلو الآخر، الأسباب التي تحول دون قبولهم باقتراحنا، ومنها أنّ بروتوكول كيوتو يسير جيّدًا، وأنّ الغرب المسؤول عن الاحتباس الحراريّ العالميّ يتوقّع الآن من الدول الفقيرة أن تحدّ من تطوّرها بهدف حلّ المشكلة، فضلًا عن أنّ خطّتنا تنتهك مبدأ «المسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة»، فيما آليّات التدقيق التي نقترحها تنتهك سيادتهم الوطنيّة. وبعد نحو نصف ساعة من هذه المحادثة،

أسندت ظهري إلى ظهر كرسيّ، وحدّقتُ في عينَي رئيس الوزراء الصينيّ ون، وقلت له:

«سيّدي رئيس الوزراء، الوقت ينفد منّا، فدعني أدخل صلب الموضوع. أظنّ أنّ خطّتكم كانت، قبل دخولي هذه الغرفة، تقوم على أن ترحلوا من هنا وتعلنوا مسؤوليّة الولايات المتّحدة في فشل الوصول إلى اتّفاق جديد. وتظنّون أنّكم إذا عاندتم فترة كافية، فسيتعب الأوروبيّون ويوقّعون على معاهدة أخرى شبيهة بمعاهدة كيوتو. لكنّني أوضحت لهم تمامًا أنّني لا أستطيع إقناع الكونغرس الأميركيّ بالمصادقة على المعاهدة التي تريدونها. ولا شيء يضمن أنّ الناخبين في أوروبا أو كندا أو اليابان، مستعدّون للمواصلة في قبول تحميل مصانعهم أعباءً تحدّ من قدرتهم التنافسيّة، وبدفع الأموال لمساعدة الدول الفقيرة على مواجهة الاحتباس الحراري، فيما الدول المسؤولة عن القسم الأكبر من الانبعاثات لا تحرّك ساكنًا. طبعًا، قد أكون على خطأ»، تابعت أقول، «وربّما يمكنكم إقناع الجميع بأنّ اللوم يقع علينا نحن. لكنّ ذلك لن يحول دون تواصل ارتفاع حرارة الأرض. وتذكّروا أنّ لديّ مكبّرًا ضخمًا جدًّا للصوت. وإذا غادرت هذه الغرفة بدون التوصّل إلى اتّفاق، فمحطّتي الأولى ستكون في الطابق السفليّ حيث الصحافة العالميّة محتشدة لسماع الأخبار. وسأقول لهم إنّني كنت مستعدًّا للالتزام بخفض كبير في انبعاثاتنا من غاز الدفيئة، وبالإسهام بمليارات الدولارات في مشروع دعم جديد، لكنّ كلًّا منكم رأى أنّ من الأفضل ألّا نصل إلى أيّ حلّ. وسأقول الأمر نفسه لكلّ البلدان الفقيرة التي كانت ستستفيد من تلك الأموال، كما لكلّ سكّان بلادكم وهم أكثر مَن سيعانون بسبب التغيّر المناخيّ. وسنرى مَن سيصّدقون».

حالما أنهى المترجمون الموجودون ترجمة كلمتي، وقف فجأة وزير البيئة الصينيّ، وهو رجل متين البنية ذو وجه مستدير ويضع نظّارة، وبدأ يتكلّم بالصينيّة بصوت مرتفع، ويحرّك يديه بعصبيّة في اتّجاهي. تابع على هذا النحو لدقيقتين أو ثلاث، من دون أن يفهم أحد منّا ما يجري. وفي النهاية رفع رئيس الوزراء ون يده الهزيلة التي تخطّها العروق، فعاد الوزير للجلوس فجأة. كتمت رغبتي في الضحك والتفتّ إلى المترجمة الصينيّة الشابّة وسألتها:

«ماذا قال صديقي؟».

قبل أن تستطيع المترجمة الإجابة، هزّ ون برأسه وهمس شيئًا ما، فوافقت الفتاة بحركة من رأسها والتفتت إليّ لتقول:

«الرئيس ون يقول إنّ ما قاله وزير البيئة غير مهمّ، ويسألك هل الاتّفاق الذي تقترحه بحوزتك، لكي يستطيع الجميع إلقاء نظرة جديدة على شروطه».

أمضيت مجدّدًا نصف ساعة من المساومة، محاطًا وهيلاري بزعماء الدول ووزرائهم، فيما كنت أضع بقلمي أسطرًا تحت فقرات معيّنة من ورقة الاتّفاق المتجعّدة التي كنت أحملها في جيبي. وحين غادرت الغرفة، كانت المجموعة

قد وافقت على اقتراحنا. هرعت إلى الأسفل، وأمضيت ثلاثين دقيقة أخرى في إقناع الأوروبيين بالتوقيع على التغييرات البسيطة التي طلبها قادة الدول النامية. وسرعان ما تمّت طباعة الشروط الجديدة ونشرها، فيما اهتمّ كلّ من هيلاري وتود بالعمل مع مندوبي الدول الأخرى لإقناعهم بالموافقة. وفي تصريح صحافيّ مقتضب أمام وسائل الإعلام أعلنت عن الاتّفاق المؤقّت، ثمّ ركبنا سيّاراتنا واتّجهنا إلى المطار، لتقلع بنا الطائرة قبل عشر دقائق من انتهاء المهلة.

خيّمت البهجة على رحلة العودة، وراح أفراد الفريق يروون مغامرات ذلك اليوم على الذين لم يكونوا موجودين معنا. حتّى ريغي الذي كان يعمل معي منذ فترة طويلة، ولم يعد يتأثّر بالكثير من الأمور، علت وجهه ابتسامة عريضة حين أتى إلى حجرتي حيث كنت أقرأ عددًا من المذكّرات.

«أعترف لك يا سيّدي، بأنّ ما قمت به هناك يشبه ضربات رجال العصابات».

شعرت بسرور حقيقيّ. فعلى أكبر المسارح العالمية، وفي موضوع بالغ الأهمّية، نجحت في اللحظات الأخيرة في إخراج أرنب من قبّعتي. لا شكّ في أنّ آراء وسائل الإعلام تضاربت حيال الاتّفاق المؤقّت، ولكن، نظرًا إلى الفوضى التي عمّت المؤتمر وعناد الصينيّين، اعتبرت الأمر انتصارًا، ومنصّة نستطيع من خلالها حمل مجلس الشيوخ على إقرار قانوننا الخاصّ بالتغّير المناخيّ. والأهمّ أنّنا نجحنا في إقناع الصين والهند بالقبول، ولو على مضض، بأنّ على كلّ الدول، لا فقط الدول الغربيّة، مسؤوليّة القيام بدورها لإبطاء وتيرة التغيّر المناخيّ. وبعد سبعة أعوام، ظهرت أهميّة المبدأ في الاختراق الذي مثّلته اتّفاقيّة باريس.

ومع ذلك، وفيما كنت جالسًا إلى مكتبي وأنظر من النافذة، والظلام يقطعه الوميض المنتظم على طرف الجناح الأيمن للطائرة، عادت إليّ أفكار أكثر جدّية. تذكّرت العمل الضخم الذي قمنا به للوصول إلى هذا الاتّفاق، والساعات التي لا تُحصى من جهود فريق عملنا الموهوب والمتفاني، ومفاوضات الكواليس، والخدمات المقدّمة بمثابة ردّ للجميل، ووعود المساعدات، وأخيرًا دخولي المفاجئ على قادة الدول بعد إحدى عشرة ساعة من الجهود، والذي نجح بفضل جرأتي لا بفضل الذرائع العقلانيّة التي قدّمتها. كلّ ذلك من أجل اتّفاق مؤقّت لن يكون – حتى لو سار تمامًا كما هو مفترض – أكثر من خطوة تمهيديّة خجولة لإنقاذ العالم من مأساة محتملة، أو أكثر من دلو ماء يُرمى فوق نار مشتعلة. على الرغم من كلّ السلطة التي يمنحني إيّاها منصبي، أدركت أنّ ثمّة هوّة سحيقة بين ما أعرف أنّه يجب القيام به للوصول إلى عالم أفضل، وبين ما يمكنني تحقيقه في يوم أو في أسبوع أو في عام.

حين وصلنا كانت العاصفة التي أعلنت عنها الأرصاد الجويّة قد ضربت واشنطن، والثلج والبَرَد يهطلان على العاصمة بدون توقّف. في المدن الشماليّة مثل شيكاغو، لا بدّ من أنّ شاحنات جرف الثلج ورشّ الملح قد

خرجت إلى الشوارع، بعكس العاصمة واشنطن المشهورة بضعف تجهيزاتها، حيث تكفي طبقة رقيقة من الثلج لشلّ المدينة وإقفال المدارس والتسبّب بازدحام السير. ونظرًا إلى عجز مروحيّة الرئاسة عن نقلنا بسبب سوء الأحوال الجويّة، اضطررنا إلى العودة إلى البيت الأبيض بالسيّارات في رحلة كانت أطول من المعتاد بسبب الجليد الذي غطّى الطرقات.

لم أصل إلى مقرّنا في البيت الأبيض إلّا في وقت متأخّر، فوجدت ميشيل في السرير تقرأ. أخبرتُها عن رحلتي ثمّ سألتها عن حال الفتاتين، فأجابتني:

«إنّهما مسرورتان جدًّا بالثلج، بعكسي أنا». ونظرت إليّ بابتسامة تعاطف وأضافت: «لعلّ ماليا ستسألك عند الفطور هل أنقذتَ النمور».

فيما كنت أفكّ ربطة عنقي، هززتُ رأسي وأجبتها:

«أعمل على ذلك».

القسم السادس

في مهبّ الريح

22

من الطبيعي في الحياة السياسية، وفي الرئاسة حُكمًا، الوقوع في مآزق، وأعني بذلك الأوقات التي تؤدّي فيها حماقة، أو ظرف غير متوقَّع، أو قرار سليم ولكن غير شعبيّ، أو تقصير في التواصل، إلى توجيه الصحافة سهامها الحادّة نحو الرئيس، فيجده الرأي العامّ غير أهل للمسؤوليّة. في العادة يدوم هذا الأمر أسبوعًا أو اثنين أو ربّما شهرًا، قبل أن تملّ الصحافة من تلطيخ سمعة الرئيس، إمّا لأنّه عالج المشكلة، أو عبّر عن ندمه، أو حقّق فوزًا ما، أو لأنّ أمرًا ما أكثر أهمّية أزاحه عن الصفحات الأولى.

أمّا إذا دام المأزق فترة طويلة، فقد يجد الرئيس نفسه في وضع يدعو إلى الخوف، حيث تتراكم المشاكل لتتطوّر إلى انتقاد أوسع نطاقًا يتناول شخص الرئيس ورئاسته. ومع تواصل المقالات السلبيّة تتراجع شعبيّته، ويشمّ أخصامه السياسيّون رائحة الدماء فيهاجمونه بعنف أكبر، فيما يتلكّأ حلفاؤه عن الدفاع عنه. ثمّ تبدأ وسائل الإعلام بالبحث عن مشاكل جديدة داخل إدارة الرئيس لتأكيد الانطباع بأنّه يعيش مأزقًا سياسيًّا. إلى أن يأتي يوم، كما بالنسبة إلى المجازفين الذين دعتهم رعونتهم في الماضي إلى القفز في شلّالات نياغارا داخل برميل، يشعر فيه الرئيس كأنّه محتجز في ذلك البرميل، والمياه العاتية تتقاذفه، ويفقد البوصلة تمامًا، ويعجز عن إيقاف سقوطه، ويمكث منتظرًا الاصطدام بالقعر، وهو لا يملك سوى أمل واهٍ بالنجاة.

وقد قضينا القسم الأكبر من سنتي الثانية في الرئاسة داخل ذلك البرميل.

وكنّا نتوقّع ذلك طبعًا، خصوصًا بعد صيف حفلة الشاي، والصخب الذي أحاط بقانون الرعاية الصحّية. فبعدما ظلّت نسبة شعبيّتي ثابتة خلال الأشهر الستّة الأولى من رئاستي، بدأت بالتراجع خلال أشهر الخريف. ورفعت وسائل الإعلام من وتيرة انتقاداتها، إن حول قضايا مهمّة (كقراري إرسال مزيد من الجنود إلى أفغانستان)، أو حول قضايا مثيرة للعجب (كقضيّة الزوجين صلاحي، وهما

وصوليّان من واشنطن وجدا طريقة للتسلّل إلى مأدبة عشاء رسميّة والتقاط صور لهما معي).

كذلك لم تهدأ المتاعب خلال فترة الأعياد. ففي يوم عيد الميلاد، ركب شابٌ نيجيريّ يُدعى عمر فاروق عبد المطّلب طائرة تابعة لخطوط نورث ويست الجوّية في رحلة من أمستردام إلى ديترويت، وحاول تفجير عبوات ناسفة مخبّأة في ملابسه الداخليّة. لم ننجُ من وقوع المأساة إلّا بسبب عطل أصاب الصاعق. كما تنبّه أحد الركّاب إلى تصاعد الدخان من تحت غطاء الإرهابيّ، فتمكّن من تقييد حركته فيما تولّى أفراد الطاقم إخماد النيران، ما سمح للطائرة بالهبوط بسلام. ما كدت أصل إلى هاواي مع ميشيل وابنتيّ لقضاء إجازة عشرة أيّام كنت بأمسّ الحاجة إليها، حتّى وجدتني مضطرًّا إلى قضاء القسم الأكبر من الأيّام القليلة التالية على الهاتف مع فريقي المختصّ بالأمن القوميّ ومع مكتب التحقيقات الفدراليّ، محاولين تحديد مَن كان عبد المطّلب، ولمصلحة مَن يعمل، ولماذا لم ينجح جهاز أمن المطار ولا لائحتنا الخاصّة بأسماء الإرهابيّين الموضوعين تحت المراقبة في منعه من ركوب طائرة متّجهة إلى الولايات المتّحدة.

خطئي في الساعات الاثنتين والسبعين التي تلت العمليّة مباشرة، أنّني لم أتبع حدسي الذي أملى عليّ أن أطلّ على شاشة التلفزيون لأشرح للشعب الأميركيّ حقيقة ما حدث، وأؤكّد أنّ بوسعه السفر بكلّ أمان. كان فريقي قد أقنعني بالانتظار بذريعة لا تخلو من المنطق، وهي أهمّية أن يملك الرئيس كلّ الوقائع قبل أن يتوجّه إلى الأمّة. لكنّ عملي كان أكثر من مجرّد إدارة الحكومة والتدقيق في صحّة الوقائع. فالشعب ينتظر كذلك من الرئيس أن يفسّر له ما يجري في عالم معقّد ومخيف في كثير من الأحيان. وهكذا بدلًا من أن أظهر بمظهر الرئيس الحذِر، عكس صمتي الإعلاميّ صورة الرئيس غير المبالي. وسرعان ما أصابتنا نيران الطيف السياسيّ بكامله، ولم يتوانَ بعض المعلّقين عن التلميح بوقاحة إلى أنّني أهتمّ بإجازتي في الجزر الاستوائيّة أكثر بكثير ممّا أهتمّ بالمخاطر الأمنيّة التي تهدّد بلدنا. وما زاد الطين بلّة أنّ وزيرة الأمن الداخليّ، جانيت نابوليتانو، المتماسكة في العادة، ارتكبت زلّة لسان في إحدى مقابلاتها التلفزيونيّة حين أجابت عن سؤال حول ضعف الترتيبات الأمنيّة بالقول إنّ «النظام كان يعمل».

إدارتنا السيّئة لما سُمّي «انتحاريّ الملابس الداخليّة» صبّت في مصلحة الجمهوريّين الذين يتّهمون الديمقراطيّين بالتهاون مع الإرهابيّين، وأضعفت موقفي من بعض القضايا كإغلاق معتقل غوانتانامو. ومثل الأخطاء والهفوات الأخرى التي وقعت خلال سنتي الأولى، أسهم هذا الخطأ في تراجع شعبيتي في استطلاعات الرأي. ولكن، وفقًا لأكس الذي كان يمضي أيّامه في تحليل المعطيات السياسية، ويقسمها وفقًا للحزب، والعمر، والعرق، والجنس،

والجغرافيا، والله يعلم ماذا أيضًا، فإنّ تراجع شعبيتي مع بداية عام 2010 يُعزى إلى عامل أساسيّ واحد.

الاقتصاد لا يزال في أسوأ حال.

على الورق، بدا أنّ تدابير الطوارئ التي قمنا بها، بالإضافة إلى تدخّل الاحتياطيّ الفدراليّ، ناجحة. فالنظام الماليّ كان يعمل، والبنوك في طريقها إلى استعادة ملاءتها، أمّا أسعار المنازل، على الرغم من أنّها ظلّت أقلّ بكثير من أرقام الذروة التي بلغتها من قبل، فقد استقرّت مؤقّتًا على الأقلّ، وبدأت مبيعات السيّارات الأميركيّة بالارتفاع. وبفضل قانون الإنعاش الاقتصاديّ، تحسّن إنفاق المستهلكين والمؤسّسات قليلًا، كما أنّ الولايات والمدن حدّت (ولم توقف تمامًا) من عمليّات صرف المعلّمين وأفراد الشرطة والموظّفين العموميّين الآخرين. وفي كلّ أنحاء البلاد، انطلقت ورش كبرى ليستعيد قطاع البناء بعض نشاطه بعد التوقّف التامّ للمشاريع الإسكانيّة. قام جو بايدن ومدير مكتبه، أي رون كلاين، أستاذي السابق في فنّ المناظرة، بعمل رائع في الإشراف على أموال التحفيز الاقتصاديّ. حتّى إنّ جو كان يخصّص ساعات من يومه ليتّصل بمسؤولي الولايات أو بالمسؤولين المحليّين، ويوبّخهم على تأخّرهم في إنجاز مشاريعهم، أو تقاعسهم عن تسليم المستندات المطلوبة. وقد بيّنت إحدى عمليّات التدقيق أنّه، بفضل جهودهما، لم يُهدر من أموال قانون الإنعاش الاقتصاديّ إلّا ما نسبته 0.2 % فقط، وهي نسبة قد تثير حسد حتّى أفضل شركات القطاع الخاصّ، إذا ما نظرنا إلى حجم المبالغ الماليّة وأعداد المشاريع التي نشرف عليها.

وعلى الرغم من ذلك كلّه، لم يشعر ملايين الأميركيّين الذين يعانون آثار الأزمة بأنّ الأمور تحسّنت، لا بل إنّهم اعتبروها زادت سوءًا. فخطر أن تضع المصارف يدها على منازلهم لا يزال قائمًا، ومدّخراتهم تضاءلت أو حتّى اندثرت تمامًا. وأكثر الأمور مدعاة للقلق أنّهم كانوا لا يجدون عملًا.

سبق أن حذّر لاري سامرز من أنّ فقدان الوظائف هو «مؤشّر مؤجَّل»: فالشركات لا تبدأ بصرف الموظّفين إلّا بعد انقضاء أشهر عدّة على بدء الركود، ولا تستأنف التوظيف إلّا بعد فترة طويلة على انحساره. وما يؤكّد ذلك أنّه على الرغم من تباطؤ وتيرة فقدان الوظائف تدريجًا خلال عام 2009، استمرّ عدد العاطلين من العمل بالنموّ. ولم يبلغ معدّل البطالة ذروته حتّى تشرين الأول/أكتوبر، حين وصل إلى 10 %، وهو أعلى معّدل له منذ بداية الثمانينيّات. كانت الأخبار سيّئة لدرجة أنّني مع أوّل خميس من كلّ شهر كنت أحسّ بتشنّج في معدتي، حين ترسل وزارة العمل إلى البيت الأبيض نسخة مسبقة عن تقريرها الشهريّ الخاصّ بالوظائف. زعمت كايتي أنّها تستطيع تخمين محتوى التقرير من خلال لغة الجسد الخاصّة بأفراد فريقي الاقتصاديّ: فإذا راح الجميع يتجنّبون أن تتلاقى نظراتهم، أو يتحدّثون بصوت خافت، أو يكتفون بتسليمها

ظرفًا ورقيًّا تحمله إليّ بدلًا عن السعي إلى تسليمي إيّاه بأنفسهم، كانت تدرك أنّ أمامنا شهرًا صعبًا جديدًا.

ولمّا كان يمكن فهم شعور الأميركيّين بالإحباط الشديد الناتج عن بطء وتيرة النهوض الاقتصاديّ، فإنّ عمليّة إنقاذ المصارف جاءت بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس. كانت كراهيتهم لبرنامج مساعدة الأصول المتعثّرة (تارب) لا تُقاس، ولم يكونوا يكترثون بنجاح برنامج الطوارئ أكثر ممّا كان متوقّعًا، ولا بأنّ أكثر من نصف الأموال التي قُدّمت إلى المصارف في إطار عمليّة الإنقاذ قد أعيد تسديدها مع الفوائد، ولا طبعًا بأنّ الاقتصاد ككلّ لا يمكنه أن يتماثل للشفاء قبل أن تعاود الأسواق الماليّة نشاطها. فالناخبون، سواء أكانوا من هذه الجهة السياسيّة أم من تلك، اعتبروا أنّ خطّة إنقاذ المصارف فضيحة سمحت لأمراء المال بالخروج من الأزمة سالمين نسبيًّا.

كان تيم غايثنر يحبّ أن يشير إلى أنّ ذلك لم يكن صحيحًا تمامًا، ويشرح بالتفصيل الثمن الذي دفعته وول ستريت بسبب أخطائها، كإفلاس المصارف الاستثماريّة، وطرد الكثير من المديرين التنفيذيّين، وذوبان الأسهم، وخسائر بمليارات الدولارات. كذلك فإنّ المحامين التابعين للمدّعي العامّ إريك هولدر في وزارة العدل قد أرغموا المؤسّسات الماليّة التي خالفت القانون على دفع تعويضات. ومع ذلك لم يكن ممكنًا إنكار أنّ كثيرين من أبرز المسؤولين عن المصائب الاقتصاديّة التي حلّت بالبلاد حافظوا على ثرواتهم الخياليّة، ونجوا من العقاب لأنّ القوانين تعتبر أنّ التهوّر وعدم النزاهة اللذين ترتكبهما مجالس إدارات الشركات الكبرى والبورصات أقلّ استحقاقًا للإدانة من سرقات المراهقين في المتاجر الكبرى، وأنّه، مهما كانت الفوائد الاقتصاديّة لبرنامج «تارب» أو الأساس القانونيّ لعدم تقديم وزارة العدل شكاوى جزائيّة، فإنّ كلّ ما يجري كان يحمل مقدارًا عاليًا من الظلم الفاضح.

باتت عبارة «وخطّة إنقاذي أنا؟ أين هي؟» تتردّد في كلّ مكان. وقد سألني حلّاقي لماذا لم يُزجّ بمديري المصارف في السجون، وكذلك فعلت حماتي. أراد المدافعون عن حقّ المواطنين في السكن أن يعرفوا لماذا مُنحت البنوك مئات مليارات الدولارات في إطار برنامج «تارب»، فيما لم يُخصَّص إلّا جزء من هذا المال لمساعدة المواطنين المهدّدين بخسارة منازلهم على تسديد أقساط الرهن العقاريّ للمصارف. كانت إجابتنا أنّه نظرًا إلى الحجم الهائل لسوق الإسكان في الولايات المتّحدة، فحتّى البرامج الكبرى مثل «تارب» لن يكون لها إلّا أثر رمزيّ على معدل وضع المصارف يدها على المنازل، وأنّ من الأجدى استخدام الأموال الإضافيّة التي يوافق الكونغرس على منحها لتحريك عمليّة التوظيف. لكنّها إجابة بدت خالية من المشاعر الإنسانيّة وغير مقنعة، خصوصًا أنّ البرامج التي وضعناها لمساعدة أصحاب المنازل على إعادة تمويل قروضهم أو تعديل شروطها عادت بنتائج أقلّ بكثير ممّا توقّعناه.

رغبة منه في تجنّب غضب الرأي العامّ، أو أقلّه الابتعاد عن مرمى النيران، أنشأ الكونغرس عدّة لجان رقابيّة حيث راح الديمقراطيّون والجمهوريّون، كلّ بدوره، يفضحون المصارف ويشكّكون في جدوى القرارات التنظيميّة، ويلقون ما أمكنهم من المسؤوليّة بعضهم على بعض. عيّن مجلس الشيوخ في عام 2008 مفتّشًا عامًّا خاصًّا لمراقبة برنامج «تارب»، وهو مدّعٍ عامّ سابق يدعى نيل باروفسكي لم يكن ملمًّا بالأمور الماليّة، لكنّه صاحب موهبة في استثارة عناوين الصحف الرنّانة، وقد هاجم قراراتنا بحماسة منقطعة النظير. مع تراجع خطر الانهيار الماليّ تزايدت التساؤلات عمّا إن كان برنامج «تارب» ضروريًّا في الأساس. ولمّا كنّا نحن في موقع المسؤوليّة، فإنّ على تيم أو شخص آخر من إدارتي التصدّي للدفاع عمّا بدا الدفاع عنه مستحيلًا.

لم يتردّد الجمهوريّون في استغلال الفرصة، فأشاروا إلى أنّ «تارب» كان فكرة ديمقراطيّة منذ البداية. ودأبوا على شنّ هجوم يوميّ على قانون الإنعاش الاقتصاديّ وسائر سياساتنا الاقتصادية، مصرّين على أنّ «التحفيز» ليس سوى مرادف لسياسة اقتصاديّة هوجاء تهدف إلى الإنفاق لأهداف انتخابيّة معروفة. كما ألقوا باللوم على قانون الإنعاش الاقتصاديّ في موضوع تزايد العجز الفدراليّ الذي ورثناه عن إدارة بوش. وحين كلّفوا أنفسهم عناء اقتراح سياسات بديلة، زعموا أنّ الطريقة الفضلى لإصلاح الاقتصاد تقضي بأن تقلّص الحكومة موازنتها وتنظّم ماليّتها، على طريقة «شدّ الحزام» التي تقوم بها الأسر الرازحة اقتصاديًّا في أنحاء البلاد كلّها.

هذه العوامل متضافرة أدّت إلى أنّ الأميركيّين الذين يعترضون على أسلوبي في إدارة الاقتصاد كانوا في بداية عام 2010 أكثر بكثير ممّن يؤيّدونه، وفقًا لاستطلاعات الرأي. وقد كان ذلك إنذارًا بالخطر يفسّر خسارة مقعد تيد كينيدي في ماساتشوستس وعدم إعادة انتخاب الحاكمين الديمقراطيين لولايتَي نيو جرسي وفرجينيا، بعدما سبق لي أن حقّقت فوزًا سهلًا في الولايتين قبل اثني عشر شهرًا. قال أكس إنّ الناخبين لا يستطيعون التمييز بين برنامج «تارب» الذي ورثته عن سلفي وبين تدابير التحفيز الاقتصاديّ، وإنّ كلّ ما يعرفونه هو أنّ المرتبطين بأصحاب المراكز الرفيعة المستوى يتدبّرون أمرهم، أمّا هم فيعانون. كذلك اعتبر الناخبون أنّ دعوات الجمهوريّين لمواجهة الأزمة عن طريق خفض الموازنة – أو «التقشّف» كما يحلو لعلماء الاقتصاد تسميته – منطقيّة أكثر من زيادتنا للإنفاق الحكوميّ وفقًا للمبادئ الاقتصادية الكينيزية. ومن جهة ثانية فإنّ أعضاء الكونغرس الديمقراطيّين عن الولايات ذات الأصوات المتأرجحة، القلقين من احتمال خسارتهم في الانتخابات المقبلة، بدأوا ينأون بأنفسهم عن قانون الإنعاش الاقتصاديّ، ويتجنّبون تمامًا استخدام كلمة «التحفيز». أمّا الأعضاء الأشدّ يساريّة في مواقفهم، الذين أغضبهم أخيرًا غياب التغطية الحكوميّة عن قانون الرعاية الصحّية، فجدّدوا الشكوى من أنّ خطّة التحفيز غير كافية، متّهمين تيم ولاري بإرضاء وول

ستريت. حتّى إنّ نانسي بيلوسي وهاري ريد بدآ التشكيك في الاستراتيجيّة الإعلاميّة التي يعتمدها البيت الأبيض، ولا سيّما ميلنا إلى فضح «الحزبيّة الزائدة» و«المصالح الخاصّة» في واشنطن، بدلًا من تصعيد اللهجة بوجه الجمهوريّين.

«سيّدي الرئيس»، قالت لي نانسي في اتّصال هاتفيّ، «أقول لفريقي إنّ ما نجحتَ في تحقيقه في وقت قصير هو أمر تاريخيّ. وأنا فخورة جدًّا بذلك، حقًّا. لكنّ الرأي العامّ لا يعرف بعد ماذا حقّقتَ، كما لا يعرف فظاعة ما يقوم به الجمهوريّون الذين يحاولون عرقلتك في كلّ شيء. وما لم تخبر الناخبين بذلك، فسيظلّون يجهلونه».

حين أخبرت أكس، الذي يشرف على مكتبنا الإعلاميّ، عمّا دار بيني وبين رئيسة مجلس النوّاب، غضب وصاح:

«لتخبرنا نانسي كيف نبرّر للجمهور البطالة التي بلغت نسبتها 10 في المئة».

ثمّ ذكّرني بأنّ الشعب انتخبني بناءً على وعدي بتغيير واشنطن، لا بالانحدار إلى السجالات الحزبيّة، وتابع يقول: يمكننا انتقاد الجمهوريّين قدر ما نشاء، لكنّنا سنواصل الخسارة ما دمنا لا نملك ما نقوله للناخبين غير عبارة «لا شكّ في أنّ الوضع سيّئ، ولكنّه كان ممكنًا أن يكون أسوأ».

كان أكس محقًّا في ما يقوله. فنظرًا إلى الوضع الاقتصاديّ، ثمّة حدود لما تستطيع أيّ استراتيجيّة إعلامية تحقيقه. علمنا منذ البداية أنّ خوض السياسة في فترة الركود الاقتصاديّ مهمّة صعبة جدًّا، لكنّ نانسي كانت أيضًا محقّة في نقدها. ففي النهاية أنا مَن بالغتُ في المفاخرة بعدم السماح للسياسات التي تفتقر إلى الرؤية بأن تؤثّر في معالجتنا للأزمة الاقتصاديّة، وكأنّما قوانين الجاذبيّة السياسيّة لا تنطبق عليّ. حين عبّر تيم عن قلقه من أنّ حدّة الخطاب ضدّ وول ستريت قد تؤدّي إلى ثني مستثمري القطاع الخاصّ عن إعادة رسملة المصارف، وبالتالي إلى إطالة أمد الأزمة الماليّة، وافقت على التخفيف من لهجة ذلك الخطاب، برغم اعتراضات أكس وغيبس. وها إنّ جزءًا كبيرًا من الشعب يظنّني أهتمّ بالبنوك أكثر ممّا أهتمّ به. اقترح لاري أن نطبّق التخفيضات الضريبيّة المخصّصة للطبقة الوسطى عبر زيادات صغيرة على الرواتب، لا عبر دفعة واحدة، وذلك لأنّ الدراسات أثبتت أنّ هذه الطريقة تدفع بالأسر إلى الإنفاق أكثر، ما يؤدّي إلى تعزيز الاقتصاد، فأجبته: «ممتاز، لنفعل ذلك». رغم أنّ رام حذّرني من أنّ أحدًا لن يلاحظ الزيادة الصغيرة في راتبه. وقد أظهرت استطلاعات الرأي أنّ غالبيّة الأميركيّين يعتقدون أنّني رفعت ضرائبهم ولم أخفضها، وذلك من أجل إنقاذ المصارف، ودعم خطّتَي التحفيز الاقتصاديّ والرعاية الصحّية.

قلت لنفسي إنّ فرانكلن روزفلت ما كان ليرتكب تلك الأخطاء أبدًا. فهو أدرك أنّ الأهمّ، من أجل الخروج بأميركا من الانهيار الاقتصاديّ الكبير، ليس أن تكون «الصفقة الجديدة» كاملة، بل أن توحي إلى الرأي العامّ بالثقة، وبأنّ

الحكومة تمسك بزمام الأمور بحزم. كذلك عرف أنّ الناس بحاجة خلال الأزمة إلى قصّة تتفهّم مصاعبهم وتلامس عواطفهم، إلى قصّة ذات مغزى أخلاقيّ فيها أخيار وأشرار وحبكة يسهل عليهم فهمها.

بتعبير آخر، أدرك روزفلت أنّ الحكم، لكي يكون فعّالًا، لا يمكنه أن يكون نقيًّا إلى درجة أن يتجاهل جوهر السياسة: فعلى السياسيّ أن يسوّق برنامجه، ويكافئ مناصريه، ويردّ ضربات الخصوم، ويسلّط الضوء على الوقائع التي تخدم قضيّته، ويحجب التفاصيل التي تشوّهها. وتساءلتُ عمّا إن كانت إدارتي قد حوّلت الفضيلة إلى رذيلة، وعمّا إن كان تركيزي على سموّ الصفات أنساني أن أخبر الأميركيّين قصّة يمكنهم الوثوق بصحّتها. كذلك تساءلتُ كيف يمكنني بعدما تركت لخصومي أن يرووا قصّتهم السياسيّة الخاصّة بهم، أن أستعيد زمام الأمور.

بعد أكثر من عام توالت خلاله الأرقام الاقتصاديّة السيّئة، ظهر لنا أخيرًا قبس نور في نهاية النفق، فقد أظهر تقرير الوظائف في آذار/مارس من عام 2010 عثور 162 ألف عاطل من العمل على وظائف جديدة، فكان أوّل شهر يسجَّل فيه نموّ حقيقيّ منذ عام 2007. حين أتى لاري وكريستي رومر إلى المكتب البيضاوي ليزفّا الخبر إليّ، صفّق كلّ منّا كفّ الآخر وأعلنتهما «موظّفَي الشهر».

«هل يحقّ لنا بلوحة تذكاريّة لذلك، سيّدي الرئيس؟» سألتني كريستي.

«لا نملك المال لشراء لوحات»، أجبتها، «لكن يحقّ لكما التباهي بذلك أمام سائر أفراد الفريق».

كذلك كان تقريرا نيسان/أبريل وأيّار/مايو إيجابيّين، ما بعث الأمل في نفوسنا بأنّنا بدأنا الخروج من المأزق. لا أحد في البيت الأبيض كان يعتبر أنّ معدّل بطالة يتجاوز نسبة 9 % بالمئة يستدعي احتفالًا بالنصر، لكنّنا اتّفقنا على أنّ من المنطقيّ اقتصاديًّا وسياسيًّا أن أبدأ بتضمين خطاباتي شيئًا من التفاؤل. حتّى إنّنا خطّطنا لجولة على ولايات البلاد في بداية الصيف، أسلّط فيها الضوء على المدن التي تشهد نهوضًا والشركات التي عادت إلى التوظيف. كما قرّرنا أن نسمّيه «صيف النهوض».

وفجأة انفجرت اليونان من الداخل.

على الرغم من أنّ الأزمة الماليّة بدأت في وول ستريت، فإنّ تأثيرها في أوروبا لم يكن أقلّ حدّة منه في الولايات المتّحدة. وحتّى بعد انقضاء أشهر على عودة النموّ إلى الاقتصاد الأميركيّ، ظلّت دول الاتّحاد الأوروبي غارقة في الركود، وبنوكها ضعيفة، وقطاعاتها الكبرى تعاني آثار التراجع الكبير في التجارة العالميّة، كما أنّ معدّل البطالة بلغ 20 % في بعض البلدان. لم يشهد الأوروبيون انهيارًا مفاجئًا لقطاع الإسكان كما حدث عندنا، كما أنّ شبكات الأمان الاجتماعيّ في بلدانهم، وهي أكثر سخاءً من مثيلاتها الأميركيّة، ساعدت

على امتصاص تأثيرات الركود في شرائح السكّان الأكثر عرضة للخطر. ومن جهة ثانية، فإنّ اشتداد الطلب على الخدمات الاجتماعيّة، وتراجع العائدات الضريبيّة، واستمرار عمليّات إنقاذ المصارف تسبّبت بضغط شديد على الموازنات الوطنيّة. وبعكس الولايات المتّحدة التي كانت قادرة على تمويل عجزها المتنامي حتّى في عزّ الأزمة، لأنّ المستثمرين، وحتّى أكثرهم حذرًا، ظلّوا يتسابقون لشراء سندات الخزينة الأميركيّة، فإنّ دولًا مثل إيرلندا والبرتغال واليونان وإيطاليا وإسبانيا، واجهت مصاعب متزايدة في الاستدانة. ولم تؤدّ جهود تلك الدول لتهدئة روع الأسواق الماليّة من خلال خفض النفقات العامّة، إلّا إلى كبح الطلب الضعيف أصلًا وتفاقم الركود. وهذا ما أدّى بدوره إلى تعميق العجز في الموازنة وزيادة الحاجة إلى الاقتراض بمعدّلات فوائد أعلى، وسبّب مزيدًا من عدم الاستقرار في الأسواق الماليّة.

لم يكن بوسعنا البقاء مكتوفي الأيدي إزاء ذلك، لأنّ المشاكل الأوروبيّة كانت تعوق بقوّة نهوض الاقتصاد الأميركيّ. فالاتّحاد الأوروبيّ هو شريكنا الأكبر في التجارة، والسوقان الأميركيّ والأوروبيّ مترابطان عضويًّا. نتيجة لذلك، أمضيت وتيم قسمًا كبيرًا من عام 2009 في حثّ القادة الأوروبيّين على اتّخاذ خطوات أكثر حزمًا لمعالجة اقتصادهم، ونصحناهم بمعالجة مشاكل بنوكهم نهائيًّا (كان «اختبار الإجهاد» الذي فرضته الأنظمة الأوروبيّة على مؤسّساتها الماليّة شديدًا لدرجة أنّ عددًا من البنوك الإيرلنديّة استنجدت بالدولة بعد أشهر قليلة فقط من تأكيد الاتّحاد الأوروبيّ سلامتها الماليّة). كما شجّعنا دول الاتّحاد الأوروبي الأقوى اقتصاديًّا على إطلاق سياسات تحفيز شبيهة بسياساتنا، لتحريك عجلة استثمارات الشركات وزيادة طلب المستهلكين في كلّ أنحاء القارّة الأوروبيّة.

لكنّنا لم نصل إلى أيّ مكان. فعلى الرغم من أنّ أوروبّا كانت أقرب إلى اليسار اجتماعيًّا بالمعايير الأميركيّة، كانت اقتصاداتها الكبرى كلها تقريبًا بقيادة حكومات تنتمي إلى يمين الوسط، ومنتخبة بناءً على وعود بتحقيق التوازن في الموازنات والإصلاحات في نظام السوق الحرّة، لا بزيادة الإنفاق العامّ. ظلّت ألمانيا على وجه التحديد – وهي المحرّك الاقتصاديّ الحقيقيّ للاتّحاد الأوروبي والعضو الأكثر تأثيرًا في داخله – تعتبر أنّ التشدّد الضريبيّ هو الحلّ لكلّ المشاكل الاقتصاديّة. بمقدار ما كنت أتعرّف إلى أنجيلا ميركل، كان إعجابي بها يزداد، فقد وجدتها امرأة جدّية ونزيهة ومثقّفة ولطيفة بالفطرة. لكنّها كانت كذلك محافظة بطبعها، وسياسيّة محنّكة تعرف ناخبيها. وكلّما لمّحت لها إلى أنّ على ألمانيا أن تكون المثال عبر الاستثمار في البنى التحتيّة أو عبر خفض الضرائب، كانت تصدّني بأدب، ولكن بوجه عابس وكأنّني ارتكبت بحقها هفوة أخلاقيّة:

«نعم يا باراك، لكنّني لا أظنّها المقاربة الفضلى بالنسبة إلينا».

في المقابل، لم يكن بوسعي الاعتماد على ساركوزي، الذي كان في الجلسات الخاصّة يعبّر عن تأييده لفكرة التحفيز الاقتصاديّ، نظرًا إلى معدّل البطالة المرتفع في فرنسا. («لا تقلق يا باراك... سأهتمّ بأنجيلا، سترى»). لكنّه كان يجد صعوبة في الابتعاد عن مواقفه السابقة المؤيّدة لنظام ضريبيّ محافظ. كما اتّضح لي أنّه لا يملك من التنظيم ما يكفي لإعداد خطّة واضحة لبلده، ولا لأوروبا بطبيعة الحال.

وافقَنا رئيس الوزراء البريطانيّ غوردون براون على ضرورة أن تزيد الحكومات الأوروبية الإنفاق الحكوميّ على المدى القصير. لكنّ حزب العمّال الذي يرأسه خسر الأغلبية في البرلمان في أيّار/مايو 2010، وحلّ محلّ براون الزعيم المحافظ دايفيد كاميرون. كان هذا الأخير في السنوات الأولى من عقده الخامس، وذا وجه كوجوه الأطفال، ويتميّز بعدم التكلّف (فكان في كلّ القمم الدوليّة يبدأ بخلع سترته وإرخاء عقدة ربطة عنقه). كان كاميرون الذي تخرّج في مدرسة إيتون صاحب إلمام مثير للإعجاب في كلّ المواضيع، وسهولة في استخدام اللغة، وثقة بالنفس لا يملكها إلّا من عاش حياة خالية من الضغوط. كنت معجبًا به على الصعيد الشخصيّ، حتّى في أشدّ الخلافات بيننا، وقد برهن في السنوات الستّ اللاحقة أنّه شريك مستعدّ للعمل في عدد كبير من القضايا الدوليّة، من التغيّر المناخيّ (كان يثق بالعلم) إلى حقوق الإنسان (كان يؤيّد حقّ المثليّين في الزواج)، ومساعدة الدول النامية (تمكّن في خلال ولايته من تخصيص 1،5 % من موازنة المملكة المتّحدة للمساعدات الدوليّة، وهي نسبة تفوق بكثير ما استطعت إقناع الكونغرس بالتصويت عليه). ولكنّ كاميرون لم يحد في القضايا الاقتصاديّة عن المبادئ الليبراليّة المتشدّدة، بعدما وعد ناخبيه بأنّ برنامجه لخفض العجز وتقليص الخدمات الحكوميّة، إلى جانب إصلاح الأنظمة وتنفيذ سياسة التوسّع التجاريّ، سيقود بريطانيا إلى مرحلة جديدة من القدرة على المنافسة.

لذلك لم يكن مفاجئًا أن يغرق الاقتصاد البريطانيّ في ركود أكبر.

تعنّت كبريات الدول الأوروبيّة في الدفاع عن مبدأ التقشّف رغم كلّ البراهين كان مدعاة للغضب الحقيقيّ. ولكن نظرًا إلى ما لديّ من المشاغل، لم يكن الوضع الأوروبيّ يسبّب لي الأرق. إلّا أنّ ذلك تغيّر في شباط/فبراير من عام 2010 حين هدّدت أزمة الدين السياديّ اليونانيّ بتفجير الاتّحاد الأوروبيّ، وأرغمتني وفريقي على بذل جهود جبّارة لتجنّب حالة جديدة من الهلع المالي على مستوى عالميّ.

لم تكن مشاكل اليونان الاقتصاديّة حديثة العهد، فقد كان ذلك البلد الأوروبيّ يعاني منذ عقود ضعفًا في الإنتاجيّة، وتضخّمًا مقرونًا بعدم الفعاليّة في القطاع العامّ، وتهرّبًا ضريبيًّا واسع النطاق، والتزامات تقاعديّة لا طاقة للبلاد على تحمّلها. وعلى الرغم من ذلك فإنّ أسواق الرساميل العالمية لم تمانع خلال العقد الأوّل الذي تلى عام 2000 تمويل العجوزات اليونانيّة المتفاقمة، تمامًا

كما لم تتردّد في تمويل عدد هائل من قروض الرهون العقاريّة المهدّدة في الولايات المتّحدة. لكنّ سخاء تلك الأسواق تراجع بعد أزمة وول ستريت. وحين أعلنت الحكومة اليونانيّة الجديدة أنّ العجز الأخير في موازنتها يتخطّى التوقّعات السابقة بفارق كبير، تهاوت قيمة أسهم المصارف الأوروبية، ورفضت الجهات الدائنة العالمية منح اليونان قروضًا جديدة. وفجأة وجدت اليونان نفسها على شفير العجز عن تسديد القروض.

في العادة، ليس لاحتمال أن تعجز دولة صغيرة عن تسديد ديونها عند استحقاقاتها أثر كبير خارج حدودها. فالناتج الوطنيّ لليونان يوازي مثيله في ولاية ماريلاند، كما أنّ دولًا أخرى واجهت أوضاعًا مماثلة استطاعت التوصّل إلى اتّفاقيّات مع الجهات الدائنة وصندوق النقد الدوليّ، تسمح لها بإعادة هيكلة ديونها، والمحافظة على غطائها الدوليّ، والعودة إلى النهوض.

إلّا أنّ الظروف الاقتصاديّة في عام 2010 لم تكن طبيعيّة، فارتباط اليونان بأوروبا فيما القارّة العجوز نفسها تعاني اضطرابًا اقتصاديًّا، جعل مشاكل ديون اليونان السياديّة أشبه بإصبع ديناميت مشتعل أُلقي به في مصنع للذخيرة. ولمّا كانت اليونان عضوًا في السوق المشتركة للاتّحاد الأوروبي، حيث المؤسّسات والأشخاص يعملون ويسافرون ويتاجرون وفقًا لقوانين موحّدة من دون أخذ الحدود الوطنيّة في الاعتبار، فإنّ المشاكل الاقتصاديّة اليونانيّة تخطّت بسهولة حدود البلاد. كانت بعض المصارف في دول الاتّحاد الأوروبيّ الأخرى من أكبر دائني اليونان، كما أنّ هذه الأخيرة هي واحدة من ستّ عشرة دولة أوروبية اعتمدت اليورو، أي إنّها لا تملك عملة وطنيّة خاصّة بها يمكنها خفض قيمتها، ولا يمكنها تطبيق معالجات مالية مستقلّة. وإن لم تبادر الدول الأعضاء الأخرى في منطقة اليورو إلى القيام بعمليّة فوريّة واسعة النطاق للإنقاذ، فإنّ اليونان لم تملك بديلًا من الانسحاب من الاتّفاقية المالية، وهي خطوة غير مسبوقة ذات تشعّبات اقتصاديّة غير مؤكّدة. آنذاك كانت خشية الأسواق الناتجة عن الوضع اليونانيّ قد رفعت كثيرًا معدّلات الفائدة على القروض التي تمنحها المصارف لكلّ من إيرلندا والبرتغال وإيطاليا وإسبانيا لتسديد ديونها السياديّة. خشي تيم من أن يؤدّي عجز اليونان عن تسديد قروضها و/أو خروجها من منطقة اليورو إلى توقّف أسواق الرساميل عن تقديم الاعتمادات لتلك الدول، ما يُحدث في النظام المالي صدمة توازي الصدمة التي مررنا بها، هذا إن لم تكن أسوأ منها حتى. لذلك سألته بعدما أنهى عرض عدد من السيناريوهات المقلقة عليّ:

«هل أخطئ في الشعور بأنّنا عاجزون عن التقاط أنفاسنا؟».

وهكذا فجأة، أصبح ضمان استقرار اليونان من أولى أولوياتنا الاقتصاديّة والدبلوماسيّة. فبدأت وتيم، سواء في الاجتماعات المباشرة أو عبر الهاتف، بالضغط على البنك المركزيّ الأوروبيّ وصندوق النقد الدوليّ للوصول إلى خطّة إنقاذ كفيلة بتهدئة الأسواق والسماح لليونان بتسديد ديونها، وفي الوقت

عينه مساعدة الحكومة الجديدة على وضع خطّة واقعيّة لخفض العجز الهيكليّ في البلاد وتحريك عجلة النموّ. وتداركًا لانتقال عدوى الأزمة إلى سائر الدول الأوروبية، أوصينا الأوروبيين ببناء «جدار ناري» موثوق، وهو صندوق قروض مشترك فيه ما يكفي من الأموال لمنح أسواق الرساميل الثقة بأنّ منطقة اليورو قادرة في حالة الطوارئ على تغطية ديون أعضائها.

ومن جديد، كانت لنظرائنا الأوروبيين آراؤهم الخاصّة حيال هذه النقطة. فالألمان والهولنديون وأعضاء آخرون كثر في منطقة اليورو اعتبروا أنّ اليونانيّين جنوا على أنفسهم بسبب سوء إدارتهم وسياسات الهدر التي اتّبعوها. ورغم أنّ ميركل أكّدت لي أنّ أوروبا «لن تسمح بتكرار تجربة إفلاس بنك ليمان» وترك اليونان تكاد تتوقّف عن تسديد الديون، فقد بدت ووزير ماليّتها صاحب الميل الشديد إلى التقشّف، وولفغانغ شوبل، مصمّمين على ربط أيّ مساعدة بما يناسبها من العقوبات، رغم تحذيراتنا من أنّ زيادة الضغط على الاقتصاد اليونانيّ المنهك أصلًا ستكون لها ردّة فعل عكسيّة. تلك الرغبة في تطبيق عدالة العهد القديم، وقطع الطريق على أيّ سوء نيّة محتمل، انعكست في العرض الأوّليّ الذي قدّمه الأوروبيّون، والمتمثّل بقرض قيمته 25 مليار يورو، بالكاد يكفي لتغطية الديون اليونانيّة لمدّة شهرين، شرط أن تخفض الحكومة الجديدة من قيمة المعاشات التقاعديّة، وترفع الضرائب، وتجمّد رواتب موظّفي القطاع العامّ. لم تشأ الحكومة اليونانيّة الانتحار سياسيًّا فاختارت رفض ذلك العرض، ولا سيّما أنّ اليونانيّين ردّوا بسلسلة من الإضرابات وأعمال الشغب.

كذلك فإنّ النسخة الأولى من الجدار الناري الأوروبيّ لم تكن أفضل حالًا. فالاقتراح الأوّل لسلطات منطقة اليورو بجعل قيمة الصندوق الائتمانيّ 50 مليار يورو لم يكن كافيًا على الإطلاق. وخلال اتّصال هاتفيّ له مع زملائه وزراء الماليّة، شرح تيم أنّ قيمة الصندوق يجب أن تبلغ عشرة أضعاف هذا الرقم لكي يكون فعّالًا. كذلك أصرّ مسؤولو منطقة اليورو على أنّه لكي يستطيع أحد بلدان الاتّحاد الأوروبيّ الاستفادة من الصندوق، فعلى حملة السندات فيه القبول بـ«هيركات» إلزاميّ أي بخسارة نسبة معيّنة من قيمة السندات وفوائدها عند الاستحقاق. فكرة الهيركات الإلزاميّ كانت مقبولة تمامًا، فالفوائد التي تفرضها الجهات الدائنة على القروض يُفترض بها أن تأخذ في الاعتبار احتمال عدم التسديد. أمّا من الناحية العمليّة، فسيؤدّي الهيركات إلى لجم رغبة الرساميل الخاصّة في تقديم القروض للبلدان المثقلة بالديون مثل إيرلندا أو إيطاليا، ما ينسف تمامًا الهدف من الجدار الناريّ.

بدت لي هذه المسألة برمّتها كإعادة مدبلجة لحلقات تلفزيونيّة توثّق النقاشات التي خضناها في الوطن على أثر أزمة وول ستريت. ورغم تعبيري الواضح عمّا على القادة الأوروبيّين مثل ميركل وساركوزي القيام به، كنت أتعاطف معهم في الوضع السياسيّ المعقّد الذي يمرّون به. فأنا نفسي وجدت

صعوبة بالغة في إقناع الناخبين الأميركيّين بأنّ من المنطقيّ إنفاق مليارات الدولارات من أموال المكلّفين لإنقاذ المصارف ومساعدة مواطنين أميركيّين لا يعرفونهم لكي يتجنّبوا خسارة منازلهم أو وظائفهم، ثمّ وجدتُني أطلب من ميركل وساركوزي إقناع ناخبيهم بضرورة إنقاذ أشخاص أجانب.

أدركت أنّ أزمة الديون اليونانيّة كانت مشكلة جيوساسيّة بقدر ما هي مشكلة ماليّة عالميّة، أزاحت النقاب عن التناقضات الكامنة في عقود عدّة من سعي الأمم الأوروبيّة إلى الاندماج. خلال حالة النشوة التي تلت سقوط جدار برلين، ثمّ في سنوات إعادة الهيكلة المنهجيّة التي تلتها، كانت الهندسة الكبرى لذلك المشروع – أي السوق الأوروبية المشتركة واليورو والبرلمان الأوروبيّ والجهاز البيروقراطيّ المقيم في بروكسل والمفوّض بالكثير من المسؤوليّات التنظيميّة – تعبيرًا عن التفاؤل باحتمال الوصول إلى قارّة متّحدة حقًّا تخلّصت من سموم القوميّات التي غذّت قرونًا من الحروب الدامية. وقد نجحت تلك التجربة إلى درجة لافتة للاهتمام، فمقابل التخلّي عن بعض عناصر سيادتها، تمتّعت الدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي بقدر من السلام والازدهار ربّما لا مثيل له لدى أيّ مجموعة بشريّة في التاريخ.

لكنّ الهويّات الوطنيّة – أي اختلافات اللغة والثقافة والتاريخ ومستويات التطوّر الاقتصاديّ – لا تتزحزح بسهولة. ومع تفاقم الأزمة الاقتصاديّة، عادت كلّ تلك الاختلافات التي حجبتها السنوات الطيّبة، إلى الظهور. هل كان المواطنون في البلدان الأوروبيّة الأكثر ثراءً وإنتاجيّة مستعدّين ليأخذوا على عاتقهم الموجبات المترتّبة على أحد جيرانهم، أو ليروا أموال الضرائب التي دفعوها يعاد توزيعها خارج حدود بلدانهم؟ هل كان المواطنون في البلدان الرازحة اقتصاديًّا يقبلون التضحيات التي يفرضها عليهم مسؤولون بعيدون لا تربطهم بهم أيّ مودّة ولا سلطة لهم عليهم تقريبًا؟ مع ارتفاع حرارة الجدال حول اليونان، كان النقاش العامّ في بعض الدول المؤسِّسة للاتّحاد الأوروبيّ مثل ألمانيا وفرنسا وهولندا يتجاوز مجرّد شجب سياسات الحكومة اليونانية ليصل إلى حدّ إدانة الشعب اليونانيّ بكامله، واتّهامه بعدم الجدّية في العمل وتساهله مع الفساد، واعتباره المسؤوليّات الأساسيّة مثل دفع الضرائب مسألة اختياريّة، أو كما سمعت أحد مسؤولي الاتّحاد الأوروبيّ الذي لم أعرف جنسيّته يقول لزميل له فيما كنت أغسل يديّ في مرحاض خلال إحدى قمم «مجموعة الثماني» الكبار:

«إنّهم لا يفكّرون مثلنا».

كان القادة أمثال ميركل وساركوزي أكثر انغماسًا في قضايا الوحدة الأوروبيّة من أن يتوقّفوا عند هذا النوع من الأفكار المقولبة، لكنّ سياساتهم كانت تملي عليهم الحذر قبل الموافقة على أيّ خطّة إنقاذ. لاحظت أنّ الاثنين نادرًا ما أشارا إلى أنّ البنوك الألمانيّة والفرنسيّة كانت من أكبر دائني اليونان، أو إلى أنّ معظم الديون اليونانيّة تراكمت نتيجة شراء السّلع الألمانيّة

والفرنسيّة. لو قيلت تلك الوقائع، لربّما أدرك الناخبون في كلٍّ من ألمانيا وفرنسا أنّ إنقاذ اليونان هو بمثابة إنقاذ بنوك البلدين ومصانعهما. لعلّ الزعيمين خشيا أن يحوّل مثل هذا الاعتراف انتباه الناخبين عن إخفاقات الحكومات اليونانيّة المتتالية، نحو إخفاقات المسؤولين الألمان والفرنسيّين المكلّفين الإشراف على أنشطة البنوك الدائنة. أو لعلّهما خشيا أنّه إن أدرك ناخبوهما تمامًا مضاعفات الاندماج الأوروبيّ، وإلى أيّ درجة بات مصيرهم الاقتصاديّ مرتبطًا، في السرّاء والضرّاء، بمصير أولئك الذين «ليسوا مثلنا»، فقد لا يعجبهم ذلك.

في أيّ حال، كان وضع الأسواق الماليّة في بداية شهر أيّار/مايو مخيفًا إلى درجة أنّه بات على القادة الأوروبيّين مواجهة الحقيقة. فوافقوا على خطّة تمويل مشتركة بين الاتّحاد الأوروبيّ وصندوق النقد الدوليّ تسمح لليونان بتسديد استحقاقاتها على ثلاث سنوات. كانت الخطّة تتضمّن تدابير تقشّف علم الجميع أنّ تطبيقها باهظ الكلفة على الحكومة اليونانيّة، ولكنّها منحت حكومات دول الاتّحاد الأوروبيّ الغطاء السياسيّ الذي كانت بحاجة إليه للموافقة على الصفقة. وفي وقت لاحق من ذلك العام، وافقت بلدان منطقة اليورو بخجل على جدار ناريّ بالقيمة التي اقترحها تيم، وبدون شرط «هيركات» إلزاميّ. شهدت الأسواق المالية الأوروبية تقلّبات طوال عام 2010، وظلّ الوضع خطرًا لا فقط في اليونان، بل كذلك في إيرلندا، والبرتغال، وإسبانيا، وإيطاليا. ولمّا كنت وتيم لا نملك القدرة على أن نفرض بالقوّة معالجة للمشكلات العميقة في أوروبا، اكتفينا مؤقّتًا بتفكيك قنبلة أخرى.

أمّا بالنسبة إلى آثار الأزمة على الاقتصاد الأميركيّ، فقد توقّفت تمامًا الانطلاقة الإيجابيّة التي سجّلها اقتصادنا في بداية العام. وتسبّبت الأخبار القادمة من اليونان بهبوط أسهم البورصات هبوطًا حادًّا. كذلك سجّلت استطلاعات الرأي الشهريّة تراجعًا في ثقة الشركات، ودفعت الشكوك بمديريها إلى تأجيل خطط الاستثمارات. وعاد تقرير الوظائف في حزيران/يونيو لتسجيل أرقام مقلقة، وظلّ كذلك حتّى الخريف.

لقد شكّل «صيف الإنعاش الاقتصاديّ» فشلًا ذريعًا.

في العام الثاني تغيّر المزاج السائد في البيت الأبيض، لا لأنّ وجودنا فيه بات أمرًا مألوفًا ومسلّمًا به، بل لأنّ كلّ يوم جديد كان يذكّرنا كم أنّنا محظوظون بالمساهمة في كتابة التاريخ. كما أنّ جهودنا لم تتراجع قطّ. لعلّ المراقب الخارجيّ كان سيرى ارتياحًا أكبر في اجتماعات فريق العمل، بعدما بات الجميع يعرفون بعضهم بعضًا جيّدًا، وتمكّنوا من وظائفهم ومسؤوليّاتهم. ولكنّ جوّ الارتياح لم يمنع أنّ الجميع كانوا يدركون الرهانات القائمة، وكنّا نلتزم بأعلى المعايير حتّى لدى قيامنا بالأمور الروتينيّة. لم يكن عليّ أبدًا أن أقول لأحد في البيت الأبيض أن يبذل جهدًا أكبر في العمل، فالخوف من ألّا يكونوا

على المستوى المطلوب، أو مصدر خيبة لي أو لزملائهم أو للناخبين الذين يعتمدون علينا، كان يحفّز الجميع أكثر ممّا قد تحفّزهم كلماتي.

كان الجميع محرومين من النوم دائمًا. ونادرًا ما كان كبار موظّفي البيت الأبيض يعملون أقلّ من اثنتي عشرة ساعة يوميًّا، ويعودون كلّهم تقريبًا للعمل في نهايات الأسبوع. هؤلاء لم يكونوا مثلي يقطنون على مسافة قصيرة جدًّا من مكان العمل، كما لم يكن في تصرّفهم جيش من الطهاة، والخدم، والمساعدين لشراء الحاجيات والطهو والذهاب إلى المصبغة واصطحاب أولادهم إلى المدرسة. كما أنّ موظّفي البيت الأبيض العازبين حافظوا على عزوبيّتهم فترة أطول ممّا كانوا يشتهون، أمّا أولئك المتزوّجون المحظوظون، فقد اعتمدوا على أزواج أو زوجات أنهكتهم المشاغل والوحدة، وهذا ما خلق حالات من التوتّر المنزليّ كنت وميشيل نعرفها تمامًا. ولطالما فوّت موظّفونا على أنفسهم حضور مباريات كرة القدم والمسرحيّات الراقصة التي يشارك فيها أبناؤهم وبناتهم، أو عادوا إلى منازلهم في ساعة متأخّرة فلم يرافقوا أطفالهم إلى أسرّتهم. أمّا أمثال رام وأكس، الذين رفضوا تحميل عائلاتهم مشقّة الانتقال للسكن في واشنطن، فبالكاد كانوا يرون زوجاتهم وأولادهم.

لم يكن أحد يتذمّر من هذا الأمر في العلن، فالجميع يعلمون ما ينتظرهم حين يتقدّمون للعمل في الحكومة، والتوازن بين العمل والحياة الخاصّة أمر ليس واردًا. ونظرًا إلى الوضعين الاقتصاديّ والعالميّ المزريين، لم يكن من المتوقع انخفاض حجم العمل. وتمامًا مثلما يتجنّب الرياضيّون في غرف تبديل الملابس الحديث عن الجروح التي تزعجهم، فقد تعلّم موظّفو البيت الأبيض الصمت عن هذا الوضع.

ولكنّ تراكم آثار الإنهاك، إضافة إلى تعاظم غضب الرأي العامّ، والمقالات الصحافيّة التي لا تُظهر أيّ تعاطف، وامتعاض الحلفاء، ووجود معارضة سياسيّة تملك في الوقت عينه النيّة والوسائل لتحويل كلّ ما نقوم به إلى ورطة لا مخرج منها – كلّ ذلك كان يستهلك الأعصاب ويزيد التوتّر حدّة. بدأت الشكاوى تتناهى إليّ بشأن انفعالات رام في الاجتماعات الصباحيّة بين الحين والآخر، والاتّهامات بأنّ لاري يمنع أشخاصًا من المشاركة في بعض اجتماعات السياسات الاقتصاديّة، والهمس بأنّ البعض يشعر بالانزعاج لأنّ فاليري تستفيد من علاقتها الشخصيّة بي وبميشيل للالتفاف على الكثير من إجراءات العمل المتّبعة في البيت الأبيض. كما اندلعت صراعات بين بعض المعاونين الشباب مثل دنيس وبن، اللذين اعتادا إطلاعي على أفكارهما وذلك قبل إرسالها عبر القنوات الرسميّة، وبين مستشاري للأمن القوميّ جيم جونز، الآتي من ثقافة عسكريّة حيث لا يجوز تخطّي الهرمية في سلسلة القيادة وحيث يجب على المرؤوسين ألّا يغادروا مواقعهم.

كذلك كان أفراد حكومتي يشعرون بالإحباط. ففيما كانت هيلاري وتيم وروبرت غيتس وإريك هولدر يحظون بالقسم الأكبر من اهتِمامي بحكم

مناصبهم، كان وزراء آخرون يقومون بعمل لا يقدَّر بثمن بدون أن يثني على جهودهم أحد. كان تيم فيلساك وزير الزراعة وحاكم ولاية أيوا السابق والمفعم بالنشاط، يستخدم أموال قانون الإنعاش الاقتصاديّ لإطلاق استراتيجيات تنمية جديدة في المناطق الريفية الفقيرة. وكانت وزيرة العمل هيلدا سوليس وأفراد فريقها يعملون لتسهيل حصول العمّال ذوي الأجر المنخفض على بدلات ساعات العمل الإضافيّ. كذلك كان صديقي القديم أرن دنكان، مفتّش المدارس السابق في شيكاغو والذي أصبح وزيرًا للتربية، يبذل جهودًا لرفع مستوى التعليم في المدارس الأدنى تصنيفًا في البلاد، حتّى حين يتسبّب ذلك بغضب نقابات المعلّمين (الحذرين بحقّ من كلّ ما قد يؤدّي إلى إخضاع الطلّاب لمزيد من الامتحانات) والمحافظين الناشطين منه (الذين يحسبون أنّ الجهود المبذولة للوصول إلى منهاج مدرسيّ مشترك ما هي إلّا مؤامرة يساريّة لتلقين أبنائهم العقائد الإيديولوجيّة).

رغم كلّ تلك الإنجازات، لم يتناسب الجهد اليوميّ الناتج عن إدارة وزارات فدرالية والدور المرموق الذي تخيّله بعض الوزراء لأنفسهم (مستشار للرئيس ومؤتمن على أسراره، وزائر دائم للبيت الأبيض). في الماضي، كان بعض الرؤساء مثل لينكولن يعتمدون بشكل شبه تامّ على وزرائهم لصياغة السياسات، فيما كان موظّفو البيت الأبيض، وعددهم ضئيل للغاية، لا يهتمّون إلّا بالحاجات الشخصيّة للرئيس وبمراسلاته. أمّا مع توسّع الإدارة الفدراليّة في الحقبة الحديثة، فقد سعى الرؤساء المتعاقبون، بوتيرة متزايدة، إلى حصر اتّخاذ القرارات تحت سقف واحد، ما زاد من عدد موظّفي البيت الأبيض ونفوذهم. وبموازاة ذلك، فإنّ الوزراء الذين أصبحوا من الاختصاصيّين أكثر فأكثر، انهمكوا في إدارة وزاراتهم الهائلة الحجم، ولم يعد لديهم الوقت للاسترسال في محادثة الرئيس.

هذا التغيّر في أسلوب الحكم ظهر جليًّا في جدول أعمالي. ففيما كان رام أو جيم جونز يرونني كلّ يوم تقريبًا، وحدهم هيلاري وتيم وغيتس كانوا يحظون بفرصة الاجتماع بي دوريًّا في المكتب البيضاوي. أمّا الوزراء الآخرون فقد كان عليهم خوض معركة لينالوا موعدًا للاجتماع بي، إلّا إن بات موضوعٌ ما يعني وزاراتهم يمثّل أولويّة بالنسبة إلى البيت الأبيض. اجتماعات الحكومة بكامل أعضائها، التي حاولنا عقدها مرّة كلّ ثلاثة أشهر، كانت فرصة لتبادل المعلومات، لكنّها باتت مثقلة جدًّا بأجنداتها ولا تسمح بتسيير العمل. مجرّد إيجاد كرسيّ للجميع في قاعة الاجتماعات كان مشكلة بحدّ ذاته، حيث يضطرّ البعض إلى المرور جانبيًّا بين الكراسي الجلديّة الضخمة شبه المتلاصقة ليتمكّنوا من الجلوس. وفي مدينة يُعتبر فيها التقارب مع الرئيس وسهولة الوصول إليه من مؤشّرات النفوذ (وهو ما جعل كبار الموظّفين يسعون إلى مكاتب الجناح الغربيّ للبيت الأبيض رغم ضيق مساحتها وضعف إنارتها وامتلائها بالقوارض، ويفضّلونها على المكاتب الفسيحة في مبنى أيزنهاور

الكائن في الجهة الثانية من الشارع)، لم يلبث بعض الوزراء أن شعروا بأنّهم محلّ إهمال وتهميش، ومُبعدون عن دائرة النشاط، ورهن بنزوات موظّفي البيت الأبيض، الذين غالبًا ما كانوا دونهم سنًّا وخبرة.

لكنّ أيًّا من تلك المشكلات لم تكن حكرًا على رئاستي، ويُشهد لأعضاء حكومتي وفريق عملي أنّهم لم يفقدوا تركيزهم حتّى مع اشتداد صعوبة جوّ العمل. وقد استطعنا، ما خلا بعض الاستثناءات، أن نتجنّب العداوات المفتوحة، والتسريب المتواصل للمعلومات الذي اتّصفت به بعض الإدارات السابقة. كما تجنّبنا أيّ نوع من أنواع الفضائح. وقد أوضحت تمامًا منذ بداية ولايتي الرئاسيّة أنّني لا أسامح على أيّ خطأ أخلاقيّ، كما أنّنا لم نوظّف أساسًا للعمل معنا أشخاصًا يعانون مشكلة من هذا النوع. ومع ذلك، عيّنت أحد رفاق صفّي القدامى في كلّية الحقوق في هارفرد، نورم أيزن، في منصب مستشار الرئيس الخاصّ لشؤون الأخلاقيّات والإصلاح الحكوميّ، لمساعدة الجميع، بمن فيهم أنا نفسي، على السير في خطّ مستقيم. كان نورم رجلًا يتميّز بالحيويّة في طبعه والانتباه إلى أدقّ التفاصيل، وذا ملامح قاسية وعينين لا ترفّان كعيون المتعصّبين، ما جعله الأمثل لذلك المنصب، أي الشخص الذي يستمتع بلقبه المستحَقّ، وهو «الدكتور لا». وحين سأله أحدهم في أحد الأيّام ما نوع المؤتمرات التي يستطيع موظّفو الحكومة الذهاب إليها، أجاب بصورة مقتضبة وفي محلّها:

«إن كان المؤتمر مسلّيًا، لا يمكنهم الذهاب».

أمّا المحافظة على المعنويّات فلم تكن بالأمر الذي يمكنني تفويضه. حاولت أن أكون سخيًّا في الثناء ومعتدلًا في النقد. كما حرصت خلال الاجتماعات على الإصغاء إلى وجهات نظر الجميع، بمن فيهم الأشخاص الأصغر سنًّا. كانت للأمور الصغيرة أهمّيتها، وحرصت على أن أحمل بنفسي كعكة الحلوى لمناسبة عيد مولد أحدهم، أو أن أتّصل بوالدَي آخر لتهنئتهما بذكرى زواجهما. وأحيانًا، حين أجدني حرًّا لبضع دقائق، كنت أسير في الأروقة الضيّقة للجناح الغربيّ وأدخل المكاتب لأسأل الموظّفين عن أحوال عائلاتهم، وعمّا يعملون عليه، وعمّا قد يقترحونه لتحسين العمل.

المثير للسخرية أنّ إحدى نواحي إدارة فريق عملي، التي احتجت إلى وقت طويل جدًّا لأتعلّمها، هي ضرورة إيلاء اهتمام أكبر لخبرات النساء وذوي البشرة الملوّنة من أفراد فريقنا. فقد اعتقدت طويلًا أنّه، بمقدار ما تزداد وجهات النظر حول طاولة ما، يكون أداء المؤسّسة أفضل، وافتخرت بأنّنا شكّلنا الحكومة الأكثر تعدّدية في التاريخ. كان البيت الأبيض مليئًا بذوي المواهب والخبرات من أصول أفريقية أميركية ولاتينية وآسيويّة، كما من النساء. وقد ضمّت مجموعتنا ميلودي بارنز مستشارةً لشؤون السياسة الداخليّة، ومنى سوتفن نائبة كبير موظّفي البيت الأبيض، وباتريك غاسبار مديرًا للشؤون السياسيّة، وسيسيليا مونيوز مديرة لشؤون التنسيق بين

الوزارات، وكريس لو أمين سرّ لشؤون الحكومة، وليزا براون سكرتيرة للموظّفين، ونانسي ساتلي مديرة لمجلس جودة البيئة، وكانوا جميعهم مثاليّين في أداء وظائفهم، وقاموا بدور أساسيّ في وضع سياساتنا. وقد أصبح كثيرون من بينهم، لا فقط مستشارين قيّمين، بل أصدقاء مقرّبين.

لم يجد أعضاء حكومتي مشكلة في التأقلم في أمكنة عملهم، ففي وزاراتهم كانوا هم على رأس القمّة وعلى الجميع أن يتأقلمون معهم. أمّا في البيت الأبيض فقد بدا أنّ النساء وذوي البشرة الملوّنة من موظّفي البيت الأبيض يواجهون – بدرجات مختلفة وفي أوقات مختلفة – ما يواجهه زملاؤهم من تساؤلات ومضايقات وشكوك في المهن الأخرى، سواء في الشركات أو في الجامعات. هل رفض لاري اقتراحي أمام الرئيس لأنّه اعتبره غير وافٍ أم لأنّني لم أفرض نفسي بالشكل الكافي؟ أم لأنّه لا يأخذ النساء بالجدّية عينها التي يأخذ بها الرجال؟ هل استشار رام أكس في تلك القضيّة من غير أن يستشيرني، لأنّه بحاجة إلى وجهة نظر سياسيّة أم لأنّ علاقة طويلة تربط بينهما؟ أم لأنّه لا يرتاح إلى السود؟ هل عليّ أن أثير هذا الموضوع؟ هل أنا حسّاس أكثر من اللازم؟

بصفتي أوّل رئيس أميركيّ أسود، شعرت بأنّ من واجبي أن أجعل من البيت الأبيض نموذجًا لمكان العمل الذي يضمّ الجميع. لكنّني في ما يخصّ ديناميكّة الفريق، لم أُعِر العرق والجنس الأهمّية عينها التي أعرتها للخلافات التي لا بدّ من أن تنشأ حين يعمل فريق من كبار المنجزين معًا وسط الجهد والتوتّر في مكان مقفل. ربّما لأنّ سلوك الجميع كان مثاليًّا بحضوري. ولم أكن أعرف بوجود مشاكل بين الموظّفين إلّا من خلال بيت أو فاليري، اللذين كان الآخرون يرتاحون إلى ائتمانهما على الأسرار، بسبب سنّهما أو طبعهما. كنت أعرف أنّ الأسلوب العصبيّ والمتّقد الذي يميّز كلًّا من رام وأكس وغيبس ولاري، فضلًا عن حدّة انفعالهم بشأن اتّخاذ المواقف في القضايا الشائكة كالهجرة والإجهاض والعلاقات بين الشرطة والأقلّيات، أمران قد لا يتقبّلهما الملوّنون والنساء في فريقنا. ومن جهة أخرى، كان أولئك الأشخاص في صراع مع الجميع، وحتّى بين واحدهم والآخر. لكنّ معرفتي الجيّدة بهم جعلتني أؤكّد أنّ سلوكهم يبقى مقبولًا ما داموا لا يختلفون عنّا نحن الذين نشأنا في أميركا وتأثّرنا بشتّى أنواع الأحكام المسبقة. وما دمت لا أسمع أيّ خبر صادم، تخيّلتُ أنّه يكفيني أن أكون المثال الحسن لفريقي من خلال معاملتي الجميع بلياقة واحترام. أمّا الإشكالات اليوميّة والشعور بالإهانة والصراعات على المكانة، فتلك أمور يمكنها أن تُحَلّ من دوني.

ولكن، مع اقتراب السنة الأولى من نهايتها، طلبت فاليري لقائي وأطلعتني على تعاظم الشعور بالاستياء بين النساء الأقدم عهدًا في البيت الأبيض. فكان عليّ أن أرى لأوّل مرّة عددًا من الأمور التي أغفلتُها من قبل. علمت أنّ واحدة على الأقلّ من بين نساء الفريق قد أجهشت بالبكاء على أثر توجيه اللوم إليها

خلال أحد الاجتماعات، كما أنّ عدّة نساء أخريات، بعدما مللن تجاهل آرائهنّ المرّة تلو المرّة، توقّفن كلّيًا عن إبداء الرأي. وقالت لي فاليري:

«حتّى إنّني لا أظنّ الرجال يعرفون ما يفعلونه، وبالنسبة إلى النساء، هذا جزء من المشكلة».

لشدّة ما أقلقني الأمر، دعوت إلى العشاء معي نحو عشر نساء من فريقنا لكي يتحدّثن عن هذا الموضوع. اجتمعنا للعشاء في غرفة الطعام العائليّة القديمة، في الطابق الأرضيّ من المنزل الرئاسيّ. لعلّ فخامة المكان، والسقف المرتفع، ووجود الخدم بربطات العنق السوداء، وآنية الطعام الثمينة أسهمت بتردّد أولئك النساء في البوح بمكنونات صدورهنّ. لم تكن مشاعر المشاركات في ذلك العشاء متطابقة، كما أنّ أيًّا منهنّ لم تزعم أنّها ضحيّة سلوك مفرط في الذكوريّة. لكنّني مع إصغائي إلى أولئك السيّدات اللواتي يتمتّعن بأفضل الكفاءات والمهارات يتحدّثن لأكثر من ساعتين، اتّضحت لي أنماط التصرّف التي باتت بمثابة طبيعة ثانية بالنسبة إلى رجال كثيرين ضمن فريقي – كصياحهم وإطلاقهم الشتائم أثناء النقاش حول السياسات، أو سيطرتهم على مجريات الحديث عبر مقاطعة الآخرين (ولا سيّما النساء) باستمرار، أو إدلائهم بفكرة سبق لشخص آخر (غالبًا ما تكون امرأة) أن تحدّث عنها قبل نصف ساعة، فينسبونها إلى أنفسهم – وأدركت أنّ تلك السلوكيّات قد تركت لدى النساء شعورًا بالتهميش والإهمال، فبتن يتردّدن أكثر فأكثر في التعبير عن آرائهنّ. ومع أنّ النساء أجمعن على تقديرهنّ لأسلوبي في طلب آرائهنّ خلال الاجتماعات، وعدم تشكيكهنّ في احترامي لعملهنّ، أرغمتني قصصهنّ على مراجعة نفسي والتفكير في ما ربّما تسبّبت به نزعتي الذكوريّة – كتساهلي مع محاولة البعض فرض آرائهم خلال الاجتماعات أو استمتاعي ببعض التعليقات اللاذعة – من أذى لأولئك النساء.

لا يمكنني تأكيد أنّ كلّ القضايا قد حُلّت في تلك الليلة («من الصعب التخلّص من النظام الأبوي في عشاء واحد»، قلت بعد العشاء لفاليري)، مثلما لا يمكنني تأكيد أنّ لقاءاتي بين الحين والآخر بأفراد فريقي السود واللاتينيّين والآسيويّين والأميركيّين الأصليّين كانت تضمن ألّا يشعروا أبدًا بأنّهم مستبعدون. لكنّني أعلم أنّني حين كلّمت رام والرجال الآخرين عمّا تشعر به زميلاتهنّ، فوجئوا وأسفوا وتعهّدوا بتحسين سلوكهم. ومن جهتهنّ، بدا أنّ النساء فهمن جيّدًا اقتراحي عليهنّ أن يثبتن أنفسهنّ أكثر في المناقشات («إذا حاول أحدهم مقاطعتك، أجيبيه بأنّك لم تنهي كلامك!»). لم أقل لهنّ ذلك فقط لأجل صحّتهنّ العقليّة، بل لأنّهنّ يملكن من المعلومات والأفكار القيّمة ما أحتاج إلى سماعه لكي أقوم بعملي على نحو جيّد. وبعد أشهر قليلة، وفيما كنت وفاليري نسير معًا من الجناح الغربيّ إلى مبنى أيزنهاور، أخبرتني أنّها لاحظت تقدّمًا في التواصل بين الموظّفين.

«وأنت، كيف حالك؟» سألتني.

توقّفت في أعلى الدرج المؤدّي إلى مبنى أيزنهاور لأبحث في جيوبي عن بعض الأوراق التي دوّنت عليها بعض الملاحظات الضروريّة للاجتماع الذي نتوجّه إليه، ثمّ أجبتها:

«أنا بخير».

«أنت متأكّد؟» عادت فاليري لتسألني وقد ضاقت عيناها وهي تحدّق في وجهي كطبيب يعاين مريضًا بحثًا عن أعراض مرض ما.

وجدت الأوراق التي كنت أبحث عنها، واستأنفنا السير، وقلت لها:

«نعم، بخير. لماذا؟ هل أبدو لك مختلفًا؟».

«لا»، ردّت فاليري وهي تهزّ برأسها، «أنت لم تتغيّر أبدًا. وهذا ما لا أفهمه».

لم تكن تلك المرّة الأولى التي تشير فيها فاليري إلى أنّ الرئاسة لم تغيّر فيّ الكثير. أدركتُ أنّها قصدت بذلك مجاملتي، وأنّ تعليقها ما هو إلّا تعبير عن ارتياحها إلى أنّني لم أزهُ بنفسي، أو أفقد روح الدعابة، أو أتحوّل إلى نذل يملأه الشعور بالمرارة. ولكنّها مع استمرار الحرب والأزمة الاقتصادية وتراكم مشاكلنا السياسية، ساورها القلق من أنّ هدوئي مبالغ فيه، ويخفي في الواقع القدر الهائل ممّا أكتمه بداخلي من التوتّر.

ذلك القلق لم يساور فاليري وحدها. فقد راح بعض أصدقائي يوجّهون إليّ كلمات التشجيع التي يغلب عليها الحزن وصدق المشاعر، وكأنّما بلغهم أنّي مصاب بمرض خطير. حتّى إنّ مارتي نيسبيت وإريك ويتاكر فكّرا في القدوم لنمضي معًا بعض الوقت ونشاهد مباراة في كرة السلّة، ونقضي «ليلة مع الرفاق» بحسب تعبيرهما، للترويح عنّي. وكذلك أعربت ماما كاي التي أتت لزيارتنا عن دهشتها الحقيقية حين رأتني في أحسن حال.

«وماذا كنتِ تتوقعين؟» سألتها متعمّدًا إغاظتها وأنا أنحني لأعانقها، «هل ظننتِني مصابًا بطفح جلدي في وجهي؟ أو أنّ شعري بدأ يتساقط؟».

«أوه، كفى!» قالت لي وهي تربّت ذراعي ممازحةً. ثمّ ابتعدت وراحت تحدّق بي تمامًا كما فعلت فاليري، باحثة عن علامات إرهاق أو توتّر، ثمّ أضافت: «ظننتُك تبدو أكثر تعبًا. هل تأكل كما يجب؟».

هذا القدر من الاهتمام أربكني، حتّى إنّني فاتحتُ غيبس بشأنه في أحد الأيّام، فضحك وقال:

«دعني أقُلْ لك يا سيّدي، لو أنّك تشاهد نشرات الأخبار، لقلقتَ على نفسك أيضًا».

عرفت ما يقصده غيبس. فبعد أن يصبح المرء رئيسًا، لا بدّ من أن تتأثّر صورته لدى الناس، وحتّى الأكثر معرفةً به، بوسائل الإعلام. ما فاتتني ملاحظته، أقلّه حتّى بدأت أتنقّل بين محطّات التلفزيون مصغيًا إلى نشرات الأخبار، هو الاختلاف الذي طرأ على الصورة التي ينقلها الصحافيون عن إدارتي. فحينما كنّا نسجّل تأييدًا واسعًا في استطلاعات الرأي، أي في الفترة

الفاصلة بين نهاية حملتي الانتخابيّة وتسلّمي مهامّ الرئاسة، كانت معظم التقارير الإخباريّة تُظهرني مفعمًا بالنشاط، مبتسمًا، أصافح الآخرين، أو أقف متحدّثًا أمام خلفيّات مشهديّة مثيرة للانطباع، وحركات يديّ وتعابير وجهي تنضح بالطاقة والسيطرة. أمّا بعدما بات معظم الأخبار سلبيًّا، فقد أخذت وسائل الإعلام تقدّم صورة مختلفة منّي، فأظهرتني أكبر سنًّا، أمشي بمفردي خلف أعمدة البيت الأبيض، أو في الحديقة الجنوبية متّجهًا إلى المروحيّة الرئاسيّة، بكتفين متراخيتين، وعينين حزينتين، وملامح أرهقتها أعباء الحكم.

بعدما أصبحتُ في مهبّ الريح، ظهرت عنّي على الملأ صورة أشدّ حزنًا.

في الواقع، لم أشعر بأنّ الحياة التي أعيشها قاتمة جدًا. كنتُ كسائر أفراد فريق عملي، أتمنّى النوم وقتًا أطول قليلًا. وكان كلّ يوم يحمل معه حصّته من المصاعب والهموم وخيبات الأمل. وشعرتُ بالاستياء من الأخطاء التي ارتكبتها والاستراتيجيات التي لم تأتِ بالنتائج المنشودة. كذلك كانت ثمّة اجتماعات أخشاها، واحتفالات أجدها تافهة، ومحادثات أفضّل تجنّبها. وصحيح أنّني لجمتُ نفسي عن الصراخ في وجوه البعض، لكنّني كنت أشتم وأتأفّف كثيرًا، وأشعر بأنّني عرضة للافتراء مرّة واحدة في اليوم على الأقلّ.

لكن، كما اكتشفت في نفسي خلال الحملة الانتخابيّة، نادرًا ما كانت العقبات والصراعات تصيبني في الصميم. لا بل إنّ احتمال تعرّضي للاكتئاب ما كان يزداد إلّا عندما أشعر بأنّني غير نافع، وأضيّع وقتي أو أهدر الفرص. لكنّني لم أشعر بذلك قطّ حتى خلال أسوأ أيّامي في الرئاسة، فالمنصب لم يُفسح لي مجالًا لليأس أو العجز. كلّما عقدت اجتماعًا مع فريقي لإيجاد حلّ لمشكلة معقدة، كنت أخرج منه مفعمًا بالنشاط لا مستنزَف القوى. كما أنّ مخيّلتي تغذّت من كلّ زيارة أقوم بها، سواء أكانت لأحد المصانع لرؤية كيف يتمّ التصنيع، أو لمختبر لأستمع إلى شرح العلماء عن إنجاز علميّ جديد. وعلى غرار ذلك، كان قلبي يمتلئ غبطة في كلّ لقاء يجمعني بعائلة مزارعين للتخفيف عنهم بعدما أجبرتهم العاصفة على ترك منزلهم، أو بمدرّسين يبذلون قصارى جهودهم لمساعدة أطفال أهملهم الآخرون، والسماح لنفسي ولو للحظة، بالشعور بما يشعرون به.

لا شكّ في أنّني كنت بغنىً عن صخب الرئاسة، وأبّهتها، والصحافة، والقيود الفعليّة. ولكن، عملي؟

لقد أحببت عملي حتّى لو لم يبادلني الشعور.

بعيدًا عن العمل، حاولت ألّا أخسر أسلوبي في العيش، فحافظت على طقوسي: الرياضة الصباحية، والعشاء مع عائلتي، والنزهة المسائية في الحديقة الجنوبية. في الأشهر الأولى من الرئاسة، كانت تلك الطقوس تتضمّن أيضًا قراءة فصلٍ من رواية «حكاية باي» لساشا كلّ ليلة قبل اصطحابها وماليا إلى السرير. ولكن عندما حان الوقت لاختيار الكتاب التالي، قرّرت ساشا أنّها

كشقيقتها، أصبحت أكبر سنًّا من أن تحتاج إلى مَن يقرأ لها الحكايات. فكتمتُ خيبتي وعوّضت عن ذلك بمباراة بلياردو كلّ ليلة مع سام كاس.

كنّا نلتقي في الطابق الثالث من المسكن الرئاسيّ بعد العشاء، بعد أن نتبادل، ميشيل وأنا، حكايات يومنا، وينهي سام تنظيف المطبخ، فأشغّل بعض أغاني مارفن غاي، أو أوتكاست، أو نينا سيمون على جهاز الآيبود الخاصّ بي. كان جمع الكرات وترتيبها على عاتق الخاسر في مباراة الليلة السابقة، ثمّ نلعب نصف ساعة، ينقل إليّ سام في خلالها الثرثرة الدائرة في أروقة البيت الأبيض، أو يطلب النصيحة حول حياته العاطفية، وبدوري، أخبره أمرًا ظريفًا قامت به إحدى ابنتيّ أو مشاحنة سياسيّة أثارت غضبي. ولكنّنا في أغلب الأحيان، كنّا نغتاب الجميع، ونجرّب تسديدات مستحيلة في البلياردو، فأترك لصوت الرمية أو سقوط الكرة في ثقب الزاوية أن يصفّي ذهني قبل أن أتوجّه إلى قاعة المعاهدات لأقوم بعملي المسائي.

في البداية، كانت مباريات البلياردو تقدّم لي عذرًا لأتسلّل إلى شرفة الطابق الثالث وأدخّن سيجارة. لكنّ تلك اللحظات المسروقة توقفت عندما أقلعت عن التدخين، مباشرة بعد أن وقّعت قانون الرعاية الصحّية. اخترت ذلك اليوم للإقلاع عن التدخين لأنّني أحببت رمزيته، لكنّني كنت قد اتّخذت القرار قبل أسابيع قليلة، عندما شمّت ماليا رائحة التبغ في أنفاسي، فعبست وسألتني عمّا إن كنت أدخّن. أمام الاختيار بين أن أكذب على ابنتي أو أكون مثالًا سيّئًا، اتّصلت بطبيب البيت الأبيض وطلبت منه أن يرسل لي علبة من علكة النيكوتين. وقد أدّت الغاية المطلوبة، لأنّني لم أدخّن سيجارة واحدة منذ ذلك الحين. لكنّني استبدلت إدمانًا بآخر: فقد أمضيت الفترة الباقية من ولايتي وأنا أمضغ علكة بلا توقف، وغلافات العلكة الفارغة تظهر من جيبي، وأترك خلفي أثرًا من الأوراق الفضّية اللمّاعة يجدها الآخرون على الأرض أو تحت مكتبي أو بين وسائد الأريكة.

أتاحت لي كرة السلّة ملجأ آمنًا آخر. فمتى سمح جدول أعمالي في نهايات الأسبوع بذلك، كان ريغي لاف ينظّم مباراة يدعو إليها بعض أصدقائه ويحجز لنا ملعبًا في قاعدة فورت ماكنير، أو مقرّ مكتب التحقيقات الفدراليّ، أو وزارة الداخليّة. كانت المباريات قويّة – فما خلا بعض الاستثناءات، كان معظم المشاركين من لاعبي الدرجة الأولى السابقين في الفرق الجامعيّة، وبالكاد تتجاوز أعمارهم الثلاثين عامًا – وحتّى لو أنّني رفضت الاعتراف بذلك، فقد كنت عادةً أحد أضعف اللاعبين في الملعب. ولكنّني استطعت أن أقوم بدوري في الملعب من دون حاجة إلى المبالغة، فكنت أرمي الكرة إلى لاعب في الموقع المناسب، أو أحاول التسديد حين أجد فرصة، أو أقوم بهجمات مرتدّة، وفي حماسة المنافسة الرياضيّة بين الرفاق كنت أنسى همومي.

تلك المباريات المرتجلة مثّلت الاستمرارية بالنسبة إليّ، أو خيطًا يصلني بذاتي القديمة. وعندما كان فريقي يتغلّب على فريق ريغي، أحرص على

تذكيره بذلك طوال الأسبوع. لكنّ المتعة التي وجدتها في كرة السلّة لا تُقارَن بالإثارة والتوتّر اللذين كنت أشعر بهما حين أذهب لتشجيع فريق ساشا المؤلّف من طالبات الصفّ الرابع.

أطلقن على أنفسهنّ اسم «الأفاعي» (مرحى لمَن فكّر في ذلك الاسم)، وصباح كلّ يوم سبت خلال الموسم، كنت أسافر وميشيل إلى ملعب في حديقة عامّة صغيرة في ماريلاند، ونجلس في المدرّجات مع العائلات الأخرى، ونهتف بشدّة كلّما تكاد إحدى الفتيات تنجح في التسجيل، ونذكّر ساشا بأن تعترض لاعبات الفريق الخصم أو بأن تعود إلى الدفاع، ونبذل قصارى جهدنا لئلّا نكون «كأولئك الآباء» الذين يصرخون بالحكّام. كانت مايسي بايدن، حفيدة جو وإحدى أفضل صديقات ساشا، نجمة الفريق. لكنّ معظم الفتيات الأخريات كنّ جديدات على عالم رياضة كرة السلّة المنظمة. ويبدو أنّ تلك كانت أيضًا حال مدرّبَيهم، وهما زوجان شابّان ودودان يعملان مدرّسين في سيدويل، ولم يعتبرا، باعترافهما الشخصيّ، كرة السلة رياضتهما الأساسية. بعد مشاهدة المباريات الأولى التي كانت رائعة ولكنّها تتّسم بالفوضى، تطوّعتُ وريغي لتخصيص الوقت لتدريب فريق الفتيات بصورة غير رسميّة بعد ظهر أيّام الأحد. وشدّدنا على الأمور الأساسية (المراوغة، التمرير، التأكّد من ربط شريط الحذاء قبل الركض في الملعب). وعلى الرغم من أنّ ريغي كان ينفعل أحيانًا خلال التدريب، («بايج، لا تدعي إيزابيل تثير غضبك هكذا!»)، بدا أنّ الفتيات يستمتعن مثلنا بالأمر. وعندما فاز فريق الأفاعي بالدوري بنتيجة 18-16 بعد مباراة مثيرة، احتفلت وريغي بفوزهنّ كما لو أنّها بطولة الفرق الجامعيّة.

أعتقد أنّ كلّ والد يستمتع بتلك اللحظات التي يتباطأ فيها العالم، وينسى المرء جهوده وتعبه، ولا يعود من أهمّية إلّا لحضوره، حضورًا كاملًا، ليشهد على معجزة ولده وهو يكبر. ونظرًا إلى كلّ الوقت الذي فوّتُّه على نفسي طوال سنين من الحملة الانتخابية والجلسات التشريعية، فقد بتُّ أكثر اعتزازًا «بالأمور الطبيعيّة التي يفعلها الآباء». ولكن بالطبع، لم يعد أيّ شيء في حياتنا طبيعيًا تمامًا، كما اتّضح لي في العام التالي، عندما بدأ، على الطريقة الرائجة في واشنطن، عدد قليل من أهالي طفلات يلعبن في فريق خصم بمدرسة سيدويل، يشتكون إلى مدرّبَي فريق الأفاعي، وإلى المدرسة كما أفترض، من أنّني وريغي لا ندرّب بناتهنّ أيضًا. أوضحنا أنّ ما نقوم به أمر عاديّ جدًّا، ومجرّد ذريعة لأقضي وقتًا إضافيًّا مع ساشا، حتّى إنّنا عرضنا مساعدة الآباء الآخرين على تنظيم تدريبات لبناتهم. ولكن عندما بات واضحًا أنّ الشكاوى لا علاقة لها بكرة السلّة («لا شكّ في أنّهم يفكّرون في أنّ بوسع بناتهم أن يكتبن في طلب الانتساب إلى جامعة هارفرد أنّهنّ تدرّبن على يديك»، قال ريغي ساخرًا)، وأنّ مدرّبَي فريق الأفاعي شعرا بالحرج، قرّرت أنّ من الأسهل للجميع أن أعود إلى صفوف المشجّعين.

على الرغم من بعض هذه الحوادث المثيرة للغضب من هذا القبيل، لا يمكن إنكار أنّ وضع عائلة رئيس الولايات المتّحدة الذي تمتّعنا به، عاد علينا بالكثير من الفوائد. فكلّ متاحف المدينة كانت تسمح لنا بزيارتها بعد ساعات الإقفال، مما يجنّبنا الحشود (ما زلت ومارفن نضحك ونحن نتذكّر تلك المرّة حين قرّر أن يقف أمام لوحة كبيرة ودقيقة التفاصيل لرجل عارٍ في كوركوران غاليري خشية أن تراها الفتاتان). ولمّا كانت الجمعيّة الأميركيّة للأفلام السينمائيّة ترسل إلينا آخر الإنتاجات فقد استفدنا كثيرًا من قاعة السينما في البيت الأبيض، على الرغم من الاختلاف الكبير بين ما أفضّله وما تفضّله ميشيل، فهي تحبّ الكوميديا العاطفيّة بينما كانت أفلامي المفضّلة تتضمّن عادة، بحسب قولها، «أشياء مرعبة تحدث للناس ثمّ يموتون».

كما أنّ الفريق الرائع لموظّفي البيت الأبيض سهّل علينا مهمّة الاهتمام بالضيوف. فلم يعد علينا القلق كما هي حال معظم أهالي الأطفال، الذين يعملون، بشأن الجهد المطلوب بعد أسبوع طويل من العمل، للتسوّق أو للطهو أو لترتيب منزل يبدو كأنّه تعرّض لإعصار. وإلى جانب لقاءاتنا نهاية كلّ أسبوع مع حلقة أصدقائنا المقرّبين، بدأنا بتنظيم مآدب عشاء صغيرة في المنزل الرئاسيّ مرّة كلّ بضعة أشهر، ندعو إليها الفنّانين والكتّاب والأساتذة الجامعيّين ورجال وسيّدات الأعمال، وغيرهم ممّن التقيناهم وأردنا أن نعرفهم معرفة أفضل. كانت تلك اللقاءات تمتدّ حتى ما بعد منتصف الليل، وتحفل بالأحاديث التي يزيدها الخمر وهجًا وحماسة، والتي تلهمنا (كما حين راحت طوني موريسون، بمزيج من الهيبة والظّرف الماكر، تقصّ علينا حكاية صداقتها مع جيمس بالدوين)، وتثقّفنا (كشرح الرئيس المشارك لمجلس مستشاري العلوم والتكنولوجيا الذي أنشأتُه، الدكتور إريك لاندر، لأحدث الإنجازات في الطبّ الوراثي)، وتسحرنا (كما حين راحت ميريل ستريب تنشد باللغة الصينيّة كلمات أغنية عن الغيوم تعلّمتها في أحد أدوارها منذ سنوات). تلك الأحاديث كانت عمومًا تجعلني أشعر الارتياح بشأن مستقبل البشرية.

لكن ربّما كانت الموسيقى أفضل نشاط ترفيهيّ شهده البيت الأبيض. أحد أهداف ميشيل بصفتها زوجة الرئيس الأميركيّ كان أن تجعل من البيت الأبيض مكانًا أكثر ترحيبًا أو «بيتًا للشعب» يشعر جميع زائريه بأنّه يمثّلهم، لا بأنّه مكان للسلطة محصّن وناءٍ. عملت ميشيل مع المكتب الاجتماعي في البيت الأبيض لتسهيل قيام عدد أكبر من طلّاب المدارس المحليّة بزيارتنا، وأطلقت برنامج تبنٍّ يجمع بين الأطفال المحرومين اجتماعيًّا وموظفي البيت الأبيض. كما سمحت بمجيء الأطفال إلى الحديقة الجنوبية للاحتفال بالهالووين، وخصّصت ليالي لعرض الأفلام السينمائية على عائلات العسكريين.

وفي هذا الإطار نظّم مكتبها عددًا من النشاطات الموسيقيّة في البيت الأبيض كانت تُبثّ على شاشة التلفزيون الرسميّ، شارك فيها بعض أشهر الفنّانين الأميركيّين، مثل ستيفي ووندر، وجنيفر لوبيز، وجاستن تيمبرلايك،

وكذلك بعض الفنّانين الجدد الواعدين مثل ليون بريدجز، وبعض الأساطير الحيّة مثل بي. بي كينغ. كان أولئك الفنّانون يقضون جزءًا من يومهم في ورش عمل موسيقية مع الأطفال قبل أن يقدّموا أغانيهم أمام بضع مئات من الضيوف على مسرح أقيم في القاعة الشرقيّة، وأحيانًا في الحديقة الجنوبيّة. وإلى جانب الحفلة الموسيقيّة الخاصّة بجائزة غيرشوين، التي يقيمها البيت الأبيض كلّ عام تكريمًا لأحد كبار المؤلّفين أو المغنّين، كانت تلك النشاطات تسمح لأفراد عائلتي بالجلوس في مقاعد الصفّ الأمامي ثلاث أو أربع مرات في السنة لحضور إحدى أضخم الحفلات الموسيقيّة.

اشتملت تلك النشاطات على شتّى الأنواع الموسيقيّة: موتاون، برودواي، البلوز، فييستا لاتينا، غوسبل، الهيب هوب، الكاونتري، الجاز، والموسيقى الكلاسيكية. كان الموسيقيون يتدرّبون عادة في اليوم السابق لظهورهم. وإذا صودف وجودي في الطابق الأعلى بمنزلنا الرئاسيّ وهم يتمرّنون على آلاتهم، كنت أسمع أصوات الطبول والباس والغيتار الكهربائي تتردّد عبر أرضيّة قاعة المعاهدات. وفي بعض الأحيان كنت أنزل عبر الدرج الخلفي لأتسلّل إلى القاعة الشرقيّة، وأقف في الخلف لئلّا أجذب الانتباه، وأتفرّج على الفنّانين وهم يعملون: هنا فريق من اثنين يعملان على تحقيق التناغم بين ألحانهما، وهناك مغنٍّ يتوافق على الموسيقى مع أوركسترا البيت الأبيض. كنت أقف مدهوشًا أمام إتقان الجميع العزف على آلاتهم، والسخاء الذي يظهرونه في التعامل بعضهم مع بعض واندماجهم عقلًا وجسدًا وروحًا، وأشعر بالغيرة من الفرح النقيّ والكليّ الذي يتجلّى في عملهم، في ما يشكّل نقيضًا للمسار السياسي الذي اخترته.

أمّا الحفلات الموسيقية الفعلية، فأقلّ ما يقال فيها أنّها كانت رائعة وحماسية. لا أزال أتذكّر بوب ديلان، الذي لم يرافقه إلّا عازف باس وعازف بيانو وغيتاره، وهو يغنّي لنا نسخة مفعمة بالحنان من «الأزمنة تتغيّر». وعندما انتهى نزل عن المسرح وصافحني، ثمّ ابتسم قليلًا وانحنى أمامي وأمام ميشيل ليختفي بدون أن ينبس ببنت شفة. كما أتذكّر كاتبًا مسرحيًا شابًّا من أصل بورتوريكي يُدعى لين مانويل ميراندا، أخبرنا خلال التقاط الصور قبل بدء أمسية شعريّة وموسيقيّة، تتخلّلها قراءات ثقافية، أنّه ينوي أن يقدّم أمامنا للمرّة الأولى، أغنية البداية في كوميديا موسيقيّة من نوع الهيب هوب تتناول حياة أوّل وزير للخزانة الأميركيّة، ألكسندر هاميلتون. شجّعناه بأدب محاولين أن نخفي شكوكًا ساورتنا في أعماقنا، حتى اعتلى خشبة المسرح وبدأ العزف فجنّ جنون الحضور.

وذات مرّة غنّى بول مكارتني لزوجتي أغنية عاطفيّة بعنوان «ميشيل»، فضحكت وهي تشعر ببعض الإحراج، فيما راح الحضور يصفّقون. وتساءلتُ عمّا كان سيقوله والدا ميشيل لو أنّ أحدهم طرق بابهما في ساوث سايد في

عام 1965، عام صدور تلك الأغنية، ليخبرهما أنّ مغنّي فريق البيتلز الذي كتبها سيغنّيها لابنتهما على خشبة المسرح في البيت الأبيض.

أحبّت ميشيل تلك الحفلات بقدر ما أحببتُها. لكنّني أظنّها كانت تفضّل حضورها مدعوّةً لا مضيفة. في ظاهر الأمور، كانت لديها كلّ الأسباب لتشعر بالرضى في حياتنا الجديدة: فابنتانا بدتا سعيدتين، أمّا هي فسرعان ما كوّنت لنفسها حلقة جديدة من الصديقات، ومن بينهنّ أمّهات كثيرات لرفاق ماليا وساشا في المدرسة. كما كان لديها هامش حرّية أوسع ممّا لديّ لمغادرة البيت الأبيض بدون لفت الأنظار، فضلًا عن أنّ مبادرتها للحدّ من السمنة لدى الأطفال – المسمّاة «لنتحرّك!» – لقيت الاستحسان الواسع وبدأت بتحقيق نتائج ملحوظة. كذلك كانت تزمع أن تطلق، بالتعاون مع جيل بايدن، مبادرة جديدة تُدعى «توحيد القوى»، من شأنها توفير الدعم لعائلات الجنود. وكلّما ظهرت أمام الجمهور، سواء أكانت تزور أحد الصفوف في مدرسة حكوميّة، أم تتبادل المزاح مع مقدّمي البرامج الحواريّة التلفزيونيّة الليليّة، كان الجميع ينجذبون تلقائيًّا إلى صدقها ودفئها وابتسامتها وسرعة بديهتها. ومن الإنصاف القول إنّها لم ترتكب زلّة لسان أو هفوة واحدة منذ وصولنا إلى واشنطن.

ومع ذلك، وعلى الرغم من نجاح ميشيل وشعبيتها، كنت أشعر دائمًا بأنّ في أعماقها توتّرًا كامنًا، يكاد لا يُستشعر ولكنّه ثابت، كضجيج خافت ينبعث من آلة خفيّة. بدا الأمر كأنّ وجودنا بين جدران البيت الأبيض كثّف أسباب إحباطها السابقة وجعلها أكثر قوّة وبروزًا، سواء أكان ذلك انغماسي في العمل على مدار الساعة، أم الطريقة التي كانت السياسة تكشف بها عائلتنا أمام الأنظار وتُعرّضها للانتقاد المستمرّ، أو الميل العامّ، حتى من جانب الأصدقاء والأنسباء، إلى اعتبار دورها ثانويًّا من حيث الأهمّية.

في طليعة الأسباب أنّ البيت الأبيض كان يذكّرها يوميًا بأنّ الجوانب الأساسيّة في حياتها لم تعد تحت سيطرتها بالكامل. فالأشخاص الذين نقضي معهم وقتًا، والأمكنة التي نقصدها للإجازات، والمكان الذي سنعيش فيه بعد انتخابات 2012، وحتى سلامة عائلتها، كلّ ذلك كان بشكل أو بآخر، رهنًا ببراعتي في أداء عملي، أو بما يفعله – أو لا يفعله – فريق العمل في الجناح الغربيّ من البيت الأبيض، أو بأهواء الناخبين، أو بالصحافة، أو بميتش ماكونيل، أو بنسب البطالة، أو بحدثٍ غير متوقع أبدًا يجري في المقلب الآخر من العالم. لم يعد أيّ شيء أكيدًا، لا بل إنّ العكس من ذلك هو الصحيح. ولذلك، وبإدراك منها أو بغير إدراك، لم يفارقها الشعور بالحذر بصرف النظر عن الانتصارات والأفراح الصغيرة التي قد يحملها أحد الأيّام أو أحد الأسابيع أو أحد الأشهر. وظلّت في حال من الترقّب لمفاجآت الزمن، كأنّها تهيّئ نفسها لوقوع الكارثة.

لكنّ ميشيل نادرًا ما أفصحت لي عن تلك المشاعر، فقد كانت تعرف العبء الملقى على كاهلي ولم ترَ أيّ جدوى من الإضافة إليه. كما أنّني لم أكن أستطيع، في المستقبل المنظور على الأقلّ، عمل الكثير لتغيير ظروفنا.

ولعلّها امتنعت عن الكلام لأنّها عرفت أنّني قد أحاول تبديد مخاوفها، أو طمأنتها مؤقّتًا، أو الإيحاء بأنّ كلّ ما تحتاج إليه هو النظر إلى الأمور من زاوية مختلفة.

إن كنتُ أنا على ما يُرام، يجب أن تكون كذلك هي أيضًا.

ومع ذلك كانت ثمّة فترات طويلة سار كلّ شيء فيها على ما يُرام، وأمسيات تدثّرنا فيها ببطانية لمشاهدة برنامج تلفزيوني، وساعات بعد ظهر أيّام الأحد، لعبنا خلالها على السجّادة مع ابنتينا وبو حتّى ردّد الطابق الثاني بكامله صدى ضحكاتنا. لكنّ ميشيل غالبًا ما كانت تقصد مكتبها بعد العشاء، بينما أسير أنا في الرواق الطويل المؤدّي إلى قاعة المعاهدات. وحين أنهي العمل، أجدها قد نامت، فأخلع ملابسي، وأنظّف أسناني، وأنزلق تحت أغطية السرير محاذرًا إيقاظها. ورغم أنّني نادرًا ما واجهت صعوبة في النوم أثناء الوقت الذي قضيته في البيت الأبيض، ورغم أنّني بفعل التعب كنت أستسلم للنوم حالما أضع رأسي على الوسادة، فقد عرفتُ ليالي كنت أفكّر فيها، وأنا أرقد إلى جانب ميشيل في الظلام، في الأيّام التي كان فيها كلّ شيء أقلّ وطأة بيننا، وابتسامتها أكثر حضورًا، وحبّنا حرًّا من القيود، فينقبض قلبي فجأة لفكرة أنّ تلك الأيّام قد لا تعود أبدًا.

حين أعود بتفكيري إلى الماضي، أتساءل عمّا إن كان ردّ فعل ميشيل على كلّ ما مررنا به من التغيّرات هو الأكثر صدقًا، وعمّا إن كنت، بتظاهري بالهدوء وسط الأزمات المتراكمة وإصراري على أنّ كلّ شيء سيتحسّن في النهاية، لا أقوم إلّا بحماية نفسي ومضاعفة شعورها بالوحدة.

في تلك الفترة تقريبًا راودني حلم متكرّر. فكنت أراني في مدينة مجهولة، في شوارع مزيّنة بالأشجار وتتميّز بحركة سير خفيفة، وتنتشر على جانبيها محالّ ذات واجهات، وذلك كلّه في يوم طقسه جميل ودافئ، ونسيمه لطيف، وقد خرج الناس للتسوّق أو ليقودوا كلابهم في نزهة أو كانوا يعودون إلى منازلهم بعد العمل. في إحدى المرّات رأيتني أركب درّاجة، لكنّي في أغلب الأحيان كنت أراني أتنزّه سيرًا في تلك الشوارع، بدون أيّ أفكار محدّدة، ثمّ أدرك فجأة أنْ لا أحد يتعرّف إلي، وأنّ فريق حراستي الخاصّ غائب، وأنّني غير مضطرّ إلى أن أكون في مكان محدّد، وأنّ أيّ خيار أتّخذه لا يترك أيّة انعكاسات، فأدخل إلى أحد المتاجر وأشتري قنّينة ماء أو علبة شاي مثلج، وأدردش قليلًا مع البائع. ثمّ أجلس على مقعد قريب، وأفتح سدادة قنّينة الماء، وأشرب منها جرعة، وأشاهد العالم يمرّ من أمامي.

فأشعر كأنني فزت بجائزة اليانصيب.

ظنّ رام أنّه وجد وسيلة لاستعادة الزخم السياسيّ. فقد كشفت أزمة وول ستريت عن ثغرة في تنظيم الأسواق الماليّة، وكنت خلال الفترة الانتقاليّة لتسلّمي السلطة، قد طلبت من فريقنا الاقتصاديّ إعداد إصلاحات تشريعيّة تقلّل من احتمال وقوع أزمة مشابهة في المستقبل. وكان رام على قناعة تامّة

بأنّ من الأفضل أن نعجّل بإعداد مشروع قانون «إصلاحات وول ستريت» ونحيله على التصويت. وقد قال لي:

«هذا القانون سيعيدنا إلى جانب الملائكة، وإذا حاول الجمهوريّون عرقلته، فسنضعه في مؤخّراتهم».

كانت لدينا كلّ الأسباب للشكّ في أنّ ميتش ماكونيل سيعارض تنظيماتنا الماليّة الجديدة. والواقع أنّه بنى سيرته المهنيّة على معارضة كلّ أنواع التنظيم الحكوميّ (قوانين البيئة، قوانين العمل، قوانين سلامة العمّال، قوانين تمويل الحملات الانتخابيّة، قوانين حماية المستهلك) التي من شأنها تقييد حرّية الشركات الأميركيّة ومنعها من التصرّف كما يحلو لها. لكنّ ماكونيل كان يعي كذلك أنّ المرحلة محفوفة بالأخطار السياسيّة وأنّ الناخبين لا يزالون يربطون بين الحزب الجمهوريّ وبين الشركات الكبرى وأصحاب المليارات الذين يملكون اليخوت، ولم يكن ينوي أن يدع مواقف حزبه المناهضة لأيّ تنظيم تحول دون فوزه بالأغلبية في مجلس الشيوخ. وفيما لم يُخف نيّته عرقلة كلّ بنود أجندتي السياسيّة، وهو ما بات أسهل بعدما حرم فوز سكوت براون في السباق إلى مجلس الشيوخ عن ولاية ماساتشوستس الديمقراطيين من صوتهم الستّين، فقد نقل إلى تيم خلال اجتماع في مكتبه في الكابيتول أنّه قد يقوم باستثناء في مسألة إصلاحات وول ستريت. وأخبرنا تيم بعد عودته من ذلك الاجتماع:

«سيصوّت ضدّ أيّ شيء نقترحه، وكذلك سيفعل معظم أفراد مجموعته. لكنّه قال إنّنا قد نجد خمسة جمهوريين للوقوف معنا وإنّه لن يسعى لإعاقتهم».

«وهل من شيء آخر؟» سألته.

«لا شيء سوى أنّ العرقلة تناسبهم»، أجاب تيم، «وقد بدا راضيًا عن نفسه».

كان تنازل ماكونيل أمام المزاج العامّ حدثًا جللًا، لكنّه لم يعنِ أنّه بات من السهل علينا إقناع الكونغرس بإقرار إصلاحات وول ستريت. فمديرو المصارف لم يخالجهم بعد أيّ شعور بالندم إزاء الفوضى الاقتصادية التي تسبّبوا بها، كما لم يُظهروا أيّ امتنان حيال كلّ ما فعلناه لانتشالهم من الورطة (وأصبحت تهمة «مناهضة الأعمال» لصيقة بي في الصحافة المالية). لا بل إنّهم رأوا في جهودنا لتنظيم أنشطتهم عبئًا غير مقبول، أو حتّى إهانة مباشرة لهم. كما ظلّوا يشكّلون إحدى أقوى مجموعات الضغط في واشنطن، ويمتلكون تأثيرًا انتخابيًّا كبيرًا في كلّ الولايات، وأموالًا طائلة يوزّعونها بمثابة تبرّعات لكلا الحزبين.

وإضافة إلى المعارضة الشديدة من جانب البنوك، كان علينا أن نواجه التعقيدات الهائلة الناتجة عن محاولة ضبط النظام المالي الحديث. فقد انقضى الزمن الذي كانت فيه معظم أموال أميركا تدور في حلقة بسيطة، حيث تستقبل البنوك أموال المودعين وتستخدمها لتقديم قروض بسيطة للعائلات والشركات، وباتت آلاف مليارات الدولارات تنتقل عبر الحدود في طرفة عين. كما أنّ أصول بعضِ المؤسّسات المالية غير التقليدية مثل صناديق

التحوّط وشركات الاستثمار الرأسمالي باتت تنافس أصول العديد من البنوك، فيما التداولات المالية عبر الإنترنت، والمنتجات الغريبة كالمشتقات المالية باتت لديها القدرة على خلق الأسواق أو القضاء عليها. وفي داخل الولايات المتّحدة، كان الإشراف على هذا النظام المعقد موزّعًا على عدد من الوكالات الفدرالية (الاحتياطي الفدرالي، وزارة الخزانة، المؤسّسة الفدراليّة لضمان الودائع، لجنة الأوراق المالية والبورصات، لجنة تداول العقود الآجلة على السلع، مكتب المراقب العامّ للعملة)، التي يعمل معظمها بشكل مستقلّ وتحمي نفوذها بشدّة. لذلك فإنّ تحقيق إصلاحات فعّالة كان يعني جمع تلك الجهات المختلفة في إطار تنظيمي مشترك، وكذلك التنسيق بين جهود الولايات المتّحدة وجهود البلدان الأخرى لمنع الشركات من عقد الصفقات من خلال حسابات خارج الحدود للتملّص من القيود التنظيميّة.

أخيرًا، كان علينا التعامل مع الاختلافات الحادّة داخل الحزب الديمقراطي حول شكل الإصلاحات ونطاقها. فبالنسبة إلى مَن هم أقرب إلى الوسطيّة (بمن فيهم تيم ولاري وكذلك غالبية الديمقراطيين في الكونغرس)، كشفت الأزمة الأخيرة عن عيوب خطيرة، ولكن قابلة للإصلاح، في نظام مالي صلب. وشدّدوا على أنّ موقع المركز المالي الأبرز في العالم الذي تتمتّع به وول ستريت يعتمد على النموّ والابتكار، وعلى أنّ تعاقب مراحل الازدهار والركود، مع ما يرافقها من التأرجح بين الوفرة الماليّة غير العقلانية والذعر غير العقلاني، ليست إلّا مكوّنات طبيعية ليس فقط للرأسمالية الحديثة ولكن لحقيقة النفس الإنسانية. وبما أنّه ليس من الممكن ولا حتى من المرغوب فيه القضاء على جميع المخاطر بالنسبة إلى المستثمرين والشركات، فقد كانت الأهداف المنشودة من الإصلاحات محدودة: إقامة حواجز حماية حول النظام للجم أشدّ أنواع المخاطرة المفرطة، وضمان الشفافية في عمليات المؤسّسات الكبرى، و«السماح بفشل النظام بدون مخاطر» على حدّ تعبير لاري، بحيث إنّ الأفراد أو المؤسّسات المالية الذين قاموا برهانات سيّئة لا يجرّون الجميع إلى الهاوية معهم.

لكنّ كثيرين ممّن هم في اليسار رأوا أنّ تلك المقاربة المحدّدة الأهداف للإصلاحات كانت أقلّ بكثير من المطلوب، ومن شأنها فقط أن تؤجّل حسابًا طال انتظاره مع نظامٍ فشل في خدمة مصالح الأميركيين العاديين. وكانوا يرون أنّ بعض الاتّجاهات الأكثر إثارة للقلق في الاقتصاد سببها القطاع المالي المتضخم والمشكوك فيه أخلاقيًا، سواء أكان ذلك في مسألة أنّ الشركات، بهدف تعزيز مكاسبها على المدى القصير، تلجأ إلى خفض التكاليف وتسريح العمّال وتفضّل ذلك على الاستثمارات الطويلة الأجل، أو في لجوء بعض شركات الرساميل الاستثمارية إلى عمليات استحواذ مموّلة بواسطة الديون، لتفكيك شركات قائمة وإعادة بيع مكوّناتها على نحو منفصل لتحقيق أرباح غير مستحَقّة، أو الارتفاع المطّرد في عدم المساواة في الدخل وتضاؤل نسبة ما

يدفعه كبار الأثرياء من ضرائب. وفي سبيل التقليل من هذه الآثار المضرّة ووضع حدّ لجنون المضاربات الذي يؤدّي في كثير من الأحيان إلى أزمات مالية، دعوا إلى إصلاحات جذرية في وول ستريت. وقد تضمّنت تلك الإصلاحات تقليص حجم البنوك الأميركية وإعادة العمل بقانون غلاس ستيغال الذي أُقرّ في حقبة الركود الاقتصاديّ الكبير، ثمّ أُلغي في عهد كلينتون، والذي كان يمنع البنوك التجاريّة المؤمّنة بواسطة المؤسّسة الفدرالية لضمان الودائع، من ممارسة أيّ نشاط استثماريّ.

في كثير من النواحي، ذكّرتني الانقسامات في داخل الحزب بشأن التنظيمات المالية، بالنقاش الذي دار حول مسألة الرعاية الصحّية، عندما رفض المدافعون عن نظام التغطية الحكوميّة الشاملة للرعاية الصحّية الوصول إلى أيّ ترتيبات مع شركات التأمين الخاصّة، واعتبروا ذلك خيانة. وكما في نقاشات الرعاية الصحّية، شعرتُ ببعض التعاطف مع موقف اليسار الرافض لحال المراوحة. فبدلًا من تخصيص رأس المال لاستخدامه بفعالية في الإنتاج، بدت وول ستريت أشبه بكازينو عملاق يجري فيه تداول آلاف مليارات الدولارات، وينطوي على أرباح وحِزم أجور وتعويضات هائلة، ترتكز بشبه كامل على الزيادة المتواصلة لعمليات الاستثمار بواسطة الاستدانة والمضاربات. كما أدّى هوس وول ستريت بالأرباح الفصلية إلى إفساد عملية صنع القرار في الشركات وشجّع على التفكير القصير المدى. ومع غياب أيّ رابط يربطها بالوطن، وعدم مبالاتها بتأثير العولمة في العمّال كما في المجتمعات، لا شكّ في أنّ الأسواق المالية أسهمت بتسريع انتقال الوظائف إلى الخارج وتركيز الثروة في حفنة من المدن والقطاعات الاقتصادية، ما ترك أجزاءً واسعة من بلدنا محرومة من المال والإمكانيات والأمل.

لمواجهة هذه المشاكل كان لا بدّ من سياسات حقيقية وجريئة تشتمل على إعادة صياغة قانون الضرائب، وتعزيز قوانين العمل، وتغيير قواعد حوكمة الشركات. وتلك الأهداف الثلاثة كانت على رأس لائحة المهامّ التي أنوي القيام بها.

لكنّ اليسار كان مخطئًا تمامًا في موضوع إعادة تنظيم الأسواق المالية لجعل النظام أكثر استقرارًا، فلم نجد أيّ دليل على أنّ تقليص حجم البنوك الأميركيّة كان من شأنه أن يجنّبنا الأزمة الأخيرة أو الحاجة إلى تدخّل السلطة الفدرالية حين بدأ النظام يترنّح. صحيح أنّ أصول بنك جاي بي مورغن الاستثماريّ كانت أكبر بكثير من أصول بنكَي بير ستيرنز وليمان براذرز، لكن لجوء البنكين الصغيرين إلى الاستدانة بمبالغ خيالية مراهِنين على توريق الرهون العقارية العالية المخاطر – أي على تحويل الرهون العقاريّة الثانوية إلى أوراق مالية – هو ما أثار موجة الذعر. كما أنّ البنوك الكبرى لم تكن هي المسؤولة عن آخر الأزمات المالية الكبرى التي شهدتها الولايات المتّحدة في الثمانينيات. بل على العكس من ذلك، فإنّ ما عرّض النظام للاهتزاز كان العدد

الهائل من القروض العالية المخاطر التي منحتها آلاف مؤسّسات الادّخار والتسليف المحليّة الصغيرة والضعيفة الرساميل في شتّى المدن والبلدات الأميركيّة. ولذلك، ونظرًا إلى النطاق الواسع لعمليّات البنوك الضخمة مثل سيتي بنك أو بنك أوف أميركا، اعتقدنا أنّ من المنطقي أن يتشدّد واضعو أنظمة المراقبة على تلك البنوك، إلّا أنّ خفض أصولها إلى النصف ما كان ليغيّر شيئًا. وفي الواقع، فإنّ القطاع المصرفيّ في معظم الدول الأوروبية والآسيوية كان أكثر مركزيةً ممّا هو عليه في الولايات المتّحدة، لذلك فإنّ تقليص حجم البنوك الأميركيّة من شأنه أن يضعف قدراتها في الأسواق العالمية إلى حدّ كبير، من دون أن يقضي على الخطر العامّ المحدق بالنظام الماليّ.

لمثل هذه الأسباب فإنّ نموّ القطاع المالي غير المصرفي جعل التمييز الذي أوجده قانون غلاس ستيغال بين البنوك الاستثماريّة والبنوك التجاريّة المؤمّنة بواسطة المؤسّسة الفدرالية لضمان الودائع، أمرًا متقادمًا إلى حدّ كبير. فالبنوك التي قامت بأكبر المراهنات على توريق الرهون العقارية الثانوية – أي بنوك إيه.إي.جاي، ليمان، بير، ميريل، إضافة إلى فاني وفريدي – لم تكن بنوكًا تجارية مدعومة بضمانة فدرالية. لكنّ المستثمرين لم يبالوا بغياب الضمانات بل ضخّوا الكثير من الأموال في تلك البنوك لدرجة أنّ النظام المالي بأكمله تعرّض للتهديد عندما بدأت تترنّح. وعلى نقيض ذلك، واجهت البنوك التقليدية المؤمّنة من قبل المؤسّسة الفدرالية لضمان الودائع مثل واشنطن ميوتشوال وإندي ماك المشاكل، ليس لأنّها تصرّفت مثل البنوك الاستثمارية عبر الاكتتاب في الأوراق المالية المرتفعة القيمة، بل لأنّها منحت عددًا ضخمًا من القروض مقابل رهون عقاريّة ثانويّة لشارين غير مؤهّلين، بهدف زيادة أرباحها. ونظرًا إلى مدى سهولة تدفّق رؤوس الأموال حاليًّا بين المؤسّسات الماليّة المختلفة بحثًا عن عائدات أعلى، فإنّ تثبيت النظام كان يتطلّب أن نركّز على الممارسات المحفوفة بالمخاطر التي نحاول كبحها، لا على المؤسّسات التي تقوم بتلك الممارسات.

فضلًا عن ذلك كان للمسألة جانب سياسي. فلم يكن لدينا ما يكفي من الأصوات في مجلس الشيوخ سواء لإحياء قانون غلاس ستيغال أو لإقرار قوانين تؤدّي إلى تقليص حجم البنوك الأميركيّة، تمامًا كما كانت الحال في مشروع التغطية الحكوميّة الشاملة للرعاية الصحّية. وحتى في مجلس النواب، كان الديمقراطيون يخشون الظهور بمظهر مَن يبالغ في المطالب، وخاصّة إذا تسبّب ذلك بتراجع الأسواق المالية مرّة أخرى وتدهور الاقتصاد. وقد قال لي نائب ديمقراطيّ عن إحدى ضواحي المدن:

«ناخبيّ يكرهون وول ستريت، سيّدي الرئيس، لكنّهم لم يوافقوا على عملية هدم كاملة لها».

لعلّ روزفلت نال تفويضًا من الناخبين لمحاولة القيام بأيّ شيء، وحتّى بإعادة هيكلة الرأسمالية الأميركية، إلّا أنّ ذلك أتى بعد ثلاث سنوات موجعة من الركود الاقتصاديّ الكبير. ولكن، بما أنّنا منعنا الوضع من أن يبلغ ذاك القدر من الانهيار، كان التفويض الممنوح لنا للتغيير أضيق نطاقًا. وظننت أنّ أفضل فرصة لنا لتوسيع هذا النطاق لن تأتي إلّا بعد تحقيق بعض الانتصارات ما دام ذلك ممكنًا.

في حزيران/يونيو 2009، وبعد شهور من المراجعة والتنقيح، بات مشروع القانون الذي أعددناه للإصلاح المالي جاهزًا لعرضه على الكونغرس. ورغم أنّه لم يتضمّن جميع الأحكام التي سعى اليسار إليها، فقد ظلّ تعبيرًا عن مجهود جبّار طامح إلى تعديل قوانين القرن العشرين لتتناسب واقتصاد القرن الحادي والعشرين.

جوهر القانون كان اقتراحًا لزيادة نسبة رأس المال التي يتعيّن على جميع المؤسّسات المالية ذات الأهمّية «بالنسبة إلى النظام» الاحتفاظ بها، سواء أكانت مصرفيّة أم غير مصرفية. وزيادة رأس المال تعني الحدّ من تقديم القروض لتمويل رهانات محفوفة بالمخاطر. كما أنّ مزيدًا من السيولة يعني تحسين قدرة تلك المؤسّسات على احتواء الخسائر الكبيرة والمفاجئة التي قد يسبّبها انهيار الأسواق. كان إجبار الجهات الفاعلة الكبرى في وول ستريت على المحافظة على احتياطيّ أكبر من رأس المال لمواجهة الخسائر من شأنه أن يعزز النظام ككلّ. وللتأكّد من وصول تلك المؤسّسات إلى أهدافها، عليها الخضوع دوريًّا لـ«اختبار الإجهاد» عينه الذي أخضعناها له في ذروة الأزمة.

كنّا بحاجة بعد ذلك إلى آليّة رسمية تتيح إفلاس أيّ شركة، مهما كان حجمها، بطريقة تحول دون سقوط النظام بأكمله. كانت المؤسّسة الفدرالية لضمان الودائع تتمتّع بسلطة إخضاع أيّ مصرف مؤمّن فدراليًّا لإجراءات الإفلاس وتصفية أصوله وتوزيع ما بقي منها على الدائنين. فكان مشروع القانون الذي تقدّمنا به يمنح نظام الاحتياطي الفدرالي «سلطة حلّ» مماثلة لسلطة المؤسّسة الفدرالية لضمان الودائع وذلك على جميع المؤسّسات ذات الأهمّية بالنسبة إلى النظام، سواء أكانت مصرفيّة أم غير مصرفيّة.

وبهدف توحيد تطبيق القانون، اقترحنا تنظيم وظائف الوكالات الفدرالية المختلفة ومسؤولياتها. أمّا لتقليص زمن الاستجابة في حال حدوث اضطراب كبير في الأسواق، فقد منحنا تلك الوكالات السلطة الرسمية اللازمة للقيام بالعديد من إجراءات الطوارئ – التي سمّاها فريقنا الاقتصادي «فرش الرغوة على المدرج (أي الحيلولة دون الإفلاس)» – التي لجأ إليها الاحتياطي الفدرالي ووزارة الخزانة خلال الأزمة الأخيرة. ولاكتشاف المشاكل المحتملة قبل خروجها عن السيطرة، تشدّد مشروعنا في القواعد التي تحكم الأسواق المتخصّصة والتي تشكّل جزءًا كبيرًا من النظام المالي. كما أولينا اهتمامًا

خاصًا لشراء وبيع المشتقات المالية، أي تلك الأوراق المالية غير المفهومة غالبًا والتي أسهمت في مضاعفة الخسائر في النظام المالي كله بعد انهيار سوق الرهون العقارية الثانوية. للمشتقات المالية استخدامات مشروعة، فجميع أنواع الشركات تعتمدها لحماية نفسها من التقلّبات الكبيرة في أسعار العملات أو السلع. لكنّها قدّمت أيضًا للمتداولين الذين يفتقرون إلى روح المسؤولية فرصًا كبرى للقيام برهانات شديدة المخاطر عرّضت النظام بأكمله للخطر. كانت إصلاحاتنا تهدف إلى جعل القسم الأكبر من هذه التعاملات علنيًّا، مما يسمح بقواعد أوضح وإشراف أكبر.

كان معظم تلك المقترحات تقنيًّا معقّدًا، ويتضمّن جوانب من النظام المالي تخفى على الجمهور. لكنّ مشروع القانون كان يتضمّن عنصرًا أخيرًا لا يتّصل بالشؤون المالية المعقدة بقدر ما يتّصل بحياة الناس اليومية. فأزمة وول ستريت ما كانت لتقع لولا انفجار أزمة الرهون العقارية. وعلى الرغم من أنّ الكثير من تلك القروض ذهب إلى مقترضين كانوا يعرفون ما يفعلونه، ويدركون، أثناء بحثهم عن شقة في فلوريدا أو منزل لقضاء الإجازة في أريزونا، المخاطر التي تنطوي عليها الرهون العقارية ذات نسب الفوائد القابلة للتعديل والأقساط المرتفعة عند نهاية الاستحقاق، فإنّ غالبيّة تلك القروض آلت إلى عائلات من الطبقة العاملة، معظمها من السود واللاتينيين الذين اعتقدوا أنّهم تمكّنوا أخيرًا من تحقيق الحلم الأميركي، قبل أن تضع المصارف يدها على منازلهم ومدّخراتهم عند عجزهم عن السداد.

لم يقتصر غياب حماية المستهلكين من القروض غير العادلة أو المضللة على الرهون العقارية. فملايين الأميركيين يعانون نقصًا دائمًا في المال مهما كدّوا في عملهم، ويجدون أنفسهم خاضعين دائمًا لمعدّلات فوائد باهظة، ورسوم خفيّة، وصفقات سيّئة يفرضها عليهم قطاع بطاقات الائتمان، ومؤسّسات التسليف على أساس الراتب (والعديد منها تملكها أو تموّلها سرًّا البنوك الكبرى)، وبائعو السيارات المستعملة، وشركات التأمين ذات البدلات المخفضة، وبائعو المفروشات بالتقسيط، وسماسرة الرهون العقارية العكسية. ولذلك غالبًا ما يجدون أنفسهم في دوّامة من الديون المتراكمة، والسندات غير المدفوعة، والعجز المتواصل عن السداد، وخسارة الممتلكات، ممّا يتركهم في مأزق أصعب ممّا كانوا فيه في البداية. وقد أسهمت الممارسات المشبوهة في القطاع المالي في كلّ أنحاء أميركا بتعميق عدم المساواة، ولجم الارتقاء الاجتماعيّ للأفراد، كما بزيادة حجم سندات الدين التي تجعل الاقتصاد أكثر هشاشة أمام الاضطرابات الكبرى.

بعدما وقعتُ قانون إصلاح قطاع بطاقات الائتمان، اتّفقت وفريقي على أنّ تداعيات الأزمة أتاحت لنا فرصة فريدة لإحراز مزيد من التقدّم على صعيد حماية المستهلك. كما أنّ إليزابيث وارن، أستاذة القانون في جامعة هارفرد والخبيرة في قضايا الإفلاس، توصّلت إلى فكرة قد تحقق الأثر الذي كنّا نبحث

عنه: وكالة جديدة لحماية المستهلك تهدف إلى تعزيز مجموعة قوانين الولايات والقوانين الفدرالية التي تطبَّق بصورة غير متكافئة، وحماية المستهلكين من المنتجات المالية المشكوك فيها، تمامًا كما تقوم لجنة سلامة المنتجات الاستهلاكية بالحيلولة دون وصول البضائع غير المطابقة للمواصفات أو الخطرة إلى الأسواق.

كنت معجبًا منذ فترة طويلة بعمل وارن، منذ أن نشرت في عام 2003 كتابها «فخّ المدخولَين»، حيث قدّمت وارن ومساعدتها في التأليف، أميليا تياجي، وصفًا دقيقًا ومشوّقًا للضغوط المتزايدة التي تواجهها الأسر العاملة التي لديها أطفال. وبعكس معظم الأكاديميين، أظهرت وارن موهبة في ترجمة التحاليل المالية إلى مقالات يستطيع الناس العاديون فهمها. ومنذ ذلك الحين برزت بصفتها واحدة من أفضل النقّاد في القطاع الماليّ، ما دفع هاري ريد إلى تعيينها رئيسة للجنة الكونغرس المشرفة على برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة (تارب).

ولكنّ تيم ولاري اللذين استُدعيا للمثول أمام لجنتها عدّة مرّات كانا أقلّ منّي انبهارًا بوارن. ورغم تقديرهما لذكائها واقتناعهما بفكرتها لإنشاء وكالة لحماية المستهلك، اعتبراها تبالغ في ما تفعل. وقد قال تيم في أحد اجتماعاتنا:

«إنّها بارعة في رمينا بالسهام، حتى عندما تدرك عدم وجود بدائل جدّية لما نقوم به».

نظرتُ وقلتُ متظاهرًا بأنّني فوجئت:

«هذا غريب. عضو في لجنة رقابيّة يدغدغ مشاعر الجمهور؟ هل سبق لك أن سمعت بأمر كهذا يا رام؟».

«لا، سيّدي الرئيس. أستغرب هذا حقًّا».

وآنذاك، حتّى تيم كان مضطرًا إلى الابتسام.

لم تكن عملية إصلاح وول ستريت من خلال الكونغرس أقلّ مشقّة من مغامراتنا بشأن قانون الرعاية الصحّية، لكنّها لم تحظَ بالقدر عينه من الاهتمام، فالموضوع بحدّ ذاته لم يكن لافتًا، حتّى إنّ أعضاء الكونغرس ومجموعات الضغط الرافضين تمامًا لذلك القانون آثروا البقاء بعيدًا عن الأضواء نسبيًا، ولم يرغبوا في أن يُنظر إليهم بصفتهم مدافعين عن وول ستريت والأزمة لم تكد تنتهي بعد. كما أنّ الكثير من دقائق مشروع القانون كان غامضًا جدًّا ولا يثير اهتمام الصحافة الشعبية.

ومع ذلك فقد أثارت إحدى نقاط المشروع ضجيجًا في وسائل الإعلام، وهي تتعلّق باقتراح الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الفدرالي بول فولكر، الذي يدعو إلى منع البنوك المؤمّنة من قبل المؤسّسة الفدرالية لضمان الودائع من التعامل بالأوراق المالية عبر حساباتها الخاصّة، أو إنشاء صناديق أو مؤسّسات تداول بالأوراق المالية خاصّة بها. وقد اعتبر فولكر أنّ تلك المادّة تقدم طريقة

بسيطة لاستعادة بعض الضوابط الاحترازية التي قيّد قانون غلاس ستيغال البنوك التجارية بواسطتها. ولم يطل الأمر بنا قبل أن يصبح استعدادنا لإدراج «مادّة فولكر» في القانون بمثابة اختبار حقيقي، بنظر العديد من اليساريين، لمدى جدّيتنا في إصلاح وول ستريت.

كان من غير المتوقّع أن يتحوّل فولكر، الخبير الاقتصادي البالغ طوله مترين، ومدخّن السيجار، والحادّ الطباع، إلى بطل تقدّميّ. ففي عام 1980 رفع، بصفته رئيسًا لمجلس الاحتياطي الفدرالي، الفوائد الأميركيّة إلى نسبة غير مسبوقة بلغت عشرين بالمئة، بهدف القضاء على التضخم الذي اجتاح البلاد آنذاك، ما أدّى إلى ركود حادّ وبطالة بلغت نسبتها عشرة بالمئة. ذلك العلاج المؤلم الذي فرضه الاحتياطي الفدرالي لم يؤدِّ فقط إلى وقف التضخّم، بل وضع الأسس أيضًا لوتيرة ثابتة من النموّ اقتصادي في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، ما أحاط فولكر بهالة في كلّ من نيويورك وواشنطن.

دأب فولكر في السنوات الأخيرة على توجيه النقد اللاذع إلى تجاوزات وول ستريت، وهو ما أكسبه بعض المعجبين في صفوف الليبراليين. كما أنّه أيّد حملتي الانتخابية في وقت مبكر، وقد كانت نصائحه ثمينة جدًّا لدرجة أنّني عيّنته لرئاسة مجموعة استشارية بشأن الأزمة الاقتصادية. كان ما يتمتّع به من الحسّ السليم، والإيمان بفعالية السوق الحرّة وبالمؤسّسات العامّة والصالح العامّ، يمنحه صورة الشخصيّات القديمة ذات المُثُل العليا (لا شكّ في أنّ جدّتي كانت ستحبّه). وبعد سماعي رأيه خلال اجتماع خاصّ في المكتب البيضاوي، اقتنعت بأنّ اقتراحه تقييد التعامل بالأوراق المالية عبر الحسابات الخاصّة كان منطقيًا. لكنّ تيم ولاري تشكّكا في جدوى الفكرة عندما عرضتُها عليهما، بحجّة أنّه سيكون من الصعب تطبيقها وقد تؤثّر سلبًا على الخدمات المشروعة التي تقدّمها البنوك لزبائنها. بدا موقفهما واهيًا بالنسبة إليّ – وكانت تلك واحدة من المرّات القليلة أثناء عملنا معًا، التي أشعر فيها بأنّهما أكثر تعاطفًا مع وجهة نظر القطاع الماليّ منهما مع ما تُظهره الحقائق – فواصلت الضغط عليهما بشأن هذه القضيّة لأسابيع. في بداية عام 2010، ومع تزايد قلق تيم من تراجع الزخم في إصلاح وول ستريت، أوصى أخيرًا بأن ندرج مادّة فولكر في مشروع القانون الذي سنتقدّم به. وقال لي:

«إذا ساعدنا ذلك في إقرار مشروع القانون، يمكننا إيجاد طريقة لإنجاحه».

بالنسبة إلى تيم كان ذلك تنازلًا استثنائيًّا أمام الرأي العامّ. أمّا أكس وغيبس اللذان راحا يغدقان عليّ بنتائج استطلاعات الرأي التي تظهر أنّ 60 في المئة من الناخبين يعتقدون أنّ إدارتي تتودّد كثيرًا إلى البنوك، فقد طارا من الفرح، واقترحا أن نعلن هذا الخبر من البيت الأبيض بحضور فولكر. وحين سألتهما عمّا إن كانت عامّة الناس ستفهم معنى هذا التغيير المبهم، أجاب غيبس:

«ليس عليهم أن يفهموه. يكفي أن تكرهه البنوك ليدركوا أنّه أمر جيّد».

بعد تحديد الأطر الأساسية لقانوننا، باتت مهمّة تسهيل إقراره على عاتق رئيس لجنة الخدمات المالية في مجلس النوّاب بارني فرانك، ورئيس لجنة المصارف في مجلس الشيوخ كريس دود. كان الرجلان اللذان أمضيا في الكونغرس تسعة وعشرين عامًا من المخضرمين، وقد شكّلا فريقًا غريبًا. اشتهر بارني بأنّه أحد المشاغبين الليبراليين وأول عضو في الكونغرس يعلن مثليّته الجنسيّة. وقد منحته نظّارته السميكة، وبذلاته غير المرتّبة، ولكنة نيو جيرسي الظاهرة، صورة أحد أبناء الشعب المناضلين، كما كان واحدًا من أصلب أعضاء الكونغرس وأكثرهم ذكاءً وأوسعهم ثقافة، وصاحب بديهة صاعقة جعلت منه نجمًا للمراسلين الصحافيّين وكابوسًا لمعارضيه السياسيين. (عندما كنت طالبًا في جامعة هارفارد تحدّث بارني ذات مرّة في أحد صفوفي، وهزئ بي بسبب ما اعتبره سؤالًا غبيًّا من جانبي، رغم أنّني لم أعتبره كذلك. لكنّه لحسن الحظّ، لم يكن يتذكّر أول لقاء بيننا).

أمّا كريس دود فقد كان من كبار المطّلعين على أسرار واشنطن، ورجلًا بالغ الأناقة، وصاحب شعر أشيب لمّاع ومسرّح كمذيعي نشرات الأخبار التلفزيونية، ودائم الاستعداد للبوح بشيء ممّا يُقال في أروقة الكابيتول أو ليروي إحدى القصص الإيرلندية. نشأ في بيت سياسيّ، وهو ابن سناتور أميركيّ سابق، وأحد أفضل أصدقاء تيد كينيدي، وصديق لعدد كبير من أعضاء مجموعات الضغط رغم تاريخه الأقرب إلى اليسار في التصويت على القوانين. نشأت بيننا علاقة ودّ أثناء وجودي في مجلس الشيوخ، تقوم في جزء منها على إدراكه بكثير من المرح لعبثيّة الكونغرس («هل تستغرب مثلي ما يقوله زميلنا؟» كان يسألني بغمزة من عينه بعد أن ينهي أحد الشيوخ مداخلة ساخنة دفاعًا عن مشروع قانونٍ ما، بعدما سعى جاهدًا لنسفه في الكواليس). لكنّه كان فخورًا بفعاليته في التشريع، ومن القوى الدافعة للوصول إلى قوانين بالغة الأهمّية كقانون الإجازات العائلية والطبّية.

شكّل الاثنان معًا فريقًا مذهلًا، حيث كان كلّ منهما مناسبًا تمامًا لسياسات مجلسه. ففي مجلس النوّاب، كانت الأغلبية الديمقراطية تعني أنّ إقرار مشروع قانون الإصلاح المالي لم يكن أبدًا موضع شكّ. إلّا أنّ مهمّتنا الرئيسية قضت بعدم السماح بتشتّت أعضاء فريقنا. إضافة إلى إلمام بارني بالجوانب التشريعيّة، كانت لديه المصداقية داخل المجموعة الديمقراطيّة للجم المطالب غير العملية لزملائه التقدّميين، فضلًا عن النفوذ المطلوب لإفشال الجهود التي يبذلها بعض الديمقراطيين الميّالين إلى عقد الصفقات والساعين إلى التعديل في النصوص التشريعية من أجل مصالح خاصّة. أمّا في مجلس الشيوخ، حيث كنّا بحاجة إلى كلّ صوت يمكننا أن نجده، فقد استفدنا من صبر كريس واستعداده للتواصل مع أكثر الجمهوريين تمرّدًا لتهدئة أعصاب الديمقراطيين المحافظين، كما سمح لنا بالتواصل مع أفراد مجموعات الضغط الذين، رغم معارضتهم مشروع القانون، لم يخِشوا كريس.

على الرغم من ذلك الرصيد، فإنّ دفع ما أصبح يُعرف باسم «قانون دود – فرانك» قُدُمًا انطوى على المناورات عينها التي كانت مطلوبة لإقرار قانون الرعاية الصحّية، المرفقة بعدد من التسويات التي غالبًا ما كانت تتركني أتّقد غضبًا في صمت. فرغم اعتراضنا الشديد، استُثنيت وكالات بيع السيّارات من رقابة إدارتنا الجديدة لحماية المستهلك: فتلك الوكالات موجودة في كلّ الدوائر الانتخابيّة، والعديد منها تُعدّ ذات دور محوريّ في محيطها بسبب رعايتها للفرق الرياضيّة وتقديمها التبرّعات للمستشفيات المحلّية، لدرجة أنّ أكثر الديمقراطيين سعادة بالضوابط التنظيمية كان يخشى ردود الفعل. كما أنّ فكرتنا للحدّ من عدد وكالات الرقابة على النظام المالي لقيت نهاية شنيعة، فقد بقيت كلّ وكالة خاضعة لسلطة لجنة محدّدة في الكونغرس (فمثلًا كانت لجنة تداول العقود الآجلة على السلع تخضع لسلطة لجنتي الزراعة في مجلسَي النوّاب والشيوخ). وقاوم رؤساء اللجان الديمقراطيون بشدّة فكرة التخلّي عن نفوذهم على جزء من القطاع المالي. وكما أوضح بارني لتيم، يمكننا أن ندعم لجنة الأوراق المالية والبورصات ولجنة تداول العقود الآجلة على السلع، «ولكن ليس في الولايات المتّحدة».

حاجتنا إلى بلوغ الأصوات الستين لإقرار مشروع القانون في مجلس الشيوخ أكسبت كلًّا من هؤلاء أهمّية قصوى، لنجد أنفسنا وسط سيل من المطالب الشخصيّة. فالجمهوري سكوت براون، الخارج منتصرًا من حملة انتقد فيها بشدّة «صفقات الكواليس» التي عقدها هاري ريد لإقرار مشروع قانون الرعاية الصحّية، أبدى استعداده لدعم قانون إصلاحات وول ستريت، ولكن شرط فوزه بصفقة خاصّة به، تقضي بأن نستثني من القانون الجديد مصرفين في ولاية ماساتشوستس لهما حظوة عنده. ولم يرَ في ذلك ما يدعو إلى السخرية قطّ. كما قدّمت مجموعة من الديمقراطيين ذوي الميول اليسارية، بكثير من الضجيج الإعلاميّ، تعديلًا زعموا أنّه سيجعل من قانون فولكر أكثر صرامة. إلّا أنّ مَن يتمعّن في نصّ ذلك التعديل، يجد فيه منافذ كثيرة تخدم جملة مصالح في أوساط شركات التأمين، وشركات الاستثمار العقاريّة، والصناديق الائتمانية، وغيرها... ممّن تملك أعمالًا واسعة النطاق في ولايات أولئك الشيوخ.

«يوم آخر نقضيه في أعظم هيئة تشريعية في العالم»، قال كريس.

كنت أشعر بنفسي أحيانًا وكأنّني الصيّاد في فيلم «العجوز والبحر» لهمنغواي، تحيط بي أسماك القرش التي تنهش بصيدي وأنا أحاول جرّه إلى الشاطئ. ولكن مع مرور الأسابيع، نجا جوهر إصلاحاتنا من عملية التعديل بقدر كبير. كما أدّى عدد من الأحكام التي أضافها أعضاء الكونغرس إلى تحسين النصّ القانونيّ، كرفع مستوى الإفصاح عن قيمة تعويضات المديرين التنفيذيين في شركات الأسهم، وزيادة الشفافية في وكالات التصنيف الائتماني، وآليّات الاسترداد الجديدة التي تمنع المديرين التنفيذيين في وول ستريت من النفاذ

بملايين الدولارات نتيجة ممارساتهم المشبوهة. وبفضل التعاون المكثّف بين راعيينا الرئيسيين، لم تشهد جلسة المطابقة بين نسختي مجلس النوّاب ومجلس الشيوخ لمشروع القانون، أيًا من الخلافات داخل الحزب الواحد كالتي ظهرت أثناء التفاوض حول قانون الرعاية الصحّية. وفي منتصف تمّوز/يوليو 2010، وبعد الفوز بنتيجة 237 صوتًا مقابل 192 في مجلس النوّاب، ونتيجة 60 صوتًا مقابل 39 في مجلس الشيوخ (مع تصويت ثلاثة جمهوريين إلى جانب قانوننا في كلّ من المجلسين)، أقمنا احتفالًا في البيت الأبيض وقّعت خلاله على «قانون دود-فرانك» لإصلاح وول ستريت وحماية المستهلك.

لقد كان انتصارًا ضخمًا لأنّنا حقّقنا أوسع تغيير يطال الأنظمة التي يسير عليها القطاع المالي الأميركي منذ «الصفقة الجديدة». كانت للقانون عيوبه وتنازلاته غير المرغوب فيها، ومن المؤكّد أنّه لن يضع حدًا نهائيًّا لكلّ أنواع الحماقة أو الجشع أو قصر النظر أو عدم الأمانة التي تُرتكب في وول ستريت. ولكن من خلال إنشاء ما وصفه تيم بـ«قواعد بناء أفضل، وكاشفات دخان، وأنظمة إطفاء»، بات «قانون دود-فرانك» قادرًا على كشف الممارسات المتهوّرة، ومنح واضعي الأنظمة الأدوات اللازمة لإخماد الحرائق المالية قبل خروجها عن السيطرة، والتقليل إلى حدّ كبير من احتمال وقوع أزمات بالحجم الذي رأيناه. كما وجدت العائلات الأميركية في مكتب حماية المستهلك المالية الجديد الذي أنشأناه حليفًا قويًّا يقف إلى جانبها، ويضمن لها الوصول إلى سوق ائتمانية أكثر عدلًا وشفافية، وتكوين مدّخرات حقيقية تسمح لها بشراء منزل، أو تمويل قرض سيّارة، أو التعامل مع حالة طارئة عائلية، أو إرسال أولادها إلى الجامعة أو التخطيط للتقاعد.

لكن إن كان بوسعنا، فريقي وأنا، أن نفخر بما حققناه، أدركنا ما بات أمرًا واضحًا حتى قبل توقيع القانون. وهو أنّ إصلاحات «دود-فرانك» التاريخية لم تكن ستقدّم لنا عونًا سياسيًّا كبيرًا. وعلى الرغم من الجهود الجبّارة التي بذلها فافس وسائر كتّاب خطاباتي، كان من الصعب أن نُكسب تعبيرَي «مقاصّة المشتقات الماليّة» و«حظر تداول البنوك بالأوراق الماليّة لحسابها الخاصّ» صفة المعجزة القادرة على إحداث ذلك التغيير الكبير. كما أنّ معظم التحسينات التي أدخلها القانون على النظام الماليّ ستبقى غير مرئيّة بالنسبة إلى الجمهور، أي إنّها سمحت بالوقاية من النتائج السيّئة لا بتحقيق فوائد ملموسة. كانت فكرة إنشاء إدارة لحماية المستهلكين تختصّ بالمنتجات المالية محلّ تقدير لدى الناخبين، لكنّ تأسيس مكتب حماية المستهلك المالية أمر سيستغرق وقتًا، والناس يبحثون عن المساعدة العاجلة. وما بين هجوم المحافظين على القانون باعتباره ضمانة لعمليات الإنقاذ المالية مستقبلًا وخطوة أخرى نحو الاشتراكية من جهة، واستياء التقدّميين لأنّنا لم نقم بجهود أكبر لتغيير مهامّ البنوك من الجهة الأخرى، كان من السهل على الناخبين أن يستنتجوا أنّ الغبار الذي أثاره «قانون دود-فرانك» لا يعدو كونه جزءًا من

المناورات السياسيّة المألوفة في واشنطن، خاصّة أنه حين تمّ إقرار القانون، لم يكن الناس يريدون أن يتحدّثوا إلّا في موضوع الفجوة الهائلة في قاع المحيط.

23

كانت بدايات عمليات التنقيب عن النفط في خليج المكسيك كناية عن نشاطات بسيطة تجري فوق منصّات خشبية أُنشئت في المياه الضحلة قريبًا من الشاطئ، بدءًا من أواخر ثلاثينيات القرن الماضي. ولكن مع تقدّم التكنولوجيا وتزايد عطش أميركا إلى النفط، راحت الشركات تبتعد عن اليابسة أكثر فأكثر، وبحلول عام 2010 زاد عدد منصّات استخراج النفط قبالة سواحل تكساس ولويزيانا وميسيسيبي وألاباما عن الثلاثة آلاف، بحيث باتت للناظر إليها من بعيد أشبه بقصور صغيرة تقوم على أعمدة في الماء. وقد أصبحت رمزًا بالغ التعبير عن الدور المركزي للنفط في الاقتصاد الإقليمي، أي توفير إيرادات سنوية بمليارات الدولارات، وعشرات آلاف الوظائف التي تضمن سبل عيش أصحابها بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال شفط بقايا النباتات والحيوانات القديمة التي حوّلتها الطبيعة إلى ذهب أسود لزج تجمّع في قاع المحيط.

قلّة فقط من المنصّات كانت تضاهي ديبووتر هورايزون في الأثر الذي تتركه، بارتفاعها الذي يساوي حوالي ثلاثين طابقًا وطولها الذي يزيد عن طول ملعب كرة قدم. ذلك البنيان العملاق، المتحرّك ونصف العائم، والبالغة قيمته نصف مليار دولار، كان قادرًا على العمل في مياه يصل عمقها إلى ثلاثة آلاف متر، وحفر آبار استكشافية أعمق من ذلك بكثير. وكان تشغيل منصّة بهذا الحجم يكلّف نحو مليون دولار في اليوم الواحد، لكنّ شركات النفط الكبرى اعتبرت أنّ المردود يستحقّ تلك التكلفة. فنموّها المستمرّ وأرباحها رهن باستغلال خزّانات ضخمة محتملة مدفونة في أعماق لم يكن ممكنًا الوصول إليها في السابق.

كانت منصّة ديبووتر هورايزون ملكًا لشركة ترانس أوشن، ومقرّها سويسرا، وقد أُجّرت منذ عام 2001 لشركة بي. بي.، إحدى كبريات شركات النفط في العالم. استخدمت بي. بي. منصّة الحفر تلك لاستكشاف الجزء الأميركي من

مياه الخليج، فاكتشفت ما لا يقلّ عن مخزونين جوفيّين هائلين يعدان بأرباح طائلة. واحد منهما فقط، المسمّى حقل تيبر، كان وفقًا للتقديرات يحتوي على ثلاثة مليارات برميل من النفط. وللوصول إليه، قامت فرق العمل في شركة ديبووتر في عام 2009 بحفر واحدة من أعمق الآبار في التاريخ. بلغ عمق تلك البئر نحو أحد عشر كيلومترًا تحت 1700 متر من الماء، وهي مسافة تحت سطح الماء تزيد عن المسافة حتّى قمّة جبل إفرست.

أملًا منها بتكرار هذا النجاح، أرسلت بي. بي. في أوائل عام 2010 منصّة ديبووتر هورايزون لحفر بئر استكشافية في حقل نفط محتمل آخر، سُمّي ماكوندو. لم يكن حقل ماكوندو الذي يبعد نحو ثمانين كيلومترًا عن ساحل لويزيانا، عميقًا كحقل تيبر، فبالكاد بلغ عمقه نحو ستّة آلاف متر. ولكنّ الحفر في المياه العميقة لم يكن بالعمل الروتيني على الإطلاق. فالوصول إلى كلّ خزان كان يطرح تحدّيات فريدة، وغالبًا ما يتطلّب أسابيع من البحث، والحسابات المعقّدة، والقرارات التي تُتّخذ وفقًا للظروف. وتبيّن أنّ ماكوندو مشروع في غاية الصعوبة، بسبب تكوينه الصخريّ الهشّ والمستويات المختلفة لضغط السوائل بداخله.

سرعان ما تأخّر المشروع أسابيع عن جدوله الزمني المقرّر، وهذا ما كلّف بي. بي. خسائر بملايين الدولارات. واختلف المهندسون والمصمّمون والمقاولون على تحديد شكل للبئر. ومع ذلك، وبحلول 20 نيسان/أبريل، وصلت البئر إلى عمق نحو 5.5 كيلومترات تحت سطح المحيط، وشارف العمل فيها على نهايته. وقام فريق من شركة هاليبورتون المشاركة في المشروع بضخّ الإسمنت في فوهة تجويف البئر لإحكام إغلاق جوانب الأنبوب. وبعد تجمّد الإسمنت، بدأ مهندسو بي. بي. بسلسلة من اختبارات السلامة قبل أن تمضي منصّة ديبووتر إلى مهمّتها التالية.

بُعيد الخامسة من بعد ظهر ذلك اليوم، كشف أحد تلك الاختبارات عن احتمال تسرّب للغاز عبر الغلاف الإسمنتي، وهو ما ينذر بوجود وضع خطير. ولكنّ مهندسي بي. بي. قرّروا، على الرغم من إشارات الخطر، مواصلة ضخّ السوائل المُزلِّقة لتعويض اختلالات الضغط أثناء الحفر. وعند التاسعة والنصف مساءً، دخلت كمّية هائلة من الغاز إلى أنبوب الحفر. وفي الوقت عينه تعطّلت مجموعة من صمامات الطوارئ تزن 400 طنّ وتُسمّى مانع الانفجار، مصمّمة لإغلاق البئر في حال حدوث زيادة مفاجئة في الضغط، وهو ما أدّى إلى اندفاع الغاز الشديد الضغط والقابل للاشتعال عبر المنصّة، ليرتفع في السماء دفق هائل من سوائل الحفر المُزلّقة. كما تجمّعت سحب من الغاز بداخل غرفة التحكّم بمحرّك الحفّارة واشتعلت بسرعة، ليقع انفجاران عنيفان اهتزّت لهما المنصّة العملاقة بكاملها. وأشعل برج من النيران سماء الليل، فيما كان أفراد الطاقم يهرعون لركوب قوارب النجاة أو للقفز في المياه المليئة بالحطام. من بين الأشخاص الـ126 الذين كانوا على متن منصّة الحفر، خرج 98 سالمين،

فيما أصيب 17 بجروح، واعتُبر 11 في عداد المفقودين. تواصل حريق ديبووتر هورايزون ستًّا وثلاثين ساعة، مكوّنًا كرة هائلة من النار والدخان أمكن رؤيتها من مسافة عشرات الكيلومترات.

عندما بلغتني أخبار ما يحدث في خليج المكسيك، كنت قد عدت لتوّي إلى منزلنا الرئاسيّ من رحلة إلى الساحل الغربي للبلاد لجمع التبرّعات لمرشّحي الكونغرس الديمقراطيين. فكرتي الأولى كانت «أهذا يحدث مرّة أخرى؟!». فقبل سبعة عشر يومًا فقط، أدّى انفجار لغبار الفحم في منجم أبر بيج برانش الذي تملكه شركة ماسي إنرجي في ولاية فرجينيا الغربية، إلى مقتل تسعة وعشرين عاملًا، في أسوأ كارثة يشهدها قطاع التعدين منذ ما يقارب أربعين عامًا. على الرغم من أنّ التحقيق في تلك الكارثة كان في مراحله الأولى، علمنا أنّ لشركة ماسي تاريخًا طويلًا من مخالفة شروط السلامة. لكنّ منصّة ديبووتر في المقابل لم تتعرّض لأيّ حادث خطير منذ سبع سنوات. ومع ذلك، لم يسعني إلّا الربط بين الحدثين والتفكير في الكلفة البشرية لاعتماد العالم على الوقود الأحفوري، وفي عدد الأشخاص الذين يضطرّون كلّ يوم إلى المخاطرة بصحّتهم نظرًا للآثار الخطيرة على صحّة الرئتين وأطرافهم، وأحيانًا بأراوحهم من أجل ملء خزانات سيّاراتنا بالوقود وإبقاء الأضواء الكهربائية مشتعلة، كما من أجل تحقيق أرباح خيالية لمديرين تنفيذيين ومساهمين بعيدين عنهم مسافات طويلة.

عرفت أيضًا أنّ الانفجار ستكون له تداعيات خطيرة على جدول أعمال الطاقة الخاصّ بنا. فقبل بضعة أسابيع، فوّضتُ إلى وزارة الداخلية السماح ببيع بعض الامتيازات البحرية، إيذانًا ببدء التنقيب عن النفط (قبل الإنتاج الفعلي) في شرق خليج المكسيك وقبالة سواحل بعض الولايات الأطلسية وألاسكا. كنت بذلك أفي بأحد وعود حملتي الانتخابية: فما بين الارتفاع الكبير لأسعار الوقود من جهة، واقتراح ماكين-بالين من الجهة الثانية بالترخيص لعمليات الحفر على نطاق واسع قبالة كلّ السواحل الأميركيّة، الذي كان يجد صدًى إيجابيًّا كبيرًا في استطلاعات الرأي العامّة، تعهّدت بالتفكير في عملية توسيع محدودة لنشاطات الحفر في إطار استراتيجية خاصّة بالطاقة «تعالج كلّ النقاط السابق ذكرها». كان واضحًا من خلال البرامج أنّ أيّ انتقال إلى مستقبل يعتمد على الطاقة النظيفة أمر يستغرق تحقيقه عقودًا. وإلى أن يتحقّق ذلك، لم أجد ما يحول دون زيادة إنتاج النفط والغاز في الولايات المتّحدة، للتقليل من اعتمادنا على الاستيراد من الدول النفطية مثل روسيا والمملكة العربية السعودية.

قراري السماح باستئناف الحفر الاستكشافي كان، قبل أيّ شيء آخر، محاولة يائسة لإنقاذ مشروعنا للتوصّل إلى قانون بشأن التغيّر المناخي، الذي كان آنذاك في مرحلة احتضار. ففي الخريف الذي سبق، نبّهَنا السناتور

الجمهوري ليندسي غراهام، حين وافق على مساعدتنا في إقرار مشروع قانون مناخي يقبل به الحزبان، إلى أنّ علينا تقديم بعض التنازلات من أجل كسب أصوات جمهورية كافية لتجنّب الفشل. وكان على رأس لائحة مطالبه المزيد من عمليات التنقيب البحرية عن النفط. تحذير غراهام هذا أخذه على محمل الجدّ كلّ من جو ليبرمان وجون كيري، فقضيا شهورًا في العمل مع كارول براونر على محاولة إقناع الجمعيات البيئية بأنّ هذه المساومة تستحقّ الانخراط فيها، مشيرين إلى أنّ التطوّر التكنولوجيّ قلّل من حجم المخاطر البيئية الناتجة عن عمليّات الحفر في الماء، وأنّ أيّ اتّفاق نهائي من شأنه أن يمنع شركات النفط من العمل في مناطق حسّاسة مثل محميّة القطب الشمالي الوطنية للحياة البرّية.

ولكن، فيما كان بعض المجموعات البيئية على الأقلّ مستعدًّا للمساومة، أصبح من الواضح على نحو متزايد مع مرور الأشهر، أنّ غراهام لا يستطيع – لسوء الحظّ – الوفاء بما هو مطلوب منه في الصفقة. ولا أقول هنا إنّه لم يحاول، فقد بذل جهدًا لحمل شركات النفط على القبول بصفقة، وتودّد إلى الجمهوريين المعتدلين مثل سوزان كولينز وأولمبيا سنو، بالإضافة إلى أعضاء مجلس الشيوخ عن ولايات النفط مثل ليزا موركوفسكي من ألاسكا، على أمل رعايتهم لمشروع القانون. ولكن، بغضّ النظر عن كلّ التنازلات التي كان كيري وليبرمان مستعدَّين لتقديمها، لم يجد غراهام أيّ مساندة في داخل الحزب الجمهوري، وظلّ الثمن السياسي للتعاون مع إدارتي باهظًا للغاية.

حتّى إنّ اهتمام غراهام بقانون المناخ بدأ يعرّضه لانتقادات حادّة من ناخبيه كما من وسائل الإعلام المحافظة. ومع تشدّده في المطالبة بالمحافظة على مشروع القانون كما هو، بات من الصعب على كيري إقناع المجموعات البيئية بالبقاء معنا. حتى إنّ إعلاننا أنّنا نمهّد لتحديد مناطق جديدة للحفر أثار حفيظة غراهام، فبدلًا من اعتباره دليل حسن نيّة من جانبنا، اشتكى من أنّنا نضع له العصيّ في الدواليب ونسحب منه ورقة مساومة رئيسية. وسرت الشائعات بأنّه يبحث عن اللحظة المناسبة للتخلّي عن هذا المشروع نهائيًا.

هذا كلّه جرى قبل حادث ديبووتر. ومع بثّ صور الحريق الهائل الذي شبّ في المنصّة عبر القنوات الأخباريّة، تأكّدنا من أنّ كلّ الجمعيات البيئية سترفض أيّ مشروع قانون للتوسّع في عمليات الحفر البحري، ما سيعطي غراهام الذريعة التي يحتاج إليها ليتركنا في ورطتنا وينجو بنفسه. حاولت النظر إلى الأمر من عدّة جوانب، لكنّني كنت أتوصّل دائمًا إلى نتيجة واحدة، وهي أنّ فرصي، الضئيلة أصلًا، في إقرار قانون بشأن المناخ قبل انتخابات نصف الولاية، قد تلاشت.

في صباح اليوم التالي لحادث انفجار ديبووتر، تنفّست الصعداء قليلًا عند قراءتي تقارير تفيد بأنّ قسمًا كبيرًا من النفط المنبعث من الانفجار كان

يحترق على سطح المحيط، ما يقلّل بنسبة طفيف على الأقلّ من احتمالات وقوع أضرار بيئية شديدة. أكّدت لي كارول أنّ فرق الطوارئ التابعة لشركة بي. بي. وخفر السواحل الأميركي وصلوا إلى مكان الحادث بسرعة، وأنّ عمليات البحث لإنقاذ عمّال المنصّة المفقودين مستمرّة، وأنّنا على اتّصال وثيق بسلطات الولاية والسلطات المحلّية. بموجب قانون فدرالي أُقرّ في أعقاب غرق الناقلة إكسون فالديز في 1989 في ألاسكا، كانت بي. بي. تتحمّل كامل مسؤولية التنظيف ما بعد التسرّب. ومع ذلك، استنفرتُ خفر السواحل ووكالة حماية البيئة ووزارة الداخلية لتقويم الضرر وتقديم أيّ دعم قد تحتاج إليه الشركة.

اعتقادًا منّي بأنّنا نسيطر على الوضع بشكل معقول، التزمت ببرنامج أعمالي المقرّر مسبقًا، فسافرت إلى نيويورك في اليوم التالي لإلقاء خطاب عن إصلاحات وول ستريت. ولكنّني حين وصلت إلى نيويورك، كانت الكارثة قد بلغت حجمًا هائلًا. فشدّة الحريق التي لم تعرف هوادة أضعفت بنية المنصّة وأغرقتها بأطنانها الثلاثة والثلاثين ألفًا في مياه المحيط، حتّى توارت تمامًا عن الأنظار وسط سحُب هائلة من الدخان الأسود، وفي الوقت عينه تضرّرت البنية القائمة تحت الماء. ومع تلاحق المستجدّات بسرعة، طلبتُ من رام الإعداد للقاء إحاطة عند عودتي، يجمع قائد خفر السواحل الأميركي الأدميرال ثاد ألن، وجانيت نابوليتانو المسؤولة عن الأمن الداخلي، ووزير الداخلية كين سالازار، المسؤولة وزارته عن الإشراف على التنقيب البحري. تبيّن أنّ الموعد الوحيد الممكن لهذا الاجتماع هو السادسة مساءً، أي توًّا بعد كلمة كان مقرّرًا أن ألقيها أمام بضع مئات من الأشخاص سبق أن دعوناهم إلى حفلة استقبال في حديقة الورود للاحتفال بالذكرى الأربعين ليوم الأرض.

كان ذلك شيئًا من السخرية الكونية التي لم يسمح لي مزاجي آنذاك بتقبّلها.

«يا لها من جولة وداع جنونيّة نقدّمها لك يا ثاد»، قلتُ مصافحًا الأدميرال ألن فيما همّ والآخرين بدخول المكتب البيضاوي. كان ألن رجلًا صلبًا، متورّد الوجه وذا شاربين، كما كان شهر واحد فقط يفصل بينه وبين تقاعده بعد تسعة وثلاثين عامًا من الخدمة في خفر السواحل.

«أرجو أن نتمكّن من السيطرة على هذه الفوضى قبل تقاعدي، سيّدي الرئيس»، أجاب ألن.

دعوت الجميع إلى الجلوس. خيّمت سحابة من الكآبة على الاجتماع، فيما كان ألن يشرح أنّ آمال خفر السواحل بالعثور على ناجين تتضاءل، فقد مرّ وقت طويل جدًّا ومن غير المعقول أن يكون أيّ من أفراد طاقم ديبووتر الأحد عشر المفقودين بقي على قيد الحياة وسط المحيط. أمّا بالنسبة إلى عمليّات التنظيف، فأفادنا ألن أنّ شركة بي. بي. وفرق الاستجابة التابعة لخفر السواحل نشرت قوارب مجهّزة لسحب النفط المتسرّب عن سطح الماء. كذلك تقرّر أن يبدأ عدد من الطائرات بإلقاء موادّ كيميائية لتفتيت النفط إلى

قطرات صغيرة. كما كان خفر السواحل يعمل مع شركة بي. بي. والولايات المتضرّرة لنشر حواجز عائمة من الإسفنج والبلاستيك لتجنّب وصول النفط إلى الشاطئ.

«وماذا تقول شركة بي. بي. عن المسؤولية القانونية؟» سألتُ سالازار.

كان كين سالازار رجلًا أصلع ويضع نظّارة طبّية، وذا طبع ماكر وولع بقبّعات رعاة البقر وربطات العنق الشريطيّة. ومثلي، انتُخب عضوًا في مجلس الشيوخ في عام 2004، فأصبح زميلًا موثوقًا به وخيارًا مثاليًا لمنصب وزير الداخلية، خصوصًا بعدما رأس دائرة الموارد الطبيعية في كولورادو قبل أن يصبح أول مدّعٍ عامّ من أصل لاتينيّ في تلك الولاية. نشأ كين في المزارع الشاسعة الخلّابة في وادي سان لويس بجنوب وسط كولورادو، حيث استقرّت عدّة فروع من عائلته منذ خمسينيات القرن التاسع عشر، وكان صاحب خبرة واسعة في كيفيّة استثمار الأراضي الفدرالية والمحافظة عليها في الوقت عينه، تلك الأراضي التي صنعت جزءًا كبيرًا من تاريخ المنطقة.

«اتّصلوا بي اليوم، سيّدي الرئيس»، قال سالازار، وأضاف: «أكّدت لي شركة بي. بي. أنّها مستعدّة لتدفع أيّ تعويضات لا يغطّيها صندوق التعويض عن حوادث التسرّب النفطي».

كانت تلك أخبارًا جيّدة، برأيي. ففيما كانت شركات النفط مسؤولة عن الكلفة الكاملة لأيّ تسرّب تتسبّب به، حدّد الكونغرس سقفًا متدنّيًا لا يتجاوز 75 مليون دولار لالتزامها بالتعويض للأطراف الثالثة كصيّادي الأسماك أو المؤسّسات الساحلية عن الأضرار التي تلحق بهم. وبدلًا من ذلك، طُلب من شركات النفط الإسهام في صندوق مشترك يغطّي أيّ أضرار تصل قيمتها إلى مليار دولار. لكنّ كارول نبهتنا إلى أنّ ذلك المبلغ قد لا يكون كافيًا إن لم يتمّ احتواء بقعة النفط كما يجب. غير أنّ التعهّد الذي قدّمته بي. بي. بتغطية أيّ نقص حاصل كان من الممكن على الأقلّ طمأنة الولايات المتضرّرة بأنّ خسائر سكّانها لن تبقى بدون تعويض.

في نهاية الاجتماع، طلبت من الفريق إطلاعي على كلّ جديد، وذكّرتهم باستخدام أيّ موارد فدراليّة نملكها للتخفيف من الآثار الاقتصادية والبيئية للكارثة. وفيما رافقتُ الجميع إلى الباب، لاحظت أنّ كارول غارقة في التفكير. فطلبت منها التريّث حتى أتمكّن من محادثتها على انفراد.

«هل هناك ما لم نتطرّق إليه؟» سألتُها.

«في الواقع، لا»، أجابتني. «لكنّني أشعر بأنّ الأجدى بنا أن نستعدّ للأسوأ».

«ماذا تعنين؟».

«تدّعي شركة بي. بي. أنّ النفط لا يتسرّب من البئر، أجابتني كارول وهي ترفع كتفيها محتارة. إذا تبيّن أنّهم على حق، فسيكون الحظّ حليفنا، لكنّنا نتكلّم عن أنبوب طوله كيلومتر ونصف يصل إلى بئر في قاع المحيط. أشك في أن يكون أحد متأكّدًا من أيّ شيء».

«وماذا لو لم يكونوا على حق؟» سألتها، «ماذا لو حدث تسرّب تحت سطح الماء؟».

«إن لم يتمكّنوا من إقفال البئر بسرعة، فسنواجه كابوسًا».

لم يمرّ يومان حتّى تحقّقت مخاوف كارول. كان النفط يتسرّب من بئر ماكوندو تحت سطح الماء، وبكمّيات كبيرة. في البداية، ذكر مهندسو بي. بي. أنّ التسرّب ناتج عن كسر في الأنبوب وقع عند غرق المنصّة، ويتسبّب بتدفّق ما يقدَّر بألف برميل من النفط في مياه خليج المكسيك كلّ يوم. وفي 28 نيسان/أبريل، اكتشفت الكاميرات تحت الماء مصدرَي تسرّب آخرين، فزادت التقديرات إلى خمسة آلاف برميل يوميًا. أمّا على السطح فقد اتّسعت بقعة النفط لتبلغ مساحة تقرب من 1500 كيلومتر مربّع، وكادت تصل إلى ساحل لويزيانا، مهدّدة بالتسمّم الأسماك والدلافين والسلاحف البحرية كما بإلحاق أضرار طويلة المدى بالمستنقعات ومصبّات الأنهار والخلجان التي تشكّل موطنًا للطيور والحياة البرّية الأخرى.

ما كان أكثر إثارة للقلق هو أنّ بي. بي. بدت عاجزة عن تحديد المدّة المطلوبة لسدّ البئر، مصرّة على وجود العديد من الحلول الممكنة، ومنها استخدام آلات قابلة للتحكّم بها عن بعد لتصليح مانع الانفجار، أو حشو الحفرة بالمطاط أو بموادّ أخرى، أو تركيب قمع احتواء فوق البئر لتوجيه النفط إلى السطح بحيث يمكن جمعه، أو حتّى حفر آبار قريبة يمكن ضخ الأسمنت فيها لمنع تدفّق النفط. لكنّ خبراءنا اعتبروا أنّ الحلول الثلاثة الأولى غير مضمونة، فيما الحلّ الرابع قد «يستغرق عدّة أشهر». ونظرًا إلى سرعة تدفّق النفط، كان ممكنًا أن يبلغ التسرّب 86 مليون ليتر، أي ما يزيد بنسبة 70 ٪ عن التلوّث الذي تسبّبت به كارثة إكسون فالديز.

ووجدنا أنفسنا فجأة أمام احتمال وقوع أسوأ كارثة بيئية في تاريخ الولايات المتّحدة.

أوكلنا قيادة جهود معالجة هذا الحادث الوطنيّ إلى ثاد ألن، وفرضنا حظرًا لمدّة ثلاثين يومًا على أيّ عمليات حفر بحرية جديدة، كما منعنا صيد الأسماك في المنطقة الملوّثة، وأعلنّا أنّ كارثة ماكوندو «حادثًا على مستوى وطنيّ». كذلك قامت الحكومة الفدرالية بتنسيق عمليّات الاستجابة بين عدد من الأجهزة الرسميّة، التي تطوّع للانضمام إليها الكثير من المواطنين. وسرعان ما بات لدينا أكثر من ألفي شخص يعملون على مدار الساعة لاحتواء التسرّب، على متن أسطول من خمس وسبعين سفينة، تشمل زوارق قطر وبوارج شحن ومراكب لشفط النفط، إضافة إلى عشرات الطائرات و83 كيلومترًا من الحواجز العائمة. أرسلتُ نابوليتانو وسالازار وليزا جاكسون من وكالة حماية البيئة إلى خليج المكسيك لمراقبة العمل، وكلّفتُ فاليري الاتّصال يوميًّا بحكّام

لويزيانا وألاباما وميسيسيبي وتكساس وفلوريدا (شاءت الصدف أن يكونوا جميعهم من الجمهوريّين)، لمعرفة ما يمكننا القيام به لتقديم المساعدة.

«اطلبي منهم إطلاعي مباشرة على أيّ مشكلة يواجهونها»، قلت لفاليري، «أريد أن نتدخّل ونكثّف من حجم استجابتنا لدرجة أن يملّوا اتّصالاتنا».

من الإنصاف القول إنّني عندما زرت مركز خفر السواحل في فنيس في لويزيانا، في 2 أيّار/مايو، لإلقاء نظرة من قرب على عمليات التنظيف، وجدتُنا استنفدنا طاقاتنا كلّها لمواجهة الكارثة. وكما هي حال معظم الزيارات الرئاسية، لم يكن هدفي من تلك الزيارة جمع معلومات جديدة بل التعبير عن قلقنا وتصميمنا. بعد إدلائي ببيان صحافي خارج المركز تحت وابل من المطر، تحدّثتُ مع مجموعة من الصيّادين أخبروني أنّ بي. بي. استأجرت خدماتهم لوضع الحواجز العائمة في طريق بقعة النفط، كما عبّروا لي عن قلقهم البديهيّ جدًّا من تأثير التسرّب في سُبُل رزقهم على المدى البعيد.

كذلك أمضيت فترة لا بأس بها يومذاك مع بوبي جيندال، عضو الكونغرس السابق والخبير في السياسة الصحّية في إدارة بوش، الذي عرف كيف يستغلّ نزعته المحافِظة الشديدة ليصبح أول حاكم هندي أميركي. كان جيندال رجلًا ذكيًّا وطموحًا، لم يبلغ عامه الأربعين، ويُنظر إليه بصفته أحد النجوم الصاعدين في الحزب الجمهوريّ. وقد اختير للتعبير على شاشة التلفزيون عن ردّ الجمهوريين على أول خطاب لي أمام الاجتماع المشترك لهيئتَي الكونغرس. لكنّ حادثة ديبووتر، التي هدّدت قطاعات حيوية في لويزيانا مثل تجارة ثمار البحر والسياحة، وضعته في موقف حرج: فهو كمعظم السياسيين الجمهوريين، كان مدافعًا عن شركات النفط الكبرى ومن أعنف المعارضين للتشدّد في القوانين البيئية.

سعيًا منه لاستباق أيّ تغيير في الرأي العامّ، أمضى جيندال حيّزًا واسعًا من لقائنا في عرض خطّة عليّ لبناء جزيرة تكون بمثابة حاجز أو ما يُعرف بالسّاتر على طول جزء من ساحل لويزيانا، مصرًّا على أنّ هذا المشروع سيمنع انتشار بقعة النفط.

«حتّى إنّ المقاولين يتزاحمون للفوز بهذا المشروع»، قال بنبرة ثقة تكاد تلامس الغرور، لكنّ عينيه القاتمتين كانتا تفضحان شعوره بالحذر، بل بالألم، حتى عندما يبتسم، وأضاف: «نحن فقط بحاجة لمساعدتك لإقناع فيلق المهندسين في الجيش الأميركي بالقبول بالمشروع، وحمل بي. بي. على دفع التكاليف».

الواقع أنّها لم تكن المرّة الأولى التي أسمع فيها بفكرة الساتر، لكنّ التقديرات الأولية لخبرائنا قالت إنّه غير قابل للتنفيذ، وهو باهظ الكلفة، وقد يؤدّي إلى نتائج عكسية. شككتُ في أنّ جيندال على علم بذلك، وفي أنّ اقتراحه ليس سوى مسرحية سياسية تهدف إلى إظهاره بصورة الناشط لِمعالجة الأزمة، وتُجنّبه في الوقت عينه الإجابة عن الأسئلة الأوسع نطاقًا التي

أثارها التسرّب حول مخاطر الحفر في عرض البحر للتنقيب عن النفط. لكنّني نظرًا إلى جسامة الأزمة، لم أرغب في أن أبدو كمن يرفض تمامًا أيّ فكرة، وأكّدت للحاكم أنّ المهندسين العسكريين سيجرون تقويمًا سريعًا وشاملًا لخطّة بناء الساتر.

بسبب الطقس العاصف تعذّر علينا الانتقال على متن مروحيّة الرئاسة، فأمضينا معظم ذلك اليوم في السيّارة. جلست في المقعد الخلفي أشاهد تعاقب رُقع المناظر الطبيعية من النبات والطين والطمي والمستنقعات التي تنتشر على ضفَّتي نهر المسيسيبي وصولًا حتّى خليج المكسيك. لقد ناضل البشر منذ قرون لتطويع هذا المنظر الطبيعيّ البدائي بحسب إرادتهم، تمامًا كاقتراح جيندال بناء ساتر، فأقاموا السدود، وشقّوا القنوات والممرّات المائية، وبنوا الموانئ، والجسور، والطرق، والخطوط السريعة لتلبية حاجتهم إلى التجارة والتوسّع، وكانوا يعيدون البناء مرارًا وتكرارًا بعد الأعاصير والفيضانات، بدون أن تُثبط عزيمتهم أمواج المدّ العاتية. وخُيّل لي أنّ في مثل هذا العناد شيئًا من النبل، وتعبيرًا عن روح المبادرة التي بنت أميركا.

ولكن أمام المحيط والنهر العظيم الذي يصبّ مياهه فيه، لم تكن الانتصارات الهندسية سوى نجاحات زائلة، ولم تعدُ فكرة السيطرة على الطبيعة كونها سرابًا. كانت لويزيانا تخسر أكثر من أربعة آلاف هكتار من الأراضي كلّ عام، فالتغيّر المناخيّ أدّى إلى ارتفاع مستوى سطح البحر وزاد من عنف أعاصير خليج المكسيك. ومع تواصل أعمال الجرف، وبناء الضفاف الاصطناعية، وتحويل مجرى نهر الميسيسيبي لتسهيل مرور السفن والبضائع، تراجعت كمّيات الرواسب التي يحملها النهر عبر مجراه ما يسمح بالتعويض عن الأراضي المفقودة. وهكذا فإنّ النشاط عينه الذي جعل المنطقة مركزًا تجاريًا ناشطًا وسمح لصناعة استخراج النفط بالازدهار يؤدّي حاليًّا إلى تسريع التقدّم المطّرد لمياه البحر. وفيما كنت أنظر عبر النافذة التي تساقطت عليها قطرات المطر، تساءلت كم سيدوم الطريق الذي كنّا نسلكه، بما فيه من محطّات وقود ومتاجر، قبل أن تبتلعه الأمواج أيضًا.

لا خيار أمام الرئيس سوى القيام بعدّة أعمال معًا. («أنت مثل لاعبي الخفّة في السيرك، تجعل الأطباق تدور على طرف عصا بدون توقّف»، قالت لي ميشيل ذات مرّة). فتنظيم القاعدة لن يعلّق عملياته العسكريّة بسبب أزمة مالية، وزلزال هاييتي المدمّر لن يختار الحدوث في وقت يسمح بعدم تداخل جهود الإغاثة مع انعقاد قمّة حول الأمن النووي، برئاستي، مخطّط لها منذ فترة طويلة وتضمّ 47 دولة. على الرغم من توتّري الناجم عن كارثة ديبووتر، حاولت ألّا أدعها تستنزفني. وفي الأسابيع التي أعقبت زيارتي للويزيانا، كنت أتتبّع استجابتنا بعناية، معتمدًا على الإحاطات اليومية التفصيلية التي تردني، وأتابع

في الوقت عينه عشر قضايا أو اثنتي عشرة مسألة ملحّة أخرى تستدعي اهتمامي.

زرت مصنعًا في بوفالو لإعادة التذكير بموضوع الإنعاش الاقتصادي، وتابعت العمل مع لجنة مالية مؤلّفة من الحزبين تبحث عن طرق لتثبيت العجز الأميركي الطويل الأمد في ميزان المدفوعات. وأجريت اتّصالات هاتفية بميركل بشأن اليونان، وبميدفيديف بشأن التصديق على معاهدة الحدّ من الأسلحة الاستراتيجيّة، واستقبلت الرئيس المكسيكي فيليبي كالديرون في زيارة رسمية ركّزت على التعاون الحدودي، والتقيت الرئيس الأفغاني حميد كرزاي إلى غداء عمل. وإلى جانب الإحاطات المعتادة التي كانت تردني والمتعلقة بالتهديدات الإرهابية، والاجتماعات الاستراتيجية مع فريقي الاقتصادي، وعدد كبير من الواجبات البروتوكولية، أجريت مقابلات مع المرشّحين للحلول محلّ القاضي في المحكمة العليا جون بول ستيفنز الذي أعلن تقاعده في بداية نيسان/أبريل. واستقرّ رأيي على المحامية العامّة الشابّة واللامعة، العميدة السابقة لكلّية الحقوق في جامعة هارفرد، إيلينا كاغان، التي لا شكّ في أنّها ستخرج، مثلها مثل القاضية سوتومايور، من جلسات الاستماع في مجلس الشيوخ سالمة نسبيًا، ليتمّ تثبيتها بعد بضعة أشهر.

ولكن مهما كان عدد الأطباق التي أجعلها تدور في الهواء، ما انفكّ تفكيري يعود نهاية كلّ يوم إلى التسرّب الناتج عن حادثة ديبووتر. كان يظهر لمن يُمعن النظر أنّ بعض التقدّم قد حدث. فقد نجحت بي. بي. في إيقاف أصغر التسريبات الثلاثة تحت الماء، باستخدام الروبوتات لتركيب صمام على الأنبوب المثقوب. ونجح الأدميرال ألن في أن ينظّم إلى حدٍّ ما جهود التنظيف على سطح المحيط، التي توصّلت مع منتصف أيّار/مايو إلى استنفار نحو ألف سفينة وجيش من نحو عشرين ألف عامل من بي. بي.، وأفراد خفر السواحل، والحرس الوطني، وصيّادي القريدس، والمتطوّعين. وقد أبلت فاليري حسنًا في مواكبة الحكّام الخمسة الذين تعرّضت ولاياتهم للتهديد بسبب التسرّب، لدرجة أنّ معظمهم لم يستطع، على الرغم من انتمائهم الحزبي، سوى الإشادة بالاستجابة الحكوميّة للكارثة. («أصبحتُ وبوب رايلي صديقين مقرّبين»، قالت بابتسامة، في إشارة إلى الحاكم الجمهوري لألاباما). الاستثناء الوحيد كان الحاكم جيندال، فقد ذكرت فاليري أنّه في أكثر من مناسبة كان يقدّم طلبًا للحصول على مساعدة البيت الأبيض في بعض القضايا، ليعود بعد عشر دقائق إلى إصدار بيان صحافي يلومنا فيه على تجاهُلنا لويزيانا.

ومع ذلك، استمرّ النفط في التسرّب. لم تتمكّن روبوتات بي. بي. من إغلاق مانع الانفجار المعطّل، فبقي الثقبان الرئيسيان مفتوحين. كذلك فشلت المحاولة الأولى التي بذلتها الشركة لوضع قمع احتواء فوق الثقبين، بسبب المشكلات الناجمة عن درجات الحرارة المتدنّية جدًّا في أسفل المحيط. وبدا

واضحًا أكثر فأكثر أنّ فريق بي. بي. يجهل ما يجب عمله، شأنه شأن الأجهزة الحكومية المكلّفة عادة بمعالجة تسرّب النفط.

«نحن معتادون التعامل مع بقع نفطية ناتجة عن حادث ناقلة أو أنبوب مكسور»، قال لي الأدميرال ألن، «أمّا محاولة إغلاق بئر نفط متدفّقة على عمق أكثر من كيلومتر، فهي أشبه بمهمّة فضائية».

كان ذلك تشبيهًا في محلّه، وسببًا لقراري اللجوء إلى ستيف تشو للحصول على المساعدة. على الرغم من منصبه، ليست لوزير الطاقة صلاحية في شأن التنقيب عن النفط، لكنّنا اعتقدنا أنّه لن يضيرنا أن يشارك عالم فيزياء حائز جائزة نوبل في جهودنا لمعالجة المشكلة. وهكذا طلبنا من تشو بعد اكتشاف تسرّب النفط تحت الماء إطلاع الفريق على النواحي العلمية التي يجب أخذها في الاعتبار من أجل إيقافها. وعلى الرغم من أنّ كارول نبّهته إلى ضرورة الإيجاز في شرحه، دام عرضه في غرفة الأزمات ضعفي الوقت الذي خُصّص له، وتضمّن ثلاثين شريحة. وما كاد يصل إلى الشريحة الخامسة حتّى شعرنا كلّنا بالضياع. لذلك، بدلًا من إهدار كلّ ذكائه علينا، طلبت منه التوجّه إلى هيوستن، حيث يقع المقرّ الرئيسي لفريق الاستجابة في شركة بي. بي.، للعمل مع المهندسين هناك على حلّ محتمل.

في هذه الأثناء، لمسنا تحوّلًا في الرأي العامّ حيال الكارثة. خلال الأسابيع القليلة الأولى التي تلت التسرّب، تحمّلت بي. بي. القدر الأكبر من اللوم. ولا يعود السبب فقط إلى تشكيك الأميركيين في شركات النفط، ولكنّ الرئيس التنفيذي لشركة بي. بي.، طوني هايوارد، كان بمثابة كارثة في حقل العلاقات العامّة. فقد صرّح لوسائل الإعلام بأنّ التسرّب ليس سوى كمّية «ضئيلة نسبيًا» من النفط في «محيط كبير جدًا». وفي مقابلة أخرى قال إنّ أحدًا لا يريد رؤية الحفرة مسدودة أكثر منه «لأنّني أودّ أن أسترجع حياتي العادية». كان ذلك الرجل يجسّد الصورة النمطيّة لكلّ رؤساء الشركات المتعدّدة الجنسيّات المتغطرسين والمنفصلين عن الواقع. (ذكّرتني فظاظته بأنّ بي. بي. المعروفة سابقًا باسم «بريتيش بتروليوم» لم تكن في الماضي إلّا «شركة النفط الأنكلوفارسية»، أي الشركة نفسها التي أدّى رفضها تقاسم العائدات النفطية مع الحكومة الإيرانية في خمسينيات القرن الماضي إلى الانقلاب الذي قاد البلاد في النهاية إلى الثورة الإسلامية).

مع تجاوز الأزمة يومها الثلاثين، تحوّل الاهتمام أكثر فأكثر إلى المسؤولية المحتملة لإدارتي عن هذه الورطة. وبدأت المقالات الصحافية وجلسات الاستماع في الكونغرس تربط الكارثة بعدد من الإعفاءات من الالتزام بالشروط والمبادئ المعيارية للسلامة البيئية، التي نالتها شركة بي. بي. من هيئة إدارة الموارد المنجمية، التابعة لوزارة الداخلية والمسؤولة عن منح امتيازات التنقيب عن النفط، وجمع العائدات، والإشراف على عمليات الحفر في مياه الولاياتِ المتّحدة. كانت الإعفاءات الممنوحة إلى بي. بي. في بئر

ماكوندو عاديّة جدًّا. أمّا في مسألة إدارة مخاطر الحفر في المياه العميقة، فقد كان من عادة هيئة إدارة الموارد المنجمية تجاهل توصيات علمائها ومهندسيها، والاستماع إلى آراء الخبراء الإداريين في الشركات، ظنًّا منها أنّهم على دراية أفضل بأحدث العمليات والتقنيات.

لا شكّ في أنّ ذلك كان مصدر المشكلة. فمنذ ما قبل أن أتولّى الرئاسة، كنّا على علم بتواطؤ هيئة إدارة الموارد المنجمية مع شركات النفط وبإهمالها التنظيميّ الكبير، وخصوصًا ما عُرف عن الفضيحة التي أثارت الكثير من الضجيج قبيل نهاية رئاسة بوش، وتضمّنت رشىً ومخدّرات وخدمات جنسية. وقد تعهّدنا بإصلاح تلك الهيئة. وفي الواقع فإنّ كين سالازار بادر، حالما تولّى وزارة الداخلية، إلى التخلّص من بعض أبرز مكامن الفساد فيها. ولكنّه لم يكن يملك الوقت ولا الموارد للقيام بإعادة تنظيم جذرية لهيئة إدارة الثروة المنجميّة بما يتيح لها أن تنظّم تنظيمًا فعّالًا قطاعًا غنيًّا جدًّا وعلى هذه الدرجة من التعقيد التكنولوجيّ.

لم يكن بوسعي لوم سالازار على ذلك، فتغيير الممارسات والثقافة بداخل الأجهزة الحكومية أمر صعب ونادرًا ما يتحقّق في غضون أشهر. كما كنّا نواجه قضايا مماثلة في الإدارات المعنيّة بالتنظيم المالي، حيث يعجز المسؤولون عن التنظيم، الذين يعانون الأجور الزهيدة والإرهاق، عن مواكبة التطوّر المتواصل للمؤسّسات المالية الدولية. لكن ذلك لا يبرّر أنّ أحدًا في فريقي لم ينبّهني إلى أنّ هيئة إدارة الموارد المنجميّة لا تزال تعاني مشاكل خطيرة، قبل توصيتي بتبنّي خطّة وزارة الداخلية القاضية بالترخيص للحفر الاستكشافي في مناطق جديدة. وعلى أيّ حال، لم يكن أحد مستعدًّا في خضمّ الأزمة للحديث عن الحاجة إلى زيادة تمويل الإدارات الحكومية، ولا بزيادة رواتب موظفي القطاع العامّ من أجل تحسين الإدارة ومنافسة القطاع الخاصّ على جذب أصحاب الكفاءات. أراد الناس فقط أن يعرفوا مَن سمح لشركة بي. بي. بحفر حفرة على عمق خمسة كيلومترات ونصف تحت سطح المحيط بدون معرفة كيفية سدّها. وخلاصة القول أنّ ذلك حدث على مرأىً منّا.

لعلّ التساؤلات حول هيئة إدارة الموارد المنجميّة شغلت وسائل الإعلام، إلّا أنّ ما غيّر الرأي العامّ تمامًا كان قرار شركة بي. بي. في أواخر أيّار/مايو – الذي ساندتُه بهدف الشفافية – البدء ببثّ مشاهد حيّة للتسرّب نقلًا عن كاميرات الشركة تحت الماء. كانت الصور الأولى لاحتراق منصّة ديبووتر قد حظيت بانتشار واسع. لكنّ صور بقعة النفط، التي كان معظمها عبارة عن لقطات مأخوذة من الجوّ لخطوط قرمزيّة واهية فوق مياه المحيط الزرقاء، لم تعكس حقيقة حجم الكارثة. وحتى وصول الأمواج المشبعة بالنفط والكتل السوداء اللزجة إلى شواطئ لويزيانا وألاباما، لم تستطع الكاميرات تقديمه على نحو مثير، ولا سيّما أنّ مياه خليج المكسيك فقدت، بعد عقود من التنقيب البحريّ، لونها اللازورديّ ونقاءها.

إلّا أنّ الصور من تحت الماء غيّرت ذلك كلّه. ففجأة راح العالم كلّه يرى النفط يثور في أعمدة هائلة من وسط الحطام، باللون الأصفر الكبريتي تارة، وطورًا بالبنيّ أو الأسود، بحسب إضاءة الكاميرا. بدت تلك الأعمدة في ثورانها شديدة القوّة، وكأنّها نذير شؤم هادر من أعماق الجحيم. وبدأت شبكات الأخبار المتلفزة تبثّ تلك اللقطات في زاوية من شاشاتها على مدار الساعة، بجانب مؤقّت رقمي يذكّر المشاهدين بعدد الأيّام والدقائق والثواني التي انقضت منذ أن بدأ التسرّب.

بدا أنّ مقاطع الفيديو تلك تؤكّد حسابات محلّلينا، التي لا صلة لها بحسابات بي. بي.، فعلى عكس التقديرات الأولية التي تحدّثت عن تسرّب مقدار خمسة آلاف برميل من النفط يوميًّا، رُجّح تسرّب أربعة إلى عشرة أضعاف ذلك الرقم. ولكن في ما هو أبعد من الأرقام المخيفة، فإنّ الصور الآتية من تحت الماء، التي واكبها ارتفاع مفاجئ في عدد التقارير الصحافيّة حيث ظهرت صور طيور البجع مكسوّة بالنفط، قد رسّخت حقيقة الأزمة في أذهان الناس. وفجأة بات أولئك الذين لم يهتمّوا كثيرًا بالتسرّب من قبل يريدون أن يعرفوا لماذا لسنا نفعل شيئًا لإيقافه. وفي زيارة لسالازار لطبيب أسنانه لعلاج طارئ، وجد نفسه يحدّق في مشاهد الكارثة على شاشة تلفزيون مثبّتة في السقف. أطلق الجمهوريون على التسرّب لقب «إعصار أوباما»، ولم يتردّد الديمقراطيّون في البدء بتوجيه الانتقادات بدورهم. وأبرزهم كان جايمس كارفيل المساعد السابق لكلينتون السابق واللويزيانيّ العتيق، الذي ظهر في برنامج «صباح الخير يا أميركا» وشنّ هجومًا عنيفًا على استجابتنا للكارثة، موجّهًا سهامه إليّ تحديدًا، فقال: «يا رجل، عليك القدوم إلى هنا للسيطرة على الوضع! كلّف أحدًا بالمهمّة! تحرّك!» وحين استقبلتُ في المكتب البيضاوي صبيًّا مُقعدًا في التاسعة من العمر في إطار زيارة أعدّت لها مؤسّسة «نحقّق لك أمنياتك»، حذّرني من أنّني إن لم أوقف التسرّب حالًا، «فسوف أواجه الكثير من المشاكل السياسية». حتى ساشا دخلت حمّامي ذات صباح بينما كنت أحلق ذقني لتسألني: «هل سددتَ الحفرة يا أبي؟».

خُيّل إليّ أنّ أعاصير النفط الدكناء تلك ترمز إلى سلسلة الأزمات المستمرّة التي نمرّ بها، وكدتُ أشعر بأنّها حيّة، كأنّها حضور شرّير يطاردني بلا هوادة. كنت حتى تلك اللحظة في رئاستي، راسخ الثقة بأنّني مهما ساءت الأمور، سواء أكان ذلك مع البنوك، أم شركات صناعة السيّارات، أم اليونان، أم أفغانستان، قادر دائمًا على الوصول بالتفكير السليم والاختيار الذكيّ إلى حلّ. لكنّ ذلك التسرّب بدا كأنّه يتحدّى الحلول العاجلة، مهما بالغت في الضغط على بي. بي. أو على فريقي، ومهما بلغ عدد الاجتماعات التي أعقدها في غرفة الأزمات، متفحّصًا البيانات والمخطّطات بالاهتمام عينه كما في أيّ جلسة تخطيط للحرب. ومع هذا الشعور بالعجز المؤقت، بدأ شيء من المرارة يتسلّل إلى صوتي، مِرارة أعرف أنّها نتيجة الشِكّ في الذات.

«ماذا يريدني أن أفعل؟» صحت برام منفعلًا بعد سماعي اتّهامات كارفيل، «هل أرتدي بزّة الغطس وأذهب إلى هناك حاملًا مفتاح ربط؟».

بلغ النقد ذروته خلال مؤتمر صحافي في البيت الأبيض في 27 أيّار/مايو، واجهت خلاله، لمدّة ساعة تقريبًا، سيلًا من الأسئلة الصعبة عن التسرّب النفطي. عدّدتُ خلال ذلك المؤتمر كلّ ما فعلناه منذ انفجار منصّة الحفر، وشرحت التعقيدات الفنّية للطرق المختلفة التي تُستخدَم لسدّ البئر. كما اعترفت بوجود مشاكل في هيئة إدارة الموارد المنجمية، وبإفراطي في الثقة بقدرة شركات مثل بي. بي. على الاحتياط لتجنّب المخاطر. وأعلنت تشكيل لجنة وطنية لمراجعة الكارثة ووضع تصوّر لتجنّب وقوع هذا النوع من الحوادث في المستقبل، وأعدت تأكيد الحاجة إلى استجابة طويلة الأجل من شأنها أن تجعل أميركا أقلّ اعتمادًا على الوقود الأحفوري المسبّب للتلوّث.

حين أعود اليوم وبعد عشر سنوات، إلى قراءة وقائع ذلك المؤتمر، أشعر بالدهشة من هدوئي وقدرتي على الإقناع. لعلّ الدهشة تعود إلى أنّ نصّ المؤتمر لا يتضمّن ما أتذكّر أنّني شعرت به آنذاك، أو ما رغبت حقًّا في قوله أمام صحافيّي البيت الأبيض:

ما أردت قوله هو أنّ هيئة إدارة الموارد المنجميّة لم تكن مجهّزة تجهيزًا كاملًا للقيام بعملها، والسبب الأهمّ لذلك هو أنّ جزءًا كبيرًا من الناخبين الأميركيين اقتنع خلال الأعوام الثلاثين الماضية بفكرة الجمهوريّين التي تحمّل الحكومة سبب المشاكل كافّة، وتقول إنّ الشركات وحدها هي الحلّ، وأنّ هذا الجزء من الأميركيّين انتخب قادة حرصوا على نسف الأنظمة البيئية، وحرمان الإدارات العامّة من الموازنات الكافية، وتشويه سمعة موظّفي القطاع العامّ، والسماح للشركات الصناعية الملوِّثة بالقيام بكلّ ما يحلو لها.

ما أردت قوله هو أنّ الحكومة لم تكن تملك تكنولوجيا أفضل ممّا تملكه بي. بي. لسدّ الثقب بسرعة لأنّ توفير مثل هذه التكنولوجيا باهظ الكلفة، ولأنّنا نحن الأميركيين لا نحبّ أن ندفع ضرائب أعلى، وخصوصًا للاستعداد لمشاكل لم تقع بعد.

ما أردت قوله هو أنّ من الصعب أن نأخذ على محمل الجدّ انتقادات أمثال بوبي جيندال، الذي أمضى حياته السياسيّة في التزلّف إلى شركات النفط الكبرى، ودعم دعوى تقدّمت بها إحدى تلك الشركات أمام محكمة فدرالية لرفع الحظر المؤقت على أعمال التنقيب، وأنّه إن كان هو والمسؤولون السياسيون الآخرون في منطقة خليج المكسيك قلقين حقًّا بشأن رفاهية ناخبيهم، فسيطالبون حزبهم بالتوقف عن إنكار آثار التغيّر المناخي، لأنّ سكّان تلك المنطقة هم تحديدًا الأكثر عرضة لفقدان منازلهم أو وظائفهم نتيجة ارتفاع درجات الحرارة العالمية.

ما أردت قوله هو أنّ الطريقة الوحيدة لضمان عدم حدوث تسرّب نفطي كارثي آخر في المستقبل هي إيقاف الحفر تمامًا. لكن هذا لن يحدث لأنّ

الوقود والسيّارات الكبيرة أهمّ من البيئة بالنسبة إلينا نحن الأميركيّين، إلّا حين نواجه كارثة كبرى. أمّا بغياب مثل هذه الكارثة، فنادرًا ما تغطي وسائل الإعلام الجهود التي نبذلها لننقذ أميركا من الوقود الأحفوري أو إقرار تشريعات المناخ، لأنّ توعية الجمهور على سياسات الطاقة الطويلة الأمد أمر مملّ ولا يجتذب مشاهدين ما يؤثّر سلبًا على التصنيفات التجاريّة لوسائل الإعلام تلك. والشيء الوحيد الذي كنت أكيدًا منه هو أنّه على الرغم من الاستهجان العارم آنذاك بشأن مصير الأراضي الرطبة والسلاحف البحرية وطيور البجع، ما يهمّ معظمنا فعلًا هو أن نجد حلًّا للمشكلة، وأن أتمكّن بسرعة من معالجة وضع مهترئ عمره عدّة عقود من السنين، لكي نعود كلّنا إلى أساليب عيشنا التي تنفث أطنانًا من ثاني أكسيد الكربون وتهدر الطاقة بدون أيّ شعور بالذنب.

لكنّني لم أقل شيئًا من ذلك، بل تحمّلت المسؤولية بوقار مؤكّدًا أنّ واجبي هو «معالجة هذا الأمر». وبعد ذلك، وجّهتُ توبيخًا شديدًا إلى أفراد فريقي الإعلاميّ، قائلًا لهم إنّهم لو قاموا بعمل أفضل في نقل صورة ما نبذله من جهود لمعالجة التسرّب، لما اضطررتُ إلى الوقوف ساعة كاملة أمام هذا السيل من النقد اللاذع. بدا الإعلاميّون مجروحين في صميمهم، وفي وقت لاحق من ذلك المساء شعرتُ وأنا في قاعة المعاهدات بالندم على ما قلته، وأدركت أنّني أخطأت في تحميلهم ثمن غضبي وإحباطي.

أعاصير النفط اللعينة تلك هي التي كنت أريد إرسالها إلى الجحيم.

طوال الأسابيع الستة التالية، ظلّ التسرّب الخبر الأبرز في وسائل الإعلام. ولتعويض الفشل المتواصل في إغلاق البئر، سلّطنا المزيد من الضوء على انخراطي الشخصيّ في الجهود المبذولة. قمت برحلتين أخريين إلى لويزيانا، وبزيارات لميسيسيبي وألاباما وفلوريدا. وعملنا مع الأدميرال ألن الذي وافق على تأجيل تقاعده حتى انتهاء الأزمة، لإيجاد طرق لتلبية طلبات حكّام الولايات، ومن بينها نسخة مصغّرة للساتر الذي اقترحه جيندال. ووقّع سالازار قرار حلّ هيئة إدارة الموارد المنجميّة، ووزّع مسؤوليات تطوير الطاقة، وتنظيم معايير السلامة، وتحصيل الإيرادات على ثلاث إدارات مستقلة جديدة. كما أعلنتُ عن تشكيل لجنة تضمّ أعضاءً من الحزبين مهمّتها تقديم توصيات حول كيفيّة منع وقوع كوارث أثناء عمليات التنقيب البحرية في المستقبل. كذلك عقدت اجتماعًا للحكومة بكامل أعضائها للبحث في الأزمة، وقمت بزيارة مؤلمة لعائلات عمّال ديبووتر الأحد عشر الذين قُتلوا في الانفجار. حتى إنّني ألقيت – للمرّة الأولى منذ وصولي إلى الرئاسة – كلمة من المكتب البيضاوي تناولت موضوع التسرّب. لكنّ صورتي تلك، جالسًا خلف المكتب الرئاسيّ، أظهرتني متشنّجًا وكأنّني أنتمي إلى عصر آخر، وقد توافقت الآراء على عدم اعتبارها إطلالة ممتازة.

أدّى الظهور الإعلامي المتكرّر ووفرة التصريحات الغاية المرجوّة منهما، فهما وإن لم ينجحا في القضاء تمامًا على التجييش الإعلاميّ ضدّنا، تمكّنا من إسكات قسم واسع منه. ولكنّ تجاوز تلك الأزمة لم يأتِ إلّا بنتيجة قرارين سابقين اتّخذتهما.

القرار الأوّل كان حرصي على وفاء شركة بي. بي. بتعهّدها السابق التعويض للأطراف الثالثة المتضرّرة من التسرّب. كانت إجراءات المطالبة بالتعويضات تتطلب من الضحايا عادة تحمّل مشقّة الروتين الإداريّ أو حتى تعيين محامٍ. كما أنّ بتّ تلك الطلبات كان يستغرق سنوات، وفي هذا الوقت يكون صاحب المطعم الصغير أو صاحب شركة الرحلات البحريّة الصغيرة قد فقدا عملهما ومورد رزقهما. فاعتبرنا أنّ ضحايا التسرّب النفطيّ يستحقون مساعدة فورية. كذلك اعتبرنا أنّه الوقت الأمثل لممارسة أكبر قدر من الضغط على بي. بي.، فأسعار أسهمها كانت تتهاوى، وصورتها العالمية في الحضيض، ووزارة العدل باشرت تحقيقًا في احتمال ارتكاب الشركة إهمالًا جرميًّا، كما أنّ الحظر الذي فرضناه على أعمال التنقيب أوقع مساهميها في حالة شديدة من عدم اليقين.

«هل يمكنني جعلهم يحسّون بأنّ أبواب الجحيم انفتحت عليهم؟» سألني رام.

«بكلّ سرور»، أجبته.

انصرف رام إلى مهمّته، فراح يمارس ما يبرع فيه من فنون الضغط وتطويع المواقف والتهديد. وفي 16 حزيران/يونيو، حين جلس قبالتي إلى طاولة المفاوضات في قاعة روزفلت كلٌّ من طوني هايوارد ورئيس مجلس إدارة بي. بي. كارل هنريك سفانبرغ، كانا جاهزين للتلويح بالراية البيضاء. (لم تمضِ أسابيع قليلة حتّى أعلن هايوارد، الذي لم يُكثر الكلام في ذلك الاجتماع، استقالته من الشركة). لم تكتفِ بي.بي. بالموافقة على تخصيص 20 مليار دولار في صندوق استجابة للتعويض لضحايا التسرّب وحسب، بل اتّفقنا على إيداع ذلك المبلغ بمثابة ضمانة، ومنح حقّ إدارته بطريقة مستقلّة إلى كين فاينبرغ، وهو المحامي عينه الذي أدار صندوق التعويض لضحايا 11 أيلول/سبتمبر، ويراقب خطط تعويضات المديرين التنفيذيين في البنوك التي تستفيد من أموال برنامج مساعدة الأصول المتعثّرة (تارب). لم يعالج الصندوق الكارثة البيئية، لكنّه مثّل وفاءً بوعدي بأنّ جميع صيّادي الأسماك والقريدس، وشركات الرحلات البحريّة وغيرهم ممّن تكبّدوا الخسائر بسبب تلك الأزمة، سينالون تعويضاتهم المستحقة.

قراري الجيّد الثاني كان تعيين ستيف تشو لهذه المهمّة. خلال لقاءاته الأولى بمهندسي بي. بي. شعر وزير الطاقة في حكومتي بخيبة أمل كبيرة (وقد قال لي: «إنّهم لا يدرون ما يواجهونه»)، ولم يلبث أن بدأ يقسم وقته بين هيوستن والعاصمة، ملحًّا على ثاد ألن لكي «لا تفعل بي. بي. شيئًا قبل أن أسمح لهم بذلك». وسرعان ما استعان بفريق من علماء الجيوفيزياء والهيدرولوجيا المستقلين للعمل معه على حلّ المشكلة. أقنع تشو شركة بي. بي. بالتصوير

بأشعّة غاما للمساعدة في تشخيص العطل الذي أصاب مانع الانفجار، وبتثبيت أجهزة قياس ضغط للحصول على معطيات حقيقية عمّا يحدث في قاعدة البئر. كما أصرّ وفريقه على أنّ أيّ خطوة لإغلاق البئر يجب أن تسبقها دراسة شاملة ودقيقة تجنّبًا لوقوع عدّة تسرّبات جوفيّة متعاقبة تحت الأرض لا يمكن السيطرة عليها، وقد تؤدّي بدورها إلى كارثة أكبر.

في النهاية توافق تشو ومهندسو بي. بي. على أنّ الحلّ الأفضل هو بتركيب مانع انفجار ثانٍ أصغر حجمًا – أو ما يُسمّى «قمعًا» – فوق المانع المعطّل، قادر على إيقاف التسرّب باستخدام سلسلة من الصمامات. ولكن بعد الاطّلاع على التصميم الأولي الذي قدّمته بي. بي.، وتكليف العلماء والمهندسين الحكوميين في مختبر لوس ألاموس الوطني وغيره بإخضاع ذلك النموذج لسلسلة من عمليات المحاكاة على أجهزة الكمبيوتر العملاقة الخاصّة بهم، وجد تشو أنّه غير ملائم، فعاجلت المجموعة بالعمل على ابتكار نسخة معدّلة. وفي أحد الأيّام مرّ أكس بالمكتب البيضاوي وأخبرني أنّه صادف تشو في مطعم قريب، جالسًا من دون أن يتناول شيئًا من طبقه تقريبًا، ومنهمكًا في رسم نماذج مختلفة من الأقماع على منديله الورقيّ.

«حين بدأ يشرح لي كيف تعمل تلك الآلة العجيبة، أجبته أنّ مشكلة اختيار ما سآكله تكفيني»، قال لي أكس.

بلغ وزن القمع بعد انتهائه خمسة وسبعين طنًا، وارتفاعه عشرة أمتار، وكان يشتمل، نتيجة لإصرار تشو، على عدّة أجهزة لقياس الضغط من شأنها تقديم بيانات مهمّة عن فعاليته. بعد أسابيع، تمّ تركيب القمع فوق البئر بانتظار اختباره. وفي 15 تمّوز/يوليو، أغلق مهندسو بي. بي. صمامات القمع، فتحمّل الضغط ولم يتزحزح. وللمرّة الأولى منذ سبعة وثمانين يومًا، توقّف تسرّب النفط من بئر ماكوندو.

لكنّ الحظّ السيّئ لم يشأ أن يبارحنا، فقد توقّعت الأرصاد الجويّة هبوب عاصفة استوائية فوق موقع ماكوندو في الأسبوع التالي. وكان على كلّ من تشو وألن والمدير الإداريّ لشركة بي. بي. بوب دادلي أن يقرّروا بسرعة ما إن كان يجب إعادة فتح الصمامات، قبل أن تضطرّ السفن المشاركة في جهود احتواء التسرّب وموظفو بي. بي. الذين يراقبون سلامة القمع إلى مغادرة المكان اتّقاءً للعاصفة. فإن كانوا أخطأوا في احتساب مقدار الضغط تحت قاع المحيط، فقد لا يصمد القمع، أو حتّى قد يحدث تصدّع في أرض المحيط، ما يؤدّي بدوره إلى المزيد من مشاكل التسرّب. أمّا فتح الصمامات فسيعني طبعًا إعادة تدفق النفط إلى مياه الخليج، وهو ما لم يكن أحد يريده. بعد جولة أخيرة من الحسابات، وافق تشو على أنّ الأمر يستحق المغامرة وأعلن إبقاء الصمامات مغلقة خلال العاصفة.

ومرّة أخرى، صمد القمع.

لم تعمّ البيت الأبيض أجواء الاحتفال عند سماع تلك الأخبار، بل شعرنا فقط بالارتياح الكبير. كان يجب الانتظار شهرين آخرين والقيام بسلسلة من الإجراءات الإضافية قبل أن تعلن شركة بي. بي. الإغلاق النهائيّ لبئر ماكوندو، كما تواصلت جهود التنظيف حتى نهاية الصيف. ورُفع حظر الصيد تدريجًا، وأُعلِنت سلامة ثمار البحر التي ينتجها خليج المكسيك وصلاحيتها للاستهلاك. كما أُعيد فتح الشواطئ، وفي آب/أغسطس ذهبتُ والعائلة إلى شاطئ سيتي بيتش، في فلوريدا، لقضاء «إجازة» يومين لإعادة تحريك قطاع السياحة في المنطقة. إحدى صور تلك الإجازة التي التقطها بيت سوزا كانت تُظهرني وساشا نسبح، فنشرها البيت الأبيض لاحقًا في إشارة إلى الأميركيين بأنّ السباحة في مياه الخليج آمنة. غابت ماليا عن الصورة لأنّها كانت في مخيّم صيفي. أمّا غياب ميشيل فسببه، كما أوضحت لي بعد فترة وجيزة من انتخابي، «أنّه كسيّدة أولى يجب ألّا تُلتقط لي أيّ صور في ثوب السباحة مطلقًا».

نجحنا في نواحٍ عدة بتجنّب السيناريو الأسوأ، وحتّى أولئك الذين انتقدونا مثل جيمس كارفيل ٍ اعترفوا في الأشهر التي تلت، بأنّ فعالية استجابتنا تستحقّ تقديرًا أكثر ممّا قيل فيها. كانت الأضرار التي أصابت ساحل خليج المكسيك وشواطئه أقلّ ممّا كان متوقعًا، وبعد عام واحد فقط من الحادث، شهدت المنطقة أكبر موسم سياحي في تاريخها. أطلقنا مشروعًا لإعادة تأهيل ساحل خليج المكسيك، موّلناه من غرامات إضافية فُرضت على بي. بي.، ما سمح للسلطات الفدرالية كما للولاية والسلطات المحليّة بالشروع في معالجة التدهور البيئي الذي بدأ قبل وقت طويل من الانفجار. وبضغط من المحاكم الفدرالية، تجاوزت بدلات العطل والضرر التي دفعتها بي. بي. الـ20 مليار دولار المخصّصة لصندوق الاستجابة. وعلى الرغم من أنّ التقرير الأولي للّجنة التي ألّفتُها للتحقيق في أسباب التسرّب وجّه الاتّهام، عن وجه حقّ، إلى هيئة إدارة الموارد المنجميّة بسبب تقاعسها عن مراقبة أنشطة بي. بي. في حقل ماكوندو، وأيضًا على الرغم من انتقاد ذلك التقرير عجزنا عن تقويم جسامة الكارثة بدقّة بعيد وقوعها، فإنّ وسائل والإعلام والجمهور كانوا بحلول الخريف، قد فقدوا كلّ اهتمام بالموضوع.

ومع ذلك ظلّت تطاردني صور أعمدة النفط المتدفقة من الأرض المشقوقة إلى أعماق البحر السحيقة. قال لي الخبراء في الإدارة إنّنا بحاجة إلى سنوات لفهم الحجم الحقيقي للضرر البيئي الناتج عن حادثة ديبووتر. وخلص أفضل التقديرات إلى أنّ بئر ماكوندو صبّت ما لا يقلّ عن أربعة ملايين برميل من النفط في مياه المحيط، وأنّ ما لا يقل عن ثلثي هذه الكمّية قد تمّ شفطه أو إحراقه أو تشتيته. أمّا ما حلّ بالباقي، وما الخسائر الرهيبة التي لحقت بالحياة البرّية، وكم من النفط سيستقرّ في قاع المحيط، وما التأثير الطويل المدى على النظام البيئي لخليج المكسيك بأكمله، فسوف تنقضي سنوات قبل أن تتّضح صورة ذلكِ.

لكنّ صورة التأثير السياسي لهذا التسرّب لم تكن سرًّا. فالأزمة باتت خلفنا وانتخابات نصف الولاية تلوح في الأفق، وشعرنا بأنّنا مستعدون لتقديم تفاؤل حذر إلى الجمهور، والقول إنّ البلاد تدخل مرحلة جديدة، وتسليط الضوء على كلّ ما قامت به إدارتي في الأشهر الستة عشر الماضية من أجل إحداث تغيير ملموس في حياة الناس. لكن الانطباع الوحيد الذي ساد بين الناخبين هو أنّ كارثة أخرى قد وقعت، وبدت الحكومة عاجزة عن معالجتها. سألت أكس رأيه في احتمال احتفاظ الديمقراطيين بالسيطرة على أصوات مجلس النواب، فنظر إلي وكأنّني أمزح، وأجابني:

«انتهى أمرنا».

منذ اليوم الذي تولّيت فيه منصبي، كنّا نعلم أنّ انتخابات نصف الولاية ستكون صعبة. فتاريخيًا، كلّ حزب يسيطر على البيت الأبيض يخسر، على نحو شبه دائم، عددًا من مقاعد الكونغرس بعد انقضاء أول عامين له في السلطة، لأنّ قسمًا من الناخبين على الأقلّ يجد في أدائه سببًا للخيبة. كذلك ينخفض عادة إقبال الناخبين على صناديق الاقتراع بنسبة كبيرة في انتخابات نصف الولاية، ومن أسباب ذلك تاريخ أميركا الطويل في التمييز بين الناخبين، والإجراءات المعقدة التي لا يزال الكثير من الولايات يطبّقها والتي تجعل إدلاء الناخب بصوته أمرًا في غاية الصعوبة. وهذا الانخفاض في نسبة الإقبال يظهر بوضوح أكبر لدى الناخبين من الشباب وذوي الدخل المنخفض والأقليات، أي المجموعات التي تميل إلى التصويت للديمقراطيين.

من شأن ذلك كلّه أن يجعل انتخابات نصف الولاية تحدّيًا كبيرًا لنا، حتى في زمن السلام والازدهار النسبيين، وهو ما لم نكن نعيشه بالطبع. فعلى الرغم من أنّ الشركات عادت إلى التوظيف، لم يتزحزح معدّل البطالة وظلّ عند حوالي 9.5 بالمئة خلال شهري حزيران/يونيو وتمّوز/يوليو، لأنّ سلطات الولايات والسلطات المحلية التي تعاني ضائقة مالية واصلت تسريح الموظفين. دأبتُ، مرّة واحدة في الأسبوع على الأقلّ، على لقاء فريقي الاقتصادي في قاعة روزفلت، في محاولة للوصول إلى خطط جديدة للتحفيز لا يستطيع عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين رفضها بدون أن تتلطّخ سمعتهم. ولكن، ما خلا عند التصويت على مضض للتمديد لتعويضات البطالة الطارئة قبل عطلة الكونغرس في آب/أغسطس، كان ماكونيل ينجح إجمالًا في ضبط مجموعته.

«يصعب عليّ الاعتراف بذلك، ولكن بمقدار ما يتزايد شعور الناس بالاستياء في الوقت الراهن، يكون ذلك أفضل بالنسبة إلينا»، قال لي أحد أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين عندما جاء إلى البيت الأبيض للبحث في مسألة أخرى.

ليست رياح الاقتصاد وحدها هي التي جرت بعكس ما نشتهي. في قضايا الأمن القوميّ، كانت استطلاعات الرأي عادةً تمنح الجمهوريين تفوّقًا على الديمقراطيين. ومنذ وصولي إلى الرئاسة حرص الحزب الجمهوري على زيادة نسبة هذا التفوّق، مغتنمًا كلّ فرصة لاتّهام إدارتي بالضعف في قضايا الدفاع وعدم الحزم في مواجهة الإرهاب. لكنّ تلك الهجمات كانت بمعظمها تُمنى بالفشل. فبصرف النظر عن خيبة أمل الناخبين بسياستي الاقتصادية، ظلّت نسبة تأييدهم إيّاي عالية في القضايا الأمنية. ولم تتغيّر تلك النسبة بعد هجوم فورت هود والعمليّة التي تمّ إحباطها يوم عيد الميلاد، حتّى إنّها بقيت من دون تغيير كبير عندما حاول رجل يُدعى فيصل شهزاد، يحمل الجنسيّة الأميركيّة، نشأ في باكستان وتدرّب على أيدي الفصيل الباكستاني لتنظيم طالبان، أن يفجّر في أيّار/مايو 2010 سيّارة مفخّخة في وسط تايمز سكوير، بدون أن ينجح بذلك.

ومع ذلك، فإنّ حقيقة بقاء 180 ألف جندي أميركي خارج البلاد لخوض الحروب ألقت بظلالها على الانتخابات النصفية. صحيح أنّنا كنّا ندخل المرحلة الأخيرة من الانسحاب من العراق، ونتوقّع عودة آخر الألوية المقاتلة إلى الوطن في آب/أغسطس، لكنّ الاشتباكات التي اندلعت صيفًا في أفغانستان أثارت المخاوف من ارتفاع مؤلم لأرقام الخسائر في صفوف الجنود الأميركيين. طريقة ستان ماكريستال في قيادة قوّات التحالف في أفغانستان أثارت إعجابي، فالقوّات الإضافية التي سمحتُ بإرسالها ساعدت في استرجاع بعض المناطق من طالبان، كما أنّ تدريب الجيش الأفغاني كان يجري على قدم وساق. وقد نجح ماكريستال في إقناع الرئيس كرزاي بالخروج من قصره والتواصل مع السكّان الذين يدّعي تمثيلهم.

ومع ذلك، فكلّ زيارة لي لمستشفيَي والتر ريد وبيثيسدا لعيادة الجنود المصابين، كانت تذكّرني بالكلفة الباهظة لهذا التقدّم البطيء. وبعدما كانت زياراتي السابقة تدوم نحو ساعة، بتُّ مع اقتراب كلا المستشفيين من بلوغ طاقته الاستيعابيّة الكاملة، غالبًا ما أقضي فيهما ضعفَي ذلك الوقت على الأقل. وفي إحدى المرّات، دخلت غرفة لأجد جنديًّا أصيب في انفجار عبوة ناسفة، وبجانبه والدته للعناية به. كان أحد جانبَي رأسه محلوقًا ومزروعًا بغرزات سميكة، وفقد البصر في عينه اليمنى وأصيب بشلل جانبيّ، كما تعرّضت ذراعه لإصابة بالغة ولُفّت برباط. ذكر لي الطبيب قبل دخولي أنّه قضى ثلاثة أشهر في غيبوبة قبل أن يستعيد وعيه، لكنّه يعاني تلفًا دائمًا في الدماغ وقد خضع لجراحة لإعادة بناء جمجمته.

«كوري، الرئيس أتى لرؤيتك»، قالت والدة الجندي لابنها بنبرة تشجيع.

لم يستطع الشاب أن يتكلّم، فاكتفى بابتسامة خافتة وإيماءة برأسه. فقلت له وأنا أصافح يده السليمة:

«إنّه لأمر رائع أن ألتقي بك يا كوري».

«الواقع أنّكما التقيتما من قبل، أترى» قالت لي الأمّ وهي تشير إلى صورة ملصقة على الحائط.

اقتربت لأرى صورة لي محاطًا بعدد من الجنود الباسمين. وأدركت أنّ الجريح الراقد على السرير هو الرقيب الأول كوري ريمسبرغ، المظلّي الشابّ المفعم بالحيوية الذي حادثته قبل أقلّ من عام خلال الاحتفال بذكرى إنزال الحلفاء في النورماندي، والذي أخبرني آنذاك أنّه على وشك السفر إلى أفغانستان للمرّة العاشرة.

«بالطبع... كوري»، قلت ملتفتًا إلى الأمّ التي فهمتُ من عينيها أنّها سامحتني لعدم التعرّف إلى ابنها، وأضفت: «كيف حالك يا رجل؟».

«دعه يرَ ما تشعر به يا كوري»، قالت الأم.

ببطء وبكثير من الجهد رفع ذراعه، ثمّ رفع إبهامه. التقط بيت صورًا لنا وقد بدا عليه التأثّر الشديد.

لعلّ ما حدث لكوري وللكثيرين من أمثاله لم يشغل بال الناخبين كما شغل بالي. فمن إنهاء الخدمة العسكريّة واكتفاء الجيش بالمتطوّعين في سبعينيات القرن الماضي، تراجع عدد الأميركيين الذين كان بين أفراد عائلاتهم أو أصدقائهم أو جيرانهم جنود. ومع ذلك فإنّ ارتفاع أعداد الخسائر ترك وطننا المنهك يتخبّط وسط الشكوك إزاء حرب يبدو، على نحو متزايد، أنّها لن تنتهي. حالة عدم اليقين هذه اشتدّت في حزيران/يونيو عندما ظهر في أكشاك الصحف عدد جديد من مجلّة رولينغ ستون وعلى غلافه صورة كبيرة لستان ماكريستال.

وجّهت المقابلة التي حملت عنوان «الجنرال الهارب» انتقادًا حادًّا إلى سياسة الحرب الأميركية، وأوحت بأنّ البنتاغون استدرجني إلى الاستماتة في الدفاع عن قضيّة ميؤوس منها. لكنّ هذا كلّه لم يكن بالأمر الجديد. إلّا أنّ ما لفت انتباه واشنطن هو الأماكن التي أذن ماكريستال للمراسل بدخولها، وعدد الملاحظات اللاذعة التي وجّهها الجنرال وفريقه إلى حلفائنا والمسؤولين السياسيين وإلى أعضاء في حكومتي. في أحد المقاطع، يصف المراسل مزاح ماكريستال ومساعده حول ردودهما المحتملة على أيّ أسئلة تتعلق بنائب الرئيس بايدن. («هل تسألني عن نائب الرئيس بايدن؟» يسأل ماكريستال: «مَن هو هذا؟» ليضيف مساعده: «هل قلت: البدين؟») وفي مقطع آخر، يشتكي ماكريستال من أنّ عليه تناول العشاء مع وزير فرنسي في باريس («أفضّل أن يركل أحد مؤخرتي»)، ويتأوّه أمام رسالة إلكترونية من مستشار هيلاري الخاصّ، الدبلوماسي المخضرم ريتشارد هولبروك («لا أريد حتى أن أفتحها»). وعلى الرغم من أنّني نجوت من السخرية الشديدة، سجّل أحد أعضاء فريق ماكريستال خيبة أمل رئيسه من اللقاء الذي جمعنا قبل تعيينه قائدًا للتحالف، وأشار إلى أنّه كان عليّ أن أولي الجنرال مزيدًا من الاهتمام.

ذلك الملفّ، فضلًا عن الضغائن التي كان سيثيرها، وعودة الانقسامات بداخل فريقنا المكلّف بالوضع الأفغاني والتي كنت أرجو أنّنا تجاوزناها، جعلت ماكريستال وطاقمه يبدون كأنهم مجموعة من الطلّاب المتعجرفين. لم أجرؤ على تخيّل ما سيشعر به والدا كوري ريمسبرغ إذا قرآ المقالة.

«لا أعرف ما الذي كان يفكّر فيه»، قال لي غيتس محاولًا الحدّ من الأضرار.

«لم يكن يفكّر»، قلت باقتضاب، «لقد استُدرج».

سألني فريقي كيف أرغب في التعامل مع الأمر. قلت لهم إنّني لم أقرّر بعد، ولكن في انتظار أن أفعل، أريد أن يعود ماكريستال في أوّل طائرة آتية إلى واشنطن. في البداية كنت أميل إلى الاكتفاء بتوبيخ شديد اللهجة أوجّهه إلى الجنرال. ليس ذلك فقط لأنّ بوب غيتس أصرّ على أنّه يظلّ الرجل الأفضل لقيادة العمليّات في أفغانستان، بل لأنّني عرفت أنّنا، إن سجّل أحدهم بعض المحادثات الخاصّة التي تجري بيني وبين كبار أعضاء فريقي، فقد يخرج إلى العلن ما يعطي عنّا أبشع الصور. وعلى الرغم من أنّ ماكريستال والمقرّبين منه ارتكبوا خطأً فادحًا بالتحدّث بهذه الطريقة أمام مراسل صحافيّ، تهوّرًا أو غرورًا، فإنّ كلًّا منّا في البيت الأبيض لا بدّ من أنّه قال أمام آلة التسجيل شيئًا ما كان يجب أن يُقال. فإن لم أكن مستعدًّا لطرد هيلاري، أو رام، أو فاليري، أو بن، بسبب ثرثرة أو نميمة، فلماذا يجب أن أعامل ماكريستال بطريقة مختلفة؟

لكنّني في الساعات الأربع والعشرين التالية، رأيت أنّ الأمر مختلف. فالواقع، كما يحبّ كلّ القادة العسكريين تذكيري به، هو أنّ القوّات المسلّحة الأميركية تقوم على الانضباط الشديد، وقواعد السلوك الواضحة، وتماسك الوحدات، والتسلسل الصارم في القيادة. وذلك لأنّ المخاطر كبيرة دائمًا، ولأنّ أيّ تصرّف فرديّ أو خطأ فرديّ، لا يؤدّي فقط إلى الإحراج أو خسارة الأرباح، فهناك أشخاص قد يتعرّضون للقتل. كما أنّ أيّ عريف أو نقيب يهزأ برؤسائه مستخدمًا مثل تلك التعابير الصريحة لا بدّ من أن يتعرّض لعقوبة شديدة. ولم أجد أنّ عليّ تطبيق قاعدة أخرى على جنرال ذي أربع نجوم، بغضّ النظر عن موهبته أو شجاعته أو أوسمته.

هذه الحاجة الملحّة إلى المساءلة والانضباط كانت تتّصل أيضًا بموضوع سيطرة المدنيين على الجيش، وقد شدّدت على تلك النقطة في المكتب البيضاوي مع غيتس ومولن، ولكن يبدو أنّ ذلك لم يكن كافيًا. الواقع أنّني كنت معجبًا بروح التمرّد لدى ماكريستال، وازدرائه الواضح للمظاهر ولأيّ سلطة لم يستحقّها صاحبها بجدارة، بحسب رأيه. لا شك في أنّ ذلك جعل منه قائدًا أفضل، وسبب للولاء الكبير الذي يتمتّع به الرجل في أوساط الجنود العاملين تحت إمرته. لكنّني وجدت في مقالة مجلّة رولينغ ستون ما لفتني إلى أنّه ومعاونيه يعتبرون أنفسهم فوق العقاب، تمامًا كما ساد الاعتقاد في أوساط بعض ذوي الرتب العليا في الجيش خلال سنوات بوش: وهو الشعور بأنّه حين

تندلع الحرب، فإنّ أولئك الذين يخوضونها يصبحون فوق المساءلة، وما على السياسيين إلّا أن يقدّموا لهم ما يطلبونه ثمّ يبتعدوا عن طريقهم. كانت تلك وجهة نظر مغرية، ولا سيّما حين يعبّر عنها رجل بمكانة ماكريستال، لكنّها تهدّد بتقويض أحد المبادئ الأساسية لديمقراطيتنا التمثيلية، فقرّرت أن أضع لها حدًّا.

وفي صباح أحد الأيّام الحارّة والرطبة التقينا أخيرًا، ماكريستال وأنا، في اجتماع مغلق في المكتب البيضاوي. بدا هادئًا وجريئًا. قدّرتُ له أنّه لم يقدّم أيّ تبرير لتصريحاته، ولم يلمّح إلى أنّ كلامه اقتُبس خطأً أو فُسِّر خارج سياقه، بل اعتذر ببساطة عن خطئه وقدّم رسالة استقالته. وشرحت له لماذا قرّرت قبول تلك الاستقالة، على الرغم من إعجابي به وامتناني لخدمته.

بعد انصراف ماكريستال، عقدت مؤتمرًا صحافيًّا في حديقة الورود لتوضيح أسباب قراري وإعلان تعيين الجنرال ديف بترايوس قائدًا لقوّات التحالف في أفغانستان. كان توم دونيلون هو صاحب فكرة ترقية بترايوس إلى هذا المنصب. فهو ليس فقط القائد العسكري الأكثر شهرة واحترامًا في البلاد، ولكنّه بصفته قائدًا للمنطقة الوسطى كان على دراية باستراتيجيتنا في أفغانستان. ما كان لذلك الخبر أن يلقى صدى أفضل ممّا لقيه في ظلّ الظروف القائمة آنذاك. ومع ذلك، خرجت من المؤتمر الصحافي وأنا أشعر بالغضب حيال الوضع برمّته. طلبت من جيم جونز أن يدعو في الحال كلّ أعضاء فريق الأمن القومي إلى الاجتماع. لكنّ ذلك الاجتماع لم يدم طويلًا.

«فليعلم الجميع أنّ السيل بلغ الزبى بالنسبة إليّ»، قلت بصوت كان يعلو شيئًا فشيئًا، «لا أريد أن أسمع أيّ تعليق بشأن ماكريستال في وسائل الإعلام. لا أريد مزيدًا من الثرثرة أو الشائعات أو الطعن في الظهر. ما أريده هو أن يقوم الجميع بعملهم. وإن كان بينكم مَن لا يستطيع العمل بصفته فردًا في فريق، فسيرحل أيضًا. أعني ما أقول».

ساد الصمت الغرفة. استدرت وخرجت، وبن يسير خلفي. يبدو أنّه كان علينا العمل على إعداد خطاب.

«لقد أحببت ستان»، قلت بهدوء بينما كنّا نسير.

«لم يكن لديك خيار آخر»، ردّ بن.

«نعم، قلت وأنا أهزّ رأسي، أعلم، ولكنّ ذلك لا يساعدني على تقبّل ما جرى».

بالرغم من أنّ إقالة ماكريستال احتلّت عناوين الصحف (وعززت اقتناع أتباع الحزب الجمهوري بأنّني غير مؤهّل لأكون قائدًا أعلى للقوّات المسلحة)، لم يكن ذلك الخبر كافيًا للتأثير في الناخبين المتأرجحين في الانتخابات. ومع اقتراب انتخابات نصف الولاية، فضّل الجمهوريون التركيز على قضيّة أمن قومي أكثر إثارة للاهتمام الشعبيّ. اتّضح أنّ الغالبية العظمى من الأميركيين

لم تعجبهم فكرة محاكمة الإرهابيين المشتبه فيهم في محاكم جزائية مدنية على الأراضي الأميركية. وفي الواقع، لم يكن معظم الناس مهتمّين بحصولهم على محاكمات كاملة وعادلة على الإطلاق.

كنّا قد شعرنا بذلك في وقت مبكر، حين حاولنا الإيفاء بتعهّدي بإغلاق معتقل غوانتانامو. في المطلق، كان معظم الديمقراطيين في الكونغرس يوافقونني الرأي في أنّ احتجاز سجناء أجانب هناك إلى أجل غير مسمّى بدون محاكمة ليس بالفكرة الجيدة. فذلك يعني مخالفة لتقاليدنا الدستورية وانتهاكًا لاتّفاقية جنيف، كما يزيد التعقيد في سياستنا الخارجية ويثني بعضًا من أقرب حلفائنا عن التعاون معنا في جهود مكافحة الإرهاب. لا بل إنّه قد يؤدّي إلى نتيجة عكسيّة فيزيد من حجم الانضمام إلى صفوف تنظيم القاعدة ويعرّضنا للخطر. وقد أيّدنا في ذلك عدد قليل جدًّا من الجمهوريين، أبرزهم جون ماكين.

ولكن قبل إغلاق سجن غوانتانامو، علينا أن نقرّر ماذا نفعل بالمعتقلين الـ242 الذين كانوا فيه حين تولّيت الرئاسة. كثيرون منهم كانوا مقاتلين غير متمرّسين أو مدرّبين، قبضنا عليهم بالصدفة في أرض المعركة، ولا يشكّلون تهديدًا كبيرًا لأمن الولايات المتّحدة. (كانت إدارة بوش نفسها قد أفرجت سابقًا عن أكثر من خمسمئة من هؤلاء المعتقلين وأعادتهم إلى بلدانهم الأصلية أو إلى دول ثالثة). لكنّ عددًا قليلًا من سجناء غوانتانامو كانوا من عناصر القاعدة المتمرّسين، والمصنّفين معتقلين ذوي قيمة عالية، مثل خالد شيخ محمد الذي اعترف بأنّه أحد العقول المدبّرة لهجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. كان أولئك الرجال مسؤولين مباشرة عن قتل الأبرياء من الأميركيّين وغير الأميركيّين، وبالنسبة إليّ كان إطلاق سراحهم أمرًا خطيرًا وغير أخلاقي في الوقت عينه.

بدا الحلّ واضحًا: كان يمكننا إعادة المعتقلين الآخرين الذين لا يشكّلون تهديدًا إلى بلدانهم الأصلية، حيث تراقبهم حكوماتهم ويعاد دمجهم ببطء في مجتمعاتهم، وتقديم المعتقلين ذوي القيمة العالية للمحاكمة في المحاكم الجزائية الأميركية. لكنّنا كلما بحثنا في التفاصيل، كنّا نصطدم بمزيد من العقبات. فبالنسبة إلى موضوع الإعادة إلى الوطن مثلًا، كان الكثير من المعتقلين الذين لا يشكّلون تهديدًا يأتون من دول غير قادرة على إيجاد الظروف الأمنية المناسبة للتعامل مع عودتهم. وفي الواقع، كانت أكبر مجموعاتهم البالغ عديدها تسعة وتسعين رجلًا، من اليمن، وهي دولة فقيرة جدًّا ذات حكومة غير فعّالة، وتعاني صراعات قبلية عميقة، ويتمركز فيها فرع تنظيم القاعدة الأكثر نشاطًا خارج مناطق القبائل في باكستان.

كذلك كان القانون الدولي يمنعنا من إعادة المحتجزين الذين لدينا أسباب للاعتقاد بأنّهم قد يتعرّضون لسوء المعاملة أو التعذيب أو القتل من قبل حكوماتهم، كما هي حال مجموعة من الأويغور المحتجزين في غوانتانامو. فهؤلاء كانوا أفرادًا من أقلّية إثِنيّة مسلمة فرّوا إلى أفغانستان بسبب القمع

الوحشي الذي تعرّضوا له طويلًا في الصين، وطنهم الأصلي. لم يكن الأويغور يضمرون عداوة حقيقية للولايات المتّحدة. لكنّ بكين كانت تعتبرهم إرهابيين، ولم يكن لدينا أيّ شك في المصير الذي ينتظرهم إذا ما أعدناهم إلى الصين.

ومن ناحية ثانية فإنّ مثول المعتقلين ذوي القيمة العالية للمحاكمة أمام المحاكم الأميركية كان يبدو أكثر تعقيدًا. فمن جهة، لم تولِ إدارة بوش أهمّية للحفاظ على الأدلّة أو على سجلّات دقيقة بالظروف التي اعتُقل فيها هؤلاء، فكانت ملفّات العديد منهم تفتقر إلى أدنى أصول التنظيم. ومن جهة أخرى، تعرّض عدد من المعتقلين ذوي القيمة العالية، بمن فيهم خالد شيخ محمد، للتعذيب أثناء استجوابهم، وهو ما يجعل اعترافاتهم وكذلك أيّ أدلّة مرتبطة بتلك الاستجوابات غير قانونيّة بموجب قواعد الإجراءات الجزائية.

لكنّ ذلك الواقع لم يكن بمشكلة بالنسبة إلى مسؤولي إدارة بوش، لأنّ جميع معتقلي غوانتانامو كانوا بالنسبة إليهم «مقاتلين أعداءً غير نظاميين»، لا تشملهم الحماية وفقًا لاتّفاقيات جنيف ولا يحقّ لهم الخضوع للمحاكمات المدنية. ولذلك أنشئ لبتّ قضايا أولئك المعتقلين نظام «لجان عسكريّة» بديل يعود فيه إلى قضاة عسكريين أميركيين الحكم بالإدانة أو بالبراءة، ويتّصف بضعف الاحتكام إلى الأدلّة أو الإجراءات. اتّفق معظم المراقبين القانونيين على أنّ تلك المقاربة لا تفي بالحدّ الأدنى من شروط المحاكمات العادلة. وبنتيجة الطعون القانونية المستمرّة والتأخير والعوائق الإجرائية، لم تتمكّن اللجان إلّا من بت ثلاث قضايا فقط طوال عامين. وفي ذلك الوقت، وقبل شهر من انتخابي رئيسًا، نجح المحامون الذين يمثّلون سبعة عشر من المعتقلين الأويغور في غوانتانامو في الحصول على موافقة قاضٍ فدرالي أميركي على مراجعة ملفّات اعتقالهم. ولاحقًا أصدر ذلك القاضي أمرًا بالإفراج عنهم، ما فتح الطريق أمام حرب صلاحيات قانونية طويلة. وكذلك كانت دعاوى استئناف مماثلة لسجناء آخرين تنتظر دورها.

«هذا ليس ملفًّا شائكًا حتّى»، علّق دنيس بنهاية إحدى جلساتنا حول غوانتانامو، «إنّه مستنقع من الأوساخ».

على الرغم من هذه الصعوبات، بدأنا العمل على تذليل المشكلة. فأمرت بتجميد عرض القضايا على اللجان العسكرية، مع أنّني – إرضاءً للبنتاغون – وافقت على أن يقوم فريق من عدّة إدارات بمراجعة إمكانيّة تعديل مهامّ تلك اللجان والاحتفاظ بها بمثابة وسيلة احتياطية إذا ما عجزنا عن محاكمة بعض المعتقلين في محكمة مدنية. كما وضعنا خطة لتقويم المحتجزين الذين يمكن إطلاق سراحهم بأمان، وإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية أو إلى دول أخرى مستعدّة لاستقبالهم. بدأ المدّعي العام إريك هولدر وفريق من المدّعين في وزارة العدل، بالتعاون مع محامين من البنتاغون ووكالة الاستخبارات المركزية، بمراجعة ملفّات السجناء لمعرفة الأدلة الإضافية المطلوبة لتقديمهم للمحاكمة، وإدانة كلّ المعتقلين ذوي القيمة العالية في غوانتانامو.

كذلك بدأنا البحث عن سجن فدراليّ، سواء داخل منشأة عسكرية أو ضمن نظام السجون الفدرالي القائم، يمكننا نقل معتقلي غوانتانامو إليه في انتظار تقرير مصيرهم.

آنذاك أصاب الكونغرس الهلع. علم الجمهوريون بأنّنا ندرس إمكانية إعادة توطين الأويغور في فرجينيا (في النهاية أرسل معظمهم إلى دول ثالثة، منها برمودا وأرخبيل بالاو)، فراحوا يحذّرون الناخبين، عبر المحطّات التلفزيونيّة والإذاعيّة، من أنّ حكومتي تخطّط لنقل الإرهابيين للسكن في أحيائهم، لا بل في المنازل القريبة من منازلهم. وبطبيعة الحال أثار هذا الأمر توتّر الديمقراطيين في الكونغرس، فوافقوا في النهاية على مادّة أضيفت إلى مشروع قانون إنفاق دفاعي تحظر استخدام أموال المكلّفين لنقل المعتقلين إلى الولايات المتّحدة إلّا بهدف محاكمتهم. ومن جهة أخرى طلبت من بوب غيتس تقديم خطة رسمية إلى الكونغرس قبل اختيار منشأة جديدة وإغلاق معتقل غوانتانامو. اتّصل بنا ديك دوربن في ربيع عام 2010 عارضًا إمكانية استخدام سجن ولاية شاغر جزئيًّا في طومسون في ولاية إيلينوي، لاستقبال ما يصل إلى تسعين من معتقلي غوانتانامو. وعلى الرغم من أنّ هذا المشروع كان يعد بتوفير وظائف لسكّان بلدة ريفية تعاني الأزمة الاقتصادية بشدّة، رفض الكونغرس رصد 350 مليون دولار لشراء المنشأة وتجديدها، حتى إنّ بعض الديمقراطيين انضمّوا إلى الجمهوريّين في الزعم بأنّ أيّ مركز اعتقال في الأراضي الأميركية سيصبح هدفًا رئيسيًا للهجمات الإرهابية.

لكنّني وجدتُ أنّ ذلك كلّه كان يخلو من المنطق. فالإرهابيون لم يكونوا من قوّات التدخّل الجوّي والبحريّ والبرّي (سيلز)، وإذا أراد تنظيم القاعدة التخطيط لهجوم جديد في الولايات المتّحدة، فإنّ تفجير عبوة ناسفة بدائية الصنع في مترو أنفاق في نيويورك أو مركز تجاري مزدحم في لوس أنجلس سيكون أشدّ تدميرًا، وأسهل بكثير، من محاولة شنّ هجوم على سجن محصّن يقع في منطقة نائية ويخضع لحراسة عسكريّة مشدّدة. والواقع أنّ أكثر من مئة إرهابي مدانين كانوا يقضون عقوبتهم في السجون الفدرالية المنتشرة في جميع أنحاء البلاد، بدون أيّ حادث يُذكر.

«نتصرّف وكأنّ أولئك الرجال مجموعة من الأشرار الخارقين الآتين من أحد أفلام جيمس بوند»، قلت لدنيس غاضبًا، «فأيّ نزيل في أحد سجوننا التي تشدّد فيها التدابير الأمنية يفترس معتقلي غوانتانامو أحياءً على الفطور».

ومع ذلك كنت أتفهّم مخاوف الناس، وهي مخاوف حقيقيّة تولّدت من صدمة أحداث 11 أيلول/سبتمبر التي تُواصل إذكاءها الإدارة السابقة وكثير من وسائل الإعلام (وعدد لا يحصى من الأفلام والبرامج التلفزيونية) منذ نحو عشر سنوات. والواقع أنّ عدّة أعضاء سابقين في إدارة بوش، ولا سيّما نائب الرئيس السابق ديك تشيني، جعلوا مهمّتهم الاستمرار في تأجيج تلك المخاوف، واعتبروا قراراتي بإعادة التفكير في طريقة التعامل مع الإرهابيين

المشتبه فيهم بمثابة هجوم على إرثهم. وفي سلسلة من الكلمات والمداخلات المتلفزة، أصرّ تشيني على أنّ استخدام وسائل مثل محاكاة الإغراق بالماء لانتزاع المعلومات والاحتجاز إلى أجل غير مسمّى قد حال دون حدوث «شيء أكبر وأسوأ بكثير» من هجمات 11 أيلول/سبتمبر. كما اتّهمني بالعودة إلى «أسلوب إنفاذ القانون» الذي كان معتمدًا قبل عام 2001 في التعامل مع الإرهابيين بدلًا من أن أستوعب «مفهوم التهديد العسكري»، وزعم أنّني بذلك أعرّض بلادنا لمزيد من الهجمات.

ومع ذلك كان من الصعب التوفيق بين تأكيدات تشيني على أنّ إدارتي لا تتعامل مع القاعدة بصفتها تهديدًا عسكريًا، وبين القوّات الإضافية التي أمرتُ بنشرها في أفغانستان أو مع أعداد عناصر القاعدة الذين كنّا نستهدفهم بطائراتنا المسيّرة. وربّما لم يكن تشيني الشخص الأفضل لإيصال أيّ فكرة، إذا ما نظرنا إلى شعبيته المتدنّية لدى الجمهور الأميركي، بسبب أخطائه الفادحة في الحكم على مسألة العراق. ومع ذلك، فإنّ فكرة أنّ علينا ألّا نتعامل مع الإرهابيين وكأنّهم «مجرمون عاديّون» لاقت صدى لدى الكثير من الناخبين. لا بل إنّها اكتسبت مزيدًا من القوّة في أعقاب محاولة عمر فاروق عبد المطّلب الملقّب بـ«انتحاريّ الملابس الداخليّة» إسقاط طائرة ركّاب في عيد الميلاد السابق.

لمعالجة تلك القضيّة تحديدًا، اتّبعت كلّ من وزارة العدل ومكتب التحقيقات الفدرالي الإجراءات حرفيًّا. وبتوجيه من إريك هولدر، وبمساعدة البنتاغون ووكالة الاستخبارات المركزية، اعتقل العملاء الفدراليون الرجل النيجيري المولد عبد المطلب بصفته مجرمًا مشتبهًا فيه حالما هبطت طائرة خطوط نورث ويست الجويّة في ديترويت، ونقلوه لتلقي العلاج. وبما أنّ الأولوية كانت للتأكّد من عدم وجود تهديدات عاجلة أخرى، أي وجود انتحاريّين على متن طائرات أخرى على سبيل المثال، بدأ الفريق الأول من عملاء مكتب التحقيقات الفدرالي باستجواب عبد المطّلب بدون تلاوة حقوقه عليه، استنادًا إلى اجتهاد قانونيّ راسخ يسمح لأفراد الأمن بذلك الاستثناء لتدارك تهديد أمنيّ مباشر. خلال الاستجواب الذي دام نحو ساعة أدلى المشتبه فيه بمعلومات استخبارية قيّمة عن صلاته بالقاعدة، والتدريب الذي تلقّاه في اليمن، ومصدر عبوته الناسفة، وما يعرفه عن التخطيط لهجمات أخرى. ولاحقًا، تُليت عليه حقوقه وسُمح له بالاتّصال بمحام.

أمّا معارضونا فقد أوحوا بأنّناً أطلقنا سراح الرجل. «لماذا تتوقفون عن استجواب إرهابي؟!» صرّح عمدة نيويورك السابق رودي جولياني على شاشة التلفزيون. وأصرّ جو ليبرمان على أنّ عبد المطّلب يُصنّف في فئة المقاتلين الأعداء، لذا كان يجب تسليمه إلى السلطات العسكرية لاستجوابه واحتجازه. وفي السباق اللاهب الدائر آنذاك على عضوية مجلس الشيوخ عن ولاية

ماساتشوستس، استغلّ الجمهوري سكوت براون طريقتنا في التعامل مع القضيّة لمحاصرة منافسته الديمقراطية مارثا كوكلي.

المثير للسخرية، كما أحبّ إريك هولدر أن يصف الأمر، هو أنّ إدارة بوش تعاملت بالطريقة عينها تمامًا مع معظم المشتبه فيهم في قضايا الإرهاب، الذين اعتُقلوا على الأراضي الأميركية (ومنهم زكريّا موسوي، أحد المخطّطين لهجمات 11 أيلول/سبتمبر). وهي – أي إدارة بوش – إنّما قامت بذلك وفقًا لما يقتضيه دستور الولايات المتّحدة، فحين أعلنت مرّتين أنّ المشتبه فيهم الذين اعتُقلوا في الولايات المتّحدة يُصنّفون «مقاتلين أعداءً» خاضعين للاحتجاز إلى أجل غير مسمّى، تدخّلت المحاكم الفدرالية وفرضت إعادة لمحاكمتهم وفقًا للنظام الجزائي العاديّ. كما أنّ اتّباع القانون كان يؤتي ثماره، فقد نجحت وزارة العدل في عهد بوش في إدانة أكثر من مئة من الإرهابيين المشتبه فيهم، وأنزلت بهم أحكامًا قاسية أقلّه مثلها مثل تلك التي صدرت عن اللجان العسكرية. فزكريّا موسوي، على سبيل المثال، يقضي عدّة أحكام بالسجن المؤبّد في سجن فدرالي. وقد حظيت تلك المحاكمات الجزائية التي جرت وفق الأصول القانونية بثناء كبير من جانب المحافظين، بمن فيهم السيد جولياني.

«لو أنّ جولياني وبعض مَن ينتقدوننا يصدّقون فعلًا الأشياء التي يقولونها، قال لي إريك في أحد الأيّام، لكان الأمر أقلّ إثارة للاستياء، لكنّه مدّعٍ عامّ سابق ويعرف الحقيقة، لكنّه لا يستحي».

كان إريك، بصفته الشخص المحوري في جهودنا لجعل أساليبنا في مكافحة الإرهاب على تناغم مع المبادئ الدستورية لأميركا، المستهدَف الأساسيّ لهذا الاستهجان المصطنع. بدا أنّه لا يمانع ذلك، مدركًا أنّه أمر من طبيعة المهنة، كذلك أيقن أنّه ليس من باب المصادفة أبدًا أن يكون، وحده من بين أفراد إدارتي، الهدف المفضَّل لكثير من انتقادات الجمهوريين اللاذعة ونظريات المؤامرة التي تحوكها فوكس نيوز.

«عندما يصرخون في وجهي يا أخي»، كان إريك يقول وهو يربّت ظهري بابتسامة ساخرة، «أعلم أنّهم يفكّرون فيك أنت».

كان واضحًا لي لماذا يعتبر معارضيّ إريك بديلًا صالحًا لتوجيه الانتقادات إليه. كان إريك طويل القامة وهادئ الطباع، نشأ في كوينز في نيويورك، لأبوين من الطبقة المتوسّطة من أصول باربادوسية. (قلت له مرّة: أورثك والداك روح تلك الجزيرة). انتسب قبلي بعشر سنوات إلى جامعة كولومبيا، وفيها مارس رياضة كرة السلّة وشارك في الاعتصامات. اهتمّ أثناء دراسته القانون بالحقوق المدنية، وعمل متدرّبًا في أحد فصول الصيف في صندوق الدفاع القانوني التابع للجمعية الوطنية لتعزيز حقوق الملوّنين. ومثلي فضّل الوظيفة العامّة على العمل محاميًا في شركة، وتولّى منصب مدّعٍ عامّ في دائرة النزاهة العامّة بوزارة العدل، ليصبح لاحقًا قاضيًا فدراليًّا في المحكمة العليا

في العاصمة. في النهاية عيّنه بيل كلينتون مدّعيًا عامًّا على واشنطن، ثمّ نائبًا للمدّعي العام للولايات المتّحدة، ليكون أول أميركي من أصل أفريقي يشغل أيًا من المنصبين.

كنتُ وإريك شديدَي الإيمان بالقانون، وعلى يقين، وفق ما صقلته تجربتنا الشخصية ومعرفتنا بالتاريخ، بأنّه من خلال الجدل المنطقي والإخلاص لمُثُل ديمقراطيتنا ومؤسّساتها، يمكن جعل أميركا مكانًا أفضل. ذلك الأساس المشترك، لا صداقتنا أو اتّفاقنا على بعض القضايا، هو ما دفعني لتعيينه مدّعيًا عامًّا للولايات المتّحدة الأميركيّة. ولهذا السبب أيضًا كنت حريصًا للغاية على حماية مكتبه من تدخّل البيت الأبيض في القضايا والتحقيقات العالقة.

لم يكن هناك قانون يحظر صراحة مثل هذا التدخّل. فالمدّعي العامّ ونوابه هم جزء من السلطة التنفيذية، وتحت سلطة الرئيس. لكن المدّعي العامّ للولايات المتّحدة الأميركيّة هو قبل كلّ شيء محامي الشعب، وليس مستشار الرئيس. كان الفصل بين السياسة والقضاء إحدى أهمّ ضرورات الديمقراطية، وقد تجلّى ذلك بوضوح عندما كشفت تسجيلات ووترغيت أنّ جون ميتشل، المدّعي العامّ في عهد ريتشارد نيكسون، شارك في إخفاء جرائم البيت الأبيض وبدأ بملاحقة أعداء الرئيس قضائيًا. كذلك اتُّهمت إدارة بوش بانتهاك ذلك المبدأ في عام 2006 عندما فُصل تسعة مدّعين فدراليّين اعتبرتهم الإدارة غير ملتزمين بالقدر الكافي بأجندتها الإيديولوجية. الوصمة الوحيدة التي قد تعكّر السجلّ النظيف لإريك هولدر هي احتمال إذعانه للضغوط السياسية حين ساند بصفته نائبًا للمدّعي العامّ، العفو الذي منحه بيل كلينتون حين شارفت ولايته على نهايتها لأحد كبار المتبرّعين لحملته الرئاسيّة. لاحقًا قال إريك إنّه ندم على ذلك القرار، وهذا تحديدًا هو الوضع الذي صمّمت على تجنّبه. لذلك حرصنا خلال مناقشاتنا الدوريّة للسياسات العامّة لوزارة العدل، على الابتعاد عن أيّ موضوع قد يهدّد استقلاليته بصفته صاحب أعلى سلطة قضائية مسؤولة عن إنفاذ القانون في أميركا.

ومع ذلك، ما كان ممكنًا تجاهل حقيقة أنّ قرارات المدّعي العام لها تداعيات سياسية، وهو ما كان مساعديّ يحرصون على تذكيري به، وما كان إريك ينساه أحيانًا. فقد فوجئ وشعر بالإهانة بعد شهر من تسلّمي مقاليد الرئاسة، حين لامه أكس على عدم موافقته على خطابه المزمع لمناسبة «شهر تاريخ السود» الذي وصف فيه أميركا بأنّها «أمّة من الجبناء» لتقاعسها عن مواجهة القضايا العرقيّة. لم تكن تلك الملاحظة بعيدة عن الحقيقة، غير أنّنا لم نشأ أن تتصدّر عناوين الصحف ولم يمضِ على تنصيبي رئيسًا سوى أسابيع قليلة. كذلك بدا أنّ إريك فوجئ بالحملة التي شُنّت على البيت الأبيض على أثر قرار وزارة العدل، السليم قانونيًّا ولكن المؤذي سياسيًا، عدم توجيه الاتّهام إلى مديري البنوك التنفيذيين بسبب دورهم في الأزمة المالية. لعلّ تلك البراءة والثقة بأنّ المنطق والعقل سينتصران دائمًا، هما ما منع إريك من رؤية سرعة

الانقلاب السياسيّ عندما أعلن في أواخر عام 2009 أنّ خالد شيخ محمد وأربعة متآمرين آخرين في هجمات 11 أيلول/سبتمبر سيمثلون للمحاكمة في إحدى محاكم مانهاتن.

على الورق، وجدنا جميعًا أنّ الفكرة منطقية. لماذا لا نستفيد من محاكمة أشهر سجناء غوانتانامو لإظهار قدرة النظام القضائي الأميركي على التعامل مع قضايا الإرهاب بطريقة عادلة ولا غبار عليها؟ وأيّ مكان لتحقيق العدالة أفضل من المدينة التي عانت الألم الأشدّ بنتيجة تلك الجريمة المروّعة، في محكمة لا تبعد إلّا قليلًا عن موقع الاعتداء؟ بعد أشهر من العمل المضني، بات إريك وفريقه على يقين من أنّه يمكن محاكمة المخطّطين لأحداث 11 أيلول/سبتمبر بدون الاعتماد على المعلومات التي تمّ الحصول عليها من خلال «الاستجوابات تحت الضغط»، وذلك لأنّنا تلقّينا المساعدة من بلدان أخرى كانت تحجم عن المشاركة من قبل. كما أنّ عمدة نيويورك الجديد مايكل بلومبرغ قد أيّد خطة إريك. وكذلك فعل السناتور الديمقراطي عن نيويورك، تشاك شومر.

ولكن في الأسابيع القريبة من محاولة التفجير في عيد الميلاد، انقلب الرأي العامّ في نيويورك رأسًا على عقب. فقد نظّم تجمّع لعائلات ضحايا 11 أيلول/سبتمبر سلسلة من التظاهرات احتجاجًا على قرار إريك، لنكتشف لاحقًا أنّ قائدة تلك الحركة، وهي شقيقة أحد الطيّارين الذين قُتلوا في هجوم البنتاغون، قد أسّست جمعيّة لمعارضة كلّ الجهود الرامية إلى العودة عن سياسات الأمن القومي التي وُضعت في عهد بوش. كانت تلك الجمعيّة تحظى بالتمويل من مانحين محافظين وبدعم من شخصيات بارزة في الحزب الجمهوري (وبينهم ليز تشيني، ابنة نائب الرئيس السابق). بعد ذلك، وعلى أثر ما أشيع عن تعرّض العمدة بلومبرغ لضغوط من أصحاب المصالح العقارية القلقين من التأثير المحتمل للمحاكمة على خططهم للتطوير العقاري، سحب العمدة دعمه للمحاكمة فجأةً، زاعمًا أنّها ستثير متاعب شديدة. وما لبث تشاك شومر أن حذا حذوه، وكذلك فعلت رئيسة لجنة المخابرات في مجلس الشيوخ ديان فاينشتاين. بمواجهة تلك الكتلة من الشخصيّات النيويوركية، وعائلات ضحايا 11 أيلول/سبتمبر التي رفعت صوتها رفضًا، وعدد من الأعضاء المؤثّرين في حزبنا، شعر إريك بأنّه لا يملك سوى خيار الانسحاب التكتيكي، فأكّد تصميمه على إخضاع مخطّطي الهجمات للمحاكمة في محاكم مدنية لا عسكرية، ولكنّه أضاف أنّ وزارة العدل ستفتّش عن أماكن أخرى للمحاكمة خارج نيويورك.

كانت تلك انتكاسة كبيرة لاستراتيجيتنا الهادفة إلى إغلاق معتقل غوانتانامو. كما أنّ جمعيّات الحرّيات المدنية والصحافيّين التقدّميين وجّهوا اللوم إليّ وإلى فريق البيت الأبيض لأنّنا لم نتوقع معارضة سياسيّة شديدة للمحاكمات، ولم نهيّئ لدفاعٍ أشدّ حزمًا حين تصطدم خطّتنا بالعراقيل. لعلّهم كانوا على حق. لو ركزنا كلّ جهودنا على تلكِ الخطّة طوال شِهر، ووضعنا جانبًا قضايا الرعاية

الصحّية أو الإصلاح المالي أو التغيّر المناخيّ أو الاقتصاد، فلربّما كنّا سننجح في حشد الجمهور في جانبنا ونجبر مسؤولي مدينة نيويورك على التراجع. كما كنت سأستمتع بتلك المعركة، التي تستحقّ بلا شك أن نخوضها.

لكنّ أحدًا في البيت الأبيض لم يعتقد، أقلّه آنذاك، أنّ بوسعنا الفوز بتلك المعركة. لا شكّ في أنّ رام كان سعيدًا بتعثّر خطة إريك، لأنّه هو مَن كان يمضي نهاره بأكمله في الردّ على مكالمات أعضاء الكونغرس الديمقراطيين الذين استبدّ بهم الهلع، فراحوا يتوسّلون إلينا للتوقّف عن محاولة تحقيق المشروع المستحيل تلو الآخر. ففي الحقيقة، وبعد قضائي عامًا أول مليئًا بالطموح في الرئاسة، تضاءل رأسمالي السياسيّ كثيرًا، وكنّا نحاول استثمار القليل الذي بقي منه لإقرار أكبر عدد ممكن من مشاريع القوانين في الكونغرس قبل موعد انتخابات نصف الولاية في عام 2010 واحتمال انتقال الأكثريّة إلى الجمهوريّين.

الواقع أنّ رام غضب منّي بلا شكّ نهاية ذلك الصيف لانغماسي في مشروع آخر مثير للجدل، بمواجهة المجموعة نفسها من عائلات ضحايا 11 أيلول/ سبتمبر التي عارضت محاكمة خالد شيخ محمد في مانهاتن، والتي شنّت هذه المرّة حملة لمنع بناء مركز اجتماعيّ إسلامي ومسجد بالقرب من موقع الاعتداءات، بحجّة أنّ ذلك يسيء إليهم وإلى ذكرى الأشخاص الذين لقوا حتفهم في هجمات مركز التجارة العالمي. عليّ الاعتراف بأنّ العمدة بلومبرغ دافع بقوّة عن المشروع باسم الحرّية الدينية، وكذلك فعل مسؤولون آخرون في المدينة وحتى بعض عائلات الضحايا. ولكنّ المعلّقين اليمينيين سرعان ما انتهزوا هذه القضيّة وهاجموا المشروع بعبارات جاهرت في كثير من الأحيان بالعداء للإسلام. كما أظهرت استطلاعات الرأي الوطنية أنّ غالبية الأميركيين كانوا يعارضون بناء المسجد في ذلك الموقع. ورأى الاستراتيجيون السياسيون في الحزب الجمهوري في ذلك المشروع فرصة ليقضّوا مضاجع الديمقراطيين المرشّحين لانتخابات نصف الولاية.

شاءت الصدف أن يصل الجدل إلى ذروته في الأسبوع عينه الذي قرّرنا أن ندعو فيه إلى مأدبة إفطار في البيت الأبيض عددًا من القادة المسلمين الأميركيين لمناسبة شهر رمضان. كان من المفترض أن يكون ذلك الإفطار حدثًا عاديًّا، لا يتجاوز التعبير عن تقديرنا للمسلمين كما نفعل مع أبناء الديانات الأخرى في أعيادهم الدينية الرئيسية. ولكنّني حين التقيت رام، أعلنت له نيّتي استغلال المناسبة للدفاع علنًا عن مشروع بناء المسجد.

«حسبما أعلم، نحن في أميركا»، قلت وأنا أضع الملفّات في حقيبتي قبل أن أتوجّه إلى منزلنا الرئاسيّ لتناول العشاء، «وفي أميركا، لا يمكن التوجّه إلى أبناء ديانة معيّنة دون غيرهم، والقول لهم إنّهم لا يستطيعون بناء دار عبادة لهم على ممتلكاتهم الخاصّة».

«أفهم ذلك، سيّدي الرئيس»، قال رام، «لكن عليك أن تعرف أنّ ما ستقوله هو بمثابة حكم إعدام لمرشّحينا في كلّ الدوائر الانتخابيّة ذات الأصوات المتأرجحة في أميركا».

«لا شكّ عندي في أنّك على حق»، أجبته وأنا أسير إلى الباب، «ولكن إن لم يكن بوسعنا التحدّث عن أمر أساسي، فأنا لا أعرف ما جدوى وجودنا هنا».

تنهّد رام وقال:

«بالوتيرة التي تسير بها الأمور، قد لا نبقى هنا طويلًا».

في آب/أغسطس، سافرت وعائلتي إلى مارثا فينيارد لقضاء إجازة عشرة أيّام. كنّا قد زرنا تلك الجزيرة الواقعة قبالة ساحل كايب كود للمرّة الأولى قبل خمسة عشر عامًا، بدعوة من أليسون ديفيس، إحدى الشريكات في مكتب المحاماة، وبتشجيع من فاليري، التي كانت في طفولتها تمضي الإجازة الصيفيّة هناك مع عائلتها. كانت تلك الجزيرة، بشواطئها الواسعة وتلالها الرملية التي ترقص مع الرياح، وقوارب الصيد العائدة إلى الميناء، والمزارع الصغيرة والمروج الخضراء المحاطة بغابات البلوط والجدران الحجرية القديمة، تتمتّع بجمال خجول وجوّ من السكينة يناسبنا تمامًا. كذلك أحببنا تاريخ الجزيرة، فالعبيد المحرّرون كانوا من أوائل سكّانها، كما استأجرت فيها أجيال من عائلات السود منازل صيفية، ما جعل منها منتجعًا نادرًا يشعر فيه السود كما البيض بأنّهم في ديارهم. كنّا نأخذ ابنتينا ونذهب إلى هناك لقضاء إجازة أسبوع أو أسبوعين مرّة كلّ عامين، فنستأجر منزلًا صغيرًا في أوك بلافز، قريبًا من البلدة بحيث يمكن الوصول إليها بالدرّاجة الهوائيّة، وله شرفة يمكننا مشاهدة غروب الشمس منها. كنّا نقضي هناك أيّامًا من الاستجمام بهدوء، نحن وفاليري وأصدقاء آخرون، فنجلس تاركين الرمل يداعب أقدامنا الحافية وبيدنا كتاب نقرأه، أو نسبح في الماء الذي أحبّته ابنتانا، ولكنّه كان باردًا جدًا بالنسبة إليّ أنا الذي اعتدتُ مياه هاواي، وكنّا نتفرّج أحيانًا على قطعان فقمات البحر تسبح قريبة من الشاطئ. ونذهب لاحقًا إلى مطعم نانسيز لنأكل أفضل قريدس مقليّ على وجه الأرض، وبعد ذلك تهرب ماليا وساشا مع أصدقائهما لشراء المثلّجات أو للّعب في مدينة الملاهي الصغيرة أو في قاعة ألعاب الفيديو المحلّية.

أمّا بعدما أصبحنا عائلة الرئيس الأميركيّ، فلم يعد بوسعنا القيام بالأشياء بالطريقة نفسها. فبدلًا من الذهاب بالعبّارة إلى أوك بلافز، وصلنا على متن مروحية الرئاسة. والمنزل الذي استأجرناه كان عبارة عن عقار مساحته 11 هكتارًا في جزء أرقى من الجزيرة، ويتّسع لإقامة فريق العمل وأفراد جهاز الحماية، ومعزول بما يكفي للحفاظ على محيط آمن. اتُّخذت الترتيبات اللازمة لوضع شاطئ خاصّ بتصرّفنا، فارغ لمسافة كيلومتر ونصف في كِلا الاتّجاهين. وبات علينا للقيام بنزهات على الدرّاجات اتّباع مسار محدّد بإحكام، سلكته

ابنتانا مرّة واحدة إرضاءً لي، قبل أن تقولا لي «إنّه سخيف». حتى في الإجازات، كان عليّ أن أبدأ يومي بالتقرير الصباحي، والاستماع إلى ملخّص عن حال الفوضى التي تعمّ العالم من دنيس أو جون برينان. كما كانت الحشود والطواقم التلفزيونية في انتظارنا دائمًا حين نذهب إلى مطعم لتناول العشاء.

ومع ذلك فإنّ رائحة المحيط وبريق ضوء الشمس على أوراق أواخر الصيف، والمشي على الشاطئ مع ميشيل، ومشهد ماليا وساشا تشويان حلوى الخطمية على النار، وفي وجهيهما تركيز رهبان الزن أثناء التأمّل... تلك أشياء لا تفارق الذاكرة. ومع كلّ يوم جديد من النوم الهانئ، والضحك، والأوقات المكرّسة بكاملها لمن أحبّهم، كنت أشعر برجوع طاقتي وثقتي إليّ. وحين عدنا إلى واشنطن، في 29 آب/أغسطس 2010، تمكّنت من إقناع نفسي بأنّنا لا نزال نملك فرصة للفوز في انتخابات نصف الولاية وإبقاء الغالبيّة بين أيدي الديمقراطيين في كلّ من مجلسي النواب والشيوخ، وتبًّا لاستطلاعات الرأي والمعتقدات التقليدية.

ولمَ لا نفوز؟ فالحقيقة هي أنّنا أنقذنا الاقتصاد من كساد محتمل. وحققنا استقرارًا في النظام المالي العالمي وأبعدنا صناعة السيّارات الأميركية عن حافة الانهيار. ووضعنا حواجز حماية في وول ستريت وقمنا باستثمارات تاريخية في الطاقة النظيفة والبنية التحتية. وحمينا أراضي الدولة وخفضنا تلوّث الهواء، زوّدنا المدارس الريفية بالإنترنت وأدخلنا إصلاحات على برامج قروض الطلاب بحيث باتت عشرات المليارات من الدولارات التي كانت تذهب في السابق إلى خزائن البنوك، تُستخدَم لتقديم منح مباشرة لآلاف الشباب الذين قد لا يتمكّنون لولاها من تحمّل تكاليف الدراسة الجامعية.

في النهاية، تستطيع إدارتنا والكونغرس ذو الأغلبية الديمقراطية التأكيد، عن وجه حقّ، أنّهما خلال الدورة التي تشارف على النهاية، أنجزا أمورًا، وأقرّا قوانين ذات تأثير حقيقي على حياة الشعب الأميركي، أكثر من أيّ دورة واحدة أخرى للكونغرس في الأعوام الأربعين الماضية. أمّا إن لم يزل أمامنا عمل كثير للقيام به، أي إن لم يزل هناك الكثير من العاطلين من العمل المعرّضين لخطر فقدان منازلهم، وإن لم نقرّ بعد قانونًا بشأن التغيّر المناخيّ أو لم نعالج الخلل في نظام الهجرة، فليس ذلك إلّا سببًا مباشرًا للفوضى التي ورثناها، والعراقيل التي يضعها الجمهوريون في طريقنا، وهو ما يمكن للناخبين الأميركيين تغييره في صناديق الاقتراع في تشرين الثاني/نوفمبر.

«المشكلة هي أنّني سجين هذا المبنى»، قلتُ لفافس ونحن جالسان في المكتب البيضاوي للعمل على خطابي المزمع إلقاؤه في الريف، وأضفت: «الناخبون يسمعون أخبارًا منقوصة من واشنطن، «بيلوسي قالت كذا»، «ماكونيل فعل كذا»، ولا يملكون وسيلة لتمييز الصحّ من الخطأ. هذه فرصتنا للعودة إلى هناك ووضع حدّ لذلك، ولأخبرهم بوضوح حقيقة ما جرى للاقتصاد، وكيف أنّ الجمهوريين قادونا إلى الهاوية حين كان زمام القيادة بين أيديهم،

وكيف أنّنا قضينا العامين الماضيين في محاولة الصعود من الهاوية... والآن بعد أن خرجنا وعدنا مجدّدًا للسير في الطريق الصحيح، لا يحقّ للشعب الأميركي تسليمهم زمام القيادة من جديد!». ثمّ توقفتُ وألقيت نظرة على فافس الذي كان منهمكًا بالضرب على لوحة المفاتيح، وسألته:

«ما رأيك؟ أظنّ هذا يفي بالغرض».

«ربّما»، قال فافس من دون أن يشاركني الأمل الذي كنت أرجوه.

في الأسابيع الستة التي سبقت الانتخابات، قمت بجولة واسعة على المناطق الريفيّة، محاولًا حشد الدعم للمرشّحين الديمقراطيين، من بورتلاند في أوريغون، إلى ريتشموند في فيرجينيا، ومن لاس فيغاس في نيفادا، إلى كورال غابلز في فلوريدا. كانت الحماسة تغمر الحشود، فملأوا الملاعب الرياضية والحدائق العامّة، وأنشدوا «نعم نستطيع!» و«على أتمّ الاستعداد! جاهزون للذهاب!» بأعلى أصواتهم كما في الحملة الرئاسيّة، ورفعوا اللافتات، ودوّت هتافاتهم عندما كنت أقدّم إليهم هذا المرشّح أو ذاك ممّن يحتاجون إلى تصويتهم، وأطلقوا صيحات الاستهجان حين كنت أقول لهم إنّنا لا نستطيع تسليم الجمهوريّين زمام القيادة من جديد. في الظاهر، على الأقلّ، بدا الأمر كما في الماضي.

ولكنّني كنت أشعر، حتى بدون النظر إلى استطلاعات الرأي، بتغيّر في الأجواء خلال الحملة الانتخابية. فقد خيّمت سحابة من الشك فوق كلّ تجمّع، وتردّد شيء مصطنع يقارب حدود اليأس في كلّ هتاف وكلّ ضحكة، كما لو أنّني والجمهور عاشقان بلغا نهاية قصّة حبّهما العاصفة، لكنّهما يحاولان إيقاظ المشاعر التي بدأت تتلاشى. كيف يمكنني أن ألومهم؟ لقد توقعوا أن يؤدّي انتخابي إلى تغيير في بلادنا، وجعل الحكومة تعمل من أجل الناس العاديين، واستعادة واشنطن بعض الشعور بالودّ تجاه شعبها. وبدلًا من ذلك، ازدادت صعوبة حياتهم، وبدت واشنطن بعيدة ومعطّلة ومتحيّزة أكثر من أيّ وقت مضى.

اعتدت خلال الحملة الرئاسية أن أرى في تجمّعاتنا ظهور أفراد مشاغبين بين الحين والآخر، كانوا إجمالًا من مناهضي الإجهاض الذين يطلقون صيحاتهم ضدّي قبل أن يُخرسهم استهجان الحشود، ويرافقهم رجال الأمن بهدوء إلى الخارج. أمّا الآن فقد بات المشاغبون في كثير من الأحيان من أولئك الذين دعمتُ قضاياهم، والناشطين الذين شعروا بخيبة الأمل ممّا اعتبروه تقاعسًا عن دعم قضاياهم. وفي عدّة محطات كنت أرى في استقبالي متظاهرين يرفعون لافتات تدعو إلى إنهاء «حروب أوباما». كما سألني شبّان لاتينيّون لماذا لا تزال إدارتي ترحّل العمّال غير المزوّدين بوثائق قانونيّة وتفرّق بين أفراد العائلات على الحدود. وطالب ناشطون من ذوي الميول الجنسية المختلفة بأن يعرفوا لماذا لم أضع حدًّا لسياسة «لا تسأل، لا تقل»، التي كانت ترغم العسكريّين من المثليّين والمتحوّلين على إخفاء ميولهم الجنسية. كذلك

لم تتوقّف مجموعة من الطلّاب الجامعيين عن الصياح بإلحاح لسؤالي عن مسألة التمويل الخاصّ لمكافحة الإيدز في أفريقيا.

«ألم نزد التمويل لمكافحة الإيدز؟» سألت غيبس عند مغادرتنا تجمّعًا قوطعتُ فيه ثلاث أو أربع مرّات.

«بلى»، أجاب، «لكنّهم يقولون إنّك لم تزده بالقدر الكافي».

واصلت الكفاح حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر، لا أبتعد إلّا لأعود إلى البيت الأبيض لعقد اجتماعات لمدّة يوم أو يومين قبل أن أعود إلى التنقّل من ولاية إلى أخرى، أبحّ الصوت وأنا أحاول حشد المناصرين في اللحظة الأخيرة. كان التفاؤل غير العقلاني الذي عدتُ به من الإجازة قد فارقني منذ وقت طويل. وبحلول يوم الانتخابات في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، لم يعد السؤال هو هل سنخسر الأغلبيّة في مجلس النوّاب، بل كم ستكون الخسارة كبيرة. وبين جلسة إحاطة حول تهديد الإرهاب في غرفة الأزمات واجتماع في المكتب البيضاوي مع بوب غيتس، مررت بمكتب أكس، حيث كان وجيم ميسينا يتتبّعان المعطيات الأولى الواردة من المناطق المتأرجحة في جميع أنحاء البلاد.

«كيف يبدو الأمر؟» سألتهما.

«سنخسر ثلاثين مقعدًا على الأقلّ»، قال أكس وهو يهزّ رأسه، «وربما أكثر».

بدلًا من قضاء ليلة الحزن الطويلة في المكتب، صعدتُ إلى منزلنا الرئاسيّ في الساعة المعتادة، وأخبرت أكس بأنّني سأتّصل به مع إقفال معظم صناديق الاقتراع. كما طلبت من مساعدتي كايتي إرسال قائمة بالمكالمات المحتملة التي سيكون عليّ أن أجريها تلك الليلة، أوّلًا بالقادة الحزبيّين الأربعة الكبار في الكونغرس، ولاحقًا بأيّ ديمقراطي خسر الانتخابات. انتظرت انتهاء العشاء وخلود ابنتيّ إلى النوم قبل أن أنزل إلى غرفة المعاهدات لأتّصل بأكس وأعرف الأخبار: كانت نسبة الاقتراع منخفضة، ولم تتجاوز 40 % من الناخبين، كما تراجعت كثيرًا أعداد الناخبين الشبّان. تلقّى الديمقراطيون هزيمة ساحقة، وكانوا يتّجهون لخسارة 63 مقعدًا في مجلس النواب، وهي أسوأ هزيمة يتلقاها الحزب منذ خسارته اثنين وسبعين مقعدًا في الانتخابات النصفيّة خلال ولاية روزفلت الرئاسيّة الثانية. والأسوأ من ذلك أنّ كُثرًا من أعضاء مجلس النواب الشبّان الواعدين خسروا مقاعدهم، مثل توم بيرييلو من فرجينيا، وجون بوكيري من أوهايو، وباتريك مورفي من بنسلفانيا، وبيتسي ماركي من كولورادو، وهم الذين امتلكوا الجرأة للتصويت على قانونَي الرعاية الصحّية والإنعاش الاقتصاديّ، والذين، على الرغم من كونهم من مناطق ذات أصوات متأرجحة انتخابيًّا، وقفوا في وجه جماعات الضغط، وواجهوا استطلاعات الرأي وحتى نصائح مستشاريهم ليفعلوا ما اعتقدوا أنّه صحيح.

«كانوا كلّهم يستحقون نتيجة أفضل»، قلت لأكس.

«نعم»، أجابني، هذا صحيح.

أنهينا الاتّصال بعدما وعدني أكس بإعطائي معلومات أكثر تفصيلًا في الصباح. جلست وحدي وسمّاعة الهاتف في يدي، وإصبعي فوق زرّ التشغيل، ورأسي مزدحم بالأفكار. وبعد دقيقة، اتّصلت بعاملة الهاتف في البيت الأبيض.

«عليّ إجراء بعض المكالمات»، قلت لها.

«نعم، سيّدي الرئيس»، أجابت، «أرسلت لنا كايتي القائمة. بمن تودّ أن تبدأ؟».

24

«دور مَن؟».

جلست وبيت سوزا قبالة مارفن وريغي إلى طاولة الاجتماعات في طائرة الرئاسة، ننظر إلى أوراق اللعب بين أيدينا بعيون متعبة وغائمة. كنّا في طريقنا إلى مومباي، المحطة الأولى في رحلة مدّتها تسعة أيّام إلى آسيا تتضمّن زيارة للهند – هي الأولى لي – ومحطة في جاكرتا، واجتماعًا لمجموعة العشرين في سيول، ومشاركة في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في يوكوهاما، اليابان. قبل قليل كانت الطائرة تضجّ بالحركة: موظّفون يعملون على أجهزة الكمبيوتر المحمولة، ومستشارون يدقّقون في البرنامج الزمني للرحلة... وبعد عشر ساعات في الجوّ، وتوقّف للتزوّد بالوقود في قاعدة رامستاين الجوّية في ألمانيا، كان الجميع على متن الطائرة تقريبًا قد خلدوا إلى النوم (بمن فيهم ميشيل في المقصورة الأمامية، وفاليري على الأريكة خارج غرفة الاجتماعات، وعدد من كبار الموظّفين الذين تمدّدوا في زوايا غريبة على الأرض). لكنّني كنت عاجزًا عن الاسترخاء، فأقنعت شركائي الثلاثة التقليديّين بلعب الورق، محاولًا بين الجولة والأخرى قراءة التقارير الواردة إليّ وتوقيع العدد الكبير من المراسلات المكوّمة أمامي. لعلّ هذا التشتّت في التركيز أسهم، هو وكأس الجين تونيك الثانية التي طلبها ريغي، في أنّ مارفن وبيت تقدّما علينا بستّ جولات مقابل اثنتين، وكلّ فوز كان يعني خسارة عشرة دولارات.

«دورك، سيّدي»، أجاب مارفن.

«كم مرّة فزنا يا ريغ؟» سألته.

«مرّة واحدة، ربّما»، أجابني.

«كانت البداية ضعيفة»، قلتُ.

«سنفوز بثماني جولات»، قال بيت.

هزّ ريغي رأسه باستياء وغمغم، وهو يشرب رشفة من كأسه:

«سنغيّر مجموعة الورق بعد التوزيع التالي، هذه المجموعة ملعونة».

كانت ثلاثة أيّام فقط قد انقضت على انتخابات نصف الولاية، وشعرت بالارتياح لفرصة الخروج من واشنطن. فالانتخابات تركتْ نتائج الديمقراطيين في حال من الصدمة، أمّا الجمهوريون فكانوا مزهوّين بالنصر. استيقظتُ في صباح اليوم التالي وأنا أشعر بمزيج من التعب والألم والغضب والخزي، كما يشعر الملاكم الذي يخسر مباراة في الوزن الثقيل. أجمعت كلّ عناوين وسائل الإعلام على أنّ الحكمة الشعبيّة لم تخطئ، وعلى أنّني حاولت تحقيق الكثير ولم أركّز على الاقتصاد، وأنّ برنامج الرعاية الصحّية أوباماكير كان خطأً فادحًا، وأنّني حاولت العودة إلى سياستَي التدخّل الحكوميّ في الاقتصاد والإنفاق العامّ الواسع النطاق اللتين لم يتردّد حتّى بيل كلينتون في إعلان موتهما منذ سنوات. لكنّ رفضي الاعتراف بذلك في مؤتمري الصحافي غداة الانتخابات، وإصراري على أنّ إدارتي اتّبعت السياسات الصحيحة – حتى لو لم نتمكّن من الترويج لها كما يجب – قاد الصحافيين إلى اتّهامي بالعجرفة والهذيان، ووصفوني بالخاطئ الذي لا يندم.

الحقيقة أنّني لم أندم على تمهيد الطريق لحصول عشرين مليون شخص على التأمين الصحّي. كما لم أندم على قانون الإنعاش الاقتصادي، فقد أظهر الدليل القاطع أنّ التقشّف في مواجهة الركود له نتائج كارثية. ولم أندم على طريقة تعاملنا مع الأزمة المالية، نظرًا إلى الخيارات التي واجهناها (على الرغم من ندمي على عدم التوصّل إلى خطّة أفضل لكبح موجة وضع اليد على الأملاك المرهونة). كما أنّني متأكّد كلّ التأكيد من أنّني لم أندم على اقتراح مشروع قانون بشأن التغيّر المناخي، ودفعت باتّجاه إصلاح نظام الهجرة. لكنّني غاضب لأنّني لم أتمكّن من جعل الكونغرس يقرّ هذين المشروعين بعد، ولا سيّما لأنّني لم أتحلَّ بالبصيرة لأطلب، منذ اليوم الأوّل لتسلّمي الرئاسة، من هاري ريد وبقيّة الشيوخ الديمقراطيين، مراجعة النظام الداخليّ للكونغرس والتخلّص نهائيًّا من قدرة الأحزاب على التعطيل.

بالنسبة إليّ، لم تثبت نتائج الانتخابات أنّ أجندتنا كانت خاطئة. بل أثبتت فقط أنّني، بسبب افتقاري إلى الموهبة أو المكر أو القدرة على الإغواء أو الحظّ، فشلت في حشد الأمّة وراء ما كنت أعرف أنّه حق، كما نجح في ذلك روزفلت ولينكولن من قبل.

وهو ما كان بالنسبة إليّ أمرًا لا يقلّ إثارة للأسى الشديد.

أمّا غيبس وفريقي الإعلاميّ فقد تنفّسوا الصعداء لأنّني أنهيت المؤتمر الصحافي قبل أن أكشف النقاب عمّا أتمسّك به بعناد وما يعتصرني من ألم. فقد أدركت أنّ تبرير الماضي أقلّ أهمّية من التخطيط لما يجب فعله مستقبلًا.

كان عليّ أن أجد طريقة لإعادة التواصل مع الشعب الأميركي، لا فقط لتمتين موقفي في المفاوضات مع الجمهوريين ولكن لضمان إعادة انتخابي. لا شكّ في أنّ تحسين الاقتصاد سيكون مفيدًا لكنّه لا يضمن شيئًا. كان عليّ

الخروج من فقّاعة البيت الأبيض للقاء الناخبين بوتيرة أكبر. قدّم أكس تقويمه الخاصّ لتفسير ما حدث، فقال إنّنا في اندفاعنا لإنجاز الأمور، أهملنا وعدنا بتغيير واشنطن، والقضاء على المصالح الخاصّة، وزيادة الشفافية والمسؤولية المالية في كلّ أجهزة الحكومة الفدرالية. وقال إنّ علينا استعادة التركيز على هذه الموضوعات إذا أردنا استعادة الناخبين الذين تركونا.

ولكن هل ذلك صحيح؟ لم أكن متأكّدًا. صحيح أنّنا تضرّرنا من هدر الوقت في تفاصيل قانون الرعاية الصحّية، كما أنّ إنقاذ المصارف أساء إلى سمعتنا، بغضّ النظر عمّا إن كان ذلك في محلّه أم لا. لكنّني من ناحية أخرى، أستطيع الإشارة إلى عشرات مبادرات «الحوكمة الجيّدة» التي قمنا بها، سواء أكانت القيود التي فرضناها على توظيف أفراد جماعات الضغط السابقين، أم إتاحة حقّ الوصول إلى بيانات الإدارات الفدرالية للجمهور، أم تقليص موازنات الإدارات المختلفة للجم الهدر. كلّ تلك الإجراءات كانت تستحقّ الثناء، وشعرتُ بالسعادة لأنّنا اتّخذناها، ولا شكّ في أنّها من العوامل التي حمت إدارتي من التعرّض لأيّ فضيحة.

ولكن من الناحية السياسية، لم يبدُ أنّ الإصلاح الحكوميّ الذي قمنا به أثار اهتمام أحد، شأنه في ذلك شأن حرصنا على طلب رأي الجمهوريّين في كلّ مشاريع القوانين. من أهمّ ما تعهّدنا به كان وضع حدّ للمشاحنات الحزبية والتركيز على الجهود العملية لتلبية مطالب المواطنين. لكنّ مشكلتنا كانت، كما خطّط لها ميتش ماكونيل منذ البداية، أنّه ما دام الجمهوريون يقاومون متّحدين مبادراتنا ويعرقلون حتى أكثر اقتراحاتنا اعتدالًا، فكلّ ما نفعله يمكن تصويره على أنّه حزبي ومثير للجدل وراديكالي، وحتى غير شرعي. وفي الواقع، اعتقد العديد من حلفائنا التقدّميين أنّنا لم نكن حزبيين بما فيه الكفاية، ورأوا أنّنا قدّمنا تنازلات أكثر من اللازم، وأنّنا بسبب سعينا المستمرّ إلى تحقيق الوعد الزائف بالتضامن بين الحزبين، لم نكتفِ بزيادة قوّة ماكونيل وتبديد الأغلبية الديمقراطية، بل أفقدنا قاعدتنا الناخبة كلّ حماستها، وهو ما اتّضح من قرار العديد من الديمقراطيين عدم التصويت في انتخابات نصف الولاية.

من بين المستجدّات التي طرأت كان التغيّر الكبير في موظّفي البيت الأبيض. ففي فريق السياسة الخارجية، لم يكن جيم جونز، على الرغم من مزاياه الكثيرة، يشعر بالارتياح في دور المرؤوس بعد سنوات من القيادة، فقدّم استقالته في تشرين الأول/أكتوبر. لحسن الحظ، أثبت توم دونيلون أنّه لا يعرف الراحة في العمل، وتولّى بفاعلية منصب مستشار الأمن القومي، مع انتقال دنيس ماكدونو إلى منصب نائب مستشار الأمن القومي وتولّي بن رودس الكثير من مهامّ دنيس القديمة. وفي ما يتعلق بالسياسة الاقتصادية، عاد بيتر أورزاغ وكريستي رومر إلى القطاع الخاصّ، وحلّ محلّهما جاك لو، خبير الموازنة المخضرم الذي أدار مكتب الإدارة والموازنة في عهد بيل كلينتون، وأوستان غولسبي، الذي عمل معنا على قانون الإنعاش الاقتصاديّ.

وهناك أيضًا لاري سامرز، الذي مرّ بالمكتب البيضاوي في أحد أيّام أيلول/سبتمبر ليخبرني أنّه مع انتهاء الأزمة المالية، حان الوقت ليغادرنا، وقرّر الرحيل في نهاية العام.

«كيف أستطيع بدونك أن أشرح لماذا أخطأتُ؟» سألته بنبرة تراوحت بين المزاح والجدّ.

«سيّدي الرئيس»، قال لاري مبتسمًا، «الواقع أنّك كنت مخطئًا أقلّ من كثيرين».

كنتُ قد تعلّقت بمَن يغادروننا. فعدا عن أنّهم برعوا في عملهم، فقد نجح كلٌّ منهم، بأسلوبه الخاصّ، في إضفاء المزيد من الهيبة على الحكم، والتزموا باتّخاذ القرارات على أساس العقل والبراهين، بما ينبع من رغبتهم في خدمة الشعب الأميركي. لكنّ الخسارة الوشيكة لمستشاريَّ السياسيَّين الأقرب، والحاجة إلى إيجاد رئيس أركان جديد للبيت الأبيض، هما أكثر ما سبّب لي الإزعاج.

لطالما أعلن أكس أنّه ينوي الرحيل بعد انتخابات نصف الولاية. فقد عاش بعيدًا عن عائلته لمدّة عامين، وشعر بأنّه بحاجة ماسة إلى الاستراحة قبل الانضمام إلى حملة إعادة انتخابي. كذلك نال الإنهاك من غيبس، الذي لم يفارقني منذ أن فزت في السباق التمهيدي لعضويّة مجلس الشيوخ. على الرغم من استعداده الدائم وشجاعته في دور الناطق الرسميّ باسم البيت الأبيض، فإنّ وقوفه اليوميّ خلف المنبر لتلقّي الضربات المسدّدة نحونا قد جعل علاقته بالصحافيين المعتمدين في البيت الأبيض تتدهور لدرجة أنّ سائر أفراد فريقنا خشوا أن يؤثّر ذلك سلبًا على صورتنا.

لم أكن قد اعتدتُ بعد احتمال خوض المعارك السياسية مستقبلًا بدون أكس وغيبس، على الرغم من اطمئناني إلى أنّ المهمّة انتقلت بأمان إلى يدي دان بفايفر، مدير الاتّصالات الشاب البارع، الذي عمل إلى جانبهما في اختيار لغة التواصل منذ بداية حملتنا في عام 2007. أمّا بالنسبة إلى رام، فقد اعتبرتها معجزة صغيرة أن يصمد كلّ هذه المدّة بدون أن يقتل أحدًا أو يموت بسكتة دماغية. اعتدنا إجراء اجتماعاتنا المسائية في الخارج عندما يسمح الطقس بذلك، فكنّا نسير مرّتين أو ثلاث مرّات في الطريق المحيط بالحديقة الجنوبية محاولين التوصّل إلى حلول لما نواجهه من أزمات أو قضايا شائكة. وقد تساءلنا أكثر من مرّة عن سبب اختيارنا هذا النمط من الحياة المثير للتوتّر.

«حين تنتهي رئاستنا»، قلت له في أحد الأيّام، «يجب أن نجرّب شيئًا أكثر بساطة. يمكننا أن ننتقل وعائلاتنا للإقامة في هاواي ونفتح كشكًا لبيع عصير الفواكه على الشاطئ».

«تحضير عصير الفواكه معقّد جدًّا»، قال رام. «سنبيع قمصان تي شيرت. على أن تكون بيضاء فقط، وبالقياس الوسط. هذا كلّ شيء. لا ألوان ولا

رسوم ولا مقاسات أخرى. وهكذا لا يكون علينا اتّخاذ أيّ قرارات. وإذا أراد الزبائن شيئًا مختلفًا، يمكنهم الذهاب إلى مكان آخر».

اكتشفتُ لدى رام علامات اقترابه من الانهيار الناتج عن الإرهاق، لكنّني افترضت أنّه سينتظر العام الجديد حتى يرحل. إلّا أنّه خلال إحدى جولاتنا المسائية في أوائل أيلول/سبتمبر، أخبرني أنّ عمدة شيكاغو ريتشارد إم دايلي أعلن عزوفه عن الترشّح لولاية سابعة على التوالي. رغب رام في الترشّح إلى ذلك المنصب الذي كان يحلم به منذ دخوله معترك السياسة. وبما أنّ موعد الانتخابات في شباط/فبراير، كان بحاجة إلى مغادرة البيت الأبيض بحلول الأول من تشرين الأول/أكتوبر لتكون له فرصة بالفوز.

بدت عليه ملامح الاستياء الصادق، وقال لي:

«أعلم أنّني أضعك في مأزق، لكن مدّة لا تزيد عن خمسة أشهر ونصف للقيام بالحملة...».

قاطعته قبل أن ينهي كلامه وقلت له إنّني أدعمه دعمًا كاملًا.

وبعد نحو أسبوع، أقمنا له حفلة وداع خاصّة في المنزل الرئاسيّ، وقدّمت له في إطار نسخة من قائمة المهامّ المطلوبة منه والتي كتبتها بخطّ يدي على ورقة دفتر وأعطيته إيّاها خلال أسبوعي الأول في الرئاسة. ولفتُّ نظر موظّفي البيت الأبيض الذين حضروا الحفلة إلى أنّ معظّم المهامّ المكتوبة قد شُطبت، في ما يُعدّ دليلًا على فعاليّة عمله. اغرورقت عينا رام بالدموع، وهو ما أساء إلى صورة الرجل القويّ التي تميّزه بشكل لم يسامحني عليه.

هذا التجديد في فريق العمل لم يكن غريبًا على أيّ إدارة، فضلًا عن أنّني رأيت الفوائد المحتملة التي قد تنتج عن كلّ تغيير. فنحن غالبًا ما اتُّهمنا بأنّنا منغلقون جدًّا وألزمنا أنفسنا بضوابط متشدّدة، وبحاجة إلى رؤية الأمور من منظور جديد. ومن جهة ثانية، ما كانت مهارات رام لتكون بالقدر عينه من الأهمّية في حال عدم وجود مجلس نوّاب ديمقراطي يمضي قُدمًا في إقرار مشاريع قوانيننا. تولّى بيت راوس رئاسة أركان البيت الأبيض بصورة مؤقّتة حتّى قمنا بتعيين بيل دالي، وزير التجارة السابق في حكومة كلينتون وشقيق عمدة شيكاغو المنتهية ولايته، محلّ رام. كان بيل رجلًا أصلع، ويكبرني بنحو عشر سنوات، ويتكلّم بلكنة ساوث سايد المميّزة التي تذكّر بالطبقة العاملة الإيرلندية التي ينحدر منها، ويشتهر بأنّه مفاوض ناجح وبراغماتيّ وله علاقات متينة مع العمّال وأرباب الأعمال على حدّ سواء. على الرغم من أنّني لم أعرفه كما عرفت رام، اعتقدت أنّ أسلوبه الدّمث وغير الإيديولوجي قد يكون مناسبًا تمامًا لما توقّعتُ لها أن تكون مرحلة أقلّ جنونًا في إدارتي.

تقرّر أن يبدأ بيل العمل في كانون الثاني/يناير، وكذلك ديفيد بلوف، الذي سيعود بعد إجازة عامين قضاها مع عائلته، مستشارًا أول، بما يعزّز أداءنا في البيت الأبيض بالقدر عينه من التفكير الاستراتيجي والتركيز الشديد وانعدام الأنانية، والذي عاد علينا بالفائدة الكبيرة خلال الحملة الانتخابيّة.

ومع ذلك، لم أستطع إلّا أن أشعر بشيء من الكآبة بسبب تغييرات العام الجديد، فسأكون محاطًا بعدد أقلّ من الأشخاص الذين عرفوني قبل أن أصبح رئيسًا، وبعدد أقلّ من الزملاء الذين كانوا أيضًا أصدقاء، ورأوني متعبًا أو مرتبكًا أو غاضبًا أو مهزومًا، ومع ذلك لم يتردّدوا في مساندتي قطّ. فكرة الشعور بالوحدة تلك راودتني في زمن موحش، ولعلّها السبب في أنّني كنت ألعب الورق مع مارفن وريغي وبيت فيما ينتظرني يوم مرهق من الاجتماعات والإطلالات الاجتماعية سيبدأ بعد أقلّ من سبع ساعات.

«هل ربحتما من جديد؟»، سألت بيت بعدما أنهينا الجولة.

أومأ بيت برأسه يؤكّد ذلك، ما دفع ريغي إلى جمع الأوراق، والنهوض من كرسيّه، وإلقائها في سلّة المهملات.

«ريغ! لا يزال هذا الورق جديدًا!» قال بيت من غير أن يكلّف نفسه عناء إخفاء سعادته بالهزيمة التي ألحقها ومارفن بنا. «الجميع يخسرون أحيانًا».

رمى ريغي بيت بنظرة غضب وقال له:

«الفاشلون فقط هم مَن يرضون بالخسارة».

لم يسبق لي أن زرت الهند قطّ، لكنّ تلك البلاد كانت لها دائمًا مكانة خاصّة في مخيّلتي. ربّما بسبب حجمها الهائل، أو كونها موطنًا لسُدس سكّان العالم، وحوالي ألفي إثنيّة مختلفة، وأكثر من سبعمئة لغة. أو لأنّني قضيت جزءًا من طفولتي في إندونيسيا أستمع إلى الروايتين الهندوسيتين الملحميتين رامايانا وماهابهاراتا، أو بسبب اهتمامي بالديانات الشرقية، أو بسبب أصدقائي الباكستانيين والهنود في الجامعة الذين علّموني أن أطهو الدال والكيما، وعرّفوني إلى أفلام بوليوود.

لكنّ افتتاني بالهند كان يعود إلى المهاتما غاندي أكثر من أيّ شيء آخر، فهو ترك أثرًا عميقًا في تفكيري، مثله مثل لينكولن وكينغ ومانديلا. لقد درستُ كتاباته في شبابي ووجدته يعبّر عن بعض أعمق مشاعري الدفينة. مفهومه حول «الساتياغراها»، أو التفاني في سبيل الحقيقة، وقوّة المقاومة اللاعنفية في إيقاظ الضمير، وإصراره على إنسانيتنا المشتركة والوحدة الأساسية لجميع الأديان، وإيمانه بواجب كلّ مجتمع، من خلال تركيبه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الاعتراف بالمساواة بين جميع الناس في القيمة والكرامة... لقد تركت كلّ من تلك الأفكار صداها لديّ. كما أنّ أفعال غاندي أثّرت فيّ أكثر من أقواله، فقد وضع معتقداته موضع الامتحان الحقيقيّ فجازف بحياته، وزُجّ في السجن، وانخرط بالكامل في صراعات شعبه. أمّا حملة اللاعنف التي قادها من أجل استقلال الهند عن بريطانيا، والتي بدأت في عام 1915 واستمرّت لأكثر من ثلاثين عامًا، فلم تساعد فقط في إلحاق الهزيمة بأمبراطورية وتحرير الجزء الأكبر من شبه القارّة الهندية، بل أطلقت «شحنة من الأخلاق» تردّدت في العالم كلّه، وأضاءت منارة للجماعات

المهمّشة والمحرومة الأخرى، بمن فيهم الأميركيون السود في ولاياتنا الجنوبيّة، المصمّمون على نيل حرّيتهم.

سنحت لي ولميشيل الفرصة في بداية الرحلة لزيارة ماني بهافان، المبني المتواضع المكوّن من طابقين في أحد أحياء مومباي الهادئة، والذي كان منزلًا لغاندي لسنوات عديدة. قبل بدء جولتنا، قدّمت لنا مرشدتنا، وهي امرأة أنيقة ترتدي ساري أزرق، سجلّ الزوار الذي وقّع عليه الدكتور كينغ في عام 1959، عندما سافر إلى الهند لجذب الانتباه الدولي إلى النضال من أجل العدالة العرقية في الولايات المتّحدة، وتكريم الرجل الذي ألهمته تعاليمه.

ثمّ دعتنا الدليلة إلى الطابق العلوي لرؤية غرفة غاندي الخاصّة. خلعنا أحذيتنا ودخلنا غرفة بسيطة بأرضية من البلاط الأملس المزخرف، كان باب شرفتها مفتوحًا للسماح بدخول النسيم العليل وضوء ضبابي شاحب. حدّقت في الفراش البسيط الممدود أرضًا، وفي الوسادة، ومجموعة دواليب غزل النسيج، والهاتف القديم الطراز، وطاولة الكتابة الخشبية الواطئة، محاولًا تخيّل غاندي في الغرفة، ذلك الرجل الصغير القامة، الأسمر البشرة، بلباسه القطني البسيط، يجلس متربّعًا ليكتب رسالة إلى نائب الملك البريطاني أو يضع برنامج المرحلة التالية من مسيرة الملح. وفي تلك اللحظة، شعرت برغبة قويّة في الجلوس بجانبه ومحادثته، وسؤاله أين وجد القوّة والخيال ليفعل كلّ ما فعله بالقليل من الموارد، وكيف تغلّب على خيبة الأمل.

لم يتمكن غاندي، على الرغم من كلّ مواهبه الاستثنائية، من التغلّب على الانقسامات الدينية العميقة في شبه القارة الهندية أو منع تقسيمها إلى دولتين: الهند ذات الأغلبية الهندوسية وباكستان ذات الأغلبية المسلمة. كان ذلك التقسيم زلزالًا قُتل فيه عدد لا يُحصى من البشر بسبب العنف الطائفي، وأجبرت ملايين العائلات على حزم ما تيسّر لها من متاع والهجرة عبر الحدود الجديدة. وأيضًا لم يستطع، على الرغم من جهوده، القضاء على نظام الطبقات الذي يخنق الهند. ومع ذلك واصل، وهو الرجل السبعينيّ، السير والصيام والوعظ، حتى ذلك اليوم الأخير في عام 1948، حين أصيب وهو في طريقه للصلاة برصاصات قاتلة أطلقها عليه شابّ هندوسي متطرّف رأى في فكره الجامع خيانة للإيمان.

في كثير من النواحي تُعدّ قصّة الهند المعاصرة مثالًا على النجاح، بعدما صمدت على الرغم من التغيّرات العديدة في الحكومة، والصراعات المريرة داخل الأحزاب السياسية، والحركات الانفصالية المسلحة المختلفة، وشتّى أنواع فضائح الفساد. أدّى الانتقال إلى اقتصاد أكثر اعتمادًا على السوق في التسعينيات إلى إطلاق العنان للمواهب الريادية غير العادية للشعب الهندي في قطاع الأعمال، فتحقّق ارتفاع كبير في معدّلات النمو، وازدهار قطاع التكنولوجيا، وتزايد مطّرد في أعداد الطبقة الوسطى. وبدا رئيس الوزراء

مانموهان سينغ بصفته المهندس الرئيسيّ لهذا التحوّل الاقتصادي في الهند، وكأنّه الرمز المناسب لهذا التقدّم: فهو رجل ينتمي إلى أقلية السيخ القليلة العدد والمضطهدة في كثير من الأحيان، ارتقى إلى المنصب الأعلى في البلاد، وهو تكنوقراطيّ غير متباهٍ لم يكسب ثقة الناس بمخاطبة غرائزهم بل بتحقيق مستوى معيشة أعلى والحفاظ على صيت النزاهة الذي استحقّه بجدارة.

نشأت بيني وبين وسينغ علاقة ودّية ومثمرة. وعلى الرغم من حذره في السياسة الخارجية، وعدم رغبته في أن يتجاوز كثيرًا البيروقراطية الحكوميّة الهندية ذات التاريخ من التشكيك في نيّات الولايات المتّحدة، فإنّ الأوقات التي قضيناها معًا أكّدت الانطباع الأوّل الذي كوّنته عنه، بصفته صاحب حكمة وحشمة غير مألوفتين. وخلال زيارتي للعاصمة نيودلهي، توصّلنا إلى اتفاقيات لتعزيز التعاون بيننا في مجالات مكافحة الإرهاب والصحّة العالمية والأمن النووي والتجارة.

لكنّ ما لم أستطع الجزم به هو ما إن كان صعود سينغ إلى السلطة يمثّل مستقبل الديمقراطية في الهند أم مجرّد حادث عابر. في أول مساء لنا في دلهي، أقام سينغ وزوجته، غورشاران كور، مأدبة عشاء لي ولميشيل في منزلهما. قبل الانضمام إلى الضيوف الآخرين في فناء مضاء بالشموع، تسنّت لنا بضع دقائق للدردشة على انفراد. وبعيدًا عن الجموع المعهودة من المساعدين وكتبة المحاضر الذين يحومون حولنا، حدّثني رئيس الوزراء الهنديّ بصراحة أكبر عن الغيوم التي لاحت له في الأفق. فقال إنّ موضوع الاقتصاد يقلقه، فعلى الرغم من أنّ الهند نفضت عنها آثار الأزمة المالية وعلى نحو أفضل من كثير من البلدان، فإنّ التباطؤ الاقتصاديّ العالمي كان سيصعّب بدون شكّ خلق فرص عمل لسكّان الهند الشباب الذين تتزايد أعدادهم بسرعة. ثمّ كانت هناك مشكلة باكستان: فقد أدّى استمرار رفضها التعاون مع الهند للتحقيق في الهجمات الإرهابية التي طالت فنادق ومواقع أخرى في مومباي عام 2008 إلى زيادة كبيرة للتوتّر بين البلدين. ومن أسباب ذلك الاعتقاد بأنّ لتنظيم عسكر طيبة الإرهابي المسؤول عن تلك التفجيرات، صلات بجهاز الاستخبارات الباكستاني. لقد عارض سينغ الدعوات إلى الانتقام من باكستان، لكنّ موقف ضبط النفس هذا كان له ثمن سياسيّ عليه. وخشي أن يؤدّي تنامي المشاعر المعادية للمسلمين إلى تعزيز نفوذ حزب المعارضة الرئيسي في الهند، أي حزب بهاراتيا جاناتا القومي الهندوسي. وقال لي رئيس الوزراء الهنديّ:

«في فترات الاضطراب يا سيّدي الرئيس، قد يكون لدعوات التضامن الديني والعرقي مفعول الخمر في العقول. وليس من الصعب على السياسيين استغلال ذلك، سواء في الهند أو في أيّ مكان آخر».

هززتُ برأسي موافقًا، وتذكّرت محادثتي مع فاتسلاف هافل أثناء زيارتي لبراغ وتحذيره إيّاي من التراجع الكبير للّيبراليّة في أوروبا. إن كانت العولمة

وأزمة اقتصادية تاريخية تغذّيان هذه الاتّجاهات في دول غنيّة نسبيًا – وحتى في الولايات المتّحدة مع حركة حفلة الشاي – فكيف يمكن أن تكون الهند محصّنة؟ الحقيقة هي أنّه على الرغم من مرونة الديمقراطية الهنديّة والأداء الاقتصادي المثير للإعجاب في السنوات الأخيرة، بقيت الهند بعيدة عن الصورة التي رسمها غاندي لمجتمع المساواة والسلام والاستدامة. ففي جميع أنحاء البلاد، لا يزال الملايين يعيشون في فقر مدقع، أسرى القرى التي تكويها الشمس الحارقة، أو متاهات أحياء البؤس، على الرغم من أنّ عمالقة الصناعة الهندية يتمتّعون بأساليب حياة يحسدهم عليها المهراجات والأباطرة القدماء. وما برح العنف جزءًا أساسيًّا من الحياة الهندية، بين الجماعات كما في داخل العائلات. وظلّ التعبير عن العداء لباكستان الطريق الأسرع إلى الوحدة الوطنية، ويفتخر العديد من الهنود بتطوير بلادهم برنامجًا للأسلحة النووية يضاهي برنامج باكستان، من غير أن تقلقهم حقيقة أنّ خطأً واحدًا في التقدير من أيٍّ من الجانبين قد يؤدّي إلى تدمير شامل للمنطقة.

الأهمّ كان أنّ السياسة الهندية تقوم على الدين والعشيرة والطبقة. ومن هذا المنظور، فإنّ وصول سينغ إلى رئاسة الحكومة، الذي يُعتبر أحيانًا بمثابة دلالة على نجاح الهند في التغلّب على الانقسامات الطائفية، كان خدّاعًا إلى حدّ ما. فهو لم يصبح رئيسًا للوزراء في الأساس بفضل شعبيته، بل كان يدين بمنصبه إلى سونيا غاندي رئيسة حزب المؤتمر وأرملة رئيس الوزراء السابق راجيف غاندي، الإيطالية الأصل، التي رفضت تولّي المنصب بعدما حقّق الائتلاف الحزبيّ بقيادتها النصر في الانتخابات، وعيّنت سينغ مكانها. ويعتقد أكثر من مراقب سياسي أنّها اختارت سينغ على وجه التحديد لأنّه بصفته رجلًا مسنًّا يفتقر إلى قاعدة سياسية وشعبية، لم يشكّل أيّ تهديد لابنها راهول البالغ من العمر أربعين عامًا، والذي كانت تعدّه لتولّي رئاسة حزب المؤتمر.

جلست سونيا وراهول غاندي إلى مائدة العشاء معنا في تلك الليلة. كانت امرأة لافتة للنظر في الستينيات من عمرها، ترتدي الساري التقليدي، وذات عينين قاتمتين وثاقبتين وحضور جليل هادئ. إنّ قدرة هذه المرأة، وهي أمّ وربّة منزل سابقة من أصل أوروبي، قُتل زوجها بعملية تفجير نفّذها انتحاري سريلانكي انفصالي في عام 1991، على التغلّب على حزنها لتصبح شخصيّة سياسيّة وطنيّة بارزة، تشهد على القوّة الكبيرة لتلك الأسرة. كان راجيف حفيد جواهر لال نهرو، أول رئيس وزراء للهند، وكانت والدته، أي ابنة نهرو، إنديرا غاندي، قد أمضت ستة عشر عامًا رئيسة للوزراء، مارست خلالها سياسة أشدّ قسوة ممّا مارسه والدها، حتى عام 1984 عندما اغتيلت هي أيضًا.

خلال ذلك العشاء، كانت سونيا غاندي مستمعة أكثر منها متحدّثة، وحرصت على ترك الكلام لسينغ في القضايا السياسية، كما أنّها غالبًا ما وجّهت سير المحادثة باتّجاه ابنها. ومع ذلك، اتّضح لي أنّ سلطتها تعود إلى ذكاء متّقد وحزم. أمّا راهول، فقد بدا ذكيًّا وجديًّا، وشبيهًا بأمّه في جمال الملامح. أطلعنا

على أفكاره عن مستقبل السياسات التقدّمية، متوقّفًا بين الحين والآخر للاستفسار عن تفاصيل حملتي الانتخابيّة في عام 2008. ولكنّني لاحظت فيه شيئًا من التوتّر الذي يصعب تحديده، كما لو أنّه طالب أنهى واجبه المدرسيّ ويبحث عن طريقة لإثارة إعجاب مدرّسه، ولكنّه يفتقر إلى القدرة أو الشغف الضروريّين ليتمكّن من الموضوع الذي يقاربه.

مع تقدّم ساعات المساء، لاحظت أنّ سينغ كان يقاوم النعاس، ويرفع كأسه إلى فمه أكثر من مرّة ليوقظ نفسه بجرعة من الماء. أشرت لميشيل إلى أنّ الوقت حان لننصرف. رافقنا رئيس الوزراء وزوجته إلى سيّارتنا. وبدا لنا في الضوء الخافت رجلًا ضعيفًا، أكبر من عمره البالغ ثمانية وسبعين عامًا. وفي طريق العودة كنت أتساءل عمّا سيحدث عندما يترك منصبه. هل تنتقل السلطة بنجاح إلى راهول، ليتحقق المصير الذي رسمته والدته ويظلّ حزب المؤتمر أقوى من حزب بهاراتيا جاناتا ذي النزعة القومية؟

إلّا أنّني تشكّكت في الأمر. لم يكن ذلك خطأ سينغ، فقد قام بدوره، متّبعًا بدقة قواعد عمل الديمقراطيات الليبرالية في عالم ما بعد الحرب الباردة: فعزّز النظام الدستوري، واهتمّ بالعمل اليومي، التقنيّ غالبًا والهادف إلى تحفيز الناتج المحلي الإجمالي، ووسّع شبكة الأمان الاجتماعي. ومثلي، اقتنع أخيرًا بأنّ هذا كلّ ما يمكن أن يتوقّعه أيّ منّا من الديمقراطية، ولا سيّما في المجتمعات الكبيرة المتعدّدة الإثنيات والأديان مثل الهند والولايات المتّحدة، لا قفزات ثورية أو إصلاحات ثقافية كبرى، ولا معالجات لكلّ الأمراض الاجتماعية أو إجابات دائمة لأولئك الذين يبحثون عن معنى لحياتهم. كلّ ما يمكن توقّعه هو مجرّد مراعاة القواعد التي تسمح لنا بحلّ اختلافاتنا أو على الأقلّ بتحمّلها، والسياسات الحكومية التي تحسّن مستوى المعيشة والتعليم بما يكفي لكبح النزعات الإنسانية الوحشيّة الدفينة.

غير أنّني بدأت أتساءل عمّا إن كانت تلك النزعات، أي العنف والجشع والفساد والقومية والعنصرية والتعصّب الديني، ورغبتنا البشرية في التغلّب على الآخرين عبر إخضاعهم لشكوكنا ومشاعرنا بأنّنا زائلون وتافهون، أقوى من أن تحتويها أيّ ديمقراطية. بدا أنّ تلك النزعات كامنة في كلّ مكان، تنتظر الفرصة للظهور مجدّدًا كلّما تباطأت معدّلات النموّ أو تغيّرت التركيبة السكّانية، أو كلّما اختار زعيم ذو كاريزما استغلال مخاوف الناس واستياءهم. ولَكَم شعرتُ بالأسف بسبب عدم وجود مهاتما غاندي بجانبي ليقول لي ما أفعله لأكبح تلك النزعات.

درجت العادة على أن تكون طموحات الكونغرس متواضعة خلال الأسابيع الستة أو السبعة التي تمتدّ بين يوم الانتخابات وعطلة عيد الميلاد، ولا سيّما مع انتقال الأغلبيّة من ضفّة إلى أخرى. فالخاسرون المحبطون لا يريدون إلّا العودة إلى ديارهم، أمّا الفائزون فيسعون إلى تمرير الوقت حتّى يقسم أعضاء

الكونغرس الجدد اليمين. بدءًا من 5 كانون الثاني/يناير 2011، كنّا سنواجه أكبر عدد من الجمهوريّين يضمّه مجلس النوّاب منذ عام 1947، ما يعني أنّني لن أتمكّن من إحالة أيّ مشروع قانون إلى التصويت – فضلًا عن إقراره – بدون موافقة الرئيس المقبل لمجلس النواب، جون بوينر. أمّا لمن ظلّت الشكوك تراوده حول أجندته المقبلة، فقد أعلن بوينر أنّ أوّل مشروع قانون سيحيله إلى التصويت هو الإلغاء الكامل لقانون الرعاية الصحّية.

ومع ذلك، بقيت لدينا فرصة خلال آخر جلسة تشريعيّة في ظلّ الأغلبيّة الديمقراطيّة. كنت عازمًا بعد عودتي من آسيا على إنجاز عدّة مبادرات مهمّة قبل أن يتوقّف الكونغرس عن الانعقاد خلال عطلة الأعياد، ومنها التصديق على معاهدة ستارت الجديدة بشأن حظر انتشار الأسلحة النووية التي تفاوضنا عليها مع الروس، وإلغاء قانون «لا تسأل، لا تقل»، الذي يمنع المثليين والمثليات ومزدوجي الميول الجنسية من التصريح عن ميولهم في الخدمة العسكريّة، وإقرار قانون «دريم» (تنمية ومساعدة وتعليم القاصرين المهاجرين)، الذي من شأنه أن يتيح لعدد كبير من أطفال المهاجرين غير الشرعيين فرصة نيل الجنسية الأميركيّة. بدا أنّ الشكوك ساورت بيت راوس وفيل شيليرو، اللذين يبلغ مجموع خبرتيهما في الكابيتول ما يقارب سبعين عامًا، حين قدّمت لهما لائحة القوانين التي أرغب في إقرارها. أمّا أكس فقد استغرق في الضحك.

«هل هذا كلّ شي؟» سألني ساخرًا.

في الواقع، لم يكن ذلك كلّ شيء، فقد نسيت أن أذكر أنّنا بحاجة إلى إقرار قانون تغذية الطفل الذي كان محوريًّا في مشروع ميشيل لمحاربة السمنة لدى الأطفال. وقلت مضيفًا:

«إنّها خطوة جيّدة، وقد أبلى فريق ميشيل حسنًا في حشد الدعم من الجمعيات التي تُعنى بصحّة الأطفال. وإن لم أعمل على إقراره، فلن يمكنني العودة إلى المنزل».

كنت أتفهّم شكوك بعض أفراد فريقي في إمكان تحقيق مثل هذه الأجندة الطموحة. لأنّنا حتى لو استطعنا جمع الأصوات الستّين اللازمة لكلٍّ من مشاريع القوانين المثيرة للجدل تلك، فلا شيء كان يؤكّد قدرة هاري ريد على الفوز بتعاون كافٍ من ميتش ماكونيل لالتزام الجميع بالتصويت في فترة قصيرة كهذه. ومع ذلك، لم أظنّني أتوهّم. فكلّ المشاريع المدرجة على تلك اللائحة تقريبًا كانت قد بلغت مرحلة متقدّمة من المسار التشريعيّ وأقرّها مجلس النوّاب أو كان على وشك إقرارها. وحتى لو لم يحالفنا الحظ كثيرًا في التغلّب على التعطيل الذي مارسه الجمهوريون في مجلس الشيوخ من قبل، فإنّني أدركت أنّ ماكونيل كان متلهّفًا لإنجاز أمر بالغ الأهمّية بالنسبة إليه، وهو إقرار مشروع قانون لتمديد ما كان يُسمّى تخفيضات بوش الضريبية، التي ينتهي العملِ بها تلقائيًا في نهاية العام.

كان ذلك أمرًا يمكننا الاستفادة منه.

لطالما عارضتُ القوانين المحلّية الممهورة بتوقيع سلفي، والتي أُقرّت في عامَي 2001 و2003، فغيّرتْ النظام الضريبيّ الأميركي على نحو لم يستفد منه غير كبار الأثرياء، وأسهمت في تعميق الهوّة في توزيع الثروة والدخل. كان وارن بافيت يحبّ الإشارة إلى أنّ القانون مكّنه من دفع نسبة ضرائب على مداخيله – وكلّها تقريبًا ناتجة عن ارتفاع في أسعار الأسهم وعائداتها – أقلّ بكثير من النسبة التي تدفعها سكرتيرته على راتبها. وقد أدّت التغييرات في قوانين الضرائب العقارية وحدها إلى تخفيف العبء الضريبي عن جيوب 2 % من أغنى العائلات في أميركا، بما تزيد قيمته عن 130 مليار دولار. عدا عن ذلك، فإنّ حرمان الخزينة من هذا المبلغ الهائل من الإيرادات المتوقعة قد حوّل فائض الموازنة الذي تحقّق في عهد بيل كلينتون إلى عجز، استغلّه العديد من الجمهوريين للمطالبة بخفض قيمة المساهمة الفدراليّة في الضمان الاجتماعي وبرامج الرعاية الصحيّة وسائر برامج شبكة الأمان الاجتماعي في الولايات المتّحدة.

لعلّ تخفيضات بوش الضريبية كانت سياسة سيّئة، لكنّها خفضت أيضًا بنسبة قليلة ضرائب معظم الأميركيين، وهو ما يجعل من إعادة فرضها مشكلة سياسيّة. كانت استطلاعات الرأي تظهر باستمرار أنّ أغلبية الأميركيين يؤيّدون فرض ضرائب أعلى على الأثرياء. ولكن حتى المحامون والأطبّاء الميسورون لم يكونوا يعتبرون أنفسهم أثرياء، ولا سيّما مَن كانوا منهم يعيشون في المدن المرتفعة الكلفة. وبعد عشر سنوات لم ترتفع خلالها رواتب 90 % من أصحاب المداخيل الدنيا، لم يعد هناك مَن يعتقد بضرورة زيادة ضرائبه. خلال الحملة الانتخابيّة، اتّفقت وفريقي على ما اعتبرناه حلًّا وسطًا، فاقترحنا إلغاء تخفيضات بوش الضريبية بشكل انتقائي، لتطال فقط العائلات التي يزيد دخلها عن 250 ألف دولار سنويًا (أو الأفراد الذين يكسبون أكثر من 200 ألف دولار). هذه المقاربة التي حظيت بما يشبه إجماع الديمقراطيين في الكونغرس، لم تكن تؤثّر إلّا في نسبة 2 % من أغنى الأميركيين، ومن شأنها أن تزيد الإيرادات بنحو 680 مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة، ما يتيح لنا تطوير برامج رعاية الأطفال والرعاية الصحّية والتدريب الوظيفي والتعليم لمصلحة الفئات الأقلّ ثراءً.

لم أغيّر رأيي بشأن أيّ من ذلك كلّه. فجعل الأثرياء يدفعون المزيد من الضرائب ليس قضيّة إنصاف فحسب، بل كان أيضًا الطريقة الوحيدة لتمويل مبادرات جديدة. ولكن كما حلّ بالكثير من مقترحات حملتي، أجبرتني الأزمة المالية على إعادة التفكير في الوقت المناسب للعمل. في الفترة الأولى من ولايتي، وحين بدا أنّ البلاد توشك على انهيار ماليّ، أقنعني فريقي الاقتصادي بأنّ أيّ زيادة في الضرائب – حتى تلك التي تستهدف الأثرياء وكبريات

الشركات – ستؤدّي إلى نتائج عكسية، لأنّها ستجمّد الدورة الاقتصاديّة في الوقت الذي كنّا نريد فيه من الأفراد والشركات أن ينفقوا.

كما كان متوقّعًا، هدّد ميتش ماكونيل بعرقلة كلّ ما لا يرتقي إلى التمديد الكامل لتخفيضات بوش الضريبية. كان في وسعنا في هذا الصدد – وهو خيار حثّنا على السّير به كثير من المعلّقين التقدّميين – عدم القيام بشيء وترك ضرائب كلّ الفئات ترتفع لتعود في الأول من كانون الثاني/يناير إلى ما كانت عليه في عهد كلينتون. ثمّ يقترح الديمقراطيون في العام الجديد تشريعًا بديلًا يخفض نسب الضرائب على الأميركيين الذين يكسبون أقل من 250 ألف دولار في السنة، ما يُحرج الجمهوريّين ويضعهم أمام تحدّي التصويت ضدّ هذا الاقتراح. فكّرتُ كثيرًا في اعتماد تلك الاستراتيجية. لكن جو بايدن وفريقنا التشريعي أبدوا قلقهم من أنّ خسارتنا الفادحة في انتخابات نصف الولاية قد تشقّ صفوف الديمقراطيين الوسطيين حول هذه القضية، فيستغلّ الجمهوريون هذا الانشقاق للفوز بتصويت على اعتبار التخفيضات الضريبية دائمة.

إذا ما وضعنا السياسة جانبًا، كان للعبة عضّ الأصابع هذه مع الحزب الجمهوري جانب أخشاه، وهو تأثيرها الفوري في اقتصاد لا يزال هشًّا. فحتّى إن رضخ الجمهوريون في النهاية تحت الضغط، فقد نحتاج إلى أشهر قبل أن يقرّ الكونغرس المنقسم أيّ تشريع ضريبي. وفي غضون ذلك، ستتدنّى رواتب الطبقتين المتوسّطة والعاملة، وتكبح الشركات استثماراتها بقوّة أكبر، وتنهار سوق الأسهم مرّة أخرى، ومن المؤكّد تقريبًا أنّ الاقتصاد سيعود مجدّدًا إلى الركود.

بعد التفكير في سيناريوهات مختلفة، أرسلت جو إلى الكابيتول للتفاوض مع ماكونيل. وأعلنّا موافقتنا على تمديد كلّ تخفيضات بوش الضريبية لمدّة عامين، بشرط أن يوافق الجمهوريون على أن يمدّدوا للفترة عينها إعانات البطالة الطارئة، والسلف الضريبيّة التي نصّ عليها قانون الإنعاش الاقتصاديّ لذوي الدخل المنخفض والمتوسّط، بالإضافة إلى حزمة أخرى من السلف الضريبية القابلة للاسترداد، والتي يستفيد منها ذوو الدخل الأدنى. رفض ماكونيل على الفور. فبعدما صرّح بأنّ «أهمّ ما نريد تحقيقه هو ألّا يتمكّن الرئيس أوباما من الفوز بولاية ثانية»، يبدو أنّه كان يرفض أن يدعني أعلن أنّني خفضت الضرائب لغالبية الأميركيين بدون أن يرغمني الجمهوريون على ذلك. الحقيقة أنّ موقفه لم يفاجئني. وأحد أسباب اختياري جو للوساطة – بالإضافة إلى خبرته في مجلس الشيوخ ومهارته التشريعية – كان علمي بما يدور في ذهن ماكونيل، وهو أنّ المفاوضات مع نائب الرئيس لن تُنزل عليه غضب القاعدة الجمهورية كما قد يفعله أيّ مظهر من مظاهر التعاون مع أوباما (الأسود والاشتراكي المسلم).

بعد الكثير من الكرّ والفرّ، وبعدما اتّفقنا على مقايضة السلف الضريبيّة بتخفيضات ضريبية على الرواتب، رضخ ماكونيل أخيرًا، وفي 6 كانون الأول/ديسمبر 2010، أعلنت عن توصّلنا إلى اتّفاق شامل.

من منظور سياسي، كنّا سعداء بالنتيجة. ففيما كان مؤلمًا أن نحافظ على التخفيضات الضريبية للأثرياء مدّة عامين جديدين، تمكّنا من توسيع نطاق الإعفاءات الضريبية لتشمل عائلات الطبقة المتوسّطة، والاستفادة في الوقت عينه من 212 مليار دولار إضافي تُستخدَم بمثابة حوافز اقتصادية تستهدف الأميركيين الأكثر حاجة. وهو ما لم يكن بوسعنا تحقيقه في إطار مشروع قانون يُعرض على مجلس يسيطر عليه الجمهوريون. أمّا من منظور التجاذبات والمناورات التي أدّت إلى تلك الصفقة، فقد أوضحت لفاليري أنّ فترة العامين تمثّل رهانًا كبيرًا لي كما للجمهوريين. ففيما كنت أراهن على أنّني في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، سأحقّق الفوز بولاية ثانية، مما يسمح لي بأن أفرض من موقع قوّة حدًّا للتخفيضات الضريبية للأثرياء، كانوا هم يراهنون على أنّهم سيهزمونني، وأنّ رئيسًا جمهوريًا جديدًا سيساعدهم في جعل تخفيضات بوش الضريبية نهائيّة.

لعلّ حقيقة أنّ تلك الصفقة ربطت الكثير من الأمور بالانتخابات الرئاسية المقبلة تفسّر سبب الاستهجان الكبير الذي عمّ أوساط المعلّقين اليساريين على الفور. فقد اتّهموني بالاستسلام لماكونيل وبوينر وبأنّ أصدقائي في وول ستريت ومستشاريّ مثل لاري وتيم تركوني في مهبّ الريح. كذلك حذّروني من أنّ خفض الضرائب على الرواتب سيضعف من موازنة الضمان الاجتماعي، ومن أنّ السلف الضريبيّة القابلة للاسترداد والتي تستفيد منها الطبقة الفقيرة ستكون ذات تأثير قصير وعابر، ومن أنّ التخفيضات الضريبية التي منحها بوش للأثرياء ستصبح نهائيّة بعد عامين، تمامًا كما أراد الجمهوريون منذ البداية.

بتعبير آخر، كانوا هم أيضًا يتوقّعون خسارتي في الانتخابات.

في كانون الأول/ديسمبر، وفي الأسبوع الذي أعلنّا خلاله عن الصفقة مع ماكونيل، قصدني بيل كلينتون لمشاركتي الغداء في غرفة الطعام التابعة للمكتب البيضاوي. آنذاك كان التوتّر الذي نشأ بيننا خلال الحملة الانتخابية قد تبدّد، ووجدت أنّ من المفيد أن أستمع إلى ما تعلّمه من دروس بعد خسارته انتخابات نصف الولاية التشريعية في عام 1994 أمام نيوت غينغريتش. وحين تطرّق الحديث إلى تفاصيل الاتّفاق الضريبيّ الذي توصّلت إليه، بدا كلينتون شديد الحماسة.

«يجب أن تخبر بعض أصدقائنا بذلك»، قلت له، مشيرًا إلى ردود الفعل السلبية التي تردنا من بعض الدوائر الديمقراطية.

«إذا سنحت لي الفرصة، فسأخبرهم»، قال كلينتون.

ردّه أعطاني فكرة، فقلت له:

«ما رأيك في الحصول على الفرصة الآن؟».

وقبل أن يتمكّن من الإجابة، توجّهت إلى مكتب كايتي وسألتها أن تطلب من فريقنا الإعلامي جمع المراسلين الذين كانوا في المبنى. وبعد خمس عشرة دقيقة، دخلتُ وبيل كلينتون غرفة الصحافة في البيت الأبيض.

شرحت للمراسلين المدهوشين أنّهم قد يرغبون في الاستماع إلى إحدى وجهات النظر حول اتّفاقنا الضريبي بلسان الشخص الذي كان ممسكًا بدفّة الحكم خلال أفضل فترة اقتصاديّة شهدتها الولايات المتّحدة في التاريخ الحديث، ثمّ قدّمت المنبر إلى كلينتون. لم يطل الأمر بالرئيس السابق حتّى فتن الحاضرين بصوته المبحوح وبكلّ ما يملكه من سحر أركنساس، مدافعًا عن الصفقة التي توصّلنا إليها مع ماكونيل. الواقع أنّني بُعيد بدء المؤتمر الصحافي، تذكّرت أنّ لدي التزامًا آخر، لكنّ كلينتون كان يستمتع لدرجة أنّني لم أرغب في مقاطعته. فاقتربت من الميكروفون وقلت إنّ عليّ الانصراف، لكنّ بوسع الرئيس كلينتون البقاء. ولاحقًا، سألت غيبس كيف جرى الأمر.

«أحبّ الصحافيّون ذلك»، قال غيبس، «على الرغم من أنّ بعض المعلّقين رأوا أنّك حجبت نفسك بمنحك كلينتون المنبر».

لم يقلقني ذلك كثيرًا. كنت أعرف أنّ شعبيّة كلينتون في استطلاعات الرأي كانت أعلى بكثير من شعبيّتي آنذاك، ولا سيّما أنّ وسائل الإعلام المحافِظة التي شوّهته في الماضي رأت أنّ من المفيد آنذاك أن تقارنني به، وتصفه بالديمقراطيّ الوسطيّ، الذي يستطيع الجمهوريون التعامل معه. ورأيت أنّ دعمه سيساعدنا على إقناع الرأي العامّ باتّفاقنا، وإجهاض أيّ تمرّد محتمل في صفوف ديمقراطيّي الكونغرس. كان ذلك من الأمور المثيرة للسخرية والتي تعلّمت التعايش معها، شأني شأن الكثير من القادة المعاصرين، وهي أنّ الرئيس الذي يتولّى السلطة لا يضاهي أبدًا ذكاءً وحنكةً الرئيس السابق الجالس في مقاعد المتفرّجين.

سمح لنا الانفراج المؤقت في العلاقة مع ماكونيل في مسألة الضرائب بالتركيز على المواضيع الأخرى في لائحتي. كان مشروع قانون تغذية الطفل الذي عملت عليه ميشيل قد نال دعمًا جمهوريًا كافيًا لإقراره في أوائل كانون الأول/ديسمبر بدون صعوبة، على الرغم من اتّهامات سارة بالين بأنّ ميشيل أرادت حرمان الآباء الأميركيين حرّية إطعام أطفالهم كما يرونه مناسبًا. في غضون ذلك، كان مجلس النوّاب يعمل على تفاصيل مشروع قانون خاصّ بسلامة الغذاء تمّ إقراره في وقت لاحق من ذلك الشهر.

تبيّن أنّ المصادقة على المعاهدة الجديدة للحدّ من الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) في مجلس الشيوخ كانت أكثر صعوبة، ليس فقط لأنّ المصادقة على معاهدة تتطلّب 67 صوتًا بدلًا من 60 صوتًا، بل لأنّها لم تكن تعني الناخبين إلى حدّ كبير. وقد اضطررت إلى الإلحاح على هاري ريد لإعطاء تلك القضيّة الأولوية خلال الجلسات الأخيرة من ولاية المجلس، موضحًا له أنّ مصداقية الولايات المتّحدة – فضلًا عن مكانتي بين قادة العالم الآخرين – كانت على

المحكّ، وأنّ الفشل في المصادقة على تلك المعاهدة من شأنه أن يقوّض جهودنا لفرض عقوبات على إيران ودفع الدول الأخرى إلى التشدّد في تدابير الأمن النووي. بعدما التزم هاري، على مضض، بطرح المعاهدة على التصويت (قال لي عبر الهاتف متذمّرًا: «لا أعرف كيف سأجد الوقت لذلك، سيّدي الرئيس، ولكن إن كنتَ تعتبرها مسألة مهمّة، فسأبذل قصارى جهدي، اتّفقنا؟»)، انصرفنا إلى جمع أصوات الجمهوريين. شكّل تأييد هيئة الأركان المشتركة للمعاهدة عنصر مساعدة لنا، وكذلك فعل الدعم القويّ من جانب صديقي القديم ديك لوغار، الذي بقي في منصب نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، وكان ينظر بحق إلى معاهدة ستارت الجديدة على أنّها امتداد لعمله السابق بشأن حظر انتشار الأسلحة النووية.

ومع ذلك، فإنّ إبرام الصفقة تطلّب منّي الالتزام بدعم خطّة تمتدّ على عدّة سنوات وتبلغ كلفتها مليارات الدولارات، لتحديث البنية التحتية المرتبطة بالترسانة النووية للولايات المتّحدة، وذلك بإصرار من سيناتور أريزونا المحافظ جون كيل. لمّا كنت قد سعيتُ طويلًا إلى إزالة الأسلحة النووية، وأعرف طرقًا كثيرة أخرى لاستخدام مليارات الدولارات الفدرالية، فقد بدا لي هذا التنازل بمثابة صفقة مع الشيطان، على الرغم من أنّ خبراء البيت الأبيض، والكثير منهم يؤيّدون نزع السلاح النووي، أكّدوا لي أنّ أنظمة أسلحتنا النووية المتقادمة بحاجة إلى تحديث من أجل الحدّ من مخاطر سوء التقدير ومنع وقوع كارثة. وعندما تمّ أخيرًا إقرار معاهدة ستارت الجديدة في مجلس الشيوخ بأغلبية 71 إلى 26 صوتًا، تنفّست الصعداء.

لم يبدُ البيت الأبيض قطّ أجمل ممّا كان عليه خلال موسم الأعياد. فأكاليل الصنوبر الضخمة المعقودة بأشرطة مخملية حمراء كانت تزيّن جدران الرواق والممرّ الرئيسي للجناح الشرقي، والأضواء تملأ أشجار البلوط والمانيوليا في حديقة الورود. واحتلّت شجرة عيد الميلاد الرسمية الخاصّة بالبيت الأبيض، المساحة الكبرى من القاعة الزرقاء، وهي شجرة شوح ضخمة وصلت على عربة تجرّها الخيول، فيما تزيّنت كلّ المساحات المفتوحة للزوّار في المنزل الرئاسيّ بأشجار أخرى لا تقلّ جمالًا. وبفضل جيش من المتطوّعين جمعه مكتبنا الاجتماعي، وعمل جاهدًا طوال ثلاثة أيّام على ذلك، اكتست الأشجار والقاعات والبهو الكبير بمجموعة مذهلة من الزينة، بينما أعدّ الحلوانيّون في البيت الأبيض نسخة طبق الأصل من منزلنا الرئاسيّ بخبز الزنجبيل، بما في ذلك الأثاث، والستائر، ونسخة مصغّرة من بو، خلال فترة رئاستي.

كذلك كنّا في موسم الأعياد نستضيف حفلات استقبال يوميًا بعد الظهر وكلّ مساء لمدّة ثلاثة أسابيع ونصف على التوالي. كانت تلك الحفلات مناسبات ضخمة، يحضر كلًّا منها ثلاثمئة إلى أربعمئة ضيف معًا، فيضحكون وهم يأكلون لحم الضأن والكعك بالسلطعون، ويشربون البيض المخفوق والنبيذ، بينما

يعزف أفراد الفرقة الموسيقية التابعة لمشاة البحرية الأميركية بستراتهم الحمراء، الأغاني الكلاسيكية الخاصّة بتلك الفترة. بالنسبة إليّ وإلى ميشيل، كانت حفلات ما بعد الظهر سهلة، فما علينا سوى أن ندخلها لبضع دقائق ونهنّئ الجميع ونحن واقفان خلف حبل. أمّا الحفلات المسائية فكانت تقتضي منّا الوقوف في قاعة الاستقبالات الدبلوماسية لمدّة ساعتين أو أكثر، لتُلتقط لنا الصور مع كلّ الضيوف تقريبًا. لم تكن ميشيل تمانع ذلك في الحفلات التي نقيمها لعائلات أفراد جهاز حماية الرئيس وموظفي المنزل الرئاسيّ، على الرغم من الألم الناتج عن الوقوف بحذاء عالي الكعب لفترة طويلة. لكنّ روح العيد كانت تفارقها عندما نستضيف أعضاء الكونغرس ومراسلي وسائل الإعلام السياسية، ربّما لأنّهم كانوا يطالبون بمزيد من الاهتمام («كفّ عن هذه الثرثرة!» كانت تهمس لي خلال الاستراحات القصيرة)، أو لأنّ منهم من كانوا يظهرون بانتظام على الشاشات مطالبين برأس زوجها على طبق من فضّة، وكانت لديهم الجرأة ليطوّقوا كتفيها بأذرعهم والابتسام للكاميرا كما لو أنّهم أفضل الأصدقاء.

أمّا في الجناح الغربي، فإنّ معظم جهود فريقي انصبّت في الأسابيع التي سبقت عيد الميلاد على إقرار مشروعي القانونين الأكثر إثارة للجدل في قائمتي، وهما قانون «لا تسأل، لا تقل» وقانون «دريم» (تنمية ومساعدة وتعليم القاصرين المهاجرين). إلى جانب الإجهاض والأسلحة وكلّ ما له علاقة بالأعراق، كان موضوعا الهجرة وحقوق المثليين ومزدوجي الميول الجنسية في قلب المعارك الثقافية الأميركية منذ عقود. والسبب في ذلك أنّهما أثارا السؤال الأساس في ديمقراطيتنا: مَن نعتبره عضوًا حقيقيًا في العائلة الأميركية، ويستحق تمامًا ما نستحقّه من حقوق واحترام واهتمام؟ كنت أؤيّد تعريفًا واسع النطاق لتلك العائلة يشمل كلّ الميول الجنسيّةٍ على حدّ سواء، وكذلك العائلات المهاجرة التي ترسّخت جذورها وربّت أطفالًا في أميركا، حتى لو لم تدخلها بطريقة شرعيّة. كيف لي ألّا أعتقد بذلك، والذرائع المستخدمة لاستبعاد تلك العائلات كثيرًا ما استُخدمت لاستبعاد أولئك الذين يشبهونني؟

هذا لا يعني أنّني اعتبرت مَن لديهم وجهات نظر مختلفة حول موضوعَي الهجرة وحقوق المثليين وذوي الميول الجنسية المختلفة أشخاصًا متعصّبين يفتقرون إلى الرحمة. فقد كان لديّ الوعي الكافي لأدرك – أو على الأقل لأتذكّر – أنّ موقفي الشخصيّ من المثليين والمثليات والمتحوّلين جنسيًا لم يكن دائمًا موقفًا عقلانيًّا. فقد نشأتُ في سبعينيات القرن الماضي، وآنذاك لم تكن حياة ذوي الميول الجنسية المختلفة واضحة تمامًا لمَن هم خارجه، لدرجة أنّ شقيقة توت، أي الخالة أرلين (وهي إحدى نسيباتي المفضّلات)، كانت مضطرّة كلما زارتنا في هاواي لتعريفنا بشريكتها منذ عشرين عامًا بصفة «صديقتي الحميمة مارج».

وكالكثيرين من المراهقين في تلك السنوات، كنت وأصدقائي نتلفّظ أحيانًا بتعابير مهينة مثل «المنحرف» أو «الشاذّ» في محاولة خرقاء لتثبيت رجولتنا وإخفاء مخاوفنا. حين ارتدت الجامعة وصادقت طلّابًا وأساتذة يجاهرون بمثليّتهم، اتّضح لي حجم التمييز والكراهية اللذين يتعرّضون لهما، فضلًا عن الشعور بالوحدة والشك في الذات اللذين تفرضهما عليهم الثقافة السائدة. وشعرت بالخجل من سلوكي السابق، وتعلّمت أن أكون شخصًا أفضل.

أمّا بالنسبة إلى موضوع الهجرة، فالاهتمام الذي أعرته إيّاه في شبابي لم يتجاوز إطار الأسطورة المحيطة بجزيرة إليس وتمثال الحرّية، والتي تتناقلها الثقافة الشعبية. لكنّ تطور تفكيري جاء لاحقًا، عندما تعرّفت من خلال عملي التنظيمي في شيكاغو إلى المجتمعات ذات الغالبية المكسيكية في بلسن وليتل فيلادج، أي في تلك الأحياء حيث تغيب القدرة على التمييز بين المواطنين الأميركيّي المولد والمجنّسين وحاملي البطاقة الخضراء والمهاجرين غير الشرعيين، لأنّ كلّ العائلات تقريبًا كانت تتضمّن تلك الفئات الأربع. مع الوقت، بدأ الناس يخبرونني ما معنى أن يضطرّ المرء إلى إخفاء هويّته الحقيقيّة، والعيش في خوف دائم من أن تضيع في لحظة واحدة الحياة التي بذل جهودًا كبيرة لبنائها. كما حدّثوني عن الإرهاق، وعن كلفة التعامل مع نظام هجرة وحشيّ أو تعسّفي في معظم الأحيان، وعن الشعور بالعجز بسبب الاضطرار إلى العمل لدى أرباب عمل يستفيدون من وضع المهاجر غير الشرعي ليدفعوا له أجورًا دون الحدّ الأدنى. تلك الصداقات التي كوّنتُها والقصص التي سمعتها في أحياء شيكاغو، ومن ذوي الميول الجنسية المختلفة في سنواتي الجامعية وبداية حياتي المهنية، فتحت قلبي على الأبعاد الإنسانية للقضايا التي لم أكّن أفكر فيها من قبل إلّا في سياق مجرّد.

بالنسبة إليّ، كانت مسألة «لا تسأل، لا تقل» واضحة. فقد اعتبرتُ أنّ السياسة التي تمنع ذوي الميول الجنسيّة المختلفة في الجيش الأميركيّ من المجاهرة بميولهم هي سياسة مسيئة للمُثُل الأميركية ومضرّة بالقوّات المسلحة في الوقت عينه. كان قانون «لا تسأل، لا تقل» نتيجة لتسوية معيبة بين بيل كلينتون – الذي تعهّد خلال حملته الانتخابية بإنهاء حظر تطوّع ذوي الميول الجنسيّة المختلفة في الجيش – وبين قادة الأركان، الذين أصرّوا على أنّ مثل هذا التغيير سيضرّ بمعنويات الجنود وانضباطهم. بعدما دخل ذلك القانون حيّز التنفيذ في عام 1994، لم يكن له الأثر الكبير في حماية أيّ شخص أو صون كرامته. لا بل إنّه أدّى إلى تسريح أكثر من ثلاثة عشر ألف جنديّ بسبب ميولهم الجنسية. أمّا الذين بقوا فكان عليهم إخفاء هويّتهم ومَن يحبّون، وظلّوا عاجزين عن تعليق صورهم العائلية في أماكن عملهم أو حضور المناسبات الاجتماعية في القاعدة مع شركائهم. بصفتي أول قائد أعلى أسود للقوّات المسلّحة الأميركية، شعرت بمسؤولية خاصّة لوضع حدّ لتلك السياسة، وأدركت أنّ السود لطالما عانوا تمييزًا ضدّهم في الجيش ومُنعوا من بلوغ

المناصب القيادية، كما أجبروا لعقود على الخدمة في وحدات منفصلة، إلى أن وضع هاري ترومان حدًّا لتلك السياسة أخيرًا بأمر رئاسيّ أصدره في عام 1948.

السؤال كان: ما أفضل السبل لتحقيق التغيير؟ منذ البداية، حثّني المدافعون عن حقوق ذوي الميول الجنسية المختلفة على اتّباع مثال ترومان وإصدار أمر أنهي به تلك السياسة، ولا سيّما أنّني لجأت من قبل إلى إصدار أوامر ومذكّرات لتغيير أنظمة أخرى كانت تكرّس التمييز ضدّ ذوي الميول الجنسيّة المختلفة، كالحق في زيارة المستشفى وحقّ أزواج الموظفين الفدراليين وزوجاتهم في الحصول على التقديمات الاجتماعية. لكنّ نسف التوافق الذي توصّلنا إليه لإقرار ذلك القانون عبر إصدار أمر رئاسيّ يلغي مفعوله، كان يعني احتمال التشدّد في مقاومة السياسة الجديدة في داخل الجيش، والتباطؤ في تنفيذها، فضلًا عن أنّ أيّ رئيس مقبل يبقى قادرًا على إلغاء ذلك الأمر بجرّة قلم.

استنتجت أنّ الحلّ الأمثل هو بحمل الكونغرس على التصرّف. وللقيام بذلك، كنت بحاجة إلى تعاون كبار قادة الجيش ورغبتهم في الشراكة معنا، وهو ما كنت أعرف أنّه لن يكون سهلًا ونحن نخوض حربين. اعترض الرؤساء السابقون لهيئة الأركان المشتركة على إلغاء القانون، معتبرين أنّ قبول الجنود الذين يجاهرون بمثليّتهم في صفوف الجيش قد يؤثّر سلبًا على التماسك والانضباط. (ادّعى معارضو الإلغاء في الكونغرس، ومنهم جون ماكين، أنّ اعتماد هذه السياسة الجديدة المدمّرة في زمن الحرب يرقى إلى مستوى خيانة جنودنا). في هذا السياق أقدّر لكلّ من بوب غيتس ومايك مولن أنّهما تقبّلا بدون أيّ اعتراض في بداية ولايتي، نيّتي إلغاء قانون «لا تسأل، لا تقُل». وقد قال لي غيتس إنّه طلب من فريقه البدء بهدوء بالتخطيط الداخلي لهذا الأمر، لا بسبب حماسته الشخصية لتغيير تلك السياسة، بل لقلقه من أن تعتبر المحاكم الفدرالية ذلك القانون غير دستوريّ، وتفرض على الجيش تغييرًا بين عشيّة وضحاها. وبدلًا من محاولة إقناعي بتعديل موقفي، طلب ومولن أن أسمح لهما بإنشاء فريق عمل يقوّم الآثار الناتجة عن التغيير المقترح على العمليات العسكرية، وبإجراء مسح شامل لمواقف الجنود من وجود مثليين في صفوفهم. فالهدف حسبما قال لي غيتس هو التخفيف من المتاعب والانقسامات.

«إن كنت تنوي أن تفعل ذلك، سيّدي الرئيس»، أضاف غيتس، «فأقلّه يجب أن نستطيع إرشادك إلى كيفية القيام به بطريقة صحيحة».

نبّهتُ غيتس ومولن إلى أنّني لا أعتبر التمييز بحق ذوي الميول الجنسية المختلفة مسألة خاضعة للاستفتاء. ومع ذلك وافقت على طلبهما، لأنّني أثق بأنّهما سيعدّان عملية تقويم نزيهة، وأيضًا لأنّني ظننتُ أنّ المسح سيبيّن أنّ جنودنا – ومعظمهم أصغر سنًّا من كبار الجنرالاتِ – هم أكثر انفتاحًا تجاه

المثليين والمثليات ممّا يتوقعه الناس. أثناء مثوله أمام لجنة القوّات المسلحة في مجلس الشيوخ في 2 شباط/فبراير 2010، أكّد غيتس صحّة حدسي عندما قال: «أنا أؤيّد تمامًا قرار الرئيس» بمراجعة قانون «لا تسأل، لا تقُل». لكنّ شهادة مايك مولن أمام اللجنة يومذاك هي التي شكّلت الحدث الإعلاميّ، حين أصبح أول قائد في الخدمة بتاريخ الجيش الأميركيّ يعلن أنّه يجب السماح للمثليين في صفوف الجيش بالمجاهرة بميولهم، حين قال:

«سيدي الرئيس، برأيي الشخصي، أعتقد أنّ السماح للجنود من المثليين والمثليات بالمجاهرة بميولهم هو ما يجب أن نقوم به. بغضّ النظر عن نظرتي إلى هذه المسألة، لا يمكنني إلّا القلق من أنّ لدينا سياسة تجبر الشبّان والشابّات على الكذب بشأن هويّتهم الجنسيّة حتى يحقّ لهم الدفاع عن مواطنيهم. بالنسبة إليّ شخصيًا، هذه مسألة استقامة، استقامتهم هم كأفراد واستقامتنا نحن كمؤسّسة».

لم ينسّق أحد في البيت الأبيض مع مولن بشأن ذلك التصريح. ولست متأكّدًا حتى من أنّ غيتس كان على علم مسبقًا بما أراد مولن قوله. لكنّ تصريح هذا الأخير الجازم غيّر اتّجاه النقاش العامّ على الفور، وأمّن غطاءً سياسيًا مهمًّا لأعضاء مجلس الشيوخ المتردّدين، يمكّنهم من الوقوف إلى جانب الإلغاء.

جاءت شهادة مولن قبل أشهر من اكتمال عملية التقويم التي طلبها وغيتس، وهو ما تسبّب ببعض الصداع السياسي. فقد هاجمنا مؤيّدو الإلغاء في مجالسهم الخاصة كما في وسائل الإعلام، لأنّهم لم يفهموا ما يمنعني من إصدار أمر رئاسيّ، فيما أيّد رئيس هيئة الأركان المشتركة تغيير تلك السياسة، خصوصًا أنّ أفرادًا من ذوي الميول الجنسيّة المختلفة ظلّوا يُسرَّحون من الخدمة فيما نحن نأخذ وقتنا لإتمام دراستنا. انصبّ وابل من النيران الصديقة على فاليري وفريقها، ولا سيّما منهم براين بوند، وهو ناشط مثليّ الجنس نقدّره كثيرًا، كان حلقة الوصل الرئيسية بيننا وبين مجتمع المثليين. اضطرّ براين طوال أشهر إلى الدفاع عن قراراتي، فيما راح المتشكّكون من أصدقائه وزملائه السابقين والصحافيين يتّهمونه بأنّه منحاز، وطرحوا تساؤلات حول صدقيّة التزامه. لا شكّ في أنّ ذلك جعله يعاني كثيرًا.

ازدادت حدّة الانتقادات في أيلول/سبتمبر 2010 عندما أصدرت محكمة فدرالية في كاليفورنيا حكمًا قضى بعدم دستوريّة قانون «لا تسأل، لا تقُل»، تمامًا كما توقّع غيتس. طلبت من هذا الأخير تعليق جميع حالات التسريح رسميًا بانتظار استئناف الحكم. ولكنّه استمرّ في الرفض على الرغم من إصراري، بحجّة أنّه ملزم بتطبيق القانون ما دام ساري المفعول. وعلمت أنّ إصداري أمرًا إليه بأن يقوم بما يعتبره غير مناسب، قد يجبرني على البحث عن وزير دفاع جديد. ربّما كانت المرّة الوحيدة التي كدت فيها أصرخ في وجه غيتس، وليس ذلك فقط لأنّني اعتبرت تحليله القانوني خاطئًا، بل لأنّه كان يعتبر تململ مناصري حقوق ذوي الميول الجنسية المختلفة – وكذلك مخاوف

الجنود المثليين الذين تقع مسؤوليتهم على عاتقه – بمثابة نوع من «الألاعيب السياسية» التي يجب أن أحميه والبنتاغون منها، بدلًا من أن يجعل ذلك اعتبارًا مركزيًّا في اتّخاذ قراره. (في النهاية، أجرى تعديلًا على الإجراءات الإدارية الخاصّة بالقانون سمح بتجميد كلّ عمليات التسريح في انتظار بتّ الاستئناف).

من حسن الحظّ أنّ نتائج الدراسة التي شملت الجنود وصلت في نهاية الشهر نفسه، وقد أكّدت صحّة حدسي. فقد اعتبر ثلثا الجنود الذين شملهم الاستطلاع أنّ السماح للرفاق المثليين والمثليات ومزدوجي الميول الجنسية بالمجاهرة بميولهم له تأثير شبه معدوم – أو قد يُحسِّن – في قدرة الجيش على تنفيذ مهامّه. في الواقع، كان معظم الجنود يعتقدون أنّ عددًا من رفاقهم هم من ذوي الميول الجنسيّة المختلفة، ولم يلاحظوا أيّ فرق في قدرتهم على أداء واجباتهم.

قلت لنفسي إنّ الانفتاح على حقائق الآخرين كفيل بتغيير كلّ الذهنيّات.

أثناء لقائي بهم في المكتب البيضاوي، تعهّد رؤساء الأركان المشاركون بتنفيذ القرار بدون أيّ تأخير غير مبرّر. وفي الواقع، فإنّ الجنرال جيمس آموس، قائد مشاة البحرية وأحد أشدّ معارضي إلغاء القانون، جعلنا نبتسم حين قال:

«أعدك، سيّدي الرئيس، بأنّ مشاة البحريّة سيكونون أول الفروع العسكريّة التي تنفّذ هذا القرار».

في 18 كانون الأول/ديسمبر، أقرّ مجلس الشيوخ مشروع القانون بأغلبيّة 65 صوتًا مقابل 31، وكان من بين المؤيّدين ثمانية أصوات جمهوريّة.

وبعد أيّام قليلة، وقّعت القانون في مسرح في وزارة الداخلية امتلأ بجنود حاليين وسابقين من ذوي الميول الجنسية المختلفة. كان كثيرون منهم باللباس العسكريّ، وكانت وجوههم تعبّر عن مزيج من الفرح والفخر والارتياح والتأثّر. عندما توجّهت بكلمة إلى الحضور، رأيت عددًا من المدافعين ممّن انتقدونا بشدّة قبل أسابيع قليلة وهم يبتسمون تقديرًا لما فعلناه. وحين رأيت براين بوند، حيّيته بإيماءة من رأسي. لكنّ مايك مولن هو مَن وقف له الحضور وحيّوه بالتصفيق الحارّ والطويل. نظرت إلى الأدميرال على خشبة المسرح، وقد بدا عليه التأثّر على الرغم من ابتسامة الإحراج التي علت وجهه، وشعرت بسعادة كبيرة من أجله. وفكّرت في أنّ من النادر أن يحظى موقف أخلاقيّ بمثل هذا التقدير الصادق.

في مسألة الهجرة كان الجميع متّفقين على أنّ النظام معطّل. فالإجراءات القانونية للهجرة إلى الولايات المتّحدة قد تستغرق عقدًا أو أكثر، ويتوقف ذلك غالبًا على البلد الذي يأتي منه المهاجر وعلى ما يملك من المال. في هذه الأثناء، كانت الفجوة الاقتصادية بيننا وبين جيراننا الجنوبيين تدفع مئات الآلاف لعبور الحدود الأميركية المكسيكية البالغ طولها 3110 كيلومترات كلّ عام

بطريقة غير شرعية، بحثًا عن عمل وعن حياة أفضل. أنفق الكونغرس مليارات الدولارات لضبط تلك الحدود وتجهيزها بالحواجز والكاميرات والطائرات المسيّرة، وتعزيز شرطتها وزيادة تسليحها. ولكن تلك الخطوات، بدلًا من أن توقف تدفّق المهاجرين، أوجدت سوقًا مزدهرة للمهرّبين الذين تُطلق عليهم تسمية «ذئاب القيّوط»، والذين كانوا يكسبون أموالًا طائلة من نقل المهاجرين في ظروف وحشيّة تتسبّب بموتهم أحيانًا. وعلى الرغم من أنّ عبور المكسيكيين ومواطني دول أميركا الوسطى الفقراء الحدود حظي باهتمام معظم السياسيين ووسائل الإعلام، فإنّ نحو 40 بالمئة من المهاجرين غير الشرعيين قد دخلوا إلى أميركا عبر المطارات أو سواها من المعابر الشرعية، ولكنّهم بقوا فيها بعدما انتهت مدّة تأشيراتهم.

بحلول عام 2010، كان ما يُقدَّر بنحو 11 مليون شخص غير مسجّلين يعيشون في الولايات المتّحدة، وقد اندمجت غالبيّتهم على نحو تامّ في نسيج الحياة الأميركية. كثيرون منهم كانوا مقيمين منذ فترة طويلة، ولهم أبناء نالوا الجنسيّة الأميركيّة بحكم ولادتهم على أرض أميركية، أو أُتيَ بهم إلى الولايات المتّحدة وهم صغار لدرجة أنّهم باتوا أميركيين في كلّ شيء ما خلا الأوراق الرسميّة. وكانت قطاعات بكاملها من الاقتصاد الأميركي تعتمد على عملهم، لأنّ المهاجرين غير الشرعيّين كانوا في كثير من الأحيان يرضون بالقيام بأقسى الأعمال وأصعبها مقابل أجر ضئيل، كقطف الفواكه والخضر التي تملأ متاجرنا، ومسح أرض المكاتب، وغسل الأطباق في المطاعم، ورعاية المسنّين. ولكن على الرغم من أنّ المستهلكين الأميركيين كانوا يستفيدون من هذه اليد العاملة غير المرئيّة، خشي الكثيرون أنّ المهاجرين يسلبون المواطنين وظائفهم، ويثقلون كاهل برامج الخدمات الاجتماعية، ويغيّرون التركيبة العرقية والثقافية للأمّة، ما أدّى إلى مطالبة السلطات بقمع الهجرة غير الشرعية. صدى هذا الشعور كان أقوى في الأوساط الجمهورية، التي تغذّيها صحافة يمينية تتزايد عدائيّتها ضدّ المهاجرين. ومع ذلك، لم يكن الانقسام واضحًا بين الحزبين في مسألة المهاجرين، فالقواعد النقابية الديمقراطية تقليديًّا رأت أنّ الوجود المتزايد للعمّال غير الشرعيين في مواقع البناء يهدّد سبل عيشها، فيما كبريات الشركات، الأقرب إلى الجمهوريين، التي لم تشأ توقّف تدفّق اليد العاملة الرخيصة إليها (أو مهندسي ومبرمجي المعلوماتية الأجانب، كما هي الحال في سيليكون فالي)، غالبًا ما اتّخذت مواقف مؤيّدة للهجرة.

في عام 2007 غرّد جون ماكين خارج السرب الجمهوريّ، وعمل وصديقه ليندسي غراهام إلى جانب تيد كينيدي لوضع مشروع قانون إصلاح شامل يقدّم الجنسية لملايين المهاجرين غير الشرعيين، ويتشدّد في ضبط الأمن على الحدود. على الرغم من الدعم القويّ الذي ناله هذا المشروع من الرئيس بوش، سقط خلال التصوِيت عليه في مجلس الشيوخ. ومع ذلك نال اثني عشر

صوتًا جمهوريًا، وهذا أشار إلى احتمال التوصّل إلى اتّفاق بين الحزبين مستقبلًا. تعهّدتُ خلال حملتي الانتخابية بإعادة إطلاق مشروع القانون، وعيّنت حاكمة أريزونا السابقة جانيت نابوليتانو على رأس وزارة الأمن الداخلي، التي تشرف على دائرة الهجرة والجمارك، ومكتب الجمارك وحماية الحدود الأميركية، بسبب إلمامها بقضايا الحدود وشهرتها في مقاربة مسألة الهجرة بطريقة حازمة وإنسانية في الوقت نفسه.

لكنّ آمالي بإقرار قانون للهجرة تبدّدت. ففي خضمّ الأزمة الاقتصادية وفقدان الأميركيين وظائفهم، قليلون من أعضاء الكونغرس كانت لديهم الرغبة في التطرّق إلى قضيّة شائكة كالهجرة. كان كينيدي قد رحل، أمّا ماكين، الذي انتقده الجمهوريّون المتشدّدون بسبب موقفه المعتدل نسبيًا من الهجرة، فلم يُبدِ اهتمامًا كبيرًا بالعودة إلى الموضوع. والأسوأ من ذلك أنّ حكومتي كانت ترحّل العمّال غير الشرعيين بوتيرة متسارعة. لم يكن ذلك بناءً على قرار منّي، بل بتفويض من الكونغرس من عام 2008 زاد موازنة دائرة الهجرة والجمارك، وعزّز التعاون بين تلك الدائرة والشرطة المحلّية في محاولة لترحيل المزيد من المهاجرين غير الشرعيين من ذوي السجلّات الجنائية. اختارت حكومتي ألّا تسارع إلى محاولة إلغاء معظم تلك السياسات الموروثة، لأنّنا لم نرغب في توفير الذرائع للنقّاد الذين يزعمون أنّ الديمقراطيين يرفضون تطبيق قوانين الهجرة، التي قد تهدّد بنسف فرصنا في إقرار مشروع قانون إصلاحيّ في المستقبل. ولكن بحلول عام 2010، كانت مجموعات الدفاع عن حقوق المهاجرين واللاتينيين تنتقد جمودنا، تمامًا كما انتقدَنا المدافعون عن حقوق ذوي الميول الجنسية المختلفة بسبب قانون «لا تسأل، لا تقُل». وعلى الرغم من أنّني واصلت حثّ الكونغرس على إقرار قانون لإصلاح نظام الهجرة، لم يكن بإمكاني تقديم مشروع قانون شامل جديد قبل انتخابات نصف الولاية.

هنا جاء دور قانون «دريم» (تنمية ومساعدة وتعليم القاصرين المهاجرين). فكرة أنّه يمكن تحسين أوضاع المهاجرين الصغار غير الشرعيين الذين جيء بهم إلى الولايات المتّحدة أطفالًا كانت تتردّد منذ سنوات، وقد جرى تقديم ما لا يقل عن عشر صيغ لمشروع قانون دريم إلى الكونغرس منذ عام 2001، وكانت تفشل كلّ مرّة في نيل الأصوات المطلوبة. كان المدافعون عن ذلك المشروع يصفونه دائمًا بالخطوة الجزئية ولكن المهمّة جدًّا على طريق الإصلاح الأوسع. فقد كان من شأنه أن يمنح «الحالمين» (كما بات يُطلق على أولئك الشبّان والشابّات، نسبة إلى كلمة «دريم» التي تعني بالعربيّة «حلم») إقامة قانونية مؤقتة وطريقًا للحصول على الجنسية، شرط استيفائهم معايير معينة. كانت صيغة المشروع الأخيرة تشترط أن يكونوا قد دخلوا الولايات المتّحدة قبل سنّ السادسة عشرة، وعاشوا فيها خمس سنوات متواصلة، وتخرّجوا بشهادة الثانوية، من المدرسة أو بالترشّح الحرّ، وارتادوا الجامعة

لمدّة عامين أو التحقوا بالجيش، وطبعًا أن يكون سجلّهم العدليّ نظيفًا. وتُركت للولايات حرّية منح الحالمين تخفيضات في أقساط الجامعات الرسميّة، وهي الطريقة الواقعية الوحيدة التي تسمح للكثيرين منهم بارتياد الجامعة.

نشأ الحالمون وهم يرتادون المدارس الأميركية، ويمارسون الرياضات الأميركية، ويشاهدون التلفزيون الأميركي، ويمضون الوقت في مراكز التسوّق الأميركية. وفي بعض الحالات، لم يخبرهم آباؤهم قطّ أنّهم ليسوا مواطنين أميركيّين، ولم يعلموا أنّهم غير شرعيين إلّا عندما حاولوا الحصول على رخصة قيادة أو قدّموا طلبًا للحصول على مساعدة مالية جامعية. أتيحت لي الفرصة لمقابلة العديد من الحالمين، قبل وصولي إلى البيت الأبيض وبعده. ووجدتهم يتمتّعون بالذكاء والاتّزان والصلابة، والإمكانيات نفسها التي تتمتّع بها ابنتاي. حتّى إنّني وجدت أنّ نظرة الحالمين إلى أميركا كانت أقلّ استهتارًا من نظرة العديد من أترابهم المولودين فيها، وذلك لأنّ ظروفهم علّمتهم عدم اعتبار الحياة في هذا البلد من المسلّمات.

كانت مسألة السماح لهؤلاء الشبّان والشابّات بالبقاء في الولايات المتّحدة، البلد الوحيد الذي عرفه معظمهم في حياتهم، ذات أهمّية أخلاقية بحيث إنّ كينيدي وماكين أدرجا قانون دريم في مشروع قانون الهجرة الذي تقدّما به في عام 2007. ومع غياب احتمال إعادة صياغة شاملة لقوانين الهجرة الأميركية في المستقبل القريب، فإنّ هاري ريد الذي خاض منافسة صعبة جدًّا للتجديد له في مقعده عن ولاية نيفادا في انتخابات نصف الولاية، واحتاج إلى دعم قويّ من الجالية اللاتينيّة للفوز، قد تعهّد بطرح القانون على التصويت قبل بدء ولاية المجلس الجديد.

قام هاري بهذا التعهّد في اللحظة الأخيرة من الحملة الانتخابية بدون أن يخبر أحدًا بذلك، لا نحن، ولا زملاء في مجلس الشيوخ، ولا مجموعات الناشطين لإصلاح قوانين الهجرة. ولكنّ نانسي بيلوسي، على الرغم من انزعاجها من عدم تنسيق هاري معها («كان بوسعه أن يتّصل بي هاتفيًّا»)، قامت بدورها وأمّنت إقرار القانون بسرعة في مجلس النواب. أمّا في مجلس الشيوخ، فقد شجب ماكين وغراهام ما وصفاه بمناورة هاري الانتخابيّة، وقالا إنّهما لن يصوّتا مع مشروع قانون دريم ما لم يتضمّن بنودًا بشأن التشدّد في مراقبة الحدود. كذلك كان الشيوخ الجمهوريون الخمسة الذين صوّتوا مع مشروع قانون ماكين – كينيدي في عام 2007 وما زالوا في مناصبهم أقلّ وضوحًا حيال ما ينوون فعله، واكتنف موقفهم الغموض. وبما أنّنا لم نستطع الاعتماد على كلّ الديمقراطيين للتصويت إلى جانب مشروع القانون، ولا سيّما بعد النتائج الكارثية لانتخابات نصف الولاية، فقد انهمكنا جميعًا في البيت الأبيض في حشد الأصوات الستين التي نحتاج إليها لإقرار المشروع قبل اختتام مجلس الشيوخ أعماله نهاية العام.

عهدتُ بتلك المهمّة إلى سيسيليا مونيوز، مديرة شؤون التنسيق بين الوزارات في البيت الأبيض. عندما كنت عضوًا في مجلس الشيوخ، كانت سيسيليا تشغل منصب نائب الرئيس الأول للشؤون السياسية والتشريعية في المجلس الوطني في لارازا، أكبر جمعية للدفاع عن حقوق اللاتينيين في أميركا، وهي تقدّم لي منذ ذلك الحين المشورة بشأن الهجرة وغيرها من القضايا. وُلدت سيسيليا ونشأت في ميشيغان لوالدين مهاجرين بوليفيين، وكانت امرأة هادئة ومتواضعة و«رائعة بكلّ بساطة»، كما اعتدت أن أمازحها، وتُذكّر كلّ مَن يعرفها بمدرّسته المفضّلة في المدرسة الابتدائية أو المتوسّطة. كذلك كانت صلبة وعنيدة (ومشجّعة متعصّبة لفريق كرة القدم في ميشيغان). وفي أسابيع قليلة، شنّت وفريقها حملة إعلامية كبيرة لدعم قانون دريم، فنشرت التحقيقات المتلفزة وأرقام الإحصائيات، وأقنعت كلّ الوزارات (بما فيها وزارة الدفاع) والوكالات الفدرالية بتنظيم مناسبات تصبّ في مصلحة القانون. والأهمّ أنّ سيسيليا عملت على جمع طاقم من الحالمين الشبّان والشابّات ممّن كانوا على استعداد للإفصاح عن وضعهم غير القانونيّ من أجل أن يرووا قصصهم الشخصية أمام أعضاء مجلس الشيوخ المتردّدين ووسائل الإعلام. وقد تحدّثتُ وسيسيليا عدّة مرّات عن شجاعة هؤلاء الشبّان والشابّات، مدركَين أنّنا لم نكن لنستطيع أبدًا في مثل سنّهم تحمّل كلّ هذا الضغط.

«أريد من كلّ قلبي أن أفوز لأجلهم»، قالت لي.

ولكن، على الرغم من الساعات الطويلة التي أمضيناها في الاجتماعات وعلى الهاتف، كانت فرصنا بالحصول على ستين صوتًا لإقرار مشروع قانون دريم تتضاءل. كنّا نعقد آمالًا كبيرة على كلير ماكاسكل، السناتور الديمقراطية عن ولاية ميسوري، وإحدى أوائل من أيّدوني ومن أصدقائي المقرّبين في مجلس الشيوخ، وهي سياسية بارعة ذات ذكاء حادّ وقلب كبير، وبعيدة كلّ البعد عن النفاق أو الادّعاء. لكنّها كانت تأتي من ولاية محافظة ذات ميول جمهورية، وشكّلت هدفًا ممتازًا لجهود الحزب الجمهوري لاستعادة السيطرة على مجلس الشيوخ.

«أنت تعلم أنّني أريد مساعدة هؤلاء الأطفال، سيّدي الرئيس»، قالت لي كلير عندما اتّصلتُ بها عبر الهاتف، «لكنّ ميسوري تقف ضدّ كلّ ما يتعلّق بالهجرة. إذا صوّتُّ مع هذا المشروع فاحتمال خسارتي كبير جدًّا».

كنت أعلم أنّها لم تكن مخطئة. وإذا خسرتْ فقد نخسر في مجلس الشيوخ، ومعه احتمال إقرار مشروع قانون دريم أو أيّ إصلاح شامل لقوانين الهجرة أو أيّ شيء آخر. كيف لي أن أضع في كفّتَي الميزان هذا الخطر مقابل مصير الشبّان والشابّات الذين قابلتهم، وحالة عدم اليقين والخوف التي عليهم العيش معها كلّ يوم، واحتمال أن تلقي السلطات القبض عليهم بدون سابق

إنذار، وتلقي بهم في زنزانة، وترحّلهم إلى أرض غريبة بالنسبة إليهم بقدر ما هي غريبة بالنسبة إليّ؟

قبل إنهاء المكالمة، توصّلتُ وكلير إلى اتّفاق، فقلت لها:

«إن كان صوتك هو الصوت الستّين الذي سيحقّق إقرار المشروع، فإنّ أولئك الأطفال بحاجة إليك يا كلير. أمّا إن كانت الأصوات المؤيّدة لنا قليلة العدد، فلا فائدة من الانتحار السياسيّ».

صوّت مجلس الشيوخ على قانون دريم في يوم سبت غائم قبل أسبوع من عيد الميلاد، هو اليوم نفسه الذي صوّت فيه على إلغاء قانون «لا تسأل، لا تقُل». جلستُ وبيت سوزا وريغي وكايتي في المكتب البيضاوي نتفرّج عبر شاشة التلفزيون الصغيرة على الشيوخ الذين صوّتوا واحدًا بعد الآخر مع مشروع القانون: 40، 50، 52، 55. ثمّ ساد الصمت، وعمّت القاعة حالة من التشويق، إنّها الفرصة الأخيرة ليستطيع الشيوخ تغيير رأيهم. أخيرًا سقطت المطرقة.

خسرنا بفارق خمسة أصوات.

صعدت الدرج إلى الطابق الثاني من الجناح الغربي وتوجّهت إلى مكتب سيسيليا، حيث كانت وفريقها يشاهدون عملية التصويت. كانت الدموع تملأ عيون الجميع، فعانقتُهم فردًا فردًا، وذكّرتهم بأنّ جهودهم هي ما جعلنا نقترب من إقرار مشروع القانون أكثر من أيّ وقت مضى، وأنّ من واجبنا مواصلة الضغط ما دمنا قادرين على ذلك، حتى نحقق هدفنا في النهاية. هزّ الجميع رؤوسهم بهدوء علامة الموافقة، وعدت إلى الطابق السفلي. وجدتُ على مكتبي نسخة مطبوعة من نتيجة التصويت. قرأتُها لأجد أنّ كلير ماكاسكل صوّتت بـ«نعم»، فطلبت من كايتي أن تتّصل بها.

«ظننتُ أنّك ستصوّتين بـ«لا» ما لم تكن النتيجة متقاربة جدًّا»، قلت لها حين أخذتُ السمّاعة.

«اللعنة، سيّدي الرئيس، هذا ما ظننته أيضًا»، قالت لي، «ولكن عندما حان وقت التصويت بدأت أفكّر في هؤلاء الأطفال الذين جاؤوا إلى مكتبي...» واختنق صوتها تأثّرًا، قبل أن تتابع: «لم أستطع أن أفعل ذلك بهم. لم أستطع تركهم يعتقدون أنّني لا أبالي». ثمّ أضافت وقد استعادت هدوءها: «يبدو أنّ عليك مساعدتي في جمع الكثير من المال لأتمكّن من مواجهة الدعاية الجمهورية التي تتّهمني باللين في موضوع الهجرة».

وعدت كلير بأنّني سأساعدها. لم تكن ستشارك في أيّ حفلة للتوقيع على القانون، ولن تجد جمهورًا يقف مصفّقًا لها بحرارة، لكنّني اعتقدتُ أنّ الموقف الأخلاقيّ الذي تحلّت به، والذي لا يقلّ عن موقف مايك مولن، كان بمثابة خطوة أخرى نحو وصولنا إلى بلد أفضل.

كان فشلنا في إقرار مشروع قانون دريم كأسًا مرّة علينا أن نتجرّعها. ومع ذلك، وجد البيت الأبيض التعزية في أنّنا فرضنا جدول الأعمال الأكثر إنتاجية

في التاريخ الحديث لمجلسي نوّاب وشيوخ يقتربان من نهاية ولايتهما. ففي غضون ستة أسابيع، سجّل المجلسان ثمانية وأربعين يومًا من الانعقاد وأقرّا تسعة وتسعين مشروع قانون، أي ما يزيد عن ربع مجموع القوانين التي أقرّها الكونغرس الـ111 على مدى عامين. علاوة على ذلك، لم يفُت الجمهور نشاط الكونغرس الكبير. فقد نقل إلينا أكس ارتفاع نسبتَي ثقة المستهلكين وشعبيّتي. ليس ذلك لأنّ رسالتي أو سياساتي تغيّرت، بل لأنّ واشنطن أنجزت عملًا كثيرًا. فقد بدا كأنّ الديمقراطية عادت لتعمل بنحو طبيعيّ لمدّة شهر ونصف، على قاعدة التنازلات المألوفة بين الحزبين، وضغوط مجموعات المصالح، والمساومة بوجهيها الجيّد والسيّئ. تساءلت عن كلّ ما كان بوسعنا أن ننجزه، وقدرتنا على دفع الإنعاش الاقتصادي إليه، لو أنّ هذا الجوّ كان سائدًا منذ بداية ولايتي؟

القسم السابع
السير بين الألغام

25

لو أنّ أحدًا سألني في نهاية عام 2010 أين يُحتمل أن تقع الأزمة الكبرى المقبلة في الشرق الأوسط، لخطر ببالي عدد كبير من الإجابات. كان هناك العراق، طبعًا. فعلى الرغم من التقدّم الذي أحرزناه، غالبًا ما كنّا نشعر بأنّ انفجار سيّارة مفخّخة في أحد الأسواق أو هجومًا تشنّه إحدى الميليشيات كافيان لإغراق البلد في الفوضى مجدّدًا. ومع أنّ العقوبات الدولية التي فرضناها على إيران ردًّا على برنامجها النووي قد بدأت تؤتي ثمارها، بات أيّ تحدٍّ أو إجراء يائس يقوم به النظام، كفيلًا بأن يؤدّي إلى مواجهة تخرج عن السيطرة. كذلك أصبح اليمن، وهو مسرح إحدى كبريات المآسي في العالم، مقرًّا لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، أكثر فروع تلك الشبكة الإرهابية دمويةً ونشاطًا.

وهناك أيضًا مئات الكيلومترات من الحدود المتعرّجة والمتنازع عليها والتي تفصل إسرائيل عن الأراضي الفلسطينية في الضفّة الغربية وقطاع غزة.

لم نكن نحن الإدارة الأميركيّة الأولى التي تتسبّب لها تلك الأراضي الصغيرة المساحة نسبيًّا باضطرابات. فالصراع بين العرب واليهود جرح مفتوح في المنطقة منذ قرن تقريبًا، وتحديدًا منذ وعد بلفور في عام 1917، الذي تعهّد فيه البريطانيون، وكانوا يحتلّون فلسطين حينذاك، بإنشاء «وطن قومي للشعب اليهودي» في منطقة الأغلبية الساحقة لسكّانها من العرب. وعلى مدى عقدين من الزمن، نظّم القادة الصهاينة موجات من الهجرة اليهودية إلى فلسطين ودرّبوا قوّات عسكريّة مسلّحة للدفاع عن مستوطناتهم. سنة 1947 وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، وفي ظلّ جرائم المحرقة اليهودية (الهولوكوست) التي تتجاوز فظائعها الوصف، وافقت الأمم المتّحدة على خطّة تقسيم لإنشاء دولتين ذواتَيْ سيادة، واحدة يهودية والأخرى عربية. أمّا القدس، المدينة المقدّسة لدى المسلمين والمسيحيين واليهود على حدّ سواء، فتقرّر إخضاعها للسيطرة الدولية. وافق القادة الصهاينة على تلك الخطّة، لكنّ

الفلسطينيين، وكذلك الدول العربية المحيطة بفلسطين والحديثة التحرّر من الاستعمار، اعترضوا بشدّة عليها. وبانسحاب بريطانيا، سرعان ما اندلعت الحرب بين الجانبين. ومع إعلان الميليشيات اليهودية النصر في عام 1948، وُلدت دولة إسرائيل رسميًا.

بالنسبة إلى الشعب اليهودي، كان ذلك حلمًا يتحقق. فقد قامت دولة خاصّة به في أرضه التاريخية بعد قرون من النفي والاضطهاد الديني وأهوال الهولوكوست. أمّا بالنسبة لنحو سبعمئة ألف فلسطيني وجدوا أنفسهم بلا دولة ومطرودين من أرضهم، فتلك الأحداث عينها شكّلت ما عُرف بـ«النكبة». وعلى مدى العقود الثلاثة التالية، خاضت إسرائيل سلسلة من الصراعات مع جيرانها العرب، أهمّها حرب الأيّام الستة في عام 1967، حيث هزم الجيش الإسرائيلي القليل العدد جيوش ثلاث دول عربية مجتمعة وهي مصر والأردن وسوريا، وانتزعت إسرائيل السيطرة على الضفّة الغربية والقدس الشرقية من الأردن وقطاع غزّة وشبه جزيرة سيناء من مصر ومرتفعات الجولان من سوريا. باتت ذكرى تلك الهزائم وما رافقها من إذلال سمة مميّزة للقومية العربية، وأصبح دعم القضيّة الفلسطينية ركيزة أساسية في السياسة الخارجية العربية.

في هذا الوقت، وجد الفلسطينيون الذين يعيشون داخل الأراضي المحتلة، ومعظمهم في مخيّمات للّاجئين، أنفسهم خاضعين لحكم جيش الدفاع الإسرائيلي، الذي فرض قيودًا مشدّدة على حركتهم وعلى نشاطهم الاقتصادي، ما أدّى إلى ظهور دعوات للمقاومة المسلّحة نتج عنها تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية. تميّز الخطاب السياسي العربيّ بالتنديد الدائم بإسرائيل وبعبارات صريحة معادية للسامية في كثير من الأحيان. كما احتضنت معظم حكومات المنطقة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، باعتباره مناضلًا من أجل الحرّية، حتى حين شاركت منظّمته والفصائل التابعة لها بوتيرة متزايدة في هجمات إرهابية ودموية ضدّ المدنيين العزّل.

لم تقف الولايات المتّحدة موقف المتفرّج على كلّ ما يجري. وقد عانى اليهود الأميركيون من التمييز لأجيال في بلادهم. لكنّهم وغيرهم من اليهود الذين هاجروا من الغرب إلى إسرائيل ظلّوا يتشاركون اللغة والعادات والملامح عينها مع إخوانهم المسيحيين البيض، فكانوا هم، لا العرب، مَن حظوا بتعاطف الجمهور الأميركي. كان هاري ترومان أول زعيم أجنبي يعترف رسميًا بإسرائيل كدولة ذات سيادة، كما ضغطت الجالية اليهودية الأميركية على المسؤولين الأميركيين لمساعدة الدولة الوليدة. ومع تنافس القوّتين العظميين في الحرب الباردة على النفوذ في الشرق الأوسط، أصبحت الولايات المتّحدة الراعية الأساسية لإسرائيل، وبالتالي أصبحت مشاكل إسرائيل مع جيرانها مشاكل أميركا أيضًا.

منذ ذلك الحين حاول كلّ الرؤساء الأميركيين تقريبًا إيجاد حلّ للصراع العربي الإسرائيلِي، بدرجات متفاوتة من النجاح. حققت اتّفاقيات كامب ديفيد

التاريخية، التي أدّى فيها جيمي كارتر دور الوسيط في عام 1978، سلامًا دائمًا بين إسرائيل ومصر، وأعادت سيناء إلى السيطرة المصرية. ذلك الاتّفاق، الذي أكسب رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن والرئيس المصري أنور السادات جائزة نوبل للسلام، أبعد مصر أيضًا عن الفلك السوفياتي وجعل البلدين، أي مصر وإسرائيل، شريكين أمنيين هامّين للولايات المتّحدة (كما جعل منهما أكبر المستفيدين من المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأميركية في العالم، وإن بفارق كبير بينهما)، إلّا أنّه ترك المسألة الفلسطينية بدون حلّ. وبعد خمسة عشر عامًا، ومع انتهاء الحرب الباردة وبلوغ نفوذ الولايات المتّحدة أوجه، جمع بيل كلينتون رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين وعرفات معًا لتوقيع اتّفاقية أوسلو الأولى، حيث اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية أخيرًا بحق إسرائيل في الوجود، بينما اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثّل الشرعي للشعب الفلسطيني ووافقت على إنشاء السلطة الفلسطينية، وعلى ممارستها حكمًا محدودًا، ولكنّه يبقى مهمًّا، على الضفة الغربية وقطاع غزة.

إضافة إلى إتاحة المجال للمملكة الأردنية لتحذو حذو مصر وتبرم اتفاق السلام الخاصّ بها مع إسرائيل، وفّرت اتّفاقية أوسلو إطارًا لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة في المستقبل، تكون قادرة من الناحية المثالية على أن تتعايش مع دولة إسرائيلية تتمتّع بالأمان وتعيش بسلام مع جيرانها. لكنّ الجروح القديمة، وتفضيل العنف على التسوية من جانب عدّة جهات في كلا الجانبين، كانت حقائق من غير الممكن التغلّب عليها. فاغتيل رابين على يد إسرائيلي يميني متطرّف في عام 1995. تولّى بعده العمّاليّ شمعون بيريز السلطة لمدّة سبعة أشهر قبل أن يخسر الانتخابات المبكرة أمام بنيامين نتنياهو الملقّب بـ«بيبي»، وهو زعيم حزب الليكود اليميني، الذي سبق أن دعا إلى الضمّ الكامل للأراضي الفلسطينية. شرعت المنظّمات المتشدّدة مثل حماس والجهاد الإسلامي، التي لم تكن راضية عن اتّفاقيات وسلو، إلى تقويض مصداقية عرفات وحركة فتح التي يتزعّمها في الأوساط الفلسطينية، ودعت إلى الكفاح المسلّح لاستعادة الأراضي العربية وإلقاء إسرائيل في البحر.

بعد خسارة نتنياهو في انتخابات عام 1999، بذل خلفه العمّاليّ إيهود باراك جهودًا لإرساء السلام على نطاق أوسع في الشرق الأوسط، بما في ذلك وضع الخطوط العريضة لحلّ الدولتين الذي كان يتخطّى أيّ اقتراح إسرائيلي سابق. لكنّ عرفات طالب بمزيد من التنازلات، وفشلت المفاوضات. وفي أحد أيّام أيلول/سبتمبر من عام 2000، قاد زعيم حزب الليكود أرييل شارون مجموعة من البرلمانيين الإسرائيليين في زيارة استفزازية متعمّدة أحيطت بتغطية إعلاميّة كبيرة للمسجد الأقصى، ثالث الحرمين الشريفين وأحد أقدس الأماكن الإسلامية. تلك الخطوة التي هدفت إلى تأكيد مطالب إسرائيل بالسيطرة على

كامل الأراضي الفلسطينية، مثّلت تحدّيًا لزعامة إيهود باراك وأثارت غضب العالم العربيّ بأكمله. وبعد أربعة أشهر، أصبح شارون رئيسًا لحكومة إسرائيل، وأشعل فتيل ما بات يُعرف بالانتفاضة الثانية، وهي كناية عن أربع سنوات من العنف بين الجانبين، تميّزت بإطلاق الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي على متظاهرين يرشقون الحجارة، وعمليات تفجير انتحارية يقوم بها فلسطينيون خارج الملاهي الليلية الإسرائيلية وفي حافلات تقلّ مسنّين وطلّابًا، ومداهمات انتقامية عنيفة يقوم بها الجيش الإسرائيلي واعتقال عشوائي لآلاف الفلسطينيين، وإطلاق حماس الصواريخ من غزّة على البلدات الإسرائيلية القريبة من الحدود مع القطاع، وتردّ عليها مروحيات أباتشي الإسرائيلية التي زوّدتها بها الولايات المتّحدة فتدمّر أحياءً فلسطينية بكاملها.

قُتل خلال تلك الفترة ما يقارب ألف إسرائيلي وثلاثة آلاف فلسطيني، بمن فيهم أعداد كبيرة من الأطفال. وحين هدأ العنف في عام 2005، كانت آفاق حلّ النزاع قد تغيّرت جذريًّا. فتركيز إدارة بوش على العراق وأفغانستان والحرب على الإرهاب لم يتركا لها مجالًا واسعًا للاهتمام بالسلام في الشرق الأوسط. ظلّ بوش يدعم رسميًا حلّ الدولتين، لكنّه تردّد في الضغط على شارون بهذا الشأن. وفي العلن، واصلت المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى تقديم الدعم للقضيّة الفلسطينية، لكنّها كانت أكثر اهتمامًا بالحدّ من النفوذ الإيراني وإزالة التهديدات المتطرّفة المحيطة بأنظمتها. كما أنّ الفلسطينيين انقسموا بعد وفاة عرفات في عام 2004، فقد أحكمت حماس سيطرتها على غزة التي سرعان ما وجدت نفسها تعاني حصارًا إسرائيليًّا خانقًا، فيما السلطة الفلسطينية بقيادة فتح، التي استمرّت في حكم الضفّة الغربية، باتت حتّى في عيون بعض أنصارها جهازًا يتّصف بعدم الكفاءة والفساد.

إضافة إلى ذلك كلّه، أصبحت المواقف الإسرائيلية تجاه محادثات السلام أكثر تشدّدًا، لأنّ السلام لم يعد أمرًا في غاية الأهمّية لضمان سلامة البلاد وازدهارها. فإسرائيل ستينيّات القرن العشرين التي لم تفارق المخيّلة الشعبية، بمزارعها الجماعية (الكيبوتس) والتقنين المفروض غالبًا على الموادّ الغذائية الأساسية، قد تحوّلت إلى قوّة اقتصادية حديثة. لم تعد إسرائيل صورة عن داود الشجاع الذي تحاصره دول «جلعادية» تضمر له الشرّ. فبفضل المساعدات العسكرية الأميركية البالغة قيمتها عشرات مليارات الدولارات، أصبح الجيش الإسرائيليّ أقوى جيوش المنطقة. كما توقفت عمليات التفجير والهجمات الإرهابية داخل إسرائيل تقريبًا، بسبب بناء إسرائيل جدارًا يزيد طوله عن ستمئة كيلومتر يفصل بينها وبين المراكز السكّانية الفلسطينية في الضفّة الغربية، تتخلّله حواجز تفتيش استراتيجية للتحكّم بحركة العمّال الفلسطينيين من إسرائيل وإليها. ظلّ إطلاق الصواريخ من غزّة يشكّل أحيانًا خطرًا على سكّان البلدات الإسرائيلية القريبة من حدود القطاع، كما أدّى وجود المستوطنين الإسرائيليين اليهود في الضفّة الغربية إلى صدامات دمويّة

بين الحين والآخر. ولكنّ الفلسطينيين كانوا بالنسبة إلى معظم سكّان القدس أو تل أبيب يعيشون بعيدًا عن الأنظار، كما أنّ مشاكلهم واحتجاجاتهم كانت مصدر استياء ولكنّها ظلّت نائية.

نظرًا إلى ما وجدته في انتظاري عند تسلّمي الرئاسة، كان مغريًا أن أركّز جهودي على إبقاء الوضع القائم على حاله، والاكتفاء بإخماد أيّ عنف متجدّد بين الإسرائيليّين والفصائل الفلسطينية، وعدم التطرّق إلى أيّ شيء آخر. لكنّي لدى تقويم قضايا السياسة الخارجية الأوسع نطاقًا، وجدتُني لا أستطيع السير في ذاك الطريق. فإسرائيل لا تزال حليفًا رئيسيًا للولايات المتّحدة، وحتى مع انخفاض مستوى التهديد، لا تزال مسرحًا لهجمات إرهابية تهدّد حياة آلاف الأميركيين الذين يقيمون فيها أو يزورونها. وفي الوقت نفسه، كانت كلّ دول العالم تقريبًا تعتبر استمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية انتهاكًا للقانون الدولي. ونتيجة لذلك، وجد دبلوماسيونا أنفسهم في موقف حرج يضطرّهم إلى الدفاع عن إسرائيل بسبب قيامها بأعمال نحن نعارضها. كذلك كان على المسؤولين الأميركيين أن يشرحوا للعالم لماذا نضغط على دول مثل الصين أو إيران بسبب سجلّهما في مجال حقوق الإنسان فيما لا نبدي إلّا القليل من الاهتمام بحقوق الفلسطينيين. وفي هذا الوقت، استمرّ الاحتلال الإسرائيلي في تأجيج غضب المجتمع العربي وتغذية المشاعر المعادية لأميركا في كلّ أنحاء العالم الإسلامي.

بتعبير آخر، كان غياب السلام بين إسرائيل والفلسطينيين يجعل أميركا أقلّ استقرارًا. ومن جهة ثانية، كان من شأن التفاوض على حلّ مقبول بين الجانبين أن يعزّز أمننا، ويُضعف أعداءنا، ويجعلنا أكثر مصداقية في الدفاع عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، أي إنّه كان مجهودًا واحدًا يحقّق عدّة أهداف معًا.

الحقيقة أنّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني شكّل عبئًا شخصيًا بالنسبة إليّ. كان الهولوكوست محورًا لأولى المبادئ الأخلاقية التي تلقيتها من والدتي، فقد شرحتْ لي أنّ تلك الكارثة التي يصعب تخيّلها، كانت كالعبودية تجد جذورها في عدم القدرة أو عدم الرغبة في الاعتراف بإنسانية الآخرين. كانت حكاية سِفر الخروج التي وردت في الكتاب المقدّس محفورة في ذهني، مثل العديد من الأميركيين. وفي الصفّ السادس، كوّنتُ في ذهني صورة مثاليّة عن إسرائيل كما وصفها لي مدرّب المخيّم الصيفيّ الذي كان يهوديًّا عاش في كيبوتس. فتخيّلتُها مكانًا حيث الجميع متساوون، ويعملون معًا، ومرحّبًا بهم لبذل الجهود من أجل إصلاح العالم. في الثانوية، قرأتُ بنهم أعمال فيليب روث، وشول بيلو، ونورمان ميلر، وتأثّرتُ بقصص أولئك الرجال الساعين إلى إيجاد مكان لهم في أميركا التي لم ترحّب بهم. وفي الجامعة، أثناء دراستي لبدايات حركة الحقوق المدنية، لفت اهتمامي تأثير الفلاسفة اليهود مثل مارتن بوبر على خطب الدكتور كينغ وكتاباته. كذلك أُعجبت بالناخبين اليهود الذين

كانت مواقفهم من كلّ القضايا أكثر تقدّمية من مواقف أيّ مجموعة عرقيّة أخرى. وفي شيكاغو، كان قسم من أكثر أصدقائي وأنصاري إخلاصًا من يهود المدينة.

كنت مقتنعًا بوجود رابط جوهري بين ما عاشه اليهود وما عاشه السود. فللفريقين تاريخان متشابهان من النفي والمعاناة يمكن تعويضهما أخيرًا من خلال تعطّش مشترك للعدالة، وتعاطف أعمق مع معاناة الآخرين، وشعور أقوى بالتضامن المجتمعيّ. ذلك الاقتناع جعلني أدافع بشدّة عن حقّ الشعب اليهودي في أن تكون له دولته الخاصّة، على الرغم من أنّ سخرية القدر شاءت أن تمنعني تلك القيم المشتركة ذاتها من تجاهل الظروف التي أُجبر فلسطينيّو الأراضي المحتلّة على العيش فيها.

صحيح أنّ الكثير من الاستراتيجيات التي اعتمدها عرفات كانت بغيضة، وصحيح أنّ القادة الفلسطينيين ضيّعوا في كثير من الأحيان فرص السلام، ولم تخرج من بين الفلسطينيين شخصيّة مثل غاندي أو هافل تمتلك القوّة الأخلاقيّة لإطلاق حركة لاعنفيّة تقلب الرأي العامّ الإسرائيلي. ولكنّ ذلك كلّه لا ينفي حقيقة أنّ ملايين الفلسطينيين محرومون حقّهم في تقرير المصير، كما العديد من الحقوق الأساسية التي يتمتّع بها حتى مواطنو الدول غير الديمقراطية. كانت أجيال من الفلسطينيين تنشأ في عالم جائع وضيّق لا يستطيعون الهروب منه، وحياتهم اليومية خاضعة لأهواء سلطة بعيدة ومعادية في كثير من الأحيان، كما لشكوك الجنود المسلّحين الواقفين على الحواجز والذين يطالبونهم ببرودة لا مثيل لها برؤية أوراقهم الثبوتيّة.

حين تولّيت الرئاسة، كان معظم الجمهوريين في الكونغرس قد تخلّوا حتّى عن التظاهر بالاكتراث لما يحدث للفلسطينيين. لا بل إنّ غالبيّة كبيرة من الإنجيليين البيض، الذين يشكّلون الخزّان الانتخابيّ الأكبر للحزب الجمهوري، كانوا يعتقدون بأنّ إنشاء إسرائيل وتوسيع حدودها تدريجًا يحقّقان وعد الله لإبراهيم ويبشّران بعودة المسيح. أمّا من الجانب الديمقراطي، فحتى التقدّميون الأقوياء كانوا يخشون أن يبدوا أقلّ تأييدًا لإسرائيل من الجمهوريين، ولا سيّما أنّ العديد منهم كانوا يهودًا أو يمثّلون قاعدة انتخابيّة يهودية كبيرة.

كذلك كان أعضاء كلا الحزبين يخشون إغضاب لجنة الشؤون العامّة الأميركية الإسرائيلية «أيباك»، وهي مجموعة ضغط قويّة من كلا الحزبين تكرّس جهودها لضمان الدعم الأميركي الثابت وغير المشروط لإسرائيل. كان نفوذ إيباك يمتدّ إلى كلّ مناطق البلاد، كما أنّ أفرادها كانوا من أهمّ مصادر الدعم والتبرّعات لكلّ سياسيّي واشنطن، بمن فيهم أنا. كان بين أعضاء أيباك في الماضي أصحاب وجهات نظر متعدّدة حيال السلام في الشرق الأوسط، يلتقون حول قاعدة أساسية وهي أنّ على كلّ السياسيّين الباحثين عن تأييدها أن يدعموا استمرار المساعدات الأميركية لإسرائيل، ويعارضوا أيّ جهد لعزل الدولة العبرية أو إدانتها في الأمم المتّحدة أو في الهيئات الدولية الأخرى. ولكنّ جنوح

السياسة الإسرائيلية إلى اليمين أدّى أيضًا إلى تغيّر سياسات أيباك، فبدأ قادتها يدعون إلى تمتين التحالف بين الحكومتين الأميركية والإسرائيلية، حتى عندما تقوم إسرائيل بخطوات تتعارض مع سياسة الولايات المتّحدة. وبات الذين ينتقدون السياسة الإسرائيلية علنًا معرّضين لاتّهامهم بـ«معاداة إسرائيل» (أو حتّى بمعاداة السامية)، ومواجهة خصم يتمتّع بتمويل سخيّ في الانتخابات المقبلة.

كان لي نصيب من ذلك خلال حملتي الانتخابية، ووجد مناصريّ من اليهود أنفسهم مضطرّين في معابدهم كما عبر البريد الإلكترونيّ، إلى تكذيب المزاعم بأنّني لا أؤيّد إسرائيل تأييدًا كافيًا – أو أنّني أعاديها حتى. تلك الحملات، بحسب رأيهم، لم تتسبّب بها مواقفي السياسيّة، فتأييدي حلّ الدولتين ومعارضتي المستوطنات الإسرائيلية لم يختلفا عن مواقف المرشّحين الآخرين، بل كان ما تسبّب بها تعبيري عن قلقي تجاه الفلسطينيين العاديين، وصداقاتي مع بعض منتقدي السياسة الإسرائيلية، ومنهم الناشط والباحث في شؤون الشرق الأوسط رشيد الخالدي، وكذلك حقيقة أنّني كما قال بن رودس بصراحة: «رجل أسود، ذو اسم مسلم، وعشت في الحيّ نفسه حيث عاش لويس فرقان، وارتدتُ كنيسة إرميا رايت». في يوم الانتخابات، نلتُ أكثر من 70 في المئة من أصوات اليهود، ولكنّني بقيت بالنسبة إلى الكثيرين في مجلس إدارة أيباك، رجلًا مشتبهًا فيه، متعدّد الولاءات، ولا يدعم إسرائيل «بكلّ أحشائه» كما عبّر أحد أصدقاء أكس.

«لا يمكن إحراز أيّ تقدّم في عمليّة السلام حين يكون الرئيس الأميركي ورئيس الوزراء الإسرائيلي من خلفيتين سياسيتين متباعدتين»، حذّرني رام في عام 2009 فيما كنّا نناقش عودة بيبي نتنياهو إلى رئاسة الحكومة في إسرائيل، بعدما تمكّن حزب الليكود من تشكيل حكومة ائتلافية من أحزاب اليمين، على الرغم من نيله مقعدًا أقلّ ممّا ناله خصمه الرئيسي، أي حزب كاديما الأكثر وسطية. وافقني رام، الذي سبق أن تطوّع لفترة وجيزة في الجيش الإسرائيلي، وكان قد رافق بيل كلينتون إلى مفاوضات أوسلو، على ضرورة أن نحاول استئناف محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية، وإن لمجرّد الحؤول دون تدهور الوضع، لكنّه لم يكن متفائلًا. وحين بدأت ألتقي بوتيرة أعلى نتنياهو ونظيره الفلسطيني محمود عبّاس، أدركتُ السبب.

كان نتنياهو ضخم البنية والملامح، عريض الذقن، أشيب الشعر، كذلك كان ذكيًّا، وماكرًا، وصلبًا، وموهوبًا في التواصل باللغتين العبرية والإنكليزية. وقد وُلد في إسرائيل لكنّه أمضى معظم شبابه في فيلادلفيا التي لم تفارقه لكنتها. لعائلته جذور عميقة في الحركة الصهيونية، فجدّه حاخام هاجر من بولونيا إلى فلسطين أثناء الحكم البريطاني في عام 1920. وأصبح والده، أستاذ التاريخ المعروف بكتاباته عن اضطهاد اليهود خلال فترة محاكم التفتيش الإسبانية،

قائدًا للجناح الأكثر تشدّدًا في الحركة الصهيونية قبل تأسيس إسرائيل. على الرغم من نشأته في منزل غير متديّن، ورث نتنياهو عن والده إخلاصه في الدفاع عن إسرائيل، فقد كان في عديد وحدة القوّات الخاصّة في جيش الدفاع الإسرائيلي، وشارك في حرب يوم الغفران عام 1973. كما مات شقيقه الأكبر ميتة الأبطال في عمليّة عنتيبي الشهيرة عام 1976، حين أنقذت القوّات الخاصّة الإسرائيلية ركّاب طائرة الخطوط الجوّية الفرنسية البالغ عددهم 102، بعدما اختطفها إرهابيّون فلسطينيّون.

ولكن كان من الصعب تحديد ما إن ورث نتنياهو عن والده أيضًا عداء المعلن للعرب («العربي بطبيعته يميل إلى الحرب. إنّه في جوهره عدوّ لنا. شخصيته لا تسمح له بعقد أيّ تسوية أو أيّ اتّفاق»). الأمر المؤكّد كان أنّه بنى شخصيته السياسية بالكامل حول صورة القوّة، وفكرة أنّ اليهود لا يمكنهم الاكتفاء بالتقوى الزائفة، فهم يعيشون في محيط قاسٍ، لذا عليهم أن يكونوا قساة. هذه الفلسفة جعلته في صفّ واحد مع أكثر أعضاء أيباك تشدّدًا، وكذلك مع القادة الجمهوريين واليمينيين الأميركيين الأثرياء. كان نتنياهو يعرف كيف يكون ساحرًا أو على الأقلّ لبقًا، عندما يخدم ذلك أغراضه. فهو مثلًا لم يوفّر جهدًا ممكنًا لمقابلتي في صالة مطار شيكاغو بُعَيد انتخابي لعضوية مجلس الشيوخ الأميركيّ، ليفيض عليّ المديح بسبب تأييدي سابقًا في مجلس الشيوخ في ولاية إيلينوي مشروع قانون غير ذي أهمّية داعمٍ لإسرائيل. لكنّ اعتباره نفسه المدافع الأوّل عن الشعب اليهودي ضدّ شتّى أنواع الويلات سمح له بتبرير كلّ ما من شأنه أن يبقيه في السلطة تقريبًا. كما أنّ معرفته بالسياسة ووسائل الإعلام الأميركية منحته الثقة بأنّه يستطيع مقاومة الضغط الذي قد تحاول فرضه عليه إدارة ديمقراطية مثل إدارتي.

كانت مباحثاتي الأولى مع نتنياهو جيّدة عمومًا، سواء عبر الهاتف أو في أثناء زياراته لواشنطن، على الرغم من الاختلاف الكبير في وجهات نظر كلّ منّا إلى القضايا العالمية. اهتمامه الأكبر كان بالحديث عن إيران، التي اعتبرها بحق أكبر تهديد أمني لإسرائيل. وقد اتّفقنا على تنسيق الجهود لمنع طهران من الحصول على سلاح نووي. ولكن عندما طرحت إمكانية استئناف محادثات السلام مع الفلسطينيين، ظهر لي بوضوح أنّه يحاول التملّص.

«أؤكّد لكم أنّ إسرائيل تريد السلام»، قال نتنياهو، «لكنّ السلام الحقيقي يجب أن يلبّي الاحتياجات الأمنية لإسرائيل».

كذلك أوضح لي أنّه يشكّ في قدرة – أو رغبة – محمود عبّاس في الوصول إلى السلام، وقال إنّه سيشدّد على ذلك علنًا. كنت أتفهّم وجهة نظره. إن كان إحجام نتنياهو عن المشاركة في محادثات سلام ينبع من تنامي قوّة إسرائيل، فإنّ تردّد الرئيس الفلسطيني عبّاس ينبع من ضعف سياسي. كان عبّاس، الرجل الأشيب الشعر والشاربين، الذي يتّسم بهدوء الطباع والتريّث في خطواته، قد ساعد عرفات في تأسيس حركة فتح، التي باتت لاحقًا الفصيل

الأقوى في منظمة التحرير الفلسطينية، وقضى معظم حياته المهنية في إدارة الجهود الدبلوماسية والإدارية في ظلّ زعيم يتمتّع بسحر حضور أكبر. كان عبّاس الاختيار المفضّل لكلٍّ من الولايات المتّحدة وإسرائيل لقيادة الفلسطينيين بعد وفاة عرفات، بسبب اعترافه الواضح بإسرائيل ونبذه العنف منذ فترة طويلة. لكنّ حذره الفطري واستعداده للتعاون مع أجهزة الأمن الإسرائيلية (فضلًا عن تواصل الشائعات حول تعيينه المقرّبين منه في الوظائف العليا والفساد بداخل إدارته) أضرّا بسمعته عند شعبه. بعد خسارته أمام حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت في عام 2006 وفقدانه السيطرة على قطاع غزّة، رأى أنّ محادثات السلام مع إسرائيل مخاطرة لا جدوى منها، إلّا مقابل بعض التنازلات الملموسة على الأقلّ، التي من شأنها توفير غطاء سياسي له.

السؤال الملحّ كان كيف يمكن إقناع نتنياهو وعبّاس بالجلوس إلى طاولة المفاوضات. للإجابة، كنت أعتمد على فريق موهوب من الدبلوماسيين، وعلى رأسهم هيلاري التي كانت واسعة الإلمام بتلك القضايا ولديها اتّصالاتها بالكثير من الجهات الفاعلة في المنطقة. ولتأكيد الأهمّية القصوى التي أوليتُها لهذه القضيّة، عيّنتُ زعيم الأغلبية السابق في مجلس الشيوخ جورج ميتشل مبعوثًا خاصًّا للسلام في الشرق الأوسط. كان ميتشل من الرعيل السياسيّ القديم، ويتميّز بالمثابرة والبراغماتية، كما بلكنة ماين مسقط رأسه. وقد برهن عن مهارته في صنع السلام من خلال التفاوض على اتّفاق الجمعة العظيمة في عام 1998، الذي أنهى عقودًا من الصراع الطويل بين الكاثوليك والبروتستانت في إيرلندا الشمالية.

بدأنا بالدعوة إلى تجميد مؤقت لبناء إسرائيل مستوطنات جديدة في الضفّة الغربية، الذي كان سببًا للنزاع بين الطرفين، حتى نتمكّن من المضيّ قدمًا في المفاوضات بجدّية. الواقع أنّ بناء المستوطنات، الذي كان يقتصر في السابق على تجمّعات صغيرة يسكنها اليهود المتشدّدون دينيًّا، أصبح مع مرور الوقت سياسة فعليّة للحكومة. ففي عام 2009، كان نحو ثلاثمئة ألف مستوطن يعيشون خارج الحدود المعترف بها لدولة إسرائيل. وفي هذا الوقت، واصل المطوّرون العقاريّون بناء وحدات سكنيّة بداخل – أو في محيط – الضفّة الغربية والقدس الشرقية، أي الجزء المتنازع عليه من المدينة والذي تقطنه أغلبية عربية، والذي كان الفلسطينيون يأملون أن يجعلوا منه عاصمتهم ذات يوم. جرى ذلك كلّه بمباركة السياسيين الذين إمّا كانوا يشاركون المستوطنين معتقداتهم الدينية، أو يرون فائدة سياسية من استرضاء أولئك المستوطنين، أو لمجرّد أنّهم سعوا للتخفيف من أزمة الإسكان في إسرائيل. أمّا بالنسبة إلى الفلسطينيين، فقد اعتبروا هذا الارتفاع الكبير في وتيرة بناء المستوطنات بمثابة ضمّ بطيء لأراضيهم، ورمزًا لعجز السلطة الفلسطينية.

كنّا نعلم أنّ نتنياهو قد يقاوم فكرة تجميد بناء المستوطنات، فالمستوطنون باتوا قوّة سياسية كبيرة، ولحركتهم تمثيل حقيقيّ داخل حكومته الائتلافية. كذلك توقّعنا أن يتذمّر بحجّة أنّ من الأصعب قياس بادرة حسن النيّة التي نطلبها من الفلسطينيين في المقابل، أي أن يقوم عبّاس والسلطة الفلسطينية بخطوات ملموسة للحدّ من التحريض على العنف بداخل الضفة الغربية. ولكن بالنظر إلى فارق القوّة الكبير بين إسرائيل والفلسطينيين – الواقع أنّه لم يكن بوسع عبّاس أن يعطي الإسرائيليّين الكثير ممّا لا يستطيعون أن يأخذوه بأنفسهم – وجدتُ أنّ من المنطقيّ أن أطلب من الطرف الأقوى القيام بخطوة أولى أكبر في اتّجاه السلام.

كما كان متوقّعًا، جاء الردّ الأوّل لنتنياهو على اقتراح تجميد الاستيطان سلبيًا جدًّا، ولم يتأخّر حلفاؤه في واشنطن باتّهامنا علنًا بإضعاف الحلف بين الولايات المتّحدة وإسرائيل. لم تتوقّف هواتف البيت الأبيض عن الرنين، وانهمك أفراد فريق الأمن القومي في تلقي المكالمات من المراسلين، وقادة المنظمات اليهودية الأميركية وكبار الداعمين وأعضاء الكونغرس، الذين كانوا كلهم يتساءلون عن سبب انتقادنا إسرائيل في موضوع المستوطنات فيما الجميع يعرفون أنّ العنف الفلسطيني هو العائق الرئيسي أمام السلام. بعد ظهر أحد الأيّام، وصل بن متأخّرًا إلى أحد الاجتماعات، والتوتّر بادٍ عليه بعدما أمضى نحو ساعة متحدّثًا بالهاتف مع عضو كونغرس ديمقراطي يساريّ كان شديد الانفعال.

«كنت أظنّه يعارض بناء المستوطنات»، قلت له.

«إنّه يعارضها»، قال بن، «لكنّه يعارض أيضًا أيّ خطوة من جانبنا لوقف بنائها».

تواصلت الضغوط طوال عام 2009، ومعها التساؤلات حول «أحشائي»، على الرغم من أنّنا كنّا ندعو، بوتيرة منتظمة، قادة المنظمات اليهودية أو أعضاء الكونغرس إلى البيت الأبيض للاجتماع بي وبفريقي، لنؤكّد لهم التزامنا الصارم بأمن إسرائيل وبالعلاقة بين الولايات المتّحدة وإسرائيل. ولم يكن إثبات ذلك بالأمر الصعب، فعلى الرغم من اختلافي مع نتنياهو في مسألة تجميد الاستيطان، وفيت بوعدي بتعزيز التعاون بين الولايات المتّحدة وإسرائيل في جميع المجالات، والعمل على مواجهة التهديد الإيراني، والمساعدة في التمويل لتطوير نظام «القبّة الحديدية» الدفاعيّ، الذي سيسمح لإسرائيل بإسقاط الصواريخ السورية الصنع المنطلقة من غزّة أو من مواقع حزب الله في لبنان. لكنّ الضجيج الذي أثاره نتنياهو حقّق الغاية المنشودة منه فقد أهدر وقتنا، ووضعنا في موقف الدفاع عن النفس، وذكّرني بأنّ الخلافات السياسية العادية مع رئيس وزراء إسرائيلي، حتّى لو كان على رأس حكومة ائتلافية هشّة، لها ثمن سياسي داخلي لا مثيل له عند التعامل مع المملكة المتّحدة أو ألمانيا أو فرنسا أو اليابان أو كندا أو أيّ من حلفائنا الآخرين.

ولكن بعد وقت قصير من إلقائي خطابي في القاهرة، في أوائل حزيران/يونيو 2009، فتح نتنياهو نافذة صغيرة لإحراز تقدّم، حين أعلن للمرّة الأولى عن دعمه المشروط لحلّ الدولتين. وبعد أشهر من الجدل، وافق وعبّاس أخيرًا على موافاتي للّقاء وجهًا لوجه على هامش الاجتماع السنوي للجمعية العامّة للأمم المتّحدة الذي يضمّ قادة دول العالم في نهاية أيلول/سبتمبر. حافظ الرجلان على أصول اللياقة خلال الاجتماع (حيث أفاض نتنياهو في الكلام وبدا عليه الارتياح، فيما لاذ عبّاس بالصمت مكتفيًا بهزّ الرأس بين الحين والآخر)، لكنّ دعوتي لكليهما للمخاطرة من أجل السلام لم تترك لديهما أيّ أثر. بعد شهرين، وافق نتنياهو على تجميد إصدار تراخيص استيطان جديدة لمدّة عشرة شهور في الضفة الغربية، رافضًا أن يشمل قرار التجميد القدس الشرقية.

لكنّ التفاؤل الذي شعرت به لم يدم طويلًا، فما إن أعلن نتنياهو التجميد المؤقت للاستيطان حتى وصفه عبّاس بأنّه لا معنى له لأنّه يستثني القدس الشرقية، ولأنّ المشاريع التي تمّت الموافقة عليها سيستمرّ بناؤها على قدم وساق. وطالب عبّاس بالتجميد الكامل قبل أن يشارك في أيّة محادثات، وسرعان ما أيّده قادة عرب آخرون، بتحريض من قناة الجزيرة التلفزيونية التي تشرف عليها دولة قطر والتي أصبحت المصدر الأوّل للأخبار في المنطقة، بعدما اكتسبت شعبيتها عبر تأجيج نيران الغضب والاستياء بين العرب، بالبراعة عينها التي تميّزت بها قناة فوكس نيوز في خطابها الموجّه إلى الناخبين البيض المحافظين في الولايات المتّحدة.

تدهور الوضع أكثر في آذار/مارس 2010 حين، خلال زيارة يقوم بها جو بايدن لإسرائيل في مهمّة لإظهار حسن النيّات، أعلنت وزارة الداخلية الإسرائيلية منح تراخيص ببناء ستمئة وحدة سكنية جديدة في القدس الشرقية. على الرغم من إصرار نتنياهو على أنْ لا علاقة له بتوقيت إصدار تلك التراخيص، عزّزت هذه الخطوة شكوك الفلسطينيين في أنّ التجميد خدعة تشارك فيها الولايات المتّحدة. طلبت من هيلاري الاتّصال بنتنياهو وإبلاغه بأنّني لست سعيدًا، وكرّرنا دعوتنا حكومته إلى إظهار المزيد من ضبط النفس في شأن توسيع المستوطنات. أتى ردّ نتنياهو خلال كلمته أمام المؤتمر السنوي لأيباك في واشنطن في وقت لاحق من ذلك الشهر، حين قال وسط عاصفة من التصفيق: «القدس ليست مستوطنة، إنّها عاصمتنا».

في اليوم التالي التقيت نتنياهو في البيت الأبيض. ولنزع فتيل التوتّر المتزايد، تجاهلت الرواية الخيالية التي ذكرت أنّ إعلان خبر منح تراخيص البناء كان مجرّد سوء تفاهم. يومذاك تجاوزت محادثاتنا الوقت المخصّص لها، من دون أن ينهي نتنياهو كلّ ما أراد قوله. وبسبب التزام آخر كان ينتظرني، اقترحت أن نعلّق محادثاتنا مؤقتًا لنستأنفها بعد ساعة، نضع خلالها قاعة روزفلت بتصرّف وفده، فرحّب نتنياهو بالفكرة. وفي نهاية الجلسة الثانية افترقنا بكثير من الودّ،

وكانت مدّة اللقاءين قد زادت عن الساعتين. ولكن في اليوم التالي دخل رام المكتب غاضبًا ليخبرني أنّ بعض التقارير الإعلامية ذكرت أنّني تعمدت تجاهل نتنياهو وإبقاء منتظرًا، واتّهمتني بأنّني سمحت لاستيائي الشخصي بالإضرار بالعلاقة الحيوية بين الولايات المتّحدة وإسرائيل.

كانت تلك إحدى المرّات النادرة التي أتفوّق فيها على رام بكيل الشتائم.

بالعودة إلى الماضي، أفكّر أحيانًا في السؤال القديم عن مدى تأثير صفات القادة الخاصّة في صناعة التاريخ: هل نحن الذين نرتقي إلى سدّة السلطة مجرّد قنوات تجري عبرها التيّارات العميقة لأزماننا، أم لنا دورٌ، ولو جزئيًّا، في صناعة التاريخ الآتي؟ وأتساءل عمّا إن كان لمخاوفنا وآمالنا، أو لما عرفناه في طفولتنا من صدمات، أو ما نتذكرّه من لطف غير متوقَّع قابَلَنا به الآخرون، مقدار القوّة نفسه الذي لأيّ تحوّل تكنولوجي أو أيّ اتّجاه اجتماعي اقتصادي. أتساءل عمّا إن كان بوسع هيلاري كلينتون أو جون ماكين، لو أنّهما وصلا إلى الرئاسة، كسب ثقة أكبر من الجانبين، وعمّا إن كانت الأمور ستسير بنحو مختلف لو أنّ شخصًا آخر غير نتنياهو شغل منصب رئيس الوزراء، أو لو أنّ عبّاس كان أصغر سنًّا، وقرّر أن يطبع الأحداث ببصمته لا فقط أن ينجو من الانتقاد.

ما أعرفه هو أنّه على الرغم من الساعات التي أمضتها هيلاري وجورج ميتشل في الدبلوماسية المكوكية، ظلّت مشاريعنا للسلام تراوح مكانها، حتى أواخر آب/أغسطس 2010، أي قبل شهر واحد فقط من انتهاء فترة تجميد الاستيطان، عندما وافق عبّاس أخيرًا على إجراء محادثات مباشرة، بفضل تدخّل الرئيس المصري حسني مبارك والملك الأردنيّ عبد الله. لكنّ عبّاس وضع شرطًا لمشاركته وهو استعداد إسرائيل لمواصلة تجميد الاستيطان، أي التجميد نفسه الذي قضى أشهرًا تسعة في وصفه بغير المجدي.

سارعنا إلى دعوة كلّ من نتنياهو وعبّاس ومبارك وعبد الله إلى البيت الأبيض لعقد سلسلة اجتماعات في الأوّل من أيلول/سبتمبر يليها عشاء خاصّ، من أجل المباشرة بالمفاوضات. تلك الاجتماعات كانت بمعظمها ذات طابع احتفاليّ، فالعمل الجادّ للتوصّل إلى اتّفاق كان على عاتق هيلاري وميتشل وفرق التفاوض. ومع ذلك فقد أحطنا المناسبة بالكثير من الأهمّية والتغطية الإعلاميّة، وخُصِّص لها الكثير من المقابلات الصحافية والصور الفوتوغرافية. وقد سيطر جوّ من الودّ والدفء على لقاءات القادة الأربعة، ولا أزال أملك صورتنا نحن الخمسة فيما ننظر إلى ساعة يد الرئيس مبارك للتأكّد من غروب الشمس رسميًا، لأنّنا كنّا في شهر رمضان عندها، ويجب التأكّد من فترة الصيام قبل الجلوس إلى مائدة الإفطار.

في الضوء الخافت في غرفة الطعام العائلية القديمة تناوب كلّ منّا على وصف رؤيته للمستقبل. فتحدّثنا عن الأسلاف مثل بيغن والسادات ورابين والملك الأردنيّ حسين، الذين كانت لديهم الشجاعة والحكمة لمدّ الجسور

فوق الانقسامات القديمة. وتحدّثنا عن تكاليف الصراع الذي لا نهاية له، وعن الآباء الذين لا يعودون إلى منازلهم أبدًا، والأمّهات اللواتي يدفنّ أولادهنّ.

للناظر من الخارج، كانت تلك لحظة أمل وبداية شيء جديد.

ولكن في وقت لاحق من تلك الليلة، وبعدما انتهى العشاء وعاد القادة إلى فنادقهم، وجلست في غرفة المعاهدات لأقرأ التقارير الخاصّة باليوم التالي، لم أستطع سوى الشعور بقلق غامض. فالكلمات التي أُلقيت، والدردشة، والألفة بين المجتمعين... شعرتُ بأنّها محمّلة بقدر كبير من المبالغة، وكأنّها طقوس، أو كوميديا ربّما شارك فيها كلّ من أولئك القادة الأربعة عشرات المرّات من قبل، بهدف تخدير أيّ رئيس أميركيّ جديد يعتقد أنّ الأمور يمكن أن تتغيّر. وتخيّلتهم يتصافحون بعد ذلك، كالممثّلين الذين يخلعون ملابسهم ويزيلون مساحيق التجميل عن وجوههم في الكواليس، قبل العودة إلى العالم الذي يعرفونه، عالم حيث يستطيع نتنياهو أن يلوم عبّاس على عدم الوصول إلى السلام فيما هو لا يوفّر جهدًا لإضعافه، وحيث يستطيع عبّاس أن يتّهم إسرائيل علنًا بارتكاب جرائم حرب فيما يتفاوض بهدوء مع الإسرائيليين لعقد صفقات تجاريّة، وحيث يستطيع القادة العرب التباكي على معاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال فيما قوّات أمنهم تقمع بلا رحمة المنشقين والمعارضين الذين يمثّلون تهديدًا لسلطتهم. وفكّرت في جميع الأطفال، سواء أكانوا في غزّة أم في المستوطنات الإسرائيلية أم في شوارع القاهرة وعمّان، الذين سيكبرون وهم لا يعرفون غير العنف والقمع والخوف والكراهية لأنّ أيًّا من القادة الذين التقيتهم لا يعتقد في سرّه بأنّ بالإمكان تحقيق أيّ شيء آخر.

عالم بلا أوهام... هذا ما يسمّونه.

في النهاية لم يلتقِ الإسرائيليون والفلسطينيون في محادثات سلام مباشرة إلّا مرّتين فقط، واحدة في واشنطن غداة عشاء البيت الأبيض، ومرّة ثانية بعد اثني عشر يومًا، حين استضاف مبارك المفاوضين في منطقة شرم الشيخ السياحية في مصر قبل متابعة الاجتماع في مقرّ إقامة نتنياهو في القدس. ذكر كلّ من هيلاري وميتشل أنّ المناقشات كانت غنيّة، قدّمت فيها الولايات المتّحدة حوافز لكلا الجانبين، بما في ذلك زيادة المساعدات، وحتى احتمال الإفراج المبكر عن جوناثان بولارد، الأميركي المدان بالتجسّس لمصلحة إسرائيل، الذي أصبح بطلًا في نظر اليمين الإسرائيلي.

لكنّ ذلك كلّه كان بلا جدوى، فقد رفض الإسرائيليون تمديد فترة تجميد الاستيطان، وانسحب الفلسطينيون من المفاوضات. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2010، هدّد عبّاس باللجوء إلى الأمم المتّحدة للمطالبة بالاعتراف بدولة فلسطينية، وإلى المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة إسرائيل على جرائم الحرب المزعومة في غزّة. ومن جهته هدّد نتنياهو بزيادة التضييق على السلطة الفلسطينية. حاول جورج ميتشل وضع الأمور في نصابها الطبيعيّ، فذكّرني بأنّه خلال المفاوضات لإنهاء نزاع إيرلندا الشمالية، «عرفنا سبعمئة

يوم سيّئ، ويومًا جيّدًا واحدًا». ومع ذلك، شعرتُ بأنّ كلّ نوافذ السلام قد أُغلقت، أقلّه في المدى القريب.

غالبًا ما عدتُ في الأشهر التالية إلى التفكير في العشاء الذي جمعني بكلّ من عبّاس ونتنياهو ومبارك والملك عبد الله، وفي الأدوار التمثيلية التي أدّوها وافتقارهم إلى الحزم. أمّا الإصرار على أنّ الوضع المزمن في الشرق الأوسط سيستمرّ إلى أجل غير معروف، والاعتقاد بأنّ أطفال اليأس لن يثوروا يومًا ما ضدّ مَن لا يعملون على تغييره، فهو ما تبيّن أنّه كان أكبر وهم على الإطلاق.

غالبًا ما ناقشنا في البيت الأبيض التحدّيات التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على المدى الطويل. وأمام عدم اهتمام الدول النفطية بتنويع اقتصاداتها، تساءلنا عمّا قد يحدث عندما تنضب عائداتها من النفط. كنّا نأسف بسبب القيود المفروضة على النساء والفتيات، والتي تمنعهنّ من ارتياد المدارس، أو العمل، أو حتى من قيادة السيّارات في بعض الحالات. كما توقفنا عند تباطؤ النموّ وتأثيره الهائل على الأجيال الشابّة في الدول الناطقة بالعربية: فالأشخاص ما دون الثلاثين عامًا يشكّلون نحو 60 في المئة من السكّان ويعانون معدّل بطالة يبلغ ضعفَي المعدّلات المسجّلة في سائر دول العالم.

إضافة إلى ذلك كلّه، كنّا قلقين من الطابع الاستبدادي والقمعي لكلّ الحكومات العربية تقريبًا، ولا أعني فقط افتقارها إلى الديمقراطية الحقيقية، بل إلى حقيقة أنّ الممسكين بالسلطة بدوا غير خاضعين للمساءلة أمام شعوبهم على الإطلاق. وعلى الرغم من اختلاف الظروف من بلد إلى آخر، فقد أحكم معظم هؤلاء الحكّام قبضتهم على السلطة من خلال صيغة قديمة تقضي بتقييد المشاركة السياسية، والحقّ في التعبير، ونشر الترهيب والمراقبة على أيدي الشرطة أو أجهزة الأمن الداخلي، وتعطيل القضاء وعدم ضمان عدالة المحاكمات، وتزوير الانتخابات (أو عدم إجرائها)، وتعميق دور الجيش في المجتمع، وفرض الرقابة المشدّدة على الصحافة، واستشراء الفساد. كان عدد كبير من تلك الأنظمة يهيمن على البلدان العربيّة منذ عقود وذلك بفضل النزعات القوميّة، ووحدة الدين، والروابط القبلية والعائلية، وشبكات الزبائنية السياسية. ولم يكن من المستحيل إطالة عمر تلك الأنظمة من خلال خنق المعارضة والمحافظة على حال الجمود. لكن على الرغم من أنّ جهود أجهزة استخباراتنا انصبّت بشكل أساسي على ملاحقة الشبكات الإرهابية، وعدم إصغاء دبلوماسيينا دائمًا إلى ما يحدث في «الشارع العربي»، فقد كنّا نرى مؤشّرات إلى تزايد الشعور بالسخط لدى الشعوب العربية، شعور كان – بغياب المنافذ المشروعة للتعبير عنه – ينذر بما هو أسوأ، أو، كما قلت لدنيس بعد عودتي من زيارتي الرئاسية الأولى للمنطقة: «لا شكّ في أنّ الأمور ستنفجر في وقت ما ومكان ما».

ما الذي يمكن فعله بهذا الاستنتاج؟ تلك كانت المشكلة. طوال نصف قرن على الأقلّ، اكتفت السياسة الأميركية في الشرق الأوسط بالتركيز على المحافظة على الاستقرار، والحؤول دون توقّف إمداداتنا من النفط، ومنع القوى المعادية (السوفيات أولًا، ثمّ الإيرانيين) من توسيع نفوذهم. بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر، باتت مكافحة الإرهاب أولويّتنا. وفي سعينا لتحقيق كلّ من تلك الأهداف، تحالفنا مع أولئك الحكّام الدكتاتوريّين لأنّ لهذا النوع من القادة سلوكًا يمكن توقّعه، ولأنّهم يميلون إلى حفظ الأسرار. كما أنّهم استضافوا قواعدنا العسكرية وتعاونوا معنا في جهود مكافحة الإرهاب، وعقدوا بالطبع الكثير من الصفقات مع الشركات الأميركية. كانت أجهزتنا الأمنية في المنطقة تعتمد كثيرًا على تعاونهم، كما تداخلت في كثير من الحالات مع أجهزتهم. كانت ترد إلينا بين الحين الآخر تقارير من البنتاغون أو من وكالة الاستخبارات المركزيّة توصي بأن تولي سياسة الولايات المتّحدة اهتمامًا أكبر بقضايا حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية عند التعامل مع شركائنا في الشرق الأوسط، ثمّ يرسل إلينا السعوديون معلومة مهمّة تحول دون إدخال عبوة ناسفة إلى طائرة شحن متّجهة إلى الولايات المتّحدة، أو تتبيّن لنا الأهمّية الكبرى لقاعدتنا البحرية في البحرين لتدارك أيّ صدام مع إيران في مضيق هرمز، فيكون الإهمال مصير تلك التقارير. كانت كلّ الإدارات الأميركيّة تتعامل مع احتمال أن تؤدّي انتفاضة شعبية إلى إسقاط أحد حلفائنا بنوع من الحتميّة: طبعًا، حدوث ذلك ممكن، تمامًا كاحتمال تعرّض سواحل خليج المكسيك لإعصار أو تعرّض كاليفورنيا لزلزال. ولكن بما أنّنا لا نستطيع أبدًا أن نعرف متى أو أين، وبما أنّنا لا نملك الوسائل لمنع ذلك، فأفضل ما يمكننا فعله هو الاستعداد لكلّ الاحتمالات ولمواجهة التردّدات التي قد تنتج عنها.

أحببت الاعتقاد بأنّ إدارتي ستنجو من تلك الحتميّة. وعلى أثر الخطاب الذي ألقيته في القاهرة، دأبتُ في مقابلاتي المتلفزة وإطلالاتي العامّة على حثّ حكومات الشرق الأوسط على الإصغاء إلى أصوات مواطنيها المطالبين بالإصلاح. كما بدأ فريقي يضع قضايا حقوق الإنسان على جدول أعمال اجتماعاتي مع القادة العرب. وبذلت وزارة الخارجية جهودًا كبيرة في الكواليس لحماية الصحافيين، وتحرير المعارضين السياسيين، وتوسيع مساحة المشاركة المدنية.

ومع ذلك، نادرًا ما وجّهت الولايات المتّحدة توبيخًا علنيًّا إلى حلفاء مثل مصر أو المملكة العربية السعودية بسبب انتهاكاتهم لحقوق الإنسان. كانت همومنا بشأن العراق وتنظيم القاعدة وإيران، فضلًا عن احتياجات إسرائيل الأمنية، تقودنا إلى عدم المجازفة بعلاقاتنا. قلت لنفسي إنّ قبول هذا الواقع هو في طبيعة عملي. غير أنّه بين الحين والآخر، كان يردني تقرير عن اعتقال ناشطة في مجال حقوق المرأة في الرياض، أو أقرأ مقالة عن موظف في منظمة دولية لحقوق الإنسان يقبع في سجن بالقاهرة، فيلازم أولئك الأشخاص

تفكيري. كنت أعلم أنّ إدارتي لن تكون قادرة أبدًا على تحويل الشرق الأوسط إلى واحة للديمقراطية، لكنّني اعتقدت أنّ بوسعنا، بل من واجبنا، بذل المزيد من الجهود لتتطوّر الأمور في هذا الاتّجاه.

تلك كانت مشاعري حين وجدتُ وقتًا لتناول الغداء مع سامنتا باور.

التقيت سامنتا للمرّة الأولى وكنت عضوًا في مجلس الشيوخ، بعدما قرأت كتابها الذي نالت عنه جائزة بوليتزر، «مشكلة من الجحيم: أميركا وعصر الإبادة الجماعية»، والذي ناقشت فيه بطريقة مؤثّرة ومنطقيّة جدًّا ضعف الردّ الأميركيّ على الإبادات والحاجة إلى قيادة عالمية أقوى لمنع ارتكاب الفظائع الجماعية. كانت آنذاك تدرّس في جامعة هارفرد، وسارعتْ حين اتّصلتُ بها إلى الموافقة على اقتراحي دعوتها إلى العشاء حين تأتي إلى واشنطن لنتبادل الأفكار. كانت أصغر سنًّا ممّا توقّعتُ، امرأة في منتصف عقدها الرابع، طويلة القامة ونحيلة، وذات شعر أحمر ويغطّي بشرتها النمش، ولها عينان كبيرتان كثيفتا الرموش توحيان بالحزن وتتجعّد أطرافهما حين تضحك. كذلك كانت تتميّز بالعمق. هاجرت ووالدتها الإيرلندية إلى الولايات المتّحدة وهي في التاسعة من عمرها. ومارست كرة السلّة في فريق مدرستها الثانوية، وتخرّجت في جامعة يال، وعملت مراسلةً في تغطية حرب البوسنة. وهناك، حيث كانت شاهدة على المجازر والتطهير العرقيّ، ألهمتها تجربتها لنيل شهادة في القانون، آملة أن تمنحها تلك الشهادة الأدوات اللازمة لعلاج جزء من الجنون في العالم. في ذلك المساء، وبعدما عدّدتْ لي قائمة طويلة بأخطاء السياسة الخارجية الأميركية، التي شدّدتْ على الحاجة إلى تصحيحها، اقترحتُ عليها النزول من برجها العاجي والعمل معي لبعض الوقت.

تلك المحادثة التي بدأت إلى طاولة العشاء في تلك الليلة تواصلت على نحو متقطّع لسنوات. ثمّ انضمّت سامنتا إلى فريقي في مجلس الشيوخ بصفتها ملحقة لشؤون السياسة الخارجية، وقدّمت لي المشورة بشأن الإبادة الجماعية التي كانت تجري في دارفور آنذاك. كذلك شاركتْ في حملتي الرئاسية، حيث التقت بالرجل الذي أصبح زوجها، أي صديقي كاس سانستاين الذي كلّفتُه بالإشراف على العمل التنظيمي، وأصبحتْ من بين أفضل ممثّلينا في السياسة الخارجية. (مع ذلك اضطررتُ إلى استبعادها من الحملة الانتخابيّة حين، ظنًّا منها أنّ الكاميرا لا تسجّل حديثها مع أحد الصحافيين، وصفتْ هيلاري بـ«الوحش»). بعد الانتخابات وظّفْتُها في منصب رفيع في مجلس الأمن القومي، حيث قامت بعمل ممتاز بقي غالبًا بعيدًا عن الأضواء، كالإعداد لمبادرة عالمية واسعة النطاق لزيادة شفافية الحكومات والحدّ من الفساد في العالم.

كانت سامنتا من أصدقائي المقرّبين في البيت الأبيض. ومثل بن كانت تذكّرني بمثاليات فترة شبابي، أي ذاك الجزء منّي الذي لم تمسّه السخرية، أو الحسابات الباردة، أو الحذِر المغطّى بثوب الحكمة. أظنّها كانت تعرف هذا

الجانب لديّ، وتدرك تمامًا أيّ خيوط تحرّكها، ولهذا السبب تمامًا كانت تقودني أحيانًا إلى الجنون. لم أكن أقابلها كثيرًا، ولعلّ ذلك كان جزءًا من المشكلة. فكانت كلّما وجدت منفذًا إليّ وسط جدول مواعيدي الحافل، تشعر بضرورة تذكيري بكلّ خطأ لم أصحّحه بعد. (وكنتُ أسألها: «إذن، ما المُثُل التي أقدمنا على خيانتها أخيرًا؟») فقد هالها مثلًا يومَ ذكرى المجزرة الأرمنيّة، أنّني لم أعترف صراحةً بالإبادة الجماعية للأرمن في أوائل القرن العشرين على أيدي الأتراك (كان التوصيف الصريح للإبادات الجماعية في صلب الفكرة التي بنت عليها كتابها). كان لديّ سبب وجيه لأفعل ما فعلته يومذاك، فالأتراك شديدو الحساسية بشأن تلك المسألة، وكنت في مرحلة مفاوضات دقيقة مع الرئيس أردوغان بشأن انسحاب الجيش الأميركيّ من العراق. ومع ذلك، جعلتني أشعر بالاستياء من نفسي. ولكن مهما بدا إلحاح سامنتا مثيرًا للغضب، كنت بحاجة بين الحين والآخر إلى مقدار من شغفها ونزاهتها لقياس مستوى الأخلاقيّات في سلوكي، ولأنّها غالبًا ما قدّمت لي اقتراحات محدّدة ومبتكرة لمعالجة المشاكل الشائكة التي لم يكن أحد في الإدارة يفكّر فيها بالقدر الكافي.

غداؤنا في أيّار/مايو 2010 كان المثال الأوضح على ذلك. يومذاك تحضّرت سامنتا للحديث عن الشرق الأوسط، ولا سيّما عن عدم تقديم الولايات المتّحدة احتجاجًا رسميًا على تمديد الحكومة المصرية لمدّة عامين «قانون الطوارئ» الساري المفعول في مصر منذ انتخاب مبارك في عام 1981. هذا التمديد كان يؤكّد سلطات مبارك الدكتاتورية من خلال تعليق الحقوق الدستورية للمصريين. قالت لي:

«أفهم أنّ ثمّة اعتبارات استراتيجية عندما يتعلّق الأمر بمصر، لكن هل هناك مَن يتوقف ليسأل هل تلك الاستراتيجية جيّدة؟».

أخبرتها أنّني طرحت على نفسي هذا السؤال. لم أكن من أشدّ المعجبين بمبارك، لكنّني استنتجت أنّ تصريحًا واحدًا ينتقد قانونًا معمولًا به منذ نحو ثلاثين عامًا ليس بالأمر المجدي. وقلت لها:

«حكومة الولايات المتّحدة سفينة كبيرة، وليست زورقًا سريعًا. فإذا أردنا تغيير مقاربتنا في المنطقة، فإنّنا نحتاج إلى استراتيجية تتطوّر مع الوقت. كما علينا التأكّد من مواكبة البنتاغون والاستخبارات تلك الاستراتيجية، وكذلك ضبطها بشكل يمنح حلفاءنا في المنطقة وقتًا للتكيّف».

«هل يهتمّ أحد ما بالتفكير في استراتيجيّة كهذه؟» سألتني سامنتا.

ابتسمتُ، فرأيت الأفكار تتدافع في رأسها.

بعد ذلك بفترة قصيرة، قدّمت لي سامنتا وثلاثة من زملائها في مجلس الأمن القومي، وهم دنيس روس وغايل سميث وجيريمي وينشتاين، مسوّدة توجيه رئاسي تنصّ على أنّ دعم الولايات المتّحدة غير المشروط للأنظمة الاستبدادية أضرّ بمساعيها للمحافظة على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي آب/أغسطس، استخدمت هذا التوجيه لإصدار

تعليماتي إلى وزارة الخارجية والبنتاغون ووكالة الاستخبارات المركزية والوكالات الحكومية الأخرى، لدراسة الطرق التي تتيح للولايات المتّحدة التشجيع على قيام إصلاحات سياسية واقتصادية ذات مغزى في الشرق الأوسط، لدفع دول تلك المنطقة إلى الاقتراب من مبادئ الديمقراطية المفتوحة، ما قد يجنّبها الانتفاضات التي تزعزع استقرارها، والعنف، والفوضى، والنتائج غير المتوقعة التي ترافق غالبًا أيّ تغيير مفاجئ. وبدأ فريق مجلس الأمن القومي بعقد اجتماعات نصف شهرية مع خبراء من مختلف الإدارات في قضايا الشرق الأوسط لتطوير أفكار محدّدة من أجل إعادة توجيه سياسة الولايات المتّحدة.

لم يكن مفاجئًا أنّ الكثير من الدبلوماسيين والخبراء المخضرمين الذين تحدّث مجلس الأمن القوميّ إليهم شكّكوا في الحاجة إلى أيّ تغيير في سياسة الولايات المتّحدة، بحجة أنّه على الرغم من لاأخلاقيّة بعض حلفائنا العرب، فإنّ حال المراوحة القائمة تخدم المصالح الأساسية لأميركا، وهو ما لن يكون مضمونًا إذا حلّت محلّ أولئك القادة حكومات تنال رضى شعوبها. ولكن مع الوقت، تمكّن الفريق من التوصّل إلى مجموعة مترابطة من المبادئ لتوجيه التحوّل في استراتيجيتنا. وتقضي الخطّة الجديدة بأن يبعث المسؤولون في كلّ الإدارات الأميركية برسائل دائمة ومنسّقة في مضامينها بشأن الحاجة إلى الإصلاح، ويضعوا توصيات محدّدة لتحرير الحياة السياسية والمدنية في مختلف البلدان، وتقديم مجموعة من الحوافز الجديدة لتشجيع تبنّي تلك التوصيات. بحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر، باتت الوثائق التي تحدّد الاستراتيجية جاهزة لموافقتي، ومع إدراكي أنّها لن تغيّر الشرق الأوسط بين ليلة وضحاها، شعرت بالارتياح لأنّنا بدأنا بتحريك آليّة السياسة الخارجية الأميركية بالاتّجاه الصحيح.

ليت توقيتنا كان أفضل قليلًا.

في الشهر عينه، وفي تونس، أقدم بائع فواكه فقير على إشعال النار في نفسه خارج أحد المباني الحكومية. تلك الحادثة كانت عملًا احتجاجيًّا نابعًا من اليأس، وردّة فعل غاضبة من مواطن ضدّ حكومة يعرف أنّها فاسدة وغير مبالية باحتياجاته. ذلك الرجل واسمه محمد البوعزيزي، ويبلغ من العمر 26 عامًا، لم يكن ناشطًا ولا أبدى اهتمامًا خاصًّا بالسياسة، بل كان ينتمي إلى جيل من التونسيين نشأ وبلده يعاني حالًا مزمنة من الركود الاقتصاديّ، تحت سيطرة ديكتاتور مستبدّ يُدعى زين العابدين بن علي. وبعد مضايقات متكرّرة من قبل مفتّشي البلدية ورفض طلبه المثول أمام قاضٍ، طفح كيله. ويقول أحد المارّة الذي كان شاهدًا، إنّ البوعزيزي في لحظة تضحيته بنفسه، أطلق صرخة – لم تكن بوجه أحد ولكنّها في الوقت عينه كانت بوجه الجميع – «كيف تتوقعون منّي أن أكسب لقمة عيشي؟».

موت بائع الفاكهة كان سببًا في اندلاع موجة من التظاهرات عمّت البلاد ضدّ الحكومة التونسية وامتدّت لأسابيع، وفي 14 كانون الثاني/يناير 2011، فرّ بن علي وعائلته إلى المملكة العربية السعودية. وتوازيًا، انطلقت موجة احتجاجات مماثلة تألّفت بشكل أساسيّ من الشبّان والشابّات، في كلٍّ من الجزائر واليمن والأردن وعُمان، فشكّلت أولى شرارات ما بات يُعرف بالربيع العربي.

خلال إعدادي لخطاب حال الاتحاد المقرّر أن ألقيه في 25 كانون الثاني/يناير، ناقش فريقي المدى الذي يجب أن أصل إليه في تعليقي على الأحداث المتسارعة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فبعدما نجحت الاحتجاجات الشعبية في عزل الدكتاتور التونسيّ، شهدت المنطقة بكاملها تظاهرات مناهضة للحكومات، تميّزت خصوصًا بسير الشبّان والشابّات في طليعتها. آنذاك، كان من شبه المستحيل معرفة ما سيحدث. وفي النهاية، أضفنا سطرًا واحدًا وصريحًا إلى خطابي: «هذا المساء، لنكن واضحين: الولايات المتّحدة الأميركية تقف إلى جانب الشعب التونسي، وتدعم التطلّعات الديمقراطية لجميع الشعوب».

من وجهة النظر الأميركيّة، أهمّ التطوّرات كانت تلك التي تجري في مصر، حيث تشكّل تحالف من المنظمات الشبابية، والناشطين، وأحزاب المعارضة اليسارية، والكتّاب والفنّانين البارزين، فأطلقوا دعوة وطنيّة للقيام بحركة احتجاج جماهيرية ضدّ نظام الرئيس مبارك. ويوم إلقائي خطابي عن حال الاتّحاد، تدفّق نحو خمسين ألف مصري إلى ميدان التحرير بوسط القاهرة، مطالبين بإلغاء قانون الطوارئ، ووضع حدّ لوحشية الشرطة والقيود المفروضة على الحرّية السياسية. شارك آلاف المحتجّين الآخرين في مسيرات مماثلة في جميع أنحاء البلاد. حاولت الشرطة تفريق الحشود بالهراوات وخراطيم المياه والرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع، ولم تكتفِ حكومة مبارك بحظر التظاهر، بل حجبت مواقع فايسبوك ويوتيوب وتويتر في محاولة لعرقلة قدرة المتظاهرين على تنظيم تحرّكاتهم أو التواصل مع العالم الخارجي. وطوال أيّام، ظلّ ميدان التحرير شبيهًا بمخيّم دائم، وقفت فيه جحافل من المصريين في تحدٍّ لرئيسهم، يهتفون مطالبين بـ«الخبز والحرّية والكرامة».

ذلك كان بالضبط السيناريو الذي سعى التوجيه الرئاسيّ إلى تجنّبه، فقد وجدت الحكومة الأميركية نفسها فجأة بين حليف متسلّط ولكن موثوق، وشعب يصرّ على التغيير ويعبّر عن التطلّعات الديمقراطية التي نزعم الدفاع عنها. المثير للقلق أنّ مبارك نفسه بدا غافلًا عن الانتفاضة التي تجري حوله. كنّا قد تحادثنا هاتفيًّا قبل أسبوع فقط، وأبدى لي كلّ تجاوب واستعداد للمساعدة في التوصّل إلى طرق لإقناع الإسرائيليين والفلسطينيين بالعودة إلى طاولة المفاوضات، كما تحدّثنا عن الدعوة التي وجّهتها حكومته إلى الوحدة الوطنيّة على أثر عملية تفجير نفّذها متطرّفون إسلاميون ضدّ كنيسة

قبطية في الإسكندرية. لكنّ مبارك، عندما تطرّقتُ إلى احتمال امتداد الاحتجاجات التي بدأت في تونس إلى بلاده، عارضني قائلًا إنّ «مصر ليست تونس». وأكّد لي أنّ أيّ احتجاج ضدّ حكومته سوف يتلاشى بسرعة. تخيّلتُه وأنا أصغي إليه يجلس بأبّهة في مقعده المرتفع الظهر بإحدى القاعات الرحبة والمزخرفة في القصر الرئاسي حيث التقينا لأول مرّة، والستائر مسدلة من حوله، فيما عدد من مساعديه يدوّنون الملاحظات أو يكتفون بالمراقبة وهم على أتمّ استعداد لتلبية احتياجاته. وفكّرتُ أنّه في عزلته تلك لا يرى إلّا ما يريد أن يراه، ولا يسمع إلّا ما يريد أن يسمعه، ولم يكن ذلك يبشّر بالخير.

في غضون ذلك، أيقظت مشاهد ميدان التحرير لديّ ذكريات مختلفة. بدت الغالبيّة الساحقة من الحشود في تلك الأيّام القليلة الأولى شابّة وعلمانيّة، ولا تختلف عن الطلّاب والناشطين الذين أصغوا إلى خطابي في القاهرة. وفي المقابلات مع الصحافيّين، بدا لي أولئك المتظاهرون أشخاصًا ذوي تفكير عميق واطّلاع واسع، ومصرّين على التزامهم باللاعنف ورغبتهم في التعدّدية الديمقراطية، ودولة القانون، واقتصاد حديث ومبتكر قادر على توفير فرص عمل ومستوى معيشي أفضل. ولم يكونوا في مثاليتهم وشجاعتهم بتحدّي سلطة قمعية، يختلفون عن الشبّان والشابّات الذين شاركوا في هدم جدار برلين أو وقفوا أمام الدبّابات في ساحة تيانانمن. كذلك لم يكونوا مختلفين كثيرًا عن الشبّان والشابّات الذين انتخبوني رئيسًا. وقلت لِبن:

«لو كنت مصريًا في العشرين من عمري، لكنت هناك معهم».

لكنّني طبعًا لم أكن مصريًّا في العشرين من عمري، بل كنت رئيس الولايات المتّحدة. وعلى الرغم من الطاقة المتفجّرة في أولئك الشبّان والشابّات، كان يجب ألّا أنسى أنّهم، إلى جانب الأساتذة الجامعيين، وناشطي حقوق الإنسان، وأحزاب المعارضة العلمانية، والنقابيين الذين يقفون معهم في طليعة الحركة الاحتجاجية، لا يمثّلون إلّا جزءًا صغيرًا فقط من الشعب المصريّ. وإذا تنحّى مبارك وخلق فراغًا مفاجئًا في السلطة، فلن يكونوا هم مَن سيملؤون ذلك الفراغ. من مآسي الحكم الدكتاتوري الذي مارسه مبارك أنّه أعاق تطوّر المؤسّسات والتقاليد التي كان من شأنها مساعدة مصر على الانتقال إلى الديمقراطية بفعالية، وأعني الأحزاب السياسية القويّة، والقضاء والإعلام المستقلّين، والمراقبين الحياديّين للانتخابات، والجمعيات المدنية المتنوّعة الاتّجاهات، والوظيفة العامّة الفعّالة، واحترام حقوق الأقلّيات. فما عدا الجيش المتجذّر في كلّ جوانب المجتمع المصري، وصاحب المصلحة المباشرة والكبرى في قطاعات واسعة من الاقتصاد، كان تنظيم الإخوان المسلمين يشكّل القوّة الأكبر والأكثر تماسكًا في البلاد. ذلك التنظيم السنّي كان هدفه الأساسي رؤية مصر – وسائر بلدان العالم العربي – خاضعة لحكم الشريعة الإسلامية. الاهتمام الكبير الذي أولاه الإخوان المسلمون لتنظيم القواعد الشعبيّة والعمل الخيري لمساعدة الفقراء، جعل منهم قوّة عدديّة لا يُستهان

بها، على الرغم من أنّ مبارك قد حظر نشاطات التنظيم رسميًا. اعتمد الإخوان المسلمون المشاركة السياسية لا العنف وسيلة لتحقيق أهدافهم، ولا شكّ في أنّ مرشّحيهم كانوا الأوفر حظًّا للفوز في أيّ انتخابات نزيهة وحرّة. لكنّ حكومات كثيرة في المنطقة كانت ترى في الإخوان المسلمين تهديدًا وقوّة تخريبيّة، فضلًا عن أنّ فلسفة التنظيم الأصولية كانت تثير الشكوك حول احترامه للتعدّدية الديمقراطية، ولعلّه كان سيخلق مشكلة في العلاقات الأميركية المصرية.

استمرّ تدفّق المتظاهرين إلى ميدان التحرير، وكذلك الاشتباكات العنيفة بينهم وبين أفراد الشرطة. أمّا مبارك الذي بدا أنّه استيقظ من سباته، فقد ظهر على شاشة التلفزيون المصري في 28 كانون الثاني/يناير معلنًا إقالة حكومته، من دون تقديم أيّ إشارات إلى نيّته الاستجابة لمطالب الإصلاح. كنتُ مقتنعًا بأنّ المشكلة لن تنتهي من تلقاء نفسها، فاستشرت فريقي للأمن القومي للتفكير في استجابة فعّالة. انقسمت آراء الفريق على نحو بدا معه أنّ لكلّ جيل رأيه الخاصّ به. فالأكبر سنًّا والأوسع خبرة، أي جو وهيلاري وغيتس وبانيتا، الذين عرفوا كلّهم مبارك وعملوا معه لسنوات، نصحوني بالحذر. وقد شدّدوا على الدور الذي اضطلعت به حكومته طويلًا في السلام مع إسرائيل، ومحاربة الإرهاب، والشراكة مع الولايات المتّحدة في عدد من القضايا الإقليمية الأخرى. وفيما أقرّوا بضرورة الضغط على الرئيس المصري لتحقيق الإصلاح، حذروني من أنّنا لا يمكن أن نعرف مَن سيحلّ محلّه ولا اتّجاه النظام الجديد. أمّا سامنتا وبن ودنيس وسوزان رايس ومستشار جو للأمن القومي طوني بلينكن، فكانوا مقتنعين بأنّ مبارك قد فقد شرعيته نهائيًّا لدى الشعب المصري. واعتبروا أنّه، بدلًا من التمسّك بنظام استبدادي فاسد على وشك الانهيار على نحو يجعلنا نبدو كأنّنا نؤيّد الاستخدام المتزايد للقوّة ضدّ المتظاهرين، فمن الحكمة استراتيجيًّا – كما من الصواب أخلاقيًّا – أن تنحاز حكومة الولايات المتّحدة إلى جانب قوى التغيير.

كنتُ أشارك مستشاريّ الأصغر سنًّا آمالهم وأولئك الأكبر سنًّا مخاوفهم. وقرّرت أنّ الطريقة الفضلى لتحقيق نتيجة إيجابية هي محاولة إقناع مبارك بتبنّي سلسلة من الإصلاحات الجوهرية، ومنها إلغاء قانون الطوارئ، وإعادة الحرّيات السياسية والصحافية، وتحديد موعد لإجراء انتخابات وطنية حرّة ونزيهة. مثل هذا «الانتقال المنظم للسلطة» كما وصفته هيلاري، كان من شأنه أن يمنح الأحزاب السياسية المعارضة والمرشّحين المحتملين الوقت الكافي لحشد جمهورهم ووضع خطط جدّية، كما سيسمح لمبارك بالتقاعد بصفته رجل دولة طاعنًا في السنّ، ما قد يخفّف من الانطباع السائد في المنطقة بأنّنا على استعداد للتخلّي عن حلفائنا القدامى عند أوّل مشكلة.

من البديهي أنّ محاولة إقناع طاغية عجوز بالرحيل، ولو لمصلحته، أمر في غاية الصعوبة. بعد انتهاء نقاشنا في غرفة الأزمات، اتّصلت بمبارك مجدّدًا

واقترحت عليه تقديم حزمة أكبر من الإصلاحات الجدّية. أجابني الرئيس المصريّ بكثير من الانفعال بأنّ المتظاهرين أعضاء في تنظيم الإخوان المسلمين، وأكّد لي مجدّدًا أنّ الوضع لن يلبث أن يعود إلى طبيعته. ولكنّه وافق على طلبي إرسال مبعوث إلى القاهرة، وهو فرانك ويزنر، سفير الولايات المتّحدة في مصر أواخر الثمانينيات، لإجراء المزيد من المشاورات المكثّفة معه.

إرسال ويزنر للحديث إلى الرئيس المصري وجهًا لوجه كان من أفكار هيلاري، وهو ما وجدتُه منطقيًّا تمامًا. فقد كان ويزنر ممّن يمكن تسميتهم أبناء مؤسّسة السياسة الخارجية الأميركية، ووالده أحد القادة الكبار في السنوات الأولى من عمر وكالة الاستخبارات المركزية، كما كان شخصًا يعرفه مبارك جيّدًا ويثق به. لكنّني أدركت كذلك أنّ العلاقة القديمة التي جمعت ويزنر بمبارك، ومقاربته الدبلوماسية التي تنتمي إلى المدرسة القديمة، قد تجعلانه حذرًا جدًّا في تقويم احتمالات التغيير. فاتّصلت به قبل سفره وزوّدته بتعليمات واضحة بأن «يكون جريئًا». أردته أن يحثّ مبارك على الإعلان أنّه سيتنحّى عن السلطة بعد إجراء الانتخابات، آملًا من تلك الخطوة الدراماتيكيّة أن تقنع المتظاهرين بأنّ التغيير آتٍ لا محالة.

بينما كنّا ننتظر نتيجة مهمة ويزنر، زادت وسائل الإعلام من اهتمامها بردّ فعل إدارتي على الأزمة، وتحديدًا بمعرفة أيّ فريق نقف في صفّه. كنّا حتّى ذلك الحين قد اكتفينا ببعض البيانات العامّة التقليديّة في محاولة لكسب الوقت. لكنّ مراسلي واشنطن الذين كان موقف الكثيرين منهم واضحًا لناحية تأييد المحتجّين، بدأوا يضغطون على غيبس لمطالبته بمعرفة سبب عدم وقوفنا الصريح مع قوى الديمقراطية. وفي تلك الأثناء أراد قادة المنطقة معرفة سبب عدم دعمنا مبارك بقوّة أكبر. وأصرّ نتنياهو على أنّ الحفاظ على النظام والاستقرار في مصر هو الأمر الأهمّ، وإلّا «فسترى إيران هناك في ثانيتين»، كما قال لي. من جهته كان الملك السعوديّ عبد الله أكثر قلقًا، فتوسُّع رقعة الاحتجاجات في المنطقة كان يعني تهديدًا وجوديًا لنظام ملكي عائلي يسحق منذ فترة طويلة كلّ أشكال المعارضة الداخلية. وكذلك كان يعتقد أنّ ثمّة مَن يقف خلف حركة المحتجّين المصريين، وسمّى لي «الجهات الأربع» التي تتحكّم بما يجري بحسب اعتقاده، وهي الإخوان المسلمون، وحزب الله، وتنظيم القاعدة، وحماس.

لكنّ تحليل أولئك الزعماء لم يكن دقيقًا، فالسنّة الذين يشكّلون الغالبية الساحقة من الشعب المصريّ (وجميع الإخوان المسلمين)، لم يكونوا تحت تأثير إيران الشيعية وحزب الله، كما لم يكن هناك أيّ دليل إطلاقًا على أنّ القاعدة أو حماس تقفان خلف التظاهرات بأيّ شكل من الأشكال. ومع ذلك، فإنّ القادة الأصغر سنًّا والإصلاحيّين في المنطقة كالعاهل الأردني الملك عبد الله، كانوا يخشون احتمال اندلاع الاحتجاجات في بلدانهم. وعلى الرغم من

اختيارهم عبارات مدروسة، من الواضح أنّهم كانوا يتوقّعون من الولايات المتّحدة أن تفضّل «الاستقرار» على «الفوضى»، بحسب تعبير بيبي.

في 31 كانون الثاني/يناير، كانت دبّابات الجيش المصري تملأ كلّ شوارع القاهرة، وقطعت الحكومة خدمة الإنترنت عن المدينة، وكان المتظاهرون يخطّطون لإضراب عامّ على مستوى البلاد في اليوم التالي. ثمّ وصل تقرير ويزنر عن لقائه مبارك وفيه أنّ الرئيس المصري سيلتزم علنًا بعدم الترشّح لولاية أخرى لكنّه لم يوافق على إلغاء قانون الطوارئ أو دعم الانتقال السلمي للسلطة. أدّى هذا التقرير إلى تعميق الانقسام داخل فريقي للأمن القومي. فأعضاؤه الأكبر سنًّا رأوا في تنازل مبارك مبرّرًا كافيًا لمواصلة تأييده، بينما اعتبر الأعضاء الأصغر سنًا أنّ هذه الخطوة، فضلًا عن قرار مبارك المفاجئ تعيين رئيس استخباراته، عمر سليمان، نائبًا للرئيس، ليسا سوى مجرّد استراتيجية للمماطلة لا تكفي لتهدئة المتظاهرين. أخبرني توم دونيلون ودنيس أنّ حدّة النقاش ارتفعت بينهم، وأنّ المراسلين كانوا يلاحظون التناقض بين تصريحات جو وهيلاري الحذرة والساعية إلى التهدئة، وتصريحات غيبس والآخرين التي كانت تنتقد مبارك علانية.

للتأكّد من توحيد المواقف بانتظار تحديد خطوتنا التالية، قرّرتُ المشاركة فجأة في اجتماع مسؤولي مجلس الأمن القومي في غرفة الأزمات في وقت متأخّر من بعد ظهر الأوّل من شباط/فبراير. ما كدنا نبدأ حتّى أخبرنا أحد المساعدين أنّ مبارك يتوجّه بكلمة إلى الشعب المصري عبر التلفزيون الوطنيّ. شغّلنا جهاز التلفزيون لمتابعة الكلمة، فرأيناه ببزّة دكناء يقرأ نصًّا مكتوبًا، بدا منه أنّه يفي بوعده لويزنر، فقد أعلن أنّه لم يكن ينوي أبدًا الترشّح لولاية رئاسيّة أخرى، وأنّه سيدعو البرلمان المصري – الذي يسيطر عليه بالكامل – لمناقشة إجراء انتخابات مبكرة. لكنّه لم يتحدّث عن انتقال السلطة إلّا بعبارات غامضة، لا بدّ من أنّها جعلت المشاهدين المصريّين يستنتجون أنّ رئيسهم سيحنث بكلّ وعوده حالما تخمد الاحتجاجات. والواقع أنّ الرئيس المصري خصّص الجزء الأكبر من خطابه لاتّهام المحرّضين وقوى سياسية لم يسمّها بخطف الاحتجاجات لزعزعة أمن الوطن واستقراره. وأصرّ على أنّه سيستمرّ في القيام بمسؤولياته بصفته «لم يكن يومًا طالب سلطة أو جاه»، وبحماية مصر من مثيري الفوضى وأعمال العنف. عندما أنهى كلمته، أطفأ أحدهم شاشة التلفزيون، وملت بجسدي إلى الخلف في مقعدي، ومددت ذراعيّ خلف رأسي.

«هذا لن يكفي»، قلت.

أردت القيام بمحاولة أخيرة لإقناع مبارك بإطلاق عملية انتقال حقيقي للسلطة. عدت إلى المكتب البيضاوي وطلبته بالهاتف، كما شغّلت مكبّر الصوت حتى يتمكّن المستشارون من سماع المكالمة. بدأت بالثناء على قراره عدم الترشّح مرّةٍ أخرى. كنت أتخيّل صعوبة أن يصغي مبارك إلى ما

أنوي قوله، وهو الذي تولّى السلطة وأنا لا أزال طالبًا جامعيًّا، وتعاقب وهو في منصبه، أربعة رؤساء أميركيّين من أسلافي. قلت:

«الآن وقد اتّخذت قرارك التاريخي بانتقال السلطة، أريد أن أناقش معك كيف سيتمّ هذا الانتقال. أقول لك هذا بكلّ احترام... أريد إطلاعك بصدق على رؤيتي لما أعتقد أنّه سيحقق أهدافك».

ثمّ دخلت في صلب الموضوع وقلت له إنّه إن لم يتنحَّ وماطل في العملية الانتقالية، فستستمرّ الاحتجاجات وربّما تخرج عن السيطرة. وإذا أراد ضمان انتخاب حكومة مسؤولة لا يهيمن عليها الإخوان المسلمون، فقد حان الوقت لتنحّيه واستخدام مكانته من موقعه في الظلّ للمساعدة في تشكيل حكومة مصرية جديدة.

على الرغم من أنّني كنت ومبارك نتحادث بالإنكليزية عادة، فقد اختار هذه المرّة أن يخاطبني بالعربية. لكنّي لم أكن بحاجة إلى مترجم لالتقاط الانفعال في صوته، فقد قال بصوت أخذ يرتفع:

«أنت لا تفهم ثقافة الشعب المصري. سيادة الرئيس أوباما، إذا سمحتُ بأن يجري الانتقال بهذه الطريقة، فسيشكّل ذلك خطرًا شديدًا على مصر».

أقررتُ له بأنّني لا أعرف الثقافة المصرية مثله، وأنّه أقدم منّي عهدًا بكثير في السياسة. وأضفت:

«ولكنْ ثمّة أوقات في التاريخ لا تعود فيها الأمور كما كانت. لقد خدمتَ بلدك جيدًا لأكثر من ثلاثين عامًا، وأنا أريد التأكّد من أنّك تغتنم هذه اللحظة التاريخية بطريقة تجعلك تترك خلفك إرثًا عظيمًا».

دام السجال بيننا عدّة دقائق، أصرّ خلالها مبارك على ضرورة بقائه في منصبه، وعلى أنّ الاحتجاجات لن تلبث أن تنتهي. وختم المكالمة بالقول:

«أنا أعرف شعبي، إنّه عاطفيّ. سأحدّثك قريبًا يا سيادة الرئيس، وأقول لك إنّني كنت على حق».

أقفلت الخطّ. خيّم الصمت التامّ على المكتب، وحدّقت بي عيون الجميع. لقد أسديتُ لمبارك أفضل نصائحي، وعرضتُ عليه خطّة خروج مشرّف. كنت أعلم أنّ أيّ زعيم سيحلّ محلّه قد يكون شريكًا أسوأ للولايات المتّحدة، وربّما رئيسًا أسوأ للشعب المصري. الحقيقة أنّني كنت مستعدًّا لقبول أيّ خطّة انتقال حقيقية يقدّمها، ولو أنّها حافظت على قسم كبير من شبكة النظام القائمة. كنت واقعيًا بالقدر الكافي لأدرك أنّني لولا عناد أولئك الشبّان والشابّات في ميدان التحرير وإصرارهم، لبقيتُ أتعاون مع مبارك حتّى نهاية فترة رئاستي، على الرغم من أنّ كلّ ما كان يمثّله، تمامًا كما كنت سأستمرّ في التعاون مع سائر «الأنظمة الاستبدادية الفاسدة والمتعفنة»، كما يحبّ بن تسميتها، والتي تسيطر على حياة الناس في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لكنّ أولئك الشبّان والشابّات لم يغادروا ميدان التحرير. وبفعل إصرارهم الشديد على حياةٍ أفضل، انضمّ إليهم آخرون من أمّهات وعمّال وإسكافيّين

وسائقي أجرة. أولئك المئات من الآلاف سقط عنهم خوفهم، ولو لبرهة وجيزة، وقرّروا أنّهم لن يوقفوا احتجاجاتهم، إلّا إذا أيقظ فيهم مبارك خوفهم بالطريقة الوحيدة التي يعرفها، أي بالضرب والرصاص والاعتقال والتعذيب. لم أستطع في وقت سابق من رئاستي التأثير في حملة القمع الوحشيّة التي شنّها النظام الإيراني ضدّ متظاهري الحركة الخضراء. قد لا أكون قادرًا على منع الصين أو روسيا من سحق المنشقين لديهما، لكنّ نظام مبارك تلقى مليارات الدولارات من جيوب المكلّفين الأميركيين. وقد زوّدناه بالأسلحة، وقدّمنا له المعلومات، ودرّبنا ضبّاطه. ولم أكن مستعدًّا للسماح للشخص الذي تلقى تلك المساعدات، والذي نعتبره حليفًا، بارتكاب أعمال عنف وحشية ضدّ متظاهرين مسالمين أمام أنظار العالم بأسره. فقبولي بذلك كان من شأنه بحسب رأيي أن يلحق ضررًا كبيرًا بأميركا، وكذلك بي.

قلت لفريقي:

«لنعدّ بيانًا ندعو فيه مبارك إلى التنحّي فورًا».

على عكس ما يعتقده الكثيرون في العالم العربي (وعدد غير قليل من المراسلين الأميركيين)، الولايات المتّحدة ليست محرّك دمى كبيرًا يتلاعب بخيوط البلدان التي يتعامل معها وفقًا لأهوائه. وحتى الحكومات التي تعتمد على مساعداتنا العسكرية والاقتصادية تفكّر قبل كلّ شيء في بقائها، ولم يكن نظام مبارك باستثناء. فبعدما عبّرتُ علنًا عن اقتناعي بأنّ الوقت حان لتبدأ مصر عملية انتقال سريعة للسلطة، ظلّ مبارك على موقف التحدّي، وسعى لمعرفة إلى أين يمكنه الوصول في ترهيب المتظاهرين. في اليوم التالي، وأمام عيون الجيش المصري الذي لم يحرّك ساكنًا، نزل مناصرو مبارك إلى ميدان التحرير، وبعضهم يركبون جمالًا أو خيولًا، ومسلّحين بالسياط والهراوات، فيما راح آخرون يقذفون القنابل الحارقة والحجارة من أسطح المنازل المحيطة، ثمّ بدأوا بالاعتداء على المتظاهرين الذين قُتل منهم ثلاثة وأصيب ستمئة بجروح، فيما اعتقلت السلطات أكثر من خمسين صحافيًا وناشطًا في مجال حقوق الإنسان. استمرّت أعمال العنف حتّى اليوم التالي، وترافقت مع تظاهرات مضادّة حاشدة نظّمتها الحكومة. حتى إنّ القوّات الموالية لمبارك بدأت بالإساءة إلى المراسلين الأجانب، متّهمة إيّاهم بتحريض المعارضة.

التحدّي الأكبر الذي واجهني خلال تلك الأيّام الحافلة بالتوتّر كان إبقاء كلّ أفراد إدارتي على الموجة عينها. كانت الرسالة التي بعث بها البيت الأبيض واضحة. وعندما سُئل غيبس عمّا عنيتُه بقولي إنّ انتقال السلطة في مصر يجب أن يبدأ «الآن»، أجاب ببساطة: «الآن يعني أمس». نجحنا أيضًا في إقناع حلفائنا الأوروبيين بإصدار بيان مشترك يحاكي تصريحي. ولكنّ هيلاري أجرت في الفترة عينها تقريبًا مقابلة صحافيّة على هامش مؤتمر أمني منعقد في

ميونيخ، بذلت خلالها جهدًا كبيرًا للتحذير من مخاطر أيّ انتقال سريع للسلطة في مصر. وفي المؤتمر عينه أعرب فرانك ويزنر، الذي لم يعد له أيّ دور رسمي في الإدارة وأوضح أنّه يتحدّث بصفته الشخصيّة، عن رأيه بضرورة بقاء مبارك في السلطة خلال أيّ فترة انتقالية. عند سماعي هذا، طلبت من كايتي الاتّصال بوزيرة خارجيتي، وحين كلّمتها عبر الهاتف، لم أُخفِ استيائي، وقلت لها:

«أعرف جيّدًا المشكلات المحتملة التي قد يسبّبها ابتعادنا عن مبارك، لكنّني اتّخذت قرارًا، ولا أريد أيّ رسائل متناقضة». وقبل أن تتمكّن هيلاري من الردّ، أضفت: «قولي لويزنر إنّني لا أبالي بالصفة التي يتحدّث بها. فليصمت».

على الرغم من الخيبة التي تطبع أحيانًا علاقتي بمؤسّسات أمنية لم تحبّذ فكرة تنحّي مبارك عن حكم مصر، ربّما كان لتلك المؤسّسات نفسها، ولا سيّما البنتاغون وأجهزة الاستخبارات، تأثير أكبر في مسار الأحداث في مصر مقارنةً بأيّ دعوة تصدر عن البيت الأبيض للتحلّي بالمبادئ السامية. فقد كان غيتس ومولن وبانيتا وبرينان وآخرون يتواصلون سرًّا مرّة أو مرّتين في اليوم مع ضبّاط رفيعي المستوى في الجيش وأجهزة الاستخبارات المصرية، ليوضحوا لهم أنّ أيّ قمع قد يمارسه الجيش على المتظاهرين ستكون له عواقب وخيمة على مستقبل العلاقات بين الولايات المتّحدة ومصر. كان المعنى الضمني لهذا التواصل العسكري واضحًا: إنّ التعاون الأميركي المصري وما يرافقه من مساعدات ليس رهنًا ببقاء مبارك في السلطة. لذلك ربّما كان على القادة العسكريين ومسؤولي الاستخبارات المصريين التفكير بعناية في السبل الفضلى للحفاظ على مصلحة مؤسّساتهم.

بدا أنّ اتّصالاتنا فعلت فعلها، فمساء يوم 3 شباط/فبراير، فصل الجيش المصري بين القوّات الموالية لمبارك والمتظاهرين، وتراجعت وتيرة اعتقالات الصحافيين والناشطين. هذا التغيّر في موقف الجيش شجّع المزيد من المتظاهرين على التوافد بسلام إلى ميدان التحرير. تمسّك مبارك بالسلطة أسبوعًا آخر، متعهّدًا بعدم الرضوخ لـ«الضغوط الأجنبية». ولكن في 11 شباط/ فبراير، أي فقط بعد أسبوعين ونصف من نزول أوّل تظاهرة إلى ميدان التحرير، ظهر نائب الرئيس سليمان وقد بدا عليه الإرهاق على شاشة التلفزيون المصري ليعلن أنّ مبارك تنحّى عن منصبه وأنّ حكومة تصريف للأعمال بقيادة المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة ستعدّ لإجراء انتخابات جديدة.

جلسنا في البيت الأبيض نشاهد قناة سي.أن.أن. تنقل احتفالات الحشود في ميدان التحرير. كما شعر كثيرون في فريقنا بالابتهاج، وبعثت إليّ سامنتا برسالة تعبّر فيها عن فخرها بكونها من أفراد الإدارة، وحين سرنا في الرواق إلى حيث كان الصحافيّون ينتظروننا، لم يستطع بن محو الابتسامة عن وجهه. وقال لي: «إنّه لأمر مدهش حقًا أن نكون جزءًا من التاريخ بهذا الشكل».

طبعت كايتي صورة ووضعتها على مكتبي، ظهرت فيها مجموعة من المتظاهرين الشبّان في ميدان التحرير يرفعون لافتة كُتب عليها «نعم نستطيع».

شعرت بالارتياح والتفاؤل الحذر. ومع ذلك، وجدتني أفكّر أحيانًا في مبارك الذي استضفته قبل أشهر فقط في غرفة الطعام العائلية القديمة. بدلًا من الفرار من البلاد، قرّر الزعيم العجوز الإقامة في منزله في شرم الشيخ. وتخيّلتُه جالسًا هناك في قاعة فخمة، والضوء الخافت يرسم ظلالًا على وجهه، غارقًا في وحدته وأفكاره.

كنت أعلم أنّه على الرغم من كلّ الاحتفالات وجوّ التفاؤل السائد، لم يكن انتقال السلطة في مصر سوى بداية الصراع من أجل روح العالم العربي، وهو صراع لا يمكن التكهّن بنتائجه أبدًا. تذكّرت مكالمتي التي أجريتها بُعيد دعوتي مبارك إلى التنحّي مع الشيخ محمد بن زايد وليّ عهد أبو ظبي والحاكم الفعلي لدولة الإمارات العربية المتّحدة، والشابّ المرهف الطباع والمقرّب من السعوديّين، والذي ربّما كان أكثر قادة منطقة الخليج حنكة. خلال تلك المكالمة أخبرني الشيخ محمد بن زايد بصريح العبارة كيف كان وقع دعوتي تلك في المنطقة العربية.

أخبرني الشيخ محمد بن زايد أنّ التصريحات الأميركية بشأن مصر كانت محلّ متابعة عن كثب في دول الخليج، وبقلق متزايد. ماذا سيحدث إذا دعا المتظاهرون في البحرين الملك حمد إلى التنحّي؟ هل ستصدر الولايات المتّحدة بيانًا مشابهًا لما أصدرته بشأن مصر؟

أخبرته أنّني آمل أن أتمكّن من العمل معه ومع الآخرين لئلّا أضطرّ إلى الاختيار بين الإخوان المسلمين واحتمال حدوث صدامات عنيفة بين الحكومات وشعوبها.

قال لي الشيخ محمد بن زايد يومذاك: «البيانات لا تؤثّر في مبارك كما ترى، لكنّها تؤثّر في المنطقة». وذكر أنّه إذا انهارت مصر وتولّى الإخوان المسلمون السلطة، فهناك ثمانية قادة عرب آخرين قد يسقطون، ولهذا كان ينتقد بياني. وقال لي: «هذا يدلّ على أنّ الولايات المتّحدة ليست شريكًا يمكننا الوثوق به على المدى الطويل».

كان صوته هادئًا وباردًا، وأدركت أنّه لا يطلب مساعدتي، بل يحذّرني. مهما حدث لمبارك، لم يكن النظام القديم ينوي التنازل عن السلطة بدون قتال.

على أثر استقالة مبارك بلغت التظاهرات المناهضة للحكومات في البلدان الأخرى حجمًا وزخمًا غير مسبوقين، بعدما تنامت أعداد الذين يعتقدون أنّ التغيير ممكن. نجحت بعض الأنظمة في أن تجري بعض الإصلاحات الرمزية على الأقلّ، استجابة لمطالب المحتجين وتجنّبًا لإراقة الدماء أو الاضطرابات العنيفة: فالجزائر رفعت قانون الطوارئ المفروض منذ تسعة عشر عامًا،

وشرع الملك المغربيّ بإصلاحات دستورية زادت قليلًا من سلطات البرلمان المنتخب، ولم يلبث الملك الأردنيّ أن حذا حذوه. غير أنّ كثيرين من الحكّام العرب لم يتعلّموا ممّا جرى في مصر إلّا ضرورة سحق الاحتجاجات بقوّة وبدون رحمة، مهما اقتضى ذلك من عنف أو مهما بلغ حجم الانتقادات الدوليّة.

من بين البلدان التي شهدت أسوأ أعمال العنف سوريا والبحرين، حيث كانت الانقسامات الطائفية شديدة والحكم بيد أقلّية ذات امتيازات واسعة، ممّا أثار امتعاض الأكثرية الشعبية. في سوريا، أدّى اعتقال وتعذيب خمسة عشر تلميذًا كتبوا شعارات مناهضة للحكومة على الجدران في آذار/مارس 2011 إلى اندلاع احتجاجات كبيرة ضدّ النظام العلويّ بقيادة الرئيس بشار الأسد في العديد من المناطق ذات الغالبية السنّية في البلاد. وبعد فشل الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه والضرب والاعتقالات الجماعية في إخماد التظاهرات، شنّت قوّات الأمن التابعة للأسد عمليات عسكرية واسعة النطاق في عدّة مدن، ولجأت إلى استخدام الرصاص الحيّ، والدبّابات، وتفتيش المنازل. وفي هذا الوقت، وتمامًا كما توقع الشيخ محمد بن زايد، سارت في شوارع المنامة، عاصمة مملكة البحرين الصغيرة، تظاهرات ضخمة كانت شيعيّة في غالبيّتها، ضدّ حكم الملك حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة. ردّت الحكومة البحرينية باستخدام القوّة ما أدّى إلى مقتل عشرات المتظاهرين وإصابة المئات. أدّى الغضب من وحشية الشرطة إلى تأجيج حركة تظاهرات أضخم، ما دفع بالملك الذي شعر بأنّه محاصر إلى خطوة غير مسبوقة، فطلب مساعدة الجيشين السعودي والإماراتي في قمع مواطنيه.

قضيت وفريقي ساعات نفكّر في كيفية التأثير في مجرى الأحداث في سوريا والبحرين، لكنّ خياراتنا كانت للأسف محدودة للغاية. فسوريا خصم قديم للولايات المتّحدة، ومتحالفة تاريخيًا مع روسيا وإيران، فضلًا عن دعمها لحزب الله. ومن دون نفوذ اقتصادي أو عسكري أو دبلوماسي كما كان لنا في مصر، فإنّ إداناتنا الرسمية لنظام الأسد (وكذلك الحصار الاقتصادي الذي فرضناه لاحقًا) لم يكن لها تأثير حقيقي. كذلك كان بوسع الأسد الاعتماد على روسيا لاستخدام حق النقض ضدّ أيّ جهود قد نقوم بها لفرض عقوبات دولية عبر مجلس الأمن الدولي. أمّا في البحرين فقد واجهتنا مشكلة معاكسة، فالدولة حليف قديم للولايات المتّحدة وفيها قاعدة للأسطول الخامس للبحرية الأميركية. سمحت لنا تلك العلاقة بالضغط سرًّا على الملك حمد ووزرائه للاستجابة لبعض مطالب المحتجّين والحدّ من عنف الشرطة. لكنّ المؤسّسة الحاكمة في البحرين اعتبرت المتظاهرين أعداءً واقعين تحت التأثير الإيراني ويجب احتواؤهم. كما كان النظام البحريني، بالتنسيق مع السعوديين والإماراتيين، ينوي أن يُجبرنا على الاختيار، وكنّا كلّنا نعلم أنّنا لا نستطيع آنذاك المخاطرة بموقعنا الاستراتيجي في الشرق الأوسط وقطع علاقاتنا بثلاث دول خليجية.

في عام 2011، لم يكن أحد يشكّك في نفوذنا المحدود في سوريا، فهذا التشكيك أتى لاحقًا. ولكن على الرغم من تصريحاتنا المتعدّدة التي أدانت العنف في البحرين، ومن جهودنا للوساطة في حوار بين الحكومة وقادة المعارضة من الشيعة الأكثر اعتدالًا، فإنّ عدم انفصالنا عن حمد أثار موجة انتقادات واسعة، ولا سيّما في أعقاب موقفنا من مبارك. لم يكن بوسعي شرح هذا التناقض الواضح بطريقة لائقة، ما خلا الاعتراف بأنّ العالم هو كتلة من العقد، وبأنّني مضطرّ في سياستي الخارجية إلى الموازنة باستمرار بين المصالح المتضاربة، تلك التي أوجدتها خيارات الإدارات السابقة والظروف الحاليّة، وأنّ استحالة تقديم مبادئ حقوق الإنسان التي نجاهر بها على أيّ اعتبارات أخرى أحيانًا، لا تعني أنّني يجب ألّا أحاول القيام بما أستطيع، حينما أستطيع، من أجل تعزيز ما أعتبرها القيم الأميركية العليا.

ولكن ماذا لو بدأت حكومة ما بقتل الآلاف من مواطنيها، وكانت للولايات المتّحدة القدرة على منعها؟ ماذا نفعل حينذاك؟

حكم معمّر القذافي ليبيا طوال اثنين وأربعين عامًا بوحشيّة كانت ترقى إلى درجة الجنون، حتى بمعايير أمثاله من الحكّام الدكتاتوريين. تميّز ذلك الرجل بمواقفه الطنّانة وهذيانه وسلوكه الشاذّ (حاول قبل انعقاد اجتماعات الجمعية العامّة للأمم المتّحدة في عام 2009 في نيويورك، الاستحصال على موافقة لنصب خيمة بدوية ضخمة في وسط سنترال بارك لإقامته وإقامة أفراد حاشيته)، لكنّه كان يملك قدرة هائلة على قمع المعارضة في بلاده باستخدام الشرطة السرّية، وقوّات الأمن، وميليشيات عاملة برعاية الدولة، لسجن وتعذيب وقتل كلّ مَن يجرؤ على معارضته. كما كانت حكومته طوال ثمانينيات القرن الماضي من أكبر رعاة الإرهاب الدوليّ، فسهّلت تنفيذ هجمات مروّعة كتفجير طائرة بان آم خلال الرحلة رقم 103 في عام 1988، الذي قُتل فيه مواطنون من إحدى وعشرين دولة، بمن فيهم 189 أميركيًا. حاول القذافي في الفترة الأخيرة أن يجعل من نفسه شخصًا جديرًا بالاحترام عبر إنهاء دعمه للإرهاب الدولي وتفكيك برنامجه النووي الناشئ، ما دفع الدول الغربية، ومنها الولايات المتّحدة، إلى استئناف العلاقات الدبلوماسية مع نظامه. أمّا في داخل ليبيا نفسها فلم يتغيّر شيء.

بعد أقلّ من أسبوع على تنحّي مبارك في مصر، أطلقت قوّات الأمن التابعة للقذافي النار على مجموعة كبيرة من المدنيين الذين تجمّعوا احتجاجًا على اعتقال محامٍ مدافع عن حقوق الإنسان. وفي أيّام قليلة، توسّعت رقعة الاحتجاجات وقُتل أكثر من مئة شخص. ولم يمضِ أسبوع حتّى بات جزء كبير من البلاد في حالة تمرّد، وسيطرت القوّات المعارضة للقذافي على بنغازي، ثانية كبريات المدن في ليبيا. وبدأ الدبلوماسيون الليبيون والموالون السابقون للنظام، بمن فيهم سفير البلاد لدى الأمم المتّحدة، يعلنون انشقاقهم مناشدين

المجتمع الدولي مساعدة الشعب الليبي. اتّهم القذافي المحتجّين بأنّهم واجهة لتنظيم القاعدة، وأطلق حملة ترهيب في البلاد معلنًا أنّ «كلّ شيء سيحترق». ومع بداية شهر آذار/مارس، بلغ عدد القتلى ألفًا.

تلك المجازر التي كانت تتزايد عنفًا أثارت غضبنا الشديد، فسارعنا إلى بذل كلّ ما في وسعنا – ما عدا اللجوء إلى القوّة العسكرية – للجم القذافي. دعوتُه للتخلّي عن السلطة بحجّة أنّه فقد الشرعية للحكم، وفرضنا عقوبات اقتصادية، وجمّدنا أصولًا بمليارات الدولارات يملكها وأفراد أسرته، وأعلنّا في مجلس الأمن الدولي حظرًا على بيع الأسلحة لنظامه، وأحلنا قضيّة ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة القذافي وآخرين على ارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية. لكنّ الزعيم الليبي لم يرتدع، وتوقّع المحللون أنّ وصول قوّاته إلى بنغازي سيعني سقوط عشرات آلاف القتلى.

في الوقت نفسه ارتفعت أصوات بعض منظمات حقوق الإنسان وعدد من الصحافيّين، تلاهم أعضاء في الكونغرس ووسائل إعلام كثيرة، تطالب الولايات المتّحدة بالقيام بعمل عسكري لردع القذافي. رأيت في تلك المطالب دليل رقيّ أخلاقيّ في نواحٍ كثيرة. فخلال معظم التاريخ الأميركيّ، كان التفكير في استخدام قوّاتنا لمنع إحدى الحكومات من قتل شعبها لا يلقى أيّ صدى، لأنّ عنف الدولة سلوك شائع، ولأنّ صانعي السياسات الأميركيين لم يعتبروا موت الأبرياء في كمبوديا أو الأرجنتين أو أوغندا أمرًا يتعلّق بمصالحنا، ولأنّ العديد من الجناة كانوا حلفاء لنا في محاربة الشيوعية (بما في ذلك الانقلاب العسكري الذي قيل إنّ وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية دعمته لإطاحة الحكومة الشيوعية في إندونيسيا في عام 1965، أي قبل عامين من وصولي ووالدتي إلى هناك، وأدّى إلى مقتل ما يتراوح بين نصف مليون ومليون إنسان). ولكنّ التغطية الإعلاميّة العالمية المتزايدة لتلك الجرائم أثناء ارتكابها، وصعود أميركا لتصبح القوّة العظمى الوحيدة في العالم بعد الحرب الباردة، فرضا في تسعينيات القرن الماضي إعادة نظر في مبدأ عدم تدخّل الولايات المتّحدة، وهو ما أدّى إلى التدخّل الناجح لحلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتّحدة في الصراع الدائر في البوسنة. وفي الواقع، كان التزام الولايات المتّحدة بأن تجعل من منع الفظائع أولوية في سياستها الخارجية، يشكّل الفكرة المحوريّة لكتاب سامنتا، وأحد الأسباب التي جعلتني آتي بها إلى البيت الأبيض.

ومع ذلك، وعلى الرغم من رغبتي الشديدة في إنقاذ الأبرياء من الطغاة، تردّدتُ في إصدار أوامري بتنفيذ عمل عسكري ضدّ ليبيا، للسبب نفسه الذي جعلني أرفض اقتراح سامنتا تضمين خطابي، لمناسبة نيلي جائزة نوبل، عبارة «مسؤوليّة حماية» المدنيّين من حكوماتهم في العالم كلّه. أين ينتهي الالتزام بالتدخّل؟ وما هي المعايير؟ ما عدد الذين يجب أن يتعرّضوا للخطر والذين يجب أن يُقتِلوا قبل المباشرة بردّ فعل عسكري أميركي؟ لماذا ليبيا وليس

الكونغو، مثلًا، حيث أدّت الصراعات الأهلية إلى مقتل الملايين من المدنيين؟ هل نتدخّل فقط حيث لا احتمال لوقوع ضحايا أميركيين؟ عندما أرسل بيل كلينتون قوّات العمليات الخاصّة إلى الصومال في عام 1993 للقبض على بعض قادة أحد التنظيمات المتقاتلة، بهدف دعم جهود حفظ السلام الأميركية، كان يعتقد أنّ المخاطر قليلة. ومع ذلك، ففي ذلك الحادث المعروف باسم «سقوط الصقر الأسود»، قُتل ثمانية عشر جنديًا أميركيًّا وأصيب ثلاثة وسبعون آخرون.

الحقيقة هي أنّ الحرب ليست نظيفة أبدًا وتؤدّي دائمًا إلى عواقب غير متوقّعة، حتى عندما تُشنّ من أجل قضيّة عادلة وضدّ دول عاجزة ظاهريًّا. وفي حالة ليبيا، حاول أنصار تدخّل الولايات المتّحدة التعتيم على تلك الحقيقة عبر التمسّك بفكرة فرض منطقة حظر طيران على المقاتلات التابعة لنظام القذافي لمنعها من قصف المدنيين، باعتبارها طريقة خالية من الأخطاء والمخاطر لإنقاذ الشعب الليبي. (من الأسئلة النموذجية التي طرحها أحد مراسلي البيت الأبيض آنذاك: «ما عدد الذين يجب أن يموتوا قبل أن نقوم بهذه الخطوة؟») ولكن فاتهم أنّ فرض منطقة حظر طيران في المجال الجوي الليبي يقتضي منا أولًا إطلاق صواريخ على طرابلس الغرب لتدمير الدفاعات الجوّية الليبية، وهو عمل حربي واضح ضدّ دولة لا تشكّل أيّ تهديد لنا. وفضلًا عن ذلك، لا شيء كان يضمن أنّ منطقة الحظر الجوّي سيكون لها أيّ تأثير، لأنّ القذافي كان يستخدم القوّات البرّية لا القصف الجوّي لمهاجمة معاقل المعارضة.

من جهة ثانية كانت أميركا آنذاك غارقة حتّى أذنيها في الحروب في العراق وأفغانستان. كما كنت قد أصدرت أوامري قبل وقت قصير للقوّات الأميركية في المحيط الهادئ بمساعدة اليابانيين في معالجة آثار الحادث النووي – الأسوأ منذ تشيرنوبيل – الناجم عن تسونامي دمّر مدينة فوكوشيما. وقد ساورنا قلق حقيقيّ من احتمال توسّع رقعة الإشعاعات النوويّة لتبلغ الساحل الغربي للولايات المتّحدة. إضافة إلى أنّني كنت أواجه اقتصادًا لم يكد يخرج من حالة الركود، وأغلبيّة جمهورية في الكونغرس تعهّدت بنسف كلّ ما أنجزته إدارتي في العامين الماضيين، لذلك وجدت أنّ من التهوّر شنّ حرب جديدة في بلد بعيد لا أهمّية استراتيجية له بالنسبة إلى الولايات المتّحدة. كذلك شاركني رأيي بيل دالي، الذي لم يمضِ شهران على تعيينه رئيسًا لموظّفي البيت الأبيض، والذي بدا مدهوشًا حتّى من ورود تلك الفكرة ببال أحد.

«لعلّي أغفلتُ أمرًا ما، سيّدي الرئيس»، قال لي بيل خلال أحد اجتماعاتنا المسائية، «لكن لا أظنّنا خسرنا انتخابات نصف الولاية لأنّ الناخبين اعتبروك لا تقوم بما يكفي في الشرق الأوسط. اسأل عشرة أميركيّين عاديّين تجد أنّ تسعة منهم يجهلون حتى أين تقع ليبيا».

ولكن، مع تواصل التقارير الواردة من ليبيا عن تدفّق الجرحى على المستشفيات، والإعدامات الاعتباطية التي تنفّذ بحقّ الشبّان في الشوارع، تزايد التأييد العالميّ لفكرة التدخّل. كذلك فوجئ الكثيرون بتصويت جامعة الدول العربية على قرار يؤيّد التدخّل الدولي ضدّ القذافي، وهي إشارة ليست فقط إلى بلوغ العنف في ليبيا مستوى خطيرًا، بل أيضًا إلى أنّ السلوك الشاذّ للزعيم الليبيّ وتدخّله في شؤون الدول الأخرى قد جعلاه معزولًا تمامًا عن نظرائه من القادة العرب. ولعلّ قرار الجامعة كان أيضًا وسيلة عمليّة بالنسبة إلى بعض دول المنطقة لصرف الانتباه عن انتهاكات أنظمتها لحقوق الإنسان، لأنّ دولًا مثل سوريا والبحرين ظلّت تتمتّع بالتقدير داخل جامعة الدول العربيّة. وفي هذا الوقت، اتّخذ نيكولا ساركوزي، الذي تعرّض لأشدّ الانتقادات في فرنسا بسبب دعمه نظام بن علي في تونس حتى النهاية، قرارًا مفاجئًا بأن يجعل من إنقاذ الشعب الليبي قضيّة شخصيّة. فأعلن مع ديفيد كاميرون نيّة فرنسا والمملكة المتّحدة طرح قرار عاجل على مجلس الأمن يسمح لتحالف دوليّ بفرض منطقة حظر طيران فوق ليبيا، وهو ما بات علينا اتّخاذ قرار بشأنه.

في 15 آذار/مارس، دعوتُ فريقي للأمن القومي إلى اجتماع لمناقشة القرار الذي سيُتّخذ في مجلس الأمن. بدأ الاجتماع بعرض تقرير عن تقدّم قوّات القذافي: كانت القوّات الليبية المعزّزة بالأسلحة الثقيلة على وشك السيطرة على بلدة قريبة من بنغازي، بما يسمح لها بقطع المياه والطعام والكهرباء عن سكّان المدينة البالغ عددهم 600 ألف نسمة. وكان القذافي يتعهّد بتعقّب خصومه «منزل منزل، دار دار، زقاق زقاق، فرد فرد، حتّى تطهير البلاد من الأوساخ والحثالة». سألتُ مايك مولن ما الفرق الذي قد تحدثه منطقة حظر الطيران، فأجاب بأنّها لن تفيد بشيء ما دام القذافي يستخدم القوّات البرّية دون غيرها تقريبًا، وأكّد لي أنّ الطريقة الوحيدة لمنع الهجوم على بنغازي هي باستهداف تلك القوّات بضربات جوّية مباشرة.

«بتعبير آخر»، قلتُ، «يُطلب منّا المشاركة في فرض منطقة حظر طيران تجعل الجميع يبدون كأنّهم يفعلون شيئًا ما، لكنّ ذلك لن ينقذ بنغازي».

بعد ذلك سألت الحاضرين في الاجتماع عن توصياتهم. فعارض غيتس ومولن بشدّة أيّ عمل عسكري أميركي، وشدّدا على أنّ المهمّات التي تقوم بها قوّاتنا في العراق وأفغانستان تشكّل ضغطًا كبيرًا عليها. كما أنّهما عبّرا عن اقتناعهما – وهو ما كان صحيحًا برأيي – بأنّ الجيش الأميركي سيتحمّل في النهاية العبء الأكبر في أيّ عملية في ليبيا، بالرغم من خطاب ساركوزي وكاميرون. واعتبر جو أنّ من الحماقة التورّط في حرب أخرى خارج البلاد، بينما ظلّ بيل على دهشته لأنّنا نجري هذا النقاش حتّى.

واصلتُ الإصغاء إلى الآراء، وبدأت الأصوات المؤيّدة للتدخّل تحدث فرقًا. اتّصلنا بهيلاري التي كانت في باريس للمشاركة في اجتماع مجموعة الثماني،

فقالت لنا إنّ لقاءها بزعيم المعارضة الليبي أثار انطباعها. وكانت على الرغم من موقفها الواقعيّ السابق في موضوع مصر، أو حتّى بسبب ذلك الموقف تحديدًا، تؤيّد مشاركتنا في تحالف دوليّ. ومن مكتبنا في مقرّ هيئة الأمم المتّحدة في نيويورك، قالت لنا سوزان رايس إنّ الوضع يذكّرها بتقاعس المجتمع الدولي عن التدخّل لمنع الإبادة الجماعية في رواندا في عام 1994. كانت رايس آنذاك عضوًا في مجلس الأمن القومي التابع لبيل كلينتون، وظلّ تقاعسنا عن أيّ عمل يقضّ مضجعها. وقالت إنّه إن كان من شأن عمليّة صغيرة نسبيًّا أن تنقذ أرواح البشر، فعلينا القيام بها. لكنّها قالت إنّ علينا بدلًا من الموافقة على فرض منطقة حظر طيران، تقديم مشروع قرار خاصّ بنا يسعى للحصول على تفويض أوسع لاتّخاذ كلّ الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين الليبيين من قوّات القذافي. أعرب عدد من الأفراد الأصغر سنًّا في الفريق عن قلقهم من أنّ أيّ عمل عسكري ضدّ ليبيا قد يؤدّي إلى نتائج غير متوخّاة، كاقتناع دول مثل إيران بحاجتها إلى الأسلحة النووية تحسّبًا لأيّ هجوم أميركي في المستقبل. ولكن كما في الموقف من مصر، شعر بن وطوني بلينكن بأنّ علينا مسؤولية دعم القوى التي تطالب بالتغيير الديمقراطي في الشرق الأوسط، ولا سيّما إن كانت الدول العربية وأقرب حلفائنا مستعدّين للعمل معنا. وعلى الرغم من أنّ سامنتا قدّمت شرحًا علميًا مجرّدًا من أيّ موقف خلال الحديث عن عدد القتلى المتوقّع في بنغازي إذا قرّرنا عدم التدخّل، فقد كنت أعلم أنّها على اتّصال يومي مباشر بالليبيين الذين يناشدوننا المساعدة. ولم أكن بحاجة إلى سؤالها عن موقفها.

نظرتُ إلى ساعتي لأنّه كان عليّ المشاركة في العشاء السنويّ لقادة القوّات المقاتلة الأميركية وزوجاتهم في القاعة الزرقاء في منزلنا الرئاسيّ، وقلت:

«حسنًا، لست مستعدًّا لاتّخاذ قرار بعد. ولكنّني بعد ما سمعته منكم، بتّ متأكّدًا من أنّنا لن نشارك في فرض منطقة حظر طيران غير مجدية كما أنّها لن تحقق هدفنا».

قلت للموجودين إنّنا سنعود إلى الاجتماع بعد ساعات قليلة، وإنّني أتوقع منهم أن يقدّموا لي خطط تدخّل فعّالة، تتضمّن تحليلًا للتكاليف والموارد البشرية المطلوبة، وللمخاطر المحتملة. وأضفت:

«إمّا أن نقوم بذلك بطريقة صحيحة، أو نكفّ عن التظاهر بأنّنا جادّون في إنقاذ بنغازي لمجرّد ألّا نشعر بوخز الضمير».

حين وصلت إلى القاعة الزرقاء وجدتُ ميشيل وضيوفنا قد سبقوني إليها. التقطنا صورًا مع كلّ من القادة وزوجته، ودردشنا قليلًا حول أولادنا وتبادلنا النكات حول رياضة الغولف. جلست خلال العشاء بجوار أحد جنود مشاة البحرية وزوجته. وكان خلال عمله في تفكيك المتفجّرات في أفغانستان قد داس على عبوة ناسفة وفقد ساقيه. أخبرني أنّه لم يعتد بعد ساقيه

الاصطناعيتين، لكنّه بدا بمعنويات عالية وكان وسيمًا في لباسه العسكري. كما رأيت في ملامح زوجته ذلك المزيج من الفخر والحزم والقلق المكبوت، والذي بات أمرًا مألوفًا جدًا بالنسبة إليّ في زياراتي لعائلات العسكريين خلال العامين الماضيين.

في الوقت عينه، كان دماغي منهمكًا في الحسابات والتفكير في القرار الذي يجب أن أتّخذه بمجرّد أن ينهي كلّ من بادي وفون والنُّدُل الآخرين رفع أطباق الحلوى عن المائدة. كانت حجج مولن وغيتس لعدم القيام بعمل عسكري في ليبيا مقنعة. فقد سبق أن أرسلت آلاف الشبّان كالجندي الجالس بجانبي إلى المعركة، وبصرف النظر عن آراء أولئك الجالسين في مقاعد المتفرّجين، لم تكن لدينا أيّ ضمانة بأنّ حربًا جديدة لن تسبّب سقوط جرحى آخرين، أو ما هو أسوأ. شعرت بالانزعاج لأنّ ساركوزي وكاميرون ورّطاني في هذه المسألة، سعيًا لحلّ مشاكلهما السياسية الداخلية، كما احتقرت نفاق جامعة الدول العربية. كنت أعرف أنّ بيل محقّ، فلم يكن الكثيرون خارج واشنطن يؤيّدون ما يُطلب من أميركا القيام به، وأيقنت أنّ مشاكلي السياسة ستتضاعف في اللحظة التي تتعثّر فيها أيّ عملية عسكرية نبادر إليها في ليبيا.

علمتُ أيضًا أنّه ما لم نتولّ زمام القيادة، فقد لا تصل الخطة الأوروبية إلى أيّ مكان. كانت قوّات القذافي توشك على محاصرة بنغازي، وينجم عن ذلك في أحسن الأحوال صراع طويل الأمد، أو حتى حرب أهلية تعمّ ليبيا. أمّا في أسوأ الأحوال، فسيتعرّض عشرات آلاف الليبيّين أو أكثر للجوع أو التعذيب أو للقتل برصاصة في الرأس. وفي تلك اللحظة بالذات، ربّما كنتُ الشخص الوحيد في العالم الذي يمكنه منع حدوث ذلك.

انتهى العشاء، فقلتُ لميشيل إنّني سأصعد إلى المنزل بعد ساعة، وعدت إلى غرفة الأزمات حيث كان الفريق يراجع خياراتنا ويجلس بانتظار المزيد من التعليمات. فقلت لهم:

«أعتقد أنّ لديّ خطّة قد تنجح».

26

تواصل اجتماعنا في غرفة الأزمات لساعتين إضافيتين في مساء ذلك اليوم، وراجعنا مختلف نقاط الخطّة التي رسمتها في ذهني أثناء العشاء، مدركين أنّ علينا محاولة منع حدوث مذبحة في ليبيا، وفي الوقت عينه تخفيف حجم المخاطر والأعباء عن كاهل الجيش الأميركي المرهق بما لديه من مهامّ. كنت على استعداد لاتّخاذ موقف قويّ ضدّ القذافي ومنح الشعب الليبي فرصة لتشكيل حكومة جديدة. لكن كان علينا القيام بذلك بسرعة، بدعم من حلفائنا ووفق خطّة عمل محدّدة المعالم.

قلت لفريقي إنّني أريد العمل باقتراح سوزان رايس، فأقنع الفرنسيين والبريطانيين بسحب مشروع إقامة منطقة حظر طيران لنتمكّن من تقديم قرار آخر لمجلس الأمن، نطالب فيه بتفويض أوسع لوقف هجمات قوّات القذافي وحماية المدنيين الليبيين. وفي خلال ذلك، يضع البنتاغون خطّة لحملة عسكرية تتضمّن تقسيمًا واضحًا للعمل بين الحلفاء. في المرحلة الأولى من الحملة، تقدّم الولايات المتّحدة المساعدة لإيقاف تقدّم القذافي نحو بنغازي وتقضي على أنظمة الدفاع الجوّي الخاصّة به، وهي مهمّة كنّا نحن الأجدر للقيام بها بفضل قدراتنا العسكريّة المتفوّقة. ومن ثمّ نسلّم الجزء الباقي من العملية إلى الأوروبيين والدول العربية المشارِكة. وستتولّى المقاتلات الأوروبية مسؤولية تنفيذ أيّ غارات جوّية ضروريّة لمنع قوّات القذافي من الزحف باتّجاه المدنيين (أي فرض منطقة حظر على الطيران كما على تحرّكات القوّات البريّة)، ويُعهد إلى الحلفاء العرب تقديم الدعم اللوجستي. ونظرًا إلى أنّ منطقة شمال أفريقيا أقرب إلى أوروبّا منها إلى الولايات المتّحدة، فسنطلب أيضًا من الأوروبيين تمويل القسم الأكبر من المساعدات المطلوبة لاحقًا لإعادة بناء ليبيا ومساعدتها في الانتقال إلى الديمقراطية بعد أن يصبح القذافي خارج السلطة.

سألت غيتس وولن ما رأيهما في الخطّة. على الرغم من تردّدهما في المشاركة في مهمّة ذات طابع إنسانيّ في الأساس بينما نحن نخوض حربين أخريين، أقرّا بأنّ الخطّة قابلة للنجاح، وتحدّ من التكلفة والمخاطر بالنسبة إلى جنودنا، وقادرة على أن تضع في أيّام قليلة حدًّا لتقدّم قوّات القذافي.

امتدّ عمل سوزان وفريقها مع سامنتا طوال الليل، وفي صباح اليوم التالي وزّعنا مشروع القرار على أعضاء مجلس الأمن الدوليّ. المشكلة الرئيسية قبل التصويت كانت معرفة هل ستلجأ روسيا إلى استخدام حق النقض ضدّ القرار الجديد. لذلك وفيما سعت سوزان ببراعتها المعهودة إلى إقناع نظرائها في الأمم المتّحدة، كنّا نأمل أن يساعد عملنا طوال العامين الماضيين مع ديمتري ميدفيديف في نيل دعمه. كما ذهبنا إلى ما هو أبعد من الواجب الأخلاقيّ الذي يقضي بالحؤول دون وقوع مجازر جماعية، لنشدّد على أنّ من مصلحة كلٍّ من روسيا وأميركا تَجَنُّب وقوع حرب أهلية طويلة في ليبيا، لئلّا تتحوّل إلى مرتع خصب للإرهاب. كان من الواضح أنّ لميدفيديف تحفّظات جدّية حيال أيّ عمل عسكري بقيادة الغرب من شأنه تغيير النظام في ليبيا، لكنّه أيضًا لم يكن يحبّذ التدخّل لمصلحة القذافي. وفي النهاية، وافق مجلس الأمن على قرارنا في 17 آذار/مارس بأغلبية عشرة أصوات مقابل صفر، وامتنع خمسة أعضاء عن التصويت (من بينهم روسيا). اتّصلت بالزعيمين الأوروبيين ساركوزي وكاميرون، اللذين لم يخفيا ارتياحهما لأنّنا قدّمنا إليهما سلّمًا للنزول عن الشجرة التي تسلّقاها. وفي غضون أيّام باتت كلّ عناصر العملية جاهزة، ووافق الأوروبيون على تسليم قيادتها إلى حلف شمال الأطلسي، كما كانت المشاركة العربية التي قدّمها كلّ من الأردن وقطر والإمارات كافية لتقينا أيّ اتّهام بأنّ ما نفعله هو حرب أخرى يشنّها الغرب على الإسلام.

مع اكتمال استعدادات البنتاغون وانتظاره أوامري ببدء الضربات الجوّية، قدّمتُ للقذافي فرصة علنيّة أخيرة، فدعوته إلى سحب قوّاته واحترام حقّ الليبيين في الاحتجاج السلمي. كنت آمل أنّه حين يرى اصطفاف العالم بأكمله ضدّه، قد تتغلّب لديه غريزة البقاء ويحاول التفاوض لتأمين سلامة خروجه إلى دولة مستعدّة لاستقباله، حيث يمضي بقيّة حياته متنعّمًا بالملايين من أموال النفط التي هرّبها على مدى سنوات إلى حسابات مختلفة في المصارف السويسرية. ولكن بدا أنّ كلّ خيط يربط القذّافي بالواقع قد انقطع.

كان عليّ أن أسافر مساء ذلك اليوم متوجّهًا إلى البرازيل لبدء جولة تستغرق أربعة أيّام أزور خلالها ثلاث دول، بهدف تعزيز صورة الولايات المتّحدة في أميركا اللاتينية. (فتلك المنطقة لم تهضم حرب العراق ولا سياسة بوش تجاه كوبا أو الدول المنتجة للمخدّرات). أجمل ما في الأمر أنّنا تعمّدنا برمجة الرحلة بما يتلاءم مع إجازة الربيع لماليا وساشا، ما سمح لنا بالقيام برحلة عائليّة.

لكنّنا لم نأخذ في الحسبان أنّ نزاعًا عسكريًا وشيكًا سيندلع. عندما حطّت طائرة الرئاسة في العاصمة برازيليا، أخبرني طوم دونيلون أنّ قوّات القذافي رفضت التراجع، لا بل إنّها بدأت بالوصول إلى محيط بنغازي. وأضاف:

«لعلّ عليك إصدار أوامرك اليوم».

مهما كانت الظروف، لم يكن من السهل أبدًا إطلاق عملية عسكرية أثناء زيارة دولة أخرى. كما أنّ حرص البرازيل على عدم الانحياز إلى أيّ جانب في النزاعات الدولية، وامتناعها عن التصويت في مجلس الأمن على قرار التدخّل في ليبيا، زادا الطين بلّة. كانت تلك زيارتي الأولى لأميركا الجنوبية بصفتي رئيسًا وأول مرّة ألتقي فيها رئيسة البرازيل المنتخبة حديثًا، ديلما روسيف. كانت ديلما عالمة اقتصاد ومديرة لمكتب سلفها ذي الكاريزما الواسعة، لولا داسيلفا، وقد أبدت اهتمامها بتحسين علاقات البرازيل التجارية مع الولايات المتّحدة. رحّبتْ ووزراءها بوفدنا بحرارة عندما وصلنا إلى القصر الرئاسي، وهو مبنى فسيح وحديث البناء، ذو دعائم على شكل أجنحة وجدران زجاجية عالية. ناقشنا لساعات سبل تعميق التعاون بين الولايات المتّحدة والبرازيل في مجالات الطاقة والتجارة والتغيّر المناخيّ. لكن مع ارتفاع منسوب التكهّنات في العالم كلّه عن موعد وشكل الضربات ضدّ ليبيا، أصبح من الصعب تجاهل التوتّر. اعتذرتُ من روسيف عن أيّ إحراج قد يسبّبه لها هذا الوضع، فهزت كتفيها ونظرت إليّ بمزيج من الشك والقلق، ثمّ أجابت بالبرتغاليّة:

«سنتدبّر أمرنا، أرجو ألّا تواجه مشكلة أكبر من هذه».

حين انتهى اجتماعي مع روسيف، دعاني طوم وبيل دالي بسرعة إلى حجرة قريبة، وشرحا لي أنّ قوّات القذافي تواصل تقدّمها، وأنّها اللحظة المناسبة لإصدار الأمر بالهجوم. كان البدء بأيّ عمليّة عسكرية يقتضي رسميًا الاتّصال بمايك مولن. غير أنّ أحدث أنظمة الاتّصالات المحمولة الآمنة، وهو النظام الذي يُفترض به أن يسمح لي بممارسة مهامّي من أيّ مكان في العالم بصفتي قائدًا أعلى للجيش الأميركيّ، بدا أنّه تعطّل.

«عذرًا، سيّدي الرئيس... ما زلنا نواجه مشكلة في الاتّصال».

بينما انهمك فنّيو الاتّصالات في فريقنا في البحث عن أسباب العطل ومحاولة إصلاحه، جلست في مقعد وأخذت حفنة لوز من وعاء موضوع على طاولة جانبية. مضى وقت طويل لم أهتمّ خلاله بالتفاصيل اللوجستية للرئاسة، مدركًا أنّني محاط على الدوام بفريق ذي كفاءات عالية. ومع ذلك، رأيت قطرات العرق تلتمع على جباه كلّ مَن في الغرفة. كانت تلك أولى الرحلات الخارجيّة لبيل بصفته رئيسًا لموظّفي البيت الأبيض، ولا شكّ في أنّه كان يشعر بضغط شديد ويكاد يصاب بسكتة دماغية، فقال بصوت مرتفع وحادّ النبرة:

«هذا لا يُصدّق!».

تحققتُ من ساعتي. مرّت عشر دقائق، وكان علينا أن نبدأ اجتماعنا التالي مع البرازيليين. نظرت إلى بيل وطوم فرأيت كليهما على وشك أن يخنق شخصًا ما.

«لماذا لا نستخدم هاتفك الخلوي، بكلّ بساطة؟» سألتُ بيل.

«ماذا؟».

«لن تكون المكالمة طويلة. تأكّد فقط من أنّ هاتفك موصول بالشبكة».

بعدما تشاور أعضاء الفريق في صوابيّة استخدامي خطًّا غير آمن، طلب بيل الرقم وأعطاني هاتفه.

«مايك؟ هذا أنا. أيمكنك سماعي؟».

«نعم، سيّدي الرئيس».

«لديك تفويض منّي».

بهذه الكلمات الثلاث، التي قيلت عبر هاتف ربّما استُخدم أيضًا لطلب البيتزا، أطلقت أول عملية تدخّل عسكرية خلال ولايتي.

خلال اليومين التاليين، وحتى عندما بدأت السفن الحربية الأميركية والبريطانية بإطلاق صواريخ توماهوك وتدمير الدفاعات الجوّية الليبية، لم نغيّر في برنامج رحلتي. فالتقيت مجموعةً من الرؤساء التنفيذيين لبعض الشركات الأميركية والبرازيلية لمناقشة سبل توسيع العلاقات التجارية. وحضرت حفلة استقبال ضمّت المسؤولين الحكوميين، والتُقطت لي صور مع موظفي السفارة الأميركية وعائلاتهم. وفي ريو دي جانيرو، ألقيت خطابًا أمام ألفي شخصية من عالم السياسة والنشاط المدنيّ والأعمال، عن التحدّيات والفرص التي يتشاركها بلدانا باعتبارهما أكبر ديمقراطيتين في القارّة الأميركيّة. لكنّني كنت كذلك على تواصل دائم مع طوم لمعرفة المستجدّات الليبيّة، متخيّلًا ما يجري على بعد أكثر من ثمانية آلاف كيلومتر: صواريخ تشقّ الهواء، وانفجارات تتتالى، والركام والدخان، ووجوه الموالين للقذافي وهم ينظرون إلى السماء ويتساءلون عن فرصهم في البقاء على قيد الحياة.

كنت مشتّت التركيز لكنّني أدركت أيضًا أنّ وجودي في البرازيل مهمّ، خصوصًا بالنسبة إلى البرازيليين من أصل أفريقيّ، الذين يشكّلون ما يزيد قليلًا عن نصف سكّان البلاد، ويعانون، على الرغم من الإنكار، العنصرية والفقر المتجذّرين نفسيهما اللذين يعانيهما الأميركيّون السود. كذلك قمت مع ميشيل وابنتينا بزيارة فافيلا (حيّ شعبيّ) كبيرة تقع في الطرف الغربي لريو دو جانيرو، ومررنا بمركز اجتماعيّ للأنشطة الرياضيّة والثقافيّة، حيث شاهدنا عرضًا راقصًا لفرقة كابويرا، وأطلقتُ ركلة البداية لمباراة في كرة القدم بين عدد من الفتيان المحلّيين. عند انصرافنا كان مئات الأشخاص يحتشدون خارج المركز، وعلى الرغم من اعتراض جهاز حمايتي على فكرة أن أجول في الحيّ، أقنعتهم بأن أخرج من البوّابة لألقي التحيّة على الحشد. وقفت في

منتصف الشارع الضيّق ولوّحتُ لوجوه سوداء وأخرى سمراء أو نحاسيّة السحنة. تجمّع سكّان الحيّ وبينهم كثير من الأطفال على أسطح المنازل والشرفات الصغيرة وأمام حواجز الشرطة. ابتسمت فاليري التي كانت ترافقنا في تلك الزيارة وشاهدت ما جرى، وقالت لي حين عدتُ إلى الداخل:

«أراهن على أنّ تحيّتك قد غيّرت حياة بعض هؤلاء الأطفال إلى الأبد».

تساءلتُ عمّا إن كانت على حقّ. هذا ما قلته لنفسي في بداية رحلتي السياسية، في تبريري لميشيل قرار ترشّحي للرئاسة، وهو أنّ انتخاب رئيس أسود كفيل بتغيير نظرة الأطفال والشبّان إلى أنفسهم وعالمهم في كلّ مكان. ومع ذلك أدركت أنّه مهما كان تأثير زيارتي القصيرة على أطفال الأحياء الفقيرة، وحتّى لو دفعتْهم إلى رفع رؤوسهم والحلم بمستقبل أفضل، فهي لا تعوّضهم أبدًا عن الفقر المدقع الذي يواجهونه كلّ يوم، ورداءة التعليم، وتلوّث الهواء، والمياه المسمومة، والفوضى التي على الكثيرين منهم مواجهتها للبقاء على قيد الحياة. كان الأثر الذي تركتُه في حياة الأطفال الفقراء وعائلاتهم ضئيلًا حتى ذلك الحين، حتى في بلدي، بحسب تقديري. الواقع أنّني انهمكتُ في محاولة الحؤول دون تدهور ظروف عيش الفقراء، في الولايات المتّحدة كما خارجها، والتأكّد من أنّ أزمة الركود العالمي لم تضاعف أعدادهم أو تجعلهم يخسرون مواقعهم الضعيفة أصلًا في سوق العمل، وبمحاولة منع التغيّر المناخيّ الذي قد يسبّب الفيضانات أو العواصف القاتلة، أو، في حالة ليبيا، بمحاولة منع جيش رجل معتوه من قتل الناس في الشوارع. وقلت لنفسي إنّ ذلك لم يكن بالأمر اليسير، ما دمت لا أخدع نفسي باعتباره شبه كافٍ.

في رحلة العودة القصيرة إلى الفندق، حلّقت بنا مروحية الرئاسة بمحاذاة سلسلة جبلية رائعة تكسوها الغابات وتمتدّ بموازاة الساحل. وفجأة ظهر أمام أنظارنا تمثال «المسيح المخلّص» الشهير، الذي بات رمزًا لريو دي جانيرو، ويعلو ثلاثين مترًا فوق قمّة كوركوفادو المخروطية الشكل. كانت زيارة الموقع على برنامج رحلتنا ذلك المساء. فملتُ صوب ساشا وماليا وأشرت بيدي إلى الشخص الماثل في البعيد بجبّته الطويلة، باسطًا ذراعيه، بلونه الأبيض البارز فوق صفحة السماء الزرقاء، وقلت لهما:

«انظرا... نحن ذاهبون إلى هناك هذا المساء».

كانت الفتاتان تستمعان إلى الموسيقى عبر الآيبود وتتصفّحان بعض مجلّات ميشيل، لتتفرّجا على صور مشاهير لم أعرفهم. لوّحتُ بيدي لجذب انتباههما، فنزعتا سمّاعتَيهما والتفتتا معًا نحو النافذة ثمّ هزّتا رأسيهما بدون أن تقولا كلمة واحدة، ومكثتا لبرهة قصيرة – وكأنّما إرضاءً لي – تنظران إلى حيث أشرت إليهما، قبل أن تعيدا السمّاعتين إلى أذنيهما. أمّا ميشيل التي بدت كأنّها تغفو وهي تستمع بدورها إلى الموسيقى عبر الآيبود الخاصّ بها، فلم تعلّق بشيء.

حين جلسنا لاحقًا لنتناول العشاء على شرفة مطعم الفندق، قيل لنا إنّ ضبابًا كثيفًا يلفّ قمّة كوركوفادو وإنّنا قد نضطرّ إلى إلغاء زيارتنا. لم يبدُ أنّ هذا الخبر أحبط ماليا وساشا، ونظرتُ إليهما تسألان النادل عن قائمة الحلوى، فشعرت بخيبة أمل بسبب فتور حماستهما. التطوّرات الليبيّة واضطراري إلى متابعتها جعلتني في تلك الرحلة أرى عائلتي بوتيرة أقلّ ممّا في المنزل، فزاد ذلك من الشعور الذي بات يساورني كثيرًا آنذاك بأنّ ابنتيّ تكبران بأسرع ممّا كنت أتوقّع. فماليا تكاد تصبح مراهقة، وفوق أسنانها جهاز تقويم برّاق، وشعرها مشدود إلى الخلف ومربوط على صورة ذيل حصان، وجسدها ممشوق كما لو أنّه طال ونحل بين ليلة وضحاها، حتّى كادت تشبه أمّها قامةً. أمّا ساشا، وهي في التاسعة من عمرها، فلم تزل تبدو طفلة على الأقلّ بابتسامتها الرقيقة وغمّازتيها، لكنّني لاحظت تغيّرًا في موقفها تجاهي، فقد باتت أقلّ ميلًا إلى السماح لي بدغدغتها، وتشعر بالضيق والإحراج عندما أحاول أن أمسك يدها في الأماكن العامّة.

لم تفارقني دهشتي بمدى ثباتهما وتكيّفهما مع الظروف الغريبة وغير المألوفة التي تكبران فيها، وبقدرتهما على الانتقال من لقاء مع البابا إلى مشاوير المركز التجاري بكلّ سلاسة وبدون أن تتأثّرا. كانتا ترفضان أن تعامَلا معاملة خاصّة أو تحاطا بأيّ اهتمام غير ضروري، ولم ترغبا إلّا في أن تكونا طالبتين كغيرهما من الطلّاب في المدرسة. (في اليوم الأول من الصفّ الرابع حاول أحد رفاق ساشا التقاط صورة لها، فانتزعت الكاميرا من يده وحذّرته من أن يحاول ذلك مرّة ثانية.) في الواقع، كانت كلتاهما تفضّلان قضاء الوقت في منازل صديقاتهما، حيث قواعد الطعام ومشاهدة التلفزيون أقلّ تشدّدًا، وخصوصًا لأنّه كان من الأسهل بالنسبة إليهما في تلك المنازل التظاهر بأنّهما تعيشان حياة طبيعية، حتى بوجود سيّارة لجهاز حماية الرئيس مركونة في الخارج. ذلك كلّه كان حسنًا إلّا عندما ترافقانني، وآنذاك لا تعود حياتهما طبيعية على الإطلاق. وكنت أخشى خسارة هذا الوقت الثمين الذي يمكنني أن أمضيه معهما قبل أن تغادرا العشّ...

«يمكننا الذهاب»، قال مارفن وهو يقترب من مائدتنا، «الضباب انقشع».

جلسنا نحن الأربعة في مقعد السيّارة الخلفيّ، وسرعان ما انطلقت بنا في طريق متعرّج تعلو على جانبيه الأشجار في الظلام، حتى وصلنا فجأة إلى ساحة واسعة ومضاءة بالكشّافات. بدا أنّ شخصًا ضخمًا وتنيره الأضواء ينادينا من خلال الضباب، وخلال صعودنا درجًا قصيرًا بأعناق مرفوعة لنتأمّل المشهد، شعرت بساشا تمسك بيدي، فيما وضعت ماليا ذراعها حول خصري.

«هل يجب أن نصلّي أو نفعل شيئًا من هذا القبيل؟» سألتني ساشا.

«لمَ لا؟» أجبتها.

بعد ذلك تحلّقنا وحنينا رؤوسنا في صمت، وعلمتُ أنّ واحدة من صلواتي على الأقلّ في تلك الليلة قد استُجيبت.

لا يمكنني الجزم بما إن كانت رحلة الحجّ القصيرة التي قمنا بها إلى قمّة الجبل أدّت إلى الاستجابة لصلاتي الثانية. لكنّني أعلم أنّ حملة ليبيا سارت على أفضل ما يمكن توقّعه خلال الأيّام القليلة الأولى. فقد تمّ القضاء سريعًا على دفاعات القذافي الجوّية، وسيطرت الطائرات الأوروبية على الأجواء الليبيّة كما تقرّر (حرص ساركوزي على أن تكون الطائرة الأولى التي تدخل الأجواء الليبية فرنسية)، ونفّذت سلسلة من الغارات الجوّية ضدّ القوّات المتقدّمة نحو بنغازي. وفي غضون أيّام، انسحبت قوّات القذافي وفُرضت منطقة حظر على الطيران كما على تحرّكات القوّات البريّة بفعالية في معظم أنحاء الجزء الشرقي من البلاد.

لكنّني طوال مدّة جولتنا في أميركا اللاتينية، لم أشعر بالارتياح. ففي كلّ صباح، كنت أعقد بواسطة الفيديو جلسة مشاورات مع فريق الأمن القومي لأطّلع على المستجدّات من الجنرال كارتر هام، القائد المشرف على العملية في ليبيا، وكذلك من القيادة العسكرية في البنتاغون قبل مراجعة لائحة الخطوات التالية. وإلى جانب متابعة نجاحنا في تحقيق أهدافنا العسكرية، كنت أريد التأكّد من أنّ حلفاءنا يقومون بالدور المطلوب منهم، ومن أنّ دور الولايات المتّحدة لم يتجاوز الحدود الضيّقة التي رسمتُها، فقد عرفت تمامًا أنّ التأييد الشعبيّ لما نقوم به كان ضعيفًا للغاية، وأنّ أيّ انتكاسة قد تكون مدمّرة.

ومع ذلك واجهنا أمرًا سبّب لنا الذعر. ففي مساء اليوم الأول لوصولنا إلى سانتياغو، عاصمة تشيلي، حضرتُ وميشيل عشاءً رسميًا أقامه سيباستيان بينييرا، الملياردير الآتي من أحزاب يمين الوسط، الذي انتُخب رئيسًا قبل عام واحد فقط. كنت جالسًا إلى مائدة الشرف أستمع إليه يتحدّث عن تزايد الطلب الصينيّ على النبيذ التشيلي، عندما شعرت بنقرة على كتفي. استدرت لأرى طوم دونيلون، وهو يبدو أكثر توتّرًا من عادته.

«ما الأمر؟» سألته.

انحنى وهمس في أذني:

«علمنا منذ قليل بخبر تحطّم طائرة مقاتلة أميركية فوق ليبيا».

«هل أُسقِطت؟».

«عطل فنّي»، أجابني، «وقد قفز الضابطان اللذان كانا على متنها بالمظلّة قُبيل تحطّمها، ونجحنا في إنقاذ الطيّار، وهو بخير، لكنّ ضابط الرماية ما زال مفقودًا. أرسلنا فرق بحث وإنقاذ إلى المنطقة، وأنا على اتّصال مباشر بالبنتاغون، وسأوافيك بأيّ خبر جديد فور وروده».

وفيما ابتعد طوم، نظر إليّ بينييرا مستفسرًا وسألني:

«هل كلّ شيء على ما يُرام؟».

«نعم، آسف»، أجبته، فيما ذهني يضجّ بعدّة سيناريوهات، معظمها سيّئ.

لساعة ونصف الساعة رحت أصغي – مبتسمًا تارة وأهزّ برأسي طورًا – إلى ما كان بينيرا وزوجته، سيسيليا موريل مونتيس، يرويانه لي عن أولادهما، وعن أوّل لقاء بينهما، وعن أفضل موسم لزيارة باتاغونيا. بعد ذلك قدّمت فرقة روك شعبي تشيلية تدعى لوس خايفاس ما بدا لي نسخة إسبانيّة من أغنية «هير». كنت طوال الوقت أتوقع نقرة أخرى على كتفي. لم أستطع التفكير إلّا في الضابط الشابّ الذي أرسلته إلى الحرب، والذي ربّما كان آنذاك مصابًا أو أسيرًا أو ربّما أسوأ. شعرت كأنّني أوشك على الانفجار. وفقط بعد انتهاء العشاء، وفيما كنت وميشيل نهمّ بدخول السيّارة، اقترب منّا طوم مقطوع الأنفاس قليلًا، وقال:

«عثرنا عليه، يبدو أنّ بعض الليبيين الذين يقفون إلى جانبنا أنقذوه، وهو بخير».

شعرتُ في تلك اللحظة بالرغبة في تقبيل طوم، لكنّي قبّلت ميشيل بدلًا منه.

عندما يسألني أحدهم أن أصف حقيقة الشعور بأن يكون المرء رئيسًا للولايات المتّحدة، غالبًا ما أفكر في تلك الساعة ونصف الساعة التي عشتها خلال العشاء الرسميّ في التشيلي، وأنا أشعر بأنّني عاجز تمامًا، وبأنّني واقف وكأنّما على حدّ السيف بين نجاحٍ متوقَّع وكارثة محتملة. وأقصد بالكارثة يومذاك أن تحمل الريح مظلّة جنديّ في الظلام لتلقي به وسط صحراء نائية. لا أعني أنّ كلّ قرار اتّخذتُه كان رهانًا كبيرًا، ولكن على عكس لعبة البوكر حيث من الطبيعيّ أن يخسر اللاعب مرّات عدّة خلال ليلة تنتهي بالفوز، فإنّ حادثًا مؤسفًا واحدًا في الحرب تنتج عنه خسارة شخصٍ حياتَه، كفيل بأن يدمّر في وسائل الإعلام كما في قلبي، الفرحة بأيّ انتصار تنتهي إليه الحرب.

الواقع أنّ حادثة تحطّم الطائرة لم تثر أيّ ضجيج في الإعلام. وحين عدت إلى واشنطن، كان التفوّق الجويّ الساحق للتحالف الدولي قد ألحق بالموالين للقذافي هزيمة نكراء، وبدأت ميليشيات المعارضة التي انضمّ إليها عدد من كبار الضبّاط المنشقّين عن الجيش الليبي بالتقدّم غربًا. بعد اثني عشر يومًا من تاريخ بدء العملية، تسلّم حلف شمال الأطلسيّ قيادة المهمّة، وتولّت عدّة دول أوروبية مسؤولية إرغام قوّات القذافي على التراجع. وحين خاطبتُ الشعب الأميركيّ في 28 آذار/مارس، كان الجيش الأميركي قد انتقل إلى دور المساندة وتقديم الدعم اللوجستيّ وتزويد الطائرات بالوقود وتحديد الأهداف.

لمّا كان عدد من الجمهوريين قد طالبوا علانية بالتدخّل العسكريّ في ليبيا، فقد كنّا نتوقع بعض الثناء، ولو على مضض، على سرعة عمليتنا العسكرية ودقّتها. لكنّ أمرًا غريبًا حدث أثناء رحلتي، إذ إنّ بعضًا من الجمهوريين أنفسهم الذين طالبوني بالتدخّل في ليبيا غيّروا رأيهم، وانتقدوا ما سمّوه الحجم الكبير للمهمّة أو تلكّؤنا في القيام بها. كما اشتكوا من أنّني لم أتشاور مع الكونغرس بالقدر الكافي، على الرغم من لقائي عددًا من كبار قادة الحزبين عشيّة

الحملة. كذلك شكّكوا في الأساس القانوني لقراري، مشيرين إلى أنّه كان عليّ أن أسعى إلى نيل تفويض من الكونغرس بموجب قانون سلطات الحرب. تلك المسألة كانت مشروعة ومطروحة منذ وقت بعيد، لولا أنّ مَن يطالب بها كان حزبًا لطالما فوّض إلى الإدارات السابقة قضايا السياسة الخارجية، ولا سيّما قرار شنّ الحروب. لكنّ ذلك التناقض في المواقف لم يبدُ أنّه يشكّل إحراجًا للجمهوريّين، فتلك كانت طريقتهم في أن يقولوا لي إنّه منذ ذلك الحين وصاعدًا، باتت قضايا الحرب والسلام، والحياة والموت، جزءًا من صراع سياسيّ قذر لا هوادة فيه بين الحزبين.

لكنّهم لم يكونوا وحدهم مَن يمارسون الألاعيب، فمن جهته انتقد فلاديمير بوتين قرار الأمم المتّحدة علنًا – وضمنًا، ميدفيديف – لمنحه تفويضًا واسعًا للقيام بعمل عسكري في ليبيا. ما لم يكن ممكنًا تخيّله هو أنّ بوتين لم يوافق على قرار ميدفيديف امتناع روسيا عن التصويت بدلًا من استخدام حق النقض ضدّ قرارنا، أو أنّه لم يقدّر أبعاد القرار آنذاك. وكما أشار ميدفيديف نفسه ردًّا على تعليقات بوتين، فإنّ مقاتلات التحالف لم تواصل قصفها قوّات القذافي إلّا لأنّ الزعيم الليبي لم يقدّم أيّ إشارة إلى نيّته التراجع أو لجم المرتزقة الذين يرعاهم. لكنّ من الواضح أنّ الموضوع كان مختلقًا. فمن خلال التشكيك العلنيّ في قرار ميدفيديف، بدا أنّ بوتين قرّر إضعاف خليفته الذي اختاره بنفسه، وكان عليّ الافتراض أنّ بوتين يخطّط لاستعادة مقاليد الحكم في روسيا رسميًا.

انتهى شهر آذار/مارس بدون وقوع ضحيّة أميركية واحدة في ليبيا. ومقابل كلفة قدرها 550 مليون دولار تقريبًا، وهو مبلغ لا يتجاوز كثيرًا ما ننفقه يوميًا على العمليات العسكرية في العراق وأفغانستان، أنجزنا هدفنا أي إنقاذ بنغازي والمدن القريبة منها، وربّما كذلك عشرات آلاف الأرواح. قالت سامنتا إنّها كانت أسرع عمليّة تدخّل عسكرية دولية لمنع ارتكاب فظائع جماعية في التاريخ الحديث. لكنّ مستقبل الحكم في ليبيا بقي غامضًا. فالقذّافي أصدر أوامره بمواصلة الهجمات على الرغم من ضربات حلف شمال الأطلسي، وغذّى صفوف المعارضة تحالف غير متماسك من الميليشيات المتمرّدة. فشعرنا، فريقي وأنا، بالقلق من احتمال نشوب حرب أهلية طويلة الأمد. ووفقًا للدبلوماسيّ الأميركي الذي أرسلته هيلاري إلى بنغازي لتأمين الارتباط مع المجلس الوطنيّ الانتقاليّ الذي أنشئ في المدينة، كانت المعارضة تقدّم على الأقلّ خطابًا جيّدًا عمّا ستكون عليه ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي، وتشدّد على إجراء انتخابات حرّة ونزيهة وعلى احترام حقوق الإنسان ودولة القانون. ولكن بغياب تقاليد أو مؤسّسات ديمقراطية يمكن الاعتماد عليها، كان على أعضاء المجلس الانتقاليّ القيام بجهد كبير. ومن جهة ثانية، فإنّ غياب شرطة القذافي حوّل بنغازي والمناطق المتمرّدة الأخرى إلى ما يشبه غرب الولايات المتّحدة حين كان مسرحًا لعصابات المجرمين.

«من الذي أرسلناه إلى بنغازي؟» سألتُ، بعدما استمعت إلى أحد تلك التقارير.
«رجل اسمه كريس ستيفنز»، أجابني دنيس، «كان قائمًا بالأعمال في سفارة الولايات المتّحدة في طرابلس الغرب، وشغل عددًا من المناصب في الشرق الأوسط قبل ذلك. ويبدو أنّه تسلّل مع فريق صغير إلى بنغازي على متن سفينة شحن يونانية. كما أنّه صاحب سمعة ممتازة».
«هذا الرجل شجاع»، قلتُ.

ظُهرَ يوم أحد هادئ من نيسان/أبريل، وجدتني وحيدًا في المنزل بعدما ذهبت ابنتاي مع أصدقائهما، وخرجت ميشيل لتناول الغداء مع صديقاتها، فقرّرت النزول إلى الطابق السفلي للعمل قليلًا. كان الطقس باردًا يومذاك، والحرارة تبلغ نحو 15 درجة مئويّة، والسماء غائمة تتخلّلها بعض الانفراجات المشمسة. عند اجتيازي رواق الأعمدة، توقّفتُ لأتأمّل صفوف أزهار التوليب الغنّاء بألوانها الصفراء والحمراء والورديّة، التي زرعها بستانيّو البيت الأبيض في حديقة الورود. نادرًا ما كنت أعمل في المكتب البيضاوي في عطلات الأسبوع بسبب زيارات السيّاح الدائمة للجناح الغربيّ، حيث يُسمح لهم بمشاهدة المكتب، حين لا أكون فيه، من خلف حبل أحمر مخملي. لذلك غالبًا ما كنت أقصد غرفة الطعام المحاذية للمكتب البيضاوي، وهي حجرة خاصّة ومريحة وملأى بالتذكارات التي جمعتُها على مرّ السنين، ومنها غلاف – في إطار – لمجلّة «لايف» يحمل صورة لمسيرة سيلما موقعة من جون لويس، وحجر من مكتب أبراهام لنكولن للمحاماة في سبرينغفيلد، وقفازًا ملاكمة لمحمّد علي، ولوحة تيد كينيدي لساحل كيب كود، التي أهداها إليّ بعدما رأيتها في مكتبه وأثارت إعجابي. ولكن مع انقشاع الغيوم وتدفّق ضوء الشمس عبر النافذة، خرجت إلى الشرفة الواقعة خلف غرفة الطعام، وهي مساحة جميلة وهادئة يحيط بها سياج من الشجيرات من ناحية ونافورة صغيرة من الجهة الأخرى.
حملت معي إلى الشرفة مجموعة من المذكّرات لقراءتها، لكنّني ظللت عاجزًا عن التركيز. أعلنتُ قبل وقت قصير ترشّحي لولاية رئاسية ثانية. لم يكن ذلك إلّا إجراءً شكليًا ولا يقتضي منّي إلّا تقديم بعض الأوراق وتصوير فيلم فيديو قصير لإعلان ترشّحي، وهو ما يختلف كلّ الاختلاف عن ذلك اليوم الجليديّ والمذهل في آنٍ واحد قبل أربع سنوات، عندما أعلنت أمام الآلاف من المحتشدين في سبرينغفيلد ترشّحي للرئاسة، واعدًا بالأمل والتغيير. بدا أنّ زمنًا سحيقًا يفصلني عن ذلك اليوم، الذي كان مفعمًا بالتفاؤل والطاقة والشباب والبراءة الأكيدة. لكنّ حملتي الجديدة ستكون مختلفة تمامًا. فالجمهوريّون الواثقون من ضعفي باتوا يتنافسون للفوز بفرصة خوض الانتخابات المقبلة في وجهي. وقد لاحظت أنّ فريقي السياسي بدأ باكرًا بإدراج عدد من لقاءات جمع التبرّعات في جدول أعمالي، متوقّعًا منافسة

شرسة وباهظة الكلفة. ساورني شيء من الامتعاض لفكرة الاستعداد للانتخابات باكرًا. فمع أنّ حملتي الأولى بدت كأنّها ذكرى بعيدة، كنت أشعر بأنّ عملي الفعليّ في الرئاسة لم يكد يبدأ. لكنّ الجدال في الأمر غير ذي جدوى، فاستطلاعات الرأي كانت واضحة.

المثير للسخرية أنّ الجهود التي بذلناها في العامين السابقين بدأت تؤتي ثمارها أخيرًا. فأنا لم أوفّر فرصة، حين لم تشغلني قضايا السياسة الخارجية، للتنقّل من مكان إلى آخر في الولايات المتّحدة، مسلّطًا الضوء على مصانع السيارات التي عادت إلى العمل بعد الإقفال، والمؤسّسات الصغيرة التي أُنقذت، ومحطّات إنتاج الطاقة بقوّة الرياح، والسيّارات الأقلّ استهلاكًا للوقود والتي تمهّد السبيل لمستقبل من الطاقة النظيفة. كذلك أُنجز عدد من مشاريع البنى التحتية التي موّلها قانون الإنعاش الاقتصاديّ، كالطرق والمراكز الاجتماعية وخطوط القطارات المدينية. كما بات الطلّاب الجامعيّون يستفيدون من برامج تمويل أكبر، ودخل عدد من أحكام قانون الرعاية الصحّية حيّز التنفيذ. وقد حسّنّا أيضًا، بطرق عدّة ومختلفة، أداء الحكومة الفدرالية وكفاءتها وقدرتها على الاستجابة. ولكنّ ذلك كلّه لن تكون له أيّ أهمّية سياسية قبل أن ينتعش الاقتصاد فعلًا. كذلك نجحنا في تجنّب موجة ركود اقتصادي ثانية، وذلك بفضل مليارات الدولارات من الحوافز الاقتصادية التي اشترطنا الحصول عليها مقابل موافقتنا على تمديد تخفيضات بوش الضريبية في الجلسات الأخيرة للكونغرس السابق. لكنّه كان نجاحًا غير سهل، وقد بدت الأغلبية الجديدة في مجلس النوّاب عازمة على تحويل الاقتصاد إلى الاتّجاه المعاكس.

منذ انتخابه رئيسًا لمجلس النوّاب في كانون الثاني/يناير، كان جون بوينر يصرّ على نيّة النوّاب الجمهوريين الوفاء بالوعد الذي قطعوه خلال حملتهم الانتخابية، لإنهاء ما دعاه «جنوني خلال العامين المنصرمين وإسرافي في الإنفاق على نحو يقضي على الوظائف». بعد خطابي عن حال الاتّحاد في عام 2011، توقع بول رايان رئيس لجنة الموازنة في مجلس النواب أنّ الدين العامّ، بفعل هذا الإنفاق الخارج عن السيطرة، «لن يلبث أن يبتلع اقتصادنا بالكامل ويرتفع ليصل إلى مستويات كارثية في السنوات المقبلة». كانت المجموعة الجديدة من النوّاب الجمهوريين، الذين ترشّح كثيرون منهم وفقًا لبرامج حركة حفلة الشاي، تضغط بشدّة على بوينر من أجل خفض فوري وجذري ودائم لعدد موظّفي الحكومة الفدرالية، اعتقادًا منهم بأنّ خطوة كهذه ستعيد إلى أميركا النظام الدستوري أخيرًا، وتنقذ بلادهم من النخب السياسية والاقتصادية الفاسدة.

من الناحية الاقتصاديّة البحتة، كان البيت الأبيض كلّه مقتنعًا بأنّ إقرار مشاريع قوانين الجمهوريّين في مجلس النوّاب، الهادفة إلى إجراء تخفيضات كبيرة في الإنفاق الفدرالي، من شأنه أن يؤدّي إلى كارثة كبرى. فقد ظلّ

معدّل البطالة عند نحو 9 بالمئة، والسوق العقاريّة لم تنتعش، ولا يزال الأميركيون يحاولون التخلّص من ديون بطاقات الائتمان والقروض الأخرى التي راكموها خلال العقد الماضي والبالغ مجموعها 1100 مليار دولار، وكان على ملايين الأشخاص تسديد رهون عقارية أكبر بكثير من القيمة الحقيقيّة لمنازلهم. كذلك كانت المؤسّسات والبنوك تواجه مشكلة دين مماثلة، وتحاذر التوسّع في الاستثمار أو تقديم قروض جديدة. صحيح أنّ العجز الفدرالي ارتفع بشدّة منذ وصولي إلى الرئاسة، نتيجة لانخفاض الإيرادات الضريبية وزيادة الإنفاق على البرامج الاجتماعية في أعقاب ما بات يُعرف بـ«الكساد الكبير»، ولكنّ تيم غايثنر كان يعدّ، بناءً على طلبي، خططًا لإعادة العجز بعد استكمال النهوض الاقتصادي إلى ما كان عليه قبل الأزمة. كما شكّلتُ لجنة برئاسة مدير مكتب كلينتون السابق إرسكين بولز، والسناتور السابق عن ولاية وايومنغ ألن سيمبسون، للتوصّل إلى خطّة معقولة لخفض العجز والدين العامّ على المدى البعيد. ولكنّ أفضل ما كان بوسعنا القيام به حينذاك لخفض العجز هو تعزيز النموّ الاقتصادي. ومع ضعف الحجم العامّ للطلب، كان ذلك يعني إنفاقًا فدراليًّا أكثر، لا أقلّ.

لكنّ المشكلة كانت أنّني خسرت هذه المعركة في الانتخابات النصفية، على الأقلّ بالنسبة إلى أولئك الذين كلّفوا أنفسهم عناء الذهاب إلى صناديق الاقتراع. فعدا عن أنّه بات بوسع الجمهوريين الادّعاء أنّهم يلبّون رغبة الناخبين في خفض الإنفاق، كانت نتائج الانتخابات قد ألّبت واشنطن كلّها ضدّ العجز. فقد راحت وسائل الإعلام تدق ناقوس الخطر فجأة معلنة أنّ أميركا تعيش بما يفوق إمكانياتها، وانتقد المعلّقون تركة الديون التي نخلّفها للأجيال القادمة. وحتى رؤساء الشركات ومضاربو وول ستريت، الذين استفاد الكثير منهم بنحو مباشر أو غير مباشر من عملية إنقاذ النظام المالي، كانت لديهم الجرأة للانضمام إلى جوقة منتقدي العجز، وأصرّوا على أنّ الوقت حان لكي يتحلّى السياسيون في واشنطن بـ«الشجاعة» ويخفضوا «إنفاق المساعدات»، مستخدمين بمكر تلك التسمية التي تشمل الضمان الاجتماعي، وبرامج الرعاية الطبّية والصحّية، وبرامج شبكات الأمان الاجتماعي الأخرى. (ولكنّ قليلين منهم وافقوا على التضحية بإعفاءاتهم الضريبية من أجل معالجة هذه الأزمة المزعومة).

في الاشتباك الأول الذي وقع بيننا وبين بوينر حول مستويات التمويل لما بقي من السنة المالية 2011، تمكّنا من خفض الإنفاق بقيمة 38 مليار دولار فقط، وهو مبلغ كافٍ ليعود بوينر ظافرًا إلى أعضاء حزبه المحافظين (الذين سعوا في الأصل إلى ضعفَي المبلغ)، ولكنّه يظلّ ضمن موازنة قيمتها 3600 مليار دولار، أصغر من أن يحدث أيّ ضرر اقتصادي حقيقي، ولا سيّما أنّ جزءًا كبيرًا من تلك التخفيضات كان عبارة عن حيل محاسبية لا تؤثّر في الخدمات أو البرامج الأساسية. ومع ذلك أشار بوينر إلى أنّ الجمهوريين لن يلبثوا أن يعودوا

مطالبين بالمزيد، وقال حتى إنّ حزبه قد يمتنع عن التصويت على زيادة السقف القانونيّ للاستدانة إن لم نلبِّ مطالبهم في المستقبل. لم يعتقد أيّ منّا أنّ الحزب الجمهوري سيصل إلى مثل هذا الحدّ من اللامسؤوليّة في تصرّفاته. فرفع سقف الاستدانة هو إجراء تشريعيّ روتينيّ يلجأ إليه كلا الحزبين ويهدف إلى تمويل الإنفاق الذي سبق للكونغرس أن وافق عليه، كما أنّ عدم القيام به يؤدّي إلى تخلّف الولايات المتّحدة عن سداد ديونها للمرّة الأولى في التاريخ. ومع ذلك، فإنّ طرح بوينر مثل تلك الفكرة الراديكاليّة المتطرّفة، وتلقّفها بقوّة من جانب أفراد حركة حفلة الشاي ووسائل الإعلام المحافظة، قد قدّما لنا صورة عمّا يخبّئه لنا الجمهوريّون.

تساءلتُ هل هذا هو الحدّ الذي وصلت إليه رئاستي؟ هل بات عليّ خوض معارك في الخطوط الخلفية لمنع الجمهوريين من تخريب الاقتصاد الأميركي ونسف كلّ إنجازاتي؟ هل يمكنني أن آمل إيجاد أرضية مشتركة مع حزب يعتبر معارضتي مبدأً جامعًا، وهدفًا يسمو فوق كلّ الأهداف الأخرى؟ لم يكن من قبيل الصدفة أن يشدّد بوينر أثناء إقناعه نوّاب حزبه باتّفاقنا على الموازنة، على «حالة الغضب» الشديد التي اعترتني أثناء مفاوضاتنا، وهو ما وجدتُ فيه وهمًا مفيدًا وطلبت من فريقي عدم تكذيبه بهدف المحافظة على الاتّفاق. تلك كانت الحجّة الأقوى لإقناع الجمهوريّين. وفي الواقع، بتّ ألاحظ بوضوح متزايد أنّ المزاج العامّ الذي شاهدناه في آخر أيّام حملة سارة بالين، وطوال صيف حركة حفلة الشاي، قد انتقل ليصبح في صلب السياسات الجمهوريّة. كان ذلك ردّ فعل على رئاستي، ردّ فعل عاطفيًّا ونابعًا من الصميم ولا شأن له باختلافاتنا السياسية أو الإيديولوجية. وكأنّ وجودي في البيت الأبيض أثار ذعرًا عميقًا، وشعورًا بأنّ النظام الطبيعي اختلّ.

كان ذلك بالضبط ما أدركه دونالد ترامب عندما راح يزعم أنّني لم أولد في الولايات المتّحدة، وأنّني بالتالي كنت رئيسًا غير شرعي. بالنسبة إلى ملايين الأميركيين الذين أثار رعبهم وجود رجل أسود في البيت الأبيض، كان ترامب يعدهم بدواء يشفي قلقهم العنصري.

لم تكن الإشارة بأنّني لم أولد في الولايات المتّحدة أمرًا جديدًا. فمنذ أن ترشّحت لعضوية مجلس الشيوخ في إيلينوي، كان هناك أحمق محافظ واحد على الأقلّ يؤيّد تلك النظرية. وخلال سعيي للفوز بترشيح الحزب الديمقراطيّ، أعاد بعض أنصار هيلاري الساخطين الترويج لهذا الادّعاء. على الرغم من شجب إدارة حملتها تلك المزاعم بشدّة، تلقّفها كتبة المدوّنات المحافظون وشخصيات البرامج الحوارية عبر الإذاعات، فانطلق سيلٌ من الرسائل الإلكترونيّة بين أوساط النشطاء اليمينيين. وحين تلقّفتها بدورها حركة حفلة الشاي خلال السنة الأولى لرئاستي، تحوّلت القصّة إلى نظرية مؤامرة كاملة مفادها أنّني، إلى جانب كوني مولودًا في كينيا، اشتراكيّ مسلم

سرّي، وعميل للقوى المعادية جرى تدريبي منذ طفولتي وإدخالي إلى الولايات المتّحدة بوثائق مزوّرة، لاختراق أعلى المناصب في الحكومة الأميركية.

وفي 10 شباط/فبراير 2011، أي عشيّة تنحّي حسني مبارك عن الرئاسة في مصر، وجدت تلك النظرية السخيفة صدًى حقيقيًّا. فخلال خطاب ألقاه في مؤتمر العمل السياسي للمحافظين في واشنطن، لمّح ترامب إلى أنّه قد يرشّح نفسه للرئاسة، مؤكّدًا أنّ «رئيسنا الحالي جاء من العدم... والأشخاص الذين كانوا معه في المدرسة لم يروه قطّ، ولا يعرفون مَن هو. هذا جنون».

في البداية لم أُعر الأمر أيّ اهتمام، فسيرتي الذاتية موثّقة على نحو وافٍ. كما كانت وثيقة ولادتي مسجّلة في هاواي، وقد نشرناها على موقعي الإلكترونيّ في 2008 لمواجهة الموجة الأولى ممّا بات يُعرف باسم «حملة التشكيك في مكان ولادة الرئيس». وكان جدّاي يحتفظان بقصاصة من عدد جريدة «هونولولو أدفرتايزر» الصادر في 13 آب/أغسطس 1961، نُشر فيها خبر ولادتي. وفي طفولتي كان عليّ في طريقي إلى المدرسة كلّ يوم المرور أمام مركز كابي أولاني الطبّي، حيث أنجبتني والدتي.

لم ألتقِ ترامب من قبل قطّ، مع أنّ اسمه تردّد على مسامعي على مرّ السنين، في البداية بصفته مطوّرًا عقاريًا يسعى لجذب الاهتمام، ولاحقًا، في سياق أكثر إثارةً للقلق، بصفته شخصًا اهتمّ بما عُرف بـ«قضيّة المراهقين الخمسة في سنترال بارك» التي أثيرت بشأن خمسة مراهقين من السود واللاتينيين سُجنوا بعدما أدينوا (في النهاية برّأتهم المحكمة) بتهمة اغتصاب امرأة بيضاء كانت تمارس رياضة الهرولة في سنترال بارك. آنذاك نشر ترامب على نفقته الخاصّة إعلانات على صفحات كاملة في أربع صحف كبرى تطالب بإعادة تطبيق عقوبة الإعدام. وأخيرًا برز بصفته أحد مشاهير التلفزيون بعدما قام بالتسويق لنفسه ولعلامته التجارية على أنّه يمثّل ذروة النجاح الرأسمالي والبذخ في الاستهلاك. خلال السنتين الأولى والثانية من رئاستي، بدا أنّ ترامب يثني على أسلوبي في الحكم، فقد قال لمجلّة بلومبرغ «أعتقد عمومًا أنّه قام بعمل جيد للغاية». وجدتُ صعوبة في أخذه على محمل الجدّ، ربّما لأنّني لم أكن أشاهد التلفزيون كثيرًا. وقد أجمع مَن أعرفهم من مطوّري العقارات وكبار رجال الأعمال في نيويورك على أنّه شخص يثير الكثير من البلبلة الفارغة، وأنّ ماضيه حافل بقضايا الإفلاس، ومخالفة العقود التجاريّة، وانتهاك حقوق موظّفيه، والعمليات المالية المثيرة للريبة، وأنّ معظم أعماله يقوم على إضفاء اسمه على ممتلكات لا يملكها ولا يديرها. في الواقع، جرى أوّل اتّصال غير مباشر بيني وبين ترامب في منتصف عام 2010، وذلك خلال أزمة ديبووتر هورايزون عندما اتّصل بأكس فجأة واقترح أن أكلّفه مهمّة إغلاق البئر. وعندما قيل له إنّ البئر على وشك أن تُغلق، انتقل إلى موضوع آخر، فأشار إلى أنّنا أقمنا أخيرًا مأدبة عشاء رسمية في الحديقة الجنوبية تحت خيمة،

وأبدى لأكس استعداده لبناء «قاعة رقص جميلة» في حديقة البيت الأبيض، وقد رفضنا ذلك العرض بأدب.

لكنّ ما لم أتوقعه كان ردّ فعل وسائل الإعلام على تلميحات ترامب المفاجئة إلى أصولي، ولم أتخيّل إلى أيّ درجة تلاشى التمييز بين الخبر والترفيه، أو المدى الذي بلغته حدّة المنافسة بين المؤسّسات الإعلاميّة من أجل الفوز بالتصنيفات، بحيث باتت مستعدّة لتتحوّل إلى منابر حتّى من أجل مزاعم لا أساس لها. كانت شبكة فوكس نيوز صاحبة المبادرة في تلك الحملة طبعًا، وهي التي بنت قوّتها وأرباحها على تسخير المخاوف والأحقاد العنصريّة عينها التي سعى ترامب إلى الاستثمار فيها. فبات هذا الأخير ضيفًا يوميًّا في أهمّ برامج الشبكة وأوسعها شهرة. وصرّح في برنامج «أورايلي فاكتور»: «على مَن يريد أن يصبح رئيسًا للولايات المتّحدة أن يكون مولودًا في هذا البلد. ثمّة شكوك حول حقيقة مكان ولادته... ليست لديه وثيقة ولادة». وفي برنامج الشبكة الصباحي «فوكس أند فرندز»، أشار إلى أنّ إعلان ولادتي ربّما كان مزوّرًا. حتّى إنّ ترامب، لكثرة ظهوره على شبكة فوكس، وجد نفسه مضطرًّا إلى البحث عن اتّهامات جديدة، فقال إنّ الريبة تحوم حول حقيقة دخولي جامعة هارفرد، لأنّ «علاماتي كانت رديئة». كما أكّد أمام لورا إنغراهام أنّ بيل آيرز، جاري في شيكاغو والناشط الراديكالي السابق، هو المؤلّف الحقيقي لكتاب «أحلام أبي»، لأنّ شخصًا له قدراتي الفكريّة الضئيلة لا يمكنه تأليف كتاب بهذه النوعية الممتازة.

لكنّه لم يكتفِ بالظهور على فوكس. ففي 23 آذار/مارس، بُعيد ذهابنا إلى الحرب في ليبيا، ظهر على برنامج «ذا فيو» على شبكة ABC وقال: «أريده أن يكشف وثيقة ولادته. في تلك الوثيقة أمر ما يريد إخفاء». أمّا على شبكة NBC، وهي الشبكة نفسها التي عرضت برنامج ترامب الواقعي «ذا سيليبريتي أبرنتيس» في وقت الذروة، والتي بدا واضحًا أنّها لا تمانع الاستفادة من الدعاية الإضافية التي يؤمّنها لها نجمها، قال ترامب لمقدّم برنامج «توداي» إنّه أرسل محققين إلى هاواي للتدقيق في وثيقة ولادتي. «أرسلت أشخاصًا لدراسة تلك الوثيقة، وهم عاجزون عن تصديق ما يكتشفونه» وقال لاحقًا لأندرسون كوبر على شاشة CNN: «قيل لي أخيرًا إنّ وثيقة ولادته مفقودة. قيل لي إنّها ليست هناك، وإنّها غير موجودة أساسًا».

يجب الاعتراف بأنّ الصحافيين العاملين في القنوات الكبرى خارج عالم فوكس لم يصدّقوا تلك الاتّهامات الغريبة، وحرصوا جميعًا على التعبير عن شكوكهم بأدب، كما حين سألوا ترامب على سبيل المثال، لماذا باعتقاده لم يُطلب من جورج بوش وبيل كلينتون أبدًا إبراز وثيقتَي ولادتهما. (وهو ما كان يجيب عنه بعبارة من قبيل «كلّنا نعلم أنّهما وُلدا في هذا البلد».) لكنّ أحدًا من أولئك الصحافيّين لم يقل لترامب بكلّ بساطة وصراحة إنّه يكذب، أو إنّ نظرية المؤامرة التي يروّج لها كانت عنصرية. كما لم يبذلوا أيّ جهد يُذكر

لوضع نظرياته في خانة الترّهات الفارغة شأنها شأنها قصص خطف البشر على أيدي الكائنات الفضائيّة، أو المؤامرات المعادية للسامية كالتي وردت في كتاب «بروتوكولات حكماء صهيون»، وبمقدار ما كانت وسائل الإعلام تمنح تلك المزاعم مزيدًا من الأكسجين، كان الحديث عنها يكتسب أهمّية أكبر.

لم نشأ أن يُصدر البيت الأبيض أيّ تكذيب رسميّ لتلك المزاعم، لكيلا نضفي عليها أيّ أهمّية أو نسلّط الضوء أكثر على ترامب، كما كانت لدينا أمور أفضل نقوم بها. في الجناح الغربي، اعتُبر موضوع التشكيك في مكان ولادتي بمثابة مزحة سمجة، وكان موظفونا الأصغر سنًا لا يفوّتون عليهم أبدًا مشاهدة مقدّمي البرامج التلفزيونيّة الليلية وهم يهشّمون ترامب وينعتونه بـ«الدونالد». كذلك لم يفُتني أنّ وسائل الإعلام لم تكتفِ باستضافة ترامب، بل قامت كذلك بتغطية تدخّله في السياسة ومؤتمراته الصحافية وأخبار سفره إلى ولاية نيو هامبشاير التي يجري فيها التصويت باكرًا. وأظهرت استطلاعات الرأي أنّ نحو 40 بالمئة من الجمهوريين اقتنعوا بأنّني لم أولد في أميركا، كما أخبرني أكس أنّه علم من شركة استطلاعات رأي يعرفها أنّ ترامب أصبح على رأس لائحة المرشّحين الجمهوريين المحتملين، على الرغم من عدم إعلان ترشيحه.

فضّلتُ عدم إطلاع ميشيل على ذلك الخبر. كان مجرّد التفكير في ترامب وعلاقته بوسائل الإعلام يثير غضبها، فقد فهمتْ ميشيل ذلك السيرك على حقيقته تمامًا: أي إنّه وجه آخر من وجوه هوس الصحافة بمظاهر الحملات الانتخابيّة كدبابيس السترات على هيئة العلم الأميركيّ، وتبادل التحيّة بالقبضات، وتعبير عن رغبة المعارضين السياسيين كما الصحافيون في إكساب الشرعية على فكرة أنّ زوجها ليس سوى شخص «آخر» مشبوه وشرّير. وأوضحت لي تمامًا أنّ مخاوفها من ترامب ومن حملة التشكيك في مكان ولادتي لا علاقة لها بآفاقي السياسية بل بسلامة عائلتنا، وقالت لي:

«الناس يعتقدون أنّها لعبة، ولا يبالون بوجود آلاف الرجال المسلّحين الذين يصدّقون كلّ كلمة تُقال».

لم أجادلها في تلك النقطة. كان واضحًا أنّ ترامب لا يبالي بعواقب نشر نظريات المؤامرة التي يعلم تمامًا أنّها غير صحيحة، ما دامت تحقق أهدافه. كما أدرك أنّ ضوابط الخطاب السياسي قد أُسقطت منذ فترة طويلة. وبهذا المعنى، لم يكن من فرق كبير بين ترامب وبوينر أو ماكونيل. فأدركا أيضًا أنّ صدقيّة خطابهما السياسيّ لا أهمّية لها، ولم يكن عليهما أن يصدّقا فعلًا أنّني أقود البلاد إلى الإفلاس أو أنّ برنامج أوباماكير يشجّع على القتل الرحيم. وفي الواقع، كان الفرق الوحيد بين أسلوبهما وأسلوب ترامب في السياسة هو أنّ هذا الأخير لا يقف عند حدّ. فقد استشعر بغريزته ما يجيّش قواعد المحافظين، فقدّمه إليهم كما هو، وبدون تنميق. شككتُ في استعداده للتخلّي عن مؤسّساته وأعماله أو للخضوع للتدقيق الواجب على المرشّحين للرئاسة،

وأيقنتُ أنّني سأمضي ما بقي من ولايتي هدفًا للأهواء التي يستغلّها والروايات الكاذبة والسيّئة النيّة التي يروّج لها ويضفي عليها الشرعية.

لكنّي قلت لنفسي إنّ لديّ متّسعًا من الوقت لأفكّر في الجمهوريين، أو في الموازنة، أو في استراتيجية الحملة الانتخابيّة، أو في حال الديمقراطية الأميركية. فمن بين كلّ القضايا التي تشغلني، كنت أعرف أنّ أمرًا واحدًا فقط سيتطلب منّي كامل الاهتمام في الأسابيع القليلة المقبلة.

كان عليّ أن أقرّر ما إن كنت سأصدر أوامري بشنّ غارة في قلب باكستان ضدّ هدفٍ نعتقد أنّه أسامة بن لادن. وبغضّ النظر عن كلّ ما يحدث بالنسبة إلى الموضوعات الأخرى، فإنّ فشلي في ذلك الموضوع تحديدًا سيعني أنّ ولايتي الرئاسيّة هذه ستكون الأولى والأخيرة.

27

بقي المكان الفعلي لوجود أسامة بن لادن لغزًا منذ كانون الأول/ديسمبر 2001، أي حين تمكّن، بعد ثلاثة أشهر من هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر التي أودت بحياة ما يقارب ثلاثة آلاف شخص من الأبرياء، من أن ينجو من قبضة القوّات الأميركية والحليفة التي حاصرت مقرّه في منطقة تورا بورا الجبلية على الحدود بين أفغانستان وباكستان. تواصلت عمليّات البحث عنه لعدّة سنوات بدون جدوى، وحين تسلّمتُ منصبي كنّا قد فقدنا كلّ أثر له. ومع ذلك ظلّ أسامة بن لادن موجودًا، فتنظيم القاعدة أخذ شيئًا فشيئًا يعيد تنظيم صفوفه، واستقرّ في المناطق القبليّة الخاضعة للإدارة الفدرالية في باكستان، وكان زعيمه ينشر بين الحين والآخر رسائل صوتية أو بالفيديو يدعو فيها مناصريه إلى الجهاد ضدّ القوى الغربية.

منذ أن تحدّثت للمرّة الأولى أمام وسائل الإعلام عن موقفي من ردّ فعل أميركا على هجمات 11 أيلول/سبتمبر، ومعارضتي حرب العراق، وذلك عشيّة انطلاق حملتي الانتخابيّة في شيكاغو للوصول إلى مجلس الشيوخ الأميركي، شدّدتُ على إعادة تفعيل جهودنا لتقديم بن لادن إلى العدالة. كما كرّرتُ الموقف نفسه خلال الحملة الرئاسية، وتعهّدتُ بمطاردة بن لادن داخل باكستان إن كانت الحكومة الباكستانيّة غير قادرة أو غير راغبة في القبض عليه. لكنّ معظم سياسيّي واشنطن، بمن فيهم جو وهيلاري وجون ماكين، رأوا في ذلك التعهّد كلامًا استعراضيًّا يحاول من خلاله سناتور شابّ وغير متمرّس في السياسة الخارجية أن يتظاهر بالقوّة. وحتى بعدما تولّيت الرئاسة، لا شكّ في أنّ البعض افترضوا أنّني سأدع قضيّة بن لادن جانبًا للاهتمام بأمور أخرى. ولكن في أيّار/مايو 2009، وبعد اجتماع في غرفة العمليات حول التهديدات الإرهابية طلبت من بعض المستشارين، ومنهم رام وليون بانيتا وطوم دونيلون، مرافقتي إلى المكتب البيضاوي حيث أغلقت الباب خلفي، ثمّ قلت لهم:

«أريد أن أجعل البحث عن بن لادن أولوية قصوى. أريد أن أرى خطة رسمية للقبض عليه. أريد أن أرى على مكتبي كلّ ثلاثين يومًا تقريرًا عمّا وصلنا إليه. طوم، لتُعدّ توجيهًا رئاسيًّا بهذا الصدد، لكي يكون الجميع على موجة واحدة».

كنت أعتبر أنّ بقاء بن لادن حرًّا يشكّل مصدر ألم لعائلات ضحايا 11 أيلول/سبتمبر، وصفعة للقوّة الأميركية. فهو لا يزال، حتى من مخبئه، الشخص الأقدر على أن يستقطب إلى تنظيم القاعدة شبّانًا ثائرين من أرجاء العالم كلّه ويزرع في عقولهم أفكارًا راديكاليّة. كما ذكر محلّلونا أنّ تنظيم القاعدة قد أصبح أشدّ خطورة ممّا كان عليه منذ سنوات، وكانت التقارير التي تصل إليّ تحذّر باستمرار من عمليات إرهابية يُعَدُّ لها من المناطق القبلية في باكستان. كذلك كنت أعتبر أنّ التخلّص من خطر بن لادن أمر بالغ الأهمّية للوصول إلى هدفي إعادة توجيه استراتيجية مكافحة الإرهاب الأميركية، لأنّ تخلّينا عن التركيز على عصابة الإرهابيين الصغيرة التي خطّطت لهجمات 11 أيلول/سبتمبر ونفّذتها، ووَصْفَنا ذلك التهديد بـ«الحرب المفتوحة والشاملة على الإرهاب» غير الواضحة الحدود، أوقعانا في ما أظنّه الفخّ الاستراتيجي الذي يرفع من مكانة تنظيم القاعدة، ويبرّر غزو العراق، كما يباعد بيننا وبين جزء كبير من العالم الإسلامي، وينسف جهود عشر سنوات من السياسة الخارجية للولايات المتّحدة. لذلك وبدلًا من العمل على تأجيج الخوف من شبكات إرهابيّة واسعة الامتداد، وتغذية مخيّلة المتطرّفين الذين يظنّون أنفسهم يخوضون صراعًا كونيًّا بين الخير والشرّ، أردتُ أن أذكّر العالم – ولا سيّما شعبنا – بأنّ أولئك الإرهابيين ليسوا سوى عصابة من المجرمين الأشرار والضالّين الذين يمكن أسرهم أو محاكمتهم أو سجنهم أو قتلهم. وأفضل طريقة لإثبات ذلك هي القضاء على بن لادن.

عشيّة الذكرى التاسعة لأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، طلب ليون بانيتا ونائبه في وكالة الاستخبارات المركزية مايك موريل مقابلتي. كان الاثنان يشكّلان في رأيي فريقًا جيّدًا. فبانيتا البالغ من العمر اثنين وسبعين عامًا، وبصفته شخصًا قضى معظم حياته المهنية في الكونغرس قبل أن يشغل منصب رئيس موظفي البيت الأبيض في عهد بيل كلينتون، كان يدير الوكالة بمهارة، ويجيد التحدّث إلى الجمهور، ويحافظ على علاقات جيّدة مع الكونغرس ومع الصحافة، كما كان بارعًا في ما يخصّ سياسات الأمن القومي. ومن جهته كان موريل واسع الإلمام بخبايا الوكالة، وصاحب عقل تحليليّ دقيق، وله عقود من الخبرة في وكالة الاستخبارات برغم أنّه لا يزال في أوائل عقده السادس.

«سيّدي الرئيس»، قال ليون، «المعلومات لا تزال أوليّة، ولكن قد نملك دليلًا إلى مكان وجود بن لادن، وهو الدليل الأفضل منذ تورا بورا».

جلست أصغي إلى الأخبار بصمت. أوضح لي ليون ومايك أنّه بفضل جهد طويل ومضن يقوم على تجميع آلاف المعلوماتِ والمقارنة بينها، تمكّن

المحللون منً تحديد مكان وجود رجل يُعرف باسم أبي أحمد الكويتي، يرتابون في أنّه ناقل رسائل لتنظيم القاعدة، كما كانت صِلاته ببن لادن معروفة. أخضعت أجهزتنا هاتفه للمراقبة وتتبّعت عاداته اليومية، فلم يقُدْها إلى مكان ناءٍ في عمق المناطق القبلية، بل إلى مجمّع كبير في حيّ راقٍ بإحدى ضواحي مدينة أبوت آباد الباكستانية، التي تبعد نحو ستين كيلومترًا إلى الشمال من إسلام آباد. قال مايك إنّ حجم المجمّع وهندسته يشيران إلى أنّ شخصًا مهمًّا يقطنه، وربّما كان عضوًا بارزًا في تنظيم القاعدة. وقد وضعت أجهزة استخباراتنا المجمّع تحت المراقبة، ووعدني ليون بإطلاعي على أيّ جديد نعرفه بشأن ساكنيه.

بذلت جهدًا بعد انصرافهما لألجم توقعاتي. فساكن ذلك المجمّع قد يكون أيّ شخص، وحتى لو كان على صلة بتنظيم القاعدة، فإنّ احتمال إقامة بن لادن في منطقة مأهولة بدا لي ضئيلًا. ولكنّ ليون ومايك عادا في 14 كانون الأول/ ديسمبر، ومعهما هذه المرّة ضابط ومحلّل من وكالة الاستخبارات المركزية. كان المحلّل شابًا ذا ملامح مُشرقة وخالية من التجاعيد ككبار موظفي الكونغرس، أمّا الضابط وهو أكبر سنًّا، فكان رجلًا نحيلًا وملتحيًا ومتجعّد الوجه كالأساتذة، يشغل منصب رئيس مركز مكافحة الإرهاب التابع لوكالة الاستخبارات المركزية وقائد الفريق المكلّف بمطاردة بن لادن. وتخيّلته قابعًا في سرداب ما، ومحاطًا بأجهزة الكمبيوتر والملفّات السميكة، يدقّق في مجموعة من البيانات غافلًا عن كلّ ما يجري في العالم حوله.

أعاد الرجلان على مسمعي سرد كلّ المراحل التي قادتنا إلى مجمّع أبوت آباد، وهو ما كان للمناسبة إنجازًا في العمل الاستقصائيّ. يبدو أنّ ناقل الرسائل الكويتي اشترى العقار باسم مستعار. كان المجمّع واسع المساحة ومحصّنًا على نحو استثنائيّ، فهو أكبر بثماني مرّات من المساكن المجاورة، ويحيط به سور خارجيّ يراوح ارتفاعه بين ثلاثة وخمسة أمتار ونصف المتر، تعلوه الأسلاك الشائكة، وأسوار داخليّة أخرى. ذكر المحلّلان أنّ قاطني ذلك المجمّع يبذلون جهودًا كبيرة لإخفاء هويّاتهم، فلم يكن لديهم خطّ هاتف أرضي أو خدمة إنترنت، وهم لا يغادرون المكان أبدًا تقريبًا، كما كانوا يحرقون نفاياتهم ولا يتركونها خارج المجمّع لشاحنة النفايات. فضلًا عن أنّ عدد الأولاد القاطنين في المجمّع وأعمارهم كانت مطابقة لعدد أبناء بن لادن وأعمارهم. وقد اكتشفت صور المراقبة الجوّية رجلًا طويل القامة لم يغادر المجمّع قطّ، بل كان يتنزّه بوتيرة منتظمة في حديقة صغيرة داخل أسواره.

«ندعوه **المتنزِّه**»، قال لي الضابط الأعلى رتبة، «ونعتقد أنّه بن لادن».

كان لديّ الكثير من الأسئلة، لكنّ أبرزها هو التالي: كيف يمكننا تأكيد هويّة المتنزِّه؟ اعترف لي المحللون بأنّهم على الرغم من مواصلة بحثهم عن طريقة للتوصّل إلى ذلك، لم يكونوا متفائلين. فبسبب شكل المجمّع وموقعه، كما حذر

قاطنيه الشديد، قد تؤدّي أيّ طريقة نلجأ إليها للتأكّد من هويّاتهم إلى إثارة شكوكهم بسرعة، فيتوارون فجأة من دون أن يتركوا أثرًا.

نظرت إلى الضابط الأعلى رتبة وسألته:

«ما رأيك؟».

بدا متردّدًا. خُيّل إليّ أنّه كان في الوكالة أثناء الاستعداد لحرب العراق، ولم تغب عن باله بعد سمعة أجهزة الاستخبارات التي تلطّخت بفعل تأكيدها مزاعم إدارة بوش بأنّ صدام حسين كان يطوّر أسلحة دمار شامل. ومع ذلك، قرأتُ في وجهه اعتزاز مَن استطاع حلّ لغز معقّد، حتى ولو لم يستطع إثبات ذلك.

«أعتقد أنّ الاحتمال كبير بأن يكون هو مَن نبحث عنه»، أجابني، «ولكن لا يمكننا الجزم بذلك».

على الأثر، قرّرتُ أنّه بات لدينا ما يكفي من المعلومات لوضع خطط لمهاجمة المجمّع. وفيما واصل فريق وكالة الاستخبارات المركزية العمل على تحديد هوية المتنزِّه، طلبت من طوم دونيلون وجون برينان دراسة إمكانيّة شنّ غارة. كانت الحاجة إلى السرّية المطلقة ترفع من مستوى التحدّي، فإذا ما تسرّب أيّ تلميح إلى أنّنا ربّما عثرنا على مكان بن لادن، فلا شكّ في أنّ فرصتنا ستضيع تمامًا. ولذلك، لم يُدعَ إلى مرحلة التخطيط للعملية إلّا عدد قليل فقط من موظّفي الإدارة الفدرالية. كذلك اعترضتنا عقبة أخرى، وهي ضرورة عدم إحاطة الباكستانيين علمًا بما نفعله. فعلى رغم أنّ الحكومة الباكستانية كانت تتعاون معنا في عدد من عمليات مكافحة الإرهاب وتؤدّي دورًا حيويًّا في نقل الإمدادات إلى قوّاتنا في أفغانستان، لم يكن خافيًا أنّ عددًا من أفراد الجيش الباكستاني، ولا سيّما أجهزته الاستخباراتية، حافظوا على صِلاتهم بتنظيم طالبان وربّما حتى بتنظيم القاعدة، لاستخدام هذين التنظيمين بمثابة ضمانة استراتيجية لبقاء الحكومة الأفغانية ضعيفة وعاجزة عن التحالف مع الهند، الخصم الأول لباكستان. كما أنّ وجود مجمّع أبوت آباد على بُعد كيلومترات قليلة من كبرى الكليّات الحربيّة الباكستانيّة، كان يزيد من احتمال تسرّب ما نقوله للباكستانيين إلى هدفنا. لذلك، ومهما كان قرارنا بالنسبة إلى مجمّع أبوت آباد، فهو سيعني الاعتداء على أراضي حليف مفترض بأبشع طريقة ممكنة، لا ترقى إلى مستوى الحرب لكنّها تزيد من المشاكل الدبلوماسية والتعقيدات العملانية.

بحلول منتصف آذار/مارس، وفي الأيّام التي سبقت تدخُّلنا في ليبيا ورحلتي إلى أميركا اللاتينية، قدّم لي فريقنا عددًا من الخطط الأولية للهجوم على مجمّع أبوت آباد. للاختصار، كان لديّ خياران: الأول هدم المجمّع بضربة جوية. كانت فوائد تلك المقاربة واضحة، وهي عدم المخاطرة بأرواح أميركية على الأراضي الباكستانية. كما أنّ بوسعنا إنكار مسؤوليّتنا عن الهجوم، علنًا على الأقلّ. لا شكّ في أنّ الباكستانيين سيعرفون الحقيقة، ولكن سيكون من

الأسهل بالنسبة إليهم التظاهر بعكس ذلك، ممّا قد يساعد في إخماد غضب شعبهم.

ولكنّ التعمّق في التفاصيل كشف لنا أنّ سيّئات فكرة الضربة الصاروخية أكبر بكثير من حسناتها. إذا دمّرنا المجمع، فكيف لنا أن نتأكّد من أنّ بن لادن كان بداخله؟ وإذا نفت القاعدة مقتل بن لادن، فكيف نفسّر قصف منزل في قلب باكستان؟ وعلاوة على ذلك، فإنّ خمس نساء وعشرين طفلًا كانوا يعيشون مع أربعة رجال بالغين في مجمع أبوت آباد، وبحسب الخطّة الأوليّة التي كانت بين يديّ، فإنّ الضربة المقترحة لم تكن لتؤدّي إلى تدمير المجمّع فحسب، بل الكثير من المساكن المجاورة أيضًا. بعد وقت قصير على بداية الاجتماع، قلت لنائب رئيس هيئة الأركان المشتركة هوس كارترايت إنّني سمعت ما يكفي، ولن أسمح بقتل ثلاثين شخصًا أو أكثر، ونحن غير متأكّدين حتّى من وجود بن لادن في المجمّع. وطالبت بخطّة أكثر دقّة قبل الموافقة على الضربة الجوّية.

الخيار الثاني كان تكليف فرقة عمليات خاصّة بتنفيذ المهمّة، فيسافر فريق من جنود النخبة إلى باكستان سرًّا على متن مروحية، ويغير على المجمّع ويخرج قبل أن يتاح للشرطة أو للجيش الباكستاني الوقت للردّ. وللحفاظ على سرّية العملية وإمكانيّة نفي كلّ مسؤوليّة عنها إذا حدث خطأ ما، يجب أن نعهد بها إلى سلطة وكالة الاستخبارات المركزية لا إلى البنتاغون. ومن ناحية أخرى، ومن أجل تنفيذ مهمّة بهذا الحجم وعلى هذا المستوى من المجازفة، كنّا بحاجة إلى عقل عسكري متفوّق، ولذلك دعونا نائب الأدميرال ويليام ماك رايفن في وزارة الدفاع، قائد العمليات الخاصّة المشتركة للانضمام إلى الاجتماع لإطلاعنا على تفاصيل الغارة وما قد ينجم عنها.

فرصة العمل على مقربة من رجال القوّات المسلّحة الأميركية ونسائها، والاطّلاع عن كثب على ما يتحلّون به من روح التضامن كفريق والإحساس بالواجب، كانا بالنسبة إليّ من أجمل دروس التواضع في السنتين الأولى والثانية لتسلّمي الرئاسة. ولو كان عليّ اختيار شخص واحد يمثّل أسمى ما في جيشنا، لاخترت بيل ماك رايفن. كان بيل في منتصف عقده السادس، وذا وجه ودود وبشوش، يتمتّع بروح مرحة مرهفة وعفويًّا، وبديناميكيّة، ويذكّرني بطوم هانكس ولكن بشعر أشقر، لو أنّ طوم هانكس انخرط ضمن قوّات التدخّل البحري والجوّي والبرّي «سيل». وكسلفه في قيادة هيئة الأركان المشتركة ستان ماكريستال، الذي كان نائبًا له، أسهم ماك رايفن بكتابة تاريخ القوّات الخاصّة. وكان قد درس، استعدادًا لأطروحته منذ ثمانية عشر عامًا، عددًا من عمليات الكوماندوس الكبرى في القرن العشرين، ومنها عملية إنقاذ موسوليني بأمر من هتلر في عام 1943، والعملية الإسرائيلية في عام 1976 لتحرير الرهائن من الطائرة المخطوفة في أوغندا، مدقّقًا في الظروف التي تسمح لمجموعة صغيرة من الجنود المدرّبين تدريبًا عاليًا، بأن تستفيد من

عنصر التخفّي لتشلّ لفترة من الوقت قدرات قوّات مسلحة أكبر عددًا أو أفضل تسليحًا.

واصل ماك رايفن تطوير نموذج للعمليات الخاصّة التي شكّلت الاستراتيجية العسكرية الأميركية في العالم كلّه. وخلال مسيرته المهنية الحافلة تولّى بنفسه قيادة أو تنفيذ أكثر من ألف عملية خاصّة في بعض أخطر الأماكن في العالم، وآخرها ملاحقة أهداف ذات قيمة عالية في أفغانستان. وكان أيضًا مشهورًا بهدوئه تحت الضغط. نجا في عام 2001، حين كان نقيبًا في قوّة «سيل»، من حادث هبوط بالمظلّة فقد خلاله وعيه ليهوي عموديًّا مسافة 1200 متر قبل أن تنفتح به المظلّة (أدّى الحادث إلى إصابته بكسر في الظهر وتمزّق عضلات ساقيه وأوتار حوضه). على الرغم من أنّ وكالة الاستخبارات المركزية أنشأت فرق عمليات خاصّة تابعة لها، تحلّى ليون بالحكمة للتشاور مع ماك رايفن من أجل التخطيط للهجوم على أبوت آباد. واستنتج أنّ أحدًا في وكالة الاستخبارات المركزية لا يمكنه أن يضاهي مهارة وخبرة وقوّة فريق «سيل» التي يقودها ماك رايفن، فأوصى باستحداث هرميّة خاصّة ينتقل فيها تسلسل القيادة منّي إليه ثمّ إلى ماك رايفن، الذي ستكون لديه السلطة الكاملة للتخطيط للمهمّة وتنفيذها إذا قرّرنا السير بها.

بالاستناد إلى الصور الجوّية، بنت وكالة الاستخبارات المركزية مجسّمًا ثلاثيّ الأبعاد طبق الأصل عن مجمّع أبوت آباد. وخلال اجتماعنا في آذار/مارس، شرح لنا ماك رايفن خطّة الهجوم: ينطلق فريق من جنود النخبة في «سيل» بمروحيّة واحدة أو أكثر من جلال آباد في أفغانستان، في رحلة مدّتها ساعة ونصف تحت جنح الظلام متوجّهين نحو الهدف، ويهبطون داخل المجمّع. وهناك يتولّون تأمين كلّ نقاط الدخول كالأبواب والنوافذ، قبل اقتحام المبنى الرئيسي المكوّن من ثلاثة طوابق، وتفتيشه، والقضاء على أيّ مقاومة يواجهونها. بعد ذلك يعتقلون أو يقتلون بن لادن ثمّ يغادرون بالمروحيّات، التي ستتوقّف للتزوّد بالوقود في مكان ما داخل باكستان قبل العودة إلى القاعدة في جلال آباد. عندما أنهى ماك رايفن عرض خطّته، سألته عمّا إن كان يعتقد أنّ فريقه قادر على تنفيذها.

«سيّدي، هذه ليست سوى خطّة أوّليّة»، أجابني، ثمّ أضاف: «وقبل أن أتمكّن من تشكيل فريق أكبر وإجراء بعض التدريبات، لن يمكنني الجزم بأنّها الطريقة الفضلى. وأيضًا لا يمكنني أن أقول لك كيف سندخل أو نخرج، لأنّنا بحاجة لذلك إلى اختصاصيّين في التخطيط للعمليات الجوّية. ما يمكنني قوله هو أنّنا وإذا استطعنا الوصول إلى هناك فسننجح. لكن لا يمكنني أن أوصي بالمهمّة قبل أن أدرس كلّ تفصيل بعناية».

هززتُ برأسي وقلتُ له:

«ماذا تنتظر لتبدأ بذلك؟».

بعد أسبوعين، أي في 29 آذار/مارس، عدنا للاجتماع في غرفة العمليات، فأفادني ماك رايفن بأنّه يشعر بثقة كبيرة بإمكانية تنفيذ الهجوم. أمّا المغادرة فقد تكون أكثر «استعجالًا» كما وصفها. ووفقًا لخبرته في العمليّات المماثلة والتدريبات الأولية التي أجراها، كان شبه متأكّد من أنّ الفريق قادر على إنهاء الهجوم قبل أن تدري السلطات الباكستانيّة بحدوثه. ومع ذلك، فقد فكّرنا في جميع السيناريوهات الأخرى. ماذا نفعل إذا اعترضت مقاتلات باكستانية مروحياتنا سواء في الذهاب أو في الإياب؟ ماذا لو كان بن لادن في المجمّع ولكنّه مختبئ في غرفة محصّنة، ممّا يؤخّر فريق العمليات الخاصّة على الأرض؟ وكيف سيردّ الفريق إذا طوّقت قوّات الشرطة الباكستانية أو الجيش المجمّع أثناء الهجوم؟

أكّد ماك رايفن أنّ خطّته موضوعة على أساس أنّ فريقه يجب أن يتلافى أيّ اشتباك مع السلطات الباكستانية. أمّا إذا واجهتنا تلك السلطات على الأرض، فعلى الجنود أن يدافعوا عن موقعهم بينما يحاول دبلوماسيونا التفاوض على مخرج آمن. ذلك الاقتراح الذي قدّرتُه حقّ التقدير لم يكن سوى مثال آخر على الحكمة التي يتحلّى بها كبار قادتنا العسكريّين. ولكنّ هشاشة العلاقات بين الولايات المتّحدة وباكستان جعلتني وغيتس نتحفّظ بقوّة على تلك الفكرة. فالغارات التي تنفّذها الطائرات الأميركية بدون طيّار ضدّ أهداف تابعة لتنظيم القاعدة في المناطق القبلية كانت تلقى معارضة متزايدة من الرأي العامّ الباكستاني. كذلك تأجّجت المشاعر المعادية للولايات المتّحدة في أواخر كانون الثاني/يناير عندما أقدم متعاقد مع وكالة الاستخبارات المركزية يُدعى ريموند ألن ديفيس على قتل رجلين مسلّحين اقتربا من سيّارته في مدينة لاهور، ما أدّى إلى اندلاع احتجاجات غاضبة على وجود وكالة الاستخبارات المركزية في باكستان، وخلق حالة من التوتّر في العلاقات الدبلوماسية دامت نحو شهرين خلال محاولتنا العمل على إطلاق سراح ديفيس. قلتُ لماك رايفن والفريق إنّني لن أخاطر بترك مصير جنودنا بين أيدي الحكومة الباكستانية التي ستواجه بلا شك ضغوطًا شعبيّة شديدة لإبقائهم في السجن، وخاصّةً إذا تبيّن أنّ بن لادن لم يكن في المجمّع. لذلك طلبت منه أن يعزّز خطّته بشكل يسمح للفريق المهاجم بمغادرة المكان مهما حدث، وأن يضيف إذا اقتضى الأمر مروحيّتين لتوفير الدعم لفريق الهجوم على المجمّع.

قبل رفع الجلسة عرض هوس كارترايت خيارًا جويًّا آخر كان أقرب إلى العمل الجراحيّ، يقضي بأن تطلق طائرة بدون طيّار صاروخًا صغيرًا يزن ستة كيلوغرامات على المتنزِّه خلال نزهته اليوميّة. وقال كارترايت إنّ الأضرار الجانبية التي قد تنتج عن هذا الخيار ستكون ضئيلة جدًّا، وإنّ الخبرة التي اكتسبها جيشنا في استهداف نشطاء إرهابيين آخرين تجعله يظنّه قادرًا على القيام بتلك المهمّة وتجنّب المخاطر المرتبطة بتنفيذ هجوم على الأرض.

باتت كلّ الاحتمالات مطروحة أمامنا للتفكير فيها. وتقرّر أن يشرف ماك رايفن على بناء نموذج بالحجم الكامل لمجمّع أبوت آباد في قاعدة فورت براغ العسكريّة، حيث ستجري مجموعة من «سيل» سلسلة تدريبات في الظروف الفعليّة. وقال لي إنّ الوقت الأفضل لتنفيذ الهجوم، إذا وافقتُ عليه، هو عطلة نهاية الأسبوع الأولى في أيّار/مايو، حيث سيوفّر غياب القمر لليلتين ستارًا إضافيًا لفريق الهجوم. كانت لدينا مخاوف بديهيّة من أنّ كلّ خطوة نقوم بها للتخطيط والاستعداد للعمليّة، وكلّ يوم يمرّ، يعنيان اطّلاع عدد أكبر من الأشخاص على سرّنا. وقلتُ لكلّ من ماك رايفن وكارترايت إنّني لم أكن مستعدًّا بعد لأحسم أمري في هذا الاتّجاه أو ذاك. ولكنّني لكي تتواصل الاستعدادات قلت لهما:

«اعتبِراني موافقًا».

في تلك الأثناء واصلنا العمل كالمعتاد في البيت الأبيض. كنت أتابع الوضع في ليبيا، والحرب في أفغانستان، وأزمة الديون اليونانية التي اشتدّت مرّة جديدة وعادت للتأثير في الأسواق الأميركية. في أحد الأيّام ولدى عودتي من غرفة العمليات، التقيتُ جاي كارني، الذي خلف روبرت غيبس في منصب الناطق الرسميّ باسمي. كان جاي، الصحافيّ السابق، حاضرًا بقوّة في الكثير من اللحظات التاريخية. فقد عمل مراسلًا لمجلّة تايم في موسكو خلال سقوط الاتّحاد السوفياتي، كما كان على متن الطائرة الرئاسية مع الرئيس بوش صباح يوم 11 أيلول/سبتمبر. أخبرني جاي أنّه أمضى وقتًا طويلًا في الردّ على أسئلة الصحافيين عمّا إن كانت وثيقة ولادتي صالحة أم لا.

مرّ أكثر من شهر منذ أن أقحم دونالد ترامب نفسه في الحديث السياسي الوطني. وكنت ومستشاريّ قد افترضنا أنّ وسائل الإعلام، بعدما استهلكت موضوع الهاجس بمكان ولادتي حتّى التخمة، ستملّه تدريجًا. ولكنّ عدد المقالات عن هذيان الرجل ونظريات المؤامرة كان يتكاثر أسبوعًا بعد الآخر، كالطحالب في بركة ماء راكد. وراحت القنوات التلفزيونية تخصّص وقتًا طويلًا لترامب ونظريّاته. وبحث المحلّلون السياسيّون عن مقاربات جديدة لموضوع التشكيك في مكان ولادتي، فأخذوا يتحدّثون عن مغزاه السوسيولوجيّ، أو تأثيره في إعادة انتخابي، أو ما يكشفه هذا الموضوع عن القطاع الإعلاميّ، وذلك بسخرية بالكاد كانوا يلاحظونها. من أهمّ مواضيع النقاش أنّ الوثيقة التي نشرناها عبر الإنترنت في 2008 كانت نسخة موجزة عن وثيقة الولادة، أي المستند النموذجيّ الصادر عن وزارة الصحّة في هاواي من أجل الحصول على جواز سفر أو رقم تسجيل في الضمان الاجتماعي أو رخصة قيادة. ولكن بالنسبة إلى ترامب وزملائه المشكّكين في مكان ولادتي، لم تكن تلك النسخة الموجزة تثبت شيئًا. وقد وُجّهت إلينا أسئلة كثيرة: لماذا لم تُنشر النسخة الأصلية الكاملة من وثيقة ولادتي؟ هل حُذفت عمدًا، في النسخة الموجزة،

معلومات تضمّنتها النسخة الكاملة؟ هل كان ذلك دليلًا على أنّني مسلم؟ هل تمّ التلاعب بالنسخة الأصليّة الكاملة؟ ما الذي يخفيه أوباما؟

أخيرًا طفح الكيل بالنسبة إليّ، فاتّصلت بالمستشار القانونيّ للبيت الأبيض بوب باور وطلبت منه الاستحصال على النسخة الأصليّة الكاملة لوثيقة الولادة من مستودعات سجلّات الأحوال الشخصيّة في هاواي. كذلك أعلمتُ ديفيد بلوف ودان بفايفر أنّني أخطّط لنشر الوثيقة ولإعلان موقف. بالنسبة إليهما، كانت تلك فكرة سيّئة بحجّة أنّني سأغذّي الأقاويل، كما أنّ الردّ على مثل تلك الاتّهامات لا يليق بي ولا بمنصبي.

«هذا هو هدفي تمامًا». قلت.

في 27 نيسان/أبريل، اعتليت المنصّة في غرفة الصحافة بالبيت الأبيض ورحّبت بالصحافيين. في البداية لفتُّ الانتباه إلى أنّ جميع محطّات التلفزة الوطنية قرّرت قطع برامجها لنقل كلمتي على الهواء مباشرة، وهو أمر نادر الحدوث. وأضفت أنّه قبل أسبوعين، عندما قدّمتُ والجمهوريّين في مجلس النوّاب اقتراحين متناقضين تمامًا في شأن الموازنة، من شأنهما ترك تداعيات عميقة على البلاد، ظلّت وثيقة ولادتي الموضوع الأبرز في نشرات الأخبار. وأشرت إلى أنّ أميركا تواجه تحدّيات هائلة وقرارات كبرى، وإلى ضرورة أن نتوقع نقاشات جادّة وأحيانًا خلافات شديدة، لأنّها الطريقة التي تسير بها ديمقراطيتنا، وكنت متأكّدًا من قدرتنا على أن نبني معًا مستقبلًا أفضل. ثمّ قلت:

«لكنّنا لن نكون قادرين على ذلك إذا تشتّت تركيزنا. لن نكون قادرين على ذلك إذا أمضينا الوقت في تشويه بعضنا سمعة بعض. لن نكون قادرين على ذلك إذا اختلقنا أمورًا وتظاهرنا بأنّ الوقائع لا قيمة لها. لن نكون قادرين على حلّ مشاكلنا إذا تلهّينا بالمهرّجين وملفّقي الأخبار الكاذبة». ونظرت إلى الصحافيين المجتمعين، وتابعت أقول، جاهدًا لإخفاء شعوري بالغضب: «أعلم أنّ البعض سيتمسّكون بتلك الرواية مهما فعلنا ومهما قلنا. لكنّي أتحدّث إلى الغالبية العظمى من الشعب الأميركي، وكذلك إلى الصحافة. ليس لدينا وقت لهذا النوع من السخافات. لدينا أشياء أخرى نقوم بها. لديّ أنا أشياء أخرى أقوم بها. لدينا مشاكل كبيرة يجب حلّها. وأنا واثق من قدرتنا على حلّها، ولكن يجب أن نركّز على تلك المشاكل، لا على هذه التفاهات».

حلّ الصمت في القاعة لبعض الوقت. وخرجت عبر أحد الأبواب التي تؤدّي إلى مكاتب فريقنا الإعلاميّ، حيث وجدتُ عددًا من أفراد الفريق الحديثي السنّ يتابعون كلمتي عبر شاشة التلفزيون. بدوا جميعًا في أوائل العقد الثالث من العمر. كان بعضهم قد عمل في حملتي، والبعض الآخر انضمّ أخيرًا إلى الإدارة رغبةً في خدمة الوطن. فتوقفت ونظرت في عيونهم وقلت لهم:

«نحن أفضل من هذا. إيّاكم أن تنسوا».

في اليوم التالي، اجتمعت بفريقي في غرفة العمليات حيث أجرينا مراجعة أخيرة للخيارات المتاحة لنا لتنفيذ عملية محتملة في أبوت آباد في نهاية الأسبوع. وكنتُ في وقت سابق من الأسبوع نفسه، قد أعطيت ماك رايفن موافقتي على إرسال فريق «سيل» وطيّاري المروحيّات إلى أفغانستان، وقد وصلت المجموعة إلى جلال آباد، وهي في انتظار الأوامر. بهدف التأكّد من أنّ وكالة الاستخبارات المركزية قد أخضعت معلوماتها للتحليل الكافي، طلب ليون ومايك موريل من رئيس المركز الوطني لمكافحة الإرهاب، مايك لايتر، أن يقوم فريق جديد من المحلّلين بالتدقيق في المعلومات الاستخباراتية المتوفرة عن المجمّع وساكنيه، للتأكّد من التطابق بين استنتاجاتهم وتلك الصادرة عن الوكالة. أفادنا لايتر بأنّ فريقه متيقّن بنسبة 40 إلى 60 بالمئة من أنّ الرجل هو بن لادن، في مقابل تقدير فريق وكالة الاستخبارات المركزية الذي بلغ 60 إلى 80 بالمئة. تلى ذلك نقاش حول سبب هذا الاختلاف. لكنّني بعد بضع دقائق، قاطعتهم قائلًا:

«أعرف أنّنا نتوخّى الدقّة في تقديراتنا، ولكنّنا في نهاية المطاف أمام احتمالين متعادلين بنسبة 50 بالمئة مقابل 50 بالمئة. لننتقل إلى نقطة أخرى».

أبلغَنا ماك رايفن أنّ الاستعدادات للغارة قد تمّت، وأنّه ورجاله جاهزون. كذلك أكّد كارترايت أنّ خيار توجيه صاروخ من طائرة بدون طيّار قد تمّ اختياره ويمكن اعتماده في أيّ وقت. أمام تلك الخيارات، طلبتُ الاستماع إلى آراء الجميع. كان ليون وجون برينان ومايك مولن يؤيّدون الهجوم. وأعربت هيلاري عن تردّدها، مُعدّدةً المخاطر التي قد تنجم عن الغارة، ولا سيّما احتمال قطع علاقاتنا مع باكستان، أو حتى المواجهة مع الجيش الباكستاني. لكنّها أضافت تقول إنّه أفضل دليل نجده منذ عشر سنوات حول مكان بن لادن، ولذلك فهي تؤيّد فكرة إرسال الفريق لتنفيذ الغارة.

أوصى غيتس بعدم شنّ غارة، لكنّه كان منفتحًا على التفكير في خيار الضربة الصاروخيّة. وذكّر بالعمليّة المسمّاة «الصحراء 1» التي جرت في نيسان/أبريل 1980 لمحاولة إنقاذ 53 من الرهائن الأميركيين المحتجزين في إيران، التي تحوّلت إلى كارثة بعد تحطّم مروحية عسكرية أميركية في الصحراء ومقتل ثمانية من أفراد طاقمها. ودعا إلى ألّا ننسى أنّه بصرف النظر عن دقة التخطيط، فإنّ عمليات كهذه قد تنتهي إلى الفشل الذريع. وفضلًا عن الخطر المحدق بأفراد الفريق، أبدى قلقه من أن يؤثّر فشل المهمّة سلبًا على مجريات الحرب في أفغانستان. كنت في وقت سابق من ذلك اليوم قد أعلنت نيّة بوب الاستقالة بعد أربع سنوات في وزارة الدفاع، ونيّتي ترشيح ليون لخلافته. ورحت أصغي إلى تقويمه الرصين والمنطقيّ، وأتذكّر قيمته الكبيرة بالنسبة إليّ.

كذلك عارض جو الغارة، بحجّة أنّ العواقب الخطيرة للفشل يجب أن تدفعني إلى تأجيل قراري حتى تتأكّد أجهزة الاستخبارات من وجود بن لادن في

المجمّع. كما هي الحال في كلّ القرارات الكبرى التي اتّخذتُها خلال رئاستي، كنت أثمّن قدرة جو على مخالفة مزاج الأكثريّة وطرح الأسئلة الصعبة، غالبًا من أجل إعطائي المساحة الذهنيّة التي أحتاج إليها للتفكير. كنت أعلم أيضًا أنّ جو، مثله مثل غيتس، كان في واشنطن خلال عملية «الصحراء 1»، وخُيّل إليّ أنّه يحتفظ بذكريات قاسية عن تلك العملية، كالفاجعة التي حلّت بالعائلات، والصفعة التي لحقت بالهيبة الأميركية، والاحتجاجات، واتّهام جيمي كارتر بالضعف والتهوّر لأنّه سمح بتنفيذ تلك المهمّة. لم يتعافَ كارتر من تلك الكارثة السياسيّة قطّ، ولا شكّ في أنّ جو كان يلمّح إلى أنّني قد ألقى المصير نفسه.

قلت للمجتمعين إنّني سأبلغهم قراري في الصباح التالي. لقد أردتُ التأكّد، إذا ما اخترنا شنّ الغارة، من أن يحظى ماك رايفن بأوسع مهلة زمنيّة ممكنة لتحديد ساعة الصفر. عاد طوم دونيلون معي إلى المكتب البيضاوي متأبّطًا كالعادة ملفّاته ودفاتره. راجعنا بسرعة جدول أعمالي خلال عطلة الأسبوع، وبدا أنّه أعدّ وبرينان سيناريو لكلّ الاحتمالات. كنت أرى بوضوح علامات التوتّر والعصبية على وجهه، فبعد سبعة أشهر على تعيينه مستشارًا للأمن القومي، قرّر ممارسة المزيد من التمارين الرياضيّة والتوقّف عن شرب القهوة. ولكن بدا لي بوضوح أنّه يخسر تلك المعركة. ممّا كان يثير انطباعي في طوم قدرته على تحمّل العمل الشاقّ، وذاكرته التي لا يغيب عنها أيّ تفصيل، والكمّية الهائلة من المذكّرات والبرقيّات والمعطيات التي يجب أن يطّلع عليها، وعدد المشاكل التي يعالجها والخلافات بين الإدارات التي يعمل على تذليلها، وذلك من أجل أن يتاح لي كلّ ما أحتاج إليه من المعلومات ومن التركيز اللازم لأقوم بعملي. سألتُ طوم ذات مرّة عن مصدر عزمه الذي لا يكلّ واجتهاده الكبير في العمل، فقال إنّ ذلك يعود إلى خلفيته، فقد نشأ في أسرة إيرلندية من الطبقة العاملة، وعمل بجهد ليتمكّن من دخول كلّية الحقوق، وشارك في حملات انتخابية مختلفة، وأصبح في النهاية من كبار الخبراء في السياسة الخارجية. لكنّه أفصح عن أنه، على الرغم من نجاحاته، يشعر بالخوف الشديد من الفشل وبالحاجة الدائمة إلى إثبات نفسه.

ضحكت وقلت له إنّ ذلك ينطبق عليّ أيضًا.

كانت ميشيل والفتاتان مفعمات بنشاط نادر أثناء العشاء في تلك الليلة، ورحن يُعِظنَني بلا توقّف بشأن ما سمَّينَها «عاداتي الغريبة»: كطريقتي في أكل اللوز بحفنات، وذلك بعد أن أهزّ كلّ حفنة في باطن يدي، أو في انتعال خفّين قديمين بالبين في المنزل، وكيف أنّني لا أحبّ السكاكر («والدكما لا يحبّ الأشياء اللذيذة... لا يتحمّل قدرًا كبيرًا من الفرح»). لم أكن قد حدّثت ميشيل عن القرار الذي أنوي اتّخاذه، فلم أرغب في تحميلها هذا العبء قبل أن أتأكّد من قراري. لعلّي كنت متوتّرًا أكثر من المعتاد، لكن لا يبدو أنّها لاحظت ذلك. بعدما رافقت ابنتينا إلى سريريهما، ذهبتُ إلى غرفة المعاهدات وشغّلت

التلفزيون لمشاهدة مباراة في كرة السلّة، وراحت نظراتي تتبع الكرة فيما كان ذهني يستعيد للمرّة الأخيرة السيناريوهات المختلفة.

الواقع أنّني ضيّقتُ نطاق خياراتي قبل أسبوعين على الأقلّ، وكان كلّ اجتماع منذ ذلك الحين يساعدني في تأكيد حدسي. لم أؤيّد توجيه ضربة صاروخية حتى ولو كانت دقيقة كما تخيّلها كارترايت، فقد شعرت بأنّ تلك المجازفة لا تستحق العناء إن لم نستطع تأكيد مقتل بن لادن. كذلك شككت في جدوى منح أجهزة الاستخبارات مزيدًا من الوقت، لأنّ الأشهر الإضافية التي أمضيناها في مراقبة المجمّع لم تقدّم لنا أيّة معلومات جديدة. كما أنّني شككتُ، نظرًا إلى حجم التخطيط الذي قمنا به، في أنّنا نستطيع إخفاء سرّنا شهرًا آخر.

بقي سؤال واحد: هل أصدر أوامري بشنّ الغارة أم لا؟ كانت المخاطر واضحة تمامًا بالنسبة إليّ، وأدركت أنّ بوسعنا الحدّ منها لا إزالتها تمامًا. كذلك كانت لديّ ثقة عمياء ببيل ماك رايفن وقوّة «سيل» التي يقودها. كما عرفت أنّ قدرات القوّات الخاصّة الأميركيّة تغيّرت كثيرًا منذ حادثتَي «الصحراء 1» في إيران و«سقوط الصقر الأسود» في الصومال. وعلى الرغم من جميع الأخطاء الاستراتيجية والسياسات غير المدروسة التي شابت حربَي العراق وأفغانستان، نفّذ أفراد تلك القوّات عددًا كبيرًا من العمليات وتعلّموا كيف يتصرّفون في كلّ الحالات الممكنة. وجعلتني مهارات قوّة «سيل» واحترافيّتها أثق بقدرتها على الخروج من أبوت آباد بأمان، حتى لو تبيّن أنّ بعض حساباتنا وافتراضاتنا غير صحيحة.

شاهدت كوبي براينت يسدّد وهو يقفز ويستدير. كان فريق اللايكرز يخوض مباراة ضدّ فريق هورنتس، في طريقه للفوز بالجولة الأولى من التصفيات. كان الوقت يمرّ على الساعة القديمة المثبّتة على جدار غرفة المعاهدات. لقد اتّخذتُ خلال العامين السابقين قرارات كثيرة جدًّا، تتعلق بالبنوك المتعثّرة، أو بشركة كرايسلر، أو بالقراصنة، أو بأفغانستان، أو بالرعاية الصحّية. وباتت احتمالات الفشل مألوفة جدًّا بالنسبة إليّ لدرجة أنّها لم تعد تسترعي انتباهي. وفي كلّ مرّة وقبل أن أتصرّف، كنت أقوّم كلّ الاحتمالات بهدوء، وذلك في وقت متأخّر من الليل، وأنا أجلس في الغرفة نفسها حيث كنت آنذاك. علمت أنّني لا أستطيع أن أتوصّل إلى طريقة أفضل لتقويم الاحتمالات، أو أن أحيط نفسي بفريق أفضل لمساعدتي في تقويمها. وأدركت أنّ كلّ الأخطاء التي ارتكبتها وكلّ المآزق التي بحثتُ لها عن حلّ أعدّتني لهذه اللحظة بالذات. وحتّى لو لم يكن بوسعي أن أتوقّع نتيجة قراري، فقد كنت على ثقة واستعداد تامّين لاتّخاذه.

خُصّص اليوم التالي، أي يوم الجمعة في 29 نيسان/أبريل، لعدّة رحلات. فبرنامج عملي كان يتضمّن الذهاب إلى توسكالوسا في ألاباما لمعاينة الأضرار

التي خلّفها إعصار مدمّر، ثمّ إلقاء خطاب تخرّج جامعيّ في ميامي مساءً. وبين الموعدين كان عليّ اصطحاب ميشيل وابنتيّ إلى قاعدة كيب كانافيرال لمشاهدة انطلاق المكوك الفضائيّ إنديفور في رحلته الأخيرة، قبل إيقافه عن العمل. بعثت برسالة إلكترونية قبل مغادرتي أطلب فيها من طوم ودنيس ودالي وبرينان موافاتي إلى قاعة استقبال الدبلوماسيين، فوصلوا مع خروج عائلتي إلى الحديقة الجنوبية، حيث كانت مروحيّة الرئاسة في انتظارنا. على وقع هدير المروحية (وأصوات الشجار الذي نشب بين ساشا وماليا)، أعطيت الضوء الأخضر رسميًا لتنفيذ مهمّة أبوت آباد، مشدّدًا على منح ماك رايفن الصلاحيّات الكاملة للتنفيذ، وكذلك الحقّ بتحديد ساعة الهجوم.

باتت العملية بين أيدي أشخاص آخرين، وشعرت بالسعادة لخروجي من واشنطن ولو ليوم واحد فقط، لأشغل ذهني بأعمال أخرى، ولأقدّر جهود الآخرين كما سيتبيّن لي. كانت عاصفة عاتية قد ضربت في وقت سابق من الأسبوع نفسه الولايات الجنوبية الشرقية، وولّدت أعاصير أودت بحياة أكثر من ثلاثمئة شخص، ما جعلها أشدّ الكوارث الطبيعية فتكًا منذ إعصار كاترينا. واجتاح ولاية ألاباما إعصار بلغ عرضه كيلومترين وسرعة رياحه 300 كيلومتر في الساعة، فدمّر آلاف المنازل والمؤسّسات. عند هبوطنا في توسكالوسا، قابلني مدير الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ، وهو رجل من فلوريدا متين البنية وهادئ يُدعى كريغ فوغيت، وقمنا برفقة مسؤولي الولاية والمسؤولين المحليين بجولة على الأحياء التي بدا كأنّ قنبلة نوويّة عصفت بها. وزرنا مركز إيواء لمحاولة التخفيف عن العائلات التي فقدت كلّ ما تملكه، وهي بمعظمها من الطبقة العاملة والفقيرة. على الرغم من الدمار، أشاد كلّ مَن تحدّثت إليهم تقريبًا باستجابة السلطات الفدرالية، من حاكم الولاية الجمهوري حتّى الأمّ التي كانت تهدهد طفلها، ونوّهوا بسرعة وصول فرق الإغاثة، وفعالية تعاونها مع المسؤولين المحليين، وحرصها على تلبية كلّ المطالب – حتّى أصغرها – بدقّة. لم يفاجئني الأمر لأنّ فوغيت من أفضل الموظفين الحكوميين، ويتحلّى بمزايا عدّة كالجدّية والتواضع والاستقامة، وتمتدّ خبرته في معالجة آثار الكوارث الطبيعية إلى عقود. ومع ذلك، شعرت بالرضى لرؤيتي جهوده موضع تقدير، وتذكّرت مجدّدًا أنّ الإدارة تقوم على الأعمال اليومية وغير المعلنة للأشخاص الذين لا يبحثون عن الاهتمام ولكنّهم يجيدون عملهم، ويقومون به بكلّ فخر.

في كيب كانافيرال، شعرنا بخيبة أمل لأنّ وكالة ناسا اضطرّت إلى إلغاء إطلاق مكّوك الفضاء في اللحظة الأخيرة بسبب مشاكل في وحدة الطاقة الرديفة. إلّا أنّ الفرصة أتيحت لنا لمحادثة روّاد الفضاء، وتمضية بعض الوقت مع جانيت كافاندي، مديرة الرحلات المأهولة في مركز جونسون للفضاء في هيوستن، التي أتت إلى فلوريدا للمشاركة في إطلاق المكّوك. كنت مفتونًا في طفولتي باستكشاف الفضاء، وحين أصبحت رئيسًا حرصت على تسليط الضوء

على قيمة العلوم والهندسة كلّما أمكنني ذلك، فأقمت معرضًا علميًّا سنويًّا في البيت الأبيض حيث يعرض الطلّاب بفخر اختراعاتهم من الروبوتات والصواريخ والسيارات التي تعمل بالطاقة الشمسية. كما شجّعتُ وكالة ناسا على الابتكار عبر التخطيط لإرسال مهمّة في المستقبل إلى كوكب المرّيخ، من خلال التعاون مع القطاع الخاصّ في موضوع الرحلات الفضائية إلى المدار المنخفض. رحت أتفرّج على ماليا وساشا وقد اتّسعت عيونهما دهشة وهما تصغيان إلى رواية كافاندي عن الموارد البشرية الكبيرة والجهود الهائلة المطلوبة من أجل إطلاق مركبة واحدة، كما حدّثتْهما عن مشوارها الخاصّ منذ أن كانت طفلة تأسرها سماء الليل المترامية فوق مزرعة عائلتها في ميسوري، إلى أن أصبحت رائدة فضء شاركت في ثلاث مهمّات على متن المكّوك الفضائيّ.

محطّتي الأخيرة يومذاك كانت حفلة تخرّج لطلّاب جامعة ميامي دايد، التي تضمّ أكثر من 170 ألف طالب يتوزّعون على ثمانية مراكز، وتُعدّ أكبر جامعة في الولايات المتّحدة. حين ارتادها رئيسها إدواردو بادرون للدراسة في الستينيات، كان مهاجرًا كوبيًّا شابًّا يعرف القليل من الإنكليزية، ولا قدرة لديه على ارتياد جامعة أخرى. بعد نيله شهادة من جامعته، ولاحقًا درجة دكتوراه في الاقتصاد من جامعة فلوريدا، رفض عروضًا وظيفيّة برواتب عالية في القطاع الخاصّ للعودة إلى ميامي دايد، حيث كرّس نفسه طوال أربعين عامًا لتقديم الفرصة للآخرين تمامًا كما قدّمت له جامعته فرصة. وصف بادرون الجامعة بأنّها «مصنع أحلام» لطلّابها، وهم في غالبيتهم من عائلات لاتينية وسوداء وعائلات مهاجرة أخرى ذات دخل محدود، كما كانوا في معظم الحالات أوائل الأفراد الذين يرتادون جامعة في عائلاتهم. فيما راح يحدّثني عمّا بذله من أجل ألّا يتعرَّض الطلّاب للتهميش، شعرت بأنّ ما يتمتّع به من رؤية إنسانية هو مصدر إلهام لي. وقال:

«نحن لا نتخلّى عن أيّ طالب، وإن كنّا نقوم بعملنا على أحسن وجه، فإنّنا لا نسمح لهم بالتخلّي عن أنفسهم».

في كلمتي أمام المتخرّجين ذلك المساء، تحدّثت عن الفكرة الأميركية، وكيف أنّ إنجازهم يعبّر عن تصميم كلّ فرد منّا على تجاوز ظروف ولادته، كما عن قدرتنا الجماعية على التغلّب على اختلافاتنا لمواجهة تحدّيات عصرنا. رويت لهم إحدى ذكريات طفولتي، حين جلست على كتفَي جدّي ولوّحت بعلم أميركي صغير وسط حشد من الأشخاص تجمّعوا للترحيب بروّاد الفضاء العائدين من إحدى بعثات أبولو، بعدما هبطوا بنجاح في مياه جزيرة هاواي. وأضفت أنّ الفرصة أتيحت لي مجدّدًا بعد أكثر من أربعين عامًا، لأشاهد ابنتيّ تصغيان إلى رواية جيل جديد من مستكشفي الفضاء، ما جعلني أفكّر في كلّ ما حققته أميركا منذ أن كنت طفلًا. وقد بيّنت لي تلك المقارنة أنّ الحياة دائرة

متواصلة وأنّها، تمامًا كشهاداتهم أو كانتخابي رئيسًا، دليل على أنّ الفكرة الأميركية لاتزال حيّة.

صفّق الطلاب وذووهم وهتفوا، كما لوّح الكثير منهم بالأعلام الأميركية. فكّرت في البلد الذي وصفته لهم: إنّها أميركا المتفائلة والسخيّة والشجاعة، أميركا المنفتحة على الجميع. حين كنت في سنّ المتخرّجين الواقفين أمامي آنذاك، أدركت تلك الفكرة وتشبّثت بها بكلّ قوّتي. وأردتها أن تكون حقيقيّة من أجلهم هم أكثر ممّا من أجلي أنا.

في مقابل ما شعرت به خلال رحلة يوم الجمعة من حيوية وتفاؤل، كنت أعلم أنّ مساء السبت في واشنطن، حيث كان مقرّرًا أن أشارك وميشيل في عشاء لصحافيّي البيت الأبيض، سيكون أقلّ إلهامًا بدون شكّ. ذلك العشاء الذي تنظّمه رابطة صحافيّي البيت الأبيض ويحضره الرئيس مرّة واحدة على الأقلّ خلال ولايته، في تقليد سار عليه كلّ الرؤساء منذ كالفين كوليدج، كانت الغاية منه إيجاد فرصة للصحافيين والأشخاص الذين يتولّون تغطية نشاطاتهم لكي يضعوا جانبًا خلافاتهم ويستمتعوا أقلّه بأمسية واحدة من المرح. ولكن، مع الوقت ومع امتزاج عالمَي الأخبار والترفيه، تطوّرت هذه المناسبة السنوية لتتحوّل إلى نسخة خاصّة بواشنطن عن الحفلة الراقصة لمتحف متروبوليتان للفنون، أو حفلة توزيع جوائز الأوسكار، حيث يقدّم أحد الفكاهيّين وصلة طريفة، وتُبثّ فعاليات العشاء عبر التلفزيون، ويأتي نحو ألفَي شخص من الصحافيين والسياسيين وكبار رجال الأعمال، والمسؤولين الحكوميين، إضافة إلى عدد من مشاهير هوليوود، ليتجمّعوا في قاعة رقص لا تتّسع لعددهم الكبير في أحد الفنادق، من أجل الدردشة الاجتماعية، ولكي يراهم الآخرون، ويصغوا إلى الرئيس يلقي كلمة هي أقرب إلى وصلة فنيّة، يسخر فيها من منافسيه ويروي نكاتًا عن المستجدّات السياسيّة.

فيما كان كلّ الأميركيّين يجدون صعوبة في العثور على وظائف، أو الاحتفاظ بمنازلهم، أو دفع فواتيرهم بسبب الركود الاقتصاديّ، كنت أعتبر مشاركتي في تلك المناسبة الاجتماعيّة الرسميّة بكلّ ما فيها من مظاهر البذخ والأضواء، خطوة غير صحيحة في السياسة. لكنّني شاركت فيها في العامين السابقين، فلم يكن بإمكاني إلغاء مشاركتي في اللحظة الأخيرة وإثارة الشكوك. برغم معرفتي بأنّ ماك رايفن لن يلبث أن ينضمّ إلى قوّة «سيل» في جلال آباد، وأنّ من المحتمل أن يقرّر تنفيذ العملية بعد ساعات، كان عليّ بذل قصارى جهودي للتصرّف أمام قاعة ملأى بالمراسلين وكأنّ كلّ شيء طبيعيّ. اتّضح لنا، لحسن الحظّ، أنّ أكبر مصدر للتسلية في البلاد كان مدعوًّا للجلوس إلى مائدة جريدة واشنطن بوست يومذاك. لذلك راودنا شعور غريب بالارتياح بأنّه بمجرّد دخول دونالد ترامب القاعة، فمن المؤكّد أنّ أحدًا من الإعلاميّين لن يفكّر في باكستان.

أدّى نشر النسخة الكاملة من وثيقة ولادتي وتوبيخي الصحافيين في البيت الأبيض إلى إحداث شيء من التأثير المطلوب، فقد اعترف دونالد ترامب على مضض بأنّني وُلدت في هاواي، لكنّه نسب إلى نفسه الفضل – بالنيابة عن الشعب الأميركي – في إرغامي على إزالة الشكوك. ومع ذلك، فإنّ جدل التشكيك في مكان ولادتي لم يفارق الأذهان، كما اتّضح لي يومذاك، عندما التقيت جون فافرو وفريق الكتّاب الذين أعدّوا كلمتي، ولم يكن أيّ منهم على علم بالعملية التي على وشك أن تجري في باكستان. وجدت أنّ الكلمة التي أعدّوها كانت ممتازة، لكنّني توقّفت عند جملة تسخر من المشكّكين في مكان ولادتي بالإشارة إلى أنّ تيم باولنتي، الحاكم الجمهوريّ السابق لمينيسوتا الذي كان يفكّر في الترشّح للرئاسة، يخفي حقيقة أنّ اسمه الكامل هو في الواقع «تيم بن لادن باولنتي». فطلبت من فافس استبدال كلمة «بن لادن» بـ«حسني»، مشيرًا إلى أنّ تردّد اسم حسني مبارك في الأخبار في الفترة الأخيرة يجعل من ذلك التعديل أقرب إلى الواقع. شعرتُ بأنّه لم يرَ في التعديل أيّ تحسين لنصّ الكلمة، لكنّه لم يجادلني.

أجريت عصر ذلك اليوم مكالمة أخيرة مع ماك رايفن، فأخبرني أنّه ينوي، بسبب الضباب في باكستان، الانتظار حتى مساء الأحد للبدء العملية. وأكّد لي أنّ كلّ شيء على ما يرام وأنّ فريقه جاهز. فقلت له إنّ ذلك لم يكن السبب الرئيسي لمكالمتي، وأضفت:

«أخبر أفراد الفريق عن مدى تقديري لهم».

«نعم سيّدي».

«بيل»، قلت له، وخانتني في تلك اللحظة الكلمات المناسبة للتعبير عمّا أشعر به. «أنا أعني ما أقول. قل لهم هذا».

«سأفعل، سيّدي الرئيس».

ذاك المساء توجّهتُ وميشيل إلى فندق هيلتون في واشنطن، والتُقطت لنا صور مع عدد من كبار الشخصيات، وقضينا ساعتين جالسين على منصّة ندردش مع البعض، فيما راح الضيوف مثل روبرت مردوخ، وشون بن، وجون بوينر، وسكارليت جوهانسون يتخالطون وهم يشربون النبيذ ويأكلون شرائح اللحم المطهوّة جيّدًا. لم تفارق ابتسامة الودّ وجهي، لكنّ ذهني المتوتّر كان على مسافة آلاف الكيلومترات. وعندما حان دوري وقفت وبدأت بإلقاء كلمتي، وفي منتصفها تقريبًا التفتّ إلى ترامب وقلت:

«أعرف أنّه تعرّض لبعض الانتقادات أخيرًا، لكن لا يوجد مَن هو أكثر سعادة وفخرًا من الـ«دونالد» بانتهاء قضيّة وثيقة الولادة، فقد بات بوسعه العودة أخيرًا للتركيز على القضايا المهمّة، مثل: هل زوّرنا حكاية الهبوط على سطح القمر؟ ما الذي حدث فعلًا في روزويل؟ وأين بيغي وتوباك؟».

وحين بدأ الجمهور بالضحك، واصلت كلمتي في السياق نفسه مشيرًا إلى «المؤهّلات والخبرة الواسِعة» التي اكتسبها من خلال تقديمه برنامِج

«سيليبريتي أبرنتيس»، وهنّأته على ردّة فعله في الحلقة التي ذُكر فيها أنّ «فريق الطهاة في المطعم لم يبهر الحكّام الآتين من مطعم أوماها ستيكس... قرار من هذا النوع هو ما يؤرّقني، أحسنتَ يا سيّدي، أحسنت».

انفجر الجمهور ضاحكًا بينما جلس ترامب في صمت، يبتسم ابتسامة فاترة. لم يكن بإمكاني تخيّل نيران الغضب التي كانت تحرق أحشاء بدون شكّ، خلال تلك الدقائق القليلة التي أمضيتها في الهزء به علنًا. لكنّ ما كنت أعرفه هو أنّ ترامب بارع في عالم الاستعراض، وفي الولايات المتّحدة الأميركية في عام 2011، كان ذلك شكلًا من أشكال القوّة. عرف ترامب كيف يتاجر بعملة بدا أنّها برغم سطحيّتها، تزداد قيمة يومًا بعد يوم. وقد ظلّ الصحافيّون أنفسهم الذين كانوا يضحكون لنكاتي يستضيفونه في برامجهم، كما ظلّ أرباب عملهم يتنافسون من أجل أن يجلس إلى موائدهم.

لكنّ المؤامرات التي حاكها ترامب لم تجعله شخصًا منبوذًا، بل على العكس من ذلك، أصبح أقوى نفوذًا من أيّ وقت مضى.

استيقظتُ في وقت مبكر من صباح اليوم التالي، قبل أن تتّصل عاملة الهاتف في البيت الأبيض بي لإيقاظي كما هي العادة. كنّا قد ألغينا يومذاك استثنائيًّا زيارات السيّاح للجناح الغربي بذريعة وجود بعض المواعيد المهمّة. ومع ذلك قرّرت لعب جولة غولف سريعة مع مارفن، كما أفعل غالبًا في أيّام الأحد الهادئة، وذلك لسببين: الأوّل، ألّا أثير الشكوك في وجود أمر غير مألوف يومذاك، والثاني لأنّي أردت أن أكون في الخارج لا في غرفة المعاهدات، لأنظر إلى ساعتي بلا توقّف في انتظار حلول الظلام في باكستان. كان الطقس يومذاك لطيفًا ولم يشهد هبوبًا للهواء. ومع ذلك لعبت بطريقة رديئة، حتّى إنّني أضعت ثلاث أو أربع كرات في الغابة. حين عدتُ إلى البيت الأبيض، سألت طوم عن أيّ مستجدّات. وكان وبقيّة أفراد الفريق قد وصلوا إلى غرفة العمليات، لنكون على أتمّ استعداد للاستجابة لأيّ طارئ. فضّلت ألّا ألهيهم بحضوري، وطلبت منه إبلاغي حالما تنطلق المروحيات التي تقلّ فريق القوّة الخاصّة. ثمّ ذهبت إلى المكتب البيضاوي وجلست محاولًا قراءة بعض الأوراق، ولكن عبثًا. فقد رحت أقرأ السطور عينها مرّة تلو المرّة. وفي النهاية اتّصلت بريغي ومارفن وبيت سوزا، الذين باتوا على علم بما سيحدث. وجلسنا نحن الأربعة في غرفة الطعام بجانب المكتب البيضاوي للعب الورق.

عند الثانية بعد الظهر بتوقيت واشنطن، أقلعت مروحيّتا بلاك هوك مخصّصتان للطيران السرّي من مطار جلال آباد، وعلى متنهما 23 جنديًّا من قوّة «سيل»، ومعهم مترجم أميركيّ من أصل باكستانيّ يعمل مع وكالة الاستخبارات المركزية، وكلب عسكريّ، للمباشرة بالمهمّة التي أُطلق عليها اسم «عملية رمح نبتون». كانوا بحاجة إلى تسعين دقيقة للوصول إلى أبوت آباد. غادرتُ غرفة الطعام عائدًا إلى غرفة العمليات التي تحوّلت إلى غرفة

عمليات حقيقية. كان ليون على اتّصال عبر الفيديو مع مقرّ وكالة الاستخبارات المركزيّة، وينقل إلينا المعلومات من ماك رايفن، الذي كان في مكان آمن في جلال آباد وعلى اتّصال مستمرّ ومباشر بفريقه. وفي جوّ متوتّر كما هو متوقّع، جلس جو وبيل دالي ومعظم أفراد فريق الأمن القومي، بمن فيهم طوم وهيلاري ودنيس وغيتس ومولن وبلينكن إلى طاولة الاجتماعات. بعد ذلك شرحوا لي خططنا لإبلاغ باكستان والدول الأخرى، وكذلك استراتيجيتنا الدبلوماسية في كلتا حالتَي النجاح أو الفشل. إن قُتل بن لادن خلال الغارة، فقد اتُّخذت الاستعدادات لدفنه بحسب الشعائر الإسلامية في البحر، لئلّا يتحوّل قبره إلى مكان يحجّ إليه الجهاديون. أدركت بعد قليل أنّهم كانوا يعيدون على مسمعي تفاصيل أعرفها. لذلك ومن أجل عدم تشتيت انتباههم غادرت المكان متوجّهًا إلى الطابق الأعلى، لأعود إليه قُبيل الثالثة والنصف، عندما أبلغني ليون أنّ المروحيتين تقتربان من المجمّع.

كان مقرّرًا أن نتابع العملية بشكل غير مباشر من خلال ليون، لأنّ طوم خشي ردود الفعل على أيّ تواصل مباشر بيني وبين ماك رايفن، قد يترك انطباعًا بأنّني أدير العملية بكلّ تفاصيلها، وهو ما كان خطأ عمومًا، كما يهدّد بإثارة مشكلة سياسية إذا ما فشلت المهمّة. في طريقي إلى غرفة العمليات لاحظتُ في غرفة اجتماعات صغيرة تقع في الجهة الثانية من الممشى، وجود جهاز تلفزيون يبثّ صورًا جوّية حيّة للمجمّع ويُسمع منه صوت ماك رايفن. ومع اقتراب المروحيتين من الهدف، وقفت وقلتُ «يجب أن أشاهد هذا»، ثمّ ذهبت إلى الغرفة الأخرى. وهناك وجدت البريغادير جنرال براد ويب من سلاح الجوّ، جالسًا أمام جهاز الكمبيوتر الخاصّ به إلى طاولة صغيرة. حاول أن يقدّم لي كرسيّه فوضعت يدي على كتفه وقلت له «ابقَ جالسًا»، ثمّ بحثت عن كرسيّ وجلست عليه. أبلغ ويب ماك رايفن وليون أنّني أجلس إلى جانبه وأشاهد الصور، فلم يلبث أفراد الفريق كلّهم أن أتوا ليجلسوا في الغرفة برغم ضيق مساحتها.

كانت تلك المرّة الأولى والوحيدة لي خلال رئاستي التي أشاهد فيها حدوث عملية عسكرية مباشرة، من خلال ما أراه من صور تتحرّك عبر الشاشة كالأشباح. ما كادت دقيقة تنقضي على بدء المتابعة حتّى شاهدتُ إحدى المروحيّتين تترنّح أثناء هبوطها. وقبل أن أفهم ما حدث، أبلغنا ماك رايفن أنّ المروحية فقدت قوّة الرفع للحظات واحتكّت بأحد أسوار المجمّع. أحسست بما يشبه شحنة كهربائيّة من الخوف، ومرّت في ذهني صور كارثة تقع: المروحية تتحطّم، والجنود يحاولون النجاة منها قبل أن تشتعل، والناس يخرجون من منازلهم ليروا ما يجري، والجيش الباكستاني يسارع إلى مكان الحادث. لكنّ صوت ماك رايفن قطع عليّ كابوسي:

«كلّ شيء سيكون على ما يُرام»، قال كمن يعلّق على احتكاك سيّارته بعربة تِسوّق في مرأب مركز تجاريّ، وأضاف: «هذا أفضل طيّار لدينا، وسيهبط

بأمان».
وهذا بالضبط ما حدث. علمت لاحقًا أنّ المروحيّة علقت في دوّامة ناتجة عن ارتفاع درجات الحرارة إلى أعلى ممّا كان متوقعًا وعن احتباس الهواء الذي تولّده شفراتها بين أسوار المجمّع المرتفعة، وهذا ما أجبر الطيّار وأفراد القوّة على متنها على ارتجال هبوطهم وخروجهم. (في الواقع، تعمّد الطيّار جعل ذيل المروحية يحتكّ بالسور لئلّا تتحطّم). لكنّني لم أرَ آنذاك إلّا أطيافًا كالنقاط على الأرض، تأخذ مواقعها بسرعة قبل أن تدخل المبنى الرئيسي. مرّت عشرون دقيقة صعبة جدًّا، وحتى ماك رايفن لم يكن يستطيع رؤية ما يحدث إلّا بشكل محدود، أو ربّما آثر الصمت حيال تفاصيل عمليّة التفتيش التي يقوم بها أفراد فريقه من غرفة إلى غرفة. وبعد ذلك، وعلى نحو مفاجئ لم أكن أتوقّعه، سمعنا صوتَي ماك رايفن وليون يقولان في اللحظة عينها تقريبًا، الكلمات التي كنّا ننتظرها تتويجًا لأشهر من التخطيط وسنوات من جمع المعلومات.
«تمّ التعرّف إلى جيرونيمو... تمّ قتل جيرونيمو خلال العمليّة».
أسامة بن لادن، الذي دُعي بالاسم الرمزيّ «جيرونيمو» من أجل المهمّة، الرجل المسؤول عن أسوأ هجوم إرهابي في تاريخ الولايات المتّحدة الأميركية، الرجل الذي أمر بقتل آلاف الأشخاص وأدخل العالم في فترة مضطربة من تاريخه، أنزل العقاب به فريق من قوّة «سيل» الخاصّة التابعة للبحريّة الأميركية. سُمعت داخل غرفة الاجتماعات أصوات شهقات بعض الحاضرين، فيما ظلّت عيناي مسمّرتين بالشاشة.
«قضينا عليه»، قلتُ هامسًا.
لم يتزحزح أحد من مقعده لعشرين دقيقة أخرى، فيما راح جنودنا يستكملون المهمّة. فوضعوا جثّة بن لادن في كيس، وأخرجوا النساء الثلاث والأطفال التسعة الموجودين لاستجوابهم في إحدى زوايا المبنى، وجمعوا أجهزة الكمبيوتر والملفّات والموادّ الأخرى ذات القيمة الاستخباراتية المحتملة، وثبّتوا المتفجّرات على مروحيّة بلاك هوك المعطوبة لتدميرها لاحقًا، ثمّ وصلت مروحية إنقاذ من طراز شينوك كانت تحوم على مسافة قريبة. وعندما أقلعت المروحيّتان، وضع جو يده على كتفي وشدّ قائلًا:
«تهانينا، سيّدي».
وقفتُ وشكرته بإيماءة من رأسي. حيّاني دنيس بقبضة يده، كما صافحتُ أفردًا آخرين في الفريق. ولكنّ الحذر ظلّ سائدًا إلى أن غادرت المروحيّتان المجال الجوّي الباكستانيّ. وفقط عند نحو السادسة مساءً عندما هبطتا بأمان في جلال آباد، شعرتُ أخيرًا بأنّ التوتّر بدأ يفارقني. وبعد قليل، أخبرنا ماك رايفن عبر اتّصال بالفيديو أنّه ينظر إلى الجثة في تلك اللحظة عينها، وأنّها لبن لادن بدون شكّ. وهو أيضًا ما أكّده برنامج التعرّف إلى الوجوه الخاصّ بوكالة الاستخبارات المركزية. ولمزيد من التأكّد، طلب ماك رايفن من أحد جنوده

ويبلغ طوله 189 سنتمترًا أن يرقد بجانب الجثّة لمقارنة طوله بطول بن لادن المقدّر بـ195 سنتمترًا.

«حقًّا يا بيل؟» سألته مازحًا، «كلّ هذا التخطيط ولم تفكّر في إحضار شريط قياس؟».

تلك كانت الدعابة الأولى التي ألقيها يومذاك. لكنّ الضحك سرعان ما توقّف حين تناقل الجالسون حول طاولة الاجتماعات صور الجثّة. ألقيت عليها نظرة خاطفة. لقد كان هو. على الرغم من هذا الدليل، قال ليون وماك رايفن إنّنا لن نتأكّد تمامًا حتى ظهور نتائج فحص الحمض النووي، الذي سيستغرق يومًا أو يومين. تناقشنا في إمكانية تأجيل الإعلان الرسميّ، لكنّ أخبار تحطّم مروحيّة أميركيّة في أبوت آباد بدأت تنتشر عبر الإنترنت. اتّصل مايك مولن بقائد الجيش الباكستاني الجنرال أشفق برويز كياني، وفيما غلبت عبارات اللياقة على المحادثة، طالبَنا كياني بأن نعلن في أسرع وقت ممكن خبر الهجوم والهدف منه، من أجل مساعدة فريقه على احتواء ردّ الفعل الشعبيّ الباكستاني. أدركت أنّنا لا نستطيع الانتظار أربعًا وعشرين ساعة أخرى، فصعدت إلى الطابق الأعلى مع بن، وأمليت عليه بسرعة ما أفكّر في قوله للأمّة في وقت لاحق من ذلك المساء.

لعدّة ساعات، راح الجناح الغربي يعمل بكامل طاقته. وفيما بدأ الدبلوماسيون الاتّصال بالحكومات الأجنبية وأعدّ فريقنا الإعلاميّ بيانات لتوزيعها على الصحافة، اتّصلت بكلّ من جورج دبليو بوش وبيل كلينتون ونقلت إليهما الخبر، وحرصت على التشديد على مسمع بوش على أنّ المهمّة تتويج لعملية طويلة وشاقة بدأت خلال رئاسته. وعلى الرغم من أنّ الساعة كانت قد تجاوزت منتصف الليل في أوروبا، اتّصلت أيضًا بدايفيد كاميرون لأبلغه عن تقديري للدعم القويّ الذي قدّمه إلينا حليفنا الأقرب منذ بداية الحرب في أفغانستان. توقعتُ أن تكون مكالمتي صعبة جدًّا مع الرئيس الباكستاني آصف علي زرداري، الذي سيواجه بدون شكّ ردّ فعل عنيفًا في الداخل بسبب انتهاكنا السيادة الباكستانية. ولكنّه خلال الاتّصال هنّأني وأعرب عن دعمه، قائلًا: «مهما كانت التداعيات، فهذا الخبر ممتاز». وذكّرني، بكثير من التأثّر العميق، بمقتل زوجته بينظير بوتو على أيدي متطرّفين يُشتبه في أنّ لهم صلات بتنظيم القاعدة.

انقضى اليوم كلّه بدون أن أرى ميشيل. كنت قد أخبرتها في وقت سابق بما سيحدث، فقرّرتْ، بدلًا من الجلوس بقلق في البيت الأبيض بانتظار الأخبار، أن تترك ماليا وساشا في رعاية جدّتهما وخرجت لتناول العشاء مع الأصدقاء. ما كدت أنهي حلاقة ذقني وارتداء بذلة وربطة عنق، حتّى عادت.

«إذن؟» سألتني.

رفعتُ إبهامي، فابتسمت وعانقتني، وقالت لي:

«هذا رائع يا حبيبي، حقًّا، كيف تشعر؟».

«حاليًّا، أشعر بالارتياح، ولكن عودي لسؤالي بعد ساعات قليلة».

جلست في الجناح الغربي مع بن لوضع اللمسات الأخيرة على كلمتي، وكنت قد زوّدته ببعض الخطوط العريضة. قلت له إنّي أريد التذكير بالقلق الذي عاناه كلّ الأميركيّين بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر، وبشعورهم بالوحدة الوطنية في الأيّام التي تلت تلك الأحداث. كما أريد أن أحيّي أولئك الذين شاركوا في هذه المهمّة وكذلك كلّ فرد من أفراد جيشنا وأجهزتنا الاستخباراتية الذين ضحّوا ولا يزالون يضحّون بالكثير للحفاظ على سلامتنا، والتأكيد مجدّدًا أنّ معركتنا هي مع تنظيم القاعدة وليست مع الإسلام. وأردت أن أختم بتذكير العالم وتذكير شعبنا بأنّ الولايات المتّحدة تفي بما تعد بالقيام به، وبأنّنا كدولة ما زلنا قادرين على تحقيق إنجازات كبيرة.

كالعادة، نجح بن في أن يصوغ من أفكاري المبعثرة خطابًا جيّدًا في أقلّ من ساعتين. أدركتُ أنّ هذا الخطاب يكتسب بالنسبة إليه أهمّية خاصّة، لأنّ مشاهدته انهيار برجَي مركز التجارة العالميّ في نيويورك قد غيّرت مسار حياته، ودفعت به إلى واشنطن مفعمًا برغبة شديدة في إحداث فرقٍ ما. كذلك عدتُ بالذكرى إلى ذلك اليوم، حين اصطحبتْ ميشيل ماليا إلى يومها الأول في صفّ الحضانة، وكيف وقفتُ خارج مبنى حكومة ولاية إيلينوي في وسط شيكاغو، يغمرني الاضطراب والشكوك، بعدما طمأنتُ ميشيل عبر الهاتف إلى أنّها والفتاتين سيكنّ بخير. وفي وقت لاحق من ذلك المساء كانت ساشا وعمرها ثلاثة أشهر آنذاك نائمة على صدري، بينما جلستُ في الظلام أشاهد التقارير الإخبارية وأحاول الاتّصال بأصدقائي في نيويورك. شأني شأن بن، تركت تلك الأحداث في مسار حياتي تأثيرًا كبيرًا لم يكن بوسعي يومذاك أن أتبيّنه، وأطلقتْ سلسلة من الأحداث أوصلتني بطريقة ما إلى هذه اللحظة.

بعد قراءة أخيرة للخطاب، وقفتُ وربّتُّ ظهر بن، وقلت له: «أحسنتَ عملًا يا أخي». فهزّ برأسه، وارتسم على وجهه مزيج من المشاعر، قبل أن يخرج مسرعًا لإدخال التعديلات النهائية على الكلمة في القارئ الآليّ. كانت الساعة آنذاك حوالي الحادية عشرة والنصف مساءً، وقد أذاعت كبريات الشبكات التلفزيونية خبر وفاة بن لادن ولبثت تنتظر خطابي لنقله على الهواء مباشرة. كما توافدت إلى خارج البيت الأبيض جموع من المحتفلين وغصّت الشوارع بالآلاف. حين خرجتُ في الليل البارد وبدأت أسير في رواق الأعمدة متّجهًا إلى غرفة الاستقبال الشرقيّة حيث كنت سألقي كلمتي، بلغ مسمعي إيقاع أصوات الحشود وهم يهتفون «أميركا! أميركا! أميركا!» من جهة جادة بنسلفانيا، وقد ظلّ صدى تلك الأصوات يتردّد بعيدًا في أعماق الليل.

حتى بعدما خفتت أصوات الحشود الفرِحة، شعرنا جميعًا في البيت الأبيض خلال الأيّام التي أعقبت غارة أبوت آباد بتحوّل ملموس في مزاج بلادنا. فللمرّة الأولى والوحيدة خلال رئاستي، لم نجد أنفسنا مضطرّين إلى تبرير ما فعلناه،

أو صدّ هجمات الجمهوريين، أو الردّ على الاتّهامات بأنّنا خالفنا أحد المبادئ الجوهريّة. كما لم ينتقد أحد طريقة تنفيذ المهمّة ولم تظهر مفاجآت غير سارّة. ومع ذلك كان عليّ اتّخاذ قرارات أخرى، ومنها نشر – أو عدم نشر – صور جثّة بن لادن. (وقد رفضت نشرها قائلًا لفريقي إنّنا لسنا بحاجة إلى «استعراض تلك الغنيمة المشؤومة»، كما لم أرغب في أن تصبح صورة بن لادن مصابًا برصاصة في الرأس أيقونة تستقطب المتطرّفين). كذلك بقي علينا ترميم علاقاتنا بباكستان. أثبتت الوثائق وملفّات الكمبيوتر التي تمّت مصادرتها في المجمّع أنّها كنز من المعلومات الاستخبارية، وأكّدت أنّ بن لادن استمرّ في القيام بدور محوريّ في التخطيط لشنّ هجمات ضدّ الولايات المتّحدة، فضلًا عن الضغط الهائل الذي تمكّنا من ممارسته على تنظيمه عبر استهدافنا قادته، ومع ذلك لم يخطر ببال أيّ منّا أنّ تهديد القاعدة قد زال. لكنّ الأمر الذي لا جدال فيه كان أنّنا وجّهنا إلى ذلك التنظيم ضربة شديدة، جعلته قاب قوسين من التعرّض لهزيمة استراتيجية. حتّى أشدّ منتقدينا اضطرّوا إلى الاعتراف بأنّ العملية كانت ناجحة بشكل لا لبس فيه.

شكّلت غارة أبوت آباد متنفَّسًا بالنسبة إلى الشعب الأميركي، فجنودنا يخوضون منذ عشر سنوات حربًا في أفغانستان والعراق لا تزال نتائجها، في أفضل توصيف لها، مبهمة. كما أنّ التطرّف العنيف سيبقى موجودًا بشكل أو بآخر، ولن تكون ثمّة معركة أخيرة أو استسلام رسمي. ولذلك تلقّف الرأي العامّ غريزيًّا خبر موت بن لادن باعتباره أقرب نتيجة ممكنة إلى يوم النصر. وفي فترة من المصاعب الاقتصادية والأحقاد الحزبية، شعر الناس ببعض الرضى لرؤية حكومتهم تحقق انتصارًا.

أمّا بالنسبة إلى آلاف العائلات التي فقدت أحبّاءها في 11 أيلول/سبتمبر، فقد اكتسبت عمليّتنا معنى شخصيًّا أكبر. في اليوم التالي للغارة، كان بين الرسائل العشر التي تردني يوميًّا رسالة إلكترونية مطبوعة من فتاة تُدعى بايتون وول، كانت في عامها الرابع حين وقعت الهجمات وباتت آنذاك في الرابعة عشرة. أخبرتني أنّ والدها كان في أحد البرجين واتّصل بها ليكلّمها قبل أن ينهار البرج. وأضافت أنّها أمضت حياتها مسكونة بذكرى صوت أبيها وصورة أمّها تبكي وهي تمسك بالهاتف، وأنّها على الرغم من أنّ شيئًا لن يغيّر حقيقة غيابه، تريد أن تقول لي ولجميع من شاركوا في الغارة كم كان مهمًّا بالنسبة إليها وإلى أسرتها أنّ أميركا لم تنسَ والدها.

جلست وحدي في غرفة المعاهدات وأعدت قراءة تلك الرسالة مرّات عدّة بعينين مغرورقتين بالدموع. فكّرت في ابنتيّ وفي ما قد تشعران به من ألم إن فقدتا أمّهما أو أباهما. كما فكّرت في الشبّان والشابّات الذين تطوّعوا في الجيش بعد 11 أيلول/سبتمبر، مصمّمين على خدمة وطنهم مهما بلغ الثمن، وفي ذوي الجنود الجرحى أو القتلى في العراق وأفغانستان، وفي «أمّهات النجمة الذهبية» اللواتي واسيناهنّ، ميشيل وأنا، وفي الآباء الذين عرضوا عليّ

صور أبنائهم الراحلين. شعرت بفخر كبير بأولئك الذين شاركوا في المهمّة، من جنود قوّة «سيل» إلى محلّلي وكالة الاستخبارات المركزية الذين رسموا الطريق إلى أبوت آباد، والدبلوماسيين الذين استعدّوا لمعالجة التداعيات، والمترجم الأميركي من أصل باكستاني الذي وقف خارج المجمّع لإبعاد الفضوليين أثناء تنفيذ الغارة. لقد عملوا جميعًا معًا بانسجام تامّ وتفانٍ، غير مبالين بالتقدير أو المكافآت أو باختلافاتهم السياسية، من أجل تحقيق هدف مشترك.

تلك الأفكار قادتني إلى فكرة أخرى: أليس توحيد الجهود والإحساس بالهدف المشترك ممكنين إلّا حين يكون الهدف قتل إرهابيّ؟ كان ذلك السؤال يقلقني. فعلى الرغم من الفخر والرضى اللذين شعرت بهما على أثر نجاح مهمّتنا في أبوت آباد، الحقيقة أنّني لم أشعر بالسعادة عينها التي غمرتني ليلة إقرار قانون الرعاية الصحّية. ووجدتني أتخيّل ما يمكن أن تصل إليه أميركا إذا تمكّنا من رصّ الصفوف على نحو يتيح لحكومتنا التصدّي، بالمستوى نفسه من الخبرة والتصميم، لمشاكل تعليم أطفالنا أو إسكان المشرّدين، كما حدث حين أجهزنا على بن لادن، وإذا تمكّنا من استخدام القدر نفسه من المثابرة والموارد لخفض الفقر، أو الحدّ من انبعاثات الغازات المسبّبة للاحتباس الحراري، أو للحرص على نيل كلّ العائلات الرعاية اللائقة. كنت أعلم أنّ تلك الأفكار سيُنظر إليها على أنّها طوباويّة، حتى من جانب طاقم العمل الخاصّ بي. والواقع أنّ تلك كانت الحقيقة، حقيقة أنّنا لم نعد نستطيع أن نتخيّل بلادنا موحّدة إلّا للردّ على الهجمات وإلحاق الهزيمة بالأعداء الخارجيين. فبات معياري الشخصيّ، بيني وبين ذاتي، هو ما لا تزال رئاستي عاجزة عن تحقيق ما أتوخّاه منها، وما العمل الباقي لأقوم به.

لكنّني وضعت تلك الأفكار جانبًا وسمحت لنفسي بالاستمتاع بما بقي من ذلك الأسبوع. شارك بوب غيتس في آخر اجتماع للحكومة حيث قوبل بتصفيق حارّ، فبدا للحظة أنّه تأثّر بصدق. وأمضيت وقتًا مع جون برينان، الذي شارك بطريقة أو بأخرى في مطاردة بن لادن لما يقارب خمسة عشر عامًا. كما استقبلتُ بيل ماك رايفن في المكتب البيضاوي حيث عبّرت له عن خالص شكري لقيادته الاستثنائيّة، وقدّمتُ له شريط قياس مثبّتًا على لوحة تذكاريّة. وفي 5 أيّار/مايو 2011، أي بعد أربعة أيّام فقط من العملية، سافرت إلى مدينة نيويورك وتناولت الغداء مع إطفائيّي السريّة 54/السلّم 4/الكتيبة 9، تلك السريّة التي فقدت أعضاءها الخمسة عشر كلّهم الذين كانوا في الخدمة يوم الهجوم، ووضعت إكليلًا من الزهور في موقع الكارثة. شارك بعض رجال الإطفاء الذين هرعوا إلى برجَي مركز التجارة العالميّ في حرس الشرف خلال تلك المراسم، وأتيحت لي فرصة لقاء بعض عائلات ضحايا 11 أيلول/سبتمبر، ومنهم بايتون وول التي عانقتُها بحرارة، فسألتني فورًا عمّا إن

بإمكاني ترتيب لقاء بينها وبين جاستن بيبر، وأجبتها بأنّني قد أتمكّن من تحقيق ذلك.

سافرت مع جو في اليوم التالي إلى فورت كامبل في كنتاكي، حيث عرّفَنا ماك رايفن إلى أفراد قوّة «سيل» والطيّارين الذين شاركوا في غارة أبوت آباد. وبينما كان الضابط الأعلى يشرح لنا سير العمليّة من خلال مجسّم صغير للمجمّع وُضع في الغرفة، تفرّستُ في وجوه جنود النخبة الثلاثين الجالسين أمامي على كراسيَّ قابلة للطيّ. كان مظهر بعضهم يدلّ بوضوح إلى مهنته: البنية المتينة والعضلات المفتولة والبارزة من خلال اللباس العسكريّ. لكنّ ما أدهشني هو أنّ عددًا من أولئك الجنود كانوا في أوائل العقد الخامس من عمرهم، وبدوا بشعرهم الأشيب ومظهرهم غير اللافت أشبه بالمحاسبين أو بمديري الثانويّات. لقد كان هؤلاء برهانًا على أنّ للحسّ السليم والمهارات الناتجة عن الخبرة الدور الأهمّ في إنجاز أخطر المهامّ بنجاح. ولكنّها أيضًا خبرة كلّفت العديد من زملائهم حياتهم، كما أكّد القائد. وعندما انتهى شرح العمليّة، صافحت كلّ الجنود وقدّمت للقوّة «التنويه الرئاسيّ» وهو أعلى وسام يمكن منحه لوحدة عسكرية. من جهتهم فاجأني الجنود بتقديمهم هديّة إليّ، وهي عبارة عن علم أميركي حملوه معهم إلى أبوت آباد، كان موضوعًا في إطار ويحمل تواقيعهم على ظهره. خلال زيارتي تلك لم يذكر أحد لي مَن أطلق الرصاصة التي قتلت بن لادن، ولم أطرح ذلك السؤال قطّ.

في رحلة العودة، أطلعني طوم على آخر المستجدّات في ليبيا، كما راجعتُ وبيل دالي جدول أعمالي للشهر المقبل، وأنهيت بعض الأعمال المكتبيّة. وعند السادسة والنصف مساءً هبطنا في قاعدة أندروز الجوّية، وصعدت إلى مروحيّة الرئاسة في رحلة العودة القصيرة إلى البيت الأبيض. كنت هادئًا آنذاك، ومستعدًّا لالتقاط أنفاسي. تأمّلت المناظر الطبيعية المترامية في ماريلاند والأحياء السكنيّة الراقية التي كنّا نطير فوقها، ثمّ نهر بوتوماك المتلألئ تحت أشعّة الشمس الغاربة. انعطفت المروحية على مهل متّجهة شمالًا فوق متنزّه «ناشونال مول». فجأة ظهر نُصب واشنطن على أحد جانبَي المروحيّة، وبدا قريبًا لدرجة أنّ من الممكن لمسه. وعلى الجانب الآخر، رأيت تمثال لنكولن جالسًا في الظلال خلف أعمدة النصب التذكاري الرخامية. بدأت مروحيّة الرئاسة ترتجّ قليلًا، وهو ما بات مألوفًا بالنسبة إليّ، ويشير إلى أنّنا على وشك الهبوط مع اقترابنا من الحديقة الجنوبية. نظرت إلى الشارع في الأسفل، الذي كان يعجّ بالسيّارات في ساعة الذروة، وفكّرت في أنّ أولئك الأشخاص كانوا مثلي، عمّالًا يستعجلون العودة إلى منازلهم.

شكر وتنويه

تطلّب هذا الكتاب عملًا من وراء الكواليس قام به العديد من الأشخاص المجتهدين الذين أشعر بالامتنان الشديد لهم:

ظلّت محرّرتي السابقة في «كراون»، راشيل كلايمان، تواكبني طوال 16 سنة إلى الآن، فكرّست فكرها الحريص وحكمتها وبُعد النظر الذي تتمتع به للتدقيق في التفاصيل كافّة في كلّ سطر أنشره. كما أحدث كرمها وصبرها وتفانيها في العمل الفارق كلّه. وعلى كلّ مؤلّف أن يكون محظوظًا إلى هذا الحدّ.

من جهة أخرى، أضافت سارة كوربيت خبرة تحريرية ورؤية إبداعية إلى هذا المشروع، فنسّقت في فريقنا وحرّرت مسوّدات متعدّدة، وقدّمت مقترحات مفيدة للغاية في العمل كلّه. كذلك كانت متميّزة بالحكمة والتشجيع والبهجة، وجعلت هذا الكتاب أفضل كثيرًا ممّا كان سيصبح عليه بغيابها.

وظلّ كودي كينان، الذي ساعدني في كتابة بعض أشهر الخطب في حياتي المهنية، مساعدًا قيّمًا على مدى السنوات الثلاث الماضية، فأجرى مقابلات مساندة، وساعد في تنظيم أفكاري لهيكلية الكتاب، وأسهم في عملي بشكل مدروس وبطرق لا حصر لها.

ولم يكن بن رودس حاضرًا في العديد من اللحظات التي وردت في هذا الكتاب فحسب، بل قدّم أيضًا مساندةً أساسية في التحرير والبحث لكلّ مسوّدة. وما هو أكثر أهمّية بعد هو أنّ ساعات محادثاتنا التي لا تُعَدّ ولا تُحصَى وسنوات الصداقة أيضًا، ساعدت في صياغة العديد من الأفكار الواردة في هذه الصفحات.

وقدّمت سامنتا باور تكرارًا ملاحظات دقيقة وذكيّة ومفيدة بشكل مذهل، وأنا شاكر لنزاهتها وصلابتها: هي تجعلني شخصًا أفضل وكاتبًا أفضل.

وأنا مدين لميريديث بوهين، التي طبّقت معايير دقيقة وأظهرت أخلاقيات استثنائية في العمل على هذا المشروع، وعملت على بحوث دقيقة وعلى

التدقيق في الوقائع من البداية إلى النهاية. وحازت دعمًا كبيرًا بفضل مهارات جولي تايت وجيليان براسيل، اللتين أشعر بالامتنان أيضًا لمساهماتهما.

يعتمد ما أقوم به كلّه على المهارة والعمل الشاق وحسّ الدعابة الجيّدة التي يتمتّع بها الموظفون الأذكياء والنشيطون في فريقي، الذين ظلّ العديد منهم إلى جانبي لسنوات: عملت أنيتا ديكر بريكنريدج بجدّ لحماية قدسية ساعات الكتابة الخاصّة بي، وقادتنا ببراعة عبر عملية النشر. أسهم هنكوك دوري في هذا الكتاب بطرق لا تُعَدّ ولا تُحصى وبحرفية لا مجال للخطأ فيها، فتابع كلّ تفصيل، ومكّنني من المتابعة. كذلك ساعدت إميلي بلاكيمور وغراهام جيبسون وإيريك شولتز وكاتي هيل وأدار ليفي ودانا ريموس وكارولين أدلر موراليس، في رعايتنا وصولًا إلى مرحلة النشر. وأتوجّه بالشكر أيضًا لجو بولسن وجويل أبنروت وكيفين لويس وديزيريه بارنز وغريغ لورجوست ومايكل براش وكايتلين غوغران.

وأنا مدين إلى الأبد لأولئك الذين عملوا في حكومتي وضمن فريقي، وكان عملهم البارز وقدرتهم التي لا تتزعزع على التمسّك بالأمل، سببًا في إحداث كلّ الفارق لدفع إدارتي إلى الأمام. وكتب عدد منهم كتبهم الخاصّة التي تغطي الفترة التي أمضوها في البيت الأبيض والقضايا التي عملوا عليها، وأثبتت هذه الروايات أنّها موارد ممتازة (وقراءات رائعة).

وأنا ممتنّ للعديد من الموظفين والزملاء السابقين لي الذين خصّصوا الوقت لتقديم وجهات نظرهم الفريدة وذكرياتهم الشخصية أثناء ولايتي وفي إطار الحملة الانتخابية، بمن في ذلك الأدميرال ثاد ألن وديفيد أكسلرود وميلودي بارنز وجارد بيرنشتاين وبريان ديس وآرني دنكان ورام إيمانويل ومات فلافين وفريال غوفاشيري ودانييل غراي وفاليري جاريت وكاتي جونسون وجاك لو وريغي لاف وكريس لو وأليسا ماستروموناكو ومارفين نيكلسون ونانسي بيلوسي وكال بين ودان فايفر وديفيد بلوف وفيونا ريفز وهاري ريد وكريستي رومر وبيت روس وكاثي روميلر وكين سالازار وفيل شيليرو وكاثلين سيبيليوس وبيت سوزا وتود سترن وتومي فيتور. وأتوجّه بشكر خاصّ إلى الزملاء الذين قرأوا بتمعّن أجزاء من الكتاب وقدّموا ملاحظات تنمّ عن خبرة واسعة: جون برينان وكارول براونر وليزا موناكو وسيسيليا مونيوز وستيفن تشو وتوم دونيلون ونانسي-آن ديبارلي وجون فافرو وتيم غايتنر وإريك هولدر وجين لامبرو ودينيس ماكدونو وسوزان رايس وجين سبيرلينغ.

وأنا ممتنّ لآن ويثرز ومايك سميث في مجلس الأمن القومي لمراجعتهما الكتاب، ولبوب بارنيت ودينين هاويل من «وليامز أند كونولي»، اللذين شكّلا مستشارين لا يُقدَّران بثمن من الناحية القانونية.

وأنا أدرك تمامًا الجهد الجبّار والإيمان الطيّب اللذين كانا مطلوبين من كثر من الناس في «كراون» و«بنغوين راندوم هاوس» للمساهمة في كتاب كهذا

حتى يخرج إلى العلن، ولا سيّما خلال فترات التعطيل التي تسبّبت بها الجائحة. أنا أعي ذلك وأقدّر جهودهم.

ويبدأ امتناني أيضًا لماركوس دول، الذي دافع عن المشروع منذ البداية، وحشد باندفاع موارد «بنغوين راندوم هاوس» في مختلف أنحاء العالم لجعل نشر هذا الكتاب ممكنًا. وكانت جينا سنترلو شريكة ماهرة وثابتة، إذ أدارت كلّ قسم داخل «بنغوين راندوم هاوس» في الولايات المتّحدة على نحو يضمن نشر الكتاب بأفضل ما يكون. ولا بدّ لي من أن أتوجّه بالشكر الصادق إلى مادلين ماكنتوش ونيهار مالافيا، اللذين كان تفانيهما في المشروع الذي استغرق وقتًا أطول ممّا كان متوقعًا وصبرهما، هائلَين.

وفي «كراون»، كانت الخبرة والتخطيط الاستراتيجي لديفيد درايك وتينا كونستبل ضروريين في كلّ مرحلة. ولم يكتفيا بالتركيز على القدرة الإبداعية والرؤية اللتين يتمتعان بهما دعمًا للإعلان والتسويق، بل عملا إلى جانب زملائهما وفريقي والناشرين الأجانب لهذا الكتاب لتنسيق عملية النشر، التي كانت في بعض الأحيان معقدة إلى حدّ مخيف. كذلك أظهرا احترامًا كبيرًا للاختيارات الأدبية للمؤلّف، حتى حين عنى ذلك أنّ كتابًا واحدًا تحوّل إلى اثنين بشكل غير متوقع. وأشعر بأنّني محظوظ لأنّ كتابي انتهى بين أيديهما المقتدرة.

وقرأ جيليان بليك الكتاب عن كثب وقدّم ملاحظات ذكيّة على كلّ من الهيكلية والمحتوى. وكانت رؤية كريس براند لهذا الكتاب، كما تجسّدت في تصاميمه – من الغلاف الخارجي إلى الصور المضافة إلى الموقع الإلكتروني – ملهمة. وباع لانس فيتزجيرالد حقوق الكتاب بـ24 لغة والعدد إلى ازدياد، وشكّل صلة وصل ممتازة مع نظرائنا في المملكة المتّحدة والشركاء الدوليين الآخرين. وبذلت ليزا فيور ولينيا نولمولر جهدًا إضافيًا للتأكّد من نشر هذا الكتاب في الوقت المحدّد وبحرفية وعناية، وقامت بمعجزات مع المطابع والمورّدين. وكتبت سالي فرانكلين ومزّقت جداول مواعيد لا حصر لها وأبقت كلّ شيء على المسار الصحيح حتى عندما بدا ذلك مستحيلًا. وأمضت كريستين تانيغاوا ليالي طويلة تدقق في كلّ كلمة وفاصلة لإزالة الأخطاء والتأكّد من أنّني قلت ما أريد أن أقوله. وضمنت إليزابيث رندفلايش أنّ ما في داخل الكتاب كان بقدر الروعة نفسه الذي في الخارج.

وبفضل عدد كبير من الأشخاص الآخرين في «كراون» و«بنغوين راندوم هاوس»، الذين جمعوا الكتاب وأسهموا فيه بأقصى ما في وسعهم: تود بيرمان ومارك بيركي وتامي بليك وجولي سيبلر ودينيس كرونين وكيليان كرونين وأماندا داسييرنو وسو دالتون وبنجامين دراير وسكيب داي وكاريسا هايز وماديسون جاكوبس وسينثيا لاسكي وسو مالون-باربر وماثيو مارتن ومارن ماكاملي وديانا ميسينا وليديا مورغان وتاي نويكي ودونا باسانانتي وجينيفر رِايس وماثيو شوارتز وهولي سميث وستايسي شتاين وأنكي شِتاينك وجاِكي

أبدايك وكلير فون شيلينغ وستايسي ويتكرافت ودان زيت. وأنا ممتنّ أيضًا لمورين كلارك وجاين هارديك وجانيت رينار ودو مي ستوبر وبوني تومبسون لتحريرهم الممتاز وتدقيقهم اللغوي والفهرسة التي عملوا عليها، وأيضًا لسكوت كريسويل لإنتاجه الكتاب المسموع في الوقت نفسه، وكارول بوتيوني لبحثها القيّم عن الصور، ولـ«نورث ماركت ستريت غرافيكس» لتدقيق فريقها في حسن تركيب الصفحات واستعداده للعمل ليلًا ونهارًا.

وأخيرًا، أريد أن أشكر إليزابيث ألكسندر وميشيل نوريس جونسون، الكاتبتين من الطراز الأول، اللتين صودِف أيضًا أنّهما صديقتان عزيزتان للعائلة، على تقديمهما رؤاهما التحريرية التي لا تُقدَّر بثمن – وعلى تشجيعهما ميشيل على الاستمرار في التحمّل أثناء الأشهر الأخيرة المحمومة فعلًا من الكتابة والتحرير.